

المَوْظَعُ لِلْإِمْلَاءِ

المحشى بحاشية

كشَفُ الْمُعْطَى عَنْ رَوْحِ الْمَوْظَعِ

لِلْمَلَامَةِ مُحَمَّدٍ أَشْفَاقِ الزَّحْفَنِ الكَانْدَهْلَوِيِّ

المجلد الثاني

طبعة مبدية مصممة مارونة

مَكْتَبَةُ الْبَشِيرِ

قسم الطباعة والنشر

معية نور محمد كرماني القديرة (السمند)
كراتشي، باكستان

الموطأ للإمام مالك

المحشى بحاشية

كشف المعطى عن وجه الموطأ

للعامة محمد أشفاق الرحمن الكاندهلوى رضى الله

المجلد الثاني

طبعة مبردة صحية مبرنة



مصر الطباعة والنشر
جمعية ترويج كتب التراثية (الاسماء)
كروشيوت، ألكساندريه

اسم الكتاب : **المَوْظَعُ الْأَخْضَرُ**

عدد الصفحات : **672**

السعر : **750/=** روبية (۳ محلدات)

الطبعة الأولى : **۱۴۳۲ھ / ۲۰۱۱ء**

اسم الناشر : **مکتبۃ البشرى**

جمعية شোধري محمد علي الخيرية (المسجلة)

Z-3، اوورسيز بنكلوز، جلستان جوهر، کراتشي، پاکستان

الهاتف : **+92-21-34541739, +92-21-37740738**

الفاکس : **+92-21-34023113**

الموقع على الإنترنت : **www.maktaba-tul-bushra.com.pk**

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني : **al-bushra@cyber.net.pk**

يطلب من : **مکتبۃ البشرى، کراتشي، پاکستان +92-321-2196170**

مکتبۃ الحرمين، اردو بازار، لاهور. +92-321-4399313

المصباح، ۱۶- اردو بازار، لاهور. +92-42-7124656, 7223210

بك ليند، سٹی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی. +92-51-5773341, 5557926

دار الإخلاص، نزد قصہ خوانی بازار، پشاور. +92-91-2567539

مکتبۃ رشیدیہ، سرکی روڈ، کوئٹہ. +92-333-7825484

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

كِتَابُ الصَّيَامِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَا جَاءَ فِي رُؤْيَا الْهَلَالِ لِلصَّيَامِ وَالْفِطْرِ فِي رَمَضَانَ

٥٧٧ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ: "لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ....."

ما جاء: من الروايات والآثار. "في رؤية الهلال" اختلف في معنى الهلال كما سيحيى. "للصيام" كذا في النسخ الهندية، وفي النسخ المصرية كلها: "للصوم". "والفطر في رمضان" قال الباجي: الفطر لا يكون في رمضان، وإنما يكون رؤية الهلال في زمان رمضان للفطر والصوم في رمضان، ورؤية الهلال في الأغلب في غيره، وظاهره: أن العلامة الباجي قصر الظرف على الجزء الثاني فقط، والأوجه عندي أنه يتعلق بكلا الجزئين أي ما جاء في رؤية الهلال في حق رمضان باعتبار الصيام له، وباعتبار الفطر عنه، وذلك لأن المصنف ذكر فيه ما يتعلق بالهلالين معاً، ولم يذكر فيه ما يتعلق بالأهلة الأخر سواهما.

لا تصوموا إلخ: أي في يوم الثلاثين من شعبان عن رمضان، كما يدل عليه السياق "حتى تروا الهلال" أي هلال رمضان، وهذا إذا لم يكمل شعبان ثلاثين، وإن كمل شعبان ثلاثين يوماً فيجب الصوم بدون الرؤية أيضاً، وليس المراد رؤية جميع الناس بل بعضهم، وظاهره إيجاب الصوم حين الرؤية متى وجدت ليلاً أو نهاراً، لكنه محمول على صوم اليوم المستقبل، وبعض العلماء فرق بين ما قبل الزوال أو بعده، قلت: وسيأتي بيان من فرق قبل الزوال وبعده، وإن عدم الصوم مغيياً بتحقيق الرؤية، ولو ثبتت لليلة ماضية يجب الصوم متى ثبت.

غم عليكم: بضم المعجمة وتشديد الميم، أي حال بينكم وبينه غيم، يقال: غممت الشيء إذا غطيته، ووقع في حديث أبي هريرة من طريق: "فإن غم"، ومن آخر "أغمي"، ومن آخر: "غبي" بفتح الغين المعجمة وتخفيف الموحدة، و"أغمي وغم وغمي" بتشديد الميم وتخفيفها، فهو مغموم، والكل بمعنى، وأما غي فمأخوذ من الغباوة، وهي عدم الفطنة، وهي استعارة لخباء الهلال، ونقل ابن العربي أنه روي بالعين المهملة من العمي، قال: وهو بمعناه؛ لأنه ذهب البصر عن المشاهدات، أو ذهب البصيرة عن المعقولات. قال العيني: ومنه الغم؛ لأنه يستر القلب، والرجل الأغم: المستور الجبهة بالشعر، وسمي السحاب غيماً؛ لأنه يستر السماء، وفي "العارضة": بناء "غم" للستر والتغطية، ومنه الغم؛ فإنه يغطي القلب عن استرساله في آماله، ومنه الغمام وهي السحابة. "فاقدروا له" =

فَاقْدُرُوا لَهُ.

٥٧٨ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ."

= بمزة الوصل، وضم الدال المهملة وكسرها، وفي "المغرب": الضم خطأ، كما قاله القاري، وفي "النيل": قال أهل اللغة: يقال: "قدرت الشيء أقدره" بكسر الدال وضمها "وقدرته وأقدرته"، كلها بمعنى واحد، وهي من التقدير. وسيأتي في الحديث الآتي أن الرواة اتفقوا على هذا اللفظ، وهو تأكيد لقوله: "لا تصوموا حتى تروا الهلال" عند الجمهور، وللعلماء في معنى هذا اللفظ ثلاثة أقوال: الأول: قول الأئمة الثلاثة والجمهور، قال العيني: وهو مذهب جمهور فقهاء الأمصار بالحجاز والعراق والشام والمغرب، منهم مالك والشافعي والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وعامة أهل الحديث إلا أحمد ومن قال بقوله، أن معناه: قدروا له تمام العدد ثلاثين يوماً، يقال: قدرت الشيء وأقدرته وقدرته بمعنى التقدير، أي انظروا في أول الشهر، واحسبوا ثلاثين يوماً، كما جاء مفسراً في الأحاديث الأخرى. والقول الثاني: ما ذهب إليه أكثر الحنابلة، إذ قالوا من التفريق بين الصحو والغيم، فقالوا: التعليق على الرؤية متعلق بالصحو، وأما الغيم فله حكم آخر، وهو "اقدروا له"، ومعناه: ضيقوا له وقدروه تحت السحاب. والثالث: معناه: فاقدروه بحسب المنازل، قاله أبو العباس بن سريج من الشافعية، ومطرف بن عبد الله من التابعين، وابن قتيبة من المحدثين.

فاقدروا له: أي انظروا في أول الشهر، واحسبوه تمام الثلاثين. **الشهر تسع إخ**: وفي النسخ المصرية: "تسعة وعشرون"، زاد في بعض النسخ الهندية بعده "يوماً"، فظاهر الحديث الحصر، وليس يمتنع فيه، فقد يكون ثلاثين، وأجيب بما قال الخطابي في "المعالم": يريد أن الشهر قد يكون تسعاً وعشرين، وليس يريد أن كل شهر تسعة وعشرون، وإنما احتاج إلى بيان ما كان موهوماً أن يخفى عليهم؛ لأن الشهر في العرف وغالب العادة ثلاثون، فوجب أن يكون البيان فيه مصروحاً إلى النادر دون المعروف منه، وقال عياض: معناه: قد يكون تسعاً وعشرين، وقال الحافظ: أو اللام للعهد، والمراد شهر بعينه، أو هو محمول على الأكثر؛ لقول ابن مسعود: "صمنا مع النبي ﷺ تسعاً وعشرين أكثر مما صمنا ثلاثين"، رواه أبو داود والترمذي، ومثله عن عائشة عند أحمد بإسناد جيد، وقال ابن العربي: معناه: الحصر من أحد طرفيه أي يكون تسعة وعشرين وهو أقله، ويكون ثلاثين وهو أكثره، فلا تأخذوا أنفسكم بصوم الأكثر احتياطاً، ولا تقصروا على الأقل تخفيفاً، ولكن اجعلوا عبادتكم مرتبة ابتداء وانتهاء باستهلاله، وقال الباجي: ويحتمل أن يريد به التنبيه على ترائي الهلال لتسع وعشرين، ثم قال: ومع ذلك فلا تصوموا التسع وعشرين حتى تروا الهلال، قال ابن العربي: أوجب على الخلق مراعاة الهلال، فمن الناس =

٥٧٩ - **مالك** عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدَّيْلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ: لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَيْلَالَ، وَلَا تَفْطُرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ".

٥٨٠ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْهَيْلَالَ رُمِيَ فِي زَمَانِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ بِعَشِيِّ، فَلَمْ يُفْطِرْ....

= من يراعي الأهلة كلها في العام؛ لئلا يأخذ في كل شهر المطلع غيم، فلا يهتدي إليه، ومنهم من قال، وهو الأكثر: يحصى هلال شعبان خاصة، ويدل عليه الحديث البديع، رواه الترمذي بسنده عن أبي هريرة مرفوعاً: **أحصوا هلال شعبان لرمضان**، وروي عن عائشة **رضي الله عنها** قالت: "كان رسول الله ﷺ يحفظ من هلال شعبان ما لا يحفظ من غيره، ثم يصوم رمضان لرؤيته"، قال الدارقطني: هذا إسناد حسن صحيح "ولا تفطروا حتى تروه" أي الهلال، "فإن غم عليكم فاقدروا" قاله الحافظ، أما حديث ابن عمر فاتفق الرواة عن مالك، عن نافع فيه على قوله: "فاقدروا له"، وجاء من وجه آخر عن نافع بلفظ: "فاقدروا ثلاثين"، كذا أخرجه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع، وهكذا أخرجه عبد الرزاق عن أيوب عن نافع.

فاكملوا العدد إلخ: وفي رواية: "العدة"، والنسخ الهندية على الأول، والمصرية على الثاني، واللام للشهر أي عدة الشهر، ولم يخص **رضي الله عنه** شهراً دون شهر بالإكمال إذا غم، فلا فرق بين شعبان وغيره في ذلك؛ إذ لو كان شعبان غير مراد بهذا الإكمال لبينه، وقد ورد في بعض الروايات "فاكملوا عدة شعبان"، وما قيل: انفرد به البخاري، لا يصح فله متابعات بسطت في محله، ولا تخالف بينها، بل هي مفسرة لأحد المحتملين.

بعشي: أي ما بعد الزوال إلى آخر النهار. "فلَمْ يَفْطِرْ عُثْمَانُ حَتَّى أَمْسَى" قال الباجي: هذا دليل على أنه كان في رمضان، وأن الهلال الذي رُمِيَ هو هلال شوال. "وغيابت الشمس"، أخرج ابن أبي شيبة عن حاتم بن إسماعيل، عن عبد الرحمن بن حرملة: أن الناس رأوا هلال الفطر حين زاغت الشمس، فأفطر بعضهم، فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب، فقال: رآه الناس في زمن عثمان، فأفطر بعضهم، فقام عثمان فقال: أما أنا فمَتَمُّ صِيَامِي إِلَى اللَّيْلِ. قال الباجي: لا خلاف بين الناس أنه إذا رُمِيَ بعد الزوال فإنه لليلة القادمة، وأما إذا رُمِيَ قبل الزوال فإن مالكا والشافعي وأبا حنيفة وجمهور الفقهاء يقولون: إنه لليلة القادمة؛ لحديث أبي وائل: "أتانا كتاب عمر أن الأهلة بعضها أكبر من بعض، فإذا رأيتم الهلال ثَمَرًا فلا تفطروا حتى يشهد رجلان أنهما أهلاه بالأمس"، وقال الثوري وابن وهب وأبو يوسف وابن حبيب: للماضية؛ لما رواه النخعي عن عمر: "إذا رأيتم الهلال قبل الزوال فأفطروا، وإذا رأيتموه بعده فلا تفطروا"، وهذا مفصل، والأول مجمل؛ لأنه قال: "ثَمَرًا"، لكن قال ابن عبد البر: والأول أصح؛ لأنه متصل، والثاني منقطع، فالنخعي لم يدرك عمر **رضي الله عنه**، قال الباجي: قال أبو بكر بن الجهم: هذا لا يثبت عن عمر، رواه شباك، وهو مجهول، قال: وهذا الخلاف إنما هو إذا رُمِيَ في يوم ثلاثين، ولا يصح أن يكون =

عُثْمَانُ حَتَّى أَمْسَى وَغَابَتْ الشَّمْسُ. قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ مَالِكاً يَقُولُ فِي الَّذِي يَرَى هِلَالَ رَمَضَانَ وَحْدَهُ: إِنَّهُ يَصُومُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُفْطِرَ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنْ رَمَضَانَ.

وبه قال الثلاثة الباقية

= قبل ذلك، وهكذا ذكر ابن رشد في "البداية" اختلاف الأئمة في ذلك، ثم قال: وسبب اختلافهم في ذلك ترك اعتبار التحرية فيما سبيله التحرية، والرجوع إلى الأخبار في ذلك، وليس في ذلك أثر عن النبي ﷺ يرجع إليه، لكن روي عن عمر أتران: أحدهما عام، والآخر مفسر، ثم ذكر الأثرين المذكورين، أثر وائل عنه، والمفسر أثر النخعي عنه. ثم إن الخبر يقتضي الصوم والفطر من الغد بدليل ما لو رآه عشية، فأما إن كانت الرؤية في أول رمضان فالصحيح أيضاً أنه لليلة المقبلة، وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي، وعن أحمد رواية أخرى: أنه للماضية، فيلزم قضاء ذلك اليوم، وإمساك بقيته احتياطاً للعبادة، والأول أصح؛ لأن ما كان لليلة المقبلة في آخره فهو لها في أوله، كما لو رئي بعد العصر، وفي "البرهان": يجعل أبو يوسف الهلال المرئي قبل الزوال للماضية في الصوم والفطر؛ لأن الظاهر أنه لا يرى قبل الزوال إلا وهو لليلتين، وهو قول علي وعائشة، ورواية عن عمر، وهما أي أبو حنيفة ومحمد جعلاه للمستقبل، وهو قول ابن مسعود وأنس، ورواية أخرى عن عمر رضي الله عنه لقوله ﷺ: **صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته**، فواجب سبق الرؤية على الصوم والفطر، والمفهوم المتبادر منه الرؤية عند عشية آخر كل شهر عند الصحابة والتابعين ومن بعدهم، والمختار قولهما، وبه قال الشافعي، وعن أبي حنيفة: إن كان مجراه أمام الشمس وهي تطلوه فهو للماضية، وإن كان خلفها فللمستقبل.

إنه يصوم: وجوباً؛ "لأنه لا ينبغي" وليس في "المصرية" لفظة "لأنه" بل فيها "ولا ينبغي" أي لا يجوز "له أن يفطر، وهو يعلم أن ذلك اليوم من رمضان" قال الزرقاني: وبه قال الجمهور، منهم الأئمة الأربعة عملاً بالأحاديث السابقة، وقال عطاء والحسن وشريك وإسحاق: لا يصوم حتى يحكم الإمام بأنه من رمضان، وقال ابن رشد: العلماء أجمعوا على أن عليه أن يصوم إلا عطاء بن أبي رباح، فإنه قال: لا يصوم إلا برؤية غيره معه، قال الموفق: المشهور في المذهب أنه متى رأى الهلال وحده لزمه الصيام، عدلاً كان أو غير عدل، شهد عند حاكم أو لم يشهد، قبلت شهادته أو ردت، وهذا قول مالك والليث والشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر، وقال عطاء وإسحاق: لا يصوم، وقد روى حنبل عن أحمد: لا يصوم إلا في جماعة الناس، وروي نحوه عن الحسن وابن سيرين؛ لأنه يوم محكوم به من شعبان، فأشبهه التاسع والعشرين، ولنا: أنه يتقن أنه من رمضان فلزمه صومه، كما لو حكم به الحاكم، وكونه محكوماً به من شعبان ظاهر في حق غيره، أما في الباطن فهو يعلم أنه من رمضان، فلزمه صيامه، ثم إن أفطر عمداً كفر وقضى عند مالك، وقال الأكثر: لا كفارة عليه؛ للشبهة، قاله الزرقاني، وقال ابن رشد: شذ مالك فقال: من أفطر وقد رأى الهلال وحده، فعليه القضاء والكفارة، وقال أبو حنيفة: عليه القضاء فقط، قلت: ووافق مالك الإمام أحمد، ففي "المعني": إن أفطر ذلك اليوم بجماع، فعليه الكفارة، وقال أبو حنيفة: لا تجب؛ لأنها عقوبة، فلا تجب بفعل مختلف فيه كالحل، قلت: وتخصيصه بالجماع مبني على مذهبه أن الكفارة لا تجب إلا به.

قَالَ: وَمَنْ رَأَى هَيْلَالَ شَوَّالٍ وَحَدَّهُ فَإِنَّهُ لَا يُفْطِرُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَتَّهِمُونَ عَلَى أَنْ يُفْطِرَ مِنْهُمْ مَنْ لَيْسَ مَأْمُونًا، وَيَقُولُ أُولَئِكَ إِذَا ظَهَرَ عَلَيْهِمْ: قَدْ رَأَيْنَا الْهَيْلَالَ. وَمَنْ رَأَى هَيْلَالَ شَوَّالٍ نَهَارًا فَلَا يُفْطِرُ، وَلَيْتَمَّ صِيَامَ يَوْمِهِ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا هُوَ هَيْلَالُ اللَّيْلَةِ الَّتِي تَأْتِي.

فإنه لا يفطر إلخ: قال الباجي: هذا مما لا يختلف فيه في المذهب إذا كان في مصر، وبه قال أبو حنيفة، "لأن الناس يتهمون" وقد ورد: **اتقوا مواضع التهم**، "على أن يفطر منهم من ليس مأموناً" من أهل الفسق والبدع، "ومأموناً" بالنصب في جميع النسخ المصرية وأكثر الهندية، وفي بعضها: "مأمون" بالرفع، والوجه الأول، "ويقول أولئك" أي أهل الفسق "إذا ظهر عليهم: قد رأينا الهلال" قال الباجي: وجه ما احتج به مالك من أن ذلك ذريعة لأهل الفسق والبدع إلى الفطر قبل الناس يوم، ويدعون رؤية الهلال إذا ظهر عليهم، قال الزرقاني: وبه قال أبو حنيفة وأحمد والأكثر، وقال الشافعي وأبو ثور وأشهب: يفطر، وإن خاف التهمة لم يفطر، ويعتقد الفطر، قال الحافظ: اختلفوا في الفطر، فقال الشافعي: يفطر ويخفيه، وقال الأكثر: يستمر صائماً احتياطاً، قال الموفق: لا يفطر إذا رآه وحده، روي هذا عن مالك والليث، وقال الشافعي: يحل له أن يأكل حيث لا يراه أحد؛ لأنه يتيقنه من شوال فجاز له الأكل، كما لو قامت به بينته، ولنا: ما روى أبو رجاء عن أبي قلابة: "أن رجلين قدما المدينة، وقد رأيا الهلال، وقد أصبح الناس صياماً، فأتيا عمر رضي الله عنه، فذكرا ذلك له، فقال لأحدهما: أصائم أنت؟ قال: بل مفطر، قال: ما حملك على هذا؟ قال: لم أكن لأصوم وقد رأيت الهلال، وقال للآخر، قال: أنا صائم، قال: ما حملك على هذا؟ قال: لم أكن لأفطر والناس صيام، فقال للذي أفطر: لولا مكان هذا لأوجعت رأسك، ثم نودي في الناس أن اخرجوا"، أخرجه سعيد عن ابن علية عن أيوب عن أبي رجاء، وإنما أراد ضربه لإفطاره برؤيته، ودفع عنه الضرب لكمال الشهادة به وبصاحبه، ولو جاز له الفطر لما أنكر عليه ولا تواعده. وقالت عائشة: إنما يفطر يوم الفطر الإمام وجماعة المسلمين، ولم يعرف لهما مخالف في عصرهما، فكان إجماعاً، وقولهم: إنه يتيقن أنه من شوال، قلنا: لا يثبت اليقين؛ لأنه يحتمل أن يكون الرائي خيل إليه، كما روي أن رجلاً في زمن عمر رضي الله عنه قال: لقد رأيت الهلال، فقال له: امسح عينيك، فمسحها، ثم قال له: تراه، قال: لا، قال: لعل شعرة من حاجبك تقوست على عينك، فظننتها هلالاً، أو ما هذا معناه.

وليتم إلخ: يلام الأمر في النسخ الهندية، وبدونها في المصرية، "صيام يومه ذلك، فإنما هو هلال الليلة التي تأتي"، وتقدم قريباً أنه يجمع عليه إذا رئي بعد الزوال، واختلفوا فيما قبله، والجمهور على أنه لليلة الآتية مطلقاً، "يقول: إذا صام الناس يوم الفطر، وهم يظنون أنه" أي ذلك اليوم "من رمضان" لعدم رؤيتهم هلال شوال في ليلته، فجاءهم ثبت - بسكون الباء وفتحها - "أن هلال رمضان قد رئي" في الليلة التاسعة والعشرين "قبل أن يصوموا" أي هؤلاء الناس "يوم، وأن يومهم ذلك" أي اليوم "أحد وثلاثون، فلهم يفطرون من ذلك"، وفي النسخ المصرية: "في ذلك"، "اليوم أية ساعة جاءهم الخير"، قال الباجي: وذلك يكون على وجهين، أحدهما: برؤية هلال رمضان في أوله، =

قَالَ يَحْيَى: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: إِذَا صَامَ النَّاسُ يَوْمَ الْفِطْرِ، وَهُمْ يَظُنُّونَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ، فَجَاءَهُمْ ثَبَتٌ ^{عَدَلَ} أَنَّ هِلَالَ رَمَضَانَ قَدْ رُئِيَ قَبْلَ أَنْ يَصُومُوا يَوْمًا، وَأَنَّ يَوْمَهُمْ ذَلِكَ أَحَدٌ وَثَلَاثُونَ، فَإِنَّهُمْ يُفْطِرُونَ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ آيَةً سَاعَةً جَاءَهُمُ الْخَبَرُ، غَيْرَ أَنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ صَلَاةَ الْعِيدِ إِنْ كَانَ ذَلِكَ جَاءَهُمْ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ.

مَنْ أَجْمَعَ الصَّيَّامَ قَبْلَ الْفَجْرِ

٥٨١ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ:

= وكمال عدده قبل هذا اليوم. والثاني: برؤية هلال شوال بالأمس، وعلى الوجهين يلزم الإفطار ساعة يصح الخير بذلك، كان في أول النهار أو في آخره، قلت: ذكر المصنف الصورة الأولى فقط، والثانية تستنبط منها لاتحاد السبب، "غير أنهم لا يصلون صلاة العيد إن كان ذلك جاءهم بعد زوال الشمس" لخروج وقتها عند الأئمة الثلاثة من حل النافلة إلى الزوال، واختلف فيه أقوال الشافعية، قال الزرقاني: لا يصلونها لا في اليوم ولا من الغد؛ لخروج وقتها، فلو قضيت لأشبهت الفرائض، وقال الباغي: لا يصلي في فطر ولا أضحي، وذكر في "الدر المختار": أن العذر ههنا لنفي الكراهة، وفي الفطر للصحة، قال ابن عابدين: ذكر في "المنهاج" عن الطحاوي: أنه ما ذكر قول أبي يوسف، وأن أبا حنيفة قال: إن فاتت في اليوم الأول لم تقض، لكن لم يذكر في الكتب المعتمدة اختلاف في هذا، كما في "البحر". قلت: لكن ذكره الطحاوي في "شرح معاني الآثار"، والحديث الذي أشار إليه صاحب "الهداية" هو حديث أبي عمير المذكور قبل ذلك، قال الزيلعي: رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه، ورواه الدار قطني، وقال: إسناده حسن، وابن أبي شيبة في "مصنفه"، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" عن سعيد ابن عامر قال: حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك: أن عمومة له شهدوا عند النبي ﷺ على رؤية الهلال، فأمرهم النبي ﷺ أن يخرجوا لعيد من الغد.

من أجمع الصيام إلخ: قال القاري: الإجماع: العزم التام، وحقيقته جمع رايه عليه، وقال الطيبي: أجمع الأمر وعلى الأمر: إذا صمم عزمه، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَتَوْا بِمُرْسَلَةٍ﴾ (يوسف: ١٠٢)، قال الباغي: الإجماع للصيام هو العزم عليه والقصد له، وذلك أن الصوم من جملة العبادات، فلا يصح صوم رمضان وغيره إلا بنية، هذا هو المشهور من المذهب، قال الزرقاني: هذا على مشهور المذهب؛ الخير: الأعمال بالنيات، وقياساً على الصلاة؛ إذ فرضها ونقلها في النية سواء، وقيل: يجوز في النفل قبل الزوال، قال القاري بعد حديث الباب: ظاهره أنه لا يصح الصوم بلا نية قبل الفجر فرضاً كان أو نفلاً، وإليه ذهب ابن عمر وجابر بن زيد ومالك والمزني وداود، =

لَا يَصُومُ إِلَّا مَنْ أَجْمَعَ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ.

٥٨٢ - مَالِك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ زَوْجَي النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ ذَلِكَ.

= وذهب الباقر إلى جواز النفل بنيته من النهار، قال الموفق: لا يصح صوم إلا بنيته إجماعاً، فرضاً كان أو تطوعاً؛ لأنه عبادة محضة فافتقر إلى النية كالصلاة، ثم إن كان فرضاً كصيام رمضان في أدائه وقضائه والنذر والكفارة اشترط أن ينويه من الليل عند إمامنا ومالك والشافعي، وقال أبو حنيفة: يجزئ صيام رمضان، وكل صوم متعين بنيته من النهار؛ لحديث عاشوراء المتفق عليه، وفيه: **وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ فَلْيَصُمْ**، وكان صوماً متعيناً واجباً، ولنا: حديث الباب. ثم في أي جزء من الليل نوى أجزأه، ثم فعل بعد النية ما يتأني الصوم من الأكل وغيره أم لا، واشترط بعض أصحاب الشافعي أن لا يأتي بعد النية تمناف للصوم، واشترط بعضهم وجود النية في النصف الأخير من الليل، كما احتص به أذان الصبح والدفع من مزدلفة، ولنا: عموم قوله **فَلَا**: من **لَمْ يَبْتَ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا صِيَامَ لَهُ**، ولذا قلنا: إن نوى من النهار صوم الغد لم تجزئه تلك النية، إلا أن يستصحبها إلى جزء من الليل، وتعتبر النية لكل يوم، وهذا قال أبو حنيفة والشافعي وابن المنذر، وعن أحمد: أنه تجزئه نية واحدة لجميع الشهر، وهو مذهب مالك وإسحاق، وصوم التطوع يجوز بنيته من النهار عند إمامنا أبي حنيفة والشافعي، وروي ذلك عن أبي الدرداء وأبي طلحة وابن مسعود وحذيفة وسعيد بن المسيب وأصحاب الرأي، قال ابن رشد في "البداية": أما اختلافهم في وقت النية، فإن مالكا رأى أنه لا يجزئ الصيام إلا بنيته قبل الفجر، وذلك في جميع أنواع الصوم، وقال الشافعي: تجزئ النية بعد الفجر في النافلة، ولا تجزئ في الفروض، وقال أبو حنيفة: تجزئ النية بعد الفجر في الصيام المتعلق وجوبه بوقت معين مثل رمضان ونذر أيام محدودة، وكذلك في النافلة، ولا تجزئ في الواجب في الذمة، والسبب في اختلافهم تعارض الآثار في ذلك، أحدها: ما روي عن حفصة مرفوعاً: **مَنْ لَمْ يَبْتَ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا صِيَامَ لَهُ**، ورواه مالك موقوفاً، قال أبو عمر: حديث حفصة في إسناده اضطراب. والثاني: ما رواه مسلم عن عائشة قالت: يا رسول الله! ما عندنا شيء؟ قال: **فَإِنِّي صَائِمٌ**، فمن ذهب مذهب الترجيح أخذ حديث حفصة، ومن ذهب مذهب الجمع فرق بين الفرض والنفل أعني حمل حديث حفصة على الفرض، وحديث عائشة على النفل، وإنما فرق أبو حنيفة بين الواجب المعين وغيره؛ لأن الواجب المعين له وقت مخصوص يقوم مقام النية في التعيين، بخلاف ما ليس له وقت مخصوص، فوجب التعيين بالنية، ويقول أبي حنيفة قال النخعي والثوري وأبو يوسف ومحمد وزفر، كذا في "العيني". ومذهب الحنابلة في ذلك ما في "الروض المربع": ويجب تعيين النية من الليل لصوم كل يوم لا نية الفرضية، ويصح صوم النفل بنيته من النهار قبل الزوال أو بعده.

لَا يَصُومُ إِلَّا: أحد "إلا من أجمع الصيام" أي عزم عليه وقصد له "قبل الفجر" أي قبل طلوع الفجر، قال الحافظ: ولفظ "النسائي" عن حفصة مرفوعاً: **مَنْ لَمْ يَبْتَ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا صِيَامَ لَهُ**، وغير ذلك من الأحاديث.

مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الْفِطْرِ

٥٨٣ - **مَالِك** عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ".

٥٨٤ - **مَالِك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ".

٥٨٥ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ كَانَا يُصَلِّيَانِ الْمَغْرِبَ حِينَ يَنْظُرَانِ إِلَى اللَّيْلِ الْأَسْوَدِ

تعجيل الفطر: واستحبابه مجمع عليه، وقد حكي الإجماع على ذلك غير واحد من نفلة المذاهب، وقال الموفق: هو قول أكثر أهل العلم. قال ابن عبد البر: أحاديث تعجيله وتأخير السحور صحاح متواترة، وروى عبد الرزاق وغيره بإسناد صحيح عن عمرو بن ميمون الأودي، قال: "كان أصحاب محمد ﷺ أسرع الناس إفطاراً وأبطأهم سحوراً". **بخير** **إلخ**: أي موصوفين بخير كثير، أو المراد بالخير ضد الشر والفساد، قاله القاري، قال الباجي: يحتمل أن يريد بخير في دينهم ما فعلوا ذلك على سنة وسبيل بر، ويحتمل أن يريد: لا يزالون أقوياء على صومهم ما عجلوه ولم يؤخروه تأخيراً يضعفهم، ويؤيد الأول ما في "آي داود" وغيره عن أبي هريرة مرفوعاً: لا يزال الدين ظاهراً ما عجلوا الفطر، وأخرج الترمذي مرفوعاً: قال الله تعالى: أحب عبدي إلي أن أحلهم فطراً، وقال **عنه**: لا يزال الناس خير ما عجلوا الفطر. لفظة "ما" ظرفية أي ما داموا على هذه السنة، والمراد: بعد تحقق غروب الشمس، وعلى **عنه** ذلك بقوله في حديث أبي هريرة: إن اليهود والنصارى يؤخرون، أي إلى ظهور النجم.

قال لا يزال إلخ: قال ابن عبد البر: لا خلاف عن مالك في إرساله، وتعجيل الفطر أن لا يؤخر بعد غروب الشمس على وجه التشدد والمبالغة واعتقاد أنه لا تجزئ الفطر عند غروب الشمس على حسب ما تفعله اليهود، وأما من أخر فطره لأمر عن له مع اعتقاده أن صومه قد كمل عند غروب الشمس، فلا يكره له ذلك، رواه ابن نافع عن مالك في "المجموعة"، وفي "مراقي الفلاح": والتعجيل المستحب قبل استئصال النجوم، ذكره "قاضي حان"، قال الطحاوي: يستحب الإفطار قبل الصلاة، وفي "البحر": التعجيل المستحب: التعجيل قبل اشتباك النجوم.

إلى الليل إلخ: في أفق المشرق المشار إليه في قوله **عنه**: إذا أقبل الليل من ههنا، وأدبر النهار من ههنا، وغربت الشمس، فقد أفطر الصائم، "قبل أن يفطرا، ثم يفطرا بعد الصلاة، وذلك في رمضان" فيسرعان بالصلاة؛ لأنها أهم العبادات، وليس في هذا من تأخير الفطر المكروه؛ لأن المكروه تأخيره إلى اشتباك النجوم، وفي "المشكاة" -

قَبْلَ أَنْ يُفْطِرَا، ثُمَّ يُفْطِرَانِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ.

مَا جَاءَ فِي صِيَامِ الَّذِي يُصْبِحُ جَنْبًا

٥٨٦ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي يُوسُفَ مَوْلَى عَائِشَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى الْبَابِ وَأَنَا أَسْمَعُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَصْبِحُ جَنْبًا وَأَنَا أُرِيدُ الصِّيَامَ، فَقَالَ ﷺ: "وَأَنَا أَصْبِحُ جَنْبًا....."

= برواية الترمذي وأبي داود عن أنس: "كان النبي ﷺ يفطر قبل أن يصلي على رطبات، فإن لم تكن فتيمرات"، قال القاري: فيه إشارة إلى كمال المبالغة في تعجيل الفطر، وأما ما صح: "أن عمر وعثمان رضي الله عنهما كانا برمضان يصليان المغرب"، فهو لبيان جواز التأخير؛ لتلا يقظ وجوب التعجيل، ويمكن أن يكون وجهه أنه ﷺ كان يفطر في بيته، ثم يخرج إلى الصلاة، وألحما كانا في المسجد، ولم يكن عندهم ثمر ولا ماء، أو كانا غير معتكفين، ورأيا الأكل والشرب لغیر المعتكف مكروهين، لكن إطلاق الأحاديث ظاهر في استثناء حال الإفطار.

يصبح جنباً: في رمضان، وليس في النسخ الهندية لفظ: "في رمضان"، نعم! يوجد في المصرية، والتعميم أولى. اختلف السلف في هذه المسألة على أقوال كثيرة، لكن الجمهور وفقهاء الأمصار على الجواز كما سيأتي، فصارت المسألة كالإجماعية بعد ما كانت كثير الاختلاف، وذكر العلامة العيني فيها سبعة أقوال، قال أبو عمر: إنه الذي عليه جماعة فقهاء الأمصار بالعراق والحجاز وأئمة الفتوى بالأمصار، وأبو حنيفة والشافعي والثوري والأوزاعي والليث وأصحابهم، وأحمد وإسحاق وأبو ثور وابن علية وأبو عبيدة وداود وابن جرير الطبري وجماعة من أهل الحديث، قال الأبي في "شرح مسلم": إنما كان الخلاف في ذلك في الصدر الأول، ثم ارتفع الخلاف، وأجمع العلماء بعد هؤلاء أنه يجزئه، ومستندهم حديث عائشة وأم سلمة، وحديثهما أولى بالاعتماد عليه؛ لألحما أعلم بذلك من غيرهما مع موافقة القرآن في قوله: ﴿وَالَّذِينَ تَبْتَغُونَ مِنْ دُونِهِ﴾ (البقرة: ١٨٧)، لأنه إذا جاز الجماع إلى طلوع الفجر لزم أن يصبح جنباً، وكذا حكى الإجماع عليها الزرقاني.

وأنا أريد الصيام: فهل يصح الصوم مع حدث الجنابة؟ فقال رسول الله ﷺ: "وأنا أصبح جنباً، وأنا أريد الصيام"، قال الباجي: معناه أنه قد نوى الصيام وقت تصبح نيته، قلت: يحتاج إلى ذلك التأويل من اشترط التيبس، ومن لا فلا، قال المؤلف: لا بأس أن يغتسل الصائم، فإن عائشة وأم سلمة قالتا: نشهد على رسول الله ﷺ إن كان ليصبح جنباً من غير احتلام، ثم يغتسل ثم يصوم. ثم ذكر الاختلاف في الغمس في الماء. "فأغتسل وأصوم" فلك في أسوة حسنة. وأجابه بالفعل؛ لأن التعليم الفعلي أبلغ، قال الباجي: وفي ذلك دليل للرجل من وجهين، =

وَأَنَا أُرِيدُ الصَّيَامَ، فَأَغْتَسِلُ وَأَصُومُ"، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّكَ لَسْتَ مِثْلَنَا، قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، فغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: "وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَحْشَاكُمْ بِاللَّهِ، وَأَعْلَمَكُمْ بِمَا أَنْتَقِي".

٥٨٧ - **مالك** عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ زَوْجَي النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمَا قَالَتَا: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصْبِحُ جَنْبًا مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ فِي رَمَضَانَ، ثُمَّ يَصُومُ.

هـ أحدهما: أنه ﷺ كان يفعله، وقد أمره باتباعه، والثاني: أن السائل سأله عن مسألة، فأجابته النبي ﷺ مثل ذلك من حال نفسه، وهذا يدل على أن حكمه ﷺ في ذلك حكم السائل، ولو اختلف حكمهما في هذه المسألة لما أجابه بفعله. **فقال له البخاري** "الرجل" السائل: "يا رسول الله! إنك لست مثلاً"، وذلك؛ لأنك "قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر" إيماء إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْخُرُ عَنْكَ مِنَ الْذُنُوبِ أَمْحَاقٌ﴾ **فأجاب** ﷺ: "لَا تَقْرَأُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ" **ثم** نفى عنه ذلك **وبهذه** **صراحة مستقيمة** **ومخرج** (١، ٢)، قال القرطبي: لم يكن للنبي ﷺ ذنب، فماذا يعفر له؟ قلنا: الجواب عنه من وجود أحدهما؛ المراد ذنب المؤمنين، ثانيها: المراد ترك الأفعال، ثالثها: الصغائر، فإنها جائزة على الأنبياء بالسهو والعمد، رابعها: العصمة، قال القرطبي: أي ستر وحال يملك وبين الذنب، فلا يقع منك ذنب أصلاً؛ لأن العفراء الستر، وهو إما بين العبد والذنب، وإما بين الذنب وعقوبته. واللاتق بالأنبياء الأول، وبأمرهم الثاني، فهو كناية عن العصمة، وهذا قول في غاية الحسن، "فغضب رسول الله ﷺ"، لأن إخباره ﷺ بفعله في جواب سؤاله صريح في عدم الاختصاص، فوجه الغضب اعتقاده التحصيل بلا علم. **لأرجو** زيادة كلام في السخ الهندية والمصرية، وفي رواية: بخلافها، "أن أكون أحشاكم بالله" الباء على لفظ "الجلالة" في أكثر النسخ الهندية وفي المصرية، وبعض الهندية بالكلام بدل الباء، "وأعلمكم بما أنقي" قال البخاري: معنى ذلك: - والله أعلم - أن ما غفر من ذنبي لا يمنعني أن أكون أحشاكم لله، بل أنا أحشاكم، ومن عشتني له أي أعلمكم بما أحسب وأنتم لا تعلمون، فلا بد من الاقتداء.

يصبح يضم الياء، أي يدخل في الصباح، "جنباً من جماع غير احتلام" قصد بذلك المباغة في الرد على من رعم أن فاعل ذلك عمدًا بقطر، وإذا كان كذلك فتأسي الاعتسال وإسالم عنه أولى بذلك، قال القرطبي: في هذا فائدتان، إحداهما: أنه كان يجمع في رمضان، ويؤخر الغسل إلى بعد طلوع الفجر بياناً للحوار. وثانيتهما: أن ذلك كان من جماع لا من احتلام؛ لأنه كان لا يحتلم؛ إذ الاحتلام من الشيطان، وهو معصوم منه، وقال غيره: في قوله: "من غير احتلام" إشارة إلى حوار الاحتلام عليه، وإلا لما كان للاستثناء معنى، ورد بأن الاحتلام من الشيطان، وهو معصوم منه، وأجيب بأن الاحتلام يطلق على الإنزال، وقد وقع الإنزال بغير رؤية شيء في المنام، =

٥٨٨ - **مالك** عن **سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ يَقُولُ: كُنْتُ أَنَا وَأَبِي عِنْدَ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ، فَذَكَرَ لَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ:**

- وأردت بالنقيد بالجماع المائعة في الرد، كذا في "الفتح"، وقال النووي: احتج به من أجاز الاحتلام على الأنبياء، وفيه خلاف، والأشهر امتناعه؛ لأنه من تلاعب الشيطان، وهم مزهون عنه، وتناولوا الحديث على أن المعنى: يصح جنباً من جماع، ولا يجنب من الاحتلام؛ لامتناعه منه، وهو قريب من قوله تعالى: ﴿وَيَقْسُوهُنَّ لِنَفْسٍ﴾ **عَرَضَ** (آل عمران: ٢١)، ومعلوم أن قتلهم لا يكون بحق. "في رمضان" ففي غيره بالأولى، "ثم يصوم" ذلك اليوم، زاد في بعض حواشي "أبي داود" بعد هذا الحديث، قال أبو داود: وما أقل من يقول هذه الكلمة يعني يصح جنباً في رمضان أي لفظ: "في رمضان"، كذا في "البذل".

فذكر له إلخ: قال الباجي: فيه دليل على تذكيرهم بالعلم في مجالس علمائهم وأمرائهم، وتحفظهم لأقوال الناس فيه. "من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم"، وقد ورد هذا المعنى مرفوعاً من حديث الفضل بن عباس عند مسلم، وحديث أسامة بن زيد عند النسائي بلفظ: **من أدركه الصبح وهو جنب، فلا يصوم،** ولابن ماجه عن أبي هريرة: "لا ورب هذا البيت! ما أنا قلت: من أدركه الصبح وهو جنب، فلا يصوم، محمد - ورب الكعبة - قاله". فقال مروان: أقسمت عليك يا عبد الرحمن! لتذهبن" فيه حرص الأمراء على معرفة السنة وموجب الشريعة "إلى أمي" بضم الميمزة وفتح الميم الثقيلة، تنبيه أم، "المؤمنين عائشة وأم سلمة، فلنسألهما" فيه سؤال من يظن أنه أعلم بحكم الحادثة المختلف فيها، ولذا خصهما بالسؤال، "عن ذلك" أي عما قال أبو هريرة، قال أبو بكر: "فذهب" والذي "عبد الرحمن و" أنا أيضاً "ذهبت معه، حتى دخلنا على عائشة" أم المؤمنين "فسلم عليها عبد الرحمن" ليس في النسخ المصرية لفظ: "عبد الرحمن" فضمير الفاعل راجع إليه. قال العيني في بيان الاختلاف في هذا الحديث: وفيه أيضاً من الاختلاف ما يقتضي أن عبد الرحمن لم يشافه عائشة وأم سلمة بالسؤال عن ذلك، ففي "سنن الكبري للنسائي" من رواية عبد ربه عن أبي عياض عن عبد الرحمن بن الحارث قال "أرسلني مروان إلى عائشة، فأتيته فلقيت غلامها ذكوان، فأرسلته إليها، فسألها عن ذلك، فقالت إلخ فذكر الحديث مرفوعاً، قال: فأتيته مروان فحدثته بذلك، فأرسلني إلى أم سلمة، فأتيته فلقيت غلامها نافعاً، فأرسلته إليها، فسألها عن ذلك فذكر مثله"، قال الخافظ: في إسناده نظراً لأن أبا عياض مجهول، فإن كان محفوظاً فيجمع بأن كلا من الغلامين كان واسطة بين عبد الرحمن وبين كل منهما في السؤال، كما في هذه الرواية، وسمع عبد الرحمن وابنه كلاهما من وراء الحجاب، وقال العيني: الأحاديث التي فيها أن عبد الرحمن شافهما بالسؤال أكثر وأصح، ومع هذا فيجوز أن يكون أرسل المولى أولاً، ثم أتى هو فشافهته، أو أن المولى كان واسطة في الدخول عليها معه.

مَنْ أَصْبَحَ جَنْبًا أَفْطَرَ ذَلِكَ الْيَوْمَ، فَقَالَ مَرْوَانُ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ! لَتَذْهَبَنَّ إِلَى أُمِّي الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ، فَلَتَسْأَلَنَّهُمَا عَنْ ذَلِكَ، فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَذَهَبَتْ مَعَهُ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ، فَسَلَّمَ عَلَيْهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، ثُمَّ قَالَ: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ! إِنَّا كُنَّا عِنْدَ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، فَذَكَرَ لَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: مَنْ أَصْبَحَ جَنْبًا أَفْطَرَ ذَلِكَ الْيَوْمَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: لَيْسَ كَمَا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ، يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ! أَتُرْغَبُ عَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَا وَاللَّهِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَأَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُصْبِحُ جَنْبًا مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ، ثُمَّ يَصُومُ ذَلِكَ الْيَوْمَ. قَالَ: ثُمَّ خَرَجْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَسَأَلَهَا عَنْ ذَلِكَ،

ثم قال: عبد الرحمن: "يا أم المؤمنين! إنا كنا عند مروان بن الحكم، فذكر له أن أبا هريرة يقول: من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم، قالت عائشة: **رحم** ليس كما قال أبو هريرة"، وقد عرفت أنه ورد بعدة روايات، لكنها لما كانت منسوخة أو مؤولة صح إنكارها، ولعلها لم تعلم الرواية المرفوعة، وهو الظاهر، أو علمت مع العلم بتأويلها أو نسخها، وسيأتي الجواب عنها في آخر الباب، "يا عبد الرحمن! أترغب عما كان رسول الله ﷺ يصنع؟" قالت ذلك مبالغة في الإنكار، "فقال عبد الرحمن: لا والله" لا أرغب عنه أبداً، "قالت عائشة: فأشهد على رسول الله ﷺ أنه كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام"، وفي رواية للنسائي: "كان يصبح جنباً مني، ثم يصوم ذلك اليوم"، قال: ثم خرجنا، حتى دخلنا على أم سلمة" قلت: وتقدم من رواية النسائي: "أن عبد الرحمن رجع إلى مروان، ثم أرسله مروان إلى أم سلمة"، فإن صح ففي رواية الباب اختصار.

فسألها: عبد الرحمن "عن ذلك، فقالت كما" وفي النسخ المصرية: "مثل ما قالت عائشة"، يريد أنها وافقتها في الحكم، قال أبو بكر: "فخرجنا" من عندها **رحم** "حتى جئنا مروان بن الحكم، فذكر له عبد الرحمن ما قلنا، فقال مروان: أقسمت عليك يا أبا محمد" كنية عبد الرحمن "لتركي دابتي فإنها بالباب، فلنذهب إلى أبي هريرة، فإنه يأرضه بالعقيق" موضع معروف بظاهر المدينة، ولا يخالفه رواية "البخاري" بلفظ: "ثم قدر لنا أن نجتمع بذي الحليفة وكانت لأبي هريرة هنالك أرض" لاحتمال أن يكون قصده إلى العقيق، فلم يجدها، ثم وجداه بلدي الحليفة، وكان له أيضاً بها أرض، ووقع في رواية معمر عن الزهري عن أبي بكر: فقال مروان: عزمت عليكما لما ذهبتما إلى أبي هريرة، فقال: فلقينا أبا هريرة عند باب المسجد. والظاهر أن المراد بالمسجد ههنا: مسجد أبي هريرة بالعقيق، لا المسجد النبوي؛ =

فَقَالَتْ كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ، قَالَ: فَخَرَجْنَا حَتَّى جِئْنَا مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ، فَذَكَرَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ مَا قَالَتَا، فَقَالَ مَرْوَانُ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ! لَتُرَكِّبَنَّ ذَاتِي فَإِنَّهَا بِالنَّبَابِ، فَلْتُذْهَبَنَّ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ فَإِنَّهُ بِأَرْضِهِ بِالْعَفِيقِ، فَلْتُخْبِرْنَهُ بِذَلِكَ، فَرَكِبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَرَكِبْتُ مَعَهُ، حَتَّى أَتَيْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ، فَتَحَدَّثَ مَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ سَاعَةً، ثُمَّ ذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَا عِلْمَ لِي بِذَلِكَ، إِنَّمَا أَخْبَرَنِيهِ مُخْبِرٌ.

— جمعاً بين الروایتين، أو يجمع بهما التقياً بالعقيق، فذكر له عبد الرحمن القصة بجملة، أو لم يذكرها بل شرع فيها، ثم لم ينتهياً له ذكر تفصيلها وسماع جواب أبي هريرة إلا بعد أن رجعا إلى المدينة، وأراد دخول المسجد النبوي، قاله الحافظ، وكذا العمري، إلا أنه أورد على الحافظ في قوله: "مسجد أبي هريرة بالعقيق" بأنه لما جمع أولاً بهما قصده إلى العقيق، ولم يجداه، بل وجدها بذي الحليفة، فكيف المسجد بالعقيق، هل رجعا إليه مرة أخرى؟ قال: بل الجواب الحسن: أن المراد بمسجده مسجد ذي الحليفة؛ لأهم ذكروا أن بذي الحليفة عدة آبار، ومسجدان للنبي ﷺ.

فلتخبرنه: أي أبا هريرة "بذلك" الذي قالتاه على وجه الاستقصاء لهذه القضية؛ ليعلم ما عند أبي هريرة في ذلك، وربما كان عنده في ذلك نص يحتمل أن يكون ناسخاً أو منسوخاً، أو يوجب تخصيصاً أو تأويلاً، قاله الباجي. "فركب عبد الرحمن وركبت معه، حتى أتينا أبا هريرة" نص في قصدهما أبا هريرة، وتقدم قريباً من رواية البخاري بلفظ: "ثم قدر لنا أن نجتمع بذي الحليفة"، وظاهره أنهما اجتماعاً من غير قصد، قال الحافظ: فيحمل قوله: "ثم قدر لنا" على المعنى الأعم من التدبير، لا على معنى الاتفاق، قلت: لكن يشكل عليه لفظ الطحاوي في "مشكله" بلفظ: "فخرج مروان حاجاً أو معتمراً، فخرجنا معه حتى إذا كنا بذي الحليفة، ولأبي هريرة هناك أرض، هو فيها قسماً إليه"، ويحتمل عندي: أنهما قصدها بالعقيق، لكنه اتفق اللقاء بدون القصد بذي الحليفة، "فتحدث معه" أي مع أبي هريرة ﷺ "عبد الرحمن ساعة" قبل أن يذكر له ذلك، وهذا من حسن الأدب وتقديم الثاني، "ثم ذكر له ذلك"، ولفظ البخاري: "فقال عبد الرحمن لأبي هريرة: إني ذاكر لك أمراً، ولولا مروان أقسم علي فيه لم أذكره لك، فذكره، فقال أبو هريرة: لا علم لي بذلك" من النبي ﷺ بلا واسطة، وفيه تسليم منه للحكم واتقياد للحق، إذ جاءه من النص عن النبي ﷺ ما لا يمكن رفعه، من عند من لا يشك في ثقته ولا حفظه، ولا سيما في مثل هذا الحكم.

أخبرني به مخبر: ولفظ البخاري: "فقال: كذلك حدثني الفضل بن عباس، وهو أعلم"، قال الحافظ: وللنسائي من طريق عكرمة بن خالد ويعلى بن عتبة وعراك بن مالك كلهم عن أبي بكر: أن أبا هريرة أحال بذلك على الفضل بن عباس، لكن عنده من طريق عمر بن أبي بكر عن أبيه قال فيها: إنما كان أسامة بن زيد حدثني. —

٥٨٩ - مالك عَنْ سَمِيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ زَوْجَي النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمَا قَالَتَا: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيُصْبِحُ جَنْبًا مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ، ثُمَّ يَصُومُ.

= فيحمل على أنه كان عنده عن كل منهما، ويؤيده رواية أخرى عند النسائي من طريق عبد الملك بن أبي بكر، عن أبيه، قال فيها: إنما حدثني فلان وفلان، ورواية "الموطأ" بلفظ: "أخبرني بخبر"، والظاهر أن هذا من تصرف الرواة، منهم من أنهم الرجلين، ومنهم من اقتصر على أحدهما تارة مبهماً، وتارة مفسراً، ومنهم من لم يذكر عن أبي هريرة أحداً، وهو عند "النسائي" أيضاً من طريق أبي قلابة، عن عبد الرحمن بن الحارث، ففي آخره قال أبو هريرة: هذا كنت أحسب إلح. قال النووي في "شرح مسلم": رجع أبو هريرة عن قوله مع أنه كان رواه عن الفضل، عن النبي ﷺ، فلعل سبب رجوعه أنه تعارض عنده الحديثان، فجمع بينهما، فتأول أحدهما على ما سنذكر من الأوجه في تأويله، فلما ثبت عنده أن حديث عائشة وأم سلمة على ظاهره وهذا متأول، رجع عنه، وكان حديث عائشة وأم سلمة أولى بالاعتماد؛ لأنهما أعلم بمثل هذا من غيرهما، ولأنه موافق للقرآن، فإن الله تعالى أباح الأكل والمباشرة إلى طلوع الفجر، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُيُوتِ﴾ (النساء: ٢٩)، والمراد بالمباشرة: الجماع، ولذا قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ (النساء: ٦٨)، ومعلوم أنه إذا جاز الجماع إلى طلوع الفجر لزم منه أن يصبح جنباً، ويصح صومه؛ لقوله تعالى: ﴿لَمَّا أَتَمَّ الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (النساء: ٦٨)، وإذا دل القرآن وفعنه ﷺ على جواز الصوم لمن أصبح جنباً، وجب الجواب عن حديث أبي هريرة عن الفضل، وجوابه من ثلاثة أوجه، أحدها: أنه إرشاد إلى الأفضل، فالأفضل أن يغتسل قبل الفجر، ولو خالف جاز، وهذا مذهب أصحابنا، وجوابهم عن الحديث. والجواب الثاني: لعله محمول على من أدركه الفجر مجامعاً، فاستدام بعد طلوع الفجر عالماً، فإنه يفطر ولا صوم له. والثالث: جواب ابن المنذر فيما رواه عن البيهقي: أن حديث أبي هريرة منسوخ، وأنه كان في أول الأمر حين كان الجماع محرماً في الليل بعد النوم كالأكل والشرب، ثم نسخ ذلك ولم يعلمه أبو هريرة، فكان يفتي بما علمه حتى بلغه النسخ، فرجع إليه، قال ابن المنذر: هذا أحسن ما سمعت فيه، قلت: واختار الطحاوي أيضاً في "مشكلة" النسخ.

ثم بصوم: قال الزرقاني: أعاد المصنف هذا الحديث مع أنه قدمه قبل الذي فوقه؛ لإفادة أن له فيه شيخين؛ إذ رواه ثمة عن عبد ربه، وههنا عن حمي. وتقدم أن العلماء كأهلهم أجمعوا على صحة صوم الجنب، سواء كان من احتلام أو جماع، قال القرطبي: فيه فائدتان، أحدهما: أنه كان يجامع في رمضان ويؤخر الغسل إلى بعد طلوع الفجر؛ بياناً للجواز. والثاني: أن ذلك كان من جماع لا من احتلام؛ لأنه ﷺ كان لا يجتلم؛ إذ الاحتلام من الشيطان، وهو معصوم منه، واختلفوا في جواز احتلامه ﷺ وعدم جواز ذلك، واختلف المعتمد عليه أن الأنبياء =

مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ

٥٩٠ - **مَالِكٌ** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَجُلًا قَبَلَ امْرَأَتَهُ، وَهُوَ صَائِمٌ

= لا يَحْتَلِمُونَ بَرُوءَ شَيْءٍ فِي الْمَنَامِ كَمَا هُوَ الْعَادَةُ فِي الْإِحْتِلَامِ، وَلَكِنَّهُ يَجُوزُ عَلَيْهِمْ خُرُوجُ الْمَنِيِّ حَالَةَ النَّوْمِ لَا مَمْلَأَةَ الْأَوْعِيَةِ خَالِيَةً قُلُوبَهُمْ وَأَحْلَامَهُمْ عَنِ الْوَسْوَاسِ وَقَتْنَدٍ. وَقَالَ الْعَيْنِيُّ رَادًّا عَلَى قَوْلِ كَعْبِ الْأَحْبَارِ: إِنْ يَأْجُوجُ وَمَاجُوجُ مِنْ إِحْتِلَامِ آدَمَ، فَقَالَ: وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ امْتِنَاعُ الْإِحْتِلَامِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ **ﷺ** وَمِمَّا أَفَادَهُ الشَّيْخُ حَزَمُ بِهِ ابْنُ حَجَرٍ فِي "نَحْفَةِ الْمَحْتَاجِ".

فِي الْقُبْلَةِ: قَالَ أَحْمَدُ: بِالضَّمِّ لِلثَّمَةِ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي "الْمَلَايِكَةِ": قُبْلَةُ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ مَعْرُوفَيْنِ، قِيلَ: إِنَّمَا مِنْ الْمَقَابِلَةِ، وَأُظْهِرَ مِنْ الْإِقْبَالِ. "لِلصَّائِمِ" اِخْتَلَفَتْ الرُّوَايَاتُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَلِذَا اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ سَلَفًا وَخَلَفًا، قَالَ أَبُو عَمْرٍو: مِمَّنْ كَرِهَ الْقُبْلَةَ لِلصَّائِمِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عُمَرَ وَعُرْوَةُ، وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ يَقْضِي يَوْمًا، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ عُرْوَةَ الْخَصِيتَيْنِ مَعْلُوقَةٌ بِالْأَنْفِ فَإِذَا وَجَدَ الرِّيحُ ثَمْرَكَ، وَإِذَا ثَمَرَكَ دَعَا إِلَى مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، وَالشَّيْخُ أَمَلَكُ لِأَرْبِهِ، وَكَرِهَ مَالِكُ الْقُبْلَةَ لِلصَّائِمِ فِي رَمَضَانَ لِلشَّيْخِ وَالشَّابِّ، وَعَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ كَرِهَ لِلشَّابِّ، وَرَخِصَ لِلشَّيْخِ. قَالَ عِيَّاضٌ: مِنْهُمْ مَنْ أَبَاحَهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَدَاوُدُ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَرِهَهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَهُوَ مَشْهُورٌ قَوْلُ مَالِكٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَرِهَهَا لِلشَّابِّ وَأَبَاحَهَا لِلشَّيْخِ، وَهُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَالثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَحَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ عَنْ مَالِكٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَبَاحَهَا فِي النَّفْلِ وَمَنْعَهَا فِي الْفَرْضِ، وَهِيَ رِوَايَةُ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: إِنْ حَرَّكَتِ الْقُبْلَةَ الشَّهْوَةُ، فَهِيَ حَرَامٌ عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَقِيلَ: مَكْرُوهٌ كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ. وَقَالَ أَصْحَابُنَا الْحَنَفِيَّةُ فِي فُرُوعِهِمْ: لَا بَأْسَ بِالْقُبْلَةِ وَالْمَعَانِقَةِ إِذَا أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ كَانَ شَيْخًا كَبِيرًا، وَيَكْرَهُ لَهُ مَسَ فَرْجِهَا، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: يَكْرَهُ الْمَعَانِقَةَ وَالْمَصَافِحَةَ وَالْمُبَاشِرَةَ بِلَا ثَوْبٍ، وَالتَّقْبِيلَ الْقَاحِشَ مَكْرُوهًا، وَهُوَ أَنْ يَمَضِغَ شَفَتَيْهَا، قَالَهُ مُحَمَّدٌ، كَذَا فِي "الْعَيْنِ".

أَنَّ رَجُلًا: أَيُّ مِنَ الْأَنْصَارِ "قَبَلَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ صَائِمٌ فِي رَمَضَانَ، فَوَجَدَ" أَيُّ حَزَنٍ "مِنْ ذَلِكَ وَجَدًا" أَيُّ حَزَنًا "شَدِيدًا" مِنْ خَوْفِ الْإِثْمِ وَالتَّوْبَتِ عَمَّا ارْتَكَبَهُ، "فَأَرْسَلَ امْرَأَتَهُ" إِلَى أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ **ﷺ** "تَسْأَلُ لَهُ عَنْ ذَلِكَ" الْفِعْلُ، قَالَ الْبَاجِي: يَرِيدُ: حَزَنٌ وَأَشْفَقَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَعْظُورًا، وَلَعَلَّهُ وَقْتُ أَنْ قَبَلَ غَفَلَ عَنِ النَّظَرِ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ تَذَكَّرَ فَأَشْفَقَ مِنْ فِعْلِهِ لَهُ، وَظَنَّ أَنَّهُ مَمْنُوعٌ فَأَرْسَلَ امْرَأَتَهُ، "فَدَخَلَتْ عَلَيَّ" أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ "أُمُّ سَلَمَةَ" هُنْدُ بِنْتُ أُمِّيَّةَ زَوْجِ النَّبِيِّ **ﷺ**، "فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهَا، فَأَخْبَرَهَا أُمُّ سَلَمَةَ" أَيُّ بِجَوَازِ هَذَا الْفِعْلِ، لَمَّا "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ **ﷺ** يَقْبَلُ" بِشَدِّ الْبَاءِ أَيُّ بِقَبْلِهَا، كَمَا فِي رِوَايَةِ الثَّبَخَارِيِّ بِسَنَدٍ آخَرَ: "وَكَانَ يَقْبِلُهَا"، "وَهُوَ صَائِمٌ" أَجَابَتْ بِفِعْلِهِ **ﷺ**؛ لِأَنَّ التَّعْلِيمَ الْفِعْلِيَّ أَيْلَغُ، "فَرَجَعْتُ إِلَى" بَيْتِهَا، فَأَخْبَرْتُ "زَوْجَهَا" بِذَلِكَ أَيُّ بِفِعْلِهِ **ﷺ**، "فَرَادَهُ" أَيُّ الزَّوْجِ "ذَلِكَ" الْخِصْمَ "شَرًّا" =

فِي رَمَضَانَ، فَوَجَدَ مِنْ ذَلِكَ وَجْداً شَدِيداً، فَأَرْسَلَ امْرَأَتَهُ تَسْأَلُ لَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَدَخَلَتْ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهَا، فَأَخْبَرَتْهَا أُمُّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ، فَرَجَعَتْ إِلَى زَوْجِهَا، فَأَخْبَرَتْهُ فَرَادَهُ ذَلِكَ شَرّاً، وَقَالَ: لَسْنَا مِثْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، اللَّهُ يُحِلُّ لِرَسُولِهِ ﷺ مَا يَشَاءُ، ثُمَّ رَجَعَتْ امْرَأَتُهُ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَوَجَدَتْ عِنْدَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا لِهَذِهِ الْمَرْأَةِ؟" فَأَخْبَرَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَلَا أَخْبَرْتِهَا أَنِّي أَفْعَلُ ذَلِكَ"،
 الباء للإشباع

= قال الباجي: يقتضي أنه استندام الأسف والحزن، فكان ذلك زيادة على حزنه المتقدم قبل السؤال؛ إذ لم تأت بهما بقنعه، ويؤمن خوفه مما كان يعتقد أنه أثم به، فيكون معنى "زاده" ههنا: أدام له الأسف والحزن، ولم يزل ما سمع في ذلك من قول النبي ﷺ، ويحتمل أن يكون معنى "زاده ذلك" حزناً، اشتد حزنه؛ لما يقوى عنده من مسند الخطر حين لم يكن عند أم سلمة من الإباحة غير ما أخبرته، ولم يكن ذلك عنده يقتضي الإباحة له.
وقال: الزوج "لسنا مثل رسول الله ﷺ، الله بالضم مبتدأ" يحل "بضم الباء، وكسر الحاء من أحل، أي يبيح، خير" الرسول ﷺ ما شاء" بلفظ الماضي في النسخ المصرية، وفي الهندية: "ما يشاء" بالمضارع، أي كما أحل له ﷺ القتال بمكة ساعة، ففي "جمع الفوائد" برواية الشيخين والترمذي والنسائي: "فإن أحد ترخص لقتال رسول الله ﷺ فيها، فقولوا: إن الله قد أذن لرسوله، ولم يأذن لكم". ثم رجعت امرأته مرة أخرى "إلى أم سلمة" تسألها هل هذا الفعل مما يقندي فيه بالنبي ﷺ أم لا؟ فوجدت عندها رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: "ما هذه المرأة؟" يحيى وتروح، ولعله ﷺ علم قبل ذلك تمحيثها، وهو الأوجه عندي، أو المعنى: ما تسأل هذه المرأة، "فأخبرته أم سلمة" بأنها تسأل عن القبلة للمصائم.

فقال إلخ: وقد ظن أنها لم تخبرها، "ألا" بفتح الهمزة وتشديد اللام، "أخبرتها أي أفعل ذلك" قال الباجي: فكان يجب عليها أن تخبرها بذلك، وفيه المنع، ولعله ﷺ ظن أنها لم تخبرها بذلك، فأنكر عليها ذلك، وبهها على الإخبار بأفعاله؛ إذ هي السنن، وإنما يؤخذ أكثر هذه المعاني عن أزواج النبي ﷺ. ويجب عليهن أن يخبرن بذلك؛ ليقتدي الناس برسول الله ﷺ، قال تعالى: ﴿وَأَذِّنْ مَا بَيْنَ يَدَيْهِ فِي تَوَكُّرٍ﴾ (الأحزاب: ٣٤)، وقال ابن عبد البر: فيه إيجاب العمل بخبر الواحد. "فقال: قد أخبرتها فذهبت إلى زوجها، فأخبرته فراده ذلك شراً، وقال: لسنا مثل رسول الله ﷺ، يحل الله" على الجملة الفعلية في النسخ الهندية، وفي المصرية: الله يحل "لرسوله ﷺ ما شاء، فغضب رسول الله ﷺ"، ونقدم وجه الغضب في "من أصبح جنباً في رمضان"، وقال: والله إنّي لأتفاكم لله" =

فَقَالَتْ: قَدْ أَخْبَرْتُهُمَا، فَذَهَبْتُ إِلَى زَوْجِهَا فَأَخْبَرْتُهُ، فَزَادَهُ ذَلِكَ شَرًّا، وَقَالَ: لَسْنَا مِثْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يُحِلُّ اللَّهُ لِرَسُولِهِ ﷺ مَا شَاءَ، فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: "وَاللَّهِ! إِنِّي لَأَتَّقَاكُمْ اللَّهَ، وَأَعْلَمُكُمْ بِحُدُودِهِ".

٥٩١ - **مَالِك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَقْبَلُ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ، وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ ضَحَكَتْ.

٥٩٢ - **مَالِك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ عَاتِكَةَ بِنْتَ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ امْرَأَةً...

= باللام على لفظ "الجلالة" في جميع النسخ، "وأعلمكم بحدوده"، قال في "الجمع": الحدود محارم الله، وعقوباته التي قرنها بالذنوب، وأصل الحد: المنع والفصل بين الشئين، فكان حدود الشرع فصلت بين الحلال والحرام، فمنها ما لا يقرب كالقواحش المحرمة، ومنه قوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ (البقرة: ١٨٧)، ومنها ما لا يتعدى كالموارث المعينة وتوزيع الأربع، ومنه: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾. قال ابن عبد البر: فيه دلالة على جواز القبلة للشباب والشيخ؛ لأنه لم يقل للمرأة: زوجك شيخ أو شاب فلو كان بينهما فرق لسأها؛ لأنه المبين عن الله تعالى، وقد أجمعوا على أن القبلة لا تكره لنفسها، وإنما كرهها من كرهها خشية ما تقول إليه إلخ، قلت: لكن من فرق بين الشاب والشيخ، أو الخائف على نفسه والمالك له - وهم الجمهور - إنما قالوا بذلك جمعاً بين الروايات، والروايات في ذلك مختلفة كما ستري، على أن الحديث واقعة حال لا عموم لها، فلا مانع من أن النبي ﷺ يعلم أن زوجها الشيخ.

إن إلخ: يكسر فسكون، مخففة من المثقلة، دخلت على الجملة الفعلية، "كان رسول الله ﷺ ليقبل" بفتح اللام للتأكيد، "بعض أزواجه" أي عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، بنفسها، كما يدل عليه لفظ "ضحكت"، قال الزرقاني: عائشة، كما في "مسلم" عنها، "كان يقبلني وهو صائم" أو أم سلمة، كما في "البخاري"، أو حفصة، كما في "مسلم"، لكن الظاهر أن كلاً منهن إنما أخبرت عن فعله ﷺ معها، "وهو صائم" جملة حالية، "ثم ضحكت"، هكذا في جميع النسخ المصرية بلفظ الماضي، وهو الأوجه بالسياق، وفي "الهندية": "ثم تضحك" بيناء المضارع تنبيهاً على أنها صاحبة القصة؛ ليكون أبلغ في الثقة بها؛ لأن علم العيان أوثق من علم البيان، زاد ابن أبي شيبة عن شريك عن هشام عن أبيه: "فظننا أنها هي"، وقال الداودي: ضحكت تعجباً ممن خالفها في ذلك، أو تعجبت من نفسها؛ إذ تحدثت بمثل هذا مما يستحيي النساء من ذكر مثله للرجال، لكن أجهلها ضرورة التبليغ إلى ذلك، أو سروراً بتذكر مكانها من النبي ﷺ وحالها معه.

عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ كَانَتْ تُقْبَلُ رَأْسَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَهُوَ صَائِمٌ، فَلَا يَنْهَاهَا.

٥٩٣ - **مالك** عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَائِشَةَ بِنْتَ طَلْحَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا زَوْجُهَا هُنَالِكَ، وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، وَهُوَ صَائِمٌ، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَذْثُوَ مِنْ أَهْلِكَ، فَتُقْبِلَهَا وَتُلَاعِبَهَا؟ فَقَالَ: أَقْبِلَهَا وَأَنَا صَائِمٌ؟ قَالَتْ: نَعَمْ.

كانت تقبل الخ: قال الباجي: يحتمل أن تفعل ذلك على وجه الالتفاف، ويحتمل أن تفعله على وجه الإكرام والبر. "فلا ينهها" أي لا يمنعها، وذلك لعنه؛ لأنه يملك نفسه، ويعلم منها أنها تملك نفسها، وقال الباجي: ليس في الحديث ما يدل على أنها هي صائمة؛ لحوار أن تكون حائضاً في وقت صومه في رمضان، أو يكون صومه في غير رمضان.

فقالت له: عمته، "عائشة" أم المؤمنين: "ما يمنعك" بصيغة المضارع، وفي السسخ المصرية: ما منعك بصيغة الماضي، "أن تذنو" أي تقرب "من أهلك" أي زوجك، "فتقبلها وتلاعبها" قصدت بذلك إفادته الحكم وإلا فمعلوم أنه لا يقبلها بحضرة الناس سيما عمته أم المؤمنين، قال الباجي: لم تقصد بذلك أمره به؛ لأن أحداً لا يؤمر بمثل هذا، وإنما هو موقوف على اختيار فاعله، وليس في ذلك إباحة لتفيله إياها بحضرة عائشة وغيرها؛ لأن هذا مما يجب أن يستتر به، ولا يفعل بحضرة أحد، وإنما سأته عن المانع له من ذلك أن كان الصوم أو غيره، ولعله قد بلغها ذلك عنه، فأرادت أن تعلمه بأنه غير مانع. وقال أبو عبد الملك: تريد ما يمنعك إذا دخلتما، ويحتمل أنها شكت لعائشة قلة حاجته إلى النساء، وسألته أن تكلمه، فأفته بذلك؛ إذ صح عندها ملكه لنفسه والأوجه عدي أنها بلغها عنه أنه لا يبيحه في الصوم، كما يدل عليه سؤاؤه. "فقال: أقبلها، وأنا صائم؟" الواو حالية، "قالت" عائشة: "نعم" قال الباجي: "قالت: نعم" ولم تعد عليه الحظ على الملاعبة والتفيل بعد أن كملت تعليمه الحكم، فثبت أنها إنما قصدت التعليم دون الحظ على الملاعبة. واختلفت الفتيا عن أم المؤمنين عائشة في قيلة الصائم، فهذا الأكثر صريح في أنها أباحته له القيلة، ولم نرها من الخصائص، وسيأتي في الباب الآتي ما يخالف ذلك، ولا ضيق في الجمع إذا حمل أثر الباب على أنها علمت منه ملك نفسه، كما حمل عليه الشراح، أو يحمل على أنها أرادت إعلام أنها لا تفطر، قال الحافظ: ويجمع بحمل النهي على كراهة التنزيه؛ فإنها لا تنافي الإباحة. ثم لم يذكر في السؤال الملاعبة، واكتفى على التفيل؛ لأن حكمها حكم القيلة، قال الموفق: القبل لا يخلو عن ثلاثة أحوال، أحدها: أن لا ينزل، فلا يفسد صومه بذلك، لا نعلم فيه خلافاً. الثاني: أن يمني، فيفطر بغير خلاف نعلمه. والثالث: أن يمدّي، فيفطر عند الإمام مالك، وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يفطر، ورد ذلك عن الحسن والشعبي والأوزاعي، ثم قال: واللمس بشهوة كالقيلة في هذا.

٥٩٤ - مالك عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ كَانَا يُرَخِّصَانِ فِي الْقِبْلَةِ لِلصَّائِمِ.

مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ فِي الْقِبْلَةِ لِلصَّائِمِ

٥٩٥ - مالك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ إِذَا ذَكَرَتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ، تَقُولُ: وَأَيْكُمْ أَمَلَكُ لِنَفْسِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

كانا يرخضان إحداهما وكذا عمر رضي الله عنهما وغيره من الصحابة والتابعين كما تقدم، قال ابن عبد البر: لا أعلم أحدا رخص فيها إلا وهو يشترط السلامة مما يتولد منها، ومن علم أنه يتولد منها ما يفسد صومه وجب عليه اجتنابها.

التشديد في القبلة إحداهما لما كانت الروايات في ذلك مختلفة، ذكر المصنف في بابين، ولما كان المرجح عند المالكية التشديد في ذلك؛ إذ المشهور عندهم الكراهة مطلقاً كما تقدم في بيان المسالك، أخر هذا الباب.

تقول إحداهما: مبيحة للمخاطب، أو مانعة له عن الاتباع، فولان للعلماء كما سيأتي، "وأَيْكُمْ أَمَلَكُ لِنَفْسِهِ"، وبه فسر الترمذي ما ورد في الروايات: "وكان أملككم لإربه"، فقال: يعني لنفسه، "من رسول الله ﷺ"، ولفظ البخاري برواية الأسود عن عائشة رضي الله عنها: "كان النبي ﷺ يقبل ويباشر وهو صائم، وكان أملككم لإربه"، واختلف شراح الحديث في هذا اللفظ بموضعين، الأول: في ضبطه، قال الزرقاني: بكسر الهمزة وسكون الراء، رواه الأكثر كما قال الخطابي وعياض، قال النووي: هو الأشهر، وروى بفتح الهمزة والراء، وقدمه الحافظ أي ذكره مقدماً، وذكر القول الآخر بعد ذلك بلفظ: "يروى"، وقال: الأول أشهر، وإلى ترجيحه أشار البخاري، وهما بمعنى الوطر والحاجة، أي أغلب لهواه وحاجته، ويطلق أيضاً بفتح الهمزة والراء على العضو المخصوص، قاله عياض، قال الثوري شيبني: لكن جملة في الحديث على العضو غير سديد لا يغتر به إلا جاهل بوجوه حسن الخطاب مائل عن سنن الأدب وفتح الصواب، وزده الطيبي بأنها ذكرت أنواع الشهوة مرتقية من الأدنى إلى الأعلى، فبدأت بمقدمتها التي هي القبلة، ثم ثلث بالمباشرة، وأرادت أن تعبر بالجماعة، فكنت عنها بالإرب، وأي عبارة أحسن منها. قلت: والقول الثالث في تفسيره: أن المراد منه نفسه كما تقدم. والاختلاف الثاني في معناه ومقصودها رضي الله عنها بهذا اللفظ، قال في "المجمع": تريد أنه يأمن مع هذه المباشرة الوقوع في الفرج، فهي علة في عدم إلحاق الغير به، ومن يجزها له يجعل قولها علة في إلحاقه به؛ فإنه إذا كان أملك الناس لإربه يباشرها، فكيف لا تباح لغيره؟ قلت: ويؤيد هذا المعنى الثاني ما ورد عنها من إباحة القبلة للناس، فقد أخرج البخاري في "صحيحه" تعليقاً: "قالت عائشة: يحرم عليه فرجها"، قال العيني: وصلته الطحاوي بسنده عن حكيم بن عقال أنه قال: سألت عائشة ما يحرم علي من أمرأتي وأنا صائم؟ قالت: فرجها، قال الحافظ: إسناده إلى حكيم صحيح، -

٥٩٦ - قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِك: قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: قَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: لَمْ أَرِ الْقُبْلَةَ لِلصَّائِمِ تَدْعُو إِلَى خَيْرٍ.

٥٩٧ - **مَالِك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ سَأَلَ عَنْ الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ، فَأَرْحَصَ فِيهَا لِلشَّيْخِ، وَكَرِهَهَا لِلشَّابِّ.

- قال العيني: وبخود أخرجه ابن حزم في "المحلى" من طريق معمر عن أيوب عن أبي فلابة عن مسروق قال: سألت عائشة رضي الله عنها أم المؤمنين ما يحل للرجل من امرأته صائماً؟ فقالت: كل شيء إلا الجماع، قال الحافظ: أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح، قلت: ويؤيده أيضاً ما تقدم في الباب السابق: أنها قالت لا إن أحبه: "ما منعك أن تدنو من أهلك، فتقبلها وتلاعبها؟ قال: أقبلها وأنا صائم؟ قالت: نعم" ويؤيد المعنى الثاني ما في رواية "مسلم" بلفظ: "ولكنه كان أملككم" بلفظ الاستدراك، ويؤيده أيضاً ما ذكره الحافظ من رواية حماد عند النسائي: "قال الأسود: قلت لعائشة: أياشر الصائم؟ قالت: لا، قلت: أليس كان رسول الله ﷺ يياشر، وهو صائم؟ قالت: إنه كان أملككم لإربه"، وظاهر هذا أنها اعتقدت الخصوصية بذلك، قاله القرطبي، وفي "كتاب الصيام" ليوسف الفاضلي من طريق حماد بن سلمة عن حماد بلفظ: "سألت عن عائشة عن المباشرة للصائم، فكرهتها"، وهذا المعنى الثاني أراد المصنف؛ إذ ذكر الحديث في باب التشديد، فيكون المعنى عنده أنه ينبغي لكم الاحتراز عن القبلة والمباشرة، ولا تتوهوا من أنفسكم أنكم مثله ﷺ؛ لأنه يملك نفسه، ويأمن الوقوع فيما بعد القبلة، وأنتم لا تأمنون ذلك، فطريقكم الانكشاف، ومال ابن قتيبة في تأويل الحديث إلى هذا المعنى الثاني، بل قال بكونها مفطراً للصائم، ولفظه: قال أبو محمد: نحن نقول: إن القبلة للصائم تقسد الصوم؛ لأنها تمت الشهوة وتستدعي المذی، وكذلك نقول في المباشرة، فأما رسول الله ﷺ فإنه معصوم، وتقبله في الصوم أهله كتقبل الوالد ولده، ويدل على ذلك قول عائشة: "وأياكم يملك إربه".

تدعو إلى خير: يريد أنها من دواعي الجماع والإنزال، وهذا مما يفسد الصوم، فليس في قصدها إلا التعرير بصومه، وهذا لمن لا يملك نفسه، وأما من يملك نفسه فلا حرج عليه، قاله الباجي.

سئل: ببناء المجهول "عن القبلة للصائم فأرخص فيها للشَّيْخ"؛ لأن الغالب فيه ملكه لنفسه؛ لانكسار شهوته، وكرهها للشَّاب؛ لأن الغالب فيه غلبة شهوته على نفسه، وقد ورد هذا المعنى مرفوعاً وموقوفاً عن غير ابن عباس أيضاً، قال الحافظ: فرق آخرون بين الشيخ والشاب، فكرهها للشَّاب، وأباحها للشَّيْخ، وهو مشهور عن ابن عباس، أخرجه مالك وسعيد بن منصور وغيرهما، وجاء فيه حديثان مرفوعان فيهما ضعف، أخرج أحدهما أبو داود من حديث أبي هريرة، والآخر: أحمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

٥٩٨ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَنْهَى عَنِ الْقُبْلَةِ وَالْمُبَاشَرَةِ لِلصَّائِمِ.

مَا جَاءَ فِي الصَّيَامِ فِي السَّفَرِ

٥٩٩ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

والمباشرة إخ: هو التفاء البشريين، سواء أُولج أو لم يُولج، "للصائم" وذلك يحتمل أن يكون؛ لأنه يرى كراهتهما للصائم، أو ينهى سداً للذريعة.

الصيام في السفر: اختلفت روايات الحديث في هذا الباب أيضاً، ولذا اختلف الفقهاء في ذلك على أقوال، الأول: التحجير، وروي عن ابن عباس وأنس وأبي سعيد وسعيد بن المسيب وعطاء وسعيد بن جبير والحسن والنخعي ومجاهد والليث والأوزاعي. والثاني: أن الإفطار أفضل، وروي عن عمر بن عبد العزيز والشعي وقنادة ومحمد بن علي والشافعي وأحمد وإسحاق. الثالث: أن الصوم في السفر لا يجزئ، فإن صام وجب قضاؤه في الحضرة لظاهر قوله تعالى: ﴿فَمَعِدَةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة: ١٨٤)، وقوله ﷺ: **ليس من الر الصيام في السفر**، وهذا قول بعض أهل الظاهر؛ قال الباجي: لا خلاف بين فقهاء الأمصار في أن صيام رمضان في السفر يصح، إلا ما روي عن بعض أهل الظاهر، فإنه قال: لا يصح ولا يجزئ، والدليل على ما نقوله قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ (البقرة: ١٨٤)، ووجه الدليل من الآية: أنه تعالى قال: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٨٤)، وفي "البدائع": جواز صوم رمضان بجمع عليه؛ فإن التابعين أجمعوا بعد اختلاف الصحابة، والاختلاف في العصر الأول لا يمنع انعقاد الإجماع في العصر الثاني على ما عرف في أصول الفقه. الرابع: أن الصوم في السفر أفضل، وبه قال الأسود بن يزيد وأبو حنيفة وأصحابه.

وفي "التوضيح": وبه قال الشافعي ومالك وأصحابه وأبو ثور، وكذا روي عن عثمان بن أبي العاص وأنس بن مالك. وقال الموفق: الأفضل عند إمامنا الفطر، وقال أبو حنيفة والشافعي ومالك: الصوم أفضل لمن قوي عليه، ومن كان يصوم في السفر ولا يفطر عائشة وقيس بن عباد وأبو الأسود وابن سيرين وابن عمر وابنه سالم وعمرو بن ميمون، وقال أبو مجلز: لا يسافر أحد في رمضان، فإن سافر فليصم، قال الباجي: الصوم في السفر أفضل؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٨٤)، ولأن الصوم تعلق بالذمة فالإفادة إلى إبرائها أولى، فرمما طرأ من الموانع والاشتغال بخلاف القصرة فإن الذمة تبرا فيه بما يؤتى به، وفي "المعالم": قال أنس ابن مالك وعثمان بن أبي العاص: أفضل الأمرين الصوم في السفر، وبه قال النخعي وسعيد بن جبير، وهو قول مالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي.

خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ الْكَدِيدَ، ثُمَّ أَفْطَرَ فَأَفْطَرَ النَّاسُ، وَكَانُوا يَأْخُذُونَ بِالْأَحْدَثِ فَلَا أَحَدٌ مِنَ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

خرج إلى مكة: ومعه ١٠ عشرة آلاف من المسلمين كما في معازي البخاري، "عام الفتح في رمضان" وخرج عامداً إلى مكة يوم الأربعاء بعد العصر لعشر خلون منها سنة ثمان من الهجرة، قاله الزرقاني، "والخميس"، قال الحافظ: وقع في "مسلم" من حديث أبي سعيد اختلاف من الرواة في ضبط ذلك، والذي اتفق عليه أهل السير أنه ١٠ خرج في عاشر رمضان، ودخل مكة لتسع عشرة ليلة خلت منه، "فصام حتى بلغ الكديد" بفتح الكاف وكسر الدال المهملة الأولى فتحية فمهملة، موضع بينه وبين المدينة سبع مراحل أو نحوها، وبينه وبين مكة ثلاثة أو مرحلتان، قاله الزرقاني، وكذا بفتح الكاف، ضبطه جمع من شراح الحديث، وقيل: الكديد: ما غلظ من الأرض، وقال أبو عبيدة: الكديد من الأرض: خلق خلق الأودية أو أوسع منها، ويقال فيها: الكديد تصغيره تصغير الترخيم، موضع بالحجاز، ويوم الكديد من أيام العرب، وهو موضع على اثنين وأربعين ميلاً من مكة. "ثم أفطر فأفطر الناس" معه: لأنهم كانوا يتبعون الأحداث فالأحدث من فعله ١٠ كما سيأتي، ولمسلم من حديث جابر في هذا الحديث: "فقل له: إن الناس قد شق عليهم الصيام، وإنما يظفرون فيما فعلت، فدعنا بقدر من ماء بعد العصر"، وله من وجه آخر: ثم شرب، فقل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام، فقال: ١٠ تلك المعصية، قال الزرقاني: وللبخاري من طريق عكرمة عن ابن عباس: "بأناء من لبن أو ماء، فوضعه على راحته أو راحته بالشك فيهما، قال الداودي: يحتمل أن يكون دعا باللبن مرة وبالماء مرة، ورده الحافظ بأنه لا دليل على التعدد؛ فإن الحديث واحد والقصة واحدة، وإنما شك الراوي، فتقدم عليه رواية من جزم بالماء، وأبعد الداودي أيضاً في قوله كانتا قصتين، إحداهما في الفتح والأخرى في حنين. قلت: لكن وقع الجزم في عدة روايات باللبن أيضاً. "وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله" أي من حاله وفعله ١٠. هذا قول الزهري، كما وقع في الصحيحين، قاله الزرقاني تبعاً للحافظ، زاد الحافظ: ووقعت هذه الزيادة مدرجة عند مسلم، قال سفيان: لا أدري من قول من هو، وقد بينا أنه من قول الزهري، وبذلك جزم البخاري في الجهاد، وقد استدلل بالحديث على ثلاث مسائل خلافية، الأولى: ما يقال: إن الزهري أشار بهذا القول إلى أن الصوم في السفر منسوخ، ولم يوافق على ذلك، وفي "مسلم": عن يونس قال ابن شهاب: وكانوا يتبعون الأحداث من أمره، ويروونه الناسخ المحكم، قال عياض: إنما يكون ناسخاً إذا لم يمكن الجمع، أو يكون الأحداث من فعله في غير هذه القصة، أما فيها أعني قضية الصوم فليس بناسخ، إلا أن يكون ابن شهاب مال إلى أن الصوم في السفر لا يتعقد، كقول أهل الظاهر، ولكنه غير معلوم عنه. والمسألة الثانية: ما في "الفتح" في شرح قول البخاري: باب إذا صام أياماً من رمضان ثم سافر، قال الحافظ: أشار إلى تضعيف ما روي عن علي، وإلى رد ما روي عن غيره في ذلك، قال ابن المنذر: روي عن علي بإسناد ضعيف، وقال به عبيدة بن عسر وأبو مجلز وغيرهما، ونقله الثوري عن أبي مجلز وحده، ١٠

٦٠٠ - **قَالَ** عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ النَّاسَ فِي سَفَرِهِ عَامَ الْفَتْحِ

= ووقع في بعض الشروح عن أبي عبيدة، وهو وهم، قالوا: إن من استهل عليه رمضان في الحضر ثم سافر بعد ذلك، فليس له أن يفطر؛ لقوله تعالى: **﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾** (البقرة: ١٨٥)، قال: وقال أكثر أهل العلم: لا فرق بينه وبين من استهل رمضان في السفر، ثم ساق ابن المنذر بسند صحيح عن ابن عمر قال: قوله تعالى: **﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾** نسخها قوله: **﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾** (البقرة: ١٨٥)، ثم احتج للجمهور بحديث ابن عباس المذكور.

والمسألة الثالثة: من بيت الصيام في رمضان يجوز له الإفطار، وله صورتان، الأولى: ما في "الفتح" استدلل بالحديث على أن للمرأة أن يفطر في النهار ولو نوى الصيام من الليل وأصبح صائماً، وهو قول الجمهور، وقطع به أكثر الشافعية، وفي وجه: ليس له أن يفطر، وكان مستند قائله ما وقع في "البيوطي" من تعليق القول به على صحة حديث ابن عباس هذا، وهذا كله فيما لو نوى الصوم في السفر؛ قال الموفق: إن نوى المسافر الصوم في سفره ثم بدا له أن يفطر، فله ذلك، قلت: الاستدلال بحديث ابن عباس على هذه الصورة الثانية يديهي البطلان؛ فإنه **﴿لَا﴾** وأصحابه كانوا يصومون من المدينة حتى بلغوا الكديد، وبينهما مراحل كما تقدم، وسأني المسألة في كلام المصنف، أما الصورة الأولى التي عزاها الحافظ إلى الجمهور، قال المازري: احتج به - أي بحديث ابن عباس - مطرف ومن وافقه من المخدثين، وهو أحد قولي الشافعي: أن من بيت الصوم في رمضان له أن يفطر، ومنعه الجمهور، قاله الزرقاني، وهكذا دأبهم ظالماً ينسب شارح الحديث القول المختار عنده إلى الجمهور، فالحافظ عزا إليهم الجواز، والزرقاني تبعاً للمازري المنع، قال الباجي: الظاهر من نسق الحديث أنه إنما أفطر؛ لئلا يتكلف أصحابه الصوم، فيضعفون عن العمل وعن لقاء العدو، ويحتمل أن يكون إفطاره ليربهم فطره بعد أن نوى من ليثته تلك، وقد قال الداودي: إنه أفطر بعد أن بيت الصيام للضرورة، ولا طريق إلى معرفة ذلك، وإذا احتمل الفعل الأمرين وجب أن يحمل فعله **﴿لَا﴾** على الواجب، وأحق به التقوي للعدو، فالغالب أنه لا يكون ضرورة تبيح الفطر بعد انعقاده إلا بوجود الضعف، أو العطش باللقاء والحرب، والتي **﴿لَا﴾** إنما أمرهم بهذا الفطر استعداداً لأمر مستقبل، وهذا لا يبيح الفطر بعد انعقاد الصوم.

أمر الناس: وكانوا عشرة آلاف، وقيل: إثني عشر ألفاً، وجمع بأن العشرة تخرج من المدينة، ثم تلاحق به الألفان، "في سفره" إلى مكة "عام الفتح بالفطر" متعلق بالأمر، وتقدم قريباً من حديث أبي سعيد أنه **﴿لَا﴾** قال: قد دبرتم من عدوكم، والفطر أقوى لكم فأفطروا، فكانت رخصة، ثم قال: **﴿إِن كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ كُنْتُمْ أَهْلَ مَدِينَةٍ﴾** (البقرة: ١٨٥)، فأفطروا، فكانت عزيمة، "وفال: تقوي لعدوكم" بالفطر، وهذا بمنزلة التعليل للأمر، يعني لأجل أن تقوي بالفطر على عدوكم، =

بِالْفِطْرِ وَقَالَ: "تَقَوُّوا لِعَدْوِكُمْ"، وَصَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَالَ الَّذِي حَدَّثَنِي: لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْعَرَجِ يُصَبُّ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ مِنَ الْعَطَشِ أَوْ مِنَ الْحَرِّ، ثُمَّ قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ طَائِفَةً مِنَ النَّاسِ قَدْ صَامُوا حِينَ صُمْتَ.

= "وصام رسول الله ﷺ" ولم يتنع من الصوم؛ لما علم من نفسه القوة والجلد، "قال أبو بكر" بن عبد الرحمن: "قال الذي حدثني" من بعض أصحاب رسول الله ﷺ "لقد رأيت رسول الله ﷺ بالعرج" بفتح العين وسكون الراء المهملةين وبالحيم، عقبة بين مكة والمدينة على حادة الحاج، تذكر مع السفيا عن الحارمي، وجبلها متصل بجبل لبنان، كذا في "المعجم"، "يصب" بالياء للمفاعل أو المفعول "الماء على رأسه من العطش، أو من الحر" لفظة "أو" تحتل الشك والتوقع، يعني قد بلغ به شدة العطش أو الحر أن صب الماء على رأسه لينقوي به على صومه، وليخفف عن نفسه بعض ألم الحر أو العطش، وكان من دأبه ﷺ تحمل المشقة في نفسه لعبادة ربه، ألا ترى إلى قيامه حتى تورمت قدماه. قال أبو حنيفة: يكره، وقال أبو يوسف: لا يكره، واحتج بما روي: "أن رسول الله ﷺ صب على رأسه ماء من شدة الحر وهو صائم"، وعن ابن عمر: "أنه كان يبل الثوب ويثقف به، وهو صائم"، ولأنه ليس فيه إلا دفع أذى الحر فلا يكره كما لو استظل، ولأبي حنيفة: أن فيه إظهار الضجر من العادة، والامتناع عن تحمل مشقتها، وفعل رسول الله ﷺ محمول على حال مخصوصة، وهي حال خوف الإفطار من شدة الحر، وكذا فعل ابن عمر محمول على مثل هذه الحالة، ولا كلام في هذه الحالة.

وفي "المر المختار": لا نكره تلفف بثوب مبتل ومضمضة أو استنشاق، أو اعتساف للتبرد عند الثاني، وبه يعني، "شربلية" عن "الزهري"، قال ابن عابدين: لرواية أبي داود: "أن النبي ﷺ صب على رأسه الماء وهو صائم من العطش أو الحر، وكان ابن عمر يبل الثوب ويلقه عليه، وهو صائم"، ولأن هذه الأشياء فيها عون على العادة، ودفع الضجر الطبيعي، وكرهها أبو حنيفة؛ لما فيها من إظهار الضجر في العادة، وحكى الفاري عن ابن الإمام: إنما كرهه أبو حنيفة؛ لما فيه من إظهار الضجر في إقامة العادة لا لأنه قريب من الإفطار، قال الفاري: فكان الإمام حل فعله ﷺ على إظهار العجز والتضرع عند حصول الآلام، وفي دفع المضرة بالتعلق بالأسباب استعانة للقيام بواجب العودية لرب الأرباب، وإشارة إلى مشاركته الأمة في العوارض البشرية ميلاً إليهم وتسهيلاً عليهم، وحاصل الكلام: أن كلام الإمام محمول على كراهة التنزيه وخلاف الأولى، وهو ﷺ فعل ذلك؛ لبيان الجواز من إظهار العجز للرحمة على ضعفاء الأمة.

قد صاموا إ.خ: اتباعاً لفعلك؛ طمأ منهم أن الأمر بالإفطار رخصة، أو مخصوص بمن يشق عليه الصوم، وهم أحسنوا من أنفسهم القوة واغتسموا الأحرار، سيما فيه اتباع لفعله ﷺ، قال: "فلما كان رسول الله ﷺ بالكديد"، =

قَالَ: فَلَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْكَدِيدِ دَعَا بِقَدَحٍ فَشَرِبَ، فَأَفْطَرَ النَّاسُ.

٦٠١ - **مَالِك** عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ، فَلَمْ يَعْصِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ، وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ.

٦٠٢ - **مَالِك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي رَجُلٌ أَصُومُ، أَفَأَصُومُ فِي السَّفَرِ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ.

= وحيان المحرم على العدو "دعا بقدح" من ماء أو لبن، "فشرب فأفطر الناس" راد مسلم والترمذي عن حابر: "فقبل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام، فقال: أولئك العصاة مرتين"، قلت: لأنه **شك** لما عزم عليهم وتعمد الفطر، فيكون الصوم إذ ذاك خلاف أمره الشريف.

فلم يعص: بالجزم، وحرك بالكسر؛ لالتقاء الساكنين "الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم" لجواز الأمرين معاً، وفيه رد على من أبطل صوم المسافر، ورد أيضاً على من قال: إن من سافر في أثناء رمضان لا يجوز له الفطر، لخروجه **عنه** عاشر رمضان. زعم محمد بن وضاح أن مالكا لم يتابع على لفظ هذا الحديث، وأن غيره يرويه عن حميد عن أنس: "كان أصحاب رسول الله ﷺ يسافرون، فيصوم بعضهم ويفطر بعضهم، فلا يعيب الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم" ليس فيه ذكر رسول الله ﷺ، ولا أنه كان يشاهدهم في حالهم هذه، وتعبه ابن عبد البر بأنه قلّة الساع في علم الأثر، فقد تابع مالكا على لفظه جماعة من الحفاظ.

إني رجل أصوم إلخ: وفي رواية لمسلم: "أسرد الصوم" وكذا في أبي داود وغيره، "أفأصوم في السفر؟" يقتل التطوع والفرض، والأعم منهما، وسياق البسط في ذلك، "فقال له رسول الله ﷺ: إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ" ظاهر الأحاديث التي وقع فيها "إني أسرد الصوم" يدل على أنه في التطوع، قال ابن دقيق العيد: ليس فيه تصريح بأنه رمضان، فلا يكون فيه حجة على من منع صوم رمضان في السفر، قال الحفاظ: هو كما قال بالنسبة إلى سياق حديث الباب، لكن في رواية لمسلم من طريق أبي مرواح عنه، أنه قال: أحد لي قوة علي الصيام في السفر، فهل علي جناح؟ فقال **ﷺ**: هي رخصة من الله، فمن أخذ بها فحسن، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه، وهذا يشعر بأنه مثل عن صيام الفريضة؛ لأن الرخصة إنما تطلق في مقابلة الواجب، وأصرح من ذلك ما رواه أبو داود والحاكم: "أن حمزة قال: يا رسول الله! إني صاحب ظهر أعالجه أسافر عليه وأكرهه، وأنه ربما صادفني هذا الشهر يعني رمضان، وأنا أحد القوة وأحدي أن أصوم أهون علي من أن أؤخره، فيكون ديناً علي؟ فقال: أي ذلك شئت يا حمزة؟

٦٠٣ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَصُومُ فِي السَّفَرِ.

٦٠٤ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يُسَافِرُ فِي رَمَضَانَ وَيُسَافِرُ مَعَهُ، فَيَصُومُ عُرْوَةَ وَتُقْطِرُ لَحْنُ، فَلَا يَأْمُرُنَا بِالصَّيَامِ.

مَا يَفْعَلُ مَنْ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ أَوْ أَرَادَهُ فِي رَمَضَانَ

٦٠٥ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ فِي رَمَضَانَ، فَعَلِمَ أَنَّهُ دَاخِلُ الْمَدِينَةِ مِنْ أَوَّلِ يَوْمِهِ، دَخَلَ وَهُوَ صَائِمٌ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: مَنْ كَانَ فِي سَفَرٍ فَعَلِمَ أَنَّهُ دَاخِلٌ عَلَى أَهْلِهِ مِنْ أَوَّلِ يَوْمِهِ، وَطَلَعَ لَهُ الْفَجْرُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ، دَخَلَ

كان لا يصوم إلخ: قال الباجي: يحتمل أن يكون عبد الله بن عمر يمتنع من الصوم في السفر، لصعقه عنه، ولعل كان ذلك منه في آخر عمره ووقت ضعفه، أو في أوقات مخصوصة وجد فيها العجز عن الصيام، ويحتمل أنه كان يفطر في السفر؛ لأنه كان يرى ذلك أفضل من الصوم، ويحتمل أنه كان يرى الصوم فيه ممنوعاً. قلت: وهذا الأخير هو المتعين؛ إذ تقدم من مذهبه في بيان المذهب: أن الصوم في السفر لا يجزئ، فإن صام وجب قضاؤه في الحضر.

ما يفعل من إلخ: ذكر المصنف فيه مسألتين، أولاهما: المسافر إذا قدم من السفر هل يصوم في ذلك اليوم أم لا؟ وثانيتهما: أن المقيم إذا أراد السفر في يوم من رمضان، هل يفطر ذلك اليوم أم لا؟

أن عصر إلخ: من عادته أنه "إذا كان في سفر في رمضان، فعلم أنه داخل المدينة من أول يومه" أي بعد طلوع الفجر كما سيأتي، "دخل وهو صائم" قال الباجي: قوله: "من أول يومه" يحتمل أن يريد به قبل طلوع الفجر، فيجب عليه الصوم، ويحتمل أن يريد به بعد طلوع الفجر، وهو أظهر؛ لأنه أول اليوم، وما قبل ذلك فهو آخر الليل، فعلى هذا كان صومه مستحباً، قلت: وهذا الثاني هو المتعين من ظاهر السياق، ولا شك في إيجاب الصوم إذا دخل قبل الفجر، وأما إذا دخل بعد الفجر فصومه مستحب كما قاله الباجي، وصرح به الإمام مالك في "مختصر ابن عبد الحكم" كما قاله الزرقاني، وفي "البدائع"؛ لو أراد المسافر دخول مضره أو مصره آخر يوم فيه الإقامة، يكره له أن يفطر في ذلك اليوم وإن كان مسافراً في أوله؛ لأنه احتنع المحرم للفطر وهو الإقامة، والبيع وهو السفر في يوم واحد، فكان الترجيح للمحرم احتياطاً. **في سفر:** في رمضان، "فعلم أنه داخل على أهله" بزيادة "على" في أوله كما في أكثر النسخ المصرية والهندية، وليس في نسخة الزرقاني حرف الجر، فضبطه بالنصب على التوسع "من أول يومه، وطلع له الفجر قبل أن يدخل" وطله "دخل وهو صائم" كما تقدم مبسوطاً.

وَهُوَ صَائِمٌ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ فِي رَمَضَانَ وَطَلَعَ لَهُ الْفَجْرُ، وَهُوَ بِأَرْضِهِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ، فَإِنَّهُ يَصُومُ ذَلِكَ الْيَوْمَ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَقْدُمُ مِنْ سَفَرٍ، وَهُوَ مُفْطِرٌ، وَأَمْرَأَتُهُ مُفْطِرَةٌ حِينَ طَهَّرَتْ مِنْ حَيْضِهَا فِي رَمَضَانَ: إِنْ لَزَوْجَهَا أَنْ يُصِيبَهَا إِنْ شَاءَ.

وإذا أراد إلخ: المنقيم "أن يخرج" للسفر "في" يوم من "رمضان، وطلع له الفجر، وهو" مقيم "بأرضه قبل أن يخرج" للسفر "فإنه يصوم ذلك اليوم" وحيثاً على المشهورة، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وقال ابن حبيب والمزني وأحمد وإسحاق: يجوز له الفطر، قاله الزرقاني، قلت: ظاهره أن أحمد وإسحاق أباحا الفطر قبل الخروج، وهكذا حكى الشوكاني في "النيل" عن ابن العربي: أنه لم يقل به إلا أحمد، وفي "هامش الموطأ" عن "المخلى"، قال أحمد وإسحاق بالجواز، لكن لا يفطر قبل الخروج.

وقال الباجي: الخارج لسفر لا يخلو أن يفطر قبل خروجه أو بعده، فإن أفطر ثمراً قبل خروجه، فالذي ذهب إليه مالك: أنه يكفر، سواء خرج أو لا، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وقال ابن القاسم في "العتبة": لا كفارة عليه؛ لأنه متأول، وروى ابن حبيب عن ابن القاسم وابن الماحشون: إن أفطر قبل أن يأخذ في أهيته للسفر، فعليه الكفارة، وإن أفطر بعد الأخذ فيها فلا كفارة عليه. وإن أفطر بعد خروجه للسفر، فلا يخلو أن يخرج لسفره قبل الفجر أو بعده، فإن خرج قبل الفجر فلا خلاف أنه يجوز له الفطر، فإن خرج بعد الفجر بعد أن نوى الصوم، فالشهور من مذهب مالك: أنه لا يجوز له الفطر، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وقال ابن حبيب: يجوز له الفطر، وبه قال المزني وأحمد وإسحاق، فإن أفطر، فهل عليه كفارة؟ ذهب مالك إلى أنه لا كفارة عليه، وبه قال أبو حنيفة، وقال ابن كنانة: عليه الكفارة، وبه قال الشافعي إلخ مختصراً.

في الرجل إلخ: المسافر "يقدم من سفر وهو مفطر" للسفر، "وامرأته" أيضاً "مفطرة حين طهرت من حيضها" أو نفاسها، أو هي أيضاً قدمت من السفر "في رمضان: إن لزوجها أن يصيبها" أي يجامعها "إن شاء"، وروى عن جابر بن يزيد: "أنه قدم من سفر، فوجد امرأته قد طهرت من حيض فأصابها" كما يأتي عن "المعني" في ما جاء في قضاء رمضان، قال الباجي: وأصل ذلك أن من أفطر لعلّة تبيح الفطر مع العلم بأن ذلك اليوم من رمضان؛ فإنه يستدعي الفطر بقية يومه وإن زالت العلّة، مثل الخائض تطهر، والمرضى يطمئن، والمسافر يقدم، وهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: متى زالت علّة الفطر وجب الإمساك في بقية ذلك اليوم.

كَفَّارَةُ مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ

٦٠٦ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ،

أن رجلاً أفطر إلخ: قال الباجي: اختلفت الرواة لهذا الحديث في لفظه، فقال أصحاب "الموطأ" وأكثر الرواة عن مالك: "أن رجلاً أفطر" وخالفهم جماعة من الرواة، فقالوا: "أن رجلاً أفطر بجماع إلخ"، وقال ابن عبد البر: كذا رواه مالك، لم يذكر لماذا أفطر؟ وتابعه جماعة عن ابن شهاب، وقال أكثر الرواة عن الزهري: "أن رجلاً وقع على امرأته في رمضان" فذكروا ما أفطر به، فتمسك به أحمد والشافعي ومن وافقهما في أن الكفارة خاصة بالجماع؛ لأن الذمة بريئة، فلا يثبت شيء فيها إلا ييقن، وقال مالك وأبو حنيفة وطائفة: عليه الكفارة بتعمد أكل وشرب ونحوهما أيضاً، وبه قال الثوري وابن المبارك وإسحاق، كما قاله الترمذي، لأن الصوم شرعاً الامتناع من الطعام والجماع، فإذا ثبت في وجه من ذلك شيء ثبت في نظيره، والجماع بينهما انتهاك حرمة الشهر بما يفسد الصوم عمداً، ولفظ حديث مالك يجمع كل فطر، لكن قال عياض: دعوى عموم قوله: "أفطر" ضعيفة.

احتج أبو حنيفة ومالك وغيرهما بما روي عن النبي ﷺ أنه قال: **من أفطر في رمضان متعمداً فعليه ما على المظاهر.** وعليه الكفارة بنص الكتاب، فكذا على المفطر متعمداً، واحتجوا أيضاً بالاستدلال بالمواقعة والقياس عليها، أما الاستدلال بها فهو أن الكفارة في الواقعة وجبت لكونها إفساداً لصوم رمضان من غير عذر ولا سفر، على ما نطق به الحديث، والأكل والشرب إفساد لصوم رمضان متعمداً من غير عذر، فكان إيجاب الكفارة هناك إيجاباً ههنا دلالة، والدليل على أن الوجوب في الواقعة لما ذكرنا: وجهان أحدهما: يحمل، والآخر مفسر، أما الحمل فاستدلال بحديث الأعرجي، وأما المفسر فلأن إفساد صوم رمضان ذنب، ورفع الذنب واجب عقلاً وشرعاً، والكفارة تصلح رافعة لها؛ لأنها حسنة، وقد جاء الشرع بكون الحسنات ذاهبة للسيئات، إلا أن الذنوب مختلفة المقادير، وكذا الروافع لها لا يعلم مقاديرها إلا الشارع للأحكام، وهو الله سبحانه، فمضى ورد الشرع في ذنب خاص بإيجاب رافع خاص، ووجد مثل ذلك الذنب في موضع آخر كان ذلك إيجاباً لذلك الرفع فيه، ويكون الحكم فيه ثابتاً بالنص لا بالتعليل. ووجه القياس على الواقعة أن الكفارة هناك وجبت للزجر عن إفساد صوم رمضان صيانة له في الوقت الشريف؛ لأنها تصلح زاجرة، والحاجة مست إلى الزجر، أما الصلاحية فلأن من تأمل أنه لو أفطر يوماً من رمضان لزمه الكفارة لامتنع منه، وأما الحاجة إلى الزجر، فلوجود الداعي الطبيعي إلى الأكل والشرب والجماع، وهو شهوة الأكل والشرب والجماع، وهذا في الأكل والشرب أكثر؛ لأن الجوع والعطش يقلل الشهوة، فكانت الحاجة إلى الزجر عن الأكل والشرب، فكان شرع الزجر هناك شرعاً ههنا من طريق الأولى، كذا في "البدائع".

فَأَمْرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُكَفِّرَ بِعَتَقِ رَقَبَةٍ أَوْ صِيَامِ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ

فأمره رسول الله ﷺ: "أن يكفر" عن فطره صيام رمضان "بعق رقبة" استدل بالحديث على مسألتين، إحداهما: على وجوب الكفارة، قال ابن رشد: شد قوم، فلم يوجبوا على المفطر عمداً بالجماع إلا القضاء فقط، إما لأنه لم يبلغهم هذا الحديث، وإما لأنه لم يكن الأمر عزيمة إذ لو كان عزيمة لوجب إذا لم يستطع العتاق أو الإطعام أن يصوم. وقال المؤلف: إن الكفارة تلزم من جامع في الفرج في رمضان عامداً أنزل أو لم ينزل في قول عامة أهل العلم، وحكي عن الشعبي والنخعي وسعيد بن جبير: لا كفارة عليه؛ لأن الصوم عبادة لا تجب الكفارة بإفساد فضائها، فلا تجب في أدائها كالصلاة، ولما ما روي عن أبي هريرة: "بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ إذ جاء رجل فقال: يا رسول الله! هلكت، وقعت على امرأتي وأنا صائم" متفق عليه، وقال الخطابي: وجوب القضاء والكفارة قول عوام أهل العلم غير سعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وقنادة؛ فإنهم قالوا: عليه القضاء، ولا كفارة عليه.

والثانية: استدل به الحنفية وموافقوهم على عدم اشتراط إيمان الرقبة لإطلاقه، واشترط إيمانها مالك والشافعي؛ لقوله ﷺ في حديث السوداء: **أعتقها فإنها مؤمنة**، ولتفنيدها بالإيمان في كفارة القتل، فيحمل المطلق - وهو الصوم والظهار - على المفيد، وتوقف في ذلك الأبي، بأن حمل المطلق على المفيد إذا اتحد الموجب، فإن اختلف كالظهار والقتل، فالذي ينقله الأصوليون عن مالك وأكثر أصحابه عدم الحمل كمداهب الحنفية، قاله الزرقاني. قلت: وصرح في "الشرح الكبير للدردير" بإيمان الرقبة، وكذا قبلها بالإيمان صاحب "المروض المربع"، فالأئمة الثلاثة متفقة على تقييد الرقبة بالمؤمنة، قال العيني: إطلاق الرقبة في الحديث يدل على جواز المسلمة والكافرة والذكر والأنثى والصغير والكبير، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه، وجعلوا هذا كالظهار مستدلين بما رواه الدارقطني من حديث إسماعيل ابن سالم عن مجاهد عن أبي هريرة: **"أن النبي ﷺ أمر الذي أفطر في رمضان يوماً بكفارة الظهار"**.

قلت: والأحاديث التي وردت في هذه القصة كلها مطلقة، فينبغي العمل على إطلاقها، ولا شك أن تحرير الرقبة المؤمنة أفضل لإيمانها، ولا كلام في ذلك، إنما الكلام في أن من أعتق رقبة كافرة في كفارته هل أدى كفارته أم لا؟ فصرح الروايات المطلقة: الكفاية، ومن قبلها فعلية البيان، وما ذكروا من حديث السوداء خارج عن البحث. "أو صيام شهرين متتابعين" قال الباجي: على هذا جمهور الفقهاء، وقال ابن أبي ليلى: ليس التابع بلازم في ذلك. قال العيني: هو مذهب كافة العلماء إلا ابن أبي ليلى، والحديث حجة عليه. "أو إطعام ستين مسكيناً" قال المؤلف: لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في دخول الإطعام في كفارة الوطء في رمضان، وهو المذكور في الخبر، والواجب فيه إطعام ستين مسكيناً في قول عامةهم، وهو في الخبر أيضاً، واختلفوا في قدر ما يطعم، ثم قال ابن عبد البر: هكذا روى هذا الحديث مالك لم يختلف رواه عليه فيه بلفظ التحيير، وتابعه ابن جريح وأبو أويس عن ابن شهاب، ورواه جماعة من أصحاب ابن شهاب على ترتيب كفارة الظهار، كما سيأتي في الحديث الآتي، وإليه ذهب أبو حنيفة والشافعي في طائفة، فقالوا: لا ينتقل عن العتق إلا عند العجز عنه، ولا عن الصوم كذلك، =

أَوْ إِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا، فَقَالَ: لَا أَحَدُ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَرَقِ تَمْرٍ،

ـ وقال مالك وجماعة: هي على التحجير؛ لظاهر حديث الباب الدال على أن الترتيب في الرواية الثانية ليس بمراءى، ولأنه اقتصر على الإطعام في حديث عائشة في "الصحيحين" وغيرهما، ولذا قال مالك: الإطعام أفضل، ولأنه سنة البدل في الصيام، ألا ترى أن الحامل والمرضع أو الشيخ الكبير لا يؤمر واحد منهم بعنق ولا صيام، فصار الإطعام له مدخل في الصيام، فلذا فضله مالك وأصحابه، وحنة الجمهور في إيجاب الترتيب أن الذين رَوَوْا الترتيب عن الزهري أكثر ممن رَوَى التحجير، وتعقبه ابن التين بأن الذين رَوَوْا الترتيب ابن عبيدة ومعمّر والأوزاعي، والذين رَوَوْا التحجير مالك وابن حريج وفليح بن سليمان وعمرو بن سليمان، وهو كما قال في الثاني دون الأول، فالذين رَوَوْا الترتيب عن الزهري تمام ثلاثين نفساً أو أزيد، ورجح الترتيب أيضاً بأن رواه حكى لفظ القصة على وجهها، فمعه زيادة علم من صورة الواقعة، وراوي التحجير حكى لفظ الراوي، فدل على أنه من تصرف بعض الرواة، إما لقصد الاختصار أو بغير ذلك، وبترجح الترتيب أيضاً بأنه أحوط؛ لأن الأخذ به مجزئ سواء قلنا بالتحجير أو لا، بخلاف العكس. وجمع بعضهم بين الروایتين - كالمهلب والقرطبي - بالتعدد، وهو بعيد؛ لأن القصة واحدة والمخرج متحد، والأصل عدم التعدد، كذا في "الفتح"، وقال القاري: وأحبوا بأن "أو" كما لا تقتضي الترتيب لا ثلعه كما بينته الروايات الأخرى، وحيث فالتقدير: أو يصوم إن عجز عن العنق، أو يطعم إن عجز عن الصوم، ورواها أكثر وأشهر، فقد رواها عشرون صحابياً، وهي حكاية لفظ النبي ﷺ. ورواة هذا الشأن وهو لفظ الراوي.

فَقَالَ لَا أَحَدُ: وفي حديث عائشة **ع** "قال: تصدق، فقال: يا بني الله! ما لي شيء، وما أقدر عليه" زاد ابن عبيدة عن ابن شهاب: "فقال: اجلس"، "فأتى" بضم الهزة بياء المفعول "رسول الله ﷺ" ولم يسم الأتي "بعرق تمر" بفتح العين المهملة والراء، بعدها قاف، قال الحافظ: قال ابن التين: كذا لأكثر الرواة، وفي رواية القاسمي بإسكان الراء، قال عياض: الصواب الفتح، وهو المشهور رواية ولغة، وقال ابن عبد البر: أكثرهم يروونها بإسكان الراء، والصواب عند أهل الإتيان فتح الراء، وكذا قال أهل اللغة، قال الباجي: قال بعض رواة "الموطأ": العرق، وهو عندي وهم على اللغة المشهورة، إنما العرق بإسكان الراء: العظم الذي عليه اللحم، قال العيني: وفي شرح "الموطأ" لابن حبيب: رواه مطرف عن مالك بتحريك الراء، وفي "لسان العرب": قال ابن الأثير: هو زبيل منسوج من سائج الخوص، وكل شيء مضمور فهو عرق وعرقه، بفتح الراء فيهما، قال الأزهري: رواه أبو عبيد: عرق، وأصحاب الحديث يفضونه، وقال ابن التين: أنكر بعضهم الإسكان؛ لأن الذي بالإسكان هو العظم الذي عليه اللحم، قال الحافظ: إن كان الإنكار من جهة الاشتراك مع العظم، فليكن الفتح؛ لأنه يشترك مع الماء الذي يتحلب من الخس، نعم، الراجح من حيث الرواية الفتح، ومن حيث اللغة أيضاً، إلا أن الإسكان ليس بمنكر، بل أثبت بعض أهل اللغة كالفراء، وفسره الزهري في رواية "الصحيحين" بأنه المكمل - بكسر الميم وفتح الفوقية -، قال الأخفش: سمي المكمل عرقاً؛ لأنه يضر عرقه عرقاً، والعرق جمع عرقه كعلق وعلقه، والعرق: الضفيرة من الخوص، -

فَقَالَ: "خُذْ هَذَا! فَتَصَدَّقْ بِهِ" فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا أَجِدُ أَحْوَاجَ مِنِّي، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أُنْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: "كُلْهُ".

= قال القاري: وفي "المغرب" سبع ثلاثين صاعاً، وقيل: خمسة عشر، قال ابن دريد: يسمى زبلاً لحمل الزبيل، وفيه لغة أخرى: زبيل - بكسر أوله وزيادة النون الساكنة - وقد تدغم النون، فتشدد الباء مع بقاء وزنه، وجمعه على اللغات الثلاثة: (زبائل، "فقال" النبي ﷺ: "خذ هذا، فتصدق به" أي بالنشر الذي فيه، قلت: وفيه حجة للجمهور: أن الإعراب لا يسقط الكفارة، قال الحافظ: زاد ابن إسحاق: فتصدق به عن نفسك، ويؤيده رواية المنصور عند البخاري بلفظ: أنعم هذا عليك، ونحوه في مرسل سعيد بن المسيب. واستدل بإفراده بذلك على أن الكفارة عليه وحده دون الموطوعة، وكذا في المراجعة: هل تستطيع، وهل تجد، وغير ذلك، وهو الأصح من قول الشافعية، وبه قال الأوزاعي، وقال الجمهور وأبو ثور وابن المنذر: تحب الكفارة على المرأة أيضاً على اختلاف، ونفاصل لهم في الحرمة والأمة والمطاوعة والمكرهة، وهل هي عليها، أو على الرجل عنها؟ قال ابن الترمذي: وفي "المعالم" للخطابي ما ملخصه: في أمر الرجل بالكفارة دليل على أن على المرأة كفارة مثله؛ لأن الشريعة سوت بينهما، إلا فيما قام عليه دليل التخصيص، وإذا لزمها القضاء بجماعها عمداً لزمها الكفارة لهذه العلة كالرجل، وهذا مذهب أكثر العلماء.

فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: ولفظ البخاري: "فقال الرجل: على أفقر مني يا رسول الله!" قال الحافظ: هذا يشعر بأنه فهم الإذن له في التصديق على من يتصف بالفقر، وقد بين ابن عمر في حديثه ذلك، فزاد فيه: "إلى من أدفعه؟ قال: إلى أفقر من تعلم، أخرجه البزار والطبراني، "ما أحد أحوج بالنصب على أنا خير" ما" السابقة، ويجوز الرفع على لغة عميم، قاله الزرقاني، قلت: وهذا على ما في أكثر النسخ الخندية والمصرية بالخاء المهملة في "أحد"، وفي بعضها بالجيم على المضارع المتكلم من الوجدان، فـ"أحوج" منصوب على المفعولية، وفي "المشكاة" عن المتفق عليه: "ما أهل بيت أفقر مني"، قال القاري: بالرفع على الوصفية، وبالنصب على الخبرية، وقال الزركشي: "أهل" مرفوع على أنه اسم "ما"، "وأفقر" خبره إن جعلتها حجازية، وبالرفع إن جعلتها قيمية. "مني" زاد يونس: "ومن أهل بيتي" ولفظ البخاري: "قوالله ما بين لابيها - يريد الحريين - أهل بيت أفقر من أهل بيتي"، "فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت أنيابه" وفي رواية ابن إسحاق: "حتى بدت نواحيه"، ولأبي قرعة في "السنن": عن ابن جريح "حتى بدت ثيابه"، ولعلها تصحيف من "أنياه"؛ فإن التنايا تبين بالتبسم غالباً، وظاهر السياق إرادة الزيادة على التبسم، وتعمل ما ورد في صفته ﷺ: "أن ضحكته كان تبسماً" على غالب أحواله، وقيل: كان لا يضحك إلا في أمر يتعلق بالآخرة، فإن كان في أمر الدنيا لم يزد على التبسم، وقال الباجي: لعله ﷺ ضحك منه إذ وجبت عليه كفارة بخرجه، فأخذها صدقة فحملها وهو مع ذلك غير آثم، وهذا من فضل ربنا، وسعة رفقته بنا، وإحسانه إلينا. "ثم قال: كله"، ولفظ البخاري: أَلْطَعَمَهُ أَهْلُكَ، وفي أخرى له: أَلْطَعَمَهُ عِيَالُكَ، واستدل به على المسألتين، =

٦٠٧ - **مالك** عَنْ عَطَاءِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخُرَّاسِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَضْرِبُ نَحْرَهُ وَيَنْتِفُ شَعْرَهُ وَيَقُولُ: هَلَكَ الْأَبْعَدُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَمَا ذَلِكَ؟" قَالَ: أَصَبْتُ أَهْلِي وَأَنَا صَائِمٌ فِي رَمَضَانَ، ...

= أولاهما: أن الكفارة تسقط بالإعسار، كما تقدم عن الأوزاعي، قال العيني: هو إحدى الروايتين عن أحمد، قلت: هي مختارة فروعه، وقال الزهري: لا بد من التكفير، وهذا خاص بذلك الرجل بدليل أنه أخبر النبي ﷺ بإعساره قبل أن يدفع إليه العرق، ولم يسقطها عنه، ولأنها كفارة واجبة فلم تسقط بالعجز عنها كسائر الكفارات، وهذا رواية ثالثة عن أحمد، وهو قياس قول أبي حنيفة والثوري وأبي ثور، وعن الشافعي: كانذهبين، ولنا: الحديث المذكور، ودعوى التخصيص لا تسمع بغير دليل، وقولهم: إنه أخبر النبي ﷺ بعجزه فلم يسقطها، قلنا: قد أسقطها عنه بعد ذلك، وهذا آخر الأمرين من رسول الله ﷺ. ولا يصح القياس على سائر الكفارات؛ لأنه إطراح للنص بالقياس. وأنت خير بأن النص محتمل للتخصيص، وجواز كفاية الإطعام لأهله وغير ذلك، وعدم الإسقاط في أول الحديث نص، فلا يترك بالاحتمال، وقال ابن العربي: كان هذا رحمة لهذا الرجل خاصة، وأما اليوم فلا بد من الكفارة، وقال عياض: قال الزهري: هذا خاص بهذا الرجل، أباح له الأكل من صدقة نفسه؛ لسقوط الكفارة عنه لغرضه، وقبل: هو مسوخ، وقبل: يحتمل أنه أعطاه؛ ليكفر به ويخرجه إذا أعطاه من لا يلزمه نفقته من أهله، وهو قول بعض الشافعية، وقبل: يحتمل أنه لما كان لغرضه أن يكفر عنه جاز لغرضه أن يتصدق عليه عند الحاجة بتلك الكفارة، وقال القاري: الظاهر أنه خصوصية؛ لأنه وقع عند الدار قطعي في هذا الحديث: فقد كفر الله عنك. وقبل: لما كان عاجزاً عن نفقة أهله، حاز له أن يصرف الكفارة لهم، قال الخافظ: وهذا هو ظاهر الحديث، وهو الذي حمل أصحاب الأقوال الماضية على ما قالوه؛ لأن المرء لا يأكل من كفارة نفسه.

وينتف شعرة: زاد الدار فطحي: "ويحني على رأسه التراب"، وفي رواية: "ويلطم وجهه، ويدعو ويله ويقول: هلك الأبعد" يعني نفسه، كنى عنه بلفظ "الأبعد" على عادة العرب إذا حكى عن نفسه بما لا يجمل فعله، وفي "المجموع": الأبعد أي المتباعد عن الخير والعصاة، بعد - بالكسر - فهو باعد أي هلك. وفي حديث عائشة عند البخاري: "احترقت"، وفي الأخرى له: "أن الأخر هلك"، وفي بعض الطرق: "هلك وأهلك" أي زوجتي، واستدل هذه الزيادة على وجوب الكفارة على المرأة، أو المعنى: هلك أي حبت وقعت في شيء لا أقدر على كفارته، وأهلك أي نفسي بفعل الذي جر علي الإثم، وهذا كله بعد ثبوت الزيادة المذكورة، ثم بسط الكلام على هذه الزيادة. **وما ذلك إ:** أي الذي هلك به، وفي رواية: "ما الذي أهلكك"، وفي أخرى: "ويحك! ما صنعت؟" قال: أصبت أهلي أي جامع زوجتي، وفي أخرى: "وطفت أهلي"، وأنا صائم في رمضان جملة جالية من قوله: "أصبت"، ويؤخذ منه أنه لا يشترط في إطلاق اسم المشتق بقاء المعنى المشتق منه حقيقة؛ لاستحالة كونه صائماً مجامعاً في حالة واحدة، قاله الخافظ.

فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُعْتِقَ رَقَبَةً؟" قَالَ: لَا. قَالَ: "فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُهْدِيَ بَدَنَةً؟" قَالَ: لَا. قَالَ: "فَاجْلِسْ". فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَرَقٍ مِنْ تَمْرٍ، فَقَالَ: "خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ". فَقَالَ: مَا أَحَدٌ أَحْوَجَ مِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: "كُلْهُ وَصُمْ يَوْمًا مَكَانَ مَا أَصَبْتَ". قَالَ مَالِكٌ: قَالَ عَطَاءٌ: فَسَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ: كَمْ فِي ذَلِكَ الْعَرَقِ مِنَ التَّمْرِ؟ فَقَالَ: مَا بَيْنَ خَمْسَةِ عَشَرَ صَاعًا إِلَى عِشْرِينَ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: سَمِعْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ

هل تستطيع إلخ: أي تقدر "أن تعتق رقبة"، لم يقيد بالمؤنة في هذا الحديث أيضاً، كما تقدم، "قال: لا" وفي حديث ابن عمر: "والذي بعثك بالحق ما ملكت رقبة قط"، "قال: فهل تستطيع أن تهدي بدنة؟ قال: لا"، قال الباجي: انفرد عطاء بهذه اللفظة عن سعيد، وقد أنكره سعيد وقال: كذب عطاء الخراساني، وإنما قلت له: "فقال: تصدق"، قال ابن عبد البر: ما ذكر في هذا الحديث محفوظ من رواية الثقات الأثبات إلا هذه الجملة، فإنها غير محفوظة، "فأتى" ببناء المجهول "رسول الله ﷺ" يعرف من عمر "أي يعرق فيه عمر، وفي رواية لمسلم: عن عائشة: "فجلس، فبينما هو على ذلك إذ أقبل رجل يسوق حملاً عليه طعام"، "فقال: خذ هذا فتصدق به، فقال: ما أحد أحوج" بالنصب والرفع كما تقدم، وفي المصرية ههنا أيضاً بالميم، "مني، فقال: كله، وصم يوماً مكان" بالنصب والإضافة "ما أصبت" من فطر الصوم، وفيه إيجاب القضاء مع الكفارة، وهو قول الأئمة الأربعة والجمهور، وأسقطه بعضهم؛ لأنه لم يدر في خبر أبي هريرة ولا خبر عائشة، ولا في نقل الحفاظ لهما ذكر القضاء، وأجيب بأنه جاء من طرق يعرف بمجموعها أن هذه الزيادة أصلاً يصلح للاحتجاج.

ما بين خمسة إلخ: قلت: اختلفت الروايات في مقدار ما في العرق، ولفظ البخاري في الصيام: "أتى يعرق فيه تمر، والعرق: المكمل"، قال الحفاظ: ولم يعين في هذه الرواية مقدار ما في المكمل من التمر، بل ولا في شيء من طرق "الصحيحين" في حديث أبي هريرة، ووقع في رواية أحمد في حديث أبي هريرة: "خمسة عشر صاعاً" وفي رواية مهران عن الثوري عند ابن خزيمة: "خمسة عشر أو عشرون"، وكذا عند مالك وعبد الرزاق في مرسل سعيد بن المسيب، وفي مرسله عند الدار قطني الجزم بعشرين صاعاً، وفي حديث عائشة عند ابن خزيمة: "فأتى يعرق فيه عشرون صاعاً" قال الحفاظ: ووقع في مرسل عطاء بن أبي رباح وغيره عند مسدد: "فأمر له ببعضه" وهذا يجمع الروايات، فمن قال: إنه كان عشرين، أراد أصل ما كان فيه، ومن قال: خمسة عشر، أراد قدر ما تقع به الكفارة، ويبين ذلك حديث علي عند الدار قطني: **نطعم ستين مسكياً، لكل مسكين مد.** وفيه: "فأتى بخمسة عشر صاعاً"، فقال: **أضعمه ستين مسكياً**، وكذا في رواية حجاج عند الدار قطني في حديث أبي هريرة، وفيه رد على الكوفيين في قوهم: إن الواجب من القمح ثلاثون صاعاً، ومن غيره ستون صاعاً، وفي العيني: قال بعض أصحابنا: =

يَقُولُونَ: لَيْسَ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ قَضَاءِ رَمَضَانَ بِإِصَابَةِ أَهْلِهِ نَهَارًا أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، الْكَفَّارَةُ الَّتِي تُذَكَّرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَنْ أَصَابَ أَهْلَهُ نَهَارًا فِي رَمَضَانَ، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ فِيهِ إِلَيَّ.

= خص هذا الرجل بأحكام ثلاثة: تجاوز الإطعام مع القدرة على الصيام، وصرفه على نفسه، والاكتفاء بخمسة عشر صاعاً، قال الخطابي: ظاهر هذا الحديث يدل على أن قدر خمسة عشر صاعاً كاف للكَفَّارَةِ عن شخص واحد، لكل مسكين مد، وقد جعله الشافعي أصلاً لمذهبه في أكثر المواضع التي يجب فيها الإطعام، إلا أنه قد روي في خير سلمة بن صبحر وأوس بن الصامت في كفارة الظهار، أنه قال في أحدهما: إطعام ستين مسكيناً وسقاً، والوسق ستون صاعاً، وفي الخير الآخر عند أبي داود: "أنه أني يعرف"، وقسره محمد بن إسحاق في روايته ثلاثين صاعاً، وإسناد الحديثين لا بأس به وإن كانت حديث أبي هريرة أشهر رجالاً، فلا حياط أن لا يقصر على المد الواحد؛ لأن من الجائز أن يكون العرق الذي أني به النبي ﷺ المقدر بخمسة عشر صاعاً، فاصراً في الحكم عن مبلغ تمام الواجب عليه، مع أمره إياه أن يتصدق به، ويكون تمام الكفارة باقياً عليه إلى أن يؤديه عند اتساعه لوجوده، كمن يكون عليه لرجل ستون درهماً، فيأتيه بخمسة عشر درهماً، فيقال لأصاحب الحق: خذوه، ولا يكون في ذلك إسقاط ما وراءه من حقه، ولا براءة في ذمته، قال ابن رشد: إن مالكا والشافعي وأصحابهما قالوا: يطعم لكل مسكين مداً عند النبي ﷺ، وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يجزئ أقل من مدين عند النبي ﷺ، وذلك نصف صاع لكل مسكين، وقال العيني: عندنا الواجب لكل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من تمر، كما في كفارة الظهار؛ لما روى الدار قطني عن ابن عباس: "يطعم كل يوم مسكيناً نصف صاع من بر"، وعن عائشة في هذه القصة: "أنني بعرق فيه عشرون صاعاً" ذكره السفاقي في "شرح البخاري"، وروى: "ما بين خمسة عشر إلى عشرين"، وفي "الصحيح لمسلم": "فأمره أن يجلس، فجاءه عرقان فيهما طعام، فأمره أن يتصدق به"، فإذا كان العرق خمسة عشر صاعاً، فالعرقان ثلاثون صاعاً على ستين مسكيناً، لكل مسكين نصف صاع، وما قال بعضهم (أي المحافظ): المشهور في غيرها عرق إلخ كون المشهور في غير طرق عائشة عرقاً لا يستلزم رد ما روي في بعض طرق عائشة: "أنه عرقان"، ومن أين ترجيح رواية غير مسلم على رواية مسلم، هذا مجرد دعوى لتمشية مذهبه.

يقولون: "ليس على من أفطر يوماً من قضاء رمضان مثلاً" بإصابة أهله نهاراً" عمداً، "أو غير ذلك" أي من الأكل والشرب، "الكفارة" بالرفع "التي تذكر عن رسول الله ﷺ"، كما تقدم في الروايات المذكورة "فيمَنْ أصاب أهله نهاراً"، وذلك؛ لأن الكفارة مخصوصة بفطر أداء رمضان، "وإنما عليه" أي على المفطر نقضاً رمضان "قضاء ذلك اليوم" الذي أفطر فيه، لا غير، "قال مالك: وهذا أحب ما سمعت" بضم الناء على بناء المتكلم فيه "إلي" قال الزرقاني: وعلى هذا الكافة إلا فتادة وحده، فقال: عليه الكفارة، وإلا ابن وهب ورواية عن ابن القاسم، فجعلوا عليه قضاء يومين قياساً على الحج.

حِجَامَةُ الصَّائِمِ

٦٠٨ - **مَالِكٌ** عَنْ **نَافِعٍ**، عَنْ **عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ**؛ أَنَّهُ كَانَ يَحْتَجِمُ وَهُوَ صَائِمٌ،

حجامة الصائم: قال المجدد: الحجم: المص، يحجم، والحجام: المصاص وحاجم، والحجم: والخجمة: ما يحجم به، وحرفته: الحجامة ككتابة، واحتجم: ظليها، وفي "لسان العرب": الحجم: المص، يقال: حجم الصبي ثدي أمه، والحجام: المصاص، والحجم: ما يحجم به، قال ابن الأثير: بالكسرة: الآلة التي يجمع فيها دم الحجامة عند المص، وحرفته وفعله: الحجامة، قال الطحاوي: ذهب قوم إلى أن الحجامة تفتقر الصوم حاجماً كان أو محجوماً، قال العيني: أراد بالقوم عطاء بن أبي رباح والأوزاعي ومسروقاً ومحمد بن سيرين وأحمد بن حنبل وإسحاق؛ فإنهم قالوا: الحجامة تفتقر مطلقاً. زاد الزرقاني: داود وابن المبارك وابن مهدي، وقال الموفق: الحجامة يفتقر بها الحجام والمحجوم، وبه قال إسحاق وابن المنذر ومحمد بن إسحاق بن خزيمة، وهو قول عطاء وعبد الرحمن بن مهدي، وكان الحسن ومسروق وابن سيرين لا يرون للصائم أن يحجم، وكان جماعة من الصحابة يحتجمون ليلاً في الصوم، منهم: ابن عمر وابن عباس وأبو موسى وأنس، ورخص فيها أبو سعيد الخدري وابن مسعود وأم سلمة وحسين بن علي وعروة وسعيد بن جبير، وقال مالك والثوري وأبو حنيفة والشافعي: يجوز للصائم أن يحجم ولا يفتقر؛ لما روى البخاري عن ابن عباس: "أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم"؛ ولأنه دم خارج من البدن أشبه الفصد، ولما: حديث: **أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ** رواه عن النبي ﷺ أحد عشر نفساً، قلت: وفيه أن من لم ير من التابعين الاحتجام، أو كان يحجم في الليل من الصحابة لا حجة فيه في الإفطار بالاحتجام؛ فإنه يحتمل أنهم يفعلون ذلك توفياً عن ظاهر الحديث كما هو معروف عن دأهم أو توفياً عن الضعف، أو عملاً بالاحتياط عند الاختلاف.

ثم قال الطحاوي: وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: لا تفتقر الحجامة حاجماً ولا محجوماً، قال العيني: أراد بهم عطاء بن يسار والقاسم بن محمد وعكرمة وزيد بن أسلم وإبراهيم النخعي وسفيان الثوري وأبا العالية وأبا حنيفة وأبا يوسف ومحمداً ومالكاً والشافعي وأصحابه إلا ابن المنذر؛ فإنهم قالوا: الحجامة لا تفتقر. وقال ابن رشد في "البداية": إن في الحجامة ثلاثة مذاهب، الأول: الفطر، وهو مذهب أحمد وداود، والثاني: الكراهة، وهو مذهب مالك والشافعي، والثالث: الإباحة، وهو مذهب أبي حنيفة.

أنه كان يحجم إلخ: لما يرى من جوارحه، "قال" نافع: "ثم ترك ذلك" أي الاحتجام صائماً "بعد" أي بعد ما كان يحجم، "فكان إذا صام لم يحجم حتى يفتقر" وأخرجه البخاري تعليقاً، ولفظه: "كان ابن عمر يحجم وهو صائم، ثم تركه فكان يحجم بالليل" يعني لما بلغته فيها أحاديث: "أفطر الحجام والمحجوم"، وكان من الورع يمكن، قاله ابن عبد البر، وقال الباجي: يريد أنه لما كبر وضعف كان يخاف على نفسه أن يفتقر بالضعف من الحجامة، ولذا يكره لكل من خاف الضعف على نفسه.

قال: ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ بَعْدُ، فَكَانَ إِذَا صَامَ لَمْ يَحْتَجِمْ حَتَّى يُفْطِرَ.

٦٠٩ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ كَانَا يَحْتَجِمَانِ وَهُمَا صَائِمَانِ.

٦١٠ - **مَالِك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يَحْتَجِمُ وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ لَا يُفْطِرُ. قَالَ: وَمَا رَأَيْتُهُ احْتَجَمَ قَطُّ إِلَّا وَهُوَ صَائِمٌ.

قال يحيى: قال مالك: لا تُكْرَهُ الْحِجَامَةُ لِلصَّائِمِ، إِلَّا حَشِيَّةً مِنْ أَنْ يَضْعُفَ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ تُكْرَهُ، وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا احْتَجَمَ فِي رَمَضَانَ ثُمَّ سَلِمَ مِنْ أَنْ يُفْطِرَ، لَمْ أَرْ عَلَيْهِ شَيْئًا،

وهما صائمان: قال الباجي: هذا على ما تقدم من فعل ابن عمر، قيل: هذا إذا كانا يحسان من أنفسهما وقوقهما أن الحجامة مع الصوم لا تضعفهما، ويعلمان أنه لا يدخل نقصاً في صومهما. ثم لا يفطر: لأن الحجامة ليس بمفطر عنده، كما عليه الجمهور، قال: وما رأيتُهُ أي عروة "احتجم قط" بشد الطاء، أي أبداً "إلا وهو صائم" قال الباجي: يَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَوْجَهِ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ كَانَ يَسْرُدُ الصَّوْمَ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَتَّقِ لَهُ حِجَامَةً إِلَّا وَهُوَ صَائِمٌ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَسْرُدُ، لَكِنَّهُ قَصِدَ ذَلِكَ؛ لِيُبَيِّنَ جَوَازَهُ أَوْ نَتْفَعَهُ كَانَ يَرْجُو فِي ذَلِكَ. وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ يَرِيدُ بِهِ غَيْرَ الصَّوْمِ الشَّرْعِيِّ، إِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ يَحْتَجِمُ قَبْلَ أَنْ يَأْكُلَ؛ لِقَوْتِهِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، أَوْ لِنَفْعَةٍ أُخْرَى، قُلْتُ: وَهَذَا الثَّالِثُ خِلَافُ الظَّاهِرِ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ البر: ذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ يُوَاصِلُ الصَّوْمَ، وَقَالَ أَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ حَكَى أَكْثَرَ أَفْعَالِهِ.

أن يضعف: أي المحجوم، فيضطر إلى الفطر "ولولا ذلك لم تكره"، وفي البحاري: "أن ثابتاً سأل أنس بن مالك: أكنتم تكرهون الحجامة للصائم؟ قال: لا إلا من أجل الضعف"، وفي الدر المختار: "لا تكره حجامة، قال ابن عابدين: أي الحجامة التي لا تضعفه عن الصوم، وينبغي له أن يوحرها إلى الغروب، وذكر شيخ الإسلام: أن شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه إلى الفطر. لم أر عليه شيئاً: لأنه سلم من الضعف، والكراهة لمن عشي الضعف،" ولم أمره بالقضاء لذلك اليوم الذي احتجم فيه؛ لأنه لم يفطر، وبه قالت الحنفية والشافعية؛ "لأن الحجامة إنما تكره للصائم لموضع التعرير"، يعني معجمة ورأين مهملتين بينهما ياء، يعني كراهة الحجامة للمخاطرة بالصوم، لا إذا أمن على نفسه لقوته بالصيام، "فمن احتجم وسلم لقوته من أن يفطر حتى يمسي، فلا أرى عليه شيئاً، وليس عليه قضاء ذلك اليوم"، وتقدم أن ذلك مسلك الجمهور والأئمة الثلاثة خلافاً لأحمد، مستنداً بقوله **لا**: **أفطر المحجوم** وهو حديث مشهور بسط الكلام على طرفه الحافظ في "التلخيص"، =

وَلَمْ أَمُرْهُ بِالْقَضَاءِ لَذَلِكَ الْيَوْمِ الَّذِي احْتَجَمَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْحِجَامَةَ إِنَّمَا تُكْرَهُ لِلصَّائِمِ
لِمَوْضِعِ التَّغْرِيرِ بِالصَّيَامِ، فَمَنْ احْتَجَمَ وَسَلِمَ مِنْ أَنْ يُفْطِرَ حَتَّى يُمِيسِيَ، فَلَا أَرَى عَلَيْهِ
شَيْئًا، وَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

= وأجاب عنه الجمهور بوجوه، منها: أنه منسوخ، قال ابن عبد البر؛ إنه منسوخ؛ لحديث ابن عباس يعني عند
البخاري وغيره: "أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم" لأن في حديث شدد وغيره: "أنه ﷺ مر
عام الفتح على من يحتجم لثمان عشرة ليلة خلت من رمضان، فقال: **أفطر الحاجم والمحجوم**، وابن عباس **رضي**
شهد معه حجة الوداع، وشهد حجامة حينئذ، وهو محرم صائم، وحديث ابن عباس لا مدفع فيه عند أهل
الحديث، فهو ناسخ لا محالة؛ لأنه لم يدرك بعد ذلك رمضان مع النبي ﷺ. قال العيني: حديث ابن عباس متأخر
ينسخ المتقدم؛ فإن ابن عباس لم يصحب النبي ﷺ وهو محرم، إلا في حجة الإسلام، وما يصرح فيه بالنسخ
حديث أنس، أخرجه الدارقطني: "أن رسول الله ﷺ احتجم وهو صائم" بعد ما قال: **أفطر الحاجم والمحجوم**،
وهذا صريح في انتساخ الحديث، قال ابن حزم: صح حديث: "أفطر الحاجم والمحجوم" بلا ريب، لكن وجدنا
من حديث أبي سعيد: أُرخص النبي ﷺ في الحجامة للصائم، وإسناده صحيح، فوجب الأخذ به؛ لأن الرخصة
إنما تكون بعد العزيمة، فدل على نسخ الفطر بالحجامة، سواء كان حاجماً أو محجوماً.

ومنها: ما قال ابن عبد البر أيضاً: أن الأحاديث متعارضة، فسقط الاحتجاج بها، والأصل: أن الصائم على صومه
لا ينتقض إلا بسنة لا معارض لها. ومنها: ما أجاب الطحاوي بأنه ليس فيها ما يدل على أن الفطر كان لأجل
الحجامة، بل إنما كان ذلك لمعنى آخر، وهو أنهما يغتاتان رجلاً، فلذلك قال رسول الله ﷺ ما قال، وكذا قال
الشافعي، فحمل "أفطر الحاجم والمحجوم" بالغيبة على سقوط الأجر، وجعل نظير ذلك: أن بعض الصحابة قال
للمتكلم يوم الجمعة: لا جمعة لك، فقال النبي ﷺ: صدق، كذا في "العيني". ومنها: ما قيل: إن فيها التعرض
للإفطار، أما المحجوم فللضعف، وأما الحاجم فلأنه لا يأمن أن يصل إلى خوفه من طعم الدم، وهذا كما يقال
للرجل يتعرض للهلالة: هلك فلان، وكقوله ﷺ: من جعل قاضياً فقد دبح بغير سكين، كذا في "العيني"، وإليه مال
البيهقي في "شرح السنة". ومنها: ما قيل: إنه ﷺ مر بهما مساء، فقال: **أفطر الحاجم والمحجوم**، فكانه عذرها
بهذا، أو كانا أمسيا ودخلا في وقت الإفطار، قاله الخطابي. ومنها: ما قيل: إن هذا على التغليب لهما، كقوله: من
صام الدهر لا صام ولا أفطر، فمعناه على هذا التأويل: أي بطل صيامهما فكأنهما صارا مفطرين. ومنها: ما قيل:
إن معناه جاز لهما أن يفطرا كقوله: أحصد الزرع: إذا حان أن يحصد، ذكر هذه الوجوه الثلاثة الخطابي أيضاً.

صِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ

٦١١ - **مَالِك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ يَوْمًا تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ صَامَهُ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ، فَلَمَّا فَرَضَ رَمَضَانُ كَانَ هُوَ الْفَرِيضَةُ، وَتَرَكَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ.

٦١٢ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ عَامَ حَجٍّ، وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ!

تصومه قريش إلخ: يحتصل أنهم اقتدوا في صيامه شرع من سلف، ولذا كانوا يعظمونه بكسوة الكعبة، وبه حزم ابن القيم في "الهدى" إذ قال: لا ريب أن قريشاً تعظم هذا اليوم، وكانوا يكسون الكعبة فيه، وصومه من تمام تعظيمه، وقال القرطبي: كأنهم يستندون إلى شرع من مضى كإبراهيم عليه السلام، قال ابن رسلان: لعلمهم يستندون في صومه إلى أنه من شريعة إبراهيم وإسماعيل؛ فإنهم كانوا ينتسبون إليهما في كثير من أحكام الحج وغيره، "وكان رسول الله ﷺ يَصُومُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ" موافقة لهم، أو موافقة للشرع قبلنا، "فلما قدم رسول الله ﷺ الْمَدِينَةَ صَامَهُ" على عادته الشريفة، أو موافقة لموسى عليه السلام، "وأمر الناس بصيامه" - بفتح الهزرة وكسر الميم - روايتان، اقتصر عياض على الثانية، وقال النووي: الأول أظهر، قال الحافظ: لا شك أن قدومه المدينة كان في ربيع الأول، فحينئذ كان الأمر بذلك في أول السنة الثانية، وفي السنة الثانية فرض رمضان، فعلى هذا لم يقع الأمر بصيام عاشوراء إلا في سنة واحدة، ثم فوض الأمر فيه إلى رأي المنطوق كما قال.

فلما فرض إلخ: أي صيام شهر رمضان يعني: في شعبان السنة الثانية "كان هو الفريضة" - بالنصب - ضبطه الزرقاني، "وتترك يوم عاشوراء" أي وجوبه، "فمن شاء صامه، ومن شاء تركه" قال الباجي: الحديث يقتضي الوجوب من وجهين: من جهة فعله، ومن جهة أمره به، وقوله: "فلما فرض رمضان"، ورد الشرع بسخ وجوب يوم عاشوراء، وليس في الأمر بصوم رمضان ما يدل على منع وجوب يوم عاشوراء، إلا أنه قول به ما يدل على أنه جميع الفرض من الصوم، وقد بين ذلك عليه السلام في قوله للسائل: لا، إلا أن تطوع. **عام حج:** وكان أول حجة حجها بعد الإمارة سنة أربع وأربعين، وآخر حجة حجها سنة سبع وخمسين ذكره ابن جرير، قال الحافظ: الظاهر أن المراد في الحديث الحجة الأخيرة، وقال العيني: يحتمل هذا وغيره، ولا دليل على الظهور، "وهو على المنبر" بالمدنية المنورة -

أَيُّنَ عُلَمَاؤُكُمْ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِهَذَا الْيَوْمِ: "هَذَا يَوْمٌ عَاشُورَاءُ، وَلَمْ يَكْتُبْ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ، وَأَنَا صَائِمٌ، فَمَنْ شَاءَ فَلْيَصُمْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُفْطِرْ".

٦١٣ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أُرْسِلَ إِلَى الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ: أَنَّ غَدَا يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَصُمْ وَأْمُرْ أَهْلَكَ أَنْ يَصُومُوا.

= "يقول: يا أهل المدينة! أين علماؤكم؟" قال الحافظ: في سياق القصة إشعار بأنه لم ير لهم اهتماماً بصيام عاشوراء، فلذلك سأل عن علمائهم، أو بلغه عن يكره صيامه أو يوجب، وقال غيره: أراد إعلامهم أنه ليس كذلك، واستدعاؤه العلماء تنبيهاً لهم على الحكم، أو استعانة بما عندهم على ما عنده، أو توييحاً أنه رأى أو سمع من مخالفه، وقد خطب به في ذلك الجمع العظيم ولم ينكر عليه، "سمعت رسول الله ﷺ يقول لهذا اليوم: هذا يوم عاشوراء، ولم يكتب بيناء المجهول على ما في عامة النسخ، وفي نسخة "المنتقى": "لم يكتب الله" بلفظ الجلالة، فيكون بيناء الفاعل "عليكم صيامه" بالرفع نائب الفاعل، وفي رواية: "لم يكتب الله عليكم صيامه" قاله الزرقاني: "وأنا صائم، فمن شاء فليصم، ومن شاء فليفطر"، هذا أيضاً من المرفوع؛ لرواية النسائي: "سمعت رسول الله ﷺ يقول في هذا اليوم: **إني صائم، فمن شاء منكم أن يصوم فليصم، ومن شاء فليفطر**" قال الحافظ: قد استدلل به على أنه لم يكن فرضاً قط. ولا دلالة فيه؛ لاحتمال أن يريد: ولم يكتب الله عليكم صيامه على الدوام، كصيام رمضان، وغايته: أنه عام يخص بالأدلة الدالة على تقدم وجوبه، أو المراد: أنه لم يدخل في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٣) ثم فسره بأنه شهر رمضان، ولا ينافض هذا الأمر السابق بصيامه الذي صار منسوخاً، ويؤيد ذلك: أن معاوية إنما صحب النبي ﷺ من سنة الفتح، والذين شهدوا أمره بصيام عاشوراء والنداء بذلك، شهدوه في السنة الأولى من الهجرة. قلت: يخص الحافظ هذا الكلام من الشيخ ابن القيم في "الحدي"، والنقصيل فيه فارجع إليه، وقال في آخره: وإن لم يسلك هذا المسلك تناقضت أحاديث الباب واضطربت.

فصم إلخ: أمر من الصوم، "وأمر أهلك أن يصوموا"، وأخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن محمد بن بكر عن ابن جريج قال: أخبرني عبد الملك عن أبي بكر بن الحارث: "أن عمر **رضي الله عنه** أرسل إلى عبد الرحمن بن الحارث مساء ليلة عاشوراء أن تسحر وأصبح صائماً". كان الإمام **رضي الله عنه** أشار بإيراد هذا الأثر إلى أن ما تقدم من روايات التحجير، وما ورد في ذلك من سقوطه بفرض رمضان: المراد به سقوط الوجوب، لا سقوط الندب؛ فإن الخلفاء الراشدين كانوا يهتمون بذلك، وكذا روي عن علي **رضي الله عنه**: "أنه كان يأمر بصوم يوم عاشوراء" أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" بطرق، وقد صام النبي ﷺ بعد وجوب رمضان، حتى قال في آخر سنه: لو عشت لأصوم من التاسع. والمراد بالأهل: إن كانوا مكلفين فالأمر على ظاهره، وإن كانوا غير بالغين فهو على الندب والاعتقاد.

صِيَامُ يَوْمِ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى وَالْدَّهْرِ

٦١٤ - **مالك** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ: يَوْمِ الْفِطْرِ، وَيَوْمِ الْأَضْحَى.

٦١٥ - **مالك** أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: لَا بَأْسَ بِصِيَامِ الدَّهْرِ إِذَا أَفْطَرَ الْآيَامَ الَّتِي نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهَا، وَهِيَ أَيَّامُ مَنَى وَيَوْمُ الْفِطْرِ وَيَوْمُ الْأَضْحَى فِيمَا بَلَغْنَا، قَالَ: وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

صيام يوم: عيد "الفطر" ويوم عيد "الأضحى" وصيام "الدهر"، ذكر المصنف في الباب مسألتين، أولاهما: صيام عيد الفطر وعيد الأضحى. والثانية: صيام الدهر. أما الأولى فأجمعت الأمة على أن صيامهما حرام مطلقاً، متطوعاً كان أو قاضياً لفرض، حكى عليه الإجماع الزرقاني والحافظ والعيني والآبي في "الإكمال" وابن رشد في "البداية"، وقال الموفق: أجمع أهل العلم أن صوم يومي العيدين منهي عنه، محرم فيه التطوع والنذر المطلق والقضاء والكفارة.

نهى عن صيام يومين: هي تحريم "يوم الفطر، ويوم الأضحى" فصيامهما حرام إجماعاً، كما تقدم مبسوطاً.

بصيام الدهر: أي سرد الصوم بلا غلغل فطر يوم، قال الزرقاني: أي يجوز الإقدام على فعله بلا كره، وإلا فهو مستحب؛ إذ ليس ثم صيام مباح مستوي الطرفين. قال الباقي: لا بأس بصيام الدهر لمن قوي عليه ولم يردده ذلك إلى الضعف، وأفطر الأيام التي نهى رسول الله ﷺ عن صومها، وقال بهذا جمهور الفقهاء، وقال أهل الظاهر: لا يجوز ذلك، ومن فعله أثم. والدليل على ذلك قوله ﷺ: **كُلَّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّوْمَ، فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَحَبُّ بِهِ،** ولم يعص صوماً من صوم، ومن جهة القياس: أن هذا عمل يتقرب به، فحاز أن يستدام في كل وقت يصح فعله فيه. "إذا أفطر الأيام التي نهى رسول الله ﷺ عن صيامها" يعني بذب صيام الدهر مشروط بهذا القيد، "وهي" أي الأيام المنهية "أيام منى" وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر، فقد ورد في حديث ابن عمر مرفوعاً: **أيام منى ثلاثة، كما سبأني في "باب صيام أيام منى" فريباً، قال القاري: المراد بها أيام التشريق، وقال العيني: اختلفوا في تعيين أيام التشريق، الأصح: أنها ثلاثة أيام بعد النحر، وقال بعضهم: بل أيام النحر، وعبد أي حيفة ومالك وأحمد: لا يدخل فيها اليوم الثالث بعد يوم النحر. قلت: ما حكى أنه لا يدخل فيها اليوم الثالث وهم من الناقل، أو تحريف من الناسخ، قال القسطلاني: أيام التشريق هي ثلاثة أيام بعد يوم النحر، وهذا قول ابن عمر وأكثر العلماء، ويسقط السورقاني في الحج أنها ثلاثة بعد يوم النحر، وكذا صرح أهل فروع الحنفية بأنها ثلاثة أيام بعد يوم النحر، قال القاري في "النفاية": يلزم النقل بالشروع إلا في الأيام المنهية، أي يوم الفطر والأضحى مع ثلاث بعده، =**

الْنَهْيُ عَنِ الْوَصَالِ فِي الصَّيَامِ

٦١٦ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْوَصَالِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَإِنَّكَ تُوَاصِلُ، فَقَالَ: "إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنِّي أُطْعَمُ وَأُسْقَى".

= وهي أيام التشريق. قال النووي: أيام التشريق ثلاثة بعد يوم النحر، وكذا قال القاري وغيره من شراح الحديث. "ويوم الفطر ويوم الأضحى" كذا في النسخ الهندية، وفي المصرية: "يوم الأضحى ويوم الفطر"، "فيما بلغنا" من النهي عن صيامها، كما تقدم النهي عن ذلك. "وذلك" أي إباحة صوم الدهر بشرط فطر هذه الأيام "أحب ما سمعت إلي في ذلك"، الجار الأول يتعلق بـ "أحب"، والثاني بـ "سمعت"، وفيه النهي عن صوم أيام منى.

نهي عن الوصال: وفي رواية مسلم: عن ابن عمر: "أنه ﷺ واصل فواصل الناس، فشق عليهم فنهاهم"، فقالوا: يا رسول الله! هكذا بالجمع في بعض الروايات، ولم يسم القائلون، وفي "الصحيحين" عن أبي هريرة: "فقال رجل" وكان القائل واحد، ونسب إلى الجمع لرضاهم به، قلت: والأوجه هنا تعدد الأسئلة. "فإنك تواصل، فقال: إني لست" بضم التاء "كهيتكم"، وفي مسلم: عن أبي هريرة: "لستم في ذلك مثلي إني أطعم وأسقي بضم الحمزة فيهما. اختلفت المشايخ في تأويله على أقوال، مرجعها قولان، أحدهما: أنه على ظاهره، وأنه يؤتى على الحقيقة بطعام وشراب يتناولهما، فيكون ذلك تخصيص كرامة لا شركة فيها لأحد من أصحابه، واختلفت أصحاب هذه المقالة في أن يؤتى في ليالي رمضان، كما يدل عليه روايات: **إني أبيت يطعمني ويسقي**، وقيل: في ثمار رمضان؛ لما ورد في بعض ألفاظه: **إني أظل عند ربي يطعمني ويسقي**، و"ظل" إنما يقال فيمن فعل الشيء ثمراً، قال الخافظ: أكثر الروايات بلفظ "أبيت"، وكان بعض الرواة غير بـ "أظل" نظراً إلى اشتراكهما في مطلق الكون، ورد صاحب "المفهم" على هذا القول: بأنه لو كان كذلك لما صدق عليه قوله: "إنك تواصل"، ولا ترفع اسم الوصال عنه؛ لأنه حيثئذ يكون مفطراً لا سيما في النهار، ونحو ذلك رد عليه الموفق؛ إذ قال: وقوله: **إني أطعم وأسقي**، يحتمل أنه يريد أنه يعان على الصيام، ويغنيه الله تعالى عن الطعام والشراب بمنزلة من طعم وشرب، ويحتمل أنه أراد إني أطعم وأسقي حقيقة حملاً للفظ على حقيقته، والأول الأظهر بوجهين، أحدهما: أنه لو طعم وشرب حقيقة لم يكن مواصلاً، وقد أقرهم على قوله: "إنك تواصله". والثاني: أنه قد روي أنه قال: **إني أظل يطعمني ربي ويسقي**، وهذا يقتضي أنه في النهار، ولا يجوز الأكل في النهار له ولا لغيره، وأجاب عنه ابن المنير بأن الذي يقطر شرعاً إنما هو الطعام المعتاد، أما الخارق للعادة كالمحضر من الجنة فعلى غير هذا المعنى، وليس تعاطيه من جنس الأعمال، وقيل: كان يؤتى في المنام، فيستيقظ وهو يجد الري والشبع، حكاه الزرقاني.

وثانيهما - وهو قول الجمهور - أنه مجاز، واختلفوا فيه أيضاً على أقوال، الأول: أنه مجاز عن لازم الطعام والشراب، وهو القوة، فكأنه قال: يعطيني قوة الأكل والشارب بلا شبع ولا ري، بل مع الجوع والظماء، =

٦١٧ - مالك عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِيَّاكُمْ وَالْوِصَالَ، إِيَّاكُمْ وَالْوِصَالَ". قَالُوا: فَإِنَّكَ تَوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي".

= واقتصر على هذا القول ابن العربي، وحكى الرافعي عن المسعودي: أنه أصبح ما قبل فيه. والثاني: أنه تعالى خلق فيه من الشبع والري ما يغنيه عن الطعام والشراب، فلا يحس جوع ولا عطش، والفرق بين هذا القول والأول ظاهر بأن في هذا القول يحصل القوة مع الشبع والري، وتعقب عليهما أيضاً الفرطلي بأنه يعدهما النظر إلى حاله ﷺ؛ فإنه كان يجوع أكثر مما يشبع، ويربط على بطنه الحجارة، وتمسك ابن حبان بهذه الأحاديث على تضعيف الأحاديث الواردة بأنه ﷺ كان يجوع، ويشد الحجر على بطنه، وسيأتي الكلام عليه في آخر البحث. والثالث: ما قال النووي في "شرح المذهب": وهو الأوجه عندي، معناه: محبة الله تشغلني عن الطعام والشراب، واخشب البالغ يشغل عنهما، وإليه جنح ابن القيم، فقال: الثاني: أن المراد به ما يعذبه الله تعالى من المعارف، وما يفيض على قلبه من لذة مناجاته، وقرّة عليه بقربه، وتنعمه به، والشوق إليه، وتوابع ذلك من الأحوال التي هي غذاء القلوب، وتعيم الأرواح، وقرّة العين، وهجة النفوس والروح والقلب بما هو أعظم غذاء وأجود وأنفع، وقد يقوي هذا الغذاء حتى يغني عن غذاء الأجسام مدة من الزمان.

إياكم والوصال: منصوب على التحذير أي احذروا الوصال، "إياكم" كرره مرتين للتأكيد، قاله الزرقاني، وهو كذلك في جميع النسخ الهندية والمصرية، إلا في نسخة "المنتقى" ففيها مرة واحدة، وعند ابن أبي شيبة برواية أبي زرعة عن أبي هريرة: "ثلاثاً"، قالوا: فإنك تواصل يا رسول الله! قال: إني لست كهَيْئَتِكُمْ، إني أبيت" تقدم عن الحافظ: أن أكثر الروايات بلفظ: "أبيت"، ومن روى بلفظ: "أضل" كأنه غير به؛ لاشتراكهما في مطلق الكون، قال تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ۖ وَهُوَ كَافٍ﴾ (الحل: ٥٨) ولا اختصاص لذلك بنهار دون ليل، "يطعمني" بضم الياء "ربي ويسقيني" بفتح الياء الأولى، وإثبات الياء الأخيرة في جميع النسخ، إلا في نسخة "المنتقى"، فيحذفها بلفظ: "يسقين"، وفي التعبير بالرب إشارة إلى خصصة المقام بشأن الربوبية، زاد في رواية لمسلم عن أبي هريرة: **فاكفوا ما لكم به طاعة**، وزاد الزهري عن أبي هريرة عن أبي سلمة في "الصحيحين": "فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال، واصل بهم يوماً ثم يوماً، ثم رأوا الضلال، فقال: **ثم لأخر لردنكم كما كنتم** ثم حين أبوا أن ينتهوا، قال الباجي: ظاهر النهي التحريم، إلا أن الصحابة تلقوه منه على وجه التخفيف عنهم، ولذلك واصلوا بعد نهيه لهم، كما يدل عليه هذا الحديث، وفيه دليلان أحدهما: أنه لو كان على التحريم والمنع لم يخالفوه بالمواصلة، كما لم يخالفوه بصوم يوم الفطر والأضحى. والثاني: أنه ﷺ واصل بهم، وهذا يدل على جوارحه، وإلا لما واصل بهم، وأجاب المانعون: بأن الصحابة حملوا النهي على الشفقة، فقد ورد عند البخاري من حديث عائشة: =

صِيَامُ الَّذِي يَقْتُلُ خَطَأً أَوْ يَتَظَاهَرُ

قال يحيى: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِيمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فِي قَتْلِ خَطَأٍ أَوْ تَظَاهَرٍ، فَعَرَضَ لَهُ مَرَضٌ يَغْلِيهِ وَيَقْطَعُ عَلَيْهِ صِيَامَهُ، أَنَّهُ إِنْ صَحَّ مِنْ مَرَضِهِ وَقَوِيَ عَلَى الصِّيَامِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ ذَلِكَ، وَهُوَ يَبْنِي عَلَى مَا قَدْ مَضَى مِنْ صِيَامِهِ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ الَّتِي يَجِبُ عَلَيْهَا الصِّيَامُ فِي قَتْلِ النَّفْسِ.....

= "هي النبي ﷺ عن الوصال رحمة لهم"، وفي "أبي داود" وغيره: عن رجل من الصحابة بإسناد صحيح: "نهي النبي ﷺ عن الحمامة والمواصلة"، ولم يجرهما إبقاء على أصحابه، وإليهما أشار البخاري في ترجمة الباب، قال الخافظ: قوله: "رحمة لهم" لا يمنع التحريم؛ فإن من رحمته هم أن حرمة عليهم، ومواصلته ﷺ لم يكن تقريراً بل تقريراً وتشكيلاً، فاحتمل منهم ذلك لأجل مصلحة النهي في تأكيد زجرهم؛ لأنهم إذا باشروه ظهرت لهم حكمة النهي، وكان ذلك أدعى إلى قلوبهم؛ لما يترتب عليهم من الملل في العبادة، والتقصير فيما هو أهم منه وأرجح من وظائف الصلاة والقراءة وغير ذلك.

صيام إلخ: يعني حكم صيام شهرين متتابعين مما يجب في كفارة القتل خطأ وكفارة الظهار، فالغرض من هذا الباب بيان أحكام هذه الصيام من أنه إذا انقطع التابع في ذلك مثلاً فما يفعل؟ وغير ذلك.

في قتل خطأ: الذي ذكره الله عز وجل بقوله: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ﴾ (النساء: ٩٢)، أو في تظاهر من امرأته الذي ذكر في قوله عز اسمه: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَتْلِ أَنْ يَتَنَافَسَ﴾ (العادة: ٤)، "فعرض له" بعد ما صام بعض الشهرين "مرض يغلبه" بحيث لا يستطيع الصوم "ويقطع عليه صيامه" أي إكمال الشهرين "أنه" يفتح الهمزة مفعول "تمتع"، "إن صح من مرضه"، وقبده بقوله: "وقوي على الصيام"؛ لأنه لا يلزم من صحته عن المرض قوته على الصيام، "فليس له أن يؤخر ذلك" أي الصيام، بل يصوم بعد الصحة والقوة على الفور، "وهو يبني على ما قد مضى من صيامه" فإن تأخر بعد الصحة والقوة استأنف الصيام؛ لأن الله عز وجل قيد الصيام فيهما بالتابع، وقد فات بذلك التأخير.

وكذلك المرأة: التي يجب عليها الصيام لفقدانها ربة "في قتل النفس خطأ" أي في كفارته، وليس في النسخ الهندية لفظ: "خطأ". "إذا حاضت بين ظهري" تشية ظهراً، مقحم، وفي أكثر النسخ المصرية: "بين ظهري صيامها" أي إذا ظهرت "عن الحيض" لا تؤخر الصيام بعد الطهارة، بل تصوم بلا تأخير، "وهي تبني على ما قد صامت" قبل الحيض، فإن أخرت بعد ذلك استأنفت الشهرين، قال أبو عمر: لا أعلم خلافاً أن الخائض إذا وصلت قضاء =

إِذَا حَاضَتْ بَيْنَ ظَهْرَانِي صِيَامَهَا، أَنَّهَا إِذَا طَهَرَتْ لَا تُؤَخَّرُ الصِّيَامَ، وَهِيَ تُبْنِي عَلَى مَا قَدْ صَامَتْ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ وَحَبَّ عَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَنْ يُفْطَرَ، إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ مَرَضٍ أَوْ حَيْضَةٍ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ فَيُفْطَرَ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ إِلَى فِي ذَلِكَ.

مَا يَفْعَلُ الْمَرِيضُ فِي صِيَامِهِ

قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: الْأَمْرُ الَّذِي سَمِعْتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْمَرِيضَ . . .

= أيام حيضها بصيامها أنه يجزئها، وفي المريض خلاف، فقال مالك وجماعة كذلك، وقال أبو حنيفة وطائفة: يستأنف الصيام، واختلف فيه قول الشافعي. "وليس" بجائز "لأحد" وحب عليه صيام شهرين متتابعين في كتاب الله "عز وجل" "أن يفطر" ويقطع التتابع، "إلا من علة مرض أو حيضة" يجزئهما عطف بيان لـ "علة"، أو بدل، قاله الزرقاني، قلت: ويحتمل أن يكون العلة مضافاً إليهما، وقال الباجي: ويجري النسيان مجرى ذلك؛ لأنه لا يمكن الاحتراز منه، "وليس له أن يسافر فيفطر"، بل يصوم في السفر، فإن أفطر استأنف؛ لأنه يمكنه معه الصوم وإن لحقته فيه مشقة، قاله الباجي، وهذا قالت الحنفية والشافعية خلافاً للحنابلة، كما سيأتي من فروعهم.

أحسن ما سمعت راد في النسخ الهدية بعد ذلك لفظ "إلى"، "في ذلك" أي ليس له الفطر إن سافر، فليس بتكرار مع قوله أولاً: أحسن ما سمعت، قاله الزرقاني، قلت: والأوجه أن الإشارة إلى الكل، والتكرار للتأكيد، وحاصله: أن من شرع في صيام شهري التتابع، فعرض له عذر يمنع الصوم كالحيض أو المرض، أمسك عن الصوم حتى يمكنه، ولا يوجب هذا الاستئناف، لكن لا يؤخر بعد رفع العذر، فإن أخر بعده استأنف، والمسألة مختلفة عند الأئمة، والمذكور هو مسلك المالكية، وهكذا في فروعهم، وفي "الهداية": وإن أفطر منها يوماً بعذر أو بغير عذر استأنف؛ لقوات التتابع وهو قادر عليه، وفي هامشه: "وهو قادر عليه" احتراز عن المرأة إذا أفطرت للحيض، وفي "الدر المختار": صام شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان وأيام غي عن صومها، فإن أفطر بعذر كسفر ونفاس، بخلاف الحيض إلا إذا أيسر، أو بغير عذر استأنف الصوم، قال ابن عابدين: أما الحيض فلائها لا تجد شهرين خالين عنها، وأما النفاس فيقطع التتابع.

ما يفعل المريض إلخ: يعني بيان جواز الفطر للمريض ونوع المرض الذي يجوز به الفطر، قال الخرقي: للمريض أن يفطر إذا كان الصوم يزيد في مرضه، فإن تحمل وصام كره له ذلك وأجزأه، قال الموفق: أجمع أهل العلم على إباحة الفطر للمريض في الجملة، والأصل فيه: قوله تعالى: **(وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ سَافِرًا فَليُفْطِرْ)** (البقرة: ١٨٤)، والمرضى المبيح للفطر =

إِذَا أَصَابَهُ الْمَرَضُ الَّذِي يَشْقُ عَلَيْهِ الصَّيَامُ مَعَهُ، وَيَتَّبِعُهُ وَيَبْلُغُ مِنْهُ ذَلِكَ، فَإِنَّ لَهُ أَنْ يَفْطِرَ،
وَكَذَلِكَ الْمَرِيضُ اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْقِيَامُ فِي الصَّلَاةِ، وَبَلَغَ مِنْهُ مَا اللَّهُ أَعْلَمُ بِعُذْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعَبْدِ،
المريض

هو الشديد الذي يزيد بالصوم، أو يخشى تباطؤ برئه، قيل لأحمد: متى يفطر المريض؟ قال: إذا لم يستطع، قيل: مثل الحمى؟ قال: وأي مرض أشد من الحمى؟ وحكي عن بعض السلف: أنه أباح الفطر بكل مرض حتى من وجع الأصبع والضرس؛ لعموم الآية، ولأن المسافر يباح له الفطر وإن لم يحتاج إليه، فكذلك المريض، ولنا: أنه شاهد للشهر، ولا يؤديه الصوم، فلزمه كالصحيح، والآية مخصوصة في المسافر والمريض جميعاً بدليل أن المسافر لا يباح له الفطر في السفر القصير، والفرق بين المسافر والمريض: أن السفر اعتبرت فيه المظنة، وهو السفر الطويل، حيث لم يمكن اعتبار الحكمة بنفسها؛ فإن قليل المشقة لا يبيح، وكثيرها لا ضابطة له في نفسه، فاعتبرت بمظنتها، وهو السفر الطويل، فدار الحكم مع المظنة وجوداً وعدماً، والمرض لا ضابطة له؛ فإن الأمراض تختلف، منها: ما يضرب صاحبه الصوم، ومنها: ما لا أثر للصوم فيه كوجع الضرس وجرح في الأصبع، وأشياء ذلك، فلم يصلح المرض ضابطاً، وأمكن اعتبار الحكمة، وهو ما يخاف منه الضرر، فوجب اعتباره، فإذا ثبت هذا فإن تحمل المريض وصام مع هذا، فقد فعل مكروهاً؛ لما يتضمنه من الإضرار بنفسه، وتركه تخفيف الله تعالى وقبول رخصته، ويصح صومه ويجزئه؛ لأنه عزيمة أبيع تركها رخصة، فإذا تحمله أجزأه.

الصيام معه إلخ: أي مع ذلك المرض، "ويتبعه" يضم أوله أي يكون المرض بحيث يقع الصائم في التعب، "ويبلغ ذلك" الإتعاب "منه" في محل يعتد به، وعلم منه أن النشاط المرض الذي يشق معه الصوم، لا ما لا يشق، فكيف بالذي يكون الصوم علاجاً له كالتحمة والإسهال، "فإن له أن يفطر" قال الباجي: ومقدار المرض الذي يبيح ذلك لا يستطيع أن يقدر لنفسه، ولذلك قال مالك: والله أعلم بقدر ذلك من العبد، ومن ذلك ما لا تبلغ صفته، وفي "روح المعاني": أن المراد في الآية مرض يعسر عليه الصوم معه، كما يؤذن به قوله تعالى فيما بعد: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ (البقرة: ١٨٥) وعليه أكثر الفقهاء، وذهب ابن سيرين وعطاء والبخاري إلى أن المرخص مطلق المرض عملاً بإطلاق اللفظ، وحكي أنهم دخلوا على ابن سيرين في رمضان وهو يأكل، فاعتل بوجع أصبعه، وهو قول للشافعية. "وكذلك المريض" توضيح المسألة بذكر النظر الذي اشتد عليه القيام، وفي النسخ الهندية: "وكذلك المريض إذا اشتد عليه القيام في الصلاة، وبلغ ذلك منه" ميلغاً "ما الله" كذا في النسخ الهندية، وفي بعض النسخ المصرية زيادة الواو في أوله بلفظ: "وما الله"، قال الزرقاني: الواو زائدة، وفي "الباجي": "والله أعلم" بدون لفظ "ما". "أعلم بعذر" بعين وذل معجمة في أكثر النسخ، وفي "الباجي": بالقاف والبدال المهمله "ذلك من العبد" أي مقدار ذلك المرض، "ومن ذلك ما لا تبلغ صفته" أي لا تبلغ هذا المقدار، "فإذا بلغ ذلك" المقدار "منه صلى وهو جالس" لسقوط القيام بالعذر، "ودين الله يسر" قال الله عز اسمه: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ وقال عز اسمه: ﴿هُوَ أَجْنَأُكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مَلَا أَيْكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ (الحج: ٧٨).

وَمِنْ ذَلِكَ مَا لَا تَبْلُغُ صِفَتَهُ، فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ مِنْهُ صَلَّى وَهُوَ حَالِسٌ، وَدَيْنُ اللَّهِ يُسْرًا، وَقَدْ أَرْخَصَ اللَّهُ لِلْمُسَافِرِ فِي الْفِطْرِ فِي السَّفَرِ، وَهُوَ أَقْوَى عَلَى الصَّيَامِ مِنَ الْمَرِيضِ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، فَأَرْخَصَ اللَّهُ لِلْمُسَافِرِ فِي الْفِطْرِ فِي السَّفَرِ، وَهُوَ أَقْوَى عَلَى الصَّيَامِ مِنَ الْمَرِيضِ، فَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَى فِي ذَلِكَ، وَهُوَ الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا.

النَّذْرُ فِي الصَّيَامِ وَالصَّيَامُ عَنِ الْمَيِّتِ

٦١٨ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ صِيَامَ شَهْرٍ...
غير معين

وقد أَرخَصَ: "الله" وليس في النسخ الهندية لفظ "الحلالة"، فبإزاء المجهول، "للمسافر في الفطر في السفر، وهو" أي المسافر "أقوى على الصيام من المريض"، وهذا استدلال بالأولية يعني لما أباح الفطر للمسافر مع أن مشقته أقل من مشقة المريض، فبالأولى أن يباح للمريض، قال الله تبارك وتعالى في كتابه العزيز: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ﴾ (البقرة: ١٨٤) أي فعليه عدد ما أفطر ﴿مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ يفضي فيها ما أفطر، "فأرخص الله" عز اسمه "للمسافر في الفطر في السفر، وهو أقوى على الصوم"، وفي "الهندية": على الصيام "من المريض" أعاده توضحاً وتأكيذاً، قال الباجي: استدلال مالك على حوار فطره؛ لمشقة الصيام عليه، بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾، قال: فأرخص الله للمسافر، فجعل حوار الفطر للمسافر يسير المشقة دليلاً على حوار الفطر للمريض الذي يلحقه من مشقة الصيام أكثر من ذلك، وهذا من باب الاستدلال بالأولى؛ لأنه إذا كان أصل علة الفطر في السفر المشقة، وكان مشقة المريض أشد، فإن يباح الفطر معها أولى، وهذا احتجاج على من أنكروا الفطر للمريض، إلا خوفاً من إهلاك دون ما ذكرنا، وما أعلم أحداً قال به، ولكنه لعله خاف اعتراض معترض به فتبرع بالحجة، وقوله: "لا أعلم أحداً قاله" يردده ما حكى ابن عبد البر: أنه قيل: لا يفطر لخشية زيادة المرض؛ لأنه ظن لا يقين، وقد وجب عليه الصيام بيقين، ويمكن أن يقال: إن الباجي لم يعلمه أو لم يعتقد به، وبه سقط ما يتوهم كيف يستدل بالقياس مع أن المرض منصوص عليه في الآية قبل السفر؟ "فهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك" هذا يشعر بأنه سمع غيره أيضاً، يرد على الباجي ما قال: لا أعلم أحداً قاله، "وهو الأمر المجتمع عليه عندنا" بالمدينة المنورة.

أنه سئل إلخ: يساء المجهول "عن رجل نذر صيام شهر" غير متعين، أما المتعين فليس هذا حكمه كما سيحيى، "هل له أن يتطوع" أي بصوم تطوعاً قبل الصوم بنذره، فقال سعيد: لبدأ بالنذر قبل أن يتطوع، قال أبو عمر: -

هَلْ لَهُ أَنْ يَتَطَوَّعَ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ: لِيَبْدَأَ بِالنَّذْرِ قَبْلَ أَنْ يَتَطَوَّعَ. قَالَ مَالِكٌ: وَبَلَّغْنِي عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ مِثْلَ ذَلِكَ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ نَذْرٌ مِنْ رَقَبَةٍ يُعْتَقُهَا، أَوْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ بَدَنَةٍ، فَأَوْصَى بِأَنْ يُوفَى ذَلِكَ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ، فَإِنَّ الصَّدَقَةَ وَالْبَدَنَةَ فِي ثُلُثِهِ، وَهُوَ يُبْدَى عَلَى مَا سِوَاهُ مِنَ الْوَصَايَا إِلَّا مَا كَانَ مِثْلَهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ ^{النذر يقدم} ^{الغير الواجبة} ^{في الوجوب} الْوَاجِبُ عَلَيْهِ

« هذا على الاختيار واستحسان البدار إلى ما وجب عليه قبل التطوع، قال الباجي: فإن قدم التطوع صح صومه في التطوع، وبقي النذر في ذمته، وقد أساء لنفسه، وإنما قلنا: يصح تطوعه؛ لأن الزمن لا يختص بصوم النذر، بل يصح فيه التطوع وغيره، وهذا إذا كان النذر غير معين، فإن تعلق بزمن معين لم يجز له أن يصوم فيه غيره، فإن فعل أثم؛ لأنه لم يف بنذره، وكان عليه قضاء نذره؛ لأنه قد ترك صومه مع القدرة عليه، فإذا مضى زمن النذر ولم يصمه فيه لما ذكرنا تعلق قضاء صومه بذمته، وكان حكمه حكم النذر الذي لم يتعين بزمن معين.

مثل ذلك: أي مثل الذي تقدم عن سعيد بن سعيد، وفي "المسوى": معناه: أن المستحب أن يبادر إلى أداء الواجب لا التطوع، فهو قول أهل العلم. **يعتقها إلخ:** صفة لـ "رقبة" يعني نذر عتق رقبة باق عليه لم يوفه، "أو صيام" يحتمل الرفع عطفاً على "نذر" أي يجب عليه شيء من الصيام كالقضاء والكفارة وغيرها، ويحتمل الجر عطفاً على "رقبة"، وهو الأوجه عندي لمناسبة الباب، وإليه يشير كلام الباجي؛ إذ قال: أدخل مالك هذه المسألة فيمن مات وعليه نذر صوم، ولم يجب عليه؛ لأنه اقتصر في ذلك على جواب عبد الله بن عمر: "لا يصوم أحد عن أحد، ولا يصلي أحد عن أحد"، "أو صدقة" يحتمل الرفع والجر كما تقدم، وكذلك قوله: "أو بدنة" هي الواحدة من الإبل ذكر أو أنثى، فالتاء فيها للوحدة لا للتأنيث، كذا في "الشرح الكبير"، وهل تختص بالإبل أو يشمل البقر أيضاً يختلف عند الأئمة، "فأوصى بأن يوفى ذلك" أي النذر المذكور "عنه من ماله" والتقييد بالوصية إذا كان النذر نذر صحة، قال الدسوقي: إن كان النذر في الصحة فلا بد من الإيصاء به حتى يخرج من الثلث، وإلا كان من قبيل الهبة لا يتم إلا بالحوز قبل المانع، وإن كان النذر في المرض فإنه يخرج من الثلث وإن لم يوص به؛ لأن التبرعات في المرض تخرج من الثلث وإن لم يوص بها، وفي "المدونة": كل شيء مما أوجب عليه من زكاة أو غيره، ثم لم يوص بها، لم تحجر الورثة على أداء ذلك إلا أن يشاؤوا. "فإن الصدقة والبدنة في ثلثه" أي في ثلث ماله بشرط الوصية لا في جميع ماله، وكذلك الصيام وغيره، قال في "المدونة": قلت: رأيت لو أن رجلاً أفطر في رمضان من عذر ثم صح، أو رجع من سفره ففرط ولم يصمه حتى مات وقد صح شهراً، أو قدم فأفطر في أهله شهراً فصات، وأوصى أن يطعم عنه، قال مالك: يكون ذلك في ثلثه. "وهو" أي النذر "يبدى" ببناء المجهول أي يقدم -

مِنَ النَّذْرِ وَغَيْرِهَا، كَهَيْئَةِ مَا يَتَطَوَّعُ بِهِ مِمَّا لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَإِنَّمَا يُجْعَلُ ذَلِكَ فِي ثُلَاثِهِ خَاصَّةً دُونَ رَأْسِ مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ لَهُ ذَلِكَ فِي رَأْسِ مَالِهِ لِأَخَرِ الْمُتَوَفَّى مِثْلَ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ، حَتَّى إِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ، وَصَارَ الْمَالُ لَوَرَثَتِهِ سِوَا مِثْلِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَمْ يَكُنْ يَتَقَاضَاهَا مِنْهُ مَتَقَاضٍ، فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا لَهُ أَخَرَهُ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ، حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ مَوْتِهِ سَمَاهَا، وَعَسَى أَنْ تُحِيطَ بِجَمِيعِ مَالِهِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ.

أظهرها

- "على ما سواه من الوصايا" النفلية، "إلا ما كان" من الوصية "مثله" أي مثل النذر في كونها واجبة، "وذلك" أي وجه نبذة ذلك "أنه ليس الواجب عليه" أي على الموصي "من النذر" بالافراد في النسخ الهندية، و"النذور" أي بالجمع في النسخ المصرية، "وغيرها كهينة ما يتطوع به" غير ليس "مما ليس بواجب" يعني وجه تقديم النذر وغيره من الواجبات أن الواجبات أكد من التطوعات، فلا تكونان مساويتين، قال في "الشرح الكبير": "لو أوصى بوصايا، أو لزمه أمور تخرج من الثلث، وضاق عن جميعها، قدم فك أسير أوصى به، ثم مدير صحة، ثم صدق مريض لمكوحه فيه، ثم زكاة أوصى بها وقد فرط فيها، ثم زكاة الفطر، ثم كفارة ظهار وفل خطأ، ولفظ الكفارة يشمل الإطعام، فهذا أولى من قولهم: "ثم عتق رقبة الظهار، ثم كفارة يمينه، ثم كفارة بفطر رمضان"، وإنما أخرت عن كفارة اليمين؛ لأنها وحيث بالقرآن، وكفارة الفطر بالحديث، ثم الكفارة للتفريط في قضاء رمضان، ثم النذر، ثم وثم إلى آخر ما قاله، انتهى بتغير وزيادة.

يجعل ذلك: أي أداء المذكور من النذر وغيره "في ثلثه" أي ثلث ماله "خاصة دون رأس ماله" أي جميع ماله، خلافاً لقوم؛ إذ قالوا: كل واجب عليه في حياته إذا أوصى به فهو في رأس ماله، "لأنه لو جاز له ذلك" أي أداء الواجبات من إيفاء النذر وغيره "في رأس ماله" أي كل ماله "لآخر" فعل ماضٍ من التأخير بزيادة اللام في أوله، "المتوفى" الميت "مثل ذلك من الأمور الواجبة عليه، حتى إذا حضرته الوفاة" أي قرب علامات الموت، "وصار المال لورثته سمي" هكذا في النسخ المصرية، وهو الظاهر، فيكون جزاء لقوله: "إذا"، وفي جميع النسخ الهندية بدل ذلك "سيما"، فإن سلم من التحريف يكون بياناً للأمور الواجبة، "مثل هذه الأشياء" وعينها وأظهرها "التي لم يكن يتقاضاها منه متقاض"، وذلك لأن الديون التي لها مطالب ومتقاض لا يؤخرها إلى الموت، والجملة جزاء لقوله: "إذا حضرته الوفاة"، "فلو كان ذلك جائزاً له أخر هذه الأشياء، حتى إذا كان عند موته" وحين وقت الموت "سمها" أعاد هذا الكلام لمزيد التوضيح بتغير العبارة، "وعسى أن تحيط" أي هذه الأشياء، وفي النسخ المصرية: "يحيط" بالتذكير بتأويل المذكور "بجميع ماله، فليس ذلك له؛ لما فيه من الإضرار بالورثة، والتهمة من قصد حرمانهم بذلك.

٦١٩ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُسْأَلُ: هَلْ يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، أَوْ يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ؟ فَيَقُولُ: لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ.

مَا جَاءَ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ وَالْكَفَّارَاتِ

٦٢٠ - **مَالِكٌ** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أُخِيهِ خَالِدِ بْنِ أَسْلَمَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ...

كَانَ يُسَالُ: بِنَاءُ الْجَهْلُولِ "هل يصوم أحد عن أحد، أو يصلي أحد عن أحد؟ فيقول: لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد"، قال الباجي: يريد: لا يجزئ أن ينوب أحد عن أحد، فمن لزمه من ذلك شيء ففعله، فقد أدى ما عليه وأبرأ ذمته، وإن لم يفعله فلا ينوب عنه غيره في صيامه، ولا تبرأ ذمته بذلك، وذلك أن العبادات على ثلاثة أضرب، ضرب منها: من عبادات المال لا تعلق له بالبدن كالزكاة، فهذا يصح فيه النيابة، والضرب الثاني: له تعلق بالمال وتعلق بالبدن كالحج والغزو، وقد اختلف أهل العلم في صحة النيابة فيه. والضرب الثالث: له اختصاص بالبدن ولا تعلق له بالمال، كالصوم والصلاة، وهذا لا يدخله النيابة بوجه، وبه قال جمهور الفقهاء، وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي، وقال بعض أصحاب الشافعي: يصوم عنه وليه، وبه قال أهل الظاهر، قال الموفق: من مات وعليه صيام من رمضان لم يخل من حالين، أحدهما: أن يموت قبل إمكان الصيام، إما لضيق الوقت أو لعذر من سفر أو عجز عن الصوم، فهذا لا شيء عليه في قول أكثر أهل العلم، وحكي عن طاووس وقادة أئمتنا قالوا: يجب الإطعام عنه؛ لأنه صوم واجب سقط بالعجز عنه، فوجب الإطعام عنه، كالشيخ الهرم إذا ترك الصيام لعجزه. ولنا: أنه حق الله وحج بالشرع، ومات قبل إمكان فعله، فسقط.

والثاني: أن يموت بعد إمكان القضاء، فالواجب أن يطعم عنه لكل يوم مسكين، وهذا قول أكثر أهل العلم، روي ذلك عن عائشة وابن عباس، وبه قال مالك واللبث والأوزاعي والثوري والشافعي والحزرجي وابن علية وأبو عبيد في الصحيح عنهم، وقال أبو ثور: يصام عنه، وهو قول الشافعي؛ لما روت عائشة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: **مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيهِ**، متفق عليه، ولنا: ما روى ابن ماجه عن ابن عمر أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: **مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ شَهْرًا فَلْيَطْعَمْ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا**، قال الترمذي: الصحيح عن ابن عمر موقوف، وعن عائشة أيضاً قالت: "يطعم عنه في قضاء رمضان، ولا يصام عنه"، وأما حديثهم فهو في البذر؛ لأنه قد جاء مصرحاً به في بعض ألفاظه.

والكفارات: أي وما جاء في صيام الكفارات، أي باب ما يوجب القضاء في الصيام، وهل يجب التابع فيه أم لا؟ وغير ذلك، وكذلك هل يجب التابع في صيام الكفارات أم لا؟ وأما وجوب الكفارات وأنواعها فقد تقدم قبل ذلك.

عمر بن الخطاب إلخ: ثاني الخلفاء الراشدين، "أفطر ذات يوم في رمضان في يوم ذي غيم" أي سحاب "ورأى" أي اعتقد كما فسر به الزرقاني، أو ظن كما جزم به ابن المصام، والواو حالية، "أنه قد أمسى وغابت الشمس" =

أَفْطَرَ ذَاتَ يَوْمٍ فِي رَمَضَانَ فِي يَوْمٍ ذِي غَيْمٍ، وَرَأَى أَنَّهُ قَدْ أَمْسَى وَغَابَتِ الشَّمْسُ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ عُمَرُ: الْخَطْبُ يَسِيرُ، وَقَدْ اجْتَهَدْنَا. قَالَ مَالِكٌ: إِنَّمَا يُرِيدُ بِقَوْلِهِ: "الْخَطْبُ يَسِيرُ" الْقَضَاءَ فِيمَا تُرَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَخِيفَةُ مُؤَوَّنَتِهِ وَيَسَارَتِهِ يَقُولُ: نَصُومُ يَوْمًا مَكَانَهُ.

٦٢١ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ:

= بالواو في نسخ "الموطأ" لبحي، وفي "الموطأ" محمد: "أو غابت" بلفظ "أو" شك من الراوي، قال الباجي: يريد أنه قد اجتهد في الوقت اجتهداً غلب على ظنه مغيب الشمس، وهذا الذي يلزم للنصائم في يوم الغيم أن يجتهد فيه، فما لم يغلب على ظنه أن الشمس قد غابت لم يجوز له الفطر، فإن أفطر مع الشك فعليه القضاء والكفارة؛ لأنه قد دخل في الصوم، ولزمه الإمساك، وحرم عليه الأكل إلا بالاجتهاد وتيقن مغيب الشمس، فإذا غلب على ظنه أن الشمس قد غابت حل له الفطر، وهذا حكم الصلاة وسائر العادات، إذا خفيت علامات أوقاتها قام الاجتهاد في ذلك مقام المعرفة بدخول الوقت في جواز الفعل.

طلعت الشمس إلخ: هكذا في النسخ الهندية وأكثر المصرية بدون همزة الاستفهام، وهو إخبار أي ظهرت الشمس، وما زيد في بعض النسخ من الهمزة في أولها سهو من الناسخ، ليس لها وجه، قال الباجي: يحتمل أن الرجل قصد بذلك ليعلم من عنده ما يجب على من أفطر بعد الاجتهاد، ويحتمل أنه أخبره بذلك ليمسك عن الأكل في بقية يومه؛ لأن ذلك واجب على من أفطر، وهو لا يعلم أن الزمن زمن صوم، ثم علم بعد ذلك أنه زمن الصوم، فقال عمر "بن الخطاب رضي الله عنه": "الخطب" هو الأمر الذي تقع فيه المخاطبة والشأن والحال، كذا في "المجمع"، "يسير" أي لا حرج فيه ولا إثم، "وقد اجتهدنا" في تحقيق الوقت حتى غلب الظن أن الشمس غابت، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها وليس في النسخ المصرية لفظ "في الوقت"، لكن المراد بالاجتهاد هو الاجتهاد في الوقت.

إنما يريد إلخ: عمر "بقوله: الخطب يسير" وجوب "القضاء" مفعول لقوله: "يريد"، "فيما نرى" بضم النون أي نظن "والله أعلم" بتحقيق المراد، ويريد بقوله: يسير "خفة مؤونته ويسارته" بالنصب عطف على الخفة أي يريد كونه يسيراً، وهو كذلك يعني الأمر سهل لا صعوبة فيه؛ إذ لا يجب فيه الكفارة كأنه "يقول: نصوم يوماً مكانه"، وما ظنه الإمام مالك من قول عمر رضي الله عنه هو المروي عنه رضي الله عنه، مفسراً، فقد روى عبد الرزاق عن عمر رضي الله عنه أنه قال: "الخطب يسير، وقد اجتهدنا نقضي يوماً"، وروي أنه قال: "يا هؤلاء! من كان أفطر فإن قضاء يوم يسير، ومن لم يكن أفطر فليتم صومه".

يَصُومُ قَضَاءَ رَمَضَانَ تَتَابَعًا مَن أَفْطَرَهُ مِنْ مَرَضٍ أَوْ فِي سَفَرٍ.

٦٢٢ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ اخْتَلَفَا فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: يُفَرَّقُ بَيْنَهُ، وَقَالَ الْآخَرُ: لَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُ، لَا أُدْرِي أَيُّهُمَا قَالَ: يُفَرَّقُ بَيْنَهُ، وَلَا أَيُّهُمَا قَالَ: لَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُ.

٦٢٣ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَن اسْتَقَاءَ وَهُوَ صَائِمٌ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَمَن ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ.

تتابعاً: بصيغة اسم الفاعل في جميع النسخ المصرية، وبالمصدر بلفظ: "تتابعاً" في أكثر النسخ الهندية، "من أفطره" فاعل لقوله: "يصوم"، والضمير المنصوب لرمضان "من مرض" لفظه "من" أحلية أي بسبب المرض، "أو" أفطر "في سفر"، قال الباجي: يحتمل أن يريد به الإخبار عن الوجوب، ويحتمل أن يريد به الإخبار عن الاستحباب، وعلى الاستحباب جمهور الفقهاء، فإن فرقه أجزاء، وبذلك قال مالك وأبو حنيفة والشافعي، والدليل على صحة ما ذهبوا إليه: قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ (البقرة: ١٨٥)، ولم يخص متفرقة من متابعة، فإذا أتى بها متفرقة فقد صام عدة أيام أخرى، فوجب أن تجزئه. قال الزرقاني: ذهب الجمهور منهم الأئمة الأربعة إلى استحبابه فقط، وبه قال جمع من الصحابة، وإن كان القياس التابع؛ إلحاقاً لصفة القضاء بصفة الأداء، وتعجيلاً لبراءة الذمة، ولكن لم يجب لإطلاق الآية.

يفرق بينه إلخ: أي يجزئه التفرق، "وقال الآخر: لا يفرق بينه" أي وجوباً على الظاهر، وقال الباجي: يحتمل أن يكون قاله على سبيل الاستحباب، ولم يرد أنه لا يجزئ إلا متتابعاً، "لا أدري أيهما قال: يفرق بينه" زاد في النسخ الهندية بعد ذلك: "ولا أيهما قال: لا يفرق بينه"، وليست هذه الزيادة في النسخ المصرية غير "المتنفي"، قال ابن عبد البر: لا أدري عن أحد ابن شهاب هذا، وقد صح عن ابن عباس وأبي هريرة: أنهما أجازا تفرق قضاء رمضان، وقالوا: لا بأس بتفريقه؛ لقوله تعالى: ﴿مَعْدُومٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة: ١٨٥) **من استقاء:** أي تكلف القيء واستدعاؤه وهو صائم، فعليه القضاء، ومن ذرعه "بذل معجمة وراء وعين مهملتين أي غلبه وسبقه" **القيء، فليس عليه القضاء:** قال الموفق: معنى "استقاء" تقياً مستندعياً للقيء، و"ذرعه" خرج من غير اختبار منه، فمن استقاء فعليه القضاء، ومن ذرعه فلا شيء عليه، وهذا قول عامة أهل العلم، قال الخطابي: لا أعلم بين أهل العلم فيه اختلافاً، وقال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على إبطال صوم من استقاء عامداً، وحكي عن ابن مسعود وابن عباس: أن القيء لا يفطر، وروي أن النبي ﷺ قال: ثلاث لا يفطرن: **الاستقاء والقيء والاحتلام.** ولنا: ما روى أبو هريرة مرفوعاً: **من ذرعه القيء فليس عليه قضاء،** رواه أبو داود والترمذي، وقال: حسن غريب.

٦٢٤ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ يُسْأَلُ عَنْ قَضَاءِ رَمَضَانَ، فَقَالَ سَعِيدٌ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ لَا يُفَرَّقَ قَضَاءُ رَمَضَانَ وَأَنْ يُؤَاتَرَ. قَالَ يَحْيَى: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ فِيمَنْ فَرَّقَ قَضَاءَ رَمَضَانَ: فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةٌ، وَذَلِكَ مُحَرَّرٌ عَنْهُ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُتَابَعَهُ. قَالَ يَحْيَى: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ فِي رَمَضَانَ سَاهِيًا أَوْ نَاسِيًا، أَوْ مَا كَانَ مِنْ صِيَامٍ وَاجِبٍ عَلَيْهِ أَنْ عَلَيْهِ، قَضَاءُ يَوْمٍ مَكَانَهُ.

يسأل: بناءً المجهول، "عن قضاء رمضان" هل يتابع أم يفرق؟ "فقال سعيد: أحب إلي" بشد الباء مع "إلى" الجارة "أن لا يفرق" بناءً المجهول أو المعلوم "قضاء رمضان، وأن يواتر" يفتح التاء على ما ضبطه الزرقاني، ويحتمل كسرها بناءً المجهول والمعلوم معاً، والمؤثرة: المتابعة، يقال: تواترت الخيل: إذا جاءت تتبع بعضها بعضاً، قال في "الجمع": أي يفرقه بأن يصوم يوماً ويفطر يوماً، قال الباجي: قوله: "أحب إلي أن لا يفرق" حسب ما تقدم من استحباب ذلك؛ لأن الاستحباب تعجيله، وإذا عجل أول يوم استحبه له تعجيل الثاني، وذلك يقتضي التواتر، إلا أن هذا تواتر ليس بمقصود في نفسه، ووجه ثان: أن العلماء قد اختلفوا في وجوب التتابع، والأفضل أن يوترى بالعبادة على وجه متيقن على أجزائه، فعلى هذه الطريقة يكون التتابع مقصوداً.

فليس عليه إعادة: لأن التتابع ليس بواجب، "وذلك محرز عنه" بصيغة اسم الفاعل في النسخ الهندية، وفي النصرية: "محرز" بصيغة المضارع، والمؤدى واحد، "وأحب إلي أن يتابعه" إلحاقاً بأصله أو بداراً بفراغ ذمته أو خروجاً عن الخلاف، وفي "موطأ الإمام محمد رحمته" بعد ذكر الآثار: قال محمد: الجمع بين أفضل، وإن فرقت وأحصيت العدة فلا بأس بذلك، وهو قول أبي حنيفة والعمامة فيلنا. وفي "مراقي الفلاح": لا بشرط التتابع في القضاء لإطلاق النص، لكن المستحب التتابع، وعدم التأخير عن زمان القدرة مسارعة إلى الخير وبراءة الذمة.

أو ما كان إلخ: عطف على "رمضان" أي أكل أو شرب فيما كان، "من صيام" بيان لقوله: "ما"، "واجب عليه" كظهور وكفارة "أن عليه" وجوباً "قضاء يوم مكانه"، قال الزرقاني: وهذا قال ربيعة، وهو القياس، فإن الصوم قد فات ركنه، وهو من باب المأمورات، والقاعدة تقتضي أن السببان يؤثر في باب المأمورات، قاله ابن دقيق العيد، وأما الحديث فمحمول على صوم التطوع جمعاً بينهما، فليس القياس معارضاً للنص كما زعم، وفي "شرح النفاية": قال الأوزاعي والليث: يجب القضاء في الجماع دون الأكل والشرب، وقال أحمد: يجب القضاء والكفارة في الجماع، ولا شيء في الأكل والشرب، قال الموفق: روي عن علي: "لا شيء على من أكل ناسياً"، =

٦٢٥ - **مالك** عَنْ **حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْمَكِّيِّ** أَنَّهُ أَخْبَرَهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ مُجَاهِدٍ.....

- وهو قول أبي هريرة وابن عمر وعطاء وطاوس وابن أبي ذئب والأوزاعي والثوري والشافعي وأبي حنيفة وإسحاق، وقال ربيعة ومالك: يفطر، ولنا: ما روى أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ**، متفق عليه، وقال الخطابي: إلى إسقاط القضاء والكفارة عن الناس ذهب عامة أهل العلم غير مالك بن أنس وربيعة بن أبي عبد الرحمن، فأما إذا وطئ زوجته ناسياً فقد اختلف العلماء في ذلك، فقال الثوري وأصحاب الرأي والشافعي وإسحاق مثل قومهم فيمن أكل أو شرب ناسياً، وإليه ذهب مالك والحسن ومجاهد، وقال عطاء والأوزاعي ومالك والليث بن سعد: عليه القضاء، وقال أحمد: عليه القضاء والكفارة، وقال الحافظ: الخلاف فيه مشهور، وذهب الجمهور إلى عدم وجوب القضاء، وعن مالك: يبطل صومه ويجب القضاء، قال عياض: هذا هو المشهور عنه، وهو قول شيوخه ربيعة وجميع أصحاب مالك، لكن فرفقوا بين الفرض والنفل، وقال الداودي: لعل مالكا لم يبلغه الحديث، أو أوله على رفع الإثم، قلت: لو لم يبلغه الحديث لما قال بعدم القضاء في النوافل، بل الظاهر أن الحديث بلغه، إلا أنه حمله على النفل كما تقدم عن الزرقاني، وسيأتي عن غيره أيضاً، وسيأتي التصريح بذلك في "الموطأ" أيضاً، ومستدل الجمهور في ذلك ما رواه الأئمة الستة وغيرهم من جماعة المحدثين عن أبي هريرة مرفوعاً: **مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ، فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ**، وذكر العيني ألقاظ كل واحد من الستة في شرحه، ورواه ابن حبان والدارقطني والبيزار وابن خزيمة والبيهقي، قاله الزيلعي، وقال الترمذي بعد تحريجه: وفي الباب عن أبي سعيد وأبى إسحاق، وأخرجهما العيني في شرحه، وتكلم عليهما، ولا ضير فيه بعد اتفاق المحدثين سيما أصحاب الصحاح على تحريج حديث أبي هريرة، قال ابن العربي: تمسك جميع فقهاء الأمصار بظاهر هذا الحديث، وتطلع مالك إلى المسألة من طريقها فأشرف عليه؛ لأن الفطر ضد الصوم، والإمساك ركن الصوم، فأشبه ما لو نسي ركعة من الصلاة، وقال القرطبي: احتج به من أسقط القضاء، وأجيب بأنه لم يتعرض فيه للقضاء، فيحمل على سقوط الواحدة؛ لأن المطلوب صيام يوم لا حرم فيه، لكن روى الدارقطني فيه سقوط القضاء، وهو نص لا يقبل الاحتمال، لكن الشأن في صحته، فإن صح وجب الأخذ به وسقط القضاء، قال الحافظ: وأجاب بعض المالكية بحمل الحديث على صوم التطوع كما حكاه ابن التين عن ابن شعبان، وكذا قال ابن القصار، واعتل بأنه لم يقع في الحديث تعيين رمضان، فيحمل على التطوع، وقال المهلب وغيره: لم يذكر في الحديث إثبات القضاء، فيحمل على سقوط الكفارة عنه وإثبات عذره ورفع الإثم عنه، والجواب عن ذلك كله بما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ: "مَنْ أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَاسِيًا، فَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ"، فعين رمضان، وصرح بإسقاط القضاء.

وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَجَاءَهُ إِنْسَانٌ فَسَأَلَهُ عَنْ صِيَامِ أَيَّامِ الْكُفَّارَةِ أُمْتَتَابَاتٍ أَوْ يَقْطَعُهَا؟ قَالَ: قَالَ حَمِيدٌ: فَقُلْتُ لَهُ: نَعَمْ، يَقْطَعُهَا إِنْ شَاءَ، قَالَ مُجَاهِدٌ: لَا يَقْطَعُهَا؛ فَإِنْ فِي قِرَاءَةِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ: "ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ".

وهو إ.ح: أي مجاهد "يطوف بالبيت، فجاءه إنسان فسأله أي مجاهد، قال الباجي: يقتضي أن الكلام عندهم في الطواف مباح، وسألي الكلام عليه إن شاء الله، قلت: وكذلك عند الحنفية وغيرهم، وقد ورد من حديث ابن عباس مرفوعاً: **الطواف بالبيت صلاة، إلا أن الله تعالى قد أحل فيه النطق، فمن نطق فيه فلا يطق إلا نحواً** أخرجه ابن حبان والحاكم والترمذي، واختلف في رفعه ووقفه، كما بسطه الزيلعي، "عن صيام أيام الكفارة" في كفارة اليمين، كما يظهر من الجواب، "امتناعات" همزة الاستفهام أي هل صيام كفارة اليمين متتابعات "أم" كذا في النسخ المصرية، وفي الهندية بدلها: "أو"، والأوجه الأول، "يقطعها" أي يفرقها؟ "قال حميد: فقلت له: نعم، يقطعها" أي يفرقها "إن شاء" لما كان يعتقد حميد فيها حواز التفريق، قال الزرقاني: فيه جواب المتعلم بين يدي المعلم، "قال مجاهد" راداً على حميد: "لا يقطعها" بل يجب التتابع، والمسألة مختلفة عند الأئمة الأربعة، والتابع مستحب عند الإمام مالك، كما سيصرح به في كلامه، قال الزرقاني: وكذا استحباب الجمهور التتابع في كفارة اليمين، ولا يوجبونه إلا في شهري كفارة القتل والظهار والوطء عامداً في رمضان، ويستحبون ما استحباب مالك. ولا تغتر بما قال الزرقاني: "وكذا استحباب الجمهور" لأن عادة شراح الحديث ينسبون مختارهم إلى الجمهور، وفي مسألة الباب الإمام الشافعي ومالك متوافقان على الاستحباب، والحنفية والإمام أحمد متوافقون على الوجوب.

فإن إ.ح: هكذا في النسخ الهندية، وفي المصرية بزيادة ضمير المؤنث الراجع إلى الآية بلفظ: "فإنما في قراءة أبي بن كعب" سيد القراء وأقرأ الصحابة، "ثلاثة أيام متتابعات" احتج مجاهد بذلك على ما اختاره من وجوب التتابع، وتقدم أنه هكذا قراءة ابن مسعود والنخعي، وفي "المتنقى" عن أبي بن كعب وابن مسعود: ألها قرأ: "قصيام ثلاثة أيام متتابعات" حكاه أحمد، ورواه الأثرم بإسناده، قال الشوكاني: أثر أبي بن كعب أخرجه الدار قطني وصححه، قال الزرقاني: فيه الاحتجاج بما ليس في مصحف عثمان، وبه قال جمهور العلماء، ويجري عندهم مجرى خبر الواحد في العمل به دون القطع، قاله ابن عبد البر، وقال الباجي: الصحيح ما ذهب إليه القاضي أبو بكر الباقلاني أنه لا يحتاج به، لأنه إذا لم يتواتر فليس بقرآن، وحديث لا يصح التعلق به، قلت: ما قال: "إذا لم يتواتر فليس بقرآن" فمسلم، لكن ما قاله: "إنه لا يصح التعلق به" فمردود؛ لأنه لم يقل أحد: لا يصح الاحتجاج بغير المتواتر من أخبار الأحاد، كيف وقد تقدم أن جمهور العلماء على الاحتجاج به، ويجري عندهم مجرى الخبر الواحد، قال الشوكاني: قراءة الأحاد منزلة منزلة أخبار الأحاد صالحة لتقييد المطلق وتخصيص العام كما تقر في الأصول.

قال يحيى: قَالَ مَالِكٌ: وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَكُونَ مَا سَمَّى اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ يُصَامُ مُتَتَابِعًا.
قال يحيى: وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْمَرْأَةِ تُصْبِحُ صَائِمَةً فِي رَمَضَانَ، فَتَدْفَعُ دَفْعَةً مِنْ دَمٍ عَظِيمٍ

ما سَمَّى الله: "في القرآن بصيام متتابعاً" سوى كفارة القتل والظهار، فالتابع فيهما واجب بالنص، قال الباجي: وقد قال أبو هريرة وابن عباس: إن كل صوم مذكور في القرآن فالأفضل فيه أن يكون متتابعاً، إلا أنه ما لم يشترط فيه التابع فإنه يجزئ عندهما تفريقه، وبه قال مالك، وكذلك في كفارة الأيمان والثلاثة الأيام في الحج والسبعة بعد الرجوع، قلت: وهكذا في قضاء رمضان، قال تعالى: **(دَفْعَةُ مِنْ أَيَّامٍ أُخْرَى)** (البقرة: ١٨٢)، وقد تقدم قريباً، قال الكاساني في "البدائع": الكفارة المعهودة في الشرع خمسة أنواع: كفارة اليمين وكفارة الخلق وكفارة القتل وكفارة الظهار وكفارة الإفطار، والكل واجبة، إلا أن أربعة منها عرف وجوها بالكتاب العزيز، وواحدة منها عرف وجوها بالسنة، وفي "المراقي": أربعة متتابعة بالنص: أداء رمضان وكفارة الظهار والقتل واليمين لقراءة ابن مسعود المشهورة، والمخير فيه: قضاء رمضان وفدية الخلق لأذى والمتعة والقران وجزاء الصبد، وثلاثة لم تذكر في القرآن، وثبتت بالأخبار: صوم كفارة الإفطار، وهو متتابع والتطوع متخير فيه، والنذر، وهو على أقسام.

وسئل إمام: بيناء المجهول، "مالك عن المرأة تصبح صائمة في رمضان، فتدفع دفعة" بضم الدال المهملة، اسم لما يدفع عمرة، وبفتحها المرة، قال ابن فارس: الدفعة من المطر والدم وغيرها مثل الدفقة، قاله الزرقاني، "من دم عظيم" بعين مهمل، أي طري خالص لا خلط فيها "في غير أوان" أي وقت "حيضتها"، لكن يشترط فيه كما سيأتي من كلام الباجي: أن يكون بين هذا وبين ما تقدم من الحيض زمن يصح أن يكون طهراً كاملاً، وسيأتي بيان الطهر الكامل، "ثم تنتظر" المرأة "حتى تمسي أن ترى مثل ذلك" الدم مرة أخرى، "فلا ترى شيئاً"، وكذلك الحكم لو ترى مرة أخرى في ذلك اليوم، بل هو بالأولى، "ثم تصبح يوماً آخر، فتدفع دفعة أخرى، وهي" الدفعة "دون" الدفعة "الأولى" أي أقل منها، وذلك ليس باحتراز، بل الأقل والأكثر سواء، "ثم ينقطع ذلك" الدم "عنها قبل حيضتها" المعتاد "بأيام، فسئل" بيناء المجهول، أعاد هذا الكلام توضيحاً للسؤال، "مالك كيف تصنع" هذه المرأة "في صيامها وصلاتها؟ قال مالك" يجب للسؤال: "ذلك الدم من الحيضة" بفتح الحاء وكسر هاء، "فإذا رأيته فلتنظف" قال الباجي: وهذا كما قال: إن المرأة إذا رأت الدم في وقت يصح أن يكون حيضها؛ لأنه تغلل بينه وبين الحيض الذي كان قبله من زمن الطهر ما يكون طهراً كاملاً، فإنه يكون حيضاً، سواء كان في وقت حيضها المعتاد أو في غيره، فإذا رأيته المرأة ولو دفعة في اليوم أفطرت؛ لما قدمناه في كتاب الحيض من أن الدم إذا رئي في زمن الحيض فهو حيض كثيراً كان أو قليلاً، "ولتقض" وجوباً "ما أفطرت" من الصيام، نقل ابن المنذر والنووي وغيرهما إجماع المسلمين على أنه لا يجب على الحائض قضاء الصلاة، ويجب عليها قضاء الصيام، وحكى ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج: أنهم كانوا يوجبون على الحائض قضاء الصلاة، وعن سمرة: أنه كان يأمر بها، فأكثر عليه ثم سلمه، قال الحافظ: لكن استقر الإجماع على عدم الوجوب، كما قاله الزهري وغيره، =

فِي غَيْرِ أَوَانٍ حَبِصَتْهَا، ثُمَّ تَنْتَظِرُ حَتَّى تُنْسِيَ أَنْ تَرَى مِثْلَ ذَلِكَ، فَلَا تَرَى شَيْئًا، ثُمَّ تُصْبِحُ يَوْمًا آخَرَ، فَتَدْفَعُ دَفْعَةً أُخْرَى، وَهِيَ دُونَ الْأُولَى، ثُمَّ يَنْقَطِعُ ذَلِكَ عَنْهَا قَبْلَ حَبِصَتِهَا بِأَيَّامٍ، فَسُئِلَ مَالِكٌ كَيْفَ تَصْنَعُ فِي صِيَامِهَا وَصَلَاتِهَا؟ قَالَ مَالِكٌ: ذَلِكَ الدَّمُ مِنْ الْحَيْضَةِ، فَإِذَا رَأَتْهُ فَلْتَفْطِرْ وَلْتَقْضِ مَا أَفْطَرْتَ، فَإِذَا ذَهَبَ عَنْهَا الدَّمُ فَلْتَغْتَسِلْ وَلْتَصُمْ. قَالَ: وَسُئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ أَسْلَمَ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ هَلْ عَلَيْهِ قَضَاءُ رَمَضَانَ كُلِّهِ، وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ الْيَوْمِ الَّذِي أَسْلَمَ فِيهِ؟ فَقَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا مَضَى،.....

- والفرق بين الصوم والصلاة: أنها كثيرة متكررة، فيشق قضاؤها، بخلاف الصوم؛ فإنه يجب في السنة مرة، وفي "العيني": قال معمر: قال الزهري: نفضي الحائض الصوم ولا تقضي الصلاة، قلت: عمن؟ قال: أجمع المسلمون عليه، وليس في كل شيء نهد الإسناد القوي، أجمع المسلمون على أن الحائض والنفساء لا يجب عليهما الصلاة، ولا الصوم في الحال، وعلى أنه لا يجب عليهما قضاء الصلاة، وعلى أنه يجب عليهما قضاء الصوم، "فإذا ذهب عنها الدم فلتغتسل"؛ فإن الحائض يلزمها الغسل عند انقطاع الدم لتظهر به من حدث حيضها، "ولتصم"، وفي النسخ المصرية: "وتصوم" أي تعود إلى ما كانت عليه من الصوم في اليوم الثاني؛ لأن اليوم الذي كانت حائضة في أوله لا يصح أن تصوم شيئاً منه، وإنما تصوم ما بعده.

قضاء رمضان كله: وكذلك إذا أسلم في أثناء رمضان، وقد مضى بعض الشهر هل يجب عليه قضاء ما مضى من الأيام، "وهل يجب" وفي النسخ المصرية: "أو يجب عليه قضاء اليوم الذي أسلم فيه؟ فقال" مالك **رحمته** بجمع: "ليس عليه قضاء ما مضى" من رمضان كله أو بعضه حال كفره، وذلك ظاهراً؛ لأن الإسلام شرط الوجوب، وحكى الباجي والزرقاني فيه خلافاً للحسن وعطاء وعكرمة في أنه يجب قضاء الماضي، قال أبو عمر: من أوجب على الكافر يسلم أو الصبي يخلم صوم ما مضى، فقد كلف غير مكلف؛ لأن الصيام إنما يجب على المؤمن البالغ؛ لقوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾** (البقرة: ١٨٣) وبحديث: **«رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ، فَذَكَرَ مِنْهَا: الْعِلَامَ حَتَّى يَحْتَلِبَ، وَالْغَارِيَةَ حَتَّى تَحْبِطَ،** قال الباجي: والأصل في ذلك: أن الأداء قد فات لمضي زمنه، والقضاء لا يجب إلا بأمر ثانٍ، ولا فرق بين ما مضى من هذا الشهر وبين سائر الشهور المتقدمة من السنين الماضية في أن وقت الأداء قد فات فيها، فإذا لم يجب قضاء ما مضى من الأعوام فكذلك من شهر هذا العام، قلت: وفي "جمع الفوائد": عن سفيان بن عطيّة الثقفي قال: قدم وفدنا من ثقيف على رسول الله **ﷺ**، فأسلموا في النصف من رمضان، فأمرهم فصاموا معه واستقبلوا، ولم يأمرهم بقضاء ما فاتهم.

وَأَيُّهَا يُسْتَأْنَفُ الصَّيَّامُ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَقْضِيَ الْيَوْمَ الَّذِي أَسْلَمَ فِيهِ.

قَضَاءُ التَّطَوُّعِ

٦٢٦ - **مَالِكٌ** عَنْ أَبِي شِهَابٍ: أَنَّ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ زَوْجَي النَّبِيِّ ﷺ أَصْبَحَتَا صَائِمَتَيْنِ

فِيمَا يُسْتَقْبَلُ إِيَّاهُ: من ذلك الشهر وغيره؛ لأنه صار مخاطباً بالصوم على وجه الاحتتام بقوله تعالى: ﴿مَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (البقرة: ١٨٥)، قال الخرقي: إذا أسلم الكافر في شهر رمضان صام ما يستقبل من بقية شهره، "وأحب إلي أن يقضي اليوم الذي أسلم فيه" اختلفت الأئمة في ذلك، والأئمة الثلاثة ما حلا الإمام أحمد متفقة في عدم الوجوب مع الخلاف فيما بينهم في الندب، ففي "أهذية": إذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر في رمضان أمسكاً بقية يومهما، ولم يقضيا يومهما ولا ما مضى؛ لعدم الخطاب، وهذا بخلاف الصلاة؛ لأن السبب فيها الجزء المتصل بالأداء، فوجدت الأهلية عنده، وفي الصوم الجزء الأول والأهلية منعدمة عنده، ولم أر التصريح في الفروع بندب القضاء، وأوجب الحنابلة القضاء في ذلك.

قَضَاءُ التَّطَوُّعِ: اختلف فيها عند الأئمة والفقهاء، قال النحوي وأبو حنيفة ومالك: يلزم في الشروع فيه، ولا يخرج منه إلا بعذر، فإن خرج قضى، وعن مالك: لا قضاء عليه، قلت: وما ذكر من التأويل لرواية حنبل لا يتمشى فيما سبأني عن الإمام أحمد من كتاب الصلاة له، فالظاهر أنه له رواية أيضاً، قال الحافظ: جواز الفطر من صوم التطوع هو قول الجمهور، ولم يجعلوا عليه قضاء، إلا أنه يستحب له ذلك، وعن مالك: الجواز وعدم القضاء بعذر، والمنع وإثبات القضاء بغير عذر، وعن أبي حنيفة: يلزمه القضاء مطلقاً، ذكره الطحاوي وغيره، وشبهه بمن أفسد حج التطوع، فإن عليه قضاء اتفاقاً.

أَصْبَحَتَا صَائِمَتَيْنِ إِيَّاهُ: قال الباجي: يحتمل أن يكون هذا في يوم لم يكن عندهما فيه رسول الله ﷺ، ويحتمل أن يكون ذلك بإذنه، وذلك أن المرأة إذا علمت أن زوجها لا حاجة له بها في الغالب غاراً، حاز لها أن تصوم دون إذنه، فإن علمت أنه يحتاج إليها لم تصم إلا بإذنه، وكذلك السرية وأم الولد؛ لأن الاستمتاع حق من حقوق الزوج والسيد، فليس لها المنع بالوفاة، وقال العيني: قد اتفق العلماء على أن المرأة يحرم عليها صوم التطوع ويعلها حاضر إلا بإذنه؛ لحديث أبي هريرة الثابت في مسلم: "ولا تصوم إلا بإذنه". "فأهذي" بناء المجهول "هـما" وفي النسخ المصرية: "إليهما طعام" أي شاة، كما في رواية أحمد عن عائشة، "فأفطرتا عليه" قال الباجي: يحتمل أن يكون للضرورة والحاجة إليه أو النسيان لصومهما، ويحتمل أن يكون لاعتقاد جواز ذلك ثم شكنا فيه، وقد اختلف الفقهاء في جواز فطر التطوع لغير ضرورة، فقال مالك: لا يجوز ذلك، وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي: يفطر كما شاء، والدليل على ما نقوله: قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ (البقرة: ١٩٦)، وهذا قد عقد الصوم، فوجب أن يفي به، والدليل على ذلك من جهة السنة: قوله للأعرابي الذي سأله عما يجب عليه من الصوم، -

مُتَطَوِّعَتَيْنِ، فَأُهْدِي لهُمَا طَعَامٌ فَأَفْطَرْنَا عَلَيْهِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَالَتْ حَفْصَةُ، وَبَدَرْتُي بِالْكَلَامِ، وَكَانَتْ بِنْتُ أَبِيهَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَصْبَحْتُ أَنَا وَعَائِشَةُ صَائِمَتَيْنِ مُتَطَوِّعَتَيْنِ، فَأُهْدِي لَنَا طَعَامٌ فَأَفْطَرْنَا عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَقْضِيَا مَكَانَهُ يَوْمًا آخَرَ".
هو قول أبي حنيفة

فقال له: شهر رمضان، فقال: هل علي غيره؟ قال: لا إلا أن تطعم، وهذا يدل على أن عليه أن يطوع، ودليلاً من جهة القياس: أن هذا صوم، فلم يجز فيه الفطر لغير ضرورة بعد التلبس به، كقضاء رمضان. "فذلل عليهما رسول الله ﷺ" قال الباجي: يحتمل أن يكون دخوله عليهما بأن كان اليوم لغيرهما، لأنهما كانتا في بيت النبي كان يومها، ويحتمل أن يكون ذلك بإذنها، ويحتمل أن يكون اليوم لواحدة منها، فصامت بإذنه، قلت: لا حاجة إلى شيء من ذلك بعد أن ثبت أن رسول الله ﷺ يدور عليهم في كل يوم مرة.

وبدوتني: أي سبقتني حفصة "بالكلام" أي السؤال عن النبي ﷺ، "وكانت" أي حفصة "بنت أبيها" عمر بن الخطاب، تريد أنها كانت جريئة على الكلام، وجلدة في سؤال النبي ﷺ، وهذا غاية في مدحها لها "يا رسول الله! إني أصبحت أنا وعائشة صائمتين متطوعتين"، قال الباجي: إن كان بإذنه ﷺ فيحتمل أن يكون أذن لهما في الصوم، ولم يعلم هل تطوع أو غيره، فأعلمته بأنه تطوع، ويحتمل أنه ﷺ علم أن صومهما تطوع، فأرادتا إذكاره، "فأهدي لنا" وفي المصرية: "إلينا طعام، فأفطرننا عليه" قال الباجي: يحتمل أن يكون علم ﷺ من ضرورتهما وحالهما ما أغناهما عن أن تحبوا أن فطرهما وقع لضرورة.

أقضي مكانه إلخ: والأصل في الأمر الوجوب، قال ابن عبد البر: ومن حجة مالك رحمه الله مع هذا الحديث قوله تعالى: ﴿لَمْ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى النَّهْلِ﴾ (البقرة: ١٨٧)، فعم القرض والنفل، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَاتُ اللَّهِ فَهُوَ حَرَامٌ لَهُ عَذَابُ اللَّهِ﴾ (الحج: ٣٠)، وليس من تعمد الفطر بمعظم حرمة الصوم، وحديث: إذا دعي أحدكم إلى طعام فليجب، فإن كان مفطراً فليأكل، وروى: فإن شاء أكل، وإن كان صائماً فليدع، وروى: فإن كان صائماً فلا يأكل، فلو جاز الفطر في التطوع لكان أحسن في إجابة الدعوة، وحديث: لا تصم امرأة وروحها شاهد يوماً من غير شهر رمضان إلا بإذنه، يدل على أن المتطوع لا يفطر، ولا يفطره غيره، ولو كان مباحاً كان إذنه لا معنى له، قال القاري: روى أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي عن أبي هريرة بلفظ: إذا دعي أحدكم إلى طعام فليجب، فإن كان مفطراً فليأكل، وإن كان صائماً فليصل، واستدل بذلك من قال: إن الضيافة ليست بعذر، واستدل الآخرون بحديث سلمان وأبي الدرداء عند البخاري؛ إذ قال: "ما أنا أكل حتى تأكل"، قال العيني: وروى الطحاوي بسنده عن طلحة بن يحيى عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: دخل =

قَالَ يَحْيَى: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ سَاهِيًا أَوْ نَاسِيًا فِي صِيَامٍ تَطَوُّعٍ

= عليّ رسول الله ﷺ، فقلت له: يا رسول الله! إنا قد جئنا لك حياً، فقال: أما إني كنت أريد الصوم، ولكن فريه سأصوم يوماً مكان ذلك، قال محمد بن إدريس الشافعي: سمعت سفيان عامة مجالستي إياه لا يذكر فيه: "سأصوم يوماً مكان ذلك"، قال: ثم إني عرضت عليه الحديث قبل أن يموت بسنة، فأجاب فيه: سأصوم يوماً مكان ذلك، قلت: وقد علم أن من لم يذكر هذا اللفظ في الحديث، فهو من الروايات القديمة له، فلعله ذكر أولاً مختصراً؛ لأن وجوب القضاء ظاهر، أو علم هو بنفسه بهذه الزيادة في آخر عمره، وفي "العرف الشذي": مر عليه الحافظ في "التلخيص الخير"، وقال: اختلط ابن عينة قبل وفاته بسنة، وأنكره الذهبي من الأول إلى الآخر، ثم ذكر منشأ قول الحافظ ورده. هذا وقد رواه غير الشافعي أيضاً أحدهما: في "النسائي الكري"، وثانيهما: في "سنن الدار قطني"، قال القاري: وفي رواية لمسلم: "فأكَل، ثم قال: كنت أصح"، قال الشمني: وزاد النسائي: ولكن أصوم يوماً مكانه، وصحح عبد الحق هذه الزيادة، وقد بسط العيني الكلام على مستدللات الحنفية في ذلك، وفيما ذكرنا غناء لهذا الأوجز في إثبات القضاء، وقال العيني والزيلعي: روى الدار قطني من حديث جابر قال: صنع رجل من أصحاب رسول الله ﷺ طعاماً، فدعا النبي ﷺ وأصحابه وآله، فلما أتى بالطعام تنحى أحدهم، فقال له ﷺ: ما لك؟ فقال: إني صائم، فقال ﷺ: تكلف لك أحرك وصنع، ثم يقول: إني صائم، كل وصم يوماً مكانه، وروى أبو داود الطيالسي بمعناه عن إبراهيم بن عبيد الله بن رفاعة الزرقي عن أبي سعيد الخدري، ذكره الزيلعي.

من أكل إلخ: وهل حكم الجماع ناسياً كذلك؟ يختلف عند الأئمة، قال ابن رشد: إذا جامع ناسياً لصومه فإن الشافعي وأبا حنيفة يقولان: لا قضاء عليه ولا كفارة، وقال مالك: عليه القضاء دون الكفارة، وقال أحمد وأهل الظاهر: عليه القضاء والكفارة، وتقدم ذلك مبسوطاً قريباً، "سَاهِيًا أَوْ نَاسِيًا فِي صِيَامٍ تَطَوُّعٍ" قيد التطوع احترازاً عند المالكية خلافاً للجمهور؛ إذ قالوا: لا فرق بين صوم التطوع والفرض في السهو، "فليس عليه قضاء؛" لأنه لم يفطر صومه كما سيصرح به المصنف، "وليس يومه الذي أكل فيه أو شرب" أو فعل شيئاً آخر من المفطرات ناسياً، "وهو متطوع، ولا يفطره"، وحملوا قوله ﷺ: إذا نسي أحدكم، فأكَل أو شَرِبَ، فليثم صومه، وإنما أنطعمه الله وسقاه، رواه الشيخان وغيرهما، على صوم التطوع، ولا فرق عند الجمهور بين التطوع والفرض؛ لعموم الرواية، "وليس على من أصابه أمر يقطع صيامه وهو متطوع قضاء إذا كان" المفطر "إنما أفطره من عذر" كمرض وحيض "غير متعمد للمفطر" بخلاف المتعمد حراماً، وذلك لما تقدم في أول الباب أن الفطر في صوم التطوع بعذر يجوز عند المالكية، ولا قضاء عليه، ولا يجوز الفطر بدون عذر ويجب القضاء، قال الباجي: والأعذار التي تسقط القضاء: النسيان والمرض والإكراه وشدة الجوع والعطش، والحر الذي يخاف منه تجدد مرض أو زيادته أو طول مسدته، وأما السفر ففيه روايتان، إحداهما: أنه عذر يسقط القضاء، وهي رواية ابن حبيب، =

فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَلَيْتَمَ يَوْمَهُ الَّذِي أَكَلَ فِيهِ أَوْ شَرِبَ، وَهُوَ مُتَطَوِّعٌ، وَلَا يُفْطِرُهُ، وَلَيْسَ عَلَى مَنْ أَصَابَهُ أَمْرٌ يَقْطَعُ صِيَامَهُ - وَهُوَ مُتَطَوِّعٌ - قَضَاءٌ إِذَا كَانَ إِنَّمَا أَفْطَرَ مِنْ عُدْرٍ غَيْرِ مُتَعَمِّدٍ لِلْفِطْرِ، وَلَا أَرَى عَلَيْهِ قَضَاءَ صَلَاةٍ نَافِلَةٍ إِذَا هُوَ قَطَعَهَا مِنْ حَدَثٍ لَا يَسْتَطِيعُ حِسَّهُ مِمَّا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْوُضوءِ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَدْخُلَ الرَّجُلُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ: الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ وَمَا أَشَبَّهُ هَذَا مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ الَّتِي يَتَطَوَّعُ بِهَا النَّاسُ، فَيَقْطَعُهَا حَتَّى يُتِمَّ عَلَى سُنَّتِهِ، إِذَا كَبَّرَ لَمْ يَنْصَرِفْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ، وَإِذَا صَامَ لَمْ يُفْطِرْ حَتَّى يُتِمَّ صَوْمَ يَوْمِهِ،

= والأخرى: أنه ليس بعذر، ومن أفطر فيه لزمه القضاء، وهي رواية ابن القاسم وابن عبد الحكم، قلت: وفي هذا كله خلاف الخفية؛ إذ قالوا بإيجاب القضاء مطلقاً سواء كان الفطر بعذر أو بدون؛ لما تقدم من الروايات، ثم ذكر المصنف عدة أنواع من التطوعات إذا أقسدت طرداً للباب، فقال: "ولا أرى عليه قضاء صلاة نافلة إذا هو قطعها من حدث"، لفظة "من" سببية، "لا يستطيع حسبه" أي منعه "مما يحتاج فيه إلى الوضوء" كبول أو غائط أو ريح. **ولا ينبغي** أي لا يجوز "أن يدخل الرجل في شيء من الأعمال الصالحة: الصلاة والصيام والحج، وما أشبه هذا" كالعمرة والطواف والاعتكاف "من الأعمال الصالحة" التي يتوقف أولها على آخرها، بخلاف الأعمال التي تتبع بعضها كالقراءة وغيرها، "التي يتطوع بها الناس، فيقطعها" بالنصب في جواب الهي "حتى يتمه على سنته" أي على طريفته، ليأتي بأقل ما يكون من جنس تلك العبادة. ثم شرع في تفصيل ما أجمله أولاً، فقال: "إذا كبر" أي دخل في الصلاة بالتكبير "لم ينصرف حتى يصلي ركعتين"، لأنه لا صلاة تطوعاً بأقل من الركعتين عند المالكية والخنفية.

وإذا صام **إح:** أي دخل في الصوم بالنية "لم يفطر حتى يتم صوم يومه" إلى الليل بقوله تعالى: **﴿ثُمَّ أَتُوا الصِّيَامَ إِلَى شَرِّهِ﴾** (القرة: ١٨٧)، "وإذا أهل" أي دخل في الحج بالإحرام "لم يرجع حتى يتم حجه"، وكذلك العمرة، وهذان بالاتفاق بين الأئمة، لا يجوز عند أحد رفضهما، "وإذا دخل في الطواف" بالشروع فيه "لم يقطع حتى يتم سبعه" وفي النسخ الهندية: "حتى يتم سبعته"، وذلك أقل ما يكون من عبادة الطواف، "ولا ينبغي أن يترك شيئاً من هذا" أي مما ذكر من الأعمال الصالحة "إذا دخل فيه حتى يقصيه" أي يتمه ويؤديه، والقضاء بمعنى الأداء في كلام المصنف، وهل يجب عليه القضاء المصطلح؟ أيضاً يختلف عند الأئمة، وواجب عند الخنفية في الكل "إلا من أمر" استثناء من قوله: "لا ينبغي أن يترك"، "يعرض له مما يعرض" بكسر الراء للناس من الأسقام أي الأمراض التي يعذرون بها أي الناس، وكذلك الأمور التي يعذرون بها "كحيض ونفس"، وذلك أي دليل وجوب الإتمام =

وَإِذَا أَهْلٌ لَمْ يَرْجِعْ حَتَّى يُتِمَّ حَجَّهُ، وَإِذَا دَخَلَ فِي الطَّوَافِ لَمْ يَقْطَعُهُ حَتَّى يُتِمَّ سُبْعَتَهُ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَتْرَكَ شَيْئًا مِنْ هَذَا إِذَا دَخَلَ فِيهِ حَتَّى يَقْضِيَهُ، إِلَّا مِنْ أَمْرِ يَعْرِضُ لَهُ مِمَّا يَعْرِضُ لِلنَّاسِ مِنَ الْأَسْقَامِ الَّتِي يُعْذَرُونَ بِهَا، وَالْأُمُورِ الَّتِي يُعْذَرُونَ بِهَا، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ ^(البقرة: ١٨٧) فَعَلَيْهِ إِتِمَامُ الصَّيَامِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ^(البقرة: ١٩٦) فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَهْلًا بِالْحَجِّ تَطَوُّعًا وَقَدْ قَضَى الْفَرِيضَةَ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَتْرَكَ الْحَجَّ بَعْدَ أَنْ دَخَلَ فِيهِ، وَيَرْجِعَ حَلَالًا مِنَ الطَّرِيقِ، وَكُلُّ أَحَدٍ دَخَلَ فِي نَافِلَةٍ فَعَلَيْهِ إِتِمَامُهَا إِذَا دَخَلَ فِيهَا كَمَا يُتِمُّ الْفَرِيضَةَ، وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ.

= "أن الله تبارك تعالى: يقول في كتابه "وكلوا واشربوا" جميع الليل" "حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود" والمراد: بياض النهار وسواد الليل "من الفجر" بيان للخيط الأبيض، واكتفى به عن بيان الخيط الأسود لدلالته عليه، "ثم أتموا الصيام إلى الليل" فعليه إتمام الصيام إلى الليل كما قال الله عز اسمه، فلا يجوز رفضه قبل الليل، "وقال الله تعالى في مسألة الحج والعمرة" هكذا سياق النسخ المصرية بتكرار لفظ: قال الله، وليس التكرار في النسخ الهندية، فيكون المراد بقوله: "كما قال الله" هي مسألة الحج "وأتموا الحج والعمرة لله" "فلو أن رجلا أهل" أي أحرم "بالحج" وكذا بالعمرة "تطوعا وقد قضى الفريضة" جملة حالية، قيد بذلك؛ لأن تقدم النفل على الفرض عندهم مكروه، قال الدسوقي: يكره تقدم النفل على الفرض بناء على أنه واجب على التراخي، أما على الفورية فتقدم النفل أو النذر على الفرض حرام. لكنه لو نوى النفل وعليه حجة الإسلام يقع نفلا، وقالت الشافعية: يلغو نيته وينقلب حجه فرضا، كذا في "الشرح الكبير" و"الدسوقي"، قلت: والحنفية في ذلك موافقة للمالكية على المعتمد خلافاً لأبي يوسف، فهو موافق للشافعي كما في "شرح المناسك للقاري" "لم يكن له أن يترك الحج بعد أن دخل فيه ويرجع حلالاً من الطريق" وكذا العمرة بالاتفاق، ثم ذكر المصنف أصلاً كلياً في ذلك، فقال: "وكل أحد دخل في نافلة" ولا تتبع، "فعليه إتمامها إذا دخل فيها كما يتم الفريضة" نصاً في الحج والعمرة والصوم، وقياساً في البواقي، أو لعموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ (محمد: ٣٣)، "وهذا أحسن ما سمعت" بخلاف ما روي في معنى "المتطوع أمير نفسه".

فَدْيَةُ مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ

٦٢٧ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ كَبِرَ حَتَّى كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الصِّيَامِ، فَكَانَ يَفْتَدِي. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا أَرَى ذَلِكَ وَاجِبًا، وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَفْعَلَهُ إِنْ كَانَ قَوِيًّا عَلَيْهِ،

في رمضان: "من علة" وليست في النسخ الهندية كلمة: "من علة". **كثير إلخ:** بكسر الباء أي أنس، فإنه آخر الصحابة موتاً بالصرة، وقد جاوز المائة، قال العيني: وكان حينئذ في عشرة المائة، "حتى كان لا يقدر على الصيام" عاماً أو عامين في أواخر سنيه، كما سيأتي، "فكان يفتدي" أي يظعم عن كل يوم مسكيناً، وروى: "مدا لكل مسكين"، وروى: "نصف صاع"، وربما أظعم ثلاثين مسكيناً كل ليلة من رمضان، ينطوع بذلك، وربما جمع ثلاثمائة مسكين فأظعمهم وجبة واحدة، وكان يضع لهم الخفان من الخبز واللحم، حكاه أبو عمر، قاله الزرقاني. وقال البخاري في "صحيحه": "أظعم أنس بن مالك بعد ما كبر عاماً أو عامين، كل يوم مسكيناً خبزاً ولحماً، وأفطر"، قال الحافظ: روى عبد بن حميد عن طريق النضر بن أنس عن أنس: "أنه أفطر في رمضان، وكان قد كبر، فأظعم مسكيناً كل يوم"، ورويناه في فوائد محمد بن هشام بن ملاس عن مروان عن معاوية عن حميد قال: ضعف أنس عن الصوم عام توفي، فسألت ابنه عمر بن أنس: أطاق الصوم؟ قال: لا، فلما عرف أنه لا يطيق القضاء أمر بخفان من خبز ولحم فأظعم العدة أو أكثر. وقال أيضاً في "التلخيص": قد ذكرته من طرق كثيرة في "تعليق التعليق"، وقال ابن عبد البر: رواه الحمادان ومعمر عن ثابت قال: كبر أنس حتى كان لا يطيق الصوم، فكان يفطر ويظعم.

ولا أرى ذلك: أي الإطعام "واجباً" ولكنه "أحب إلي" أي مستحب عندي "أن يفعله إن كان قوياً عليه" أي قادراً، فإن عجز فلا شيء، عليه، قال الموفق: الشيخ الكبير والعجز إذا كان الصوم يجهدهما، ويشق عليهما مشقة شديدة، فلهما أن يفطرا ويظعما لكل يوم مسكيناً، وهذا قول علي وابن عباس وأبي هريرة وأنس وسعيد بن جبير وطائوس وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي، وقال مالك: لا يجب عليه شيء، وللشافعي قولان كالْمَذْهَبَيْنِ، ولما: قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ (البقرة: ١٨٤) الآية، وقول ابن عباس في تفسيرها: نزلت رخصة للشيخ الكبير. وقال ابن رشد: أما الشيخ الكبير والعجز اللذان لا يقدران على الصيام، فإنهم أجمعوا على أن لهما أن يفطرا، واحتلفوا فيما عليهما إذا أفطرا، فقال قوم: عليهما إطعام، وقال قوم: ليس عليهما إطعام، وبالأول قال الشافعي وأبو حنيفة، وبالتالي قال مالك، إلا أنه استحب، وفي "شرح النفاية": قال مالك في المشهور عنه: لا يجب عليه الإطعام، وهو قول الشافعي القديم ومختار الطحاوي، ولما: ما روى الجماعة عن عطاء أنه سمع ابن عباس يقرأ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ وفي رواية: "بطوقوله"، فقال: إنما ليست بمنسوخة، بل هي للشيخ الكبير، وهو مروي عن علي وابن عمر وغيرهم من الصحابة، ولم يرو عن أحد منهم خلاف ذلك، فكان إجماعاً، وأيضاً لو كان خلاف لكان قول ابن عباس: "ليست بمنسوخة" مقدماتاً لأنه لما لا يقال بالرأي، بل عن سماع؛ لأنه مخالف =

فَمَنْ قَدَى فَإِنَّمَا يُطْعِمُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مَدًّا بِمَدِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

= لظاهر القرآن لأنه مشئت في نظم كتاب الله، فجعله منقياً بتقدير حرف النفي، لا يقدم عليه إلا بسماع البتة، وروى الحجاج عن أبي إسحاق، عن الحارث عن علي: **﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُعْلِفُونَ﴾** (البقرة: ١٨٤) قال: الشيخ والشيخة، ثم قال في ذكر اختلاف الفقهاء في الشيخ الفاني: قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد، وزفر: الشيخ الكبير الذي لا يطبق الصيام يفطر ويطعم عنه كل يوم نصف صاع من حنطة، ولا شيء عليه غير ذلك، وقال الثوري: يطعم، ولم يذكر مقداره، وقال المزني عن الشافعي: يطعم مدًّا من حنطة كل يوم، وقال ربيعة ومالك: لا أرى عليه الإطعام، وإن فعل فهو حسن، قال أبو بكر: قد ذكرنا في تأويل الآية ما روي عن ابن عباس في قراءته: "وعلى الذين يطوقونه"، وأنه الشيخ الكبير، فنولنا أن الآية محتملة لذلك لما تأولها ابن عباس ومن ذكره ذلك عنه عليه، فوجب استعمال حكمها من إيجاب الفدية في الشيخ الكبير، وروي عن علي أيضاً: أنه تأولها على الشيخ الكبير، وقد روي عن النبي ﷺ **من مات وعليه صوم، فليطعم عنه وليه مكان كل يوم مسكياً**، وإذا ثبت ذلك في الميت الذي عليه الصيام، فالشيخ أولى بذلك من الميت؛ لعجز الجميع عن الصوم، فإن قيل: هلا كان الشيخ كالمريض الذي يفطر في رمضان ثم لا يبرأ حتى يموت، ولا يلزمه القضاء؟ قيل له: لأن المريض مخاطب بقضائه في أيام آخره، فإنما تعلق الفرض عليه في أيام القضاء، فمضى لم يلحق العدة لم يلزمه شيء، كما لم يلحق رمضان، وأما الشيخ فلا يرجح له القضاء في أيام آخره، فإنما تعلق عليه حكم الفرض في إيجاب الفدية في الحال، فاحتلفا من أجل ذلك. وقد ذكرنا قول السلف في الشيخ الكبير وإيجاب الفدية عليه في الحال من غير خلاف أحد من نظراتهم، فصار ذلك إجماعاً لا يسمع خلافه، وكذا حكى عليه صاحب "البدائع" إجماع السلف، وقال: فإن أصحاب رسول الله ﷺ أوجبوا الفدية على الشيخ الفاني، فكان ذلك إجماعاً منهم، فقول ابن عبد البر: "إن الفدية لم تجب بكتاب ولا سنة صحيحة ولا إجماع" مشكل، وقال الشوكاني: وقد روي عن ابن عباس أنه قال: "رخص للشيخ الكبير أن يفطر ويطعم عن كل يوم مسكياً، ولا قضاء عليه"، رواه الدار فطني والحاكم وصحاحه.

فمن فدى إغ: لتحصيل المستحب عند الإمام مالك ومن وافقه، ولأداء الواجب عند الأئمة الثلاثة ومن وافقهم، "فإنما يطعم مكان كل يوم مدًّا بمَدِّ رسول الله ﷺ"، قال الشوكاني: قد اختلف في مقدار الإطعام، فقيل: نصف صاع عن كل يوم من أي قوت كان، وقيل: صاع من غير البر، ونصف صاع منه، وبه قال أبو حنيفة، وقيل: مد من بر أو نصف صاع من غيره، وبه قال الشافعي وغيره، وليس في المرفوع ما يدل على التقدير، وقال الموفق: الواجب في إطعام المسكين مد بر أو نصف صاع من ثمر أو شعير، والخلاف فيه كالخلاف في إطعام المساكين في كفارة الجماع، وقال ابن رشد: أكثر من رأى الإطعام عليهما يقول: مد عن كل يوم، وقيل: إن حقن حفناً كما كان أنس يصنع، أجزأه، قال الباجي: الفدية في ذلك مد بمد النبي ﷺ عن كل يوم أفطره، وهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: صاع ثمر أو نصف صاع بر، والدليل على ما نقوله: أن هذه كفارة، -

٦٢٨ - **مالك** أنه بلغه: أن عبد الله بن عمر سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها، واشتد عليها الصيام، قال: تفتطر وتطعم مكان كل يوم مسكيناً مداً من حنطة بمد النبي ﷺ. قال مالك: وأهل العلم يرون عليها القضاء،

= فلم يتقدر بصاع أو فلم يتقدر جميعها بنصف صاع، أصل ذلك كفارة الأيمان، ولأن ما قلنا هو قول عبد الله ابن عباس، وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما، ولا يخالف لهما. وقال الجصاص في "أحكام القرآن": أما الوجه في إيجاب الفدية بنصف صاع من بر، فهو ما حدثنا عبد الباقي بن قانع، حدثنا أخو خطاف، حدثنا محمد بن عبد الله بن سعيد المستملي، قال: حدثنا إسحاق الأزرق عن شريك عن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: من مات وعليه رمضان، فلم ينصمه، فمطعمه عنه مكان كل يوم نصف صاع لمسكين، وإذا ثبت ذلك في الفطر في رمضان إذا مات، ثبت في الشيخ الكبير من وجوده أحدها: أنه عموم في الشيخ الكبير وغيره؛ لأن الشيخ الكبير قد تعلق عليه حكم التكليف على ما وصفنا، فحائز بعد موته أن يقال: إنه قد مات، وعليه صيام رمضان، فقد تناولوه عموم اللفظ، ومن جهة أخرى: أنه قد ثبت أن المراد بالفدية المذكورة في الآية هذا المقدار، وقد أريد بها الشيخ الكبير، فوجب أن يكون ذلك هو المقدار الواجب عليه، ومن جهة أخرى: أنه إذا ثبت ذلك فبمن مات وعليه قضاء رمضان وجب أن يكون ذلك مقدار فدية الشيخ الكبير؛ لأن أحداً من موجبي الفدية على الشيخ الكبير لم يفرق بينهما، وقد روي عن ابن عباس وقيس بن السائب الذي كان شريك رسول الله ﷺ في الجاهلية، وعائشة وأبي هريرة وسعيد بن المسيب في الشيخ الكبير: "أنه يطعم عن كل يوم نصف صاع بر، وأوجب النبي ﷺ على كعب بن عجرة إطعام سنة مساكين، كل مسكين نصف صاع بر"، وهذا يدل على أن تقدير فدية الصوم بنصف صاع أولى منه بالمد؛ لأن التحيير في الأصل قد تعلق بين الصوم والفدية في كل واحد منهما، وقد روي عن ابن عمر وجماعة من التابعين عن كل يوم مد، والأول أولى؛ لما روينا عن النبي ﷺ، ولما عضده قول الأكثرين عدداً من الصحابة، والتابعين، وما دل عليه من النظر.

خافت على ولدها: هلاكاً واشتد عليها الصيام، قال: تفتطر، وتطعم مكان كل يوم مسكيناً مداً من حنطة بمد النبي ﷺ، وتقدم الخلاف في ذلك قريباً، وقال الموفق: والواجب في إطعام المسكين مد بر أو نصف صاع من تمر أو شعير، والخلاف فيه كالخلاف في إطعام المساكين في كفارة الجماع. **وأهل العلم:** مبتدأ، وخبره "يرون عليها" أي على الحامل المذكورة "القضاء" فقط بلا إطعام أو مع الإطعام، كما سيأتي، "كما قال الله عز وجل" هذا بيان للدليل قول أهل العلم، فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ثم ذكر وجه الاستدلال بالآية، فقال: "ويرون ذلك مرضاً من الأمراض مع الخوف على ولدها" فدخل في عموم الآية، وليس فيها إطعام، وأما المرضع الخائفة على ولدها فتقتضي وتطعم، وهذا هو المشهور من أقوال مالك، كما قال عياض وغيره، =

كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ وَيَرَوْنَ ذَلِكَ مَرَضًا مِنَ الْأَمْرَاضِ مَعَ الْخَوْفِ عَلَى وَلَدِهَا.

٦٢٩ - **مالك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ كَانَ عَلَيْهِ قَضَاءُ رَمَضَانَ فَلَمْ يَقْضِهِ وَهُوَ قَوِيٌّ عَلَى صِيَامِهِ، حَتَّى جَاءَ رَمَضَانُ آخَرُ، فَإِنَّهُ يُطْعِمُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا مِدًّا مِنْ حِنْطَةٍ، وَعَلَيْهِ مَعَ ذَلِكَ الْقَضَاءُ.

٦٣٠ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ مِثْلُ ذَلِكَ.

= ويحتمل أن مراده ههنا أنهم يرون على الحامل القضاء مع الإطعام، وبه حرم ابن عبد البر وعزاه لطائفة، منهم مالك في قول، فهي كالمرضع، وثالث أقواله: يطعمان ولا قضاء عليهما، وقيل: يقضيان ولا إطعام، ومحلها في خوفهما على ولديهما، أما إذا خافنا على أنفسهما فلا فدية باتفاق أهل المذهب، وهو إجماع إلا عند من أوجب الفدية على المريض، قاله الزرقاني، وقال الباجي: الحامل إذا خافت على ولدها من شدة الصيام تسقط وتطعم، ولا خلاف في إباحة الفطر لها، ويحتمل أن يكون ابن عمر أمرها بالإطعام على سبيل الندب والاستحباب، وقد اختلف الناس في ذلك، وعن مالك روايتان، إحداهما: لا إطعام عليها، وبه قال أبو حنيفة، والثانية: عليها الإطعام، ويخرج على هذه الرواية وجوب الإطعام على الشيخ الكبير، وقال ابن رشد في "البداية": الحامل والمرضع إذا أفطرتا ماذا عليهما؟ للعلماء فيه أربعة مذاهب، أحدها: أنهما يطعمان ولا قضاء عليهما، وهو مروي عن ابن عمر وابن عباس. الثاني: مقابل الأول: أنهما يقضيان فقط ولا إطعام عليهما، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وأبو عبيد وأبو ثور. الثالث: أنهما يقضيان ويطعمان، وبه قال الشافعي. الرابع: أن الحامل تقضي ولا تطعم، والمرضع تقضي وتطعم. قلت: وهذا هو مشهور أقوال مالك كما تقدم.

فلم يقضه: في سائر السنة، "وهو قوي على صيامه" أي قادر على قضائه، ولم يمنعه عذر عن القضاء، "حتى جاء رمضان آخر، فإنه يطعم" وجوباً عند المصنف "مكان كل يوم مسكيناً مدّاً من حنطة، وعليه مع ذلك" أي مع إيجاب الفدية "القضاء" أيضاً واجب، وإذا لم يصم أحد رمضان لعذر، ولم يفرط في القضاء بأن اتصل عذره إلى رمضان آخر، فقليل: يصوم الثاني إن أدركه صحيحاً، ويطعم عن الأول ولا قضاء عليه، ومذهب الأئمة الأربعة والجمهور: يصوم الثاني ثم يقضي الأول، ولا فدية عليه؛ لأنه لم يفرط، ولأن تأخير الأداء لعذر جائز فالقضاء أولى، قاله الزرقاني، قال الموفق: من عليه صوم من رمضان، فله تأخيره ما لم يدخل رمضان آخر؛ لما روت عائشة: "يكون على الصيام من شهر رمضان، فما أقضيه حتى يجيء شعبان"، متفق عليه، ولا يجوز له التأخير إلى رمضان آخر من غير عذر؛ لأن عائشة لم تؤخر، ولو أمكنها لأخرت، فإن أخره عن رمضان آخر نظرنا، =

جَامِعُ قَضَاءِ الصَّيَامِ

٦٣١ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: إِنْ كَانَ لِيَكُونَ عَلَيَّ الصَّيَامُ مِنْ رَمَضَانَ، فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَصُومَهُ حَتَّى يَأْتِيَ شَعْبَانُ.

صِيَامُ الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ

مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَنْهَوْنَ أَنْ يُصَامَ الْيَوْمُ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ مِنْ شَعْبَانَ إِذَا تَوَيَّ

« فإن كان لعذر فليس عليه إلا القضاء، وإن كان لغیر عذر فعليه مع القضاء إطعام مسكين لكل يوم، وبه قال مالك والثوري والأوزاعي والشافعي وإسحاق، وقال الحسن والنخعي وأبو حنيفة: لا فدية عليه. **إن** بكسر الهمزة وسكون النون، مخففة من المثقلة، "كان ليكون علي" بشد الباء، وتكرير الـ"كون" لتحقيق القصة وتعظيمها، والتعبير بلفظ الماضي أولاً والمضارع ثانياً لإرادة الاستمرار وتكرار الفعل، قاله الزرقاني، قال العيني: وتقديره: كان الشأن يكون كذا، وقيل: لفظة "يكون" زائدة. "الصيام" أي قضاؤها "من رمضان" تريد أياماً من رمضان لم يمكنها صومها فيها بحض أو مرض أو غير ذلك، "فما أستطيع" أي أقدر "أن أصومه حتى يأتي شعبان"، زاد البخاري: قال يحيى أي ابن سعيد: الشغل من النبي ﷺ، أو بالنبي ﷺ، أي بمعنى الشغل؛ لأنها كانت مهينة نفسها لاستمتاعه بها في جميع أوقاتها إن أراد ذلك، ولا نعلم متى يريد، ولم تستأذنه في الصوم مخافة أن يآذن وقد يحتاجها فتفقها عليه، وهذا من الأدب، وفي رواية مسلم: قال يحيى: فظننت أن ذلك لمكانها من النبي ﷺ، قال ابن عبد البر: وهذا التعليل ليس بشيء؛ لأن شغل سائر أزواجه كشغلها أو قريب منه؛ لأنه أعدل الناس، حتى قال: **اللهم هذا قسمي فيما أملك، فلا تنسي فيما لا أملك**، وإنما أحرزت ذلك للرحضة والتوسعة، واستدل من أنكر التعليل بأن ذكر الشغل إنما هو من قول يحيى لا من قولها، كما في رواية "البخاري" بلفظ: "قال يحيى: الشغل برسول الله ﷺ"، وكذا في "مسلم" من حديث ابن رافع عن يحيى قال: "فظننت ذلك لمكان النبي ﷺ"، ولسقوط هذه العلة جملة من حديث سفيان، كذا في "الإكمال".

صيام اليوم **الح**: قال ابن الجوزي في "التحقيق": لأحمد في هذه المسألة - وهي ما إذا حال دون مطلع الهلال عيم أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان - ثلاثة أقوال، أحدها: يجب صومه على أنه من رمضان. ثانيها: لا يجوز فرضاً ولا نفلاً مطلقاً، بل قضاء وكفارة ونذراً ونفلاً يوافق عادة، وبه قال الشافعي، وقال مالك وأبو حنيفة: لا يجوز عن فرض رمضان، ويجوز عما سوى ذلك. ثالثها: المرجع إلى رأي الإمام في الصوم والفطر، كذا في "الفتح"، -

بِهِ صِيَامَ رَمَضَانَ، وَيَرَوْنَ أَنَّ عَلَى مَنْ صَامَهُ مِنْ غَيْرِ رُؤْيَةٍ،

- وأما عند الحنفية على المشهور في المذهب، فيوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان، وإن لم يكن في السماء علامة لعدم اعتبار اختلاف المطالع وحواز الرؤية ببلدة أخرى، كذا في "الدر المختار" و"شرح"، وفي "الهداية": لا يصومون يوم الشك إلا تطوعاً، لقوله **لا يصام اليوم الذي يشك فيه أنه من رمضان إلا تطوعاً**، وهذه المسألة على وجوه، أحدها: أن ينوي صوم رمضان، وهو مكروه لما رويناه، ولأنه تشبه بأهل الكتاب؛ لأنهم زادوا في مدة صومهم، ثم إن ظهر أن اليوم من رمضان يجزيه؛ لأنه شهد الشهر وصامه، وإن ظهر أنه من شعبان كان تطوعاً، وإن أفطر لم يقضه؛ لأنه في معنى المظنون. الثاني: أن ينوي عن واجب آخر، وهو مكروه أيضاً لما رويناه، إلا أن هذا دون الأول في الكراهة، ثم إن ظهر أنه من رمضان يجزيه لأصل النية، وإن ظهر أنه من شعبان فقد قيل: يكون تطوعاً؛ لأنهم منهي عنه فلا يتأدى به الواجب، وقيل: يجزيه عن الذي نواه، وهو الأصح؛ لأن المنهي عنه - وهو التقدم على صوم رمضان بصوم رمضان - لا يقوم بكل صوم، بخلاف يوم العيدين لأن المنهي عنه - وهو ترك الإحابة - يلزم كل صوم، والثالث: أن ينوي التطوع، وهو غير مكروه لما رويناه، وهو حجة على الشافعي في قوله: يكره على سبيل الابتداء، والمراد بقوله **لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا بصوم يومين**، فمما تقدم بصوم رمضان؛ لأنه يؤديه قبل أوانه.

ثم إن وافق صوماً كان يصومه فالصوم أفضل بالإجماع، وكذا إذا صام ثلاثة أيام من آخر الشهر فصاعداً، وإن أفرده فقيل: الفطر أفضل؛ احترازاً عن ظاهر النهي، وقيل: الصوم أفضل؛ اقتداء بعلي وعائشة، فإنما كانا يصومانه، والمختار أن يصوم المقتني بنفسه أحداً بالاحتياط، ويقضي العامة بالتلوم إلى وقت الزوال ثم بالإفطار؛ نفيًا للتهمة. ثم ذكر المصنف صور التردد في النية، ليس هذا محله، وقد علم من كلام هؤلاء الفحول أن الأئمة الأربعة اختلفوا ههنا في عدة مسائل، الأولى: في تعريف يوم الشك، والثانية: في حكم صومه، والثالثة: لو صامه بنية رمضان أو واجب آخر أو نية النفل، فماذا حكمه؟ ومن خلط بين هذه المسائل في نقل المذاهب فقد أخطأ. "يهون أن يصام اليوم الذي يشك فيه" أنه من رمضان، أو "من شعبان" فهي كراهة على أرجح الروايتين عن مالك، أو حرمة على الأخرى، قاله الزرقاني، "إذا نوى به صيام رمضان" يعني أن النهي والكراهة إذا نوى به صوم رمضان لا التطوع، كما سبأني، ومثله تقدم عن "الشرح الكبير" للدردير، وبه قالت الحنفية، كما تقدم عن "الهداية".

"ويرون أن على من صامه" أي يوم الشك "من غير رؤية"، وفي النسخ المصرية: على غير رؤية، "ثم جاء الثبت" بفتح الباء ومكروها "أنه" أي ذلك اليوم "من رمضان" لنبوت الرؤية "أن عليه قضاءه"؛ لأنه لم يصمه بنية حازمة أنه من رمضان قاله الزرقاني، وخالف في ذلك الحنفية؛ إذ صوم رمضان يتأدى عندهم بنية النفل وغيره، قال في "الهداية" في الصوم الواجب الذي يتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان: إن هذا الضرب من الصوم يتأدى بمطلق النية وبنية النفل وبنية واجب آخر، وقال الشافعي: في نية النفل غايث، وفي مطلقها له قولان. وفي هامشه عن "البيان": في قول يقع عن الفرض، وفي قول لا يقع، وهو الأصح، وبه قال مالك وأحمد.

ثُمَّ جَاءَ الثَّبِتُ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ، أَنَّ عَلَيْهِ قَضَاءَهُ، وَلَا يَرَوْنَ بِصِيَامِهِ تَطَوُّعًا بَأْسًا.
قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا وَالَّذِي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ يَبْلَدُنَا.

جَامِعُ الصَّيَامِ

٦٣٢ - **مَالِكٌ** عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،
عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ حَتَّى يَقُولَ: لَا يُفْطِرُ،

تَطَوُّعًا بَأْسًا: وكذلك قال الحنفية، كما تقدم عن "الهداية" خلافاً للشافعية أن صومه بلا سب لا يصح كصوم
العبد؛ جامع التحريم، ويكره صوم يوم السبت عند الحنابلة أيضاً، إلا أن يوم السبت عندهم غير يوم السبت عند
الجمهور، ففي "بيل المآرب": ويكره صوم يوم السبت، وهو الثلاثون من شعبان، إذا لم يكن في السماء في مطلع
الليل غيم أو قمر أو غير ذلك. **وهذا الأمر**: هو المحقق "عندنا"، "وهذا الأمر هو" الذي أدركت عليه أهل
العلم ببلدنا، قال الزرقاني: وعليه الجمهور؛ حملاً للنهي الواردة عن صوم يوم السبت على تحريمه من رمضان، لا لغيره؛
لخير "الصحيحين" مرفوعاً: لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين، إلا راحل كان صوم يوماً فليصمه، قال
عياض: أشار بقوله: "إلا راحل" إلى أنه النهي عمول على التقدم تعظيماً وتحريماً للشهر، وفي رواية: لا تحرموا
رمضان، أما من كانت عادته الصيام قبله أو صيام الاثنين ونحوه، فلا يمنع.

يصوم إلخ: في بعض الأوقات "حتى نقول: لا يفطر" أي ينتهي صومه إلى غاية نقول ونظن: أنه يسرد الصوم،
ولا يفطر أبداً أو من هذا الشهر، "ويفطر" كذلك، أي يسرد الإفطار "حتى نقول: لا يصوم" أبداً أو من هذا
الشهر، قال الباحي: وإنما كان ذلك - والله أعلم - لأن هذا أفضل الصوم وأشهره لمن استطاع عليه، وقال شيخ
مشايخنا الدهلوي في "حجة الله البالغة": اختلف سن الأنبياء ﷺ في الصوم، فكان نوح ﷺ يصوم الدهر،
وكان داود ﷺ يصوم يوماً ويفطر يوماً، وكان عيسى ﷺ يصوم يوماً ويفطر يوماً، وكان النبي ﷺ
في خاصة نفسه يصوم حتى يقال: لا يفطر، ويفطر حتى يقال: لا يصوم، ولم يكن يستكمل صيام شهر إلا رمضان،
وذلك أن الصيام نزيه، والبريق لا يستعمل إلا بغیر المرض، وكان قوم نوح ﷺ شديدي الأمزجة حتى روي
عنهم ما روي، وكان داود ﷺ ذا قوة ورزاقة، وهو قوله ﷺ: **وكان لا يفطر إلا لأمي**، وكان عيسى ﷺ
ضعيفاً في بدنه، فارغاً لا أهل له ولا مال، فاختار كل واحد ما يناسب الأحوال، وكان نبينا ﷺ عارفاً بفوائد
الصوم والإفطار، مطلعاً على مزاجه وما يناسبه، فاختار بحسب مصلحة الوقت ما شاء، واختار لأمنته صياماً،
منها يوم عاشوراء، وصوم عرفة، وستة شوال، وغير ذلك إلخ مختصراً.

وَيُفْطِرُ حَتَّى تَقُولَ: لَا يَصُومُ، وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ، وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ.

٦٣٣ - مَالِك عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ..

صيام شهر قط إلخ: هذا بمنزلة الاستثناء من الكلام السابق، "إلا رمضان"، وإنما لم يستكمل صيام غير رمضان؛ لثلاث يظن وجوبه، "وما رأيته" ﷺ "في شهر أكثر" بالنصب، ثانياً مفعولي "رأيت"، "صياماً" بالنصب على التمييز "منه" ﷺ "في شعبان" متعلق بـ "صياماً"، وذكر القاري الوجوه المختلفة في تركيب الحديث، والمعنى: كان ﷺ يصوم في شعبان وغيره، وكان صيامه في شعبان تطوعاً أكثر من صيامه فيما سواه، قال الحافظ: وههنا أربعة أبحاث، الأول: اختلفت الروايات في صيامه ﷺ بشعبان، وفي حديث الباب أنه ﷺ يكثر الصيام في شعبان، وظاهره أنه لا يستوعبه بالصيام، لكن قال الحافظ: زاد في حديث يحيى بن أبي كثير: "فإنه كان يصوم شعبان كله"، وروى أبو داود من حديث أبي سلمة عن أم سلمة: "لم يكن يصوم في السنة شهراً كاملاً إلا شعبان يصله برمضان"، وروى الترمذي من حديث سالم بن أبي الجعد عن أبي سلمة عن أم سلمة قالت: "ما رأيت رسول الله ﷺ يصوم شهرين متتابعين إلا شعبان ورمضان"، كذا في "العيني"، وفي حديث أبي سلمة عن عائشة عند مسلم: "كان يصوم شعبان إلا قليلاً"، وفي "المشكاة": "قالت: كان يصوم شعبان كله، وكان يصوم شعبان إلا قليلاً" متفق عليه، وعن عبد الله بن شقيق، قلت لعائشة: أكان النبي ﷺ يصوم شهراً كله؟ قالت: ما علمته صام شهراً كله إلا رمضان، ولا أفطره كله حتى يصوم منه، حتى مضى نسبيله" رواه مسلم، واختلف أهل العلم في الجمع بين هذه الروايات، فقال الحافظ: نقل الترمذي عن ابن المبارك أنه قال: حائر في كلام العرب إذا صام أكثر الشهر أن يقول: صام الشهر كله، ويقال: فلان قام ليلته أجمع، ولعله قد تعشى أو اشتغل ببعض أمره، وحاصله: أن إحدى الروايات مفسرة للأخرى تخصص لها، وأن المراد بـ "الكل" الأكثر، وهو يحاز قليل الاستعمال، واستبعده الطيبي، قال: لأن الكل تأكيد لإرادة الشمول ودفع التحيز، فتفسيره بـ "البعض" مناف له، قال: فيحمل على أنه كان يصوم شعبان كله تارة، ويصوم معظمه أخرى؛ لئلا يتوهم أنه واجب كله كرمضان، وقيل: المراد بقولها "كله" أنه كان يصوم من أوله تارة وآخره أخرى، ومن أثنائه طوراً، فلا يخلو شيئاً منه من صيام، ولا يخص بعضه بصيام دون بعض، قال الزين بن النير: إما أن يحمل قول عائشة على المبالغة، والمراد الأكثر، وإما أن يجمع بأن قولها الثاني متأخر عن قولها الأول، فأخبرت عن أول أمره أنه كان يصوم أكثر شعبان، وأخبرت ثانياً عن آخر أمره أنه كان يصومه كله، قال الحافظ: ولا يخفى تكلفه، والأول هو الصواب.

"الصَّيَامُ جُنَّةٌ، فَإِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ صَائِمًا فَلَا يَرْفُثْ وَلَا يَجْهَلْ، فَإِنْ امْرُؤٌ شَاتَمَهُ أَوْ قَاتَلَهُ، فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ، إِنِّي صَائِمٌ".

الصيام جنة: ليس في رواية أبي داود: "الصيام جنة"، وذكر ابن عبد البر في "المتمهيد": الاختلاف على ماثل في هذا اللفظ، كذا في "شرح الإحياء"، وهو بضم الحيم وشدة النون الوقاية والستر، والجنة كل ما ستر، ومنه الجن، وهو الثرس، ومنه سمي الجنة لاستتارهم عن الأعين، والجنان لاستتارها بورق الأشجار، قاله العيني، زاد الترمذي وغيره: جنة من النار. ولأحمد: جنة وحصى حصين من النار، والنسائي: جنة كحبة أحدكم من الفتال، وللطبراني: جنة يستحسرها العبد من النار، والبيهقي: جنة من عذاب الله. ذكرها الحافظ مفصلاً، ثم قال: وقد تبين بهذه الروايات متعلق هذا الستر، وأنه "من النار"، وهذا جزم ابن عبد البر، وأما صاحب "النهاية" فقال: معنى كونه جنة أي يقى صاحبه ما يؤذيه من الشهوات.

فلا يرفث إخ: [بضم الفاء والكسر، ويروى الفتح] بالثلاثة، وتلث الفاء، قاله الزرقاني والعيني، أي لا يفحش ولا يتكلم بالكلام القبيح، ويطلق أيضاً على الجماع ومقدماته، وعلى ذكره مع النساء أو مطلقاً، ويحتمل أن النهي لما هو أعم منها، قال ابن رشد في "البداية": جمهورهم على أن من سنن الصوم ومرغباته: كلف اللسان عن الرفث والخناء؛ لهذا الحديث، وذهب أهل الظاهر إلى أن الرفث يقطر، وهو شاذ. "ولا يجهل" أي لا يفعل فعل الجهال كصباح وسفه وسحرية ونحو ذلك، "فإن امرؤ" بتحفيف النون مع الفاء في أوله، وفي رواية: بالواو، قال العيني: كلمة "إن" مخففة موصولة بما بعده، تفديده: إن قاتله امرؤ، ولفظ "قاتله" يفسره، كما في قوله تعالى: **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ** (التوبة: ١٢) أي استجارك أحد من المشركين. "قاتله" قال عياض: قاتله: دافعه ونازعه، ويكون بمعنى شاتمه ولاعه، وقد جاء القتل بمعنى اللعن، "أو شاتمه" أي تعرض للمشتم.

وأشكل ظاهر اللفظ بأن المفاعلة لا يستعمل إلا من فعل الثن، فكيف نسبته إلى الصائم؟ أحاب عنه الباحي بأنه يحتمل ثلاثة أوجه، يحتمل أن يريد: فإن امرؤ أراد أن يشاتمه أو يقاتله، فليمتنع من ذلك، وليقل: إني صائم. والثاني: أن لفظ المفاعلة وإن كانت أظهر في فعل الاثنين، إلا أنها قد تستعمل في فعل الواحد، فيقال: سافر الرجل، وعالج الطبيب المريض. والثالث: أن يريد: إن وجدت المشاققة منهما جميعاً فليذكر الصائم نفسه بصومه، ولا يستند المشاققة والمقاتلة. قلت: والأوجه عندي في معناه: أنه نسبة إلى الشاتم، وهو غير الصائم، وهو سبب الشتم من الصائم أيضاً، فنسبة المفاعلة إلى الشاتم باعتبار فعله وكونه سبباً، والفرق بين هذا وبين أول المعاني الثلاثة للباحي ظاهر، "فليقل: إني صائم، إني صائم" مرتين في نسخ "الموطأ"، وهذا ضبطه الزرقاني، قال الحافظ: اتفقت الروايات كلها على أنه يقول: إني صائم، فمسلهم من ذكرها مرتين، ومنهم من اقتصر على واحدة، واختلف في المراد بهذا القول، هل يخاطب بها الذي يكلمه بذلك، أو يقوفاً في نفسه، قال ابن عبد البر: يقوله بلسانه للمشتم والمقاتل، أي وصومي بمعنى من ذلك، وقيل: يقوله في نفسه أي فلا سبيل إلى شقاء عيظك، ولا ينطق بأي صائم؛ =

٦٣٤ - **مَالِكٌ** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ،

= لما فيه من الرياء وإطلاع الناس عليه؛ لأن الصوم من العمل الذي لا يظهر. وبالثاني جزم المتولي، ونقله الراقي عن الأئمة، ورجح النووي الأول في "الأذكار"، وقال في "شرح المذهب": كل منهما حسن، والقول باللسان أقوى، ولو جمعهما لكان حسناً، ولهذا التردد أتى البخاري في ترجمته بالاستفهام، فقال: "باب هل يقول: إني صائم، إذا شتم" وقال الروياني: إن كان رمضان قليلاً بلسانه، وإن كان غيره فليقله في نفسه، وادعى ابن العربي أن موضع الخلاف في التطوع، وأما في الفرض فيقول بلسانه قطعاً، وأما تكرير قوله: "إني صائم" فليؤكد الاتجار منه أو من يخاطبه بذلك، ونقل الزركشي أن المراد بقوله مرتين: مرة بقلبه ومرة بلسانه، فيستفد بقوله بقلبه كلف لسانه عن خصمه، ويقول بلسانه كلف خصمه عنه، ونعقب بأن القول حقيقة باللسان، وأجيب بأنه لا يمنع المحاز.

والذي **إخ:** الوو للمقسم، أقسم تأكيداً لكلامه الشريف، "نفسى يده" أي إن شاء أبفاها وإن شاء أفناها، وهو قسم كان يقسم به النبي ﷺ في أكثر أحيانه، "خلوف" بضم الخاء المعجمة واللام وسكون الواو بعدها فاء، قال عياض: هذه الرواية الصحيحة، وبعض الشيوخ يقول بفتح الخاء، قال الخطابي: هو خطأ، وحكى القاسبي الوجهين، وصوب الضم، وبالغ النووي في "شرح المذهب" فقال: لا يجوز فتح الخاء، واتفقوا على أن المراد به تغير رائحة فم الصائم بسبب الصيام، وسيأتي الخلاف في معناه، "فم الصائم" فيه رد على من قال: لا تثبت الميم في "الفم" إلا في ضرورة الشعر؛ لثبوت في هذا الحديث وغيره، قال الباجي: الخلوف تغير رائحة فم الصائم، وإنما يحدث من خلو المعدة بترك الأكل، ولا يذهب بالسواك؛ لأنها رائحة النفس الخارج من المعدة، وإنما يذهب بالسواك ما كان في الأسنان من التغير، وقال البرقي: خلوف فم الصائم تغير طعم فمه وريحه لتأخر الطعام، وهذا ليس على أصل مالك، وإنما هو جار على مذهب الشافعي، ولذلك منع الصائم السواك بعد نصف النهار، وأباحه مالك؛ لأن الخلوف عنده لا يزول بالسواك؛ لأن أصله من المعدة، ولو زال بالسواك لوجب أن يمنع منه قبل الزوال؛ لأن تعاهده بالسواك قبل الزوال يمنع وجوده منه بعد الزوال. قلت: والخفية موافقون في ذلك للمالكية.

أطيب عند الله **إخ:** اختلف في معناه؛ لأن استطابة الروائح من صفات الحيوان الذي له طبع يميل إلى الشيء، فيستطيبه، أو ينفر عنه فيستقذره، والله سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك. وفي "شرح الإحباء": اختلف في معناه - بعد الاتفاق على أنه سبحانه وتقدس منزّه عن ذلك - على أقوال، أحدها: أنه مجاز واستعارة؛ لأنه جرت عادتنا بتقريب الروائح الطيبة منا، فاستعير ذلك في الصوم؛ لتقريبه من الله تعالى، قال المازري: فيكون المعنى أن خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك عندكم، أي يقرب إليه أكثر من تقريب المسك إليكم، وذكر ابن عبد البر نحوه. الثاني: معناه أنه تعالى يجزيه في الآخرة حتى تكون نكهته أطيب من ريح المسك، كما قال في المكلوم: "الريح ريح مسك"، حكاه القاضي عياض. الثالث: أن صاحب الخلوف ينال من الثواب ما هو أفضل من ريح المسك عندنا، =

إِنَّمَا يَذُرُ شَهْوَتَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ مِنْ أَجْلِي، فَالصَّيَامُ لِي وَأَنَا أُجْزِي بِهِ، كُلُّ حَسَنَةٍ بِعَشْرَةِ أَثْمَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةٍ ضِعْفٍ إِلَّا الصَّيَامَ، فَهُوَ لِي وَأَنَا أُجْزِي بِهِ.

على اختلاف مراتب الإخلاص

- لا سيما بالإضافة إلى الخلوف، وهما ضدان، حكاه عياض أيضاً. الرابع: أنه يعتد برائحة الخلوف ويذخر على ما هي عليه أكثر مما يعتد بريح المسك، وإن كانت عندنا نحن بخلافه، حكاه القاضي أيضاً.

إنما يذُرُ: يذال معجمة أي يترك، ولم يصرح بنسبة إلى الله عز وجل؛ للعلم به وعدم الإشكال فيه، ولأحمد عن إسحاق بن الطباع عن مالك: "يقول الله عز وجل: إِنَّمَا يَذُرُ"، وهكذا في روايات عديدة بسطها الحافظ في "الفتح"، قال الباجي: يتحمل أن يكون تعليقه لتفضيله على ربح المسك، ويتحمل أن يكون ابتداء شاء على الصائم. "شهوته" أي من الجماع على الظاهر، ولابن خزيمة: "روحته"، ويتحمل العموم، فقوله: "وطعامه وشربه" من عطف الخاص على العام، وفي رواية أبي فرقة: **يذُرُ امرأته وشهوته وطمعه وشربه من أجلِّي**، أي لامتنال شرعي أو لرضائي. قال الحافظ: قد يفهم من الإتيان بصيغة الحصر التشبيه على الجهة التي بها يستحق الصائم ذلك، وهو الإخلاص الخاص به، حتى لو كان ترك المذكورات لغرض آخر كالتخمس لا يحصل للصائم الفضل المذكور. "فالصيام لي" بقاء النسبية في أوله، وفي رواية البخاري بدون الفاء، وأشار بهذا إلى سر لطيف، وهو أن الصوم لا يطلع عليه العباد بخلاف سائر العبادات، فيكون خالصاً لوجه الله تعالى، وذلك لأن الصوم لا صورة له في الوجود بخلاف سائر العبادات؛ إذ كثيراً ما يوجد الإمساك المنجرد عن الصوم، فلا مفهوم له إلا النية التي لا يطلع عليها غيره تعالى. "وأنا أجزي به" بفتح الهمزة على ما ضبطه شراح الحديث قاطبة، أي أنا أنولي بنفسي لإعطاء جزائه، وفيه فخامة الجزاء بوجهين، الأول: أن كل جزاء يتولى إعطاؤه الحبيب بيده الشريفة وإن قل، كما لا غاية لمسرة ذلك. والثاني: كل عطاء وتوكل يكون مقداره بحسب المعطي غالباً، واختار ضبطه شيخنا وأستاذي ووالدي - نور الله مرقده - عند الدرس بضم الهمزة على بناء المجهول، ومعناه: ليس له جزاء إلا بنفسه أي رضائي، ولا عمل ألد من العمل الذي يتوصل به إلى الحبيب بنفسه، "كل حسنة بعشرة أمثالها" قال الله عز اسمه: **«مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ مِثْرُهَا وَأَمَّا الْفَالِاحَةُ»** (الأعام: ١٦٠) وذلك أدناه، وبضاعف "إلى سبع مائة ضعف" بكسر الضاد المعجمة أي مثل، وقد يزداد أكثر من ذلك كما سيأتي.

إلا الصيام: فإنه لا تغديد لثوابه، قال تعالى: **«إِنَّمَا تَرَى الصَّيَامَ أَنْ تَحْرُصَ عَلَيْهِ حَسْبُكَ»** (الزمر: ١٠)، والصائم صابرة وفي "شرح الإحياء": قد اختلف المفسرون في تفسير قوله تبارك وتعالى: **«وَمَا أَضَاعَفْ لِمَنْ يَشَاءُ»** (البقرة: ٢٦١)، فقيل: يضاعف هذا التضعيف المذكور، وهو سبع مائة ضعف، وقيل: المراد: يضاعف فوق سبع مائة لمن يشاء، وقد ورد التضعيف بأكثر من السبع مائة في أعمال كثيرة في أخبار صحيحة، ثم ذكر بعض الروايات في ذلك، وقال في آخره: والجمع بينه وبين حديث أبي هريرة هذا أنه لم يرد بخديث أبي هريرة انتهاء التضعيف، بدليل أن بعض طرقه بعد قوله: "إلى سبع مائة" إلى أضعاف كثيرة، وفي أخرى: "إلى ما يشاء الله"، فهذه الزيادة تبين -

٦٣٥ - **مَالِكٌ** عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا دَخَلَ

- أن هذا التضعيف يزداد على السبع مائة، والزيادة من الثقة مقبولة. "فهو لي وأنا أجزئي به" أعاده للتأكيد، وقد اختلف العلماء في معناه - مع أن الأعمال كلها لله عز وجل، وهو الذي يجزي بها - على عشرة أقوال، الأول: أن الصيام لا يقع فيه رياء كغيره، حكاه المازري، ونقله عياض عن أبي عبيد. الثاني: أن المراد أنا المنفرد بعلم مقدار ثوابه وتضعيف حسناته، وغيره من العبادات أظهر سبحانه وتعالى بعض مخلوقاته عليها، قال القرطبي: معناه: أن الأعمال قد كشفت مقادير ثوابها للناس، وأما تضاعف من عشرة إلى سبع مائة إلى ما شاء الله إلا الصيام، فإن الله يشب عليه بغير تقدير، ويشهد لهذا المعنى رواية "الموطأ" هذه، وكذلك الروايات الأخر ذكرها الحافظ في "الفتح". الثالث: معناه: أنه أحب العبادات إلي والمقدم عندي، وتقدم قول ابن عبد البر من أنه فضله على سائر العبادات. الرابع: الإضافة إضافة تشريف وتعظيم، كما يقال: بيت الله، وإن كان البيوت كلها لله، قال الزين بن المنير: التخصيص في موضع التعظيم لا يفهم منه إلا التشريف. الخامس: أن الاستغناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الرب حل حلاله، فلما تقرب الصائم إليه بما يوافق صفاته أضافه إليه، كأنه يقول: إن أعمال العباد مناسبة لأحوالهم إلا الصائم، يتقرب إلي بأمر هو متعلق بصفة من صفاتي. السادس: أن المعنى كذلك، لكن بالنسبة إلى الملائكة؛ لأن ذلك من صفاتهم. السابع: أنه خالص لله، وليس للعباد فيه حظ، قاله الخطابي. الثامن: سبب الإضافة إليه سبحانه وتعالى أن الصيام لم يعبد به غيره عز وجل. التاسع: جميع العبادات توفى منها مظالم العباد إلا الصيام. العاشر: أن الصوم لا يظهر، فنكتبه الحفظة كما تكتب سائر الأعمال، واستند قائلة إلى حديث واحد، وأورده ابن العربي في "المسلسلات"، ولفظه: قال الله عز وجل: الإخلاص سر من سري، استودعته قلب من أحب لا يطلع ملك فيكته، ولا شيطان فيفسده، ويكفي في رد هذا القول الحديث الصحيح في كتابة الحسنة لمن يهتم بها وإن لم يعلمها، قال الحافظ: هذا ما وقفت عليه من الأحربة.

إذا دخل إلخ: شهر "رمضان فتحت" بتشديد الفوقية ويجوز تخفيفها، قاله الزرقاني، وقال القاري: بالتخفيف، وهو أكثر كما في التثنية، وبالتشديد لتكثر المفعول، "أبواب الجنة" حقيقة لمن مات فيه، أو عمل عملاً لا يفسد عليه، وقال القاضي عياض: يحتمل أن يكون ذلك علامة للملائكة لدخول الشهر وتعظيماً لحرمته، وقيل: إن المراد بالفتح كثرة الطاعات في شهر رمضان، فإنها موصلة إلى الجنة، فكفى بها عن ذلك، وقيل: المراد به ما فتح الله على العباد من الأعمال المستوجبة للجنة، كذا في "العيني". "وغلقت" قال القاري: بالتشديد أكثر "أبواب النار" كذلك حقيقة أو مجازاً، وفيه دليل على أن الجنة والنار مخلوقتان، ورد على القدرية الذين يقولون: إنهما لم تخلقا بعد، قال ابن العربي: وقد بلغت من الاستفاضة حداً يقرب من التواتر. "وصفدت" بضم الصاد المهملة وشد الفاء، أي غلقت "الشياطين" أي شددت بالأصفاة، وهي الأغلال التي يغل بها اليدان والرجلان، وتربط في العنق، وهي بمعنى رواية البخاري: "وسلسلت الشياطين"، ثم ذلك على الحقيقة على الظاهر، ولا حاجة إلى حمله على التحوز.

رَمَضَانَ فَتُحَتُّ أَبْوَابُ النِّجَةِ وَغُلِّقَتِ أَبْوَابُ النَّارِ، وَصُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ.
 مَا لَكَ أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ لَا يَكْرَهُونَ السَّوَاكَ لِلصَّائِمِ فِي رَمَضَانَ فِي سَاعَةٍ مِنْ
 سَاعَاتِ النَّهَارِ، لَا فِي أَوَّلِهِ وَلَا فِي آخِرِهِ، قَالَ: وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَكْرَهُ
 ذَلِكَ، وَلَا يَنْهَى عَنْهُ. قَالَ يَحْيَى: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ.....

وصفدت شدت بالأغلال، إما حقيقة أو كناية عن قلة إغواء الشيطان.

لا في أوله: وهو ما قبل الزوال، ولا خلاف في استحبابه إذ ذاك، "ولا في آخره" أي من بعد الزوال إلى الغروب، وهو مختلف عند الأئمة، كما سيأتي، "قال: ولم أسمع أحداً من أهل العلم يكره ذلك" أي السواك في أول النهار أو آخره، "ولا ينهى عنه" أحد من أهل العلم، بل يستحبونه، والمسألة خلافية شهيرة بين الأئمة، قال أحمد: لا بأس بالسواك للصائم، قال عامر بن ربيعة: "رأيت رسول الله ﷺ يتسوك، وهو صائم" حسنة الترمذي، وقال زياد بن حدير: "ما رأيت أحداً كان أدوم لسواك رطب - وهو صائم - من عمر بن الخطاب، لكنه يكون عوداً ذائباً، ولم ير أهل العلم بالسواك أول النهار بأساً إذا كان العود يابساً، واستحب أحمد وإسحاق ترك السواك بالعشي؛ لحديث الخلوفاً، واختلفت الرواية عنه في التسوك بالعود الرطب، فرويت عنه الكراهة، وهو قول قتادة والشعبي والحكم وإسحاق ومالك في رواية، وروي عنه أي أحمد: أنه لا يكره، وبه قال الثوري والأوزاعي وأبو حنيفة، وروي ذلك عن علي وابن عمر وعروة ومجاهد؛ لما رويانا من حديث عمر وغيره، كذا في "المغني"، وقال العيني: اختلف العلماء فيه على ستة أقوال، الأول: لا بأس به للصائم مطلقاً قبل الزوال وبعده، ويروى عن علي وابن عمر: أنه لا بأس بالسواك الرطب للصائم، وروي ذلك أيضاً عن عمار وسعيد بن جبير وعطاء وإبراهيم النخعي ومحمد بن سيرين وأبي حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي وابن علقمة ورويت الرخصة في السواك للصائم عن عمر وابن عباس، وقال ابن علقمة: السواك سنة للصائم والمنقطر، والرطب واليابس سواء.

الثاني: كراهته للصائم بعد الزوال، واستحبابه قبله برطب أو يابس، وهو قول الشافعي في أصح قوليهِ وأبي ثور، وقد روي عن علي كراهة السواك بعد الزوال، رواه الطبراني. الثالث: كراهته للصائم بعد العصر فقط، ويروى عن أبي هريرة رضي الله عنه الرابع: التفرقة بين صوم الفرض وصوم النفل، فيكره في الفرض بعد الزوال، ولا يكره في النفل؛ لأنه أبعد عن الرباء، وحكي عن أحمد بن حنبل حكاه صاحب "المعتمد" من الشافعية عن القاضي حسين. الخامس: يكره بالرطب دون غيره، سواء أول النهار وآخره، وهو قول مالك وأصحابه، ومن روى عنه كراهة السواك الرطب للصائم الشعبي وزيد بن حدير وأبو ميسرة والحكم بن عتيبة وقاتدة. السادس: كراهته للصائم بعد الزوال مطلقاً، وكراهة الرطب للصائم مطلقاً، وهو قول أحمد وإسحاق بن راهويه.

في صِيَامِ سِتَّةِ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ: إِنَّهُ لَمْ يَر أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ يَصُومُهَا،

صيام ستة أيام: من شوال "بعد الفطر من" صيام "رمضان: إنه لم ير" هكذا في جميع النسخ المصرية والهندية، إلا في نسخة "المنتقى"، ففيها: "إني لم أر أحداً من أهل العلم والفقه" ممن رأهم، وهم التابعون "يصومها"، ويقول أيضاً: "لم يبلغني ذلك" أي صوم ست من شوال عن أحد من السلف "أي الذين لم أدركهم، وهم الصحابة وكبار التابعين"، وإن أهل العلم هذا ترقى مما قال أولاً "يكرهون ذلك" الصيام، "ويخافون بدعته" أي يخافون من أن يدخل في الدين ما ليس منه، ويخافون أيضاً "أن يلحق" بضم الياء وكسر الحاء بناء الفاعل، وسألي فاعله، "برمضان ما ليس منه" مفعول لقوله: "يلحق". "أهل الجهالة" بالرفع فاعله، "والجفاء" أي الغلظة والفظاظة "لو رأوا في ذلك" أي في هذه السنة "رخصة" بالنصب مفعول، وفي نسخة "المنتقى" بدل "حقة" يعني أهل الجهالة لو رأوا أهل العلم أنهم لا يشددون في ترك هذه الصيام لأدخلوها في رمضان، كما زاد أهل الكتاب في صيامهم، "عند أهل العلم" ظرف لـ "رخصة". "ورأهم" أي أهل العلم "يعملون ذلك" أي صيام هذه الأيام. اعلم أن صوم ست من شوال مختلف عند الأئمة، قال الحارثي: من صام شهر رمضان وأتبعه بست من شوال وإن فرقها، فكانه صام الدهر، قال الموفق: وجملة ذلك أن صوم الستة مستحب عند أكثر أهل العلم، روي ذلك عن كعب الأحمير والشعبي وميمون بن مهران، وبه قال الشافعي، وكراهه مالك، وقال: ما رأيت، إلى آخر ما تقدم في "الموطأ".

ولنا: ما روى أبو أيوب مرفوعاً: **من صام رمضان الحديث**، وقال أحمد: روي هذا عن النبي ﷺ بثلاثة أوجه، وروى ثوبان مرفوعاً: **من صام رمضان شهر بعشرة أشهر الحديث**، ولا يجري هذا مجرى التقدم لرمضان؛ لأن يوم الفطر فاصل، فإن قيل: فلا دليل في هذا الحديث على الفضيلة؛ لأنه ﷺ شبه صيامها بصيام الدهر، وهو مكروه، قلنا: إنما كره صوم الدهر لما فيه من الضعف والتشبه بالتبطل، لولا ذلك لكان ذلك فضلاً عظيماً لاستغراقه بالعبادة والطاعة، والمراد بالخير: التشبيه في حصول العبادة به على وجه عري عن المشقة، كما قال ﷺ: **من صام ثلاثة أيام من كل شهر كان كمن صام الدهر**، ذكر ذلك حثاً على صيامها وبيان فضلها، ولا خلاف في استحبابها، وإذا ثبت هذا، فلا فرق بين كونها متتابعة أو مفرقة، في أول الشهر أو في آخره؛ لأن الحديث ورد بها مطلقاً من غير تقييد، ولأن فضيلتها لكونها تصير مع الشهر ستة وثلاثين يوماً، والخسة بعشر أمثالها، وهذا المعنى يحصل مع التفريق.

قال النووي: مذهب الشافعي وأحمد وداود وموافقيهم استحباب صوم هذه الستة، وقال مالك وأبو حنيفة: يكره ذلك، أما الحنفية فقد اختلفت النقول عنهم، واختلف أهل فروعهم في ذلك، ففي "البحر الرائق": ومن المكروه صوم ستة من شوال عند أبي حنيفة، متفرقاً كان أو متتابعاً، وعن أبي يوسف كراهته متتابعاً لا متفرقاً، لكن عامة المتأخرين لم يروا به بأساً. وعدها في "نور الإيضاح" وشرحه "مراقي الفلاح" من المندوبات، وفي "البدائع": ومنها (أي المكروهات) إتباع رمضان بست من شوال كذا قال أبو يوسف، كانوا يكرهون أن يتبعوا رمضان صوماً خوفاً أن يلحق ذلك بالفرضية، وكذا روي عن مالك، ثم قال: والإتباع المكروه، هو أن يصوم يوم الفطر، =

وَلَمْ يَبْلُغْنِي ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ، وَإِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ يَكْرَهُونَ ذَلِكَ وَيَخَافُونَ
بِدَعَتَهُ، وَأَنْ يُلْحِقَ بِرَمَضَانَ مَا لَيْسَ مِنْهُ أَهْلُ الْجَهَالَةِ وَالْخَفَاءِ لَوْ رَأَوْا فِي ذَلِكَ رُخْصَةً
عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَرَأَوْهُمْ يَعْمَلُونَ ذَلِكَ. قَالَ يَحْيَى: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: لَمْ أَسْمَعْ
أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ وَمَنْ يُقْتَدَى بِهِ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ،

= ويصوم بعده خمسة أيام، فأما إذا أفطر يوم العيد ثم صام بعده ستة أيام، فليس مكروه، بل هو مستحب وسنة.
وفي "الدر المختار": ندب تفريق الست من شوال، ولا يكره التابع على المختار، خلافاً للثاني (أي أبي يوسف)،
والإتباع المكروه أن يصوم الفطر وخمسة بعده، فلو أفطر الفطر لم يكره، بل يستحب ويسن، ابن كمال. وبسط
ابن عابدين في نصوص أهل المذهب في عدم الكراهة، ثم قال: وتقام ذلك في رسالة "تحرير الأقوال في صوم الست
من شوال" للعلامة قاسم، وقد رد فيها على ما في "منظومة التباي" وشرحها من عزوه الكراهة مطلقاً إلى أبي
حنيفة وأنه الأصح، بأنه على غير رواية الأصول، وأنه صحيح ما لم يسبقه أحد إلى تصحيحه، وأنه صحيح
الضعيف وعمد إلى تعطيل ما فيه الثواب الجزيل بدعوى كاذبة بلا دليل، ثم ساق كثيراً من نصوص كتب
المذهب، فراجعها. فعلم بذلك كله أن المرجح عند الحنفية هو الندب، وما حكى عنهم خلاف ذلك إما مرجوح
غير رواية الأصول، أو محمول على صوم يوم العيد، واستدل من قال بندب ذلك بحديث أبي أيوب رضي الله عنه عن
رسول الله ﷺ قال: **من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال، فذاك صيام الدهر**، رواه الجماعة إلا البخاري
والنسائي، كذا في "المنتقى"، وزاد المنذري في "الترغيب": والنسائي والطبراني، وقال: رواه رواة الصحيح.
يقصد به إباحة بناء المجهول، أي يتبع بقوله وفعله، عطف على أهل العلم، "هي" بصيغة الماضي في النسخ
الهندية، "ونهى" بصيغة المضارع في المصرية، "عن صيام يوم الجمعة، وصيامه" بالرفع مبتدأ، و"حسن" خبره،
يعني مستحب، "وقد رأيت بعض أهل العلم" قال أبو عمر: قيل: إنه محمد بن المنكدر، وقيل: صفوان بن سليم
"يصومه" أي يوم الجمعة، "وأراه" يضم الهمزة "كان يتحراه" أي يقصده، ولم يكن صومه ذاك اتفاقاً. ظاهر
كلام المصنف أنه ندب إلى صوم الجمعة، لكن قال الباجي: أتى به إخباراً لا اختياراً لفعله، لرواية ابن القاسم
كراهة صوم يوم موقت أو شهر، وقال عياض: لعل قول مالك يرجع إلى قول الجمهور بالكراهة، وإنما حكى
صومه عن غيره، وظنه أنه كان يتحراه، ولم يقل عن نفسه: وأنا أراه وأحبه. قال الزرقاني: واعلم أن الروايات
في صوم يوم الجمعة مختلفة جداً، ولذا اختلفت الأئمة فيه على أقوال، قال العمري: اختلفوا فيه على خمسة
أقوال، أحدها: كراهته مطلقاً، وهو قول السجعي والشعبي والزهري ومجاهد، وقد روي ذلك عن علي، وقد
حكى أبو عمر عن أحمد وإسحاق كراهته مطلقاً، ونقل ابن المنذر وابن حزم منع صومه عن علي وأبي هريرة
وسلمان وأبي ذر، وشبهوه بيوم العيد، ففي الحديث الصحيح: أن النبي ﷺ قال: **إن هذا يوم جعله الله عبداً، =**

وَصِيَامُهُ حَسَنٌ، وَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَصُومُهُ، وَأَرَاهُ كَانَ يَتَحَرَّاهُ.

= وروى النسائي من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً: لا صيام يوم عيد. القول الثاني: الإباحة مطلقاً من غير كراهة، وروى ذلك عن ابن عباس ومحمد بن المنكدر، وهو قول مالك وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن. القول الثالث: أنه يكره إفراده، فإن صام يوماً قبله أو بعده لم يكره، وهو قول أبي هريرة ومحمد بن سيرين وطاوس وأبي يوسف، واختاره ابن المنذر، وحكاه الترمذي عن أحمد وإسحاق. القول الرابع: ما حكاه القاضي عن الداودي: أن النهي إنما هو عن تحريره واختصاصه دون غيره، فإنه متى صام مع صومه يوماً غيره، فقد خرج عن النهي؛ لأن ذلك اليوم قبله أو بعده إذ لم يقل: اليوم الذي يليه، قال القاضي عياض: وقد يرجح ما قاله قوله في الحديث الآخر: لا تحسروا يوم الجمعة بصيام ولا للهت بصيام وهذا ضعيف جداً، ويرده حديث جويرية في "البحاري"، وقوله هنا: أصمت أمس؟ قالت: لا، قال: تصومين عداً؟ قالت: لا، قال: فأطري، فهذا صريح في أن المراد بما قبله يوم الخميس، وبما بعده يوم السبت. الخامس: يحرم صومه إلا لمن صام يوماً قبله أو يوماً بعده، أو وافق عادته، بأن كان يصوم يوماً ويفطر يوماً، فوافق يوم الجمعة، وهو قول ابن حزم؛ لظاهر الأحاديث الواردة في النهي، وحكى الحافظ في "الفتح" منع الأفراد عن أحمد وابن المنذر وبعض الشافعية، وقول ابن المنذر يشعر بأنه يرى تحريره، وقال: ذهب الجمهور إلى أن النهي فيه للتنزيه، وعن مالك وأبي حنيفة: لا يكره، والمشهور عند الشافعية وجهان، أحدهما - ونقله المزني عن الشافعي - أنه لا يكره، إلا لمن أضعفه صومه عن العبادة التي تقع فيه من الصلاة والدعاء والذكر. والثاني: وهو الذي صححه المتأخرون كقول الجمهور. قلت: وقد حصل من كلام الحافظ قولان آخران لم يذكرهما العيني، أحدهما: التحريم، والثاني: الكراهة لمن أضعفه الصوم، فصارت الأقوال سبعة. والثامن: الندب ولو منفرداً، كما سيأتي في الفروع، وهو مختار الغزالي في "الإحياء"؛ إذ عده في الأيام الفاضلة التي يتأكد استحبابها. واختلفت فروع الخنفية في ذلك أيضاً، ففي "تور الإيضاح" وشرحه: كره أفراد يوم الجمعة بالصوم؛ لحديث مسلم مرفوعاً: ولا تحسروا يوم الجمعة بصيام الحديث إلخ مختصراً، وفي "البدائع": كره بعضهم صوم يوم الجمعة بانفراده، وكذا صوم يوم الاثنين والخميس، وقال عامتهم: إنه مستحب؛ لأن هذه الأيام من الأيام الفاضلة، فكان تعظيمها بالصوم مستحباً. وفي "الدر المختار": والمتدب كأيام البيض ويوم الجمعة ولو منفرداً، قال ابن عابدين: صرح به في "التهير"، وكذا في "البحر" فقال: إن صومه بانفراده مستحب عند العامة كالاثنين والخميس، وكره الكل بعضهم، ومثله في "المحيط"، معللاً بأن هذه الأيام فضيلة، ولم يكن في صومها تشبه بغير أهل القبلة، فما في "الأشياء"، وتبعه في "تور الإيضاح" من الكراهة قول البعض، وفي "الحانية": لا بأس بصوم يوم الجمعة عند أبي حنيفة ومحمد؛ لما روي عن ابن عباس: "أنه كان يصومه ولا يفطر"، وظاهر الاستشهاد بالأثر: أن المراد بـ"لا بأس" الاستحباب، وفي "التحنيص": قال أبو يوسف: جاء حديث في كراهته، إلا أن يصوم قبله أو بعده، فكان الاحتياط أن يضم إليه يوماً آخر، قال الطحطاوي: ثبت بالسنة طلبه والنهي عنه، والآخر منهما النهي، كما أوضحه شراح "الجامع الصغير"؛ لأن فيه وظائف، ففعله إذا صام ضعف عن فعلها. وفي "رسائل الأركان": أن المنع عندنا للتنزيه.

مَا جَاءَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ

٦٣٦ - **مالك** عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ النَّهْدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ:

ليلة القدر: واختلفوا في تعيين هذه الليلة على أقوال كثيرة شهيرة وغريبة بسطها الحافظ في "الفتح" إلى قريب من خمسين قولاً أما ليست في ليلة بعينها، وأما تنتقل في الأعوام، وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وأكثر أهل العلم، وهو أصح الأقاويل وأولها بالصواب؛ لأن الأحاديث كلها تستعمل على هذا، واستعمالها كلها أولى من استعمال بعضها وإطراح سائرها لا سيما وهي كلها أحاديث صحاح ثابتة لا مطعن فيها لأحد، فيحمل حديث أبي سعيد على ذلك العام بعينه، وحديث عبد الله بن أنس على ذلك العام بعينه، وأمره **32** بالنماسة في العشر الأواخر على ذلك العام بعينه، وكذلك الأمر بالنماسة في السبع الأواخر في ذلك العام بعينه، وقال الزرقاني في بيان الأقاويل: كونها في جميع السنة قول مشهور للمالكية والحنفية، وحزم ابن الخاحب كونها مختصة برمضان رواية عن مالك، وفي "الدر المختار": وليلة القدر دائرة في رمضان اتفاقاً، إلا أنها تتقدم وتتأخر خلافاً لهما، ولم يتره فيمن قال بعد ليلة منه: أنت حرام أنت طالق ليلة القدر، فعنده لا يقع حتى ينسلخ شهر رمضان الآتي؛ لجواز كونها في الأول في الأولى، وفي الآتي في الأخيرة، وقالوا: يقع إذا مضى مثل تلك الليلة في الآتي، ولا خلاف أنه لو قال: قبل دخول رمضان، وقع بمضيه، قال ابن عابدين: ما ذكر عن الإمام هو قول له، وذكر في "البحر" عن "الحانية": أن المشهور عن الإمام أنها تدور في السنة كلها، قد تكون في رمضان، وقد تكون في غيره، قال الحافظ: كونها ممكنة في جميع السنة هو قول مشهور عن الحنفية، حكاه قاضي حان وأبو بكر الرازي منهم، وروي مثله عن ابن مسعود وابن عباس وعكرمة، وكونها مختصة برمضان ممكنة في جميع لياليه هو قول ابن عمر، وفي "شرح الهداية" الحزم به عن أبي حنيفة، وقال به ابن المنذر والنخعي وبعض الشافعية، ورجحه السكي في "شرح المنهاج"، وحكاه ابن الخاحب رواية، وقال السروجي في "شرح الهداية": قول أبي حنيفة: إنها تنتقل في جميع رمضان، وقال صاحبها: إنها في ليلة مبهمه معينة، وقال الحافظ: كونها ليلة سبع وعشرين هو الجادة من مذهب أحمد، ورواية عن أبي حنيفة، وبه حزم أبي بن كعب وحلف عليه كما أخرجه مسلم، وروى مسلم أيضاً من طريق أبي حازم عن أبي هريرة قال: تذاكرنا ليلة القدر، فقال رسول الله ﷺ: **33** **أَيْكُمْ يَذْكُرُ حِينَ طَلَعَ الْقَمَرُ كَأَنَّهُ شَيْءٌ حَمْدٌ**، قال أبو الحسن الفارسي: أي ليلة سبع وعشرين، فإن القمر يطلع فيها بنلك الصفة، ورواه ابن أبي شيبة عن عمر وحذيفة وناس من الصحابة، وقال الحافظ بعد سرد الأقوال: وأرجحها كلها أنها في وتر من العشر الأخير، وأما تنتقل كما يفهم من أحاديث هذا الباب، وأرجحها أوتار العشر، وأرجح أوتار العشر عند الشافعية ليلة إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين، وأرجحها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين.

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْوُسْطَ مِنْ رَمَضَانَ، فَاعْتَكَفَ عَامًا حَتَّى إِذَا كَانَ لَيْلَةَ

يعتكف **إح:** أي في مسجده ﷺ. "العشر الوسط" قال الباجي: وقع في كتابي مفيداً بضم الواو والسين، ويعتدل عندي أن يكون جمع واسط، قال صاحب "العين": واسط الرجل ما بين قدمته وأخترته، وقال أبو عبيد: وسط البيوت يسطها: إذا نزل وسطها، واسم الفاعل من ذلك واسط، ويقال في جمعه: وسط كتازل ونزل وبازل وبزل، وأما الوسط بفتح الواو والسين، فيحتمل أن يكون جمع أوسط، وهو جمع وسيط، ككبير وأكبر، ويحتمل أن يكون اسماً لجميع الوقت على التوحيد كما يقال: وسط الدار ووسط الوقت والشهر، فإن كان قرئ بفتح الواو والسين فهذا عندي معناه، ووقع في رواية البخاري: "العشر الأوسط" قال الحافظ: هكذا في أكثر الروايات، والمراد بالعشر: الليال، وكان من حقها أن توصف بلفظ التأنيث، لكن وصفت بالذكر على إرادة الوقت أو الزمان، أو التقدير الثالث، كأنه قال: الليالي العشر التي هي الثلث الأوسط، وقال القاري: ووجه الأوسط أنه جاء على لفظ العشر، فإن لفظه مذكر، قال الحافظ: ووقع في "الموطأ" الوسط بضم الواو والسين جمع وسطى، ويروى بفتح السين مثل كبر وكبرى، ورواه الباجي في "الموطأ" بإسكانها على أنه جمع واسط، كبازل وبزل، وهذا يوافق رواية الأوسط، وقد رأيت كلام الباجي أنه لم يضبطه بالإسكان بل بضمين، وهذا تعقب السيوطي كلام الحافظ، اللهم إلا أن يقال: إن الباجي ضبطه في غير "المنتقى"، وقال القاري: ما قيل: الوسط بضمين جمع وسطى، غير صحيح؛ لأن "فعل" بضمين لا يكون جمعاً لـ "فعل"، بل لنحو فاعل، وعلم بذلك كله أن اللفظ يحتمل وجوهاً، بضمين جمع واسط أو جمع وسطى كما قيل، أو بفتحتين جمع أوسط أو مفرد، وضم أوله وفتح السين جمع وسطى أيضاً، فتأمل. "من رمضان" قال ابن عبد البر: فيه مداومة ﷺ على ذلك، فالاعتكاف فيه سنة؛ لمواظبته ﷺ. "فاعتكف عاماً" مصدر عام إذا سبح، فالإنسان يعوم في دنياه على الأرض طول حياته، فإذا مات غرق فيها، أي اعتكف في رمضان في عام.

ليلة **إح:** بالنصب، وضبطه بعضهم بالرفع فاعل "كان" التامة بمعنى ثبت؛ "إحدى وعشرين، وهي الليلة التي يخرج فيها" رسول الله ﷺ "من صبحها من اعتكافه" هذا الحديث مشكل؛ لأن مقتضاه أن خطبته ﷺ وقعت في أول اليوم الحادي والعشرين، وعلى هذا يكون أول ليالي اعتكافه الأخير ليلة اثنين وعشرين، وهو مغاير لقوله الآتي: "فأبصرت عينا رسول الله ﷺ". وعلى جبهته أثر الماء والطين من صبح إحدى وعشرين"، فإنه ظاهر أن الخطبة كانت في صبح اليوم العشرين، ووقوع المطر كان ليلة إحدى وعشرين، وهو الموافق ليقية الروايات، وعلى هذا فمعنى رواية الباب: وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها أي من الصبح الذي قبلها، ويكون في إضافة الصبح إليها تجوز، وقد أطال ابن دحية في تقرير: أن الليلة تضاف إلى اليوم الذي قبلها، ورد على من منع ذلك، ولكن لم يوافق على ذلك، فقال ابن حزم: رواية ابن أبي حازم والدراوردي مستقيمة، ورواية مالك مشكولة، وأشار إلى التأويل الذي ذكرنا، ويؤيده ما في رواية للبخاري: "فإذا كان حين يمسي من عشرين ليلة تمضي، ويستقبل إحدى وعشرين رجع إلى مسكنه"، وهذا في غاية الإيضاح.

إِحْدَى وَعِشْرِينَ، وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي يَخْرُجُ فِيهَا مِنْ صُجْحِهَا مِنْ اعْتِكَافِ، قَالَ: مَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعِيَ فَلْيَعْتَكِفْ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ، وَقَدْ رَأَيْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ ثُمَّ أَنْسَيْتُهَا، وَقَدْ رَأَيْتُنِي أَسْجُدُ مِنْ صُجْحِهَا فِي مَاءٍ وَطِينٍ، فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ

في ذلك المام

من كان الخ: وليس لفظ "كان" في النسخ المصرية، "اعتكف معي" العشر الوسط، "فليعتكف" قال الطيبي: الأمر بالاعتكاف ههنا بمعنى الثبات والدوام، كذا في "المرقاة"، قلت: بل الظاهر أنه على معناه لتحديد هذا الاعتكاف بالية "العشر الأواخر" أيضاً لما أخر جبريل: أن الذي تطلب أمامك، وفي "مسلم" من وجه آخر عن أبي سعيد: أنه **ك** اعتكف في قبة تركية على سدنها حصير، فأخذته، فنجاه في ناحية القبة، ثم كلم الناس، فقال: **إني اعتكفت** **العشر الأول** **الناس** هذه الليلة، ثم **اعتكفت** **العشر الأوسط** ثم **أريت** **فقبل لي** **فيها في** **العشر الأواخر** **فمن أحب** **سكن** **أن يعتكف** **فليعتكف** فاعتكف الناس معه، "وقد رأيت" وفي رواية: أريت همزة أوله مضمومة ميمي للمفعول أي أعلمت قاله الزرقاني، قلت: ونسخ "الموطأ" الهندية والمصرية متظافرة على الأولى، ونسخة "المتقى" مبنية على الرواية الثانية، "هذه الليلة" مفعول به لا ظرف أي أريت ليلة القدر، قال الباجي: يحتمل أن الرؤية ههنا بمعنى العلم، فيكون معناه: أعلمت بها، ويحتمل أن يكون بمعنى رؤية البصر، والمراد: العلامة التي أعلمت بها، "ثم أنسيتها" بضم الهيمزة، قال الفخار: ليس معناه أنه رأى الملائكة والأنوار عياناً، ثم نسي في أول ليلة رأى ذلك؛ لأن مثل هذا قل أن ينسى، وإنما معناه: أنه قيل له: ليلة القدر ليلة كذا وكذا، فنسي، قال الحافظ: المراد أنه نسي علم تعيينها في تلك السنة، وفيه أن النسيان حائر على النبي **ﷺ**، ولا نقص في ذلك لا سيما فيما لم يؤذن له في تبليغه، وقد يكون في ذلك مصلحة تتعلق بالشريع، كما في قصة السهو في الصلاة، أو بالاجتهاد في العبادة، كما في هذه القصة.

وأيتني: بضم التاء، وفيه عمل الفعل في ضميري الفاعل والمفعول، وذلك من خواص أفعال القلب، أي رأيت نفسي، قال الباجي: يحتمل أن يكون ذلك رؤيا رآها حين أعلم بالليلة أو رآها، ففي ذلك في ذكره، ويحتمل أن يكون هذه رؤيا بعد النسيان، واستدل بها عليها، "أسجد" بالرفع حال، وقيل: تقديره: أن أسجد "من صبحها" أي في صبحها، "في ماء وطين" علامة جعلت له ليستدل بها عليها، والمراد: الأرض الرطبة، ولعل أصله: في ماء وثراب، وسمي طيناً لمخالطته به مائلاً، ولإيماء إلى غلبة الماء، "فالتمسوها" علم يأمر الالتماس أن ما وقع في الروايات من أنها رفعت لتلاحي فلان وفلان، المراد رفع علمها لا رفع نفسها في العشر الأواخر، ثم خص من ذلك الأوتار، فقال: "فالتمسوها في كل وتر منه" أي أوتار ليالي العشر، والظاهر أن المراد في تلك السنة خاصة، فلا ينافي الروايات الأخرى، "قال أبو سعيد: فأمطرت"، وفي بعض الروايات: فمطرت "السماء تلك الليلة" قال الزرقاني: يقال في الليلة الماطية: الليلة إلى الزوال، فيقال: البارحة، وفي رواية "الصحيحين": "وما نرى في السماء قرعة، فجاءت سحابة، فمطرت حتى سال سقف المسجد"، وهذا الحديث استنبط من ذهب إلى أنها ليلة إحدى وعشرين، =

وَالْتَمِسُوهَا فِي كُلِّ وَثْرٍ". قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَمْطَرَتْ السَّمَاءُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، وَكَانَ الْمَسْجِدُ عَلَى عَرِيشٍ، فَوَكَّفَ الْمَسْجِدُ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَبْصَرْتُ عَيْنَايَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْصَرَفَ وَعَلَى جَبِينِهِ وَأَنْفِهِ أَثَرُ الْمَاءِ وَالطَّيْنِ مِنْ صُبْحِ لَيْلَةٍ إِحْدَى وَعِشْرِينَ.

٦٣٧ - **مَالِكٌ** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ".

= وأجاب عنه السرخسي بأنه ليس فيه كبير حجة، فإنه لم يقل: "أراني أسجد في ماء وطين في ليلة القدر"، قلت: لا حاجة إلى الجواب بعد ما تحقق أنها تحمل في الليالي المتعددة في السنين المختلفة، فلا مانع أن تكون في هذه الليلة من هذه السنة، "وكان المسجد على عريش" بفتح العين وسكون الياء، أي بني على صوغ عريش، وإلا فالعريش هو نفس السقف، يعني أن المسجد كان مظلاً بالحوص والجريد، ولم يكن محكم البناء بحيث يكن من المطر، وفي رواية للبخاري: وكان السقف من جريد النخل، "فوكف المسجد" أي سال ماء المطر من سقفه، فهو من ذكر المحل وإرادة الحال.

فأبصرت عينايا: زاده تأكيداً، كقولك: أخذت يدي، وإنما أراد إظهار التعجب من تلك الحالة الغريبة، "رسول الله ﷺ انصرف" من الصلاة، "وعلى جبهته" الجملة حالية، واختلفت النسخ في ذكر هذا اللفظ، ففي جميع النسخ المصرية "والزرقاني" و"المصفي" و"التنوير" بلفظ: "على جبهته"، وهكذا حكاه الحافظ في "الفتح" عن رواية مالك، وكذا في "التقصي"، وفي النسخ الهندية والباقي بلفظ: "على جبينه"، قال الباجي: الجبين: ما بين الصدغين، والسجود يكون في وسطه، وقال ابن قتيبة: الجبهة: وسط الجارحة، والجبينان يكتنفانها من كل جانب جبين. قلت: ويكون المعنى على نسخة الجبين بيان كثرة الطين حتى وصلت إلى الجبين، فتأمل، "وأنفه" قال الزرقاني: فيه السجود على الجبهة والأنف جميعاً، فإن سجد على أنفه وحده لم يجز، وعلى جبهته وحدها أساء وأجزأ، قاله مالك.

"من" صلاة "صباح ليلة إحدى وعشرين" متعلق بقوله: "انصرف"، وحديث أبي سعيد هذا نص في التحري في الأوتار، ويشكل عليه ما روى أبو داود وغيره من طريق أبي نضرة عنه مرفوعاً: **التمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة**، قلت: يا أبا سعيد! إنكم أعلم بالعدد منا، قال: أجل، قلت: ما التاسعة والسابعة والخامسة؟ قال: إذا مضت واحدة وعشرون فآلتي تليها التاسعة، فإذا مضى ثلاث وعشرون فآلتي تليها السابعة.

تحروا: بفتح المثناة الفوقية وأخاء والراء المهملتين وإسكان الواو، أمر من التحري، وفي بعض الروايات: "التمسوا" وهما بمعنى الطلب، لكن معنى التحري أبلغ، لما فيه من الطلب بالجد والاجتهاد، "ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان"، قال الزرقاني: ولم يقع في شيء من طرق حديث هشام هذا التقيد بالوتر، لكنه محمول عليه؛ لما في الصحيح من رواية أبي سهيل بن مالك عن أبيه عن عائشة مرفوعاً: **تحروا ليلة القدر في أول العشر الأواخر** =

٦٣٨ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "تَحَرُّوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي السَّبْعِ الْأَوَّاحِرِ مِنْ رَمَضَانَ."

٦٣٩ - **مالك** عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَنَسٍ الْجُهَنِيَّ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي رَجُلٌ شَاسِعُ الدَّارِ فَمُرْنِي لَيْلَةً أَنْزَلَ لَهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "انْزِلْ لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ".

- فيحمل المطلق على المقيد، قلت: لكن من احتار دورانه في تمام العشر يجري الحديث على إطلاقه، قال الحافظ: كونهما تنقل في العشر الأخير كله قاله أبو قلابة، ونص عليه مالك والثوري وأحمد وإسحاق.

تحروا ليلة الإح: أي اطلبوا بالجد والاجتهاد "ليلة القدر في السبع الأواخر" قال ابن عبد البر: هكذا رواه مالك، ورواه شعبة عن ابن دينار بلفظ: "ليلة سبع وعشرين"، قلت: لكن رواية نافع عن ابن عمر، وكذا رواية سالم عنه بعدة طرق عند البخاري وغيره بلفظ: "السبع الأواخر"، فتأمل "من رمضان" وليس لفظ "من رمضان" في النسخ المصرية، ثم اختلفوا في مصداقه، ف قيل: مبدؤه من ليلة أربع وعشرين على كون الشهر ثلاثين، وهو الأصل، وقيل: من ليلة ثلاث وعشرين على كون المحقق في الشهر تسعاً وعشرين يوماً. **قال لرسول الله الإح:** زاد في النسخ المصرية بعد ذلك: "يا رسول الله"، وليست هذه الزيادة في النسخ الهندية، "إني رجل شاسع الدار" أي بعيدها، ولفظ رواية أبي داود: "قلت: يا رسول الله، إن لي بادية أكون فيها، وأنا أصلي فيها بحمد الله، فمرني ليلة معينة أنزل لها" أي لتلك الليلة من البادية إلى المسجد، قال القاري: بالرفع على أنه صفة، وقيل: بالجرم على أنه جواب أمر، قال الزرقاني: ولأبي داود: "فمرني بليلة من هذا الشهر أنزلها هذا المسجد أصلها فيه"، قلت: وفي النسخ التي بأيدينا: "فمرني بليلة أنزلها إلى هذا المسجد" ليس فيها ذكر هذا الشهر، نعم، حكى القاري هذه اللفظة عن "المصابيح".

انزل ليلة الإح: قال الساجي: يحتمل أن يكون نص عليها على معنى التحري لها، وأما عنده أقرب إلى أن تكون فيها ليلة القدر من سائر ليالي الوتر، ويحتمل أن ينص عليها لتفضيلة ثبتت لها عنده، قلت: والظاهر أن الأمر كان لتلك السنة خاصة، لكنه ذهب إلى عمومها، كما يدل عليه الروايات، زاد أبو داود بعد ذلك قول محمد بن إبراهيم الراوي عن ابن عبد الله بن أنس، فقلت لآئنه: فكيف كان أبوك يصنع؟ قال: "كان يدخل المسجد إذا صلى العصر، فلا يخرج منه حاجة حتى يصلي الصبح، فإذا صلى الصبح وجد دانه على باب المسجد، فجلس عليها، فلحق بباديته"، قال ابن عبد البر: يقال: ليلة الجهني معروفة بالمدينة ليلة ثلاث وعشرين، وحديثه هذا مشهور عند عامتهم وخاصتهم، وروى ابن جريج هذا الخبر لعبد الله بن أنس، وقال في آخره: "فكان الجهني يسمي تلك الليلة يعني ليلة ثلاث وعشرين في المسجد، فلا يخرج منه حتى يصبح، ولا يشهد شيئاً من رمضان قبلها ولا بعدها، ولا يوم الفطر"، قلت: وقد ورد كون ليلة القدر ليلة ثلاث وعشرين في عدة روايات وآثار، وذهب إلى ذلك جماعة.

٦٤٠ - **مالك** عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "إِنِّي أُرِيتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فِي رَمَضَانَ حَتَّى تَلَاخِيَ رَجُلَانِ فَرُفَعْتُ، فَالْتَمَسُوها فِي التَّاسِعَةِ وَالسَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ".

من قلبي أي في تلك السنة

خرج علينا (الخ): من الحجرة الشريفة، زاد في النسخ المصرية بعد ذلك: "في رمضان"، وليست هذه الكلمة في النسخ الهندية، وزاد في رواية البخاري: "ليخبرنا بليلة القدر"، فقال: "إني أريت" بضم الفتحزة بيناء المجهول، قال الحافظ: هي من الرؤيا أي أعلمت بها، أو من الرؤية أي أبصرتها، وإنما أرى علامتها، وهو السجود في الماء والطين، ثم اللفظ هكذا في جميع النسخ المصرية، وفي الهندية: "رايت" ببناء الفاعل، "هذه الليلة" أي ليلة القدر "في رمضان"، زاد البخاري بعده: "فقال: خرجت لأخبركم بليلة القدر حتى تلاخي" بفتح الحاء المهملة أي وقعت بينهما ملاحة، وهي المخاصمة والمنازعة، والمشاقمة، والاسم اللحاء بالكسر والمد، وفي رواية أبي سعيد عند مسلم: "فجاء رجلان يختصمان معهما الشيطان"، ونحوه في حديث القلتان عند ابن إسحاق، وزاد: "أنه لقيهما عند سدة المسجد، فحجز بينهما"، فاتفقت هذه الأحاديث على سبب النسيان، وروى مسلم من حديث أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: "أريت ليلة القدر، ثم أيقظني بعض أهلي، فسيئها، وهذا سبب آخر، فإما يحمل على التعدد بأن تكون الرؤيا في حديث أبي هريرة متاماً، فيكون سبب النسيان الإيقاظ، وأن تكون الرؤية في حديث غيره في اليقظة، فيكون سبب النسيان ما ذكر من المخاصمة، أو يحمل على اتحاد القصة، ويكون النسيان وقع مرتين عن سببين، ويحتمل أن يكون المعنى: أيقظني بعض أهلي، فسمعت تلاخي الرجلين، فغمت لأحجز بينهما، فسيئتهما للاشتغال بهما، وقد روى عبد الرزاق من مرسل سعيد بن المسيب أنه ﷺ قال: "ألا أخبركم بليلة القدر؟ قالوا: بلى، فسكت ساعة، ثم قال: لقد قلت لكم، وأنا أعلمها، ثم أسيئها، فلم يذكر سبب النسيان، وهو مما يقوي الحمل على التعدد، كذا في "الفتح"، "قرفعت" أي تعيينها لا رفع عينها؛ لما ورد من الأمر بالانتماس، وقيل: رفعت بركنها من تلك السنة، وقيل: التاء في رفعت للملائكة لا لليلة. ثم اختلفوا في أن النبي ﷺ أعلم بتعيينها بعد ذلك أم لا؟ وبالأول قال ابن عيينة، وروى الثاني عن زينب بنت أم سلمة، واستنبط السبكي من هذه القصة كتمانها لمن رآها؛ لأنه تعالى لم يقدر لبيبه أن يخبر بها أحداً، كذا في "الفتح"، وقال الباجي: قد يذنب البعض فتعدى عقوبته إلى غيره، فيحزى به من لا سبب له في الدنيا، وأما في الآخرة فلا تزر وزارة وزر أخري قلت: وقد ورد في هذا المعنى روايات كثيرة شهيرة لا تحفى على ناظر الأحاديث.

في التاسعة (الخ): [الباقية من رمضان، وهي ليلة إحدى وعشرين، وهكذا] اختلفوا في معناها على خمسة أقوال، أحدها: أن المراد بالتاسعة ليلة تسع وعشرين، وبالسابعة سبع وعشرين، وبالخامسة خمس وعشرين، فيكون المعنى التمسوها في تاسعة تمضي من بعد العشرين، لكن يشكل عليه ما ورد في أكثر طرق الحديث بلفظ: تاسعة تبقى، =

٦٤١ - مالك أنه بلغه أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ أروا ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر،

= وأوله القاري بأن المعنى: تاسعة يرجى بقاؤها من بعد العشرين، وهذا القول قال القاري: هم الظاهر، وقال الحافظ: يرجح هذا القول رواية البخاري، بلفظ: التسعة في السبع والسبع والخمس أي في سبع وعشرين، وسبع وعشرين، وخمس وعشرين، وثانيها: ما قال الطيبي: إن "تاسعة تبقى" هي الليلة الثانية والعشرون تاسعة من الأعداد الباقية، والرابعة والعشرون سابعة منها، والسادسة والعشرون خامسة منها، قلت: وعلى هذا فيكون معنى الحديث تاسعة من الليالي الباقية، والعدد يكون من الآخر على كون الشهر ثلاثين، وتكون الليالي كلها أشفاعاً لا أوتاراً، ويؤيد هذا المعنى ظاهر ما في رواية أبي داود عن أبي نصر أنه قال لأبي سعيد الحديري: إنكم أعلم بالعدد منا، قال: أحلى، قلت: ما التاسعة والسابعة والخامسة؟ قال: "إذا مضت إحدى وعشرون فإني تليها التاسعة، فإذا مضت ثلاث وعشرون فإني تليها السابعة إلخ، لكن تقدم أن حديث أبي سعيد هذا محتمل للتأويل؛ لمخالفته روايته بنفسه، ولم أر من احتصها بأشفاع العشر الأخير، إلا أن الحافظ قال في سرد الأقوال: القول الثالث والأربعون: إنها في أشفاع العشر الوسط والعشر الأخير، قرأته بخط مغنطاي. وثالثها: هو المعنى الثاني إلا أن العدد من تسع وعشرين؛ لكونه الثيقين، فتكون "تاسعة تبقى" هي ليلة إحدى وعشرين، وكذلك الليالي كلها أوتار، وحكي ذلك عن مالك. ورابعها: ما اختاره ابن عبد البر: أن المراد بالتاسعة ليلة إحدى وعشرين، وكذلك الباقية كالتقول الثالث، إلا أن المعنى عنده: تاسعة تبقى بعد الليلة التي تلتئم فيها، فعلى هذا يكون العدد من ثلاثين، وتكون الليالي كلها أوتاراً، وباعتبار المصدق هذا والذي قبله سواء، والاختلاف بينهما باعتبار معنى الحديث، وفي "المدونة": قال الإمام مالك: أرى - والله أعلم - أنه أراد بالتاسعة من العشر الأواخر ليلة إحدى وعشرين، وبالسابعة ليلة ثلاث وعشرين، وبالخامسة ليلة خمس وعشرين. وهذا القول كما نرى يمكن حمله على القول الثالث والرابع معاً، وخامسها: ما يظهر من كلام العيني أن المراد بالتاسعة ليلة إحدى وعشرين على نقصان الشهر، والثانية والعشرين على تمامه، يعني عمومهما يشاؤون الصورتين معاً، قال: وهذا دال على الانتقال من وتر إلى شفع، والتي لا لم يأمر أئمة بالتماسها في شهر كامل دون ناقص، بل أطلق طلبها في جميعه على التمام مرفق، وعلى النقص أخرى. أروا إلخ: بضم الهنزة "ليلة القدر في المنام" أي أراهم الله تعالى ذلك، وقال ابن الملك: أي خيل لهم في المنام ذلك تبعاً للطبي في أنه من الرؤيا، فحينئذ يحتاج إلى التحديد، كذا في "المرقاة"، "في السبع الأواخر" قال الحافظ: أي قيل لهم في المنام: إنها في السبع الأواخر، وتعقبه بعضهم بأنه ليس ظرفاً للإراءة، بل صفة للمنام أي انشام الواقع، أو الكائن في السبع الأواخر، والأوجه عندي ما قاله الحافظ، وأنت خير بأنه لم يقل: إنه ظرف للإراءة، بل كلامه صريح في أنه ظرف للمقدر، ويدل عليه ما في تعبير البخاري: "إن ناساً أروا ليلة القدر في السبع الأواخر، وإن ناساً أروا أنها في العشر الأواخر"، وأمر الالتئام في السبع الأواخر صريح في أنه كان قبل السبع الأواخر.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنِّي أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَّاتٍ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيًا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ".

٦٤٢ - **مالك** أَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يَتَّقِي بِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَى أَعْمَارَ النَّاسِ قَبْلَهُ، أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ، فَكَأَنَّهُ تَقَاصَرَ أَعْمَارُ أُمَّتِهِ أَنْ لَا يَبْلُغُوا مِنْ الْعَمَلِ مِثْلَ الَّذِي بَلَغَ غَيْرُهُمْ فِي طُولِ الْعُمُرِ، فَأَعْطَاهُ اللَّهُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ.

٦٤٣ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَقُولُ: مِنْ شَهْدِ الْعِشَاءِ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ فَقَدْ أَخَذَ بِحُظِّهِ مِنْهَا.
وعليه أهل العلم

إني أرى إلخ: يفتح الهمزة والراء أي أعلم "رؤياكم" بالإنفراد، قال عياض: كذا جاء بالإنفراد، والمراد مرآيتكم؛ لأنها لم تكن رؤيا واحدة، وإنما أراد الجنس، وقال ابن التين: المحدثون يروونه بالتوحيد، وهو جائز، وأفصح منه رؤياكم جمع رؤيا، ليكون جمعا في مقابلة الجمع، وتعقب بإضافته إلى ضمير الجمع يعلم منه التعدد ضرورة، وإنما عبر بـ"أرى" ليحانس رؤياكم، وهي المفعول الأول لـ"أرى"، والثاني: قوله: "قد تَوَاطَّاتٍ" بالهمز أي توافقت وزنا ومعنى، ويجد في نسخ بطاء ثم ياء، وينبغي أن يكتب بالألف، ولا بد من قراءته مهموزا، قال تعالى **فَتَوَاطَّأُوا عِنْدَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ** (التوبة: ٣٧)، قاله النووي. "في" رؤيتها أنها في ليالي "السبع الأواخر"، فمن كان متحريرا أي طالبها وقاصدها "فليتحرها في السبع الأواخر" من رمضان، وتقدم قريبا عن البخاري: أن بعضا رأوها في العشر، وبعضا في السبع.

أرى: بضم الهمزة مبنيا للمفعول، أي أراه الله تعالى "أعمار الناس" بالراء المهملة في جميع النسخ من المتن والشروح، فما حكى السيوطي وغيره عن رواية "الموطأ" بلفظ: "أعمال الناس" وهم من الناسخ، "قبله" أي قبل زمانه ﷺ. "أو ما شاء الله من ذلك" أي مقدار ما أراد الله تعالى من أعمارهم أي أرى جميع أعمارهم، أو مقدارا خاصا من ذلك، "فكأنه" **تقاصر أعمار أمة** إذ هي ما بين الستين إلى السبعين، وقليل من يجوز ذلك كما ورد "أن لا يبلغوا" لقصر أعمارهم "من العمل" الصالح "مثل الذي" بفتح اللام "بلغ غيرهم" من الأمم السابقة "في طول العمر، فأعطاه الله" عز وجل محل أعمارهم الطويلة "ليلة القدر خير من ألف شهر". قال ابن عبد البر: هذا أحد الأحاديث الأربعة التي لا توجد في غير "الموطأ" لا مسندا ولا مرسلأ، وليس منها حديث منكر، ولا ما يدفعه أصل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْاِعْتِكَافِ

ذِكْرُ الْاِعْتِكَافِ

٦٤٤ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اعْتَكَفَ يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ فَأَرْجُلُهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ.

كتاب الاعتكاف: يذكرونه عقب الصيام؛ لأنه من توابعه، ولأن المقصود من كل منهما واحد، وهو كف النفس عن شهواتها وتركبة النفس، ولأن الذي يطل الصوم قد يطل الاعتكاف، ولأنه يسن للمعتكف الصيام، ولأن الصوم شرط في بعض أنواعه عند الجمهور، والشرط مقدم على المشروط، ولأن الاعتكاف يطلب مؤكداً في العشر الأخير من رمضان، فيحتم الصوم به، فناسب حتم كتاب الصوم بذكر مسائله، قاله ابن عابدين.

يدني إني: أي يقرب "إني" بشدة الياء، أي إلى حجري "رأسه" بالنصب، وفيه تصريح بتسريح شعر الرأس، وفي بعض ألفاظ الحديث ما يدل على احتمال تسريح اللحية، لكنه **نفي** ما يكره إلى أحد، وإنما كان يتعاطى ذلك بنفسه، بخلاف شعر الرأس، فإنه يعسر مباشرة تسريحه، لا سيما في مؤخر الرأس، فلذلك كان يستعين بأزواجه، كذا في "شرح الإحياء"، زاد في "المشكاة" برواية المتفق عليه: "وهو في المسجد"، وفي "شرح الإحياء" برواية الترمذي والنسائي: "وهي في حجرها". "فأرجله" الترحيل: تسريح الشعر، وهو استعمال المشط في الرأس، أي أمشط شعره وأنظفه، فهو من محاز الخذف؛ لأن الترحيل للشعر لا للرأس، أو من إطلاق اسم الخغل على الحال، "وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان"، قال الخافظ: فسرّها الزهري بالبول والغائط، واتفقوا على استثنائهما، واحتفظوا في غيرهما من الحاجات كالأكل والشرب، ولو خرج لهما فتوضأ خارج المسجد لم يطل، ويتحقق بها القيء، والفصد لمن احتاج إليه، قال الباجي: يريد: لا يدخل بيته إلا لضرورة قضاء الحاجة، وأفعال النبي ﷺ على الوجوب، وهذا يقتضي أن المعتكف لا يدخل بيته إلا لضرورة حاجة الإنسان وما يجري مجراه من طهارة الحدث وغسل الجنابة والجمعة مما تدعو الضرورة إليه ولا يفعل في المسجد، ولا يدخله لأكل ولا نوم ولا غيره من الأفعال التي يباح فعلها في المسجد.

٦٤٥ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُمَرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ إِذَا اعْتَكَفَتْ لَا تَسْأَلُ عَنِ الْمَرِيضِ، إِلَّا وَهِيَ تَمْشِي لَا تَقِفُ.

قال يحيى: قَالَ مَالِك: لَا يَأْتِي الْمُعْتَكِفُ حَاجَةً وَلَا يَخْرُجُ لَهَا، وَلَا يُعَيِّنُ أَحَدًا إِلَّا أَنْ يَخْرُجَ لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ، وَلَوْ كَانَ خَارِجًا لِحَاجَةِ أَحَدٍ لَكَانَ أَحَقَّ مَا يُخْرَجُ إِلَيْهِ عِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَائِزِ وَاتِّبَاعُهَا. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِك: وَلَا يَكُونُ الْمُعْتَكِفُ مُعْتَكِفًا حَتَّى يَجْتَنِبَ مَا يَجْتَنِبُ الْمُعْتَكِفُ مِنْ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ وَالصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ وَدُخُولِ الْبَيْتِ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ.

لا تسأل عن المريض: أي لا تعود "إلا وهي تمشي" يعني تعود ماشية "لا تقف" لذلك، اتباعاً لما روته هي بنفسها عن فعل النبي ﷺ مثل ذلك، أخرجه أبو داود، وقال الباجي: تريد أنها كانت تخرج لحاجتها، فتمر بأهل المريض أو بموضعه، فلا تقف للسؤال، لكنها كانت تسأل عنه ماشية لأن الوقوف عليه من معنى العيادة له، ولا يجوز للمعتكف عيادة مريض ولا حضور جنازة ولا طلب دين ولا استيفاء حد وحب له، فإن خرج لشيء من ذلك بطل اعتكافه؛ لأن ذلك قطع لما يقتضيه الاعتكاف من الملازمة والمواصلة.

حاجة إلح: بالتشكير في النسخ الهندية، وبالإضافة إلى الضمير بلفظ: "حاجته" في المصرية، والمودى واحد، والأوجه الأول، وبالتعميم فسرهُ شيخنا في "المصقى" أي لا يخرج لحاجة غير الخواص التي لا بد لها، "ولا يخرج لها" أي لتلك الخواص التي له منها بد، "ولا يعين أحداً" أي لا يعينه في شيء من الأمور؛ لأن المعتكف مستغن عنها، "إلا أن يخرج لحاجة الإنسان" كالأحبين ونحوهما مما لا بد منه، "ولو كان" المعتكف "خارجاً لحاجة أحد" أي لو كان له جائر أن يخرج لمعونة أحد "لكان أحق" بالنصب والرفع "ما يخرج إليه عيادة المريض" بالنصب والرفع، وذلك لأن عيادة المسلم من حقوق المسلم، "والصلاة على الجنائز" فإنها فرض كفاية، "واتباعها" أي اتباع الجنائز، عطف على عيادة المريض، قال الباجي: يعني لو كان خارجاً لمعونة أحد أو شيء من الأمور المعند بها، لكان أحق ما يخرج إليه عيادة المريض وشهود الجنازة؛ لأنها عبادات مأمور بها مع ما شرع من التشارك فيها والاحتفال بها، فإذا كان المعتكف ممنوعاً عنها فأن يمنع من غيرها أولى وأحرى.

ولا يكون المعتكف: أي لا يبقى في اعتكافه "حتى يجتنب ما" أي الأشياء التي "يجتنب" عنها "المعتكف من عيادة المريض والصلاة على الجنائز ودخول البيت" بالجر عطف على العيادة "إلا لحاجة الإنسان" استثناء من دخول البيت يعني إذا فعل شيئاً من هذه الأمور لا يبقى معتكفاً، بل يبطل اعتكافه. ثم أوقات الخروج بقضاء الحاجة =

٦٤٦ - **مالك** أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ الرَّجُلِ يَعْتَكِفُ: هَلْ يَدْخُلُ لِحَاجَةٍ تَحْتَ سَقْفٍ، فَقَالَ: نَعَمْ، لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.
 أَيُّ فِي بَيْتِهِ
 قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ الْاِعْتِكَافُ...

- لا يجب تداركها، وله مآخذان، أحدهما: أن الاعتكاف مستمر، ولذلك لو جامع في أوقات الخروج بطل اعتكافه على الصحيح. والثاني: أن زمان الخروج بقضاء الحاجة جعل كالمستثنى لفظاً عن المدة المنذورة، فاشتراط التسامح في الابتداء رابطة لجميع ما سوى تلك الأوقات، كذا في "شرح الإحياء".

هل يدخل حاجة بالتكثير في الهندية، وبالإضافة إلى الضمير في المصرية، وهو الأوجه هنا؛ فحمل عامة الشراح الأثر على حاجة الإنسان، كما سيأتي في كلامهم، "تحت سقف" قال الباجي: يريد بذلك قضاء حاجة الإنسان، فلا بأس أن يدخل تحت سقف، وقد كان النبي ﷺ يدخل بيته تحت سقف لقضاء حاجة الإنسان، "فقال" الزهري: "نعم، لا بأس بذلك" يعني الدخول تحت السقف لا يناقض الاعتكاف، قال الزرقاني: وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة، وقال جماعة: إن دخل تحته بطل.

قال مالك الأمر: المحقق "عندنا الذي لا اختلاف فيه" بين أهل العلم "أنه لا يكره الاعتكاف في كل مسجد يجمع فيه" بالتشديد من التجميع أي يصلى فيه الجمعة، "ولا أراه كره" هكذا في جميع النسخ الموجودة من الشروح والنون الهندية والمصرية، ولم يتعرض له الشراح، فالظاهر أن لفظ "كره" ببناء المجهول بيان ضمير المنصوب في "أراه"، وفسر شيخنا الدهلوي في "المصنف" بلفظ "كره" بالبناء للمجهول، وهكذا أعرب في النسخ المصرية، ويحتمل أن يكون هو مقولة يحيى، والضمير المنصوب وكذا ضمير الفاعل في "كره" إلى الإمام مالك، لكن فيه أن العبارة هكذا في "المدونة" وليس هناك يحيى، اللهم إلا أن يقال: إن الفائل فيها ابن القاسم، فتأمل. "الاعتكاف في المساجد التي لا يجمع فيها" أي لا يصلى فيها بالجمعة "إلا كراهية أن يخرج المعتكف من مسجده الذي اعتكف فيه إلى الجمعة" وجوباً، ويطلق اعتكافه على المشهور، قاله الزرقاني، وفي "المسوى": الاعتكاف جائز في كل مسجد، فإن لم يكن المسجد جامعاً فالخروج للجمعة واجب إجماعاً، فإذا خرج يطل اعتكافه عند الشافعي، فيحتاج إلى نية جديدة لما يستقبله إن كان تطوعاً، ولا يطل عند أبي حنيفة، قلت: وبالأول قال مالك، وبالثاني أحمد كما سيأتي، "أو يدعها" أي يدع الجمعة، قال الزرقاني: فيحرم عليه، وفي بطلان اعتكافه قولان، قال الباجي: أما المساجد التي لا يصلى فيها الجمعة، فإنما يكره الاعتكاف فيها إذا كان الاعتكاف يتصل إلى وقت صلاة الجمعة؛ لأنه يقتضي أحد أمرين ممنوعين، أحدهما: التخلف عن الجمعة، والثاني: الخروج عن الاعتكاف إلى الجمعة، وذلك يطل اعتكافه في المشهور من مذهب مالك، وقد روى ابن الجهم عن مالك: الخروج إلى الجمعة، ولا ينتقض اعتكافه، وفي "الهداية": لا يخرج من المسجد إلا لحاجة الإنسان والجمعة، أما الحاجة فلحديث عائشة، وأما الجمعة =

فِي كُلِّ مَسْجِدٍ يُجْمَعُ فِيهِ، وَلَا أَرَاهُ كُرَّةَ الْاِعْتِكَافِ فِي الْمَسَاجِدِ الَّتِي لَا يُجْمَعُ فِيهَا، إِلَّا كَرَاهِيَةً أَنْ يَخْرُجَ الْمُعْتَكِفُ مِنْ مَسْجِدِهِ الَّذِي اِعْتَكَفَ فِيهِ إِلَى الْجُمُعَةِ أَوْ يَدْعَهَا، فَإِنْ كَانَ مَسْجِدًا لَا يُجْمَعُ فِيهِ الْجُمُعَةُ وَلَا يَجِبُ عَلَى صَاحِبِهِ إِتْيَانُ الْجُمُعَةِ فِي مَسْجِدٍ سِوَاهُ، فَإِنِّي لَا أَرَى بَأْسًا بِالْاِعْتِكَافِ فِيهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ:

﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾، فَعَمَّ اللَّهُ الْمَسَاجِدَ كُلَّهَا، وَلَمْ يُخَصِّصْ شَيْئًا مِنْهَا.

(البقره: ١٨٧)

= فَلَأَمَّا مِنْ أَهَمِّ حَوَائِجِهِ، وَهِيَ مَعْلُومٌ وَقُرْعَاهَا، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْخُرُوجُ إِلَيْهَا مَفْسَدٌ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ الْاِعْتِكَافُ فِي الْجَامِعِ، وَنَحْنُ نَقُولُ: الْاِعْتِكَافُ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ مَشْرُوعٌ، وَإِذَا صَحَّ الشَّرْعُ فَالضَّرُورَةُ مَطْلُوقَةٌ فِي الْخُرُوجِ، قُلْتُ: وَأَيْضًا الْاِعْتِكَافُ فِي الْجَامِعِ يَكُونُ سَبَبًا لِكَثْرَةِ مِثْلِهِ وَغَيْبَتِهِ عَنِ الْمَسْجِدِ لِبَعْدِ مَنْزِلِهِ، فَالْخُرُوجُ فِي الْأُسْبُوعِ مَرَّةً لِلْجُمُعَةِ أَهْوَنُ عَنْ غَيْبَتِهِ سَاعَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، عَلَى أَنْ فِيهِ إِخْلَاءُ الْمَسَاجِدِ عَنِ الْاِعْتِكَافِ وَهَجْرَاهَا، كَمَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ.

فَإِنْ كَانَ: الْمَسْجِدُ الَّذِي اِعْتَكَفَ فِيهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا مِنْ كَلَامِ مَالِكٍ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: "لَا أَرَى بِهِ بَأْسًا" بِصِيغَةِ الْمُتَكَلِّمِ، وَمِمِّزُ صَاحِبِ "الْمَدُونَةِ" هَذَا الْكَلَامُ عَنِ الْكَلَامِ السَّابِقِ بِلَفْظٍ: "قَالَ"، وَهُوَ قَرِينَةٌ أُخْرَى، "مَسْجِدًا لَا يَجْمَعُ فِيهِ الْجُمُعَةُ، وَلَا يَجِبُ عَلَى صَاحِبِهِ إِتْيَانُ الْجُمُعَةِ فِي مَسْجِدٍ آخَرَ" سِوَاهُ" أَيْ سِوَى الْمَسْجِدِ الَّذِي اِعْتَكَفَ فِيهِ، وَذَلِكَ إِمَّا لِانْقِضَاءِ مَدَّةِ اِعْتِكَافِهِ قَبْلَ بَحْيِ الْجُمُعَةِ، أَوْ لِكَوْنِ الْمُعْتَكِفِ مِمَّنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ، "فَإِنِّي لَا أَرَى بَأْسًا" وَحَرَجًا "بِالْاِعْتِكَافِ فِيهِ" أَيْ فِي مَسْجِدٍ لَا يَجْمَعُ فِيهِ، ثُمَّ ذَكَرَ دَلِيلًا لَذَلِكَ فَقَالَ: "لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: وَلَا تَبَاشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ" "فَعَمَّ اللَّهُ" عَزَّ وَجَلَّ "الْمَسَاجِدَ كُلَّهَا، وَلَمْ يُخَصِّصْ" مِنْ التَّفْعِيلِ فِيهِمَا فِي النَّسْخِ الْهِنْدِيَّةِ، وَمَنْ ائْتَمَرَ فِي النَّسْخِ الْمِصْرِيِّ، "شَيْئًا مِنْهَا" أَيْ مِنَ الْمَسَاجِدِ بِالْجَامِعِ أَوْ غَيْرِ الْجَامِعِ، "قَالَ مَالِكٌ: فَمَنْ هُنَاكَ" أَيْ مِنْ عَمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى "جَازَ لَهُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي الْمَسَاجِدِ الَّتِي لَا يَجْمَعُ فِيهَا الْجُمُعَةُ إِذَا كَانَ" الْمُعْتَكِفُ "لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ" أَيْ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي اِعْتَكَفَ فِيهِ "إِلَى الْمَسْجِدِ الَّذِي يَجْمَعُ فِيهِ الْجُمُعَةُ". وَالْحَاصِلُ أَنَّ عَمُومَ قَوْلِهِ تَعَالَى يَعْمُ الْمَسَاجِدَ كُلَّهَا، فَلَا تَخْصِيصُ فِيهِ بِمَسْجِدٍ دُونَ مَسْجِدٍ، إِلَّا أَنَّ الْمُعْتَكِفَ إِذَا كَانَ مِمَّنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ وَتَأْتِي الْجُمُعَةُ فِي زَمَنِ اِعْتِكَافِهِ، فَيَتَعَيَّنُ الْجَامِعُ لِعَارِضِ الْجُمُعَةِ، وَتَقْدَمُ أَقْوَالُ الْأُئِمَّةِ فِي ذَلِكَ. وَاتَّفَقَ الْأُئِمَّةُ كُلُّهُمْ عَلَى شَرْطِيَّةِ الْمَسْجِدِ لِلْاِعْتِكَافِ إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ لِبَابَةَ الْمَالِكِيُّ، فَأَحَازَهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَأَحَازَ الْخَنَفِيَّةَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَعْتَكِفَ فِي مَسْجِدِ بَيْتِهَا، وَهُوَ الْمَكَانُ الْمَعْدُ لِلصَّلَاةِ فِيهِ، وَفِيهِ قَوْلٌ قَدَّمَ لِلشَّافِعِيِّ، وَفِي وَجْهِ لِأَصْحَابِهِ وَلِلْمَالِكِيَّةِ: يَجُوزُ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ؛ لِأَنَّ التَّطَوُّعَ فِي الْبُيُوتِ أَفْضَلُ، كَذَا فِي "الْفَتْحِ"، وَقَالَ أَيْضًا: شَرْطُ الْخَنَفِيَّةِ لَصِحَّةِ اِعْتِكَافِ الْمَرْأَةِ أَنْ تَكُونَ فِي مَسْجِدِ بَيْتِهَا، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمْ: هَذَا الْاِعْتِكَافُ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الزَّوْجِ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ.

قَالَ مَالِكٌ: فَمِنْ هُنَالِكَ حَازَ لَهُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي الْمَسْجِدِ الَّتِي لَا يُجْمَعُ فِيهَا الْجُمُعَةُ، إِذَا كَانَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ إِلَى الْمَسْجِدِ الَّذِي يُجْمَعُ فِيهِ الْجُمُعَةُ.

قَالَ مَالِكٌ: لَا يَبِيتُ الْمُعْتَكِفُ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَبَاوَهُ فِي رَحْبَةٍ مِنْ رَحَابِ الْمَسْجِدِ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ أَسْمَعْ أَنَّ الْمُعْتَكِفَ يَضْطَرُّ بِنَاءَ بَيْتٍ فِيهِ،

اعتكف فيه الخ: أي بدأ الاعتكاف فيه، "إلا أن يكون حباؤه" بكسر الحاء المعجمة وبموحدة، أي حيمته، قال العيني: هو الخيمة من وبر أو صوف، ولا يكون من شعر، "في رحبة" أصل الرحبة السعة، ومنه مرحباً أي لقيت رحباً وسعة، قال في "المجمع": رحبة المسجد: ساحته، "من رحاب المسجد"، قال الباجي: يريد صحن المسجد داخله، وأما خارج المسجد فلا يجوز الاعتكاف فيه، وقال الموفق: ظاهر كلام الخرقي أن رحبة المسجد ليست منه، وليس للمعتكف الخروج إليها لقوله أي الخرقي في الخاطئ: يضرب لها حياء في الرحبة، والخاطئ ممنوعة من المسجد، وقد روي عن أحمد ما يدل على هذا، وروى عنه المروزي: أن المعتكف يخرج إلى رحبة المسجد، هي من المسجد، قال الفاضل: إن كان عليها حائط وباب فهي كالمسجد؛ لأنها معه وتابعة له، وإن لم تكن محوطة لم يثبت لها حكم المسجد، فكانه جمع بين الروايتين، وحملهما على اختلاف الخالين.

ولم أسمع الخ: أي من أحد من أهل العلم "أن المعتكف يضطرب" هكذا في جميع النسخ الهندية من المتن والشروح، وفي جميع المصنوعة: يضرب، وهو واضح، والأول افتعال من الضرب، قال صاحب "المجمع": في حديث "يضطرب بناء في المسجد": أي ينقصه ويقيم على أوتاده مضروبة في الأرض، "بناء بيت" بزنة المضارع من البيوت "فيه" أي في ذا البناء في موضع من المواضع "إلا في المسجد أو في رحبة من رحاب المسجد"، ثم ذكر الحجة لذلك، فقال: "ومما يدل على أنه" أي المعتكف "لا يبيت إلا في المسجد"، وفي حكمه رحبة المسجد؛ لأنها أيضاً من المسجد "قول عائشة" الذي تقدم في أول الباب موصولاً: "كان رسول الله ﷺ إذا اعتكف لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان"، فهذا الحصر صريح في أنه لا يبيت إلا في المسجد.

وحاصل هذا الكلام يحتمل وجهين، الأول: أن المعتكف لا يجوز له أن يبيت في غير المسجد من مواضع أخرى، وهذا فسر شراح "الموطأ"، وهذا ظاهر والمسألة إجماعية، كلهم اتفقوا على أن البيوت خارج المسجد يقصد الاعتكاف، والاستدلال على ذلك بحديث عائشة ظاهر، فإن النبي ﷺ لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان، فلا بد للمعتكف أن يبيت في المسجد أو فيما في حكمه من الصحن وغيره، وهذا كله إذا كانت رحبة المسجد من المسجد، وأما إن كانت خارج المسجد فالمسألة أيضاً خلافية. والثاني: أن يكون غرض المصنف أن المعتكف لا يجوز أن يبيت إلا في مسجده الذي بدأ الاعتكاف فيه، كما يدل عليه تقييده في أول كلامه المسجد بهذه الصفة، =

إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ أَوْ فِي رَحْبَةٍ مِنْ رَحَابِ الْمَسْجِدِ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَبِيتُ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ قَوْلُ عَائِشَةَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا عَتَكَفَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَعْتَكِفُ أَحَدٌ فَوْقَ ظَهْرِ الْمَسْجِدِ وَلَا فِي الْمَنَارِ.....

— فحيث تكون المسألة خلافية، وتقدم قريباً أن الخروج إلى الجامع مفسد عند الشافعية والمالكية دون الحنفية والحنابلة. ثم إن بات في الجامع لا يفسد عند الحنفية؛ لأنه محل اعتكاف، لكنه يكره، كما صرح في فروعه، وكذلك عند الحنابلة، قال الموفق: وإذا صلى الجمعة، فإن أحب أن يعتكف في الجامع فله ذلك؛ لأنه محل للاعتكاف، والمكان لا يتعين للاعتكاف بنذره فمع عدم ذلك أولى.

فوق ظهر المسجد: قال الباجي: لأن ظهر المسجد ليس من المسجد؛ ولذلك لا تؤدي به الجمعة، وإن كانت تؤدي خارج المسجد بحيث لا يجوز الاعتكاف فيه، فإذا لم يجز أداء الجمعة فوق ظهر المسجد؛ لبعده عن حكم المسجد، فإن لا يجوز الاعتكاف فيه أولى وأحرى، قلت: هذا عند المالكية بخلاف الأئمة الثلاثة، فإن سطح المسجد عندهم في حكم المسجد، كما صرح به في "نيل المأرب" من فروع الحنابلة، وكذا في "تحفة المحتاج" وكذا عند الحنفية، وحكى الموفق اتفاق الأئمة الأربعة على ذلك؛ إذ قال: يجوز للمعتكف صعود سطح المسجد؛ لأنه من جملته، ولذا يمنع الحنب من اللبث فيه، وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي، ولا نعلم فيه مخالفاً، ويجوز أن يبيت فيه.

ولا في المنار: هو العلم الذي يهتدى به، أطلقه على المنارة التي يؤذن عليها بجامع الاهتداء، فلذا قال: "يعني الصومعة"، قال الباجي: يريد أنه لا يجوز الاعتكاف في المنار، ووجه ذلك: أن له اسماً يختص به عن المسجد، ولأنه موضع متخذ لغير الصلاة، إنما اتخذ للإعلام بالصلاة، فلم يجز الاعتكاف فيه كاليبيت المتخذ فيه لاختزان حصر المسجد، قلت: وكذلك عند الحنفية لا يصح الاعتكاف فيه إذا كان خارج المسجد؛ لأنه ليس من مسجد، وإن كان داخله فلا بأس بذلك، ثم اختلفوا ههنا في مسألة أخرى، وهي ما قال الباجي: وهل يؤذن المعتكف في المنار أم لا؟ اختلف في ذلك قول مالك، فمنع منه مرة وأباحه أخرى، ووجه المنع: أنه من غير المسجد، فلم يمكن الخروج إليه لحاجة يمكن الإتيان بها في المسجد، كما لو خرج للأكل، ووجه الرواية: أن هذا معنى يراد للصلاة، فلم يطل الاعتكاف بالخروج إليه كالطهارة، وقال الإمام السرخسي من الحنفية: وصعود المعتكف على المنارة لا يفسد اعتكافه، أما إذا كان باب المنارة في المسجد، فهو والصعود على سطح المسجد سواء، وإن كان بابها خارج المسجد فكذلك، ومن أصحابنا من يقول: هذا قولهما، فأما عند أبي حنيفة فينبغي أن يفسد للخروج من المسجد من غير ضرورة، والأصح أنه قولهم جميعاً، واستحسن أبو حنيفة هذا؛ لأنه من جملة حاجته، فإن مسجده إنما كان معتكفاً لإقامة الصلاة فيه بالجماعة، وذلك إنما يتأتى بالأذان، وهو هذا الخروج غير معرض عن تعظيم البقعة أصلاً، بل ساع فيما يزيد في تعظيم البقعة، فلهذا لا يفسد اعتكافه.

يَعْنِي الصَّوْمَةَ. وَقَالَ مَالِكٌ: يَدْخُلُ الْمُعْتَكِفُ فِي الْمَكَانِ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِيهِ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنَ اللَّيْلَةِ الَّتِي يُرِيدُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِيهَا، حَتَّى يَسْتَقْبِلَ بِاعْتِكَافِهِ أَوَّلَ اللَّيْلَةِ الَّتِي يُرِيدُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِيهَا.

حتى يستقبل الخ: أي لأجل أن "يستقبل باعتكافه أول الليلة التي يريد أن يعتكف فيها"، قال الزرقاني: استحباباً، فإن دخل قبل الفجر في وقت يجوز له نية الصوم أجزأه؛ لأن الليلة تبع؛ إذ الاعتكاف إنما يكون بصوم، وليس الليل بزمانه، وهذا قال باقي الأئمة وظائفة، وقال الأوزاعي والليث والثوري: يدخل بعد صلاة الصبح؛ لظاهر حديث عائشة: "أضرب له خباء، فيصلي الصبح ثم يدخله"، وأجاب الجمهور بأنه دخل من أول الليل، ولكن إنما تخلى بنفسه في المكان الذي أعده. قلت: كلام الشارح هذا يجعل حداً، ولشدة إجماله صار مختلفاً، سيما ما حكى من اتفاق الأئمة على ذلك، وتوضيح المقام: أن ههنا ثلاث مسائل؛ لأن الاعتكاف على ثلاثة وجوه، الأول: الاعتكاف المندوب، قال الدسوقي: اعلم وقع الخلاف في أقل الاعتكاف - أي في أول ما يتحقق به - على قولين، فقليل: أقله يوم وليلة، وهو المعتمد، وعلى هذا إذا دخل المعتكف قبل الفجر أو معه، فلا يجزئه ما لم يضم له ليلة في المستقبل، سواء كان الاعتكاف منوباً أي مندوباً، أو مندوراً، وقيل: إن أقله يوم فقط، وحينئذ إذا دخل قبل الفجر أو معه أجزأ ذلك اليوم، وعند الحنفية ففي "الدر المختار": أقله نقلاً ساعة من ليل أو نهار عند محمد، وهو ظاهر الرواية عن الإمام؛ لبقاء النقل على المسامحة، وبه يفتى.

والثاني: الاعتكاف المندوب، واختلقت أقوال المالكية في ذلك أيضاً، وتقدم أن المعتمد عند الدسوقي هو أن المندوب والمندوب سواء في أن أقلهما يوم وليلة، وعلى هذا: إن دخل قبل الفجر لا يجزئه، وهو المرجح عند الدردير في "الشرح الكبير"، وعند الحنفية كما في فروعهم من "الهداية" و"البحر" وغيره: لزمه الليالي بنذر اعتكاف أيام، وكذا باعتكاف يومين عندهما، وقال أبو يوسف: في الشبهة لا تدخل إلا الليلة الوسطى، وأما لو نذر اعتكاف يوم لزمه ولا تدخل فيه الليلة، وإن نوى الليلة معه لزمه، ولو نذر اعتكاف ليلة لم يصح ما لم ينو بها اليوم؛ لأن الصوم شرط في الاعتكاف المندوب، والليل ليست محل للصوم، فلا تدخل إلا تبعاً، وفي "البدائع": إذا قال: لله علي أن اعتكف يوماً، يصح نذره، وعليه أن يعتكف يوماً واحداً بصومه، والتعيين إليه، فإذا أراد أن يؤدي بدخل المسجد قبل طلوع الفجر، فيطلع الفجر وهو فيه، فاعتكف يومه ذلك، ويخرج منه بعد غروب الشمس.

والثالث: الاعتكاف المسنون، قال الموفق: وإن أحب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان تطوعاً (أو مندوراً كما سيأتي) ففيه روايتان، إحداهما: يدخل قبل غروب الشمس من ليلة إحدى وعشرين؛ لما روي عن أبي سعيد: أن رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الأوسط من رمضان فاعتكف عاماً حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين - وهي الليلة التي يخرج في صبيحتها من اعتكافه - قال: من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الأواخر، متفق عليه، -

قال مالك: **وَالْمُعْتَكِفُ مُشْتَغِلٌ بِاعْتِكَافِهِ لَا يَغْرُضُ لغيرِهِ مِمَّا يَشْتَغِلُ بِهِ مِنَ التَّجَارَاتِ**

= ولأن العشر بغيرها عدد الليالي، فإنها عدد المؤت، وأول الليالي العشر ليلة إحدى وعشرين، والرواية الثانية: يدخل بعد صلاة الصبح، قال حنبل: قال أحمد: أحب إلي أن يدخل قبل الليل، ولكن حديث عائشة: "أن النبي ﷺ كان يصلي الفجر، ثم يدخل معتكفه"، وهذا قال الأوزاعي وإسحاق، وإن نذر اعتكاف العشر ففي وقت دخوله الروايتان جميعاً. قلت: اعتكاف العشر الأخير من رمضان الذي اعتكفه ﷺ، وهو المسنون، وهو الذي اتفق عليه الأئمة الأربعة، قال الحافظ تحت حديث عائشة المذكور في كلام العلامة الزرقاني ما نصه: فيه أن أول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلاة الصبح، وهو قول الأوزاعي والليث والثوري، وقال الأئمة الأربعة وطائفة: يدخل قبيل غروب الشمس، وأولوا الحديث على أنه دخل من أول الليل، ولكن إنما تغلّى بنفسه في المكان الذي أعده لنفسه بعد صلاة الصبح، وقال أبو الطيب في "شرح الترمذي" تحت قوله: "صلى الفجر ثم دخل معتكفه": احتج به من يقول: يبدأ الاعتكاف من أول النهار، وبه قال الأوزاعي والثوري، وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد: يدخل قبيل الغروب إذا أراد اعتكاف شهر أو اعتكاف عشر، وتأولوا الحديث على أنه دخل المعتكف وانقطع فيه وتغلّى بنفسه بعد الصبح، لا أن ذلك الوقت ابتداء الاعتكاف، بل كان من قبل الغروب معتكفاً، وهكذا حكاه النووي عن المناوي في "شرح الجامع الصغير"، قال: وبه قال الأئمة الأربعة، ذكره العراقي.

وإذا تحققت ذلك فاعلم أن كلام الإمام مالك لا يتعلق بالوجه الثالث، ولا ذكر فيه لاعتكافه ﷺ، ويمكن حمله على الوجهين الأولين من المنسوب والمنذور، وكلاهما خلافيتان عند الأئمة، فلا يصح نقل الاتفاق على ذلك، ولذا شرح الباجي كلام الإمام مالك بغير ذلك، وذكر فيه الخلاف، فقال: وهذا كما قال يؤمر المعتكف أن يدخل معتكفه قبل الغروب، فإن دخل بعد الغروب قبل الفجر يجزئ عند القاضي أبي محمد، ولا يجزئ عند سحنون وابن الماحشون، وبه قال أبو حنيفة، وجه ما قال أبو محمد: أن الليلة داخلة تبعاً، والمقصود بالاعتكاف النهار، فإذا أتى بالمقصود من العبادة لم يطلها الإخلال ببعض ثوابها، ووجه ما قال سحنون: أنه زمن للاعتكاف، فلم يتبعص كالصوم.

من التجارات إلخ: إلا أن تكون خفيفة كما سيأتي، "أو غيرها" من أعمال شتى، "ولا بأس بأن يأمر المعتكف"، زاد في النسخ الهندية بعد ذلك: "ببعض حاجته"، وليست هذه الزيادة في المصرية، وعلى النسخ الهندية فما يأتي من قوله: بضيعة إلخ بيان وتمثيل لبعض حاجته. "بضيعة"، قال في "المجموع": ضيعة الرجل ما يكون منه معاشه كالصناعة والتجارة والزراعة وغيرها، "ومصلحة أهله، ولا بأس أن يأمر أحداً بـ"بيع ماله أو" يأمر "بشيء"، وعمل آخر "لا يشغله في نفسه، فلا بأس بذلك إذا كان خفيفاً" مثلاً "أن يأمر بذلك من يكفيه إياه" أو يعمل به نفسه في المسجد إذا كان خفيفاً، والحاصل أنه ينبغي أن يكون مشغولاً في العبادة، ولا يضيع وقته في الأمور الدنيوية، إلا أن يكون قليلاً من ذلك فلا بأس به، وفي "الدر المختار": رخص المعتكف بأكل وشرب وعقد احتاج إليه لنفسه أو عياله، فلو لشجارة كره، قال ابن عابدين: أي وإن لم يحضر السلعة، اختاره قاضي خان، ورجحه الزيلعي؛ لأنه منقطع إلى الله، فلا ينبغي له أن يشتغل بأمور الدنيا، وكره تحريراً إحضار مبيع فيه، كما كره مبايعة غير المعتكف مطلقاً.

أَوْ غَيْرِهَا، وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَأْمُرَ الْمُعْتَكِفُ بِبَعْضِ حَاجَةِ بَضِيعَتِهِ وَمَصْلَحَةِ أَهْلِهِ وَبَيْعِ مَالِهِ، أَوْ بِشَيْءٍ لَا يَشْغَلُهُ فِي نَفْسِهِ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا كَانَ خَفِيفًا أَنْ يَأْمُرَ بِذَلِكَ مَنْ يَكْفِيهِ إِثَابُهُ.
قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَذْكُرُ فِي الْاِعْتِكَافِ شَرْطًا، وَإِنَّمَا الْاِعْتِكَافُ عَمَلٌ مِنَ الْأَعْمَالِ، مِثْلُ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْمَالِ،

يذكر في الاعتكاف شرطاً يخرج من سنة الاعتكاف، ويصح له ما يمنع في الاعتكاف من الأعمال، "وإنما الاعتكاف عمل من الأعمال" المتصلة "مثل الصلاة والصيام والحج وما أشبه ذلك من الأعمال" كالعمرة والطواف "ما كان من ذلك" أي المذكور من الأعمال "فريضة أو نافلة" سواء لا فرق بين الفريضة والنافلة، "فمن دخل في شيء من ذلك" أي المذكور من الأعمال، "فإنما يعمل بما مضى" وعرف "من السنة"، ولا ينفعه شرط الخروج، مثلاً بشرط أنه متى شاء يخرج من الصلاة، فلا ينفعه ذلك، فكذا الاعتكاف، "وليس" جائزاً "له أن يحدث في ذلك غير ما مضى عليه المسلمون، لا من شرط يشترطه" من الافتعال في النسخ المصرية، و"يشترطه" من الجرد في الهندية، والمعنى: لا يعمل شرطاً قبل الدخول في الاعتكاف، "ولا يتدعه" أي يحدثه بعد الدخول فيه، "وقد اعتكف رسول الله ﷺ" دائماً، "وعرف المسلمون منه سنة الاعتكاف"، ولم ينقل عن أحد منهم الشرط، فالاشتراط فيه ليس بشيء.

والحاصل: أن الاشتراط في الاعتكاف ليس بشيء، والمسألة خلافية عند الأئمة، قال ابن رشد: اختلفوا أيضاً هل للمعتكف أن يشترط فعل شيء مما يمنعه الاعتكاف، فينفعه شرطه في الإباحة، أم ليس ينفعه ذلك؟ مثل أن يشترط شهود جنازة أو غير ذلك، فأكثر الفقهاء على أنه شرط لا ينفعه، وأنه إن فعل بطل اعتكافه، وقال الشافعي: ينفعه شرطه، والسبب في اختلافهم تشبيههم الاعتكاف بالحج في أن كليهما عبادة مانعة لكثير من المباحات، والاشتراط في الحج إنما صار إليه من رآه؛ لحديث ضباعة، لكن هذا الأصل يختلف فيه في الحج، فالقباس عليه ضعيف عند الخصم المخالف له، وفي "شرح الإحياء" للزبيدي: إذا شرط في تذكيره الخروج منه إن عرض عارض، صح شرطه عند الشافعية؛ لأن الاعتكاف إنما يلتزمه بالتزامه، فيجب بحسب الالتزام، وعن صاحب "التقريب"، والحناطي حكاية قول آخر: لا يصح؛ لأنه شرط يخالف مقتضى الاعتكاف المتتابع فيلغوا، كما لو شرط أن يخرج للجماع، وبالأول قال أبو حنيفة، والثاني قال مالك، وعن أحمد روايتان كالقولين، وقال صاحب "الدر المختار" وغيره عن "الحجة": لو شرط وقت النذر أن يخرج لعبادة مريض وصلاة جنازة وحضور مجلس علم، جاز ذلك، فليحفظ، قال ابن عابدين: ويشير إليه قوله في "الهداية" وغيرها عند قوله: "ولا يخرج لحاجة الإنسان": لأنه معلوم وقوعها، فلا بد من الخروج، فيصير مستثنى، والحاصل: أن ما يغلب وقوعه يصير مستثنى حكماً وإن لم يشترطه، وما لا فلا، إلا إذا شرطه.

مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ فَرِيضَةً أَوْ نَافِلَةً، فَمَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّمَا يَعْمَلُ بِمَا مَضَى مِنَ السَّنَةِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُحْدِثَ فِي ذَلِكَ غَيْرَ مَا مَضَى عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ، لَا مِنْ شَرْطٍ يَشْتَرِطُهُ وَلَا يَتَّبِعُهُ، وَقَدْ اعْتَكَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعَرَفَ الْمُسْلِمُونَ مِنْهُ سُنَّةَ الْاِعْتِكَافِ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَالْاِعْتِكَافُ وَالْجَوَارُ سَوَاءٌ، وَالْاِعْتِكَافُ لِلْقُرَوِيِّ وَالْبُدَوِيِّ سَوَاءٌ.

في الحكم

مَا لَا يَجُوزُ الْاِعْتِكَافُ إِلَّا بِهِ

٦٤٧ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَنَافِعًا مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَا:

بن أبي بكر الصديق

لَا اِعْتِكَافَ إِلَّا بِصِيَامٍ

والاعتكاف والجوار: بكسر الجيم "سواء"، قال الباجي: يريد الجوار الذي بمعنى الاعتكاف في التابع، يلزم فيه ما يلزم في الاعتكاف، وأما الجوار الذي يفعله أهل مكة فإنما هو لزوم المسجد بالنهار والانقلاب بالليل، فإن ذلك لا يمنع شيئاً، وله أن يخرج في حوائجه ولعبادة مريض وشهود جنازة ويطأ أهله وحاربه متى شاء، فهذا الجوار غير الجوار الذي عند مالك، وقال العيني: قد اختلفوا هل المخاورة الاعتكاف أو غيره؟ فقال عمرو بن دينار: الجوار والاعتكاف واحد، وسئل عطاء بن أبي رباح: أرأيت الجوار والاعتكاف اختلفان هما أو شيء واحد؟ قال: بل هما مختلفان، كانت بيوت النبي ﷺ في المسجد، فلما اعتكف في شهر رمضان خرج من بيوته إلى بطن المسجد، فاعتكف فيه، قلت له: فإن قال إنسان: علي اعتكاف أيام، ففي جوفه لا بد؟ قال: نعم، وإن قال: علي جوار أيام فبإيه أو في جوفه إن شاء، هكذا رواه عبد الرزاق في "المصنف" عنهما، قال شيخنا: وقول عمرو بن دينار هو الموافق للأحاديث، ولما ذكر صاحب "الإكمال" حد الاعتكاف، قال: ويسمى جواراً، وقال أيضاً في حديث الوحي، ثم فرق بين المخاورة والاعتكاف بأن المخاورة قد يكون خارج المسجد بخلاف الاعتكاف. "والاعتكاف للفروي" أي الساكن في القرية، وهي ذو الأبنة أعم من المدن، "والبدوي" أي الساكن في البادية، أي الصحراء والبرية بالخيام وغيرها، "سواء" أي في الأحكام، أي حكمهما فيما يحرم عليهما ويباح لهما في الاعتكاف سواء، لكنهما يفترقان في أمر الجمعة.

ما لا يجوز ! أي بيان الشرط للاعتكاف، وهو الصوم، فإنه شرط للاعتكاف عند المالكية مطلقاً، والمسألة خلافية كما ستأتي.

بِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُواهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾. فَإِنَّمَا ذَكَرَ اللَّهُ الْاِعْتِكَافَ مَعَ الصَّيَامِ. قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا: أَنَّهُ لَا اِعْتِكَافَ إِلَّا بِصِيَامٍ. ^(البقرة: ١٨٧)

بقول الله إجماع: أي بسبب قول الله "تبارك وتعالى في كتابه" المجيد: "وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض" أي بياض الصبح "من الخيط الأسود" أي سواد الليل "من الفجر" بيان للخيط الأبيض، "ثم أتموا الصيام إلى الليل ولا تباشروهن" أي ولا تخامعوهن، وقيل: معناه: لا تلامسوهن بشهوة، وفي "شرح الإحياء": أن عماسة المعتكف النساء ومماستهن له إذا كان من غير شهوة لا ينأى اعتكافه، وهو كذلك بلا خلاف، فإن كان بشهوة فهو حرام، وهل يطل به الاعتكاف؟ قال مالك: نعم، وإن لم ينزل، ومذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم: إن اقترن به إنزال بطل، وإلا فلا، وأما الجماع فحرام مفسد بالإجماع مع التعمد، فإن كان ناسياً ففسد عند الثلاثة بخلاف الشافعي، وفي "الهداية": يحرم على المعتكف الوطء، لقوله تعالى، وكذا اللبس والقبلة؛ لأنه دواعيه، فإن جامع ليلاً أو نهاراً، عامداً أو ناسياً بطل اعتكافه، ولو جامع دون الفرج فأنزل، أو قبل أو لمس فأنزل، يطل اعتكافه؛ لأنه في معنى الجماع، "وأنتم عاكفون" أي معتكفون "في المساجد" ثم ذكر وجه الاستدلال بالآية بقوله: "فإنما ذكر الله الاعتكاف مع الصيام"، فيفيد أنه لا اعتكاف إلا به، ونعقب هذا الاستدلال بأنه ليس في الآية ما يدل على التلازم، وإلا لكان لا صوم إلا باعتكاف، ولا قائل به، ورد بأن القاسم ونافعا لم يدعيا التلازم، بل مفاد كلامهما ملزومية الاعتكاف للصائم، والتلازم إذا كان أعم ينفرد عن الملزوم، قاله الزرقاني، وقال الباجي: وجه الدليل أن الخطاب في قوله تعالى: "ولا تباشروهن" للصائمين؛ لقوله تعالى في أول الآية "ثم أتموا الصيام إلى الليل".

وعلى ذلك إجماع: الذي بلغني عنهما "الأمر" اتفق "عندنا"، وهو "أنه لا اعتكاف إلا بصيام"، والمسألة خلافية عند الأئمة، قال أبو البركات ابن تيمية الحبلي: قالت الأئمة الأربعة وأتباعهم: الصوم من شرط الاعتكاف الواجب، وهو مذهب علي وابن عمر وابن عباس وعائشة والشعبي والنخعي ومجاهد والقاسم بن محمد ونافع وابن المسيب والأوزاعي والزهري والثوري والحسن بن حي، وقال ابن مسعود وطاوس وعمر بن عبد العزيز وأبو ثور وداود وإسحاق وأحمد في رواية: إن الصوم ليس بشرط في الواجب والنفل، وبه قال الشافعي وأحمد، وما ذكره أبو البركات قول قديم للشافعي، كذا في "العيني"، قال الحافظ: وباشتراط الصيام قال ابن عمر وابن عباس، أخرجه عبد الرزاق عنهما بإسناد صحيح، وعن عائشة نحوه، وبه قال مالك والأوزاعي والحنفية، واختلف عن أحمد وإسحاق، واحتج عياض بأنه **❦** لم يعتكف إلا بصوم، قلت: لا خلاف في أن الصوم شرط عند الإمام مالك، والنفل والواجب في ذلك سواء.

خُرُوجُ الْمُعْتَكِفِ إِلَى الْعِيدِ

٦٤٨ - **مالك** عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ اعْتَكَفَ، فَكَانَ يَذْهَبُ لِحَاجَتِهِ تَحْتَ سَقِيفَةٍ فِي حُجْرَةٍ مُغْلَقَةٍ فِي دَارِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، ثُمَّ لَا يَرْجِعُ حَتَّى يَشْهَدَ الْعِيدَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ. وَحَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ زِيَادٍ، عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ رَأَى بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا اعْتَكَفَ الْعَشْرَ ..

فكان يذهب: في زمان الاعتكاف "لحاجته" من حوائج الإنسان "تحت سقيفة"، ونقدم أنه جائز خلافاً لبعض، "في حجرة مغلقة" بغين معجمة ساكنة، أي مغلقة، وفي نسخة: بعين مهملة مفتوحة وشد اللام أي عالية، قاله الزرقاني، قال الباجي: يريد أنها كانت غير منزلة، ويستحب للمعتكف أن يكون موضع حاجته في غير داره؛ لأن في رجوعه إلى داره ودخوله عليه ذريعة إلى الاشتغال ببعض ما يظهر إليه فيه، ويراه منه، قال ابن كثر: في "المدينة": لا يدخل بيته ولا يرجع إليه لشيء، ولا يتوضأ إلا في غيره، وليس النبي ﷺ كغيره، ويستحب أن يكون ذلك في أقرب المواضع يمكنه إلى موضع معتكفه، قال عيسى عن ابن القاسم: إنما يقصد إلى أقرب المواضع إليه، وإن كان منزله لم يتعد إلى غيره مما هو أبعد منه، وقال ابن عابدين من فقهاء الحنفية: لا يلزمه أن يأتي بيت صديقه القريب. "ثم لا يرجع" أي أبو بكر من معتكفه إلى بيته بعد ختم رمضان أيضاً "حتى يشهد" صلاة "العيد مع المسلمين"، قال الباجي: يريد أنه كان يقيم في معتكفه ليلة الفطر حتى يغدو من معتكفه إلى صلاة العيد، وروى ابن القاسم: يخرج من معتكفه ليلة الفطر، فإذا قلنا بالقول الأول ففعل ذلك على الوجوب أو على الاستحباب؟ قال القاضي أبو محمد: على الاستحباب، وقال سحنون: على الوجوب، فإن خرج ليلة الفطر بطل اعتكافه، وقال ابن الماحشون: وجه القول الأول: أن كل واحدة من العبادتين يصح إفرادها، فلم تكن إحداها من شرط صحة الأخرى، كالصوم والصلاة، ولذلك جاز الاعتكاف في زمن لا ينصل ليلة الفطر، ووجه قول سحنون ما احتج به ابن الماحشون بأن كل عبادتين جرى عرف الشرع باتصالهما فاتصالهما على الوجوب.

إذا اعتكف: بصيغة الأفراد في النسخ اختلفية، وفي المصرية بصيغة الجمع، "العشر الأواخر من رمضان لا يرجعون إلى أهلهم حتى يشهدوا الفطر مع المسلمين، قال يحيى: قال زياد: قال مالك: وبلغني ذلك عن أهل العلم والفضل الذين مضوا" يعني أنه كما رأى بعض أهل العلم من أهل زمانه يفعلون ذلك، كذلك بلغ إليه الخبر عن أهل العلم والفضل من السلف يفعلون ذلك، "قال مالك: وهذا" أي مكته في المسجد ليلة الفطر "أحب ما سمعت إلي في ذلك"، وهذا يدل على أنه سمع الخلاف في ذلك أيضاً، وهذا أحب ما سمع، فقول سحنون: "إنه سنة مجمع عليها" ليس بوجيه، -

الأواخر من رمضان لا يرجعون إلى أهلهم حتى يشهدوا الفطر مع المسلمين. قال يحيى: قال زياد: قال مالك: وبلغني ذلك عن أهل العلم والفضل الذين مضوا، قال يحيى: قال زياد: قال مالك: وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك.

قضاء الاعتكاف

٦٤٩ - حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ زِيَادٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،

= قال ابن رشد: أما وقت خروجه، فإن مالكا رأى أن يخرج المعتكف من المسجد إلى صلاة العيد على جهة الاستحباب، فإن خرج بعد الغروب أحزاه، وقال سحون وابن الماحشون: إن رجع إلى بيته قبل صلاة العيد فقد اعتكفه، وقال الشافعي وأبو حنيفة: بل يخرج بعد غروب الشمس، وسب الاختلاف: هل الليلة الساقية هي من حكم العشر أم لا، وقال العيني: هل يست ليلة الفطر في معتكفه حتى يخرج منه إلى صلاة العيد، أو يجوز له أن يخرج عند الغروب من آخر يوم من شهر رمضان؟ قولان للعلماء، الأول: قول مالك وأحمد وغيرهما، وسبقهم أبو فلابدة وأبو بختر، واختلف أصحاب مالك إذا لم يفضل هل يبطل اعتكافه أم لا؟ قولان، وذهب الشافعي والليث والزهري والأوزاعي في آخرين إلى أنه يجوز خروجه ليلة الفطر ولا يلزمه شيء.

قضاء الاعتكاف قال الموفق: إن نوى اعتكاف مدة لم يلزمه، فإن شرع فيها فله إقامتها، وله الخروج منها متى شاء، وهذا قال الشافعي، وقال مالك: تلزمه بالنية مع الدخول فيه، فإن قطعه لزمه قضاؤه، وقال ابن عبد البر: لا يختلف في ذلك الفقهاء، ويلزمه القضاء عند جميع العلماء، قال: وإن لم يدخل فيه، فالقضاء مستحب، ومن العلماء من أوجه وإن لم يدخل فيه، واحتج بما روي عن عائشة، فذكر حديث الأحياء، وقوله **﴿لَا أَرَادَ هَذَا مَا آتَى الْمُعْتَكِفَ فَرَجَعُ﴾** فلما أفطر اعتكف عشراً من شوال، منفق على معناه، ثم تعقب الموفق على قول ابن عبد البر وحكايته الإجماع، بخلاف الشافعي وغيره.

قال الترمذي: اختلف أهل العلم في المعتكف إذا قطع اعتكافه قبل أن يتمه على ما نوى، فقال بعضهم: وجب عليه القضاء، واحتجوا بالحديث: "أن النبي **﴿صلى الله عليه وسلم﴾** خرج من اعتكافه، فاعتكف عشراً من شوال"، وهو قول مالك، وقال بعضهم: إن لم يكن عليه لذر اعتكافه، أو شيء أوجه على نفسه وكان متطوعاً، فخرج فليس عليه شيء أن يقضي، إلا أن يجب ذلك اختياراً منه، ولا يجب ذلك عليه، وهو قول الشافعي، قال الشافعي: وكل عمل لك أن لا تدخل فيه، فإذا دخلت فيه فخرجت منه، فليس عليك أن تقضي إلا الحج والعمرة، وفي "الدر المختار": لو شرع في نيله ثم قطعه لا يلزمه قضاؤه؛ لأنه لا يشترط له الصوم على الظاهر من المذهب، وما في بعض المعتمدين: =

عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ فِيهِ، وَجَدَ أَحِبَّةً، خِبَاءَ عَائِشَةَ وَخِبَاءَ حَفْصَةَ وَخِبَاءَ زَيْنَبَ،

- أنه يلزم بالشروع، مفرع على الضعيف، قال ابن عابدين: قوله: لأنه لا يشترط له الصوم، الأولى التعليل بأنه غير مقدر بمدة؛ لما علمت أن الاختلاف في اشتراط الصوم مني على الاختلاف في تقديره يوم وعدمه، وقوله: وما في بعض المعثورات أي كـ "البدائع" وتبعه ابن كمال، وقوله: مفرع على الضعيف أي على رواية الحسن؛ أنه مقدر يوم، لكن بعد ما صرح صاحب "البدائع" يلزومه بالشروع ذكر رواية الحسن ووجهها، وهو: أن الشروع في التطوع موجب للإتمام على أصل أصحابنا؛ صيانة للمؤدى عن البطلان، ثم ذكر رواية الأصل: أنه غير مقدر يوم، وأجاب عن رواية الحسن بأن الشروع فيه موجب مسلم، لكن بقدر ما اتصل به الأداء، ولما حرج فما وجب إلا ذلك القدر، فلا يلزمه أكثر من ذلك، فعلم أن معنى قول البدائع: "إنه يلزم بالشروع" مراده به: لزوم ما اتصل به الأداء، لا لزوم يوم، وقوله: أما الفل، أي الشامل للسنة المؤكدة، ثم بحث في ذلك بأنه لما يكون مقدرًا بالعشر، فيلزم أن يجب القضاء إذا أفسد، ثم على أصل أبي يوسف ينبغي قضاء ما بقي من العشر، كما لو نذر العشر يلزمه كله متتابعًا، ولو أفسد بعضه قضى بآقيه، وعلى أصلهما يقتضي قضاء يوم أفسده؛ لاستقلال كل يوم بنفسه بمنزلة كل شفع من النافلة، وإن كان المسنون هو اعتكاف العشر بتمامه.

أراد أن يعتكف: أي في العشر الأخير من رمضان، "فلما انصرف إلى المكان" أي إلى أحبائه "الذي أراد أن يعتكف فيه"، قال الباجي: وذلك يقتضي أن للمعتكف موضعاً يلزمه في مدة اعتكافه من مسجده، وليس لزومه له شرطاً في صحة اعتكافه؛ لأن ذلك يمتنع من الإمامة، والنبي ﷺ كان يوم قومه في مدة اعتكافه، "وجد أحبة" جمع خباء، وفي رواية للبخاري: "فلما انصرف من العداة أضر أربع قباب" يعني قبة له، وثلاثة لثلاثة أي الأنبياء أسماؤها، "خباء عائشة" بكسر الخاء المعجمة ثم موحدة ممدودة، أي حيمة من وبر، أو صوف على عمودين أو ثلاثة، "وخباء حفصة" في رواية للبخاري: "فاستأذنته عائشة، فأذن لها، فسالت حفصة عائشة أن تستأذن لها، ففعلت" وله في أخرى: "فاستأذنته عائشة أن تعتكف، فأذن لها، فضربت قبة فسمعت بها حفصة، فضربت قبة لتعتكف معه" وهذا يشعر بأنها ضربت بلا إذن، وليس بمفراد، ففي رواية النسائي: "ثم استأذنته حفصة فأذن لها"، وظهر من رواية البخاري: أن استأذنها كان على لسان عائشة، قلت: وهذا استدلال من قال باعتكاف المرأة في المسجد، قال الموفق: للمرأة أن تعتكف في كل مسجد، ولا يشترط إقامة الجماعة فيه؛ لأنها غير واجبة عليها، وهذا قال الشافعي، وليس لها الاعتكاف في بيتها، وقال أبو حنيفة والثوري: لها الاعتكاف في مسجد بيتها، واعتكافها فيها أفضل؛ لأن صلاحها فيه أفضل، وحكي عن أبي حنيفة: أنها لا يصح اعتكافها في مسجد الجماعة؛ لأنه ﷺ ترك الاعتكاف في المسجد لما رأى أنبياء أزواجه فيه، ولأن مسجد بيتها موضع فضيلة صلاحها، فكان موضع اعتكافها كالمسجد في حق الرجل.

فَلَمَّا رَأَاهَا سَأَلَ عَنْهَا، فَقِيلَ لَهُ: هَذَا عَجَبَاءُ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ وَزَيْنَبَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَلْبَرُّ تَقُولُونَ بِهِنَّ". ثُمَّ انْصَرَفَ، فَلَمْ يَعْتَكِفْ حَتَّى اعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَالٍ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ زِيَادُ: وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ

فلما رآها إلخ: أي رأى رسول الله ﷺ الأخبية العديدة "سأل عنها، فقيل له: هذا عجاء عائشة وحفصة وزينب" وفيه تصريح بأن الأخبية كانت ثلاثة غير عجائه **١٠١**، ووقع في رواية لمسلم وأبي داود: "فأمّرت زينب بنحائنها، فضرب، وأمر غيرها من أزواج النبي ﷺ بنحائنها، فضرب"، وهذا يقتضي تعميم الأزواج، وليس بمفراد؛ لتفسيرها في الروايات الأخرى بالثلاثة، وبين ذلك قوله: "أربع قباب" وللنسائي: "إذا هو بأربعة أبيه"، كذا في الزرقاني تبعاً للحافظ في "الفتح"، وليس في رواية مسلم وأبي داود، والروايات المفسرة تعارض، بل وقع الإجماع في روايتهما مع تغاير سياقهما. **ألبر إلخ:** همزة الاستفهام ممدودة وبغير مد، منصوب على أنه مفعول مقدم لقوله: "تقولون" أي تظنون، والقول يطلق على الظن، وإخطاب للحاضرين من الرجال والنساء، ولفظ البخاري: **الزوارج** هي أي متلبساً بهن، وهو المفعول الثاني لـ "تقولون"، وفي رواية للنسائي: **الزوارج** مردة **١٠٢**، قال الباجي: يحتمل أن يكون النبي ﷺ قد رهن، وخاف عليهن أن يكون منهن من حملها على ذلك الخرص على القرب منه، والغيرة على سائر أزواجه أن يفعلن مثل فعله، فلا تسلم ببتها للاعتكاف، فكره اعتكافها على هذا الوجه، ومنع جميعهن؛ لأنه لم يتعين له منهن من قصد هذا القصد، واستدل بالحديث المرحسي في "مبسوطه" بأن محل اعتكاف المرأة موضع صلاحها فقال: فإذا كره من الاعتكاف في المسجد مع أفن كن يخرجن إلى الجماعة في ذلك الوقت، فلأن يتعن في زماننا أولى.

ثم انصرف: قال الباجي: يريد أن انصرافه كان قبل التزامه الاعتكاف والدخول فيه، ويحتمل أن يكون انصرف مانع عزله، أو لقربة أخرى رآها أولى من الاعتكاف، ويحتمل أنه يكون انصرف عن ذلك لما أراد من صرف جميعهن، فرأى انصرافه أقرب لاستصلاحهن تطييب أنفسهن، وكان بالموثقين رحيماً، قلت: وما قال الباجي أن انصرافه **١٠٣** كان قبل التزامه الاعتكاف، مشكل بل خلاف ما عليه الجمهور.

عشراً من شوال: وفي رواية للبخاري: "فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في آخر العشر من شوال"، وفي رواية لمسلم: "حتى اعتكف في العشر الأول من شوال"، وجمع الحافظ بأن المراد من قوله: آخر العشر انتهاء اعتكافه، قلت: لم أخصل بعد كيف جمع الحافظ بينهما؟ وما أراد بالانتهاء اعتكافه؟ فإن انتهاء الاعتكاف أيضاً لا يصلح إلا إلى العشر الأوسط، بل الجمع بين الروایتين كما لا يخفى على ناظر الأحاديث أنه **١٠٤** اعتكف أي بدأ الاعتكاف في آخر العشر الأول من شوال، فبدأته في العشر الأول من شوال؛ إذ كان يوم العاشر، واعتكف إلى عشرين، وحتم بعد الغروب من ليلة الحادي والعشرين، فكان انتهاءه في العشر الآخر من شوال.

دَخَلَ الْمَسْجِدَ لِعُكُوفٍ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، فَأَقَامَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ، ثُمَّ مَرَضَ فَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، أَيْجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْتَكِفَ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَشْرِ إِذَا صَحَّ، أَمْ لَا يَجِبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ؟ وَفِي أَيِّ شَهْرٍ يَعْتَكِفُ إِنْ وَجِبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ؟ فَقَالَ مَالِكٌ: يَقْضِي مَا وَجِبَ عَلَيْهِ مِنْ عُكُوفِهِ إِذَا صَحَّ فِي رَمَضَانَ أَوْ غَيْرِهِ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ زِيَادُ: قَالَ مَالِكٌ: وَقَدْ بَلَغَنِي: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَادَ الْعُكُوفَ فِي رَمَضَانَ ثُمَّ رَجَعَ فَلَمْ يَعْتَكِفْ، حَتَّى إِذَا ذَهَبَ رَمَضَانُ اعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَّالٍ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ زِيَادُ: قَالَ مَالِكٌ: وَالْمُتَطَوُّعُ فِي الْاِعْتِكَافِ وَالَّذِي عَلَيْهِ الْاِعْتِكَافُ أَمْرُهُمَا وَاحِدٌ فِيمَا يَحِلُّ لَهُمَا وَيَحْرُمُ عَلَيْهِمَا،

دخل المسجد لعكوف (ع): قال الثليث: يقال: عكف بعكف عكفاً وعكوفاً، ويقال: مصدر لازم عكوف، ومصدر متعدي عكف، كذا في "مغريب الأسماء واللغات" للنووي، "في العشر الأواخر من رمضان، فأقام معتكفاً" يوماً أو يومين" مثلاً "ثم مرض" مرضاً يشق عليه المكث في المسجد، "فخرج من المسجد" ولم يعتكف "أوجب عليه أن يعتكف" ويقضي "ما بقي من العشر إذا صح، أم لا يجب ذلك عليه؟" وأيضاً "في أي شهر يعتكف" للقضاء "إن وجب ذلك" أي القضاء "عليه؟" فقال مالك: يقضي ما وجب عليه من عكوفه "أي اعتكاف وجب عليه بالنذر أو بالدخول فيه" إذا صح "من مرضه" في رمضان أو غيره. قال الباجي: وهذا كما قال: إن من لزمه اعتكاف في رمضان، وطراً عليه مانع، فإن عليه قضاءه، والمعاني المانعة من الاعتكاف: المرض والحض والإغماء والجنون، وفي الجملة كل أمر غالب لا يصح معه فعله، ولا ينسب إلى المكلف فيه التفريط.

قال مالك: هكذا في النسخ الهندية كلها، وليست هذه الزيادة في النسخ المصرية، والأولى حذفها؛ لأن هذا بمنزلة الدليل لما قاله أولاً من إيجاب القضاء، وليس بكلام مستأنف حتى يحتاج إلى السند، "وقد بلغني أن رسول الله ﷺ أَرَادَ الْعُكُوفَ فِي رَمَضَانَ ثُمَّ رَجَعَ" عن معتكفه "فلم يعتكف" إذ ذاك "حتى إذا ذهب رمضان اعتكف عشرة من شوال" كما تقدم قريباً في الحديث المسند. وبعلم من ذلك أنه يطلق البلاغ على الذي وصل إليه مستنداً متصلاً، ولذا قالت المشايخ: إن بلاغه صحيح. **والتطوع في الاعتكاف:** هكذا في جميع النسخ الهندية وبعض المصرية، وفي بعض المصرية: "والتطوع في رمضان"، وفي نسخة "التنوير": "والتطوع في الاعتكاف في رمضان"، والأوجه ما في الهندية، فإن التطوع لا يختص بربطه بربطه، "والذي يجب" عليه الاعتكاف "أي الناذر به" أمرهما واحد فِيمَا يَحِلُّ لَهُمَا وَيَحْرُمُ عَلَيْهِمَا" قال الباجي: وهذا كما قال: إن الذي تطوع بالاعتكاف فلزمه بالدخول فيه، والذي نذر له فلزمه قبل الدخول فيه، حكمهما واحد فِيمَا يَحِلُّ لَهُمَا وَيَحْرُمُ عَلَيْهِمَا؛ لأن ما يناق العادة ينافيها =

وَلَمْ يَبْلُغْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ اعْتِكَافُهُ إِلَّا تَطَوُّعًا. قَالَ يَحْيَى: قَالَ زِيَاد: قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَرْأَةِ إِذَا اعْتَكَفَتْ، ثُمَّ حَاضَتْ فِي اعْتِكَافِهَا: إِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى بَيْتِهَا، فَإِذَا طَهَّرَتْ رَجَعَتْ إِلَى الْمَسْجِدِ آيَةً سَاعَةِ طَهَّرَتْ، وَلَا تُؤَخَّرُ ذَلِكَ،

= إذا تطوع بها، كالصوم والحج والصلاة، ولا يلزم على ذلك التنفل في السفر على المراحلة؛ لأن ذلك لا ينافي الصلاة، بل هو هيئة من هيئاتها تسقط لعدمه، والذي ينافي الصلاة: الكلام والحديث وغيرها، وأما عند الحنفية فأحكام التطوع والواجب مختلفة، قال في "البدائع": أما بيان حكمه إذا فسد، فالذي فسد لا يخلو إما أن يكون واجباً، وأخبر به المندور، وإما أن يكون تطوعاً، فإن كان واجباً يقضي إذا قدر على القضاء، وأما التطوع إذا قطعه قبل تمام اليوم، فلا شيء عليه في رواية الأصل. وفي رواية الحسن: يقضي بناء على أن اعتكاف التطوع غير معند في رواية محمد عن أبي حنيفة، وفي رواية الحسن عنه: مقدر يوم، وفي "الدر المختار" حرم على المعتكف اعتكافاً واجباً الخروج منه إلا لحاجة الإنسان طبيعية أو شرعية، أما النفل فله الخروج؛ لأنه منه لا ميطل.

إلا تطوعاً، ومع ذلك قد فضاء في عشر من شوال كما تقدم، واحتنفوا هل كان قضاؤه تطوعاً أو وجوباً، على ما تقدم من اختلافهم في وجوب القضاء إذا فسد. **ترجع إلى بيتها**، وجوباً لحرمة مكنتها في المسجد، قال الحرشي: إذا حاضت المرأة خرجت من المسجد، وضربت حياء في الرحبة، قال الموفق: أما خروجها من المسجد فلا خلاف فيه؛ لأن الحيض حدث بمنع اللبس في المسجد، فهو كالحجامة وأكد منه، وقد قال النبي ﷺ: لا أحل المسجد لحائض ولا حبس. رواه أبو داود، وإذا تمت هذا فإن المسجد إن لم يكن له راحة رجعت إلى بيتها، فإذا طهرت رجعت، فأنت اعتكافها وقضت ما فاتها، ولا كفارة عليها، نص عليه أحمد؛ لأنه خروج معتاد واجب أشبه الخروج للجمعة أو ما لا بد منه، وإن كانت له راحة خارجة من المسجد يمكن أن تضرب فيها حياءها.

آية ساعة طهرت: زادت في النسخ الهندية بعد ذلك: "ولا تؤخر ذلك"، وليست هذه الزيادة في النسخ المصرية غير الباجي، والمعنى: لا تؤخر الرجوع إلى المسجد بعد الطهر، فإن أخرت تأخيراً كثيراً - وهو ما بعد به الرجل متواتراً - بطل اعتكافها ووجب الاستئناف، كذا في "الشرح الكبير" "تم تبي" بفتح أوله، "على ما قد مضى من اعتكافها"، قال الباجي: وهذا كما قال: إن الحائض المعتكفة إذا حاضت خرجت من معتكفها؛ لأن الاعتكاف لا يكون إلا في المسجد، والحائض لا تدخل المسجد، فإذا طهرت رجعت إلى معتكفها آية ساعة طهرت، لا تؤخر رجوعها عن وقت طهرها، وأما عند الحنفية فقال السرخسي في "مبسوطه": إذا نذرت المرأة اعتكاف شهر، فحاضت فيه، فعليها أن تقضي أيام حيضها وتصلها بالشهر، فإن لم تصلها به فعليها أن تستقله؛ لأن هذا القدر من التتابع في وسعها، وما سقط عنها معلوم بأنه ليس في وسعها، ولذا قلنا: لم نذرت اعتكاف عشرة أيام فحاضت فيها، فعليها الاستقبال.

ثُمَّ تَبَيَّنَ عَلَى مَا قَدْ مَضَى مِنْ اعْتِكَافِهَا. قَالَ يَحْيَى: قَالَ زِيَاد: قَالَ مَالِك: وَمِثْلُ ذَلِكَ الْمَرْأَةُ يَجِبُ عَلَيْهَا صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَتَحِيضُ ثُمَّ تَطْهَرُ، فَتَبَيَّنَ عَلَى مَا مَضَى مِنْ صِيَامِهَا، وَلَا تُؤَخَّرُ ذَلِكَ.

٦٥٠ - وَحَدَّثَنِي زِيَاد، عَنْ مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَذْهَبُ لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ فِي الْبُيُوتِ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ زِيَاد: قَالَ مَالِك: لَا يَخْرُجُ الْمُعْتَكِفُ مَعَ جَنَازَةِ أَبَوَيْهِ وَلَا غَيْرِهِمَا.

قال مالك: اختلفت النسخ هنا أيضاً في ذكر هذا السند، وليس في النسخ المصرية، وهو الأوجه، ويوجد في الهندية. "ومثل ذلك" أي المذكور قبل من حيض المعتكفة "المرأة يجب عليها صيام شهرين متتابعين" لكفارة قتل أو فطر في رمضان، "فتحيض" في أثناء الكفارة "ثم تطهر فنبى على ما مضى من صيامها، ولا تؤخر ذلك" فإن أخرته استأنفت، وبذلك قالت الحنفية، ففي "الدر المختار": إن أفطر بعد كسفر ونفاس - بخلاف الحيض إلا إذا أيسر - أو بعذر استأنف الصوم، قال ابن عابدين: قوله: بخلاف الحيض؛ فإنه لا يقطع كفارة القتل والإفطار؛ لأنها لا تجزئ شهرين حالين عنه، بخلاف كفارة اليمين، وعليها أن تصل ما بعد الحيض بما قبله، ولو أفطرت بعده يوماً استقبلت؛ لتركها التابع بلا ضرورة، وأما النفاس فيقطع التتابع في صوم كل كفارة.

عن ابن شهاب: مرسلًا، وقد تقدم موصولاً في أول الكتاب، وكان حق العبارة أن لا يذكر ههنا: "حدثني زياد" لأنه دليل للكلام السابق فملحق به، لكنه موجود في جميع النسخ "أن رسول الله ﷺ كان يذهب لحاجة الإنسان في البيوت"، زاد في النسخ الهندية و"المتنقى" بعد ذلك: "وهو معتكف"، وليست هذه الزيادة في المصرية غير "المتنقى"، وغرض المصنف عندي بالذكر هذا الحديث - مع تقدم ذكره في محله - إثبات أن المرأة يجوز لها الخروج عن المسجد لضرورة الحيض، فإنها من حوائج الإنسان، فدخوله ﷺ لحاجة الإنسان في البيوت دليل على جواز الدخول لما لا يجوز فعله في المسجد من التعويط والظهارة والغسل من الجنابة، وكذا الحيض والنفاس وغيرهما من الحوائج الضرورية.

مع جنازة أبويه: قيده في فروع المائكة إذا ماتا معاً كما سيأتي، فإن مات أحدهما والآخر منهما حي، خرج وجوباً وبطل اعتكافه، "ولا" مع جنازة "غيرهما" أي غير الأبوين، وفي النسخ المصرية: "ولا مع غيرها" أي غير الجنازة، فإن خرج بطل اعتكافه.

النَّكَاحُ فِي الْاِعْتِكَافِ

يَحْيَى عَنْ زِيَادٍ، عَنْ مَالِكٍ: لَا بَأْسَ بِنِكَاحِ الْمُعْتَكِفِ نِكَاحِ الْمَلِكِ مَا لَمْ يَكُنْ الْمَسِيْسُ، وَالْمَرْأَةُ الْمُعْتَكِفَةُ أَيْضًا تُنْكَحُ نِكَاحَ الْخَطْبَةِ مَا لَمْ يَكُنْ الْمَسِيْسُ، قَالَ: وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ مِنْ أَهْلِهِ بِاللَّيْلِ مَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ مِنْهُنَّ بِالنَّهَارِ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ زِيَادٌ: قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَمَسَّ امْرَأَتَهُ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ، وَلَا يَتَلَذَّذُ مِنْهَا بِشَيْءٍ بِقُبْلَةٍ وَلَا غَيْرِهَا. قَالَ يَحْيَى: قَالَ زِيَادٌ: قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَكْرَهُ لِلْمُعْتَكِفِ وَلَا لِلْمُعْتَكِفَةِ أَنْ يَنْكِحَا فِي اِعْتِكَافِهِمَا مَا لَمْ يَكُنْ الْمَسِيْسُ، وَلَا يُكْرَهُ لِلصَّائِمِ

نكاح الملك: أي العقد، قال الباجي: وهذا كما قال: إن المعتكف يجوز له أن يعقد نكاحه ونكاح غيره بما خفف من الكلام؛ لأن عقد النكاح لا ينافي الاعتكاف، كما لا ينافيه دواعي النكاح من التطيب والترين، وإنما ينافيه نفس المباشرة والجماع، قال الموفق: وإنما كان كذلك؛ لأن الاعتكاف عبادة لا تحرم الطيب فلم تحرم النكاح كالصوم، ولأن النكاح طاعة وخصوص قربة، ومدته لا تتطاول، فيتشاعل به عن الاعتكاف، فلم يكره كتحميم العاطس، "ما لم يكن المسيس" أي الجماع، فهو حرام إجماعاً لقوله تعالى: **وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ** (البقرة: ٢٣٨)، وتقدم الإجماع على أن المراد بالمباشرة في الآية الجماع.

تنكح: بضم أوله، أي تحطب، ويعقد عليها "نكاح الخطبة" بكسر الخاء ولعل تخصيصها بالخطبة؛ لأنها لا تحظر في مجلس العقد عادة، "ما لم يكن المسيس" فهو حرام كما تقدم، "ويحرم على المعتكف من أهله" أي حليلته من الزوجة والأمة "بالليل ما يحرم عليه منهن بالنهار" من الجماع ونحوه، قال الباجي: يريد أن حال الليل والنهار مما يمنع منه الاعتكاف سواء، وإنما ذلك لأن من حكمه التابع، كشهري صوم النظار.

ولا يحل للرجل الخ: وفي المصرية: "الرجل" بالنكير، "أن يمس امرأته وهو معتكف" مس التذاد وشهوة، أما بدون الشهوة فكانت عائشة ترحل رأس رسول الله ﷺ وهو معتكف، "ولا يتلذذ منها بشيء يقبله ولا غيرها"، هكذا في جميع النسخ الهندية ونسخة "التوير"، وليس في غيرها من المصرية، والمعنى: لا يتلذذ بها بغير القبله أيضاً كحصة، فإن فعل بطل اعتكافه عند المالكية، بخلاف الأئمة الثلاثة كما تقدم فيما لا يجوز الاعتكاف إلا به.

للمعتكف الخ: أي الذكر والأنثى "أن ينكحاً في اعتكافهما" أي يعقد، بدليل قوله: "ما لم يكن المسيس" زاد في النسخ المصرية بعد ذلك: "فيكره"، وليس هذا في النسخ الهندية، واللفظ "يكره" إن صح ههنا، فهو بمعنى يحرم؛ لإبطال الاعتكاف، قال الباجي: هذا كما قال: إن المعتكف يجوز له أن يعقد نكاحه ونكاح غيره بما خفف من الكلام؛ =

أَنْ يَنْكِحَ فِي صِيَامِهِ، وَفَرَقَ بَيْنَ نِكَاحِ الْمُعْتَكِفِ وَبَيْنَ نِكَاحِ الْمُحْرِمِ: أَنَّ الْمُحْرِمَ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ وَيَعُودُ الْمَرِيضَ وَيَشْهَدُ الْجَنَائِزَ وَلَا يَتَطَيَّبُ، وَالْمُعْتَكِفُ وَالْمُعْتَكِفَةُ يَذْهَبَانِ وَيَتَطَيَّبَانِ، وَيَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ شَعْرِهِ، وَلَا يَشْهَدَانِ الْجَنَائِزَ وَلَا يُصَلِّيَانِ عَلَيْهَا، وَلَا يَعُودَانِ الْمَرَضَى، فَأَمَرُهُمَا فِي النِّكَاحِ مُخْتَلَفٌ. قَالَ: قَالَ زِيَادُ: قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ لَمَّا مَضَى مِنَ السَّنَةِ فِي نِكَاحِ الْمُحْرِمِ وَالْمُعْتَكِفِ وَالصَّائِمِ.

= لأن عقد النكاح لا ينافي الاعتكاف كما لا ينافيه دواعي النكاح من التطيب والتزين، قال الدسوقي: إذا قبل وقصد النكاح، أو لمس بشهوة، أو باشر بقصدها أو وحدها، بطل اعتكافه واستأنفه من أوله، "ولا يكره للصائم أن ينكح في صيامه" وإن لم يكن معتكفاً، "وفرق" مصدر مرفوع على الابتداء، وقوله: "أن المحرم" خبره، "بين نكاح المعتكف" حيث يجوز، "وبين نكاح المحرم" نجح أو عمرة حيث لا يجوز عند المصنف، وغرضه بيان أن المعتكف والمحرم مختلفان في أحكام كثيرة، ومن ذلك: نكاح المعتكف والمحرم، فيجوز أولهما دون الآخر، "أن المحرم يأكل ويشرب ويعود المريض ويشهد" أي يحضر "الجنائز" أي يجوز له هذه الأفعال كلها، ولا يجوز هذه الأفعال للمعتكف، "ولا يتطيب" أي يحرم عليه التطيب، ويجوز للمعتكف.

يذهبان ويتطيبان وفي "الإحياء" وشرحه: ولا بأس للمعتكف في المسجد بالتطيب بأي طيب كان، وعقد النكاح لنفسه ولغيره بالتزين بلبس الثياب. إذ لم ينقل أن النبي ﷺ غيّر ثوبه للاعتكاف، وعن أحمد: أنه يستحب ترك التطيب والتزين برفع الثياب، "ويأخذ كل واحد منهما من شعره" أي يجوز لهما الأخذ من شعورهما، ولا يجوز هذه الأفعال للمحرم، "ولا يشهدان الجنائز ولا يصليان عليها" أي على الجنائز، "ولا يعودان المرضى" ويجوز هذه الأفعال كلها للمحرم، وإذا وضع الفرق بينهما في الأحكام الكثيرة، فأمرهما أي المعتكف والمحرم "في النكاح" أيضاً "مختلف"، فيجوز نكاح المعتكف دون المحرم، وسيأتي بيان نكاح المحرم في الحج، وما ذكر من عدم جواز نكاح المحرم مسلك المصنف ومن وافقه، وهو مختلف عند الأئمة، وسيأتي في محله، قال الباجي: والفرق بين الاعتكاف وبين الحج والعمرة: أنه لا خلاف أن الحج يمنع دواعي النكاح من التطيب، فمنع من مقدماته، والاعتكاف لا يمنع دواعي النكاح من التطيب، فلم يمنع من مقدماته من العقد كالصوم.

وذلك لما مضى: أي في زمان السلف "من السنة" أي الطريقة المسلوكة، وفي النسخ المصرية: "وذلك الماضي من السنة" أي السنة الماضية والطريقة المسلوكة القديمة في نكاح المحرم والمعتكف والصائم بلا اعتكاف أن يجوزهما النكاح دون المحرم، وذلك لأن مفسدة الإحرام أعظم من مفسدة النكاح، ولأن المعتكف له مانع يمنعه من النساء، =

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الزَّكَاةِ

= وهو المسجد، والمحرم غير منقول عن النساء؛ لأنه ينزل معهن في الماهل وبخالطهن، قاله الزرقاني، قلت: وهذا كله على مسلك من فرق بينهما كالمالكية، وأما على من لم يفرق بينهما كالحنفية، فكلاهما سواء، ولو سلم أن المسجد مانع للمعتكف، فلا مانع للصائم بغير الاعتكاف، ويجوز له المكاح، على أن الخطأ أيضاً من مقدمات المكاح، ويجوز عند الأربعة، وله نظائر كثيرة لا تحصى على الشامل.

كتاب الزكاة: اعلم أولاً أن الزكاة لغة: النماء، يقال: زكى الزرع إذا نما، وترد بمعنى التطهير أيضاً، وشرعاً: بالاعتبارين معاً، أما الأول فلا بد إخراجها سب للنماء في المال، أو بمعنى أن الأحر سببها يكثر، أو بمعنى أن متعلقها الأموال ذات النماء كالنجارة والزراعة. وأما الثاني فلاها طهيرة للنفس من رذيلة الحبل وتطهير من الذنوب، كذا في "الفتح"، ونعقب ابن القيم بأنه ثبت معنى النماء في الزكاة بالهجرة، لا في الزكاة، وقال الراغب: أصل الزكاة: النمو الحاصل عن بركة الله تعالى، ويعتبر ذلك بالأمور الدنيوية والأخروية، يقال: زكى الزرع إذا حصل منه نمو وبركة، وقوله تعالى: ﴿أَنْبِئْ أَزْكَى طَعَامًا﴾ (الكهف: ١٤)، إشارة إلى ما يكون حلالاً لا يستوحى عيباً، ومنه الزكاة لما يخرج الإنسان من حق الله تعالى إلى الفقر، وتسميته بذلك؛ لما يكون عليه من رجاء البركة، أو للتركيبية النص أي تسميتها بالخيرات والبركات، أو لهما معاً، فإن الخيرين موجودان فيها، قال الباقي: ولما يخرج من المال على هذا الوجه أسماء، منها الزكاة والصدقة والحق والتفقة والغير، قال تعالى: ﴿وَالْقِسْطَ وَالْأَمْرَ بِالْإِتْقَانِ﴾ (البقرة: ١٧٧)، وقال تعالى: ﴿حُدِّثُوا أَنْبَاءَ صِدْقِهِمْ وَأَقْبِلُوا عَلَى الْقَوْلِ جَنَّتِ لَكُمْ أَسْوَاقٌ وَعَدْتُمْ لِقَائِهِمْ﴾ (الأعراف: ١٤١)، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٣٤)، وقال تعالى: ﴿لَكُمْ أَمْوَالٌ وَالْمَالُ بِالْقُرْآنِ﴾ (الأعراف: ١٩٩)، فهذه الألفاظ كلها واقعة على الزكاة من جهة اللغة على الحقيقة، وعلى غيرها مما يشاركها في الحقوق والإنفاق والعدل، إلا أن عرف الاستعمال في الشرع جرى فيها بلفظ الصدقة والزكاة، وإن كانت الصدقة نعم النافلة والقريضة، والزكاة تخص في عرف الاستعمال بالفرط خاصة. وثانياً: اختلفت نصوص الفروع للأئمة الأربعة في تعريفه شرعاً، فعند الحنفية ما في "الدر المختار" هي شرعاً: تملك جزء مال غنيته الشارع - وهو ربع عشر - نصاب حولي من مسلم فقير غير هاشمي ولا مولود، مع قطع المنفعة عن المالك من كل وجه لله تعالى، قال ابن عابدين: يعني لها اسم للمعنى المصدري لوصفها بالوجوب الذي هو من صفات الأفعال، ونقل القهستاني أنها شرعاً: القدر الذي يجره إلى الفقر، ثم قال: وفي "الكرامات": أنها في القدر مجاز شرعاً فإنها إنباء ذلك القدر، وعليه المحققون. الثالث: ما في "الدر المختار": أنها لا تحب على الأنبياء إجماعاً، قال ابن عابدين: =

مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ

٦٥١ - **مَالِكٌ** عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ صَدَقَةٌ،"

= لأنها طهرة لمن عساه أن يتدنس، والأنبياء مبرؤون منه، وأما قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ (مريم: ٣١)، فالمراد بها زكاة النفس من الرذائل التي لا تطبق بمقامات الأنبياء ﷺ. أو أوصاني بتبليغ الزكاة، وليس المراد زكاة الفطر؛ لأن مقتضى جعل عدم الزكاة من خصوصياتهم أنه لا فرق بين زكاة المال والبدن.

ما تجب فيه الزكاة: قال الباجي: لفظ الترجمة يحتمل معنيين، أحدهما: أن يبين مقدار ما تجب فيه الزكاة. والثاني: أن يبين جنس ما تجب فيه الزكاة، وقد قصد مالك ﷺ الأمرين جميعاً، فأدخل حديث أبي سعيد، فبين فيه نصاب الزكاة، ودخل قول عمر بن عبد العزيز، وفيه جنس ما تجب فيه الزكاة. قلت: والظاهر عندي أن المصنف أراد معنى الثاني أي بيان الأنواع التي تجب فيها الزكاة، وسيأتي في كلام المصنف أنها ثلاثة أنواع: العين والحرث والماشية، ولأجل هذه الثلاثة ذكر حديث أبي سعيد، وأما نصاب المقدار في كل نوع، فيأتي في مواضعه مفصلاً.

ليس فيما دون: أي أقل من "خمس دود" بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة، زاد التنبيسي: "من الإبل"، وهو بيان لـ "دود"، قال النووي: الرواية المشهورة بإضافة خمس إلى دود، وروي بتنوين خمس، ويكون دود بدلاً منه، قال الزين بن المنير: إضافة خمس إلى دود وهو مذكور؛ لأنه يقع على المذكر والمؤنث، وأضافه إلى الجمع؛ لأنه يقع على المفرد والجمع. وأما قول ابن قتيبة: إنه يقع على الواحد فقط، فلا يدفع ما نقله غيره أنه يقع على الجمع، والأكثر على أن الدود من الثلاثة إلى العشرة، وأنه لا واحد له من لفظه، وقال أبو عبيد: من الثنتين إلى العشرة. قال: وهو يختص بالإناث، وقال سيويه: تقول: ثلاث دود؛ لأن الدود مؤنث، وليس باسم كسر عليه مذكر، ولكن المراد في الحديث عام من الذكور والإناث. "صدقة" أي واجبة يعني لا يجب شيء في أقل من خمس إبل، أما وجوب الزكاة في الإبل فمما أجمع عليه علماء الإسلام، ولا خلاف في ذلك بينهم، وصحت فيها السنة بروايات مختلفة وطرق عديدة، وأجمع المسلمون أيضاً على أن ما دون خمس من الإبل لا زكاة فيه؛ لحديث الباب المتفق عليه. "وليس فيما دون خمس أواق" بالتنوين كجوار، أي من الورق، كما في الرواية الآتية، قال الحفاظ: أواق بالتنوين وبإثبات التحتية مشدداً ومخففاً جمع أوقية بضم الهمزة وتشديد التحتية، وحكى الجبائي وقية بخذف الألف وفتح الواو، ومقدار الأوقية في هذا الحديث أربعون درهماً بالاتفاق، والمراد بالدرهم: الخالص من الفضة سواء كان مضروباً أو غير مضروب، قال عياض: قال أبو عبيد: إن الدرهم لم يكن معلوم القدر حتى جاء عبد الملك بن مروان، فجمع العلماء، فجعلوا كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل، قال: وهذا يلزم منه أن يكون **دود** =

وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خُمْسٍ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خُمْسَةٍ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ.

= أحال بصباب الزكاة على أمر مجهول، وهو مشكل، والصواب أن معنى ما نقل من ذلك أنه لم يكن شيء منها من ضرب الإسلام، وكانت مختلفة في الوزن بالنسبة إلى العدد، فعشرة مثلاً وزن عشرة، وعشرة وزن ثمانية، فاتفق الرأي على أن ينقش بكتابة عربية، ويصير وزنها وزناً واحداً، وقال غيره: لم يتغير المقياس في جاهلية ولا إسلام، وأما الدرهم فأجمعوا على أن كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم، وفي "المرفأة" عن ابن الهمام: هي من الوقاية؛ لأنها نقي صاحبها عن الحاجة، "صدقة" قال الحافظ: لم يخالف في أن نصاب الزكاة مائتا درهم يبلغ مائة وأربعين مثقالاً من الفضة الخالصة، إلا ابن حبيب الأندلسي؛ فإنه انفرد بقوله: إن كل أهل بلد يتعاملون بدراهمهم، وذكر ابن عبيد البر اختلافاً في الوزن بالنسبة إلى دراهم الأندلس وغيرها من دراهم البلاد، وكذا خرق المريسي الإجماع، فاعتبر النصاب بالعدد لا الوزن، وانفرد السرخسي من الشافعية بحكاية وجه في المذهب: أن الدراهم المغشوشة إذا بلغت قدرها لو ضم إليه قيمة الغش من نحاس مثلاً لبلغ نصيباً، فإن الزكاة تجب فيه، كما نقل عن أبي حنيفة، واستدل هذا الحديث على عدم الوجوب فيما إذا نقص من النصاب ولو حبة واحدة، خلافاً لمن سأمح بنقص يسير، كما نقل عن بعض المالكية، وسيأتي الكلام على النقص اليسير قريباً، وقال الموفق: إن نصاب الفضة مائتا درهم لا خلاف في ذلك بين علماء الإسلام، وقد بينته السنة، وهي ما في "البخاري" وغيره في كتاب أنس: "وفي الرقة ربع العشر، فإن لم يكن إلا تسعين ومائة، فليس فيها شيء، إلا أن يشاء ربها"، وأجمع أهل العلم على أن في مائتي درهم خمسة دراهم، والدراهم التي يعتبر بها النصاب هي الدراهم التي كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل بمقياس الذهب، وكل درهم نصف مثقال وخمسة، وهي الدراهم الإسلامية التي تقدّر بها نصاب الزكاة ومقدار الجزية والديات ونصاب القطع في السرقة وغير ذلك.

أوسق إ.ح. جمع وسق، بفتح الواو وسكون السين على ما في "النهاية" و"القاموس"، قاله القاري، قال الحافظ: ويجوز كسر الواو كما حكاه صاحب "الحكم"، وجمعه حبش أو ساق، كحمل وأحمال، وقد وقع كذلك في رواية لمسلم، وهو ستون صاعاً بالاتفاق، ووقع في رواية "ابن ماجة" من طريق أبي البخري عن أبي سعيد نحو هذا الحديث، وفيه: والوسق ستون صاعاً، وأخرجها أبو داود أيضاً، لكن قال: ستون مخنوماً، "صدقة" اختلفوا في المراد بالصدقة، فقال الجمهور: المراد بها العشر، وحكى الشراح عن الإمام أبي حنيفة ومن معه: أن المراد بها أيضاً الزكاة كأوليين، والمنفي زكاة التجارة، وتوضيح ذلك: أن نصاب الخيول والثمار خمسة أوسق؛ لحديث الباب عند الشافعي ومالك وأحمد وأبي يوسف ومحمد وداود الظاهري وغيرهم، إلا أنهم اختلفوا في ذلك فيما لا يكال ولا يوسق، فقال داود: إن كل ما يدخل فيه الكيل يرعى فيه النصاب، وما لا يدخل فيه الكيل ففي قليله وكثيره الزكاة، قال الحافظ: هو نوع من الجمع بين الحديثين، كذا في "الفتح"، وقال أبو يوسف: فيما لا يوسق كالزعفران والقطن يجب فيه العشر إذا بلغت قيمته خمسة أوسق من أدق ما يوسق، كالذرة في زماننا، =

= وقال محمد: يجب العشر إذا بلغ الخارج خمسة أعداد من أعلى ما يقدر به نوعه، فاعتبر في القطن خمسة أحمال، وفي الزعفران خمسة أمناء، كذا في "الهداية"، وقال الإمام أبو حنيفة ومن معه: إن حديث الباب محمول على زكاة التجارة، قال العيني: وهم عمر بن عبد العزيز ومجاهد وإبراهيم النخعي، قال أبو عمر: وهذا أيضاً قول زافر ورواية عن بعض التابعين، وأخرج عبد الرزاق في "مصنفه" عن عمر بن عبد العزيز قال: "فيما أنبتت الأرض من قليل أو كثير العشر"، وأخرج نحوه عن مجاهد وإبراهيم النخعي، واستدلوا بما روي من أحاديث العموم من العشر فيما سقت السماء، ونصف العشر فيما سقى بالنضح، ذكرها العيني، ثم قال: وهذه الأحاديث كلها مطلقة، وليس فيها فصل، والمراد من لفظ الصدقة في حديث الباب زكاة التجارة؛ لأنهم كانوا يتبايعون بالأوساق، وقيمة الوسق أربعون درهماً، قال الجصاص في "أحكام القرآن": قد روي: "ليس فيما دون خمسة أوسق زكاة، فحائز أن يريد به زكاة التجارة بأن يكون سأل سائل عن أقل من خمسة أوسق طعام أو ثمر للتجارة، فأجيب أن لا زكاة فيه، فنقل الراوي كلام النبي ﷺ، وترك ذكر السبب كما يوجد ذلك في كثير من الأخبار، قال ابن رشد: سبب الخلاف في ذلك معارضة العموم الخاص، والحديثان ثابتان، فمن رأى أن الخصوص يبي على العموم قال: لا بد من النصاب، ومن قال: هما متعارضان إذا جهل فيهما المتقدم والمتأخر، ومن رجع للعموم قال: لا نصاب، قلت: واستدل الحنفية بالرواية الخاصة أيضاً بمقابلة الخاص، وهي ما رواه الطحاوي عن جابر بن عبد الله مرفوعاً: **وفي كل عشرة أثناء فهو موضع في المساحد للمساكين**، كذا في "العرف" قال ابن العربي: أقوى المذاهب مذهب أبي حنيفة دليلاً، وأحوطها للمساكين، وأولاهها قياماً بشكر النعمة، وعليه يدل عموم الآية والحديث، ورام الجويني على تحقيقه أن يخرج عموم الحديث من يدي أبي حنيفة بأن قال: هذا الحديث للعموم، وإنما جاء لتفصيل الفرق بين ما تقل موثته وتكثر، ولا يمنع أن يقتضي الحديث الوجهين: العموم والتفصيل، وذلك أكمل في الدليل، وأصح في التأويل، قلت: ولو سلم ما قالوا، فلهم أجوبة أخرى، الأول: أنه منسوخ، قال العيني: ومن الأصحاب من جعله منسوخاً ولهم في تقريره قاعدة، فقالوا: إذا ورد حديثان، أحدهما عام والآخر خاص، فإن علم تقدم العام على الخاص حص العام به، وإن علم تقدم الخاص ينسخ بالعام، قال محمد بن الشجاع الثلجي: هذا إذا علم التاريخ، أما إذا لم يعلم فإن العام يجعل آخراً لما فيه من الاحتياط، وههنا لم يعلم تاريخه، فجعل العام آخر احتياطاً. والثاني: أنها أخبار أحاد لا تقبل في مقابلة الكتاب، وهو عموم قوله تعالى: **﴿وَأْتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾** (الأعام: ١٤١) حكاه العيني عن بعض الأصحاب، قال الرازي في تفسيره: قال أبو حنيفة: العشر واجب في القليل والكثير، واحتج بهذه الآية، فقال: قوله **﴿وَأْتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾** يقتضي ثبوت حق القليل والكثير، فإذا كان ذلك الحق هو الزكاة وجب القول بوجوب الزكاة في القليل والكثير، وقال أيضاً قبل ذلك قوله تعالى: **﴿وَأْتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾** بعد ذكر الأنواع الخمسة - وهو العنب والنخل والزرع والريثون والرمان - يدل على وجوب الزكاة في الكل، =

٦٥٢ - مالك عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعَصَعَةَ الْأَنْصَارِيِّ...

« وهذا يقتضي وجوب الزكاة في الثمار، كما كان أبو حنيفة يقول، فإن قالوا: لفظ الخصاد مخصوص بالزرع، فنقول: في أصل اللغة غير مخصوص بالزرع، والدليل عليه أن الخصد في اللغة عبارة عن القطع، وذلك يتناول الكل، وأيضاً الظاهر في قوله: **«خصاده»** يجب عوده إلى أقرب المذكورات، وذلك هو الزيتون والرمان، فوجب أن يكون الظاهر غالباً إليه. والثالث: ما قاله الخصاص في «أحكام القرآن»: أنه إذا روي عن النبي **«أن حيران، أحدهما عام والآخر خاص، واتفق الفقهاء على استعمال أحدهما، واختلف في استعمال الآخر، فالتفق على استعماله فاقبل على المختلف فيه، فلما كان حير العشر متفقاً على استعماله، واختلفوا في حير المقدار كان استعمال حير العشر على عمومته أولى، وكان قاصياً على المختلف فيه، فإما أن يكون الآخر مسوحاً أو يكون لأوبده محمولاً على معنى لا ينافي شيئاً من حير العشر. والرابع: أيضاً ما في «أحكام القرآن»: أن «فيما سقت السماء العشر» عام في إيجابه في الموسوق وغيره، ونحو «خمسة أوسق» خاص في الموسوق دون غيره، فعبر حائر أن يكون بياناً لمقدار ما يجب فيه العشرة لأن حكم البيان أن يكون شاملاً لجميع ما اقتضى البيان، فلما كان حير الأوساق مقصوراً على ذكر مقدار الوسق دون غيره، وكان حير العشر عموماً في الموسوق وغيره علمنا أنه لم يرد مورد بيان لمقدار ما يجب فيه العشرة، وأيضاً فإن ذلك يقتضي أن يكون ما يوسق يعتبر في إيجاب الحق بلوغ مقداره خمسة أوسق، وما ليس بموسوق يجب في قليلة وكثيرة لقوله **«فيما سقت السماء العشر»**، وفقد ما يوجب تخصيص مقدار ما لا يدخل في الأوساق، وهذا قول مطروح، والقال به ساقط لاتفاق السلف والخلف على خلافه. قلت: وهذا سقط ما أورده الحارثي في «صحيحه» بأن المفسر يقتضي على المذهب يعني الخاص يقتضي على العام، لأن محل ذلك إذا كان البيان وفقر الميز لا زالاً عليه ولا ناقصاً عنه، أما إذا بقي شيء من أفراد العام، فإنه يمتنع أن كحديث أبي سعيد هذا، فإنه دل على النصاب فيما يقبل التوسيق، وسكت عما لا يقبله، فيمتنع بمسوم قوله **«فيما سقت السماء العشر»**، والخامس أيضاً ما في «أحكام القرآن»: إذ قال: وأيضاً فقد ذكرنا أن الله حقوقاً وأحبة في المال غير الزكاة، ثم نسحت بالزكاة، كما روي عن أبي جعفر محمد بن علي والضحاك قالاً: نسحت الزكاة كل حصة في القرآن، فحائر أن يكون هذا التقدير معتبراً في الحقوق التي كانت واجبة، فسحت، نحو قوله تعالى: **«وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى»** (النساء)، ونحو ما روي عن مجاهد: إذا حصدت طرحت للمساكين وإذا كدست وإذا نقيت، وإذا علمت كيله عزلت زكاته، وهذه الحقوق غير واجبة اليوم، فحائر أن يكون ما روي من تقدير الخمسة أوسق كان معتبراً في تلك الحقوق، وإذا احتمل ذلك لم يجز تخصيص الآية والأثر المتفق عليه على نقله. والسادس: ما أشار إليه القاري: أنه لما تعارضاً في الإيجاب فيما دون خمسة أوسق كان الإيجاب أولى للاحتياط. والسابع: أن ذلك محمول على ما يأخذه العاشر يعني أن ما دون خمسة أوسق يؤدمه بأنفسهم، ولا يجب رفعه إلى بيت المال، وهذا عمدة الأجرة عندي.**

ثُمَّ الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ".

٦٥٣ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى عَامِلِهِ عَلَى دِمَشْقَ

من التمر صدقة: قال ابن عبد البر: كأنه جواب لسائل سأله عن نصاب زكاة التمر، فلا يجمع الزكاة في غيره من الثمار والحبوب بدليل الآثار والإجماع. "وليس فيما دون خمس أواق" بدون الباء في جميع النسخ الهندية، وبعض المصرية كالرواية الماضية، وفي أكثر النسخ المصرية: أواقي بالياء، قال الزرقاني: بتشديد الباء وتخفيفها، ويقال: أواق يخذف الباء كما في الرواية الأولى، جمع أوفية، وحكي "وفية" كما تقدم، "من الورق" بفتح الواو وكسرهما وبكسر الراء وسكونها، أي الفضة مطلقاً أو المضروبة دراهم، وإنما تطلق على غيرها مجازاً بخلاف في اللغة، والمراد ههنا الفضة مضروبوها وغيره، قال الباجي: روى أشهب عن مالك: ليس لأوقية الذهب وزن معلوم، وأوقية الفضة أربعون درهماً. "صدقة" وقد تقدم في الحديث السابق أن نصاب الفضة مائتا درهم إجماعاً، واختلفوا هل فيها أوقاص أم لا؟

قال الموفق: إذا تمت الفضة مائتين، والدنانير عشرين، فالواجب فيهما ربع عشرها - ولا نعلم خلافاً بين أهل العلم أن زكاة الذهب والفضة ربع عشرها - وفي زيادتهما وإن قلت، روي هذا عن علي وابن عمر، وبه قال عمر بن عبد العزيز والنخعي ومالك والثوري وابن أبي ليلى والشافعي وأبو يوسف ومحمد وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر، وقال سعيد بن المسيب وعطاء وطاوس والحسن والشعبي ومكحول والزهري وعمرو بن دينار وأبو حنيفة: لا شيء في زيادة الدراهم حتى تبلغ أربعين، ولا في زيادة الدنانير حتى تبلغ أربعة دنانير؛ لقوله ﷺ: من كل أربعين درهماً درهم، وعن معاذ عن النبي ﷺ: أنه قال: إذا بلغ الورق مائتين ففيه خمسة دراهم، ثم لا شيء عليه حتى يبلغ إلى أربعين درهماً، وهذا نص. ولأن له عفواً في الابتداء، فكان له عفواً بعد النصاب كما لماشية.

ولنا ما روي عن علي مرفوعاً: هاتوا ربع العشر من كل أربعين درهماً درهماً، وليس عليكم شيء حتى يتم مائتين، فإذا كانت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم، فما زاد يحسب ذلك. رواه الأثرم والدارقطني، ورواه أبو داود بإسناده عن عاصم بن ضمرة والحارث عن علي، إلا أنه قال: أحسبه عن النبي ﷺ، وروي ذلك عن علي وابن عمر مرفوعاً عليهما، ولم تعرف لهما مخالفاً من الصحابة، فيكون إجماعاً. "وليس فيما دون خمس دود من الإبل" بيان لذود "صدقة"، وإنما ذكر الإمام هذا الحديث عقب السابق؛ لما فيه من زيادة قوله: من التمر والورق والإبل؛ إذ لم يكن في الأول بيان التمييز، وقدم الأول؛ إذ هو الصحيح عند الكل، كما تقدم عن ابن عبد البر.

فِي الصَّدَقَةِ: إِنَّمَا الصَّدَقَةُ فِي الْعَيْنِ وَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا تَكُونُ الصَّدَقَةُ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: فِي الْحَرْثِ وَالْعَيْنِ وَالْمَاشِيَةِ.

الزكاة في العين من الذهب والورق

٦٥٤ - مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ مَوْلَى الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَأَلَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ مَكَاتِبَ لَهُ قَاطِعُهُ بِمَالٍ عَظِيمٍ: هَلْ عَلَيْهِ فِيهِ زَكَاةٌ؟ فَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ:

فِي الْعَيْنِ: أَيُّ الذَّهَبِ وَالْفُضَّةِ، وَالْحَرْثُ" وهو كل ما لا يسمو ولا يركو إلا بالحرث، وفي النسخ المصرية: "في الحرث والعين" بتقدم الحرث، "والماشية" أي الإبل والبقر والغنم. قال الباجي: إخبار بمنع الصدقة فيما عدا هذه الأصناف الثلاثة؛ لأن "إنما" حرف موضوع للمحصرة؛ ولذا قال **مَالِكٌ**: **إِنَّمَا الثَّلَاثَةُ**، والصدقة ههنا الزكاة، وإن حاز أن يقع اسم الصدقة على التطوع، وقوله: "في الحرث والعين والماشية" يحتمل وجهين، أحدهما: أن يريد به نفي الصدقة عما عدا هذه الثلاثة الأصناف، وإن جاز أن يكون من هذه الثلاثة الأصناف ما لا زكاة فيه، لكنه لم يقصد إلى بيانه ههنا، وإنما قصد إلى بيان ما لا زكاة فيه من غيرها. والثاني: أن يريد بذلك أن الذي تجب فيه الزكاة إنما هو من المحرث والماشية والعين، وأوقع على ما تجب فيه الزكاة هذه الأسماء؛ لأن معظم كل جنس منها تجب فيه الزكاة، فأطلق الاسم العام والمراد معظم ما يتناولونه، كقوله **مَالِكٌ**: **جَعَلْتُ فِي الْأَرْضِ مَسْجِدًا وَبَرًا** **مُطَهَّرًا**، فعبّر عن الأرض باسم التراب لما كان أعم أجزائها.

وَلَا تَكُونُ الصَّدَقَةُ إِلَّا: أي لا تجب الزكاة "إلا في ثلاثة أشياء" المذكورة، "في الحرث والعين والماشية" بدل من ثلاثة أشياء، قال أبو عمر: لا خلاف في جملة ذلك، ويختلف في تفصيله، وقال شيخ مشايخنا الدهلوي في "المسوى": وعليه أهل العلم أن صدقة الأموال على ثلاثة أقسام، وزكاة التجارة إنما تؤخذ بحساب القيمة، وأما صدقة الفطر فهي صدقة الرؤوس.

الزكاة في العين إلخ: قال ابن نجيم: العين لفظ مشترك بين الشمس والنبوع والذهب والدينار والمال والنقد والجناسوس والمطر وولد البقر الوحشي وخيار الشيء ونفس الشيء والناس القليل وحرف من حروف المعجم وما عن يمين قبلة العراق وعين في الجلد وغير ذلك، قلت: ولذا أورد المصنف بيانه، "الذهب والورق"، وتقدم معنى الورق، وقال المجدد: الذهب النير، ويؤنث، واحده بهاء، وجمعه أذهاب وذهوب وذهبان بالضم، وأذهبه: طلاه به كـ "ذهبه". **قاطعه**: هكذا في جميع النسخ الهندية، وفي المصرية: "عن مكاتب له فأقطعه بمال عظيم" قال أبو عمر: معنى مقاطعه المكاتب: أخذ مال معجل منه دون ما كوتب عليه؛ ليعجل عتقه، وفي "الجمع": المقاطعة ضرب القطيعة - وهي الخراج - على العبد أو الأرض، والمراد: المكتوبة التي تنقرر على الأرض، وقال المجدد: أقطعه قطيعة أي طائفة من أرض الخراج. =

إِنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ لَمْ يَكُنْ يَأْخُذُ مِنْ مَالٍ زَكَاةً حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ. قَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ إِذَا أُعْطِيَ النَّاسَ أَعْطَايَتِهِمْ سَأَلَ الرَّجُلَ: هَلْ عِنْدَكَ مِنْ مَالٍ وَحَبْتُ عَلَيْكَ فِيهِ الزَّكَاةَ؟ فَإِنْ قَالَ: نَعَمْ، أَخَذَ مِنْ عَطَايِهِ زَكَاةَ ذَلِكَ الْمَالِ، وَإِنْ قَالَ: لَا، أَسْلَمَ إِلَيْهِ عَطَاءَهُ، وَلَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا.

٦٥٥ - **مالك** عَنْ عُمَرَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ قُدَامَةَ، عَنْ أَبِيهَا أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ إِذَا جِئْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ أَقْبِضُ عَطَايَ،

= "مال عظيم" وصف المال بالعظيم؛ ليدخل في حيز ما تجب فيه الزكاة، "هل عليه" أي على السيد "فيه زكاة"؟ قال الباجي: سؤاله عن مال عظيم قاطع به مكانته، يحتمل أن يكون سؤالاً عن هذا النوع من هذا المال هل تجب فيه الزكاة، إلا أن جواب القاسم بن محمد يقتضي أن سؤاله إنما كان عن وجوب الزكاة فيه في وقت دون وقت، ولذلك أجابه بقوله: "إن أبا بكر الصديق" أول الخلفاء الراشدين "لم يكن يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه الحول"، قال الباجي: احتجاج بفعل أبي بكر، وأخذ بالمراسيل، وإنما احتج بفعل أبي بكر ﷺ في ذلك؛ لأنه كان الخليفة، وهو الذي كان يتولى أخذ الصدقات من مال الصحابة وأهل العلم، ولم ينكر أحد منهم فعله في ذلك مع اجتهاده في طلب الصدقات وقاله المانع للزكاة، فثبت أنه إجماع لا خلاف بين المسلمين في أنه لا يجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول.

الناس إجماع بالنصب، "أعطياهم" جمع عطايا جمع عطية، قاله الزرقاني، وقال الباجي: في اللغة: اسم لما يعطيه الإنسان غيره على أي وجه كان، إلا أنه في الشرع واقع على ما يعطيه الإمام الناس من بيت المال على سبيل الأرزاق، وتكون في زمن معين، ولذلك كانوا يتابعون إلى العطاء، "سأل الرجل" المعطى له "هل عندك من مال" آخر "وحيث" يسكون التاء "عليك فيه الزكاة" بأن كان نصيباً، ومر عليه الحول، "فإن قال الرجل" وفي المصرية: "فإذا قال": "نعم، أخذ من عطائه زكاة ذلك المال" الذي عنده، "وإن قال: لا" أي ليس عندي مال، أو لم يجب عليه الزكاة "سلم" من التسليم، وفي المصرية: "أسلم إليه عطاءه، ولم يأخذ منه شيئاً" لعدم الوجوب، قال الباجي: وفي هذا بابان، أحدهما: أن للإنسان أن يعطي زكاة ماله من غيره، ولا يلزمه أن يخرجها من عينه، والثاني: أنه يجوز أن يتوب عنه غيره في ذلك، فيؤديه في مواضعها. **إذا جئت إجماع** أمير المؤمنين "عثمان بن عفان" في خلافته كي "أقبض عطائي، سألني: هل عندك من مال وحيث عليك فيه الزكاة؟ قال: قدامة: "فإن قلت: نعم، أخذ من عطائي زكاة ذلك المال، وإن قلت: لا" أي ليس عندي مال يجب فيه الزكاة "دفع إلي عطائي" كله، وفي سؤاله كالصديق الأكبر، وقولهما: "إن قلت: لا" إجماع دليل على تصديق الناس في أموالهم التي فيها الزكاة، وجواز إخراج زكاة المال من غيره، ولا يخالف لهما إذا كان من جنسه، فإن كان ذهباً عن فضة أو عكسه، ففيه خلاف، قاله الزرقاني.

سَأَلَنِي: هَلْ عِنْدَكَ مِنْ مَالٍ وَجَبَتْ عَلَيْكَ فِيهِ الزَّكَاةُ؟ قَالَ: فَإِنْ قُلْتُ: نَعَمْ، أَخَذَ مِنْ عَطَائِي زَكَاةَ ذَلِكَ الْمَالِ، وَإِنْ قُلْتُ: لَا، دَفَعَ إِلَيَّ عَطَائِي.

٦٥٦ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لَا تَجِبُ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

لا تجب في مال إلخ: عموم يخص منه البعض، وهي العشرات عند الكل، والمعدن عند من قال بالزكاة فيه، قال الياحي: "لا تجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول" يريد بذلك الماشية والعين، وأما الزرع والثمار وما يخرج من المعدن فإن الزكاة فيه ساعة يحصل منه النصاب، ولا يراعى في شيء من ذلك الحول، والفرق بينهما: أن الحول إنما ضرب في العين والماشية لتكامل النماء فيهما، فإذا مرت مدة لتكامل النماء فيها وجبت الزكاة.

حتى يحول إلخ: رواه مالك موقوفاً، وأخرجه في "التمهيد" عن ابن عمر مرفوعاً، وفي إسناده بقية بن الوليد مدلس، وقد رواه بالنعنة عن إسماعيل بن عياش، وإسماعيل ضعيف في غير الشاميين، قال الدار قطني: الصحيح وفقه، وأخرجه الدار قطني في "الغرائب" مرفوعاً، وضعفه، وأخرجه أيضاً من حديث أنس، وضعفه، وأخرجه ابن ماجه عن عائشة، لكن الإجماع عليه أغنى عن إسناده، قاله الزرقاني، وقال ابن رشد في "المقدمات": اختلف فيمن أخرج زكاة ماله قبل حلول الحول على قولين، أحدهما: لا يجزئه، وهو رواية أشهب عن مالك، والثاني: يجزئه إذا كان بقرب ذلك، واختلف في حد القرب على أربعة أقوال.

وفي "البدائع": أما حولان الحول فليس من شرائط حواز أداء الزكاة عند عامة العلماء، وعند مالك من شرائط الجواز، فيجوز تعجيل الزكاة عند عامة العلماء خلافاً لمالك، والكلام في التعجيل في مواضع: في بيان أصل الجواز، وفي بيان شرائطه، وفي بيان حكم المعجل إذا لم يقع زكاة، أما الأول فهو على الاختلاف الذي ذكرنا، وجه قول مالك: أن أداء الزكاة أداء الواجب، ولا وجوب قبل الحول، ولنا: ما روي: "أن النبي ﷺ استسلف من العباس زكاة سنتين"، وأدنى درجات فعل النبي ﷺ الجواز، وأما قوله: إن أداء الزكاة أداء الواجب، ولا وجوب قبل الحول، فالجواب عنه من وجهين، أحدهما: ممنوع أنه لا وجوب قبل حولان الحول، بل الوجوب ثابت قبله؛ لوجود سبب الوجوب، وهو ملك نصاب كامل تام أو فاضل عن الحاجة الأصلية؛ لحصول الغناء به ولو وجوب شكر نعمة المال على ما يتبين في محله، ثم من المشايخ من قال بالوجوب توسعاً، وتأخير الأداء إلى مدة الحول ترفيهاً وتيسيراً على أرباب الأموال، كالدين المؤجل، فإذا عمل لم يترفع، فيسقط الواجب كما في الدين المؤجل، فمنهم من قال بالوجوب لكن لا على سبيل التأكيد، وإنما يتأكد الوجوب بآخر الحول، ومنهم من قال بالوجوب =

٦٥٧ - **مالك** عن **ابن شهاب**، أنه قال: **أَوَّلُ مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَعْطِيَةِ الزَّكَاةَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ**.

- في أول الحول لكن بطريق الاستناد، وهو أن يجب أولاً في آخر الحول، ثم يستند الوجوب إلى أوله؛ لاستناد سببه، وهو كون النصاب حولياً، فيكون التعجيل أداء بعد الوجوب لكن بالطريق الذي قلنا. والثاني: إن سلمنا أنه لا وجوب قبل الحول، لكن سبب الوجوب موجود، وهو ملك النصاب، ويجوز أداء العيادة قبل الوجوب بعد وجود سبب الوجوب، كأداء الكفارة بعد الجرح قبل الموت.

وقال القاري في "شرح النقاية": جاز تقديم الزكاة حول وأكثر، وبه قال الشافعي، ونصب لذي نصاب خلافاً لرفعه، وقال مالك: لا يجوز إخراج الزكاة قبل الوجوب؛ لما في "موطئه" عن ابن عمر: "لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول"، ولنا: ما روى أحمد وأبو داود والترمذي من حديث حجية عن علي: "أن العباس سأل النبي ﷺ في تعجيل زكاته قيل أن يحول عليه الحول مسارعة إلى الخير، فأذن له في ذلك"، وفي رواية: "أن العباس سأل النبي ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل، فرخص له في ذلك" رواه ابن ماجه، وفي رواية للترمذي: أن النبي ﷺ قال لعمر: **يَا قَدْ أَحَدْنَا زَكَاةَ الْعَبَّاسِ غَافِلاً لِلْعَامِ**، فإن قيل: قال البيهقي: اختلف في هذا الحديث، والأصح أنه مرسل، أحيب بأن المرسل حجة عندنا وعند الجمهور، قال السرخسي: ولنا: حديث عباس المذكور، وأيضاً حولان الحول تأجيل، وتعجيل الدين المؤجل صحيح، وأيضاً سبب الوجوب تقرر، وهو المال، والأداء بعد تقرر سبب الوجوب جائز، كالسافر إذا صام في رمضان إلخ بتغيير. وذكر الحافظ في "الفتح" هذه الروايات، وتكلم عليها، ثم قال: وليس ثبوت هذه القصة في تعجيل صدقة العباس بعيد في النظر بمجموع هذه الطرق.

معاوية **إلخ**: أمير المؤمنين، قال الباجي: يريد أنه كان يأخذ من نفس الأعطية الزكاة، ويعتقد أن الزكاة فيها واجبة على من خرجت إليه؛ لأنها كانت لهم قبل دفعها إليهم، فحرت عنده بحرى الأموال المشتركة بخري فيها الحول في حال اشتراكها، وأما أبو بكر وعمر وعثمان فلم يكونوا يأخذون منها الزكاة؛ لأنها لم يتحقق ملك من أعطى لها إلا بعد الإعطاء والقبض؛ لأن للإمام أن يصرفها إلى غيرهم إذا أداه اجتهاده إلى ذلك، فوجب أن يرأى الحول فيها من وقت قبضهم لها وصحة ملكهم إياها، وعلى هذا فقهاء الأمصار، قال ابن عبد البر: يريد أخذ زكاتها نفسها منها، لا أنه أخذ منها عن غيرها مما حال عليه الحول، قال: ولا أعلم من وافقه إلا ابن عباس، ولم يعرفه الزهري، فلذا قال: إن معاوية أول من أخذ، قال: وهذا شذوذ لم يعرج عليه أحد من العلماء، ولا قال به أحد من أئمة الفتوى، وقال الباجي: قال ابن مسعود وابن عامر مثل قوهما، ثم انعقد الإجماع على خلافه، قاله الزرقاني، قلت: وحمله الموفق وغيره على الاستفادة من جنس النصاب، كما سيأتي في بيان الاستفادة.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: السُّنَّةُ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا عِنْدَنَا أَنَّ الزَّكَاةَ تُجَبُّ فِي عِشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا، كَمَا تُجَبُّ فِي مِائَتِي دِرْهَمٍ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: وَلَيْسَ فِي عِشْرِينَ دِينَارًا نَاقِصَةٌ بَيْنَهُ النُّقْصَانِ زَكَاةً، فَإِنْ زَادَتْ حَتَّى تَبْلُغَ بِزِيَادَتِهَا عِشْرِينَ دِينَارًا وَارْتِنَةً، فَفِيهَا الزَّكَاةُ. قَالَ مَالِكُ: وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ عِشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا الزَّكَاةُ. قَالَ مَالِكُ: وَلَيْسَ فِي مِائَتِي دِرْهَمٍ نَاقِصَةٌ بَيْنَهُ النُّقْصَانِ زَكَاةً،

السنة إلخ: "السنة" أي الطريقة المسلوكة "التي لا اختلاف فيها عندنا" بالمدينة المنورة وغيرها "أن الزكاة تجب في عشرين ديناراً عيناً" حالصاً "كما تجب في مائتي درهم"، وتقدم الكلام على نصاب الورق والدرهم، قال الباجي: وهذا كما قال: إن نصاب الذهب عشرون ديناراً من الدينار الشرعية، وهو كل عشرة دراهم مائة دينار، ولا خلاف في ذلك بين فقهاء الأمصار إلا ما روي عن الحسن البصري أنه قال: لا زكاة في الذهب حتى يبلغ أربعين ديناراً، فيكون فيه دينار، والدليل على صحة ما ذهب إليه الجمهور أن الإجماع انعقد بعد الحسن على خلافه، وهذا من أقوى الأدلة على أن الحق في خلافه، ودليلنا من جهة السنة ما روى عاصم بن ضمرة والحارث الأعور عن علي بن أبي طالب أنه قال: **وليس عليك شيء - يعني في الذهب - حتى يكون لك عشرون ديناراً** وحال عليها الخول، **ففيها نصف دينار**، وهذا الحديث ليس بإسناده هناك غير أن اتفاق العلماء على الأخذ به دليل على صحة حكمه، ودليلنا من جهة المعنى: أن المائتي درهم نصاب الورق، ولا خلاف في ذلك، والدينار كان صرفه في وقت فرض الزكاة عشرة دراهم، فوزان المائتي درهم عشرون مثقالاً، فكان ذلك نصاب الذهب. **زكاة:** لعدم بلوغ النصاب، "فإن زادت" أي الدينار الناقصة إذا زادت على عشرين ديناراً "حتى تبلغ بزيادة" بالناء الجارة في أوله، فضمير الفاعل من "تبلغ" يرجع إلى الدينار، وبدون الباء في النسخ المصرية، فيكون فاعل "تبلغ" عشرين ديناراً، "وارتنة" أي كاملة الوزن، "ففيها الزكاة" واجبة؛ لبلوغها النصاب.

وليس فيما إلخ: وهذا بمنزلة الدليل للمسألة المتقدمة، "وليس فيما دون" أي أقل من "عشرين ديناراً عيناً" حالصاً "الزكاة" يعني إذا كانت العشرون ديناراً ناقصة الوزن فلا تجب فيها الزكاة؛ لأن نصاب الدينار عشرون ديناراً كاملة، ولا زكاة في أقل منها، فلا تجب في ناقصة الوزن؛ لأنها أقل من النصاب، قال الباجي: وذلك لما دللنا عليه من أن النصاب في الذهب عشرون مثقالاً، والمراعى في ذلك الوزن دون العدد، فإذا زادت حتى تبلغ بزيادة عشرين ديناراً وارتنة، فقد بلغت النصاب، فوجبت فيه الزكاة. **قال مالك:** أي كما أن العبرة في الدينار للوزن كما تقدم وكذلك في الدراهم، "وليس في مائتي درهم ناقصة" الوزن "بينه النقصان الزكاة، فإن زادت الدراهم" الناقصة "حتى تبلغ بزيادة مائتي درهم وافية" كاملة الوزن، "ففيها الزكاة"؛ لبلوغها النصاب، والحاصل: أن النقصان بين في النصابين =

فَإِنْ زَادَتْ حَتَّى تَبْلُغَ بَرِيَادَهَا مِائَتِي دِرْهَمٍ وَافِيَةً فِيهَا الزَّكَاةُ، فَإِنْ كَانَتْ تُجَوُزُ بِجَوَازِ
 الْوَازِنَةِ رَأَيْتُ فِيهَا الزَّكَاةَ دَنَانِيرَ كَانَتْ أَوْ دِرَاهِمَ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ كَانَتْ عِنْدَهُ ^{كُلُّ حَشْرَةٍ سَعَةٍ مِثَالِ}
 سِتُّونَ وَمِائَةً دِرْهَمٍ وَازِنَةً وَصَرَفُ الدَّرَاهِمِ يَبْلُغُهُ ثَمَانِيَةُ دِرَاهِمٍ بِدِينَارٍ إِنَّهَا لَا تَجِبُ

= يمنع وجوب الزكاة عند الإمام مالك، وتقدم ما قال الحافظ في قوله: "ليس فيما دون خمس أواق صدقة": استدلل به على عدم الوجوب فيما إذا نقص من النصاب ولو حبة واحدة، خلافاً لمن سأمح بنقص يسير، كما نقل عن بعض المالكية، قلت: وهكذا عند الحنفية، ففي "المحيط البرهاني": إذا نقص نقصاناً يسيراً يدخل بين الوزنين لا تجب الزكاة وإن كان كاملاً في حق غيره، هكذا ذكره القدوري في "كتابه"، وفي "البدائع": لا زكاة فيها حتى تبلغ مائتي درهم وزناً وزن سبعة، وإنما اعتبرنا الوزن في الدراهم دون العدد؛ لأن الدراهم اسم للموزون؛ لأنه عبارة عن قدر من الموزون مشتمل به على جملة موزونة من الدوايق والحبات، حتى لو كان وزنها دون المائتين وعددها مائتان، أو قيمتها لجودتها وصياغتها تساوي مائتين، فلا زكاة فيها، ولو نقص النصاب عن المائتين نقصاناً يسيراً يدخل بين الوزنين، قال أصحابنا: لا تجب الزكاة فيه؛ لأنه وقع الشك في كمال النصاب، فلا تحكم بكماله مع الشك، وفي "البنية" عن "البنائيع": إذا كانت المائتان في العدد، ونقصت في الوزن لا تجب وإن قل النقص.

جواز الوازنة: أي الكاملة والوفية "رأيت فيها الزكاة، دنانير كانت أو دراهم"، قال الباجي: يريد إن كانت الناقصة تجوز بجواز الوازنة، ففيها الزكاة، وقال أبو حنيفة والشافعي: لا زكاة فيها، والدليل على صحة ما يقول مالك: أنه يملك من الذهب مقداراً يجوز لوزنه جواز عشرين ديناراً، فوجب فيه الزكاة كالعشرين ديناراً، وفي الحاشية عن "المحلى": قال الشافعي: ليس نقول بهذا، قال النبي ﷺ: **ليس فيما دون خمسة أواق صدقة**، وفي "شرح الإحياء": إن نقص من النصاب حبة أو بعض حبة، فلا زكاة فيه وإن راج رواج التام، أو زاد على التام لجودته، ولو نقص في بعض الموازين وتم في بعضها فوجهاً، الصحيح لا زكاة فيه، وبه قطع المحاملي وغيره، كذا في "الروضة"، ثم قال الباجي: اختلف أصحابنا في تفسير قوله: "يجري مجرى الوازنة"، فحكى أبو الحسن الفصار وأبو بكر الأحمري: أن معنى ذلك أن تكون في ميزان وازنة وفي ميزان ناقصة، فإذا نقصت في جميع الموازين فلا زكاة فيها، وقال الفاضل أبو محمد: إنه أراد بذلك النقص اليسير في جميع الموازين كالحبة والحبتين وما حوت عادة الناس أن ينسأحوها به في الساعات وغيرها، وعلى هذا جمهور أصحابنا، قال الباجي: وهو الأظهر عندي؛ لأن اختلاف الموازين ليس بنقص، ولا بد من ميزان يقع الاعتماد عليه، فيعتبر به الزيادة والنقص، قال الزرقاني: وعلى هذا جمهور أصحابنا، وهو الأظهر، ويحتمل وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون الغرض فيها غالباً غرض الموزانة، وهو المشهور عن مالك، وما سواه تأويل، وهذا قول أصحابنا العراقيين.

وازنة: أي وافية وكاملة، "وصرف الدراهم" أي قيمتها "ببلده ثمانية دراهم بدینار" حتى صار مجموع صرف الدراهم عشرين ديناراً، "إنها لا تجب فيها الزكاة" وإن بلغت قيمة الدراهم نصاب الذهب، "وإنما تجب الزكاة =

فِيهَا الزَّكَاةُ، وَإِنَّمَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عِشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا أَوْ مِائَتِي دِرْهَمٍ.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ خُمُسَةُ دَنَانِيرٍ مِنْ فَائِدَةِ أَوْ غَيْرِهَا، فَتَجَرَّ فِيهَا،
 ربح وعمرها

« في عشرين ديناراً عيناً أي بأنفسها، "أو مائتي درهم" أي بأنفسها، ولا يحسب قيمة أحدهما من الآخر، قال الباجي: وهذا كما قال: إن من كانت عنده فضة لا تبلغ النصاب، فإنه لا زكاة عليه فيها، وإن كانت قيمتها من الذهب ما تبلغ النصاب؛ لأن ما تجب فيه الزكاة من الأموال فإنما نصابه بنفسه دون غيره، يعني أن المال إنما يعتبر بنصاب نفسه لا بقيمته، فلا تعتبر الفضة بقيمتها من الذهب ولا عكسه، كما لو كان له ثلاثون شاة قيمتها عشرون ديناراً فلا زكاة فيها، وفي الحاشية عن "الحلي": به قال أبو حنيفة والشافعي.

خمس دنانير: "مثلاً" كما زاده في "المنتقى"، وليست هذه الزيادة في بقية النسخ، لكنها مرادة، والمراد أقل من النصاب، "من فائدة أو غيرها" ذكر في "الشرح الكبير": أن فناء العين على ثلاثة أنواع: ربح وغلة وفائدة، والربح كما قال ابن عرفة: زائد لمن مبيع تجر على ثمنه الأول ذهباً أو فضة، قال الدسوقي: وأما الغلة فإنما ما تجدد من سلعة التجارة قبل بيع رقاها، كغلة العبد ونجوم الكتابة، وأما الفائدة فما تجدد لا عن مال، أو عن مال غير مركب كعطية وميراث ولئن عرض القنية، قلت: واختلفت الروايات عن المالكية في ضم هذه الأنواع الثلاثة إلى الأصل كما بسطها الباجي وشارح "الكبير" ليس هذا محلها، "تجر" فعل من تجرد في جميع السبع الموجودة من المصرية والهندية، إلا في نسخة "المصنف" والباجي فقيهما: "فأتجر"، قال الراغب: التجارة التصرف في رأس المال طلباً للربح، يقال: تجر تجر، وتاجر وتجر كصاحب وصحب، وليس في كلامهم تاء بعدها جيم غير هذا اللفظ، "فيها" أي في تلك الدنانير الخمسة، "فلو بأت الحول حتى بلغت" تلك الدنانير مقدار "ما تجب فيه الزكاة" أي بلغت حد النصاب، فحكمها: "إنه يركبها" عند تمام الحول، يعني أن المتجر في النصاب عند الإمام مالك آخر الحول، ويعتبر ابتداء الحول عنده بابتداء التجارة وإن لم يكن إذ ذاك نصيباً، لكن لا تجب الزكاة عند تمام الحول بدون النصاب، ولو تم الحول، وقد بلغ المال نصيباً ولو قبل الحول بيوم، تجب الزكاة، ولو لم يبلغ نصيباً عند تمام الحول لا تجب إذ ذاك، بل تجب إذا بلغ نصيباً ولو صار في الغد، والمسألة خلافية عند الأئمة، قال الحرفي: من كانت له سلعة للتجارة، ولا يملك غيرها، وقيمتها دون مائتي درهم، فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول من يوم ساوت مائتي درهم، قال الموفق: وحيلة ذلك: أنه يعتبر الحول في وجوب زكاة التجارة، ولا يتعقد الحول حتى يبلغ نصيباً، فلو ملك سلعة قيمتها دون النصاب، فمضى نصف الحول وهي كذلك، ثم زادت قيمة السماء بها أو تغيرت الأسعار، فبلغت نصيباً، أو باعها بنصاب، أو ملك في أثناء الحول عرضاً آخر أو اثماً تم بها النصاب، ابتداء الحول من حيثئذ، فلا يحتسب بما مضى، هذا قول الثوري وأهل العراق والشافعي وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور وابن المنذر، ولو ملك للتجارة نصيباً، فنقص عن النصاب في أثناء الحول، ثم زاد حتى بلغ نصيباً، استأنف الحول عليه؛ لكونه انقطع بنقصه في أثناءه، وقال مالك: يتعقد الحول على ما دون النصاب، فإذا كان في آخره نصيباً زكاة، وقال أبو حنيفة: يعتبر في طرفي الحول دون وسطه.

فَلَمْ يَأْتِ الْحَوْلُ حَتَّى بَلَغَتْ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ: إِنَّهُ يُزَكِّيهَا وَإِنْ لَمْ تَتِمَّ إِلَّا قَبْلَ أَنْ يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ بِيَوْمٍ وَاحِدٍ، أَوْ بَعْدَ مَا يَحُولُ عَلَيْهِ الْحَوْلُ بِيَوْمٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ لَا زَكَاةَ فِيهَا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمٍ زُكِّيَتْ. وَقَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ عَشْرَةُ دَنَانِيرَ،

وإن لم تتم إلخ: "إن" وصلية، "إلا قبل أن يحول" عليها الحول بيوم واحد" مثلاً، "أو بعد ما يحول عليها" وفي النسخ الهندية: "عليه" بضمير المذكر بتأويل الموجود، "الحول بيوم واحد" مثلاً فيزكي إذ ذاك، وليس اليوم الواحد قيداً احترازياً في كلا الموضوعين، ويوضح كلام المصنف ما في "الشرح الكبير" إذ قال: وضم الربح لأصله أي حول أصله ولو أقل من نصاب، ولا يستقبل به من حين ظهوره، فمن عنده دينار أول المحرم، فتاجر فيه، فصار برنجه عشرين، فحولاها المحرم، فإن تم النصاب بالربح بعد الحول زكى حينئذ، قال الدسوقي: يعني كما لو ملك ديناراً وأقام عنده أحد عشر شهراً، ثم اشترى به سلعة باعها بعد شهر بعشرين، فإنه يزكي الآن، وصار حوله فيما يأتي من يوم التمام، وإليه أشار المصنف بقوله: "ثم لا زكاة فيها" فيما سيأتي من الأيام "حتى يحول عليها الحول من يوم زكيت"، وهو آخر شهر صفر في الصورة التي حكاهما الدسوقي، قال الباجي: يعني أن من كانت له دنانير أقل من النصاب، فتجر فيها، فحال الحول، وقد أكملت برنجه النصاب، فإن الزكاة واجبة فيها؛ لأن حول الربح حول الأصل، سواء كان الأصل نصيباً أو دونه، وقال أبو حنيفة: إن كان الأصل أقل من النصاب فإنه يستأنف حولاً من يوم كمل النصاب، وقال الشافعي: لا يضم الربح إلى أصله، وإن كان الأصل نصيباً، قلت: ومذهب الحنابلة في الربح موافق للحنفية، كما في "الروض المربع" وغيره أن حول الربح حول أصله.

كانت له إلخ: أي عنده "عشرة دنانير" مثلاً، "فتجر" بالجر في النسخ الهندية، وبلغظ: "فاتجر" بالمزيد في المصرية، "فيها، فحال عليها الحول" أي تمت له السنة، "وقد بلغت عشرين ديناراً" أي بلغت حد النصاب عشرين ديناراً، أو أكثر "إنه يزكيها مكانه"، وفي النسخ المصرية: "مكافها" أي يزكيها حين تمت لها السنة، "ولا ينتظر لها"، في المصرية: "ها أن يحول عليها الحول من يوم بلغت" مقدار "ما تجب فيه الزكاة" أي لا ينتظر أن يتم لها السنة من وقت بلوغها نصيباً، كما قال به الشافعي وأحمد مطلقاً، والحنفية إذا لم يكن في أول الحول نصيباً؛ "لأن الحول قد حال" وتم "عليها، وهي عنده عشرون"، هكذا في جميع النسخ المصرية من المتن والشروح، ووقع في جميع النسخ الهندية، وكذا في "المنصقي" بلفظ: "عشرة"، وبه قرره الشيخ في "المصقي"، لكن الظاهر عند هذا العبد الحقير الفقير أنه وهم من الناسخ لا وجه له ههنا، والصواب الأول، والمعنى: قد تم له الحول، والحال أن الدنانير إذ ذاك عشرون أي مقدار النصاب، فقد وجد عند المصنف شرطاً للنصاب حينئذ، وهما النصاب والحول، "ثم لا زكاة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم زكيت" يعني يعتبر ابتداء الحول الثاني من يوم كمل النصاب ووجب الزكاة، فإذا انقضى الحول من ذلك اليوم وجبت الزكاة مرة أخرى، قال الزرقاني: وهذا بمعنى ما قبله، =

فَتَحَرَّ فِيهَا، فَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، وَقَدْ بَلَغَتْ عِشْرِينَ دِينَارًا: إِنَّهُ يُزَكِّيْهَا مَكَائِهُ، وَلَا يَنْتَظِرُ
لَهَا أَنْ يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمٍ بَلَغَتْ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّ الْحَوْلَ قَدْ حَالَ
عَلَيْهَا وَهِيَ عِنْدَهُ عِشْرُونَ، ثُمَّ لَا زَكَاةَ فِيهَا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمٍ زُكِّيَتْ.
قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي إِجَارَةِ الْعَبِيدِ وَخَرَاجِهِمْ وَكِرَاءِ الْمَسَاكِينِ
وَكِتَابَةِ الْمَكَاتِبِ أَنَّهُ لَا تَجِبُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الزَّكَاةُ، قُلَّ ذَلِكَ أَوْ كَثُرَ، حَتَّى يَحُولَ
عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمٍ يَقْبِضُهُ صَاحِبُهُ. قَالَ يَحْيَى: وَقَالَ مَالِكٌ فِي الذَّهَبِ

= غايته أنه فرضها في الأولى في خمسة، وفي الثانية في عشرة بحسب سؤاله عن ذلك، وأجاب فيهما بحكم واحد، وهو ضم الربح لأصله، وإن لم يكن نصيباً، قلت: هكذا في عبارة "الموطأ"؛ إذ مال الصورتين واحد، لكن صاحب "المدونة" فرق بين الصورتين، فصور خمسة دنانير في الفائدة، وعشرة دنانير في الربح، فتأمل.

عندنا: أي بالمدينة المنورة "في إجارة العبيد وخراجهم وكراء المساكين وكتابة المكاتب: أنه لا تجب في شيء من ذلك الزكاة، قل ذلك أو أكثر، حتى يحول عليه الحول من يوم يقبضه صاحبه" أي رب المال بشرط أن يكون نصيباً أيضاً؛ لأنها فوائد تعددت لا عن مال، فيستقبل بها، قاله الزرقاني، قال الباجي: وهذا كما قال: إن الأمر المجتمع عليه عند فقهاء الأمصار: أنه لا زكاة في شيء من الفوائد حتى يحول عليه الحول من يوم يقبضها صاحبها، وإنما كان فيه خلاف روي عن معاوية وابن مسعود وابن عباس، وقد وقع الاتفاق بعدمه على ما ذكر مالك، فغلة العبيد وكراء المساكين وكتابة المكاتب كلها فوائد، فلا زكاة في شيء منها، إلا بعد أن يحول عليه الحول من يوم يقبضها رباها أو من يقوم مقامه، قال الموفق: من أجر داره فقبض كراها، فلا زكاة عليه فيه حتى يحول عليه الحول، وعن أحمد: أنه يزكيه إذا استفاد، والصحيح الأول؛ لقوله **عندنا** لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول، ولأنه مال مستفاد بعقد معاوضة فأشبهه ثمن المبيع، وكلام أحمد في الرواية الأخرى محمول على من أجر داره سنة، وقبض أجزأها في آخرها، فأوجب عليه زكاتها؛ لأنه قد ملكها من أول الحول، فصارت كمساكن الديون، إذا قبضها بعد حول زكاتها حين يقبضها، وقال أبو حنيفة ومالك: لا يزكيها حتى يقبضها ويحول عليه الحول؛ بناء على أن الأجرة لا تستحق بانقضاء مدة الإجارة. وقال ابن عابدين: وملكت المكاتب ليس بناتم؛ لوجود المناق، ولأنه دائر بينه وبين المولى، فإن أدى مال الكتابة سلم له، وإن عجز سلم للمولى، فكما لا يجب على المولى فيه شيء، فكذا المكاتب، يعني حتى يقبضه المولى، ويحول عليه الحول، وكذا الخوارج وغيرها صرحوا بأن لا زكاة فيها، إلا أن تكون للنجارة حتى يقبض من كرائها النصاب، ويحول عليه الحول، ووجوب الزكاة في مال العبد مختلف فيه.

وَالْوَرِقُ يَكُونُ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ: إِنْ مَنْ بَلَغَتْ حِصَّتُهُ مِنْهُمْ عِشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا أَوْ مَائَتِي دِرْهَمٍ، فَعَلَيْهِ فِيهَا الزَّكَاةُ، وَمَنْ نَقَصَتْ حِصَّتُهُ مِمَّا تَحِبُّ فِيهَا الزَّكَاةُ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، وَإِنْ بَلَغَتْ حِصَّتُهُمْ جَمِيعًا مَا تَحِبُّ فِيهَا الزَّكَاةُ، وَكَانَ بَعْضُهُمْ فِي ذَلِكَ أَفْضَلَ نَصِيبًا مِنْ بَعْضٍ، أُخِذَ مِنْ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ إِذَا كَانَ فِي حِصَّةِ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مَا تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ أَوْاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ". قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

يكون: كل واحد منهما أو المجموع مشتركاً "بين الشركاء: إن من بلغت حصته منهم" أي من الشركاء "عشرين ديناراً عينا" أي بلغت حصته نصاب الذهب، "أو" بلغت "مائتي درهم" يعني نصاب الورق، "فعليه فيها الزكاة، ومن نقصت حصته مما" كذا في النسخ الهندية، وفي المصرية: "عما تحب فيه الزكاة" أي عن مقدار النصاب، "فلا زكاة عليه"؛ لعدم ملكه نصيباً، "وإن بلغت حصصهم جميعاً ما تحب فيه الزكاة" أي بلغت حصة كل شريك نصيباً، "وكان بعضهم في ذلك أفضل"، وفي بعض النسخ: "أقل"، والمؤدى واحد؛ فإنهما مثلاً، إذا كان أحدهما أفضل فالآخر لا بد أن يكون أقل نصيباً من بعض، بأن كان لواحد عشرون ديناراً مثلاً، والآخر أربعون، وثالث سنون "أخذ من كل إنسان"، وفي بعض النسخ المصرية: "من مال كل إنسان منهم بقدر حصته إذا كان في حصة كل إنسان منهم" مقدار "ما تحب فيه الزكاة".

وذلك: أي شرط كون نصيبه نصيباً لا أقل منه "أن رسول الله ﷺ قال: ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة"، ولم يفرق بين الشركاء وغيرهم، فاقضى أنه إما يعتبر ملك كل واحد على حدة، فاستدل بعموم قوله ﷺ في الشركاء وغيرهم على أن الزكاة لا تحب منهم على من عنده أقل من نصاب، قال الباجي: وهذا كما قال: إن الشركاء وغيرهم في اعتبار النصاب سواء، فمن كان عنده عشرون ديناراً وجب عليه فيها الزكاة، سواء كانت متميزة من مال غيره أو مختلطة؛ لأن مخالطة غيره بماله لا يدخل في ملكه من الجملة أكثر من مقدار ماله، وإذا انفرد ماله من مال غيره، فلا زكاة عليه في أقل من النصاب، فكذلك إذا شاركه غيره، فإذا كان المال لجماعة، وكان لكل واحد منهم نصاب، واحتلفت سهامهم، فإن على كل واحد منهم من الزكاة بمقدار ما يكون عليه منها لو انفرد.

ما سمعت: يدل على أنه سمع خلافه أيضاً، وذلك أن عمر والحسن البصري والشعبي قالوا: إن الشركاء في العين والماشية والزرع إذا لم يعلم أحدهم ماله بعينه أنهم يزكون زكاة الواحد قياساً على الخلطاء في الماشية، وبه قال الشافعي في الجديد، ووافق مالكاً أبو حنيفة وأبو ثور، قاله الزرقاني، قلت: ولا أثر للخلطة في غير الماشية عند الجنبلة، -

قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا كَانَتْ لِرَجُلٍ ذَهَبٌ أَوْ وَرَقٌ مُتَفَرِّقَةٌ بِأَيْدِي أَنْاسٍ شَتَّى، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُخَصِّصَهَا جَمِيعًا، ثُمَّ يُخْرِجَ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنْ زَكَاتِهَا كُلِّهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ أَفَادَ ذَهَبًا أَوْ وَرَقًا إِنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيهَا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمٍ أَفَادَهَا.

= كما صرح به في "الروض المربع"، وذكر الموفق فيه رواية أخرى: أنها تؤثر في غير الماشية أيضاً، لكن جعل المذهب الأول، وجملة ما قال: إن الخلطة في السائمة تجعل مال الرجلين كمال الرجل الواحد في الزكاة، سواء كانت خلطة أعيان، وهي أن تكون الماشية مشتركة بينهما بنصيب مشاع، مثل أن يشتريا نصاباً أو يرثاه، فيقياه على حاله، أو خلطة أوصاف بأن يكون مال كل واحد منهما مميزاً، فخلطاه، واشتركا في الأوصاف التي تذكرها، وهو قول عطاء والأوزاعي والشافعي والليث وإسحاق، وقال مالك: إنما تؤثر الخلطة إذا كان لكل واحد من الشركاء نصاب، وحكي ذلك عن الثوري وأبي ثور، واختاره ابن المنذر، وقال أبو حنيفة: لا أثر لها بحال، فإن اختلطوا في غير السائمة كالذهب والفضة وعروض التجارة والزروع والثمار لم تؤثر خلطتهم شيئاً، وكان حكمهم حكم المنفردين، وهذا قول أكثر أهل العلم، وما قال الزرقاني من موافقة الحنفية للمالكية، فهو في مسألة الباب يعني شركة العين فقط، وإلا ففي الحقيقة بينهما اختلاف، وأصل توافق المالكية للحنابلة، قال السرخسي: الشريك المفاوض والعنان وغير ذلك كلهم سواء في حكم الصدقة؛ لأن وجودها باعتبار حقيقة الملك، وغنى المالك به، ولا ملك للشريك في نصيب شريكه مفوضاً كان أو غيره، وقال العمري: ذكر في "المبسوط" وعامة كتب أصحابنا: أن الخليطين يعتبر لكل واحد نصاب كامل كحال الانفراد، ولا تأثير للخلطة فيها سواء كانت شركة ملك بالإرث والهبة والشراء ونحوها، أو شركة عقد كالعنان والمفاوضة، وقال ابن المنذر: الأصح عدم وجوب الزكاة، وقال ابن حزم في "المغلي": الخلطة لا تحيل حكم الزكاة، هو الصحيح، وإليه يظهر ميل البخاري.

بأيدي أناس **إخ:** لغة في "الناس"، كما في "النصراح"، "شئ" أي مختلفة ومتفرقة، "فإنه ينبغي له أن يخصها جميعاً، ثم يخرج ما وجب عليه من زكاتها كلها"، قال الباجي: هذا كما قال: من كانت عنده ذهب متفرقة بأيدي أناس شئ على وجه القراض أو الوديعة أو غير ذلك من الوجوه التي يتمكن بها من تسميتها، ولا تعتبر عليه نصريتها، فإن حكمها حكم المجتمع في يده؛ لأن الاعتبار باجتماعها في ملكه ونصرفه دون يده، وقال الزرقاني: هذا إجماع إذا كان قادراً على ذلك، ولم تكن ديوناً في الذمم، ولا فراضاً ينتظر أن ينض، قاله أبو عمر، قلت: ونجب الزكاة عند الحنفية أيضاً في الودائع ما لم تدخل في الضمان.

ذهبا أو ورقا: بنحو ميراث أو هبة "إنه" بكسر الهمزة مقول القول، "لا زكاة عليه فيها حتى يحول عليها الحول من يوم أفادها"، قال الباجي: هذا كما قال: إل من أفاد فائدة لا زكاة عليه فيها حتى يحول عليها الحول، سواء كانت جميع ماله أو انضقت إلى نصاب عنده؛ فإنه لا زكاة عليه فيها، فمن أفاد عشرة دنانير في رجب، =

= ثم أفاد عشرة أخرى في المحرم، فإنه يزكيها جميعاً لحول الآخرة، ولو كانت الأولى عشرين ديناراً، والثاني عشرة دنانير، فإنه يزكي الأولى لحولها، ثم يزكي الثانية لحولها، وهكذا أبداً حتى يرجعاً إلى أقل من النصاب، قلت: وفي المسألة خلاف الحنفية كما يظهر من تفصيل مسلكهم، ففي "أهداية": "ومن كان له نصاب، فاستفاد في أثناء الحول من جنسه ضمه إليه، وزكاه به، وقال الشافعي: لا يضم؛ لأنه أصل في حق الملك فكذا في وظيفته بخلاف الأولاد والأرباح ولنا: أن المجانسة هي العلة في الأولاد والأرباح؛ لأن عندها يتعسر التمييز، فيتعسر اعتبار الحول لكل مستفاد، وما شرط الحول إلا للتيسير. ولا يذهب عليك أن المذكور في كلام المصنف فائدة العين من الذهب أو الورق، وفيها خلاف الحنفية عن المالكية، وهم موافقون للشافعية، بخلاف فائدة الماشية، فحكمها عند المالكية مخالف لفائدة العين، كما سيأتي بيانها في محلها، وحكم الفائدتين عند الحنفية واحد، وهو أنهما تضمّان إلى النصاب السابق من جنسه بأي نوع استفيدت، قال القاري في "شرح النقاية": "ويضم المستفاد وسط الحول إلى نصاب من جنسه، سواء كان المستفاد بسبب من ذلك النصاب بأن اشترى في أثناء الحول شيئاً فاستفاد فيه، أو لم يكن بأن كان معه نصاب، فوهب له شيء، أو ورث في أثناء الحول شيئاً من جنسه، أو حصله من كسبه، وقال مالك والشافعي: إن كان المستفاد بسبب من النصاب ضم، وإن لم يكن بسبب منه لا يضم؛ لأن المستفاد أصل في حق الملك، فيكون أصلاً في حق الواجب فيه، ولنا: أن المجانسة هي العلة في المستفاد بسبب النصاب كأولاد والأرباح الحاصلة عنه في أثناء الحول، وهي موجودة في المستفاد الذي ليس بسبب النصاب، وشرط مالك والشافعي للمستفاد فيه مضي حول تام؛ لقوله **﴿١﴾**: "من استفاد مالاً فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول، رواه الترمذي، ولنا: في المستفاد من الجنس قوله **﴿٢﴾**: "إن في السنة شهراً بالإدراك فيه زكاة أمر الكرم، فما حدث بعد ذلك فلا زكاة فيه حتى يهيئ رأس الشهر، رواه الترمذي، فهذا يقتضي أنه تجب الزكاة في الحادث عند مجيء رأس السنة، وما رواه ليس بثابت، ولئن ثبت فليس فيه ما ينافي مذهبننا؛ لأننا نقول: لا يجب الزكاة في مال حتى يحول عليه الحول، إما أصالة أو تبعاً كما في الأولاد والأرباح. قلت: حديث: "من استفاد مالاً صحح الترمذي وقفه على ابن عمر، وتكلم على الحديث المرفوع، فقال: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف في الحديث، ضعفه أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وغيرهما من أهل الحديث، وهو كثير الغلط، وقال السرخسي في "المبسوط": "ثم الضم في خلال الحول بالعلة التي يضم بها في ابتداء الحول، فضم بعض المال إلى البعض في ابتداء الحول باعتبار المجانسة دون التوالد، فكذلك في خلال الحول، ثم ما بعد النصاب الأول بناء على النصاب الأول وتبع له، حتى يسقط اشتراط النصاب فيه، فكذلك يسقط اعتبار الحول فيه، ويجعل حول الحول على الأصل حولاً على التبع. يعني لا يشترط في المستفاد وسط الحول أن يكون نصيباً لحاله، بل يضم إلى النصاب السابق.

الزكاة في المعادن

٦٥٨ - مالك عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ غَيْرٍ وَاحِدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ لِبِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ الْمُزَنِيِّ مَعَادِنَ الْقَبْلِيَّةِ، وَهِيَ مِنْ تَاجِيَةِ الْفُرْعِ،

في المعادن: جمع معدن بكسر الدال من عدن: إذا أقام، لإقامة الذهب والفضة به، أو لإقامة الناس فيها شتاءً وصيفاً، قال ابن عابدين: معدن يفتح الميم وكسر الدال وفتحها، إسماعيل عن النووي، وأصل المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه، ثم اشتهر في نفس الأجزاء المستقرة التي ركبها الله تعالى في الأرض يوم خلق الأرض، حتى صار الانتقال من اللفظ إليه ابتداءً بلا قرينة، "قطع" هكذا في جميع النسخ الموجودة من الهندية والمصرية بدون الحمزة، إلا في نسخة "المصفى" ففيها بالحمزة، وفي هامش النسخ الهندية: قوله: قطع، صوابه أقطع بالحمزة، والرواية ما في الكتاب. قلت: والمعروف عند أهل اللغة أيضاً الإقطاع من الإفعال، وفي "المرقاة" عن "الطوسي": الإقطاع ما يجعله الإمام لبعض الأجناد والمرتقة من قطعة أرض ليرتق من ريعها، وفي "النهاية": الإقطاع يكون تمليكاً وغيره، قال ابن الملك: يعني أعضاءه ليعمل فيها، ويخرج الذهب والفضة لنفسه، وهذا يدل على جواز إقطاع المعادن، ولعلها كانت باطنة؛ فإن الظاهرة لا يجوز إقطاعها، قال الخافظ في "الفتح": تقول: قطعته أرضاً جعلتها له قطيعة، والمراد به ما يخص به الإمام بعض الرعية من الأرض الموات، فيختص به ويصير أولى بإحيائه ممن لم يسبق إلى إحيائه، واختصاص الإقطاع بالموات متفق عليه في كلام الشافعية. قال العمري: الإقطاع يكون تمليكاً وغير تمليك، وإقطاع الإمام تسويغه من مال الله تعالى لمن يراه أهلاً لذلك، وأكثر ما يستعمل في إقطاع الأرض، وهو أن يخرج منها شيئاً له يجوز له إما أن يملكه إياه فيعمره، أو يجعل له غلته مدة، ففي صورة التملك يملك الذي أقطع له، وهو الذي يسمى المقطع له رقة الأرض، فيصير ملكاً له يتصرف فيه تصرف المالك في أملاكهم، وفي صورة جعل الغلة له لا يملك إلا منفعة الأرض دون رقيتها، فعلى هذا يجوز للجندي الذي يقطع له أن يؤجر ما أقطع له؛ لأنه يملك منافعتها، وإن لم يملك رقيته، وله نظائر في الفقه، ثم ذكر النظائر، وفي "الدر المختار": ليس للإمام أن يقطع ما لا غنى للمسلمين عنه من المعادن الظاهرة، كالملح والكحل والآبار التي يستقي منها الناس، فلم أقطعها لم يكن لإقطاعها حكم، بل المقطع وغيره سواء، وبسط ابن عابدين الكلام على الإقطاعات، وقال: إن للإمام أن يعطي الأرض من بيت المال على وجه التملك لرقبتها كما يعطي المال حيث رأى المصلحة؛ إذ لا فرق بين الأرض والمال في الدفع للمستحق، فاغتنم هذه الفائدة؛ فإني لم أر من صرح بها، وإنما المشهور في الكتب أن الإقطاع تملك الخراج مع بقاء رقة الأرض لبيت المال.

معادن القبليّة: إلخ. قال القاري: يفتح القاف والياء، بحرورة بالإضافة، وهي منسوبة إلى "قبل" اسم موضع، وقال النووي: المحفوظ عند أصحاب الحديث يفتح القاف والياء، قال القاري: ولعل غير المحفوظ كسر القاف ومكون الموحدة، =

فَتِلْكَ الْمَعَادِنُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا إِلَى الْيَوْمِ إِلَّا الزَّكَاةُ.

= قال ابن الأثير: نسبة إلى "قبل"، بفتح القاف والياء، هذا هو المحفوظ في الحديث، وفي "كتاب الأمكنة": القلبة بكسر القاف وبعدها لام مفتوحة ثم ياء، وفي "معجم البلدان" القبلية بالتحريك كأنه نسبة إلى قبل "بالتحريك"، ما سأل منها إلى ينبع سمي بالغور، وما سأل منها إلى أودية المدينة سمي بالقبليّة، وحدها من الشام ما بين الحت، وهو جبل من جبال بني عرك. "وهي من ناحية الفرع" قال القاري: بضم الفاء وسكون الراء وبالعين المهملة، خلافاً لمن وهم فيه وضبطه بالمعجمة، موضع واسع بينه وبين المدينة خمسة أيام أو أقل، وبه قرى كثيرة، وأما عند الحنفية فما في "البدائع": أما المعدن فإما أن وجدّه في دار الإسلام أو في دار الحرب في أرض مملوكة، أو غير مملوكة فإن وجد في دار الإسلام في أرض غير مملوكة فالوجود مما يذوب بالإذابة، وينطبع بالحلية يجب فيه الخمس، فأربعة أحماسه للواجد كائناً من كان إلا الحربي المستأمن؛ فإنه يسترد منه الكل، إلا إذا قاطعه الإمام؛ فإن له أن يفي بشرطه، وأما ما لا يذوب بالإذابة أو المائع كالنقيع، فلا شيء فيها، بل كله للواجد، وأما إذا وجدّه في أرض مملوكة أو دار أو منزل، فأربعة أحماسه للمالك وجدّه هو أو غيره؛ لأن المعدن من توابع الأرض؛ لأنه من أجزائها خلق فيها ومنها، وإذا ملكها المخطئ له بتملك الإمام ملكها بجميع أجزائها، ألا ترى أنه يدخل في البيع، ويختلف في الخمس في الدار، وإن وجدّه في دار الحرب، فإن وجدّه في أرض غير مملوكة فهو له، ولا خمس فيه، وإن وجدّه في أرض مملوكة، فإن دخل بأمان رد إلى صاحب الملك، وإن دخله بغير أمان فهو له، فلا خمس فيه. وفي "الدر المختار": ليس للإمام أن يقطع ما لا غنى للمسلمين عنه من المعادن الظاهرة، وهي ما كان جوهرها الذي أودعه الله في جواهر الأرض بارزاً كمعادن الملح والكحل والنفط والآبار التي يستقي منها الناس، فلو أقطع هذه المعادن الظاهرة لم يكن لإقطاعها حكم، بل المقطع وغيره سواء.

إلا الزكاة: قال الباجي: دليل واضح على أن المعدن يجب فيما يخرج منه الزكاة، قلت: لكن للمانع كلام في هذه الزيادة، قال الحافظ في "التلخيص": رواه أبو داود والطبراني والحاكم والبيهقي موصولاً، وليست فيه الزيادة، قال الشافعي بعد أن روى حديث مالك: ليس هذا مما يشته أهل الحديث، ولم يشتهه، ولم يكن فيه رواية عن النبي ﷺ إلا إقطاعه، وأما الزكاة في المعادن دون الخمس فليست مروية عن النبي ﷺ. وقال البيهقي: هو كما قال الشافعي في رواية مالك، وقد روى عن الدراوردي عن ربيعة موصولاً، ثم أخرجه عن الحاكم، والحاكم أخرجه في "المستدرک"، وكذا ذكره ابن عبد البر من رواية الدراوردي، قال: ورواه أبو سيرة المدني عن مطرف عن مالك عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه عن بلال موصولاً، لكن لم يتابع عليه، قال: ورواه أبو أويس عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده، وعن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس، قلت: لكن الإمام الشافعي أنكر الرواية عن النبي ﷺ مطلقاً لا بتخصيص طريق مالك، وقال: إنما الثابت الإقطاع فقط، وإليه أشار أبو داود؛ إذ روى حديث الصدقة بطريق مالك المرسّل فقط، وروى حديث الإقطاع بطرق عديدة، وتعقب العيني في "البنية" على رفعه.

قَالَ مَالِكٌ: أَرَى - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنْ لَا يُؤْخَذَ مِنَ الْمَعَادِنِ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهَا شَيْءٌ حَتَّى يَبْلُغَ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا قَدْرَ عَشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا، أَوْ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ، فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ فَفِيهِ الزَّكَاةُ مَكَانَهُ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ أَخَذَ مِنْهُ بِحِسَابِ ذَلِكَ مَا دَامَ فِي الْمَعْدِنِ نَسِيلًا، فَإِذَا انْقَطَعَ عَرْقُهُ، ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ نَسِيلٌ، فَهُوَ مِثْلُ الْأَوَّلِ يُتَدَأُّ فِيهِ الزَّكَاةُ كَمَا ابْتَدِئْتُ فِي الْأَوَّلِ.

أَرَى يضم أوله ببناء المجهول أي أظن، أو يفتح أوله ببناء الفاعل أي أعلم وأتيقن، "والله أعلم" بالحقيقة، جملة معترضة، "أَنْ لَا يُؤْخَذَ" ببناء المجهول "من المعادن مما يخرج منها شيء حتى يبلغ ما يخرج منها قدر" بالنصب مفعول "يبلغ"، "عشرين ديناراً عيناً" أي ذهباً، "أو مائتي درهم" فضة، "فإذا بلغ ذلك" المقدار أي النصاب "ففيه الزكاة" أي ربع العشر "مكانه" أي في ذلك الوقت، قال الباجي: يريد وقت وجوبها، فيحتمل أن يريد بذلك عند أخذه من المعدن واجتماعه عند العامل، ويحتمل أن يريد بذلك عند تصفيته واقتسامه، قال أبو الوليد الباجي: والأظهر عندي أن الزكاة إنما تجب فيه عند انفصاله من معدنه كالثمرة والزرع تجب فيه الزكاة يبدو صلاحه.

أَخَذَ ببناء المجهول "منه بحساب ذلك" أي ربع عشر ما يخرج "ما دام في المعدن نيل" مصدر بمعنى الإصابة أي يضم إلى الأول الذي بلغ النصاب ويركى؛ لأنه بقية عرقه، "فإذا انقطع عرقه" بالكسر، "ثم جاء بعد ذلك نيل" آخر، "فهو مثل" النيل "الأول" يتدأ فيه الزكاة، كما ابتدئت في الأول "فإن كان نصيباً زكياً وإلا لا، قال الباجي: يريد أن النيل الأول لا يضاف إلى الثاني في الزكاة، سواء بلغ الأول نصيباً، أو قصر عنه، أو زاد عليه؛ لأن حكمه حكم الزرع، فلما لا يضاف زرع عام إلى زرع عام آخر في الزكاة كذلك لا يضاف نيل إلى نيل، فانقطاع النيل بمنزلة انقراض العام، واستئناف النيل بمنزلة استئناف حصاد عام آخر، وفي "شرح الإقناع": يضم بعض المخرج إلى بعض إن أخذ المعدن وتتابع العمل كما يضم المتلاحق من الثمار، ولا يشترط بقاء الأول في ملكه، ولا اتصال النيل؛ لأنه لا يحصل غالباً إلا متسرفاً، فإذا قطع العمل بعذر ضم وإن طال الزمن، وإن قطع بلا عذر لم يضم، طال الزمن أم لا؛ لإعراضه، وقال الموفق: يعتبر إخراج النصاب دفعة واحدة، أو دفعات لا يترك العمل بينهما ترك إهمال، فإن خرج دون النصاب، ثم ترك العمل مهملًا له، ثم أخرج دون النصاب، فلا زكاة فيهما وإن بلغا مجموعهما نصيباً، وإن بلغ أحدهما نصيباً دون الآخر زكياً النصاب، ولا زكاة في الآخر، وما زاد على النصاب فيحسابه، وأما ترك العمل ليلاً، أو للاستراحة، أو لعذر من مرض، أو لإصلاح الأداة، أو إبقاء عبيده ونحوه، فلا يقطع حكم العمل، ويضم ما خرج في العملين بعضه إلى بعض في إكمال النصاب، وكذلك إن كان مشتغلاً بالعمل فخرج بين المعدنين تراب لا شيء فيه. **مثل الأول**: التشبيه في الأخذ يوم خروجه.

قَالَ مَالِكٌ: الْمَعْدِنُ بِمَنْزِلَةِ الزَّرْعِ يُؤْخَذُ مِنْهُ مِثْلُ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الزَّرْعِ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْمَعْدِنِ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ، وَلَا يُنْتَظَرُ بِهِ الْحَوْلُ، كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الزَّرْعِ إِذَا حُصِدَ الْعَشْرُ،

بمَنْزِلَةِ الزَّرْعِ: فإن الله ينبت في الأرض كما ينبت الزرع "يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الزرع"، وليس المراد بالمثلثة المثلثة في القدر المخرج، بل في تركيبه وقت الخروج من المعدن بدون انتظار الحول، كما أفاده بقوله.

العشر: أو نصف العشر، "ولا ينتظر به أن يحول عليه الحول" كلام المصنف هذا يتضمن أربع مسائل فقهية خلافية بين الأئمة، الأولى: أن المعدن يجب فيه الزكاة، وهي المقصودة بهذا الباب، واستدل عليها بحديث بلال المذكور أول الباب، وقال آخرون: فيه الخمس، وسبأني الكلام عليها. والثانية: أن المعادن مختلفة الأنواع، واختلفت الأئمة في الأنواع التي يجب فيها الزكاة والخمس، قال العيني: المعدن ثلاثة أنواع: ما يذوب بالنار ولا ينطبع كالخمس وغيره، وما يوجد في الجبال كالياقوت وغيره، وما يكون مائعاً كالقار وغيره، فالوحدون يختص بالسور الأول عندنا دون النوعين الآخرين، وأوجب أحمد في الجميع، ومالك والشافعي في الذهب والفضة خاصة، وفي فروع الحنفية: أن المعدن ثلاثة أقسام: منطبع كالذهب والفضة والحديد والرصاص والنحاس، ومائع كالنماء والملح والقمح، وما ليس شيئاً منهما كاللؤلؤ والفيروز، فيجب الخمس في الأول منها دون النوعين الآخرين، قال مالك العلماء: وأما ما لا يذوب بالإذابة فلا خمس فيه، ويكون كله للواحد؛ لأن الجنس والنورة ونحوهما من أجزاء الأرض فكان كالتراب، والياقوت والفض من جنس الأحجار، إلا أنها أحجار مضيئة، ولا خمس في الحجر.

والثالثة: اشتراط النصاب في ذلك، قال العيني: إنه يجب في قليله وكثيره، ولا يشترط فيه النصاب عندنا، واشترط مالك والشافعي وأحمد أن يكون الموجود نصيباً، ولنا: أن النصوص الحالية عن اشتراط النصاب فلا يجوز اشتراطه بغير دليل سمعي، وأوجب أبو حنيفة الخمس في قليله وكثيره من غير اعتبار نصاب؛ بناء على أنه ركاز لعموم الأحاديث التي احتجوا بها، ولأنه لا يعتبر له حول، فلم يعتبر له نصاب كالركاز. والرابعة: اشتراط الحول، ونفاه المصنف في "الموطأ"، قال الزرقاني: وافقه الشافعي في القديم، وقال في الجديد كأبي حنيفة: لا زكاة حتى يحول عليه الحول، قلت: لم يقل أبو حنيفة باشتراط الحول، وهو المرجح عند الشافعية، ففي "تحفة المحتاج": لا يشترط له الحول على المذهب؛ لأنه إنما اعتبر لأجل تكامل النماء، والمستخرج من المعدن تمام كله، فأشبهه الثمر والزرع، وفي "البدائع" بعد ما ذكر اشتراط النصاب والحول عند الشافعية فقال: وأما عندنا فالواجب خمس الغنيمة في الكل لا يشترط في شيء منه شرائط الزكاة، ثم استدلل لذلك بعموم ما ورد بلا تفصيل، وأما المسألة الأولى فقد اختلفت فيها الأئمة على ثلاثة أقوال، قال الباجي: المعدن على ضربين: ضرب يتكلف به مسؤولية عمل، فهذا لا خلاف (أي عندهم) أنه لا يجب فيه غير الزكاة، وضرب لا يتكلف فيه مسؤولية عمل، وإنما يوجد ندره، فهذا اختلف فيه قول مالك، فقال مرة: فيه الزكاة، وقال مرة أخرى: فيه الخمس، وقال أحمد وإسحاق: لا تؤخذ من كل معدن إلا الزكاة، وقال أبو حنيفة: يؤخذ من كل معدن الخمس، والشافعي مثل الثلاثة الأقوال، قال الموفق: =

وَلَا يُنْتَظَرُ بِهِ أَنْ يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

= قدر الواجب فيه ربع العشر، وصفته أنه زكاة، وهذا قول عمر بن عبد العزيز ومالك، وقال أبو حنيفة: الواجب فيه الخمس، وهو فيء، واختاره أبو عبيد، وقال الشافعي: هو زكاة، واختلف قوله في قدره كاللذهيين، قال العيني: وكقول أبي حنيفة قال الثوري من أهل الكوفة والأوزاعي من أهل الشام، ثم حجة من أوجب في المعدن الخمس الحديث المشهور المخرج في السنة وغيرها بلفظ: **وفي الركاز الخمس**، والركاز لغة يعم المعدن والكنز، واحتجوا أيضاً بما للشافعي وأبي عبيد والحاكم من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه في كنز جده رجل: **إن كنت وحدته في قرية مسكونة، أو سبل مينا، فعرفه، وإن كنت وحدته في قرية جاهلية، أو في قرية لم يسكنها، ففيه وفي الركاز الخمس** قال الحافظ: رواه ثقات كذا في "الدراية"، وقال الطحاوي في "أحكام القرآن": وقد كان الزهري - وهو راوي حديث الركاز - يذهب إلى وجوب الخمس في المعادن.

وقال الموفق: احتج من أوجب في المعدن الخمس بقول النبي ﷺ: ما لم يكن في طريق مأتي، ولا في قرية عامرة، ففيه **وفي الركاز الخمس**. رواه النسائي والجوزجاني وغيرهما، وفي رواية: ما كان في الخراب ففيها **وفي الركاز الخمس**. وروى سعيد والجوزجاني بإسنادهما عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: **الركاز هو الذهب الذي يست من الأرض**. وفي حديث عن النبي ﷺ: أنه قال: في **الركاز الخمس**، قيل: يا رسول الله! ما الركاز؟ قال: هو الذهب والفضة المختلطان في الأرض يوم خلق الله السموات والأرض. وهذا نص، وفي حديث: أنه ﷺ قال: وفي السبب **الخمس**، قال: والسيوب: عروق الذهب والفضة التي تحت الأرض، ولأنه مال مظهر عليه في الإسلام أشبه الركاز. قال ملك العلماء: إن رسول الله ﷺ سئل عما يوجد من الكنز العادي، فقال: فيه **وفي الركاز الخمس**، عطف الركاز على الكنز، والشئ لا يعطف على نفسه - هو الأصل - فدل أن المراد منه المعدن.

وقال محمد في "موطئه": الحديث المعروف: أن النبي ﷺ قال: في **الركاز الخمس**، قيل: يا رسول الله! وما الركاز؟ قال: المال الذي خلقه الله تعالى في الأرض - يوم خلق السموات والأرض - في هذه المعادن، ففيها **الخمس**، وكون الحديث مشهوراً عند الإمام محمد يكفي حجة سيما لشيعته، قال العيني: وروى البيهقي في "المعرفة" بسنده عن أبي هريرة مرفوعاً: **الركاز الذهب الذي يست بالأرض**، ثم قال: وروى عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: في **الركاز الخمس**، قيل: وما الركاز يا رسول الله؟ قال: **الذهب الذي خلقه الله تعالى في الأرض خلقت، وهذا ينادي بصوته أن الركاز هو المعدن**، وذكر حميد بن زنجويه النسائي في "كتاب الأموال" عن علي: أنه جعل المعدن ركازاً وأوجب فيه الخمس، ومثله عن الزهري، وروى البيهقي من حديث مكحول: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل المعدن بمنزلة الركاز فيه الخمس، وفي هامش "رد المختار": قال أبو يوسف في كتابه "الخراج": حدثني عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد الخدري، قال: "كان أهل الحاهلية إذا عطف الرجل" الحديث، وفيه: وفي **الركاز الخمس**، قيل: وما الركاز يا رسول الله؟ فقال: **الذهب والفضة الذي خلقه الله تعالى في الأرض يوم خلقه**، واستدل من قال بوجوب الزكاة في المعادن بحديث بلال المذكور قبل، وأجاب عنه الآخرون بوجوده، =

زَكَاةُ الرِّكَازِ

٦٥٩ - **مَالِكٌ** عَنْ **ابْنِ شِهَابٍ**، عَنْ **سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ** وَعَنْ **أَبِي سَلَمَةَ**

= الأول: ما تقدم عن كلام الحافظ: أن زيادة وجوب الزكاة لا توجد في الروايات الموصولة. والثاني: ما تقدم عن كلام الإمام الشافعي: أن ليس هذا مما يشته أهل الحديث، ولم يكن فيه رواية عن النبي ﷺ إلا إنقطاعه. وأما الزكاة في المعادن دون الخمس فليست مروية عن النبي ﷺ. الثالث: ما أشار إليه الإمام محمد في "موطئه" إذ قال بعد ذكر حديث الباب: قال محمد: الحديث المعروف أن النبي ﷺ قال: في الركاز الحديث تقدم قريباً، وهو إشارة إلى أن حديث الباب يخالف الحديث المعروف، فهو شاذ. والرابع والخامس: ما في الزيلعي: قال أبو عبيد في "كتاب الأموال": حديث منقطع، ومع إنقطاعه ليس فيه أن النبي ﷺ أمر بذلك، وإنما قال: يؤخذ منها الزكاة إلى اليوم، قال ابن المصنف: يعني فيجوز كون ذلك من أهل الولايات اجتهداً منهم. والسادس: ما أجاب به صاحب "البدائع" بأنه يحتمل أنه إنما لم يأخذ منه ما زاد على ربع العشر؛ لما علم من حاجته، وذلك جائز عندنا. والسابع والثامن: ما في "المسوى" إذ قال بعد ما حكى كلام الشافعي المتقدم: ليس هذا مما يشته أهل الحديث، ولو أثبتوه لم يكن فيه رواية عن النبي ﷺ إلا إنقطاعه، وأما الزكاة فليست مروية عنه ﷺ. أقول: ولو كانت الزكاة مروية فليس ذلك نصاً في ربع العشر، بل يحتمل معنيين آخرين، أحدهما: يؤخذ منه الخمس، وهو زكاة، وهو قول للشافعي، والخصر بالنسبة إلى الكل. والثاني: إذا ملكه وحال عليه الحول تؤخذ منه الزكاة، وهو قول جمع من المحدثين، قلت: ويؤيد المعنى الأول منهما: أن في رواية الحاكم لعظ الصدقة بدل الزكاة، وأيضاً المصنف يوجب على الحديث الآتي زكاة الركاز، فإطلاق الزكاة على الخمس شائع عند المصنف أيضاً، وكذلك في فروع الشافعية وغيرهم أطلق عليه الزكاة.

زكاة الركاز: هكذا في جميع النسخ اشدنية وبعض المصرية، وفي أكثر المصرية: "زكاة الشركاء"، وليس بوجيه، والركاز: بكسر الراء وتخفيف الكاف وأخره زاي، مأخوذ من الركز، قال الباجي: اختلف الناس في معنى الركاز، فاختلف قول مالك في ذلك، فمعنى ما روى عنه ابن القاسم: أن الركاز: ما وجد في الأرض من قطع الذهب والورق مخلصاً، لا يحتاج في تصفيته إلى عمل، سواء كان مما دفن في الأرض، أو مما أثبتته الأرض، ومعنى ما روى ابن نافع: أن الركاز ما وضع في الأرض، وفي "العيني": قال ابن بطال: ذهب أبو حنيفة والثوري إلى أن المعدن كالركاز، واحتج لهم بقول العرب: أركز الرجل: إذا أصاب ركازاً، وهي قطع من الذهب تخرج من المعادن، وهو قول صاحب "العين" وأبي عبيد، وفي "مجمع الغرائب": الركاز: المعادن، وفي "النهاية لابن الأثير": المعدن والركاز واحد، وفي "المجمع": الركاز عند أهل الحجاز: كنوز الجاهلية المدفونة في الأرض، وعند أهل العراق: المعادن؛ لأن كلا منهما متركوز في الأرض أي ثابت، وقال الموفق: الركاز: المدفون في الأرض، واشتقاقه من ركز يركز =

ابن عبّيد الرّحمن بن عوف، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: في الركّاز الخمس.

= مثل غرر يغرز: إذا خفي، يقال: ركز الرمح: إذا غرز أسفله في الأرض، ومنه الركز، وهو الصوت الخفي، قال تعالى: **هَلْ نَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا** (مريم: ٩٨) قال المحمّد: الركاز: ما ركزه الله تعالى في المعادن أي أحسنه، ودفين أهل الجاهلية، وقطع الذهب والفضة من المعدن، وأركز: وجد الركاز، والمعدن: صار فيه ركاز، وأرتكز: ثبت، قال ابن عابدين: وفي "المنح" عن "المغرب": هو المعدن أو الكنز؛ لأن كلا منهما مركوز في الأرض، وإن اختلف الراكز. قال ملك العلماء: هو اسم للمعدن حقيقة، وإنما يطلق على الكنز مجازاً لدلائل أحدها: أنه مأخوذ من الركز، وهو الإثبات، وما في المعدن هو المثلث في الأرض لا الكنز؛ لأنه وضع مجاوراً للأرض. والثاني: أن رسول الله ﷺ سئل عما يوجد من الكنز العادي، فقال: **فيه وفي الركّاز الخمس**، عطف الركاز على الكنز، والشيء لا يعطف على نفسه، هو الأصل، فدل أن المراد منه المعدن. والثالث: ما روي أن النبي ﷺ لما قال: **المعدن حبار، والقلب حبار، وفي الركّاز الخمس**، قيل: وما الركّاز يا رسول الله؟ قال: هو المال الذي حقه الله تعالى في الأرض يوم خلق السموات والأرض، فدل على أنه اسم للمعدن حقيقة.

في الركّاز الخمس: أوردّه المصنف ههنا مختصراً، وأتم سياقه في كتاب الدييات في جامع العقل بهذا السند إلى أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: **جرح العجماء حبار، وأثر حبار، والمعدن حبار، وفي الركّاز الخمس**، ويسط العلامة الباجي في فروع الركّاز باعتبار دافئه وموضعه وصفة الواحد له، وغير ذلك لا يليق بهذا الأوجز، نعم، ههنا عدة مسائل لا بد لناظر الحديث العبور عليها، الأولى: ما قال الموفق: الأصل في صدقة الركّاز ما روي عن أبي هريرة مرفوعاً: **العجماء حبار، وفي الركّاز الخمس**، متفق عليه، وهو أيضاً مجمع عليه، قال ابن المنذر: لا نعلم أحداً خالف هذا الحديث إلا الحسن؛ فإنه فرق بين ما يوجد في أرض الحرب وأرض العرب، فقال: فيما يوجد في أرض الحرب الخمس، وفيما يوجد في أرض العرب الزكاة، قال العيني: وجوب الخمس فيه إجماع العلماء، إلا ما روي عن الحسن، قلت: وأخرج البخاري أثر الحسن تعليقاً، قال الزرقاني: سواء كان في دار الإسلام أو الحرب عند الجمهور، ومنهم الأئمة الأربعة، خلافاً للحسن البصري في قوله: فيه الخمس في أرض الحرب، وفي أرض الإسلام فيه الزكاة، قال ابن المنذر: لا أعلم أحداً فرق هذه التفرقة غيره. والثانية: استدل بهذا اللفظ من قال: إن الركّاز غير المعدن؛ إذ قال **المعدن حبار، وفي الركّاز الخمس**، غابر بينهما بالعطف، ولو كانا واحداً لقال: "وفيه الخمس"، ولا يرد ذلك إلا على من قال: إن الركّاز هو المعدن، ولم أجد القائل به، بل قالت الحنفية: الركّاز يعم المعدن والكنز، والمقايمة بين العام والخاص مما لا يخفى، فلو قال: فيه الخمس، يعلم حكم المعدن دون الكنز، ولو سلم فوضع المظهر محل المضمّر مما لا ينكر، على أن الروايات مختلفة، ففي "شرح الإحياء": أن لفظ الصحيح: **الم حبار، وفي الركّاز الخمس**، فلو قال: وفيه الخمس، لحصل الالتباس باحتمال عود الضمير إلى البشر. والثالثة: ما قال الزرقاني: لا فرق عند مالك والجمهور بين قليله وكثيره خلافاً لقول الشافعي في الجديد: لا يجب الخمس حتى يبلغ النصاب، =

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا، وَالَّذِي سَمِعْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَهُ: أَنَّ الرِّكَازَ إِنَّمَا هُوَ دِفْنٌ يُوجَدُ مِنْ دِفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ مَا لَمْ يُطْلَبْ بِمَالٍ، وَلَمْ يُكَلَّفْ فِيهِ نَفَقَةٌ، وَلَا كَبِيرُ عَمَلٍ وَلَا مَوْنَةٌ، فَأَمَّا مَا طُلِبَ بِمَالٍ، وَتُكَلَّفَ فِيهِ كَبِيرُ عَمَلٍ فَأَصِيبَ مَرَّةً وَأُخْطِيَ مَرَّةً، فَلَيْسَ بِرِكَازٍ.

= قال الحافظ: في قلبه وكثيره الخمس، نقله ابن المنذر عن مالك كذلك، وفيه عند أصحابه عنه اختلاف، وهو قول الشافعي في القدم، كما نقله ابن المنذر واختاره، وأما في الجديد فقال: لا يجب الخمس حتى يبلغ نصاب الزكاة، والأول قول الجمهور، وفي "تحفة المحتاج": وشرط النصاب على المذهب إلخ، قلت: ولا يشترط النصاب عند الحنابلة ولا الحنفية، كما صرح في فروعه، قال الخرقي: ما كان من الركاز - وهو دفن الجاهلية - قل أو كثر، ففيه الخمس، قال الموفق: الخمس يجب في قلبه وكثيره في قول إمامنا ومالك وإسحاق وأصحاب الرأي والشافعي في القدم، وقال في الجديد: يعتبر النصاب فيه؛ لأنه حق مال، ولنا: عموم قوله **﴿الرِّكَازُ خُمُسٌ﴾** في الركاز الخمس، ولأنه مال مخموس فلا يعتبر له النصاب كالغنيمة. والرابعة: ما قال الحافظ: اتفقوا على أنه لا يشترط فيه الحول، بل يجب إخراج الخمس في الحال، وأغرب ابن العربي في "شرح الترمذي"، فحكى عن الشافعي الاشتراط، ولا يعرف ذلك في شيء من كتبه ولا من كتب أصحابه.

إنما هو دفن: بكسر الدال وسكون الفاء أي شيء مدفون، كذبيح بمعنى مذبح، وأما بالفتح فالمصدر، ولا يراد ههنا، قاله الحافظ وكذا الزركشي، ورده الدماميني بأنه يصح الفتح على أنه مصدر أريد به المفعول، مثل: هذا الثوب نسيج اليمن، "يوجد من دفن الجاهلية" قال الموفق: الركاز الذي يتعلق به وحوب الخمس ما كان من دفن الجاهلية، هذا قول الحسن والشعبي ومالك والشافعي وأبي ثور، ويعتبر ذلك بأن ترى عليه علاماتهم، كأسماء ملوكهم وصورهم وصلبهم وصور أصنامهم ونحو ذلك، فإن كان عليه علامة الإسلام أو اسم النبي أو ذال لهم فهو نقطة؛ لأنه ملك مسلم لم يعلم زواله عنه، وإن كان على بعضه علامة الإسلام وعلى بعضه علامة الكفر فكذلك، نص عليه أحمد في رواية ابن منصور؛ لأن الظاهر أنه صار إلى مسلم، ولم يعلم زوال ملكه، فأشبه ما على جميعه علامة المسلمين، وفي "البدائع": فإن وجد في دار الإسلام في أرض غير مملوكة كالجبال والمفاوز وغيرها، فإن كان به علامة الإسلام، فهو بمنزلة النقطة، وإن كان به علامة الجاهلية ففيه الخمس، وأربعة أحماس للواجد بلا خلاف، وإن لم يكن به علامة الإسلام ولا علامة الجاهلية، ففيه اختلاف.

"ما لم يطلب" قال الزرقاني: أي مدة كونه لم يطلب، قلت: والأوجه عندي موصولة، "مال" أي يتفق على إخراجها، قاله الزرقاني، والأوجه عندي: بعوض مال، أي لم يشتر، "ولم يتكلف"، وفي النسخ الهندية: "ولم يكلف فيه نفقة" عطف تفسير عند الزرقاني، والمراد عندي: لم يسفك على إخراجها بنفقة، "ولا كبير عمل ولا مؤونة" =

مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ مِنَ الْحَلِيِّ وَالتَّبَرِّ وَالْعَنْبَرِ

٦٦٠ - مالك عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ ...

- بالرفع أي لم يتكلف له كبير عمل، ولم يتكلف له مؤونة أيضاً، "فأما ما" أي المال الذي "طلب" بناء المجهول "بمال" وتكلف "بناء المجهول" فيه كبير عمل، فأصيب مرة وأخطئ مرة "أخرى" فليس بركاز "حكماً، أي يوجد منه الزكاة ولا يخمس، وإلا فاسم الركاز باق عليه، قاله الزرقاني، وحالقه الحاجي في شرح هذا القول، فقال: ومعنى ذلك أن دفن الحافلية هو الذي لا يطلب مال، ولا يتكلف فيه كبير عمل؛ لأنه لا سيمة عليه.

ما لا زكاة فيه إخراج: ذكر المصنف فيها ثلاث مسائل، الأولى: زكاة الحلي - بفتح حاء مهملة وسكون لام على الأفراد، وبضم الحاء وكسر اللام وشدة ياء على الجمع -، قال الراغب: الحلي جمع حلي، ككدي ولدي، قال تعالى: **فَمِنْ حَتَمِهِ عَدْلًا** (الأعراف: ١٩٨) قال النخعي: الحلي بالفتح: ما يزين به من مصوغ المعدنيات أو الحجارا، جمعه حلي ككدي، أو هو جمع والواحد حلية كظبية، قال العيني: أما مسألة الحلي (أي من العين) ففيها خلاف بين العلماء، فقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري: تحب فيها الزكاة، وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس، وبه قال سعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة وعطاء وعمد بن سيرين وحابر بن زيد ومجاهد والزهري وضأوس وميمون بن مهران والضحاك وعلقمة والأسود وعمر بن عبد العزيز وذرهمذاني والأوزاعي وابن شبرمة والخمس بن حي، وقال ابن المنذر وابن حزم: الزكاة واجبة بظاهر الكتاب والسنة، وقال مالك وأحمد وإسحاق والشافعي في أظهر قوليه: لا تحب فيها الزكاة، وروى ذلك عن ابن عمر وحابر بن عبد الله وعائشة والقاسم بن محمد والشافعي، وكان الشافعي يقول لها في العراق، وتوقف بقصر، وقال: هذا مما أستحير الله فيه.

وقال الليث: ما كان من حلي بليس ويعار فلا زكاة فيه، وإن الغد للتحرز عن الزكاة ففيه الزكاة، وقال أنس: يركب عاماً واحداً لا غير، وفي "الجوهر النقي" عن "المعالم" للخطابي: الظاهر من الكتاب يشهد لقول من أوجبها، والأكثر بإيداعه، والاحتياط أدقها، وزاد المنذري في "الترغيب" فيمن أوجب زكاة الحلي: عبد الله بن عمرو وعبد الله بن شداد، وزاد الترمذي عبد الله بن المبارك، وسيأتي عن الرازي أنه قال: الصحيح عندنا وجوب الزكاة الثانية: زكاة التبر، ذكر في "شرح الإحياء": هو ما كان من الذهب والفضة غير مضروب، فإن ضرب دنائير فهو غير، وقال ابن فارس: هو ما كان منهما غير مصوغ، وقال الزجاج: هو كل جوهر قبل استعماله كالنحاس والحديد، كل ذلك في "المصباح"، لكن المتعارف في الإطلاق هو من الذهب ما أخرج من الأرض ولم يخلص من التراب، ثم ظاهر ما في "الموطأ": أن التبر والحلي المكسور إذا أراد صاحبه إصلاحه وليسه فلا زكاة فيه، وإلا ففيه الزكاة، وأما عند الحنفية ففي "المداية": في تبر الذهب والفضة وحليهما وأوانيهما الزكاة الثالثة: الزكاة في العنبر وهو - بفتح المهملة وسكون النون وفتح الباء الموحدة - ضرب من الطيب، قاله العيني، وفي "المحيط الأعظم": -

كَانَتْ تَلِي بَنَاتُ أُخِيهَا يَتَامَى فِي حَجَرِهَا، لَهْنُ الْحَلْبِيِّ، فَلَا تُخْرِجُ مِنْ حُلِيِّهِنَّ الزَّكَاةَ.

= يقال له بالفارسية: شاه يو، ثم قال العيني عن ابن قدامة: لا زكاة في المستخرج من البحر كاللؤلؤ والمرجان والعنبر ونحوه في ظاهر قول الخرقي، وروي نحو ذلك عن ابن عباس، وبه قال عمر بن عبد العزيز وعطاء ومالك والثوري وابن أبي ليلى والحسن بن صالح والشافعي وأبو حنيفة ومحمد وأبو ثور وأبو عبيد، وعن أحمد رواية أخرى: فيه الزكاة؛ لأنه خارج من معدن النير، وبه قال أبو يوسف وإسحاق، ولنا: أن ابن عباس رضي الله عنه قال: "ليس في العنبر شيء، إنما هو شيء ألقاه البحر"، وعن جابر نحوه، رواهما أبو عبيد، ولأنه كان يخرج على عهد رسول الله ﷺ وحلفائه، فلم يأت فيه سنة عنه ولا عن أحد من خلفائه من وجه يصح، وقال القاري في "شرح النقاية": ولا شيء في لؤلؤ ومرجان وعنبر، وكل مستخرج من البحر ولو كان ذهباً أو فضة، وقال أبو يوسف آخر - وهو قول أبي حنيفة أولاً - : فيه الخمس؛ لما روى عبد الرزاق وابن أبي شيبة في "مصنفيهما": أن عمر بن عبد العزيز أخذ من العنبر الخمس، وهو قول الحسن البصري والزهري، وهما: ما روى البخاري عن ابن عباس أنه قال: "ليس العنبر بركاز، إنما هو شيء دسره البحر" أي دفعه، ولفظ ابن أبي شيبة عنه: "ليس في العنبر زكاة، إنما هو شيء دسره البحر"، ولفظ أبي عبيد عنه أنه قال: "ليس في العنبر خمس"، وعن جابر نحوه، فهذا أولى بالاعتبار من قول من دولهما ممن ذكرنا من التابعين، ولأن قعر البحر لا يد عليه، فلا يكون المأخوذ منه غنمة، فلا يكون فيه الخمس.

كانت تلي الخ: أي ولاية النظر "بنات أخوها" قال الباجي: وأخوها الذي كانت تلي بناته هو محمد بن أبي بكر، ولم يكن شقيقها، وإنما كان شقيقها عبد الرحمن، ويحتمل أن تكون ولاتها بإصنامه هن إليها، أو يتقدم الإمام لها على ذلك، ولا تكون لها الولاية بالأخوة. "يتامى في حجرها" قال الباجي: الحجر: المنع، يقال فلان في حجر فلان، إذا كان قد منعه من التصرف. وتبعه الزرقاني؛ إذ شرح قوله: "في حجرها" أي معها لمن من التصرف، والأوجه عندي: أنه في معنى الحظن والحفظ، قال الجحد: الحجر: المنع، وحظن الإنسان ونشأ في حجره أي في حفظه وستره. "لهن الحلبي" يقتضي ملكهن له، قاله الباجي، "فلا تخرج من حلبيهن الزكاة"؛ لما أنه لا زكاة في الحلبي عند المصنف ومن وافقه في ذلك، ولذا أورد الأثر في باب "لا زكاة في الحلبي"، والأثر مخالف لمن قال بوجوب زكاة فيها الحنيفة ومن وافقهم، واعتدروا عنه بوجوه الأول: بما هو المشهور: أنه لا زكاة في مال اليتيم، وأشار إليه الإمام محمد في "موطئه". ويشكل عليه ما سيأتي في الباب الآتي من إخراج عائشة رضي الله عنها الزكاة من مال بني أخوها الأيتام، وسيأتي الجواب عنه. والثاني: بما أشار إليه أيضاً الإمام محمد في "موطئه" إذ قال بعد ذكر هذا الأثر والأثر الآتي: قال محمد: أما ما كان من حلبي جوهر ولؤلؤ فليست فيه الزكاة على كل حاله، وأما ما كان من حلبي ذهب أو فضة ففيه الزكاة إلا أن يكون ذلك ليتيم أو يتيمة لم يبلغا، فلا تكون في مالها زكاة. والثالث: باحتمال أنه لا يبلغ النصاب في ملك كل واحد منهن، ولا دليل في الأثر يدفعه. والرابع: بما قاله ابن الخصام: أن عمل الراوي بخلاف مرويه بمسئلة روايته للناسخ عندنا إذا لم يعارض مقتضى النسخ معارض مقتضى عدمه، =

٦٦١ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُحْلِي بَنَاتَهُ وَجَوَارِيَهُ الذَّهَبَ، ثُمَّ لَا يُخْرِجُ مِنْ حُلِيِّهِنَّ الزَّكَاةَ.

- وهو ثابت ههنا، فإن كتابة عمر إلى الأشعري - الآتي ذكرها - تدل على أنه حكم مقرر، وكذا من ذكر معه من الصحابة، فإذا وقع التردد في النسخ، والاثبات متحقق، لا يحكم بالنسخ، هذا كله على رأينا، وأما على رأي الخصم، فلا يرد ذلك أصلاً؛ إذ قصارى فعل عائشة قول صحابي، وهو عنده ليس بحجة، وعمل الراوي بخلاف روايته لا يدل على النسخ، بل العبرة لما روى لا لما رأى عنده. والخامس: بما نسخ في خاطري القاصر؛ أنها وافعة حال لا عموم لها، وقد ثبت مذهب عائشة بخلافها، فإنها رويت عنها مرفوعاً وموقوفاً الزكاة في الحلي، فقد أخرج أبو داود من حديث عائشة **رضي** قالت: دخل علي رسول الله **ﷺ**، فرأى في يدي فتحات من ورق، فقال: **ما هذا يا عائشة**؟ فقلت: صنعتن أثرتن لك يا رسول الله! قال **الأناس يكافرون**؟ فقلت: لا، أو ما شاء الله، قال: **هم حسبات من دار**، وأخرجه الحاكم في "المستدرک"، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

حلي بناته: يلبسهن الحلي "وجواريه" جمع جارية "الذهب" قال الباجي: دليل على أنه كان يجيز أن يحلي النساء الذهب، ولا خلاف في جواز ذلك، قلت: وما ورد في أبي داود وغيره من أحاديث منع الذهب للنساء منسوخ أو مؤول. "ثم لا يخرج" أي ابن عمر "من حليهن الزكاة" حجة لمن أنكر وجوب الزكاة في الحلي، إلا أن الظاهر أن الروايات عن ابن عمر **رضي** مختلفة؛ إذ حكى فيمن روى عنه إيجاب الزكاة عبد الله بن عمر **رضي**، ويؤيده ما في "البدائع" إذ حكى عنه أولاً: أن زكاة الحلي إعارته، ثم قال: والمروي عن ابن عمر معارض بالمروي عنه أيضاً، أنه زكى حلي بناته ونسائه، ولو سلم فالآثار المروية عن الصحابة **رضي** مع معارضتهم بالآثار الأخر لا تقاوم الثابت بالكتاب والسنة، وتقدم ما قال ابن المنذر وابن حزم: الزكاة واجبة بظاهر الكتاب والسنة، وما قال الخطابي: الظاهر من الكتاب، يشهد لقول من أوجبها.

قال ابن القيم: وأما الآثار عن ابن عمر **رضي** وعائشة وأسماء وموقوفات ومعارضات بمثلها عن عمر **رضي** أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري: أن مر من قبلك من نساء المسلمين أن يزكبن حليهن، رواه ابن أبي شيبة، وعن ابن مسعود قال: "في الحلي الزكاة" رواه عبد الرزاق، وعن عبد الله بن عمرو: "أنه كان يكتب إلى حازنه سالم أن يخرج زكاة حلي بناته كل سنة" رواه الدارقطني، وروى ابن أبي شيبة عنه: "أنه كان يأمر نسائه أن يزكبن حليهن"، وأخرج ابن أبي شيبة عن عطاء وإبراهيم النخعي وسعيد بن جبير وطائوس وعبد الله بن شداد أنهم قالوا: في الحلي الزكاة، وأخرج عن عطاء وإبراهيم أنهم قالوا: مضت السنة أن في حلي الذهب والفضة الزكاة، وفي المطلوب أحاديث كثيرة مرفوعة غير أنا اقتصرنا منها على ما لا شبهة في صحته، والتأويلات المنقولة عن المخالفين مما يبيعي صون النفس عن إخطارها والاتفات إليها، وفي بعض الألفاظ ما يصرح بردها. قلت: والروايات في الباب شهيرة بسطها أصحاب المطبوعات، على أن عموم قوله تعالى: **مِمَّا لَدَيْهِمْ يَكْبَرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَحْكُمُونَ فِيهَا** (التوبة: ٣٤) -

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِك: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ تَبَرٌّ أَوْ حَلْيٌ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ لَا يُتَنَفَّعُ بِهِ لِلْبَّسِ، فَإِنْ عَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ فِي كُلِّ عَامٍ، يُوزَنُ فَيُؤْخَذُ رُبْعُ عَشْرِهِ، إِلَّا أَنْ يَنْقُصَ مِنْ وَزْنِ عَشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا أَوْ مِائَتِي دِرْهَمٍ، فَإِنْ نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ فَلَيْسَ فِيهِ زَكَاةٌ،

- وعموم قوله **في الرقة ربع العشر** - رواه البخاري - وغير ذلك من العمومات لا يتقيدون بالروايات الضعيفة والآثار المتعارضة، قال الرازي في تفسيره: الصحيح عندنا وجوب الزكاة في الحلّي، والدليل عليه قوله تعالى: **وَالَّذِينَ يَخْتَرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ** وأيضاً العمومات الواردة في إيجاب الزكاة موجودة في الحلّي المباح، قال **في الرقة ربع العشر**، وقال: **ما على من ليس عليه زكاة، فإذا ملكك عشرين مثقالاً فأخرج نصفه مثقالاً**، وغير ذلك، فهذه الآية مع جميع هذه الأخبار توجب الزكاة في الحلّي المباح، ثم نقول: ولم يوجد هذا الدليل معارض من الكتاب، وهو ظاهر؛ لأنه ليس في القرآن ما يدل على أنه لا زكاة في الحلّي المباح، ولم يوجد في الأخبار أيضاً معارض، إلا أن أصحابنا نقلوا فيه خيراً، وهو قوله **لا زكاة في الحلّي المباح**، إلا أن الترمذي قال: لم يصح عن رسول الله **في الحلّي خير صحيح**، وأيضاً بتقدير أن يصح هذا الخبر، فنحمله على اللّائي؛ لأن "الحلّي" في الحديث مفرد على بالآلف واللام، وقد دللنا على أنه لو كان هناك معهود سابق وجب انصرافه إليه، والمعهود في القرآن في لفظ الحلّي اللّائي، قال تعالى: **وَمِنْ أَمْوَالِكُمْ أُولَئِكَ لِيُنْفِقُوا مِنْهُ جَنَّةً لِّلشَّرِبِ** (الحل: ١٤)، وإذا كان كذلك انصرف لفظ الحلّي إلى اللّائي، فسقطت دلالاته، وأيضاً الاحتياط في القول بوجوب الزكاة، وأيضاً لا يمكن معارضة هذا النص بالقياس؛ لأن النص خير من القياس، فثبت أن الحق ما ذكرنا. قال السرخسي: والمعنى فيه: أن الزكاة حكم تعلق بعين الذهب والفضة، فلا يسقط بالصنعة، كحكم التقاض في المجلس عند بيع أحدهما بالآخر وجرىان الربا، وبيان الوصف: أن صاحب الشرع ما اعتبر في الذهب والفضة مع اسم العين وصفاً آخر لإيجاب الزكاة، فعلى أي وجه أمسكهما المالك للنفقة أو لغير النفقة تحب عليه الزكاة.

تبراً بكسر التاء، "أو حلّي من ذهب أو فضة" مع كونهما نصاباً "لا يتنفع به للبس، فإن عليه فيه الزكاة في كل عام"؛ لأن الذهب والفضة من الأموال المعدة للتنمية، فإذا لم يوجد لية اللبس، فهي قارعة من الخوائج، "يوزن" في كل عام، "فيؤخذ ربع عشره، إلا أن ينقص من عشرين ديناراً عينا" نصاب الذهب إن كان ذهباً، "أو مائتي درهم" أي ينقص من نصاب الفضة إن كان الحلّي من فضة، "فإن نقص من ذلك المقدار" أي النصاب، "فليس فيه زكاة"؛ لعدم شرط الزكاة، "وإنما تكون فيه" أي في الحلّي "الزكاة" بالرفع "إذا كان إنما يمسكه لغير اللبس" يعني إذا كان يمسكه لغرض آخر غير اللبس، "فأما التبر والحلي المكسور الذي يريد أهله إصلاحه" وفي النسخ الهندية: "إصلاحه" بدون زيادة في أوله، "ولبسه" بعد الإصلاح، "فإنما هو بمنزلة المتاع" أي حوائج البيت "الذي يكون عند أهله، فليس على أهله فيه زكاة"، وتقدم الكلام على مسألة التبر والحلي.

وَأَيُّمَا تَكُونُ فِيهِ الزَّكَاةُ إِذَا كَانَ إِنَّمَا يُمَسِّكُهُ لِغَيْرِ النَّبَسِ، فَأَيُّمَا الثَّيْبُ وَالْحُلِيِّ الْمَكْسُورُ الَّذِي يُرِيدُ أَهْلُهُ صَلَاحَهُ وَلُبْسَهُ، فَإَيُّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَتَاعِ الَّذِي يَكُونُ عِنْدَ أَهْلِهِ، فَلَيْسَ عَلَى أَهْلِهِ فِيهِ زَكَاةٌ. قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ فِي اللَّؤْلُؤِ وَلَا فِي الْمِسْكِ وَلَا فِي الْعَنْبَرِ زَكَاةٌ.

زكاة أموال اليتامى والتجارة لهم فيها

٦٦٢ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ:

اللؤلؤ **إخ:** بهمنين، أو واحدة في أوله أو آخره، وبلا همز، كذا في "المصنع"، قال النووي: أربع لغات، قال العيني: لا يقال لتحقيق الحمزة لغة، قال الجدي: اللؤلؤ الندر، واحده بـ"هاء"، قال الزرقاني: هو مطر الربيع يقع في الصدف، وقال الفهستاني: هو جوهر مضيء يخلقه الله تعالى من مطر الربيع الواقع في الصدف الذي قيل: إنه حيوان من جنس السمك، كذا في "رد المختار"، "ولا في المسك" بكسر الميم: الطيب المعروف، قال الجوهري: هو معرب، وكانت العرب تسميه المشعوم، وهو مذكر، وأشد الجوهري في تأنيبه:

لقد عاجلتني بالسباب وثوبها جديده ومن أردناها المسك تنفع

قال القاري في "شرح الثقاية": ولا شيء في الماء ولا في ما يؤخذ من الحيوان - كظني - المسك، "ولا في العنبر" تقدم تحقيقه، "زكاة" بالرفع اسم "ليس"، ونقدم الكلام في زكاة العنبر، وأما اللؤلؤ فتقدم أيضاً في كلام "المنعي" وغيره، وفي "الدر المختار": لا زكاة في اللآلئ والجواهر وإن ساوت ألواناً اتفاقاً، إلا أن تكون للتجارة. واستدل الفقهاء لذلك بحديث: لا **خمس في المحرم**، لكنه ضعيف عند المحدثين، كما في "الزيلعي" وغيره، وروى ابن أبي شبة عن عكرمة: "ليس في حجر اللؤلؤ ولا حجر الزمرد زكاة إلا أن يكونا للتجارة، فإن كانا للتجارة ففيهما الزكاة"، موقوف كذا في "الدرامية".

فيها: أي في أموال اليتامى، وذكر المصنف في هذا الباب مسألتين، أما الأولى فقال الترمذي: قد اختلف أهل العلم في هذا الباب، فرأى غير واحد من أصحاب النبي **ﷺ** في مال اليتيم زكاة، منهم عمر وعلي وعائشة وابن عمر، وبه يقول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق، وقالت طائفة من أهل العلم: ليس في مال اليتيم زكاة، وبه قال سفيان الثوري وعبد الله بن المبارك، قال العيني: وبه قال أبو حنيفة وأصحابه، وهو قول أبي وائل وسعيد بن جبير والنخعي والشعبي والحسن البصري، وحكي عنه إجماع الصحابة، وقال سعيد بن المسيب: لا تحب الزكاة إلا على من نحب عليه الصلاة والصيام، قال ابن رشد: وسبب اختلافهم هو اختلافهم في مفهوم الزكاة الشرعية، هل هي عبادة كالصلاة والصيام، أم هي حق واجب للفقراء على الأغنياء؟ فمن قال: هي عبادة، اشترط فيها البلوغ، ومن قال: هي حق للفقراء على الأغنياء، لم يعتبر في ذلك بلوغاً.

أَجْرُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَأْكُلْهَا الزَّكَاةُ.

٦٦٣ - **مَالِكٌ** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: كَانَتْ عَائِشَةُ تُلِينِي أَنَا وَأَخَا لِي يَتِيمَيْنِ فِي حَجَرِهَا، فَكَانَتْ تُخْرِجُ مِنْ أَمْوَالِنَا الزَّكَاةَ.

أَجْرُوا إلخ: بتشديد المنة الفوقية، أمر من الافعال، "في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة" حجة لمن قال بإيجاب الزكاة في مال الصبي، ومن أنكره حملته على النفقة لوجهين: أحدهما: أن الزكاة لا تنفي جميع المال، فعلم أن المراد به النفقة التي تستغرق جميع المال، قال السرخسي: ألا ترى أنه أضاف الأكل إلى جميع المال؟ والنفقة هي التي تأتي على جميع المال دون الزكاة. والثاني: أن اسم الصدقة يطلق على النفقة؛ لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: **إِنْ أَسْلَمَ إِذَا أَقْلَ عَلَى أَهْلِهِ كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ**. وتعقب بأن اسم الزكاة لا يطلق على النفقة لعة ولا شرعاً، ولا يقاس على لفظ صدقة؛ لأن اللة لا تؤخذ بالقياس، قلت: لكن الروايات مختلفة بلفظ الصدقة ولفظ الزكاة، ولو سلم فالصحابة مختلفة في ذلك كما تقدم، وحكي عن الحسن إجماع الصحابة، ولا أقل من ذلك أنه قول صحابي عارضه قول صحابي آخر، وفي "الكوكب"، تأويله عندنا الإنفاق على نفس اليتيم، فإنه قد يسمى صدقة؛ لما قال النبي ﷺ في غير هذا الحديث: **أَصْدَقُ عَلَى نَفْسِكَ**، ومن روى هنا بلفظ الزكاة، فرواية بالمعنى عنده، مع أن ظاهر "تأكله الصدقة" إحاطة الصدقة كل ماله، وذلك لا يكون في الزكاة، فإنها لا تجب بعود المال إلى أقل من النصاب، وإن لم يكن نصيباً من أول الأمر لم تأكله الصدقة رأساً، وأما إذا أريد بها النفقة سواء كانت نفقة نفسه أو أحد ممن يجب عليه نفقته كان ظاهراً في معناه.

تَلِينِي إلخ: أي تنوّل أمري "أنا وأخا لي" وليست في النسخ المصرية زيادة لفظ: "أنا"، والمراد بالأخ على الظاهر عبد الله بن محمد بن أبي بكر "يتيمين في حجرها" تقدم معنى الحجر في الباب السابق، أي بعد قتل أبيهما بمصر، وفي "التقريب": قتل سنة ٣٨ هـ. "فكانت تخرج من أموالنا الزكاة" صريح في إيجاب الزكاة مع ما لعائشة من علو الشأن، لكن تقدم في الباب السابق: "لها تلي بنات أخيهما، فلا تخرج من حليهن الزكاة"، قال الحافظ في "التلخيص": ويمكن الجمع بينهما بأنها ترى الزكاة في الحلّي، ولا ترى إخراج الزكاة مطلقاً عن مال الأيتام، قال ابن الهمام: وما روي عن عمر **رضي الله عنه** وابنه وعائشة من القول بوجوبها في مالهما أي الصبي والمجنون لا يستلزم كونه عن سماع؛ إذ قد علمت إمكان الرأي، فيجوز كونه بناء عليه. على أنه يحتمل أن يكونا بالغين، وإطلاق اليتيم مجاز، وهذان الأثران استدلل بهما من قال بإيجاب الزكاة في مال الصبي، ومن أنكره استدلل بما قاله القاري في "شرح النفاية"، ولنا: ما روى أبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم - وقال: على شرط مسلم - "أن النبي ﷺ قال: رفع القلم عن ثلاثة: عن الثام حتى يستفقد، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل" وفي آثار محمد بن الحسن: أخبرنا أبو حنيفة قال: حدثنا ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن مسعود قال: "ليس في مال اليتيم زكاة"، -

٦٦٤ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تُعْطِي أَمْوَالَ الْيَتَامَى مِنْ يَتَجَرُّ لَهُمْ فِيهَا.

٦٦٥ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّهُ اشْتَرَى لِنَبِيِّ أَخِيهِ يَتَامَى فِي حَجَرِهِ مَالًا، فَبِيعَ ذَلِكَ الْمَالُ بَعْدُ بِمَالٍ كَثِيرٍ.

قَالَ **مالك**: لَا بَأْسَ بِالتَّجَارَةِ فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَهُمْ إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ مَأْمُونًا، فَلَا أَرَى عَلَيْهِ ضَمَانًا.

- وليث كان أحد العلماء العباد، لكن اختلط في آخر عمره، ومعلوم أن أبا حنيفة لم يكن ليذهب فيأخذ عنه حال اختلاطه، ويرويه مع تشديد أمره في الرواية ما لم يشدد غيره على ما عرف، وروى البيهقي عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن مسعود قال: "من ولي مال اليتيم فليحصر عليه السنين، وإذا دفع إليه ماله أحبره بما فيه من الزكاة، فإن شاء زكى وإن شاء ترك"، وروى عن ابن عباس أيضاً إلا أنه تفرد بإسناده ابن طيعة. ولأن من شروطها النية، وهي لا تتحقق من الصبي، ولا يعتبر نية الولي؛ لأن العبادات الواجبات لا تنأى بنية الغير.

أموال اليتامى **الح**: زاد في النسخ المصرية: "الذين في حجرها"، وليست هذه الزيادة في النسخ الهندية: "من يتجر لهم فيها" لئلا تأكلها الصدقة، أو لتنمو فيفضل لهم ما يقوم بهم، ويبقى لهم ما يتفهم بعد البلوغ، والجملة مفعول لقوله: "تعطي"، ولا ذكر في الأثر للزكاة، واستدل المصنف بذلك وبالأثر الآتي على المسألة الثانية، أي جواز التجارة في ماله. **أخيه** **الح**: عبد ربه بن سعيد "يتامى في حجره مالا، فبيع" بناء المجهول من الماضي "ذلك المال بعد" - بالضم - على البناء أي بعد ذلك "بمال كثير" مثثة، وقيل: بموحدة.

في أموال اليتامى: لمنفعة اليتامى لا لنفسه، "إذا كان الولي مأموناً" هذا شرط في إذن التجارة، واللفظ مفعول من "الأمن" بالهمزة والميم في جميع النسخ الهندية والشروح المصرية، وفي أكثر متونها من "الإذن" بالهمزة والذال، والأوجه الأول، فإن خسرت أموالهم في التجارة أو تلفت "فلا أرى عليه ضماناً"، ذكر شيخنا الدهنوي بعد ذكر هذه الآثار: وعليه الشافعي، ففي "المنهاج": وله أي لولي بيع ماله بقرض أو سبقة للمصلحة، ويركي ماله، وينفق عليه بالمعروف، قلت: وعلم من ذلك أن الأمر بالتجارة في ماله عنده ليس للوجوب، بل للإباحة ومكارم الأخلاق، وهكذا عند المالكية، قال الباجي: قوله: "انحروا" إذن منه في إدارتها وتسيئتها، وذلك أن الناظر لليتيم إنما يقوم مقام الأب له، فمن حكمه أن ينمي ماله ويثمر له، ولا يثمر لنفسه؛ لأنه حيث لا ينظر لليتيم، وإنما ينظر لنفسه، فإن استطاع أن يعمل فيه لليتيم وإلا فليدفعه إلى ثقة يعمل فيه لليتيم على وجه القراض بجزء يكون له فيه من الربح، وسائر لليتيم، وهكذا عند الحنفية، ففي "الدر المختار": ولا يتجر الوصي في ماله أي اليتيم لنفسه، -

زَكَاةُ الْمِيرَاثِ

مَالِكَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا هَلَكَ وَلَمْ يُودَّ زَكَاةَ مَالِهِ، إِنِّي أَرَى أَنْ يُؤْخَذَ ذَلِكَ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ، وَلَا يُجَاوَزُ بِهَا الثُّلُثُ، وَيُتَدَأُّ عَلَى الْوَصَايَا، وَأَرَاهَا بِمَنْزِلَةِ الدَّيْنِ عَلَيْهِ، فَلِلَّذَلِكَ

= وحاز لو اتجر في مال اليتيم لليتيم، قال ابن عابدين: قوله: "حاز" أفاد أنه لا يجبر الوصي على التجارة والتصرف بمال اليتيم، وبه صرح في "نور العين"، وفي "درر الحكام": وله أي للوصي التجارة بمال اليتيم لليتيم، لا لنفسه به، أي لا يجوز له التجارة لنفسه بمال اليتيم، وبسط ما يجوز له من التصرفات في مال الصبي وما لا يجوز.

إذا هلك إلخ: أي مات، "ولم يود" في حياته "زكاة ماله" أي أن يؤخذ ذلك "أي الزكاة" من ثلث ماله بشرط الوصية كما سيأتي، "ولا يجاوزها" أي بالزكاة "الثلث" أي لا يؤخذ في الزكاة أكثر من ثلث تركته؛ لأنه لا حق للميت في أكثر من الثلث، قلت: لكن استثنى في فروع المالكية بعض الصور من قيد الثلث، بل يخرج فيها من رأس المال كما في صدقة الماشية إذ مات رها بعد مجيء الساعي قبل الأداء، صرح بذلك في زكاة "الشرح الكبير"، وكذلك في زكاة العين إذا اعترف بحلوها وبقائها في ذمته، وأوصى بإخراجها كما صرح به الدسوقي، ولا وصية في الزائد على الثلث مطلقاً عند الحنفية كما في فروعهم، إلا أن يميزها الورثة، و"تبدأ" أي الزكاة، وفي النسخ الهندية: "يتبدأ" أي أداؤها "على الوصايا" المتفرقة، لكن في الفروع ذكر تقديم بعض الوصايا على الزكاة، وعند الحنفية كما في "الدر المختار": إذا اجتمع الوصايا قدم الفرض وإن أخره الوصي، وإن تساوت قدم ما قدم أي الوصي إذا ضاق الثلث عنها. "وأراها" أي الزكاة "بمنزلة الدين عليه" أي في التأكد والتقدم على الوصايا، لا في الإخراج من الثلث، فلا يرد عليه ما قاله الزرقاني: ليس على ظاهره؛ لأن الدين من رأس المال إجماعاً إلخ، ولذا قال: **فللذلك** إلخ: أي لكونها بمنزلة الدين في التأكد "رأيت أن تبدأ" بناءً المجهول أي يقدم إخراجها "على الوصايا" المتفرقة، قال: "وذلك" أي إيجاب إخراج الزكاة "إذا أوصى بها الميت"، "فإن لم يوص بذلك" أي بإخراجها "الميت، ففعل ذلك أهله" أي أخرجوا الزكاة عنه، "فذلك حسن" أي تبرع منهم للميت، "وإن لم يفعل ذلك أهله لم يلزمهم ذلك"، قلت: هكذا قالت الحنفية كما صرح به ابن عابدين إذ قال: ظاهر كلامهم أنه لو كان عليه زكاة لا تسقط عنه بدون وصية؛ لتعليقهم لعدم وجوبها بدون وصية باشتراط النية فيها؛ لأنها عبادة، فلا بد فيها من الفعل حقيقة أو حكماً بأن يوصي بإخراجها، فلا يقوم الوارث مقامه في ذلك، ثم رأيت في صوم "السراج" التصريح بجواز تبرع الوارث بإخراجها، وأما اختلاف الأئمة في ذلك، فقال ابن رشد في "البداية": إذا مات بعد وجوب الزكاة عليه، فإن قوماً قالوا: يخرج من رأس ماله، وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وقوم قالوا: إن أوصى بها أخرجت عنه من الثلث، وإلا فلا شيء عليه، ومن هؤلاء من قال: يبدأ بها إن ضاق الثلث، ومنهم من قال: لا يبدأ بها، وعن مالك القولان جميعاً، ولكن المشهور أنها بمنزلة الوصية.

رَأَيْتُ أَنْ تُبَدَّلَ عَلَى الْوَصَايَا، وَذَلِكَ إِذَا أَوْصَى بِهَا الْمَيِّتُ. قَالَ: فَإِنْ لَمْ يُوصَ بِذَلِكَ الْمَيِّتُ فَفَعَلَ ذَلِكَ أَهْلُهُ فَذَلِكَ حَسَنٌ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَهْلُهُ لَمْ يَلْزَمُهُمْ ذَلِكَ. قَالَ يَحْيَى: وَقَالَ مَالِكٌ: السُّنَّةُ عِنْدَنَا الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا أَنَّهُ لَا تَجِبُ عَلَى وَارِثِ زَكَاةٍ فِي مَالٍ وَرَثَتُهُ فِي دَيْنٍ وَلَا عَرَضٍ وَلَا دَارٍ وَلَا عَبْدٍ وَلَا وَلِيدَةٍ، حَتَّى يَحُولَ عَلَى ثَمَنِ مَا بَاعَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ اقْتَضَى الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ بَاعَهُ أَوْ قَبَضَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَالسُّنَّةُ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا تَجِبُ عَلَى وَارِثٍ فِي مَالٍ وَرَثَتُهُ الزَّكَاةُ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

السنة عندنا: "التي لا اختلاف فيها" بالمدينة المنورة "أنه لا تجب على وارث زكاة في مال ورثته" بصيغة الماضي، وضمير المفعول الراجع إلى المال على ما في النسخ المصرية، وأما على النسخ الهندية فيلفظ: "ورثة" على المصدرية، ففي "مختار الصحاح": ورث يرث ورثاً وورثة ووراثته، بكسر الواو في الثلاثة، ثم ذكر بعض أنواع المال قتيلاً فقال: "في دين ولا عرض ولا دار ولا عبد ولا وليدة" أي أمة "حتى يحول على من ما باع من ذلك" المذكور "أو اقتضى" أي قبض، وهذا يتعلق بالدين، فإن ديون الميراث يستقبل بها الحول عند الإمام مالك، صرح به ابن رشد وغيره من أصحابه.

"الحول" فاعل يحول "من يوم باعه" أي ابتداء الحول من يوم بيع المال الموروث، "أو قبضه" أي قبض الدين، والمعنى: أن المال الذي وصل إلى أحد في الميراث لا يجب فيه الزكاة حتى يصير مال تجارة، ومال التجارة لا يكون حتى يتصل به الفعل من البيع والشراء، وهذا إذا كان المال مما لا يجب الزكاة في عيه كالعرض، وإن كان مما يجب في عيه كالذهب والفضة، فيجب الزكاة بعد الحول من يوم القبض، ففي "الدر المختار": ما اشتراه للتجارة كان هاءً لمقارنة النية لعقد التجارة، لا ما ورثه ونواه لها لعدم العقد، إلا إذا تصرف فيه نواياً للتجارة، فتحجب الزكاة لافتران النية بالعمل، قلت: وهذا في العروض، وأما إذا ورث ديناً فهو في حكم الدين المتوسط عند أبي حنيفة، وسيأتي حكم الديون في الباب الآتي، ففي "الدر المختار": ومثله أي مثل الدين المتوسط ما لو ورث ديناً على رجل إلخ.

ورثته إلخ: أي حصل له في الميراث، "الزكاة" بالرفع، فاعل "لا تجب". "حتى يحول عليه الحول" أي بعد القبض كما تقدم، والظاهر: أن المراد بالمال ههنا ما يجب في عيه الزكاة كالدينين، بخلاف ما تقدم، فكان المراد فيه المال الذي تجب الزكاة في قيمته، فلا تكرار، فالمال الذي لا تجب في عيه الزكاة لا تجب فيه على الوارث حتى يحول عليه الحول.

الزكاة في الدين

٦٦٦ - **مالك** عن ابن شهاب، عن السائب بن يزيد: أن عثمان بن عفان كان يقول: هذا شهر زكاتكم، فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم، فتؤدون منها الزكاة.

٦٦٧ - **مالك** عن أيوب بن أبي تميم السخيتاني: أن عمر بن عبد العزيز كتب في مال ^{إلى عماله}

هذا شهر زكاتكم: زاد البيهقي في الرواية المذكورة: "ولم يسم لي السائب الشهر، ولم أسأله"، قال الباجي: يحتمل أن يقول هذا لمن عرف حاله في الخول، ويحتمل أن يريد: أنه الشهر الذي حرت عادة أكثرهم بإخراج الزكاة فيه، قال الزرقاني: قبل: الإشارة إلى رجب، وإنه محمول على أنه كان تمام حول المال، لكن يحتاج إلى نقل، وقال الحفاظ ابن حجر والعيبي: أخرجه أبو عبيد في "كتاب الأموال" ونقل فيه عن إبراهيم بن سعد: أنه أراد شهر رمضان، وقال أبو عبيد: وجاء من وجه آخر: أنه شهر الله المحرم. "فمن كان عليه دين" لأحد "فليؤد" أولاً "دينه حتى تحصل أموالكم" أي تبقى الأموال خالصة لكم غير مشغولة بحق الغير، "فتؤدون منها" بضمير التانيث في النسخ المصرية، أي من الأموال الباقية بعد أداء الدين، وبضمير التذكير في الهندية، أي مما يحصل بعد أداء الدين "الزكاة". إعلم أولاً أن الأئمة مختلفة في وجوب الزكاة على المدين، قال ابن رشد: المالكون الذين عليهم الديون التي تستغرق أموالهم، أو تستغرق ما تجب فيه الزكاة من أموالهم، وبأيديهم أموال تجب فيها الزكاة، فإنهم اختلفوا في ذلك، فقال قوم: لا زكاة في مال حياً كان أو غيره، حتى تخرج منه الديون، فإن بقي ما تجب فيه الزكاة زكي، وإلا فلا، وبه قال الثوري وأبو ثور وابن المبارك وجماعة، وقال أبو حنيفة وأصحابه: الدين لا يمنع زكاة الحبوب، ويمنع ما سواها، وقال مالك: الدين يمنع زكاة الناض فقط، إلا أن يكون له عروض فيها وفاء من دينه، فإنه لا يمنع. وقال قوم بمقابل القول الأول وهو: أن الدين لا يمنع الزكاة أصلاً.

كتب إلخ: أي مكتوباً إلى بعض عماله على الظاهر، وسيأتي عن كلام صاحب "الجمع": أن المكتوب كان إلى ميمون بن مهران، وكان على خراج الجزيرة وقضايتها لعمر بن عبد العزيز كما في "تهذيب الحفاظ"، "في مال قبضه بعض الولاة" أي أحذه من المالك ظلماً "بأمره" أي يأمر عمر بن عبد العزيز عامله "برده" أي المال المقبوض ظلماً "إلى أهله" ومالكة، "وتؤخذ" ببناء المجهول، أي كتب أيضاً أن تؤخذ "زكاته لما مضى من السنين" نظراً إلى أنه في ملك صاحبه في هذه الأعوام، وبه قال الثوري وزفر والشافعي، قاله الزرقاني، "ثم عقب بعد ذلك" أي أرسل بعد الكتاب الأول "بكتاب" آخر، ورجع عما كتبه أولاً، فكتب في هذا المكتوب الثاني: "ألا تؤخذ منه" أي من ذلك المال "إلا زكاة واحدة" نظراً على أن الزكاة تجب في العين بأن يتمكن من تميمته، وهذا المال منع عن تميمته، =

قَبْضُهُ بَعْضُ الْوَلَاةِ ظُلْمًا يَأْمُرُهُ بِرَدِّهِ إِلَى أَهْلِهِ، وَتُؤْخَذُ زَكَاتُهُ لِمَا مَضَى مِنَ السَّنِينَ،
 ثم عقب بعد ذلك بكتاب: أَلَا تُؤْخَذُ مِنْهُ إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ؛ فَإِنَّهُ كَانَ ضِمَارًا.
 ٦٦٨ - مَالِكٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ حُصَيْفَةَ: أَنَّهُ سَأَلَ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ عَنْ رَجُلٍ لَهُ مَالٌ
 وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مِثْلُهُ، أَعْلَيْهِ زَكَاةٌ؟ فَقَالَ: لَا.

= فلم يجب فيه إلا زكاة واحدة، وبه قال مالك والأوزاعي، وقال الليث والكوفيون: يستأنف به حولاً، ونقله ابن حبيب عن مالك، وهو أحد قولي الشافعي، قاله الزرقاني. ولا يذهب عليك أن قوله: "إلا زكاة واحدة" بلفظ الاستثناء في جميع النسخ المصرية وأكثر الهندية والمتون والشروح، فما في بعض النسخ الهندية من سقوط "إلا" غلط من الناسخ، فإن المعروف من مذهب عمر بن عبد العزيز إيجاب الزكاة الواحدة، "فإنه" أي هذا المال "كان ضميراً" بكسر الضاد المعجمة، أي غائباً عن ربه لا يقدر على أخذه. قال ابن عبد البر: وقيل: الضمار الذي لا يدري صاحبه أخرج أم لا؟ وهو أصح، وفي "المصنع": في حديث ابن عبد العزيز: كتب إلى ميمون بن مهران في مظالم كانت في بيت المال أن يردها على أربابها، ويأخذ منها زكاة عامها؛ فإنها كانت مالاً ضميراً - هو الغائب الذي لا يرجى - من أضمرته إذا غيبته، فعال بمعنى فاعل أو مفعول، وأخرج ابن أبي شيبة عن عمرو بن ميمون قال: أخذ الوليد بن عبد الملك مال رجل من أهل الرقة - يقال له: أبو عائشة - عشرين ألفاً، فألقاها في بيت المال، فلما ولي عمر بن عبد العزيز أتاه ولده، فرفعوا إليه المظلمة، فكتب إلى ميمون أن ادفع إليهم ما هم، وأخذ زكاة عامهم هذا، فإنه لولا أنه كان مالاً ضميراً أخذنا منه زكاة ما مضى، كذا في "الدراية".

وكتب شيخنا الدهلوي في "المسوى": أظهر قولي الشافعي في الدين الحال على ملي وفي أن فيه الزكاة بالفعل، وفي الضمار والدين المؤجل والمتعذر أخذه أن يجب فيه إذا وجد للأحوال كلها، وقال مالك: عليه زكاة حول واحد كقول عمر بن عبد العزيز، وعند أبي حنيفة لا يجب في الضمار، وفي "الهداية": لنا قول علي: لا زكاة في مال الضمار، قال الزيلعي: غريب، وفي "البنية": أراد أنه لم يثبت مطلقاً، وقال السروجي: روي هذا موقوفاً ومرفوعاً إلى النبي ﷺ بنقل الأصحاب، كصاحب "الميسوط" والمحيط "والبدائع"، وقال الزيلعي: وروى أبو عبيد القاسم بن سلام حدثنا يزيد بن هارون قال: حدثنا هشام بن حسان عن الحسن البصري قال: "إذا حضر الوقت الذي يؤدي فيه الرجل زكاته أدى عن كل مال وعن كل دين إلا ما كان منه ضميراً لا يرجوه"، وقال الفاري في "شرح النفاة": ولنا ما ذكره سبط بن الجوزي في "آثار الإنصاف" عن عثمان وابن عمر: لا زكاة في مال الضمار.

دين مثله إلخ: يعني كان له مال بمقدار الدين، ولا مال له رائداً عن مقدار الدين "أ" عليه زكاته أي زكاة هذا المال المشغول بالدين، وفي النسخ المصرية بدون الضمير بلفظ: "زكاة"، والمؤدى واحد، "فقال: لا" زكاة عليه، وبه قال الجمهور كما تقدمت أقوالهم، خلافاً لأظهر أقوال الشافعي.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا فِي الدِّينِ: أَنَّ صَاحِبَهُ لَا يُزَكِّيهِ حَتَّى يَقْبِضَهُ، وَإِنْ أَقَامَ عِنْدَ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ سِنِينَ ذَوَاتِ عَدَدٍ، ثُمَّ قَبِضَهُ صَاحِبُهُ لَمْ تَحِبْ عَلَيْهِ إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ، فَإِنْ قَبِضَ مِنْهُ شَيْئًا لَا تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ سِوَى الَّذِي قَبِضَ تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنَّهُ يُزَكِّيهِ مَعَ مَا قَبِضَ مِنْ دَيْنِهِ ذَلِكَ. قَالَ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَاضٍ غَيْرُ الَّذِي اقْتَضَى مِنْ دَيْنِهِ، وَكَانَ الَّذِي اقْتَضَى مِنْ دَيْنِهِ لَا تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَلَا زَكَاةٌ عَلَيْهِ فِيهِ، وَكِنْ لِيَحْفَظَ عَدَدَ مَا اقْتَضَى، فَإِنْ كَانَ اقْتَضَى بَعْدَ ذَلِكَ مَا يَتِمُّ بِهِ الزَّكَاةُ

في الدين إلخ: في مسألة الدين إذا كان لأحد "أن صاحبه" أي مالكة "لا يزكيه حتى يقبضه، وإن أقام" أي المال الذي هو دين "عند الذي هو عليه" أي عند المدين "سنتين ذوات عدد" أي إن أقام عنده عدة سنين، "ثم قبضه صاحبه، لم يجب عليه إلا زكاة واحدة" نظراً على أنه لو وجب لكل سنة، فربما أحجفته الزكاة، لكن عدم الزكاة في الدين عند المالكية مقيد بأربعة شروط ذكرت في الفروع كـ "الشرح الكبير" وغيره. ثم ذكر المصنف حكم الدين إذا استوفى متفرقاً، فقال: "فإن قبض" صاحبه "منه" أي المدين، أو الدين "شيئاً لا تحب فيه الزكاة" أي قبض منه شيئاً لا يبلغ حد النصاب فقوله: "شيئاً" موصوف، وجملة "لا تحب" صفة له، "فإنه إن كان له" أي المالك "مال" آخر "سوى الذي قبض" من الدين، ويكون هذا المال مما "تحب فيه الزكاة"، والجملة صفة للمال، "فإنه يزكي" هكذا في جميع النسخ المصرية، وفي الهندية بزيادة ضمير المفعول بلفظ: "يزكيه"، قال الزرقاني: ولابن وضاح: "يزكيه"، وهذا يدل على أن لفظ ينبغي بدون الضمير، ثم اللفظ ببناء الفاعل ويحتمل البناء للمفعول، وما تقدم عن ابن وضاح: "يزكيه" بهاء الضمير يؤيد الأول، والجملة جزاء للشرط، "مع ما قبض" واستوفى "من دينه ذلك". قال الزرقاني: وكذا إن كان ما عنده أقل من نصاب قد حال عليه الحول، ثم قبض ما إذا أضافه إليه ثم به نصاب، فإنه يزكي يوم القبض عنهما، فإن لم يحل الحول على ما بيده لم يزك ما قبض من دينه حتى يبلغ نصاباً.

لم يكن له ناض إلخ: قال في "المجمع": ناض المال هو ما كان ذهباً وفضة عينا أو ورقاً، نض المال: إذا تحول نقداً بعد ما كان متاعاً، ومنه حديث: صدقة ما نض أي حصل وظهر من أثمان أمتعتهم وغيرها. "غير الذي اقتضى من دينه" أي لم يكن له مال سوى الذي استوفى من دينه، "وكان الذي اقتضى من دينه لا تحب فيه الزكاة" لقلته عن النصاب، وجملة "لا تحب" غير لـ "كان"، "فلا زكاة عليه فيه" أي في هذا المال الذي استوفى من دينه، "ولكن ليحفظ عدد ما اقتضى" ليضمه مما يستوفى بعد ذلك، "فإن اقتضى بعد ذلك عدد" أي مقدار "ما تتم به الزكاة مع ما قبض" من الدين "قبل ذلك، فعليه فيه الزكاة"؛ لأنه تم النصاب بضمه بما كان مستوفى قبل ذلك.

مَعَ مَا قَبِضَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَعَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ. قَالَ: فَإِنْ كَانَ قَدْ اسْتَهْلَكَ مَا اقْتَضَى أَوَّلًا
أَوْ لَمْ يَكُنْ يَسْتَهْلِكُهُ، فَالزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ مَعَ مَا اقْتَضَى مِنْ دَيْنِهِ، فَإِذَا بَلَغَ مَا اقْتَضَى

ما اقتضى أولاً: بفعله، "أو لم يكن يستهلكه" بل هلك بنفسه، أو لم يهلك أصلاً بل كان موجوداً، أما على الثاني فلا ريب أنه يضم، وأما على الأول يعني إذا هلك بنفسه، فالمسألة خلافية عند المؤلف، قال الباجي: لو اقتضى عشرة من دينه، فنلفت بأمر من السماء، ثم قبض أخرى، فقال محمد بن المواز: ليس عليه زكاة ما تلف، وقال سحنون في "المجموعة": سواء تلفت بسبه أو بغير سبه، يزكيها، وهو قول ابن القاسم وأشهب، قلت: وذكر الخلاف الدسوقي أيضاً، واقتصر الدردير في "الشرح الكبير" على القول الثاني فقط؛ إذ قال فيمن قبض عشرة ثم عشرة: يزكيهما عند قبض الثانية إذا بقيت الأولى لقبض الثانية، بل ولو تلف المتهم قال الدسوقي: اسم مفعول، أي حيث قبض نصاباً، فإنه يزكيه ولو تلف بعضه قبل كماله، خلافاً لابن المواز، حيث قال: إذا تلف المتهم من غير سبه سقطت ركاته، وسقطت زكاة باقي الدين إن لم يكن فيه نصاب، وأما إذا تلف بسبه فالزكاة اتفاقاً، ورده المصنف بـ"لو" واستظهره ابن رشد "فالزكاة واجبة عليه" إذا تم النصاب "مع ما اقتضى من دينه" أولاً ولو أتلفه.

فإذا بلغ إلخ: أي بلغ حيلة ما استوفى من الدين ولو متفرقاً "عشرين ديناراً عيناً أو مائتي درهم" أي بلغ نصاب الذهب أو الفضة، "فعلية فيه الزكاة" لتمام النصاب، "ثم ما اقتضى" وفي النسخ المصرية: "ثم ما اقتضاه بعد ذلك" أي بعد استيفاء النصاب "من قليل أو كثير فعليه فيه الزكاة" عند القبض، ولا ينظر النصاب بعد ذلك إذا كمل النصاب مرة، "بحسب ذلك" أي بحسب ما قبض، ولو ديناراً أو درهماً، وحاصل ذلك كله: أن الدين إذا استوفى متفرقاً، فلا تجب عليه الزكاة حتى يتم النصاب، فإن استوفى في المحرم مثلاً عشرة دنائير، ثم في رجب عشرة أخرى، فلا تجب الزكاة إلا في رجب، ولو تلفت العشرة التي استوفى في المحرم، إلا أن يكون عند الاستيفاء الأول عنده من النصاب مقدراً يجب فيه الزكاة، فتضم هذه العشرة إلى ذلك النصاب، ويزكى معه، ثم إذا تم النصاب في رجب فكلما يستوفى بعد ذلك من قليل وكثير، فتجب زكاته عند القبض، ولا ينتظر النصاب بعد ذلك، وفي "المسوى": أظهر قولي الشافعي في الدين الحال على ملي وفي أن فيه الزكاة بالفعل، وفي الضمار والدين المؤجل والمتعذر أخذه أن يجب فيه إذا وجد للأحوال كلها.

وعند أبي حنيفة الديون ثلاثة أنواع: دين قوي كقرض وبدل مال تجارة، فكلما قبض أربعين درهماً يلزمه درهم، وقيد بأربعين؛ لأن الزكاة لا تجب في الكسور من النصاب الثاني عنده ما لم يبلغ أربعين؛ للخرج، فكل ذلك لا يجب الأداء ما لم يبلغ أربعين للخرج. والثاني: دين متوسط، وهو بدل مال لغير التجارة كتمن المسائمة وعييد الخدمة، فيجب عند قبض مائتين منه. والثالث: دين ضعيف، وهو بدل غير مال كمهر ودية وبدل كتابة وحلج، فلا تجب إلا عند قبض مائتين منه مع حوالة الحول بعد القبض، ولا خلاف في أن حول الدين القوي هو حول الأصل، واختلفت الروايات عنه في حول الدين المتوسط، هل يلحق بالدين القوي أو الضعيف، وهذا كله عند الإمام، وعند صاحبيه الديون كلها سواء، تجب ركاتها، ويؤدي متى قبض شيئاً قليلاً أو كثيراً إلا دين الكتابة والسعاية في رواية، كذا في "الدر المختار" وهامشه.

عِشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا أَوْ مِائَتِي دِرْهَمٍ، فَعَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ، ثُمَّ مَا اقْتَضَى بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ، فَعَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ بِحِسَابِ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: ^{مبتدأ} وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ الدَّيْنَ يَغِيبُ

قال مالك إلخ: شرع المصنف من ههنا بيان الدليل لما قاله أولاً من "أن المال إذا بقي عند المدين عدة سنين، فلا تجب فيه الزكاة إلا لسنة واحدة"، فقال: "والدليل" مبتدأ، وخبره "أن العروض" إلخ. "على أن الدين" إذا ما "يغيب أعموماً" أي سنين "ثم يقتضى" أي يستوفى "فلا يكون فيه إلا زكاة واحدة" أي لسنة واحدة لا لكل السنين، "أن العروض" أي الأمتعة "تكون عند الرجل" وذكر الرجل للأكثرية، والمراد: التاجر المحتكر ولو أنشئ، "للتجارة أعموماً" أي تحتكر عنده سنين، "ثم يبيعها، فليس عليه في أثمانها إلا زكاة واحدة" عنده، فاستدل بقبول الدين على عرض المحتكر، والجامع بينهما: عدم القدرة على التمسك، لكن المقيس عليه وهو زكاة المحتكر أيضاً يختص بمسلك الإمام مالك، فإنه فرق بين المحتكر والمدير خلافاً للجمهور، قال ابن رشد في "مقدماته": التاجر ينقسم على قسمين: مدير وغير مدير، فالمدير الذي يكثر بيعه وشراؤه، ولا يقدر أن يضبط أحواله، فهذا يجعل لنفسه شهراً من السنة يقوم فيه ما عنده من العروض، ويخصي ماله من الديون التي يرتقى قبضها، فيزكي ذلك مع ما عنده من الناض، وأما غير المدير وهو المحتكر الذي يشتري السلع ويتربص بها النفاق، فهذا لا زكاة عليه فيما اشترى من السلع حتى يبيعها، وإن أقامت عنده أحوالاً.

وقال أيضاً في "البداية": أن مالكاً رحمه الله قال: إذا باع العروض زكاة لسنة واحدة كالحال في الدين، وذلك عنده في التاجر الذي تضبط له أوقات شراء عروضه، وأما الذي لا يضبط لهم وقت ما يبيعونه ولا يشترونه، وهم الذين يخصون باسم المدير، فحكم هؤلاء عند مالك إذا حال عليهم الحول من ابتداء تجارتهم: أن يقوم ما بيده من العروض، ثم يضم إلى ذلك ما بيده من العين وما له من الدين الذي يرتقى قبضه إن لم يكن عليه دين مثله، وذلك بخلاف قوله في دين غير المدير، فإذا بلغ ما اجتمع عنده من ذلك نصيباً أدى زكاته، وسواء نض له في عامه شيء من العين أو لم ينض، بلغ نصيباً أو لم يبلغ، وهذه رواية ابن الماحشون عن مالك، وروى ابن القاسم عنه: إذا لم يكن له ناض وكان يتجر بالعروض لم يكن عليه في العروض شيء، فمنهم من لم يشترط وجود الناض عنده، ومنهم من شرطه، والذي شرطه منهم من اعتبر فيه النصاب، ومنهم من لم يعتبر، وقال المزني: زكاة العروض يكون من أعيانها لا من أثمانها، وقال الجمهور الشافعي وأبو حنيفة وأحمد والثوري والأوزاعي وغيرهم: المدير وغير المدير حكمه واحد، وأنه من اشترى عرضاً للتجارة، فحال عليه الحول، قومه وزكاه، وأما مالك فشبّه النوع ههنا بالعين؛ لئلا تسقط الزكاة رأساً عن المدير، وهذا هو بأن يكون شرعاً زائداً أشبه منه بأن يكون شرعاً مستتبكاً من شرع ثابت، ومثل هذا هو الذي يعرفونه بالقياس المرسل، وهو الذي لا يستند إلى أصل متصوص عليه في الشرع، إلا ما يفعل من المصلحة الشرعية فيه، ومالك يعتبر المصالح، وإن لم يستند إلى أصول متصوص عليها.

أَعْوَامًا ثُمَّ يُقْتَضَى، فَلَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ، أَلَّا الْعَرُوضُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّحْلِ
لِلتَّجَارَةِ أَعْوَامًا، ثُمَّ يَبِيعُهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي أَثْمَانِهَا إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ
عَلَى صَاحِبِ الدِّينِ أَوْ الْعَرَضِ أَنْ يُخْرِجَ زَكَاةَ ذَلِكَ الدِّينِ أَوْ الْعَرَضِ مِنْ مَالٍ سِوَاهُ،
وَإِنَّمَا تُخْرِجُ زَكَاةَ كُلِّ شَيْءٍ مِنْهُ، وَلَا تُخْرِجُ الزَّكَاةَ مِنْ شَيْءٍ عَنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ.

وذلك أي عدم وجوب الزكاة عليهما إلا بعد النض والبيع، دليله: "أنه ليس على صاحب الدين أو العرض"
المختكر، والعرض بالافراد في النسخ الهندية، وبالجمع أي العروض في المصرية، وهكذا في الآتي "أن يخرج زكاة
ذلك الدين أو العرض" بالافراد والجمع نسختان، "من مال سواه" كعين عنده، "وإنما تخرج" بصيغة التأنيث على
البناء للمجهول، وفي المصرية بلفظ التذكير، فيحتمل بناء المجهول أو المعلوم "زكاة كل شيء منه، ولا تخرج الزكاة"،
وفي أكثر النسخ المصرية: "ولا يخرج زكاة" بالتذكير والتكثير، "من شيء عن شيء غيره" فإذا قلنا بوجوب زكاة
الدين لكل سنة، أو بوجوب زكاة العرض المختكر المعد للتجارة حال احتكاره، لزم إخراج زكاة شيء عن شيء
آخر، وأوضح منه ما في "المقدمة" إذ قال: والدليل على ذلك أنه ليس على الرجل في الدين يغيب عنه سنين ثم
يقبضه، أنه ليس عليه إلا زكاة واحدة، وفي العروض يتاعها للتجارة فيمسكها سنين ثم يبيعها، أنه ليس عليه إلا
زكاة واحدة، أنه لو وجب على رب الدين أن يخرج زكاته قبل أن يقبضه، لم يجب عليه أن يخرج في صدقة ذلك
الدين إلا ديناً يقطع به لمن يلي ذلك على الغرماء يتبعهم به، إن قبض كان له، وإن تلف كان منه؛ من أجل أن
السنة أن تخرج صدقة كل مال منه، ولا على رب العرض أن يخرج في صدقته إلا عرضاً؛ لأن السنة أن تخرج صدقة
كل مال منه، وإنما قال رسول الله **ﷺ** **زكاة في الحرث والعين والمالقة، فليس في العرض شيء حتى تصير عبداً**.

وأنت عيبر بأن الأصل الذي يلي عليه - وهو عدم إخراج زكاة شيء عن شيء آخر - مختلف عند الأئمة، قال
العيني: الأصل أن دفع القيمة في الزكاة جائز عندنا، وهو قول عمر وابنه عبد الله وابن مسعود وابن عباس ومعاذ
وضاوس، وقال الثوري: يجوز إخراج العروض في الزكاة إذا كانت بقيمتها، وهو مذهب البخاري وإحدى
الروايتين عن أحمد، ولو أعطى عرضاً عن ذهب وفضة، قال أنشعب: يجزئه، وقال الطرطوشي: هذا قول بين في
جواز إخراج القيم في الزكاة، قال: وأجمع أصحابنا على أنه لو أعطى فضة عن ذهب أجزأه، وكذا لو أعطى
درهماً عن فضة عند مالك، وقال سحنون: لا يجزئه، وهو وجه للشافعية، وأجاز ابن حبيب دفع القيمة إذا رآه
أحسن للمساكين، وقال مالك والشافعي: لا يجوز، وهو قول داود، وأيضاً المصنف بنفسه أباح زكاة شيء عن
شيء آخر في التاجر المدير، إذ قال: "يقوم ما عنده ثم يركبه"، كما تقدم قريباً، وبه قال الجمهور في المدير
والمختكر مطلقاً، فليت شعري! كيف تم التقريب؟

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَعِنْدَهُ مِنَ الْعُرُوضِ مَا فِيهِ وَقَاءٌ لِمَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ، وَيَكُونُ عِنْدَهُ مِنَ النَّاضِ سِوَى ذَلِكَ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنَّهُ يُزَكِّي مَا بِيَدِهِ مِنْ نَاضٍ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: وَإِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مِنَ الْعُرُوضِ أَوْ النَّقْدِ إِلَّا وَقَاءٌ دَيْنِهِ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، حَتَّى يَكُونَ عِنْدَهُ مِنَ النَّاضِ فَضْلٌ ^{عَنْ} ^{دَيْنِهِ} مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُزَكِّيَهُ.

زكاة العروض

٦٦٩ - مالك عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حيّان، وكان زريقاً

الأمر إلخ: زاد في النسخ الهندية بعد ذلك: "الذي لا اختلاف فيه عندنا في الرجل يكون عليه دين، وعنده من العروض أي الأمتعة "ما" أي مقدار يكون "فيه وقاء لما عليه من الدين، ويكون عنده من الناض" أي النقد من الذهب والفضة "سوى ذلك ما" أي مقدار "تجب فيه الزكاة" ليلوغيه النصاب، "فإنه يزكي ما بيده من ناض تجب فيه الزكاة" الجملة صفة لـ "ناض"، زاد في النسخ الهندية بعد ذلك: قال يحيى: قال مالك.

فلا زكاة عليه إلخ: لأنه قابل الدين، وما قابل الدين فلا زكاة فيه عند الجمهور كما تقدم، "حتى يكون عنده من الناض" أي النقد "فضل" أي زيادة "عن دينه" أي يفضل عنده عن مقابلة الدين "ما تجب فيه الزكاة" أي يكون عنده فضل من الدين بمقدار تجب فيه الزكاة، "فعليه أن يزكيه" أي يزكي هذا الفضل، وحاصله: أن الرجل إذا لم يفضل عنده عن مقابلة الدين مقدراً تجب فيه الزكاة، فلا زكاة عليه؛ لما تقدم أن الدين يمنع وجوب الزكاة، أما إذا فضل عنده عن مقابلة الدين، مثلاً يكون عنده نصاب العين أيضاً، ونصاب العروض أيضاً، فالدين يصرف إلى العروض عند الإمام مالك، ويوجب الزكاة على العين، وفي المسألة خلاف الحنفية، ففي "الدر المختار": ولو له نصاب، صرف الدين لأيسرها قضاء، ولو أجناساً صرف لأقلها زكاة، ولو تساويًا خير، قال ابن عابدين: قوله: "لو له نصاب إلخ" كأن يكون عنده دراهم ودنانير وعروض التجارة وسواهم، يصرف الدين إلى الدراهم والدنانير، ثم إلى العروض، ثم إلى السوائم.

زكاة العروض: قال البيهقي: العرض بفتح العين وإسكان الراء: اسم لكل ما قابل النفيدين من صفوف الأموال، ويطلق أيضاً على ما قابل الطول، وبضم العين: ما قابل النصل في الأسهم، وبكسرهما: محل الدم والمدح من الإنسان، وبفتحتين: ما قابل الجوهر، وقال المجد: جمع عرض، وهو المتاع وكل شيء سوى النقيدين، وقال في "المصباح المنير": قالوا: الدراهم والدنانير عين، وما سواهما عرض، والجمع عروض كفلس وفلوس، وقال أبو عبيد: =

عَلَى جَوَازِ مَصْرٍ فِي زَمَانِ الْوَلِيدِ وَسَلِيمَانَ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ،

محمد الناس

= العروس: الأمتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن، ولا تكون حيواناً ولا عقاراً، قال ابن الهمام: العروس جمع عرض - بفتحين -؛ حطام الدنيا، وبالسكون: المتاع، وهو ههنا أولى؛ لأن الباب في بيان حكم الأموال التي هي غير النقدين والحيوانات، قال ابن رشد في "البداية": اتفقوا على أن لا زكاة في العروس التي لم يقصد بها التجارة، واختلفوا في إيجاب الزكاة فيما أخذ منها للتجارة، فذهب فقهاء الأمصار إلى وجوب ذلك، ومنع ذلك أهل الظاهر، وقد أجمع الجمهور على زكاة عروس التجارة، وإن اختلفوا في الإدارة والاحتكار، والحجة لهم: ما نقله مالك من عمل المدينة، وما تقدم من عمل العمريين، وحديث سمرة، قال الطحاوي: ثبت عن عمر وابنه زكاة عروس التجارة، ولا يخالف لهما من الصحابة، وهذا يشهد أن قول ابن عباس وعائشة: لا زكاة في العروس، إنما هو في عروس الفتن، ولا خلاف أنهما لا تجب في عينه، ثبت أنهما في قبضته، وعن أبي عمرو بن حماس عن أبيه قال: أمرني عمر رضي الله عنه فقال: أد زكاة مالك، قلت: مالي مال إلا جعاب وأدم، قال: قومها، ثم أد زكاتها، رواه أحمد وأبو عبيد، وهذه قصة يشتهر مثلها ولم نذكر، فيكون إجماعاً، وبسط الكلام الزيلعي وغيره فارجع إليه لو شئت.

على جواز مصر الخ: طريق مختصر بموضع يؤخذ منهم فيه الزكاة، قال الخلد: الجواز كسحاب: صك المسافر، "في زمان الوليد" بن عبد الملك بن مروان بن الحكم بن العاص القرشي الأموي، "وسليمان" بن عبد الملك بن مروان، "وعمر بن عبد العزيز" خامس الخلفاء الراشدين، ومكث في الخلافة سنتين وخمسة أشهر فقط، "فذكر" زريق "أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه: أن انظر من مراكم من المسلمين؛ لأنه كان عاشقهم، وهو يأخذ ممن يمر عليه، "فخذ مما ظهر من أموالهم" أي من الأموال الظاهرة، ويأخذ عند الحنفية من الأموال الظاهرة والباطنة، ففي "الدر المختار": العاشر: من نصبه الإمام على الطريق للمسافرين؛ ليأخذ الصدقات من التجار المارين عليه بأموالهم الظاهرة والباطنة، انتهى مختصراً، قال ابن عابدين: قوله: "الظاهرة والباطنة"، فإن مال الزكاة نوعان: ظاهر، وهو المواشي وما يجر به التاجر على العاشر، وباطن: وهو الذهب والفضة وأموال التجارة في مواضعها، ومراده ههنا بالباطنة ما عدا المواشي، وأما الباطنة التي في بيته لو أخير بها العاشر، فلا يأخذ منها.

قال السرخسي: ثم المسلم حين أخرج مال التجارة إلى المفاوز، فقد احتاج إلى حماية الإمام، فثبت له حق الأخذ لأجل الحماية كما في السوائم، يأخذ الإمام لحاجته إلى حمايته. قال ابن الهمام: في العاشر قيد، زاده في "المبسوط" وهو أن يأمن به التجار من اللصوص، ولا بد منه، ولأن أخذته من المستامن والذمي ليس إلا للحماية، والأثر دليل ظاهر للحنفية في أن للإمام أخذ زكاة الأموال الظاهرة كلها، وسيأتي بيان المذهب في ذلك في بابي أخذ الصدقة وصدقة الفطر. "مما يديرون به" من الإدارة، بتقديم الدان على الرأى في جميع النسخ المصرية، وبعض النسخ الهندية القديمة، وفي أكثر الهندية: من الإرادة، بتقديم الرأى، وهو تصحيف، "من التجارات" قال الباجي: قوله: "مما يديرون به من التجارات" يستغرق العروس وغيرها، وهو في العروس أظهر؛ لأن التجارة إنما تدار بها، ووجه آخر: =

فَذَكَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَيْهِ: أَنَّ انْظُرْ مِنْ مَرٍّ بِكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَخُذْ مِمَّا ظَهَرَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مِمَّا يُدِيرُونَ بِهِ مِنَ التَّجَارَاتِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِينَارًا دِينَارًا، فَمَا نَقَصَ فِيهِ حِسَابُ ذَلِكَ، حَتَّى يَبْلُغَ عَشْرِينَ دِينَارًا، فَإِنْ نَقَصَتْ ثُلُثُ دِينَارٍ فَذَعُهَا وَلَا تَأْخُذْ مِنْهَا شَيْئًا. وَمَنْ مَرَّ بِكَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ فَخُذْ مِمَّا يُدِيرُونَ مِنَ التَّجَارَاتِ

وفي نسخة: يرتدون

أي النقص

— أن سائر الأموال لا يراعى فيها الإدارة من غيرها، ولا بد من أخذ الزكاة من العين على كل حال، وأما العروض فهي التي تفرق بين المقتنى منها — فلا تؤخذ منه الزكاة — وبين ما يدار منها في التجارة — فيؤخذ منه الزكاة — فكان الأظهر: أنه أراد بذلك زكاة العروض، وهذا كتاب أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بذلك إلى عماله وأصحاب جوائزه، وأخذ زريق به الناس في زمانه، وهذا مما يحدث به في الأمصار، ولم ينكر ذلك عليه أحد، ولا يعلم أحد تظلم منه بسببه، والناس متوافرون في ذلك الزمان من بقايا الصحابة وجمهور التابعين ممن لا يحصى كثرة، فثبت أنه إجماع، وخالف داود في ذلك.

ديناراً: منصوب على التمييز، "ديناراً" مفعول لـ "أخذ"، والمعنى: يقوم الأمتعة التي عنده، فيأخذ من قيمة كل ما يبلغ أربعين ديناراً ديناراً، وتقدم البسط في مسلك الإمام في زكاة العروض من التفريق بين المدير والمختكر، ولا فرق بينهما عند الجمهور، بل يقوم الكل ويؤدي الزكاة، قال الموفق: يخرج الزكاة من قيمة العروض دون عينها، وهذا أحد قولي الشافعي، وقال في آخر: هو مختار بين الإخراج من قيمتها وبين الإخراج من عينها، وهذا قول أبي حنيفة؛ لأنها مال تجب فيه الزكاة، فجاز إخراجها من عينه كسائر الأموال، ولنا: أن النصاب معتبر بالقيمة، فكانت الزكاة منها كالعين في سائر الأموال.

فما نقص: من ذلك، "فبحساب ذلك" أي ربع عشر ما يكون، وهو معنى ما تقدم في موضعه أن ما زاد على عشرين ديناراً، فبحساب ذلك "حتى يبلغ" أي النقص أو المال "عشرين ديناراً" أي أقل النصاب، "فإن نقصت" الأموال عن عشرين ديناراً "ثلث دينار" بإفراد الثلث في جميع النسخ الهندية والمصرية، ولا اختلاف في النسخ ههنا بخلاف ما سبأني من حكم أهل الذمة، "فدعها ولا تأخذ منها شيئاً" لنقصه عن النصاب، لكن إن نقص عن العشرين أقل من ثلث دينار، فخذ منها، وهذا هو الظاهر، وقال الباجي: ليس فيه دليل على أنه إذا نقصت أقل من ثلث دينار تجب فيها الزكاة؛ لأنه لم يتعرض لذلك ولا ذكره، وقد تعلق قوم بهذا، وقالوا: إن مذهب عمر بن عبد العزيز أنها إذا نقصت أقل من ثلث دينار أن الزكاة فيها، وما قالوه غير صحيح، ولا يجب أن يظن هذا به.

أهل الذمة: الذمة والذمام: العهد، وهما بمعنى العهد والأمان والضمان والحرمة والحق، وسمي أهل الذمة لدخولهم في عهد المسلمين وأمانهم، كذا في "المجمع". "فخذ مما يديرون من التجارات من كل عشرين ديناراً ديناراً" ذكر في الحاشية عن "المحلى" بهذا قال أبو حنيفة وأحمد؛ إنه يؤخذ منه نصف العشر، ومذهب مالك كما في "الرسالة": —

مِنْ كُلِّ عَشْرِينَ دِينَارًا دِينَارًا، فَمَا نَقَصَ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ،

- أنه يؤخذ من النحر عشر فمن ما يبعونه، وإن احتفلوا في السنة مراراً، وإن حملوا الطعام إلى مكة أو المدينة خاصة يؤخذ منهم نصف العشر من ثمنه. وقال محمد في "موطئه": يؤخذ من أهل الذمة مما احتفلوا فيه للتجارة نصف العشر لكل سنة، ومن أهل الحرب إذا دخلوا بأمان العشر، كذلك أمر عمر بن الخطاب زياد بن حدير وأنس بن مالك حين بعثهما على عشور الكوفة والبصرة، وهو قول أبي حنيفة. وفي "التعليق الممجد" عن "البنية": ذهب إلى هذا التفصيل ابن أبي ليلى والشافعي والثوري وأبو عبيد، وقال مالك: يؤخذ من تجار أهل الذمة العشر إذا اتجروا إلى غير بلادهم مما قل أو كثر. قال الفاري في "شرح النقاية": الأصل فيه ما في "معجم الطبراني" عن ابن سيرين عن أنس بن مالك قال: "فرض رسول الله ﷺ في أموال المسلمين في كل أربعين درهماً درهماً، وفي أموال أهل الذمة في عشرين درهماً درهماً" كذا في "الأصل"، وفي أموال من لا ذمة له في كل عشرة دراهم درهماً، وقال: لم يسند هذا الحديث إلا محمد بن العلاء تفرد به زبيح، وقد رواه أبوب وسلمة بن علقمة وي زيد بن إبراهيم وجريز بن حازم وحبيب بن الشهيد وأبيهم الصيرفي وجماعة عن ابن سيرين عن أنس بن مالك: "أن عمر بن الخطاب فرض" فذكر الحديث، وروى محمد بن الحسن في "كتاب الآثار": "أخبرنا أبو حنيفة عن أبي صحرة المخاري عن زياد بن حدير قال: "بعثني عمر بن الخطاب إلى عين النمر مصدقاً، فأمرني أن آخذ من المسلمين في أموالهم إذا احتفلوا بها للتجارة ربع العشر، ومن أموال أهل الذمة نصف العشر، ومن أموال أهل الحرب العشر"، وهذا السند رواه أبو عبيد في "كتاب الأموال"، وروى محمد في "الآثار" عن أبي حنيفة عن أبيهم عن أنس بن سيرين قال: بعثني أنس بن مالك على الأيلة، فأخرج إلي كتاباً من عمر بن الخطاب: "أخذ من المسلمين من كل أربعين درهماً درهماً، ومن أهل الذمة من كل عشرين درهماً درهماً، ومن لا ذمة له من كل عشرة دراهم درهماً" رواه عبد الرزاق في "مصفه" عن هشام بن حسان عن أنس بن سيرين، وروى أبو الحسن القدوري في "شرح مختصر الكرخي": "أن عمر رضي الله عنه نصب العشار، وقال لهم: "أخذوا من المسلم ربع العشر، ومن الذمي نصف العشر، ومن الحربي العشر"، وكان هذا بحضور من الصحابة، فكان إجماعاً سكوتياً.

قال السرخسي: العاشر يأخذ مما يجر به المسلم عليه الزكاة إذا استجمعت شرائط الوجوب؛ لأن عمر رضي الله عنه نصب العشار قال لهم: أخذوا مما يجر به المسلم ربع العشر، ومما يجر به الذمي نصف العشر، فقبل له: فكم تأخذ مما يجر به الحربي؟ قال: كم يأخذون ما؟ فقالوا: العشر، فقال: أخذوا منهم العشر، وفي رواية: "أخذوا منهم مثل ما يأخذون ما"، فقبل له: فإن لم يعلم كم يأخذون ما، فقال: "أخذوا منهم العشر"، وأن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عماله بذلك، وقال: أخبرني به من سمعه من رسول الله ﷺ. ثم المسلم حين أخرج مال التجارة يحتاج إلى حماية الإمام، فكذلك الذمي، بل أكثره لأن طمع اللصوص في أموال أهل الذمة أكثر وأبين، وأما أهل الحرب فالأخذ منهم بطريق المخازاة كما أشار إليه عمر رضي الله عنه. وإذا لم يعلم كم يأخذون ما، تأخذ منهم العشر؛ لأن حال الحربي مع الذمي كحال الذمي مع المسلم.

حَتَّى يَبْلُغَ عَشْرَةَ دَنَانِيرَ، فَإِنْ نَقَصَتْ ثُلُثَ دِينَارٍ، فَدَعَّهَا وَلَا تَأْخُذْ مِنْهَا شَيْئًا،
وَاصْبِرْ لَهُمْ بِمَا تَأْخُذُ مِنْهُمْ كِتَابًا إِلَى مِثْلِهِ مِنَ الْحَوْلِ.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِيمَا يُدَارُ مِنَ الْعُرُوضِ لِلتَّجَارَاتِ: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَدَّقَ مَالَهُ
ثُمَّ اشْتَرَى بِهِ عَرْضًا بَرًّا أَوْ رَقِيقًا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، ثُمَّ بَاعَهُ قَبْلَ أَنْ يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ^{أي زكاته}
مِنْ يَوْمِ أَخْرَجَ زَكَاتَهُ، فَإِنَّهُ لَا يُؤَدِّي مِنْ ذَلِكَ الْمَالِ زَكَاةً حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ
مِنْ يَوْمِ صَدَقَهُ، وَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَبِيعْ ذَلِكَ الْعَرْضَ سِنِينَ لَمْ تَحِبَّ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ

عشرة إلخ: قال الشيخ في "المسوى": قال أحمد بقول عمر بن عبد العزيز: إن نصابه عشرة دنانير، وقال أبو حنيفة:
نصابه كنصاب المسلم، كذا في "الإفصاح"، وتقدم عن "البنية" قول مالك أنه يؤخذ منهم مما قل أو أكثر، قال
الباجي: يحتمل أن يكون هذا اجتهداً منه، وأنه رأى ما دون العشرة لا يؤخذ منه شيء، فإن ذلك من جملة اليسر
الذي يجري بحرى النفقة، والذي عليه جمهور الفقهاء أنه يؤخذ مما يحملونه للتجارة قليلاً كان أو كثيراً.

ثلث إلخ: هكذا بإفراد الثلث في جميع النسخ المصرية من المتون والشروح، ووقع في أكثر النسخ الهندية ههنا
"ثلثا دينار" بثنائية الثلث، وهو تحريف على الظاهر. "فدعها ولا تأخذ منها شيئاً" وتقدم الكلام على ذلك.
"واكتب لهم بما تأخذ منهم كتاباً" براءة "إلى مثله من الحول" هذا نص في أن يكون هذا براءة لهم مما أخذ، ومنعاً
من أن يؤخذ منهم شيء آخر إلى انقضاء الحول، وبه قال أبو حنيفة والشافعي لا يؤخذ عنهم في العام الواحد
إلا مرة، قاله الزرقاني، كما سيأتي فيبل عشور أهل الذمة، وسيأتي فيه: أن في مذهب الحنفية في ذلك تفصيلاً.

إذا صدق: بتشديد الدال، أي أعطى صدقته وزكاه، قال الراغب: يقال: صدق وتصدق، قال تعالى: **وَإِذَا صَدَقْتُمْ**
صَدَقُوا وَلَا حَسْرَةَ (القيامة: ٣١)، "ثم اشترى به" أي بماله "عرضاً بَرًّا" بفتح الموحدة والزاي المعجمة قال الجحد: البر:
الثياب أو مناع البيت من الثياب ونحوها، وفي "المجمع": ضرب من الثياب، "أو رقيقاً أو ما أشبه ذلك" من
الأمثلة بنية التجارة، "ثم باعه" أي ما اشتراه "قبل أن يحول عليه الحول" من يوم أخرج زكاته، فإنه لا يؤدي من
ذلك المال زكاة، لأنه قد أدى زكاته مرة، ولا زكاة في السنة مرتين "حتى يحول عليه الحول من يوم صدقه"
بتشديد الدال، أي حتى يتم الحول من يوم أدى زكاته، فإنه يؤدي حينئذ أخرى لتتمام السنة، "وأنه إن لم يبيع
ذلك العرض" الذي اشتراه في الصورة المقدمة "سنتين" أي عدة أعوام "لم تحب عليه في شيء من ذلك العرض
زكاة" بالرفع فاعل "لم تحب"، والتنوين للتعميم، "وإن طال زمانه، فإذا باعه فليس عليه" وفي بعض النسخ: لفظ
"فيه" بدل "عليه"، أي في المال، أو على الرجل، "إلا زكاة واحدة" لأنه صار محتكراً، وتقدم أن المحتكر لا زكاة
عليه عند الإمام مالك إلا مرة واحدة خلافاً للجمهور.

الْعَرْضِ زَكَاةٌ وَإِنْ طَالَ زَمَانُهُ، فَإِذَا بَاعَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِيهِ إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ.
 قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي بِالذَّهَبِ أَوْ الْوَرَقِ حِنْطَةً أَوْ تَمْرًا أَوْ
 غَيْرَهُمَا لِلتَّجَارَةِ، ثُمَّ يُمْسِكُهَا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، ثُمَّ يَبِيعُهَا: أَنْ عَلَيْهِ فِيهَا
 الزَّكَاةُ حِينَ يَبِيعُهَا إِذَا بَلَغَ ثَمَنُهَا مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِثْلَ الْحَصَادِ
 يَخْصُدُهُ الرَّجُلُ مِنْ أَرْضِهِ، وَلَا مِثْلَ الْجِدَادِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَمَا كَانَ مِنْ مَالٍ عِنْدَ رَجُلٍ يُدِيرُهُ لِلتَّجَارَةِ، وَلَا يَنْصُصُ لِمُصَاحِبِهِ مِنْهُ شَيْءٌ،
 أَي لَا يَحْمِلُ فِي يَدِهِ

بالذهب أو الورق: ليس ذكرهما على الاحتراز بل على العادة، قال الباجي: سواء اشترى بالذهب أو العروض،
 "حِنْطَةً أَوْ تَمْرًا أَوْ غَيْرَهُمَا" من الحبوب والثمار "لِلتَّجَارَةِ، ثُمَّ يُمْسِكُهَا" ولا يبيعهَا "حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، ثُمَّ يَبِيعُهَا" بعد
 حَوْلَانِ الْحَوْلِ، مَدَّةَ سِنَةٍ أَوْ كَثِيرَةٍ "أَنْ عَلَيْهِ فِيهَا الزَّكَاةُ حِينَ يَبِيعُهَا"؛ لَأَنَّهُ يَحْتَكِرُ، وَزَكَاتُهُ عَلَى الْبَيْعِ عِنْدَ مَالِكٍ، خِلَافًا
 لِلْمَجْمُورِ؛ إِذْ قَالُوا: يَقُومُ فِي كُلِّ سَنَةٍ، وَيُؤَدِّي زَكَاتَهُ "إِذَا بَلَغَ ثَمَنُهَا" مقدار "مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ"؛ لَأَنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَى
 أَقْلٍ مِنَ النِّصَابِ، "وَلَيْسَ ذَلِكَ" أَي شَرَاءُ الْحَبُوبِ وَالثَّمَارِ "مِثْلَ الْحَصَادِ" بكسر الحاء وفتحها "يَحْصُدُهُ" بكسر الصاد،
 وَضَمُّهَا "الرَّجُلُ مِنْ أَرْضِهِ"، وَأَصْلُ الْخَصْدِ: قَطْعُ الزَّرْعِ، وَزَمَنُ الْحَصَادِ وَالْحَصَادِ كَقَوْلِكَ: زَمَنُ الْجِدَادِ، قَالَ تَعَالَى:
 ﴿وَأَتِمُّوا حَقَّ يَوْمِ الْحَصَادِ﴾ (الأنعام: ١٤١)، "وَلَا مِثْلَ الْجِدَادِ" يُجِمْ وَدَالِينِ مُهْمَلَتَيْنِ: قَطْعُ الثَّمَارِ مِنْ أَصُولِهَا كَالنَّخْلِ.
 وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الَّذِي اشْتَرَى مِنَ الْحَبُوبِ وَالثَّمَارِ لِلتَّجَارَةِ لَا يَجِبُ فِيهِمَا الزَّكَاةُ عِنْدَ الْأَخْذِ مُعًا، بَلْ بَعْدَ الْحَوْلِ كَأَمْوَالِ
 التَّجَارَةِ، بِخِلَافِ الْعَشْرِ فِيمَا يَخْرُجُ مِنَ الْأَرْضِ؛ إِذْ يَجِبُ بِمَحْرَدِ الْحَصَادِ وَالْقَطْعِ، وَلَا يَنْتَظَرُ فِيهِ الْحَوْلُ.

وَلَا يَنْصُصُ إِيَّاهُ: بِكَسْرِ النُّونِ أَي يَحْمِلُ "لِمُصَاحِبِهِ" أَي مَالِكُهُ "مِنْهُ شَيْءٌ تَجِبُ عَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ" بَلْ يَكْثُرُ بَيْعُهُ، فَكُلُّ
 مَا يَجِيءُ مُشْتَرًى يَبِيعُهُ وَيَشْتَرِي بِالْثَمَنِ مَالًا آخَرَ تَوْفِيَةً، وَلَا يَنْتَظَرُ سَوْقَ نِفَاقٍ يَبِيعُ فِيهِ، وَلَا سَوْقَ كَسَادٍ يَشْتَرِي
 فِيهِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَقَالُ لَهُ: الْمُدِيرُ، "فَإِنَّهُ يَجْعَلُ لَهُ" أَي لِمَالِهِ "شَهْرًا مِنَ السَّنَةِ" مَعِينَةً "يَقُومُ" مِنَ التَّقْوِيمِ "فِيهِ مَا
 كَانَ عِنْدَهُ مِنَ عَرْضِ التَّجَارَةِ" بِقِيَمَةِ عَدَلٍ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي كَيْفِيَةِ التَّقْوِيمِ، وَفِي "الْهُدَايَةِ": يَقُومُهَا بِمَا هُوَ
 أَنْفَعُ لِلْمَسَاكِينِ، وَهُوَ رَوَايَةُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَفِي "الْأَصْلِ" خَيْرُهُ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: يَقُومُهَا بِمَا اشْتَرَى إِنْ كَانَ
 الثَّمَنُ مِنَ النُّقُودِ، وَإِنْ اشْتَرَاهَا بِغَيْرِ النُّقُودِ قُومُهَا بِالنَّقْدِ الْغَالِبِ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ: يَقُومُهَا بِالنَّقْدِ الْغَالِبِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.
 قَالَ الْعِيْنِي فِي "الْبَيِّنَاتِ": فِي التَّقْوِيمِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ، أَحَدُهَا: التَّقْوِيمُ بِمَا هُوَ أَنْفَعُ: وَقَوْلُهُ "فِي الْأَصْلِ" أَي فِي "الْمَيْسُوطِ"؛
 خَيْرُهُ، أَي خَيْرُ أَبُو حَنِيفَةَ الْمَالِكُ فِي التَّقْوِيمِ بِمَا شَاءَ مِنَ النُّقُودِ، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: يَقُومُهَا بِمَا
 اشْتَرَى، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي وَجْهِ، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الثَّلَاثُ، وَالرَّابِعُ قَوْلُ مُحَمَّدٍ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي وَجْهِ إِيَّاهُ
 مُخْتَصَرًا. وَقَالَ الْخُرَفِيُّ: يَقُومُ السَّلْعُ إِذَا حَالَ الْحَوْلُ بِالْأَحْظَ لِلْمَسَاكِينِ مِنْ عَيْنٍ أَوْ وَرَقٍ، وَلَا يُعْتَبَرُ مَا اشْتَرَيْتَ بِهِ.

تَجِبُ عَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنَّهُ يَجْعَلُ لَهُ شَهْرًا مِنَ السَّنَةِ يُقَوْمُ فِيهِ مَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْ عَرْضٍ لِلتَّجَارَةِ، وَيُخْصِي فِيهِ مَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْ نَقْدٍ أَوْ عَيْنٍ، فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ كُلُّهُ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ فَإِنَّهُ يُزَكِّيهِ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ تَجَرَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَمَنْ لَمْ يَتَجَرَ سَوَاءٌ،

بِرِزْقِ الْمَعْلُومِ

ويُخْصِي إِيح: أي بعد "فيه ما كان عنده من نقد" أي الدراهم والدنانير، "أو عين" أي ذهب وفضة، "فإذا بلغ ذلك كله" أي بلغ مجموع ما عنده من الأمتعة والأموال مقدار "ما تجب فيه الزكاة" أي النصاب، "فإنه يزكبه" وبه قالت الأئمة الثلاثة أيضاً، إلا أنهم لم يخصوا هذا الحكم بالمدير فقط، بل جعلوا المدير والمختار سواء كما تقدم، وأما ضم قيمة العروض إلى التقدير الذي أفاده الإمام مالك في هذا القول، فقال الموفق: إن عروض التجارة تضم إلى كل واحد من الذهب والفضة، ويكمل به نصابه، لا نعلم فيه اختلافاً، قال الخطابي: لا أعلم عامتهم اختلفوا فيه، وذلك لأن الزكاة إنما تجب في قيمتها، فتقوم بكل واحد منهما، فتضم إلى كل واحد منهما، ولو كان له ذهب وفضة وعروض، وجب ضم الجميع بعضه إلى بعض في تكميل النصاب؛ لأن العرض مضموم إلى كل واحد منهما، فيجب ضمهما إليه، وجمع الثلاثة.

فأما إن كان له من كل واحد من الذهب والفضة ما لا يبلغ نصاباً منفرداً، أو كان له نصاب من أحدهما، وأقل من نصاب من الآخر، فقد توقف أحمد عن ضم أحدهما إلى الآخر في رواية الأثرم وجماعة، وقطع في رواية حنبل: أنه لا زكاة عليه حتى يبلغ كل واحد منهما نصاباً، وذكر الحرق في روايتين أحدهما: لا يضم، وهو قول ابن أبي ليلى والحسن بن صالح وشريك والشافعي وأبي عبيد وأبي ثور؛ لقوله **ليس** فيما دون **حسن** أو **أبي صدقة**، ولأنهما مالا لا يختلف نصابهما فلا يضم كأجناس الماشية، والثانية: يضم أحدهما إلى الآخر في تكميل النصاب، وهو قول الحسن وقتادة ومالك والأوزاعي والثوري وأصحاب الرأي؛ لأن أحدهما يضم إلى ما يضم إليه الآخر، فيضم إلى الآخر كأنواع الجنس، ولأن نفعهما واحد والأصول فيها متحدة؛ فإنها قيم المتلفات وأروش الحمايات وأثمان البياعات، والحديث مخصوص بعرض التجارة، فإذا قلنا بالضم فإن أحدهما يضم إلى الآخر بالأجزاء، وهو قول مالك وأبي يوسف ومحمد والأوزاعي، وقال أبو الخطاب: ظاهر كلام أحمد في رواية المروزي: أنها تضم بالأحوط من القيمة والأجزاء، ومعناه: أنه يقوم العالي منهما بقيمة الرخيص، وهو قول أبي حنيفة في تقويم الدنانير بالفضة، وفي "الهداية": يضم الذهب إلى الفضة بالقيمة عند أبي حنيفة، وعندهما بالأجزاء، وهو رواية عنه.

سواء إيح: في أنه "ليس عليهم إلا صدقة واحدة في كل عام" ولا يكرر الزكاة بتكرار النماء، مثلاً: إن ربحوا في السنة مرات فلا تكون فيه إلا صدقة واحدة على تمام السنة، "تجروا فيه أو لم يتجروا" فإن كان عندهم من أموال الصدقة شيء كالعين وغيره، يؤخذ منها الزكاة وإن لم يتسجروا، بخلاف غير المسلمين من أهل الذمة، -

لَيْسَ عَلَيْهِمْ إِلَّا صَدَقَةٌ وَاحِدَةٌ فِي كُلِّ عَامٍ، تَحْرُوا فِيهِ أَوْ لَمْ يَتَحْرُوا.

مَا جَاءَ فِي الْكَنْزِ

٦٧٠ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَهُوَ سُئِلَ

عَنِ الْكَنْزِ مَا هُوَ؟ فَقَالَ: هُوَ الْمَالُ الَّذِي لَا تُؤَدِّي مِنْهُ الزَّكَاةَ.

٦٧١ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ

يَقُولُ: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ مَالٌ لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ،

= فإهم إن تحروا يؤخذ من أموالهم نصف العشر أيضاً، وإذا لم يتحروا فليس عليهم العشر بل الجزية فقط، ذكر في "المندوبة": أن عمر **رضي الله عنه** قال لأهل الذمة الذين كانوا يتحرون إلى المدينة: "إن تحرمتم في بلادكم فليس عليكم في أموالكم زكاة، وليس عليكم إلا جزيتكم التي فرضنا عليكم، وإن عرحتم وضررتم في البلاد وأدرتم أموالكم، أخذنا منكم وفرضنا عليكم كما فرضنا جزيتكم".

الكنز: قال ابن جرير: هو كل شيء جمع بعضه على بعض في بطن الأرض أو ظهرها، وقال ابن دريد: هو كل شيء غمسته يديك أو رجلك في وعاء أو أرض، وقال الراغب: هو جعل المال بعضه على بعض وحفظه، وأصله من كثرت الثمر في الوعاء، وقال القمي: وفي "المعيت": الكنز اسم للمال المدفون، وقال القرطبي: أصله الضم والجمع، ولا يختص بالذهب والفضة، ألا ترى إلى قوله **رضي الله عنه**: **أَلَا أَمْرُكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَالٍ لَكُمْ دَارَ الْفَسَادِ**، أي يضمه لنفسه ويجمعه، وغرض المصنف بيان مصداق الكنز الذي ورد الشرع بدمه والوعيد عليه في الآيات والأحاديث، قال عز اسمه: **وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُلْفُوهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَبْغُضُ اللَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْفَهُمْ** (التوبة: ٣٤) إلى قوله: **﴿فَلْيَفْزِعُوا مِمَّا كَانُوا يَكْنِزُونَ﴾** (التوبة: ٣٥).

وهو مثل الخ: بناء مجهول من المضارع في جميع النسخ المصرية، وبلقظ: "وهو مثل" بناء مجهول من الماضي في جميع النسخ الهندية "عن الكنز" أي مصداقه في الآية المذكورة "ما هو؟ فقال: هو المال الذي لا تؤدى منه الزكاة" فما أدى زكاته فليس بكنز، وقد أخرج الطبراني والبيهقي وابن مردويه بطريقين عن ابن عمر مرفوعاً، قال البيهقي: ليس بمحفوظ، والمشهور وقعه، قال ابن عبد البر: ويشهد له حديث أبي هريرة مرفوعاً: **إِذَا لَبِثْتَ زَكَاةً مَالًا، فَقَدْ قَطَعْتَ مَا عَلَيْكَ** أخرجه الترمذي، وقال: حسن غريب، وصححه الحاكم.

لم يؤد زكاته الخ: ولفظ البحاري: "من آتاه الله مالاً فلم يؤد زكاته"، "مثل" بضم الميم وتشديد المثلثة، مبنياً للمفعول أي صور وجعل "له يوم القيامة شجاعاً" بضم الشين، ويكسر، منصوب على أنه مفعول ثانٍ لـ "مثل"، =

مُثْلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعًا أَقْرَعَ لَهُ زَيْبَتَانِ، يَطْلُبُهُ حَتَّى يُمَكِّنَهُ، يَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ.

صَدَقَةُ الْمَاشِيَةِ

٦٧٢ - **مالك** أَنَّهُ قَرَأَ كِتَابَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي الصَّدَقَةِ، قَالَ: فَوَجَدْتُ فِيهِ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا كِتَابُ الصَّدَقَةِ،

- والضمير فيه يرجع إلى "مال"، وقد ناب عن المفعول الأول، وقال الطيبي: نصب لجره يجرى المفعول الثاني، أو ضمن مثل معني التصيير، أي صير ماله على صورة شجاع، وهو الحية الذكر، وقيل: الذي يقوم على ذنبه ويؤاتب الفارس، "أقرع" وهو ما برأسه بياض، وكلما كثر سمه أبيض رأسه "له زيبتان" بفتح الزاي وموحدين، هما الزيبتان اللتان في الشدقين يقال: تكلم فلان حتى زيب شدقه، أي خرج الزيد منهما، وقيل: هما النكتان السوداوان فوق عينيه، وهي علامة الذكر المؤذي، وقيل: نقطتان يكتنفان فاه، وقيل: هما في حلقه، وقيل: لحيستان على رأسه مثل القرنين، وقيل: نابان يخرجان من فيه، "يطلبه حتى يمكّنه"، وفي "المشكاة" عن "البخاري": "يطوفه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزمتيه" أي شديقيه، "يقول: أنا كنزك"، وفائدة هذا القول زيادة الحسرة في العذاب.

يمكنه: أي يقدره ذو المال على نفسه.

صدقة الماشية: الماشية تقع على الإبل والبقر والغنم، والأخير أكثر، كذا في "المجمع"، أي إطلاقها على الغنم أكثر، وفي "لسان العرب": المشاء النماء، ومنه قيل: الماشية، وكل ما يكون سائمة للنسل والبقية من إبل وشاة وبقر فهي ماشية، وأصل المشاء: النماء والكثرة والتناسل، وقال ابن السكيت: الماشية تكون من الإبل والغنم. قال ابن رشد: أما ما تجب فيه الزكاة من الأموال، فإنهم اتفقوا منها على أشياء واختلفوا في أشياء، أما ما اتفقوا عليه فثلاثة أصناف من الحيوان: الإبل والبقر والغنم، وأما ما اختلفوا فيه من الحيوان، فمنه ما اختلفوا في نوعه، ومنه ما اختلفوا في صنفه، أما الأول فالخيل، قال الجمهور: لا زكاة فيه، وقال أبو حنيفة: إذا كانت سائمة وقصد بها النسل أن فيه الزكاة، وأما الثاني: فهي السائمة من الإبل والبقر والغنم من غير السائمة منها، فإن قوماً أوجبوا الزكاة فيها مطلقاً، وبه قال الليث ومالك، وقال سائر فقهاء الأمصار: لا زكاة في غير السائمة منها إلخ ملخصاً.

كتاب عمر إلخ: المروي عند أحمد وأبي داود والترمذي - وحسنه - والحاكم من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال: "كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة فلم يخرج به إلى عماله، وقرنه بسيفه حتى قبض، فعمل به أبو بكر حتى قبض، ثم عمل به عمر حتى قبض" فذكره، قال الترمذي: حديث حسن، ورواه يونس وغير واحد عن الزهري عن سالم، ولم يرفعه، وإنما رفعه سفيان بن حسين، قال الحافظ: وهو ضعيف في الزهري، وقد خالفه من هو أحفظ منه في الزهري، فأرسله.

فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَذَوْنَهَا الْغَنَمُ، فِي كُلِّ خَمْسٍ شاةٌ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ ...

من الإبل: لفظة "من" بياية، وبدأ بالإبل؛ لأنها حل أموالها، سميت بالإبل؛ لأنها تبول على أفخاذها، كما في "الدر المختار"، "قدونها" الفاء بمعنى "أو"، وفي نسخة "المنتقى": "فما ذونها الغنم" بالضم مبتدأ مؤخر خبره "في أربع وعشرين"، قدم خبره لأن العرض بيان المقادير التي تجب فيها الزكاة، وإنما تجب بعد وجود النصاب، فحسن التقديم، ثم فيه بحثان فقيهان، الأول: ما قال الباجي: قوله: "في أربع وعشرين" يقتضي أن الغنم مأخوذة من أربع وعشرين وإن كانت الأربع الزائدة على العشرين وقصاً، وقد اختلف قول مالك في ذلك، فمرة قال: إن ما يؤخذ من الصدقة فإنما هو على الجملة، ومرة قال: إنما هو على ما تلام به تلك الصدقة، وما زاد فهو وقص لا يجب فيه شيء، وفي "النباية": الزكاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف في النصاب دون العفو، وبه قال الشافعي في الحديد ومالك وأحمد، واختاره المزي، وقال محمد وزفر: في النصاب والعفو جميعاً، وبه قال الشافعي في القدم، وفي "الذخيرة": لمالك وللشافعي فيه قولان، والأصح عندهما تعلّقها بالنصاب دون الوقص، واختلف فيه الحنفية أيضاً، فقال محمد وزفر: إن الزكاة في النصاب والعفو معاً، وقال الشيوخ أبو حنيفة وأبو يوسف: الزكاة في النصاب والعفو عفو، وأثر الخلاف يظهر فبمن ملك تسعاً من الإبل، فهلك بعد الحول منها أربعة لم يسقط شيء على الثاني، وعلى الأول يسقط أربعة أثمان شاة، قاله ابن عابدين، واستدل الشيوخ بقوله **﴿فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ﴾** في حديث عمرو بن حزم: **«وَلَيْسَ فِي زِيَادَةِ شَيْءٍ حَتَّى تُكْمَلَ عِشْرَتُهُ»**، وتكلم العيني في "النباية" على هذه الزيادة، قال الحافظ في "الدراية": لم أحده، وقد ذكره أبو إسحاق الشيرازي في "المهذب"، وأبو يعلى الفراء في كتابه، وقد يستأنس له بحديث محمد بن عبد الرحمن الأنصاري أن في كتاب النبي **﴿فِي الصَّدَقَاتِ: أَنَّ الْإِبِلَ إِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَلَيْسَ بِهَا دُونَ الْعِشْرِ شَيْءٌ»** أخرجه أبو عبيد. وقال القاري في "شرح النفاية": ولهما قوله **﴿فِي الْإِبِلِ: فِي خَمْسٍ شاةٌ، وَفِي عِشْرِ شَاتَانِ، وَفِي الْغَنَمِ إِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِينَ، فَقِي كُلُّ مِائَةٍ شاةٌ»**. وهذا ظاهر في أن الزكاة في النصاب فقط. والبحث الثاني: ما قال الزرقاني: إن فيه تعيين إخراج الغنم، فلو أخرج بغيراً عن الأربع وعشرين بغيراً لم تجز، وهو قول مالك وأحمد، وقال الشافعي والجمهور: يجزيه إن وقت قيمته بقيمة أربع شياه؛ لأنه يجزئ عن خمس وعشرين، فأولى ما دونها، ولأن الأصل أن تجب الزكاة من جنس المال، وإنما عدل عنه رفقاً بالمالك.

فِي كُلِّ خَمْسٍ شاةٌ: مبتدأ وخبر، بيان للمحملة المتقدمة أي الواجب في أربع وعشرين إبلاً من كل خمس إبل شاة، وهذا يقتضي أن فيها أربع شياه؛ لأن ما فوق العشرين عدد ليس فيها خمس.

وفيمَا فوق الخ: أي من خمس وعشرين، ولا خلاف في ذلك بين فقهاء الأمصار: أن ابنة مخاض من خمس وعشرين، إلا ما روي عن علي مرفوعاً وموقوفاً: أن في خمس وعشرين خمس شياه، ومن ست وعشرين بنت مخاض، قال العيني في "شرح الهداية": وروي ذلك عن الشعبي وشريك بن عبد الله، وبه قال ابن أبي المطيع البلخي، وقال الحافظ في "الفتح": المرفوع ضعيف، وقال السرخسي في "المبسوط": أجمع العلماء إلا ما روي شاذاً عن علي **﴿فِي﴾** .

إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ بَنْتُ مَخَاضٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَنْتُ مَخَاضٍ، فَأَبْنُ لَبُونٌ ذَكَرٌ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٌ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى سِتِّينَ حَقَّةَ طَرُوقَةَ الْفَحْلِ،

- وقال الثوري: وهذا غلط وقع من رجال علي، أما علي فإنه كان أفقه من أن يقول هكذا؛ لأن في هذا موالة بين الواجبين بلا وقص بينهما، وهو خلاف أصول الزكاة، فإن مبنى الزكاة على أن الوقص يتلو الواجب، وعلى أن الواجب يتلو الوقص. وحجة الجمهور: كتاب أبي بكر لأتس لما وجهه إلى البحرين: "هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين، والتي أمره الله بها رسوله" الحديث أخرجه البخاري وغيره، وفيه: "فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض".

إلى خمس وثلاثين إلخ: استدلل به على أنه لا يجب فيما بين العديدين شيء غير بنت مخاض. "بنت" وفي رواية: "ابنة" قاله الزرقاني، واختلفت نسخ "الموطأ" على هاتين الروایتين، فالنسخ الهندية بإسقاط الألف في سائر المواضع، والمصرية بإثباتها في جميعها. "مخاض" بفتح الميم والمعجمة الخفيفة: هي التي أنى عليها حول ودخلت في الثانية، سميت بذلك؛ لأن أمها تكون حاملاً، ومخض بطنها أي تحركت، أو دخلت في الحوامل وإن لم تحمل هي، فالمخاض: الحوامل من النوق، لا واحد لها من لفظها، بل واحدها خلقة، وإنما أضيفت إلى المخاض، والواحدة لا تكون بنت نوق؛ لأن أمها تكون في نوق حوامل تحاورهن تضع حملها معهن، فنسبتها إلى الجماعة باعتبار محاورتها أمها، ويمكن أن يقال: إن المخاض وجع الولادة، فيكون التقدير ذات مخاض، كذا في "المرقاة" و"الجممع". **فإن لم:** بأن فقدتها حساً أو شرعاً، قال ابن الملك: يحتمل معناه ثلاثة أوجه: بأن لا يكون عنده أصلاً، أو تكون مريضة فهي كالمعدومة، أو لا تكون متوسطة، قاله القاري، قال الباجي: ولا يجوز إخراج ابن لبون مع وجود بنت مخاض عند مالك، وقال أبو حنيفة: يجوز، وبناء على مذهبه في إخراج القيم في الزكاة. "قابن لبون" وهو ما تمت له الستان، ودخل في الثالثة، سمي بذلك؛ لأن أمه تكون ذات لبن ترضع به أخرى غالباً، "ذكر" وصفه به وإن كان ابن لبون لا يكون إلا ذكراً زيادة في البيان؛ لأن بعض الحيوان يطلق على ذكره وأثاء لفظ ابن كابن عرس وابن آوى، فرفع هذا الاحتمال، أو لبه على نقصه بالذكورة حتى يعدل بنت المخاض، قاله ابن زرقون.

وفيماء فوق ذلك: أي من ست وثلاثين "إلى خمس وأربعين بنت لبون"، والغاية داخلية في المعيا بدليل قوله: "وفيماء فوق ذلك إلى ستين حقة" بكسر الحاء المهملة وتشديد القاف: ما لها ثلاث سنين، سميت بذلك؛ لأنها استحققت أن تتركب وتحمل ويطرقها الفحل، والجمع حقائق بالكسر والتخفيف. "طروقة الفحل" صفة لـ "حقة"، والطروقة بفتح الطاء المهملة كما ضبطه القاري والحافظ في "الفتح"، وغيرهما، فعولة بمعنى مفعولة أي بلغت أن يطرقها الفحل، قال المجدد: الفحل: الذكر من كل حيوان، "وفيماء فوق ذلك" وهو إحدى وستون "إلى خمس وسبعين جذعة" بفتح الجيم والذال المعجمة: ما لها أربع سنين ودخلت في الخامسة، وإنما سميت بذلك؛ لأنها سقطت أسنانها، والجذع: السقوط، وقيل: لتكامل أسنانها.

وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ جَذْعَةً، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى تِسْعِينَ بَنَاتِ لَبُونٍ،
وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةً حَقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْفَحْلِ، فَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ.....

وفيمَا فوق إلخ: وهو ست وسبعون "إلى تسعين بنتا لبون" كذا في النسخ الهندية، وفي المصرية: "ابنتا لبون" وكلها متفقة على تثنية البنت، فما في بعض النسخ القديمة من الأفراد تعريف من الناسخ، "وفيمَا فوق ذلك" وهو إحدى وتسعون "إلى عشرين ومائة حقتان طرُوقتا الفحل" اتفقت الأئمة من أول الحديث إلى هذا، إلا ما تقدم عن علي عليه السلام أنه قال: في خمس وعشرين خمس شياه، حكى عليها الإجماع جماعة، منهم السرخسي في "مبسوطه"، والعيني في "شرحه"، فقال: لا خلاف فيها بين الأئمة، وعليها اتفقت الأخبار عن كتب الصدقات التي كتبها رسول الله صلى الله عليه وآله. وقال السرخسي: على هذا اتفقت الآثار وأجمع العلماء رحمهم الله، ثم الاختلاف بينهم بعد ذلك.

على ذلك إلخ: أي على مائة وعشرين "من الإبل، ففي كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة"، واختلفوا في المراد بذلك على أقوال كثيرة، فمذهب الشافعي أنه إذا زادت على مائة وعشرين واحدة، ففيها ثلاث بنات لبون، ولا عيرة بزيادة بعض الواحدة، ففيها حقتان فقط، صرح به في "شرح المنهاج"، فإذا صارت مائة وثلاثين، ففيها حقة وبنتا لبون، ثم يدور الحساب على الأربعينات والخمسينات؛ لحديث الباب، وبه قال إسحاق بن راهويه وأحمد في رواية، وقال محمد بن إسحاق وأبو عبيد وأحمد في رواية: لا يتغير الفرض إلى ثلاثين ومائة، فيكون فيها حقة وبنتا لبون، قال الموفق: إذا زادت على عشرين ومائة واحدة، ففيها ثلاث بنات لبون، وهو إحدى الروايتين عن أحمد. ومذهب الأوزاعي والشافعي وإسحاق والرواية الثانية: لا يتعدى الفرض إلى ثلاثين، فيكون فيها حقة وبنتا لبون، وهو مذهب محمد بن إسحاق بن يسار وأبي عبيد، ومالك رواهنا، ولنا: قوله صلى الله عليه وآله: **إذا زادت على عشرين ومائة** والواحدة زائدة، وقد جاء مصرحاً في حديث الصدقات الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وآله، وكان عند آل عمر رضي الله عنه رواه أبو داود والترمذي، وحسنه، وقال ابن عبد البر: هو أحسن شيء روي في الصدقات، وقال ابن مسعود والنخعي والثوري وأبو حنيفة: إذا زادت الإبل على عشرين ومائة استوفيت الفريضة؛ لما روي: أن النبي صلى الله عليه وآله كتب لعمر بن حزم كتاباً ذكر فيه الصدقات والدييات، وذكر فيه مثل هذا إلى آخر ما بسطه. وعند أبي حنيفة وأصحابه: تستأنف الفريضة، فيكون في كل خمس شاة مع الحقتين إلى خمس وأربعين ومائة، ففيها بنت مخاض مع الحقتين إلى خمسين ومائة، ففيها ثلاث حقائق، وليس في هذا النصاب بنت لبون؛ لعدم نصابه، ثم تستأنف الفريضة، ففي كل خمس شاة إلى خمس وعشرين أي خمس وسبعين ومائة، ففيها بنت مخاض مع ثلاث حقائق، وفي ست وثلاثين أي ست وثمانين ومائة بنت لبون مع ثلاث حقائق، وفي ست وأربعين أي ست وتسعين ومائة أربع حقائق إلى مائتين، ففيها إن شاء أدى أربع حقائق عن كل خمسين، أو خمس بنات لبون عن كل أربعين، ثم تستأنف الفريضة أبداً، كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين، وهذا قول ابن مسعود وإبراهيم النخعي وسفيان الثوري وأهل العراق، وحكى السفافسي أنه قول عمر رضي الله عنه، لكنه غير مشهور عنه، كذا في "العيني" بزيادة واختصار. =

= ومستند الخنفية ما قال القاري في "شرح النقاية": ولنا: ما روى إسحاق بن راهويه في "مسنده"، والطحاوي في "مشكله"، وأبو داود في "المراسيل" عن حماد بن سلمة، قال: قلت: لقيس بن سعد: اكتب لي كتاب أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم، فكتب لي ورقة، ثم جاء يوماً وأخبر أنه أخذ من كتاب أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم، وأخبرني أن رسول الله ﷺ كتبه جده عمرو بن حزم في ذكر ما يخرج من فرائض الإبل، فكان فيه: "فإذا كانت أكثر من عشرين ومائة، ففي كل خمسين حقة، وفي كل أربعين بنت لبون، فما فضل - أي زاد - على مائة وعشرين، فإنه يعاد إلى أول فريضة الإبل، فما كان أقل من خمس وعشرين ففيه الغنم في كل خمس دود شاة"، وروى الطحاوي عن خصيف عن أبي عبيدة وزياد بن أبي مريم عن ابن مسعود أنه قال: "إذا بلغت العشرين ومائة استقبلت الفريضة بالغنم، ففي كل خمس شاة، فإذا بلغت خمساً وعشرين ففرائض الإبل، وروى عن إبراهيم النخعي نحوه، وروى ابن أبي شيبة عن يحيى بن سعيد عن سفيان بن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي، قال: "إذا زادت الإبل على العشرين ومائة، فيستقبل بها الفريضة". وما أورد على هذه الروايات البيهقي وغيره من فقهاء الشافعية وغيرهم، أجاب عنه الخنفية، محلها المطبوعات كـ "العيني" و"الزيلعي" وغيرها لا يسعها هذا المختصر، ويكفي لهذا الوجه ما قال العيني في "شرح الهداية" بعد حديث عمرو بن حزم رواه عبد الرزاق في "مصنفه"، وابن حبان في "صحيحه"، والحاكم في "المستدرک"، وقال: إسناده صحيح، وهو من قواعد الإسلام، وقال ابن الجوزي في "التحقيق": قال أحمد بن حنبل: كتاب عمرو بن حزم في الصدقات صحيح، وقال بعض الحفاظ المتأخرين: نسخة كتاب عمرو بن حزم تلفاها الأئمة بالقبول، وهي متواترة، وقال يعقوب بن سفيان العملي: لا أعلم في جميع الكتب المنقولة أصح منه، كان أصحاب النبي ﷺ والتابعون يرجعون إليه، ويدعون آراءهم. وقال ابن الهمام: قد وردت أحاديث كلها تنص على وجوب الشاة بعد المائة والعشرين، ذكرها في "الغاية". وهكذا في "شرح الإحياء"، وقال: ذكرها الشمس السروجي في شرحه على "الهداية".

وقال العيني في "شرح البخاري": وأما الذي استدلل به الشافعي فإننا قد عملنا به؛ لأننا أوجبنا في الأربعين بنت لبون، فإن الواجب في الأربعين ما هو الواجب في ست وثلاثين، وكذلك أوجبنا في خمسين حقة، وهذا الحديث لا يتعرض لنفي الواجب عما دونه، وإنما هو عمل بمفهوم النص، فنحن عملنا بالنصين، وهو أعرض عن العمل بما روياه. وقال السرخسي في "المبسوط": والقول باستقبال الفريضة بعد مائة وعشرين مشهور عن علي وابن مسعود. ثم نقول: وجوب الحقتين في مائة وعشرين ثابت باتفاق الآثار وإجماع الأمة، فلا يجوز إسقاطه إلا بمثله، وبعد مائة وعشرين اختلفت الآثار، فلا يجوز إسقاط ذلك الواجب عند اختلاف الآثار، بل يؤخذ بحديث عمرو ابن حزم، ويحمل حديث ابن عمر على الزيادة الكبيرة حتى يبلغ مائتين، وبه نقول: إن في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة، وحاصل ما قالوا: أن قوله ﷺ: في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة. =

مِنَ الْإِبِلِ، فَقِي كُلُّ أَرْبَعِينَ بَنَتْ لَبُونٌ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ، وَفِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ إِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةَ شَاةٍ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى مِائَتَيْنِ شَاتَانِ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ ثَلَاثُ شِبَاهٍ، فَمَا زَادَ.....

= كما يصدق على ما اختارته الأئمة الثلاثة من تغيير النصاب الأول يصدق على ما اختارته الخنفية من إبقاء النصاب، وبعد الأربعونات والخمسونات مستأنفاً لا من أول النصاب، ويؤيد ذلك أنه يوجد هذه اللفظة في حديث عمرو بن حزم أيضاً، كما أخرج الطحاوي وغيره بطرق، مع أنه ذكر فيه عود الفرائض إلى ما دون بنت اللبون والحقة، وأيضاً أخرج محمد في "الأنار" عن ابن مسعود إلى مائة وعشرين مثل أحاديث الصدقات، ثم قال: "ثم نستقبل الفريضة، فإذا كثرت الإبل فقي كل خمسين حقة"، فعلم أن هذه الكلمة لا ينافي عود ما سبق.

سائمة الغنم: أي راعيها، قال ابن عابدين: الغنم محركة: الشاة لا واحد لها من لفظها، الواحدة شاة، وهو اسم مؤنث للجنس، يقع على الذكور والإناث، وفي "الدر المختار": مشتق من الغنمية؛ لأنه ليس لها آلة الدفاع، فكانت غنيمة لكل طالب، قال ابن الهمام: السائمة: التي ترعى ولا تعلف في الأهل، قال ابن رشد: اختلفوا في السائمة من الإبل والبقر والغنم من غير السائمة منها، فإن قوماً أوجبوا في هذه الأصناف الثلاثة سائمة كانت أو غيرها، وبه قال الليث ومالك، وقال سائر فقهاء الأمصار: لا زكاة في غير السائمة منها، قال الزرقاني: لا خلاف في وجوب زكاة السائمة، واختلف في المعلوفة، فقال مالك والليث: فيها الزكاة رعت أم لا؛ لأنها سائمة في صفتها، والماشية كلها سائمة، ومنعها من الرعي لا يمنع تسميتها سائمة، والحجة عموم أقواله رحمته في الزكاة لم يخص سائمة من غيرها، وقال سائر فقهاء الأمصار وأهل الحديث: لا زكاة فيها، وروي عن جمع من الصحابة لا مخالف لهم منهم، ولا أعلم من قال بقول مالك، والليث من فقهاء الأمصار، قاله ابن عبد البر. "إذا بلغت أربعين" ولا شيء في أقل منها إجماعاً، كما قاله العيني، "إلى عشرين ومائة شاة" مبنياً بحيره قوله: "في سائمة الغنم"، قال السرخسي في "مبسوطه": ويجوز في زكاة الغنم أخذ الذكور والإناث عندنا، وقال الشافعي: لا يؤخذ الذكور إلا إذا كان النصاب كله ذكوراً؛ لأن منفعة النسل لا تحصل به، ولنا: قوله رحمته في أربعين شاة شاة، واسم الشاة يتناول الذكر والأنثى جميعاً، "وفيما فوق ذلك" أي إذا زادت واحدة، وهو إحدى وعشرون ومائة "إلى مائتين شاتان، وفيما فوق ذلك" أي من إحدى ومائتين "إلى ثلاث مائة ثلاث شياه" بالكسر، جمع شاة، قال العيني في "البنية": الشاة من الغنم تذكر وتؤنث، وأصل الشاة شاة؛ لأن تصغيرها شويهة، والجمع شياه بالهاء إلى العشر، يقال: ثلاث شياه، فإذا حاوزت العشر فبالهاء. ومن أول نصاب الغنم إلى ثلاث مائة شياه إجماعي، حكى الإجماع عليه ابن رشد وغيره.

عَلَى ذَلِكَ فَفِي كُلِّ مِائَةِ شَاةٍ، وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ تَيْسٌ، وَلَا هَرِمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مَفْرَقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُحْتَمَعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ حَلِيطَيْنِ فَلِأَنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ، وَفِي الرِّقَةِ إِذَا بَلَغَتْ خَمْسَ أَوَاقٍ رُبْعُ الْعَشْرِ.

على ذلك: أي على ثلاث مائة، "ففي كل مائة شاة"، فقال الشعبي والنخعي والحسن بن حي: إذا زادت على ثلاث مائة واحدة ففيها أربع شياه إلى أربع مائة، فإذا زادت واحدة ففيها خمس شياه إلى خمس مائة وهكذا، وهو رواية عن أحمد لما أن ظاهر حديث الباب يدل على أن ثلاث مائة مدار للحكم، وقال الجمهور: إذا زادت واحدة على ثلاث مائة فلا شيء فيها إلى أربع مائة، ففيها أربع شياه، ثم في كل مائة شاة، وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في الصحيح عنه، والثوري وإسحاق والأوزاعي وجماعة أهل الأثر، وهو قول علي وابن مسعود، كذا في "العيني".

ولا يخرج: بناء المجهول، وفي رواية: "ولا يؤخذ في الصدقة" بلفظ: "في" في جميع النسخ الهندية، وبعض المصرية بلفظ "من الصدقة"، والأوجه الأول: "تيس" هو فحل الغنم، قال المحدث: هو الذكر من الظباء والمعز والوعول، أو إذا أتى عليه سنة، وأراد منه الباجي: الذي لم يبلغ حد الفحولة، كما سيأتي في كلامه، وروي نحوه عن الإمام مالك، كما سيأتي عن "المدونة". "ولا هرمة" بفتح الهاء وكسر الراء: كبيرة سقطت أسنانها، "ولا ذات عوار" بفتح المهملة وضمها أي ذات عيب ونقص، كذا في "النهاية"، قال ابن حجر: فهو من عطف العام على الخاص؛ إذ العيب يشمل المرض والحرم وغيرهما، كذا في "المرواة"، قال الزرقاني: واختلف في ضبطها، فالأكثر على أنه ما ثبت به الرد في البيع، وقيل: ما يمنع الإجزاء في الأضحية، "إلا ما شاء المصدق".

ولا يجمع: يضم أوله وفتح ثالته، "بين مفروق" بفاء فمشاة فوقية فراء خفيفة، وفي رواية: "مفروق" بتقديم التاء وتشديد الراء، قاله الزرقاني، قلت: والنسخ المصرية على الأول، وفي النسخ الهندية بدون التاء بلفظ: "مفروق". "ولا يفرق" يضم أوله وفتح ثالته مشدداً، ويخفف. "بين مجتمع خشية" وفي رواية: "خافة" منصوب على العلة، "الصدقة" أي خافة قلة الصدقة أو كثرتها، "وما كان من حليطين" تشبيه حليط بمعنى مخالط أو شريك، وسيأتي، "فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية" أي يترادان الفضل بينهما بالسوية على قدر عدد أموالهما. "وفي الرقة" بكسر راء وخفة قاف: الفضة سواء كانت مضروبة أو غيرها، قيل: أصله الورق، فحذفت الواو وعوضت التاء في آخرها كالوعد والعدة. "إذا بلغت خمس أواق" بالتثنية كـ "جوار"، "ربع العشر" يضم العين وسكون الشين، وقيل: يضمهما، قاله القاري، وتقدم الكلام على زكاة الفضة.

مَا جَاءَ فِي صَدَقَةِ الْبَقَرِ

٦٧٣ - **مالك** عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْمَكِّيِّ، عَنْ طَاوُسِ الْيَمَانِيِّ: أَنَّ مُعَاذَ بْنَ حَبَلٍ الْأَنْصَارِيَّ أَخَذَ مِنْ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً تَبِيعًا، وَمِنْ أَرْبَعِينَ بَقَرَةً مُسِنَّةً،

بقرة: قال القاري: المراد الجنس، وقال ابن الهمام: البقر الجنس، والثاء في "بقرة" للوحدة، فيقع على الذكر والأنثى، لا للتأنيث. "تبيعا" هو ما دخل في الثانية على المشهور، وقيل: غير ذلك، كما في "العارضة" وغيره، وبالأول فسرره أصحاب الفروع من الأئمة الثلاثة، وقال الدردير في "الشرح الكبير": ذو سنتين أي دخل في الثالثة. سمي به عند الجمهور؛ لأنه فطم عن أمه فهو يتبعها.

مسنة: بالنصب مفعول لـ "أخذ"، واحتقوا في سنه، ففي "الشرح الكبير" للدردير: ذات ثلاث سنين، أي أوفتها، ودخلت في الرابعة، وفسرها أصحاب الفروع من بقية الأئمة الثلاثة: ما تمت لها سنتان وطعنت في الثالثة، ثم اختلفوا ههنا في مسألة، وهي: هل يجزئ فيها المسن أي الذكر أيضاً أم لا؟ قال الباجي: لا تؤخذ إلا أنثى سواء كانت بقرة ذكوراً أو إناثاً كلها، وقال بعض أصحاب الشافعي: إذا كانت البقر كلها ذكوراً أخذ منها مسن ذكر. وهكذا في فروع الأئمة الثلاثة: لا يكفي المسن حلقاً للحنفية، كما تقدم عن "المبسوط": أنه لا فرق بين الأنثى والذكر في غير الإبل عندهم، وأما الأربعة وما تكرر منها كالثمانين، فلا يجزئ في فرضها إلا الإناث، إلا أنه يخرج عن المسنة تبعية فيحوز، وإذا بلغ مائة وعشرين اتفق الفرضان جميعاً، فيحيز رب المال بين إخراج ثلاث مسنات أو أربع أتيعا، والواجب أحدهما أيهما شاء، والخيرة في الإخراج إلى رب المال، كما ذكرنا في زكاة الإبل. وهذا التفصيل فيما إذا كان فيها إناث، فإن كانت كلها ذكوراً أجزأ الذكر بكل حال، ويحتمل أن لا يجزئ إلا إناث في الأربعينات؛ لأن النبي ﷺ نص على المسنات، فيحب اتباع مودعه، فيكلف شرائها، والأول أولى؛ لأننا اخترنا الذكر في الغنم مع أنه لا مدخل له في زكاتها، فالبقر التي للذكر فيها مدخل أولى. ثم اختلفوا في ما بين أربعين إلى ستين، فقال أكثر أهل العلم منهم الشيعي والنخعي والحسن ومالك والليث والثوري وابن الماجشون والشافعي وإسحاق وأبو عبيد وأحمد وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور: لا شيء في ذلك حتى بلغ ستين، وقال الإمام أبو حنيفة في بعض الروايات عنه: فيما زاد على الأربعين بحسابه، في كل بقرة ربع عشر مسنة فراداً من جعل الوقص تسعة عشر، وهو مخالف لجميع أو قاصها، فإن جميع أو قاصها عشرة عشرة، قال في "الهداية": إذا زادت على أربعين وجب في الزيادة بقدر ذلك إلى ستين عند أبي حنيفة، ففي الواحدة ربع عشر مسنة، وهكذا، وهو رواية الأصل؛ لأن العفو ثبت نصاً بخلاف القياس، ولا نص ههنا، وروى الحسن عن أبي حنيفة: أنه لا يجب في الزيادة شيء حتى تبلغ خمسين، ثم فيها مسنة وربع مسنة أو ثلث تبعية؛ لأن مبنى هذا النصاب على أن يكون بين عقدين وقص، وفي كل عقد واجب، وقال أبو يوسف ومحمد: لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين، وهو رواية -

وَأَيَّ بَمَّا دُونَ ذَلِكَ فَأَيُّ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، وَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهِ شَيْئًا حَتَّى أَلْقَاهُ فَأَسْأَلُهُ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَقْدَمَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِيمَنْ كَانَ لَهُ غَنَمٌ عَلَى رَاعِيَيْنِ مُتَفَرِّقَيْنِ،

= عن أبي حنيفة، قال العيني: وبه قال مالك والشافعي وأحمد، وفي "الغيط": هو أوفق الروايات عن أبي حنيفة، وفي "جوامع الفقه": هو المختار. وأول صاحب الهداية النهي في الأوقاص بالصغار.

وَأَيَّ إِي: ببناء المجهول "بما دون ذلك" أي بما دون الثلاثين وأقل النصاب، ويتضمن أن تكون الإشارة إلى أقرب المذكور، وهو الأربعون، فيكون المعنى أي بما بين الثلاثين إلى أربعين، وإليه يشير كلام ابن رشد المتقدم؛ إذ حمل التوقف على الأوقاص، لكن يشكل عليه بما روي عن معاذ مرفوعاً: **لا يأخذ في الأوقاص شيئاً**، اللهم إلا أن يقال: إن الحديث المرفوع يحمل على السماع من بعد ذلك، "فأي أن يأخذ منه شيئاً، وقال" في وجه عدم الأخذ: "لم أسمع من رسول الله ﷺ فيه شيئاً" فيه دليل على أنه سمع منه ما عمل به في الثلاثين والأربعين مع أن مثله لا يكون رأياً، وإنما هو توقيف، قال الباجي: أي معاذ أن يأخذ شيئاً، اتقياداً من معاذ إطاعة للنبي ﷺ ووقفاً عند حده. "حتى" غاية لمقدار أي لا أخذ إلى أن "ألقاه فأسأله" ثم لم يتفق لمعاذ أن يلقي النبي ﷺ على المشهور، "فتوفي رسول الله ﷺ قبل أن يقدم" بفتح المثناة التحتية "معاذ بن جبل" من يمن، قال عمرو بن شعيب لم يزل معاذ بالجند منذ بعثه النبي ﷺ إلى اليمن حتى توفي النبي ﷺ وأبو بكر، ثم قدم على عمر ﷺ فردّه على ما كان عليه، قاله الزرقاني.

كَانَ لَهُ غَنَمٌ: مثلاً "على راعيين متفرقين" بتقديم التاء من "التفرق" في النسخ الهندية، وفي النسخ المصرية: بتقديم الفاء من الافتراق. "أو على رعاء" بكسر الراء ممدود، جمع راع، "متفرقين" بصيغة الجمع من التفرق في الهندية، ومن الافتراق في المصرية، كما تقدم، "في بلدان شتى، أن ذلك" أي المتفرق "يجمع" ببناء المجهول "كله على صاحبه، فيؤدي منه" بعد الجمع "صدقته" قال الزرقاني: وكذلك الماشية والخرث، وقوله: "أحسن ما سمعت" يدل على الخلاف، والأصل مراعاة ملك الرجل النصاب، ولا يراعى افتراق المواضع إلا من جهة السعة، قاله أبو عمر، قلت: وبه قال الجمهور خلافاً لأحمد كما حكاه الحافظ في "الفتح" عنه: أن من كان له ماشية ببلد لا تبلغ النصاب كعشرين شاة مثلاً بالكوفة، ومثلها بالبصرة، أمّا لا تضم باعتبار كونها ملك رجل واحد، وخالفه الجمهور فقالوا: يجمع على الخلاف، والأصل مراعاة مال أمواله ولو كانت في بلدان شتى، ويخرج منها الزكاة. "ومثل ذلك" أي مثل الغنم "الرجل" بالرفع "يكون له الذهب أو الورق" اللذان وجب فيهما الزكاة بشروطها "متفرقة في أيدي أناس شتى، أنه" بكسر الهمزة وفتحها "ينبغي له" أي يجب عليه "أن يجمعها، فيخرج منها ما وجب عليه في ذلك من زكاتها" بيان لما وجب، وذلك لما تقدم أنه لا يراعى افتراقه في أيدي أناس، وإنما يراعى اجتماعه في ملكه، وجريان الحول على النصاب، "قال يحيى: قال مالك: في الرجل يكون له الضأن والمعز" بسكون الهمزة والعين وفتحهما، جمع ضائن، =

أَوْ عَلَى رِعَاءٍ مُتَفَرِّقِينَ فِي بُلْدَانٍ شَتَّى، أَنَّ ذَلِكَ يُجْمَعُ كُلُّهُ عَلَى صَاحِبِهِ، فَيُؤَدَّى مِنْهُ صَدَقَتُهُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَكُونُ لَهُ الذَّهَبُ أَوْ الْوَرِقُ مُتَفَرِّقَةً فِي أَيْدِي أَنَاسٍ شَتَّى، أَنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَجْمَعَهَا فَيُخْرِجَ مِنْهَا مَا وَجِبَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ مِنْ زَكَاةِهَا. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الضَّأْنُ وَالْمَعْزُ: إِنَّمَا تُجْمَعُ عَلَيْهِ فِي الصَّدَقَةِ، فَإِنْ كَانَ فِيهِمَا مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ صَدَّقَتْ، وَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ عَنْهُمْ كُلِّهَا. وَفِي كِتَابِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: وَفِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ إِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً. قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ كَانَتْ الضَّأْنُ هِيَ أَكْثَرُ مِنَ الْمَعْزِ، وَلَمْ تَجِبْ عَلَى رَبِّهَا إِلَّا شَاةً وَاحِدَةً،

= كذا في "القاموس" و"الكشاف"، وهو مذهب الأخفش، والصحيح مذهب سيويه: أن كلا منهما اسم جنس يقع على القليل والكثير والذكر والأنثى. والضأن ما كان من ذوات الصوف، والمعز من ذوات الشعر، "فهستان"، كذا في "الشامي". "إنما" أي الضأن والمعز كلها "تجمع" بيناء الخهول "عليه في الصدقة، فإن كان فيهما" بضمير التثنية في الهندية أي في النوعين، وبضمير إفراد التأنيث في المصرية أي في المجموعة "ما تجب فيه الصدقة" يعني بلغت المجموعة حد النصاب، "صدقت" بضم الصاد وشد الدال: أخرج صدقتها، "وقال: إنما هي غنم كلها" بيان لوجه الجمع يعني أن النص ورد باسم الشاة أو الغنم، وهو شامل لهما فكانا جنساً واحداً، ثم بين دليله، فقال: "وفي كتاب عمر بن الخطاب" الذي ورد في الصدقة، وقع فيه "وفي سائمة الغنم إذا بلغت أربعين شاة" بالنصب على التمييز "شاة" بالرفع مبتدأ مؤخر، قال ابن رشد في "البداية": اتفقوا على أن المعز يضم مع الضأن، وقال في "مقدماته": لا اختلاف في هذا أحفظه، إلا ما ذهب إليه ابن ليابة من أن الضأن والمعز صنفان لا يجتمعان في الزكاة؛ لقوله تعالى: **فَالْمَالِيَةُ أَرْوَاحٌ مِنَ الضَّأْنِ أَشْيٍ وَمِنَ الْمَعْزِ أَشْيٍ** (الأعام: ١٢٣)، إلى قوله: **هُوَ مِنَ الْإِبِلِ أَشْيٍ وَمِنَ الْبَقَرِ أَشْيٍ** (الأعام: ١٢٤)، قال: فلو كان المعز من الضأن، لكان البقر من الإبل، وهذا معنى قوله دون نصه، وقال الموفق: لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في ضم أنواع الأجناس بعضها إلى بعض في إيجاب الزكاة، وقال ابن المنذر: أجمع من تحفظ عنه من أهل العلم على ضم الضأن إلى المعز، إذا ثبت هذا فإنه يخرج الزكاة من أي الأنواع أحب، سواء دعت الحاجة إلى ذلك بأن يكون الواجب واحداً أو لا يكون أحد النوعين موجبا لواحد، أو لم يدع بأن يكون كل واحد من النوعين يجب فيه فريضة كاملة، وقال عكرمة ومالك وإسحاق: يخرج من أكثر العددين، فإن استويا أخرج من أيهما شاء.

أكثر من المعز: في العدد، "و لم تجب على رها إلا شاة واحدة" لكونها لم تبلغ إلى نصاب الاثنين، فإن وجب شاتان، فإن تساوى الصنفان أخذ واحد من كل جنس، وإن كان أحدهما أكثر ففيه تفصيل عند المالكية بسطه الباجي =

أَخَذَ الْمُصَدِّقُ تِلْكَ الشَّاةَ الَّتِي وَجِبَتْ عَلَى رَبِّ الْمَالِ مِنَ الضَّأْنِ، وَإِنْ كَانَتْ الْمَعْزُ أَكْثَرَ مِنَ الضَّأْنِ أَخَذَ مِنْهَا، فَإِنْ اسْتَوَى الضَّأْنُ وَالْمَعْزُ أَخَذَ مِنْ أُيْتِهَمَا شَاءَ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ الْإِبِلُ الْعِرَابُ وَالْبُحْتُ يُجْمَعَانِ عَلَى رُبُّهُمَا فِي الصَّدَقَةِ، وَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ إِبِلٌ كُلُّهَا، فَإِنْ كَانَتْ الْعِرَابُ هِيَ أَكْثَرُ مِنَ الْبُحْتِ، وَلَمْ يَجِبْ عَلَى رُبِّهَا إِلَّا بَعِيرٌ وَاحِدٌ، فَلْيَأْخُذْ مِنَ الْعِرَابِ صَدَقَتَهَا، فَإِنْ كَانَتْ الْبُحْتُ أَكْثَرَ مِنْهَا فَلْيَأْخُذْ مِنْهَا، فَإِنْ اسْتَوَتْ فَلْيَأْخُذْ مِنْ أُيْتِهَمَا شَاءَ. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ الْبَقَرُ

= لا يسمعه المقام. "أخذ المصدق" أي الساعي "تلك الشاة التي وجبت على رب المال" في الزكاة "من الضأن" تغليبا للأكثر، "وإن كانت المعز أكثر من الضأن أخذ منها" أي المعز تغليبا لها، "فإن استوى الضأن والمعز" كعشرين ضأنا وعشرين معزا "أخذ" المصدق، زاد في بعض النسخ المصرية: "الشاة"، "من أيتهما شاء" لعدم المرجح لأحد الجانبين، قال ابن رشد: اختلفوا من أي صنف منها يأخذ المصدق، فقال مالك: يأخذ من الأكثر عدداً، فإن استوت خیر الساعي. وقال أبو حنيفة: بل الساعي يخير إذا اختلفت الأصناف، وقال الشافعي: يأخذ الوسط من الأصناف.

العراة: بكسر العين جمع عربي للبهائم، وللأناسي عرب، ففرقوا بينهما في الجمع، قاله ابن عابدين. "والبحت" جمع بخني مثل روم ورومي، ثم يجمع على البخاني يخفف وينقل، قاله الزرقاني، وفي "الدر": هو ما له سنامان، منسوب إلى بخت نصر (بضم الباء وسكون الحاء)؛ لأنه أول من جمع بين العربي والعجمي، فولد منهما ولد، فسمي بخنياً، ثم اللفظ هكذا ليحيى بالباء والحاء آخره تاء، ولأين وضاح: بدله النجب بنون وجيم آخره موحدة، جمع نجيب ونجبة بمعنى الخبارة، والوجه ما ليحيى كما لا يخفى. "يجمعان" بضم الباء "على ربهما في الصدقة" ثم بين وجه الجمع "وقال: إنما هي إبل كلها"، فيشملها اسم الإبل الوارد في النص، ثم بين طريق الأخذ، فقال: "فإن كانت العراة هي أكثر من البحت، ولم يجب على رها إلا بعير واحد، فلْيَأْخُذْ مِنَ الْعِرَابِ صَدَقَتَهَا" تغليبا للأكثر، "فإن كانت البحت أكثر منها، فلْيَأْخُذْ مِنْهَا" الصدقة تغليبا لها، "فإن استوت" العراة والبحت "فلْيَأْخُذْ مِنْ أُيْتِهَمَا شَاءَ"، وتقدمت المسالك في الغنم.

وكذلك: أي مثل الغنم والإبل "البقر والجواميس" جمع جاموس، نوع من البقر، كأنه مشتق من جمس الودك إذا جمده لأنه ليس فيه قوة البقر في استعماله في الحرث والزرع والدياسة، "يجب أن يجمع" بضم التاء "على رها في الصدقة، وقال: إنما هي بقر كلها" في اللغة، فعموم النص يتناولها كلها، قال الخرفي: الجواميس كغيرها من البقر، قال الموفقي: لا خلاف في هذا نعلمه، وقال ابن المنذر: أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على هذا، ولأن الجواميس من أنواع البقر، كما أن البخاني من أنواع الإبل، فإذا اتفق في المال جواميس وصنف آخر من البقر، =

وَالْحَوَامِيسُ يَجِبُ أَنْ تُجْمَعَ عَلَى رَبِّهَا فِي الصَّدَقَةِ، وَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ بَقَرٌ كُلُّهَا، فَإِنْ كَانَتْ الْبَقَرُ هِيَ أَكْثَرُ مِنَ الْحَوَامِيسِ، وَلَا يَجِبُ عَلَى رَبِّهَا إِلَّا بَقَرَةٌ وَاحِدَةٌ، فَلْيَأْخُذْ مِنَ الْبَقَرِ صَدَقَتَهَا، وَإِنْ كَانَتْ الْحَوَامِيسُ أَكْثَرَ فَلْيَأْخُذْ مِنْهَا، فَإِنْ اسْتَوَتْ فَلْيَأْخُذْ مِنْ أُتَيْتَهُمَا شَاءَ، فَإِذَا وَجِبَتْ فِي ذَلِكَ الصَّدَقَةُ صَدَقَ الصَّنَفَانِ جَمِيعًا.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: مَنْ أَفَادَ مَاشِيَةً مِنْ إِبِلٍ أَوْ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ، فَلَا صَدَقَةَ عَلَيْهِ فِيهَا

= أو بخافي وعراب، أو معز وضأن، كمل نصاب أحدهما بالآخر، وأخذ الغرض من أحدهما على قدر المالين. فإن كانت البقر هي أكثر من الحواميس، ولا تجب على ربها إلا بقرة واحدة، فليأخذ من البقر صدقتها بضمير إفراد التانيث في النسخ الهندية أي صدقة المجموعة، وبضمير التثنية في المصرية أي صدقة النوعين، "وإن كانت الحواميس أكثر فليأخذ منها" أي من الحواميس الصدقة كلها، "فإن استوت فليأخذ من أتيتهما شاء" إذا كانت في كل واحد منهما السن الواجبة، وإلا تعين الموجود، ولا يغير على شراء النوع الآخر، "فإذا وجبت في ذلك الصدقة" بالضم، "صدق" بتشديد الدال بناءً على الفهول، "الصنفان جميعاً" قال الباقى: يحتمل أن يريد بذلك أنه إذا وجبت فيها واحدة أخرجت على ما تقدم ذكره، وكان ذلك صدقة عن الصنفين، ويحتمل أن يريد به: إن وجبت في كل صنف من ذلك الصدقة صدق. قلت: وحاصله: أن كلام المصنف يحتمل التأكيد لما سبق، ويحتمل البيان لمسألة مستأفة، أما على الاحتمال الأول فيكون تقدير العبارة "أنه إذا وجبت في ذلك" أي المذكور من الأنواع المختلفة "الصدقة" بالضم، ثم أدى الصدقة على التفصيل المذكور "صدق الصنفان" أي أدبت الصدقة عن الصنفين المذكورين "جميعاً"، وعلى هذا الاحتمال كون الغرض بذكر هذا الكلام دفع ما يتوهم أنه إذا أدى من أحد النوعين يبقى النوع الآخر غير مصدق، وأما على الاحتمال الثاني فيكون المعنى "إذا وجبت في ذلك" أي كل من النوعين المختلفين "الصدقة" مستقلة بأن تكون الماشية ثقلار تجب فيها الشئان، ويكون الصنفان متساويين، "صدق الصنفان جميعاً" أي تؤخذ الصدقة من كل صنف مستقلاً، وهذا الاحتمال شرح الزرقاني كلام المصنف. ولم يذكر الاحتمال الأول، فقال بعد كلام المصنف: كتلتين من البقر، ومثلها حواميس، فليأخذ من كل نوعاً.

من أفاد: أي استفاد، قال الخلد: أفدت المال: استفدته وأعطيته، ضد، "ماشية" بالنصب "من إبل أو بقر أو غنم" بيان للماشية "فلا صدقة عليه فيها حتى يحول عليها الحول من يوم أفادها"، لأن وجوب الزكاة بعد حولان الحول، "إلا أن يكون له قبلها نصاب ماشية"، ثم قسر النصاب، فقال: "والنصاب ما تجب فيه الصدقة" أي نصاب كل شيء مقدار ما تجب في ذلك المقدار الصدقة، وهو لغة: الأصل، واستعمل في العرف في أقل ما تجب فيه الزكاة، ثم بين تفصيل أقل النصاب في الماشية، فقال: "إما خمس ذود من الإبل وإما ثلاثون بقرة وإما أربعون شاة" =

حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ أَقَادَهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ قَبْلَهَا نَصَابٌ مَاشِيَةً، وَالنَّصَابُ مَا تَحِبُّ فِيهِ الصَّدَقَةُ، إِمَّا خَمْسُ ذَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ وَإِمَّا ثَلَاثُونَ بَقَرَةً وَإِمَّا أَرْبَعُونَ شَاةً، فَإِذَا كَانَ لِرَجُلٍ خَمْسُ ذَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ، أَوْ ثَلَاثُونَ بَقَرَةً أَوْ أَرْبَعُونَ شَاةً، ثُمَّ أَقَادَ إِلَيْهَا إِبِلًا أَوْ بَقَرًا أَوْ غَنَمًا بِاشْتِرَاءٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ مِيرَاثٍ، فَإِنَّهُ يُصَدِّقُهَا مَعَ مَاشِيَتِهِ حِينَ يُصَدِّقُهَا، وَإِنْ لَمْ يَحُلْ عَلَى الْفَائِدَةِ الْحَوْلُ، وَإِنْ كَانَ مَا أَقَادَهُ مِنَ الْمَاشِيَةِ إِلَى مَاشِيَتِهِ قَدْ صُدِّقَتْ قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا بِيَوْمٍ وَاحِدٍ، أَوْ قَبْلَ أَنْ يَرْتُثَهَا بِيَوْمٍ وَاحِدٍ، فَإِنَّهُ يُصَدِّقُهَا مَعَ مَاشِيَتِهِ حِينَ يُصَدِّقُ مَاشِيَتَهُ.

- فإذا كان لرجل" مثلاً "خمس ذود من الإبل أو ثلاثون بقرة أو أربعون شاة، ثم أقاد إليها إبلًا أو بقرًا أو غنمًا" قليلًا أو كثيرًا "باشترأ أو هبة أو ميراث" أي أعم من أي سبب استفادها، "فإنه يصدقها" أي يؤدي صدقة هذه الاستفادة "مع ماشيته" التي كانت عنده قبل الاستفادة "حين يصدقها" أي حين يؤدي صدقة الماشية الأولى، "وإن لم يحل على الفائدة الحول". قال الزرقاني: فحاصل مذهبه في فائدة الماشية: إن لم يكن عنده نصابها قبل ذلك استوفى بالجميع حولاً، وإن كان له نصاب من نوع ما أقاد ركني الفائدة على حول النصاب ولو استفادها قبل الحول بيوم، وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي وأبو ثور: لا تضم الفوائد، ويركئ كل على حوله إلا نتاج الماشية، فتزكي مع أمهاتها إن كانت نصاباً. قلت: ولا يذهب عليك أن المذكور ههنا حكم فائدة الماشية، والمذكور سابقاً قبيل الزكاة في المعدن فائدة العين، وفرق المالكية في الفائدتين، ففي "الشرح الكبير": وضمت الفائدة من النعم للنصاب من جنسه، وإن حصلت قبل تمام حول النصاب بلحظة لا لأقل من نصاب، بل تضم الأولى لثانية، وهذا بخلاف فائدة العين، فإنها لا تضم لنصاب قبلها، بل يستقبل بها، ويبقى كل مال على حوله، والفرق: أن زكاة الماشية موكولة للساعي، فلو لم تضم الثانية للأول لأدى ذلك لخروجه مرتين فقيه مشقة واضحة، بخلاف العين، فإنها موكولة لأربابها.

ما أقاده إلخ: أي استفاده، "من الماشية" بيان لـ"ما"، "إلى ماشيته قد صدقت" بتشديد الدال، ببناء المجهول أي صدقها مالكها البائع أو الواهب أو المورث "قبل أن يشتريها" المستفيد، أو قبل أن يقبل الهدية "بيوم واحد، أو قبل أن يرثها بيوم واحد، فإنه" أي المستفيد "يصدقها مع ماشيته" ولو زكاه المالك الأول أيضاً، فهذا مال ركني مرتين، "حين يصدق ماشيته" التي كانت عنده من قبل الاستفادة.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِك: وَإِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ مَثَلُ الْوَرِقِ يُزَكِّيهِمَا الرَّجُلُ، ثُمَّ يَشْتَرِي بِهَا مِنْ رَجُلٍ آخَرَ عَرَضًا، وَقَدْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ فِي عَرَضِهِ ذَلِكَ إِذَا بَاعَهُ صَدَقَةً، فَيُخْرِجُ الرَّجُلُ الْآخَرَ صَدَقَتَهَا، فَيَكُونُ الْأَوَّلُ قَدْ صَدَّقَهَا هَذَا الْيَوْمَ، وَيَكُونُ الْآخَرُ قَدْ صَدَّقَهَا مِنَ الْغَدِ. قَالَ مَالِكُ فِي رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ غَنَمٌ لَا تَحِبُّ فِيهَا الصَّدَقَةُ، فَاشْتَرَى إِلَيْهَا غَنَمًا

مثل ذلك: بفتح الميم والمثلثة، قال الزرقاني: أي قياسه "مثل الورق يزكيها الرجل، ثم يشتري بها" أي بتلك الورق "من رجل آخر عرضاً، وقد وجبت عليه" أي على البائع "في عرضه ذلك إذا باعه الصدقة" بالضم، فاعل "وجبت"، وذلك لما تقدم في محله من مذهب مالك: أن المحتكر يزكي ماله بعد البيع، "فيخرج الرجل الآخر" أي البائع "صدقتها"، هذا اليوم؛ لما قد وجبت الصدقة على عرضه بعد البيع وقد باع، "فيكون الأول" أي المشتري "قد صدقها" بتشديد الدال أي أدى الصدقة هذا اليوم، لما قد وجبت الصدقة على الورق عنده، "ويكون الآخر" أي البائع "قد صدقها من الغد" للنصر عنده بالتجارة في الغد، ولا ضير في ذلك؛ فإن العين قد تجري فيه الزكاة في عام واحد مرات؛ لاختلاف الملاك، واستثنى الحنفية بعض الصور كما سيأتي من "الدرا المختار"، وقد وقع في بعض النسخ المصرية اختصار في هذا السياق كما في نسخة "الزرقاني" "والتنوير"، وسياقهما: فيخرج الرجل الآخر صدقتها هذا اليوم، ويكون الآخر قد صدقها من الغد. وبقيت النسخ المصرية والهندية كلها متطابقة على السياق الذي اخترته.

كانت له غنم: مثلاً بمقدار "لا تحب فيها الصدقة" لنقصها عن النصاب كعشرين مثلاً، "فاشتري إليها غنماً كثيرة" ألفاً مثلاً "تحب في دونها" أي في أقل منها "الصدقة، أو ورثها" أو وهبت له "إنه لا تحب عليه في الغنم كلها" أي الألف والعشرين كلها "صدقة" بالتنكير في النسخ الهندية، والتعريف في المصرية "حتى يحول عليها الحول من يوم أفادها" أي حتى يحول الحول من يوم استفاد الألف "باشترأ أو ميراث"، أو هبة، "وذلك" أي ووجهه "أن كل ما كان عند الرجل من ماشية لا تحب فيها الصدقة" لقلتها عن النصاب، والجملة صفة لـ "ماشية" "من إبل أو بقر أو غنم" بيان لماشية، "فليس يعد" بناء المضارع المجهول من العداد كما في جميع النسخ المصرية والشروح، وفي النسخ الهندية بلفظ "بعد" بموحدة في أوله وسكون العين، "ذلك" الموجود عنده "نصاب مال" لقلته عن النصاب، بل هو معفو عنه، فلا تحب الزكاة في كل نوع منها، "حتى يكون في كل صنف منها" أي من الأنواع الثلاثة "ما تحب فيه الصدقة"، اسم لـ "يكون"، فإذا صار عنده مقدار تحب فيه الزكاة، "فذلك" مبتدأ "النصاب الذي يصدق" أي يزكي، والموصول مع صلته صفة للنصاب، وهو خير "معه" أي مع النصاب "ما أفاد" أي استفاد "إليه صاحبه"، ولفظة "صاحبه" فاعل "يصدق"، و"ما أفاد إليه" مفعوله، "من قليل أو كثير" بيان لـ "ما"، "من الماشية" بيان لقليل أو كثير، والحاصل: أن المستفاد إذا استفيد إلى غير النصاب لا تحب فيه الزكاة حتى يحول الحول بعد تكميل النصاب، وبه قالت الحنفية.

كثيرة تجب في دونها الصدقة، أو ورثتها: إنه لا تجب عليه في الغنم كلها صدقة حتى يحول عليها الحول من يوم أفادها بإشتراء أو ميراث، وذلك أن كل ما كان عند الرجل من ماشية لا تجب فيها الصدقة من إبل أو بقر أو غنم، فليس بعد ذلك نصاب مالي حتى يكون في كل صنف منها ما تجب فيه الصدقة، فذلك النصاب الذي يصدق معه ما أفاد إليه صاحبه من قليل أو كثير من الماشية. قال مالك: ولو كانت لرجل إبل أو بقر أو غنم تجب في كل صنف منها الصدقة، ثم أفاد إليها بعيراً أو بقره أو شاة، صدقها مع ماشيته حين يصدقها. قال يحيى: قال مالك: وهذا أحب ما سمعت إلي في هذا. قال مالك في الفريضة تجب على الرجل،

أو غنم إلخ: بمقدار "تجب في كل صنف منها الصدقة" لبوط النصاب، "ثم أفاد إليها بعيراً أو بقره أو شاة صدقها" أي زكاهها "مع ماشيته" التي كانت عنده قبل الاستفادة "حين يصدقها"، وذلك لأن الاستفادة إلى النصاب يزكى مع الأصل كما تقدم، وقد وقع التكرار في ذكر هذه الفروع، والخفية موافقة لهم في ذلك، ففي "الدر المحتار": "والاستفاد ولو هبة أو إرث وسط الحول يضم إلى نصاب من جنسه، فيزكيه بحول الأصل، ولو أدى زكاة نقده، ثم اشترى به سائمة لا تضم، قال ابن عابدين: قوله: "يضم إلى نصاب" قيد به؛ لأنه لو كان النصاب ناقصاً، وكمل بالاستفاد، فإن الحول يتعقد عليه عند الكمال.

وهذا أحب إلخ: قال الباجي: هذا يحتمل معنيين، أحدهما: أنه يجب هذا القول دون غيره من الأقوال، وعلى هذا يقال: زيد الحق بماله، وإن كان لا حق للغير فيه، وعلى هذا المعنى بيت حسان:

أفحوه ولست له بكفو فشركما لخبركما القداء

فقال: شركما، ولا شر في الشيء، ويحتمل أن يريد أن سائر الأقوال لها عنده وجه، ودليل صحته يقتضي محبة لها لأجل ذلك الدليل، إلا أن دليل هذا القول آين وأرجح، فتكون أفعال على باهما في المشاركة.

في الفريضة: أي السن المعين الذي يجب في الزكاة، "تجب على الرجل، فلا توجد عنده: إلها" أي الفريضة "إن كانت بنت مخاض" فلم توجد "أخذ" بناء المعلوم في النسخ الهندية أي المصدق، وبناء المجهول في المصرية "مكاها" أي بدل بنت المخاض "ابن نون ذكر" بألف النصب في النسخ الهندية، فهو مع موصوفه مفعول لـ "أخذ"، وبدون الألف في النسخ المصرية، فهو نائب فاعل، قال الباجي: هذا كما قال، من وجبت عليه بنت مخاض =

فَلَا تُوجَدُ عِنْدَهُ: إِنَّهَا إِنْ كَانَتْ بِنْتُ مَخَاضٍ أَخَذَ مَكَانَهَا ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرًا، وَإِنْ كَانَتْ بِنْتُ لَبُونٍ أَوْ حِقَّةً، أَوْ جَذَعَةً وَلَمْ تَكُنْ، كَانَ عَلَى رَبِّ الْمَالِ أَنْ يَتَنَاعَهَا لَهُ، حَتَّى يَأْتِيَهُ بِهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا أَحِبُّ لَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ قِيمَتَهَا.

= ولم توجد عنده، ووجد ابن لبون، فإنه يؤخذ منه، ويجزئ، ولا خلاف في ذلك، قال الزرقاني: وإن كان أقل قيمة منها، وهذا الحكم متفق عليه، وكذا حكى الإجماع على إجزاء ابن لبون ابن رشيد في "البداية"، والموفق في "المغني"، وما قال الزرقاني: وإن كان أقل قيمة منها - وحكى عليه الإجماع - مشكل؛ فإن المدار عند الحنفية على القيمة، وعليه يحمل الحديث، قال الإمام السرخسي في "المبسوط": إذا وجب عليه في إبله بنت مخاض، ووجد ابن لبون، فعندنا لا يتعين أخذه، وعند الشافعي يتعين، وهو رواية عن أبي يوسف في "الألماني"، واستدلا في ذلك بهذا القول، ولكننا نقول: إنما اعتبر رسول الله ﷺ هذا المعادلة في المالية معنى، فإن الإناث من الإبل أفضل قيمة من الذكور، والمسنة أفضل قيمة من غير المسنة، فأقام رسول الله ﷺ زيادة السن في المنقول إليه مقام زيادة الأنوثة في المنقول عنه، ونقصان الذكورة في المنقول إليه مقام نقصان السن في المنقول عنه، ولكن هذا يختلف باختلاف الأوقات والأمكنة، فلو عينا أحد ابن اللبون من غير اعتبار القيمة أدى إلى الإضرار بالفقراء، أو الإجحاف بأرباب الأموال، كذا في "البذل"، ثم لو لم يجد واحداً منهما لا بنت مخاض ولا ابن لبون، فقال مالك وأحمد وغيرهما: يتعين عليه شراء بنت مخاض، والأصح عند الشافعية: له أن يشتري أيهما شاء، قاله الزرقاني، وتقدم كلام الموفق في ذلك مفصلاً، قلت: وعلى أصول الحنفية لا يحتاج إلى شراء شيء منهما، بل يعطي قيمة الواجب كيف ما شاء.

وإن كانت: الفريضة الواجبة عليه "بنت لبون أو حقة أو جذعة، ولم تكن" أي التي وجبت عليه عنده "كان على رب المال أن يتناعها" أي الناقصة الواجبة من الأنواع المذكورة "له حتى يأتيه بها" أي يعطيها المصدق، ولا يكفي ههنا الحقة محل بنت اللبون، ولا الجذع محل الحقة، وبه قال الجمهور من الخاتلة، قال الموفق بعد ما أثبت جواز ابن اللبون محل بنت المخاض: ولا يتغير بعض الذكورية بزيادة سن في غير هذا الموضع، ولا يجزئه أن يخرج عن ابن لبون حقاً، ولا عن الحقة جذعاً؛ لعدمهما، ولا وجودهما، وقال القاضي، وابن عقيل: يجوز ذلك مع عدمهما؛ لأهمهما أعلى وأفضل، فثبت الحكم فيهما بطريق التبيه، ولنا: أنه لا نص فيهما ولا يصح قياسهما على ابن لبون مكان بنت مخاض؛ لأن زيادة سن ابن لبون على بنت مخاض يمتنع بها من صفات السباع، ويرعى الشجر بنفسه، ويرد الماء، ولا يوجد هذا في الحق مع بنت لبون؛ لأهمهما يشتركان في هذا، فلم يبق إلا مجرد السن، فلم يقابل إلا بتوجيه.

ولا أحب له إلخ: زاد في النسخ الهندية قبل ذلك: "قال مالك"، وليس هذا في المصرية، والأولى حذفه؛ لأنه من تنمة الكلام السابق، "أن يعطيه" أي المصدق "قيمتها"، قال الباجي: كان عليه أن يأتي بها، ولم يؤخذ منه قيمتها من الإبل ولا من غيرها، هذا هو المشهور من مذهب مالك: أنه لا يجوز إخراج القيم في الزكاة، وقال القاضي أبو محمد: =

= إنه يخرج على مذهب أن إخراج القيم في الزكاة جائز، وبه قال أبو حنيفة، وحكاه ابن المواز عن ابن القاسم، وأشهب، وقال السرخسي في "المبسوط": إذا وجبت الفريضة في الإبل ولم يوجد ذلك السن، ووجد أفضل منه أو دونه، أخذ المصدق قيمة الواجب إن شاء، وإن شاء أخذ ما وجد، ورد فضل القيمة إن كان أفضل، وإن كان دونه أخذ فضل القيمة دراهم، والكلام في ذلك في فصول. أحدها: أن جبران ما بين السنين غير مقدر عندنا، ولكنه يحسب الغلاء والرخص، وعند الشافعي يتقدر بشاتين أو بعشرين دراهم، واستدل بالحديث المعروف: أن النبي ﷺ قال: **من وجب في إبله بنت لبون، فم يحد المصدق فيها إلا حقة، أحدها ورد شاتين أو عشرين درهماً، ولكننا نقول: إنما قال النبي ﷺ ذلك؛ لأن تفاوت ما بين السنين في زمانه كان ذلك القدر، لا أنه تقدير شرعي، بدليل ما روي عن علي: أنه قدر جبران ما بين السنين بشاة أو عشرة دراهم، وهو كان مصدق رسول الله ﷺ، فما كان يخفى عليه هذا النص، ولا يظن به مخالفة رسول الله ﷺ، ولأننا لو قدرنا تفاوت ما بين السنين بشيء، أدى إلى الإضرار بالفقراء أو الإجحاف بأرباب الأموال، وفي "العيني": قال ابن المنذر: اختلف في المال الذي لا يوجد فيه السن الذي يجب، ويوجد دولها، فكان النخعي يقول بظاهر الحديث، وهو حديث أنس في كتاب أبي بكر ﷺ عند البخاري بلفظ: **"من بلغت عنده صدقة الحذقة، وليست عنده حذقة، وعنده حقة، فإنها تقبل منه الحقة، ويجعل معها شاتين إن استيسرنا له، أو عشرين درهماً"**، الحديث، وهو قول الشافعي وأبي ثور، وروي عن علي ﷺ: **يرد عشرة دراهم أو شاتين**، وهو قول الثوري، وقال ابن حزم: هو قول عمر بن الخطاب، وقال القرطبي: هو قول عبيدة، وهو أحد قولي إسحاق، وقوله الثاني كقول الشافعي، وقيل: تؤخذ فيها قيمة السن الذي يجب عليه، وهو قول مكحول والأوزاعي، وقيل: تؤخذ قيمة السن الذي وجب عليه، وإن شاء أخذ الفضل منها، ورد عليه فيه دراهم، وإن شاء أخذ دولها، وأخذ الفضل دراهم، ولم يعين عشرين درهماً ولا غيرها، وهو قول أبي حنيفة، وقال مالك: على رب المال أن يتناح للمصدق السن الذي يجب عليه، ولا خير في أن يعطيه بنت مخاض عن بنت لبون وي زيد ثمناً، أو يعطي بنت لبون عن بنت مخاض ويأخذ ثمناً. قال العيني: احتج به أصحابنا في جواز دفع القيم في الزكاة، ولذا قال ابن رشد: وافق البخاري في هذه المسألة الحنفية مع كثرة مخالفتهم، لكن قاده إلى ذلك الدليل، وما أول الشافعية أثر معاذ أجاب عنه العيني مفصلاً، أيضاً واستدل البخاري بقوله ﷺ: **أما حاله فقد احتسب أذاعه في سبيل الله، ويقول ﷺ: تصدق ولو من حليكن، فلم يستثن صدقة الفرض من غيرها، ولم يخص الذهب والفضة من العروض، وبكتاب أبي بكر ﷺ في الصدقة بلفظ: "من بلغت عنده صدقة بنت مخاض، وليست عنده، وعنده بنت لبون، فإنها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين"** الحديث، قال العيني: الأصل أن دفع القيمة في الزكاة جائز عندنا، وكذا في الكفارة وصدقة القسطن والعشر والخراج والنذر، وهو قول عمر ﷺ، وابنه عبد الله وابن مسعود وابن عباس ومعاذ وطاوس، =**

قَالَ مَالِكٌ فِي الْإِبِلِ النَّوَاضِحِ وَالْبَقَرِ السَّوَانِي وَبَقَرِ الْحَرْثِ: إِنِّي أَرَى أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ إِذَا وَجِبَتْ فِيهِ الصَّدَقَةُ.

يلوغ النصاب

= وقال الثوري: يجوز إخراج العروض في الزكاة إذا كانت بقمتها، وهو مذهب البخاري وإحدى الروايتين عن أحمد، ولو أعطى عرضاً عن ذهب وفضة، قال أشهب: يجوز، وقال الطرطوشي: هذا قول بين في جواز إخراج القيم في الزكاة، قال: وأجمع أصحابنا على أنه لو أعطى فضة عن ذهب أحرأه، وكذا إذا أعطى درهماً عن فضة عند مالك، وقال مسنون: لا يجوز، وهو وجه للشافعية، وأجاز ابن حبيب دفع القيمة إذا رآه أحسن للمساكين، وقال السرخسي في "المبسوط": ولنا قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ (التوبة: ١٠٣) فهو تنقيص على أن المأخوذ مال، وبيانه **§** للتيسير على أرباب المواشي لا لتفريد الواجب به، فإن أرباب المواشي تعز فيهم النقود، والأداء مما عندهم أيسر عليهم، ألا ترى أنه قال: في خمس من الإبل شاة، وكلمة "في" حقيقة للظرف، وعين الشاة لا توجد في الإبل، فعرّفنا أن المراد قدرها من المال، ورأى رسول الله **ﷺ** في إبل الصدقة ناقة كرماء فغضب على المصدق، وقال: ألم أهلكم عن أخذ كرامهم أموال الناس؟ فقال الساعي: "أخذها يعبرين من إبل الصدقة" وفي رواية: "ارتفعتا يعبرين، فسكت رسول الله **ﷺ**". وأخذ العبر يعبرين إما يكون باعتبار القيمة. قال العيني: وفي رواية البخاري: "يجعل معها شاتين أو عشرين درهماً" دليل على أن دفع القيمة في الزكاة جائز، وأيضاً فإن قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ جعل محل الأخذ ما يسمى مالا، ثم التفيد بأنها شاة أو نحوها زيادة على كتاب الله، فلا يجوز بخير الواحد، قال الخطابي: فيه دليل على أن كل واحد من الشاة والعشرين درهماً أصل في نفسه ليست يبدل، وذلك أنه خيره بخير أو، قال العيني: لا دليل عليه، بل التخيير يدل على أن الأصل قدرها من المال.

النواضح (ج): جمع ناضحة، وهي التي تحمل الماء من غر أو بئر ليسقي الزرع، سميت بذلك لأنها تنضح العطش أي تبله بالماء، "والبقر السواني" جمع سانية، قال أحمد: السانية: الغرب وأداته، والناقة يستقى عليها، "وبقر الحرث: إني أرى أن يؤخذ الواجب من ذلك كله إذا وجبت فيه الصدقة": لأن الأحاديث الصحيحة وردت بالعموم، ولم تخص النواضح وغيرها، قال الباقي: وتجمع هذه كلها العوامل، فإن الزكاة واجبة فيها كالكسائمه، هذا قول مالك، وقال أبو حنيفة والشافعي: لا زكاة في شيء من ذلك. قال العيني: وهو قول أكثر أهل العلم كعطاء والحسن والشعبي وابن جبير والثوري والليث وأحمد وإسحاق وأبي ثور وأبي عبيد وابن المنذر، ويروى عن عمر ابن عبد العزيز وعن علي ومعاذ، وقال قتادة ومكحول ومالك: تجب في المغلوفة والنواضح بالعمومات، وهو مذهب معاذ وجابر بن عبد الله وسعيد بن عبد العزيز والزهري، وروي عن علي ومعاذ: أنه لا زكاة فيهما، وحجة من اشترطه كتاب الصديق، وحديث عمرو بن حزم مثله، وشروط في الإبل حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً: في كل سائمة من كل أربعين من الإبل ست لوان، رواه أبو داود والنسائي والمحاكم، =

صَدَقَةُ الْخُلَطَاءِ

قَالَ يَحْيَى:

= وقال: صحيح الإسناد، ثم بسط في الدلائل، ونحو ذلك استدلل الموفق، وقال السرخسي: ولنا قوله **﴿﴾** في **حس** من الإبل **السائمة** شاة، والصفة متى قرنت باسم العلم تنزل منزلة العلم لإيجاب الحكم، والمطلق في هذا الباب بمنزلة المقيد؛ لأنها في حادثة واحدة وحكم واحد، وعن ابن عباس: أن النبي **﴿﴾** قال: ليس في الخوامل والعوامل صدقة، وفي الحديث المعروف: أن النبي **﴿﴾** قال: ليس في الجبهة ولا في النخعة ولا في الكسعة صدقة، وفسر عبد الوارث بن سعيد: الجبهة بالخبيل والنخعة بالإبل والعوامل، وقال الكسائي: النخعة: بضم التون، وفسرها بالبقر والعوامل.

صدقة الخلطاء: جمع خليط، قال المجد: الخليط: الشريك أو المشارك في حقوق الملك كالشرب والطريق، ومنه الحديث: "الشريك أولى من الخليط والخليط أولى من الجار"، جمعه خلط واخلطاء، وذكر في "شرح الإحياء" إن الخلطة على نوعين: خلطة اشتراك وخلطة جوار، وقد يعبر عن الأول بخلطة الأعيان وبخلطة الشيوع، وعن الثاني بخلطة الأوصاف، والمراد بالأول: أن لا يتميز نصيب أحد الرجلين أو الرجال عن نصيب غيره، كماشية ورثها قوم أو ابتاعوها معا، وبالثاني: أن يكون مال كل واحد معينا متميزا، وتقدم الاختلاف في أن للخلطة أثرا في الزكاة أم لا؟ فقالت الأئمة الثلاثة: لها تأثير في الزكاة، ثم اختلفوا فقالت الشافعية: تؤثر في كل شيء، وقالت المالكية والحنابلة: لا تأثير لها في غير الماشية، وقالت الحنفية: لا تأثير لها مطلقا، وإليه يظهر ميل البخاري؛ إذ بوب في "صحيحه": باب ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بالسوية، وذكر فيه الأثرين عن طاوس وعطاء: "إذا علم الخليطان أموالهما فلا يجمع"، وهذا نص منهما في أن خلطة الجوار ليس بشيء، ثم ذكر: وقال سفيان: لا يجب حتى يتم لهذا أربعون شاة، ولهذا أربعون شاة.

قال العيني: ورواه عبد الرزاق عنه، وقال التيمي: كان سفيان لا يرى للخلطة تأثيرا كما لا يراه أبو حنيفة، قلت: وعلى هذا الاختلاف يتفرع اختلافهم في قوله **﴿﴾** ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بالسوية. قال العيني: اختلف في المراد بالخليط، فذهب أبو حنيفة إلى أنه الشريك؛ لأن الخليطين في اللغة التي بها خاطبنا رسول الله **﴿﴾** هما الشريكان اللذان اختلط مالهما، ولم يتميز كالخليطين من النبيذ، قاله ابن الأثير، وما لم يختلط مع غيره فليسا بخليطين، هذا ما لا شك فيه، وإذا تميز مال كل واحد منهما من مال الآخر فلا خلطة، فعلى قول أبي حنيفة لا يجب على أحد الشريكين أو الشركاء إلا مثل الذي كان يجب عليه لو لم يكن خلط، قال الباجي: ذهب أبو حنيفة إلى أن الخليط الشريك، وذكر مالك: أن الخليط غير الشريك، وأن الخليط هو الذي يعرف ماشيته، وأن الذي لا يعرف ماشيته هو الشريك، وحكم الخليطين عند مالك: أن تصدق ماشيتهما كأنها على رجل واحد، قال ابن رشد: أكثر الفقهاء على أن للخلطة تأثيرا في الزكاة، واختلفوا هل لها تأثير في قدر النصاب أم لا؟ وأما أبو حنيفة وأصحابه =

قَالَ مَالِكٌ فِي الْخَلِيطَيْنِ: إِذَا كَانَ الرَّاعِي وَاحِدًا وَالْفَحْلُ وَاحِدًا وَالْمُرَاحُ وَاحِدًا وَالْدَّلُو وَاحِدًا، فَالرَّجُلَانِ خَلِيطَانِ وَإِنْ عَرَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَالَهُ مِنْ مَالِ صَاحِبِهِ، قَالَ: وَالَّذِي لَا يَعْرِفُ مَالَهُ مِنْ مَالِ صَاحِبِهِ لَيْسَ بِخَلِيطٍ، إِنَّمَا هُوَ شَرِيكٌ.....

= فلم يروا للخلطة تأثيراً لا في قدر الواجب ولا قدر النصاب، وتفسير ذلك أن أكثر الفقهاء اتفقوا على أن الخلطاء يركبون زكاة المالك الواحد، واختلفوا من ذلك في موضعين، أحدهما: في نصاب الخلطاء، هل يعد نصاب مالك واحد، سواء كان لكل واحد منهم نصاب أو لم يكن، أم إنما يركبون زكاة الرجل الواحد إذا كان لكل واحد منهم نصاب؟ والثاني: في صفة الخلطة التي لها تأثير، أما اختلافهم في هل للخلطة تأثير في النصاب أم لا، فسبب اختلافهم اختلافهم في مفهوم ما ثبت في كتاب الصدقة من قوله **يَتَخَصَّصُ**: لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع أحسن الصدقة، وما كان من **خَلِيطَيْنِ** فإنه **بِإِجْمَاعٍ** بالمسوية فإن كل واحد من الفريقين أنزل مفهوم هذا الحديث على اعتقاده، وذلك أن الذين رأوا للخلطة تأثيراً قالوا: إن في قوله **يَتَخَصَّصُ** المذكورين دلالة واضحة أن ملك الخليطين كملك رجل واحد، فهذا الأمر يخص لقوله **يَتَخَصَّصُ**: ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة. والذين لم يقولوا بالخلطة فقالوا: إن الشريكين قد يقال لهما: خليطان، فيحتمل أن يكون قوله **يَتَخَصَّصُ**: لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع. إنما هو غي للسعة أن يقسم ملك الرجل الواحد فسمه توجب كثرة الصدقة، وإذا كان هذا الاحتمال في الحديث، وجب أن لا تخصص به الأصول الثابتة المجمع عليها، ثم الذين قالوا بتأثير الخلطة اختلفوا في ثلاثة مواضع، الأول: هل تأثير الخلطة يعم الأشياء كلها أو يختص بالماشية؟ والثاني: في صفة الخلطة التي لها تأثير. والثالث: هل يعد نصاب الخلطاء نصاب مالك واحد سواء كان لكل واحد منهم نصاب أو لا، أم إنما يركبون زكاة الرجل الواحد إذا كان لكل واحد منهم نصاب كامل؟ وذكر المصنف مسلكه في هذين الاختلافين.

قال مالك: "في" صفة الخلطة التي تؤثر في الزكاة: إن "الخليطين إذا كان الراعي" لما شبيهما "واحدًا، والفحل" أي ذكر الماشية "واحدًا، والمرح" بضم الميم على الأشهر وتفتح، محل اجتماع الماشية للميت أو للفائنة، "واحدًا، والدلو" أي آلة الاستقاء، وقيل: كناية عن المياه، "واحدًا، فالرجلان" مبنياً "خليطان" خبره، وبقي فيه شرطان، أحدهما: نية الخلطة، والثاني: ما ذكره بقوله: "وإن عرف" بـ "الواو" في جميع النسخ، "كل واحد منهما ماله من مال صاحبه" قال الرزقاني: الواو للحال لا للمبالغة بدليل قوله: "قال مالك: والذي لا يعرف ماله من مال صاحبه ليس بخليط، إنما هو شريك فقط لا خليط. انتهى ما قاله الرزقاني، وإذا كان "الواو" حالية، فنقطة "أن" بفتح الحمزة، وظاهر كلامه أن الخليط والشريك متقابلان، وهو ظاهر كلام "الموطأ"، وهو نص كلام الباجي؛ إذ قال: ذهب أبو حنيفة إلى أن الخليط الشريك، وذكر مالك **يَتَخَصَّصُ** أن الخليط غير الشريك، وأن الخليط هو الذي يعرف ماشيته، وأن الذي لا يعرف ماشيته هو الشريك. لكن لم أحد قيد المعرفة في فروع المالكية من قيود الخلطة، =

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا تَجِبُ الصَّدَقَةُ عَلَى الْخَلِيطَيْنِ حَتَّى يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الْغَنَمِ مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِأَحَدِ الْخَلِيطَيْنِ أَرْبَعُونَ شَاةً فَصَاعِدًا، وَلِلْآخَرِ أَقَلُّ مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً، كَانَتِ الصَّدَقَةُ عَلَى الَّذِي لَهُ الْأَرْبَعُونَ شَاةً، وَلَمْ تُكُنْ عَلَى الَّذِي لَهُ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ صَدَقَةً، قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

= والظاهر عندي أنه ليس يقيد، بل الخليط أعم من الشريك وغيره، وعلى هذا فتأويل كلام "الموطأ" أن "الولو" فيه وصلية، ولفظة إن بكسر الهمزة، والمعنى: أن الخليطين من وجد في مالهما الشرائط المذكورة ولو عرفا، وأما الذي لا يعرف ماله فليس بخليط فقط، بل هو شريك أيضاً، فتقابل الخليط والشريك في كلام "الموطأ" تقابل العام الخاص.

لكل واحد منهما إيج: [كذا هو عندنا معاشر الحنفية خلافاً للشافعية] زاد في النسخ الهندية بعد ذلك "من الغنم"، وليست هذه الزيادة في المصرية، فإن كانت صحيحة فذكرها بخرد المثال، كما أن المصنف بين المثال الآتي على الغنم، وإلا فالحكم لا يختص بالغنم، بل يعم الماشية كلها، "ما تجب فيه الصدقة" يعني لا تؤثر الخلطة حتى يكون لكل واحد منهما نصاب كامل، فإن كان لكل واحد منهما أقل من النصاب ولو كان المجموع نصاباً كاملاً، فلا زكاة عليهما عند المالكية خلافاً للشافعية والحنابلة، كما تقدم من مسلكهم، وإن كان لواحد منهما نصاباً كاملاً وللآخر أقل من نصاب، فحكمه في الزكاة حكم المنفرد، وعلى الساعى أن يأخذ الزكاة من ماشيته خاصة.

ذلك: أي الكلام المذكور سابقاً، وأوضحه المصنف بالمثال، فقال: "إذا كان لأحد الخليطين أربعون شاةً مثلاً فصاعداً" أي فأكثر من الأربعين، يعني يكون له النصاب أو أكثر منه، "وللآخر" أي لآخر الخليطين "أقل من أربعين شاةً" أي أقل من النصاب ولو بواحدة "كانت الصدقة على الذي له أربعون شاةً" فصاعداً لملكه النصاب، وحكمه حكم المنفرد، "و لم تكن على الذي له أقل من ذلك صدقة" بالرفع اسم "لم تكن"، لتقصه عن النصاب.

منهما إيج: زاد ههنا أيضاً لفظ من الغنم في الهندية لا المصرية، كما تقدم، "ما يجب فيه الصدقة" أي يكون لكل واحد منهما نصاب كامل، "جمعاً" بناءً المجهول، أي كلا النصابين في الصدقة، ويجب الصدقة في المجموع، "ووجبت الصدقة عليهما" أي المالكتين "جميعاً" بقدر ماليهما كالمالك الواحد، وأوضحه أيضاً بالمثال مثل السابق، فقال: "فإن كانت لأحدهما ألف شاة أو أقل من ذلك" أي أقل من الألف بشرط أن لا تكون أقل من النصاب، ولذا قيده بقوله: "مما تجب فيه الصدقة، وللآخر" أيضاً نصاب "أربعون شاةً أو أكثر، فهما خليطان" يوديان الزكاة على سنة الخلطة، "ويترادان الفضل" أي المأخوذ من نصيب أحدهما الزائد "بينهما بالسوية" ثم فسر السوية بقوله: "على قدر عدد أموالهما" فإذا كان لأحدهما ألف وللآخر أربعون، فيكون المأخوذ "على الألف بحصتها وعلى الأربعين بحصتها"، قال الزرقاني: فإذا أخذ الساعى من الألف والأربعين عشرة، كان على ذي الألف منها تسعة. =

من الغنم ما تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، جُمِيعًا فِي الصَّدَقَةِ، وَوَجِبَتْ الصَّدَقَةُ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا، فَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا أَلْفُ شَاةٍ أَوْ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ مِمَّا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، وَلِلْآخَرِ أَرْبَعُونَ شَاةً أَوْ أَكْثَرُ، فَهُمَا خَلِيطَانِ يَتَرَادَاَنِ الْفَضْلَ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ عَلَى قَدْرِ عَدَدِ أَمْوَالِهِمَا عَلَى الْأَلْفِ بِحِصَّتَيْهَا وَعَلَى الْأَرْبَعِينَ بِحِصَّتَيْهَا، قَالَ مَالِكٌ: الْخَلِيطَانِ فِي الْإِبِلِ بِمَنْزِلَةِ الْخَلِيطَيْنِ فِي الْغَنَمِ تَجْمَعَانِ فِي الصَّدَقَةِ جَمِيعًا، إِذَا كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذُودٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ" وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ إِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ شَاةً.

= قلت: وهذا وهم من الشارح؛ لأنه لا وجه لأن يؤخذ من ذي الألف تسعة شياه، بل نفى قيمة عشرة شياه على ألف وأربعين، فما يساوي الألف يكون على ذي الألف، وما يساوي الأربعين يكون على ذي الأربعين، فيكون على ذي الألف تسعة شياه وستة عشر جزءًا من ستة وعشرين جزءًا من الشاة العاشرة، وعلى ذي الأربعين عشرة أجزاء من ستة وعشرين جزءًا من الشاة العاشرة لشاة واحدة لا غير، فأَيُّ الْخَلِيطَيْنِ أَحَدُ السَّاعِي مِنْ شِيَاهِهِ عَشْرَةٌ، يَرْجِعُ عَلَى صَاحِبِهِ بِذَلِكَ الْحِسَابِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَرْبَعِينَ الْخَمْسَةَ وَالْعَشْرُونَ مِنْ أَلْفٍ وَأَرْبَعِينَ، فَيَكُونُ مِنَ الْمَأْخُوذِ الْجُزْءِ الْوَاحِدِ لِمُصَاحِبِ الْأَرْبَعِينَ، وَخَمْسَةَ وَعَشْرُونَ جُزْءًا لِمُصَاحِبِ الْأَلْفِ، فَتَأْمَلُ.

بمنزلة إلخ: أي تأثير الخلطة في الإبل كتأثيرها في الغنم، ويعتبر فيها ما يعتبر في الغنم من الشروط، وكذلك الخلطة في البقر "تجتمعان" في المصرية، و"تجمعان" في الهندية "في الصدقة جميعا" ويؤخذ الواجب من مجموعهما "إذا كان لكل واحد منهما" أي من الخليطين "ما تجب فيه الصدقة" أي مقدار النصاب "وذلك" أي دليل اشتراط النصاب لكل واحد من الخليطين "أن رسول الله ﷺ قال: ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة" فعموم النفي يشمل الخليطين أيضاً، "وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه" في كتاب الصدقة المذكور قبل ذلك: "في سائمة الغنم إذا بلغت أربعين شاة" بالنصب "شاة" بالرفع مبتدأ، فقيد الزكاة ببلوغ النصاب، قال الباجي: واستدل في الغنم بقول عمر، وهذا يحتمل الوجهين، أحدهما: أن يذهب إلى ثبوت الخلطة في النصاب الكامل، وينفيها فيما دون النصاب، واستدل على انتفاء الزكاة فيما دون النصاب بقول النبي ﷺ في الإبل، واستدل على ثبوتها بعد كمال النصاب بقول عمر رضى الله عنه، فثبت الحكمان بالبدليلين. والوجه الثاني: أن يريد بذلك نفي الزكاة فيما دون الأربعين على حسب نفيها في الإبل فيما دون الخمس، وذلك لا يكون إلا من باب دليل الخطاب.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: وَقَالَ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ: لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ: إِنَّهُ إِنَّمَا يَعْنِي بِذَلِكَ أَصْحَابَ الْمَوَاشِي، قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ قَوْلِهِ: لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ: أَنْ يَكُونَ النَّفَرُ الثَّلَاثَةُ الَّذِينَ يَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَرْبَعُونَ شَاةً، وَقَدْ وَجِبَتْ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي غَنَمِهِ الصَّدَقَةُ، فَإِذَا أَظْلَهُمُ الْمُصَدِّقُ جَمْعُوهَا؛ لِئَلَّا يَكُونَ عَلَيْهِمْ فِيهَا إِلَّا شَاةٌ وَاحِدَةٌ، فَتُهَوَّ عَنْ ذَلِكَ، وَتَفْسِيرُ قَوْلِهِ: وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ:

قَالَ مَالِكٌ: "وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك" ووافقه الثوري وغيره، قلت: وكذلك قالت الحنفية: إن الخليطين أو الشريكين لا يجب في مالهما الزكاة إذا لم يملكا نصيبا كاملا، وإن ملك أحدهما يجب في ماله، وأما إنكارهم الخلطة فمعناه أنهم ينكرون تأثير الخلطة في نقص الزكاة أو زيادتها، قال أبو عمر: أجمعوا على أن المنفرد لا يلزمه زكاة، واختلفوا في الخليطين، ولا يجوز نقص أصل مجمع عليه برأي مختلف فيه، وقال الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث: إذا بلغت ماشيتهما النصاب وجبت وإن لم يكن لكل نصاب.

بين مفترق إلخ: بتقديم الفاء أو التاء، روايتان كما تقدم "ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة: إنه" أي عمر رضي الله عنه "إنما يعني بذلك أصحاب المواشي" أي الملاك، كما هو ظاهر مقتضى قوله: "خشية الصدقة" قاله أبو عمر، "قال مالك: وتفسير قوله: لا يجمع بين مفترق" أوضحه بالمثل، فقال: "أن يكون النفر الثلاثة الذين يكون لكل واحد منهم أربعون شاة" بالنصب غميز "وقد وجبت على كل واحد منهم في غنمه الصدقة" بالرفع، فاعل "وجبت"، يعني للملكهم النصاب ومضي الحول، "فإذا أظلمهم" بطاء معجمة أي أشرف عليهم "المصدق" بضم الميم وتخفيف الصاد وكسر الدال المشددة، أي الساعي، "جمعوها" خلطة؛ "لئلا يكون عليهم فيها إلا شاة واحدة"؛ لأنها وظيفة مائة وعشرين، "فنهوا عن ذلك" أي هذا الاختلاط؛ لتقليل الصدقة.

وتفسير قوله: "ولا يفرق بين مجتمع، أن الخليطين" يكون لهما مائة شاة وشاتان بأن "يكون لكل واحد منهما مائة شاة" بالكسر للإضافة "وشاة" بالرفع، "فيكون عليهما" أي الخليطين "فيها ثلاث شياه"؛ لأنها وظيفة ما فوق المائتين "فإذا أظلمهما المصدق" أي الساعي "فرقا غنمهما فلم يكن" بعد التفريق "على كل واحد منهما إلا شاة واحدة" لأنها وظيفة الأربعين إلى مائة وعشرين، فإذا فرق كل واحد منهما غنمه صار لكل واحد مائة وشاة، فعليه شاة واحدة، "فهي" بناء المجهول "عن ذلك" الجمع والتفريق "فقيل: لا يجمع بين مفترق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة قال: فهذا الذي سمعت في" تفسير "ذلك". وإليه ذهب سفيان الثوري والأوزاعي، =

أَنَّ الْخَلِيطَيْنِ يَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةُ شَاةٍ وَشَاةٌ فَيَكُونُ عَلَيْهِمَا فِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ، فَإِذَا أَظْلَهُمَا الْمُصَدِّقُ فَرَقًا غَنَمَهُمَا، فَلَمْ يَكُنْ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا شَاةٌ وَاحِدَةٌ، فَتَهِيَ عَنْ ذَلِكَ فَقِيلَ: "لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشِيَّةٌ الصَّدَقَةِ"، قَالَ مَالِكٌ: فَهَذَا الَّذِي سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ.

= قال ابن رشد في "مقدماته": ذهب الشافعي إلى أن النهي فيه إما هو للسعاة، وذهب مالك إلى أن النهي إنما هو لأرباب المواشي، والصواب على عمومه لهما جميعاً، لا يجوز للساعي أن يجمع غنم رجلين إن لم يكونا خليطين، فيزكيهما على الخلطة؛ ليأخذ أكثر من الواجب له، ولا أن يفرق غنم الخليطين فيزكيهما على الانفراد؛ ليأخذ أكثر من الواجب له، وكذلك أرباب المواشي لا يجوز لهم إذا لم يكونوا خلطاء أن يقولوا: نحن خلطاء؛ ليؤدوا على الخلطة أقل مما يجب عليهم في الانفراد، ولا يجوز لهم أيضاً إذا كانوا خلطاء أن ينكروا الخلطة؛ ليؤدوا على الانفراد أقل مما يجب عليهم على الخلطة. وأما أبو حنيفة الذي لا يقول بالخلطة، فيقول: المعنى في ذلك: أنه لا يجوز للساعي أن يجمع ملك الرجلين، فيزكيهما على ملك واحد مثل: أن يكون للرجلين أربعون شاة فيما بينهما، ولا أن يفرق ملك الرجل الواحد، فيزكيه على أملاك متفرقة، مثل: أن يكون له مائة وعشرون، فلا يجوز له أن يجعلها ثلاثة أجزاء. وقال الحافظ: قال الشافعي: هو خطاب لرب المال من جهة، وللساعي من جهة، فأمر كل واحد منهم أن لا يحدث شيئاً من الجمع والتفريق خشية الصدقة، فرب المال يخشى أن تكثر الصدقة، فيجمع أو يفرق لتقل، والساعي يخشى أن تقل الصدقة، فيجمع أو يفرق لتكثر، فلما كان محتملاً للأمرين لم يكن الحمل على أحدهما بأولى من الآخر، فحمل عليهما معاً، لكن الذي يظهر أن حمله على المالك أظهر.

قال العمري: المعنى واحد، لكن صرف الخطاب الشافعي إلى الساعي، كما حكاه عنه الداودي في "كتاب الأموال" وصرفه مالك إلى المالك، وهو قول أبي ثور، وقال الخطابي عن الشافعي: إنه صرفه إليهما، وقال أبو يوسف: معناه أن يكون لرجل ثمانون شاة، فإذا جاء المصدق قال: هي بيني وبين إخوتي، لكل واحد عشرون، فلا زكاة، أو أن يكون له أربعون، وإخوته أربعون، فيقول: كلها لي، فشاة، وفي "المحيط": يكون خطاباً للساعي أو لرب المال، وفي "المبسوط": المراد من الجمع والتفريق في الملك لا في المكان الخ. (مختصراً) وحمل صاحب "البدائع" الجمليتين على المالك والساعي معاً، وصور له أربعة صور، فالأوجه حملهما عليهما معاً كما هو مختار ابن رشد والحافظ والكاساني.

مَا جَاءَ فِيهَا يُعْتَدُّ بِهِ مِنَ السَّخْلِ فِي الصَّدَقَةِ

٦٧٤ - مَالِكٌ عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدَّيْلِيِّ، عَنْ ابْنِ لَعْبَدٍ اللَّهِ بْنِ سُفْيَانَ الثَّقَفِيِّ، عَنْ جَدِّهِ

فيما يعتد به: أي يحسب ويعتبر في الحساب، "من السخل" بفتح السين وسكون المعجمة وباللام، جمع سخله مثل عمر وتمرقة، ويجمع أيضاً على سخال، أولاد الغنم ساعة تنتج كما سيأتي في كلام المصنف، ولقظة "من" بيان لـ "ما"، "في الصدقة" أي ما جاء في عد السخال لأخذ الزكاة. وههنا ثلاثة مسائل ينبغي التمييز بينها، الأولى: عداد السخال تبعاً للأمهات، قال الزرقاني تبعاً للباحي: لا خلاف فيه بين الفقهاء إذا كانت الأمهات نصاباً إلا ما يروى عن لا يعتد بخلافه: أنه لا يحسب السخال بحال، قال الباجي: والدليل على ذلك قول عمر **رضي الله عنه** هذا بخضرة الصحابة والعلماء، وأخذ به صدقة الناس، ولا يعلم أحد قال بخلافه. والثانية: ما في "الباجي" أيضاً: إذا قصرت الماشية عن النصاب، وكملت نصاباً بالسخال، عدت السخال وأخذت الزكاة، وقال أبو حنيفة والشافعي: يستأنف بها حولاً من يوم كمل النصاب. وقال ابن رشد: قال مالك: حول النسل هو حول الأمهات كانت الأمهات نصاباً أو لم تكن، كما قال في ربح الناض، وقال الشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور: لا يكون حول النسل حول الأمهات إلا أن تكون الأمهات نصاباً، وسبب اختلافهم هو بعينه سبب اختلافهم في ربح المال، وفي "البدائع": إذا اجتمعت الصغار والكبار، وكان واحد منها كبيراً، فإن الصغار تعد ويجب فيها ما يجب في الكبار بلا خلاف (أي عند أئمتنا)؛ لما روي عن رسول الله **ﷺ** أنه قال: **تعد صغارها وكبارها**. وروي أن الناس شكوا إلى عمر فذكر الأمر الآتي في "الموطأ"، وقال ابن رشد: سبب اختلافهم احتمال قول عمر: إذ أمر أن تعد عليهم بالسخال، ولا يؤخذ منها شيء، فإن قوما فهموا من هذا إذا كانت الأمهات نصاباً، وقوما فهموا هذا مطلقاً، وأحسب أن أهل الظاهر لا يوجبون في السخال شيئاً، ولا يعدون لها لو كانت للأمهات نصاباً ولو لم تكن؛ لأن اسم الجنس لا ينطلق عليها عندهم.

والثالثة: إن كانت إبله فصلاناً كلها، وبقرة عجاجيل أو غنمه سخالاً، فقال العيني: تحقيق مذهب الحنفية في ذلك ما قاله صاحب "البداية": وليس في الفضلان والعجاجيل والحمالان صدقة، وهذا آخر أقوال أبي حنيفة، وبه قال محمد بن الحسن والثوري والشافعي ودาวود وأبو سليمان، وكان يقول أولاً: يجب فيها ما يجب في الكبار من الخدع والثنية، وبه قال زفر ومالك وأبو عبيد وأبو ثور وأبو بكر من الخنابلة، ثم رجع وقال: يجب واحدة منها، وبه قال الأوزاعي وإسحاق ويعقوب والشافعي في الجديد وصححوه، ثم رجع إلى ما ذكرناه آنفاً. وقال ابن رشد في "البداية": هل تجب في صغار الإبل؟ وإن وجبت فماذا يكلف، فإن قوما قالوا: تجب فيها الزكاة، وقوم قالوا: لا تجب، وسبب اختلافهم هل يتناول اسم الجنس الصغار أو لا يتناوله؟ والذي قالوا: لا تجب فيها زكاة، هو أبو حنيفة وجماعة من أهل الكوفة، وقد احتجوا بحديث سويد بن غفلة أنه قال: أنا ما مصدق النبي **ﷺ**، فأنيته فجلست إليه فسمعتة يقول: "إن في عهدي أن لا أخذ من راضع لبن". والذين أوجبوا الزكاة فيها، منهم من قال: يكلف شراء السن الواجبة عليه، ومنهم من قال: يأخذ منها، وهو الأقبس، وبنحو هذا الاختلاف اختلفوا في صغار البقر وسخال الغنم.

سُفْيَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بَعَثَهُ مُصَدِّقًا فَكَانَ يُعَدُّ عَلَى النَّاسِ بِالسَّخْلِ،
أبو عمر ابن ربيعة
 فَقَالُوا: تَعُدُّ عَلَيْنَا بِالسَّخْلِ وَلَا نَأْخُذُ مِنْهُ شَيْئًا؟ فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ذَكَرَ
 ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: نَعَمْ نَعُدُّ عَلَيْهِمْ بِالسَّخْلَةِ بِحِمْلِهَا الرَّاعِي وَلَا نَأْخُذُهَا، وَلَا نَأْخُذُ
 الْأَكُولَةَ وَلَا الرُّبَى وَلَا الْمَاجِضَ وَلَا فَحْلَ الْغَنَمِ، وَنَأْخُذُ الْجَذْعَةَ وَالشَّيْثَةَ،

فكان يعد: أي بحسب "على الناس بالسخل" بالفتح، "فقالوا" إنكاراً عليه "نعد" بزيادة همزة الاستفهام في أوله
 في النسخ المصرية، وبدون الهمزة في الهندية "علينا بالسخل" أيضاً "ولا تأخذ منه شيئاً" في الركاة، "فلما قدم"
 سفيان "على عمر بن الخطاب ذكر ذلك له" أي ذكر الذي فعل هم وإنكارهم عليه "فقال عمر: نعم نعد" بالناء
 على صيغة الخطاب في النسخ المصرية، وفي النسخ الهندية بالنون على صيغة الجمع للمتكلم، وعليه مشى شيخنا
 الدهلوي في "المصنف"، وهكذا في الأفعال الثلاثة الآتية من قوله: لا تأخذها ولا تأخذ الأكولة وتأخذ الجذعة،
 "عليهم بالسخلة" التي "يحملها الراعي" ولا تقدر على المشي لصغرها.

ولا تأخذها: في الركاة؛ لأنها من الصغار بمنزلة الأرادل، ولا يؤخذ في الركاة إلا الوسط، "ولا تأخذ الأكولة"
 بالفتح، سيأتي تفسيرها، "ولا الرُّبَى" بضم باء مهملة وشدة موحدة وفصر (جمع) بزة فعلى، وجمعها رباب
 كـ غراب، "ولا الماجض" بمعجمتين سيأتي تفسيرهما أيضاً "ولا فحل الغنم" أي ذكره، "ونأخذ الجذعة"، قال
 في "الجمع": هو ما كان شاباً فتياً، فهو من الإبل ما تم له أربع سنين، ومن البقر والمعز ما تم له سنة، وقبل: من
 البقر ما له سنتان، ومن الضأن ما تمت له سنة، وقبل: أقل منها، وفي "الهداية" يؤخذ الشيء في زكاتها، ولا يؤخذ
 الجذع من الضأن إلا في رواية الحسن عن أبي حنيفة، وهو ما أتى عليه أكثر السنة، وعن أبي حنيفة وهو فروعها؛
 أنه يؤخذ الجذع لقوله **كَلَّا: إنما حلت الجذعة والشيء**، ولأنه يتأدى به الأصحية، فكذا الركاة، وجه الظاهر حديث
 علي موقوفاً ومرفوعاً: "لا يؤخذ في الركاة إلا الشيء فصاعداً" ولأن الواجب هو الوسط، وهذا من الصغار، ولذا
 لا يجوز الجذع من المعز، وجواز التضحية به عرف نصاً، فعلم من ذلك: أن الحنفية والمالكية متفقة على أنه لا يصح
 في الركاة أصغر من ذي سنة، والاختلاف بينهما في وجه الاستدلال فقط.

والشيء: تقدم ما قال الدسوقي: أن الشيء ما أوفى سنة ودخل في الثانية، وفي "الدر المختار": هو ما تمت له سنة،
 قال ابن عابدين: أي ودخل في الثانية كما في "الهداية" وسائر كتب الفقه، والمذكور في "الصحاح" و"المغرب"
 وغيرهما من كتب اللغة: أنه من الغنم ما دخل في الثالثة، ولذا قال الزيلعي: هذا على تفسير الفقهاء، وعند أهل
 اللغة: ما طعن في الثالثة. "وذلك" أي أخذ الجذعة والشيء لأنه "عدل" أي وسط "بين غداة" بمعجمتين بزة كرام
 جمع غدي كـ كرم، أي سخال، وقال الفاري في "شرح الشفاة": بغين مكسورة وذال معجمة ممدودة، هو الردي =

وَذَلِكَ عَدْلٌ بَيْنَ غِذَاءِ الْغَنَمِ وَخِيَارِهِ. السَّخْلَةُ: الصَّغِيرَةُ حِينَ تُنْتَجُ وَالرُّبَى: الَّتِي قَدْ وَضَعَتْ، فَهِيَ تُرْبَى وَلَدَهَا، وَالْمَاخِضُ: هِيَ الْحَامِلُ، وَالْأَكُولَةُ: هِيَ شَاةُ اللَّحْمِ الَّتِي تُسَمَّنُ لِتُؤْكَلَ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ تَكُونُ لَهُ الْغَنَمُ، لَا تَجِبُ فِيهَا الصَّدَقَةُ، فَتَوَالِدُ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهَا الْمُصَدَّقُ يَوْمَ وَاحِدٍ، فَتَبْلُغَ مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ بِوِلَادَتِهَا

= الغنم "وخياره". حاصل ما قال عمر: أنا كما تحسب الجيد ولا تأخذ منه، كذلك تحسب الردي ولا تأخذ منه حذاء بخذاء، وأخذنا الأوسط، قال مالك في شرح الألفاظ المشككة من أثر عمر **رحمه الله**: "السخل: الصغيرة حين تنتج" ببناء المجهول من الإنتاج، أي ساعة تولد، قال الأزهري: تقول العرب لأولاد الغنم ساعة تضعها أمها من الضأن أو المعز ذكراً أو أنثى، وفي "المجمع" السخل بفتح السين فمعجمة: ولد معز أو ضأن ذكراً أو أنثى وقيل: وقت وضعه، وقال المؤلف: السخل بفتح السين وكسرها: الصغيرة من أولاد المعز و"الربى التي قد وضعت" قال الجحد: الربى كحبل: الشاة إذا ولدت، وإذا مات ولدها أيضاً، والحديثة التاج بأن يحضى لها من ولادتها نصف شهر، كما قاله الأزهري، أو شهران كما نقله الجوهري كذا في "شرح إقناع"، وفي "المعنى": قال أحمد: الربا التي وضعت وهي تربى ولدها، يعني قرية العهد بالولادة، وتقول العرب: في رباهما، كما تقول: في نفاسها، وفي "المجمع": هي التي تربي في البيت من الغنم لأجل اللبن، وقيل: شاة قرية العهد، قال أبو زيد: ليس لها فعل، وهي من المعز، وكذا قال صاحب "المخرد": إنها في المعز خاصة، وقال جماعة: من المعز والضأن، وربما أطلق في الإبل، "فهى تربى ولدها" إشارة إلى وجه التسمية بذلك.

والماخض: قال الجحد: الماخض من النساء والإبل والشاة: المقرب، وفي "المعنى": قال أحمد: الماخض: التي قد حان ولادها، فإن كان في بطنها ولد ولم يمن ولادها فهي خلفه. "والأكولة" بفتح فضم، مسمنة للأكل كذا في "شرح المنهاج"، "هي شاة اللحم التي تسمن لتؤكل" كلا الفعلين ببناء المجهول، وفي "المجمع" وقيل: الخصي، وفي "شرح الإحياء" عن "المصباح": هي الشاة تسمن وتغزل لتسريح، وليست بسائمة، فهي من كرائم الأموال.

تكون له الغنم: بمقدار "لا تجب فيها الصدقة" لعدم بلوغها النصاب "فتوالد" بخذف إحدى التائين في النسخ الهندية، وبه ضبطه الزرقاني، وفي أكثر النسخ المصرية بإثباتها "قبل أن يأتيها" أي الغنم، وفي نسخة: "يأتيه" أي المالك، "المصدق" بالرفع، أي الساعي "يوم واحد، فتبلغ ما تجب فيه الصدقة" أي تبلغ النصاب "بولادها"، قال مالك: "أعاده لطول الفصل، "إذا بلغت الغنم بأولادها" أي ولو بسبب عداد أولادها "ما تجب فيه الصدقة" وهو النصاب "فعليه فيها الصدقة، وذلك" أي وجه ذلك "أن ولادة الغنم منها"، فيحسب معها، والولادة مصدر بمعنى المولودة، ففي "مختار الصحاح" ولدت المرأة ولداً وولادة، ثم اللفظ هكذا في النسخ المصرية، وفي الهندية "أن ولادة الغنم منها"، فيحتمل أن يكون بمعناه أو بمعنى المولودة.

قَالَ مَالِكٌ: إِذَا بَلَغَتْ الْعَنَمُ بِأَوْلَادِهَا مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، فَعَلَيْهِ فِيهَا الصَّدَقَةُ، وَذَلِكَ أَنَّ وَالِدَةَ الْعَنَمِ مِنْهَا، وَذَلِكَ مُخَالَفٌ لِمَا أُفِيدَ مِنْهَا بِاشْتِرَاءٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ مِيرَاثٍ، وَمِثْلُ ذَلِكَ الْعَرَضُ لَا يَبْلُغُ ثَمَنُهُ مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، ثُمَّ يَبِيعُهُ صَاحِبُهُ، فَيَبْلُغُ بِرَبْحِهِ.....

وذلك: أي حكم الناج "مخالف لما أفيد منها" أي من الماشية "باشتراء أو هبة أو ميراث" أي سبب آخر غير الناج، يعني أن الناج يضم والفائدة لا تضم؛ لأنها لا تحصل بسبب الأصل، والمراد بالضم تكميل النصاب، يعني إن كان النصاب السابق ناقصاً يكمل بالناج، فيضم معه ويكون حوله حول الأصل، بخلاف الفائدة؛ فإنها لا يكون حولها حول الأصل، بل إن كان الأصل ناقصاً يضم إلى الفائدة، ويعتبر الحول من يوم يكمل النصاب، وفيه خلاف الخنيفة؛ فإنه يضم عندهم مطلقاً سواء كان شاحاً أو ربحاً إلا أن الحول عندهم لا يحسب إلا من وقت كمال النصاب، وبه قال الجمهور، كما تقدم قريباً عن ابن رشد، قال القاري في "شرح النقاية": يضم المستفاد وسط الحول إلى نصاب من جلسته سواء كان المستفاد بسبب من ذلك النصاب أو لم يكن، وقال الشافعي ومالك: إن كان المستفاد بسبب من النصاب ضم، وإن لم يكن بسبب منه لا يضم.

ومثل ذلك: أي مثل الناج "العرض" بالفتح أي عرض التجارة، "لا يبلغ ثمنه ما تجب فيه الصدقة" أي لا يبلغ مقدار النصاب "ثم يبيعه" أي العرض "صاحبه" أي المالك "فيلبغ" ثمنه "ربحه ما تجب فيه الصدقة" أي مقدار النصاب، كرجل اشترى عرضاً بمائة درهم، ثم باعه بمائتي درهم "فيصدق" أي يؤدي صدقة "ربحه مع رأس المال" إذ بلغ مجموعهما النصاب، وتقدم الكلام على ربح المال، وتقدم أيضاً أن العبرة عند المالكية في حول الربح حول الأصل خلافاً للجمهور "ولو كان ربحه" بالرفع اسم "كان"، والضمير إلى المال الذي كان عنده موجوداً قبل ذلك، وإطلاق الربح عليه عندي مجاز، ولم أر أحداً من الشراح تعرضه؛ لأن الربح والفائدة عندهم مقابلات، فالمراد بالربح ههنا مطلق النماء، وإضافة الربح إلى المال الذي كان عنده أيضاً مجازي، ويعتدل أن يكون "ربحه" فعل ماضٍ، فضمير المفعول إلى المستفاد "فائدة" بالنصب، خبر "كان" أو تمييز، وتقدم تعريف الفائدة في محله. "أو ميراث" تخصيص بعد تعميم؛ لأن الميراث يدخل في الفوائد عندهم، "لم تجب فيه" أي في النماء "الصدقة حتى يحول عليه الحول من يوم أفاده أو ورثه". والحاصل أنه **لا** شبه نماء الماشية بنماء العين بأنه كما يضم ربح العين إلى العين؛ لأنه يحصل منه، فكذلك يضم نجاج الماشية إلى الماشية؛ لأنه يحصل منها، وكما أن فائدة العين لا يضاف إلى العين السابق بل إن كان العين السابق نصاباً يعتبر حول الفائدة من يوم أفادها، وإن كان العين السابق ناقصاً يضاف السابق إلى اللاحق، ويعتبر الحول من يوم الإفادة إن صار النصاب كاملاً بمجموعهما، فكذلك فائدة الماشية، إن كان السابق ناقصاً يضاف إلى الفائدة، ويحسب الحول من حين كمال النصاب إلا أن السابق في الماشية إن كان كاملاً تضاف الفائدة إلى السابق بخلاف كامل العين، وهذا هو الفرق بين نماء الماشية، ونماء العين كما سيظهر عليه المصنف قريباً.

مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، فَيُصَدَّقُ رِبْحُهُ مَعَ رَأْسِ الْمَالِ، وَلَوْ كَانَ رِبْحُهُ فَائِدَةً أَوْ مِيرَاثًا لَمْ تَجِبْ فِيهِ الصَّدَقَةُ، حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ أَفَادِهِ أَوْ وَرَثَتِهِ. قَالَ مَالِكٌ: فَعِدَاءُ الْغَنَمِ مِنْهَا كَمَا أَنَّ رِبْحَ الْمَالِ مِنْهُ. قَالَ مَالِكٌ: غَيْرُ أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ فِي وَجْهِ وَاحِدٍ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْوَرِقِ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، ثُمَّ أَفَادَ إِلَيْهِ مَالًا تَرَكَ مَالَهُ الَّذِي أَفَادَ، فَلَمْ يُزَكِّهِ مَعَ مَالِهِ الْأَوَّلِ حِينَ يُزَكِّيهِ، حَتَّى يَحُولَ عَلَى الْفَائِدَةِ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ أَفَادَهَا، وَلَوْ كَانَتْ لِرَجُلٍ غَنَمٌ أَوْ بَقَرٌ أَوْ إِبِلٌ تَجِبُ فِي كُلِّ صِنْفٍ مِنْهَا الصَّدَقَةُ، ثُمَّ أَفَادَ إِلَيْهَا بَعِيرًا أَوْ بَقَرَةً أَوْ شَاةً، صَدَّقَهَا مَعَ صِنْفِ مَا أَفَادَ مِنْ ذَلِكَ حِينَ يُصَدَّقُ، إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْ ذَلِكَ الصَّنْفِ الَّذِي أَفَادَ نِصَابٌ مَاشِيَةً، قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي هَذَا كَلَمِهِ.

فَعِدَاءُ الْغَنَمِ: أي سخاها "منها" أي من الغنم "كما أن ربح المال منه" أي من المال، فذكر هذا الكلام بطريق التنبهة للكلام السابق بعد ذكر التنبيه مفصلاً، ولما كان ظاهر هذا الكلام أن غناء العين وربح المال حكمهما واحد مطلقاً، وقد كان بينهما اختلاف في بعض الأمور، تبه على ذلك بقوله: "قال مالك: غير أن ذلك" أي غناء العين وغناء الماشية "يختلف" فيما بينهما "في وجه واحد"، وفي النسخ المصرية: "في وجه آخر"، والمؤدى واحد، وهو "أنه إذا كان للرجل من الذهب أو الورق" أي العين "ما تجب فيه الزكاة" أي مقدار النصاب "ثم أفاد إليه مالا آخر" أي حصل له عين أخرى بطريق الفائدة، "ترك" المستفيد "ماله الذي أفاد" أي استفاد "فلم يركه مع ماله الأول حين يركه حتى يحول على الفائدة الحول من يوم أفادها" يعني يركى المال الأول على حوله، ويركى الفائدة على حولها، "ولو كانت لرجل غنم أو بقرة أو إبل" أي ولو كانت له ماشية بأي نوع كانت "تجب في كل صنف منها الصدقة" بالرفع فاعل "تجب"، والجملة صفة لـ "غنم" وأحوالها، والمراد كونها بمقدار النصاب.

ثم أفاد إليها: أي الأنواع الثلاثة أي نوع كانت "بعيراً أو بقرة أو شاة"، بشر على غير اللف، "صدقها" أي أدى صدقة الفائدة "مع صنف ما أفاد من ذلك" المذكور من الأنواع الثلاثة "حين يصدقها" أي يؤدي صدقة هذا الصنف "إذا كان عنده من ذلك الصنف الذي أفاد" أي استفاد "نصاب ماشية" بالرفع اسم "كان". وحاصل الكلام: أن بينهما فرقا بوجه واحد، وهو أن الماشية إذا استفاد منها شيئاً، وعنده نصاب من جنسها، فحكم الفائدة في الحول حكم أصل النصاب، ونضم الفائدة معه ويتركى حين يركى، وفي العين بخلاف ذلك، يركى الفائدة حولها والنصاب -

الْعَمَلُ فِي صَدَقَةِ عَامَيْنِ إِذَا اجْتَمَعْنَا

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ وَإِلَيْهِ مِائَةٌ بَعِيرٍ، فَلَا يَأْتِيهِ السَّاعِي حَتَّى تَجِبَ عَلَيْهِ صَدَقَةُ أُخْرَى، فَيَأْتِيهِ الْمُصَدَّقُ وَقَدْ هَلَكَتْ إِبِلُهُ إِلَّا خَمْسَ ذَوْدٍ، قَالَ مَالِكُ: يَأْخُذُ الْمُصَدَّقُ مِنَ الْخَمْسِ ذَوْدَ الصَّدَقَتَيْنِ اللَّتَيْنِ وَجَبَتَا

= الذي كان عنده لحوله، ولا يشبهه عليك هذه المسألة أي ضم فائدة الماشية إلى النصاب. فما تقدم قريباً من قوله: وذلك مخالف لما أفيد منها باشتراء أو هبة؛ لأن المذكور ههنا ضم الفائدة إلى النصاب الكامل، فنضم إليه وتوذي معه، وهناك كان النصاب ناقصاً، فلا تضم إلى الناقص، بل يضم الناقص إلى الفائده، فإن كانت المجموعة نصاباً حسب الحول من يوم الإفادة، وإن لم يحصل من مجموعها نصاب يضمن إلى الثالثة، وهكذا، كما صرح في "الشرح الكبير".

قال مالك الأمر: المتفق "عندنا" بالمدينة "في الرجل تجب عليه الصدقة؛ لوجود شرائطها، وإبله" مبتدأ "مائة بعير" بالإضافة خبر، والجملة تثنيل، "فلا يأتیه الساعي" بعد السنة الأولى "حتى تجب عليه صدقة أخرى؛ لمضي السنة الثانية "فيأتيه المصدق" أي الساعي بعد ذلك "وقد هلكت" الجملة حاله "إبله" بالرفع أي ضاعت إبله كلها "إلا خمس ذود" أي لم يبق عنده سوى خمسة إبل "يأخذ المصدق" أي الساعي "من الخمس ذود" المذكورة "الصدقتين اللتين وجبتا على رب المال" لستين، "شاتين" بيان للصدقتين "في كل عام" خبر، "شاة" بالرفع مبتدأ، تفصيل للشاتين المذكورتين؛ "لأن الصدقة إنما تجب على رب المال يوم يصدق" بيناء المعلوم، ويحتمل الجهول "ماله" بالنصب أو الرفع، وهو اليوم الذي يأتيه المصدق.

وذلك ما قد علم سابقاً أن وجوب الصدقة في الأموال الظاهرة عند المائكية بيوم محي الساعي، فإذا كان وجوبها محيثة فيعتبر المال أيضاً وقتيل، وكان المال إذ ذاك خمس ذود، فيؤخذ الصدقة أيضاً لخمس ذود، وهذا بيان دليل لأخذ الصدقة من خمس ذود لا مائة إبل، ويوضح ذلك ما في "المدينة" قال ابن القاسم: قلنا لمالك: لو أن إماماً شغل، فلم يبعث المصدق سنين، كيف يزكي إذا جاء؟ قال: يزكي السنين الماضية كل شيء وحده في أيديهم من الماشية لما مضى من السنين على ما وجد بين أيديهم، قلت: أرأيت إن كانت خمساً من الإبل، فمضى لها خمس سنين لم يأت فيها الساعي، فأتاه بعد الخمس سنين، فقال: عليه خمس شياه، قال الباجي: وهذا كما قال: إن من تأخر عنه الساعي وتلفت ماشيته، فإنه لا يضمن ماشيته؛ لأن إمكان الأداء إلى الإمام من شرائط الوجوب في الأموال الظاهرة، سواء تلفت بأمر من السماء، أو أتلغها هو من غير قصد للفرار من الزكاة، هذا قول مالك وأصحابه وقال أبو حنيفة: إن أتلغها هو ضمن. قلت: هذا إذا أتلغها بعد الوجوب، أما لو أتلغها قبل الحول فلا ضمان عليه عند الحنفية كما صرح به ابن عابدين وغيره؛ فإطلاق الباجي مقيد. ولما علم أن وجوب الصدقة لمحبي الساعي =

عَلَى رَبِّ الْمَالِ شَائِنٍ، فِي كُلِّ عَامٍ شَاةٌ؛ لَأَنَّ الصَّدَقَةَ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ يَوْمَ يُصَدَّقُ مَالُهُ، فَإِنْ هَلَكَتْ مَاشِيَّتُهُ أَوْ نَمَتْ، فَإِنَّمَا يُصَدَّقُ الْمُصَدَّقُ زَكَاةَ مَا يَجِدُ يَوْمَ يُصَدَّقُ. وَإِنْ تَظَاهَرَتْ عَلَى رَبِّ الْمَالِ صَدَقَاتٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُصَدَّقَ

= فإن هلك أو أهلك بدون نية الفرار "ماشيته" قبل مجيء الساعي "أو نمت" أي زادت "فإنما يصدق المصدق" أي يأخذ الساعي "زكاة ما يجد يوم يصدق" أي يوم يأخذ الصدقة، ولما ذكر فيما مضى حكم عامين فقط ولو كان في حكمهما الأعوام الكثيرة أيضاً، إلا أنه أراد أن يذكر حكمها أيضاً نصاً، فقال: "وإن تظاهرت" أي جمعت "على رب المال صدقات غير واحدة" أي إن كان مضى له أعوام كثيرة لم يصدق فيها، ثم جاء الساعي "فليس عليه" أي على رب المال "أن يصدق" أي يؤدي الصدقة "إلا ما وجد المصدق" أي الساعي "عنده" أي عند رب المال، "فإن هلكت ماشيته" قبل مجيء الساعي "أو وجبت عليه فيها" أي في الماشية "صدقات" متعددة لو أتى الساعي كل عام، فإطلاق الوجوب مجاز؛ إذ الوجوب عندهم بمجيء الساعي، ولم يوجد في الأعوام الماضية، "فلم يؤخذ" ببناء المجهول "منه" أي من المالك "شيء منها" أي من الصدقات "حتى هلكت ماشيته كلها، أو صارت إلى ما" أي صارت إلى مقدار "لا تحب فيه الصدقة"؛ لتقصها عن النصاب "فإنه لا صدقة عليه ولا ضمان فيما هلك أو مضى من السنين" كذا في المصرية، وهو الأوجه، وفي النسخ الهندية بدله: "ومضى من ماله"، فيكون بيانا لقوله: هلك.

قلت: وكذلك لا صدقة عليه لو بقي بعد أخذ صدقة بعض السنين أقل من النصاب مثلاً: إذا جاء المصدق بقي بيده إحدى وأربعون شاة، وقد غاب عنها خمس سنين لم يأخذ منها إلا شائتين فقط؛ لأنها قد فُصرت بذلك عن النصاب، صرح به الباجي، قال الزرقاني: وأصل هذه المسألة فصلان: هل الزكاة متعلقة بالذمة أو بالعين؟ وهل مجيء الساعي شرط وجوب أم لا؟ والمذهب أنها تجب بمجيء الساعي وأنها متعلقة بالعين، أشار إليه الباجي. قلت: وأما تعلقها بالعين أو الذمة فمذهب الحنفية فيه أنها متعلقة بالعين، صرح به في "الدر المختار" وغيره، وقال الموفق: الزكاة تجب في الذمة في إحدى الروايتين عن أحمد وأحمد قولي الشافعي؛ لأن إخراجها من غير النصاب حائز، والثانية: أنها تجب في العين، وهو القول الثاني للشافعي، وهذه الرواية هي الظاهرة عند بعض أصحابنا لقول النبي ﷺ في أربعين شاة شاة، وقوله: **فِيمَا مَقَّتِ السَّمَاءُ الْعَنَمَ** وغير ذلك من الألفاظ الواردة بحرف "في"، وهي للظرفية، وإنما حاز الإخراج من غير النصاب رخصة، وفائدة الخلاف أنها إذا كانت في الذمة فحال على ماله حولان لم يؤد زكاتها، وجب عليه أدائها لما مضى، ولا تنقص عنه الزكاة في الحول الثاني، فلو كان عنده أربعون شاة مضى عنها ثلاثة أحوال، وجب عليه ثلاث شياه، وإن قلنا: تتعلق بالعين، وكان النصاب مما تجب الزكاة في عينه، فحالت عليه أحوال لم تؤد زكاتها، تعلقت الزكاة في الحول الأول من النصاب بقدرها، فإن كان نصاباً لا زيادة عليه، فلا زكاة فيه فيما بعد الحول الأول؛ لأن النصاب نقص فيه.

إِلَّا مَا وَجَدَ الْمُصَدِّقُ عِنْدَهُ، فَإِنْ هَلَكَتْ مَالِيَّتُهُ أَوْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ فِيهَا صَدَقَاتٌ، فَلَمْ يُوَخِّذْ مِنْهُ شَيْءٌ مِنْهَا حَتَّى هَلَكَتْ مَالِيَّتُهُ كُلُّهَا، أَوْ صَارَتْ إِلَى مَا لَا تُحِبُّ فِيهِ الصَّدَقَةُ، فَإِنَّهُ لَا صَدَقَةَ عَلَيْهِ، وَلَا ضَمَانَ فِيمَا هَلَكَ وَمَضَى مِنْ مَالِهِ.

النَّهْيُ عَنِ التَّصْيِيقِ عَلَى النَّاسِ فِي الصَّدَقَةِ

٦٧٥ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: مَرَّ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بَغْنَمٌ مِنَ الصَّدَقَةِ فَرَأَى فِيهَا شَاةً حَافِلًا ذَاتَ ضَرْعٍ عَظِيمٍ، فَقَالَ عُمَرُ: مَا هَذِهِ الشَّاةُ؟ فَقَالُوا: شَاةٌ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ عُمَرُ: مَا أُعْطِيَ هَذِهِ أَهْلُهَا وَهُمْ طَائِعُونَ، لَا تَقْشُرُوا النَّاسَ لَا تَأْخُذُوا حَزْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ نَكْبُوا عَنِ الطَّعَامِ.

تحوا

كرهم الأموال

قالت مر: ببناء المجهول، "على عمر بن الخطاب بغنم من أموال الصدقة فرأى فيها شاة حافلا" أي مجتمعاً لبنها ومنه المخفلة، "ذات ضرع" بفتح الضاد المعجمة وسكون الراء المهملة، "ثدي" "عظيم" أي كانت عظيم الثدي لأجل حفل اللبن أو خلفة، والمعنى على كل حال: أنها كانت من خيار الغنم "فقال عمر بن الخطاب: ما هذه الشاة" أي من أين جاءت؟ فقالوا: شاة من الصدقة، فقال عمر **ﷺ**: ما أُعْطِيَ هذه الشاة أهلها" بالرفع فاعل "أُعْطِيَ"، "وهم طائعون"، يريد أن أهلها لا يد أن كرهوا إعطائها؛ لما فيها من كثرة اللبن وعظم الضرع، وكونها من خيار الأموال؛ لأن الأغلب من أحوال الناس أنهم كرهوا إعطاء أمثالها، وبشكل عليه أنه ليس في الأثر أن عمر **ﷺ** أمر بردها، وأجاب عنه الباجي بأنه يحتمل أن عمر قد أعلم أن صاحبها قد طابت بها نفسه، وقال أبو عمر: إنما أخذت - والله أعلم - من غنم كلها لبون، كما لو كانت كلها مواحض أخذ منها، ولذا لم يأمر عمر بردها، وردده ابن زرقون بأن مشهور المذهب أن الساعي لا يأخذ منها، ولربما أن يأتيه بما فيه وفاء، قلت: هذا الرد مختص بمسلك المالكية؛ إذ قالوا يلزوم الوسط، وأما على مسلك الحنفية فما أجاب به أبو عمر صحيح، ففي "الدر المختار": والمصدق لا يأخذ إلا الوسط، ولو كله جيداً فحيد.

لا تقشروا: بكسر التاء الثانية، "الناس" أصل الفتنه الاختبار، إلا أنها استعملت فيما يصرف الناس من الحق إلى الباطل، قلت: والمعنى: لا تفسدوا الناس ولا تنفروهم عن الدين بازدياد الثقل عليهم، "لا تأخذوا حزرات" بفتح الحاء المهملة وتقدم الزاي المعجمة المفتوحة على الراء المهملة، جمع حزرة يسكون زاي، هي خيار مال الرجل؛ =

٦٧٦ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلَانِ مِنْ أَشْجَعٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ يَأْتِيهِمْ مُصَدَّقًا، فَيَقُولُ لِرَبِّ الْمَالِ: أَخْرِجْ إِلَيَّ صَدَقَةَ مَالِكَ، فَلَا يَقُودُ إِلَيْهِ شَاءٌ فِيهَا وَفَاءٌ مِنْ حَقِّهِ إِلَّا قَبْلَهَا. قَالَ مَالِكُ: السُّنَّةُ عِنْدَنَا وَالَّذِي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ يَلِدُنَا أَنَّهُ لَا يُضَيِّقُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي زَكَاتِهِمْ، وَأَنْ يَقْبَلَ مِنْهُمْ مَا دَفَعُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ.

= لأن صاحبها لا يزال يجرها (أي يخرصها) في نفسه، كذا في "المجمع"، يطلق على الذكر والأنثى، ويروى: حرزات بتقدم الرء على الزاي، قال صاحب "المجمع": المشهور الأول، قال ابن اضمام: بالفتحات جمع حرزة بتقدم الزاي المعجمة على الرء في اللغة المشهورة، ذكره في "النهاية"، وهو عيار المال، وفي الأصل كأنه الشيء المحبوب للنفس، وذكر عدة روايات وردت فيها المنع عن أخذ حرزات المسلمين. "نكبوا" بتشديد الكاف كما في الحاشية عن "المحلى"، أي تنحوا، قال المحدث: نكبه تنكيا: نحاه، لازم ومتعد، "عن الطعام" أي ذوات الدر. قال موسى بن طارق: قلت لمالك: ما معناه؟ فقال: لا يأخذ المصدق لبونا، وقال الباجي: أي اعدلوا بأخذكم عما يكون منه الطعام لأرباب المواشي، وفي "المجمع": يريد الأكلة وذوات اللبن ونحوهما، أي عرضوا عنها، ولا تأخذوها في الزكاة.

أشجع إلخ: بفتح الهمة وإسكان المعجمة فحيم، قبيلة مشهورة، "أن محمد بن مسلمة" بن سلمة "الأنصاري" صحابي مشهور مات بعد الأربعين. كذا في "التقريب"، "كان يأتهم مصدقا" أي ساعيا للمصدقة "فيقول لرب المال: أخرج إلي صدقة مالك"، قال الباجي: وهذا على سبيل التفويض إليه، وهو من السنة أن الاختيار إليه، وأنه من أخرج شاة سليمة يجوز مثل سنّها في الزكاة أن يأخذها؛ لأن التعيين لرب الماشية دون المصدق. "فلا يقود" رب المال "إليه" أي محمد بن مسلمة، "شاة" مفعول - "يقود"، "فيها وفاء من حقه" أي المصدق "إلا قبلها".

أنه لا يضيق إلخ: العامل "على المسلمين" أي أرباب الأموال في زكاتهم "وأن يقبل منهم ما دفعوا" إليه من زكاة "أموالهم"، وقال النبي ﷺ: لعاذ: إياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظنون فإنه ليس بينه وبين الله حجاب، وقال النبي ﷺ: المتعدي في الصدقة كمناعها. قلت: وظاهر ما في "الموطأ" أن الخيار في ذلك إلى المالك لكن في الفروع تفصيل، ففي بعضها خير الساعي دون بعضها، وقالت الحنفية: إن الخيار للمالك، قال السرخسي: الخيار إلى صاحب المال إن شاء أدى القيمة وإن شاء أدى سنا دون الواجب وفضل القيمة، وإن شاء أدى سنا فوق الواجب واسترد الفضل، حتى إذا عين شيئا فليس للساعي أن يأبى ذلك؛ لأن صاحب الشرع اعتبر التيسير على أرباب الأموال، وإنما يتحقق ذلك إذا كان الخيار لصاحب المال. قلت: لكن الحنفية مختلفة في صورة أداء الأعلى واسترداد الفضل؛ لأنه بيع يتوقف على تراضي الطرفين، كما بسطه ابن عابدين.

أَخَذَ الصَّدَقَةَ وَمَنْ يَجُوزُ لَهُ أَخْذُهَا

٦٧٧ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَحُلْ الصَّدَقَةَ لِغَنِيِّ إِلَّا لِخَمْسَةٍ:

أخذ: على زنة العامل وممناه، فالمراد بيان العامل كم يعطى من الصدقة، سيأتي في آخر الباب، ويحتمل أن لا يختص بالعامل، فيكون قوله: "ومن يجوز له أخذها" عطف تفسير، والأوجه عندي الأول للتأسيس، فيكون الغرض بيان أحكام العامل خاصة وأخذي الصدقة عامة.

لا تحل الصدقة: أي الصدقة الواجبة لا صدقة التطوع، "لغني" حكى الفاري عن "الحبيط" الغني على ثلاثة أنواع: غني يوجب الزكاة، وهو ملك نصاب حولي نام، وغني يحرم أخذ الصدقة ويوجب صدقة الفطر والأضحية، وهو ملك ما يبلغ قيمة نصاب من الأموال الفاضلة عن حاجته الأصلية، وغني يحرم السؤال دون الصدقة، وهو أن يكون له قوت يومه وما يستر غورته. وقال ابن رشد: وأما حد الغناء الذي يمنع من الصدقة فذهب الشافعي إلى أن المانع هو أقل ما ينطلق عليه الاسم، وذهب أبو حنيفة إلى أن الغناء هو ملك النصاب؛ لأنهم الذين سماهم النبي ﷺ أغنياء لقوله ﷺ **تأخذ من أغنيائهم، وترد على فقرائهم**، وإذا كان الأغنياء هم الذين هم أهل النصاب، وجب أن يكون الفقراء ضدّهم، وقال مالك: ليس في ذلك حد، إنما هو راجع إلى الاجتهاد، وسبب اختلافهم هل الغني المانع أمر شرعي أو معنى لغوي؟ فمن قال: معنى شرعي، قال: وجود النصاب هو الغناء، ومن قال: معنى لغوي، اعتبر في ذلك أقل ما ينطلق عليه الاسم، فمن رأى أن أقل ما ينطلق عليه الاسم محدود حده به، ومن رأى أنه يختلف باختلاف الأشخاص والحالات والأزمنة والأمكنة وغير ذلك قال: إنه راجع إلى الاجتهاد.

قال الخصاص بعد ذكر الحديث **تأخذ من أغنيائهم، وترد على فقرائهم** بعدة طرق وعدة روايات؛ ولما كان الغني هو الذي ملك مائتي درهم، وما دونها لم يكن غنيا، وجب أن يكون داخلا في الفقراء، وهذا هو مستدل الحنفية في ذلك. "إلا الخمسة" الآتي ذكرها، قال الزرقاني تبعا للباحي: فتحل لهم وهم أغنياء؛ لأنهم أخذوها بوصف آخر، وقال ابن رشد: الجمهور على أنه لا يجوز الصدقة للأغنياء بأجمعهم إلا للخمسة الذي نص عليهم النبي ﷺ في قوله هذا، وروي عن ابن القاسم: أنه لا يجوز أخذ الصدقة لغني أصلاً مجاهداً كان أو عاملاً، وسبب اختلافهم هو هل العلة في إيجاب الصدقة للأصناف المذكورين هو الحاجة فقط أو الحاجة والمنفعة العامة إجماعاً. وفي "البدائع": أما الذي يرجع إلى المؤدى إليه فأنواع، منها: أن يكون فقيراً، فلا يجوز صرف الزكاة إلى الغني إلا أن يكون عاملاً عليها؛ لقوله تعالى: **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ** (التوبة: ٦٠) خرجت لبيان مواضع الصدقات، ومصارفها ومستحقيها، وهم وإن اختلفت أساميهم فبسبب الاستحقاق في الكل واحد، وهو الحاجة إلا العاملين عليها؛ =

لِغَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ لِعَامِلٍ عَلَيْهَا أَوْ لِغَارِمٍ

= فإنهم مع غناهم يستحقون العمالة؛ لأن السبب في حقهم العمالة. ثم فسر الآية بالسطر، وقال الخصاص في "أحكام القرآن" بعد تفسير الآية: وجميع من يأخذ الصدقة من هذه الأصناف فإنما يأخذها صدقة بالفقر، والمؤلفة قلوبهم والعاملون عليها لا يأخذونها صدقة، وإنما تحصل الصدقة في يد الإمام للفقراء، ثم يعطي الإمام المؤلفة منها لدفع أذيتهن عن الفقراء وسائر المسلمين، ويعطيها العاملين عوضاً من أعمالهم لا على أنها صدقة عليهم، وإنما قلنا ذلك لقول النبي ﷺ: **أُمِرْتُ أَنْ أَخْذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَصْنَانِكُمْ، وَأَرَدَهَا فِي فَقَرِكُمْ.** فبين أن الصدقة مصروفة إلى الفقراء، فدل ذلك على أن أحداً لا يأخذها صدقة إلا بالفقر، وأن الأصناف المذكورين إنما ذكروا بياناً لأسباب الفقر. وفي المرقاة: قال ابن المصنف: قيل: لم يثبت هذا الحديث أي الذي في "الموطأ"، ولو ثبت لم يقو قوة حديث معاذ؛ فإنه رواه أصحاب الكتب الستة مع قرينة من الحديث الآخر - يعني قوله: **لَا تَحِلُّ لِعَلِيٍّ** - ولو قوي قوته ترجح حديث معاذ بأنه مانع، وما رواه مبيح، مع أنه دخله التأويل عندهم، حيث قيد للأخذ له بأن لا يكون له شيء في الديوان، ولا أخذ من الفيء، وهو أعم من ذلك، وذلك بضعف الدلالة بالنسبة إلى ما لم يدخله تأويل. قال القاري في "شرح النقاية": ولما ما في "أبي داود" و"الترمذي" من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص: أن رسول الله ﷺ قال: **لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِعَلِيٍّ وَلَا لِدِي مِرَّةً مَوْيَةً.** رواه الحاكم وقال: صحيح على شرطهما.

لِغَازٍ إلخ: هذا أحد التفسير في قوله تعالى في مصارف الصدقة: **﴿وَمِنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾** (النورة: ٦٠) قال الباجي: هو الغزو والجهاد، قاله مالك وجمهور الفقهاء، وقال ابن حنبل: هو الحج، قلت: وبالأول قال أبو يوسف، وبالثاني قال محمد، كما في "البدل"، وفي "البدائع": "في سبيل الله" عبارة عن جميع القرب، فيدخل فيه كل من سعى في طاعة الله وسبيل الخيرات إذا كان محتاجاً. قلت: لكن المراد ههنا هو الأول؛ لتفديد الحديث بـ "غاز في سبيل الله"، وبالجملة أن ههنا اختلافين، الأول: في أن المراد بـ "سبيل الله" المطلق في الآية الحاج أو الغازي؟ والثاني: أن الاستثناء في الحديث عن العني أو المستثنى مقيد بالفقر؟ وإطلاق العني عليه بحاز باعتبار ما كان، قال الباجي: لا بأس أن يعطى من الزكاة للغازي وإن كان معه ما يغنيه، وإن لم يأخذ فهو أفضل، هذا قول مالك، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: لا يعطى للغازي العني شيء من الصدقة، ولا يحل له أخذها. قلت: وذلك لاشتراط الفقر في الروايات التي تقدمت قريباً، وتقدم أيضاً أن هذه الرواية لا تقاومها، وعلى تقدير التسليم فتوجيه ما في "البدائع"؛ إذ قال: وأما استثناء الغازي فمحمول على حال حدوث الحاجة، وسماه غنياً على اعتبار ما كان قبل حدوث الحاجة، وهو أن يكون غنياً، ثم تحدث له الحاجة، إلى آخر ما بسطه. "أو لعامل عليها" أي على الصدقة، قال تعالى: **﴿وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾** (النورة: ٦٠) قال الكاساني: هم الذين نصبهم الإمام لحباية الصدقة، وقال أيضاً: الساعي: هو الذي يسعى في القبائل؛ ليأخذ صدقة المواشي في أماكنها، والعاشر: هو الذي يأخذ الصدقة من التاجر الذي يمر عليه، والمصدق: اسم جنس. وفي "الهداية": الغارم: من لزمه دين، ولا يملك نصاباً فاضلاً عن دينه.

أَوْ لِرَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ لِرَجُلٍ لَهُ حَارٌّ مِسْكِينٌ فَتَصَدَّقَ عَلَى الْمِسْكِينِ، فَأَهْدَى الْمِسْكِينُ لِلْغَنِيِّ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي قَسَمِ الصَّدَقَاتِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْجَهْدِ مِنَ الْوَالِي، فَأَيُّ الْأَصْنَافِ كَانَتْ فِيهِ الْحَاجَةُ وَالْعُدَّةُ أَوْ ثَرَّ ذَلِكَ الصَّنْفُ بِقَدْرِ مَا يَرَى الْوَالِي، وَعَسَى أَنْ يَنْتَقِلَ ذَلِكَ إِلَى الصَّنْفِ الْآخَرِ

أو لرجل: عني "اشترأها" أي الزكاة من الفقير، ولا فرق عند الجمهور في شراء صدقته أو صدقة غيره، وقرق بينهما جماعة "ماله"، وليس هذا من باب دفع الصدقة إليه إلا بحارة، وإنما الصدقة قد بلغت محلها بدفعها إلى الفقير، "أو لرجل" عني "له حار" ليس بقيد احترازي، بل على سبيل التمثيل، "مسكين" المراد به ما يشمل الفقير أيضاً، "تصدق" بناءً مجهول، "على المسكين" بشيء، "فأهدى" أي أهدى ذلك الشيء "المسكين" بالرفع، "للغني" وهذا أيضاً كالذي قبله بجل للغني؛ لأن الصدقة قد بلغت محلها، وقد قال النبي ﷺ في قصة بريدة: هو لها صدقة ولها هدية. وهذا كله في صدقة الواجب، أما صدقة التطوع فهي بمنزلة الهدية لحل للغني والفقير.

على وجه الاجتهاد: "من الوالي" أي الخليفة أو نائبه، ولا يلزمه تعيين شيء مقدّر كالسبع والثلث لنوع منها مخصوص، "فأي" بشد الياء والإضافة، "الأصناف" من المذكورين في آية الصدقة، وهي قوله عز اسمه: **فِي أَنْصَافِ الصَّدَقَاتِ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنْ اللَّهِ وَنَسَا غَلِيمًا حَكِيمًا** (سورة ٨٠: ٦٠) وأحد شيخ مشايخنا الدهلوي في بيان المصارف فقال: مصارف الزكاة ثمانية الفقير: وهو عند الشافعي من لا مال له ولا حرفة تسقع موقعاً، وعند أبي حنيفة: من له أدل شيء، وهو ما دون النصاب أو قدر نصاب غير تام. وهو مستغرق في الحاجة. والمسكين: وهو عند الشافعي من له مال أو حرفة ولا يعينه، وعند أبي حنيفة: من لا شيء له، فيحتاج إلى المسألة لقوته. والعامل له مثل عمله سواء كان فقيراً أو غنياً، وعليه أهل العلم، قال الشيخ: والمؤلفة قلوبهم قسمان: من أسلم وبنته ضعيفة، أو له شرف يتوقع بإعطائه إسلام غيره، فيعطون من الزكاة على الأصح من مذهب الشافعي، وقال أبو حنيفة: سقط سهمهم؛ لغلبة الإسلام. وفي "الهداية": على ذلك انعقد الإجماع، قال ابن همام: أي إجماع الصحابة في خلافة أبي بكر، فإن عمر ردهم، ثم ذكر الفضة. والرقاب: هم المكاتبون عند الشافعية والحنفية. والغارم: عند الحنفية من لزمه دين، ولا يملك نصيباً فاضلاً عن دينه، أو كان له مال على الناس لا يمكنه أخذه، وعند الشافعية قسمان: من استدان لنفسه في غير معصية، والأظهر اشتراط الحاجة، أو استدان لإصلاح ذات البين، ويعطى مع العناء. وسبيل الله: غرة لا فيء هم يشترط فسقرهم عند أبي حنيفة، وعند الشافعي يعطون مع العناء. وابن السبيل: الغريب المنقطع عن ماله عند أبي حنيفة، ومنشئ سفر أو مختار له حاجة عند الشافعية، وشرط هؤلاء الأصناف الإسلام عند أهل العلم. =

بَعْدَ عَامٍ أَوْ عَامَيْنِ أَوْ أَعْوَامٍ، فَيُؤْتَرُ أَهْلُ الْحَاجَةِ وَالْعَدَدِ حَيْثُ مَا كَانَ ذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا أَذْرَكْتُ مَنْ أَرْضَى مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ عَلَى الصَّدَقَاتِ فَرِيضَةٌ مُسَمَّاةٌ إِلَّا عَلَى قَدَرِ مَا يَرَى الْإِمَامُ.

«كانت فيه الحاجة» بأن يكونوا أشد فقرا من غيرهم، «أو لعدم» أي كانوا أكثر عددا وأقل مرافق، «أوثر» بناءً على الجهر، «ذلك الصنف» والإيثار على صريحتين: أن يعطي صنف الحاجة الأكثر، ويعطي غيرهم الأقل، أو يعطي صنف الحاجة الجميع، ولا يعطي غيرهم شيئا، «قدر ما يرى الوالي» أي مقدّر الإيثار على حسب رأي الوالي «وعسى أن ينتقل ذلك» أي الإيثار والعطاء لأهل الحاجة «إلى الصنف الآخر بعد عام أو عامين أو أعوام»، لأن الشدة والحاجة لا تبقى على حال واحدة، بل ينتقل من قوم إلى قوم **«وَبَلَغَتْ الْأَهْلَامُ نَدْوَهَا مِنْ شَأْسٍ»** قال عمر بن الخطاب، «فيؤثر» الإمام، «أهل الحاجة والعدد حيث ما كان ذلك» أي الحاجة والعدد، وفي التمسح المصرية: «حيث ما كانوا» أي أهل الحاجة.

من أَرْضَى: مفعول لأذركت، «من أهل العلم» بيان لمن، وفي «الحاشية» عن «الخللي»: وهو قول أبي حنيفة وأحمد، حيث يجوز صرفها عندهم إلى صنف واحد، وقال الشافعي **«يُجِبُّ اسْتِيعَابُ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْقُرْآنِ فِي الْقِسْمَةِ إِنْ كَانَ هُنَاكَ عَامِلٌ، وَإِلَّا فَاسْتِيعَابُ السَّبْعَةِ، وَيَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَصْنَافِ لَا بَيْنَ أَحَادِ الْأَصْنَافِ كَذَا فِي الْمُلْهَاجِ»**. قال البيضاوي: واختار بعض أصحابنا حوار صرفها إلى صنف واحد، كما هو قول الثلاثة الباقية. وقد قال حذيفة وابن عباس: إذا وضعتها في صنف واحد أحرأته. قال أبو عمر: ولا أعلم قطعا مخالفا من الصحابة. قال المؤلف: وإن أعطاهما كلها في صنف واحد أحرأه إذا لم يخرجها إلى غيري، وهو قول عمر وحذيفة وابن عباس، وبه قال سعيد بن جبير والحسن والنخعي وعطاء، وإليه ذهب الثوري وأبو عبيد وأصحاب الرأي، وروي عن النخعي: إن كان المال كثيرا يَحْتَمِلُ الْأَصْنَافُ قِسْمَهُ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا حَازَ وَضَعَهُ فِي صَنْفٍ وَاحِدٍ، وَقَالَ مَالِكٌ: يَتَحَرَّى مَوْضِعَ الْحَاجَةِ مِنْهُمَا، وَيَقْدَمُ الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلَى، وَقَالَ عِكْرِمَةُ وَالشَّافِعِيُّ: يَجِبُ أَنْ يَفْصَلَ زَكَاةُ كُلِّ صَنْفٍ مِنْ مَالِهِ عَلَى الْمَوْجُودِينَ مِنَ الْأَصْنَافِ السَّنَةِ، وَرَوَى الْأَثَرُ عَنْ أَحَدٍ كَذَلِكَ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ، وَلَنَا: قَوْلُهُ **«لَمُعَاذُ تَوْاحِدٍ مِنْ أَهْلِهَا»** وَتَرَدَّ فِي **فَقَرْتُهُمْ**. فأخير يرد جملة في الفقراء، وهم صنف واحد، ولم يذكر سواهم، ثم أتاه بعد ذلك مال، فحمله في صنف ثان سوى الفقراء، وهم المؤلف: الأقرب بن حانس وعيينة بن حصن وغيرهما، قسم فيهم الذهبية التي بعث بها علي بن الحسن، وفي حديث سلمة بن صخر البياضي: «أنه أمر له بصدقة فومه»، ولو وجب صرفها إلى جميع الأصناف لم يجوز دفعها إلى واحد، والآية أريد بها بيان الأصناف الذي يجوز هم الدفع.

فَرِيضَةٌ مُسَمَّاةٌ: أي ليس لما يعطى العامل حد معين «إلا على قدر ما يرى الإمام» أنه يجوز في عياله، فيرى بعد سعيه، وقربه ومشقته ويسارته وغير ذلك من الأمور، وتقدم قريبا أنهم أجمعوا على أن العامل لا يعطى جزءا معلوما، وإنما ذلك على قدر عمله.

مَا جَاءَ فِي أَخْذِ الصَّدَقَاتِ وَالتَّشْدِيدِ فِيهَا

٦٧٨ - حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ قَالَ: لَوْ مَتَعُونِي عَقْلًا لَجَاهَدْتُهُمْ عَلَيْهِ.

أخذ الصدقات: أي استيفائها، والتشديد فيها أي في أموال الصدقات من التوقي عن استعمالها لمن ليس مصرفها من الأغنياء وغيرهم.

عقلاً: قال العيني: اختلف العلماء فيها فتنة وحديثاً، فذهب جماعة منهم إلى أن المراد بالعقل زكاة عام، وهو معروف في اللغة بذلك. وهو قول الكسائي والنصر بن شمیل وأبي عبيد وغيرهم من أهل اللغة، وهو قول جماعة من الفقهاء، قال الخطابي: يقال: أخذ المتصدق عقل هذا العام: إذا أخذ منهم صدقته، وفي نسخة لآي داود: قال أبو عبيدة معمر بن المثنى: العقل: صدقة سنة، وذهب كثيرون من المحققين إلى أن المراد به الخيل الذي يعقل به البعير، وهو حكى عن الإمام مالك وابن أبي ذئب وغيرهما، وهو مأخوذ مع القرينة لأن علي صاحبها التسليم، وإنما يقع قبضها برباطها، وفي حديث محمد بن مسلمة: أنه يعمل الصدقة في عهد رسول الله ﷺ فكان يأمر الرجل إذا جاء بالقرينة أن يأني بعقاليهما وقرابيهما. وقيل: معنى وجوب الزكاة فيه إذا كان من عروض التجارة، فبلغ مع غيره فيها قيمة لصاب، وقيل: أراد به الشيء النافع الخفيف. فصرف العقال مثلاً له، وقيل: كان من عادة المتصدق إذا أخذ الصدقة أن يعمد إلى "قرن" يفتح القاف والراء وهو الخيل الذي يقرن به بين بعيرين؛ لدلا بشره الإبل، فيسمى عند ذلك القرآن، وكل قرنين منها عقلاً، وفي "الحكم": العقل: القنوص القنية، وروى ابن وهب وابن القاسم: عن مالك: العقل: القنوص، وقال النصر بن شمیل: إذا بلغ الإبل خمساً وعشرين وحت فيها بنت محاض من جنس الإبل، فهو العقل، وقال أبو سعيد الصيرفي: كل من أخذ من الأموال والأصناف في الصدقة من الإبل والعصم والتمار من العشر ونصفه، فهذا كله في صنفه عقلاً؛ لأن المؤدي عقل به عنه طلبة السلطان، وعقل عنه الإثم الذي يطلبه الله تعالى به. (مختصر برباد) وفي "هامش أبي داود" عن "مرفقة الصعود" للسيوطي: قال المروء: إذا أخذ المتصدق أعبان الإبل أخذ عقلاً، وإذا أخذ الخالها قيل: أخذ نقداً، وقيل: أراد ما يساوي العقل من حقوق الصدقة. وفي "البدل" عن القاري: قال النووي: ذكروا فيه وجوهاً، أصحها وأقواها قول صاحب "التحرير"، إنه ورد مائة؛ لأن الكلام خرج مخرج التنصيص والتشديد، فيقتضي قلة وحقارة، قلت: وهذا أراح الأقران عدي، وإليه يظهر ميل الباحث؛ إذ قال: ويحتمل عدي أن يكون قصد بذلك المبالغة في تنوع الحق، وأنه لا يأخذ منهم إلا جميع ما كان يأخذه منهم رسول الله ﷺ، وهذا كما يقول القائل في الشافعي: والله ما تركت منها شعرة، ولا يريد بذلك الشعرة؛ فإنه لا يمكن تنصيعها. وقيل: إن الراح مكانه لفظ "عاقاً" -

٦٧٩ - **مالك** عن **زيد بن أسلم** أنه قال: شرب **عمر بن الخطاب** لبنًا فأعجبه، فسأل الذي سقاه: من أين هذا اللبن؟ فأخبره أنه ورد على ماء قد سماه، فإذا نعم من نعم الصدقة، وهم يسقون فحللوا لي من اللبنها، فجعلته في سقائي فهو هذا، فأدخل **عمر بن الخطاب** يده فاستقاه.

قال **مالك**: الأمر عندنا أن كل من منع فريضة من فرائض الله تعالى، فلم يستطع المسلمون أخذها، كان حقًا عليهم جهادها، حتى يأخذوها منه.

- كما ورد في بعض الروايات، وهو مختار البخاري؛ إذ قال: وهو أصح، وإليه يظهر ميل أبي داود؛ إذ أئده بعدة روايات، لكن الروايات رويت بكلا اللفظين بطرق، فالترجيح مشكك. "لجاهدتهم عليه" ولفظ أبي داود: والله لو منعوني عقلا كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لفاتننهم على منعه.

شرب عمر **إح**: مرة "لما فأعجبه" أي استطابه، فأنكره بالاستدلال القلبي أو بالإلهام الغيبي، "فسأل الذي سقاه: من أين" حصل لك "هذا اللبن"؟ قال العزالي: سأل عمر **رضي الله عنه**؛ إذ رآه فإنه أعجبه طعمه، ولم يكن على ما كان يألفه كل ليلة، وهذا من أسباب الرية، وحمله على الورع، كذا في "المرفأة"، فأخبره أنه ورد "أي من" على ماء قد سماه ونسي اسمه، أو لم يتعلق عرضه بتسميته، "فإذا" للمفاجأة، "نعم" بفتحين "من نعم الصدقة" وردت هذا الماء، "وهم" أي الرعاة "يسقون" النعم من ذلك الماء، "فحللوا لي" يوحد لفظ "لي" في جميع النسخ لكن رقم عليه علامة النسخة، "من أينها فجعلته" أي اللبن "في سقائي" بكسر السين أي وعائي "فهو هذا، فأدخل عمر من الخطاب يده فاستقاه" أي فتيقاه حتى أخرجه من جوفه، قال الطيبي: هذا غاية الورع والنتزه عن الشبه، وقال ابن حجر: كان الشارح لم يستحضر قول أئمنه: أن كل من أكل وشرب حراما لزمه أن يتقياه إن أطافه، وإن عذر في تناوله. قال القاري: وفيه أنه لا دلالة في الحديث على كون ذلك اللبن حراما؛ لأن المقايض إذا أخذها على وجه الاستحراق، وأهداه لغير المستحق - على فرض أن عمر **رضي الله عنه** غير مستحق - فلا شك في حله، كما في حديث بريرة: **هي لها صدقة**، وأيضاً لا فائدة في استقائه؛ إذ لا يمكن رده إلى صاحبه، وإنما هو تنقية الباطن من أثر الحرام أو الشبهة، وهذا لا شبهة أنه ورع.

فريضة من **إح**: أي حفا من حقوقه تعالى أياها كان، وقال الباجي: يتحمل أن يريد بالفريضة هنا الزكاة خاصة، ويتحمل أن يريد سائر الحقوق التي يكون حكمها حكم الزكاة في ذلك، "فلم يستطع المسلمون أخذها منه كان حقاً" واجبا "عليهم جهادها" أي القتال معه "حتى يأخذوها منه" بقتاله، كما فعل الصديق الأكبر **رضي الله عنه**. تمنعي الزكاة، وأجمع المسلمون على تصويبه، ثم إن كان المانع مقراً بها فمسلم، وإلا فكافر إجماعاً.

٦٨٠ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عَامِلًا لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَيْهِ يَذْكُرُ أَنَّ رَجُلًا مَنَعَ زَكَاةَ مَالِهِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ: أَنْ دَعِيهِ وَلَا تَأْخُذْ مِنْهُ زَكَاةَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ: فَلَبَّغَ ذَلِكَ الرَّجُلُ، فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ وَأَدَّى بَعْدَ ذَلِكَ زَكَاةَ مَالِهِ، فَكَتَبَ عَامِلُ عُمَرَ إِلَيْهِ يَذْكُرُ لَهُ ذَلِكَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ: أَنْ تَحْذَرِهَا مِنْهُ.

زَكَاةُ مَا يُخْرَصُ مِنْ ثَمَارِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ

٦٨١ - **مَالِكٌ** عَنْ الثَّقَفَةِ عِنْدَهُ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَعَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

كتب إليه يذكر: في كتابه على حسب ما ينبغي للعامل والوالي من إطلاع أمير المؤمنين لما يحدث من أمور الناس، وأخذ رأيه فيما يراه من ذلك من الأحكام، "أَنَّ رَجُلًا مَنَعَ زَكَاةَ مَالِهِ، فَكَتَبَ عُمَرُ" بن عبد العزيز "إليه" أي عامله "أَنْ دَعِيهِ" أي تركه "وَلَا تَأْخُذْ مِنْهُ زَكَاةَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ"، هذا تلطف منه ﷺ في إغراء الرجل المانع للزكاة، وتوبيخ له وتقييد لفعله، "قَالَ: فَلَبَّغَ ذَلِكَ" أي خير كتابه "الرجل" بالنصب أي المانع عن الزكاة "فاشتد" أي عظم عليه ذلك الأمر، "فَأَدَّى بَعْدَ ذَلِكَ زَكَاةَ مَالِهِ" أي أراد أدائه أو أصر بإعطائه، "فَكَتَبَ عَامِلُ عُمَرَ" بن عبد العزيز "إليه يذكر له ذلك" أي إعطائه "فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ" أن حذرها "أي أقبليها" منه، قال ابن عبد البر: يحتمل أنه علم من الرجل معها من العامل دون منعها من أهلها، ولم يكن عنده ممن يمنع الزكاة، وتفرس فيه أنه لا يخالف جماعة المسلمين الدافعين لها إلى الإمام، فكان كما ظن، ولو صح عنده منعه لزكاة ما حار له تركها عنده؛ لأنها حق للمسلمين والمساكين يلزمه القيام لهم، قال: والواجب أن يعطى الإمام من منع الزكاة ويؤنحه، فإن أصر على المنع أخذها منه جبراً.

زكاة ما يخرص: بناء المجهول، "من ثمار"، لفظة من بيان لـ "ما"، "النخيل" قال الراغب: النخل معروف، وقد يستعمل في الواحد والجمع، وجمعه نخيل، "والأعناب" قال الراغب: العنب يقال: لثمرة الكرم وللكرم نفسه، الواحدة عنب، وجمعه أعناب، قال تعالى: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ﴾ (النحل: ٦٧) والخرص بفتح معجمة وقد تكسر، وسكون الراء بعدها صاد مهملة، من باي نصر وضرب، وهو حرز ما على النخلة من الرطب قمرًا ليعرف مقدار عشره، فيثبت على مالكه ويحلى بيته، ويؤخذ ذلك المقدار وقت الجداد سنة عند الشافعي، وأنكره الخنفي، وخرص الكرم والنخلة يخرصها: إذا حرز ما عليها من الرطب ثمرًا ومن العنب زبيبًا، يعني يخرج من هذا كذا وكذا ثمرًا وكذا وكذا زبيبًا، وهو من الخرص الظن؛ لأن الخرز إنما هو تقدير بظن، والاسم الخرص بالكسر، كذا في "المجمع" و"العيني".

قَالَ: فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ وَالْبُعْلُ الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقَى بِالتَّنْضِجِ نَصْفُ الْعُشْرِ.

= قال ابن رشد في "البداية": أما تقدير النصاب بالخرص واعتباره به دون الكيل، فإن جمهور العلماء على إجازة الخرص في النخيل والأعناب حين يبدو صلاحها؛ لضرورة أن يغلي بينها وبين أهلها بأكثرها رطباً، وقال داود: لا خرص إلا في النخيل فقط، وقال أبو حنيفة وصاحباها: الخرص باطل، وعلى رب المال أن يؤدي عشر ما تحصل بيده، زاد على الخرص أو نقص منه، والسبب في اختلافهم معارضة الأصول للأثر الوارد في ذلك، وهو ما روي: "أن رسول الله ﷺ كان يرسل عبد الله بن رواحة وغيره إلى خيبر، فيخرص عليهم النخل"، وأما الأصول التي تعارضه فلأنه من باب المزاينة الملهي عنها، وهو بيع الثمر في رؤوس النخل بالتمر كيلاً؛ ولأنه أيضاً من باب بيع الرطب بالتمر لسيئته، فيدخله المنع من التفاضل ومن السيئة، وكلاهما من أصول الربا، فلما رأى الكوفيون هذا مع أن الخرص الذي كان يخرص على أهل خيبر لم يكن للزكاة؛ إذ كانوا ليسوا بأهل الزكاة، قالوا: يحتمل أن يكون تحميماً ليعلم ما بأيدي كل قوم من الثمار.

قال القاضي: أما بحسب خبر مالك فالظاهر أنه كان في القسمة، لما روي: أن عبد الله بن رواحة كان إذا فرغ من الخرص قال: إن شئتم فلکم وإن شئتم فلي، أعني في قسمة الثمار لا في قسمة الحب، وأما بحسب حديث عائشة الذي رواه أبو داود فإنما الخرص لموضع النصب الواجب عليهم في ذلك، وأخذت هو أنها قالت وهي تذكر شأن خيبر: "كان النبي ﷺ يبعث عبد الله بن رواحة إلى يهود خيبر، فيخرص عليهم النخل حين يطيب قل أن يؤكل منه، وخرص الثمار"، لم يخرجه الشيخان، وكيفما كان فالخرص مستثنى من هذه الأصول. هذا إن ثبت أنه كان منه **عشر** حكماً منه على المسلمين؛ فإن الحكم لو ثبت على أهل الذمة ليس يجب أن يكون حكماً على المسلمين إلا بدليل، والله أعلم.

سقت السماء: أي المطر من باب ذكر الخلل وإرادة الخال، ويدخل فيه السيل والأنهار، "والعيون" بالضم أي الحارية على وجه الأرض التي لا يتكثف في رفع مائها الآلة، "والبعْل" موحدة مفتوحة وعين مهملة ساكنة، هو ما شرب بعروقه من الأرض، ولم يحتج إلى سقي السماء ولا آله، معناه: أن أصولها تصل إلى المياه تحت الأرض، فيقوم لها مقام السقي، ولا تحتاج أن تسقى مما ينزل إلى عروقها من وجه الأرض من مطر أو غيره، قال الزرقاني: وهذا هو المعبر عنه في حديث ابن عمر بقوله: "أو كان عترياً" - بفتح العين المهملة والمثناة الخفيفة - فقد فسره الخطابي بأنه الذي يشرب بعروقه من غير سقي، "العشر" مستأد مأخوذة حرة "فيمَا سقت السماء"، وذلك لما في المذكور من هذه الأنواع فلة مؤنة السقي. "وفيمَا سقى" ببناء المجهول "بالتنضج" بفتح النون وسكون الضاد المعجمة بعدها مهملة، هو الرش والصب، أي ما سقى بما يستخرج من الآبار بالغرب أو بالسائبة، ويستخرج من الأنهار بألة "نصف العشر"، مستأد مأخوذة، وذلك لكثرة مؤنته، وهذا أصل في أن لشدة النفقة وخفتها تأثيراً في كثرة الزكاة وفقتها.

٦٨٢ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ: لَا يُؤْخَذُ فِي صَدَقَةِ النَّخْلِ الْجُعُورُ وَلَا مُصْرَانُ الْفَارَةِ وَلَا عَذْقُ ابْنِ حَبِيبٍ. قَالَ: وَهُوَ مِثْلُ الْغَنَمِ يُعَدُّ عَلَى صَاحِبِ الْمَالِ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهُ فِي الصَّدَقَةِ.

« وعموم الحديث ظاهر في عدم شرط النصاب في إيجاب زكاة كل ما يسقى تموية أو بعير موية، لكن حصص الجمهور بحديث: ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، وتقدم الكلام عليه مسبقاً تحت هذا الحديث. قال ابن العربي في "العارضات": قوله: فيما سقت السماء، العنبر لفظ عام بظاهره في كل مملوك تسقيه السماء، واختلف الناس في تربيته على سبعة أقوال: الأول: أنه محمول على عمومته في كل شيء إلا الحطب والقصب والخشيش. قاله أبو حنيفة. الثاني: أنه في الخبث والمقول والتمرات، قاله حماد بن أبي سليمان. الثالث: ما تحرقه الأرض مما له ثمرة باقية. قاله محمد وأبو يوسف. ثم ذكر الأقوال الباقية لبعض التابعين لم يعزها إلى الأئمة، ورجح قول أخيه فقال: أقوى المذاهب في المسألة مذهب أبي حنيفة دليلاً، وأحوطها للمساكين، وعليه بدل عموم الآية والحديث، إلى آخر ما قاله، وسيأتي قريباً في زكاة الخبث سبب اختلافهم في ذلك في كلام ابن رشد، ويسقط في المطبوعات طرق حديث الباب، وبخاصة: أنه يعارض عام وخاص، فمن يقدم الخاص مطلقاً كالشافعي قال بموجب حديث الأوساق، ومن يقدم العام أو يقول: يتعارضان، ويطلب الترجيح، يجب أن يقول بموجب هذا العام؛ لأن الإيجاب فيما دون خمسة أوسق أولى للاحتياط.

الجعور إخ: يضم الجيم وإسكان العين المهملة على زلة تصغير، نوع ردي من التمر إذا جف صار حشفاً، وفي "المسوى": ضرب من الدقل يحصل رطاً صغيراً لا خير فيه "ولا مصران الفارة" جمع مصر كـ رغيث ورغائذ، ضرب من رديء التمر؛ سمي بذلك؛ لأنه إنما على النوى فثمرة رقيقة، وقال المحدث: مصران الغار ثم ردي، "ولا عذق" يفتح العين، جنس من النخل، وأما كسرها فمعنى القوي، قاله أبو عبد الملك، وقال أبو عمرو: يفتح العين النخلة، وبالكسر القوي، كأنه التمر سمي باسم النخلة؛ لأنه منها، "ابن حبيب" بمهملته فهو جده مصغراً، سمي به الدقل من التمر؛ لردائه، وقد أخرج أبو داود والسنائي بعدة طرق عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه قال: "كفى رسول الله ﷺ عن الجعور ولو أن الحقيق أن يؤخذ في الصدقة"، زاد السنائي: وفيه تركت "ولا تيسموا الحبث منه" (البه: ٢٧٧) "وهو" أي المذكور من الأنواع الرديئة، ويوجد في السبخ الهندية محل ذلك، قال: "وهو مثل الغنم" ولا يوجد هذا في السبخ المصرية ولا الشروخ، فإن ثبت فلا إشكال بما سيأتي من قوله: "وإنما مثل ذلك الغنم"؛ لأنه من كلام الإمام مالك، وهذا من كلام الزهري. "بعد على صاحب المال، ولا يؤخذ منه في الصدقة"، قال أبو عمرو: أجمعوا على أنه لا يؤخذ الذي في الصدقة عن الجيد، قلت: هذا إذا كانت أنواعاً مختلفة، وإن كانت كلها رديئة فقال الساجي: ظاهر ما في "الموطأ" فيخرج زكاته منه رديئة كان أو جيداً.

قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ الْعَنَمُ تُعَدُّ عَلَى صَاحِبِهَا بِسَخَالِهَا، وَالسَّخْلُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ فِي الصَّدَقَةِ، وَقَدْ يَكُونُ فِي الْأَمْوَالِ ثِمَارٌ لَا تُؤْخَذُ الصَّدَقَةُ مِنْهَا، مِنْ ذَلِكَ الْبُرْدِيُّ وَمَا أَشْبَهَهُ لَا يُؤْخَذُ مِنْ أَدْنَاهُ، كَمَا لَا يُؤْخَذُ مِنْ حَبَارِهِ، قَالَ: وَإِنَّمَا تُؤْخَذُ الصَّدَقَةُ مِنْ أَوْسَاطِ الْمَالِ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا يُخْرَصُ مِنَ الثَّمَارِ

وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ: أي المذكور من أنواع الثمر الرديئة تعد ولا تؤخذ، "العنم" بالرفع، "تعد على صاحبها بسخالها" أي بأولادها "والسخل لا يؤخذ في الصدقة" كما تقدم قريباً في موضعه، وقد عرفت أيضاً أن كون الزرع كالمناشئة رواية "الموصطى" وغيرها، وعلى ما روى ابن القاسم والأشهب فيهما فرق، وأما عند الحنفية فحكى ابن عابدين عن "الظاهرية": أنه نخيل عمر بن بريق ودقل قال الإمام: يؤخذ من كل نخلة حصنها، وقال محمد: يؤخذ من الوسط إذا كانت أصافاً ثلاثة: جيد ووسط وردي. "وقد يكون" هذا بيان للجد من الثمار بعد بيان رديتها، "في الأموال ثمار" حياء "لا تؤخذ الصدقة منها" جياذها، كما لا تؤخذ من الأدون لرداءها، ثم مثل الجياذ بقوله: "من ذلك" الذي لا تؤخذ منها الصدقة، خير مقدم، و"من" تبعضية، "البردي" متداً مؤخر، وهو يضم الموحدة وإسكان الراء ودال مهملتين آخره ياء من أجود النمر "وما أشبهه" في الجوزة، ثم ذكر بطريق التبعة بعد ذكر كلا النوعين: "لا يؤخذ من أدناه كما لا يؤخذ من حبارهِ، وإِنَّمَا تُؤْخَذُ الصَّدَقَةُ مِنْ أَوْسَاطِ الْمَالِ" رفقا بالملك والفقراء.

أَنَّهُ لَا يَخْرَصُ إلخ: بناء المجهول، "من الثمار إلا النخيل والأعناب" قال الزرقاني: فلا يخرص في غيرها عند مالك، وعنه رواية شاذة: يخرص الزيتون أيضاً، وهذا قال مالك، وقال الزهري والأوزاعي والليث: يخرص؛ لأنه لم ينجب فيه الزكاة، فيخرص كالرطب والعنب، ولنا: أنه لا نص في خرصه، ولا هو في معنى المنصوص عليه، فبقى على الأصل، "فإن ذلك يخرص" بناء المجهول "حين يبدو صلاحه ويحل بيعه" فإن حل البيع يكون عند بدو الصلاح، وهو وقت الخرص، وهو وقت وجوب الزكاة، وسيأتي أيضاً، "وذلك" أي وجه حوار الخرص فيهما "أن ثمر النخيل والأعناب يوكل رطباً وعنباً" فيكثر الحاجة فيهما، فإن أبيع ذلك بلا خرص ضرر بالمساكين، وإن منع منه ضرر بالملك "فيحرص على أهله؛ للتوسعة على الناس" أي الملك "ولئلا يكون على أحد" من الملاك والمساكين "في ذلك ضيق، فيحرص ذلك عليهم" ليتعين الواجب "ثم يحل بينهم وبينه يأكلونه" ويتنفعون به "كيف شاؤوا" من البيع وغيره، "ثم يؤدون منه الزكاة" بعد الحفاظ "على ما حرص عليهم" أي على ما قدر عليهم الخارص بشرط السلامة كما سبأني. وصورة الخرص ما في "المدونة" قال: قلت لمالك: كيف يخرص زبيبا؟ قال مالك: يخرص عنباً، ثم يكال: ما ينقص من هذا العنب إذا ترب، فيحرص نقصان العنب وما يبلغ أن يكون ريباً فذلك الذي يؤخذ منه، وكذلك النخل بكال: ما في هذا الرطب ثم يكال: ما فيه إذا حنق وصار قمرأ فإذا بلغ ثمره خمسة أوسق فصاعداً كانت فيه الصدقة.

إِلَّا النَّخِيلُ وَالْأَعْنَابُ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُخْرَصُ حِينَ يَبْدُو صِلَاحُهُ وَيَحِلُّ بَيْعُهُ؛ وَذَلِكَ أَنْ تَمُرَّ النَّخِيلُ وَالْأَعْنَابُ يُؤْكَلُ رُطْبًا وَعَنْبًا، فَيُخْرَصُ عَلَى أَهْلِهِ لِلتَّوَسُّعَةِ عَلَى النَّاسِ، وَلَيْدًا يَكُونُ عَلَى أَحَدٍ فِي ذَلِكَ ضَيْقٌ، فَيُخْرَصُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ يُحْلَى بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ يَأْكُلُونَهُ كَيْفَ شَاءُوا، ثُمَّ يُؤَدُّونَ مِنْهُ الزَّكَاةَ عَلَى مَا خَرَصَ عَلَيْهِمْ. قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا مَا لَا يُؤْكَلُ رُطْبًا وَإِنَّمَا يُؤْكَلُ بَعْدَ حَصَادِهِ مِنَ الْخُبُوبِ كُلِّهَا، فَإِنَّهُ لَا يُخْرَصُ، وَإِنَّمَا عَلَى أَهْلِهَا فِيهَا إِذَا حَصَدُوهَا وَدَقُّوهَا وَطَبَّخُوهَا وَخَلَصَتْ حَبًّا، فَإِنَّمَا عَلَى أَهْلِهَا فِيهَا الْأَمَانَةُ يُؤَدُّونَ زَكَاتَهَا إِذَا بَلَغَ ذَلِكَ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّ النَّخِيلَ تُخْرَصُ....

ما لا يؤكل رطبا: "وإنما يؤكل" بالسا "بعد حصاده من الخبوب كلها، فإنه لا يخرص"، لأن الخرص إنما هو لانتفاع أهلها بها رطبا، وهذا لا يؤكل رطبا فتحتاج إلى الخرص. ولأن النخيل والأعناب ثمارها بارزة ظاهرة عن أكمائها، فبنيها فيها الخرص، وهذه ثمرتها وحبوها متوالية في أوراقها، فلا ينها فيها الخرص، قاله الباجي، قلت: لكن يحتاج إلى الأكل في الحمض الأخضر وغيرها كما تقدم.

ودقوها: بتشديد الداف "وطبخوها" بتشديد الشاف التحية بعد الطبخ المهمة "وخلصت حبا" يريد أن الزكاة تجب عليهم فيها، وعليهم ثقيتها ونقصيتها من كل شيء، وتخلصها إلى هيئة الادخار والاقتيات، ولا يسقط عنهم من زكاتها شيء؛ لأجل الاتفاق عليها، وذلك لأن هذه الحال التي لا يمكن الانتفاع بها إلا عليها، وعلى هذه الهيئة كانوا يؤدّون الزكاة على عهد رسول الله ﷺ. وهذا هو وقت إخراج الزكاة كما سيأتي، وإنما على أهلها فيها أعاده تأكيد، ولأنه بعد ذكر الأول، "الأمانة" بالرفع مبتدأ مؤخر، يعني أنهم مؤثرون في مبلغها وفي وجوب الزكاة فيها، "يؤدّون زكاتها" أي الخبوب كلها "إذا بلغ ذلك ما تجب فيه الزكاة" أي مقدار النصاب، وهو خمسة أوسق عندهم، وما كانوا أمناء فيها فيعتبر قوتهم ويؤخذ عنهم حسب ما أقروا، قال الرافعي: فظاهره: ولو اغموا، وقال الليث وعمد بن عبد الحكم: إن اغموا نصب السلطان أمينا، قال مالك: وهذا الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا بالمدينة المنورة.

أن النخيل (خ): وفي النسخ المصرية: "أن النخل يخرص، وفي مختار الصحاح: النخل والنخيل بمعنى، والواحد نخلة، "يخرص على أهلها وثمرها" الوام الحالية "في رؤوسها" يعني يخرص حال كثر الثمار على الرؤوس، وإن جدت الثمار فلا يخرص، "إذا طاب وحل بيعه" يعني وقت الخرص وقت حل البيع عند بدء الصلاح، لا قبله ولا بعده، وهذا وقت الوجوب عند المالكية كما سيأتي، "ويؤخذ منه صدقته ثمرا عند الخداد"، احتلت نسخ "الموطأ" =

عَلَى أَهْلِهَا وَتَمْرُهَا فِي رُؤُوسِهَا إِذَا طَابَ وَحُلَّ بَيْعُهُ، وَتَوَخَّذَ مِنْهُ صَدَقَتُهُ تَمْرًا عِنْدَ الْجَدَادِ، فَإِنْ أَصَابَتِ الثَّمَرَةُ جَائِحَةً بَعْدَ أَنْ تُخْرَصَ عَلَى أَهْلِهَا وَقَبْلَ أَنْ تُجَدَّ، فَأَخَاطَتُ الْجَائِحَةِ بِالثَّمَرِ كُلِّهِ، فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةٌ، فَإِنْ بَقِيَ مِنَ الثَّمَرِ شَيْءٌ يَبْلُغُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ فَصَاعِدًا بِصَاعِ النَّبِيِّ ﷺ، أَخَذَ مِنْهُ زَكَاتُهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِمْ فِيمَا أَصَابَتِ الْجَائِحَةُ زَكَاةً. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ الْعَمَلُ فِي الْكَرْمِ أَيْضًا.

- في هذا اللفظ في كل موضع جاء مصدره أو فعله، والأكثر في الهندية بالمهمليين وفي المصرية بالمعتمدين، والمؤدّي واحد، ففي "المجمع" جذاد النخل - بفتح جيم وكسر ها - دالا وذالا: القطع. أي تَوَخَّذَ عند قطع النخل لا قبله، فلا يكلف أحد أن يشتري عند الخرص من غيره ويأتي به، وهذا وقت الإخراج، وأما عند الخنبة فقال القاري في "شرح القاية": وقت وجوب العشر حين ظهور الثمرة عند أي حليفة، وحين الإدراك عند أي يوسف، وحين الحصول في الخطيرة عند محمد، وثمره الخلاف تظهر في وجوب الضمان بالإتلاف.

أصابت الثمرة: بالنصب "جائحة" بالرفع "بعد أن تُخرص على أهلها وقبل أن تُجد" أي تقطع "فأخاطت الجائحة بالثمر كله، فليس عليهم صدقة"، لوجوبها في عيبها وقد زالت، ويبطل حكم الخرص المتقدم، "فإن بقي" بعد الجائحة "من الثمر" بالمشاة القوقية في السبع الهندية، وبالمثلثة في المصرية، والمؤدّي واحد، "شيء" أي مقدار "يبلغ خمسة أوسق فصاعداً" وهي ستون صاعاً "بصاع النبي ﷺ" يعني العبرة في خمسة أوسق لصاعه ﷺ دون غيره من الأصبع وهي خمسة أرباط ومئذ عندهم، وسيأتي الكلام على ذلك في أبواب القنطرة، "أخذ منه" أي مما بقي، وفي المصرية: "منهم" أي من أهل النخيل "زكاته" أي زكاة ما بقي "وليس عليهم فيما أصابت الجائحة زكاة" يعني فلا يؤخذ زكاة المالك من هذا الباقي.

وكذلك: أي مثل ما تقدم في الثمر "العمل" أي الحكم "في الكرم" أي العنب "أيضاً"، وفي "المعني": قال أحمد: إذا خرص وترك في رؤوس النخيل فعلهم حفظه، فإن أصابته جائحة فذهب الثمرة، سقط عنهم الخرص ولم يؤخذوا به، ولا تعلم فيه خلافاً، قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الخارص إذا خرص الثمرة، ثم أصابته جائحة فلا شيء عليه إذا كان قبل الجداد، وإن تلف بعض الثمرة فقال القاضي: إن كان الباقي نصاباً ففيه الزكاة وإلا فلا، وهذا القول يوافق قول من قال: لا تجب الزكاة فيه إلا يوم حصاده لأن وجود النصاب شرط في الوجوب فسق لم يوجد وقت الوجوب لم يجب، وأما من قال: إن الوجوب يثبت إذا بدا الصلاح واشتد الحب، فقياس قوله: إن تلف البعض، إن كان قبل الوجوب، فهو كما قال القاضي، وإن كان بعده وجب في الباقي بقدره، سواء كان نصاباً أو لم يكن.

قال مالك: **وَإِذَا كَانَتْ لِرَجُلٍ قِطْعُ أَمْوَالٍ مُتَفَرِّقَةً أَوْ أَشْرَاكٌ فِي أَمْوَالٍ مُتَفَرِّقَةٍ، لَا يَبْلُغُ مَالُ كُلِّ شَرِيكَ أَوْ قِطْعَتُهُ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَكَانَتْ إِذَا جُمِعَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ يَبْلُغُ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنَّهُ يَجْمَعُهَا وَيُؤَدِّي زَكَاتَهَا كُلِّهَا.**

زَكَاةُ الْحُبُوبِ وَالزَّيْتُونِ

٦٨٣ - مالك أنه سأل ابن شهاب عن الزيتون،

وَإِذَا كَانَتْ لِرَجُلٍ: "قطع" جمع قطعة. "أموال" بالخمر على الإضافة، "متفرقة" بالرفع صفة "قطع"، ويخسر بالجر صفة "أموال". "أو أشراك" بالاشتاق الفوقية بين الشين والراء في جمع النسخ المضربة، فهو افتعال من الشراكة، ويدلها في النسخ المضربة، فهو يفتح المضربة جمع شرك بالکسر فسكون، أي الأنصاء "في أموال متفرقة" أي بين شركاء عديد "لا يبلغ مال كل شريك منهم أو قطعتة" بالضم عطف على "مال"، أي لا يبلغ القطعة وحدها "ما تجب فيه الزكاة" مفعول تقوله: لا يبلغ: أي لا يصل إلى مقدار النصاب "وكانت" تلك القطع أو الحصص "إذا جمع بعضها إلى بعض يبلغ ما تجب فيه الزكاة، فإنه يجمعها" أي القطع والحصص "ويؤدي زكاتها كلها"، يعني إذا كانت لرجل قطع لأراضي متفرقة، وكانت كل واحدة لا يبلغ ما يقوم منها خمسة أوسق، وإذا جمع ما يخرج من جميعها كان فيه خمسة أوسق، فإن الزكاة تجب فيها؛ لأن المالك لها واحد، وكذلك إذا كان له شركاء في أموال متفرقة تكون بينه وبين شريكه، فيراعي كل ماله خاصة دون مال شريكه، فإذا بلغ ماله مقدار النصاب زكى، وتقدم مسائل الشركة مبسوطاً.

زكاة الحبوب: قال أحمد: الحبة واحدة الحب، جمعه حبوب وحيات، وقال الثوري: الحب والحبة يقال في الحنطة والشعير وأخوهما من المطعومات، قال تعالى: ﴿كَمَثَلُ حَبَّةِ أَلْتُنْتُ سَبْعَ سَابِلٍ﴾ (البقرة: ٢٦١) وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾ (الاعتماد: ٩٩) قال ابن رشد في "البدلية": أما ما تجب فيه الزكاة من الأموال، فإنهم اتفقوا منها على أشياء، واختلفوا في أشياء، أما ما اتفقوا عليه فصنفان من المعدن: الذهب والفضة الثمين ليسا حلياً، وثلاثة أصناف من الحيوان، وصنفان من الحبوب: الحنطة والشعير، وصنفان من الثمر: التمر والزبيب، وفي الزيت خلاف شاذ، ثم ذكر الاختلافات، وقال في حملتها: وأما ما اختلفوا فيه من أشياء بعد اتفاقهم على الأصناف الأربع، فمنهم من لم ير الزكاة إلا في تلك الأربع فقط، وبه قال ابن أبي ليلى والثوري وابن سيارك، ومنهم من قال: الزكاة في جميع المدرجات الثقات من النبات، وهو قول مالك والشافعي، ومنهم من قال: الزكاة في كل ما يخرج من الأرض ما عدا الحشيش والخطب والقصب، وهو أبو حنيفة.

فَقَالَ: فِيهِ الْعُشْرُ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنَ الزَّيْتُونِ الْعُشْرُ بَعْدَ أَنْ يُعَصَرَ، وَيَبْلُغَ زَيْتُونُهُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ، فَمَا لَمْ يَبْلُغْ زَيْتُونُهُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَالزَّيْتُونُ بِمَنْزِلَةِ النَّخِيلِ مَا كَانَ مِنْهُ سَقَتُهُ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ،

فيه العشر: وانه قال جماعة الفقهاء أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه، والثاني كان وهب وأبي ثور وأبي يوسف ومحمد: لا زكاة فيه؛ لأنه إدام لا قوت، قاله الزرقاني، وفي "المسوى": وقال به أبو حنيفة إلا أنه لا يشترط عنده خمسة أوسق، وقال: يؤخذ من ثمره لا من عصيره. قلت: وما حكى الزرقاني عن صاحبي أبي حنيفة لم أحده في كتاب، بل ذكر الإمام محمد في "موطئه" حديث الباب، ثم قال: ولهذا تأخذ إذا خرج منه خمسة أوسق فصاعداً، ولا ينتفت في هذا إلى الزيت، وإنما ينظر إلى الزيتون، وأما في قول أبي حنيفة، ففي قبله وكثيره. وهذا صريح في أن محمداً عليه السلام قال: بوجوب العشر في الزيتون.

العشر: بالضم، "بعد أن يعصر" أي يخرج منه الزيت "ويبلغ زيتونه خمسة أوسق"، وذلك أن الاعتبار في نصابه إنما هو بالكيل، والكيل لا ينتهي إلا في الحب، فإذا بلغ خمسة أوسق فقد كمل النصاب. وإذا قصر عن الخمسة الأوسق فقد قصر عن النصاب، فلا زكاة فيه، وإنما أمر لاد باجراحه زبناً؛ لأنه يجب على رب المال دفعه على وجه يمكن ادخاره والانتفاع به المنفعة المقصودة منه كالتمر والحب، قاله الباجي، يعني يعتبر في تكميل النصاب الزيتون، ويخرج في الزكاة الزيت ولو قل كثر طل، وتقدم في كلام الإمام محمد و"المسوى" أن العبرة عند الحنفية للزيتون لا للزيت، ويؤخذ الزيتون في الصدقة، ووجه ذلك عندي أن الزيتون لا يقتصر الانتفاع منه على الزيت، بل يتصرف فيه بالبيع وغيره على هيئته أيضاً، وقد يكون الزيتون لا زيت فيه كما سيأتي، فحينئذ يحتاج من قال بعبرة الزيت إلى أمر آخر كاعتبار قيمته، بخلاف من قال: يخرج الزيتون في الصدقة، "فما لم يبلغ زيتونه خمسة أوسق فلا زكاة فيه"؛ لفصله عن النصاب، قال الزرقاني: فإن بلغها وكانت لا زيت فيه أحد من ثمة، قاله في "المندوبة" وغيره، ويخرج الصدقة من الزيتون عند الشافعية كما تقدم قريباً.

سقته السماء: أي انظر "والعيون، أو كان بعلاً" كما تقدم في التمر "ففيه العشر"؛ لقلة المؤونة "وما كان يسقى" بناءً على الجهر، "بالضح" أي بالنصب بما يستخرج من الآبار وغيرها "ففيه نصف العشر" كما هو قانون المعشرات، "ولا يخرص شيء من الزيتون في شجرة" أي على رواية صحيحة، وتقدم رواية شاذة عن الإمام مالك أنه يخرص، قال الباجي: ولا يخرص شيء من الزيتون؛ لأنه لا فائدة في ذلك لأرباب الأموال، فإنه ليس مما يؤكل وطيباً ولا للمسكين؛ لأن الأيدي لا تسرع إليه للأكل إلا بعد عمل وتغيير، ولأن ثمرته مسنونة في الورق لا يكاد ينتهي فيها الخرص على التحقيق.

أَوْ كَانَ بَعْلًا فَفِيهِ الْعُشْرُ، وَمَا كَانَ يُسْقَى بِالنَّضْحِ فَفِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ، وَلَا يُخْرَصُ شَيْءٌ مِنَ الزَّيْتُونِ فِي شَجَرِهِ.

قال مالك: وَالسَّنَّةُ عِنْدَنَا فِي الْحُبُوبِ الَّتِي يَدَّخِرُهَا النَّاسُ وَيَأْكُلُونَهَا أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِمَّا سَقَتْهُ السَّمَاءُ مِنْ ذَلِكَ وَالْعَيُونُ وَمَا كَانَ بَعْلًا الْعُشْرُ، وَمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ، إِذَا بَلَغَ ذَلِكَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ بِالصَّاعِ الْأَوَّلِ صَاعِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَا زَادَ عَلَى خَمْسَةِ أَوْسُقٍ فَفِيهِ الزَّكَاةُ بِحِسَابِ ذَلِكَ.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْحُبُوبُ الَّتِي فِيهَا الزَّكَاةُ الْحِنْطَةُ وَالشَّعِيرُ وَالسَّلْتُ وَالذَّرَّةُ
جوز جوز

بعل: النخل الذي يشرب بعروقه من غير سقي. (الغلي) **الحبوب:** التي يجب العشر فيها وهي "التي يدخرها الناس ويأكلونها" ذكر هذين القيدين؛ لما أن مدار الزكاة في الحبوب عند المالكية على الادخار والاقتيات، "أله يؤخذ مما سقته السماء من ذلك والعيون وما كان بعلًا العشر، وما سقي بالنضح ففيه نصف العشر" بشرط النصاب فيهما، كما سيأتي التفيد به، والحاصل: أن التفرقة بين العشر ونصفه لا يختص بما مر من النخل والزيوت وغيرها، بل كل المعشرات حكمها واحد في أن التي تسقى بالمطر وأخوه ففيها العشر، والتي تسقى بالنضح ففيها نصف العشر، ولما كان وجوب الصدقة في الحبوب وغيرها مقبداً عند المالكية بالنصاب ذكر هذا القيد، فقال: "إذا بلغ ذلك" المذكور من الحبوب التي يدخرها الناس ويأكلونها "خمسة أوسق" والوسق ستون صاعاً "بالصاع الأول صاع النبي ﷺ" بالجر بدل مما قبله أو عطف بيان "وما زاد على خمسة أوسق" ولو قليلاً "ففيه الزكاة بحساب ذلك" أي العشر أو نصف العشر؛ وذلك لأنه لا عفو فيه بعد النصاب، قال الشيخ "في المنسوي": وهذا قول أهل العلم إلا أن النصاب ليس بشرط عند أبي حنيفة رحمهم الله.

قال مالك: بين المصنف في هذا القول أنواع الحبوب التي يؤخذ منها العشر، فقال: "والحبوب" مبتدأ وخبره الحنطة وما عطف عليه، "التي" ثوب "فيها الزكاة الحنطة" بكسر الحاء المهملة وسكون النون وفتح طاء المهملة آخره هاء، كذا في "المخطط الأعظم" وهي القمح، لها أنواع كثيرة ذكرها أهل الفن، وذكر بعضها صاحب "المخطط".

عجيبة: ذكرت في "الأنوار الساطعة" فقال: خرجت حبة البر من الحبة على قدر بضعة النعامة، وهي ألين من الزبد وأطيب رائحة من المسك، ثم صارت تنزل على هذه الهيئة إلى وجود فرعون، فصغرت وصارت كبيضة الدحاجة، ولم تنزل على هذه الهيئة حتى ذبح نجي، فصغرت حتى صارت كبيضة الحمامة، ثم صغرت حتى صارت كالبدقة، ثم صغرت حتى صارت كالحمصة، ثم صغرت حتى صارت على ما هي عليه الآن، نسأل الله تعالى أن لا تصغر عن ذلك. =

وَالسُّدْحَنُ وَالْأَرْزُ وَالْعَدْسُ وَالْجُلْبَانُ وَاللُّوبِيَا وَالْجُلْجُلَانُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْحُبُوبِ
 وزن يفتح ويناء وكسفي برنج سور سم يفتح مل ورو برنج

"والشعير" يفتح الشين ونكسر، قاله الزرقاني، قال الجحد: الشعير معروف، وأحدثه هاء، وفي "الصراح": الشعير: جوز، والشعيرة: يك دان. "والسنت" بكسر السين أو بضمها وسكون اللام والمثناة الفوقية، كذا في "الغيط"، قال الجحد: هو بالضم: الشعير أو ضرب منه أو الخامض منه. وفي "الأنوار الساطعة": بضم السين وسكون اللام: حب بين الشعير والقمح يعرف عند المعاربة بشعير النبي ﷺ. قال الزرقاني: ضرب من الشعير لا قشر له يكون في العود والحجاز، قاله الجوهري، وقال ابن فارس: ضرب منه رقيق القشر صغار الحب، وقال الأزهرى: حب بين الخبطة والشعير، ولا قشر له كقشر الشعير، فهو كالخبطة في ملامسته وكالشعير في طبعه وبرودته، وفي "الغيط": اسمه في اليوناني الطرافيش، وفي الفارسية جبريت، وفي الرابلي: جبرندم، وفي الهندية: آش جوز، وقال أيضاً: يكون كالخبطة المقشرة، ويكون أبيض وأحمر، وفي "الصراح": جبريت، وهكذا فسرده الشيخ في "المصنف"، واختلف أهل العلم هل هو نوع من البر أو الشعير أو نوع براسه؟

"والذرة" بضم الدال المعجمة وتخفيف الراء، هكذا ضبطه شراح البخاري من الحفاظ والعيني والقسطلاني، وفي "شرح الإقناع": معجمة مضمومة ثم راء مخلفة. وفي "الغيط الأعظم": ذرت بضم ذال معجمة وفتح راء مهملة مشددة وسكون مثناة فوقية، يقال لها في الهندية: جوز، وهكذا فسرده الشيخ في "المصنف"، وقال الجحد: الذرة: كتبة، حب معروف، أصلها ذرو، وفي "الصراح" الذرة: بالضم والتخفيف أصله ذرو أو ذري، والهاء عوض. وفي "المجمع": بضم معجمة وحقة راء، هاؤه عوض عن واو، "والدخن" بضم دال مهملة ويكسر، وسكون حاء معجمة آخره نون، يقال له بلغة اليونانية: المرطلة، وبالعربية: الفث، وبالتركية: الطرق، وبالفارسية: بران، وبالهندية: ككفي، "والأرز" بزنة قفل، وفي لغة: بضم الراء، وأخرى: بضم الحمة والراء وشد الزاي، والرابعة: بفتح الحمة مع التشديد، والخامسة: رز بلا همزة، وزن قفل، قاله الزرقاني، فسرده الشيخ في "المصنف" باللفظ برنج، وهكذا في "الغيط" وغيره، وفي "لغات الصراح": جاول، "والعدس" بفتحتين، قال الجحد: بالتحريك حب معروف، والعدسة وأحدثه، وفي "الغيط": يفتح عين ودال آخره سين، يقال له باليمن: بلس، وبالفارسية: تك، وبالهندية: سور، وفي "الصراح" ترك، وفي "إيضاح الصراح" سور. "والجلبان" بضم جيم وإسكان اللام وحكي فتحها مشددة: حب من القسطلاني، قاله الزرقاني، وفي "الأنوار الساطعة" بضم الجيم وسكون اللام، وفي "الغيط": اسم حنجر، وقال في الخل: يقال له بالهندية: مراكلي، وقسره الشيخ في "المصنف": بالماش، والأوجه أنه غيره؛ لأن أهل اللغة يفسرونه بشبيه الماش دون نفسه، والظاهر مرق. "واللوبيا" بضم اللام والواو المجهول وكسر باء موحدة وفتح المثناة التحتانية آخره ألف، اسم هندي يقال له في اليونانية: سيلين، وفي البطية: وحر، وفي العربية: فريقا وقرنبا، كذا في "المحيط"، قلت: لكنه يستعمل في العربية أيضاً، وفي حاشية "الأنوار لأعمال الأبرار" أن اللوبيا حب يشبه الباقلاء، أصغر منه. "والجلجلان" بضم جيم بعد كل جيم لام، قال الجحد: ثمر الكبيرة وحب السمسم، =

الَّتِي تُصِيرُ طَعَامًا، فَالزَّكَاةُ تُؤْخَذُ مِنْهَا بَعْدَ أَنْ تُحْصَدَ وَتُصِيرَ حَبًّا، قَالَ: وَالنَّاسُ مُصَدِّقُونَ فِي ذَلِكَ، وَيُقْبَلُ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ مَا دَفَعُوا.

لأهل لزامة في أدبهم

قال يحيى: وَسُئِلَ مَالِكٌ: مَتَى يُخْرَجُ مِنَ الزَّيْتُونِ الْعَشْرُ، أَقْبَلَ التَّفَقُّةُ أَمْ بَعْدَهَا؟

« وفي "الخطب" بالسريانية: كحصد، وأيضاً بذر الكثير، وفي الكتاب اعتمد من اللغات الطيبة: هو السسم، وهو صلبان: أبيض وأسود، ويسمى العرب دهنه السليط، وفي "الصراح": الكثير، ويقال: السسم في فشره قبل أن يحصد، وفي "إيضاح الصراح": بغيره، وفسره شيخنا الدهلوي في "المصنف" بالسسم وما أشبه ذلك. ذكر المصنف عشرة أنواع مفصلاً، وأشار إلى غيرها بقوله: "ما أشبه ذلك" وذكر الساجي ستة أشياء غيرها، وقد عرفت مذهب الحقيقة أنه يجب عندهم في كل ما يقصد به ثماء الأرض ويربح فصداء، واستدلوا عليه بالآية كما سأتى في باب ما لا زكاة فيه من الفواكه. "من الحبوب" بيان لـ "ما أشبه"، التي تصير طعاماً، لأن العلة عند المالكية الاقتيات والادحار، فلا زكاة في الكرسة على الأظهر؛ لأنها علف لا طعام خلافاً لرواية أشهب في "العتبية" قاله الرزقاني.

تؤخذ منها: أي من الحبوب المذكورة مفصلاً وبمجملاً كلها "بعد أن تحصد وتصير حبا" أي بعد لقبثها ونصفيتها وتحليلها إلى هيئة الادحار، كما تقدم. قال الموفق: وقت الإخراج للزكاة بعد التصفية في الحبوب، والخفاف في الثمار؛ لأنه آوان الكمال، والمؤونة التي تلزم الثمرة إلى حين الإخراج على رب المال؛ لأن الثمرة كالماشية ومؤونة الماشية وحفظها ورعيها والقيام عليها إلى حين الإخراج على رعاها، كذا ههنا. قال مالك: "والناس" أي أرباب الأموال "مصدقون" بتشديد الدال المفتوحة "في ذلك" أي في قوتهم في مبلعه من الكيل وما خرج من الزيت وغيرها لأهم أماء كما تقدم، قال الساجي: وذلك لأن هذا مما لا يحرص، ولا يد للناس أن يغيروا عليه، ولا يمكن أن يجعل مع كل إنسان من يحفظ عليه ذلك. "ويقبل" بناء المجهول "منهم" في ذلك ما دفعوا "بالدال المهمة" أي الذي دفعوه في الصدقة، وذلك لكونهم مصدقين في قوتهم، قال الموفق: ومن ادعى رب المال تلفها بغير تفريطه قبل قوله من غير يمين، سواء كان ذلك قبل الحرص أو بعده، ويقبل قوله أيضاً في قدرها بغير يمين، وكذلك في سائر الدعاوي، قال أحمد: لا يستحلف الناس على صدقاتهم، وذلك لأنه حق الله تعالى، فلا يستحلف فيه كالصلاة والحد.

وسئل: بناء المجهول، "مالك" الإمام "متى يخرج من الزيتون العشر" راد في النسخ المصرية بعد ذلك: "أو نصفه" وليس هذا في الهندية، فالمراد بالعشر الواجب أعم من العشر أو نصفه، "أقبل النفقة؟" همزة الاستفهام "أم بعدها" أي هل يحتسب بالنفقة التي بذل في تخريج الزيت؟

فَقَالَ: لَا يَنْظُرُ إِلَى التَّفَقُّةِ، وَلَكِنْ يُسْأَلُ عَنْهُ أَهْلُهُ كَمَا يُسْأَلُ أَهْلُ الطَّعَامِ عَنِ الطَّعَامِ، وَيُصَدِّقُونَ بِمَا قَالُوا، فَمَنْ رَفَعَ مِنْ زَيْتُونِهِ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ فَصَاعِدًا أُخِذَ مِنْ زَيْتِهِ الْعَشْرُ بَعْدَ أَنْ يُعَصَرَ، وَمَنْ لَمْ يَرْفَعْ مِنْ زَيْتُونِهِ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ لَمْ تَحِبْ عَلَيْهِ فِي زَيْتِهِ الزَّكَاةُ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ بَاعَ زَرْعَهُ وَقَدْ صَلَحَ وَيَسَّ فِي أَكْمَامِهِ فَعَلَيْهِ زَكَاةُهُ،

لا ينظر إلى التفقة: قال الباجي: أي لا يختص به بهاء وذلك أن عليه تبلغ الزكاة إلى الحد الذي حوت العادة بآثارها عليه، ولم أخذت منهم قبل ذلك لما حرص عليهم غلبهم وعلبهم، ولقوسموا فيها، ولكن لا يؤخذ منهم إلا على هيئة الادحار، فعليهم التفقة عليها حتى يخلص ذلك. قلت: وفي "المخطط البرهاني": قال الكرخي: يؤخذ العشر من جميع ما أخرجته الأرض، ولا يختص لصاحبها ما أنفق على الغلة من سقي أو عمارة أو أحرة العسال ولا نفقة البقر. قال ابن المصام: يعني لا يقال بعدم وجوب العشر في قدر الخارج الذي تعاقبة المؤونة، بل يجب العشر في الكل، ومن الناس من يقول: يجب النظر إلى قدر قيم المؤونة، فيسلم له بلا عشر ثم يعشر الباقي؛ لأن قدر المؤونة بمنزلة السالم له بعوض كأنه اشتراه.

ولما: أنه حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المؤونة، فلو رفعت المؤونة كان الواجب واحداً، وهو العشر دائماً في الباقي؛ لأنه لم يزل إلى نصفه إلا للمؤونة. ونقدم قريباً كلام المؤلف في ذلك. "ولكن يسأل" بناء المجهول "عنه" أي الزيتون "أهل ذلك" كالمالك "كما يسأل أهل الطعام" كالمخططة وغيرها "عن الطعام" أي كم حصل؟ "ويصدقون بما قالوا" في مقدار ما أخرج، "فمن رفع" بناء الفاعل أو المفعول أي حصل، أو أخرج "من زيتونه خمسة" بالرفع أو النصب "أوسق فصاعداً أخذ" بناء المجهول "من زيت العشر" بالرفع، والمراد الجنس، فيعم النصف أيضاً، "بعد أن يعصر" ويخرج الزيت، "ومن لم يرفع" بناء المعلوم أو المجهول كما تقدم "من زيتونه خمسة أوسق لم تحب عليه في زيت الزكاة". والحاصل أنهم يسألون أولاً، يقال لصاحب المال: كم مبلغ زيتونك؟ فإن ذكر أنه قصر عن النصاب لم يسأل عنه غير ذلك، فإن قال: بلغ النصاب أو زاد عليه، سئل سؤالا ثانياً: كم أخرج له من الزيت؟ إن كان عصره، فإن كان باعه، سئل: كم يخرج مثله من الزيت؟ أو سئل ذلك غيره من أهل المعرفة، فإله الباجي.

في أكمامه: جمع كم بالكسر، وعاء الطلع وعطاء النور، كذا في "القاموس"، "فعليه" أي البائع "زكاته" واجبة لأنها وجبت بالصالح واليبس، "وليس على الذي اشتراه زكاة"؛ لأن الزكاة تعلق وحوها قبل البيع، فلا تعلق حتى الزكاة عند المشتري. قلت: وبه قالت الحنفية، ففي "البدائع": ولو باع الأرض العشرية، وفيها زرع قد أدرك مع زرعها، أو باع الزرع خاصة، فعشره على البائع دون المشتري؛ لأنه باعه بعد وجوب العشر وتقررته بالإدراك. ولو باعها والزرع بقل، فإن فصله المشتري للحال، فعشره على البائع أيضاً لتقرر الوجوب في البقل بالفصل، وإن تركه حتى أدرك، فعشره على المشتري في قول أبي حنيفة ومحمد؛ لتحول الوجوب من المساق إلى الحب، =

وَلَيْسَ عَلَى الَّذِي اشْتَرَاهُ زَكَاةً. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَصْلَحُ بَيْعُ الزَّرْعِ حَتَّى يَبْسُ فِي أَكْثَامِهِ وَيَسْتَعْنِي عَنِ الْمَاءِ. وَقَالَ مَالِكٌ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾: إِنَّ ذَلِكَ الزَّكَاةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَقَدْ سَمِعْتُ مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ بَاغَ.....

= وروى عن أبي يوسف: أنه قال: عشر قدر البقل على البائع، وعشر الزيادة على المشتري. وكذلك حكم الثمار على هذا التفصيل. وسأني مسائل الأئمة في كلام العبي.

ولا يصلح: أي لا يجوز "بيع الزرع حتى يبس" بالمشتاتين التحتين فموجدة فسين مهمل، "في أكثامه، ويستعني عن ماء" والاستعناء عن الماء أنه لو سقي بماء لم يقع، وذلك حديث "في" عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد. ثم يجوز بيعه في سبيله فالما عند الجمهور، وقال الشافعي: لا يجوز بيعه حتى يداس ويصفى؛ لأنه من الغرر، قاله الرزقي. **وقال مالك:** في تفسير قول الله تبارك وتعالى: "وأأتوا حقه يوم حصاده" يفتح الحاء قرأ ابن عاصم وأبو عمرو وعاصم، والباقيون بكسرها، "إن ذلك" أي المراد بالحق في الآية "الزكاة. والله أعلم". قال الرازي: اختلفوا في تفسيره على ثلاثة أقوال: الأول: يريد به العشر ونصف، قلت: وسأني قريباً. والثاني: أن هذا حق في المال سوى الزكاة، قال مجاهد: إذا حصدت فحضرت المساكين، فاطرح هم منه، وإذا دسسته وذريته فاطرح هم منه، وإذا كبرلته فاطرح هم منه، وإذا عرفت كيله فاعزل زكاته. والثالث: إن هذا كان قبل وجوب الزكاة، فلما فرضت الزكاة نسخ هذا، وهذا قول سعيد بن جبير، والأصح القول الأول. قلت: وبالقول الثاني قال ابن عمر. قال الخصاص: روي عن ابن عمر وعماجد: أنها محكمة، وأنه حق واجب عند الصرام غير الزكاة، وروي عن النبي ﷺ: "أنه هي عن حداد الليل وصرام الليل" قال سفيان بن عيينة: هذا لأجل المساكين كي يحضروا. وبالقول الثالث أيضاً قالت طائفة. قال الخصاص: روي عن ابن عباس في رواية ومحمد بن الحنفية والسدي وإبراهيم: نسختها العشر ونصف العشر، وعن الحسن قال: نسختها الزكاة، وقال الضحاك: نسخت الزكاة كل صدقة في القرآن. وتقدم شيء من الآثار في ذلك.

من يقول إلخ: من أهل العلم، أيد بذلك مختاره بأن ما ذهب إليه مالك بكون المراد بـ"الحق" الزكاة سمعه من غيره أيضاً، قال الباجي: ولا يكون ذلك إلا من أهل العلم، ومن ليس من أهل العلم لا ينقل مثل مالك قوله ولا يرجح به مذهبه. قال الرازي: وبه قال ابن عباس في رواية عطاء، وهو قول سعيد بن المسيب والحسن وطاوس والضحاك، وهو الأصح؛ لأن قوله تعالى: "وأأتوا حقه يوم حصاده" إنما يحسن ذكره لو كان ذلك الحق معلوماً قبل ورود الآية؛ لئلا تنقضي الآية بمحملة، وقد قال مالك: ليس في المال حق سوى الزكاة فوجب أن يكون المراد بهذا الحق حق الزكاة. قال الخصاص: وروي هذا القول عن جابر بن زيد ومحمد بن الحنفية وزيد بن أسلم وقنادة. وبسط في ترجيح هذا القول بدلائل وإبراهيم فارجع إليه لو شئت. ثم قال: ولما ثبت بما ذكرنا أن المراد =

أَصْلَ حَائِطِهِ أَوْ أَرْضَهُ، وَفِي ذَلِكَ زَرْعٌ أَوْ ثَمَرٌ لَمْ يَبْدُ صَلاَحُهُ، فَزَكَاةُ ذَلِكَ عَلَى الْمُبْتَاعِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ طَابَ وَحُلَّ بَيْعُهُ، فَزَكَاةُ ذَلِكَ عَلَى الْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْبَائِعُ عَلَى الْمُبْتَاعِ.

ـ بقوله: "وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ" هو العشر، دل على وجوب العشر في جميع ما تخرجه الأرض إلا ما خصه الدليل؛ لأنه تعالى ذكر الزرع بلفظ عموم ينظم لسائر أصنافه، وذكر النخل والزيتون والرمان، ثم عقبه بقوله: "وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ" وهو عائد إلى جميع المذكور، فمن ادعى خصوص شيء منه لم يسلم له ذلك إلا بدليل، فوجب بذلك إيجاب الحق في الحنظل وغيرها وفي الزيتون والرمان. قال الرازي الشافعي في تفسيره: قوله تعالى: "وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ" بعد ذكر الأنواع الخمسة - وهو العنب والنخل والزرع والزيتون والرمان - يدل على وجوب الزكاة في الكل، وهذا يقتضي وجوب الزكاة في الثمار كما كان يقول أبو حنيفة، فإن قالوا: لفظ الحصاد مخصوص بالزرع، فنقول: لفظ الحصد في أصل اللغة غير مخصوص بالزرع، والدليل عليه أن الحصد في اللغة عبارة عن القطع، وذلك يتناول الكل، وأيضاً الضمير في قوله: "حصاده" يجب عوده إلى أقرب المذكورات، وذلك هو الزيتون والرمان، فوجب أن يكون الضمير عائداً إليه، وقال أيضاً: إذا كان ذلك الحق هو الزكاة، وجب القول بوجوب الزكاة في القليل والكثير.

أصل حائطه إلخ: أي بستانه "أو أرضه" بالنصب "وفي ذلك" أي الأرض "زرع أو ثمر لم يبد" يفتح أوله ببناء المعلوم من البدو، "صلاحه" أي لم يأت وقت وجوب الزكاة؛ فإنها تحب عند صلاح، "فزكاة ذلك على المبتاع" أي المشتري؛ لأن الثمرة كانت على ملكه حين تعلق الزكاة بها "وإن كان" الثمر "قد طاب" عند البائع "وحل بيعه" أي دخل وقت حل البيع عند البائع، وهذا أوان وجوب الزكاة "فزكاة ذلك الثمر أو الزرع على البائع"؛ لأنه كان في ملك البائع وقت وجوب الزكاة "إلا أن يشترط البائع" الزكاة "على المبتاع" أي المشتري. وفي "الشرح الكبير": والزكاة واجبة على البائع بعد الإفراك والطيب، ويجوز اشتراطها على المشتري. قال العيني في "شرح البخاري": اختلف العلماء في هذه المسألة، فقال مالك: من باع حائطه أو أرضه، وفي ذلك زرع أو ثمر قد بدا صلاحه وحل بيعه، فزكاة ذلك الثمر على البائع إلا أن يشترطها على المبتاع، وقال أبو حنيفة: المشتري بالخيار بين إنفاذ البيع ورده، والعشر مأخوذ من الثمرة؛ لأن مدة الساعي أن يأخذها من كل ثمرة يجدها، فوجب الرجوع على البائع بقدر ذلك كالعيب الذي يرجع بقيمته، وقال الشافعي في أحد قوليه: إن البيع فاسد؛ لأنه باع ما يملك وما لا يملك، وهو نصيب المساكين، ففسدت الصفقة، واتفق مالك وأبو حنيفة والشافعي أنه إذا باع أصل الثمرة وفيها ثمر لم يبد صلاحه أن البيع جائز، والزكاة على المشتري؛ لقوله تعالى: **وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ**، وأما الذي ورد فيه النهي عن البيع حتى يبدو صلاحه، هو بيع الثمرة دون الأصل؛ لأنه يخشى عليه العاقر، ويجوز البيع من الثمرة التي وحيث ركناها قبل أدائها، ويتعين حينئذ أن يؤدي الزكاة من غيرها خلافاً من أفسد البيع، وعن مالك: الزكاة على البائع إلا أن يشترط على المشتري، وبه قال الليث، وعن أحمد: على البائع مطلقاً، وبه قال الثوري والأوزاعي.

مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ مِنَ الثَّمَارِ

قَالَ مَالِكٌ: إِنْ الرَّجُلُ إِذَا كَانَ لَهُ مَا يَجِدُ مِنْهُ أَرْبَعَةٌ أَوْ سِتٌّ مِنَ الثَّمَرِ، وَمَا يَقْطُفُ مِنْهُ أَرْبَعَةٌ أَوْ سِتٌّ مِنَ الزَّيْبِ، وَمَا يَحْصُدُ مِنْهُ أَرْبَعَةٌ أَوْ سِتٌّ مِنَ الْحِنْطَةِ، وَمَا يَحْصُدُ مِنْهُ أَرْبَعَةٌ أَوْ سِتٌّ مِنَ الْقِطْنِيَّةِ، أَنَّهُ لَا يُجْمَعُ عَلَيْهِ بَعْضُ ذَلِكَ إِلَى بَعْضٍ، وَأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ زَكَاةٌ، حَتَّى يَكُونَ فِي الصَّنْفِ الْوَاحِدِ مِنَ الثَّمَرِ أَوْ فِي الزَّيْبِ أَوْ فِي الْحِنْطَةِ أَوْ فِي الْقِطْنِيَّةِ مَا يَبْلُغُ الصَّنْفَ الْوَاحِدَ مِنْهُ خَمْسَةٌ أَوْ سِتٌّ بِصَاعِ النَّبِيِّ ﷺ. كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْ سِتٍّ مِنَ الثَّمَرِ صَدَقَةٌ". قَالَ: ...

ما لا زكاة فيه إلخ: الغرض منه كما يظهر من ملاحظة ما ذكر فيه بيان ما لا يجب فيه الصدقة لعدم بلوغها إلى النصاب أعم من أن يكون قمراً أو زرعاً، وذكر فيه أيضاً ما لا يجب فيه الزكاة منفرداً لعدم بلوغه إلى النصاب، ويجب مع الاجتماع بالنوع الآخر كالقطنية. **ما يجد إلخ:** يضم الحبوب والذال المهمل في الهندية، والمعجمة في المصرية أي يصرم ويقطع، قال الجدي في الذال المعجمة: الجد الإسراع والقطع المستأصل، وقال في الذال المهمل من جملة معان: والقطع وصرام السجل كالخداد، قال الرزقاني: قلت: هذا وما يأتي من الأفعال كلها يحتمل بناء المعلوم والمجهول، "منه أربعة أوسق" بالنصب على المفعولية، ويحتمل الرفع، "من الثمر" بيان لـ"ما"، "وما يقطف" بكسر الطاء وضمها، يقطع، قاله الرزقاني، "منه أربعة أوسق من الزبيب، وما منه يحصد أربعة أوسق من الحنطة، وما يحصد منه أربعة أوسق من القطنية" بكسر القاف وضمها، سيأتي معناها، "أنه لا يجمع" ببناء المجهول "عليه" أي على الرجل "بعض ذلك" المذكور من الأصناف الأربعة "إلى بعض" آخره لاختلاف الجنس والمقصود "وأنه ليس عليه" أي على الرجل "في شيء من ذلك زكاة حتى يكون في الصنف الواحد" من الأصناف المذكورة "من الثمر أو في الزبيب أو في الحنطة أو في القطنية ما يبلغ الصنف الواحد منه خمسة أوسق" والوسق ستون صاعاً "بصاع النبي ﷺ" وذلك يعني اشتراط بلوغ النصاب "كما قال رسول الله ﷺ" وتقدم مسنداً في أول الكتاب: "ليس فيما دون خمسة أوسق من الثمر صدقة"، فلا بد إذا من إيجاب الصدقة لبلوغها خمسة أوسق.

قال: أي مالك، وذكر خلاصة الكلام بطريق الإجمال، فقال: "وإن كان الصنف الواحد من تلك الأصناف ما يبلغ خمسة أوسق" أي يبلغ مقدار النصاب "ففيه الزكاة، فإن لم يبلغ خمسة أوسق فلا زكاة فيه" والحاصل: أن من كان له أقل من نصاب من تمر وزبيب وحنطة وقطنية، بحيث لا يكون كل واحد منها نصاباً، لكن يتم النصاب =

وَأِنْ كَانَ فِي الصَّنْفِ الْوَاحِدِ مِنْ تِلْكَ الْأَصْنَافِ مَا يَبْلُغُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ فَفِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّ يَجِدَ الرَّجُلُ مِنَ الثَّمَرِ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَسْمَاؤُهُ وَالْوَأْنَةُ، فَإِنَّهُ يُجْمَعُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، ثُمَّ تَوَخَّذَ مِنْ ذَلِكَ الزَّكَاةَ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ، قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ ...

= يضم بعضها إلى بعض، فلا يضم نوع منها إلى الآخر ليكمل النصاب بذلك؛ لأن هذه أصناف مختلفة، واستدل لذلك بقوله **﴿وَالْوَأْنَةُ﴾** ووجه الاستدلال: أن من كان عنده خمسة أوسق مثلاً من مجموع الثمر والزبيب، فليس عنده خمسة أوسق من الثمر، وأدار في الحديث الزكاة على خمسة أوسق من الثمر.

وتفسير ذلك إلخ: ذكر المسألة المتقدمة ببعض الإيضاح نياباً لها "أن يجد" بالملهمة أو المعجمة، لتسحبان مثل ما تقدم، أي يقطع "الرجل من الثمر" بالمشافة القوية "خمس أوسق" فيجب فيها الزكاة "وإن اختلفت أسماءه" وأنواعه كبري وصيحاني "والوأنه" يكون بعضها أسود وبعضها أحمر "فإنه يجمع بعضه إلى بعض، ثم توخذ" ببناء المجهول "من ذلك" المجموع؛ لبلوغها النصاب، "فإن لم يبلغ ذلك" أي لم يبلغ النصاب "فلا زكاة فيه"، والحاصل: أن الثمر إذا كان مختلف الأنواع يجمع بعضها إلى بعض، كالحب والعراب في الماشية.

وكذلك إلخ: أي كما تقدم في الثمر كذلك "الخطئة كلها" يجمع بعض أنواعها إلى بعض، ثم ذكر بعض أنواعها فقال: "السمراء" تأبث أحمر، سميت به لسمرها "والبيضاء" تأبث الأبيض، سميت به لبياضها "والشعير والسلت" تقدم معاهما "ذلك كله"، وفي النسخ المصرية: "كل ذلك"، "صنف واحد، فإذا حصد الرجل من ذلك كله" أي الأنواع المختلفة المذكورة "خمس أوسق، جمع عليه بعض ذلك إلى بعض، ووجبت فيه الزكاة، فإن لم يبلغ ذلك فلا زكاة فيه" قال الدردير: وتنضم القطاي كأصناف الثمر والزبيب؛ لأنها جنس واحد في الزكاة، فإذا اجتمع من جميعها خمس أوسق زكاة، وأخرج من كل خمسة، ويجزئ إخراج الأعلى منها، أو المساوي عن الأدنى أو المساوي، لا الأدنى عن الأعلى، كضم قمح وشعير وملت بعضها لبعض؛ لأنها جنس واحد.

قال الباجي: الخطئة يجمع أنواعها كلها كما تجمع أنواع الثمر، فتحص البيضاء إلى السمراء، فإذا بلغت النصاب ففيها الزكاة، وهذا لا خلاف فيه. وكذلك يجمع إلى الخطئة الشعير والسلت، لا يختلف مالك وأصحابه في ذلك، وبه قال الحسن وضائوس والزهري وعكرمة، ومنع من ذلك أبو حنيفة والشافعي، وقالوا: إن الشعير والسلت كل واحد منهما جنس منفرد غير الخطئة لا يجمع في الزكاة، قال الزرقاني: قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد وأبو ثور: لا تضم كل حبة - عرفت باسم منفرد دون صاحبها، وهي خلافها في الخلقة والطعم - إلى غيرها. قال ابن رشد: إنهم أجمعوا على أن الصنف الواحد من الحبوب والتمر يجمع حبه إلى رديته، وتوخذ الزكاة =

الْجَنْطَةُ كُلُّهَا الشَّمْرَاءُ وَالْبَيْضَاءُ وَالشَّعِيرُ وَالسُّلْتُ ذَلِكَ كُلُّهُ صِنْفٌ وَاحِدٌ، فَإِذَا حَصَدَ الرَّجُلُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ خُمُسَةً أَوْ سَقِيَ جُمُوعَ عَلَيْهِ بَعْضُ ذَلِكَ إِلَى بَعْضٍ وَوَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ الزَّيْبُ كُلُّهُ أَسْوَدُهُ وَأَحْمَرُهُ، فَإِذَا قَطَفَ الرَّجُلُ مِنْهُ خُمُسَةً أَوْ سَقِيَ وَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ الْقِطْنِيَّةُ هِيَ صِنْفٌ وَاحِدٌ مِثْلُ الْجَنْطَةِ وَالشَّمْرِ....

= عن جميعه بحسب قدر كل واحد منها أعني من الجيد الخيد، واحتلفوا في ضم القطاني بعضها إلى بعض وفي ضم الجنبطة والشعير والسلت، فقال مالك: القطنية كلها صنف واحد، والجنبطة والشعير والسلت أيضا، وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد وجماعة: القطاني كلها أصناف كثيرة بحسب أسمائها، ولا يضم منها شيء إلى غيره، وكذلك الشعير والسلت والجنبطة عندهم أصناف ثلاثة، لا يضم واحد منها إلى الآخر، وسب الخلاف هل المراجعة في الصنف الواحد هو اتفاق المنافع أو اتفاق الأسماء، فمن قال: اتفاق الأسماء، قال: كلما اختلفت أسمائها فهي أصناف كثيرة، ومن قال: اتفاق المنافع، قال: كلما اتفقت منافعها فهي صنف واحد وإن اختلفت أسمائها، فكل واحد منهما يروم أن يقرر قاعدته باستقراء الشرع، أعني: أحدهما يحتج لمذهبه بالأشياء التي اعتبر الشرع فيها الأسماء، والآخر بالأشياء التي اعتبر الشرع فيها المنافع، ويشبه أن يكون شهادة الشرع للأسماء في الزكاة أكثر من شهادته للمنافع وإن كان كلا الاعتبارين موجودا في الشرع.

الزيب كله: يجمع أنواعه "أسوده وأحمره" سواء "إذا قطف الرجل منه خمسة أوسق وجبت فيه الزكاة، فإن لم يبلغ ذلك" أي النصاب "فلا زكاة فيه". **وكذلك القطنية:** يجمع أنواعها "هي صنف واحد" في حكم الزكاة، فيجمع بعضها إلى بعض "مثل الجنبطة والشمر والزيب"، فإن كل واحد منها يجمع أنواعها صنف واحد "وإن اختلفت أسمائها" أي أسماء القطنية "وألوانها" أي أجناسها، ثم بين المصنف مصداق القطنية فقال: "والقطنية" بكسر القاف، وضعفها لغة، قاله الرقابي، وفي "التعليق المصحح": بكسر القاف وسكون الطاء قول فتحية مشددة: كالعندس والحمص واللوبيا، وفي "التهذيب": اسم جامع للحبوب التي تطبخ كالعندس والبقلا واللوبيا والحمص والأرز والسمسم وغير ذلك، كذا في "شرح القاري". "الحنص" بكسر الحاء المهملة وشد الميم مكسورة عند البصريين ومفتوحة عند الكوفيين، قاله الرقابي، واكتفى صاحب "الغيط" على فتح الميم المشددة آخره صات مهملة "وَالْعَدَسُ وَاللُّوبِيَا وَالْحُلْبَانُ" تقدم معنى الثلاثة. ذكر المصنف أربعة أصناف من القطاني نصا، وأشار إلى الباقي بقوله: "وَكُلُّ مَا نَبَتَ مَعْرِفَتُهُ" وليس في النسخ المصرية لفظ "معرفته"، عند الناس أنه قطنية" ودخل فيه القول، والبسلة والتمر. على ما ذكره الرقابي، وعد هذه السبعة الدسوقي تحت قول السددري: والقطاني السبعة، =

وَالزَّرِيبَ وَإِنْ اختلفتْ أَسْمَاؤُهَا وَأَلْوَانُهَا، وَالْقُطْنِيَّةُ: الْجَمَّصُ وَالْعَدَسُ وَاللُّوبِيَا وَالْجُلْبَانُ وَكُلُّ مَا ثَبَتَ مَعْرِفَتُهُ عِنْدَ النَّاسِ أَنَّهُ قُطْنِيَّةٌ، فَإِذَا حَصَدَ الرَّجُلُ مِنْ ذَلِكَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ بِالصَّاعِ الْأَوَّلِ صَاعَ النَّبِيِّ ﷺ وَإِنْ كَانَ مِنْ أَصْنَافِ الْقُطْنِيَّةِ كُلِّهَا لَيْسَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنَ الْقُطْنِيَّةِ، فَإِنَّهُ يُجْمَعُ ذَلِكَ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، وَعَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ. قَالَ مَالِكٌ: وَقَدْ فَرَّقَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بَيْنَ الْقُطْنِيَّةِ وَالْحِنْطَةِ فِيمَا أُخِذَ مِنَ التَّبِطِّ، وَرَأَى أَنَّ الْقُطْنِيَّةَ كُلِّهَا صِنْفٌ وَاحِدٌ، فَأَخَذَ مِنْهَا الْعُشْرَ، وَأَخَذَ مِنَ الْحِنْطَةِ وَالزَّرِيبِ نِصْفَ الْعُشْرِ.

« قال الزرقاني: وليس منها الكرسة على المذهب، "فإذا حصد الرجل من ذلك" أي مما ذكر من الأنواع المختلفة "خمس أوسق بالصاع الأول"، والمراد منه "صاع النبي ﷺ" لا الأصوع الحادثة "وإن كان" المخصوص "من أصناف القطنية" المختلفة "كلها ليس من صنف واحد من القطنية، فإنه يجمع" بينه المجهول "ذلك بعضه إلى بعض" يدل من "ذلك"، "وعليه فيه الزكاة"، وقال الباجي: وقد اختلف قول مالك في القطاني في البيوع، فمرة قال: لها صنف واحد، ومرة قال: هي أصناف مختلفة، واختلف أصحابنا في الزكاة، فمتهم من قال: هي رواية أخرى في الزكاة، ومنهم من قال: هي في الزكاة صنف واحد دون خلاف، وهي في البيوع على روايتين، وهذا الظاهر من "الموطأ" لما يأتي بعد هذا، قال الباجي: والأظهر عندي أن يكون كل صنف منها صنفاً منفرداً لا يضاف إلى غيره في الزكاة والبيوع؛ لأننا إن عللنا الجنس بانقصال الجيوب بعضها من بعض اطرده ذلك فيها وانعكس وصح، وإن عللنا باختلاف الصور والمنافع صح.

قال مالك: في الاستدلال على مختاره: "وقد فرق عمر بن الخطاب" كما سيأتي موصولاً في عشور أهل الذمة "بين القطنية والحنطة فيما أخذ من البطح" يفتح البطح والموحدة، النصارى النجار لما قدموا المدينة بالنجارة "ورأى أن القطنية كلها صنف واحد، فأخذ منها العشر، وأخذ من الحنطة والزبيب نصف العشر"، ليكثر الحمل إلى المدينة، قال الباجي: استدلال مالك في الفرق بين القطنية والحنطة بأن عمر بن الخطاب خفف عن البطح فيما كان يأخذه منهم من الحنطة؛ لما كانت الحاجة إليها أكمل من سائر الأقوات والقطاني التي هي للأدم، وكان يأخذ من القطاني العشر كاملاً، فعلم بذلك اختلافهما في المنافع والمقاصد، ولو كانت الحاجة إليهما سواء والمنافع بها متفقة لكانت الرعة في كثرة جلبها إلى المدينة سواء، ولا يدخل عليه في ذلك الزبيب والحنطة؛ فإنه أخذ منهما جميعاً نصف العشر؛ لتأكد الحاجة إليهما، ولم يدل ذلك على أنهما من جنس واحد، وقد يحتاج إلى التمييز حاجة متساوية مع اختلاف منافعهما، إلا أنه في الجنس الواحد الذي تتفق منافعه وتساوى.

قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يُجْمَعُ الْقُطْنِيَّةُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي الزَّكَاةِ حَتَّى تَكُونَ صَدَقَتَهَا وَاحِدَةً وَالرَّجُلُ يَأْخُذُ مِنْهَا اثْنَيْنِ بِوَاحِدٍ يَدًا بِيَدٍ وَلَا يُؤْخَذُ مِنَ الْحِنْطَةِ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ يَدًا بِيَدٍ؟ قِيلَ لَهُ: فَإِنَّ الذَّهَبَ وَالْوَرَقَ يُجْمَعَانِ فِي الصَّدَقَةِ، وَقَدْ يُؤْخَذُ بِالذَّنْبَارِ أَوْضَاعُهُ فِي الْعَدَدِ مِنَ الْوَرَقِ يَدًا بِيَدٍ. قَالَ مَالِكٌ فِي التَّخِيلِ تَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ، فَيُحْدِثَانِ مِنْهَا ثَمَانِيَةَ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ: إِنَّهُ لَا صَدَقَةَ عَلَيْهِمَا فِيهَا، وَإِنَّهُ إِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا مِنْهَا مَا يَحْذُ مِنْهُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ، وَلِلْآخَرِ مَا يَحْذُ أَرْبَعَةَ أَوْسُقٍ، أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ فِي أَرْضٍ وَاحِدَةٍ، كَانَتْ الصَّدَقَةُ عَلَى صَاحِبِ الْخَمْسَةِ الْأَوْسُقِ،

صَدَقَتَهَا وَاحِدَةً **الح:** فَإِنَّ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى اتِّحَادِ أَحْسَانِهَا، "وَالرَّجُلُ يَأْخُذُ" أَيِ يَشْتَرِي "مِنْهَا" أَيِ مِنَ الْقُطَايِ "اثْنَيْنِ بِوَاحِدٍ"، وَحَوَازِ التَّفَاضُلِ دَلِيلٌ عَلَى اخْتِلَافِ أَحْسَنِ، "يَدًا بِيَدٍ" أَيِ مَبَاحِرَةً "وَلَا يُؤْخَذُ مِنَ الْحِنْطَةِ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ يَدًا بِيَدٍ" لِاتِّحَادِ حَسَنِهَا، وَهَذَا نَظِيرُهُ لِأَنَّ حَوَازِ التَّفَاضُلِ فِي الْقُطَايِ يَدُلُّ عَلَى اخْتِلَافِ أَحْسَانِ الْقُطَايِ، "قِيلَ لَهُ" فِي الْخَوَافِ: لَا تَلْزَمُ بَيْنَ الْيَدَيْنِ "فَإِنَّ الذَّهَبَ وَالْوَرَقَ يُجْمَعَانِ فِي الصَّدَقَةِ وَقَدْ يُؤْخَذُ بِالذَّنْبَارِ أَوْضَاعُهُ فِي الْعَدَدِ مِنَ الْوَرَقِ يَدًا بِيَدٍ"، فَلَيْسَ حَوَازِ التَّفَاضُلِ فِي الْبَيْعِ دَلِيلًا عَلَى عَدَمِ الظُّمِّ فِي الزَّكَاةِ. قَالَ السَّاحِي: هَذَا كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ، وَلِلذَلِكَ قَالَ أَصْحَابُنَا: إِنَّهُ لَمْ يَخْتَلَفْ قَوْلُهُ فِي الزَّكَاةِ أَنَّ الْقُطَايَ صَفٌّ وَاحِدٌ يُضَافُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي الزَّكَاةِ، وَأَلْهَا مَعَ ذَلِكَ فِي السُّبُوحِ أَصْنَافٌ بِحَوَازِ التَّفَاضُلِ فِيهَا، فَفُرِّقَ بَيْنَهُمَا، فَاتَّفَقَ عَلَيْهِ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ أَنَّ الْوَرَقَ يَجْمَعُ إِلَى الذَّهَبِ فِي الزَّكَاةِ، وَهِيَ فِي السُّبُوحِ حَسَنَتَانِ بِحَوَازِ التَّفَاضُلِ فِيهِمَا، فَعَلِيَ هَذَا بِحَوَازِ أَنْ يَجْمَعَ فِي الزَّكَاةِ مَا بِحَوَازِ التَّفَاضُلِ فِيهِ، وَأَمَّا مَا يَجْرِمُ التَّفَاضُلَ فِيهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَجْمَعَ فِي الزَّكَاةِ.

فِي التَّخِيلِ تَكُونُ: مَشْتَرَكًا "بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ" أَوْ أَكْثَرَ "فَيُحْدِثَانِ مِنْهَا" أَيِ التَّخِيلَ، وَالْفِعْلُ فِي الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ بِالذَّلِّ الْمُهْمَلَةِ فِي الْهَدِيدَةِ، وَالْمُعْجَمَةِ فِي الْمَصْرِيَّةِ "ثَمَانِيَةَ أَوْسُقٍ" مِثْلًا "مِنَ التَّمْرِ" عَلَى السَّوَاءِ "إِنَّهُ لَا صَدَقَةَ عَلَيْهِمَا فِيهَا" لِتَقْصُرِ كُلِّ عَنِ النِّصَابِ "وَإِنَّهُ إِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا مِنْهَا مَا يَحْذُ مِنْهُ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ" أَيِ مَقْدَارِ النِّصَابِ "وَلِلْآخَرِ مَا يَحْذُ مِنْهُ أَرْبَعَةُ أَوْسُقٍ" أَيِ أَقَلِّ مِنَ النِّصَابِ، سِوَاهُ كَانَ أَرْبَعَةَ أَوْسُقٍ "أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ" أَيِ الْأَرْبَعَةِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهَا يَشْرُطُ أَنْ لَا يَبْلُغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ "فِي أَرْضٍ وَاحِدَةٍ" وَلَعَلَّ التَّقْيِيدَ بِالْأَرْضِ الْوَاحِدَةِ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ فِي أَرْضَيْنِ فَأَوَّلَى أَنْ لَا تَحِبَّ عَلَى صَاحِبِ الْأَرْبَعَةِ الْأَوْسُقِ "كَانَتْ الصَّدَقَةُ عَلَى صَاحِبِ الْخَمْسَةِ الْأَوْسُقِ؟" لِيَبْلُغَ مِلْكُهُ النِّصَابَ، "وَلَيْسَ عَلَى الَّذِي حَذَّ أَرْبَعَةَ أَوْسُقٍ، أَوْ أَقَلَّ مِنْهَا صَدَقَةً" لِأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ مِلْكُهُ النِّصَابَ، وَهُوَ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ بِصَاعِ النَّبِيِّ ﷺ

وَلَيْسَ عَلَى الَّذِي حُدَّ أَرْبَعَةَ أَوْسُقٍ أَوْ أَقَلَّ مِنْهَا صَدَقَةٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ الْعَمَلُ فِي الشُّرَكَاءِ كُلِّهِمْ فِي كُلِّ زَرْعٍ مِنَ الْحُبُوبِ كُلِّهَا كُلَّمَا يُحْصَدُ، أَوْ نَخْلٍ يُجَدُّ، أَوْ كَرِّمٍ يُقْطَفُ؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ يُجَدُّ مِنَ الثَّمَرِ، أَوْ يَقْطَفُ مِنَ الزَّرِيِّبِ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ، أَوْ يُحْصَدُ مِنَ الْجَنْطَةِ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ، فَعَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَمَنْ كَانَ حَقُّهُ.....

وكذلك العمل: أي مثل ما تقدم في النخل كذلك الأمر في الشركاء كلهم في كل زرع من الحبوب التي تحب فيها الزكاة "كلها" لا يختص بالحكم بنوع دون نوع "كلما يحصد" بناء المجهول حال من "زرع"، "أو نخل" بالكسر عطف على "زرع"، "يجد" بناء المجهول حال من النخل، "أو كرم" بالكسر "يقطف" أي زيبه؛ "فإنه إذا كان كل رجل منهم" أي من الشركاء "يجد" بالمهمله والمعجمة كما تقدم تسختان، على بناء الفاعل أي يقطع "من الثمر أو يقطف من الزيب خمسة" بالنصب على المفعولية "أوسق أو يحصد من الجنته" وغيرها من الحبوب التي فيها الزكاة "خمسة أوسق، فعليه فيه الزكاة" ليلوئح ملكه النصاب، "ومن كان حقه" أي ملكه في الشركة "أقل من خمسة أوسق فلا صدقة عليه، وإنما تحب الصدقة على من بلغ حداده" بالمهمله أو المعجمة تسختان، أي قطعه من الثمر، "أو قطفه" من العنب "أو حصاده" من الحبوب، قال الراغب: الحد: كسر الشيء وتفتينه، وفي "الجمع": حداد النخل بفتح حيم وكسرها، دالا وذالا: القطع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَهُمْ جُودًا﴾ (الأنبياء: ٥٨) والقطف القطع، "وحدان قطفها" قال الأزهري: هو اسم وقت القطف، قال الراغب: أصل الحصد قطع الزرع، وزمن الحصاد، والحصاد كقولك: زمن الحداد والحداد، "خمسة" بالنصب على المفعولية لـ "بلغ" "أوسق".

والزكاة مبنية على أن من بلغ ملكه النصاب وجب عليه الزكاة، ومن قصر ملكه عن النصاب فلا زكاة عليه، ولا ينظر إلى الجملة والاشترك إذا افترقت في الملك، كما لا ينظر إلى الانفراد إذا اجتمعت في الملك، فإذا حد رجلان لثمانية أوسق، فإن كانت بينهما على السواء فلا زكاة على واحد منهما؛ لأنه لم يجد أحدهما خمسة أوسق، وهي النصاب، ولو كان لأحدهما خمسة أوسق، وللآخر ثلاثة لكانت الزكاة على صاحب الخمسة أوسق، عن الخمسة أوسق، ولا يجب على صاحب الثلاثة شيء، وإن كانت لرجل خمسة أوسق يجدها في بلاد مختلفة متباعدة جمعت عليه، وأدى الزكاة عنها؛ فإنما الاعتصار في ذلك بالملك دون الاجتماع والانفراد، كذا في "المتقى". قال الررقاني: وهذا قال الكوفيون وأحمد وأبو ثور، وحدثهم حديث: ليس فيما دون خمسة أوسق من الثمر صدقة وهو أصح ما في الباب، وقال الشافعي: الشركاء في الزرع والذهب والورق والمائنية يزكون زكاة الواحد، واحتج بأن السلف كانوا يأخذون الزكاة من الخواطر الموقوفة على جماعة، وليس في حصة كل واحد منهم ما تحب فيه الزكاة. وأجاب ابن ررقون بأن زكاة الخائط الموقوفة على ملك الواقف، وهو واحد، ولا كذلك الشركاء.

أَقْلَ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ فَلَا صَدَقَةَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا تَجِبُ الصَّدَقَةُ عَلَى مَنْ بَلَغَ جَدَادُهُ أَوْ قِطَافُهُ أَوْ حَصَادُهُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ. قَالَ مَالِكٌ: وَالسَّنَةُ عِنْدَنَا أَنَّ كُلَّ مَا أُخْرِجَتْ زَكَاتُهُ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ كُلِّهَا التَّمْرُ وَالْجَنْطَةُ وَالزَّيْبُ وَالْجُيُوبُ كُلُّهَا، ثُمَّ أَمْسَكَهُ صَاحِبُهُ بَعْدَ أَنْ أَدَّى صَدَقَتَهُ سِتِينَ، ثُمَّ بَاعَهُ، أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ فِي ثَمَنِهِ زَكَاةٌ، حَتَّى يَحُولَ عَلَى ثَمَنِهِ

ما أخرجت إلخ: بناءً على قول "زكاته من هذه الأصناف" المذكورة قبل من الجيوب والثمار "كلها" تعميم للأصناف أي جميع ما يجب فيه الزكاة، ثم بين الأصناف فقال: "التمر" بالجر بدل من الأصناف، أو بيان لها "والجنتة والزيب والجيوب" بالجر عطف على الجنتة "كلها" تعميم للجيوب ثم أمسكه صاحبه بعد أن أدى صدقته أي أدى العشر أو نصفه "ستين" ظرف لـ "أمسكه". ثم باعه أنه الطمير للشأن "ليس عليه في ثمنه زكاة" لأنه أدى زكاة الأصل، وليست هذه الأموال بنفسها نامية حتى تحب عليها الزكاة في كل سنة حتى يحول على ثمنه الحول من يوم باعه. قال الناجي: أي حتى يحول عليه الحول بعد قبضه؛ لأنه لو باعه وأقام المال غائباً عنه أحوالاً قبل أن يقبضه لا يستأنف به حولاً، وإنما أطلق اللفظ على غالب أحوال الناس في البيع. قلت: ولا حاجة إلى قيد القبض عند الخفية كما سيأتي في آخر الكلام، "إذا كان أصل تلك الأصناف" من غير أموال التجارة أعم من أن يكون "من فائدة أو غيرها" يعني لا فرق بين كون أصلها فائدة أو غيرها في أنه يستفصل شئها، أو "الحال" أنه لم يكن للتجارة، وإنما ذلك بمنزلة الطعام والجيوب والعروض بفيدتها أي يستفيدها الرجل ثم يمسكها سنة أو "ستين" بدول لية التجارة ثم يبيعها بذهب أو ورق فلا يكون عليه في ثمنها زكاة حتى يحول عليها الحول من يوم باعها أي وقبض الثمن، كما تقدم في كلام الناجي.

ولما كان فيها قيد عدم التجارة ملحوظاً ذكره بقوله: "فإن كان أصل تلك العروض للتجارة فعلى صاحبها فيها الزكاة حين بيعها، وفي بعض النسخ المصرية: حتى يبيعها" إذا كان قد حبسها سنة من يوم زكى المال الذي ابتاعها به. وفي "الشرح الكبير": إن وجبت زكاة في عينها زكى عينها بأن يخرج العشر أو نصفه، ثم إذا باعها زكى الثمن لحول الزكاة أي تحول من يوم زكى عينها، لكن يجب التحصيل بقوله: "ثم زكى الثمن" منسأة من أكثرى وزرع للتجارة؛ ليكون جارياً على الراجح من أن ما عده يستفصل من قبض الثمن. قلت: والحاصل: أن الجيوب وغيرها إن كانت للتجارة فيعتبر في الحول حول الذي ابتاعها به بشرط أن لا يكون مديراً بل يكون محتكراً لما تقدم في موضعه من الفرق بين المحتكر والمدير. وأن المدير يقوم ماله كل سنة ويتركه، وإن كانت هذه العروض لغير التجارة يستفصل بالحول من يوم قبض الثمن، وعند الخفية لا عبرة بالقبض، بل يعتبر الحول من يوم البيع، ففي "الدر المختار": "وتجب زكاتها إذا تم تصابها وحال الحول عند قبض أربعين درهماً من الدين الفوري كقرض وبدل مال تجارة، وعند قبض مائتين منه لغيرها أي من بدل مال لغير تجارة، وهو المتوسط كل ثمن سائمة وعبيد خدمة ونحوهما، »

الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ بَاعَهُ إِذَا كَانَ أَصْلُ تِلْكَ الْأَصْنَافِ مِنْ فَائِدَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِلشَّحَارَةِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ وَالْخُبُوبِ وَالْعُرُوضِ، يُفِيدُهَا الرَّجُلُ ثُمَّ يُمْسِكُهَا سِنِينَ، ثُمَّ يَبِيعُهَا بِذَهَبٍ أَوْ وَرَقٍ، فَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ فِي ثَمَنِهَا زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ بَاعِهَا، فَإِنْ كَانَ أَصْلُ تِلْكَ الْعُرُوضِ لِلشَّحَارَةِ فَعَلَى صَاحِبِهَا فِيهَا الزَّكَاةُ حِينَ يَبِيعُهَا إِذَا كَانَ قَدْ حَبَسَهَا سَنَةً مِنْ يَوْمِ زَكَّى الْمَالُ الَّذِي ابْتَاعَهَا بِهِ.

مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ مِنَ الْفَوَاكِهِ وَالْقُطْبِ وَالْبُقُولِ

قَالَ مَالِكٌ:

ويعتبر ما مضى من الحول قبل القبض في الأصح. قال ابن عابدين: "في الأصح" أي في الدين المتوسط؛ لأن الخلاف فيه، أما القوي فلا خلاف فيه لما في "المحيط" من أنه يجب الزكاة فيه حول الأصل، لكن لا يلزمه الأداء حتى يقبض منه أربعين درهماً، وأما المتوسط ففيه روايتان: في رواية الأصل يجب الزكاة فيه ولا يلزمه الأداء حتى يقبض مائتي درهم فيزكيتها، وفي رواية ابن سميعة عن أبي حنيفة: لا زكاة فيه حتى يقبض ويحول عليه الحول.

الفواكه **الخ:** جمع فاكهة، وهي ما يتفكه أي يتنعم بأكله رطباً كان أو يابساً، قال الراغب: الفاكهة قيل: هي الثمار كلها، وقيل: بل هي الثمار ما عدا العنب والرمان، وقائل هذا كأنه نظر إلى اختصاصهما بالذكر وعطفهما على الفاكهة. وقال الخلد: هي الثمر كله، وقول مجروح الثمر والعنب والرمان مستندلاً بقوله تعالى: **فَوَيْلٌ لِلْمَالِكِينَ الَّذِينَ كَانُوا يَقُولُونَ نَحْنُ زَاهِدُونَ** (الرحم: ٣٤) باطل مردود، "والقطب" بفتح القاف وإسكان الضاد المعجمة، الفصفاة نبات يشبه البرسيم يعلف للدواب، وليس بصاد مهمل؛ لأن فصب السكر داخل في الفواكه قاله الزرقاني. قلت: فالفصفاة داخل في البقول، وقال الخلد: الفصفاة نبات، فارسية اسمت ونسبت فسره الشيخ في "الخصف"، وفي "المحيط": القطب: اسم درخت بزرگ است. ومعنى لفت، واسفت نژادمه، وفي "مختار الصحاح": القطب والقضبة: الرطبة وهي الإسفست بالفارسية. والأوجه عندي أن المراد به ما سيأتي من معناه في كلام الخلد، وذلك لأن الفصفاة مع أنها تدخل في البقول ليست لها مزية تذكر هنا هكذا، والقطب بالمعنى الآتي لكثرة أنواعها مما ينبغي أن يذكر في الترجمة أيضاً، قال الخلد: القطب كل شجرة طالت وبسطت أغصانها، وما قطعت من الأغصان للسهم أو القسي والقت وشجر يوحد منه القسي، والأسفست. والقضبة: القطيب، جمعه قضبات، وما أكل من النبات المفتطب غصاً، جمعه قطب. "والبقول" جمع بقل، كل نبات انحضرت به الأرض، قاله ابن الفارس، كذا في الزرقاني. وقال الخلد: البقل: ما لبث في برره لا في أرومة ثابتة.

السُّنَّةُ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا عِنْدَنَا وَالَّذِي سَمِعْتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ ...

السنّة: "التي لا اختلاف فيها عندنا" بالسُّنَّة الطاهرة "والذي سمعت من أهل العلم أنه ليس في شيء من الفواكه كلها" سوى النخلة والزبيب "صدقة"، ثم ذكر بعض أنواع الفواكه تمثيلاً فقال: "الرمان" بضم الراء المهملة والميم المشددة، ذكره الرغب في الرم، وقال: الرمان فعلان، وهو معروف، وذكره الجدي باب النون، وقال: الرمان فعلان، وهو معروف، الواحدة بالهاء. وذكر له صاحب "الخط" عدة أنواع: الرمان الحلو، والرمان المر، والرمان الأنهار، والرمان البر. "والفرسك" بكسر الفاء والسين بينهما راء ساكنة آخره كاف: الخوخ، أو ضرب منه أحمر أحمود أو ما يغلط عن نواف، قاله الزرقاني، وفسره الشيخ في "المصطفى" بـ"شفتاء"، وبه فسره صاحب "إيضاح الصراح"، وقال صاحب "الخط": "الفرسك نوع من الخوخ يقال له بالفارسية: شليم، وثليل، "والثين" بكسر الميم المشددة الغريبة ومسكون المنة التحتية آخره نون: النخيل، وهو عدة أنواع: ثين أحمر، وثنين الفيل، وثنين أفريقي، كلها في "الخط".

قال الباجي: لا اختلاف عند أهل المدينة فيما ذكره أنه لا زكاة في شيء من الفواكه مما ذكر من ذلك وما لم نسمه، وأضاف مالك الثين إلى جملته؛ لأنه لم يكن ببلده، وإنما كان يستعمل عندهم على معنى التفكه لا على معنى القوت، وهو عندنا بالأندلس قوت، وقد أحققه مالك بما لا زكاة فيه، ويحتمل أصله في ذلك القولين، أحدهما: أنه لا زكاة فيه؛ لأن الزكاة إنما شرعت فيما يقتات بالمدينة، ولم يكن الثين يقتات بها، فلم يتعلق به حكم الزكاة. والثاني: أن حكم الزكاة يتعلق بالثين قياساً على الزبيب والنخلة وإن لم يكن مفتاتاً بالمدينة. "وما أشبه ذلك، وما لم يشبهه إذا كان من الفواكه" يعني ليس في شيء من الفواكه الزكاة، سواء كانت مشاهداً للأنواع المذكورة أو لا يكون، فالشرط كونها من الفواكه، سواء يسيب أو لا يسيب، يدخر أو لا يدخر بعد أن لا يكون فوا. قال أبو عمر: لا زكاة باتفاق مالك وأصحابه، قال ابن زريق: أظنه لم ير قول ابن حبيب في إيجابه الزكاة في ذلك كله، أو أراد بأصحابه خصوص من نفيه لا أهل مذهبه، وهذا أمثل تمريد حفظ ابن عبد البر ووسع اطلاعه، قاله الزرقاني. "قال" مالك: "ولا في القضب" تقدم ضبطه ومعناه في الترجمة "ولا في البقول كلها صدقة" من العشر ونصفه، قال الباجي: هذا قول مالك والشافعي وجميع أصحابهما، وقال أبو حنيفة: في جميع البقول الزكاة إلا القضب والحشيش والخطب؛ والدليل على ما نقوله أن الخضر كانت بالمدينة في زمن النبي ﷺ بحيث لا يخفى عليه ذلك، ولم ينقل إلينا أنه أمر بإخراج شيء منها ولا أن أحداً أخذ منها زكاة، ولو كان ذلك لنقل كما نقل زكاة سائر ما أمر به النبي ﷺ، فثبت أنه لا زكاة فيها. ودليلنا من جهة القياس: أنه ثبت لا يقتات، فلم يجب فيه الزكاة كالحشيش والقضب، "ولا في أثمارها إذا بيعت صدقة" أي زكاة "حتى يحول على أثمارها" بعد أن كانت نصيباً "الحول من يوم يبيعها ويقبض صاحبها ثمنها" زاد في بعض النسخ المصرية بعد ذلك: "وهو نصيب"، وليس هذا في النسخ الهندية، لكنه مراد لأن الزكاة لا تجب على الأثمان إلا بعد النصيب، فالمعنى أن يحول الحول على النصيب بعد القبض، ولا يشترط القبض عند الحنيفة كما تقدم.

من الفَوَاكِه كُلِّهَا صَدَقَّةُ: الرُّمَانِ وَالْفَرَسِ لِكَ وَالْتَيْنِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَمَا لَمْ يُشَبَّهْهُ إِذَا كَانَ مِنَ الْفَوَاكِه، قَالَ: وَلَا فِي الْقَضْبِ وَلَا فِي الثُّبُولِ كُلِّهَا صَدَقَّةٌ، وَلَا فِي أَثْمَانِهَا إِذَا بَاعَتْ صَدَقَّةٌ، حَتَّى يَحُولَ عَلَى أَثْمَانِهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ يَبْعَهَا، وَيَقْبِضُ صَاحِبُهَا ثَمَنَهَا.

مَا جَاءَ فِي صَدَقَةِ الرَّقِيقِ وَالْخَيْلِ وَالْعَسَلِ

٦٨٤ - مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، وَعَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ،

- وقد علمت بما تقدم في أول زكاة الحبوب الأئمة في مسألة الباب، وأن الزكاة واجبة عند الإمام أبي حنيفة في كل ما أخرجته الأرض، سواء كان من الحبوب أو الثمار أو الفواكه أو غير ذلك، بعد أن كان مقصودا به استغلال الأرض خلافاً للأئمة الثلاثة وصاحبي أبي حنيفة، والخلاف في موضعين، الأول: في اشتراط النصاب، وتقدم الكلام عليه في أول الزكاة. والثاني: في اشتراط الصفة للخارج من البقاء والادخار والاقنيات على ما قالوا، وقال أبو حنيفة بالعموم في ذلك أيضاً، وبه قال ابن حبيب عن المالكية، وبه قال جماعة من السلف كما تقدم، وروحه ابن العربي في "العارضة" فقال: أقوى المذاهب مذهب أبي حنيفة دليلاً وأحوطها للمساكين وأولاهها قياماً شكراً للنعمة، وعليه يدل عموم الآية والحديث إلخ، وإليه يظهر ميل الفخر الرازي في "تفسيره"؛ إذ رجع في قوله تعالى: ﴿وَالْوَا حَقَّةً يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (الأعراف: ١٤١)، أن المراد بالحق الزكاة، وقال: هو الأصح، ثم قال: احتج أبو حنيفة - هـ - بهذه الآية فقال: قوله: ﴿وَالْوَا حَقَّةً يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ يقتضي ثبوت حق في القليل والكثير، فإذا كان ذلك الحق هو الزكاة وجب القول بوجوب الزكاة في القليل والكثير، وقال أيضاً: قوله تعالى: ﴿وَالْوَا حَقَّةً يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ بعد ذكر الأنواع الخمسة - وهو العسل والنخل والزرع والزيتون والرمان - يدل على وجوب الزكاة في الكل إلخ، وقال في أخرى: وأيضاً الضمير في قوله: "حصاده" يجب عوده إلى أقرب المذكورات، وذلك هو الزيتون والرمان، فوجب أن يكون الضمير عائداً إليه.

صدقة الرقيق: قال الراغب: الرقيق: ملك العبيد، والرقيق المملوك منهم، وجمعه أرقاء، واسترق فلان: جعله رقيقاً. "والخيول": قال الراغب: الخيال: أصله الصورة المجردة كالصورة المتصورة في المنام وفي المرأة وفي القلب بعد غيبوبة المرئي، ثم تستعمل في صورة كل أمر متصور، والخيلاء: التكبر عن خيل فضيلة تراءت للإنسان من نفسه، ومنها يتأول لفظ الخيل؛ لما قيل: إنه لا يركب أحد فرساً إلا وجد في نفسه نخوة، والخييل: في الأصل اسم للفرس والفرسان جميعاً، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْ رِجَالِ الْخَيْلِ﴾ (الأنفال: ٦٠)، ويستعمل في كل منهما نحو ما روي: يا حبل الله! اركبي، فهذا للفرسان، وقوله: ﴿لَقَدْ نَصَرْتُكُمْ فِي صَدَقَةِ الْخَيْلِ﴾ يعني الأفراس. وفي "البيانة": -

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ".

« قال ابن الأثير في "النهاية": يا حيل الله! أركبي أي يا فرسان حيل الله. حذف المضارع. قيل: لا حاجة إلى الحذف؛ لأن الخيل هي الفرسان، كما قال الجوهري، ويدل عليه قوله: أركبي. "والعسل" بالعين والسين المهملتين المفتوحتين، لعب النحل. قال تعالى: ﴿مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى﴾ (صعدة: ١٠) ذكر له صاحب "المخطط الأعظم" عدة أنواع. وفي "مختار الصحاح": العسل: يذكر ويؤث، وبانه ضرب ونصر، ورخييل معسل أي معمول بالعسل، والعسيلة في الإجماع شهت تلك اللذة بالعسل، وصغرت بالهاء؛ لأن الغالب على العسل التأنيث، وقيل: أنه لأنه أريد به العسلة وهي القطعة منه. وسيأتي الكلام على صدقة هذه الأنواع الثلاثة في مواضع من الباب.

ليس على المسلم إلخ: قال الزرقاني: حص المسلم وإن كان الصحيح عند الأصوليين والفقهاء تكليف الكافر بالفروع؛ لأنه ما دام كافراً لا تحب عليه حتى يسلم، وإذا أسلم سقطت؛ لأن الإسلام يحب ما قبله. وفي "المرفأة": قال ابن حجر: يؤخذ منه أن شرط وجوب زكاة المال بألوانها الإسلام، وبواقفه قبول الصديق في كتابه: "على المسلمين"، وقال القاري: هذا حجة على من يقول: إنه الكفار مخاطبون بالشرائع في الدنيا، بخلاف من يقول: إن الكافر مخاطب بالفروع الشريعة بالنسبة للعقاب عليها في الآخرة، كما أفهمه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُقِيمُ الصَّلَاةَ وَلَا تُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ (صعدة: ٦، ٧) وقالوا: ﴿وَلَا تَقُومُوا لِلْحَمَلِ طَعْمٌ الْكُفْرُ﴾ (النمل: ٢٤)، وعليه جمع من أصحابنا، وهو الأصح عند الشافعية. "في عبدة" أي رفيقه ذكرنا كان أو أنثى "ولا في فرسه" الشامل للذكر والأنثى، وجمعه الخيل من غير لفظه. قال المحمدي: الفرس للذكر والأنثى، وهي فرسة، جمعه أفراس وفروس. "صدقة" قال الساجي: يقتضي نفي كل صدقة في هذا الجنس إلا ما دل الدليل عليه، ولا خلاف أنه ليس في رقاب العبيد صدقة، ثم ذكر الخلاف في صدقة الخيل يأتي بيانها في آخر الباب، وأما رقاب العبيد فهكذا ذكر الإجماع على نفي الصدقة فيها الزرقاني، فقال: لا خلاف في أنه ليس في رقاب العبيد صدقة إلا أن يشترطوا للتجارة، قال العيني: وفي "البدائع": الخيل إن كانت تعلف للركوب أو الحمل أو الجهاد في سبيل الله، فلا زكاة فيها إجماعاً، وإن كانت للتجارة تحب إجماعاً. ثم قال الخافض: استدل بالحديث من قال من أهل الظاهر بعدم وجوب الزكاة فيهما مطلقاً ولم كانا للتجارة، وأجيبوا بأن زكاة التجارة ثابتة بالإجماع، كما لقنه ابن المنذر وغيره، فبحسب به عموم هذا الحديث. قلت: وحكى الإجماع على وجوب زكاة التجارة فيهما غير واحد من أئمة الروايات ونقله المذاهب، ولم يعيروا بخلاف أهل الظاهر.

مسألة: قال السرخسي: ليس في الحمير والبعال السائمة صدقة؛ لأن رسول الله ﷺ قال حين سئل عن البغال والحمير: لم يزل على فيها إلا هذه الآية **﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَحْمِلُوا حَبْلَ الْبُرْءِ وَمَنْ يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ فَهُوَ كَيْفَ يَحْمِلُهُ﴾** (البقرة: ٢٤٥)، ولأنها لا تسام في غالب البلدان مع كثرة وجودها، والناذر لا يعتبر به، إنما يعتبر بالحكم العام الغالب، فلذا لا تحب فيها زكاة السائمة، والله أعلم.

٦٨٥ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ أَهْلَ الشَّامِ قَالُوا لِأَبِي عُبَيْدَةَ ابْنِ الْحَرَّاجِ: خُذْ مِنْ حَيْلِنَا وَرَفِيقِنَا صَدَقَةً، فَأَبَى ثُمَّ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَأَبَى عُمَرُ، ثُمَّ كَلَّمُوهُ أَيْضًا، فَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ: إِنَّ أَحْبَبُوا فَخُذْهَا مِنْهُمْ وَارْزُقْ رَفِيقَهُمْ، وَارْزُقْ رَفِيقَهُمْ.

قَالَ **مالك**: مَعْنَى قَوْلِهِ **﴿عمر﴾**: وَارْزُقْ رَفِيقَهُمْ، يَقُولُ: عَلَى فَقَرَائِهِمْ.

لأبي عبيدة: أمير الشام في زمن عمر بعد العشر. **فأبى**: أي امتنع من الأخذ عنهما؛ لأنه لا يرى الصدقة فيهما "ثم كتب إلى عمر بن الخطاب فأبى عمر **﴿عمر﴾** أيضاً ووافق أبا عبيدة في الامتناع "ثم كلموه أيضاً" أي أصرروا على ذلك، ولعلمهم كانوا يرون فيهما الصدقة، أو أصرروا نزعاً "فكتب إلى عمر" فكتب إليه عمر **﴿عمر﴾**: إن أحبوا فخذها منهم" يعني أنهم إذا تطوعوا بذلك فيقبل عنهم تطوعاً. قلت: والظاهر أن ذلك كان عن عمر **﴿عمر﴾** أولاً، ثم قال بالزكاة فيها، كما سيأتي في آخر الحديث: "وارددها عليهم" أي على فقرائهم، كما سيأتي في تفسير الإمام مالك "وارزق رفقهم" أي الفقير منهم، وقيل: معناه: ارزق عبيدهم وإماءهم من بيت المال؛ لأن أبا بكر كان يفرض للسيد وعبد من الفیء، وكان عمر **﴿عمر﴾** يفرض للمنفوس والعبيد، وكذا فعل عثمان وعلي **﴿عمر﴾** قاله الزرقاني. وقال الباجي: يحتمل أن يريد به أن يجري لرفيقهم رزقاً؛ لكونهم في ثغر من ثغور المسلمين يستعان بهم في الحرب، وليس لهم سهم فيرتفقون بأرزاق، ويحتمل أن يريد بذلك أن هذا مكافأة لهم على تطوعهم بالصدقة من رفقهم. وفسره شيخنا الدهلوي: أي ارزق عبيدهم الذين يتصدقون بهم، ويدخلون في ملك بيت المال.

معنى قوله: أي قول عمر **﴿عمر﴾**: "وارددها عليهم يقول: على فقرائهم" قلت: ظاهر الأثر أن عمر **﴿عمر﴾** لم يقل بإيجاب الزكاة في الحيل، لكن المأثور عنه بعدة طرق: الزكاة في الحيل، فقد قال الحافظ في "الدرية": روى الدار قطني في "غرائب مالك" بإسناد صحيح عنه عن الزهري أن السائب بن يزيد أخبره قال: رأيت أبا يقيم الحيل ثم يدفع صدقتها إلى عمر، وحكى ابن المصنف تصحيحه عن ابن عبد البر، وأخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني ابن أبي حسين أن ابن شهاب أخبره أن عثمان كان يصدق الحيل، وأن سائب بن يزيد أخبره أنه كان يأتي عمر بصدقة الحيل. قال الزهري: ولا أعلم أن رسول الله **﴿صلى الله عليه وسلم﴾** سن صدقة الحيل، وروى عبد الرزاق عن طريق يعلى بن أمية أن عمر **﴿عمر﴾** قال له: إن الحيل لتبلغ في بلادكم هذا، وقد كان اشترى فرساً بمائة فلولص، قال: فقرر عمر **﴿عمر﴾** على الحيل ديناراً ديناراً، وللدار قطني عن علي: جاء ناس من الشام إلى عمر **﴿عمر﴾** فقالوا: إنا نحب أن تزكي عن الحيل فاستشار، فقال له علي: لا بأس إن لم يكن حزية راتبة يأخذون بها بعدك، قال: فأخذ من الفرس عشرة دراهم، وفي رواية: على كل فرس ديناراً.

٦٨٦ - **مالك** عن **عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم** أنه قال: جاء كتاب من **عمر بن عبد العزيز** إلى أبي وهو يسئ: أن لا يأخذ من العسل ولا من الخيل صدقة.

٦٨٧ - **مالك** عن **عبد الله بن دينار** أنه قال: سألت **سعيد بن المسيب** عن صدقة البراذين، فقال: وهل في الخيل من صدقة؟

إسناد تركي

أن لا يأخذ بصيغة الغائب في أكثر النسخ، وفي بعضها بالخطاب "من العسل ولا من الخيل صدقة" قلت: وهكذا أخرج ابن أبي شيبة الآثار عن **عمر بن عبد العزيز**، وفي "الحاشية" عن "الخطي" ما رواه **عبد الرزاق** عن **عمر بن عبد العزيز**: "أخذ من العسل العشر" ضعيف، وفيه جهالة.

البراذين: بذل معجمة، جمع برذون بكسر موحدة، وفتح معجمة، الدابة لغة، وحصة العرف بنوع من الخيل، كذا في "المجمع"، قال **الزرقاني**: هو التركي من الخيل يقع عن الذكر والأنثى، وربما قالوا: برذونة في الأنثى، قاله **ابن الأنيار**، "فقال" **سعيد بن المسيب** في جوابه: "وهل" استفهام إنكار "في الخيل من صدقة" واسم الخيل واقع عليها وعلى غيرها من العراب، فكأنه أنكر عليه سؤاله عن صدقة البراذين. وذكرت في هذه الآثار ثلاث مسائل التي بوب بها: وهي صدقة الرقيق، وتقدم ذكرها قريباً، وصدقة الخيل والعسل، وهما خلافيتان، أما صدقة الخيل فذهب الجمهور منهم الأئمة الثلاثة إلى أن لا زكاة فيها إلا أن تكون للتجارة، وبه قال صاحبنا أبي حنيفة، وهو مختار الطحاوي من الحنفية، وقال بعض الظاهرية كما تقدم: لا زكاة فيها مطلقاً ولو للتجارة، وقال أبو حنيفة بوجوب الزكاة في مائة الخيل، وهو قول رفر من الحنفية، وبه قال **حماد بن أبي سليمان** و**إبراهيم النخعي** و**زيد بن ثابت** من الصحابة، كما في "العيبي" على "الهداية" وعلى "المبحاري"، ورجحه **ابن القيم**، وبسط الكلام على الدلائل. قلت: هذا إذا كانت مختلطة ذكورا وإناثا، قال **ابن عابدين**: وإن كانت ذكورا وإناثا أي منفردة فروايتان، أشهرهما عدم الوجوب، كذا في "المحيط"، وفي "الفتح": الراجح في المذكور عدمه، وفي الإناث الوجوب، وأيضاً اختلف متأخرو الحنفية في الفتوى على قول الإمام أو صاحبه. قال **القاري** في "شرح البقاية": ولأبي حنيفة ما في "الصحيحين" عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: الخيل ثلاثة: رجل أحمر ورجل سدر ورجل رطل، وكلها الذي له أحمر فرجل رطلها في سبيل الله، وهي لتلك الرجل أحمر، ورجل رطلها تغني وتعفف، ولم يسر من الله في رطلها ولا ظهرها، فهي له سدر. الحديث، وحق الله في الرقاب الزكاة. وسيأتي هذا الحديث والكلام عليه في أول كتاب الجهاد، وتقدم قريباً أن **عمر** رضي الله عنه وضع عليه الزكاة بعد استشارة الصحابة، وقال **ابن عبد البر**: روى **الدارقطني** حديثنا صحيحاً عن جويرية عن **مالك** عن **الزهري** أن السائب بن يزيد أخبره قال: رأيت أبي يقوم الخيل، ثم يدفع صدقتها، أي ربع عشر قيمتها، قاله **القاري**. وقال **الحافظ** في "الإصابة": رواه **الدارقطني** في "غرائب مالك" بإسناد صحيح، وأخرجه **عبد الرزاق** عن **ابن جريح** قال: أخبرني **ابن أبي حسين**، =

= أن ابن شهاب أخبره: أن عثمان كان يصدق الخيل، وللدار قضي عن علي رضي الله عنه: جاء ناس من الشام إلى عمر فقالوا: إنا نحب أن نركب عن الخيل، فاستشار فقال له علي: لا بأس به إن لم يكن حربة راتبة إلخ قال الجصاص: هذا يدل على اتفاقهم على الصدقة فيها؛ لأنه شاور الصحابة، ومعلوم أنه لم يشاورهم في صدقة النطوع، فدل على أنه أحدها واجبة بمشاورة الصحابة، وإنما قال علي: لا بأس ما لم تكن حربة عليهم؛ لأنه لا يؤخذ على وجه الصغار بل على وجه الصدقة. وقال ابن الهمام: ففي هذا أنه استشارهم فاستحسنوا، وكذا استحسنه علي بشرط شرطه، وهو أنهم لا يؤخذون به بعده، وقد قلنا بمقتضاه: إذ قلنا: ليس للإمام أن يأخذ صدقة سائمة الخيل حياء؛ فإن أخذ الإمام هو المراد بقوله: يؤخذون؛ إذ يستحيل أن يكون استحسنه مشروطاً بأن لا يتبعوا ما لم بعده من الأئمة؛ لأنه ما على المؤمنين من سبيل، وهذا حيث فوق الإجماع السكوني. فعلم بذلك أن الخلفاء الراشدين الثلاثة يرون الصدقة في الخيل.

وأما العسل فقال الجصاص في "أحكام القرآن": اختلف في زكاة العسل، فقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد والأوزاعي: إذا كان في أرض العشر ففيه العشر، وقال مالك والثوري والحسن بن صالح والشافعي: لا شيء فيه، وروى عن عمر بن عبد العزيز مثله. وروى عنه الرجوع عن ذلك، وأنه أخذ منه العشر حين كشف عن ذلك وثبت عنده ما روي فيه. وقال العيني في "البناءة": وهو أي العشر مروي عن عمر بن عبد العزيز والأوزاعي والثوري وربيعة ومكحول ويحيى بن سعيد وابن وهب من المالكية، وسلمان بن موسى الفقيه الأحمد بن أبي عبيد وإسحاق وأبي عبيد وأحمد. وقال أبو حنيفة: إن كان في أرض العشر ففيه الزكاة، وإلا فلا زكاة فيه. وجه الأول: ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: "أن رسول الله ﷺ كان يؤخذ في زمانه من قرب العسل، من كل عشر قرب قرية من أوسطها" رواه أبو عبد والأثرم وابن ماجه، وعن سليمان بن يسار: أن أبا سيرة الشعبي قال: قلت: يا رسول الله! إن لي ثعلاً، قال: أد عشرها، قال: فاحم إذا جبلها، فحماء له، رواه أبو عبيد وابن ماجه، وروى الأثرم عن ابن أبي ذباب عن أبيه عن جده: أن عمر رضي الله عنه أمره في العسل بالعشر، أما الذين قالوا زكاة وجبت في أصله وهي السائمة، بخلاف العسل. قال العيني: واحتجت أصحابنا بما رواه ابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ "أنه أخذ من العسل العشر" وبرواية أبي داود أيضاً عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: جاء أحد بني متعان إلى رسول الله ﷺ بعشور تحمل له، وكان سألته أن يخمي وأدا يقال له سلية، فحمي له رسول الله ﷺ ذلك الوادي، فلما ولي عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب سفيان بن وهب إلى عمر رضي الله عنه يسأله عن ذلك، فكتب عمر رضي الله عنه: إن أدى إليك ما كان يؤدي إلى رسول الله ﷺ من عشور تحمله، فاحم له سلية، وإلا فإنما هو ذباب غيث يأكله من شاء، والحديث سكت عليه أبو داود لم يتكلم عليه، فأفل حاله أن يكون حسناً، وهو حقة، وقول البخاري: "ليس في زكاة العسل حديث يصح" =

جَزِيَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ

٦٨٨ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ الْجَزِيَّةَ مِنْ مَجُوسِ الْبَحْرَيْنِ، وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسِ فَارَسَ، وَأَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ أَخَذَهَا مِنَ الْبَرَبَرِ.

٦٨٩ - **مالك** عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ذَكَرَ الْمَجُوسَ، فَقَالَ: مَا أَذْرِي كَيْفَ أَصْنَعُ فِي أَمْرِهِمْ؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: ...

= لا يقدح ما لم يبين غلة الحديث والقادح فيه، ولا يلزمنا قول البحاري؛ لأن الصحيح ليس موفوقا عليه، وكم من حديث صحيح لم يصححه البحاري، ولأنه لا يلزم من كونه غير صحيح أنه لا يفتح به؛ فإن الحسن وإن لم يبلغ درجة الصحيح فهو يفتح به. وقال الخافظ في الفتح: إسناده صحيح إلى عمرو، وترجمة عمرو قوية على المختار، لكن حيث لا تعارض. قلت: وأنت حير بأنه لا تعارض ههنا؛ لأنه لم يثبت في السهي حديث.

أهل الكتاب: زاد في النسخ المصرية بعد ذلك: والمجوس، قال ابن العربي: أول من أدخل الجزية في أبواب الصدقة مالك في "الموطأ"، فتبعه قوم من المصنفين، وتركوا اتباعه آخرون؛ ووجه إدخالها فيها التكلم على حقوق المال، والصدقة حق المال على المسلمين، والجزية حق المال على الكفار. ثم الجزية هي ما يعطى المعاهد على عهده، وهي فعلة من جرى يجزي: إذا قضى ما عليه، كذا في "التفسير الكبير"، وقال الراعي: هي ما يؤخذ من أهل الذمة، وتسميتها بذلك؛ للاحتراز بها في حقن دمهم.

البحرين: قال باقوت الحموي في "المعجم": البحرين هكذا يتلفظ بها في حال الرفع والنصب والجر، ولم يسمع على لفظ المرفوع من أحد منهم، "وأن عمر بن الخطاب أخذها من مجوس فارس" لقب قبيلة ليس بأب ولا أم، وإنما هم أحلاط من تغلب اصطلحوا على هذا الاسم كما في "الفاموس"، "وأن عثمان بن عفان أخذها من البربر" بتوحيدين ورلين، وزن جعفر، قوم من أهل العرب كالأعراب في القسوة والغنظة، قال باقوت الحموي: هو اسم يشمل قبائل كثيرة في جبال العرب أوها بركة، ثم إلى آخر المغرب والبحر اغيط، وفي الجنوب إلى بلاد السودان، وهم أمم وقبائل لا تحصى، ينسب كل موضع إلى القبيلة التي تنزلها، ويقال لجموع بلادهم: بلاد البربر.

كيف أصنع: أي أقبل الجزية أو أدعوهم إلى الإسلام، فإن أبوا فوئدوا، وهذا من فقهه **عليه**، وتوقيه وورعه فإنه إذا أراد الحكم شاور فيه أهل العلم؛ ليطهر ما عندهم من نص بقل، أو موافقة منهم لرأيه؛ ليتقوى رأيه أو مخالفة له =

أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "سُئِلُوا بِهِمْ سُنَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ".

٦٩٠ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ضَرَبَ الْجُزْيَةَ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ،

= ليرى في رأيهم، "فقال عبد الرحمن بن عوف" أحد العشرة المبشرة بالجنة: "أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: **سئلاهم سنة أهل الكتاب** قال أبو عمر: هذا من الكلام العام الذي أريد به الخاص؛ لأن المراد سنة أهل الكتاب في أخذ الجزية فقط. قال الحافظ: وقع في آخر رواية أبي علي الحنفي، قال مالك في الجزية. قال الباجي: الجوس يسن بهم سنة أهل الكتاب، وليسوا عنده (أي عند مالك) بأهل الكتاب، وبه قال أبو حنيفة، وهو أحد قولي الشافعي، وله قول آخر: إنهم أهل الكتاب.

ضرب الجزية: أي قدرها "على أهل الذهب" كأهل مصر؛ فإنهم عند المالكية أهل ذهب وإن تعاملوا بالفضة كما سيأتي في كلام الدردير، وقال القاري: المراد المكثرين منه، "أربعة دنانير" في كل سنة "وعلى أهل الورق أربعين درهما" في كل سنة. قال الزرقاني: وإليه ذهب مالك، فلا يزداد عليه ولا ينقص إلا من يضعف عن ذلك، فيخفف عنه بقدر ما يراه الإمام، وقال الشافعي: أقلها دينار، ولا حد لأكثرها إلا إذا بذل الأغنياء ديناراً لم يجز قتلهم، وقال أبو حنيفة وأحمد: أقلها على الفقراء والمعتولين اثنا عشر درهماً أو ديناراً، وعلى أوساط الناس أربعة وعشرون درهماً أو ديناراً، وعلى الأغنياء ثمانية وأربعون درهماً أو أربعة دنانير. وقال الخصاص "في أحكام القرآن" بعد ذكر قول الحنفية: وهو قول الحسن بن صالح، وروى أبو إسحاق عن حارثة بن مضرب قال: بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عثمان بن حنيف، فوضع على أهل السواد الخراج ثمانية وأربعين درهماً وأربعة وعشرين درهماً واثنا عشر درهماً، وروى الأعمش عن إبراهيم بن مهاجر عن عمرو بن ميمون قال: بعث عمر بن الخطاب حذيفة بن اليمان على ما وراء دجلة، وبعث عثمان بن حنيف على ما دون دجلة، فأتياه فسألهما: كيف وضعتما على أهل الأرض؟ قالوا: وضعنا على كل رجل أربعة دراهم في كل شهر، قال: ومن يطبق هذا؟ قالوا: إن هم فضولاً. فذكر عمرو بن ميمون ثمانية وأربعين درهماً، ولم يفصل الطبقات، وذكر حارثة بن مضرب تفصيل الطبقات الثلاث، فالواجب أن يحمل ما في حديث عمرو بن ميمون على أن مراده أكثر ما وضع من الجزية، وهو ما على الطبقة العليا دون الوسطى والسفلى. وروى مالك عن نافع عن أسلم: أن عمر رضي الله عنه ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير، وعلى أهل الورق أربعين درهماً، مع أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام. وهذا نحو رواية عمرو بن ميمون؛ لأن أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام مع الأربعين يعني ثمانية وأربعين درهماً، فكان الخير الذي فيه تفصيل الطبقات الثلاث أولى بالاستعمال؛ لما فيه من الزيادة وبيان حكم كل طبقة، ولأن من وضعها على الطبقات فهو قائل بخير الثمانية والأربعين، ومن اقتصر على الثمانية والأربعين فهو تارك للخير الذي فيه ذكر تمييز الطبقات وتخصيص كل واحد بمقدار منها، وحديث معاذ عندنا فيما كان منه على وجه الصلح أو يكون ذلك جزية الفقراء منهم، =

وَعَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ أَرْبَعِينَ ذِرْهَمًا، مَعَ ذَلِكَ أَرْزَاقُ الْمُسْلِمِينَ وَضِيْفَةٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

٦٩١ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: إِنَّ فِي الظُّهْرِ

- والتليل عليه ما روي في بعض أخبار معاذ: "أن النبي ﷺ أمره أن يأخذ من كل حالم أو حاملة ديناراً ولا خلاف أن المرأة لا تؤخذ منها الجربة إلا أن يقع الصلح عليه. وروي أبو عبيد عن جرير عن منصور عن الحكم قال: كتب رسول الله ﷺ إلى معاذ وهو باليمن: "إن في الحالم والحاملة ديناراً أو عدله من المعافر" قال أبو عبيد: وحدثنا عثمان بن صالح، عن عبد الله بن طيبة، عن أبي الأسود، عن عروة قال: كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن: "أله من كان على يهودية أو نصرانية فإنه لا ينقل عنها وعليه الجربة، وعلى كل حالم ذكراً أو أنثى عدل أو أمة دينار أو قيمته من المعافر" ويدل على ذلك أيضاً قول عمر **رضي الله عنه** لخديجة وعثمان بن حنيف: لعلكما حملتما أهل الأرض ما لا يظفون، فقالا: بل تركناهم فضلاً، وهذا يدل على أن الاعتناء بقدر الطائفة، وذلك يوجب اعتبار حال الإعسار واليسار إلخ مختصراً. قال الشيخ في "المسوى": اختلفوا في الجمع بين أثر الباب وحدث معاذ، فقال الشافعي: أقل الجربة دينار على كل بالغ في كل سنة، ويستحب للإمام المماكسة لليرداد، ولا يجوز أن ينقص من دينار، وأن الدينار مقبول من العبي والفقر، وتأول أبو حنيفة حديث عمر **رضي الله عنه**، على الموسرين، وحدث معاذ على الفقراء؛ لأن أهل اليمن أكثرهم فقراء، "مع ذلك" أي مضمناً مع ما ذكر "أرزاق المسلمين" قال الطيبي: يجوز أن يكون فاعل الظرف، وأن يكون مبتدأ والظرف خبره. والمراد وفد أبناء السبيل وعوهم، قاله ابن عبد البر، وقال الباجي: يريد أقوات من عندهم من أجناد المسلمين على قدر ما حرت عادة أهل تلك الجهة من الاقتيات، وقد روي ذلك مفسراً.

وضيافة ثلاثة أيام: للمحتاجين هم من المسلمين من خبز وشعر وتين وإدام ومكان ينزلون به يكتفون من الحر والبرد، قاله ابن عبد البر. وقال الباجي: يريد ضيافة المار المسافرين من المسلمين يكون ذلك على أهل الدعة، أقصى أمد ضيافته ثلاثة أيام؛ لأنها فرق بين السفر والإقامة، والذي يلزمهم في مدة الضيافة ما سهل عليهم وحرت العادة به.

قال لعمر إلخ: أي أخبر أمير المؤمنين "إن في الظهر" يدل بحمل عليها وبرك، كذا في "الجمع"، "ناقة عمياء" أي عميت، قال الباجي: هو على معنى إطلاع الإمام على ما عاب عنه ليرى فيها رأيه، "فقال عمر ادفعها إلى أهل بيت" من فقراء المسلمين "يتضعون لها" في الحمل عليها أو غير ذلك "قال" أسلم: "فقلت: وهي عمياء" فكيف يتضعون لها؟ "قال عمر: يقطرونها بالإبل" أي يربطونها في قطار الإبل، فعماها لا تتبع الانتفاع بها، فإنها تظفر بالإبل فتشمي معها، وتحتديها، "قال: فقلت: كيف تأكل من الأرض؟" لأنها لعماها لا ترى إلى الأرض "قال" أسلم: فلما رأى عمر **رضي الله عنه** مراعاة أسلم له بأنها لا يمكن اقتناؤها ولا منفعة فيها إلا للأكل سأل "فقال عمر: أمن نعم الجزية هي" ليعم أكلها كل غني وفقير، "أم من نعم الصدقة" فتختص بالمساكين "فقلت: بل نعم الجزية" فأشفق عمر **رضي الله عنه** أن مراعاته إياه بأن لا منفعة فيها كان للرغبة في الأكل.

نَافَّةٌ عَمِيَاءَ، فَقَالَ عُمَرُ: اذْفَعْنَهَا إِلَى أَهْلِ يَسِيبَ يَنْتَفِعُونَ بِهَا، قَالَ: فَقُلْتُ: وَهِيَ عَمِيَاءُ، قَالَ: يَفْطَرُونَهَا بِالْإِبِلِ، قَالَ: فَقُلْتُ: كَيْفَ تَأْكُلُ مِنَ الْأَرْضِ؟ قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: أَمِنْ نَعَمِ الْجِزْيَةِ هِيَ أَمْ مِنْ نَعَمِ الصَّدَقَةِ؟ فَقُلْتُ: بَلْ مِنْ نَعَمِ الْجِزْيَةِ، فَقَالَ عُمَرُ: أَرَدْتُمْ وَاللَّهِ أَكْلَهَا،

أَرَدْتُمْ وَاللَّهِ أَكْلَهَا: فاستظهر أسلم بوسم الجزية فقال: "فقلت: إن عليها وسم نعم الجزية" وهو يقتضي مخالفة وسم الجزية لو سُم الصدقة، احتياطاً من عمر ليصرف كل مال في وجهه، وقد ترجم البخاري في "صحيحه": باب وسم الإمام إبل الصدقة بيده، وأخرج فيه عن أنس قال: "غدوت إلى رسول الله ﷺ بعد الله بن أبي طلحة ليحنكه، فوافيته وفي يده الميسم يسم إبل الصدقة" قال الحافظ: الميسم هي الخليفة التي يوسم بها أي بعلم، وهو نظير الخاتم، والحكمة فيه تمييزها، وليردها من أحدها، ولم أقف على تصريح بما كان مكتوباً على ميسم النبي ﷺ إلا أن ابن الصباغ من الشافعية نقل إجماع الصحابة على أنه يكتب في ميسم الزكاة زكاة أو صدقة، قلت: ومقتضاه أن يكون في ميسم الجزية جزية أو ما في معناها. فأمر بها عمر ﷺ فنحرت بيناء المجهول، "وكان عنده" أي عند عمر "صحاف" بكسر الصاد وفتح الحاء المهملتين، جمع صحيفة بفتح فسكون، إناء كالقصة. وقال الرعشدي: قصة مستطيلة. "تسع" على عدة أزواج النبي ﷺ، ليتعاهدن بالهدايا فيها، "فلا تكون" عنده ﷺ، "فاكته ولا طريفة" بقاء مهملة تصغير طرفة بزنة غرفة، ما يستطرف ويستملح، وهذا يقتضي أنه قد كانت تكون عنده الطرائف والفواكه، ويحتمل أن يكون ذلك من أموال الجزية والأحباس، "إلا جعل منها في تلك الصحاف" التسعة، "فبعث بها إلى أزواج النبي ﷺ" مراقبة للنبي ﷺ وحفظاً له في أهله بعده، "ويكون الذي يبعث به إلى حفصة ابنته من آخر ذلك، فإن كان فيه نقصان كان في حظ حفصة" أي نصيبها، يعني لاحتصاصه بحفصة لكونه والدها يرسل إليها في آخر الأمر؛ لما إن نقص بعض السهام عن المساواة جعل النقص في حظها؛ طلب مرضاة غيرها وعلماً منه ﷺ بأنها سترضى ذلك من فعله، ولا تأسف من يشاره عليها، "قال" أسلم: فلما غرت النافذة "فجعل في تلك الصحاف" التسعة على حسب عادته، "من لحم تلك الجزور" بلا طبخ، وفي "الجمع": الجزور؛ اليعير ذكرًا أو أنثى، واللفظ مؤنث، "فبعث به" بضمير التذكير - في النسخ المصرية - الرجوع إلى اللحم، وبضمير التأنيث - في النسخ الهندية - الرجوع إلى الصحف، "إلى أزواج النبي ﷺ" بلا طبخ؛ ليطبخن به كيف شئن، "وأمر بما بقي من لحم تلك الجزور فصنع" أي طبخ "فدعا عليه المهاجرين والأنصار" قال الباجي: يريد أنه دعاهم إلى أكله استئلاً فاهم وإيناساً وتواسياً في مال الله تعالى، وهي سنة للإمام أن يجمع وجوه أصحابه للأكل عنده، وقد كان جعل لعثمان بن يسار بالكوفة في كل يوم نصف شاة لهذا المعنى، وجعل لصاحبيه ربع ربع شاة. وقال أبو عمر: كان عمر ﷺ يفضل أمهات المؤمنين؛ لموقعهن منه ﷺ ويفضل أهل السابقة، وذلك معروف من مذهبه، وتلاه عثمان على ذلك، وكان أبو بكر وعلي يسويان في قسم الشيء، ويقول أبو بكر: ثوابهم على الله الجنة، وأما الدنيا فهم فيها سواء في الحاجة إلى المعيشة.

فَقُلْتُ: إِنَّ عَلَيْهَا وَسْمٌ نَعَمَ الْجَزِيَّةُ، فَأَمَرَ بِهَا عُمَرُ فُنْجِرَتْ، وَكَأَنَّ عِنْدَهُ صِحَافٌ تَسْعُ، فَلَا تَكُونُ فَاكِهَةً وَلَا طُرِيفَةً إِلَّا جَعَلَ مِنْهَا فِي تِلْكَ الصَّحَافِ، فَبَعَثَ بِهَا إِلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَكُونُ الَّذِي يَبْعَثُ بِهِ إِلَى حَفْصَةَ ابْنَتِهِ مِنْ آخِرِ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ نُقْصَانٌ كَانَ فِي حِطِّ حَفْصَةَ، قَالَ: فَجَعَلَ فِي تِلْكَ الصَّحَافِ مِنْ لَحْمٍ تِلْكَ الْجُزُورَ، فَبَعَثَ بِهَا إِلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَمَرَ بِمَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِ تِلْكَ الْجُزُورِ، فَصَنَعَ فِدْعًا عَلَيْهِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ.

قَالَ مَالِكٌ: لَا أَرَى أَنْ تُؤْخَذَ النِّعَمُ مِنْ أَهْلِ الْجَزِيَّةِ إِلَّا فِي جَزَيْتِهِمْ.

٦٩١ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى عُمَالِهِ أَنْ يَضَعُوا الْجَزِيَّةَ ..

لَا أَرَى إِنْ قَالَ الْبَاحِي: مَعْنَاهُ أَنَّ النِّعَمَ لَا تُؤْخَذُ مِنْهُمْ صَدَقَةٌ كَمَا تُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ لَهُمْ لَا زَكَاةٌ عَلَيْهِمْ فِي أَمْوَالِهِمْ، وَإِنَّمَا تُؤْخَذُ مِنْهُمْ النِّعَمُ فِي جَزَيْتِهِمْ بِقِيَمَتِهَا، وَفَدَّ فُسِّرَ ذَلِكَ ابْنُ وَهْبٍ فِي "حَامِعِهِ" فَقَالَ: وَأَخْبَرَنِي مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يُؤْتِي بِنِعَمٍ كَثِيرَةٍ مِنْ نِعَمِ الْإِبِلِ، فَيَأْخُذُهَا فِي الْجَزِيَّةِ، قَالَ: وَذَلِكَ بِالْقِيَمَةِ تَكُونُ جَزِيَّتُهُ عَشْرَةَ دَنَانِيرَ، فَتُؤْخَذُ بِسِتِّ مَخَاضٍ بَكْدًا وَكَذَا وَاسِةً لَبُونًا بَكْدًا وَكَذَا، فَيَكُونُ ذَلِكَ بِالْقِيَمَةِ. قُلْتُ: وَحَدِيثُ ابْنِ وَهْبٍ أَخْرَجَهُ مُحَمَّدٌ فِي "مَوْطِئِهِ" فَقَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يُؤْتِي بِنِعَمٍ كَثِيرَةٍ مِنْ نِعَمِ الْجَزِيَّةِ. قَالَ مَالِكٌ: أَرَادَ أَنْ تُؤْخَذَ مِنْ أَهْلِ الْجَزِيَّةِ فِي جَزَيْتِهِمْ، ثُمَّ قَالَ مُحَمَّدٌ: أَمَّا مَا ذَكَرَ مَالِكٌ مِنَ الْإِبِلِ، فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ لَمْ يَأْخُذَ الْإِبِلَ فِي جَزِيَّةِ عِلْمَانِهَا إِلَّا مِنْ بَنِي تَغْلِبَ؛ فَإِنَّهُ أَضْعَفَ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةَ، فَجَعَلَ ذَلِكَ جَزَيْتَهُمْ فَأَخَذَ مِنْ إِبِلِهِمْ وَبَقَرِهِمْ وَغَنَمِهِمْ. وَفِي "الدَّرِّ الْمُخْتَارِ": وَجَازَ دَفْعَ الْقِيَمَةِ فِي زَكَاةٍ وَعَشْرٍ وَخِرَاجٍ وَفُطْرَةٍ وَنَذْرٍ، وَتَعْتَرِ الْقِيَمَةَ يَوْمَ الْوُجُوبِ، وَقَالَا: يَوْمَ الْأَدَاءِ. وَفِي "الْهِدَايَةِ": يَجُوزُ دَفْعُ الْقِيَمِ فِي الزَّكَاةِ عِنْدَنَا، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ اتِّبَاعُ الْمُتَصَوِّصِ، وَلَنَا: أَنَّ الْأَمْرَ بِالْأَدَاءِ إِلَى الْفَقِيرِ يُصَالُ لِمُرُوقِ الْمَوْعُودِ إِلَيْهِ، فَيَكُونُ إِطْلَاقُ لَقْبِهِ الشَّاةَ، فَصَارَ كَالْجَزِيَّةِ. قَالَ الْعَيْنِيُّ فِي "الْبَيِّنَاتِ": قَوْلُهُ: كَالْجَزِيَّةِ أَيُّ كَأَدَاءِ الْقِيَمَةِ فِي الْجَزِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ بِالْإِتِّفَاقِ؛ لِأَنَّهُ أَدَّى مَا لَا مَنَقُومًا عَنْ الْوَاجِبِ.

أَنْ يَضَعُوا إِنْ قَالَ الْبَاحِي: يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ وَضْعُهَا عَنْهُمْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ وَضْعَ مَا بَقِيَ عَلَيْهِمْ مِنْهَا فَلَا يَطْلُبُونَ بِهِ، وَهَذَا هُوَ الْأَوَّلُ وَالْأَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا احْتَمَلَ اللَّفْظُ الْمَعْنَى حَمَلَ عَلَيْهِمَا؛ إِذْ لَا تَنَاقُ بَيْنَهُمَا؛ وَوَجْهٌ آخَرُ أَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَى عَامِلِ عُمَرِ وَلَا غَيْرِهِ أَنَّ مِنْ أَسْلَمَ لَمْ يَشْتِ عَلَيْهِ جَزِيَّةٌ مُسْتَقْبَلَةٌ، فَحَمَلَ الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ بِطَلِّ فَائِدَتِهِ، وَحَمَلَهُ عَلَى إِطْلَاقِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الْجَزِيَّةِ يَقْتَضِي فَائِدَتَهُ، وَمِثْلُ هَذَا مَا يُمْكِنُ أَنْ يَحْتَاجَ عُمَرُ =

عَمَّنْ أَسْلَمَ مِنْ أَهْلِ الْجَزْيَةِ جِئِينَ يُسْلِمُونَ. قَالَ مَالِكٌ: مَضَتْ السُّنَّةُ أَنْ لَا جِزْيَةَ عَلَى نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا عَلَى صِبْيَانِهِمْ، وَأَنَّ الْجِزْيَةَ لَا تُؤْخَذُ إِلَّا مِنْ الرِّجَالِ الَّذِينَ قَدْ بَلَغُوا الْحُلُمَ

- إلى أن يكاتب به، ويحمل الناس على رأيه فيه، وإلى هذا ذهب مالك وأبو حنيفة، وقال الشافعي: لا يسقط عنه ما بقي من الجزية ويؤديها في حال إسلامه. وقال ابن رشد: إنهم اتفقوا على أنها لا تجب إلا بعد الحول، وأنها تسقط عنه إذا أسلم قبل انقضاء الحول، واختلفوا إذا أسلم بعد ما يحول الحول هل تؤخذ منه الجزية للحول الماضي بأسره أو لما مضى منه؟ فقال قوم: إذا أسلم فلا جزية عليه بعد انقضاء الحول كان إسلامه أو قبل انقضائه، وبهذا قال الجمهور، وقالت طائفة: إن أسلم بعد الحول وجبت عليه الجزية، وإن أسلم قبل حلول الحول لم تجب عليه، وإنهم اتفقوا على أنها لا تجب قبل انقضاء الحول. قلت: وهذا الاتفاق مشكك لما سيأتي من النفاك الاختلاف في قول الشافعي وأن المعتمد عندهم الوجوب، وفي "المراقبة": قال ابن القيم: من أسلم وعليه جزية بأن أسلم بعد كمال السنة، سقطت عنه، وكذا لو أسلم في أثنائها خلافاً للشافعي فيهما، ولنا: ما أخرجه أبو داود والترمذي عن جرير، عن قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ليس على مسلم جزية، قال أبو داود: ومثل سفيان الثوري عن هذا فقال: يعني إذا أسلم فلا جزية عليه، وباللفظ الذي فسره به سفيان الثوري رواه الطبراني في الأوسط عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: من أسلم فلا جزية عليه.

مضت الخ: لقوله تعالى: ﴿فَاتْلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ (النساء: ٢٩) والنساء والصبيان لا يقتلون، قال ابن رشد: اتفقوا على أنها إنما تجب بثلاثة أوصاف: الذكورية والبلوغ والحرية، وأنها لا تجب على النساء ولا على الصبيان؛ إذ كانت إنما هي عوض من القتل، والقتل إنما هو متبرحه بالأمر نحو الرجال البالغين؛ إذ قد هي عن قتل النساء والصبيان، وكذلك أجمعوا أنها لا تجب على العبيد. قال المؤلف: لا جزية على صبي ولا رائل العقل ولا امرأة، لا تعلم بين أهل العلم خلافاً في هذا، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي وأبو ثور، وقال ابن المنذر: لا أعلم عن غيرهم خلافاً، وقد دل على صحة هذا أن عمر كتب إلى أمراء الأحناد أن اضربوا الجزية، ولا تضربوها على النساء والصبيان، ولا تضربوها إلا على من جرت عليه المناسي، رواه سعيد وأبو عبيد والأثرم. وقول النبي ﷺ: معاذ: **خذ من كل حالم ديناراً** دليل على أنها لا يجب على غير بالغ؛ ولأنها تؤخذ لحقن الدم، وهؤلاء دماؤهم محقونة بدونها. **الحلم:** أي البلوغ؛ لما تقدم أنها لا تؤخذ من الصبيان، وقد روي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: "يعني رسول الله ﷺ إلى اليمن وأمرني أن آخذ من كل حالم ديناراً"، وشرطوا في ذلك الحرية أيضاً. وقال الخصائص في "أحكام القرآن": قال تعالى: ﴿فَاتْلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ فكان معقولا من فحوى الآية ومضمونها أن الجزية مأخوذة ممن كان منهم من أهل القتال، ومن يمكنه أدائها من المخترفين، ولذلك قال أصحابنا: إن من لم يكن من أهل القتال فلا جزية عليه، فقالوا: من كان أعمى أو زماً أو مفلوجاً أو شيخاً كبيراً فأنيا وهو موسر، فلا جزية عليه.

قال مالك: وليس على أهل الذمة ولا على المحوس ولا كرومهم ولا زروعهم ولا مواشيهم صدقة؛ لأن الصدقة إنما وضعت على المسلمين تطهيراً لهم ورداً على فقرائهم، ووضعت الجزية على أهل الكتاب صغاراً لهم، فهم ما كانوا يملكون الذي صالحوا عليه ليس عليهم شيء سوى الجزية في شيء من أموالهم، إلا أن يتجرؤوا في بلاد المسلمين ويختلفوا فيه، فيؤخذ منهم العشر فيما يديرون من التجارات،

على أهل الذمة (خ). ولا على غيرهم من الكفار، "في خيلهم ولا كرومهم ولا زروعهم ولا مواشيهم صدقة" يعني لا صدقة على أهل الذمة محوساً كالأموال التي تؤخذ منها الصدقة، وهي النعير والخرت والماشية، والدليل على ذلك ما احتج به مالك رحمته الله بقوله: "لأن الصدقة إنما وضعت على المسلمين تطهيراً لهم" قال تعالى: **فخذ من أموالهم صدقة تطهيراً لهم** (سورة ١٠٣: ٣٩) وقال رحمته الله: **لم يفرس الزكاة إلا لطيب ما على من أموالكم** رواه أبو داود وأحمد وصححه، والكفرة ليسوا من يطهر، إنما المشركون نفس. "ورداً على فقرائهم" قال النبي صلى الله عليه وسلم: **تؤخذ من أموالهم فترد على فقرائهم** رواه البخاري وغيره، وفقراء الكفرة لم ترد عليهم؛ لأنهم ليسوا بحل للزكاة، "ووضعت" بناء المجهول، "الجزية على أهل الكتاب صغاراً" أي إذللاً لهم" قال تعالى: **وحتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون** (سورة ٢٩: ٢٩) فإذا تؤخذ من الكفرة على وجه الصغار والإذلال، فلما فارت الزكاة هذه الأوصاف كلها فارتها في محل الوجوب، نعم، لا يمتنعون من التقلب في التجارات والتعرض للمكاسب بالعمل والتجارة، فهم ما كانوا "أي ما داموا مقيمين" يملكون الذي صالحوا عليه ليس عليهم شيء سوى الجزية في شيء من أموالهم، قال أبو عمر: هذا إجماع إلا أن من العلماء من رأى تضعيف الصدقة على بني تغلب دون جزية، فإنه الثوري. وأبو حنيفة والشافعي وأحمد قالوا: يؤخذ منهم مثلاً ما يؤخذ من المسلم، ففي الزكاة الخمسان، وما فيه العشر عشرون، وما فيه ربع العشر نصف العشر، وكذلك من سائرهم، ولا شيء عن مالك في بني تغلب، وهم عند أصحابه وغيرهم من النصارى سواء، وقد عم الله عز وجل أهل الكتاب في أخذ الجزية، فلا معنى لإخراج بني تغلب منهم، قاله الرزقاني. قال ابن رشد: أما أهل الذمة فإن الأكثر على أن لا زكاة على جميعهم إلا ما روت طائفة من تضعيف الزكاة على نصارى بني تغلب، أعني أن يؤخذ منهم مثلاً ما يؤخذ من المسلمين في كل شيء، ومن قال هذا القول الشافعي وأبو حنيفة وأحمد والثوري، وليس عن مالك في ذلك قول، وإنما صار هؤلاء هؤلاء لأنه ثبت أنه فعل عمر بن الخطاب بهم، وكأهم رأوا أن مثل هذا هو توقيف ولكن الأصول تعارضه.

إلا أن يتجرؤوا (خ). يعني لا شيء عليهم غير الجزية ما داموا في البلدان التي أقرروا على المقام فيها، وما كان في حكمها من البلاد، نعم، إن خرجوا إلى بلاد الإسلام "ويختلفوا فيها" بتأيت الضمير - في السج المصرية - الرابع -

وَذَلِكَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا وَضِعَتْ عَلَيْهِمُ الْجِزْيَةُ وَصَالَحُوا عَلَيْهَا عَلَى أَنْ يُقَرُّوا بِبِلَادِهِمْ، وَيُقَاتِلَ عَنْهُمْ عَدُوَّهُمْ، فَمَنْ خَرَجَ مِنْهُمْ مِنْ بِلَادِهِ إِلَى غَيْرِهَا يَتَجَرَّ إِلَيْهَا، فَعَلَيْهِ الْعُشْرُ مَنْ تَجَرَ مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ إِلَى الشَّامِ، وَمِنْ أَهْلِ الشَّامِ إِلَى الْعِرَاقِ، وَمِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ إِلَى الْمَدِينَةِ أَوْ الْيَمَنِ، أَوْ مَا أَشَبَّ هَذَا مِنَ الْبِلَادِ، فَعَلَيْهِ الْعُشْرُ، وَلَا صَدَقَةٌ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمَحْجُوسِ فِي شَيْءٍ مِنْ مَوَاشِيهِمْ وَلَا ثَمَارِهِمْ وَلَا زُرُوعِهِمْ، مَضَتْ بِذَلِكَ السُّنَّةُ، وَيُقَرُّونَ عَلَى دِينِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي الْعَامِ الْوَاحِدِ مِرَارًا فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ فَعَلَيْهِمْ كُلَّمَا اخْتَلَفُوا الْعُشْرُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَا صَالَحُوا عَلَيْهِ وَلَا بِمَا شَرَطَ لَهُمْ، وَهَذَا الَّذِي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ بِلَدِنَا.

إلى بلاد المسلمين وتذكره في النسخ الهندية المراجع إلى التجارة، وفي "المجموع": يختلف إلى فلان: أي يغي، ويذهب، "فيؤخذ منهم العشر" غير الجزية، "فيما يدبرون" من أموال "التجارات" والأصل في ذلك فعل عمر بن الخطاب لحضرة الصحابة وموافقتهم، ولم يخالف عليه أحد، ثبت أنه إجماع، قاله الباجي، وظاهر هذا الأثر أنهم يؤخذ منهم العشر فيما يدبرون من أموال التجارة مطلقاً بلا تفريق بين الحنطة والقطنية، وسيأتي في الباب الآتي التفريق بينهما، "وذلك أنهم إنما وضعت عليهم الجزية وصالحوا عليها على أن يقروا ببلادهم، ويقاتل بساء المجهول، عنهم عدوهم" فليس عليهم غير الجزية ما داموا فيها، "فمن خرج منهم من بلاده" التي أقروا عليها "إلى غيرها" من البلاد، "يتجر إليها فعليه العشر" أيضاً مثلاً "من تجر منهم من أهل مصر إلى الشام" أو عكسه "ومن أهل الشام إلى العراق" أو عكسه "ومن أهل العراق" أو غيرها "إلى المدينة أو اليمن أو ما أشبه هذا من البلاد، فعليه العشر" أيضاً إذا أخرج ماله يبيع أو شراء، "ولا صدقة على أهل الكتاب" اليهود والنصارى "ولا المحجوس" ولا غيرهم من الكفار "في شيء" زاد في النسخ المصرية بعد ذلك: "من أموالهم ولا" وليست هذه الزيادة في النسخ اضعافاً، "من مواشيهم ولا ثمارهم ولا زروعهم" قال الرزقاني: أعاده لقوله: "مضت بذلك السنة" فلا تكرار فيه؛ لأنه ذكره أولاً بتعليقه، ثم أحرر أن أصله السنة بياناً لدليله. قلت: وتقدم الكلام على هذه المسألة قريباً، "ويقرون على دينهم ويكونون على ما كانوا عليه" بالشروط المعتدة المعلومة في الفروع.

فعلیهم الخ: يعني أن علیهم في كل سفرة سافروها فباعوا واشتروا - على مذهب ابن القاسم - لو وصلوا أعمال - على مذهب ابن حبيب - أن يؤخذ منهم عشر ذلك، قاله الباجي. قال الرزقاني: وقال الشافعي وأبو حنيفة: =

عُشُورُ أَهْلِ الذِّمَّةِ

٦٩٢ - مَالِك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ:

= لا يؤخذ منهم في العام الواحد إلا مرة واحدة. قلت: وتقدم الكلام عليه في زكاة العروض، ومذهب الخلفية في ذلك ما في "المداية": إن مر الحربي على عاشر فعشره ثم مر مرة أخرى لم بعشره حتى يحول الحول؛ لأن الأخذ في كل مرة استيصال المال، وحق الأخذ لحفظه، ولأن حكم الأمان الأول باق، وبعد الحول يتحدد الأمان؛ لأنه لا يمكن من المقام إلا حولا، والأخذ بعده لا يستأصل المال، وإن بعشره فرجع إلى دار الحرب ثم جرح من يومه ذلك، بعشره أيضاً؛ لأنه رجع بأمان جديد، وكذا الأخذ بعده لا يقضي إلى الاستيصال. قال العيني في "الباية" وبه قال إسحاق وأبو ثور وأبو عبيد، وعن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز: لا يكرر في السنة. "لأن ذلك" أي عدم التكرار "ليس مما صالحوا عليه، ولا مما شرط لهم، وهذا الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا" وتقدم الخلاف وما ورد فيه من الآثار في زكاة العروض، فارجع إليه.

عشور الخ: قال ابن رشد في "المداية": الجزية عندهم ثلاثة أصناف: جزية عنوية؛ وهي التي تكلمنا فيها، أعني التي تفرض على الحربيين بعد غلبتهم. وجزية صلحية؛ وهي التي يشترعون بها؛ ليكف عنهم. وأما الجزية الثالثة فهي العشرية. وذلك أن جمهور العلماء على أنه ليس على أهل الذمة عشر ولا زكاة أصلاً في أموالهم، إلا ما روي عن طائفة منهم: أنهم ضاعفوا الصدقة على نصارى بني تغلب، واحتنفوا: هل يجب العشر عليهم في الأموال التي يتحرون بها إلى بلاد المسلمين بنفس التجارة أو الإذن إن كانوا حربيين، أم لا تجب إلا بشرط؟ فرأى مالك وكثير من العلماء أن تجاز أهل الذمة الذين لزمتهم بالإقرار في بلدهم الجزية يجب أن يؤخذ منهم ما يجلبونه من بلد إلى بلد العشر، إلا ما يسوقون إلى المدينة خاصة، فيؤخذ منهم فيه نصف العشر، ووافق أبو حنيفة في وجوبه بالإذن في التجارة أو بالتجارة نفسها، وحالفه في القدر، فقال: الواجب عليهم نصف العشر، ومالك لم يشترط عليهم في العشر الواجب عنده نصاباً ولا حوله. وأما أبو حنيفة فاشتراط في وجوب نصف العشر عليهم الحول والنصاب، وهو نصاب المسلمين. وقال الشافعي: ليس يجب عليهم عشر أصلاً ولا نصف عشر في نفس التجارة ولا في ذلك شيء، محدود إلا ما اصطلاح عليه أو اشترط، فعلى هذا تكون الجزية العشرية من نوع الجزية الصلحية، وعلى مذهب مالك وأبي حنيفة تكون جنساً ثالثاً من الجزية غير الصلحية والتي على الرقاب.

ثم قال ابن رشد: وسبب اختلافهم أنه لم يأت في ذلك عن رسول الله ﷺ سنة يرجع إليها، وإنما ثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فعل ذلك بهم، فمن رأى أن فعل عمر هذا إما فعله بأمر كان عنده في ذلك من رسول الله ﷺ، أو حب أن يكون ذلك سنتهم، ومن رأى أن فعله هذا كان على وجه الشرط - إذ لو كان على غير ذلك لذكره - قال: ذلك ليس بسنة لازمة لهم إلا بالشرط، وحكى أبو عبيد في "كتاب الأموال" عن رجل من أصحاب النبي ﷺ =

أَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ كَانَ يَأْخُذُ مِنَ النَّبْطِ مِنَ الْحِنْطَةِ وَالزَّيْتِ نِصْفَ الْعُشْرِ، يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يَكْثُرَ الْحَمْلُ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَيَأْخُذُ مِنَ الْقُطْنِيَّةِ الْعُشْرَ.

٦٩٣ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ غُلَامًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَلَى سُوقِ الْمَدِينَةِ فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ،

= لا أذكر اسمه الآن: أنه قيل له: لم كنتم تأخذون العشر من مشركي العرب؟ فقال: لأنهم كانوا يأخذون من العشر إذا دخلنا إليهم. قال الشافعي: وأقل ما يجب أن يشارطوا عليه هو ما فرضه عمر رضي الله عنه وإن شارطوا على أكثر فحسن، قال: وحكم الحربي إذا دخل بأمان حكم الذمي.

النبط الح: بنو فموحدة مفتوحين، قال الباجي: وهم كفار أهل الشام، عقد لهم الذمة، وفي "لسان العرب": النبط والنبط كالخبيش والخيش، وفي "التقدير": حبل يتزلون السواد، وفي "الحكم": يتزلون سواد العراق وهم الألباط، والنسب إليهم نبطي. فكانوا يختلفون إلى المدينة بالحنطة والزبيب وغير ذلك من أقوات أهل الشام، فكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يخفف عنهم في الحنطة والزيت، فيأخذ منهم "من الحنطة والزيت" وفي نسخة: والزبيب بدل الزيت، وصوبت، "نصف العشر، يريد بذلك" أي بالتخفيف عليهم "أن يكثر الحمل" أي احمول منهما "إلى المدينة" فترخص بذلك الحنطة والزيت بالمدينة لأهمها معظم القوت، "ويأخذ" منهم "من القطنية" تقدم المراد منها: فيما لا زكاة فيه من الثمار، "العشر" كاملاً على الأصل فيما تحروا، وذلك لأن غلاء القطاني لا يكاد يضر بالناس كثير.

قال الزرقاني: وهذا قال مالك في رواية ابن عبد الحكم وغيره اتباعاً لعمر، وتقدم في الباب قبله: أنه يؤخذ منهم العشر، ولم يستثن حنطة ولا زيتاً بالمدينة ولا مكة. فظاهر تبويب المصنف أنه حملة على أهل الذمة، وهو نص كلام الباجي كما تقدم، وظاهر كلام الموفق: أنه حملة على الحربي؛ إذ قال: إذا دخل إلينا منهم تاجر حربي بأمان أخذ منه العشر، وقال أبو حنيفة: لا يؤخذ منه شيء إلا أن يكونوا يأخذون منا شيئاً، فأخذ منهم مثله؛ لما روي عن أبي مجلز قال: قالوا لعمر: كيف تأخذ من أهل الحرب إذا قدموا علينا؟ قال: كيف يأخذون منكم إذا دخلتم إليهم؟ قالوا: العشر، قال: فكذلك أخذوا منهم. ولما ما روينا: أن عمر أخذ منهم العشر، واشتهر ذلك فيما بين الصحابة، وعمل به الخلفاء الراشدون بعده. ويؤخذ منهم العشر من كل مال للتجارة في ظاهر كلام الحرق، يخفف عنهم إذا رأى المصلحة فيه، وله الترك أيضاً إذا رأى المصلحة. وقال محمد في "موطئه": باب العشر، ثم قال بعد ذكر أثر الباب: قال محمد: يؤخذ من أهل الذمة مما احتلفوا فيه للتجارة من قطنية أو غير قطنية نصف العشر في كل سنة، ومن أهل الحرب إذا دخلوا أرض الإسلام بأمان العشر من ذلك كله، وكذلك أمر عمر بن الخطاب زياد بن حدير وأنس بن مالك حين بعثهما على عشور الكوفة والبصرة، وهو قول أبي حنيفة.

فَكُنَّا نَأْخُذُ مِنَ النَّبِطِ الْعُشْرِ.

٦٩٤ - **مالك** أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ: عَلَى أَيِّ وَجْهِ كَانَ يَأْخُذُ عُمَرُ ابْنَ الْخَطَّابِ مِنَ النَّبِطِ الْعُشْرَ؟ فَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ: كَانَ ذَلِكَ يُؤْخَذُ مِنْهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَلَزَمَهُمْ ذَلِكَ عُمَرُ.

اشْتِرَاءُ الصَّدَقَةِ وَالْعَوْدُ فِيهَا

٦٩٥ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ وَهُوَ يَقُولُ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ عَتِيقٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَكَانَ الرَّحْلُ.....

العشر: ظاهره العموم بلا تخصيص الخنطة والربط، وأضاف ذلك إلى زمان عمر **رضي الله عنه** لأن ما كان يفعل فيه كان مشهورة الصحابة غالباً، فإذا لم يثبت فيه خلاف ولا ظهر فهو إجماع وحنة يجب التصبر إليها والعمل بها، قاله الباجي. **على أي وجه إيج**: طريق وحنة "كان يأخذ عمر بن الخطاب من النبط العشر، فقال ابن شهاب: كان ذلك يؤخذ منهم في الجاهلية" وهي ما قبل البعثة، وقيل: ما قبل فتح مكة، "فألزمهم ذلك عمر **رضي الله عنه**" والظاهر أنه توقيف منه **رضي الله عنه**، ولو سلم أنه كان باحتهاد منه فكان محطّر من الصحابة، ولم يخالفه في ذلك أحد فهو إجماع سكوني.

حملت: بتحفيف الميم أي أركبت رجلاً "على فرس" أي تصدقت به ليقاتل عليه، قال الحافظ: واسم هذا الفرس النورد، أهداه ثميم الداري للبي **رضي الله عنه** فأعطاه عمر، فحمل عليه، أخرجه ابن سعد عن سهل بن سعد، ولم أفت على اسم الرجل الذي حمله عليه، قال الزرقاني: ولا يعارضه ما رواه مسلم ولم يسق لفظه، وساقه أبو عوالة عن ابن عمر: أن عمر حمل على فرس فأعطاه رجلاً؛ لأنه يحمل على أن عمر **رضي الله عنه** لما أراد أن يتصدق به، فوجس إليه **رضي الله عنه** اختيار من يتصدق به عليه، أو استشاره فيمن يحمله عليه، فأشار عليه، فسست إليه العطية؛ لكونه أمر بها، ويحمل أن عمر **رضي الله عنه** وقفه، فأعطاه **رضي الله عنه** استعمالاً للوقف لمصرفه كما سيأتي. "عتيق" أي كريم سابق، واحد العتاق، قال الباجي: العتاق من الخيل الكرام السابقة منها، وقال الزرقاني: العتيق: العائق من كل شيء، "في سبيل الله" قال الباجي: الحمل عليها في سبيل الله على وجهين: أحدهما: أن يعلم من فيه النجدة والغروسة، فيبته له ويملكه إياه؛ لما يعلم من نجاته ولكايته للعدو، فهذا يملكه الموهوب له ويتصرف فيه بما يشاء من بيع وعيز. والوجه الثاني وهو الأظهر: أن يكون دفعه إلى من يعلم من حاله مواظبة الجهاد في سبيل الله على سبيل التحسيس له، فهذا ليس للموهوب له أن يبيع. وقال الحافظ: والمعنى: أنه ملكه، ولذلك ساع له بعه، ومنهم من قال: كان عمر قد حبسه، وإنما ساع للرجل بعه؛ لأنه حصل فيه هزال عجز لأجله عن اللحاق وضعف عن ذلك، وانتهى إلى حالة عدم الانتفاع به، وأحار ذلك ابن القاسم، =

الَّذِي هُوَ عِنْدَهُ قَدْ أَضَاعَهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ مِنْهُ، وَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخْصٍ، قَالَ: فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "لَا تَشْتَرِهِ وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدَرَاهِمٍ وَاحِدَةٍ فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ".

= ويدل على أنه حمل ثمنك قوله: "ولا تعد في صدقتك". ولو كان حيسا لعلمه به، وذكر الاحتمالين العيني، وحكي عن ابن عبد البر أنه قال: حمله على فرس حمل ثمنك، فله أن يفعل فيه ما شاء في سائر أمواله.

الذي هو عنده: أي الذي حمله عليه، "قد أضاعه" قال الباجي: يحتمل أمرين: أحدهما: أنه أضاعه من الإضاعة، بأن لم يحسن القيام عليه، ويعد مثل هذا في أصحاب النبي ﷺ، إلا أن يوجب هذا عذرا، ويحتمل أن يريد به: صوره ضائعا من الهزال؛ لفرط مباشرة الجهاد، وإلتعابه له في سبيل الله تعالى، ورواد الزرقالي: وقبل: لم يعرف مقداره، فأراد بيعه بدون قيمته، وقيل: معناه استعمله في غير ما جعل له، والأول أظهر؛ لرواية مسلم: فوجده قد أضاعه وكان قليل المال، فأشار إلى علة ذلك وإلى عذره في إرادة بيعه. "فأردت أن أشتريه منه" قال الباجي: يحتمل ثلاثة أوجه: أحدها: أنه كان وهبه إياه فأراد أن يشتريه منه، وأن يسترخسه لضياعه. ويحتمل أيضاً: أن يكون حيسا، فقل أن شراؤه جائز، ويبيع الذي كان في يده له مباح، حتى منعه من ذلك النبي ﷺ. ويحتمل: أنه بلغ من الضياع منعاً بعدم الانتفاع به في الوجه الذي حيسه فيه، فرأى أن ذلك يبيع له شراؤه، "وظننت أنه بائعه برخص" بضم الراء وسكون الخاء، مصدر رخص السعر وأرخسه الله فهو رخيص، وهذا يحتمل ثلاثة أوجه: إما لتغير الفرس وضياعه أو لأنه حان الرخص في السوق أو لكونه منعاً ومتصداً.

فسألت عن ذلك: عن اشتراؤه "رسول الله ﷺ"، فقال: "لا تشتريه" بلا باء قبل الخاء، حرم على النبي - ولابن مهدي: "لا تبعه"، قال القاري: هاء الضمير أو السكت، "وإن أعطاك بدراهم واحد" هو مبالغه في رخصه وهو الحامل له على شراؤه، قال ابن الملك: ذهب بعض العلماء إلى أن شراء المتصدق صدقته حرام بظاهر الحديث، والأكثر على أنها كراهة تنزيه؛ لكون القبح فيه لغيره، وهو أن المتصدق عليه رعا يسامح المتصدق في الثمن بسبب تقدم إحسانه، فيكون كالعائد في صدقته في ذلك المقدار الذي سومح فيه، كذا في "المرفأة"، وقال النووي: هي تنزيه لا تحريم، فيكره لمن تصدق بشيء أن يشتريه ممن دفعه هو إليه، أما إذا ورثه فلا كراهة فيه، وكذا لو انتقل إلى ثالث ثم اشتراه منه المتصدق، فلا كراهة فيه، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور، وقال جماعة من العلماء: النهي عن شراء صدقته للتحريم.

فإن العائد إلخ: الغاء للتعليل أي كما يفتح أن بقي ثم يأكل، كذلك يفتح أن يتصدق بشيء ثم يجره إلى نفسه، فثبته بأحسن الحيوان في أحسن أحواله تصويراً للتهجين وتنقيها منه، قال الباجي: وفي هذا خمسة أبواب: الباب الأول: في وجه العطية. والثاني: في صفة العطية في نفسها. والثالث: في صفة المعطي. والرابع: في صفة الارتجاع. =

٦٩٦ - **مالك** عن **نافع**، عن **عبد الله بن عمر**، أن **عمر بن الخطاب** حمل.....

= والخامس: في حكم الارتجاع. ثم سبط الكلام على هذه الأبواب، قال الحافظ: اتفقوا على أنه لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد القبض. وفي "الهداية": لا رجوع في الصدقة لأن المقصود هو الثواب وقد حصل، وكذا إذا تصدق على غني استحساناً لأنه قد يقصد بالصدقة على الغني الثواب وقد حصل.

حمل: تخفيف الميم. "على فرس" أي جعله حمولة لرجل مجاهد في سبيل الله أي الجهاد، "فأراد أن يتناعه" أي يشتريه "فسأل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: لا يتبعه" بالجرم. أي لا تشتريه "ولا تعد في صدقتك" أي صورة وباعتبار الظاهر أيضاً، ويحتمل أنه ﷺ سمي الشراء عوداً في الصدقة لأن العادة حرت بالمساعدة من البائع في مثل ذلك للمشتري، فأطلق على القدر الذي يسامح به رجوعه. وقال ابن العربي في "العارضة": تحت حديث ابن عمر **رحمه الله** الأحكام في مسائل الأولى: قوله: "حمل على فرس" الحمل على ثلاثة أنواع: أن نجس عليه فرساً لا نباع ولا توهب، وأن يتصدق به على غيره لوجه الله تعالى، وأن يهبه، فأما إن حملة عليه على أنه حبس فذلك لا يشتري أبداً، وإن كان صدقة ففي كتاب ابن عبد الحكم لا يشتري أبداً، وقال بعده: تركه أفضل، وهذا صريح مذهب مالك والشافعي والليث، وكذلك لم يفسحوا البيع، وقال في كتاب محمد: إذا حمل على فرس لا للمسيل ولا للمسكنة، فلا بأس أن يشتريه. الثانية: إذا ثبت هذا التقسيم فقوله: "حمل على فرس" لا بدري أيها هو من هذه الوجوه؟ ويختلف الحكم باختلاف الوجوه، فأما إذا قال: هو حبس، فلا مسيل إليه بيع لأحد، وأما إذا قال: هو لك في سبيل الله، فقال مالك: لم يعبه، ولو أسقط كلمة "لك" تركه بعده، وقال الشافعي وأبو حنيفة: هو ملك له، ولم يعلم كيفية فعل عمر **رحمه الله**. فلا يعلم على أي شيء يرجع جوابه.

فمن الناس - وهي المسألة الثالثة - من قال: إذا حملة عليه في سبيل الله فلا يباع أبداً. وهذا خطأ مخالف للحديث؛ فإن النبي ﷺ منع منه عمر **رحمه الله** خاصة، ولعله بعله تقتض به دون سائر الناس، ومنهم من قال: إن كان الحمل صدقة لم يجز لقول النبي ﷺ: لا تشتريه فإن العائد في صدقته. الحديث. وإن كان هبة جاز كما في كتاب محمد، وأما رواية من روى على الكراهة فهو أن تعليل النبي ﷺ بقوله: كالكلب يعود في قبته، بين أنه فيجب بئره عنه لا أنه حرام. الرابعة: فلو كان حبساً لجاز بيعه إذا ضاع، كما قال عبد الملك، وقال ابن القاسم: لا يباع الخامسة: اختلف الناس في قوله: "لا تشتريه ولو أعطاكه بدينار" هل هو ضرب مثل أو حقيقة؟ فإلعداديون من علمائنا جعلوه ضرب مثل، وقالوا: إن صاحب السلعة لو باع سلعته بغير ظاهر ينتهي الثلث أنه يرجع فيه، ومن قال: لا يرجع - وهم جمهور العلماء - تعلق بهذا الحديث. السادسة: جاء هذا الحديث: لا تشتريه وجاء قوله: لا تحل الصدقة إلا بالبيع. وذكر رجلاً اشتراها بماله، فاقضى هذا بعموم حواجز شرائها له، فلما جاء قوله ههنا: "لا تشتريه" فحملة قوم على النسخ، وحملة آخرون على الكراهة، وعندني أنه جائز؛ مسألة من أصول الفقه، وهو أن العموم المطلق إذا عارضه الخصوص في عين نازلة، فالصحيح أنه يختص بتلك النازلة، وما جاء بعد هذا من قوله: "فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قبته" يقتضي التزهد. والله أعلم.

عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَرَادَ أَنْ يَتَاعَهُ، فَسَأَلَ عَنْ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: لَا تَبْتَعُهُ وَلَا تُعَدَّ فِي صَدَقَتِكَ.

قَالَ يَحْيَى: وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ، فَوَجَدَهَا مَعَ غَيْرِ الَّذِي تَصَدَّقَ بِهَا عَلَيْهِ تَبَاعٌ، أَيَشْتَرِيهَا؟ فَقَالَ: تَرَكُهَا أَحَبُّ إِلَيَّ.

مَنْ تَحِبُّ عَلَيْهِ زَكَاةَ الْفِطْرِ

٦٩٧ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ.....

وسئل: بناءً المجهول، "مالك عن رجل تصدق" بفتححات، "بصدقة فوجدها" المتصدق "مع غير الذي تصدق" بناءً المعلوم أو المجهول "بها عليه تباع، أيشتريها؟ فقال: تركها أحب إلي"؛ إذ لا فرق بين اشتريتها من نفس من تصدق بها عليه أو من غيره في المعنى؛ لرجوعه فيما تركه الله تعالى، كما حرم على المهاجرين سكنى مكة بعد هجرتهم منها لله تعالى عز وجل، قاله الزرقاني، وقيل: إنه إنما غاب ليحصل فيه انقطاع بالكلية، ولا تبقى النفس مشرفة إليها بعد التصديق بها، وهذا المعنى موحود في الشراء من الغير، وهذا هو الأوجه.

زكاة الفطر: وفي "الدر المختار": من إضافة الحكم لشرطه، والفطر لفظ إسلامي، قال ابن عابدين: والمراد بالفطر يومه، لا الفطر اللغوي؛ لأنه يكون في كل ليلة من رمضان، واختلف العلماء هل هي فرض أو واجبة أو سنة أو فعل خير مندوب إليه؟ فقالت طائفة: هي فرض، وهم الشافعي ومالك وأحمد، وقال أصحابنا: واجبة، وقالت طائفة: سنة، وهو قول مالك في رواية ذكرها صاحب الذخيرة، وقالت طائفة: هي فعل خير كانت واجبة ثم نسخت.

وقال أيضاً في "البنية": عند الشافعي فريضة على أصله، وهو أنه لا فرق بين الواجب والفرض، والنزاع لفظي؛ لأن الفريضة عنده نوعان: مقطوع حتى يكفر جاحده، وغير مقطوع حتى لا يكفر جاحده، ومن جحد صدقة الفطر لا يكفر بالإجماع، ولذا لا يكفر من قال: إنها مستحبة. وفي "الدر المختار": وحديث "فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر" معناه: "قدر" للإجماع على أن منكرها لا يكفر، قال ابن عابدين: جواب عما استدلل به الشافعي ﷻ على فرضيتها، وهذا الجواب ذكره في "البدائع"، وأجاب في "الفتح" بأن الثابت بظني يفيد الوجوب، وأنه لا خلاف في المعنى؛ لأن الافتراض الذي يثبت الشافعية ليس على وجه يكفر جاحده، فهو معنى الوجوب عندنا، وقد يجاب بأن قول الصحابي فرض، يراد به المعنى المصطلح عندنا؛ للقطع به بالنسبة إلى من سمعه من النبي ﷺ بخلاف غيره ما لم يصل إليه بطريق قطعي فيكون مثله، ولذا قال: إن الواجب لم يكن في عصره ﷺ.

عَنْ عِلْمَانِهِ الَّذِينَ يُوَادِّي الْقُرَى وَبَحِيرٍ.

قال مالك: **إِنْ أَحْسَنَ مَا سَمِعْتُ فِيمَا يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ مِنْ زَكَاةِ الْفِطْرِ:**

عن علمانه (رحم): أي أرقائه، قاله الزرقاني، قلت: ويؤيده: أن ابن أبي شيبة ترجم في "مصنفه": في العبد يكون غائباً في أرض لمولاه يعطي عنه، وأخرج فيه عن الحارث عن نافع: أن ابن عمر كان يعطي عن علمان له في أرض عمر الصدفة. "الذين يوادي القرى" ضم القاف وفتح الراء مقصوراً، موضع بين المدينة والشام من أعمال المدينة كثير القرى، والنسبة إليه، واد فتحها التي **سنة** سبع عتوة، ثم صولحوا على الجزية، "وبحير" نقدم بياها في ليلة الثعريس، والمعنى: أن ابن عمر كان يخرج عنهم زكاة الفطر وإن كانوا غيباً عن موضع استيطانهم بالمدينة، وإن معيهم عنه لا يسقط عنه فيهم زكاة الفطر، قال ابن المنذر: أجمع عوام أهل العلم على أن على المرء زكاة الفطر عن مملوكه الحاضر غير المكاتب والمعصوب والآبق وعبد التجارة، وأما الغائب فعليه فطرته إذا علم أنه حي، سواء رجا رجعته أو ليس منها، وسواء كان مطلقاً أو محبوساً، كالأسير وغيره، قال ابن المنذر: أكثر أهل العلم يرون أن يؤدي زكاة الفطر عن الرقيق غائبهم وحاضرهم؛ لأنه مالك لهم، فوجب فطرهم عليه كالحاضرين، ومن أوجب فطرة الآبق الشافعي وأبو ثور وابن المنذر، وأوجبها الزهري إذا علم مكانه، والأوزاعي إن كان في دار الإسلام، ومالك إن كانت غيبته قريبة، ولم يوجبها عطاء والثوري وأصحاب الرأي؛ لأنه لا يلزمه الاتفاق عليه، فلا تجب فطرته كالمراة الناشئة.

إن أحسن (رحم): فيه إشارة إلى أنه **سنة** سبع في ذلك أقاويل شتى، "فيما يجب على الرجل من زكاة الفطر" عن نفسه وعن غيره، "أن الرجل يؤدي ذلك عن كل من يضمن نفقته" أي ضمان وجوب، ولذا قال: "ولا بد له" أي لا محالة "من أن ينفق عليه"، قال ابن رشد: أما عن تجب فليهم اتفقوا على أنها تجب على المرء في نفسه، وأنها تجب في ولده الصغار عليه إذا لم يكن لهم مال، وكذلك في عبيده إذا لم يكن لهم مال، واختلفوا فيما سوى ذلك. وتلخيص مذهب مالك في ذلك: أنها تلزم الرجل عن الزمة الشرع النفقة عليه، ووافقه في ذلك الشافعي، وإنما يختلفان فيمن تلزم المرأة نفقته إذا كان معسراً، ومن ليس تلزمه، وخالفه أبو حنيفة في الزوجة وقال: تؤدي عن نفسها، وإنما اتفق الجمهور على أن هذه الزكاة ليست بلازمة لمكلف مكلف في ذاته فقط، كالحال في سائر العبادات، بل ومن قبل غيره؛ لإيجابها على الصغير والعبد، فمن فهم من هذا أن علة الحكم بالولاية قال: الولي يلزمه إخراج الصدقة عن كل من يليه، ومن فهم من هذه النفقة قال: المنفق يجب أن يخرج الزكاة عن كل من ينفق عليه بالشرع، وإنما عرض هذا الاختلاف؛ لأنه اتفق في الصغير والعبد وهما اللذان يتبها على أن هذه الزكاة ليست معلقة بذات المكلف فقط، بل ومن قبل غيره إن وجدت الولاية فيها ووجوب النفقة، فذهب مالك إلى أن العلة في ذلك وجوب النفقة، وذهب أبو حنيفة إلى أن العلة في ذلك الولاية، ولذلك اختلفوا في الزوجة.

أَنَّ الرَّجُلَ يُؤَدِّي ذَلِكَ عَنْ كُلِّ مَنْ يَضْمَنُ نَفَقَتَهُ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهِ، وَالرَّجُلُ يُؤَدِّي عَنْ مَكَاتِبِهِ وَمُدَبَّرِهِ وَرَقِيقِهِ كُلِّهِمْ غَائِبِهِمْ وَشَاهِدِهِمْ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ مُسْلِمًا وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ لِتِجَارَةٍ أَوْ لِغَيْرِ تِجَارَةٍ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ مُسْلِمًا فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيهِ.

والرجل يؤدي: صدقة الفطر "عن مكاتبه"؛ لأنه عبد ما بقي عليه درهم، وهذا قال عطاء وأبو ثور، وقال الأئمة الثلاثة وهي رواية عن مالك رحمه الله أيضاً؛ لا زكاة عليه في مكاتبه؛ لأنه لا يمتونه، وجائر له أخذ الصدقة وإن كان مولاه غيباً، وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما، قاله الزرقاني، وذكر في "شرح الإحياء": أما المكاتب ففيه ثلاثة أقوال في مذهب الشافعي: أحسبها: أنها لا تجب عليه ولا على سيده، وبه قال أبو حنيفة. والثاني: تجب على سيده وهو المشهور في مذهب مالك، والثالث: تجب عليه في كسبه كنفقته، وبه قال أحمد بن حنبل. وفي المسألة قول رابع: أنه يعطى عنه إن كان في عياله وإلا فلا. "ومدبره" قال الزرقاني: لا خلاف في أنه كالقن، "ورقيقه" من عطف العام على الخاص، "كلهم" تأكيد للتعميم. "غائبهم وشاهدهم" كما تقدم في الأثر السابق لابن عمر، "من كان منهم مسلماً" شرط عند المصنف، وسيأتي الخلاف في من لم يكن مسلماً، "ومن كان منهم لتجارة أو لغير تجارة" أي سواء في وجوب صدقة الفطر على السيد، وهذا قال الشافعي وأحمد والليث وإسحاق، وقال أبو حنيفة والثوري وغيرهما: لا زكاة فطر في رقيق التجارة؛ لأن عليه فيهم الزكاة، ولا تجب في مال واحد زكاتان، قاله الزرقاني تبعاً للمحافظ، زاد: ويقول الحنفية قال النخعي.

وقال ابن رشد: ذهب مالك والشافعي وأحمد إلى أن على السيد في عبيد التجارة زكاة الفطر، وقال أبو حنيفة وغيره: ليس في عبيد التجارة صدقة، وسبب الخلاف معارضة القياس للعموم، وذلك: أن عموم اسم العبد يقتضي وجوب الزكاة في عبيد التجارة وغيرهم، وعند أبي حنيفة: أن هذا العموم مخصوص بالقياس، وذلك هو اجتماع زكاتين في مال واحد، قلت: وليس فيه معارضة القياس فقط، بل فيه معارضة الأثر أيضاً، قال القاري في "شرح النفاية": فلو وجب الفطرة فيه لأدى إلى التني في الزكاة أي التكرار، وقال رحمه الله: لا نبي في الصدقة. قلت: أخرج ابن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة عن الوليد بن كثير عن حسن بن حسن عن أمه فاطمة: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا ثناء في الصدقة.

ومن لم يكن منهم: من العبد وهكذا غيرهم "مسلماً فلا زكاة عليه فيه" وهذا يختلف عند الأئمة، قال ابن رشد: قال مالك والشافعي وأحمد: ليس على السيد في العبد الكافر زكاة، وقال الكوفيون: عليه الزكاة، والسبب في اختلافهم اختلافهم في الريادة الواردة في ذلك في حديث ابن عمر، وهو قوله: من المسلمين، فإنه قد خولف فيها نافع بكون ابن عمر رضي الله عنهما أيضاً الذي راوي الحديث من مذهبه: إخراج الزكاة عن العبيد الكفار، وللخلاف أيضاً سبب آخر، وهو كون الزكاة الواجبة على السيد في العبد، هل هي لمكان أن العبد مكلف أو أنه مال؟ =

قال يحيى: قال مالك في العبد الأبق: إن سيده إن علم مكانه أو لم يعلم، وكانت غيبته قريبة وهو ترجى حياته ورجعته، فإنني أرى أن يزكي عنه، وإن كان إياقه قد طال وليس منه فلا أرى أن يزكي عنه. قال مالك: تجب زكاة الفطر على أهل البادية كما تجب على أهل القرى، وذلك أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى من المسلمين.

- فمن قال: لمكان أنه مكلف، اشترط الإسلام، ومن قال: لمكان أنه مال، لم يشترطه، قالوا: ويدل على ذلك إجماع العلماء على أن العبد إذا اعتق ولم يخرج عنه مولاه زكاة الفطر أنه لا يترمه إخراجها عن نفسه، بخلاف الكفار. أو لم يعلم: أي سواء علم مكانه أو لم يعلم، يعني العلم بمكانه ليس بشرط في إيجاب الصدقة عند المصنف، ولذا لم يذكره أحد من أصحاب الفروع للمالكية، "وكانت غيبته" الواو حالية، وهذا شرط للإيجاب، "قريبة، وهو ترجى حياته" هكذا في النسخ الهندية، فالمعنى: أن العبد ترجى حياته، وفي النسخ المصرية: وهو يرجو حياته، أي المالك يرجو حياة العبد، "ورجعه" أي ترجى رجعة العبد، أو يرجو المالك رجوع العبد وأوبته، "فإنني أرى أن يزكي عنه" وجوب، "وإن كان إياقه" أي إياق العبد "قد طال وليس منه" الأوبة والرجوع "فلا أرى أن يزكي عنه"، ولفظ "المندوبة"، قال مالك في العبد الأبق: إذا كان قريباً يرجو حياته ورجعته فليؤد عنه زكاة الفطر، وإن كان قد طال ذلك وليس منه فلا أرى أن يؤدي عنه، وقال الزرقاني: قال أبو حنيفة: لا زكاة على سيده فيها، أي فيمن ترجى أوبته ومن لا ترجى، والشافعي: يزكي إن علم حياته وإن لم يرج رجعته، وأحمد: إن علم مكانه، كما تجب إلخ: وذلك أي دليل عموم الوجوب على أهل البادية وأهل القرى "أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان" كما سيأتي في الباب الآتي، "على الناس" هكذا في النسخ الهندية، وليس لفظ "على الناس" في النسخ المصرية، والمعنى: فرضها على سائر الناس، ثم أكد العموم بقوله: "على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى من المسلمين" فعمومه شامل لأهل البادية والخاصة، وبهذا قال الجمهور، وقال الليث والزهري وربيعة: ليس على أهل البادية زكاة فطر، وإنما هي على أهل القرى، قال ابن رشد: أجمعوا على أن المسلمين مخاطبون بهذا ذكراناً كانوا أو إناثاً؛ لحديث ابن عمر الآتي، إلا ما شذ فيه الليث، فقال: ليس على أهل العمود زكاة الفطر، وإنما هي على أهل القرى، ولا حجة له.

مَكِيلَةٌ زَكَاةُ الْفِطْرِ

٦٩٨ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ.....

مَكِيلَةٌ إلخ: يفتح الميم وكسر الكاف وإسكان الخنية، ما كيل به، وكذا المكبال والمكيل، أي بيان مقدار صدقة الفطر، قال ابن رشد: وأما كم يجب فإن العلماء اتفقوا على أنه لا يؤدي من التمر والشعير أقل من صاع، واختلفوا في قدر ما يؤدي من القمح، فقال مالك والشافعي: لا يجزئ منه أقل من صاع، وقال أبو حنيفة وأصحابه: يجزئ من التمر نصف صاع، والسبب في اختلافهم تعارض الآثار، ثم ذكر الآثار في ذلك، وقال الترمذي في "جامعه" بعد ذكر حديث أبي سعيد الخدري الآتي قريبا بلفظ: "كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام" إلخ، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم يرون من كل شيء صاعا، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق، وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: من كل شيء صاع إلا من التمر؛ فإنه يجزئ منه نصف صاع، وهو قول الثوري وابن المبارك وأهل الكوفة يرون نصف صاع من بر. قلت: والجملة: أن الأئمة الثلاثة مع الاختلاف فيما بينهم في بيان ما يخرج في صدقة الفطر اتفقوا على أنها تكون صاعا كاملا من كل ما يخرج، وقالت الخنيفة ومن وافقهم في ذلك: إنها تجب في التمر وما في معناه نصف صاع، واختلفوا في بيان ما يدخل في حكم التمر.

فَرَضَ إلخ: ألزم وأوجب عند الجمهور، ومن يقول بالنسبة يؤول هذا اللفظ بمعنى "قدر"، قال الباجي: إن "فرض" في هذا الحديث لا يصح أن يراد به إلا "أوجب" لأن "على" يقتضي الإيجاب وال لزوم، على أنه قد ورد من طريق صحيح أمر رسول الله ﷺ وهذا يدل على أنه لا يراد به قدر. ولا يذهب عليك أن اللفظ بكلا المعنيين بمعنى "أوجب" وبمعنى "قدر" لا يخالف الخنيفة، وما يورمه كلام بعض الشراح فهو لعدم الإطلاع على مسلكهم. "زكاة الفطر من رمضان" فتجب بغروب شمس ليلة العيد أو طلوع فجر يومه، قولان للعلماء، "على الناس" سواء كانوا أهل بادية أو أهل القرى كما تقدم، واستدل بعمومه على أنها لا تحتاج هنا إلى التصاب؛ وهذا قالت الأئمة الثلاثة كما في فروغهم، إلا أنهم قيدوا عمومهم بالفضل عن قوته وقوت عياله، قال الولي العراقي: إنا اعتبرنا القدرة على الصاع؛ لما علم من القواعد العامة، فأخرجنا عن ذلك العاخر عنه، كذا "في الإنعاف"، وفي "البداية" قال أبو حنيفة وأصحابه: لا يجب على من تجوز له الصدقة؛ لأنه لا يجتمع أن تجوز له وأن تجب عليه، وذلك بين.

صَاعًا: نصب تمييزا، أو مفعولا ثانيا، "من تمر" هكذا في جميع النسخ الهندية، والنسخ المصرية كلها أو أكثرها متظافرة على ترك ذكر التمر، واقتصر فيها على ذكر الشعير فقط، وهو سقوط من الكاتب الأول لا وجه له، "أو صاعا من شعير" قال الباجي: لفظة "أو" ههنا على قول جماعة أصحابنا لا يصح أن تكون للتخيير، وإنما هي للتقسيم، -

عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

٦٩٩ - مالك عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْجٍ الْغَامِرِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ:

- ولم كانت للتخيير لا فوضى أن يخرج الشعر من قوته غيره من الشعر مع وجوده، ولا يقول هذا أحد منهم، فتقديره: صاعاً من ثمر على من كان ذلك قوته، أو صاعاً من شعر على من كان ذلك قوته.

على كل حر إخراج: أخذ بظاهرة داود فأوجب على العبد كما تقدم، وقالت الجمهور: إن "على" بمعنى "عن"، وقال الباقي: أو هي على باهيا، لكن يحملها السيد عنه، وقيل: إنها تحب على السيد كما يقال: على كل دابة من دوابك درهم، وقال البيضاوي: العبد ليس بأهل لأن يكلف بالتواجبات المالية، فجعلها عليه محازاً، "ذكر أو أنثى" ظاهر في وجوبها على المرأة ولو كان لها زوج، وزيد في بعض الطرق عن ابن عمر: والصغير والكبير، قال الخافض: ظاهره وجوبها على الصغير لكن المخاطب عنه وليه، فوجوبها على هذا في مال الصغير، وإلا فعلى من تلمه نفقته، وهذا قول الجمهور، وقال محمد بن الحسن: هي على الأب مطلقاً، فإن لم يكن له أب فلا شيء عليه، وعن سعيد بن المسيب والحسن البصري: لا تحب إلا على من صلى وصام.

قال ابن يزيعة: قال محمد بن الحسن وزفر: لا يجب على اليتيم زكاة الفطر كان له مال أو لم يكن، فإن أخرجها عنه وصيه ضمن، وأصل مذهب مالك وجوب الزكاة على اليتيم مطلقاً، وفي "الهداية": يخرج عن أولاده، فإن كان لهم مال أدى من ما لهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافاً ل محمد، كذا في "العيني"، وذكر في "شرح الإحياء": قوله: "على الصغير والكبير" يقتضي إخراج صدقة الفطر عن الصغير، وهو كذلك، قال مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف والجمهور: هي في ماله إن كان له مال؛ فإن لم يكن له مال فعلى من عليه نفقته من أب وغيره، وقال محمد بن الحسن: هي على الأب مطلقاً، ولو كان للصغير مال لم تخرج منه، وقال ابن حزم الظاهري: هي في مال الصغير إن كان له مال وإلا سقطت عنه، وحكى ابن المنذر الإجماع على خلافاً.

"من المسلمين" تكلم العلماء على هذه الزيادة، وتقدم ما قال ابن يزيعة: إنها زيادة مضطربة من غير شك من جهة الإسناد والمعنى، وفي "شرح الإحياء" عن علل الترمذي: خرج حديث يستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه، مثل: ما روى مالك عن نافع، فزاد فيه لفظ: "من المسلمين" وقد رواه غير واحد من الأئمة عن نافع لم يذكروا فيه من المسلمين، وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على حفظه، وتبعه على ذلك ابن الصلاح في "عموم الحديث"، ثم ذكر من تبعه، والخمسة: أن الزيادة مختلفة فيها عند أهل الفن.

أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ.....

= إلى زمن من ذكرنا من التابعين. وما أورد عليه الخافظ ردد العيني، فارجع إليهما لو شئت. وقال ابن الترمذاني: ذكره ابن حزم عن عثمان وعلي وأبي هريرة وجابر والخدري وعائشة وأسماء، قال: وهو عنهم كلهم صحيح. قال الموفق: والخملة: أن الواجب في صدقة الفطر صاع من جميع أجناس المحرّج، وبه قال مالك والشافعي وإسحاق، وروي ذلك عن أبي سعيد الخدري والحسن وأبي العالية، وروي عن عثمان بن عفان وابن الزبير ومعاوية: أنه يجزئ نصف صاع من التمر خاصة، وهو مذهب سعيد بن المسيب وعطاء وطاوس ومجاهد وعمر ابن عبد العزيز وعروة بن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن جبير وأصحاب الرأي. قال العيني: ونصف صاع من بر مذهب أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وجابر ابن عبد الله وأبي هريرة وابن الزبير وابن عباس ومعاوية وأسماء بنت أبي بكر الصديق **✽** وسعيد بن المسيب وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز وطاوس والشعبي وعلقمة والأسود وعروة وأبي سلمة بن عبد الرحمن وأبي قلابة عبد الملك بن محمد والأوزاعي والثوري وابن المبارك وعبد الله بن شداد ومصعب بن سعيد. قال الطحاوي: وهو قول القاسم وسام وعبد الرحمن بن القاسم والحكم وحامد، ورواية عن مالك ذكرها في "الذخيرة"، وقال الأبي في "الإكمال": ذكر ابن يونس عن ابن حبيب كقول أبي حنيفة، وسأني ما قاله ابن القيم: إن شيخنا يقوي هذا المذهب، وقال ابن المنذر: لا نعلم في الفصح خبراً نائفاً عن النبي **ﷺ** يعتمد عليه، ولم يكن الر في المدينة في ذلك الوقت إلا الشيء اليسير منه، فلما كثر في زمن الصحابة، رأوا أن نصف صاع منه يقوم مقام صاع من شعير، وهم الأئمة، فعبر جاز أن يعدل عن قوبهم إلا إلى قول مثلهم.

ثم أسند عن عثمان وعلي وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمه أسماء بنت أبي بكر بأسانيد صحيحة: أنهم رأوا أن في زكاة الفطر نصف صاع من قمح، وهذا مضمير منه إلى اختيار ما ذهب إليه الحنفية، كذا في "الفتح". قلت ما قاله ابن المنذر: "ليس فيه خبر ثابت" مشكل بعد التأمل في الروايات المرفوعة التي ذكرها أصحاب المطولات في تصانيفهم لا يسعها هذا الأوجز، ولو سلم فالتفدير عن مثل هؤلاء الصحابة الكبار الجماعة الكثيرة يورث الحزم بتفديره بنصف صاع، على أنه قد روي عن النبي **ﷺ** مرفوعاً في عدة روايات.

أو صاعاً ح: تقدم ما قال الباجي: إن لفظة "أو" عندهم للتقسيم لا للتخيير، قال ابن رشد: وأما لماذا نجب؟ فإن قوما ذهبوا إلى أنها نجب من هذه الأشياء على التخيير، وقوما ذهبوا إلى أن الواجب عليه هو غالب قوت البلد، أو قوت المنكلف إذا لم يقدر على قوت البلد، وهو الذي حكاه عبد الوهاب عن المذهب، والسبب في اختلافهم اختلافهم في مفهوم حديث أبي سعيد الخدري هذا، فمن فهم منه التخيير قال: أي أخرج من هذه أجزاء عنه، ومن فهم منه أن اختلاف المحرّج ليس سبباً للإباحة، وإنما منه اعتبار قوت المحرّج أو قوت غالب البلد، قال بالقول الثاني. وفي "المرواة" قال ميرك نقلاً عن "الأزهار": اختلف العلماء في أن "أو" هذا في الحديث للتخيير، أو لتعيين واحد منهما =

أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، وَذَلِكَ بِصَاعِ النَّبِيِّ ﷺ

= وهو الغالب، فيه قولان، أحدهما: أنه للتخخير، وبه قال أبو حنيفة، والثاني: أنه لتعيين أحد هذه الأشياء بالغلبة، وهو غالب قوت البلد، وبه قال الأكثرون، قلت: وظاهر "النيل" "والروض" من فروع الخنابلة: التخخير أيضاً، وإليه يظهر ميل البخاري على رأي الحافظ، إذ قال: كأن البخاري أراد بتفريق هذه التراجم الإشارة إلى ترجيح التخخير في هذه الأنواع، وإن كان الأوجه عندي في ميل البخاري الترتيب الخاص، كما حررته فيما ألفت في تراجم البخاري. وقال مالك: يخرج من غالب قوت البلد، وقال الشافعي: من غالب قوت المخرج. ولنا: أن الخبر ورد بحرف التخخير في هذه الأصناف، فوجب التخخير، ويدل عليه أنه خير بين الثمر والزبيب والأقط، ولم يكن الزبيب والأقط قوتاً لأهل المدينة، قال الولي العراقي: من قال بالتخخير فقد أخذ بظاهر الحديث، ومن قال بتعيين غالب قوت البلد، فإنه حمل الحديث على ذلك.

"أو صاعاً من أقط" بفتح الهمزة وكسر القاف، هو لبن فيه زبدة، قال الشيخ في "البدل"، وضبط بتثنية الهمزة وإسكان القاف، لبن يابس غير منزوع الزبد وهو الكشك، وفي الهندية: خبز، قلت: واحتلفت نقلة المذهب في بيان مسالك الأئمة في إجزاء الأقط، ويجزئ عند المالكية صاع من أقط إذا يكون من أغلب القوت، صرح به الزرقاني، وبه حزم الدردير والباحي وغيرهما، كما صرح به ابن عابدين عن "البحر الرائق". وفي "البدائع": أما الأقط فتعتبر فيه القيمة، لا يجزئ إلا باعتبار القيمة؛ لأنه غير منصوص عليه من وجه يوثق به، وجواز ما ليس بمنصوص عليه لا يكون إلا بالقيمة. "أو صاعاً من زبيب" قال الباحي: أما الزبيب فلا خلاف في جواز إخراجه بين فقهاء الأمصار، وحكي عن بعض المتأخرين المنع من ذلك، وهو محجوج بالإجماع قبله. وقال العيني في "البنية": فيه خلاف الظاهرية كما تقدم؛ إذ لا يجوز عندهم إلا من الثمر والشعير، قلت: ويخرج منه الصاع الكامل عند الأئمة الثلاثة؛ لأن المقدار صاع من كل شيء عندهم، وكذلك صاع كامل في الزبيب عند صاحبي الإمام أبي حنيفة، وهي رواية عن الإمام بنفسه، وعليه الفتوى، وفي رواية أخرى للإمام: نصف صاع من زبيب أيضاً.

بصاع النبي ﷺ وهو أربعة أمداد بلا خلاف بين الأئمة، حكى الإجماع على ذلك العيني في "شرح الهداية" وغيره في غيره، إلا أنه ذكر ابن رشد في "مقدماته" شيئاً من الاختلاف في المقادير كلها، لكن الأئمة بعد اتفاقهم على أن الصاع أربعة أمداد اختلقوا في مقدار المد، فالمد رطل وثلاث عند مالك والشافعي وأحمد، وهو قول أبي يوسف من الحنفية المرجوع إليه على المشهور، وقيل: لا يصح الرجوع. والمد رطلان عند أبي حنيفة ومحمد، قال العيني في "البنية": وقول أبي حنيفة **ﷺ** هو قول جماعة من أهل العسراق، وقول إبراهيم النخعي ورؤف فيما قاله أبو بكر الحنصافي. احتج لهم أولاً بما أخرجه الطحاوي بسند صحيح عن موسى الجهني عن مجاهد قال: دخلنا على عائشة فاستسقى بعضنا، فأني بعس قالت عائشة: كان النبي **ﷺ** يغسل بمثل هذا، قال مجاهد: فحررته فيما أحزر ثمانية أرطال، تسعة أرطال، عشرة أرطال، وقالوا: لم يشك مجاهد في الثمانية، وإنما شك فيما فوقها، =

٧٠٠ - مالك عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يُخْرِجُ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ

- فثبت الثمانية لهذا الحديث، وانقضى ما فوفها، قلت: أخرجه الساجي بلا شك، فروى بسنده إلى موسى الخبيثي قال: أتني مجاهد بفدح فحزرتة ثمانية أرطال، فقال: حدثني عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل مثل هذا، قال ابن الترمذي: إسناده جيد، ثم ذكر توثيق روايته رجلاً رجلاً وثانياً، لما أخرجه الدارقطني بسنده عن أنس بن مالك: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ برطلين ويغتسل بالصاع ثمانية أرطال، قال الخافظ في "الدرية": هو من رواية ابن أبي ليلى عن عبد الكريم، وإسناده ضعيف، وأخرجه أيضاً من طريق أخرى، وفيه موسى بن نصر، وهو ضعيف جداً، قلت: لم يذكر الخافظ ولا الدارقطني وجه الضعف في الطريق الأولى لينظر فيه، وأما موسى بن نصر فقال الخافظ بنفسه في "اللسان": ذكره ابن حبان في الطبقة الرابعة من الثقات، والخمسة الأولى أخرجه الطحاوي بطريقين عن أنس، قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ برطلين ويغتسل بالصاع، وفي رواية له: يتوضأ بالمد، وهو رطلان، قال الطحاوي: فهذا أنس قد أخبر أن مد رسول الله صلى الله عليه وسلم رطلان، والصاع أربعة أممته، فإذا ثبت أن المد رطلان ثبت أن الصاع ثمانية أرطال. قلت: الخمسة الأولى أخرجه أبو داود في سننه، وسكت عليه هو والمناذري، ويحكي للاحتجاج، وفيه تقوية لرواية الدارقطني، وأخرج الطحاوي حديث شريك بطريقين، ثم قال: ووافقه على ذلك عتبة بن أبي حكيم.

وثالثاً: لما أخرج أبو عبيد بسنده إلى إبراهيم، قال: كان صاع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانية أرطال ومد رطلين، قال الخافظ في "الدرية": هذا مرسل، وفيه الاحتجاج من أرطال، قلت: المرسل حجة لا سيما إذ توبع بمسندات، والاحتجاج من أرطال من رواية مسلم والأربعة، وعلق له البخاري لا يزل عن درجة الحسن، قال النووي في "تهذيبه": أخذ الأئمة في الفقه والحديث ضعفه الجمهور، فلم ينجحوا به، ووثقه شعبة وقبيلون، وكان بارعاً في الخلف والعلم. واستدلوا أيضاً بما أخرجه الطحاوي فقال: حدثنا ابن أبي عمير، قال: أخبرنا علي بن صالح وبشر بن الوليد جميعاً عن أبي يوسف قال: قدمت المدينة فأخرج إلي من أتق به صاعاً فقال: هذا صاع النبي صلى الله عليه وسلم، فقد رتبه فوجدته خمسة أرطال وثلاث، وسمعت ابن أبي عمير يقول: يقال: إن الذي أخرج هذا لأبي يوسف هو مالك بن أنس، وسمعت أبا حازم يذكر: أن مالكاً مثل عن ذلك، فقال: هو تجري عبد الملك لصاع عمر بن الخطاب، فكان مالكاً لما ثبت عنده أن عبد الملك جرى ذلك من صاع عمر، وصاع عمر صاع النبي صلى الله عليه وسلم، وقد قدر صاع عمر على خلاف ذلك. ثم ذكر بعده أسانيد: أن صاع عمر رضي الله عنه هو الصاع الخجاعي، وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" في كتاب الزكاة: حدثنا يحيى بن آدم سمعت حسن بن صالح يقول: صاع عمر ثمانية أرطال، وقال شريك: أكثر من سبعة أرطال وأقل من ثمانية أرطال، حدثنا وكيع عن علي بن صالح عن أبي إسحاق عن موسى بن طلحة قال: الخجاعي صاع عمر. وهذا الثاني أخرجه الطحاوي في كتابه، ثم أخرج عن إبراهيم النخعي قال: أخبرنا صاعاً فوجدناه خجاعياً، والخجاعي عندهم ثمانية أرطال بالعددي، وعنه قال: وضع الخجاعي فقيده على صاع عمر، قال: فما ذكره غير حقيقي، فهو أولى مما ذكره مالك من تجري عبد الملك بصاع عمر؛ لأن التحري لا حقيقة معه.

إِلَّا التَّمْرَ، إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً فَإِنَّهُ أَخْرَجَ شَعِيرًا.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْكَفَّارَاتُ كُلُّهَا وَزَكَاةُ الْفِطْرِ وَزَكَاةُ الْعُشُورِ كُلُّ ذَلِكَ بِالْمُدِّ الْأَصْغَرِ مُدَّ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا الظَّهَارَ؛ فَإِنَّ الْكَفَّارَةَ فِيهِ بِالْمُدِّ الْأَعْظَمِ مُدَّ هِشَامٍ.

وَقْتُ إِرْسَالِ زَكَاةِ الْفِطْرِ

٧٠١ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ يَبْعَثُ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ ...

إِلَّا التمر: لأنه كان قوته وقوت أهل بلده بالمدينة لسورة. فلذلك كان يرى أن لا يجزئه غير التمر، وكان يقتصر على إخراجها، ويحتمل أنه كان يخرجها مع التمر من الشعير ويقوت به؛ لأنه كان يرى أن التمر أفضل منه، وإن كان الشعير يجزئه، وقد قال أشهب: أحب إلي أن يخرج بالمدينة التمر، قاله الباجي، قلت: والأوجه الثاني؛ لما روى جعفر الثوري من طريق أبي مجلز: قلت لابن عمر: قد أوسع الله، والبر أفضل من التمر، أفلا تعطى البر؟ قال: لا أعطي إلا كما كان يعطي أصحابي، قال الحافظ: ويستنبط من ذلك أنهم كانوا يخرجون من أعلى الأصناف التي يقات بها؛ لأن التمر أعلى من غيره مما ذكر في حديث أبي سعيد، وإن كان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فهم منه خصوصية التمر بذلك. "إلا مرة واحدة فإنه أخرج شعيراً" ولفظ البخاري من رواية أيوب عن نافع: فكان ابن عمر يعطي من التمر فأعوز أهل المدينة من التمر فأعطى شعيراً، ولابن خزيمة من طريق عبد الوارث عن أيوب: كان ابن عمر إذا أعطى أعطى التمر إلا عاماً واحداً، قاله الحافظ.

والكفارات كلها: ككفارة الصيام واليمين وغيرهما "وزكاة الفطر وزكاة العشور" أي زكاة الخبث التي فيها العشر أو نصف العشر، "كل ذلك" يجب "بالمُدِّ الْأَصْغَرِ مُدَّ النَّبِيِّ ﷺ" وتقدم بيان ذلك فرياً، "إلا الظهار" أي إلا كفارة الظهار "فإن الكفارة فيه" أي في الظهار "بالمُدِّ الْأَعْظَمِ مُدَّ هِشَامٍ" هكذا في النسخ الهندية، فمد هشام بدل من المد الأعظم، وفي سياق المصرية: فإن الكفارة فيه بمد هشام وهو المد الأعظم، وهشام هذا هو ابن إسماعيل بن الوليد بن المغيرة عامل المدينة لعبد الملك بن مروان، كذا في "الترقياني".

كَانَ يَبْعَثُ: ببناء الفاعل أي يرسل "بزكاة الفطر إلى الذي تجمع" ببناء المجهول، "عنده" وهو من نصبه الإمام لقضيتها، وهو المتعين في رواية "الموطأ" بلفظ: الذي تجمع عنده، ولفظ البخاري: وكان ابن عمر يعطيها للذين يقبلونها، قال الحافظ: الذي نصبه الإمام لقضيتها، وبه جزم ابن بطلان، وقال ابن التيمي: معناه من قال: أنا فقير، والأول أظهر، وتعقبه العيني فقال: بل الثاني أظهر على ما لا يخفى، وأيد الحافظ مختاره أي الأول بقوله: ويؤيده ما وقع في نسخة الضعائي عقب الحديث: قال أبو عبد الله البخاري: كانوا يعطون للجمع لا للفقراء، وقد وقع في رواية ابن خزيمة من طريق عبد الوارث عن أيوب، قلت: من كان ابن عمر يعطي؟ قال: إذا قعد العامل، =

إِلَى الَّذِي تُجْمَعُ عَنْدَهُ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً.

واستحب الشافعي

يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ رَأَى أَهْلَ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يُخْرِجُوا زَكَاةَ الْفِطْرِ.....

وبه قال الجمهور

قلت: متى يقعد العامل؟ قال: قبل الفطر يوم أو يومين، ولحديث مالك في "الموطأ" هذه، وأخرج عنه الشافعي وقال: هذا حسن، وأنا أستحبّه يعني تعجيلها قبل الفطر. قلت: والأوجه عندي: أن الأوجه في رواية البخاري هو مختار العيني، كما يدل عليه ظاهر اللفظ، وفي رواية "الموطأ" المتعين مختار الحافظ، وهما محمولان على الحائتين، لا ينبغي أن يحمل على محل واحد، فإن ابن عمر يعطي الصدقات لمن يقبلها وهو الفقير، إذا سأله أحد أو وجده، وإن لم يجد الفقير أو لم يسأله أحد من الفقراء فبيعه إلى من يجمع من العمال، براءة للذمة وتعجلاً في الفراغ عن الفريضة، فتأمل، فإنه لطيف.

"قبل الفطر يومين أو ثلاثة" قال الباجي: يريد أنه كان يبعث بها إليه لتكون عنده إلى أن يجب خروجها فيخرجها عنه، ولا يجوز لمن وليها عن نفسه أن يخرجها قبل وجوبها، هذا هو المشهور من مذهب مالك، وروي عن ابن القاسم: إن أخرجها قبل ذلك يوم أو يومين أجزأه، وبه قال أصبغ، وهذا مبني على أن الزكاة يجوز إخراجها قبل وجوبها، والخاص: أن الأثر يخالف المشهور من قول مالك، وأوله الباجي بأن الإخراج المذكور في الأثر كان بطريق الأمانة إلى من يجمع عنده، ثم يخرجها عن المالك في وقته، ولا حاجة إلى التأويل في قول ابن القاسم، وهذا كنهه عن مختار الباجي. وفي "البدائع": لم عجل الصدقة لم يذكر في ظاهر الرواية، وروى الحسن عن أبي حنيفة: أنه يجوز التعجيل ستة وستين. وعن خلف بن أيوب: أنه يجوز تعجيلها إذا دخل رمضان ولا يجوز قبله، وذكر الكرخي في "مختصره": أنه يجوز التعجيل يوم أو يومين، وقال الحسن بن زياد: لا يجوز تعجيلها أصلاً. ثم ذكر وجوه هذه الأقوال كلها، وقال في آخره: والصحيح أنه يجوز التعجيل مطلقاً، وذكر السنة والستين في رواية الحسن ليس على التقدير، بل هو لبيان امتكثار المدة أي يجوز وإن كثرت المدة، ووجهه: أن الوجوب إن لم يثبت فقد وجد سبب الوجوب، وهو رأس بموته ويلي عليه، والتعجيل بعد وجوب السبب جائز كتعجيل الزكاة والعشور وكفارة القتل.

يستحبون الخ: قال الأبي في "الإكمال": استحب مالك والجمهور إخراجها في هذا الوقت ليستعني المساكين عن السؤال في هذا اليوم، قال الموفق: المستحب إخراجها يوم الفطر قبل الصلاة؛ لأن النبي ﷺ أمر بها أن تؤدي قبل خروج الناس إلى الصلاة في حديث ابن عمر، وفي حديث ابن عباس: "من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات" فإن أخرها عن الصلاة ترك الأفضل لما ذكرنا من السنة، ولأن المقصود منها الإغناء عن الطواف والطلب في هذا اليوم، فمضى أخرها لم يحصل إغناؤهم في جميعه لا سيما في وقت الصلاة، ومال إلى هذا القول عطاء ومالك وموسى بن وردان وإسحاق وأصحاب الرأي، وقال القاضي: إذا أخرجها في بقية اليوم لم يكن فعلاً مكروهاً لحصول الغناء بها في اليوم.

إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ يَغْدُوا إِلَى الْمُصَلَّى. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ وَاسِعٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَنْ يُؤَدُّوا قَبْلَ الْغَدُوِّ مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ وَبَعْدَهُ.

مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاةُ الْفِطْرِ

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ فِي عَبِيدِهِ وَلَا فِي أَجِيرِهِ.....

واسع: جاز "إن شاء الله" هكذا في النسخ الهندية والمصرية، إلا في نسخة الباجي ففيها بلفظ: "إن شأوا" بصيغة الجمع، والضمير للناس، وأما على بقية النسخ فذكر الجملة للترك، "أن يؤدوا" بصيغة الجمع، والضمير إلى الناس، وفي بعض النسخ المصرية: "أن تؤدي" بناء المجهول والضمير إلى الصدقة، "قبل الغدو من يوم الفطر وبعده" أي بعد الغدو، واختلفوا في آخر الوقت والتأخير، وتقدم قريباً عن "المغني" كراهة التأخير إلى بعد الصلاة، ثم قال: فإن أخرها عن يوم العيد أتم ولزمه القضاء، وحكي عن ابن سيرين والنخعي الرخصة في تأخيرها عن يوم العيد، وروى محمد بن يحيى الكحال، قلت لأبي عبد الله: فإن أخرج الزكاة ولم يعطها؟ قال: نعم، إذا أعدها لقوم، وحكاها ابن المنذر عن أحمد: واتباع السنة أولى.

ليس على إخ: "في عيد عبيده" هكذا في النسخ المصرية، وفي الهندية "في عبيده" والصواب الأول؛ لأن الصدقة واجبة على عبيده على الخلاف بينهم في تقييد المسلم وغيره، وأما عبيد العبيد فليس عليه صدقة عند مالك؛ لأنه لا يملكهم؛ إذ نفقتهم على سيدهم، كما قاله في "المدونة"، قال الرقائي: وقال الباجي: ليس عليه صدقة؛ لأن عبيد عبيده ليسوا في ملكه، وإنما يكونون في ملكه بعد أن ينتزعهم، بدليل أنه لو أعتق عبيده لم يعتقوا بعقبتهم، ولكانوا ملكاً لهم إلا أن يستنيهم، ولا تجب عليه نفقتهم فلا زكاة عليه فيهم. قال العيني في "شرح البخاري": وتجب - أي عندنا - عن عبيد العبيد، وبه قال الشافعي، وقال مالك: لا شيء فيهم، وفي "البدائع": أما عبيد عبيده المأذون فإن كان على المولى دين فلا يخرج في قول أبي حنيفة؛ لأن المولى لا يملك كسب عبده المأذون المديون، وعندهما يخرج؛ لأنه يملكه، وإن لم يكن عليه دين فلا يخرج بلا خلاف بين أصحابنا؛ لأنه عبد التجارة، ولا فطرة في عبد التجارة عندنا.

"ولا في أجيده" أي من استأجره للخدمة ونحوها، ولو استأجره بأكله، قال الباجي: ولا فطرة عليه في أجيده وإن التزم نفقته؛ لأن نفقة الأجير ليست بلازمة بالشرع، وإنما هي إحارة تشترط في العقد كما تشترط الزيادة من الإحارة وحسبها، "ولا في رقيق امرأته زكاة" بالرفع اسم "ليس". قال الباجي: وعلى الزوج أن ينفق على خادمها، وذلك: أن المرأة لا تغلو أن تكون ممن تخدم نفسها، أو ممن لا تخدم نفسها، فإن كانت ممن تخدم نفسها فليس عليه إعدامها، وإن كان لها خادم فنفقته عليها وكذلك فطرهما، وإن كانت ممن لا تخدم نفسها فهو مخير بين ثلاثة أحوال: -

وَلَا فِي رَقِيقِ امْرَأَتِهِ زَكَاةٌ، إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْهُمْ يَخْدُمُهُ وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ، فَتَجِبُ عَلَيْهِ، قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ فِي أَحَدٍ مِنْ رَقِيقِهِ مَا لَمْ يُسْلِمْ، لِتِجَارَةِ كَانُوا أَوْ لِعَبْرِ تِجَارَةٍ.

= أن يكره لها من تخدمها، أو يشتري لها خادماً يشغلها بخدمتها، أو يتفق على خادمتها، وقيل: إنه مخير بين أربعة أشياء: ثلاثة تقدمت والرابع أن يخدمها بنفسه، فإن اختار النفقة على خادمتها كان عليه أن يؤدي عنها زكاة الفطر؛ لأنها تابعة النفقة بالشرع، وكذلك إن كانت ممن تخدم بأكثر من خادم واحد، "إلا من كان منهم" أي من عبيد العبيد "يخدمه" أي الرجل "ولا بد له منه، فتجب عليه" صدقة فطره، قال الباجي: وأما الإحداً فعلى ضربين: أحدهما أن يكون مرجع الرقبة بعد الخدمة إلى ملك، والثاني أن يرجع إلى حرية، فإن كان رجوعها إلى رق فاحتلف أصحابنا في ذلك، فقال ابن القاسم وابن عبد الحكم: النفقة وزكاة الفطر على من له الخدمة، وقال أشهب ورجع إليه ابن القاسم: النفقة على من له الخدمة، والزكاة على من له الرقبة.

من رقيقه: راد في النسخ المصرية بعد ذلك لفظ "الكافر" صفة "الرقيقه"، ولا حاجة إليه لقوله: "ما لم يسلم" أي ما دام لم يسلم، سواء "للتجارة كانوا أو لغير تجارة" فإذا أسلموا وجب عليه فطرهم مطلقاً، سواء كانوا للتجارة أو لا، وعند الحنفية ليس عليه صدقة الفطر عن عبيد التجارة مطلقاً، وتجب عن عبيد الخدمة مطلقاً، سواء كانوا مسلمين أو كافرين؛ لأن الذي يجب عليه - وهم المولى - مسلم، وتقدم الكلام على ذلك مبسوطاً أعاده المصنف لمناسبة الباب.

كتاب الحج

بسم الله الرحمن الرحيم

الغسل للإهلال

٧٠٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ،

للإهلال: قال الرافعي: الإهلال: رفع الصوت عند رؤية أهلال، ثم استعمل لكل صوت، وبه شبه إهلال الصبي، وقيل: الإهلال والتهلل أن يقول: لا إله إلا الله، ومن هذه الجملة ركبت هذه اللفظة، كفواهم: التيسل والبسطة، والنحوقل والخوقلة، ومنه: الإهلال بالحج. وقال البخاري رحمته الله في "صحيحه": أهل: تكلم به، واستهللنا وأهللنا أهلال: كنه من الظهور، واستهل المطر: خرج من السحاب، **﴿وَمَا أَهْلَ لَعَنَ اللَّهُ بِهِ﴾** (المائدة: ٣) وهو من استهلل الصبي. قلت: ويستعمل كثيراً في الروايات بمعنى الإحرام، وهو المراد ههنا؛ لأن الإحرام سبب التلبية، وقال الحافظ: أصله رفع الصوت؛ لأنهم كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية عند الإحرام، ثم أطلق على نفس الإحرام اتساعاً. قال الأبي في "الإكمال": في الحج ثلاث اغتسالات: للإحرام ولدخول مكة وللوقوف بعرفة، وأطلق مالك على جميعها الاستحباب، وهي عندنا سنة مؤكدة، وأكدها عندنا وعند الشافعي ما للإحرام؛ لأمره رحمته الله به، قلت: وسيأتي ذكر الثلاثة في أثر عمر في آخر الباب، وهذا الغسل الذي يوب به المصنف سنة مؤكدة عند مالك وأصحابه، لا يرحص في تركه إلا لعذر، وهو أكد اغتسالات الحج، وقال ابن قدامة: من أراد الإحرام استحجب له أن يغتسل قبله في قول أكثر أهل العلم، منهم مالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي؛ لما روى عمارة بن زيد عن أبيه: أنه رأى النبي ﷺ تجرد لإهلاله واغتسل، رواه الترمذي، وقال: حسن غريب، وثبت أنه ﷺ أمر أصحابه بنت غميس وهي نساء أن تغتسل عند الإحرام، وأمر عائشة أن تغتسل عند الإهلال بالحج وهي حائض، ولأن هذه العادة يتبعها الناس، فمن لها الاغتسال كالجمعة، وليس ذلك واجباً في قول عامة أهل العلم، قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الإحرام جائز بغير اغتسال، وفي "شرح المناسك" للقياري: يغتسل بسدر وغوده، أو بتوضأ، والغسل أفضل؛ لأنه سنة مؤكدة، والوضوء يقوم مقامه في إقامة السنة المستحبة لا السنة المؤكدة، وفيه إشارة إلى أن التيمم لا يقوم مقام الغسل مطلقاً، وذكر ابن عابدين الاختلاف فيما بينهم في أن التيمم يجزئ أم لا؟ ومنشأ الاختلاف في أن غسل الإحرام للظهارة فيقوم مقامه، أو للنظافة فلا؟ قال ابن قدامة: إن لم يجد ماء لم يسن له التيمم. وقال القاضي: يتيمم؛ لأنه غسل مشروع، فتاب عنه التيمم. ولنا: أنه غسل مستنون، فلم يستحب التيمم عند عدمه كغسل الجمعة، والفرق بين الغسل الواجب والمستنون: أن الواجب يسرر لإباحة الصلاة، -

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ أمرأة أبو بكر **رَضِيَ** عَنْهَا وَلَدَتْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بِالْبَيْدَاءِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ لِرَسُولِ اللَّهِ **صَلَّى** فَقَالَ: مَرَّهَا فَلْتَغْتَسِلْ ثُمَّ لْتَهِلْ.

٧٠٣ - **مَالِك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ **رَضِيَ** عَنْهَا وَلَدَتْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بِيَذِي الْحُلَيْفَةِ، فَأَمَرَهَا أَبُو بَكْرٍ أَنْ تَغْتَسِلَ ثُمَّ تُهِلْ.

٧٠٤ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَيْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ **رَضِيَ** عَنْهُ كَانَ يَغْتَسِلُ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِذُخُولِهِ مَكَّةَ، وَلِوُقُوفِهِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ.

= والتيمم يقوم مقامه في ذلك، والمستنون يراد للتنظيف وقطع الرائحة، والتيمم لا يحصل هذا، بل يزيد شعنا وتغيرا؛ ولذلك افرقا في الطهارة الصغرى، فلم يشرع تحديد التيمم ولا تكرار المسح به.

بالبداء: بفتح الموحدة والمد، تقدم في التيمم، وفي رواية أبي داود: نفست أسماء بالشجرة، وحكى الشيخ في "البدل" عن النووي: وفي رواية: بذي الحليفة، هذه المواضع الثلاثة متقاربة، فالشجرة بذي الحليفة، والبداء هي بطرف ذي الحليفة، وسباني ما قاله الباجي، "فذكره" ذلك "أبو بكر" الصديق "لرسول الله **صَلَّى**" يعني كيف تصنع؟ قال الباجي: يحتمل أنه سأل أن النفاس الذي يمنع صحة الصلاة والصوم يمنع صحة الحج؟ فين **صَلَّى** أنه لا ينافي الحج، ويحتمل أنه سأل عن اغتسالها للإحرام إن علم أن إحرامها بالحج يصح، فحاف أن النفاس يمنع الغتسال الذي يوجب حكم الظهر، "فقال: مرها فلتغتسل" فيه غسل النساء للإحرام وإن لم تطهر، وفي حكمها الحائض، فهو للنظافة لا للطهارة، "ثم لتهل" يضم أوله من الإهلال بفك الإدغام، وفي النسخ المصرية بالإدغام، والمعنى واحد، أي تحرم وتلي، ففيه صحة إحرام النساء وفي حكمها الحائض، وأولى منهما الحب؛ لأنها شاركتها في اسم الحدث، وزادتا عليه بسيلان الدم، ولذا صح صومه دونهما، قاله الزرقاني.

فأمرها بالحج: لأمره **صَلَّى** أن يأمرها "أن تغتسل ثم هل"، قال الخطابي: فيه استحياب التشبيه من أهل التقصير بأهل الفضل والكمال، والافتداء بأفعالهم؛ طمعا في درك مراتبهم ورحاء مشاركتهم، قال ولي الدين: هذا يدل على أن العلة عنده في اغتسالها التشبيه بأهل الكمال وهن الطاهرات، والظاهر أنه إنما هو لشمول المعنى الذي شرع الغسل لأجله، وهو التنظيف وقطع الرائحة الكريهة؛ لدفع أذاها عن الناس، وبذلك علله الرافعي.

قبل أن يحرم: ونقدم أنه سنة مؤكدة إجماعا، حتى قبل بوجوبه، "ولذخوله مكة" بإضافة الدخول إلى الضمير المراجع إلى ابن عمر، وفي أكثر النسخ المصرية: لدخول مكة، وفي رواية أبيوب عن نافع: حتى إذا جاء ذا طوى، بات به حتى يصبح، فإذا صلى الغداة اغتسل، ويحدث أن رسول الله **صَلَّى** فعل ذلك، رواه البخاري. والغسل في الحقيقة للطواف دون الدخول، ولذلك لا تغتسل الحائض ولا النساء لدخول مكة؛ لتعذر الطواف عليهما، وأما عند الحنفية ففي =

غُسْلُ الْمُحْرِمِ

٧٠٥ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عَبَّاسٍ وَالْمِسُورَ بْنَ مَخْرَمَةَ اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ، وَقَالَ الْمِسُورُ بْنُ مَخْرَمَةَ: لَا يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ، قَالَ: فَأَرْسَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ.....

= "شرح المناسك" للمقاري: وهذا الغسل مستحب للطهارة أو النظافة على قصد الدخول حتى للحائض والنفساء، وفي "الدر المختار": ويسن الغسل لدخولها، وهو للنظافة، فيجب لحائض ونفساء. وهكذا عند الشافعية، فقد قال النووي في "مناسكه": إذا بلغ مكة اغتسل بهذا طوى بنية غسل دخول مكة، إن كان طريقه على ذي طوى، وإلا اغتسل في غيرها، وهذا الغسل مستحب لكل أحد، حتى الحائض والنفساء والصبي، قال ابن حجر في "شرحه": قوله: حتى الحائض، أي والحلال؛ لأنه ❦ اغتسل لدخولها عام الفتح وهو حلال، وهكذا عند الحنابلة.

غسل المحرم: قال ابن المنذر: أجمعوا على أن للمحرم أن يغتسل من الجنابة، واختلفوا فيما عدا ذلك، ويوب البخاري بالاغتسال للمحرم، كأنه أشار إلى ما روي عن مالك: أنه كره للمحرم أن يغطي رأسه في الماء، وروى في "الموطأ": أن ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم؛ إلا من احتلام، كذا في "الفتح".

لا يغسل إلخ: قال الباجي: اختلافهما يحتمل أن يكون بمعنى المذاكرة بالعلم، ويحتمل أن يكون أحدهما فعل من ذلك ما أكرهه الآخر، قال الأبي: والظن بهما أنهما لا يختلفان إلا ولكل منهما مستند، فمستند المسور الاجتهاد، ومستند ابن عباس ❦ النص، ولذا رجع إليه المسور، قال عياض: ودل كلامهما أنهما اختلفا في تحريك الشعر؛ إذ لا خلاف في غسل المحرم رأسه في غسل الجنابة، ولا بد من صب الماء، فخاف المسور أن يكون في تحريكه باليد قتل بعض دواب أو طرحها، فقت: هذا إذا ثبت أن المسور كان قائلاً بجواز غسل رأس المحرم الجنب، وإلا فيحتمل أن يكون يلحفه بالجروح الذي يضر الماء رأسه، إلا أن سؤال عبد الله بن حنين بالكيفية يؤيد ما قاله عياض، وسيأتي البسط في سؤال الكيفية.

قال: يعني ابن حنين، "فأرسلني عبد الله بن عباس إلى أبي أيوب" خالده بن زيد "الأنصاري" الصحابي، قال الباجي: الظاهر من إرساله إليه يسأله: أن عبد الله بن عباس ❦ علم أن عند أبي أيوب من ذلك علماً، ولو لم يعلم ذلك لما أرسل إليه يسأله، هل عنده علم من ذلك، "قال ابن حنين: فوجدته يغتسل"، قال الباجي: لم يعلم اغتساله، هل كان واجباً أو غير واجب؟ قال الأبي: وترجم عليه في بعض نسخ "الأم": كيف يغسل المحرم نفسه من الجنابة؟ وليس في الحديث بيان لذلك ولا في اغتسال أبي أيوب، لأي شيء كان؟ "بين القرنين" بفتح القاف، تنبيه قرن، =

وَهُوَ يُسْتَرُ بِثَوْبٍ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُنَيْنٍ أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ أَسْأَلُكَ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ قَالَ: فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ، فَطَاطَأَهُ حَتَّى بَدَأَ لِي رَأْسُهُ.....
أَرَادَ بِرَأْسِهِ

- وهما الحُشْتَانِ القامستان على رأس البير، وشبههما من الساء، ويمد بينهما حشية يمر عليها الحبل المستقي به، ويعلق عليها البكرة، وقال الفتي: هما مبارتان ثيبان من حجارة أو مدر على رأس البير من حائبيها، فإن كانتا من حشب فهما نوقال، "وهو يستر" وفي النسخ المصرية: "وهو مستتر بثوب" الظاهر: أن المراد منه العطاء، علقه لجنبه، وكتب الشيخ الوالد فيما علقه على أبي داود: لأجل الشمس والريح والغبار وغير ذلك، لا لأجل السترة؛ لأنه لم يكن عربانا كما يوضحه قوله؛ فطاطأه، "فسلمت عليه"، قال الباجي: سلم عليه وهو في تلك الحالة؛ لأنه احتاج إلى مخاطبته فيها؛ لأنها الحال التي أرسل إلى مؤاته عنها، فاستفتح لكلامه بالسلام عليه، قال عياض والسويدي وغيرهما: فيه جواز السلام على المنظهر في حال طهارته، بخلاف من هو على الحدث، ونعقبه الولي العراقي بأنه لم يصرح بأنه رد عليه السلام، بل الظاهر أنه لم يرد لقوله.

فقال من هذا: بغاء التعقيب الدالة على عدم الفصل، وقيل: يحتمل رد السلام، وترك ذكره لوضوحه، والقاء كقولته تعالى: **إِنَّ أَوَّلَ مَا نَمَسَّ مِنْ غِطَائِكَ الْكُرْ فَالْقُلُوبُ** (النجم: ٣٠) أي فغضب فانقلب. "فقلت: أنا عبد الله بن حنين، أرسلني إليك عبد الله بن عباس ﷺ أسألك"، وفي رواية: يسألك، "كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو محرم"، قال الباجي: هذا خلاف لظاهر ما اختلفا فيه؛ لأنهما اختلفا هل يغسل المحرم رأسه أو لا؟ ولم يختلفا في صفة غسله؛ لأن ذلك لا يكون إلا بعد الاتفاق على الغسل، ولا يمكن لمسور أن يقول: إنه لا يغسل رأسه في الجنابة، فلا بد أن يكون خلافا فيما زاد على الفرض من الغسل وفي إمرار اليد حملة مع اعتقاده أن الفرض إفاضة الماء فقط، أو يكون اختلافهما في غسل غير واجب.

على الثوب إحد: العطاء، "فطاطأه" أي حفص الثوب وأزاله عن رأسه، وفي رواية ابن عيينة: جمع ثيابه إلى صدره، حتى نظرت إليه، وفي رواية ابن جريح: حتى رأيت رأسه ووجهه، "حتى بدا" بالتخفيف أي ظهر "لي رأسه" ووجهه "ثم قال لإنسان"، قال الحافظ: لم أقف على اسمه "صبص عليه" صفة لإنسان، زاد في رواية ابن وضاح: "الماء"، قلت: وهو موجود في بعض النسخ الهندية بطريق السحرة، "أصب" بضم الضمة والموحدين أولاهما مضمومة، أي أفرغ، "قصب" بشد الموحدة "على رأسه الماء" فيه الاستعانة في الطهارة، قال عياض: والأولى تركها إلا لحاجة، وقال ابن دقيق العيد: ورد في الاستعانة أحاديث صحيحة، وفي تركها شيء، لا يقابلها في الصحة، وقال ابن عابدين بعد بسط الكلام: حاصله: أن الاستعانة إن كانت بصب الماء أو استنائه، فلا كراهة أصلا ولو بطلبه، وإن كانت بالغسل والمسح فتكره بلا عذر. "ثم حرك" بشد الراء، أبو أيوب "رأسه بيديه" بالثنية، قال الحافظ: استدلل به القرطبي على وجوب ذلك في الغسل، قال: لأن الغسل لو ينسم بدونه لكان المحرم أحق أن يجوز له تركه.

ثُمَّ قَالَ لِإِنْسَانٍ يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ: اصْطَبَّ، فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ.

٧٠٦ - **مالك** عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْمَكِّي، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ لِيَعْلَى بْنِ مُثَنَّةٍ، وَهُوَ يَصُبُّ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مَاءً،

- ولا يخفى ما فيه، واستدل به على أن تحليل شعر النحية في الوضوء باقٍ على استحبابه خلافاً لمن قال: يكره، كالنحوي من الشافعية: خشية انتفاء الشعر، ولا فرق بين شعر الرأس والنحية إلا أن يقال: إن شعر الرأس أصلي، والتحقيق: أنه خلاف الأولى في حق بعض دون بعض. "فأقبل بهما وأدبر" فدل على جواز ذلك ما لم يود إلى تلف الشعر، وقال ابن رشد: اتفقوا على أنه يجوز له غسل رأسه من الخنابة، واختلفوا في كراهة غسله من غير الخنابة، فقال الجمهور: لا بأس بغسله رأسه، وقال مالك: يكره، وعمدته: أن عبد الله بن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من الاحتلام، وعمدة الجمهور حديث أبي أيوب هذا، وحمله مالك على غسل الخنابة، والحجة له: إجماعهم على أن المحرم ممنوع من قتل القمل وتلف الشعر وإلقاء الثفت، والغاسل رأسه إما أن يفعل هذه كلها أو بعضها.

يفعل: بينه بالفعل؛ لأنه أبلغ في التعليم من القول، قال الباجي: لو اقتصر أبو أيوب على فعله لكان مستنداً؛ لأنه إنما سأله عن فعله ﷺ فإذا فعل ذلك - يريه إياه - كان بمنزلة أن يقول: هكذا كان ﷺ يفعل؛ فكيف وقد أكد ذلك بأن قال بعد غسل رأسه: هكذا رأيته ﷺ.

مبة: بضم الميم وسكون الهمزة وفتح النحية، هي أمه، كذا يقول أصحاب الحديث، وقيل: جده، واسم أبيه أمية - بضم الهمزة وفتح الميم وتشديد المشاء الشحية - ابن أبي عبيدة بن همام التميمي، حليف قريش، صحابي، مات سنة بضع وأربعين، وفي رجال "جامع الأصول": أسلم يوم الفتح، وشهد حنيناً والطائف، وكان عامل عمر على نجران.

"وهو يصب" أي والخال أن يعلى بفرغ "على عمر بن الخطاب ماء، وهو" أي عمر ﷺ "يعتسل" أي وهو محرم، "اصيب على رأسي" الماء، مقولة عمر، "فقال يعلى: أتريد" بمزة الاستفهام "أن تجعلها" أي هذه الخصلة "تي" أي لازمة لي، ولفظ محمد: "أن تجعلها في، قال الباجي: حذر من أن يكون صب الماء يلحق به أمراً من فدية أو غيرها، وقال النووي: أي تجعلني أفتيك وتنحي الفتيا عن نفسك، إن كان في هذا شيء، "إن أمرتني صبيت"، قال ابن وهب: أي إنما أفعله طوعاً لك؛ لفضلك وأمانتك، ولا رأي لي فيه، وقال أبو عمر: إن مات شيء من دواب رأسك، أو زال شيء من الشعر، لزممتي الفدية، فإن أمرتني كانت عليك، "فقال" له "عمر بن الخطاب: اصب" بضم الهمزة وأولى الموحدين - أي أفرغ، "فلن يزيد الماء إلا شعناً" بفتحين كما في "الصراح"، أو بسكون العين أيضاً كما في "اللسان"، أي تفرقا، فلا فدية على الفاعل ولا الأمر، قال الجحد: الشعث محركة: انتشار الأمر، ومصدر الأشعث للمغير الرأس، وشعث كفرح.

وَهُوَ يَغْتَسِلُ: اصْطَبَّ عَلَى رَأْسِي، فَقَالَ يَعْلى: أَتُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَهَا بِي إِنْ أَمَرْتَنِي صَبَّيْتُ؟
فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: اصْطَبَّ فَلَنْ يَزِيدَهُ الْمَاءُ إِلَّا شَعْنًا.

٧٠٧ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ **رضي الله عنه** كَانَ إِذَا دَنَا مِنْ مَكَّةَ بَاتَ
بِذِي طُوًى بَيْنَ الثَّيْتَيْنِ حَتَّى يُصْبِحَ، ثُمَّ يُصَلِّي الصُّبْحَ، ثُمَّ يَدْخُلُ مِنَ الثَّيْتَةِ الَّتِي بِأَعْلَى
مَكَّةَ، وَلَا يَدْخُلُ إِذَا خَرَجَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا حَتَّى يَغْتَسِلَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ إِذَا دَنَا
مِنْ مَكَّةَ بِذِي طُوًى، وَيَأْمُرُ مَنْ مَعَهُ، فَيَغْتَسِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلُوا مَكَّةَ.

كان إذا دنا الحج قرب "من مكة، بات بذي طوى" مثله الطاء مقصور منون، وقد لا ينون، وفي "المحلى":
يصرف ولا يصرف، فمن نونه جعله اسما للوادي، ومن منع جعله اسما للبقعة، واد بقرب مكة يعرف اليوم
بـ"بئر الزاهر" قاله الحافظ، وقال الزرقاني: والفتح أشهر. "حتى يصبح" أي إلى أن يدخل في الصباح، غاية
لـ"بات"، "ثم يصلي الصبح" وفي رواية أيوب عن نافع عند الشيخين وغيرهما: "فإذا صلى الغداة اغتسل،
ويحدث أن رسول الله **ﷺ** فعل ذلك، ثم يدخل مكة نهاراً اقتداءً بفعله **ﷺ**؟" ولأن في الدخول في الليل مشقة عليه
واحتمال الضياع على الحوائج. ويندب دخول مكة نهاراً عند مالك والحنفية، وهو أصح الوجهين للشافعية،
والثاني هما سواء، وإليه مال الموفق، وحكى النووي عن بعض التابعين أفضلية الليل، وحكى القسطلاني عن فرق
بين الإمام وغيره، "من الثنية التي بأعلى مكة" التي ينزل منها إلى المعلى ومقابر مكة بحسب المختص، وهي التي
يقال لها: الحجون، - بفتح الحاء المهملة وضم الجيم - وكان **ﷺ** اقتدى في ذلك فعل النبي **ﷺ**، فإنه **ﷺ** إذا
دخل مكة دخل من كداء من الثنية العليا، وإذا خرج خرج من كدى من الثنية السفلى، والدخول من كداء
مندوب عند الجمهور، وقال الموفق: يستحب أن يدخل مكة من أعلاها؛ لرواية ابن عمر وعائشة **رضي الله عنهما** أنه **ﷺ**
دخل من أعلاها وخرج من أسفلها، متفق عليهما. "ولا يدخل" ابن عمر **رضي الله عنهما** مكة "إذا خرج" إليها "حاجاً أو
معتماً" بنية الحج أو العمرة، "حتى يغتسل قبل أن يدخل مكة، إذا دنا من مكة بذي طوى" متعلق بالاغتسال،
"ويأمر من معه" من الرجال والنساء، "فيغتسلون قبل أن يدخلوا مكة" تحصيلاً للمستحب، وتقدم: أن الغسل
للدخول مكة عند الجمهور، فيندب للحائض والنفساء أيضاً، وللطواف عند المالكية، فلا يندب لهما.

٧٠٨ - **مالك** عن نافع: أن عبد الله بن عمر رضي الله عنه كان لا يغسل رأسه وهو مُحْرِمٌ إِلَّا مِنْ احْتِلَامٍ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: سَمِعْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَغْسِلَ الرَّجُلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ بِالْغُسُولِ بَعْدَ أَنْ يَرْمِيَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَقَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ رَأْسَهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَقَدْ حَلَّ لَهُ قَتْلُ الْقَمَلِ وَخَلْقُ الشَّعْرِ وَالْقَاءُ النَّفَثِ وَلَبَسُ الثِّيَابِ.

لا يغسل إلخ: غريباً لما هو الأفضل؛ لما روى الترمذي عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعاً: **الحاج الشعث القمل**. كذا في "المغلي". قال الحافظ: ظاهره أن غسله لدخول مكة كان لجسده دون رأسه، وهكذا قاله الباجي، زاد: قال ابن حبيب: إذا اغتسل المحرم لدخول مكة فإما يغسل جسده دون رأسه، فقد كان ابن عمر رضي الله عنه لا يغسله، وقال الشيخ أبو محمد: لعلى ابن عمر رضي الله عنه كان لا يغسل رأسه إلا من حياة، يعني في غير هذه المواضع الثلاثة، فذهب إلى تخصيص ذلك، وحكى ابن الموار عن مالك: أن المحرم لا يتدلك في غسل دخول مكة، ولا يغسل رأسه إلا بصب الماء فقط، واعتبر الباجي من قول مالك: أنه في كل موضع أباح الغسل للمحرم لغير حياة فإنه لا يذكر فيه إمرار اليد، وإنما يذكر فيه صب الماء، وإذا ذكر غسل الحياة ذكر إمرار اليد، وقال الشافعي: نحن ومالك لا نرى بأساً أن يغسل المحرم رأسه من غير احتلام، وروى عنه رضي الله عنه: "أنه اغتسل وهو محرم"، وأطال الكلام إلى أن قال: وقد يذهب على ابن عمر وغيره السنن، ولو علمها ما خالفها.

بالغسول: بالعين المعجمة كصوب في أكثر النسخ المصرية والهندية، وهو كالغسل - بالكسر - ما يغسل به الرأس من سدر وخضمي ونحوهما، وفي "لسان العرب": الغسل بالكسر والغسلة: ما يغسل به الرأس من خضمي وطين وأشنان ونحوه، ويقال: غسول، وفي بعض النسخ المصرية: بالغاسول، وقال ابن حجر في "شرح مناسك النووي": الغاسول هو الأشنان. "بعد أن يرمي جمرة العقبة، ولو كان" قبل أن يخلق رأسه، وذلك لأن التحلل الأصغر في الحج يحصل عند المنصف ومن وافقه يرمي جمرة العقبة، ولا يتوقت على الخلق خلافاً للجمهور، كما سيأتي مفصلاً.

وذلك إلخ: أي وجه الجواز "أنه إذا رمى جمرة العقبة" أي فرغ من رمي يوم النحر وحصل له التحلل الأصغر "فقد حل له قتل القمل" بفتح القاف وسكون الميم، معروف، واحداً هاء، ويكون في شعور الإنسان وثيابه، وفي "التعليق الممجد": القمل والقملة بالفتح فالسكون: دوية يتولد بالعرق والوسخ إذا أصاب ثوباً أو بدن أو شعراً، يقال له بالفارسية: كشم، وهو قراءة الحسن في قوله تعالى: **﴿وَالْقَمَلُ وَالْجَحَادُ﴾** (الأعراف: ١٣٣) وقراءة الجمهور بضم القاف وتشديد الميم، قيل: هما لغتان في شيء واحد، وقيل: مختلفان، فصلة صاحب "الحمل" وغيره من أهل التفسير، "وخلق الشعر وإلقاء النفث" بفتح المثناة الفوقية فقاء فمثلة: الوسخ، "ولبس الثياب" ولم يبق عليه من محرمات الإحرام سوى النساء والصيد، وكره الطيب حتى يطوف للإفاضة، قاله الزرقاني، قال الباجي: وذلك أن موانع الإحرام على ضربين: وقت وإلقاء نفث، فالرفث هو الجماع وما في معناه مما يدعو إليه، -

مَا يُنْهَى عَنْهُ مِنْ لُبْسِ الثِّيَابِ فِي الْإِحْرَامِ

٧٠٩ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَا يَلْبَسُ

= وأما إلقاء الثفت فهو كحلق الشعر وخلع ثياب الإحرام، فأما إلقاء الثفت فهو مباح بأول التحللين، وهو رمي الجمرة، وأما الرفث فإنه لا يستباح إلا بآخر التحللين، وهو طواف الإفاضة، فما ذكره المصنف من قتل القمل وغيره مبني على حصول التحلل الأصغر بالرمي عند المصنف خلافاً للحنفية والجمهور، قال صاحب "البرهان": والرمي غير محلل عندنا، وفي "الهداية": الحلق من أسباب التحلل عندنا دون الرمي، خلافاً للشافعي.

وإذا عرفت ذلك فغسل المحرم رأسه بعد التحلل الأصغر - سواء كان بالرمي أو بالحلق - جائز بلا خلاف، وأما قبل التحلل فقال ابن رشد: اتفقوا على منع غسل رأسه بالخطمي، وقال مالك وأبو حنيفة: إن فعل ذلك اقتدى، وقال أبو ثور وغيره: لا شيء عليه، وقال العيني: إن غسل رأسه بالخطمي والسدر، فإن الفقهاء يكرهونه، وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي، وأوجب مالك وأبو حنيفة عليه الغدية، وقال الشافعي وأبو ثور: لا شيء عليه، وقد رخص عطاء وطاوس ومجاهد لمن لبس رأسه فشق عليه الحلق: أن يغسل بالخطمي إلخ بتغيير. وهكذا حكى مذاهب الأئمة الثلاثة الزرقاني وغيره، وقال العيني في "البنية": ولا يغسل رأسه ولا لحيته بالخطمي، وبه قال مالك، وفي "شرح الموحيز": لا يكره بالخطمي والسدر، وفي القندم: يكره ولكن لا فدية عليه، وبه قال أحمد، وفي "الهداية": لا يغسل بالخطمي؛ لأنه نوع من طيب، ولأنه يقتل هوام الرأس.

ما يلبس إلخ: كلمة "ما" استفهامية أو موصولة أو موصوفة في محل النصب على أنه مفعول ثانٍ لـ "سأل". و"يلبس" بفتح الموحدة من اللبس بضم اللام، من علم يعلم، وأما اللبس بفتح اللام من باب ضرب يضرب فهو بمعنى الخلط، ومنه: التباس الأمر أي اشتباهه، "الحرم من الثياب" بيان لـ "ما" أو للمستول عنه، والمراد بالحرم من أحرم بحج أو عمره أو قرآن، قال الحافظ: أجمعوا على أن المراد به ههنا الرجل، ولا يلتحق به المرأة في ذلك، قال ابن المنذر: أجمعوا على أن للمرأة لبس جميع ما ذكر، وإنما تشترك مع الرجل في منع الثوب الذي مسه الزعفران، فقال رسول الله ﷺ: "لا تلبسوا"، وفي رواية "البخاري": لا يلبس، على الخبر بمعنى النهي على الأشهر، ويحتمل النهي، قال النووي: قال العلماء: هذا الجواب من بدیع الكلام وجزله؛ لأن ما لا يلبس منحصر، فحصل التصريح به، وأما الملابس الجائز فغير منحصر، فقال: لا يلبس كذا، أي ويلبس ما سواه، وقال البيضاوي: إنما عدل عن الجواب؛ لأنه أحصر وأحصر. "القمص" بالقاف والميم المضمومتين جمع قميص، ليه به على جميع ما في معناه مما كان محيطاً على قدر البدن، كذا في "المحلى"، "ولا العمامة" جمع عمامة بكسر العين، سميت بذلك؛ لأنها تغطي جميع الرأس، وبه على كل ساتر للرأس محيطاً أو غير محيط حتى العصابة؛ فإنها حرام، كذا في "المحلى"، "ولا السراويلات" جمع سراويل، فارسي معرب، يقال: هو معرب شلوار، والسراويلين - بالنون - لغة، =

الْمُحْرَمُ مِنَ الثَّيَابِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَلْبَسُوا الْقُمُصَ وَلَا الْعِمَائِمَ وَلَا السَّرَاوِيلَ

= وبالشين المعجمة لغة أيضا، قال القاري: جمع أو جمع الجمع، "ولا البرانس" بفتح الموحدة وكسر النون، جمع برنس بضمهما، قال المجد: قنسوة طويلة، أو كل ثوب رأسه منه، دراعة كان أوجه، من البرس بكسر الباء، وهو القطن، والنون زائدة، وقال ابن حزم: كل ما حب فيه موضع لإخراج الرأس منه فهو حبة، وكل ما يحيط أو نسج في طرفه ليتمسك على الرأس فهو برنس، قاله العيني.

"ولا الخفاف" بكسر الخاء المعجمة، جمع خفف، قال عياض: نيه بالقميص والسراويل على كل محيط ومحيط على قدر البدن، وبالعمائم والبرانس على كل ما يعطى الرأس به تحيطا أو غيره، وبالخفاف على كل ما يستر الرجل من جورب وغيرها، والمراد بتحريم المحيط ما يلبس على الموضع الذي جعل له، ولو في بعض البدن، فأما لو ارتدى بالقميص مثلا فلا بأس به، قال الخطابي: ذكر البرانس والعمامة معا؛ ليدل على أنه لا يجوز تغطية الرأس لا بالمعناد ولا بالنادر، كما يمكن تحميله على رأسه، قال الحافظ: إن أراد أن يجعله على رأسه كلباس القبع صح ما قال، وإلا فمجرد وضعه على رأسه على هيئة الحامل لا يضر على مذهبه، كالانغماس في الماء وستر الرأس باليد، "إلا أحد" بالرفع في النسخ الهندية، وبالنصب في النسخ المصرية، وقال الزرقاني: النصب هو عربي جيد، وروي بالرفع، وهو المختار في الاستثناء المتصل بعد النفي وشبهه، "لا يجد نعلين" زاد معمر عن الزهري عن سالم زيادة حسنة، تفيد ارتباط ذكر النعلين بما سبق، وهي قوله: **ولبحرم أحدكم في إزار ورداء ونعلين، فإن لم يجد النعلين** الحديث، واستدل بالحديث على أن واحد النعلين لا يلبس الخفين المقطوعين، وهو قول الجمهور، وعن بعض الشافعية جوازه، وكذا عند الحنفية.

"قيلبس خفين" بصيغة المضارع في النسخ الهندية على الخيرية، وبزيادة اللام في النسخ المصرية على صيغة الأمر، قال الزرقاني: ظاهر الأمر الوجوب، لكنه لما شرع للتسهيل لم يناسب التشكيل فهو للرخصة، "وليقطعهما" بكسر اللام وسكونها "أسفل من الكعبين" والمراد بالكعبين ههنا هو المراد بهما في الوضوء عند الجمهور، وهما العظامان النابتان في جانبي القدم، والمراد بهما ههنا عندنا - معشر الحنفية - معقد الشراك، وهو المفصل الذي في وسط القدم، بخلاف المراد في الوضوء، قال ابن عابدين تحت قول المصنف: فيقطععهما أسفل من الكعبين عند معقد الشراك، قال: وهو المفصل الذي في وسط القدم، كذا روى هشام عن محمد بخلافه في الوضوء، ولم يعين في الحديث أحدهما، لكن لما كان الكعب يطلق عليهما حمل على الأول احتياطا؛ لأن الأحوط فيما كان أكثر كشافا، وقال المجد: الكعب كل مفصل للعظام، والعظم الناشئ فوق القدم، والناشران من جانبيها، قال الحافظ: وهما العظامان النابتان عند مفصل الساق والقدم، ويؤيده ما روى ابن أبي شيبة عن جرير عن هشام بن عروة عن أبيه قال: إذا اضطر المحرم إلى الخفين خرق ظهورهما، وترك فيهما قدر ما يستمسك رحلاه. قلت: وليت شعري! كيف أبد الحافظ رحمه الله كلامه بهذا الأكثر؟ فإنه صريح في أن المراد منه مفصل القدم؛ لأنه ورد في روايات كثيرة =

وَلَا الْبُرَانِسَ وَلَا الْحُفَافَ، إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ لَعْلَيْنِ فَيَلْبَسُ خُفَّيْنِ، وَلَيَقْطَعُهُمَا أَسْفَلَ مِنْ الْكُعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مِثْلَ الرِّعْفَرَانِ وَلَا الْوَرُسِ. قَالَ يَحْيَى: سَأَلُ مَالِكَ عَمَّا ذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ"، فَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْ بِهَذَا، وَلَا أَرَى أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ سَرَاوِيلَ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ السَّرَاوِيلَاتِ فِيمَا نَهَى عَنْهُ مِنْ لُبْسِ الثِّيَابِ الَّتِي لَا يُبْعَثُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَلْبَسَهَا، وَلَمْ يَسْتَنْ فِيهَا كَمَا اسْتَنْتَى فِي الْخُفَّيْنِ.

« أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى ظَهْرِ الْخُفَّيْنِ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ: إِنَّ مَحَلَّ الْمَسْحِ هُوَ الْعِظَمُ الثَّانِي عِنْدَ مَفْصَلِ السَّاقِ وَالْقَدَمِ. وَأَيْضًا قَوْلُهُ: "وَلَرَّكَ فِيهِمَا قَدَمٌ مَا يَسْتَمْسِكُ رَحْلَاهُ" يُؤْمَرُ إِلَى قَوْلِ الْخُفِّيةِ كَمَا لَا يَخْفَى، وَمَا حَكَاهُ الْخَافِضُ؛ وَقِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ لَا يَعْرِفُ عِنْدَ أَهْلِ النَّفْعَةِ تَعْقِبَهُ الْعَبِي، وَقَالَ: مُحَمَّدٌ إِمَامٌ فِي اللُّغَةِ وَالْعَرَبِيَّةِ، وَقَالَ الرَّازِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ: كَانَ الْأَصْمَعِيُّ يَخْتَارُ هَذَا الْقَوْلَ، وَحَكَاهُ عَنِ الْإِمَامِيَّةِ وَعَنْ كَثَرٍ مِنْ رَأْيِ مَسْحِ الْقَدَمِ.

وَلَا تَلْبَسُوا إِيَّاهُ: يَفْتَحُ أَوَّلُهُ وَثَالِثُهُ، قَالَ الْفَارِسِيُّ: لَكِنَّهُ الْإِعَادَةُ اشْتَرَاكَ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ فِي هَذَا الْحُكْمِ، إِمَّا عَلَى وَجْهِ التَّعْلِيلِ أَوْ التَّجْعِلِ، "مِنْ الثِّيَابِ شَيْئًا مِثْلَ الرِّعْفَرَانِ" بِالْتَّعْرِيفِ، وَبِالْحِجَى الشَّيْبَانِيُّ: "رَعْفَرَانٌ" بِالتَّشْكِيرِ وَالتَّنْوِينِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْأَلْفُ وَالسُّوْرُ فَقَطْ، وَهُوَ لَا يَجْمَعُ الصَّرْفَ، "وَلَا الْوَرُسَ" - يَفْتَحُ الْوَلُوْ وَسُكُونُ الرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ آخِرُهُ سَيْنٌ مُهْمَلَةٌ، نَبْتُ أَصْفَرٍ طَلِبُ الرِّيحِ يَصْبُغُ بِهِ.

سَأَلُ: بَيَّانُ الْخَبَرِ، "مَالِكٌ عَمَّا ذَكَرَ" مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ أَيْضًا، أَيْ فِيمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ حَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ لَمْ يَجِدْ لَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ وَأُخْرِجَهُ الشُّبْحَانُ وَغَيْرُهُمَا مِنْ طَرِيقِ حَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: السَّرَاوِيلُ لَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ، وَخُفٌّ لَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ، فَقَالَ "مَالِكٌ: "لَمْ أَتَمَعْ هَذَا" الْخَدِيثَ، "وَلَا أَرَى أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ سَرَاوِيلَ" عَلَى صِفَةِ لِبْسِهَا يَلَا فَنَقْ، أَوْ بِلَا فَنَدِيَّةٍ؛ "لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَمَزَ" فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ "عَنْ لِبْسِ السَّرَاوِيلَاتِ" مُطْلَقًا، "فِيمَا نَهَى عَنْهُ مِنْ لِبْسِ الثِّيَابِ الَّتِي لَا يُبْعَثُ" أَيْ لَا يَجُوزُ "لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَلْبَسَهَا، وَلَمْ يَسْتَنْ فِيهَا" أَيْ فِي السَّرَاوِيلَاتِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، "كَمَا اسْتَنْتَى فِي الْخُفَّيْنِ"، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: أَحَدُ بَيِّنَاتِ الْخَدِيثِ أَحْمَدُ، فَأَحَارَ لِبْسُ الْخُفِّ وَالسَّرَاوِيلِ لِلْمُحْرِمِ الَّذِي لَا يَجِدُ النَّعْلَيْنِ وَالْإِزَارَ عَلَى حَاطَمَا، وَاسْتَرْخَتْ الْجُمْهُورُ قَطَعَ الْخُفَّ وَفَتَقَ السَّرَاوِيلَ، فَلَوْ لَيْسَ شَيْئًا مِنْهُمَا عَلَى حَالِهِ لَرُمِيَ الْقَدِيَّةُ، وَالِدَّلِيلُ لَهُمْ: قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: وَلَيَقْطَعُهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكُعْبَيْنِ، فَيَحْمِلُ الْمَطْلُوقُ عَلَى الْمَقِيدِ، وَيُلْحَقُ النَّظِيرُ بِالنَّظِيرِ لَا سَوَاءُ لِهَاتِهِمَا فِي الْحُكْمِ.

لَبَسَ الثِّيَابِ الْمُصْبَغَةِ فِي الْإِحْرَامِ

- ٧١٠ - **مَالِكٌ** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بِرُغْفَرَانٍ أَوْ وَرْسٍ، وَقَالَ: مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ.
- ٧١١ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّهُ سَمِعَ مُوَلَّى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يُحَدِّثُ.....

لبس: يضم اللام، "الثياب المصبغة في الإحرام"، قال النخعي: الصبغ بالكسر وهاء وكعب وكتاب: ما يصبغ به؛ وصبغه بها - كمنعه وخربه ونضره - صبغاً وصبغاً؛ لونه؛ وفي "مختار الصحاح": الصبغ والصبغة ما يصبغ به، وجمع الصبغ: أصباغ، وصبغ الثوب من باب قطع ونصر، وفي "لسان العرب": ثياب مصبغة إذا صبغت، شدد للكثرة.

في رسول الله ﷺ: قال الزرقاني: هي تحريم، "أن يلبس" بفتح أوله وثالثه "الحرم" رجلاً كان أو امرأة "ثوباً مصبوغاً برغفران" بفتح الزاي المعجمة وسكون العين المهملة وفتح فاء وراء مهملة فالف ونون، اسم عربي، كانا في "الخيطة"، وقال العيني: الرغفران اسم عجمي صرفته العرب، فقالوا: ثوب مرغفر، وقال النخعي: الرغفران معروف، وإذا كان في بيت لا يدخله سام أبرص - "أو ورس" بفتح واو وسكون راء آخره سين مهملة، كذا في "الخيطة"، قال النخعي: نبات كالسمسم ليس إلا باليمن يزرع، فيبقى عشرين سنة، نافع للكلف طلاء، وللبهق شرباً، وللبس الثوب المورس مقوً على الباه. قال العيني: نباته مثل حب السمسم، فإذا جف عند إدراكه تفتق، فينفض منه مثل الورق، قال الجوهري: الورس نبات أصفر يكون باليمن، وقال ابن بيطار: يؤتى بالورس من الصين واليمن والهند، وهو يشبه زهر العصفرة، قال الخافظ: نبات أصفر طيب الريح يصبغ، وقال ابن العربي: ليس الورس بطيب، لكنه ليه به على احتساب الطيب وما يشبهه في ملالمة الشم، فيؤخذ منه تحريم أنواع الطيب على المحرم، وهو يجمع عليه فيما يقصد به التطيب، "وقال ﷺ": من لم يجد نعلين فليلبس خفين" بالتشكيل، وليجئ التيساري: "الخفين"، بالتعريف، "وليقطعهما أسفل من الكعبين".

يُحَدِّثُ: بناء الفاعل، "عبد الله بن عمر" منصوب على المفعولية، "أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى على طلحة بن عبيد الله" أحد العشرة "ثوباً مصبوغاً" نعمة "وهو محرم، فقال عمر: ما هذا الثوب المصبوغ يا طلحة" قال الباجي: هذا يقتضي إنكاره عليه ثوباً مصبوغاً في حال إحرامه، إلا أن ذلك يحتمل وجهين: أحدهما: أنه علم أنه مصبوغ بمدبر فكرهه وأبكر عليه؛ لما سبذكر أنه إمام يقتدى به، ويحتمل: أنه رأى ثوباً مصبوغاً، ولم يعرف صباغه من مدبر هو أو غيره؟ فالكر أن يكون مثل طلحة يأني المحظور؟ فلما تبين له أنه صباغ مدبر، أنكر عليه ثانياً؛ للتشبيه بالمحظور، "فقال طلحة" بن عبيد الله: "يا أمير المؤمنين" إنه ليس بمحظور، "إنما هو مدبر" =

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى عَلَى طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ثَوْبًا مَصْبُوعًا وَهُوَ مُحَرَّمٌ، فَقَالَ عُمَرُ: مَا هَذَا الثَّوْبُ الْمَصْبُوعُ يَا طَلْحَةُ! فَقَالَ طَلْحَةُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! إِنَّمَا هُوَ مَدْرٌ، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّكُمْ أَتَيْهَا الرَّهْطُ أُمَّةٌ يَقْتَدِي بِكُمْ النَّاسُ، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا جَاهِلًا رَأَى هَذَا الثَّوْبَ لَقَالَ: إِنَّ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ كَانَ يَلْبَسُ الثِّيَابَ الْمُصْبَغَةَ فِي الْإِحْرَامِ، فَلَا تَلْبَسُوا أَتَيْهَا الرَّهْطُ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الثِّيَابِ الْمُصْبَغَةِ.

٧١٢ - **مَالِكٌ** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّهَا كَانَتْ تَلْبَسُ الثِّيَابَ الْمُعْصَفَرَاتِ الْمُشْبَعَاتِ - وَهِيَ مُحَرَّمَةٌ -

= قال المخد: المدر محرقة: قطع الطين اليابس أو العلك الذي لا رمل فيه، واحذته هاء، وفسره الزرقاني بالمعرة، ولم يذكر صاحب "المحيط" المدر، وفسر المعرة بالهندية: غير، وقال الموفق: لا بأس بالمشق وهو المصبوغ بالمعرة؛ لأنه مصبوغ بطين لا بطيب، "فقال عمر": بعد ما تحقق له أنه ليس بمحظور "إنكم أيها الرهط" وهو العصاة دون العشرة، ويقال: إلى الأربعين، والمراد جماعة الصحابة، "أمة يقتدي" ببناء الفاعل "بكم الناس" لأنكم من الصحابة وأكابرهم، "فلو أن رجلاً جاهلاً" لا يعرف المسائل "رأى هذا الثوب" المصبوغ الذي لبسته، "لقال: إن أبا طلحة بن عبيد الله" أحد العشرة قد "كان يلبس الثياب المصبغة في الإحرام" فيستدل بذلك على إباحة المصبوغ مطلقاً، حتى يلبس المصبوغ بالطيب أيضاً، كذا في "الخطي"، "فلا تلبسوا أيها الرهط! شيئاً من هذه الثياب المصبغة"، فأنكر عليه ثانياً لما ذكره من أنه إمام يقتدي به الناس في لبس المصبوغ، ويحكون عنه مثل هذا، ولا يفرقون بينه وبين الممنوع، قال الباجي: وهذا أصل في أن الإمام المقتدى به يلزمه أن يكف عن بعض المباح المشابه للمحظور ولا يفرق بينهما إلا أهل العلم؛ لئلا يقتدي به من لا يعرفه.

المعصفرات **الح:** المصبوغة بالعصفر، وهو يضم عين وسكون صاد مهملةين فضم فاء آخره راء، يقال له بالفارسية: بجرم وكايشه، وبالهندية: كشم وكشمير "المشبعات" ضبطه الشيخ سلام الله في "الخطي": بتشديد الموحدة المفتوحة، وفي "لسان العرب": أشبع الثوب وغيره: رواد صبغاً، وكل شيء توفره فقد أشبعته، "وهي محرمة، ليس فيها زعفران"، قال الباجي: هذا الحديث يدل على استحباتها للمعصفرات المشبعات، ولعله كان من المقدم الذي لا ينتفض على الجسد منه شيء، وقد روى ابن حبيب عن مالك في المعصفر المقدم: لا بأس أن تلبسه المحرمة ما لم ينتفض منه عليها شيء، وأما المحرم فلا يلبس المقدم، وإن لم ينتفض منه شيء، وقد روى ابن عبدوس عن أشهب: أنه كره لباس المعصفر وإن كان لا ينتفض، وبقولنا قال أبو حنيفة: إنه كره المعصفر المقدم للرجال والنساء، =

لَيْسَ فِيهَا زَعْفَرَانٌ. قَالَ يَحْيَى: سئِلَ مَالِكٌ عَنْ ثَوْبٍ مَسَّهُ طَيْبٌ، ثُمَّ ذَهَبَ مِنْهُ رِيحُ الطَّيْبِ، هَلْ يُحْرَمُ فِيهِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ صِبَاغٌ مِنْ زَعْفَرَانٍ أَوْ وَرْسٍ.

لَيْسَ الْمُحْرِمُ الْمِنْطَقَةَ

٧١٣ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَكْرَهُ لَيْسَ الْمِنْطَقَةَ لِلْمُحْرِمِ.

٧١٤ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ فِي الْمِنْطَقَةِ...

= وقال الشافعي: هو مباح على كل حال، والدليل على ما نقوله: إن هذا صبيغ، له ردغ على الجسد، يستعمل الاستمتاع منه بالزينة والرائحة، فكان المحرم ممنوعاً من لبسه، كالصبوغ بالزعفران والورس، وقال ابن رشد: احتلفوا في المعصفر، فقال مالك: ليس به بأس؛ فإنه ليس بطيب، وقال أبو حنيفة والثوري: هو طيب، وفيه الفدية، وأما مسائل باقي الأئمة فهي "أخداية": ولا يلبس ثوباً مصبوغاً بورس ولا زعفران ولا عصفر، وقال الشافعي: لا بأس بلبس المعصفر؛ لأنه لون لا طيب له، ولذا: أن له رائحة طيبة، قال ابن القيم: فمبى الخلاف على أنه طيب الرائحة أم لا؟ قلنا: نعم، فلا يجوز. قلت: ويقول الحنفية قال الثوري، كما في "شرح النفاية" للمقاري، ويقول الشافعية قال أحمد، كما في "الباية" و"شرح الإحياء" أنه جعل للطيب أنواعاً.

ثم ذهب منه إلخ: بالغسل أو غيره، "هل يحرم فيه" بضم الياء أي هل يجوز الإحرام فيه، "قال" مالك "نعم" يجوز، "ما لم يكن فيه صباغ من زعفران أو ورس"، قال الباحي: وهذا كما قال: إن ريح الطيب إذا ذهب من الثوب وبقي أثره، فإنه لا يمنع المحرم من لبسه؛ لأن منع الطيب المحرم إنما يتعلق بإزالته، وبه تتعلق الفدية، فمبى يثلف شيئاً منه، فلا شيء عليه وإن شم ريحته، ولذلك لا تحب على المحرم فدية إذا مر على العطارين فشم رائحة الطيب، لكن شم رائحة الطيب مكروه له في الجملة؛ لأنها من دواعي النكاح، فإذا زال من الثوب ريح الطيب، ولم تكن في لونه زينة كثفون الزعفران والورس، أو كان مما في لونه زينة فزال اللون بالغسل، فلا مانع يمنع من الإحرام فيه.

كان يكره إلخ: قال الباحي: يحتمل أن يريد لبسها لغير حاجة إليها؛ لأن المنطقة مما تستعمل ونشد على الجسده ليرفعه بلبسها، فلا يجوز للمحرم لبسها على ذلك الوجه، فإن لبسها لحاجته كحمل نفقته، ولم يفرقه في لبسها بشد إزاره، وإنما شدّها تحت إزاره، فلا بأس بذلك ولا فدية عليه؛ لأن ذلك مما تدعو الضرورة إليه، ولا بدل لها من الملبوس المعتاد، وإن شدّها لذلك فوق إزاره فعليه الفدية.

يَلْبَسُهَا الْمُحْرِمُ تَحْتَ ثِيَابِهِ: إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا جَعَلَ طَرَفَيْهَا جَمِيعًا سَيُورًا يَعْقِدُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

تَخْمِيرُ الْمُحْرِمِ وَجْهَهُ

٧١٥ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْقُرَافِصَةُ ابْنُ عُمَيْرٍ الْحَنْفِيُّ: أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ بِالْعَرَجِ يُعْطِي وَجْهَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ.

يلبسها إلخ: قال الباجي: حرص بذلك: ثلثا يلبسها فوق ثيابه، فيترقه بشدها ثيابه، وذلك ممنوع على ما قدمناه، "إنه" يكسر الحفرة "لا بأس بذلك" أي يجوز "إذا جعل" في "طرفيها" أي في جانبيها "جميعا سيورا" جمع سير بالفتح من الجلود "يعقد بعضها إلى بعض"، قال الباجي: يريد أن يكون في كل واحد من طرفيها سير فيعقد أحدهما إلى الآخر، وهذا نوع من شدتها، ولو كان في أحد طرفيها سيور، وفي الآخر ثقب يدخل فيها السير ويشد، لما كان به بأس، ذكره ابن الموار: قلت: وقد عرفت توضيح مسلك المالكية في ذلك، وفي "الهداية": لا بأس بأن يشد في وسطه اخصيان، وقال مالك: يكره إذا كان فيه نفقة غيره: لأنه لا ضرورة، ولما: أنه ليس في معنى لبس المحيط فاستوت فيه الخائنان، قال العيني في "الباية": يعني نفقته ونفقة غيره، قال ابن المنذر: وحرص في اخصيان والمنطقة للمحرم ابن عباس وسعيد بن المسيب وعطاء وطاوس ومجاهد والقاسم والسحمي والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور أجمعين، غير أن إسحاق قال: ليس له أن يعقد بل يدخل السيور بعضها في بعض، قال ابن عبد البر: لا يكره عند فقهاء الأمصار، وأجازوا عقده إذا لم يكن إدخال بعضه في بعض، ولم ينقل كراهته إلا عن ابن عمر، وعنه حوازه، ومنع إسحاق عقده، وكذا سعيد بن المسيب عند ابن أبي شيبة، وفي "التهذيب": قيل: تفرد إسحاق بذلك.

تخمير الحرم: بالخاء المعجمة أي تغطيته، قال الراغب: أصل الخمر ستر الشيء، ويقال لما يستتر به: خمار، لكن الخمار صار في التعارف اسما لما تغطي به المرأة رأسها، وخررت الإثاء: غطيته، وأخرت العين: جعلت فيه خمارا، قال العيني: ذهب إلى حوازل نعطية الرجل الحرم وجهه عثمان بن عفان وزيد بن ثابت ومروان بن الحكم ومجاهد وطاوس، وإليه ذهب الشافعي وجمهور أهل العلم، وذهب أبو حنيفة ومالك إلى المنع من ذلك؛ لحديث ابن عباس في الحرم الذي وقصته ناقته، فقال **لا تخمروا وجهه ولا رأسه**، رواه مسلم، ورواه النسائي بلفظ: وكفونوه في ثوبين، خارجا وجهه ورأسه.

بالعرج: بفتح العين المهملة وإسكان الراء آخره جيم، على ثلاث مراحل من المدينة، "يعطي وجهه وهو محرم"، قال الباجي: يحتمل أن يكون فعل ذلك لحاجته إليه، ويحتمل أنه فعله لأنه رآه مباحا، وقد خالفه ابن عمر وغيره فقالوا: لا يجوز للمحرم تغطيته، وإلى ذلك ذهب مالك، وإنما ذكر فعل عثمان، وذكر الخلاف عليه =

٧١٦ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: مَا فَوْقَ الذَّقْنِ مِنَ الرَّأْسِ فَلَا يُخَمَّرُهُ الْمُحْرِمُ.

٧١٧ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَفَّنَ ابْنَهُ وَأَقْدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَمَاتَ بِالْجُحْفَةِ مُحْرِمًا، وَقَالَ: لَوْلَا أَنَا حُرِّمَ لَطَيِّنَا، وَخَمَّرَ رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا يَعْمَلُ الرَّجُلُ مَا دَامَ حَيًّا، فَإِذَا مَاتَ فَقَدْ انْقَضَى الْعَمَلُ.

= ليكون للمجتهد طريق إلى الاجتهاد بظهور الخلاف إليه ووقوفه عليه، قلت: والأوجه عندي: أن النبي ﷺ كان رخص له ﷻ لاشتكاؤه عينه، كما سيأتي في كلام السرخسي، لكنه ﷻ حمله على العموم.

الذَّقْنُ **الح**: بفتح الذال للمعجمة والقاف، مجتمع لحمي الإنسان من الرأس، "فلا يخمره" يشد الميم أي لا يغطيه "المحرّم" وفي "الموطأ" محمد بعد ذلك: قال محمد: ويقول ابن عمر ﷺ: نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، قال الباجي: وإلى هذا ذهب مالك، وحكى القاضي أبو محمد متأخري أصحابنا في ذلك قولين: الكراهية والتحريم، فإن غطي المحرم وجهه فعليه الفدية أم لا؟ قال ابن القاسم: لم أسمع من مالك في ذلك شيئا، وقال الباجي بعد ذكر الاختلاف: فنحصل المذهب أننا إن قلنا بتحريم التغطية فعليه الفدية، وإن قلنا بكراهيتها دون التحريم فلا فدية فيه. قلت: ومختار فروع المالكية التحريم، كما صرح به في "الشرح الكبير" والأُنوار وغيرهما، وعند الحنفية: لو غطي جميع وجهه بمحيط أو غيره يوما وليلة، فعليه دم، وفي الأقل من يوم صدقة كما بسط في الفروع.

كَفَّنَ **الح**: فعل ماضٍ من التكفين، "ابنه وأقد" بالقاف، "ابن عبد الله" بن عمر، أمه صفية بنت أبي عبيد الثقفية، اختلف في صحبتها، تزوجها عبد الله في خلافة عمر ﷺ، "ومات" وأقد "بالجحفة" بضم الجيم وإسكان الحاء وفتح الفاء، وتقدم فريبا عن ابن سعد: أنه مات بالسفيا محرما، حكى الحافظ في "الفتح" عن "كتاب المغازي" لابن قتيبة: أنه وقع عن بعيره وهو محرم، فهلك، "وقال: لولا أنا حرم" بضمين أي محرمون "لطييناه" أي بنوع من الطيب، وعلم بذلك أن إحرام وأقد انقطع بالموت؛ ولذا "حمر رأسه ووجهه" أي غطاهما.

وَإِنَّمَا يَعْمَلُ **الح**: بالأعمال "ما دام حيا، فإذا مات فقد انقضى العمل"، فانقطع إحرامه أيضا، وما روي عن ابن عباس مرفوعا في قصة محرم وقصة دابته فواقعة عين لا عموم لها؛ لأنه علل ذلك بقوله: **إِنَّمَا يَعْمَلُ** **الح**، وهذا لا يتحقق في غيره، فيكون خاصا بذلك الرجل، ولو استمر بقاءه على إحرامه لأمر بقضاء بقية مناسكه، ولو أريد التعميم في كل محرم لقال **الح**: "فإن المحرم"، كما قال: **إِنَّ الشَّهيدَ يَبْعَثُ وَجْهَهُ يَبْعَثُ دَمًا**، ومن قال: إن الأصل التعميم، ففيه تعسف؛ إذ التحصيل ظاهر من التعليق، والعدول عن أن يقول: إن المحرم يبعث، كذا في "الزرقاني"، قال العيني في حديث ابن عباس **الح**: احتج به الشافعي وأحمد وإسحاق وأهل الظاهر في أن المحرم على إحرامه بعد الموت، =

٧١٨ - مالك عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لَا تَنْتَقِبُ الْمَرْأَةُ الْمُحْرِمَةُ وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَازِينَ.

٧١٩ - مالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ أَنَّهَا قَالَتْ: كُنَّا نُخَمِّرُ وَجُوهَنَا وَنُحْنُ مُحْرِمَاتٍ، وَنُحْنُ مَعَ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ فَلَا تَنْكُرُهُ عَلَيْنَا.

= ولدا يحرم ستر رأسه وتطيشه، وهو قول عثمان وعلي وابن عباس وعطاء والثوري، وذهب أبو حنيفة ومالك والأوراعي إلى أنه يصح به ما يصح بالخلال، وهو مروي عن عائشة وابن عمر وطاوس؛ لأنها عبادة شرعت، فطلعت بالموت كالصلاة والصيام، وقال **الشافعي**: إذا مات من أدم انقطع حسنه إلا من ثلاث: إيج، وإحرامه من عمله؛ ولأن الإحرام لو بقي لطيف به وكملت مناسكه، ولا قاتل به، وما أحاب عنه الحافظ بأن ذلك ورد على خلاف الأصل، فيقتصر به على مورد النص، تعقبه العيني بأن لا نسلم أنه ورد على خلاف الأصل، كيف وقد أمر بعمله بالماء والسدر، وهو الأصل في الموتى، وأحجب عن الحديث بأنه ليس عاماً؛ لأنه في شخص معين، فلا يتعدى حكمه إلى غيره إلا بدليل، وقال: **الشافعي** بسدر، والمحرم لا يجوز غسله بسدر، وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريح عن عطاء: أن رسول الله ﷺ قال: **حرموا وجههم ولا يسموا باليهود**، ورواه الدارقطني بإسناده عن عطاء عن ابن عباس يرفعه، وحكم ابن القطان بصحته، ولفظه: **حرموا وجوههم وما نكحهم**، وفي "الموطأ": أن ابن عمر حرم وجهه واقد ابنه ورأسه.

لا تنتقب إيج: بفوقيتين مفتوحتين بينهما نون ساكنة ثم قاف مكسورة، محذوم على النهي، فنكسر لانتقاء الساكنين، ويجوز رفعه على الخبرية، "المرأة المحرمة" أي لا تلبس القاب، وهو الخمار الذي تشده المرأة على الأنف أو تحت المحاجر، وإن قرب من العين حتى لا يبدو أخطافها فهو الوضوخص يفتح الواو وسكون الصاد الأولى، فإن نزل إلى الفم، ولم يكن على الأرنبة منه شيء، فهو اللثام. **ولا تلبس إيج**: يفتح الباء والمحرم على النهي، ويجوز رفعه، "القفازين" بضم القاف وشد الفاء وبالزاي المعجمة، تشبة قفاز كرماني، شيء تلبسه نساء العرب في أيديهن، يغطي الأصابع والكف والساعد من البرد، ويكون فيه قطع محشو، ذكره الطبري، وقيل: يكون له أزرار يزر على الساعد، كذا في "المرفأة"، وقال الحافظ: ما تلبسه المرأة في يدها، فيغطي أصابعها وكفيها عند معاناة الشيء كعزل ونحوه، وهو للبد كالحجب للرجل. قال العيني: كان عبد الله يقول: لا تنتقب المرأة ولا تلبس القفازين، واختلفوا في ذلك، فصحه الجمهور، وأحازه الخنيفة، وهو رواية عن الشافعية والمالكية.

كنا نخمر إيج: أي نغطي "وجوها ونحن محرمات" أي نغطيها في حالة الإحرام، "ونحن مع" جدي "أسماء بنت أبي بكر الصديق"، زاد في النسخ الهندية بعد ذلك: فلا تنكره علينا، وليست هذه الزيادة في النسخ المصرية، بل عزها الرزقاني إلى رواية، إذ قال: زاد في رواية: فلا تنكره علينا، قال الباجي: وإضافة ذلك إلى كونهن مع أسماء =

مَا جَاءَ فِي الطَّيِّبِ فِي الْحَجِّ

٧٢٠ - **مالك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ:

= لَأَنَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالدِّينِ وَالْفُضْلِ، وَإِنَّمَا لَا تَقْرَهُنَّ إِلَّا عَلَى مَا تَرَاهُ حَائِزًا عِنْدَهَا، فَفِي ذَلِكَ إِخْبَارٌ بِجَوَازِهِ عِنْدَهَا، وَهِيَ مِمَّنْ يَجِبُ لَهُنَّ الْإِقْتِدَاءُ بِهَا. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ تَلْبَسُ الْمَحِيطَ كُلَّهُ وَالْخِفَافَ، وَأَنَّهَا أَنْ تَعْطِيَ رَأْسَهَا وَتَسْتُرَ شَعْرَهَا إِلَّا وَجْهَهَا، فَتَسْدِلُ عَلَيْهِ الثَّوْبَ سِدْلًا خَفِيفًا تَسْتُرُ بِهِ عَنْ نَظَرِ الرِّجَالِ، وَلَا تَغْمُرُهُ إِلَّا مَا رَوَى عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ فَذَكَرَ مَا هُنَا، ثُمَّ قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ التَّحْمِيرُ سِدْلًا، كَمَا جَاءَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا مَرَّ بِنَا سَدَلْنَا الثَّوْبَ عَلَى وَجُوهِنَا، وَنَحْنُ مُحَرَّمَاتٌ، فَإِذَا جَاوَزْنَا رَفَعْنَاهُ، أَحْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ، وَقَرِيبٌ مِنْهُ مَا قَالَهُ ابْنُ رَشْدٍ، وَنَصَهُ: أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ إِحْرَامَ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهَهَا، وَأَنَّهَا أَنْ تَعْطِيَ رَأْسَهَا، وَأَنَّهَا أَنْ تَسْدِلَ ثَوْبَهَا عَلَى وَجْهِهَا فَوْقَ رَأْسِهَا سِدْلًا خَفِيفًا تَسْتُرُ بِهِ عَنْ نَظَرِ الرِّجَالِ إِلَيْهَا، كُنْهَوْا مَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ، فَذَكَرَ حَدِيثَهَا، ثُمَّ قَالَ: وَلَمْ يَأْتِ تَعْطِيةَ وَجُوهِهَا إِلَّا مَا رَوَاهُ **مالك** عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ، فَذَكَرَ مَا هُنَا، وَهَكَذَا أَكْثَرُ شُرَاحِ الْحَدِيثِ حَكَوْا الْإِجْمَاعَ فِي ذَلِكَ، لَكِنْ يَظْهَرُ تَعْلِيلُ فُرُوعِهِمْ أَنَّ بَيْنَهُمْ هُنَا اخْتِلَافًا دَقِيقًا، سِيَاقُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنَّهُمْ وَغَيْرُهُمْ مَتَّفِقُونَ عَلَى وَجُوبِ كَشْفِ وَجْهَهَا، وَلَمْ يَجْنِ التَّحْمِيرُ مَطْلَقًا إِلَّا عَنْ فَاطِمَةَ، وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الدَّرَايَةِ فِي تَأْوِيلِهِ عَلَى أَقْوَالٍ: الْأَوَّلُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ رَشْدٍ مِنْ تَقَرُّدِ فَاطِمَةَ فِي ذَلِكَ، وَهَذَا يُؤْمِي إِلَى الشَّدُوذِ. وَالثَّانِي: مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ اِحْتِمَالًا مِنْ تَأْوِيلِهِ إِلَى مَا وَرَدَ عَنْ عَائِشَةَ سِدْلًا عِنْدَ الْضَّرُورَةِ. وَالثَّلَاثُ: مَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ الْبَاحِي: أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمَرْأَةِ إِعْرَاءَ الْوَجْهِ عَنْ لِبَاسٍ مَخْصُوصٍ بِالْوَجْهِ، وَهُوَ النِّقَابُ، وَأَمَّا غَيْرُ النِّقَابِ فَلَا يَجِبُ إِعْرَاءُ الْوَجْهِ عَنْهُ، بَلْ يَسْتَحِبُّ، فَيُمْكِنُ أَنْ تَرِيدَ أَنَّهُنَّ كُنَّ يَسْتُرْنَ وَجُوهَهُنَّ بِغَيْرِ النِّقَابِ عَلَى مَعْنَى التَّسْتُرِ.

في الطيب **إخ:** قَالَ ابْنُ رَشْدٍ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الطَّيِّبَ كُلَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْغُرَمِ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ، وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِهِ لِلْمَحْرَمِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ؛ لَمَّا بَقِيَ مِنْ أَثَرِهِ عَلَيْهِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ، فَكَرِهَهُ **مالك**، وَرَوَاهُ عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ، وَهُوَ قَوْلُ عَثْمَانَ وَابْنِ عَمْرٍ وَجَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ، وَمِمَّنْ أَحَازَهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَأَحْمَدُ وَدَاوُدُ، وَالْحُجَّةُ لِمَالِكٍ حَدِيثُ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، وَعَمْدَةُ الْقَرِيقِ الثَّانِي حَدِيثُ عَائِشَةَ الْأَنْبِي فِي تَوَلَّى الْبَابِ، وَقَالَ الْعَبْدِيُّ: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي اسْتِعْمَالِ الطَّيِّبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ وَاسْتِدَامَتِهِ بَعْدَهُ، فَكَرِهَهُ قَوْمٌ وَمَنْعُوهُ، مِنْهُمْ: **مالك** وَعُمَرُ بْنُ الْحَسَنِ، وَمَنْعَهَا عَمْرٌ وَعَثْمَانُ وَابْنُ عَمْرٍ وَعَثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ وَعَطَاءُ وَالزَّهْرِيُّ، وَخَالِفَهُمْ فِي ذَلِكَ آخَرُونَ، مِنْهُمْ: أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِ حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي الْوَبِصِّ: اِجْتَنِبْ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُونُسَ وَزُفَرٌ فِي أَنَّ الْغُرَمَ إِذَا تَطَيَّبَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ، تَمَّا شَاءَ مِنَ الطَّيِّبِ مَسْكَا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، سِوَا مَا كَانَ مِمَّا يَبْقَى عَلَيْهِ بَعْدَ إِحْرَامِهِ أَوْ لَا، وَلَا يَضُرُّهُ بِقَاوُذِهِ عَلَيْهِ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ وَأَحْمَدُ وَالثَّوْرِيُّ وَالْأَوَزَاعِيُّ، =

كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِأَحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِحِجْلِهِ قَبْلَ أَنْ يُطَوَّفَ بِالْبَيْتِ.

= وهو قول عائشة وسعد بن أبي وقاص وابن عباس وابن الزبير وابن جعفر وأبي سعيد الخدري، وجماعة من التابعين بالحجاز والعراق، وذكر أسماء بعضهم، قلت: هكذا أطلق مسالك الأئمة عامة شراح الحديث ولقلة المذاهب. والحققة: أن بينهم تفاصيل في استدامة الطيب، بعد إجماعهم على أنه لا يجوز استعمال الطيب للمسحرم بعد الإحرام، وفي "الدر المختار": وطيب بدله لا ثوبه بما تبقى عليه، هو الأصح، قال ابن عابدين: قوله: طيب بدله أي استحباباً عند الإحرام، ولو بما تبقى عليه كالمسك، والفرق بين الثوب والبدن: أنه اعتبر في البدن تابعاً، والمتصل بالثوب منفصل، وفي "البحر الرائق": ليس له استعمال الطيب في بدله قبل الإحرام بما تبقى عليه بعده أو لا يبقى، وكرهه محمد بما تبقى، وقيدنا بالبدن: إذ لا يجوز التطيب في الثوب بما تبقى عليه على قول الكل على إحدى الروايتين عنهما، قالوا: وبه يأخذ. والفرق طمأ بينهما: أنه اعتبر في البدن تابعاً على الأصح، وما بالثوب منفصل عنه، فلم يعتبر تابعاً، ومال الطحاوي إلى قول محمد، ورجحه في "معاني الآثار"، لكنه لم يفرق بين الثوب والبدن في قول الشيعين، وكذا لم يفرق بينهما محمد في "موطئه" وكذا لا تفريق بينهما في عامة المتن، ولا صاحب "البرهان"، ولا صاحب "البدائع"، ولا القاري في "شرح المناسك" ولا السرخسي في "مبسوطه" ولا "العبي على الكسر" ولا في "النائية" و"الخوهره" و"شرح الوفاة"، نعم، فرق بينهما ابن اضماع، وذكر الفرق الذي تقدم عن صاحب "البحر"، ثم قال: وقد قيل: يجوز في الثوب أيضاً على قوضها، وكذا فرق بينهما في "شرح الشبوح مصطفي للكسر" و"الزبلي" عليه، وفي "شرح الإحياء": أما الثوب فبقه روايتان، والمأخوذ به أنه لا يجوز.

كُتِبَ أَطِيبُ الْحَجِّ: قال الحافظ: استدل بقوها: "كُتِبَ أَطِيبٌ" على أن "كان" لا تقتضي التكرار؛ لأنها لم يقع منها ذلك إلا مرة واحدة، وقد صرحنا في رواية عروة عنها بأن ذلك كان في حجة الوداع، كما في "الحجاري" في كتاب اللباس، كذا استدل به النووي في "شرح مسلم" وتعقب بأن المدعى تكراره إنما هو التطيب لا الإحرام، ولا مانع من أن يتكرر التطيب لأجل الإحرام مع كون الإحرام مرة واحدة، ولا يخفى ما قيد، وقال النووي في موضع آخر: المختار أنها لا تقتضي تكراراً ولا استمراراً، وكذا قال القحطبي في "الخصول"، وحزم ابن الحاجب بأنها تقتضيه، قال: ولذا استدلنا من قوهم: كان حاتم يقرى التطيب، أن ذلك كان يتكرر منه، وقال جماعة من المحققين: إنما تقتضي التكرار ظهوراً، وقد تقع قرينة تدل على عدمه، لكن يستفاد من سياق ذلك المبالغة في إثبات ذلك، والمعنى: أنها كانت تكرر فعل التطيب لو تكرر منه فعل الإحرام لما اطلعت من استحبابه لذلك، على أن هذه اللفظة لم تنفق الرواة عنها عليها، فرواها مالك وتابعه منصور عند مسلم، ويحيى من سعيد عبد السماني، كلاهما عن عبد الرحمن بلفظ: كتبت، ورواه سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن عبد الحجاز بلفظ: طيب، وكذا سائر الطرق ليس فيها "كتبت"، انتهى زيادته، وتعقب العبي كلام الحافظ: أن سائر الطرق ليس فيها لفظ "كتبت"، وسقط الكلام على الطرق المتضمنة لذلك، وقال: قال الإمام فخر الدين: إن "كان" لا تقتضي التكرار ولا الاستمرار، =

٧٢١ - **مالك** عَنْ **حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ**، عَنْ **عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ**:

= وحرم ابن الحاجب بأنها نفنضيه، وقال بعض المحققين: تفنضي التكرار، ولكن قد تقع قرينة تدل على عدمه، قال العيني: "كان" تفنضي الاستمرار بخلاف "صار"، ولذا لا يجوز أن يقال في موضع: "كان الله" أن يقال: صار. "الإحرامه" أي لأجل إحرامه "قبل أن يحرم" ولمسلم والنسائي: حين أراد أن يحرم، واستدل به الجمهور على استحباب التطيب عند إرادة الإحرام، وجواز استداعنه بعد الإحرام، وأنه لا يضر بقاء لونه ورائحته خلافاً لمالك كما تقدم، وأحباب عنه المالكية بأموره، منها: أنه **§** اغتسل بعد أن تطيب؛ لقوله في رواية ابن المنذر عن عائشة عبد البخاري: ثم طاف بنسائه، ثم أصبح محرماً، فإن المراد بالطواف الجماع، وكان من عادته أن يغتسل عند كل واحدة، ومن ضرورة ذلك أن لا يبقى للطيب أثر. ويرده قوله في طريق آخر في هذا الحديث: ثم أصبح محرماً ينضح طيباً، فهو ظاهر في أن ينضح الطيب وهو ظهور رائحته كان في حال إحرامه، ودعوى بعضهم: أن فيه تقدماً وتأخيراً - والتقدير: طاف على نسائه ينضح طيباً ثم أصبح محرماً - بخلاف الظاهر، ويرده قوله في رواية الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم عند مسلم: كان إذا أراد أن يحرم يتطيب بأطيب ما يجد، ثم أراد في رأسه ولحيته بعد ذلك، وللنسائي وابن حبان: رأيت الطيب في مفرقة بعد ثلاث وهو محرم، وقال بعضهم: إن الوبيص كان بقايا الدهن المطيب الذي تطيب به، فزال وبقي أثره من غير رائحة، ورده قول عائشة: ينضح طيباً.

وقال بعضهم: بقي أثره لا عنه، قال ابن العربي: ليس في شيء من طرق حديث عائشة أن عنه بقيت، وقد روى أبو داود وابن أبي شيبة من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت: "كنا نضمح وجوهنا بالمسك المطيب قبل أن نحرم، ثم نحرم فنعرق، فيسبل على وجوهنا، ونحن مع رسول الله **§** فلا ينهانا"، فهذا صريح في بقاء عين الطيب، ولا يقال: إن ذلك خاص بالنساء لأنهم أجمعوا على أن الرجال والنساء سواء في تحريم استعمال الطيب إذا كانوا محرمين، وقال بعضهم: كان ذلك طيب لا رائحة له؛ لرواية الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة: يطيب لا يشبه طيبكم، قال بعض رواة: يعني لا بقاء له، أخرجه النسائي، ويرد هذا التأويل ما في الذي قبله، ولمسلم من رواية منصور بن زاذان عن عبد الرحمن بن القاسم: يطيب فيه مسك، وله من طريق الحسن بن عبيد الله: كأني أنظر إلى وبيص المسك، وللطحاوي والدارقطني من طريق نافع عن ابن عمر عن عائشة: بالغاية الجيدة، وللشيخين من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه: بأطيب ما أجده، وهذا يدل على أن قولها: يطيب لا يشبه طيبكم، أي أطيب منه، لا كما فهمه الفائل، يعني ليس له بقاء. وادعى بعضهم أن ذلك من خصائصه **§**، قاله المهلب وأبو الحسن القصار وأبو الفرج من المالكية، وقال بعضهم: لأن الطيب من دواعي النكاح فهي الناس عنه، وكان هو أملك الناس لإربه ففعله، ورجحه ابن العربي بكثرة ما ثبت له من الخصائص في النكاح، وقد ثبت عنه أنه قال: **حب إلى النساء والطيب**، أخرجه النسائي من حديث أنس، وتعقب بأن الخصائص لا تثبت بالقياس. "ولحله" أي لأجل إحلاله من إحرامه "قبل أن يظوف باليت" طواف الإفاضة، قال الحافظ: وفي اللباس من البخاري من طريق يحيى بن سعيد =

أَنْ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِحُنَيْنٍ، وَعَلَى الْأَعْرَابِيِّ قَمِيصٌ وَبِهِ أَثَرُ صُفْرَةٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعُ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

- عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ: قبل أن يفيض، وللنسائي من هذا الوجه: وحين يريد أن يزور البيت، وله أيضاً من طريق الزهري عن عروة عن عائشة: ولحله بعد ما يرمي جمرة العقبة قبل أن يطوف، واستدل به على حل الطب وغيره من محرمات الإحرام بعد رمي الجمرة، ويستمر امتناع الجماع ومتعلقاته على الطواف بالبيت، وهو دال على أن للفتح تحليلين، فمن قال: إن الخلق نكح - كما هو قول الجمهور وهو الصحيح عند الشافعية - يوقف استعمال الطب وغيره من المحرمات المذكورة عليه.

أَعْرَابِيًّا **إخ:** أي بدويًا، منسوب إلى الأعراب وهم سكان البادية، لا واحد له من لفظه، "جاء إلى رسول الله ﷺ" قال الخافظ: لم أفق على اسمه، لكن ذكر ابن فتحون في الدليل عن "تفسير الطبرطوشي" أن اسمه عطاء بن مية، قال ابن فتحون: إن كنت ذلك فهو أخو يعلى بن مية راوي الخبر، "وهو حنين" بضم الحاء المهملة والتوین مصغراً، كذا في "التحلي"، قال ياقوت الحموي: يجوز أن يكون تصغير الحنان - وهو الرحمة - تصغير ترخيم، ويجوز أن يكون تصغير الحن وهو حي من الجن، وقال السهيلي: سمى حنين بن قانية، قال: وأظنه من العماليق، قيل: واد قبل الطائف، وقيل: واد بجلب ذي الحجاز، قال الواقدي: بينه وبين مكة ثلاث ليال، وقيل: بينهما بضعة عشر ميلاً، يذكر ويؤث، وسيأتي في الجهاد، والمراد منصرفه من غزوة حنين، والموضع الذي لقيه فيه هو الجعرانة، قاله ابن عبد البر، وهما موضعان متقاربان، قاله الباجي، فلا إشكال بما في "الصحيحين" وغيرهما: بينما النبي ﷺ بالجعرانة ومعه نفر من أصحابه، جاءه رجل **إخ.** "وعلى الأعرابي قميص" وفي رواية: عليه حبة "وبه أثر صفرة"، قال الباجي: الصفرة إذا كانت من غير طيب غير ممنوعة، مثل أن تكون من سائر الأصبغة الصفر غير الزعفران والورس، ولكن الصفرة فيما روي كانت طيباً لما رواه ابن حريج عن عطاء قال: وهو مضمخ بطيب، "فقال: يا رسول الله! إني أهللت" أي أحرمت "بعمرة، فكيف تأمرني أن أصنع في عمري؟" قال الباجي: وهو غير عالم بالمنع جملة، أو غير عالم به في العمرة وإن علم بمنعه في الحج، فلما حاك في نفسه بخير غير أو بغير ذلك، سأل النبي ﷺ، وهذا السؤال يحمل في هذا الحديث؛ لأنه لم يبين للنبي ﷺ هل أحرم على هذه الصفة أو فعل ذلك بعد إحرامه؟ وقد بين فیس بن سعد ذلك في حديثه عن عطاء: أنه أحرم على هيئته تلك، وذلك أنه قال: يا رسول الله! إني أحرمت بعمرة وأنا كما ترى ولفظ البخاري برواية ابن حريج عن عطاء بن أبي رباح: كيف ترى في رجل أحرم بعمرة وهو متضمخ بطيب؟ فسكت النبي ﷺ فجاءه الوحي. الحديث، "فقال له رسول الله ﷺ: أي بعد ما جاء الوحي "انزع" بكسر الراء أي اخلع "قميصك" أي على الفور "واغسل هذه الصفرة عنك" زاد الصحيحان وغيرهما: ثلاث مرات، قال عياض وغيره: يحصل أنه من لفظ النبي ﷺ، فيكون لصاً في تكرار الغسل، ويحتمل أنه من كلام الصحابي، وأنه **إخ:** أعاد لفظ: "اغسله" ثلاث مرات على عادته أنه إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاث مرات لفهم عنه.

أَنْزِعْ قَمِيصَكَ وَاغْسِلْ هَذِهِ الصُّفْرَةَ عَنْكَ وَافْعَلْ فِي عُمَرَتِكَ مَا تَفْعَلُ فِي حَجَّتِكَ.

٧٢٢ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَجَدَ رِيحَ طَيْبٍ وَهُوَ بِالشَّجَرَةِ، فَقَالَ: مِمَّنْ رِيحُ هَذَا الطَّيْبِ؟

حجك إ.ح: يدون التاء في النسخ الهندية وأكثر المصرية، وبزيادة في هامش الباجي، قال الباجي: يقتضي أنه **حجك** علم من حال السائل أنه عالم بما يفعل في الحج، وإلا فلا يصح أن يقول له ذلك؛ لأنه إذا لم يعلم ما يفعله الحاج، لم يمكنه أن يحتله المعتمر. ثم اختلفوا في المراد بقوله **حجك** هذا، قال ابن العربي: كأنهم كانوا في الجاهلية يخلعون الثياب ويحشون الطيب في الإحرام إذا حجوا، وكانوا ينسأهلون في ذلك في العمرة، فأخبره النبي **حجك** أن يحرقها واحدا، ولفظ البحاري في "صحيحه": "واضع في عمرتك ما تصنع في حجتك"، وقال ابن المنير في "الحاشية": قوله: واضع، معناه اترك؛ لأن المراد بيان ما يحتبه المحرم، فيؤخذ منه فائدة حسنة، وأما قول ابن بطلال: أراد الأدعية وغيرها مما يشترك فيه الحج والعمرة، ففيه نظير؛ لأن التروك مشتركة بخلاف الأعمال، فإن في الحج أشياء زائدة على العمرة، كالوقوف وما بعده، وقال النووي كما قال ابن بطلال، وزاد: ويستثنى من الأفعال ما يختص به الحج، وقال الباجي: يجب أن يكون ما أمره بأن يفعل غير ما أمره من إزالة القميص وغسل الصفرة؛ لأنهما قد نص عليهما، فلا معنى أن ينصرف قوله: "وافعل في عمرتك ما تفعل في حجك" إليهما؛ لأن ما تقدم من قوله فيهما أين من هذا اللفظ الثاني، والوجه الآخر: أنه قد عطف هذا اللفظ الثاني على التزوع والغسل، فالظاهر أنهما غيرهما، ولا شيء يمكن أن يشار إليه في ذلك إلا الفدية. قال الحافظ: كذا قال الباجي، ولا وجه لهذا الحصر، بل الذي تبين من طريق آخر: أن المأمور به الغسل والتزوع، وذلك أن عند مسلم والسنائي من طريق سفيان عن عمرو بن دينار وعن عطاء في هذا الحديث فقال: ما كنت صانعا في حجك؟ قال: أنزع عني هذه الثياب، وأغسل عني هذا الخلق، فقال: ما كنت صانعا في حجك فاصعه في عمرتك، قال الحافظ: واستدل بحديث يعلى على منع استئدامة الطيب بعد الإحرام؛ للأمر بغسل أثره من الثوب والبدن، وهو قول مالك ومحمد بن الحسن، وأجاب الجمهور بأن قصة يعلى كانت بالجمرة كما ثبت في هذا الحديث، وهي في سنة ثمان بلا خلاف، وقد ثبت حديث عائشة المتقدم في حجة الوداع سنة عشر بلا خلاف، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من الأمر، وبأن المأمور بغسله في قصة يعلى إنما هو الخلق لا مطلق الطيب، فلعل علة الأمر فيه ما خالطه من الزعفران، وقد ثبت النهي عن تزعفر الرجل مطلقا محرما وغير محرم.

بالشجرة إ.ح: جمرة بذي الحليفة على ستة أميال من المدينة، فقال: ممن ريح هذا الطيب؟ أنكر ريح الطيب؛ لأنه كان في ركب محرمين فسأله، فقال معاوية بن أبي سفيان: يتضح هذا الطيب "مني يا أمير المؤمنين"، قال الباجي: وذلك أن معاوية لم يكن عنده مما ينكر في ذلك الموضع، إلا لمن ابتدأه فيه، فقال "عمر، على معنى الإنكار عليه: -

فَقَالَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ: مَنِّي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ: مَنَّا لَعَمْرُ اللَّهِ! فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: إِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ طَيَّبَتْنِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ عُمَرُ: عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَتَرْجِعَنَّ فَلتَغُفِّلَنَّ.

أخت معاوية

٧٢٣ - **مالك** عَنْ الصَّلْتِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ

بِالْيَمَنِ مَعْدَا

وَجَدَ رِيحَ طَيْبٍ وَهُوَ بِالشَّجَرَةِ، وَإِلَى جَنْبِهِ كَثِيرُ بْنُ الصَّلْتِ، فَقَالَ عُمَرُ: مِمَّنْ رِيحُ

وَفِي نَسْخَةٍ عَلَى

= "منك لعمر الله" ٢ لأنك تحب الرفاهية، وكان عمر **رضي الله عنه** يسميه كسرى العرب، وقوله: "لعمر الله" يفتح اللام والعين المهملة، قصد به القسم، كما في قوله عز اسمه: **لَعَمْرُكَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ سَكْرَتُهُ مَعْمُورًا** (الحجر: ٧٢) والمراد بقاؤه عز اسمه، فقال معاوية "معتذرا أو مؤيدا لرأيه برأيه أم المؤمنين: "إن أم حبيبة" رملة بنت أبي سفيان صحرا بن حرب بن أمية، وقيل: اسمها هند، والمشهور الأول، مشهورة بكنيتها بنتها حبيبة بنت عبيد الله بن جحش زوجها الأول، هاجرت معه إلى الحبشة، فتصر بالحبشة ومات بها نصرانيا، فتزوجها رسول الله **ﷺ** وهي هناك سنة ست من الهجرة، وقيل: سبع، وكان النحاشي أمهرها من عند نفسه، توفيت بالمدينة على الصحيح سنة ٤٤ هـ كذا في "لغات النووي".

"طيبني يا أمير المؤمنين" قال الباجي: قال ذلك ليعلمه أن التطيب كان بالمدينة، قلت: والأوجه عندي أنه قال ذلك ليستدل بقلعها على الجواز، فإنها من أمهات المؤمنين، وهن أعلم بأمثال هذه الأفعال، "فقال عمر **رضي الله عنه**: عزمتم عليكم" أي أقسمت عليكم وألزمتكم، وفي "المجمع": أمرتكم أمرا جازما متحكما، وفي رواية عبد الرزاق: أقسمت عليكم، "لترجعن" بصيغة الخطاب، "فلتغسلن" بصيغة الخطاب أيضا، والأوجه بصيغة الغائب: لرواية عبد الرزاق: لترجعن إلى أم حبيبة، فلتغسلن عنك كما طيبنك، زاد في رواية أيوب عن نافع عن أسلم قال: فرجع معاوية إليها: حتى لحقهم ببعض الطريق، قال الزرقاني وغيره من المالكية: فهذا عمر **رضي الله عنه** مع جلالاته لم يأخذ بتحديث عائشة على ظاهره، قال ابن الهمام: قال الحازمي: إن عمر **رضي الله عنه** لم يبلغه حديث عائشة وإلا لرجع إليه، وإذا لم يبلغه فسنه رسول الله **ﷺ** بعد ثبوتها أحق أن تتبع. وحديث معاوية هذا أخرجه البزار وزاد فيه: فإني سمعت رسول الله **ﷺ** يقول: **لَا حَاجَ لِمَنْعِ النَّفْلِ**، وعلم من هذه الزيادة أن ذلك استساق منه **رضي الله عنه** بالحديث المذكور، ولم يكن فيه توقيف من النبي **ﷺ**، وإلا لذكره، على أنه يحتمل أن عمر **رضي الله عنه** لم يكن من مذهبه عدم جوازه، لكنه لما رآه منافيا للمنع التفل شدد في ذلك في حق الخواص، كما تقدم قوله لطلحة في الثياب المصبغة: إنكم أبها رهط أئمة يقتدي بكم الناس. الحديث.

وهو بالشجرة إ:خ: بذى الخليفة "وإلى جنبه كثير بن الصلت" بن معد يكرب الكندي أبو عبد الله المدني، "فقال عمر **رضي الله عنه**: إنكارا على ما وجد: "ممن ريح هذا الطيب؟ فقال كثير بن الصلت: هذا الريح يوجد "مني يا أمير المؤمنين"، "قال الباجي: يحتمل أن يكون جرى هذا لعمر **رضي الله عنه**، مع معاوية وكثير في سفرين مختلفين، فكان عمر لفرط تفقده لأمر المسلمين، واهتمامه لأديانهم كان يتفقد هذا المعنى في جميع أسفارهم، ويحتمل أن يكون ذلك في سفر واحد.

هَذَا الطَّبِيبُ؟ فَقَالَ كَثِيرٌ: مَنِّي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لَبَّدْتُ رَأْسِي وَأَرَدْتُ أَنْ أَحْلُقَ، ...

هذا الخبر عن الشيخ

لَبَّدْتُ: تشديد الموحدة "رأسي" والتلييد أن يأخذ شيئاً من الصمغ أو الغاسول كالخطمي والورس، فيجعله في أصول الشعر؛ ليجتمع شعره ولا يتشتت، أو لا يقع فيه القمل، والتلييد مندوب عند الشافعية، صرح به شراح الحديث وأهل الفروع كصاحب "تحفة المحتاج" وغيره، حتى لو كان يلدي حرم يحصل به التغطية، ولم يذكر الجمهور التلييد مطلقاً في مندوبات الإحرام إلا ما سبأني عن رشيد الدين وغيره، ولعل سر ذلك أنه يخالف قوله **لَبَّدْتُ**: **لَحَاحُ الشَّعْتِ** القمل، وأخرج البخاري عن ابن عمر **رَضِيَ** سمعت عمر **رَضِيَ** يقول: من ضفر فليحلق، ولا تشبهوا بالتلييد، وكان ابن عمر **رَضِيَ** يقول: لقد رأيت رسول الله **ﷺ** ملبداً، وسبأني في "الموطأ" أيضاً في باب التلييد، قال الخافظ: أما قول عمر **رَضِيَ** فحملته ابن بطال على أن المراد من أراد الإحرام فصفر شعره ليعنه من الشعث، لم يجوز له أن يفصره لأنه فعل ما يشبه التلييد الذي أوجب الشارع فيه الحلق، وكان عمر **رَضِيَ** يرى أن من لبّد رأسه في الإحرام تعين عليه الحلق ولا يجوزته التفسير، ويحتمل أن يكون عمر **رَضِيَ** أراد الأمر بالخلق عند الإحرام، حتى لا يحتاج إلى التلييد ولا إلى الضفر، أي من أراد أن يضفر أو يلبّد فليحلق، فهو أولى من أن يلبّد ويضفر، وأما قول ابن عمر فظاهره: أنه فهم عن أبيه أنه كان يرى أن ترك التلييد أولى، فأخير هو أنه رأى النبي **ﷺ** بفعله.

فعلم من ذلك أن عمر **رَضِيَ** أيضاً لا يراه، وهذا هو الذي فهم ابن عمر **رَضِيَ** من قول أبيه، كما حرم به الخافظ، وأما فعله **رَضِيَ** فيحتمل بيان الحوار، وأما عند الخفية فصرح أهل الفروع أن التلييد إن كان بالشحن ففيه دعة للتغطية، وإن كان مع الطيب أيضاً ففيه دمان، وأشكل عليه صاحب البحر عما ثبت في "الصحيحين" من تلييده **رَضِيَ**، وقال ابن عابدين في هامشه: أحاب عنه العلامة المقدسي في شرحه بقوله: أقول: لا ريب في وجوب حمل فعله **رَضِيَ** على ما هو سائغ بل ما هو أكمل، فالتلييد الذي فعله **رَضِيَ** يسير لا يحصل به التغطية، ولا يمنع ابتداء فعله في الإحرام ولا بقاءه، والموجب للدم يحمل على المباحة فيه بحيث تحصل منه تغطية، وقال أيضاً في "رد المحتار": وعليه يحمل ما في "الفتح" عن رشيد الدين في "ماسكه" إذ قال: وحسن أن يلبّد رأسه قبل الإحرام، وقال صاحب "الغنية": حسن أن يلبّد رأسه بنحو حطمي أو غيره، لكن تلييداً سائغاً، وهو اليسير الذي لا تحصل به التغطية، فإن استصحاب التغطية الكائنة قبل الإحرام لا يجوز، بخلاف الطيب، وعليه يجب أن يعمل تلييده **رَضِيَ** في إحرامه، وقامه في جنابات "رد المحتار"، "وأردت أن أحلق" اختلف نسخ "الموطأ" في ذكر حرف النفي قبل لفظ "أحلق" فهي موجودة في جميع النسخ المصرية الموجودة عندي من المتون والشروح المصرية. إلا الباجي فلم يذكرها، وعلى صيغة الإثبات بنى شرحه، فقال: وكان كثير لما أراد الحلاق لبّد بما فيه طيب؛ لأن التلييد يلزم الحلاق. ولا يوجد حرف النفي في شيء من النسخ الهندية ولا في شرح شيخنا "المصنف"، وعلى الإثبات بنى شرحه إذ قال: قلت كثير من إسناده، يصحح جمع كروم موكب مرغوداً ونحوه، ثم كذا، يعني بعد انقضاء المناسك. وكذا لا يوجد في "المحلى"، وعليه بنى شرحه إذ قال: أردت أن أحلق، أي بعد فراغ نسكي. وكذا لا يوجد في نسخة "الموطأ" لمحمد، =

فَقَالَ عُمَرُ: فَادْهَبْ إِلَى شَرَبَةِ فَأَذْلِكَ رَأْسَكَ حَتَّى تُنْقِيَهُ، فَفَعَلَ كَثِيرٌ بَنُ الصَّلْتِ.

في نسخة: ذلك

قال يحيى: قَالَ مَالِكُ: الشَّرَبَةُ: حَفِيرٌ يَكُونُ عِنْدَ أَصْلِ النَّخْلَةِ.

٧٢٤ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَرَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ:

أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ سَأَلَ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَخَارِجَةَ.....

= والمعنى على كلتا النسختين صحيح، أما على نسخة الإثبات فكما شرح به الباجي والشيخ في "المصنف" وصاحب "المحلى"، وذلك أن مذهب جماعة من الأئمة وغيرهم: أن التلييد يوجب الخلق بعد النسك ولا يكفي فيه التقصير، كما سيأتي بيانه في التلييد، وأما على نسخة النفي فلما تقدم قريباً في كلام الحافظ من الاحتمال في كلام عمر أن التحليق عند ابتداء الإحرام أولى من التلييد والتقصير، فكان كثير اعتذر عند عمر عليه السلام أنه لما لم يرد التحليق إذ ذاك لعارض اختار التلييد لئلا يتشعث الشعر، وهذه النسخة هي الأوجه عندي كما لا يخفى على متأمل، وذلك لأن إرادة التحليق بعد أداء النسك لا يوجب التلييد في بدأ الإحرام، ولم يقل به أحد.

فادْهَبْ إلخ: بصيغة الأمر من الذهاب، "إلى شربة" سيأتي في كلام المصنف تفسيره، "فأذلك" قال المحمد: ذلكه بيده: مرسه ودعكه، "رأسك حتى تنقيه" بضم التاء ومكون النون وبالقاف، من الإنقاء، أصله إخراج، أي تستخرج طيبها، ويحتمل فتح النون وشدة القاف من التنقية بمعنى التصفية، "ففعَلَ كثير بن الصلْتِ ذلك" أي ما أمره به عمر. **قال مالك إلخ:** قال صاحب "المحلى": الشربة بفتح الشين المعجمة والراء: حوض حول النخلة، وقال المحمد: الشربة بالتحريك: كثرة الشرب، والحوض حول النخلة يسع ربهما. وفي "التمهيد": الشربة مستنقع الماء، عند أصول الشجر حوض يكون مقدار ربهما، وقال ابن وهب: هو الحوض حول النخلة يجتمع فيه الماء.

الوليد بن عبد الملك: ابن مروان الأموي، ولي الخلافة بعد أبيه سنة ٨٦هـ، وكان مدة إمارته عشر سنين إلا ثلاثة أشهر، كذا في "المحلى"، "سأل" اثنين من الفقهاء السبعة المشهورين بالمدينة المنورة "سالم بن عبد الله" ابن عمر "وخارجة بن زيد" بن ثابت الأنصاري النخاري بفتح النون وشد حيم وبراء نسبة إلى النخار بن ثعلبة أبو زيد المدني، أحد الفقهاء السبعة، قال مصعب الزبيري: كان خارجة وطلحة بن عبد الله يقسمان الموارث ويكتبان الوثائق، وينتهي الناس إلى قولهما، وقال ابن خراش: خارجة بن زيد أجل من كل من اسمه خارجة، مات ١٠٠هـ، وقيل: سنة ٩٩هـ. "بعد أن رمى الجمرة" العقبة "وحلق رأسه" أي وبعد الخلق، "وقبل أن يفيض" أي يطوف طواف الإفاضة "عن الطيب" أي سأل عن استعمال الطيب في تلك الحالة، هل يجوز أم لا؟ قال الباجي: سؤال الوليد عن التطيب بعد الحلاق يحتمل أن يكون لما بلغه من الاختلاف في ذلك، فلما سأل وجد الخلاف فيه "فتناه سالم" إما لأنه يرى كراهته، أو لأن الحاج الشعث النفل، وبه أخذ مالك، "وأرخص له خارجة بن زيد بن ثابت"؛ لأنه جازر بلا كراهة عند الجمهور.

ابْنُ زَيْدٍ بَعْدَ أَنْ رَمَى الْحُمْرَةَ وَحَلَقَ رَأْسَهُ وَقَبْلَ أَنْ يُفَيْضَ، عَنِ الطَّيِّبِ، فَتَنَاهُ سَالِمٌ وَأَرْخَصَ لَهُ خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ بِنِ ثَابِتٍ.
 قَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ أَنْ يَدَّهِنَ الرَّجُلُ يَدَّهِنَّ لَيْسَ فِيهِ طَيْبٌ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَقَبْلَ أَنْ يُفَيْضَ مِنْ مَنَى بَعْدَ رَمَى الْحُمْرَةِ.

قَالَ يَحْيَى: سَأَلَ مَالِكٌ عَنْ طَعَامٍ فِيهِ زَعْفَرَانٌ هَلْ يَأْكُلُهُ الْمُحْرِمُ؟ فَقَالَ: أَمَّا مَا مَسَّتْهُ النَّارُ مِنْ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِهِ أَنْ يَأْكُلَهُ الْمُحْرِمُ، وَأَمَّا مَا لَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ مِنْ ذَلِكَ فَلَا يَأْكُلُهُ الْمُحْرِمُ.

أن يدهن: قال المجدد: دهن رأسه وغيره: بَلَّه وادهن به، على افتعل، وفي "الجمع": يدهن بتشديد دال يفتعل، أي يطلى بالدهن؛ ليزيل شعث رأسه ولحيته، "الرجل" أي الخرم "يدهن" بضم الدال "ليس فيه طيب" يبقى أثره بعد الإحرام كالزيت الخالص، "قبل أن يحرم" وكذلك بعد الإحرام بشرط الفراغ من التحلل الأصغر، وهو المراد بقوله: "وقبل أن يفيض من منى" إلى مكة لأجل طواف الإفاضة، "بعد رمي الجمرة" العقبة، قال الباجي: له أن يدهن قبل إحرامه بدهن غير مطيب؛ لأنه ليس في ذلك أكثر من التنظيف، وذلك حائز قبل الإحرام، كغسل رأسه بالغاسول أو نحوه، وإنما يكره له الدهن المطيب قبل إحرامه؛ لبقاء رائحة طيبة، ولادهان الخرم ثلاثة أحوال: أحدها: قبل الإحرام، وقد ذكرنا، والثاني: بعد رمي جمره العقبة وقبل الإفاضة، فلا بأس بدهن غير مطيب؛ لأنه ليس في الادهان حينئذ أكثر من إزالة الشعث، وذلك مباح له، وأما الدهن المطيب فحكمه حكم الطيب، وأما الثالث: فبعد الإحرام وقبل وجود شيء من التحلل؛ فإن الادهان حينئذ ممنوع بدهن مطيب وغير مطيب.

سئل: بيناء المجهول، الإمام "مالك عن طعام فيه زعفران" أو غيره من أنواع الطيب، "هل يأكله الخرم؟ فقال" مالك: "أما ما مسته" كذا في الهندية بصيغة الماضي، وفي المصرية: "ما تمسه" بصيغة المضارع، "النار من ذلك" بحيث أماته الطبخ وإن بقي لونه؛ لأنه لا يذهب بالطبخ، "فلا بأس به أن يأكله الخرم"؛ لأن النار قد غيرت فعل الطيب الذي في الأشياء، فحاز أكلها، "وأما ما لم تمسه النار من ذلك فلا يأكله الخرم" أي يحرم، وعليه القدية، قاله الزرقاني، ويسط الباجي القروع واختلاف أقوال أصحابهم، وفي "البدائع": لو كان الطيب في طعام طبخ وتغير، فلا شيء على الخرم في أكله، سواء كان يوجد ريحه أو لا؛ لأن الطيب صار مستهلكا في الطعام بالطبخ، وإن كان لم يطبخ يكره إذا كان ريحه يوجد منه، ولا شيء عليه؛ لأن الطعام غالب عليه، فكان الطيب مغمورا مستهلكا فيه، وإن أكل عين الطيب غير مخلوط بالطعام فعليه الدم إذا كان كثيرا، وقالوا في الملاح يجعل فيه الزعفران: =

مَوَاقِيتُ الْإِهْلَالِ

٧٢٥ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَيَهْلُ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَيَهْلُ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ".

= إنه إن كان الزعفران غالبا فعليه الكفارة؛ لأن الملح يصير تبعا له، فلا يجرحه عن حكم الطيب، وإن كان الملح غالبا فلا كفارة عليه؛ لأنه ليس فيه معنى الطيب، وقد روي عن ابن عمر **رضي الله عنه** أنه كان يأكل الخشك كصالح الأصفر وهو حرم، ويقول: لا بأس بالخيض الأصفر للمحرم، وفي "المحلى" مسعه الشافعية مطلقا.

مواقيت: جمع ميقات كمواعيد وميعاد، وأصله: أن يجعل للشيء وقت يختص به، ثم اتسع فيه فأطلق على المكان، وقال ابن الأثير: التوقيت والتأقيت أن يجعل للشيء وقت يختص به، وهو بيان مقدار المدة، يقال: وقت الشيء - بالتشديد - بوقته، ووقت - بالتحفيف - بفته: إذا بين مدته، ثم اتسع فيه، فقبل للموضع: ميقات. وقال ابن عابدين: جمع ميقات بمعنى الوقت المحدود، واستعير للمكان أي مكان الإحرام، كما استعير المكان للوقت في قوله تعالى: ﴿فَبِأَلَيْسَ الْأَمْرُ بِالْحَقِّ﴾ (الأحزاب: ١١) ولا ينافيه قول الجوهري: الميقات موضع الإحرام؛ لأنه ليس من رأيه التفرقة بين الحقيقة والمجاز، وكأنه استند في "البحر" إلى ظاهر ما في "الصحيح"، فزعم أنه مشترك بين الوقت والمكان المعين. والمراد بالإهلال الإحرام كما تقدم.

قال إمام: وللبحاري من طريق الليث عن نافع عن ابن عمر: أن رجلا قام في المسجد، فقال: يا رسول الله! من أين تأمرنا أن نهل؟ قال **رضي الله عنه**: "يهل" بضم أوله وكسر ثانيه، أي يحرم، من أهل المحرم: إذا رفع صوته عند الإحرام، "أهل المدينة" بصيغة الخبر مرادا به الأمر، والمراد مدينته **رضي الله عنه**، "من ذي الحليفة" بالحاء المهملة والفاء، مصغر حلقة ليث معروف، قال المحد: موضع على ستة أميال من المدينة. وهو ماء لبني حشم، "ويهل أهل الشام" راد النسائي من حديث عائشة: ومصر، وزاد الشافعي في روايته: والمغرب، "من الجحفة" بضم الجيم وسكون المهملة، وسحبت مهيبة، بفتح الميم وسكون الطاء وفتح التحتية، كعلفمة، وقيل: بوزن لطفة، والمشهور الأول، "ويهل أهل نجد" أما نجد فهو كل مكان مرتفع، وهو اسم لعشرة مواضع، والمراد ههنا التي أعلاها قنمة واليمن، وأسفلها الشام والعراق، "من قرن" بفتح القاف وسكون الراء فتون، بلا إضافة، على مرحلة من مكة، وهو أقرب للمواقيت، كذا في "المحلى" على "الموطأ"، قال عبد الله بن عمر "من الخطيب **رضي الله عنه**، "ويبلغني أن رسول الله ﷺ قال" وفي "الصحيحين": عن سالم عن أبيه: "ورغموا أن النبي ﷺ قال، ولم أسمعته، وهذا غاية في التحري والتوقي والتبصير لما سمعته من النبي ﷺ مشافهة مما لم يسمعه منه، "ويهل أهل اليمن من يلملم" بفتح التحتية ولا ميم مفتوحتين بينهما ميم ساكنة، مكان على مرحلتين من مكة بينهما ثلاثون ميلا، ويقال لها: "الملم" بالهمزة وهو الأصل، والياء تسهيل لها، وحكى ابن السيد فيه "يرمرم"، يران بدل اللامين، لم ينصرف للعلمية والتأنيث.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: وَبَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَيَهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مَنْ يَلْمَلَمَ.

٧٢٦ - مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَنْ يَهْلُوا مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلَ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَأَهْلَ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَمَّا هَؤُلَاءِ الثَّلَاثُ فَسَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأُخْبِرْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَيَهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مَنْ يَلْمَلَمَ.

٧٢٧ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَهَلَ مِنَ الْفُرْعِ.

أمر إلخ: وأصل الأمر الوجوب، فاستدل به من قال: إن تقدم الإحرام عن المواقيت وتأخيرها عنها لا يجوز، والمسألة خلافية، والتقريب لا يتم إلا بإثبات أن الأمر بالشيء يفرض النهي عن خلافه، وهي أيضاً خلافية، ولعل الإمام مالكا ذكر هذا الحديث تلو الحديث المتقدم إشارة إلى أن الخبر في الحديث المتقدم بمعنى الأمر، "أهل المدينة أن يهلوا من ذي الحليفة" متعلق بـ "يهلوا"، وكلمة "من" استدلالية، أي ابتداء إهلالهم من ذي الحليفة، قاله العيني، "وأهل الشام من الجحفة، وأهل نجد من قرن" أي قرن المنازل، والقرن قرنان: أحدهما هذا، وهو الميقات، والثاني: قرن الثعالب، وليس بميقات على الظاهر، قاله الحافظ، وتبعه الزرقاني وغيره، لكن جمعا كثيرا من فقهاء الشافعية وغيرهم صرحوا في التصريح بأحدهما واحدا، قال عبد الله بن عمر: أما هؤلاء الثلاث فسمعتهن من رسول الله ﷺ، وأخبرت ببناء المجهول، "أن رسول الله ﷺ قال: ويهل أهل اليمن من يلملم" والحديث أخرجه البخاري بطرق.

أهل: أي أحرم "من الفرع" بضم أوله وسكون ثانيه، وقيل: بضمين آخره عين مهملة، موضع بناحية المدينة وهو دون ذي الحليفة إلى مكة، وفي "المعجم": قرية من نواحي الريدة عن يسار السقياء، وبينها وبين المدينة ثمانية برد على طريق مكة، وقيل: أربع ليال لها منازل ونخل ومياه كثيرة، واختلفت العلماء في توجيه الأثر لاختلافهم في مدني تجاوز عن ذي الحليفة إلى الجحفة مثلا، قال ابن رشد: احتلوا فيمن ترك الإحرام من ميقاته، وأحرم من ميقات آخر غير ميقاته، مثل: أن يترك أهل المدينة الإحرام من ذي الحليفة ويحرموا من الجحفة، فقال قوم: عليه دم، ومن قال به مالك وبعض أصحابه، وقال أبو حنيفة: ليس عليه شيء، وقالوا أي علمائنا الحنفية: ولو مر بميقاتين فأحرامه من الأبعد أفضل، ولو أخرجه إلى الثاني لا شيء عليه على المذهب، وعبارة "اللباب": سقط عنه الدم، قال ابن عابدين: قوله: بميقتين، أي كالمديني يمر بذي الحليفة ثم بالجحفة فأحرامه من الأبعد أفضل، ثم قال بعد ذكر عبارة "اللباب" وشرحه: لكن في "الفتح" عن "الكافي" الذي هو جمع كلام محمد في كتب ظاهر الرواية: ومن جاوز وقته غير محرم، ثم أتى وقتا آخر وأحرم منه، أجزأه، ولو كان أحرم من وقته كان أحب إلي.

٧٢٨ - **مَالِكٌ عَنْ الثَّقَفَةِ عِنْدَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَهَلَ مِنْ إِبِلْيَاءَ.**

٧٢٩ - **مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهَلَ مِنَ الْجَعْرِانَةِ بِعُمَرَةَ.**

= فعلم منه أن قول أبي حنيفة المنار في غير أهل المدينة اتفاقاً لا احترازاً، وأنه لا فرق في ظاهر الرواية بين المدني وغيره، وقال ابن نجيم: قوله أي المائتين: "إن هذه المواقيت لأهلها ولمن مر بها" قد أفاد أنه لا يجوز مجاوزة الجميع إلا محرماً، فلا يجب على المدني أن يحرم من ميقاته وإن كان هو الأفضل، وإنما يجب عليه أن يحرم من آخرها عندنا، ويعلم منه أن الشامي إذا مر على ذي الخليفة في ذهابه لا يلزم الإحرام منه بالطريق الأول، وإنما يجب عليه أن يحرم من الجحفة كالمصري، وقال القاري في "شرح الثغاية": ولو لم يحرم المدني ومن تبعناه من ذي الخليفة وأحرم من الجحفة، فلا شيء عليه، وكره وفاقاً، وعن أبي حنيفة: يلزمه دم، وبه قال الشافعي، لكن الظاهر هو الأول؛ لما روي في الحديث من قوله ﷺ: **هَـنَ هُنَّ وَلَيْسَ أُنًى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِيهِنَّ**، فمن جاوز إلى الميقات الثاني صار ميقاتاً له.

إِبِلْيَاءَ: قال النووي: بمزة مكسورة ثم مثناة من تحت ساكنة ثم لام مكسورة ثم ياء أخرى ثم ألف ممدودة، هذا هو الأشهر، وحكي فيها القصر، ولغة ثالثة: "إلياء" تحذف الياء الأولى وسكون اللام والمد، وورد: الإبلياء، بألف ولام، وهو غريب، قبل: معناه: بيت الله، والمراد: البيت المقدس، ولم يذكر في رواية "الموطأ" الإهلال كان بحجة أو عمرة، وكذا لم يذكره في رواية محمد، لكن ذكر في "جمع الفوائد" برواية مالك: أن ابن عمر أهل بحجة من إبلياء، قلت: واختلفت فقهاء الأمصار في تقديم الإحرام على الميقات المنكالي، قال العيني في "شرح الهداية": تقدم الإحرام على هذه المواقيت جائز بالإجماع، وقال داود الظاهري: إذا أحرم قبل هذه المواقيت فلا حج له ولا عمرة، وقال في "شرح البحاري": قال ابن حزم: لا يحل لأحد أن يحرم بالحج أو العمرة قبل المواقيت، فإن أحرم أحد قبلها وهو يحرم عليها، فلا إحرام له، ولا حج ولا عمرة له إلا أن ينوي إذا صار في الميقات تجديد الإحرام فذلك جائز، وقال العيني: إن ابن المنذر نقل الإجماع على الجواز في التقديم عليها، ثم قال: فإن قلت: نقل عن إسحاق وداود عدم الجواز، قلت: مخالفتهما للجمهور لا تعتبر، وقال أيضاً: اختلفوا هل الأفضل التزام الحج منهن أو من منزله؟ فقال مالك وأحمد وإسحاق: إحرامه من المواقيت أفضل، وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي وآخرون: الإحرام من المواقيت رخصة، واعتمدوا في ذلك على فعل الصحابة، فإلهم أحرموا من قبل المواقيت، وهم ابن عباس وابن مسعود وابن عمر وغيرهم، قالوا: وهم أعرف بالسنة وهم فقهاء الصحابة، وشهدوا بإحرام رسول الله ﷺ وعلموا أن إحرامه ﷺ من الميقات كان تيسيراً على أصحابه ورخصة لهم، وابن عمر كان أشد الناس اتباعاً لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

أهل: أي أحرم بعد قسمة غنائم حسين في عام الفتح سنة ثمان "من الجعرانة" قال ياقوت الحموي: بكسر أوله إجماعاً، ثم إحرامه ﷺ هذا من الجعرانة بحتمل وجوها، أحدها: أنه **ﷺ** أراد العمرة مقصودة؛ إذ كان يخرج إذ ذاك من تلك النواحي إلى المدينة؛ فأراد أن يكون آخر أعماله إذا العمرة، فعلى هذا في فعله **ﷺ** حجة، =

التلبية والعمل في الإهلال

٧٣٠ - مالك عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ

= على أن من كان داخل الميقات وأراد الحج أو العمرة فلا يحتاج الخروج إلى المواقيت بل يهل من موضعه، ويكون فعله **﴿١﴾** تفسيراً لما ورد في روايات المواقيت بعد المواقيت المذكورة: ومن كان دول ذلك فمن حيث أشاء، قال العيني: الفاء جواب الشرط، أي فمهله من حيث قصد الذهاب إلى مكة، يعني يهل من ذلك الموضع، قال ابن رشد: جمهور العلماء على أن من كان منزله دوقن، قميقات إحرامه من منزله، وقال الحافظ: هذا متفق عليه، إلا ما روي عن مجاهد أنه قال: ميقات هؤلاء نفس مكة، وثاني الوجوه في إحرامه **﴿٢﴾**: أنه أراد دخول مكة لاختبار حاجهم بعد الفتح، إذ كان هذا أو أن الرجوع إلى المدينة، وعلى هذا له **﴿٣﴾** أن يدخل بدون إحرام أيضاً، لكنه أحرم لإحراز فضيلة العمرة ولم تكن العمرة مقصودة، ويحتمل وجوهاً أخرى.

التلبية: مصدر لى أي قال: ليك، قال العيني: هي مصدر من لى يلى، وأصله لب على وزن فعل لا فعل فقلت الباء الثالثة ياء، استثقالاً لثلاث باءات، ثم قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وما قال صاحب "التلويح": قولهم: لى مشتق من لفظ لييك كما قالوا: حمدل وحوقل، ليس بصحيح، ثم بسط في التعقيب عليه. قال ابن رشد: اتفقوا على أن الإحرام لا يكون إلا بنية، واحتفظوا هل تجزئ النية فيه من غير التلبية؟ فقال مالك والشافعي: تجزئ النية من غير التلبية، وقال أبو حنيفة: التلبية في الحج كالنكبة في الإحرام بالصلاة إلا أنه تجزئ عنده كل لفظ يقوم مقام التلبية كما في افتتاح الصلاة عنده. ومذهب الحنفية في ذلك ما في "شرح الباب" أن التلبية مرة فرض، وهو عند الشروع، وتكرارها سنة أي في المجلس الأول وكذا سائر المجالس، والإكثار منه مندوب إلخ. وفي "أهداية": ولا يصير شارعاً في الإحرام بمجرد النية ما لم يأت بالتلبية خلافاً للشافعي؛ لأنه عقد على الأداء فلا بد من ذكر، كما في تحريم الصلاة، ويصير شارعاً بذكر يقصد به التعظيم سوى التلبية فارسية كانت أو عربية، هذا هو المشهور عن أصحابنا، والفرق بينه وبين الصلاة على أصلهما أن باب الحج أوسع من باب الصلاة، حتى يقام غير الذكر مقام الذكر كتقليد البدن، فكذا غير التلبية وغير العربية. قال ابن الأمام: قوله: "خلافاً للشافعي" في أحد قوليه، وروي عن أبي يوسف كقوليه؛ قياساً على الصوم يخامع لها عبادة كف عن المحظورات، فتكفي النية لا التزامها، وقسنا نحن على الصلاة؛ لأنه التزام أفعال لا مجرد كف، بل التزام الكف شرط، فكان الصلاة أشد، فلا بد من ذكر يفتح به أو بما يقوم مقامه مما هو من خصوصياته، وقد روي عن ابن عباس في قوله تعالى: **﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِ الْحَجَّ﴾** (البقرة: ١٩٧) قال: فرض الحج الإهلال، وقال ابن عمر: التلبية، وقول ابن مسعود: "الإحرام" لا ينافي قولهما كيف وقد ثبت عنه أنه التلبية. وقال ابن رشد: كان مالك لا يرى التلبية من أركان الحج، ويرى على ناركها دماً، وكان غيره يراها من أركانه، وحجة من رآها واجبة: أن أفعاله **﴿٤﴾** إذا أتت بياناً لواجب أنها محمولة على الوجوب، حتى يدل الدليل على غير ذلك؛ لقوله **﴿٥﴾** حذروا عني مناسككم =

أَنْ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ **لَيْتِكَ اللَّهُمَّ لَيْتِكَ** لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتِكَ إِنَّ الْحَمْدَ
وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ.

بالنصب ويجوز الرفع بالنصب والرفع

- وقال القاري في "شرح النفاية": فرض الخج الإحرام بإجماع الأمة، ولأن كل عبادة لها تحليل فلها إحرام كالصلاة، وهو عبادة شرط الأداء لا ركن كما قال الشافعي ومالك؛ لأنه يدمم إلى الخلق ولا ينتقل عنه إلى غيره، ويجمع كل ركن في الجملة، ولو كان ركناً لما كان كذلك.

ليتك **الح**: "ليتك" لفظ مثنى عند سيبويه ومن تبعه، وقيل: اسم مفرد، وأنه القلت ياء؛ لاتصالها بالضمير كما في لديك وإليك، ورد بألفها قلبت ياء مع المظهر، وعن الفراء: نصب على المصدر، وأصله "لياً لئك" فثني على التأكيد أي إلباء بعد إلباء، وهذه التثنية ليست حقيقية بل للتكثير أو للمبالغة، ومعداه إجابة بعد إجابة، قال السدوسي: أي أحبتك للحج حين أدت إبراهيم به في الناس كما أحبتك أولاً حين حاطت الأرواح به "لست بركم"، كذا قيل، والأحسن أن معناه امتثالاً لك بعد امتثال في كل ما أمرني به. "اللهم ليتك" أي يا الله! أحبتك فيما دعوتنا، وفي "التعليق الممجد" عن القاري: كثره للتأكيد أو أحدهما في الدنيا والآخرة، أو كثره باعتبار الخالين المختلفين من الغنى والفقر والنع والضر والخير والشر، أو إشارة إلى وقوع أحدهما في عالم الأرواح والآخرة في عالم الأشباح. "ليتك لا شريك لك ليتك" قال القاري: فالتلبية الأولى المؤكدة بالتثنية لإثبات الألوهية، وهذه بطريقها تعني الشركة الشدية والمثلية في الذات والصفات، "إن الحمد والنعمة لك" قال الحافظ: روي بكسر الهمزة على الاستئناف، ولغنيها على التعليل، والكسر أجود عند الجمهور.

قال ثعلب: لأن من كسر جعل معناه: إن الحمد لك على كل حال، ومن فتح قال: معناه: ليتك هذا السبب، ونقل الرغشمري: أن الشافعي اختار الفتح، وأن أبا حنيفة اختار الكسر، وقال الطبري: الفتح رواية العامة وهما مشهوران. وقال القاري: الكسر هو المختار رواية ودراية، قلت: ورجح النووي وابن دقيق العيد الكسر كما في "الفتح". وفي "المطدات": كسر الأنف لا يفتحها؛ ليكون ابتداء لا بناء، قال ابن الهمام: يعني في الوجه الأوجه، وأما في الجواز فيجوز، والكسر على استئناف البناء، وتكون التلبية للذات، والفتح على أنه تعليل للتثنية، أي ليتك لأن الحمد والنعمة لك، ومال الساجي إلى أن لا مزية لأحد اللفظين على الآخر. والنعمة بكسر النون: الإحسان والمنة مطلقاً، وبالفتح الضعيف، قال تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَعْلَمَ إِلَهُكُمُ أَنَّ هَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ اتَّقَوْا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ وَأَلْزَمُوا خِلَافَهُمْ** (النور: ١١) وهي بالنصب على المشهور. وقال عياض: يجوز الرفع على الابتداء والخبر محذوف أي مستقرة لك، وجوز ابن الأثير أن الموحود خبر المبتدأ وخبر "إن" هو المحذوف، قلت: وعلى هذا لا يرد ما أورد القاري على الرفع: أنه لا يجوز العطف على محل اسم "إن" إلا بعد مضي الخبر. "والمملك" بالنصب أيضاً على المشهور، ويجوز الرفع وتقديره: المملك كذلك، قاله الحافظ. وقال القاري: بالنصب عطف على "الحمد"، ولذا يستحب الوقف عند قوله: والمملك. قال ابن المنير: قرن الحمد والنعمة وأقر المملك؛ لأن الحمد متعلق بالنعمة، ولذا يقال: الحمد لله على نعمه، فجمع بينهما، =

قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَزِيدُ فِيهَا لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ بِإِدِّكَ لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ.

لَكَ سَعَادَاتُ

= وأما الملك فهو معنى مستقل بنفسه. قال القاري: وفي تقديم الحمد على النعمة إيماء إلى عموم معنى الحمد، وإشارة إلى أنه بذاته يستحق الحمد سواء أُنعم أو لم ينعم، ولا مانع من أن يكون "الملك" مرفوعاً وخبره قوله: "لا شريك لك"، وعلى ابن حجر الوقفة اللطيفة بعد "الملك" بأن إيصالها بـ"لا" التي بعدها ربما يتوهم أنها نفي لما قبلها، وذلك كفر. وتعبه القاري بأنه ذهول عما قبلها وما بعدها.

قال: نافع "وكان عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ" هذا نص على أن الزيادة من ابن عمر، وهكذا في رواية يحيى التيمي عند مسلم، وأوضح منه ما في الناس من البخاري بعد ما ذكر تلبية رسول الله ﷺ المذكورة من زيادة قوله: "ولا يريد على هذه الكلمات"، وما يروهم رواية الفصل الثاني - من باب التلبية للمشكاة عن المتفق عليه، واللفظ لمسلم، أن هذه الزيادة أيضاً مرفوعة - وهم أو سهو من الناسخ. "يزيد فيها" فيقول: "لبيك لبيك لبيك" ثلاث مرات، وهكذا رواية محمد، وفيه إشارة إلى أن التأكيد اللفظي لا يزد فيه على ثلاث مرات واتفق عليه البلغاء، وأما تكرير **﴿مَائِ آءٍ رَكْعَتَا تَكْدَانِ﴾** (الرحم: ١٣)، فليس من التأكيد، قاله الزرقاني. "وسعديك" قال عياض: إفرادها وتثنيها كـ "لبيك"، ومعناه: ساعدت طاعتك مساعدة بعد مساعدة وإسعادا بعد إسعاد، ولذا أثني. وهو من المصادر المنصوية بفعل لا يظهر في الاستعمال. قال القاري: وفي "النهاية": لم يسمع "سعديك" مفرداً عن لبيك. "والخير بيدك" هكذا لفظ مسلم. وفي المشكاة برواية مسلم: "والخير في يدك". وورد: "والشر ليس إليك" أي لا ينسب إليك أديا. "لبيك والرغباء إليك" هكذا في جميع النسخ الهندية والمنصورية إلا نسخة الزرقاني. ففيها الرغبي بالقصر. قال المازري: يروى بفتح الراء والمد وبضم الراء مع القصر. وقال القاري: يروى بفتح الراء والمد، وهو المشهور، وبضم الراء مع القصر، ونظيره العلياء والعلوى والنعماء والنعمى، وحكى أبو علي فيه الفتح مع القصر أيضاً، ومعناه الطلب والمسألة والرغبة. قال الباجي: كأنه قال: إن المرغوب إليه هو الله تعالى. "والعمل" قال الطيبي: أي كذلك العمل منتبه إليه، إذ هو المقصود منه. وقال القاري: الأظهر أن التقدير: والعمل لك أي لوجهك ورضائك، أو العمل بك أي بأمرك وتوفيقك، أو المعنى: أمر العمل راجع إليك في الرد والقبول.

فإن قيل: كيف زاد ابن عمر في التلبية ما ليس منها مع أنه كان شديد التحري لاتباعه ﷺ، وقد تقدم من رواية مسلم عن سالم عنه: أن النبي ﷺ لا يزيد على هذه الكلمات المذكورة. أو لا أحاب الأبي بأنه رأى أن الزيادة على النص ليست نسخاً، وأن الشيء وحده كذلك هو مع غيره، أو فهم عدم القصر على هذه الكلمات، وأن الثواب يتضاعف بكثره العمل، وانقصار النبي ﷺ بيان لأقل ما يكفي. وأجاب الولي العراقي بأنه ليس فيه خلط السنة بغيرها، بل لما أثني بما سمعه ضم إليه ذكراً آخر، وباب الأذكار لا تحجر فيه إذا لم يؤد إلى تحريف ما قاله النبي ﷺ، فإن الذكر خير موضوع والاستكثار منه حسن. قال العيني: قال أبو عمر: أجمع العلماء على القول بهذه التلبية المروية =

٧٣١ - **مالك** عَنْ **هشام بن عروة**، عَنْ **أبيه**: أَنَّ **رَسُولَ اللَّهِ ﷺ** كَانَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ،

- عن رسول الله ﷺ، واختلفوا في الزيادة، فقال مالك: أكره الزيادة فيها على تلبية رسول الله ﷺ، وروي عنه أنه لا بأس أن يزداد فيها ما كان ابن عمر ؓ يزيد. وقال الثوري والأوزاعي ومحمد بن الحسن: أنه أن يزيد فيها ما شاء وأحب. وقال أبو حنيفة وأحمد وأبو ثور: لا بأس بالزيادة. وقال الترمذي: قال الشافعي: إن زاد شيئاً في التلبية من تعظيم الله تعالى فلا بأس بإنشاء الله، وأحب إلي أن يقتصر. وقال أبو يوسف والشافعي في قول: لا ينبغي أن يزداد فيها على تلبية النبي ﷺ المذكورة، وإليه ذهب الطحاوي وحنافه.

كان يصلي إجماع: قال الباجي: هذا اللفظ إذا أطلق في الشرع اقتضى ظاهره في عرف الاستعمال النافلة، وهو المفهوم من قوله: صلى فلان ركعتين، وإدراك روي أن صلاة النبي ﷺ بذى الحليفة كانت صلاة الفجر، وقد اختار مالك أن يكون إحرامه بأثر نافلة؛ لأنه زيادة خير. قال النووي: في الحديث استحباب صلاة الركعتين عند الإحرام، ويصليهما قبل الإحرام ويكونان نافلة؛ هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة، إلا ما حكاه القاضي وغيره عن الحسن البصري: أنه استحباب كونهما بعد صلاة فرض؛ لأنه روي أن هاتين الركعتين كانتا صلاة الصبح، والنسب ما قاله الجمهور، وهو ظاهر الحديث. وفي "المحلى": قلت: فيه ندب كون الإحرام بعد الصلاة، ويكون نافلة عند أبي حنيفة والشافعي والجمهور، ولو صلى المكتوبة أحرأته كما تجزئه عن نية المسجد، كذا ذكره فقهاء الفريقين. وعند مالك يحرم الحاج والمعتمر بأثر فريضة أو نافلة كما في "الرسالة"، وبه قال أحمد، غير أن ظاهر مذهبه كونه بعد الفرض أولى للاتساع. وقال الموفق: المستحب أن يحرم عقيب الصلاة، فإن حضرت مكتوبة أحرم عقيبها وإلا صلى ركعتين تطوعاً، وقد روي عن أحمد: أن الإحرام عقيب الصلاة وإذا استوت به راحلته وإذا بدأ بالسير سواء؛ لأن الجميع قد روي عنه ؓ بطرق صحيحة، فوسع في ذلك كله، وهذا كله على الاستحباب، وكيف ما أحرم حاز، لا نعلم أحداً حالف في ذلك. وقال الدردير: ثم رابع السنن ركعتان، والفرض مجزئ عنهما، وفاته الأفضل، وقال الدسوقي: الفرض مجزئ أي في أصل السنة، والخاصل أن السنة تحصل بإيقاع الإحرام عقب صلاة ولو فرضاً، لكن إن كانت نقلاً أي بسنة ومنسوب، وإد أنى بعد فرض أنى بسنة فقط. قلت: وفي فروع الحنفية ندب الركعتين نقلاً، وتجزئ المكتوبة. وفي "الروض المربع" وسن إحرام عقب الركعتين نقلاً، أو عقب فريضة. ومال ابن القيم في "المهدي" إلى أنه ؓ أحرم في مصلاه بعد ما صلى الظهر ركعتين، قال: ولم ينقل عنه أنه صلى للإحرام ركعتين غير فرض الظهر. قلت: وظاهر النصوص أن هاتين الركعتين كانتا نية الإحرام لا للظهر ولا للفجر، كما قال به الحسن البصري، وقد تقدم في كلام الباجي والنووي، ويؤيده ما في "شرح الإحياء" برواية أحمد وأبي داود والحاكم من حديث ابن عباس: أن رسول الله ﷺ أخرج حاجاً، فلما صلى في مسجده بذى الحليفة ركعته أوجب إجماعاً.

فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ أَهْلًا.

٧٣٢ - **مالك** عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ: يَبْدَأُكُمْ هَذِهِ الَّتِي تَكْذِبُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، مَا أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ يَعْنِي مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ.

فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ الرَّاحِلَةُ: ولمسلم في حديث ابن عمر: استوت به الناقة قائمة، "أهل" أي رفع صوته بالتلبية، اختلفت الروايات في موضع إحرامه ﷺ، فروي أنه أحرم في مصلاه بعد الصلوة، وروي: حين استوت به الراحلة كما في حديث الباب، وروي: أنه أحرم لما علا شرف البيداء، وجمع بين هذا الاختلاف ابن عباس، قال الخافظ: وقد أزال الإشكال ما رواه أبو داود والحاكم من طريق سعيد بن جبير قلت لامين عباس: عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في إحرامه، فذكر الحديث، وأخرجه الحاكم من وجه آخر من طريق عطاء عن ابن عباس. وقد اتفق فقهاء الأمصار على جميع ذلك، وإنما الخلاف في الأفضل. وقال الزرقاني: في حديث الباب حجة للشافعي ومالك أن الأفضل أن يهل إذا انبعثت به راحلته وتوجه لطريقه ماشيا. وكذا جمع بين مذهبيهما غيره، وفرق الباجي بينهما، فقال: ذهب مالك وأكثر الفقهاء إلى أن المستحب أن يهل الراكب إذا استوت به راحلته قائمة على لفظ الحديث، وقال الشافعي: يهل إذا أخذت ناقته في المشي، وقال أبو حنيفة: يهل عقب الصلاة.

يَبْدَأُكُمْ: قال الزرقاني: بالمد، "هذه" التي فوق علمي ذي الخليفة لمن صعد من الوادي. قاله أبو عبيد البكري وغيره. وأضافها إليهم لكونهم كذبوا بسببها. وفي "المحلى" سميت البيداء؛ لأنه ليس فيها أثر ولا بناء، وكل مفازة يسمى بيدا، قاله النووي. وهي الشرف الذي قدام ذي الخليفة إلى مكة. "التي تكذبون على رسول الله ﷺ فيها" أي بسببها، فـ"في" للتعليل أي تقولون: إنه ﷺ أحرم منها. قال الباجي: يعني - والله أعلم - أنهم يقولون: إن النبي ﷺ أحرر الإحرام والإهلال حتى أشرف عليها، وذلك مروى عن أنس (أيضا) قال: صلى النبي ﷺ بالمدينة - ونحن معه - الظهر أربعاً، وصلى بذی الخليفة ركعتين، ثم بات فيها حتى أصبح ثم ركب حتى استوت به ناقته على البيداء، حمد الله وسبح وكبر، ثم أهل بنح وعمرة. فألكر عبد الله بن عمر هذه الرواية، ووصفها بالكذب؛ لأن الكذب الإخبار بالشئ على ما ليس به، قصد بذلك المحير أو لم يقصد، وفي "المدينة" عن ابن نافع: أنكر مالك الإحرام من البيداء. وقال الأبي: ليس من شرط الكذب العمد، فهو محمول على أنه أراد أن ذلك وقع منهم سهواً؛ إذ لا بظن به بأنه يسب الصحابة إلى الكذب الذي لا يهل. "ما أهل رسول الله ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ يَعْنِي مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ" قال الباجي: هذا يقتضي أنه أفضل مواضع ذي الخليفة للاقتداء بالنبي ﷺ والتبرك بموضع إحرامه، ومن أحرم من غير ذلك الموضع من ذي الخليفة أجزأه؛ لأنه لا يمكن كل واحد من الناس أن يحرم من ذلك الموضع مع عظم الرفاق وكثرة الشر ونزاحم الناس.

٧٢٣ - مالك عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! رَأَيْتُكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا،

أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ: كَتَبَ ابْنُ عُمَرَ **عليه السلام** "رَأَيْتُكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا" أَيِ مِنَ الْخِصَالِ، وَهُوَ مَفْعُولٌ لِقَوْلِهِ: "تَصْنَعُ"، وَالْجُمْلَةُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لِقَوْلِهِ: "رَأَيْتُكَ"، "لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ" أَيِ أَقْرَانِكَ وَأَمْثَالِكَ مِمَّنْ صَحِبَ النَّبِيَّ **عليه السلام**، وَفِي بَعْضِ نَسَخِ "الْبَحَارِيِّ": مِنْ أَصْحَابِنَا أَيِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ **عليه السلام**، قَالَ الْبَاحِيُّ: سَأَلَهُ عَنْ وَجْهِ تَعَلُّقِهِ بِهَا، وَهَلْ عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ تَوْقِيفٌ مِنَ النَّبِيِّ **عليه السلام**، أَوْ فَعَلَهُ عَنْ رَأْيٍ وَاجْتِهَادِهِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ كَثِيرَ الْخَطِّ لِأَفْعَالِ النَّبِيِّ **عليه السلام**، شَدِيدَ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ مَعْرُوفًا بِذَلِكَ مَشْهُورًا فِي الصَّحَابَةِ وَالتَّالِعِينَ، فَأَرَادَ ابْنُ جُرَيْجٍ أَنْ يَعْلَمَ مَا خَالَفَ فِيهِ أَصْحَابُهُ مِنْ ذَلِكَ. "يَصْنَعُهَا" قَالَ الْخَافِضُ: الظَّاهِرُ مِنَ السِّيَاقِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ لَمَّا ذَكَرَ دُونَ غَيْرِهِ مِمَّنْ رَاحَهُمْ عَيْدُهُ. وَقَالَ الْمَازَرِيُّ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَرَادُهُ لَا يَصْنَعُهُنَّ غَيْرُكَ بِمَنْعَةٍ وَإِنْ كَانَ يَصْنَعُ بَعْضُهَا.

وَفِي "التَّعْلِيقِ الْمُسَحَّدِ": الْمُرَادُ لَفْظِي الرَّؤْيَةِ عَنِ الْأَكْثَرِ، وَبَالِغٌ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا، أَوْ الْمُرَادُ لَفْظِي رُؤْيَا أَحَدٍ بِفَعْلِهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِتْرَامِ، "قَالَ: وَمَا مِنْ" وَلَفْظُ الْبَحَارِيِّ: "مَا هِيَ" بضمير الإفراد. "يَا ابْنَ جُرَيْجٍ؟ قَالَ: رَأَيْتُكَ لَا تَقْسُ مِنَ الْأَرْكَانِ" الْأَرْبَعَةِ نَلَيْتَ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ "الْيَمَانِيَيْنِ" بِتَحْفِيفِ الْيَاءِ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ يَدُلُّ مِنْ إِحْدَى يَائِي النَّسَبِ، وَهُوَ الْأَفْصَحُ الَّذِي اخْتَارَهُ تَعْلِبٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ فَارَسٍ غَيْرَهُ كَمَا بَسَطَهُ الْعَبَّاسِيُّ، وَفِي لُغَةٍ قَلِيلَةٍ: لِشَدِيدِهَا عَلَى أَنْ الْأَلْفَ زَائِدٌ. قَالَ الْأَكْبَرِيُّ: هُوَ مَنَسُوبٌ إِلَى الْيَمَنِ، فَالْقِيَاسُ أَنْ يَقَالَ فِي النَّسَبِ إِلَيْهِ: يَمَنِيٌّ، فَمَرَادُوا فِيهِ الْأَلْفَ عَوَضًا مِنْ إِحْدَى يَائِي النَّسَبِ، فَلَمَّا شَدُّوا جَمَعُوا بَيْنَ الْعَوَضِ وَالْمَعْوَضِ مِنْهُ، وَذَلِكَ لَا يَسْعَى، وَحَكَى سَيُوبَةُ فِيهِ التَّشْدِيدَ، وَوَجْهَهُ أَنَّ الْأَلْفَ فِيهِ زَائِدَةٌ. وَفِي "الْمُغَلِّى" الَّذِينَ شَدَّدُوا قَالُوا: قَدْ يَزِيدُ فِي النَّسَبِ كَمَا زَادُوا الرَّاي فِي "الرَّايِ" مَنَسُوبًا إِلَى الرَّيِّ، وَالنُّونُ فِي "الصُّعَايِ" مَنَسُوبًا إِلَى صُعَاءَ. وَالْمُرَادُ هَهُمَا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ وَالرُّكْنَ الَّذِي فِيهِ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ، وَيُقَالُ لَهُ: الرُّكْنُ الْعِرَاقِيُّ؛ لِكُونِهِ إِلَى حِجَةِ الْعِرَاقِ، وَإِلَيْهِ أَكْثَرُ بِلَادِ الْهِنْدِ، وَالَّذِي قَبْلَهُ يَمَانِيٌّ؛ لِأَنَّهُ مِنْ حِجَةِ الْيَمَنِ، وَيُقَالُ لِهَما: الْيَمَانِيَّانِ تَعْلِيًّا، وَيُقَالُ لِلرُّكْنَيْنِ الْآخَرَيْنِ: الشَّامِيَّانِ، فَإِنْ قِيلَ: لَمْ لَا قَالُوا: الْأَسْوَدَيْنِ تَعْلِيًّا؟ أَجِيبُ بِأَنَّهُ رَمَّا يَشْتَبِهُ عَلَى بَعْضِ الْعَوَامِ أَنْ فِي كُلِّ مِنْ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ، فَيُفْهِمُ التَّشْبِيهُ وَلَا يَفْهِمُ التَّعْلِيلَ، كَذَا قَالَ الزُّرْقَانِيُّ وَغَيْرُهُ. وَإِطْلَاقُ الرُّكْنِ الْعِرَاقِيِّ عَلَى الرُّكْنِ الَّذِي فِيهِ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ غَيْرُ مَعْرُوفٍ، وَالْمَعْرُوفُ إِطْلَاقُهُ عَلَى الرُّكْنِ الَّذِي بَيْنَ حُدُودِ الْبَابِ وَحُدُودِ الْخَطِيمِ.

"وَرَأَيْتُكَ تَلِيسٌ" يَفْتَحُ أَوَّلُهُ وَثَانَتُهُ، فَهُوَ مِنْ بَابِ سَمْعٍ بِمَعْنَى التَّلَاسِ، وَمِنْ بَابِ ضَرْبٍ بِمَعْنَى الْخَلْطِ، "التَّلَالُ" جَمْعُ تَلْعَلٍ، وَهُوَ مَا يَلِيسُ فِي الرَّحْلِ لِقَوَايَةِ الْقَدَمِ عَنِ الْوَسْخِ وَالْقَدَرِ وَغَيْرِهِمَا، "السَّنِيَّةُ" بِكسْرِ الشَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمُوحِدَةِ، نِسْبَةٌ إِلَى السَّنَةِ بِالكسْرِ، آخَرُهُ مَشَاءٌ فَوْقَهُ، هِيَ الَّتِي لَا شَعْرَ فِيهَا، مَأْخُودٌ مِنَ السَّنَةِ بِمَعْنَى الْخَلْقِ. قَالَهُ الْأَزْهَرِيُّ، أَوْ لِأَنَّهَا سَنَتْ بِالذَّبَاغِ أَيِ لَانَتْ. وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو وَالتَّيْبَانِي: كُلُّ مَذْبُوغٍ سَنَتْ، وَمَا سَبَأَنِي مِنْ حَوَابِ ابْنِ عُمَرَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ هَهُنَا التَّلَالُ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ.

قَالَ: وَمَا هُنَّ يَا ابْنَ جَرِيحٍ! قَالَ: رَأَيْتُكَ لَا تَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ، وَرَأَيْتُكَ تَلْبِسُ النَّعَالَ السَّبْتِيَّةَ، وَرَأَيْتُكَ تَصْبِغُ بِالْصُّفْرَةِ، وَرَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهِلَالَ وَلَمْ تَهَلْ أَنْتَ حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَمَّا الْأَرْكَانُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسُّ مِنْهَا إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ، وَأَمَّا النَّعَالُ السَّبْتِيَّةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبِسُ النَّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا،

« وَيُقْبَلُ: منسوبة إلى سوق السبت بالفتح، "ورأيتك تصبغ" بضم الموحدة وفتحها لغتان مشهورتان حكاهما الجوهري، وحكي الكسر أيضاً من ضرب بضرب، كذا في "المحلى"، "بالصفرة" بالضم أي اللون الأصفر بالزغفران أو غيره، وقيل: الصفرة ليست تصبغ به أصفر أي تصبغ ثوبك أو شعرك، كما سيأتي. قال الباجي: يتحمل أن يريد الخضاب ويتحمل الثياب، وقال يحيى بن عمر: يريد أنه كان يصبغ بها ثيابه لا لحيته، قال: وهذا معناه عند أصحاب مالك، قال أحمد بن حنبل: ولا يثبت أن النبي ﷺ صبغ لحيته بصفرة ولا غيرها، ولا أدرك ذلك، توفي رسول الله ﷺ وليس في لحته ورأسه عشرون شعرة بيضاء، "ورأيتك إذا كنت" نازلاً "بمكة أهل الناس" أي أحرموا "إذا رأوا إهلال" أي هلال ذي الحجة "و لم قل" هكذا في النسخ الهندية بالإدغام، وكذا في رواية البخاري، وفي النسخ المصرية بفت الإدغام، "أنت حتى كان" هكذا في النسخ الهندية، وكذا لفظ البخاري، وفي المصرية "ومسلم" بالمضارع، ثم بشكل على هذا الحديث ما يأتي في باب إهلال أهل مكة: أن ابن عمر أيضاً يهل هلال ذي الحجة، ويأتي الجمع هناك. "يوم" بالرفع فاعل "يكون" التامة والنصب خبر على أنها ناقصة، قاله الزرقاني "التروية" ثامن ذي الحجة.

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ أَخ: فِي جَوَابِ أَسْئَلَتِهِ وَيَانِ مَنَسْكَةٍ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ الْأَرْبَعَةِ: "أَمَّا الْأَرْكَانُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسُّ مِنْهَا إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ" لَأَمَّا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهَا فِي بِنَاءِ الْكَعْبَةِ، وَاسْتِلَامِهَا مُخْتَلَفٌ، فَرُكْنُ الْأَسْوَدِ اسْتِلَامُهُ التَّقْبِيلُ إِنْ قَدَرَ، وَالْيَمَانِيُّ مَسَّهُ بِلَا تَقْبِيلٍ، كَمَا سَيَأْتِي مُفَصَّلًا فِي بَابِ تَقْبِيلِ الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ فِي اسْتِلَامِهِ، بِخِلَافِ الشَّامِيِّينَ فَلْيَسَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ. قَالَ الْقَاسِمِيُّ: لَوْ أَدْخَلَ الْحَجَرُ فِي الْبَيْتِ حَتَّى عَادَ الشَّامِيَانِ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ اسْتِلَامًا، قَالَ ابْنُ الْقَصَّارِ: وَلَئِنْ لَمَّا بَنَى ابْنُ الزُّبَيْرِ الْكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِهِ اسْتَلَمَ الْأَرْكَانَ كُلَّهَا. قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ الْيَوْمَ عَلَى أَنَّ الرُّكْنَيْنِ الشَّامِيِّينَ لَا يَسْتَلِمَانِ، وَإِنَّمَا كَانَ الْخِلَافُ فِيهِ فِي الْعَصْرِ الْأَوَّلِ بَيْنَ بَعْضِ الصَّحَابَةِ وَبَعْضِ التَّابِعِينَ، ثُمَّ ذَهَبَ الْخِلَافُ. وَتَخَصَّصَ الْيَمَانِيُّ لَأَمَّا كَانَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ، بِخِلَافِ الْآخَرَيْنِ، وَلَمَّا رَدَّهَا ابْنُ الزُّبَيْرِ عَلَى قَوَاعِدِهِ اسْتَلَمَهَا أَيْضًا، وَلَمْ يَبْنِ الْأَنْ كَذَلِكَ اسْتَلَمَتْ كُلُّهَا اقْتِدَاءً بِهِ، صَرَحَ بِهِ الْقَاضِي عِيَاضُ، قَالَ الْعَبَّيُّ: "وَأَمَّا النَّعَالُ السَّبْتِيَّةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبِسُ النَّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ" وَهَذَا يَعْنِي الْمُرَادَ مِنَ النَّعَالِ السَّبْتِيَّةِ، "وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا" أَيِ يَغْسِلُ الْأَرْجُلَ حَالَ كَوْنِهَا فِيهَا، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ.

فَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا، وَأَمَّا الصُّفْرَةُ فَأَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبِغُ بِهَا، فَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَصْبِغَ بِهَا، وَأَمَّا الْإِهْلَالُ فَأَنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْلُ حَتَّى يَتَّبِعَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ.

٧٣٤ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَيَرْكَبُ، فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ أَحْرَمَ.

٧٣٥ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ يَلْعَنُ: أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ أَهَلَ.....

البها: كذا في النسخ الهندية بضمير الإفراد الرجوع إلى النعال، وفي المصرية بضمير التثنية بتأويل النعلين، والمعنى: ألبسها اقتداء به **ﷺ**. وأما حكم النعال الستية فقد قال أبو عمر: لا أعلم خلافاً في جواز لبسها في غير المقابر، وإنما كره قوم لبسها في المقابر لقوله **ﷺ** للماشي بين المقابر: **أَلَيْ سَبَّكَ** وقال قوم: يجوز ذلك ولو كان في المقابر لقوله **ﷺ**: **إِذَا وَفَعَ الْمَيِّتَ فِي قَبْرِهِ أَنَّهُ يَسْمَعُ فَرَحَ عَالَمِهِ**، وقال حكيم الترمذي في "توادر الأصول": إن النبي **ﷺ** إنما قال لذلك الرجل **أَلَيْ سَبَّكَ** لأن الميت كان يسأل، فلما صر نعل ذلك الرجل شغله عن جواب الملكين، فكأن يهلك لولا أن ثبت الله تعالى، كذا في العمي، وقال أيضاً: ذهب أهل الظاهر إلى كراهة ذلك، وبه قال أحمد بن حنبل، وقال ابن حزم في "المحلى": لا يهل لأحد أن يمشی بين القبور بعلين ستينين، وهما اللذان أن لا شعر عليهما، فإن كان فيهما شعر جاز ذلك، وقال الجمهور من العلماء بجواز ذلك، وهو قول الحسن والثوري وأبي حنيفة ومالك والشافعي وجمهير الفقهاء من التابعين ومن بعدهم.

أصبع بها: قال المازري: قيل: المراد صبغ الشعر، وقيل: صبغ الثوب. قال القاضي عياض: وهذا أظهر الوجهين، لكن قد جاءت آثار عن ابن عمر بين فيها نصفين ابن عمر خيته، واحتج بأنه **ﷺ** كان يصفر لحية بالورس والزعفران، رواه أبو داود. وأحيب باحتمال: أنه كان مما يتطيب به لا أنه كان صبغ بها شعره، وقال ابن عبد البر: لم يكن **ﷺ** يصبغ بالصفرة إلا ثيابه، وأما الخضاب فلم يكن يخضب.

يسبع: بصيغة التذكير في النسخ الهندية، والتأنيث في النسخ المصرية، "به راحلته" أي تستوي به قائمة إلى طريقه. قال المازري: ما تقدم من جواناته نص في عين ما مثل عنه، ولما لم يكن عنده نص في الرابع أحاب بضرب من القياس، ووجهه: أنه لما رآه **ﷺ** في حجة من غير مكة إنما يهل عند الشروع في الفعل آخر هو إلى يوم التروية؛ لأنه الذي يبتدأ فيه بأعمال الحج من الخروج إلى منى وغيره.

كان يصلي: ركعتين سنة الإحرام أو صلاة الظهر؛ اتباعاً لما رآه من فعله **ﷺ**. "ثم يخرج" من المسجد "فيركب" على دابته "فإذا استوت به راحلته أحرم" اتباعاً لما سمع من النبي **ﷺ** يهل حين استوت به راحلته.

مِنْ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، وَأَنَّ أَبَانَ بْنَ عُثْمَانَ أَشَارَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ.

رَفْعُ الصَّوْتِ بِالْإِهْلَالِ

٧٣٦ - مَالِك عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ خَلَادِ بْنِ السَّائِبِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

من مسجد ذي الحليفة: ليس في أكثر النسخ الهندية لفظ عند "مسجد ذي الحليفة"، وفي بعض النسخ الهندية: من عند باب مسجد ذي الحليفة، "حين استوت به راحلته، وأن أبان" بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة فالف ونون، ابن عثمان بن عفان التابعي، "أشار عليه" بضمير الأفراد في النسخ الموحدة عندنا من الهندية والمصرية، وحكى الزرقاني عن بعضها بالجمع، أي على عبد الملك ومن معه. "بذلك" أي بالإحرام بعد ما استوى، والقصد بذلك تأييد لما اختاره من الإحرام إذ ذاك، والروايات في ذلك مختلفة كما عرفت، وكذلك عمل الصحابة ومن بعدهم. وقال سعيد بن جبير في آخر ما تقدم من حديث ابن عباس عند أبي داود وغيره في الجمع بين مختلف ما روي في محل إحرامه ﷺ، قال سعيد: فمن أخذ بقول ابن عباس أهل في مصلاه إذا فرغ من ركعتيه.

بالإهلال: أي بالتلبية، وقول عياض: "إنه رفع الصوت بالتلبية" تعقب بأنه لا يثبت حينئذ قوله مع قوله: رفع الصوت، قاله الزرقاني، لكن سيأتي في الحديث لفظ الإهلال مع رفع الصوت، وفسره الزرقاني برفع الصوت، قال العيني: قال ابن بطال: رفع الصوت بالتلبية مستحب، وبه قال أبو حنيفة والثوري والشافعي، واختلفت الرواية عن مالك، ففي رواية ابن القاسم: لا يرفع الصوت إلا في المسجد الحرام ومسجد منى، وقال الشافعي في القسمة: لا يرفع في مسجد الجماعات إلا المسجد الحرام ومسجد منى ومسجد عرفة، وقوله الجديد: استحبابه مطلقاً، وفي "التوضيح" وعندنا أن التلبية المقترنة بالإحرام لا يجهر بها، وأجمعوا أن المرأة لا ترفع صوتها بالتلبية، وإنما عليها أن تسمع نفسها. وقال ابن رشد: أوجب أهل الظاهر رفع الصوت بالتلبية، وهو مستحب عند الجمهور، وأجمع أهل العلم على أن تلبية المرأة فيما حكاه أبو عمر هو أن تسمع نفسها بالقول. وكذا حكى الإيجاب عن أهل الظاهر خلافاً للجمهور غير واحد من شراح الحديث، منهم الشيخ في "البدل" والعلامة الزرقاني في "الشرح".

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: قَالَ ابْنُ عَبْدِ البر: هَذَا حَدِيثٌ اخْتَلَفَ فِي إِسْنَادِهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا، وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ رَوَايَةُ مَالِكٍ فِيهِ أَصَحُّ فَرَوَى هَكَذَا، وَرَوَى عَنْ خَلَادٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، وَرَوَى عَنْ خَلَادٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْدٍ هَكَذَا فِي "التنوير"، ثُمَّ حَكَى عَنِ الْمَزْيِ تَفْصِيلَ الْاِخْتِلَافِ.

قَالَ: "أَتَانِي جَبْرِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَوْ مَنْ مَعِيَ أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ أَوْ بِالْإِهْلَالِ" يُرِيدُ أَحَدَهُمَا.

مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ،
وفي نسخة: بعض

أَتَانِي جَبْرِيلُ: إخبار منه ❦ أن هذا الأمر لما أتاه به جبريل، وأنه لم يقتصر فيه على ما أداه إليه اجتهداده، "فأمرني" عن الله تعالى أمر نذب عند الجمهور، ووجوب عند الظاهرية، قاله الزرقاني. وليس بوجه؛ فإن هذا الاختلاف في الأمر الثاني لا هذا الأمر. "أن أمر أصحابي" هذا هو الأمر المختلط فيه للنذب عند الجمهور، وللوجوب عند الظاهرية على ما هو المشهور، والأوجه عندي أن هذا الأمر أيضاً للوجوب عند الحنفية كما سيأتي تقريره، "أو من معي" بالشك من الراوي في رواية يحيى والشافعي ومحمد وغيرهم؛ إشارة إلى أن المصطفى ❦ قال أحد اللفظين وكل منهما يسد مسد الآخر، قاله الزرقاني. وقال الباجي: الشك من الراوي، ومن معه هم أصحابه لا سيما على ما ذهب إليه الجمهور من أصحاب الحديث؛ فإنهم يقولون: فلان له صحة، وإن لم يكن رأى النبي ❦ إلا مرة واحدة، "أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية"؛ إظهاراً لشعار الإحرام وتعليةً للجاهل ما يستحب في ذلك المقام، "أو بالإهلال" قال الزرقاني: هو رفع الصوت بالتلبية، فالتصريح بالرفع معه زيادة بيان، "يريد أحدهما" يعني أنه ❦ إنما قال أحد هذين اللفظين لكن الراوي شك فيما قاله، فأتى بـ "أو" ثم لبه على الشك بقوله: يريد أحدهما. وفي النسائي عن ابن عيينة بلفظ التلبية، وفي ابن ماجة بلفظ الإهلال، وقد روي رفع الصوت بالتلبية عن جماعة من الصحابة منهم: خلاد بن السائب، ومنهم: زيد بن خالد عند ابن ماجة، وأبو هريرة عند أحمد، وابن عباس عند أحمد أيضاً، وجابر عند سعيد بن منصور في "سننه" من رواية أبي الثوري عنه، وعائشة عند البيهقي، وأبو بكر عند الترمذي، وسهل بن سعد عند الحاكم، ذكر العيني في "شرح البخاري" ألقاظ هذه الروايات، وهي حجة للجمهور في أن رفع الصوت بالتلبية مندوب على ما هو المشهور، وهذا إذا أريد برفع الصوت الجهر، وأما إذا أريد به مجرد التكلم بالتلبية، فهي حجة للحنفية وغيرهم في إيجاب التلبية كما تقدم من كلام ابن قدامة في مبدأ باب التلبية، وإليه مال الباجي؛ إذ قال: إن التلبية من شعائر الحج ومما لا يجوز للحاج تعمد تركها في جميع نسكه، ومتى تركه في جميعه عامداً أو غير عامد فعليه دم، وقال الشافعي: لا دم عليه، والدليل على ذلك: أنه ترك واحداً في الحج فلم يسقط وجوبه عنه إلى غير بدل، فإن سلموا وجوب التلبية، وإلا فالحديث حجة عليهم؛ لأن ظاهر الأمر الوجوب، وأما رفع الصوت بالتلبية، لما كانت التلبية من شعائر الحج كان من سنتها الإعلان به؛ ليحصل المقصود منها كالأذان، وليس له أن يرفع صوته حتى يشق على نفسه، ولكن على قدر طاقته وبحسب ما لا يتأدى إلا به.

ليس على النساء الحج: قال الباجي: لأن النساء ليس شائهن الجهر؛ لأن صوت المرأة عورة فليس عليها من الجهر إلا بقدر ما تسمع نفسها، وما زاد على ذلك من إسماع غيرها فليس من حكمها. قلت: كون صوتها عورة مختلف =

لِيَسْمِعَ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: لَا يَرْفَعُ الْمُحْرِمُ صَوْتَهُ بِالْإِهْلَالِ فِي مَسَاجِدِ الْجَمَاعَاتِ، لِيَسْمِعَ نَفْسَهُ وَمَنْ يَلِيهِ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ مِنْهُ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؛ فَإِنَّهُ يَرْفَعُ صَوْتَهُ فِيهِمَا. قَالَ مَالِكٌ: سَمِعْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّ التَّلْبِيَةَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَعَلَى كُلِّ شَرْفٍ مِنَ الْأَرْضِ.

قال من الأرض

= عند الأئمة حتى عند الحنفية أيضاً، لكن لا خلاف في أن صوتها فنة، وقد تقدم في أول الباب الإجماع على أنها لا ترفع صوتها، وفي "الدر المختار": ولا تلي جهرًا بل تسمع نفسها دفعا للفتنة، وما قيل: إن صوتها عورة ضعيف. "تسمع المرأة نفسها" فيستثنى ذلك من قوله: "ومن معي"، فليس لمن ذلك، فإله الزرقاني. قلت: ولا يحتاج إلى الاستثناء إذا أريد في الحديث برفع الصوت التكلم به.

لا يرفع المحرم إلخ لئلا يشوش عليهم، "ليسمع" من الإجماع "نفسه ومن يليه إلا في مسجد منى ومسجد الحرام" كذا في النسخ المصرية، وفي الهندية: "مسجد الحرام" بالتنكير، "فإنه يرفع صوته فيهما" قال البياحي: المحرم لا يرفع صوته بالإهلال في غير مسجد منى والمسجد الحرام من مساجد الجماعات، هذا هو المشهور عن مالك، وروى القاضي أبو الحسن عن ابن نافع عن مالك أنه قال: يرفع صوته في المساجد التي بين مكة والمدية. قال أبو الحسن: هذا وفاقا للشافعي في أحد قوليه، وله قول ثان: أنه يستحب رفع الصوت بالتلبية في سائر المساجد، ووجه قول مالك المشهور: أن المساجد مبنية للصلاة وذكر الله تعالى وتلاوة القرآن، فلا يصح رفع الصوت فيها بما ليس من مقصودها؛ لأنه لا تعلق بشيء منها بالحج، وأما المسجد الحرام ومسجد الخيف فللحج اختصاص بهما من الطواف والصلاة أيام منى، والسبب الحج بنيا.

صلاة إلخ: مفروضة كانت أو نافذة "وعلى كل شرف" أي مكان مرتفع من الأرض، قال في "الواضحة": وفي بطن كل واد، وعند ما لقي الناس، وعند انضمام الرفاق، وعند الانتباه من النوم، وإنما يريد بذلك أن هذه هي الأحوال التي تقصد بالتلبية؛ لأن التلبية شعار الحج، فشرع الإتيان بها عند التنقل من حال إلى حال، قاله البياحي. وفي "الحاشية" عن "المغلي": روى ابن أبي شيبة عن جهيم: كانوا يستحبون التلبية عند ست: دبر الصلاة، وإذا استقلت بالرجل راحته، وإذا صعد شرفا أو هبط واديا، وإذا لقي بعضهم بعضا، وبالأسحار. وفي "المسوى" عن "المنهاج": يستحب إكثار التلبية ورفع صوته في دوام إحرامه خاصة عند تغير الأحوال، كركوب ونزول وصعود وهبوط واختلاط رفقة. وفي "الهندية" مثل ذلك، وفي "المغني" يستحب استدامة التلبية والإكثار منها على كل حال، وهي أشد استحبابا إذا علا نضرا أو هبط واديا وإذا التقت الرفاق وإذا غطى رأسه ناسيا وفي دبر الصلاة المكتوبة. وفي "شرح الباب" للقراري: يستحب إكثارها عند تغير الأحوال والأزمان وكلما علا شرفا أو هبط واديا، =

إِفْرَادُ الْحَجِّ

٧٣٧ - **مَالِكٌ** عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ

«وبعد الصلوات فرضاً أداءةً وقضاً وكذا الوتر، ونفلاً أي ما ليس بفرض، فيشمل السنة والتطوع، وهذا الإطلاق هو الصحيح المعتمد المطابق لظاهر الرواية، وأما ما خصه الطحاوي بالمكتوبات دون النوافل والفوائت، فهو رواية شاذة، كما قاله الإسيبحاني، اللهم إلا أن يقال: أراد زيادة الاستحباب بعد الفرائض الوقتية.

إفراد الحج: قال الحافظ: هو الإهلال بالحج وحده في أشهره عند الجميع، وفي غير أشهره أيضاً عند من يميزه، ولا ينافيه الاعتماد بعد الفراغ من أعمال الحج في هذه السنة، أو قبل دخول أشهره. قلت: ومعنى قوله: عند من يميزه: أن الإحرام بالحج قبل أشهره يختلف فيه، قال ابن قدامة: الإحرام بالحج قبل أشهره مكروه، فإن أحرم به صح، وإذا بقي على إحرامه إلى وقت الحج حاز، لص عليه أحمد، وهو قول مالك والثوري وأبي حنيفة وإسحاق، وقال عطاء وطاوس والشافعي: يجعله عمرة لقوله تعالى: ﴿وَلَحَجَّ أَشْهُرَ مَعْلُومَاتٍ﴾ (الفرقة: ١٩٧) ولنا قوله تعالى: ﴿فَبَسُلُوا زِينَتَكُمْ لَنِ مِنْ مَوَاقِفٍ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ (الفرقة: ١٨٩) فدل على أن جميع الأشهر ميفات. وسأني بيان أشهر الحج في باب التمتع. قال ابن قدامة: الإحرام يقع بالسك من وجوه ثلاثة: تمتع وإفراد وقران، وأجمع أهل العلم على جواز الإحرام بأي الأساك الثلاثة شاء، واختلفوا في أفضلها، فاختار إمامنا التمتع ثم الأفراد ثم القران، وروى المروزي عن أحمد: إن ساق الهدي فالقران أفضل، وإن لم يسق فالتمتع أفضل. واختار الحنفية أفضلية القران ثم التمتع ثم الأفراد، هكذا في "هامش الكوكب الدري" ومن قال بأفضلية القران أشهب من المالكية كما حزم به الدسوقي، ثم المشهور على السنة المشايخ بل في تصانيف كثيرة من محققى الفقهاء وشرح الحديث، أن هذا الاختلاف مبني على اختلافهم في إحرامه **❦**، وقيل بعكس ذلك بأن ترجيحهم في إحرامه **❦** مبني على ما تحقق عندهم من أفضليته، لكن الصواب أنه ليس بمطرد عند الكل. قال النووي: أما حجة النبي **❦** فاختلقوا فيها هل كان مفرداً أو متمتعاً أو قارناً؟ وهي ثلاثة أقوال للعلماء بحسب مذاهبهم السانقة، وكل رجحت نوعاً وادعت أن حجة النبي **❦** كانت كذلك، والصحيح أنه **❦** كان أولاً مفرداً، ثم أحرم بالعمرة بعد ذلك وأدخلها على الحج فصار قارناً. فهذا النووي صحيح في بيان المذاهب لأفضلية الأفراد، وصحيح ههنا كونه **❦** قارناً انتهاءً. وقال القسطلاني في "المواهب": قد اختلفت روايات الصحابة في حجة **❦** حجة الوداع هل كان مفرداً أو قارناً أو متمتعاً؟ وروي كل منها في "البحاري" و"مسلم" وغيرهما، واختلف الناس في ذلك على ستة أقوال: أحدها: أنه حج مفرداً لم يعتمر معه وحكي هذا عن الإمام الشافعي وغيره. قال القسطلاني في "المواهب": والذي ذهب إليه الشافعي في جماعة أنه **❦** حج حجاً مفرداً لم يعتمر معه، =

- وكان يتيماً في حجر عروة بن الزبير - عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهْلُ بَعْمُرَةَ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلُ بِحَجَّةٍ وَعُمُرَةَ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلُ بِالْحَجِّ،

« وحكاية الزرقاني في "شرح المواهب" عن الإمام مالك، وروحه هو بنفسه، وحكي عن الشافعي وغيره أن نسبة القرآن والتمتع إليه ﷺ على سبيل الاتساع؛ لكونه أمر بهما. وبه جزم الخطابي. قال الخافظ في "الفتح": هذا هو المشهور عند الشافعية والمالكية. والثاني: حج متمتعاً حل من إحرام العمرة، ثم أحرم بعده بالحج، كما قاله القاضي أبو يعلى وغيره. الثالث: أنه حج متمتعاً لم يحل فيه لأجل سوق الهدي، ولم يكن قارناً، حكاية ابن القيم عن أبي محمد صاحب "المغني" وغيره. الرابع: أنه حج قارناً وطاف له طوافين وسعى سبعين. قال ابن القيم: هذا مذهب علمائنا. الخامس: أنه حج مفرداً واعتمر بعده من التعميم، وزعم ابن تيمية: هذا غلط لم يقله أحد من الصحابة ولا التابعين ولا الأئمة الأربعة ولا أحد من أهل الحديث، كذا في "المواهب". وقال ابن القيم: الذين قالوا ذلك لا يعلم لهم عذر إلا أنهم سمعوا أنه أفرد الحج، وأن عادة المفردين أن يعتمروا من التعميم، فتوهما أنه فعل كذلك. السادس: أنه حج قارناً وطاف هما طوافاً واحداً وسعى واحداً، وبه جزم الإمام أحمد كما تقدم النص عنه أنه قال: لا أشك فيه، وبسط ابن القيم في "الهدي" في إثبات هذا القول أكثر البسط وأحباب عمن خالفه.

خرجنا: واختلف في عددهم فقيل: في تسعين ألفاً، ويقال: مائة ألف وأربعة عشر ألفاً، ويقال: أكثر من ذلك، حكاية البيهقي. قال الزرقاني: هذا في عدة الذين خرجوا معه، وأما الذين حجوا معه فأكثر المقيمين بمكة، والذين أتوا من اليمن مع علي ﷺ وأبي موسى ﷺ. وقال القاري: بلغ حملة من معه ﷺ تسعين ألفاً، وقيل: مائة وثلاثين ألفاً. وفي "هامش أبي داود" عن "اللمعات": ورد في بعض الروايات أنهم لم يعينوا عددهم، وقد بلغوا في غزوة تبوك التي هي آخر غزواته ﷺ مائة ألف، وحجة الوداع كانت بعد ذلك، ولا بد أن يزدادوا فيها، ويروى: مائة وأربعة عشر ألفاً، وفي رواية: مائة وأربعة وعشرون ألفاً. "مع رسول الله ﷺ" زادت عمرة: خمسين بقين من ذي القعدة، كما يأتي في ما جاء في النحر في الحج، "عام حجة الوداع" سنة عشر من الهجرة، ولم يحج ﷺ بعد الهجرة غيرها، سميت بذلك؛ لأنه ﷺ ودع الناس فيها، وقال لـ"علي": لا أحج بعد عامي هذا فلم يحج، وفيه دليل على أنه لا بأس بالتسمية بذلك خلافاً لمن كرهه، كما سيأتي في باب السير في الدفعة، "فمننا من أهل بعمرة" فقط، فقد كان النبي ﷺ أذن بذئ الحليفة: من شاء أن يهل بالحج فليهل، ومن شاء أن يهل بعمرة فليهل، "ومننا من أهل بحجة وعمرة" أي جمع بينهما، فكان قارناً "ومننا من أهل بالحج" زاد في النسخ المصرية: وحده.

وَأَهْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ، فَأَمَّا مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ فَحَلَّ، وَأَمَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ أَوْ جَمَعَ
الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَلَمْ يُحِلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ.

٧٣٨ - مَالِك عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ.

بالحج: أي وحده كما يدل عليه التقسيم، وهذا من مستدلّات عامة الشافعية والمالكية في أنه ﷺ كان مفردا، وحمله محققوهم كالنووي والحافظ والفاضل عياض وغيرهم من تقدم ذكرهم في القول الثالث من الاختلاف في إحرامه ﷺ على أنه بيان ابتداء الحال، ثم صار قارنا، وحمله الحنفية والخاتبة القائلون بالقران ابتداء على أنها سمعت نبيه بالحج فقط، وللقارن أن يلي بأيهما شاء، جمعا بين ذلك وبين ما ورد من الروايات الصريحة الفصححة في قرانه ﷺ كما يأتي بيانها؟ "فأما من أهل بعمره فحل" لما وصل مكة وأتى بأعمالها، وهي الطواف والسعي واللق أو التفصير، وهذا مجمع عليه في حق من لم يسبق معه هديا، وأما من أحرم بعمره وساق أهدي معه فقال مالك والشافعي: هو كذلك. قال النووي في "مناسكه" الممنوع هو الذي يحرم بالعمره من ميفات بلده ويفرغ منها، ثم ينشئ الحج من مكة، سمي ممتنعا لاستمتاعه بمحظورات الإحرام بين الحج والعمره، فإنه يحل له جميع المحظورات إذا فرغ من العمره سواء كان ساق هديا أو لم يسبق. وكذا قال الأبي في "الإكمال": إن المعتبر إذا فرغ من عمرته حل، ثم ينشئ الحج من عامه، وإن كان معه أهدي فكذلك عند مالك والشافعي قياسا على من ليس معه هدي. وقال أبو حنيفة وأحمد: لا يحل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر كما سيأتي في آخر القران، "وأما من أهل بالحج" مفردا وأهدي "أو جمع الحج والعمره" وصار قارنا "فلم يحلوا" بفتح الياء وضمها وكسر الحاء، يقال: حل أحرم وأحل بمعنى واحد، "حتى كان يوم النحر" فحلوا، وهذا محمول على أن من أهل بالحج وأهدي، وإلا فمن كان أهل بالحج ولم يهد أمره رسول الله ﷺ فسحبه إلى العمره، كذا في "البدل"، قلت: وهو نص رواية الأسود عن عائشة عند البخاري، ولفظها: خرجنا مع النبي ﷺ ولا يرى إلا أنه الحج إلح.

أفرد الحج: وهذا كالنص في مستند من قال بأفضلية الأفراد خلافا لمن حمله على الابتداء أو على التلبية، كما تقدم من المسائل الثلاثة في الحديث السابق، وقال ابن القيم: لا ريب أن قول عائشة وابن عمر: أفرد الحج محتمل ثلاث معان، أحدها: الإهلال به مفردا. الثاني: إفراد أعماله. الثالث: أنه حج حجة واحدة لم يجمع معها غيرها، بخلاف العمره؛ فإنها كانت أربع مرات. قلت: والمعنى الثاني بحالهم ويوافق مسلك الحنفية، وهو أنه أفرد أعمال الحج ولم يجمعها مع أفعال العمره، فهو من مؤيدبات أن القارن يطوف طوافين ويسعى سعيين، ويفرد أعمال الحج.

٧٣٩ - **مالك** عن **أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل**، عن **عروة بن الزبير**، عن **عائشة أم المؤمنين**: أن رسول الله ﷺ **أفرد الحج**.

أفرد الحج: أي واستمر عليه إلى أن تخلل منه شيء، ولم يعتصر تلك السنة، وهو مقتضى مختار الإمام مالك وقد عرفت مسائل الفقهاء، وأعاد الإمام مالك هذا الحديث مختصراً؛ لأنه سمعه من أبي الأسود بالوجهين. وأخرجه النسائي عن قتيبة، وابن ماجه عن أبي مصعب عن مالك به مختصراً. وغرض الإمام مالك بإيراد هذه الروايات تأييد لما اختاره من ترجيح الإفراد، وقد أجاد ابن الهمام في إجمال مستدلالات الأئمة في هذا الباب، فقال: ووجه الأول أي الإفراد ما في "التصحيحين" من حديث عائشة: "منا من أهل بعثرة وما من أهل نجح" الحديث المتقدم، ولمسلم عنها: أنه **أفرد بالحج مفرداً**، والبخاري عن ابن عمر: أنه **أفرد بالحج وحده**، وفي سنن ابن ماجه عن جابر **أنه أفرد الحج**، والبخاري عن عروة بن الزبير: قال: حج رسول الله ﷺ فأحبرتني عائشة أنه أول شيء بدأ به الطواف بالبيت، ثم لم تكن عمره، فهذه كلها تدل على أنه **أفرد**. قال الزرقاني تبعاً للنووي: ورجح الإفراد بأنه صح عن جابر وابن عمر وابن عباس وعائشة، وهؤلاء لهم مزية في حجة الوداع على غيرهم، فأما جابر فهو أحسن الصحابة سياقاً لحديث حجة الوداع؛ فإنه ذكرها من حين خروج النبي ﷺ من المدينة إلى آخرها، فهو أضيف لها من غيره، وأما ابن عمر فصح عنه: أنه كان آخذاً بخطام ناقة النبي ﷺ في حجة الوداع، وأنكر على من رجح قول أنس على قوله، وقال: كان أنس يدخل على النساء وهن مكشفات الرؤوس. وإني كنت تحت ناقة النبي ﷺ يمسني لعابها أتمتع بلي بالحج، وأما عائشة فقرها عن رسول الله ﷺ معروف، وكذلك اطلاعها على باطن أمره وظاهره مع كثرة فقهها وعظيم فطنتها، وأما ابن عباس فمحلته من العلم والفقه في الدين والفهم الثاقب معروف مع كثرة بحثه وبأن الخلفاء الراشدين واطبوا على الإفراد بعد النبي ﷺ: أبا بكر وعمر وعثمان، واختلف عن علي **أنه أفرد**، ولو لم يكن الإفراد أفضل وعلموا أنه **أفرد** حج مفرداً لم يواطبوا عليه مع أنهم الأئمة المقتدى بهم، فكيف يظن بهم المواظبة على خلاف فعله **أنه أفرد**؟ وروى عن مالك أنه قال: إذا جاء عن النبي ﷺ حديثان مختلفان وعمل أبو بكر وعمر بأحدهما وترك الآخر، دل ذلك أن الحق فيما عملا به. وبأنه لم ينقل عن أحد منهم كراهة الإفراد، وكره عمر وعثمان وغيرهما التمتع، حتى فعله علي؛ لبيان الجواز، وبأن الإفراد لا يجب فيه دم بإجماع، بخلاف التمتع والقران ففيهما الدم لجريان النقصان بلا شك؛ لأن الصيام يقوم مقامه، ولو كان دم نسك لم يقيم مقامه كالأضحية. قلت: كونه دم جبر مختلف عند الأئمة، وهو كذلك يعني دم جبر عند الشافعية والمالكية، ولذا حزم به النووي وتبعه الزرقاني خلافاً للحنفية والحنابلة، ولذا عد ابن قدامة وغيره من فقهاء الحنابلة في وجوه ترجيح التمتع: أن فيه زيادة نسك وهو الدم، وبه حزم أصحاب فروع الحنفية. وقال صاحب "الروض المربع": يجب على الأفافئ إن أحرم متمتعاً أو قارناً دم نسك لا جبران، بخلاف أهل الحرم ومن هو منه دون مساقاة القصر، فلا شيء عليه؛ لقوله تعالى: **ذلك لمن لم يكن أهله** (البقرة: ١٩٦)، =

= ثم قال ابن الهمام: وجه القائلين: إنه كان متمتعاً ما في "الصحيحين" عن ابن عمر: تمتع رسول الله ﷺ وأهدى فساق معه الهدى من ذي الحليفة، وعن عائشة رضي الله عنها: "تمتع رسول الله ﷺ وتمتعنا معه" مثل حديث ابن عمر، متفق عليه، وعن عمران بن حصين: تمتع رسول الله ﷺ وتمتعنا معه، رواه مسلم والبخاري بمعناه، وفي رواية لمسلم والنسائي: أن أبا موسى كان يقني بالتمتع، فقال له عمر: قد علمت أن النبي ﷺ قد فعله وأصحابه، لكني كرهت أن يظنوا معمرين بمن في الأراك، ثم يروحون في الحج تقطر رؤوسهم، فهذا اتفاق بينهما على أنه ﷺ كان متمتعاً، وعلم من هذا أن الذين رووا عنه الإفراد عائشة وابن عمر رووا عنه أنه كان متمتعاً، ولا شك أن ترجيح رواية التمتع لتعارض الرواية عن روي عنه الإفراد، وسلامة رواية غيره ممن روي التمتع دون الإفراد، ولكن التمتع بركة القرآن وعرف الصحابة أعم من القرآن، كما ذكره غير واحد، وإذا كان أعم فاحتمل أن يراد به الفرد المسمى بالقرآن في الاصطلاح الحادث، وهو مدعانا، وأن يراد به الفرد المخصوص باسم التمتع في ذلك الاصطلاح. فعلياً أن ننظر أولاً في أنه أعم في عرف الصحابة أو لا، وثانياً في ترجيح أي الفردين بالدليل، والأول يبين في ضمن الترجيح، وثم دلالات أخر على الترجيح بحجة عن بيان عمومته عرفاً، أما الأول: فما في "الصحيحين" عن سعيد بن المسيب - واللفظ للبخاري - قال: اختلف علي وعثمان بعسفان في التمتع، فقال علي: ما تريد إلا أن تنهى عن أمر فعله رسول الله ﷺ، فلما رأى ذلك علي أهل بهما جميعاً، فهذا يبين أن رسول الله ﷺ كان مهلاً بهما، وسياطيك عن علي التصريح به، ويقيد أيضاً أن الجمع بينهما تمتع، فإن عثمان كان ينهى عن التمتع وقصد علي إظهار مخالفته تقريراً لما فعله وأنه لم ينسخ، ففرد، وإنما تكون مخالفة إذا كانت التمتع التي هي عنها عثمان هي القرآن، فدل على الأمرين اللذين عنهما، وتضمن اتفاق علي وعثمان على أن القرآن من مسمى التمتع، وحينئذ يجب حمل قول ابن عمر: "تمتع رسول الله ﷺ" على التمتع الذي نسميه قرآناً لو لم يكن عنه ما يخالف ذلك اللفظ، فكيف وقد وجد عنه ما يفيد ما قلنا، وهو ما في "صحيح مسلم" عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه قرن الحج مع العمرة وظافهما طوافاً واحداً، ثم قال: هكذا فعل رسول الله ﷺ، فظهر أن مراده بلفظ التمتع في ذلك الحديث الفرد المسمى بالقرآن. وكذا يلزم مثل هذا في قول عمران: "تمتع رسول الله ﷺ وتمتعنا معه"، لو لم يوجد عنه غير ذلك، فكيف وقد وجد عنه ما في "صحيح مسلم" عن عمران بن حصين قال لمطرف: "أحدثك حديثاً عسى الله أن ينفعك به: أن رسول الله ﷺ جمع بين الحج والعمرة، ثم لم يمه عنه حتى مات"، وكذا يجب مثل ما قلنا في حديث عائشة: تمتع رسول الله ﷺ الحج، لو لم يوجد عنها ما يخالفه، فكيف وقد وجد عنها ما هو ظاهر فيه، وهو ما في سنن أبي داود: سئل ابن عمر كم اعتمر رسول الله ﷺ فقال: مرتين، فقالت عائشة: لقد علم ابن عمر أن رسول الله ﷺ اعتمر ثلاثاً سوى التي قرن بحجته، وكذا ما في "مسلم" من أن أبا موسى كان يقني بالتمتع، وقول عمر: لقد علمت أنه ﷺ فعله، فهو ﷺ فعل النوع المسمى بالقرآن، يدل عليه ما في "البخاري" عن عمر =

مَالِكُ أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ مُفْرَدًا، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَهْلَ بَعْدَهُ بِعُمْرَةٍ فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ الَّذِي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ يَلْدِنَا.

خلافاً لأبي حنيفة

- قال: سمعت رسول الله ﷺ يوادي العقيق يقول: **أُتِيَ الْبَيْتَ آتٍ مِنْ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ فَقَالَ: صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ وَكُتِبَ لَكَ عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ**، ولا يد له من امتثال ما أمر به، وما في أبي داود والنسائي عن منصور، "وابن ماجه" عن الأعمش كلاهما عن أبي وائل، عن الصبي بن معبد قال: أهملت بهما معا، فقال عمر: هديت لسنة نبيك ﷺ، وروى من طرق أخرى، وصححه الدار قطني قال: وأصححه إسنادا حديث منصور والأعمش عن أبي وائل عن الصبي عن عمر. وأما الثاني: ففي "الصحيحين" عن بكر بن عبد الله المزني، عن أنس قال: سمعت رسول الله ﷺ يلبي بالحج والعمرة جميعا، قال بكر: فحدثت ابن عمر فقال: لبي بالحج وحده، فقلت أنسا فحدثته بقول ابن عمر، فقال أنس: ما تعدونا إلا صيانا، سمعت النبي ﷺ يقول: **لَيْسَ بِكُمْ حَجٌّ وَعُمْرَةٌ**، وقول ابن الجوزي: إن أنسا ﷺ كان إذ ذاك صبيا - لقصد تقدم رواية ابن عمر ﷺ عليه - غلط، بل كان من أنس في حجة الوداع عشرين سنة أو أكثر، فكيف يسوغ عليه بسن الصبيان إذ ذاك؟ مع أنه إنما بين ابن عمر وأنس في السن سنة واحدة أو سنة وبعض سنة، ثم رواية ابن عمر عنه الأفراد معارضة بروايته عنه التمتع، وقد علمت أن مراده بالتمتع القران، وثبت عن ابن عمر فعله ونسبته إلى رسول الله ﷺ كما ذكرناه، ولم يختلف على أنس أحد من الرواة في أنه ﷺ كان قارنا، فالوا: اتفق عن أنس سنة عشر راويا أنه ﷺ قرن، مع زيادة ملازمته لرسول الله ﷺ؛ لأنه كان خادمه لا يفارقه حتى أن في بعض طرقه: كنت أخذ بزماء ناقة رسول الله ﷺ، وهي تقصع نحرهما، ولعابها يسيل على يدي، وهو يقول: **لَيْسَ بِكُمْ حَجٌّ وَعُمْرَةٌ**.

من أهل: أي أحرم "حج مفردا" بالنصب على الحالية في النسخ الهندية، وبالجر على الصفة في النسخ المصرية، "ثم بدا له أن يهل" أي يحرم "بعده بعمره" أي يردفها عليه "فليس له ذلك"؛ لأن أعمال العمرة داخلية في الحج، فلا فائدة في إردافها عليه، بخلاف عكسه فيستفيد به الوقوف والرمي والمبيت، قاله الزرقاني، وقال النووي: قد اتفق جمهور العلماء على جواز إدخال الحج على العمرة، وشد بعض الناس فمنعه، وقال: لا بدخل إحرام على إحرام كما لا تدخل صلاة على صلاة، واختلفوا في إدخال العمرة على الحج، فجوزوه أصحاب الرأي، وهو قول الشافعي، ومنعه آخرون.

أدركت عليه إ: وهذا كالدليل لما تقدم من أنه عمل أهل المدينة، وهو حجة عند المالكية. قال صاحب "المحلى": هو الأصح من قول الشافعي. قال عياض: وجعلوا هذا خاصا بالبي ﷺ لضرورة بيان الاعتماد في أشهر الحج، وتبعه النووي، وفيه نظر للسبكي، وجوزوه أبو حنيفة.

الْقِرَانُ فِي الْحَجِّ

٧٤٠ - **مَالِكٌ** عَنْ **جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ**، عَنْ **أَبِيهِ** أَنَّ **الْمِقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ** دَخَلَ عَلَى ...

الْقِرَانُ قال ابن نجيم: هو مصدر قرن من باب نصر، وفعال بحرف مصدر من الثلاثي كلبس، وهو الجمع بين الشبطين. قال العيني: من باب ضرب يضرب، قاله ابن التين. وفي "الحكم" و"الصحيح": من باب نصر ينصر، واحتلفوا في مصداقه اصطلاحاً، فقالت الخليفة: هو من أحرم بهما معاً، أو أدخل إحرام الحج على إحرام العمرة قبل أن يطوف بها أكثر الأشواط، أو أدخل إحرام العمرة على إحرام الحج قبل أن يطوف للقنوم ولم شوطاً، ولا إساءة في القسمين الأولين، وهو قارن مسمى في الثالث، قاله ابن نجيم. قال القاري في "شرح الذاب": ويؤيدهما في أشهر الحج بأن يرفع أكثر طواف العمرة وجميع سعيها وسعي الحج فيها ولو تقدم الإحرام وبعض طواف العمرة عليها.

أَنَّ الْمِقْدَادَ (ح) وفيه انقطاع؛ لأن عمداً لم يدرك المقداد ولا علياً **عليه السلام** بالسقيا بضم السين وإسكان القاف مقصوراً: قرية حامية بطريق مكة، "وهو" أي علي "بجمع" بفتح التحتية وسكون النون وفتح الحيم آخره عين مهملة، من جمع كمنع، وبضم أوله وكسر الجيم من أنجع، أي يسقى أو يعلف، وفي "الغلي" لا يقال: أنجع، والجمع: حبط يضرب بالدقيق وبالماء، ويؤجر الحمل، والمعنى أنه يعلف. "تكرات له" جمع بكرة بالفتح والضم، ولد الناقة أو الصبي منها أو التي إلى أن يلدح، أو ابن المحاض أو ابن اللبن أو الذي لم يزل. "دقيقاً وحبطاً" بفتح المعجمة والموحدة، قال في "الجمع": الحبط: ضرب الشجر بالعصا لينثر ورقها لعلف الإبل، والحبط: بالحركة الورق الساقط بمعنى المحبوط، وأجعت الإبل: عفتها السجوع والجمع، وهو أن يخلط العلف من الحبط والدقيق بالماء، ثم يسقاها الإبل، "فقال المقداد له" أي لعلي "هذا عثمان بن عفان" أمير المؤمنين "ينهى عن أن يقرن" بفتح أوله وبناء الفاعل أي الإنسان، أو بضم أوله وبناء المجهول فتائب الفاعل قوله: "بين الحج والعمرة" قال الأبي: اختلف في أي شيء اختلفا فقيل: في الفسخ، معه عثمان ورآه خاصاً بالصحابة، وأحازه علي ورآه عاماً، وقيل: اختلفا في المنع. قلت: هذا هو الظاهر من السياق؛ فإن علياً أهل هما ولم يفسخ. وقال الناجي: ولعل عثمان إنما لم يه على حسب ما هلى عنه عمر بن الخطاب عن المنعة لا على وجه التحريم، ولكن على وجه الحظ على الأفراد الذي هو أفضل، فحصل ذلك للمقداد على المنع العام، أو خاف أن يحمل منه على المنع العام، فيترك الناس العمل به جملة، حتى يذهب حكمه ويقطع عمله، فقال عثمان: ذلك رأيي، يريد تفصيل الأفراد عليه، ومعنى ذلك أنه رأيي رآه؛ لأنه ليس فيه نص عن النبي **صلى الله عليه وسلم**. قلت: ومختار المشايخ أن عثمان اقتدى في ذلك بعمر، وكان غرض عمر **عليه السلام** بذلك أن يكثر المشي إلى البيت، أما من الصحابة فليكون مشيهم سبباً للتبليغ والتعليم للناس ولشهر العلوم، وأما من غيرهم فللنعم والاحتتماع بالصحابة؛ فإن الحجاز كان مجتمع هؤلاء بحرم الهداية، وإلى هذا أشار الطحاوي؛ إذ قال: فأراد عمر بالذي أمر به من ذلك أن يزار البيت في كل عام مرتين، وكبره -

عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بِالسَّقِيَا، وَهُوَ يَنْجَعُ بَكَرَاتٍ لَهُ دَقِيقًا وَخَبَطًا، فَقَالَ: هَذَا عُثْمَانُ ابْنُ عَفَّانٍ يَنْتَهَى عَنْ أَنْ يُقَرْنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَخَرَجَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَعَلَى يَدَيْهِ أَثَرُ الدَّقِيقِ وَالْخَبَطِ؛ فَمَا أَنْسَى أَثَرُ الدَّقِيقِ وَالْخَبَطِ عَلَى ذِرَاعَيْهِ حَتَّى دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ، فَقَالَ: أَنْتَ تَنْتَهَى عَنْ أَنْ يُقَرْنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ؟ فَقَالَ عُثْمَانُ: ذَلِكَ رَأَيْي، فَخَرَجَ عَلِيٌّ مُغَضَّبًا وَهُوَ يَقُولُ: لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ بِحُجَّةٍ وَعُمْرَةٍ مَعًا.

- أن يتمتع الناس بالعمرة إلى الحج، فيلزم الناس ذلك، فلا يأتون البيت إلا مرة واحدة في السنة. هذا وقيل: كان في عمر أيضاً عن متعة الفسخ كما سيأتي بيانه في باب التمتع، وقال الحافظ: إن عثمان رضي الله عنه لم يخف عليه أن التمتع والقرآن جائزان، وإنما نهى عنهما ليعمل بالأفضل كما وقع لعمر، لكن عشي علي رضي الله عنه أن يعمل غيره النهي على التحريم فأشاع جواز ذلك، وكل منهما مجتهد مأجور. قلت: وسيأتي في كلام الحافظ أيضاً ما يدل على أن عثمان حمل التمتع على أنهم كانوا خائفين، ومال البغوي - كما يظهر من كلام الحافظ - إلى أن عثمان رجع عن النهي لسكونه على فعل علي، فصار إجماعاً. وقال الجصاص في "أحكام القرآن": وقد روي عن عثمان: أنه لم يكن ذلك منه على وجه النهي، ولكن على وجه الاختيار، وذلك لمعان، أحدها: التفضيلة ليكون الحج في أشهره المعلومة له، ويكون العمرة في غيرها من الشهور. والثاني: أنه أحب عمارة البيت وأن يكثر زواره في غيرها من الشهور. والثالث: أنه رأى إدخال الرفق على أهل الحرم. ثم ذكر الروايات عن عمر بن الخطاب بنحو هذه الوجوه.

وعلى يديه إلخ: أراد به ما يشمل الذراعين أيضاً كما سيأتي، "أثر الدقيق والخبط" لاستعماله؛ لأنه كبر عليه نهيه عن أمر فعله رضي الله عنه. "فما أنسى أثر الدقيق والخبط على ذراعيه" تنبيه على شدة حفظه القصة "حتى دخل على عثمان بن عفان" ولعله كان بعسفان كما تقدم، "فقال: أنت تنتهى عن أن يقرن" بيناء الفاعل أو المفعول "بين الحج والعمرة" وتقدم من رواية البخاري عن سعيد بن المسيب: فقال علي: ما تريد إلا أن تنتهى عن أمر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم. وزاد مسلم من هذا الوجه: فقال عثمان: دعنا عنك، قال: إني لا أستطيع أن أدعك، "فقال عثمان ذلك" أي ترجيح الأفراد "رأيتي، فخرج علي مغضباً؛ لأن معارضة النص بالرأي شديد عندهم، وهو يقول: لبيك اللهم لبيك بحجة وعمرة معاً" وللنسائي: فقال عثمان: ترايتي أغهى الناس عنه وأنت تفعله؟ قال: ما كنت أدع سنة النبي صلى الله عليه وسلم نقول أحده. وهو نص في أن علياً نسب القرآن إلى السنة بخلاف الأفراد، ولم ينكر عليه عثمان، بل قبله كما في رواية للنسائي بلفظ: هي عثمان عن التمتع، فلي علي وأصحابه بالعمرة، فلم ينتههم عثمان، فقال له علي: ألم تسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم تمنع؟ قال: بلى. وله من وجه آخر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيها جميعاً. زاد مسلم من طريق عبد الله بن شقيق عن عثمان قال: أجل، ولكننا كنا خائفين.

قال يحيى: قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّ مَنْ قَرَنَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهِ شَيْئًا، وَلَمْ يَحْلِلْ مِنْ شَيْءٍ، حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيًا إِنْ كَانَ مَعَهُ، وَيَحْلِلَ بِمَنْىَ يَوْمَ النَّحْرِ.

٧٤١ - مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، خَرَجَ إِلَى الْحَجِّ، فَمِنْ أَصْحَابِهِ مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ (فَقَطَّ)، فَأَمَّا مَنْ أَهْلٌ بِالْحَجِّ أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَلَمْ يَحْلِلْ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ فَحَلَّ.

مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُهْلَ بِحَجٍّ مَعَهَا،

الأمر عندنا: أهل المدينة "أن من قرن الحج والعمرة" أي أحرم بهما معا أو أردفه عليها "لم يأخذ من شعره شيئا؛ لأنه محرم" ولم يحلل "بكسر اللام الأولى بفك الإدغام "من شيء" من المحرمات "حتى ينحر هديا إن كان معه" وإن لم يكن معه فيشتري وينحر؛ لأن دم القران واجب بشرطه. قال ابن قدامة: ولا نعلم في وجوب الدم على القارن خلافا إلا ما حكى عن داود: أنه لا دم عليه. "ويحل بمنى يوم النحر" برمي جمرة العقبة، قال صاحب "المحلى": وبه قالت الثلاثة الباقية والجمهور. قال الباجي: يعني أن من قرن بين الحج والعمرة، فإنه لا يصح أن يتحلل من شيء من إحرامه حتى يحل من جميعه، وذلك لا يكون إلا بمنى يوم النحر. قلت: وهو كذلك عند الحنفية، قال القاري في "شرح اللباب" بعد ما ذكر فراغ القارن عن أفعال العمرة، ثم يقيم محرما؛ لأن أو أن تحلله يوم النحر، فإن حلق يكون حنابته على إحرامين. **عام حجة إ:** سنة عشرة، وفيه التسمية بذلك خلافا لمن كره ذلك "خرج إلى الحج" بأنواعه الثلاثة "فمن أصحابه من أهل بحج" مفرد "ومنهم من جمع الحج والعمرة" وصار قارنا "ومنهم من أهل بعمره فقط، فأما من أهل بالحج أو جمع الحج والعمرة فلم يحلل" إلى يوم النحر، وقد تقدم في حديث عائشة أن ذلك محمول على من أهدى، ومن لم يكن معه هدي أمره النبي ﷺ بالفسح، "وأما من كان أهل بعمره فحل" بصيغة الأفراد في الهندية وبصيغة الجمع في المصرية، بعد أداء أفعال العمرة، وغرض الإمام بإيراد هذه الرواية إثبات شرعية القران المذكور في الترجمة.

ثم بدا له إ: أي أراد "أن يهل" أي يحرم "بحج معها، فذلك له" أي حائز له. قال صاحب "المحلى": وبه قالت الثلاثة الباقية والجمهور. وقال ابن عبد البر: إن أبا ثور شد، فمنع من إدخال الحج على العمرة قياسا على عكسه. "ما لم يطف بالبيت و" يسعى "بين الصفا والمروة"، وإطلاق الطواف على السعي مجاز، أو بطريق الحذف. قال الباجي: يريد أن من أهل بالعمرة، ثم أراد أن يردف الحج على العمرة، فيكون قارنا لهما، فذلك له، وتقدم أنه يكون قارنا =

فَذَلِكَ لَهُ مَا لَمْ يَطْفُ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَقَدْ صَنَعَ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ حِينَ قَالَ: إِنَّ صُدِّدْتُ عَنِ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ التُّفْتُ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجِبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ. قَالَ مَالِكٌ: وَقَدْ أَهَلَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا.

- عند الحنفية لو أحرم بالحج قبل أكثر طواف العمرة لا بعده. "وقد صنع ذلك" أي أردف الحج على العمرة "عبد الله بن عمر حين قال: إن صددت" ببناء المجهول أي منعت "عن البيت" أي عن الوصول إليه "صنعنا كما صنعنا" أنا وأصحابي "مع رسول الله ﷺ" من التحلل بالحديبية حيث منع المشركون من دخول مكة، "ثم التفت" ابن عمر "إلى أصحابه" بعد ما أحرم بالعمرة "فقال" مخبرا لهم بما أدى إليه نظره: "ما أمرهما" أي الحج والعمرة "إلا واحد" بالرفع أي في حكم الحصر، فإذا جاز التحلل في العمرة مع أهما غير محدودة بوقت، فأولى أن يجوز في الحج، "أشهدكم أني قد أوجبت الحج" أيضا "مع العمرة" ومعنى إشهاده لهم على ذلك: ليعلموا ما صار إليه من ذلك.

قال مالك: هكذا في جميع النسخ الهندية، وليس في النسخ المصرية لفظ "مالك"، بل سياقه: "قال: وقد أهل". وجعله العلامة الزرقاني قول ابن عمر - إذ قال: قال ابن عمر - محتجا على جواز إدخال الحج على العمرة، لكن الظاهر أنه مقولة الإمام مالك، كما هو نص النسخ الهندية، وبه جزم الباجي؛ إذ قال: وقول مالك: قد أهل أصحاب رسول الله ﷺ، يريد أن منهم من أهل بالعمرة إلخ. وبه جزم صاحب "المحلى"؛ إذ قال: قال مالك مستدلا ثانيا على إدخال الحج على العمرة إلخ. "وقد أهل" أي أحرم "أصحاب رسول الله ﷺ" أي بعضهم "عام حجة الوداع بالعمرة" كما تقدم في حديث عائشة: منا من أهل بعمرة، "ثم قال لهم رسول الله ﷺ: من كان معه هدي فليهلل بالحج مع العمرة" التي أحرم بها، فقبه جواز إدخال الحج على العمرة؛ إذ أمرهم النبي ﷺ بذلك، "ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا" يوم النحر، وهو حجة لمن قال: إن سائر الهدي لا يحل حتى يحل منهما جميعا. قال صاحب "المسداة" في المتنتع سائق الهدي: إذا دخل مكة طواف وسعى، على ما بينا في تمتع لا يسوق الهدي، إلا أنه لا يتحلل حتى يحرم بالحج يوم التروية؛ لقوله ﷺ: لم أسق من أمري ما أسق منكم إلا سقته هدي. وجعلتها عمرة وتحللت منها، وهذا ينفي التحلل عند سوق الهدي. قال الخافض في "الدرية": رواه مسلم في حديث جابر الطويل، وفي "الصحيحين" عن أنس: لم لا أن معي الهدي لأحللت إلخ.

قَطْعُ التَّلِيَّةِ

٧٤٢ - **مَالِكٌ** عَنْ **مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الثَّقَفِيِّ** أَنَّهُ سَأَلَ **أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ** وَهُمَا **غَادِيَانِ** مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟.....

قطع التلبية: يعني متى يقطع الحرام بالحج التلبية. ونخصيص الحرام بالحج؛ لما أن المصنف رحمه الله سيذكر قطع المعتمر التلبية عن قريب. والمسألة خلافية عند أهل العلم، قال الحافظ تحت حديث البخاري: عن ابن عباس أن أسامة بن زيد كان ردف النبي ﷺ من عرفة إلى المزدلفة، ثم أُرِدِفَ الفضل بن عباس، قال: فكلاهما قالا: لم يزل النبي ﷺ يلقي حتى رمى جمرة العقبة. في هذا الحديث أن التلبية تستمر إلى رمي الجمرة يوم النحر، وبعدها يشرع الحاج في التحلل. وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه كان يقول: التلبية شعار الحج، فإن كنت حاحا قلب حتى بدأ حلك، وبدء حلك أن ترمي جمرة العقبة. وروى سعيد بن منصور عن طريق ابن عباس قال: حححت مع عمر إحدى عشرة حجة، وكان يلقي حتى يرمي الجمرة، ويستمرارها قال الشافعي وأبو حنيفة والثوري وأحمد وإسحاق وأتباعهم. وقالت طائفة: يقطع الحرام التلبية إذا دخل الحرم، هو مذهب ابن عمر، لكن كان يعاود التلبية إذا خرج من مكة إلى عرفة. وقالت طائفة: يقطعها إذا راح إلى الموقف؛ رواه ابن المنذر وسعيد بن منصور بأسانيد صحيحة عن عائشة وسعيد بن أبي وقاص وعلي، وبه قال مالك، وقيد بمرور الشمس يوم عرفة، وهو قول الأوزاعي والليث، وأشار الطحاوي إلى أن كل من روي عنه ترك التلبية من يوم عرفة أنه تركها للاشتغال بغيرها من الذكر، لا على أنها لا تشرع، وجمع بذلك بين ما اختلف من الآثار.

وهما غاديان: جملة اسمية حالية أي داهيان غدوة "من منى إلى عرفة: كيف كنتم تصنعون" أي من الذكر وغيره في الطريق "في مثل هذا اليوم مع رسول الله ﷺ" ولمسلم من طريق موسى بن عقبة عن محمد بن أبي بكر: قلت لأنس عداة عرفة: ما تقول في التلبية في هذا اليوم؟ كذا في "الفتح"، "قال" أنس: "كان يهل المهل منا فلا ينكر عليه"، وفي "مسلم" و"أبي داود": عن ابن عمر رحمه الله: غدونا مع رسول الله ﷺ من منى إلى عرفات، منا المني ومنا المكبر، "ويكبر المكبر فلا ينكر عليه"، قال العيني: قوله: "لا ينكر" على صيغة المعلوم في الموضعين، والضمير المرفوع فيه إلى النبي ﷺ. ووظفه الحافظ في "الفتح" على البناء للمجهول، قال: وفي رواية موسى بن عقبة: لا يعيب أحدا على صاحبه. قال الطيبي: هذا رخصة، ولا حرج في التكبير، بل يجوز كسائر الأذكار، وليس التكبير في عرفة من سنة الحاج بل السنة لهم التلبية إلى رمي جمرة العقبة. وقال الشيخ ولي الدين: ظاهر كلام الخطابي: أن العلماء أجمعوا على ترك العمل بهذا الحديث، وأن السنة في العدو من منى إلى عرفات التلبية فقط، وحكى المنذري أن بعض العلماء أخذ بظاهره، لكنه لا يدل على فضل التكبير على التلبية، بل على حوازه فقط؛ لأن غاية ما فيه تقريره ﷺ على التكبير، وذلك لا يدل على استحبابه؛ فقد قام الدليل الصريح على أن التلبية حينئذ أفضل؛ لمداومته ﷺ عليها.

قَالَ: كَانَ يَهْلُ الْمَهْلُ مِنَّا فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ، وَيُكَبِّرُ الْمُكَبِّرُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ.

٧٤٣ - **مَالِك** عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام كَانَ يُلَبِّي فِي الْحَجِّ، حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِك: وَذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ يَبْلَدُنَا.

٧٤٤ - **مَالِك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ عليه السلام: أَنَّهَا كَانَتْ تُشْرِكُ التَّلْبِيَةَ إِذَا رَاحَتْ إِلَى الْمَوْقِفِ.

٧٤٥ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ فِي الْحَجِّ

أن علي بن إمام وفيه انقطاع؛ لأن محمد الباقر لم يدرك علياً "كان يلبي في الحج" إلى يوم عرفه؛ "حتى إذا زَاغَتِ الشَّمْسُ" أي زالت "من يوم عرفه قطع التلبية"، وبه قال الأوزاعي والليث، وهو المروي عن سعد بن أبي وقاص وابن المسيب وعروة والقاسم، وتقدم في بيان المذاهب ما قال الحفاظ؛ وقالت طائفة: بقطعها إذا راح إلى الموقف. رواه ابن المنذر وسعد بن منصور بأسانيد صحيحة عن عائشة وسعد وعلي، فإن لم يكن لعلي روايتان في المسألة يفيد أثر الباب بالرواح إلى الموقف بعد الزوال.

وذلك: أي فعل علي "الأمر الذي لم يزل" أي استمر "عليه أهل العلم يبلدنا" المدينة المنورة، وتقدم في المذاهب أنها إحدى روايات الإمام مالك رواها ابن المنذر عنه. قال الباجي: قال أبو القاسم بأثر قول مالك في التلبية: إلا أن يكون أحرم بالحج من عرفه، فيلبي حتى يرمي جمرة العقبة، فحمل الحديث على من هذا حكمه، ولعله تأول قول الراوي: أن النبي عليه السلام لم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة أنه أمر بذلك. وأنت خير بأن التوجيه فيه بعد لا يخفى.

إذا راحت: أي من المصلى "إلى الموقف"، هكذا في جميع النسخ الهندية والمصرية إلا الزرقاني، ففيها: إذا رجعت إلى الموقف، والمعنى واحد، وتقدم أن ذلك رواية أشهب عن مالك، وغرض المصنف بذكر هذه الآثار المختلفة: الإشارة إلى الاعتدال عن العمل برواية الفضل، ومكانة علي وعائشة عن النبي عليه السلام لا تخفى، وللمخالف أن الفضل كان إذ ذاك رديف النبي عليه السلام بخلافهما، وقال الطحاوي: إن القاسم لم يخبر في حديثه عن عائشة أنها قالت: إن التلبية تنقطع قبل الوقوف بعرفة، وإنما أخبر عن فعلها، فقد يجوز أن تفعل ذلك لا على أن وقت التلبية قد انقطع؛ ولكن لأنها تأخذ فيما سواها من الذكر من التكبير والتلهيل، ولا يكون ذلك دليلاً على انقطاع التلبية وخروج وقتها.

إِذَا انْتَهَى إِلَى الْحَرَمِ، حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَلْبِي حَتَّى يَغْدُو مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ، فَإِذَا غَدَا تَرَكَ التَّلْبِيَةَ، وَكَانَ يَتْرُكُ التَّلْبِيَةَ فِي الْعُمْرَةِ إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ.

٧٤٦ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لَا يَلْبِي وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ.

٧٤٧ - **مَالِك** عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّهَا كَانَتْ تَنْزِلُ مِنْ عَرَفَةَ بِسَمَرَةٍ،

إذا انتهى إلخ: ويستندتم الترك "حتى يطوف بالبيت"، ويسعى "بين الصفا والمروة ثم" بعد ما أتم الطواف والسعي "يلبي حتى يغدو من منى إلى عرفة، فإذا غدا" أي شرع في الذهاب من منى "ترك التلبية" أي في الطريق، هذا هو مفهوم الأثر عند عامة شراح "الموطأ" من الزرقاني والياحي "والمصنف"، وعلى هذا فالأثر يخالف لما تقدم في بيان المذاهب من كلام الحافظ؛ إذ قال: قالت طائفة: يقطع المحرم التلبية إذا دخل الحرم، وهو مذهب ابن عمر، لكن كان يعاود التلبية إذا خرج من مكة إلى عرفة. ويمكن تأويل أثر الباب إلى كلام الحافظ لو صح أنه هو مذهب ابن عمر أن يقال: إن معنى قوله: ثم يلبي حتى يغدو أي حين يغدو من منى إلى عرفة، فإذا أتم الذهاب ترك، فتأمل. "وكان" ابن عمر "ترك التلبية في العمرة إذا دخل الحرم" وسألي قطع التلبية في العمرة قريباً.

لا يلبي: قال الحافظ في "التلخيص": هكذا أخرجه البيهقي عن مالك عن الزهري. وروى عن ابن عمر خلاف ذلك أيضاً، أخرجه ابن أبي شبة من طريق ابن سيرين، قال: كان ابن عمر إذا طاف بالبيت لبي وهو يطوف بالبيت. قال الزرقاني: لعدم مشروعيتهما في الطواف؛ ولذا كرهها ابنه سالم ومالك. وقال ابن عينة: ما رأيت أحداً يقتدي به يلبي حول البيت إلا عطاء بن السائب، وأحازه الشافعي سراً وأحمد، وكان ربيعة يلبي إذا طاف، وقال إسماعيل القاضي: لا يزال الرجل ملبياً حتى يبلغ الغاية التي يكون إليها استحبابه، وهي الوقوف بعرفة، قاله أبو عمر.

تنزل من عرفة: ولفظ محمد في "موطئه": تنزل بعرفة، "بسمرة" بفتح النون وكسر الميم، على ما ضبطه عامة شراح الحديث. قال ابن حجر في "شرح مناسك النووي": يجوز إسكان الميم مع فتح النون وكسرها، موضع، قيل: من عرفات، وقيل: بقرها خارج عنها، قاله الزرقاني. وظاهر أكثر فروع الأئمة الثلاثة الثاني، وبه جزم الزرقاني في "شرح المواهب" والطبري في "شرح المشكاة"؛ إذ قال: وليست من عرفة، وكذا قال النووي في "شرح مسلم"، وقال الحافظ في "الفتح": موضع بقرب عرفات خارج الحرم بين طرف الحرم وطرف عرفات، وإليه يشير تنوير شبحنا في "المصنف"؛ إذ قال: باب يستحب تقصير الخطبة بسمرة، وتعجيل الرواح إلى عرفة، فهذا ظاهره أن عرفة غير عرفة، =

ثُمَّ تَحَوَّلْتُ إِلَى الْأَرَاكِ، قَالَتْ: وَكَانَتْ عَائِشَةُ تُهَلُّ مَا كَانَتْ فِي مَنْزِلِهَا، وَمَنْ كَانَ مَعَهَا،

= وفي "الحاشية" عن "المحلى": يفتح النون وكسر الميم، ويجوز إسكانها، موضع يحجب عرفات وليس منها، وهو منتهى الحرم، وكأنه برزخ بين الحل والحرم. وبذلك حزم النووي في "مناسكه"؛ إذ قال: ليس من عرفات وادي عرنة ولا غمرة ولا المسجد الذي يصلي فيه الإمام، بل هذه المواضع خارج عن عرفات على طرفها الغربي، وظاهر فروع الحنفية الأول، بل هو نص "الزبلي" على الكثر؛ إذ قال: ينزل مع الناس حيث شاء، وقرب الجبل أفضل، وعند الشافعي بطن غمرة أفضل؛ لنزوله **في** فيه. قلنا: غمرة من عرفة، وقد قال **عرفات كلها موقف، وارتفعوا** عن **بطن غمرة** ونزوله **في** لم يكن عن قصد. وكذا حكاه ابن عابدين عن "المعراج"؛ إذ قال ينزل بعرفات في أي موضع شاء، وقرب جبل الرحمة أفضل، وقال الأئمة الثلاثة: في غمرة أفضل؛ لنزوله **في** فيه. قلنا: غمرة من عرفة، ونزوله **في** فيه لم يكن عن قصد.

ثم تحولت عائشة من غمرة "إلى الأراك" بالفتح آخره كاف، قال الزرقاني: موضع بعرفة من ناحية الشام، وقال باقوت الحموي: وادي الأراك قرب مكة يتصل بغيقة. وقال الأصمعي: جبل هذيل، وقيل: هو موضع من غمرة في موضع من عرفة، وقيل: هو من مواقف عرفة بعضه من جهة الشام وبعضه من جهة اليمن، وهو في الأصل شجر معروف، وهو أيضاً شجر مجتمع يستظل به. وقال الباجي: قولها: كانت تنزل من عرفة إلح يقتضي أن غمرة من عرفة، والأراك موضع غيره، وذكر جماعة من أصحابنا أن غمرة والأراك شيء واحد، وإنما غمرة موضع الأراك بعرفة، فإن لم يكن ما قالوه مخالفاً للحديث؛ فإن معنى الحديث أنها كانت تنزل في موضع من غمرة، ثم تحولت من موضعها ذلك إلى منبت الأراك بنمرة، وهذا على معنى أنه أرفق في النزول والتصرف، وكل ذلك واسع أن ينزل الإنسان من عرفة حيث شاء، وجرى العمل بنزول الإمام بنمرة. والظاهر في معنى الأثر أنها كانت تنزل أولاً بنمرة إلى زوال الشمس؛ اتباعاً لفعله **في** ثم تخرج من غمرة إلى الأراك، وإليه ميل أكثر الشراح، وظاهر تبويب شيخنا الدهلوي في "المصفي"؛ إذ قال: باب نزول غمرة، وجواز ترك نزولها، يدل على أن المعنى أنها كانت تنزل أولاً بنمرة، ثم تركت النزول في هذا الموضع للزحمة وغيرها، واختارت النزول في الأراك، وبه حزم صاحب "المحلى"؛ إذ قال: ثم تحولت لأجل المزاحمة إلى الأراك موضع قريب غمرة. وعرفات كلها موضع الوقوف إلا بطن عرنة كما سيأتي في محله.

قالت: أم علقمة "وكانت عائشة **تهل** أي تلي "ما كانت"، "ما" بمعنى "ما دام" "في منزلها" أي الموضع الذي نزلت فيه "و" يهل كذلك "من كان معها"؛ اتباعاً لأمر المؤمنين، "فإذا ركبت فتوجهت إلى الموقف" بعرفة "تركت الإهلال" أي التلبية، قال الباجي: تريد أنها كانت تلي إلى أن تركب متوجهة إلى الموقف، ويحتمل أن تريد إلى الصلاة ووصفته بأنه رواح إلى الموقف؛ لأن المقصود بذلك الرواح إلى الموقف، والمصلى بقرب الموقف، والرواح إليهما واحد، "قالت: وكانت عائشة نعتهم بعد الحج من مكة في ذي الحجة" كما فعلته في حجة الوداع مع النبي **في** "ثم تركت ذلك" أي الاعتماد بعد الحج متصلاً، "فكانت تخرج قبل هلال المحرم حتى تأتي الحجة" =

فَإِذَا رَكِبْتَ فَتَوَجَّهْتَ إِلَى الْمَوْقِفِ تَرَكْتُ، الْإِهْلَالَ، قَالَتْ: وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَعْتَمِرُ بَعْدَ الْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ فِي ذِي الْحِجَّةِ، ثُمَّ تَرَكْتُ ذَلِكَ فَكَانَتْ تَخْرُجُ قَبْلَ هِلَالِ الْمُحَرَّمِ حَتَّى تَأْتِيَ الْحُحْفَةَ، فَتَقِيمُ بِهَا حَتَّى تَرَى الْهَيْلَالَ، فَإِذَا رَأَتْ الْهَيْلَالَ أَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ.

٧٤٨ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ غَدَا يَوْمَ عَرَفَةَ مِنْ مَنَى، فَسَمِعَ التَّكْبِيرَ عَالِيًا فَبَعَثَ الْحَرَسَ يَصِيحُونَ فِي النَّاسِ: أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّهَا التَّلْبِيَةُ.

إِهْلَالُ أَهْلِ مَكَّةَ وَمَنْ بِهَا مِنْ غَيْرِهِمْ

٧٤٩ - **مَالِكٌ** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ! مَا شَأْنُ النَّاسِ يَأْتُونَ شُعْثًا وَأَنْتُمْ مُدْهِنُونَ، أَهْلُوا إِذَا رَأَيْتُمْ الْهَيْلَالَ.

= الميقات المعروف لأهل الشام "فقيم بها حتى ترى الهلال" أي هلال محرم، "فإذا رأت الهلال أهلت" أي أحرمت "بعمره" فتأتي مكة وتفعل أفعال العمرة، ثم تعود إلى المدينة؛ ولعل ذلك لتحصيل الفصل بين الحج والعمرة امتثالاً لأمر أمير المؤمنين عمر، كما سيأتي عنه قريباً في باب العمرة، أنه قال: افصلوا بين حركم وعمرتكم؛ فإن ذلك أتم لحج أحدكم وأتم لعمرة أن يعتمر في غير أشهر الحج.

عمر بن عبد العزيز: الإمام العادل "غداً يوم عرفة من منى" إلى عرفات "فسمع التكبير عالياً" أي سمع الناس يجهرون بالتكبير "فبعث الحرس" يفتحتين جمع حارس على ما ضبطه الوراق، وبضم الحاء المهملة وتشديد الواو على ما ضبطه صاحب "الغلي"، والأوجه الأول، وهم خدم السلطان المرتبون لحفظه "يصيحون" أي ينادون "في الناس أيها الناس! إفا" أي وظيفه اليوم "التلبية"، وما تقدم من حديث أنس: "يكبر المكبر فلا ينكر عليه" معمول على الجواز. وقال الباجي: فأنكر عمر بن عبد العزيز ترك التلبية، وقطعها جملة في وقت هي فيه مشروعة، فخاف إطرأها ودروسها حتى ينقطع حكمها. يعني أنكر أفراد التكبير، أما حلقه بالتلبية فلا بأس به كما تقدم.

أن عمر: وسيأتي في كلام الحافظ: أنه منقطع في "الموطأ" ووصله ابن المنذر، قال: يا أهل مكة! "خطاب إلى من بمكة، سواء كان مكيًا أو أفاقياً" "ما شأن الناس" الأفاقين "يأتون" أي يدخلون مكة "شعثاً" بالضم فسكون جمع أشعث، وهو مفر الرأس متفرق الشعر منشئت الحال، يعني يدخلون مكة كذلك ليعبد عهدهم بالدهن وغيره لأجل إحرامهم "وأنتم مدهنون" بتشديد الدال من الادهان أي مستعملون الدهن في الشعر، وإذا كان بعيد الدار أشعث لأجل القدوم على بيت الله، فأهله أولى بذلك، "أهلوا" أي أحرموا بالحج أمر ندب "إذا رأيتم الهلال" =

٧٥٠ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ أَقَامَ بِمَكَّةَ تِسْعَ سِنِينَ، يُهَلُّ بِالْحَجِّ لِإِهْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ مَعَهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا يُهَلُّ أَهْلُ مَكَّةَ بِالْحَجِّ إِذَا كَانُوا بِهَا،

- أي هلال ذي الحجة؛ ليعبد عهدكم بالترجل والادهان، وتأخذوا من الشعث بخط وافر. وهو الذي اختاره مالك لمن أحرم بالحج، قاله الباجي. وفي "المحلى": وبه قال مالك وأبو حنيفة وأبو ثور وجماعة أن الأفضل للمكي أن يحرم من أول ذي الحجة، ونقله عياض عن كثير من الصحابة، وقال الشافعي وبعض المالكية وكثير: أن الأفضل للمكي أن يحرم يوم التروية.

أن أمير المؤمنين "عبد الله بن الزبير" بن العوام القرشي الأسدي "أقام بمكة" في زمان خلافته "تسع سنين" فإنه يبيع له بعد موت يزيد بن معاوية سنة ٦٤هـ، واستشهد سنة ٧٣هـ كما في "تاريخ الخلفاء" "يهل" أي يحرم "بالحج لهلال ذي الحجة" وشقيقه "عروة بن الزبير" معه يفعل ذلك "وعامتهم يفعلون كذلك كما تقدم قريبا. قال الباجي: تعلق مالك في هذه المسألة مع ما تقدم بفعل عبد الله بن الزبير مدة تسعة أعوام بحضرة الصحابة والتابعين، وهو الأمير الذي يشهر فعله، ولا يخفى أمره، ولا ينكر عليه أحد، ولا يثار مع دينه وفضله وورعه إلا على ما هو الأفضل عنده، ووافقه على ذلك أخوه عروة مع علمه ودينه، وعلى هذا كان أمر جمهور الصحابة، ولذلك قال عبيد بن جريح لابن عمر: رأيتك تفعل أربعاً لم أر أحداً من أصحابك يفعلها.

وإنما يهل: أي يحرم "أهل مكة وغيرهم" هكذا في جميع النسخ المصرية و"الزرقاني" و"الباجي" و"التنوير" بزيادة "غيرهم"، وليست الزيادة في النسخ الهندية ولا "المصنف" والأولى حذفه لما سيأتي من ذكر الغير، "بالحج إذا كانوا بها" أي بمكة، فإذا كانوا بغيرها أحرموا من الميقات الذي يمرون به إن كان، وإلا فمن المحل الذي هم فيه "ومن كان مقيماً بمكة من غير أهلها" توضيح لقوله المتقدم و"غيرهم" على صحة وجوده، والمعنى: أن أهل مكة إذا كانوا بمكة وغيرهم من الأفاقيين إذا نزلوا بمكة يهلون "من خوف مكة" متعلق بقوله: "يهل"، والمعنى: أن من أهل بالحج من مكة سواء كان من أهلها أو ممن نزل بها، إنما يهل من خوف مكة. قال الباجي: ومن أين يحرم؟ روى أشهب عن مالك: يحرم من داخل المسجد. وروى ابن حبيب عنه: يحرم من باب المسجد لا يخرج من الحرم إلى المحل للإحرام. قال الباجي: هذا يقتضي أن إحرامه من جميع الحرم مباح وإن اختير الإحرام من داخل المسجد أو باب المسجد، فمن أحرم من الحرم فلا شيء عليه. قلت: واختلفت نقلة المذاهب في بيان ميقات المكي، حتى قال ابن رشد في "البيداء": لا خلاف عندهم أن المكي لا يهل إلا من خوف مكة إذا كان حاجاً. مع أن الخلاف بينهم شهير حكاه القسطلاني والحافظان ابن حجر والعيني، مع اختلافهم في حكاية الاختلاف، وفي "شرح الباب": من كان منزله في الحرم كسكان مكة ومنى، فوقته الحرم للحج، ومن المسجد أفضل أو من ديرة أهله.

وَمَنْ كَانَ مُقِيمًا بِمَكَّةَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا مِنْ جَوْفِ مَكَّةَ، لَا يَخْرُجُ مِنَ الْحَرَمِ، قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ أَهْلُ مِنْ مَكَّةَ بِالْحَجِّ فَلْيُؤَخِّرْ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ وَالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، حَتَّى يَرْجِعَ مِنْ مَنَى، وَكَذَلِكَ صَنَعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ.
 قَالَ: سُئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ أَهْلٌ بِالْحَجِّ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَوْ غَيْرِهِمْ مِنْ مَكَّةَ لِإِهْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، كَيْفَ يَصْنَعُ فِي الطَّوَافِ؟.....

ومن أهل من مكة: "بالحج" سواء كان مكيا أو أفاقيا نزل بها "فليؤخر الطواف بالبيت" أي طواف الحج القرض وهو طواف الإفاضة. قال الباجي: ومعنى ذلك أن الطواف الذي هو ركن من أركان الحج إنما هو طواف الإفاضة، فأما طواف الورد فليس بركن من أركان الحج، وإنما هو الورد على البيت كتحية المسجد، فإذا أحرم من مكة فليس عليه طواف وورد؛ لأنه لم يرد من جهة من الجهات سواء أحرم بالحج من مكة يوم التروية أو قبله أو بعده. "والسعي" بالنصب عطف على الطواف أي فليؤخر السعي "بين الصفا والمروة" ليقعه بعد الطواف الواجب "حتى يرجع من منى" غاية للتأخير؛ فإنه يتأخر السعي بين الصفا والمروة إلى أن يعود من منى للإفاضة؛ لأن من شرط السعي أن يعقب طوافا واجبا، ولا يجب على الحاج المحرم من مكة طواف إلا طواف الإفاضة، ومن قدم الطواف بالبيت والسعي ففي "المدونة" لا يجزئه ذلك وليعهدهما بعد الرجوع من عرفه، فإذا لم يعهدهما حتى يخرج إلى بلده فعليه الهدى، وذلك أيسر شأنه، قاله الباجي. قلت: ومذهب الحنفية في ذلك ما في "شرح اللباب" إذ قال: ثم إن أراد المكّي ومن معه تقديم السعي على طواف الزيارة مع أن الأصل في السعي أن يكون عقبيه؛ لمناسبة تأخير الواجب عن الركن، إلا أنه رخص تقديمه بالجملة بعلّة الرحمة، فحينئذ ينتقل بطواف؛ لأنه ليس للمكّي ومن في حكمه طواف القدوم الذي هو سنة للأفاقي، فيأتي المكّي بطواف نفل بعد الإحرام بالحج، ليصح سعيه وهل الأفضل تقديم السعي أو تأخيره إلى وقته الأصلي - وهو بعد أداء ركته - قبل: الأول وقيل: الثاني، وصححه ابن الهمام وهو الظاهر خصوصا للمكّي؛ فإن فيه خلافا للشافعي، والخروج عن الخلاف لكونه أحوط مستحب بالإجماع. "وكذلك صنع عبد الله بن عمر" أي يؤخر الطواف والسعي إلى الرجوع عن منى كما يأتي موصولا عنه في باب الرمل في الطواف.

عمن أهل: أي أحرم "بالحج من أهل المدينة أو غيرهم" من الأفاقيين المقيمين بمكة "من مكة لئلا يذبح الحنفة" وبقي بعد إحرامه بمكة أياما "كيف يصنع بالطواف" وفي الهندية: في الطواف، والأوجه الأول كما لا يخفى، يعني هل يجوز له أن يطوف بالبيت في هذه الأيام أم لا؟

قَالَ: أَمَّا الطَّوَافُ الْوَاجِبُ فَلْيُؤَخِّرْهُ، وَهُوَ الَّذِي يَصِلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلْيُطَفِّ مَا بَدَأَ لَهُ، وَلْيَصِلْ رَكَعَتَيْنِ كُلَّمَا طَافَ سَبْعًا، وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِينَ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ، فَأَخَرُوا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ وَالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى رَجَعُوا مِنْ مِنًى، وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، فَكَانَ يُهَلُّ لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ، وَيُؤَخِّرُ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ وَالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى يَرْجِعَ مِنْ مِنًى.

الطَّوَافُ الْوَاجِبُ: وهو طواف الإفاضة "فليؤخره" إلى الرجوع من منى، "وهو" الطَّوَافُ "الذي يصل بينه وبين السعي بين الصفا والمروة" أي يأتي بالسعي متصلاً بهذا الطَّوَافِ؛ فإن السعي بعد طواف النفل لا يصح عند مالك، كما تقدم قريباً "وليطف" طواف النفل "ما بدا له" في هذه الأيام؛ فإن الطَّوَافَ مندوب التنفل، وكذلك قالت الحنفية؛ يتطوع بالطَّوَافِ ما شاء "وليصل ركعتين" فגיע الطَّوَافِ "كلما طاف سبعا" بفتح السين أي سبعة أشواط "وقد فعل ذلك" أي تأخير الطَّوَافِ والسعي "أصحاب رسول الله ﷺ الذين أهلوا بالحج من مكة، فأخروا الطَّوَافَ" الواجب "بالبیت والسعی بین الصفا والمروة حتى رجعوا من منى" بیان لما أفاده اسم الإشارة في قوله: "وقد فعل ذلك"، وإشارة إلى ما سیأتی من حدیث عائشة في باب دخول الحائض مكة بلفظ: فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبیت و بین الصفا والمروة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم، أما الذين كانوا أهلوا بالحج، أو جمعوا بین الحج والعمرة، فإنما طافوا طوافاً واحداً أي بعد أن رجعوا من منى "وقد فعل ذلك عبد الله ابن عمر" أيضاً، "فكان يهل لهلال ذي الحجة بالحج من مكة" وبخالفه ما تقدم في حدیث عبيد بن جريح قلت لابن عمر: رأيتك تصنع أربعاً إلخ، وفيه: ورأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا إهلالاً، ولم تهل أنت حتى يكون يوم التروية. وجمع بينهما بأنه كان يفعل الأمرين جميعاً، تارة كذا ومرة كذا، وقال الحافظ في "الفتح": إن ابن عمر كان يرى التوسعة في ذلك. وروى عبد الرزاق عن نافع: أهل ابن عمر مرة بالحج حين رأى إهلالاً، ومرة أخرى بعد إهلال من جوف الكعبة، ومرة أخرى حين راح إلى منى. وروى أيضاً عن مجاهد قلت لابن عمر: أهملت فينا إهلالاً مختلفاً؟ قال: أما أول عام فأخذت مأخذ أهل بلدي، ثم نظرت فإذا أنا أدخل على أهلي حراماً وأخرج حراماً، وليس كذلك كنا نفعل. قلت: فبأي شيء نأخذ؟ قال: نحرّم يوم التروية، "ويؤخر الطَّوَافَ بالبیت والسعی بین الصفا والمروة، حتى يرجع من منى" كما سیأتی موصولاً عنه في باب الرمل.

قال يحيى: سئل مالك عن رجل من أهل مكة: هل يهل من خوف مكة بعمره؟ فقال: بل يخرج إلى الحل فيحرم منه.

ما لا يوجب الإحرام من تقليد الهدي

٧٥١ - مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد، عن عمرة بنت عبد الرحمن: أنها أخبرته أن زياد بن أبي سفيان، كتب إلى عائشة زوج النبي ﷺ أن عبد الله بن عباس

من أهل مكة: أي مقيما بها سواء كان مكيا أو آفيا "هل يهل" أي يحرم "من خوف مكة بعمره؟ فقال: بل يخرج إلى الحل فيحرم منه" وبذلك قالت الجمهور: إن ميقات المكي لإحرام العمرة الحل، حكى الإجماع على ذلك ابن قدامة وغيره مع الاختلاف فيما بينهم في أفضل البقاع للإحرام كما سباني بسطه قبل نكاح المحرم، وصرح بوجوب الخروج إلى الحل الحافظ والعيني والقسطلاني والطبري والقاري والنووي والآبي والشوكاني وغيرهم، وبوب البخاري في "صحيحه"، باب مهل أهل مكة للحج والعمرة، وذكر فيه حديث الموافيت، وفيه: حتى أهل مكة من مكة، لكن شراح "الصحيحين" خصصوا الحديث بالعمرة، ووجهوا ترجمة البخاري بأنه نظر إلى عموم اللفظ، وقال المحب الطبري: لا أعلم أحدا جعل مكة ميقاتا للعمرة، كذا في "الفتح"، وفيه أيضا: قال صاحب "الهدى": لم ينقل أنه ٧٥٢ اعتمر مدة إقامته بمكة قبل الهجرة، ولا اعتمر بعد الهجرة إلا داخلا إلى مكة، ولم يعتمر قط خارجا من مكة إلى الحل، ثم يدخل مكة بعمره كما يفعل الناس اليوم، ولا ثبت عن أحد من الصحابة أنه فعل ذلك في حياته إلا عائشة وحدها. قال الحافظ: وبعد أن فعلته بأمره دل على مشروعيتها. وقال القاري في "شرح اللباب" بحثا: إن بعض الفقهاء قالوا: العمرة مختصة بالآفاقي، فليس لأهل مكة أن يخرجوا للحل ويعتصروا، وجعلوا حديث عائشة من مختصاتها، وما روي عن ابن الزبير أنه أتى العمرة وأمر الناس بها عند إتمام بناء الكعبة في سبع وعشرين من رجب، فحملوه على أنه مذهب صحابي لا حجة فيه على غيره، وأنت خير بأن فعله هذا محض من الصحابة والتابعين، ولم ينكر عليه، فيكون حجة.

كتب إلى عائشة (إخ): "أن يفتح الهمة ويروى بكسرهما، عبد الله بن عباس قال: من أهدى هديا أي بعثه إلى مكة "حرم عليه ما يحرم على الحاج" من محظورات الإحرام، "حتى ينحر" ببناء الجهول "الهدى" بالرفع، "وقد بعثت" بصيغة المتكلم زاد في النسخ الهندية بعد ذلك: "إليك" ولم يرد في النسخ المصرية لكنه ظاهر من قوله: أو مري صاحب الهدى، "هدى، فاكتفي" بصيغة الخطاب للمؤنث "إني بأمرك" كيف أفعل "أو مري صاحب الهدى" الذي معه الهدى؛ ليحبرني، فـ"أو" للتويع بين الكتابة والرواية. قلت: ويحتمل الشك من الراوي، وليست هذه الجملة في رواية مسلم، بل اقتصر على الجملة الأولى "فاكتفي إني بأمرك"، قال الحافظ بعد ذكر رواية مسلم: =

قَالَ: مَنْ أَهْدَى هَدْيًا حَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ حَتَّى يُنْحَرَ الْهَدْيُ،
وَقَدْ بَعَثْتُ إِلَيْكَ بِهَدْيٍ فَأَكْتُبَنِي إِلَيْهِ بِأَمْرِكَ أَوْ مُرِي صَاحِبَ الْهَدْيِ، قَالَتْ عَمْرَةُ:
فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَا فَتَلْتُ فَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي،
ثُمَّ قَلَدَهَا (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) بِيَدِهِ، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ أَبِي، فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٍ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ، حَتَّى نُحْرَ الْهَدْيُ.
غاية لـ "يحرم"

٧٥٢ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ.....

= زاد الطحاوي برواية ابن وهب عن مالك "أو مري صاحب الهدى" أي الذي معه الهدى، بما يصنع. ولعله
كتب إليها؛ لما بلغه إنكارها عليه، فقد روى سعيد بن منصور عن عائشة: وقيل لها: إن زيادا إذا بعث بالهدى
أمسك عما يمسك عنه المحرم حتى ينحر هديه، فقالت له عائشة: أو له كعبة يطوف بها "قالت عمرة، فقالت
عائشة: ليس" الأمر "كما قال ابن عباس" فإني "أنا فتلت فلانيد" جمع قلادة وهي ما تعلق بالعنق "هدى
رسول الله ﷺ بيدي" بفتح الدال وشد الياء على التثنية، وفي رواية بالافراد على الجنسية. قال الحافظ: فيه رفع
بجاز أن تكون أرادت أنها فتلت بأمره، "ثم قلدها رسول الله ﷺ بيده" الشريفة. قال الباجي: يحتمل أن تكون
أرادت بذلك تبين حفظها للأمر ومعرفتها من تناول كل شيء منه، ويدل ذلك على احتياها بهذا الأمر ومعرفتها
به، ويحتمل أنها أرادت أن النبي ﷺ تناول ذلك بنفسه، وعلم وقت التقليد؛ لئلا يظن أحد أنه استباح محظور
الإحرام بعد تقليد هديه وقبل أن يعلم هو بذلك، فتبين من ذلك أنه لم يأت شيئا من هذا إلا وهو عالم بتقليد
هديه. "ثم بعث بها رسول الله ﷺ مَعَ أَبِي" بفتح الضمة وكسر الموحدة الخفيفة، تريد بذلك الصديق الأكبر. قال
الحافظ: واستفيد من ذلك وقت البعث، وأنه كان في سنة تسع عام حج أبو بكر بالناس.

أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ: وفي رواية لمسلم: فأصبح فينا حلالاً يأتي ما يأتي الحلال من أهله "حتى نحر الهدى" ببناء المجهول، ضبطه
الزرقاني، وفي "التعليق المصحح" حتى نحر أي أبو بكر، وفي بعض النسخ بلفظ المجهول، فإن قلت: عدم الحرمة ليس معياً
إلى النحر؛ إذ هو باق بعده، فلا مخالفة بين حكم ما بعد الغاية وما قبلها. قلت: هو غاية للتحريم لا لـ "لم يحرم" أي
الحرمة المنتهية إلى النحر لم يكن، وذلك لأنه رد لكلام ابن عباس، وهو كان مثبتاً للحرمة إلى النحر، كذا في
"الكواكب الدراري" للكرماني. وقال الحافظ: وترك إحرامه بعد ذلك أخرى وأولى؛ لأنه إذا انتفى في وقت الشبهة،
فلأن ينتفي عند انتفاء الشبهة أولى. قال الحافظ: وحاصل اعتراض عائشة على ابن عباس: أنه ذهب إلى ما أفنى به
قياساً للتولية في أمر الهدى على المباشرة له، فبينت عائشة أن هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه السنة الظاهرة.

أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ عَمْرَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الَّذِي يَبْعَثُ بِهَدْيِهِ وَيُقِيمُ: هَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ؟ فَأَخْبَرْتَنِي أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ: لَا يَحْرُمُ إِلَّا مَنْ أَهْلٌ وَلَبَّى.

٧٥٣ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهُدَيْرِ: أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا مُتَجَرِّدًا بِالْعِرَاقِ، فَسَأَلَ النَّاسَ عَنْهُ فَقَالُوا: إِنَّهُ أَمَرَ بِهَدْيِهِ أَنْ يُقْلَدَ فَلَذَلِكَ تَجَرَّدَ، قَالَ رَبِيعَةُ: فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: بَدْعَةٌ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ.

قَالَ يَحْيَى: سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ مَنْ خَرَجَ بِهَدْيٍ لِنَفْسِهِ، فَأَشْعَرَهُ وَقْلَدَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، وَلَمْ يُحْرَمْ

أَنَّهُ قَالَ سَأَلْتُ: "عمرة بنت عبد الرحمن عن الذي يبعث هديه إلى الحرم وهو "يقيم" ولا يتوجه معه "هل يحرم عليه شيء؟" أي هل يصير محرماً ببعث الهدي، "فأخبرتني أنها سمعت عائشة تقول: لا يحرم إلا من أهل" أي أحرم "ولبي"، وإلى ذلك ذهب فقهاء الأمصار من أنه لا يكون محرماً بمجرد البعث، وهو المقصود بهذا الأثر، وهو أيضاً حجة لمن قال: لا بد للإحرام من التلبية أو ما يقوم مقامها، بخلاف من قال: يكفي له مجرد التبة، فتأمل.

أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا: وسيأتي في كلام الحافظ: أنه ابن عباس، "متجردا بالعراق" أي البصرة كما سيأتي، والمعنى أنه رآه متجردا عن المخيط، إلا أنه لا يس ثياب الإحرام، وذلك ببلد يلبس جميعهم المخيط، فأنكر عليه مخالفة عادة الناس، "فسأل" ربعة "الناس" مفعول "عنه" أي عن حاله "فقالوا: إنه أمر بهديه أن يقلد" ببناء المجهول "فلذلك تجرد، قال ربعة: فلقيت عبد الله بن الزبير" ابن أخت عائشة "فذكرت له ذلك، فقال: بدعة ورب الكعبة"، قال الطحاوي: ولا يجوز عندنا أن يكون ابن الزبير حلف على ذلك أنه بدعة إلا وقد علم أن السنة خلاف ذلك. قال الحافظ: ورواه ابن أبي شيبة عن الثقفى عن يحيى بن سعيد، أخبرني محمد بن إبراهيم أن ربعة أخبره أنه رأى ابن عباس - وهو أمير على البصرة في زمان علي - متجردا على منبر البصرة، فذكره فعرف هذا الاسم المهم في رواية مالك. قلت: وعلم منه أيضاً القصة كانت في زمان علي في البصرة. **سئل:** ببناء المجهول "مالك عن من خرج بهدي لنفسه" أي رجل من أهل المدينة أو أهل الشام مثلاً ساق هديه وتوجه معه، "فأشعره وقلده بذِي الحليفة" ميفات أهل المدينة، "ولم يحرم هو" أي لم ينو الإحرام "حتى جاء الحليفة" أي ميفات أهل الشام، ويقع في طريق أهل المدينة أيضاً "قال: لا أحب ذلك، ولم يصب من فعله"، أي أخطأ في ذلك، لأنه إن كان ميفاته ذَا الحليفة فيحرم عليه تعديه حلالاً، وإن كان ميفاته الحليفة، فقد أفات نفسه الفضيلة، وهذا كله عند المالكية، وأما عند الحنفية فقد يصير بالتقليد للمبدن محرماً بشرط التوجه معه ونية النسك، نعم، لا يصير محرماً بتقليد الشاف، =

هُوَ حَتَّى جَاءَ الْجُحُفَةَ فَقَالَ: لَا أُحِبُّ ذَلِكَ، وَلَمْ يُصِْبْ مِنْ فَعَلَهُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُقْلَدَ الْهَدْيَ وَلَا يُشْعِرَهُ إِلَّا عِنْدَ الْإِهْلَالِ إِلَّا رَجُلٌ لَا يُرِيدُ الْحَجَّ، فَبَيْعَتْ بِهِ وَيَقِيمُ فِي أَهْلِهِ. وَسُئِلَ مَالِكٌ هَلْ يَخْرُجُ بِالْهَدْيِ غَيْرُ مُحْرِمٍ، فَقَالَ: نَعَمْ! لَا بَأْسَ بِذَلِكَ. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَمَّا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ مِنَ الْإِحْرَامِ لِتَقْلِيدِ الْهَدْيِ مِمَّنْ لَا يُرِيدُ الْحَجَّ وَلَا الْعُمْرَةَ، فَقَالَ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا الَّذِي نَأْخُذُ بِهِ فِي ذَلِكَ قَوْلُ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بِهَدْيِهِ، ثُمَّ أَقَامَ فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ، حَتَّى نُجِزَ الْهَدْيَ.

- "ولا ينبغي له أن يقلد الهدى ولا يشعره إلا عند الإهلال" أي الإحرام؛ لأنه ﷺ. فقد وأشعر عند الإحرام، "إلا رجل لا يريد الحج، فبيعت به ويقيم في أهله" كما فعله ﷺ، إذ بعث الهدايا وأقام في أهله حلالاً.

هل يخرج بالهدى: "غير محرم، فقال: نعم لا بأس بذلك" أي يجوز لكن لا يتجاوز به الميقات إلا وهو محرم، إلا أن لا يريد دخول مكة، قاله الزرقاني. قلت: وكذلك عند الحنفية لا يجوز لمريد دخول مكة التجاوز عن الميقات إلا محرمًا، ففي "الدر المختار": حرم تأخير الإحرام عنها كلها (أي المواقيت) لمن قصد دخول مكة يعني الحرم ولو لحاجة غير الحج، أما لو قصد موضعا من الحل حل له بمجاورته بلا إحرام.

وسئل مالك: أيضاً "عما اختلف الناس فيه" من السلف "من الإحرام" بيان لـ"ما" أي عما قالوا: أحرم من يبعث بالهدى، وأطلق الإحرام على تجرده عن الملبوس المحيط بمجازاة لكونه صورة الإحرام، وإلا فابن عباس ومن معه لا يقولون: إنه يكون محرمًا، بل قالوا بالاحتساب عن محظورات الإحرام، قال الباجي: وما أرى ابن عباس أطلق عليه اسم محرم، ويلزمه ذلك باحتنابه ما يجنبه الحرم؛ لأن المحرم إنما سمي محرمًا لأنه دخل في عبادة يكرم بها عليه معان مباحة. "لتقليد الهدى" اللام للتعليل، "ممن لا يريد الحج ولا العمرة" كما قال ابن عباس ومن وافقه، "فقال مالك" في جواب هذا السؤال: "الأمر عندنا" بالمدينة المنورة "الذي نأخذ به في ذلك قول عائشة أم المؤمنين" الذي تقدم مرفوعاً: "إن رسول الله ﷺ بعث بهديه، ثم أقام" بالمدينة، "فلم يحرم عليه شيء مما أحله الله له حتى نحر الهدى" ببناء المجهول، وبه قالت الثلاثة الباقية والجمهور، كما تقدم قريباً، وأخرج البيهقي عن الزهري قال: أول من كشف العمى عن الناس وبين لهم السنة في ذلك عائشة، فذكر الحديث عن عروة وعمرة عنها، قال: فلما بلغ الناس قول عائشة أخذوا به، وتركوا فتوى ابن عباس، ووافق عائشة ابن مسعود وابن الزبير وأنس، وأما ما أخرجه عبد الرزاق عن عبد الرحمن بن عطاء أنه سمع أبي جابر يحدثان عن أبيهما قال: بينما النبي ﷺ جالس مع أصحابه إذ شق قميصه إلخ تقدم قريباً، فقد ضعف ابن عبد البر وعبد الحق ابن عطاء، كذا في "المحلى".

مَا تَفْعَلُ الْحَائِضُ فِي الْحَجِّ

٧٥٤ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: الْمَرْأَةُ الْحَائِضُ الَّتِي تُهَلُّ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ إِنَّهَا تُهَلُّ بِحَجِّهَا أَوْ عُمْرَتِهَا إِذَا أَرَادَتْ، وَلَكِنْ لَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَهِيَ تَشْهَدُ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا مَعَ النَّاسِ غَيْرَ أَنَّهَا لَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَلَا تَقْرُبُ الْمَسْجِدَ حَتَّى تَطْهَرُ.

المرأة الحائض: وكذا النساء "التي تهل" أي تريد "أن تحرم بالحج أو العمرة" إنها "بكسر الميمزة" تهل أي تحرم "بحجها أو عمرتها إذا أرادت" يعني أن حبضها لا يمنعها من الإهلال بالحج والعمرة؛ لأن الإحرام بهما لا ينافي الحيض ولا النفاس، ولذلك لا يفسدان شيئاً منهما إذا طرأ عليهما وفسدان الصوم والصلاة؛ لما كانا منافيين لهما، قاله الباجي وكذلك قالت الحنفية. "ولكن لا تطوف بالبيت" قال الباجي: لأن الطواف بالبيت ينافي، ولذلك يفسده الحيض والنفاس ويمنع صحته وقامه؛ لأن من شرطه الطهارة. قلت: وكذلك قالت الحنفية: إنها لا تطوف بالبيت إلا أن الطهارة عندهم واجب، ففي "شرح الباب" الأول (أي من واجبات الطواف) الطهارة عن الحدث الأكبر والأصغر، وإن فرق بينهما في حكم الإثم والكفارة، ووجوبها عنهما هو الصحيح من المذهب، وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد. وقال ابن شجاع: هو سنة. ونقل النووي في "شرح مسلم" عن أبي حنيفة استحبابها، وكأنه أخذ من قول ابن شجاع. "ولا بين الصفا والمروة" أي لا تسعى فهو من باب "علفتها تبناً وماءً بارداً"، أو التقدير: لا تطوف مجازاً كما سيأتي في "باب دخول الحائض مكة". وقال الباجي: يعني أنها تمتنع من السعي أيضاً كما تمتنع من الطواف، ومعنى ذلك: أن السعي إنما يكون بإثر الطواف بالبيت، فإذا لم يمكن الحائض الطواف بالبيت لم يمكنها السعي بين الصفا والمروة، وإن لم تكن من شرطه الطهارة؛ لأنه عبادة لا تعلق لها بالبيت، ولو طرأ على المرأة الحيض بعد كمال الطواف يصح سعيها. قلت: وكذلك عند الحنفية، بل عند الجمهور في المسألتين، كما سيأتي.

وهي أي الحائض "تشهد" أي تحضر "المناسك كلها" من وقوف عرفة والمزدلفة والجمار وغيرها، غير ما استثنى وهو الطواف والسعي، "مع الناس" يعني لا تعتزل عنهم "غير أنها" وهذا تنبيه على المستثنى لا تطوف بالبيت؛ لاشتراط الطهارة، أو وجوبها "ولا بين الصفا والمروة" لتوقفه على الطواف عند الجمهور خلافاً لما سيأتي عن عطاء وبعض أهل الحديث في كلام الحافظ في مسألة السعي، وقال ابن قدامة: السعي تبع للطواف لا يصح إلا أن يتقدمه طواف فإن سعى قبله لم يصح، وبذلك قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي، وقال عطاء: يجوز، وعن أحمد: يجوز إن كان ناسياً وإن كان عمداً لم يجزئه. قلت: ويأتي مفصلاً في أبواب السعي قبيل صيام يوم عرفة، "ولا تقرب" الحائض =

الْعُمْرَةُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ

٧٥٥ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ ثَلَاثًا عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ

= "المسجد" بالنصب "حتى تطهر" بسكون الطاء وضم الهاء من الجرد، أو يفتح الطاء المشددة من المزيد بحذف إحدى التائين مبالغة في التهي، والغرض نفي الدخول ولو لغير طواف، قال الباجي: فيمتنع عليها الطواف حينئذ لمعتين: أحدهما: أنه في المسجد والخائض لا تدخل المسجد، والثاني: أن الخبض حدث بمنع الطهارة، والطواف لا يكون إلا بالطهارة، ومثل ما قال ابن عمر رضي الله عنهما روي في حديث عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ قال لها: **الْعَمَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا يَطُوفَ فِي الْبَيْتِ وَلَا يَنْتَقِلَ مِنَ الصَّفَا وَالْمَوْءِجَةِ حَتَّى يَطْهَرَ**، كما سيأتي في "باب دخول الخائض مكة".

العمرة إلح: كان أهل الجاهلية يرونها من أفحرج الفحور، فأبطله النبي ﷺ قولاً وفعلاً، ولذا أمر أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة؛ ليشتهر بذلك جوازها. قال الحافظ: اتفقوا على جوازها في جميع الأيام لمن لم يكن متلبساً بأعمال الحج، إلا ما نقل عن الحنفية أنه يكره في يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق، ونقل الأثرم إذا اعتمر فلا بد أن يخلق أو يقصر فلا يعتمر بعد ذلك إلى عشرة أيام؛ ليمكن حلق الرأس فيها، قال ابن قدامة: هذا يدل على كراهة الاعتماد عنده في دون عشرة أيام.

اعتمر ثلاثاً: يعني سوى التي قرن بحجته عند الجمهور. وقال الباجي: قوله: "ثلاثاً" هو الصحيح على مذهب مالك، ومن قال: إن النبي ﷺ قرن الحج بقول: اعتمر أربع عمر. "عام الحديبية" تقدم ضبطها في الاستمطار بالنجوم، وتقدم أيضاً أنها كانت في ذي القعدة سنة ست بلا خلاف. قال الحافظ: وكان توجهه ﷺ من المدينة يوم الاثنين مستهل ذي القعدة سنة ست، فخرج قاصداً إلى العمرة، فصدّه المشركون عن الوصول إلى البيت، ووقعت بينهم المصاحفة على أن يدخل مكة في العام المقبل، وجاء عن هشام بن عروة عن أبيه: أنه خرج في رمضان واعتمر في شوال، وشذ بذلك، وقد وافق أبو الأسود عن عروة الجمهور، وفي العيني بعد ما بسط الروايات في عمرة شوال عن عائشة: قال شيخنا: كأن عائشة تريد بعمرة شوال عمرة الحديبية، والصحيح إنما كانت في ذي القعدة كما في حديث أنس في الصحيح، وإليه ذهب الزهري ونافع وقتادة وموسى بن عقبة ومحمد بن إسحاق وغيرهم، واحتلف فيه على عروة، فروى عنه ابنه هشام: أنها كانت في شوال، وروى ابن طيبة عن أبي الأسود عنه: أنها كانت في ذي القعدة. قال البيهقي: هو الصحيح، وقد عد الناس هذه في عمره ﷺ وإن كان صد عن البيت فنحر الهدى وحلق. قال الباجي: فعدها عمرة يقتضي أنها عنده تامة وإن كان صد عن البيت ومنع منه، فلا قضاء على من صد عنه، وقال أبو حنيفة: عليه القضاء، والدليل على ذلك إجماع الصحابة على الاعتداد بعمرة الحديبية. فلو كانت عمرة غير تامة وكانت عمرة القضية قضاء لها لما عدت عمرة الحديبية إلا أن تعد مع عمرة القضية عمرة واحدة، قلت: ونحو ذلك حكى الحافظ عن ابن التين، وبه حزم الزرقاني، =

وَعَامَ الْقَضِيَّةِ وَعَامَ الْجِعْرَانَةِ.

٧٥٦ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَغْتَمِرْ إِلَّا ثَلَاثًا، إِحْدَاهُنَّ فِي شَوَّالٍ وَالثَّانِيَّتَيْنِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ.

= لكن للمخالف أن عدها عمرة باعتبار ثبوت بعض الأحكام منها من الإحصار والإحرام والخلق وغيرها، وقال ابن أضياع: والمراد بالأربعة إحرامه من، فأما ما تم له منها ثلاث، ولذا قال البراء: اعتمر النبي ﷺ عمرتين قبل الحج، فلم يحنسب بعمرة الحديبية، وقال الزرقاني بعد قول القسطلاني في "المواهب" في عدهم عمرة الحديبية ما يدل على أنها عمرة تامة: لعل المراد من حيث الثواب؛ لأنه لم يأت من أعمائها بشيء سوى الإحرام، وأنت حبير بأن الصحابة مختلفة في عدها أيضاً، ففي الصحيحين عن البراء بن عازب قال: اعتمر رسول الله ﷺ في ذي القعدة قبل أن يبعث مرثدين، قال ابن القيم: أراد العمرة المفردة المستقلة، ولا ريب أنهما اثنتان؛ فإن عمرة القرآن لم تكن مستقلة، وعمرة الحديبية صلّت عنها وحيل بينه وبين إتمامها.

وعام القضية: ونسبى عمرة القضاء وعمرة القضية وعمرة الفضا، قال العيني: أما العمرة الثانية فهي أيضاً في ذي القعدة سنة سبع فيما علمت، قاله نافع وسليمان التيمي وعروة ومحمد بن إسحاق وغيرهم، لكن ذكر ابن حبان في "صحيحه" أنها كانت في رمضان، قال النجيب الطبري: ولم ينقل ذلك أحد غيره، والمشهور أنها في ذي القعدة.

لم يعتمر إلا ثلاثاً: قال الباجي: إنكار لقول عبد الله بن عمر وقول أنس: اعتمر أربعة، فأما ابن عمر فإنه أضاف إلى الثلاثة المذكورة عمرة في رجب، وأنكرت ذلك عائشة وقالت: لم يعتمر في رجب قط، وأما أنس فإنه أضاف إلى الثلاثة المذكورة عمرة زعم أنه قرنها بحجته، وقريب منه ما حكى الأبي في "الإكمال" والسنوسي في "المكمل" عن القاضي عياض، وقال في آخره: فحاء من هذا أن عمره ﷺ ليست إلا ثلاث، وعلى أنها ثلاث اعتمد مالك في الموطأ، فحديث عائشة عند المالكية على ظاهره خلاف تحقيقهم القائلين بقرانه ﷺ، كما تقدم في محله، لكن الحديث مخالف لما في الصحيحين عنها أنه اعتمر أربعة، وفيهما عن أنس "اعتمر أربعة، ويمكن أن يجمع بأنها لم تعد في حديث الباب عمرة القرآن؛ لأنها لم تكن مستقلة، ويؤيد ذلك ما في "أبي داود" من حديثها رداً على ابن عمر: لقد علم ابن عمر أنه ﷺ قد اعتمر ثلاثاً سوى التي قرنها بحجة الرداع، فعدت عائشة ههنا غير عمرة القرآن، ويحتمل عند الحنفية أنها لم تعد في حديث الباب عمرة الحديبية؛ لأنها لم تتم. "إحداهن في شوال" قال الحافظ: روى سعيد بن منصور عن الدراوردي عن هشام عن أبيه عن عائشة: أن النبي ﷺ اعتمر ثلاث عمر عمرتين في ذي القعدة وعمرة في شوال، وإسناده قوي، وقد رواد مالك عن هشام عن أبيه مرسلاً، لكن قولها في شوال مغاير لقول غيرها في ذي القعدة، ويجمع بينهما بأن يكون ذلك وقع في آخر شوال وأول ذي القعدة، ويؤيده ما رواه ابن ماجه بإسناد صحيح عن مجاهد عن عائشة: لم يعتمر ﷺ إلا في ذي القعدة، ولا ينافيه أن عمرة القرآن =

٧٥٧ - **مالك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ الْأَسْلَمِيِّ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ فَقَالَ: أَعْتَمِرُ قَبْلَ أَنْ أَحُجَّ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ: نَعَمْ، قَدْ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ.

٧٥٨ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ اسْتَأْذَنَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَنْ يَعْتَمِرَ فِي شَوَّالٍ، فَأَذِنَ لَهُ، فَأَعْتَمَرَ، ثُمَّ قَفَلَ إِلَى أَهْلِهِ وَلَمْ يَحُجَّ.

= كانت في ذي الحجة؛ لأن مبدأ إحرامها كان في ذي القعدة، وفعلها كان في ذي الحجة، فصح طريقا الإتيان والنفي، كما جمع بذلك بينهما ابن الهمام وابن القيم والفسطاطي وغيرهم. "واثنان" كذا في جميع النسخ المصرية والمندية، إلا في نسخة المتقي فبها: "اثنان"، "في ذي القعدة" وهما عمرتا الخديبية والقضاء، أو عمرتا القضاء والقراء على الاحتمالين المذكورين في قولنا ثلاثا.

تنبيه: لا خلاف بين أهل العلم أنه ﷺ لم يعتمر أكثر من أربع. قال ابن الهمام: قد اعتمر النبي ﷺ أربع عمرات كلهن بعد المحرة، ولم يعتمر مدة إقامته بمكة بعد النبوة شيئاً، وذلك ثلاث عشرة سنة، وعن هذا ادعى من ادعى أن السنة في العمرة أن تفعل داخلا إلى مكة لا خارجا بأن يخرج إلى الخلد فيعتمر كما يفعل اليوم وإن لم يكن ذلك ممنوعاً، ثم فصل العمرات الأربعة المذكورة: وهي عمرة الخديبية ولم تتم، وعمرة القضاء وعمرة الجعرانة، وهي محمل عمرة شوال عند المحققين كما تقدم قريبا، والرابعة العمرة التي اعتمرها مع حجته عند القائلين بأنه ﷺ كان قارنا أو متمتعا كما تقدم بيانه في إحرامه ﷺ، وأما من قال بأنه ﷺ كان مفردا أنكر هذه العمرة، قال ابن بطال: الصحيح أنه اعتمر ثلاثا والرابعة إنما تجوز نسبتها إليه؛ لأنه أمر الناس بها وعملت بحضرته، لا أنه اعتمرها، كذا في "العيني"، وقال أيضاً: أسقط بعضهم عمرته هذه فجعلها ثلاث عمر، وهو الذي صححه القاضي عياض، وهذا مسلك عامة المشافعية والمالكية القائلين بإفراده ﷺ خلافاً لخصبيهم، كما تقدم في محله.

اعتن: بتقدير همزة الاستفهام، "قبل أن أحج"، ولعل منشأ السؤال ما في "أبي داود" بسنده إلى سعيد بن المسيب أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ أتى عمر بن الخطاب فشهد عنده أنه سمع رسول الله ﷺ في مرضه الذي قبض فيه ينهى عن العمرة قبل الحج، فلعل سعيداً روى هذا الحديث، فاحتاجوا إلى السؤال عنه، فقال سعيد: نعم، قد اعتمر رسول الله ﷺ ثلاث عمر قبل أن يحج، قال ابن عبد البر: يتصل هذا الحديث من وجوه صحاح، وهو أمر يجمع عليه لا خلاف بين العلماء في جواز العمرة قبل الحج لمن شاء.

عمر بن أبي سلمة: ربيب النبي ﷺ، "استأذن" أمير المؤمنين "عمر بن الخطاب أن يعتمر في شوال"، ولعله استأذن لما أنه سمعه قال: أتم لعمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج، فخاف أن لا يجد عليه عمر على العمل بما لا يرضاه، "فأذن له" عمر ﷺ، وعلم منه أن قوله المذكور إرشاد لمصلحة وليس نهي، "فاعتمر" ابن أبي سلمة "ثم قفل" أي رجع إلى أهله "ولم يحج"، فعلم منه، ومما سبق جواز العمرة في أشهر الحج، وهو المقصود من هذه الآثار، =

قَطْعُ التَّلْبِيَةِ فِي الْعُمْرَةِ

٧٥٩ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ فِي الْعُمْرَةِ إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ اعْتَمَرَ مِنَ التَّعْمِيمِ: إِنَّهُ لَا يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ.
قَالَ يَحْيَى: سَأَلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّجُلِ يَعْتَمِرُ مِنْ بَعْضِ الْمَوَاقِفِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ

= وعنه أيضاً ما يروى به محمد في "موطئه" على هذا الأثر باب الرجل يعتمر في أشهر الحج ثم يرجع إلى أهله من غير أن يحج أي في تلك السنة، فلا يكون مشتمعاً؛ لأنه مشروط باجتماع العمرة والحج معا في أشهر الحج، قال ابن قدامة في "المغني": إن اعتمر في أشهر الحج ولم يحج ذلك العام، بل حج من القابل فليس بمشتمع، لا نعلم فيه خلافاً، إلا قولاً شاذاً عن الحسن فيمن اعتمر في أشهر الحج فهو مشتمع حج أو لم يحج، والجمهور على خلاف ذلك.

قطع التلبية **الح** أي متى يقطعها المعتمر، والمسألة خلافية، قال ابن قدامة: يقطع المعتمر التلبية إذا استلم الركن، وهذا قال ابن عباس وعطاء وعمرو بن ميمون وطاوس والنخعي والثوري والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي. وقال ابن عمر وعروة والحسن: يقطعها إذا دخل الحرم، وقال سعيد بن المسيب: يقطعها حين يرى عرش مكة.

إذا دخل الحرم: وبه قال مالك في المعتمر من المواقيت كما تقدم، والظاهر أن عروة كان يحرم من ميقات المدينة؛ لأنه مدني. **فيمن اعتمر**: كذا في النسخ الهندية، وفي المصرية: فيمن أحرم، وهو المراد من قوله: اعتمر أي أحرم للعمرة "من التعميم إنه لا يقطع التلبية حتى" كذا في النسخ الهندية، وفي المصرية "إنه يقطع التلبية حين يرى البيت" والمؤدى واحد، "يرى البيت" وتقدم أن ذلك رواية المختصر، والمعروف في المذهب أن معتمر الجعرانة أو التعميم يلبي إلى دخول بيوت مكة، وفي "المُدونة": قال ابن القاسم: قال مالك: وأحرم بالعمرة من ميقاته يقطع التلبية إذا دخل الحرم، ثم لا يعود إليها، والذي يحرم من غير ميقاته مثل الجعرانة والتعميم يقطعون إذا دخلوا بيوت مكة، قال: فقلت له: أو المسجد، قال: أو المسجد، كل ذلك واسع. **مثل**: ياء المجهول، "مالك عن الرجل يعتمر من بعض المواقيت" أي ميقات كان "وهو من أهل المدينة أو غيرهم" من الأفاقيين "متى يقطع التلبية؟" فـ"قال: أما المهمل من المواقيت فإنه يقطع التلبية إذا انتهى إلى الحرم"، وعلى ذلك سائر كتب المالكية، "قال" مالك: "وبلغني أن عبد الله بن عمر كان يصنع ذلك"، كما تقدم في باب قطع التلبية أي للحاج برواية نافع عنه، وأخرجه البيهقي من حديث عبد الملك بن أبي سليمان قال: سئل متى يقطع المعتمر التلبية؟ فقال: قال ابن عمر: إذا دخل الحرم، وقال ابن عباس: حتى يمسح الحجر، قلت: يا أبا محمد! أيهما أحب إليك؟ قال: قول ابن عباس.

أَوْ غَيْرِهِمْ مَتَى يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ؟ قَالَ: أَمَّا الْمُهْلُ مِنَ الْمَوَاقِيتِ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ إِذَا انْتَهَى إِلَى الْحَرَمِ، قَالَ: وَبَلَغَنِي أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَصْنَعُ ذَلِكَ.

مَا جَاءَ فِي التَّمَتُّعِ

٧٦٠ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ تَوْفَلِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ وَالضَّحَّاكَ بْنَ قَيْسٍ عَامَ حَجٍّ...
سنة أربع وأربعين

التمتع: قال الحفاظ: المعروف أنه الاعتماد في أشهر الحج ثم التحلل من تلك العمرة والإهلال بالحج في تلك السنة، ويطلق في عرف السلف على القرآن أيضاً، قال ابن عبد البر: لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ (البقرة: ١٩٦) أنه الاعتماد في أشهر الحج قبل الحج، ومن التمتع أيضاً القرآن؛ لأنه تمتع بسقوط سفر للنسك الآخر، ومن التمتع أيضاً فسح الحج إلى العمرة، وقال القاري في "شرح الباب": التمتع في اللغة بمعنى التلذذ والانتفاع بالشيء، وفي الشريعة: الترفق بأداء النسكين في أشهر الحج في سنة واحدة من غير إتمام بينهما إتماماً صحيحاً، وإنما سمي متمتعاً؛ لانتفاعه بالتقرب إلى الله تعالى بالعبادتين، أو لتمتعه بمحظورات الإحرام بعد التحلل من العمرة، أو لانتفاعه بسقوط العود إلى الميقات ولا يبعد أن يقال: لتمتعه بالحياة حتى أدرك إحرام الحجة.

عام حج: أول حجة بعد الخلافة كما جزم به الزرقاني وصاحب الخلى وغيرهما أمير المؤمنين "معاوية بن أبي سفيان" وكان أول حجة حجها بعد الخلافة ٤٤هـ، وآخر حجة حجها سنة ٥٧هـ ذكره ابن جرير، والمراد الأولى؛ لأن سعداً مات سنة ٥٥هـ على الصحيح "وهما يذكran التمتع بالعمرة إلى الحج"، وبسط الشيخ في "الكوكب الدرري" أن مذاكرتهما يحتمل أن يكون في فسح الحج إلى العمرة، أو في المتعة المعروفة الشاملة للقران والتمتع الاصطلاحيين، قلت: وظاهر سياق التمتع بالعمرة إلى الحج يؤيد الثاني، والباعث على التوجيه الأول نسبة الضحاك فاعله إلى الجهل واستدلاله بأية الإتمام وهي عمر، فهذه كلها ترشد إلى الاحتمال الأول، وسيأتي البسط في ذلك قريباً، "فقال الضحاك بن قيس: لا يصنع ذلك" وفي النسخ المصرية: "لا يفعل ذلك"، والمعنى واحد "إلا من جهل أمر الله"، فإنه عز اسمه قال: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (البقرة: ١٩٦) والأمر بالإتمام يتنافى بالنسخ، وهذا الاستدلال ظاهر على الاحتمال الأول أي مناظرتهما في الفسخ، وأما على الاحتمال الثاني فلا يبعد أن يكون معنى إتمامهما عند الضحاك إفرادهما كما روي عن غيره، قال السيوطي في "الدرر": أخرج عبد الرزاق وابن أبي حاتم عن ابن عمر في قوله: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ قال: من تمامهما أن يفرد كل واحد منهما عن الآخر، =

مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، وَهُمَا يَذْكُرَانِ التَّمَتُّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَقَالَ الضَّحَّاكُ بْنُ قَيْسٍ: لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ جَهِلَ أَمَرَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، فَقَالَ سَعْدُ: بِشَسِّ مَا قُلْتَ يَا ابْنَ أَخِي، فَقَالَ الضَّحَّاكُ: فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ سَعْدُ: قَدْ صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَنَعْنَاهَا مَعَهُ.

٧٦١ - **مَالِك** عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: وَاللَّهِ!

= وأن يعتمر في غير أشهر الحج، وسيأتي عند المصنف في باب العمرة أن عمر بن الخطاب قال: افصلوا بين حجاجكم وعمرتكم، فإن ذلك أتم لحج أحدكم وأتم لعمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج، "فقال سعد: بشس ما قلت" بناء الخطاب فإن نسبة الجهل إلى فاعل المتعة سواء كانت متعة الفسخ أو الثانية مما لا ينبغي، فإنهما فعلنا بأمره **ﷺ** "يا ابن أخي"، قاله ملاطفة ونأيسا؛ فإنه صحابي صغير، "فقال الضحاك: فإن عمر بن الخطاب قد نفى عن ذلك". اختلف السلف في المتعة التي نفى عنها عمر، قال المازري: قيل: المتعة التي نفى عنها عمر فسخ الحج إلى العمرة، وقيل: العمرة في أشهر الحج ثم الحج، قال عياض: طاهر حديث جابر وعمران وأبي موسى أن المتعة التي احتفتوا فيها إنما هي فسخ الحج إلى العمرة، ولذا كان عمر **ﷺ** يضرب الناس عليها ولا يضربهم على مجرد التمتع في أشهر الحج، وإنما ضربهم على ما اعتقده هو وسائر الصحابة أن فسخ الحج إلى العمرة كان خصوصا في تلك السنة؛ لحكمة، ورجح النووي الثاني: إذ قال: والمختار أن عمر وعثمان وغيرهما إنما نفوا عن المتعة التي هي الاعتماد في أشهر الحج ثم الحج من عامه، ومرادهم: هي أولوية للترغيب في الأفراد، وقد أخرج مسلم عن أبي موسى أنه كان يقضي بالمتعة، فقال له رجل: رويك ببعض فتياك؛ فإنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في النسك بعد حتى لقيه بعد، فسأله، فقال عمر: قد علمت أن النبي **ﷺ** قد فعله وأصحابه، ولكن كرهت أن يظنوا معمرين بمن في الأراك ثم يروحون في الحج تفطر رؤوسهم، فبين عمر فيه العلة التي لأجلها كره التمتع، فكانه رأى عدم الترفه للحاج بكل طريق، وتقدم في باب القران في وجوه هي عثمان أن يختار المشايخ في غرض عمر **ﷺ** بالنهي كثرة المشي إلى البيت وأن يزار البيت في كل عام مرتين كما تقدم قريبا، وسيأتي في باب العمرة ما قال عمر **ﷺ**: افصلوا بين حجاجكم وعمرتكم؛ فإن ذلك أتم لحج أحدكم وأتم لعمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج.

وصنعناها معه: نسبة الجهل إلى فاعله مما لا ينبغي، ثم نسبة متعة الفسخ إليه **ﷺ** مجازا؛ لكونه سب فعلهم وأمرهم وراضيا لهم فعله، وكأرها توقفهم فيه ومنكرا عليهم بنظوهم بذلك، كذا في "الكوكب"، وأما نسبة المتعة المعروفة إليه **ﷺ** فظاهر؛ لأنها تشمل القران أيضا.

لأنَّ أَعْتَمَرَ قَبْلَ الْحَجِّ وَأَهْدَى أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَعْتَمَرَ بَعْدَ الْحَجِّ فِي ذِي الْحِجَّةِ.
 ٧٦٢ - **مَالِكٌ** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ أَعْتَمَرَ
 فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فِي شَوَّالٍ أَوْ فِي الْقَعْدَةِ أَوْ فِي ذِي الْحِجَّةِ قَبْلَ الْحَجِّ

اعتمر قبل الحج إجماع: في أشهره كما يدل عليه قوله: وأهدي، فإن الهدى إنما يجب في العمرة في أشهره إذا حج في عامه، وأما التطوع فلا فرق فيه قبل الحج وبعده، وقد روى الجصاص في "أحكام القرآن" برواية عبيد الله عن نافع عن ابن عمر: لأن أعتمر في شوال أو في ذي القعدة أو في ذي الحجة في شهر يجب علي فيه الهدى أحب إلي من أن أعتمر في شهر لا يجب علي فيه الهدى. "أحب إلي" بـ"إلى" الجارة الداخلة على ضمير المتكلم "من أن أعتمر بعد الحج في ذي الحجة" تأكيد في الرد على من منع من التمتع من الصحابة، وإيماء إلى رد من قال بأفضلية الأفراد بشرط أن يعتمر بعد الحج، وفي الموازية عن مالك: ما يعجبني قول ابن عمر هذا، وإفراد الحج من الميقات أحب إلي ضرورة كان أو غير ضرورة.

قبل الحج: لا بعده ولو في ذي الحجة. قال الباجي: قوله: "قبل الحج" يحتمل معنيين: أحدهما: أن يريد أن جميع ذي الحجة من أشهر الحج من عامه، ثم يخص قبل الحج دون ما بعده بحكم التمتع وإن كان جميع الشهر حكمه واحد في أنه من أشهر الحج، والثاني: أن يريد أن ما قبل الحج من أشهره دون ما بعده، فقال: أو ذي الحجة قبل الحج، وأراد بيان أن ذلك من أشهر الحج دون ما بعده، وقد اختلف الفقهاء في ذلك، واختلف فيه قول مالك، فروى أشهب عن مالك في "المجموعة" أن أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة، وروى ابن حبيب عن مالك: أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة وعشر ليال، وليس يوم النحر عنده من أشهر الحج وإن كانت ليلته منها، والدليل على ما نقوله قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ (البقرة: ١٩٧) فأتى بلفظ الجمع ولا يغلو أن يكون اثنين أو ثلاثة، ولا خلاف أنه لم يرد ههنا شهرين فلم يبق إلا أن يريد ثلاثة، ووجه آخر من الآية أنه قال تعالى: ﴿فَمَنْ قَرَضَ فِيهِمْ لَحِجَّهُ فَلَا رَفْعَ﴾ (البقرة: ١٩٧) وهو الجماع، وأنه معلوم وممنوع يوم النحر، فوجب أن يكون من أشهر الحج. فإن قلنا: إن جميع ذي الحجة من أشهر الحج ففائدة ذلك أن تأخير طواف الإفاضة إلى آخره لا يلزم به الدم، وإن قلنا: إن عشر ذي الحجة من أشهر الحج، فإن فائدة ذلك أن يوم النحر يحصل بانقضائه التحلل، وقال ابن قدامة: أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة، وهو قول ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وعطاء ومجاهد والحسن والشعبي والنخعي وقتادة والثوري وأصحاب الرأي، وروي عن عمر وابنه وابن عباس: أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة، وهو قول مالك؛ لأن أقل الجمع ثلاثة. وقال الشافعي: آخر أشهر الحج ليلة النحر وليس يوم النحر منها؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ قَرَضَ فِيهِمْ لَحِجَّهُ فَلَا رَفْعَ﴾ ولا يمكن فرضه بعد ليلة النحر، ولنا: قوله **﴿فَمَنْ قَرَضَ فِيهِمْ لَحِجَّهُ﴾** يوم الحج الأكبر يوم النحر، رواه أبو داود، فكيف يجوز =

ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى يُدْرِكَهُ الْحَجُّ فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ إِنْ حَجَّ، وَعَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ.

= أن يكون يوم الحج الأكبر ليس من أشهره؟ وأيضاً فإنه قول من سبينا من الصحابة، ولأن يوم النحر فيه ركن الحج وهو طواف الزيارة، وفيه كثير من أفعال الحج، منها: رمي جمرة العقبة والنحر والخلق والطواف والسعي والرجوع إلى منى، وما بعده ليس من أشهره؛ لأنه ليس بوقت لإحرامه ولا لأركانه فهو كالحرم، ولا يتمتع التعبير بلفظ الجمع عن شيئين وبعض الثالث، فقد قال تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ (البقرة: ٢٢٨) والقرء الطهر عنده، ولو طلقها في ظهر احتسبت بقيته، وتقول العرب: ثلاث نحلون من ذي الحجة وهم في الثالثة، وقوله: ﴿وَمَنْ مِنْهُمْ لَحَجَّ﴾ أي في أكثرهن. وفي "المغنية": أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة، كذا روي عن العبادلة الثلاثة وعبد الله بن الزبير. قال ابن الهمام: العبادلة في عرف أصحابنا عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس، وفي عرف غيرهم أربعة، أخرجوا عبد الله بن مسعود وأدخلوا ابن عمرو بن العاص وابن الزبير، قاله أحمد بن حنبل، فحديث ابن عمر أخرجه الحاكم وصححه، وعلقه البخاري، وحديث ابن عباس أخرجه الدارقطني، وكذا أخرجه عن ابن مسعود، وأخرجه ابن أبي شبة أيضاً، وحديث ابن الزبير أخرجه الدارقطني، قال القاري في "شرح النقاية": ولنا: ما أخرجه الحاكم وقال: على شرط الشيخين، وعلقه البخاري عن ابن عمر في قوله تعالى: ﴿وَالْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ قال: شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة، وتفسير الصحابي في حكم الرفع، وهذا يتم الاستدلال.

ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ: أي لم يخرج عنها إلى موضع تقصر فيه الصلاة عند الإمام أحمد، وإلى ميقات أو مثله في البعد عند الشافعي، وإلى مصره عند أبي حنيفة، أو مثله في البعد عند مالك، كما تقدم مفصلاً في شرائط التمتع من كلام "الدردير". "حتى يدركه الحج" أي حتى أنشأ الحج منها، "فهو متمتع إن حج" أي بشرط أن يعج في تلك السنة، "وعليه ما استيسر" أي ما تيسر "من الهدي" وأدناه شاة، ولا خلاف في ذلك بين الأئمة الأربعة، ولا يصح ما في "المغني" إنه بدنة عند مالك إذ قال: الدم الواجب شاة أو سبع بقرة أو سبع بدنة، فإن نحر بدنة أو ذبح بقرة فقد زاد حبراً، وهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي، وقال مالك: لا يجزئ إلا بدنة؛ لأنه **﴿لَا تَمْنَعُ سَاقٌ بَدَنَةً﴾** وهذا ترك لظاهر قوله تعالى: ﴿وَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ (البقرة: ١٩٦) وإطراح للأثار الثابتة، وما احتجوا به فلا حجة فيه؛ فإن إهداءه **﴿لِلْبَدَنَةِ لَا يَمْنَعُ إِجْزَاءَ مَا دَوَّهَا﴾** فإنه **﴿لَا تَمْنَعُ سَاقٌ مِائَةَ بَدَنَةٍ﴾** ولا خلاف في أن ذلك ليس بواجب، قلت: بل سيأتي التصريح عن الإمام مالك أن أحب ما سمعه في ما استيسر من الهدي هو الشاة، وحكي الأبي في "الإكمال" عن القاضي عياض: اختلف فيما استيسر من الهدي، فقال مالك وجماعة من السلف: هو شاة، ثم في الحاشية عن "الحلى": أقله شاة، وهذا دم شكر عند أبي حنيفة ودم جناية عند مالك.

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ: الهدي لفقده أو فقد ثمنه "فصيام ثلاثة أيام في الحج" أي في أيامه فإن المراد وقت الحج؛ لاستحالة كون أعماله ظرفاً له، قال البيضاوي: أي في أيام الاشتغال به بعد الإحرام وقبل التحلل، وقال أبو حنيفة: في أشهره =

قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ إِذَا أَقَامَ حَتَّى الْحَجِّ ثُمَّ حَجَّ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ انْقَطَعَ إِلَى غَيْرِهَا وَسَكَنَ سِوَاهَا ثُمَّ قَدِمَ مُعْتَمِرًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى أَنْشَأَ الْحَجَّ مِنْهَا: إِنَّهُ مُتَمَتِّعٌ يَحِبُّ عَلَيْهِ الْهَدْيُ، أَوْ الصِّيَامُ إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا، وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ مِثْلَ أَهْلِ مَكَّةَ. قَالَ يَحْيَى: سَأَلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ دَخَلَ مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَهُوَ يُرِيدُ الْإِقَامَةَ بِمَكَّةَ....

= بين الإحرامين، "وسبعة إذا رجع"، زاد في بعض النسخ المصرية بعد ذلك لفظ: "من منى" فهو يريد من قال: المراد بالرجوع: الفراغ من أعمال الحج، وقيل: المراد بالرجوع إلى أهله كما هو المعروف في الخلاف بين الأئمة، قال البيضاوي: إذا رجعتم إلى أهليكم، وهو أحد قولي الشافعي، أو نفرتم، أو فرغتم من أعماله، وهو قوله الثاني ومذهب أبي حنيفة، وقال الدسوقي: فسر مَالِكٌ في "المدينة" بالرجوع من منى، سواء كان ملكة أو لبلد، وهو المشهور، وفسره في "الموازية" بالرجوع إلى أهله، وقال أيضاً: المراد بالرجوع من منى: الفراغ من أفعال الحج، سواء رجع ملكة أو رجع لأهله، أو أقام منى، فعلم منه أن المشهور من قولي مَالِكٌ يوافق الحنفية والثاني لأحد قولي الشافعي، وقال ابن حجر في "شرح المنهاج": "وسبعة إذا رجع إلى أهله" أي وطنه أو ما يريد توطنه ولو مكة "في الأظهر"، وقال الأئمة الثلاثة كالمقابل: المراد بالرجوع: الفراغ من الحج، وسيأتي بيانه في آخر كتاب الحج.

وَذَلِكَ أي وجوب الهدي أو الصيام "إذا أقام بمكة وما في حكمها" حتى الحج ثم حج" زاد في بعض النسخ المصرية بعد ذلك "من عامه" أي فلو لم ينج من عامه، أو خرج من مكة إلى بلده مثلاً ثم حج في عامه لم يكن متمتعاً.

من أهل مكة: المتوطنين بها "انقطع إلى غيرها وسكن سواها" تفسير للانقطاع بغيرها أي استوطن غير مكة "ثم قدم مكة معتمراً في أشهر الحج ثم أقام بمكة حتى أنشأ الحج منها" أي من مكة في عامه هذا "إنه متمتع" لأنه انتقل حكمه إلى حكم سائر الأقاليم، وكمثل فيه شروط التمتع، "يجب عليه الهدي" أي دم التمتع إن وجد، "أو الصيام إن لم يجد هدياً، وأنه لا يكون مثل أهل مكة" في عدم جواز التمتع، أو عدم وجوب الدم على الخلاف بينهم كما تقدم في شرائط التمتع، وما أفاده الإمام مَالِكٌ كذلك قالت الحنفية، قال القاري في "شرح الباب" في شرائط التمتع: أن يكون من أهل الأفاق، والعبرة للتوطن، فلو استوطن المكي في المدينة مثلاً فهو أفاقي، ولو استوطن الأفافي بمكة فهو مكّي، ومعلوم أن أكثر الصحابة المهاجرين **رضي الله عنهم** كانوا متمتعين.

من غير أهل مكة: أي من الأفاقيين، "دخل مكة بعمره في أشهر الحج وهو يريد الإقامة بمكة" أي التوطن بها "حتى ينشئ الحج منها أتمتع هو؟ همزة الاستفهام، "فقال: نعم، هو متمتع" يجب عليه الهدي، أو الصيام إن لم يجد الهدي، وليس هو مثل أهل مكة، "وإن" وصلية "أراد الإقامة" بمكة، "ووجه ذلك أنه دخل مكة" والحال =

حَتَّى يُنْشِئَ الْحَجَّ مِنْهَا، أُمْتَسَعَ هُوَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، هُوَ مُتَمَتِّعٌ، وَلَيْسَ هُوَ مِثْلَ أَهْلِ مَكَّةَ، وَإِنْ أَرَادَ الْإِقَامَةَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ دَخَلَ مَكَّةَ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِهَا، وَإِنَّمَا الْهَدْيُ أَوْ الصِّيَامُ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، وَأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ يُرِيدُ الْإِقَامَةَ وَلَا يَدْرِي مَا يَبْدُو لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ.

٧٦٣ - **مَلِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: مَنْ اعْتَمَرَ فِي شَوَّالٍ أَوْ ذِي الْقَعْدَةِ أَوْ فِي ذِي الْحِجَّةِ ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى يُذْرِكَهُ الْحَجُّ فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ إِنْ حَجَّ وَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَتَبَعَهُ إِذَا رَجَعَ.

= أنه "ليس من أهلها" إذ ذاك "وإنما" يجب "أهدي أو الصيام على من لم يكن من أهل مكة" وقت الإحرام بالعمرة وأيضاً "أن هذا الرجل يريد الإقامة بمكة" "ولا يدري ما يبدو له بعد ذلك" هل ينتهي له أسباب الإقامة، أو يرجع بعد الحج؟ "وليس هو من أهل مكة" حين الاعتماد، فهو من الأفاقيين بعد. قال النجاشي: وهذا كما قال: إن من كان من غير أهل مكة ودخلها في أشهر الحج يلوي الإقامة بها والاسيطان، فإن حكمه في القرآن والتمتع حكم أهل الأفاقي، لأن الاسيطان لم يوجد منه بعد، فقد أتى ببعض أفعال التمتع وهو العمرة قبل الاسيطان، وإنما لا يكون متمتعاً من كمال اسيطانه قبل أن يحرم بالعمرة مثل أن يدخل معتمراً في رمضان فيحل من عمرته ثم يستوطن مكة ثم يعتمر في أشهر الحج ويخرج من غامد، فإنه لا يكون متمتعاً قاله أئمة ومحمد. قلت: فعلى هذا الخطبة لا توافقهم في مسألة الاسيطان، نعم، لو أراد هذا الأفقي السكنى بمكة دهرًا بدون التوطن فيها فإسالة وافقة ويكون متمتعاً عند الخطبة أيضاً، لكن في عامة كتب الفروع من "أهداية" وغيره حرجية من قوهم: إذا قدم الكوفي بعمرة في أشهر الحج ثم اتخذ مكة داراً وجع من عامة ذلك فهو متمتع، فهذا إن لم يأول بما ظهر من كلام الفاري أن اتخاذ الدار هو القيام بدون الاسيطان، فهذا يوافق الجمهور.

من اعتمر في شوال **إخ:** يريد قبل الحج بدليل قوله: "ثم أقام بمكة" أي بعد العمرة ولم يرجع إلى أهله "حتى يذركه الحج فهو متمتع إن حج" أي بشرط أن يحج في تلك السنة، "و"عليه" ما استيسر من أهدي" شاة أو أعلى منها، "فمن لم يجد" أهدي عبداً أو ثمناً "فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع" على نحو ما تقدم من حديث ابن عمر **رضي الله عنه**.

مَا لَا يَجِبُ فِيهِ التَّمَتُّعُ

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ اعْتَمَرَ فِي شَوَّالٍ أَوْ ذِي الْقَعْدَةِ أَوْ ذِي الْحِجَّةِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ، إِنَّمَا الْهَدْيُ عَلَى مَنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى الْحَجِّ ثُمَّ حَجَّ.

وهو قول أبي حنيفة

قَالَ مَالِكٌ: وَكُلُّ مَنْ انْقَطَعَ إِلَى مَكَّةَ مِنْ أَهْلِ الْأَفَاقِ وَسَكَنَهَا ثُمَّ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ أَنْشَأَ الْحَجَّ مِنْهَا، فَلَيْسَ بِتَمَتُّعٍ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ وَلَا صِيَامٌ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ أَهْلِ مَكَّةَ إِذَا كَانَ مِنْ سَاكِنِيهَا. قَالَ يَحْيَى: سَأَلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ خَرَجَ إِلَى الرِّبَاطِ، أَوْ إِلَى سَفَرٍ مِنَ الْأَسْفَارِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ وَهُوَ يُرِيدُ الْإِقَامَةَ بِهَا، كَانَ لَهُ

أَوْ ذِي الْحِجَّةِ: أي في أوائل ذي الحجة بذليل قوله: "ثم رجع" بعد العمرة "إلى أهله"، أو مثله في البعد "ثم حج من عامه ذلك فليس عليه هدي" التمتع؛ لأنه أورد كل تسلك يسفروا، ولم يتمتع بترك سفر واحد، "إنما الهدي" يجب "على من اعتمر في أشهر الحج ثم أقام" بمكة، أو ما في حكمها "حتى الحج ثم حج" في تلك السنة، وبذلك قالت الحنفية، إذ شرطوا للتمتع عدم الإقامة، وكذا الشافعية؛ إذ شرطوا عدم العود لميقات ولا لملك مسافة، وكذا الحابلة؛ إذ شرطوا عدم الخروج إلى موضع تقصر فيه الصلاة، كما تقدم ذلك كله في شرائطه، ولذا قال الباجي: لا نعلم في ذلك خلافاً إلا ما يروى عن الحسن البصري وعطاء أنه تمتع وإن رجع إلى ألقه.

انقطع إلى مكة: أي انتقل إليها وسكنها بنية عدم الانتقال منها، وبذلك فسر الدردير الانقطاع، "من أهل الأفاق وسكنها" قبل أشهر الحج "ثم اعتمر في أشهر الحج، ثم أنشأ الحج منها فليس بتمتع"، وفيه دلالة على أن كونه غير مكّي شرط للنسبة والدم معاً، لا شرط للدم فقط كما تقدم القولان للمالكية في شروط التمتع، "وليس عليه هدي ولا صيام وهو" إذ ذاك "بمنزلة أهل مكة إذا كان من ساكنيها" يعني إذا استوطن مكة فصار بمنزلة المكيين، وبذلك قالت الحنفية.

خروج إلى الرباط: أي الجهاد، وأصله: ملازمة نحر العدو، ويطلق على الجهاد أيضاً، "أو إلى سفر" آخر "من الأسفار" غير الجهاد، والمعنى: أن من استوطن مكة ثم خرج عنها لمقصد بنية العود إليها "ثم رجع إلى مكة وهو يريد الإقامة بها" سواء "كان له أهل بمكة أو لا أهل له بها فدخلها" أي مكة "بعمره في أشهر الحج"، ففرغ من العمرة "ثم أنشأ الحج" من عامه، "و" سواء "كانت عمرته التي دخل بها" مكة "من مبقات النبي ﷺ، أو دونه" من بقية المواقيت، -

أَهْلٌ بِمَكَّةَ أَوْ لَا أَهْلٌ لَهُ بِهَا، فَدَخَلَهَا بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ أُنْشَأَ الْحَجَّ وَكَانَتْ عُمْرَتُهُ الَّتِي دَخَلَ بِهَا مِنْ مِيقَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ دُونَهُ، أُمْتَمَعَ مَنْ كَانَ عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ؟ فَقَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ عَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُتَمَتِّعِ مِنَ الْهَدْيِ أَوْ الصِّيَامِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾.

(القرعة: ١٩٦)

- قاله الرقاعي، وعلى هذا فالمراد بميقات النبي ﷺ ميقات حاص، والأوجه عندي أن المراد بميقات النبي ﷺ حسن المواقيت أي سواء كان إحرامه من الميقات أي ميقات كان أو من داخل الميقات، وإليه يشير ما سباني من كلام الباجي، "أمتنع" همزة الاستفهام "من كان على تلك الحالة" المذكورة؟ "فقال مالك" في جوابه: "ليس عليه ما" يجب على المتمتع "من الهدي أو الصيام". قال الباجي: وإنما ساوى مالك بين أن يكون له بها أهل أو لا يكون؛ لأن حكم الاستيطان يثبت لمن استوطن موضعاً وإن لم يكن له أهل، فإذا ثبت له حكم الاستيطان لم يخرج عنه لمغفر من الأسفار إلى رباط أو غيره حتى ينتقل عنها بآلية والفعل، وسأوى مالك أن تكون عمرته من الميقات أو من غير الميقات؛ لأن من ليس من أهل مكة إذا أحرم من مكة بالعمرة في أشهر الحج وحج من عامه قبل أن يعود إلى أهله، فهو متمتع، ومن كان من أهل مكة فاعتصر من الميقات في أشهر الحج فليس متمتع وإن حج من عامه؛ لأنه ليس من شرط التمتع الإحرام من الميقات ولا من غيره، وإنما شروطه ما قدما ذكرها. قلت: وبذلك قالت الحنفية في المسألتين معاً، قال القاري في "شرح الباب": لو خرج المكي إلى الأفاق في أشهر الحج أو قبلها ودخل مكة بعمرة في أشهر الحج وحج من عامه لا يكون متمتعاً على طريق السنة لوجود الإمام، وقال أيضاً: لا يشترط لصحة التمتع إحرام العمرة من الميقات ولا إحرام الحج من الحرم؛ لكون الإحرام من الميقات من جملة الواجبات، فلو أحرم للعمرة داخل الميقات، أو للحج من الخيل، ولم يلم بينهما إماماً صحيحاً، يكون متمتعاً وعليه دم لترك الميقات.

وذلك: أي دليل ما أقصده "أن الله" تبارك وتعالى يقول في كتابه "العزير: ذلك أي التمتع، أو وجوب الدم على اختلافهم في المشار إليه **﴿الَّذِينَ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾** وهذا من حاضريه غاب عنه الحاجة، ثم في الآية مسألان خلافان، أولاهما: في الإشارة، فقالت الحنفية: "ذلك" إشارة إلى التمتع أي التمتع لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام، وقالت الشافعية: إشارة إلى الحكم المذكور من وجوب الهدي أو الصيام، هكذا قالت عامة المفسرين، ولم يحكوا مسلك غيرهما، وقال الخصاص في "أحكام القرآن": والمتعة مخصوص بها من لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام، ومن كان وطئه المواقيت فما دونهما فليس له متعة ولا قران، وهذا قول أصحابنا، وقد روي عن ابن عمر أنه قال: إنما التمتع رخصة لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام، وقال بعضهم: إنما معنى **﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾** (القرعة: ١٩٦) لا دم عليهم إذا قنعوا ومع ذلك فلهم أن يمتنعوا بلا هدي، فظاهر الآية يوجب خلاف ما قالوه؛ لأنه تعالى قال: **﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾**، والمراد: المتعة، -

جَامِعُ مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ

٧٦٤ - **مَالِكٌ** عَنْ **سُمَيٍّ** مَوْلَى **أَبِي بَكْرٍ** بْنِ **عَبْدِ الرَّحْمَنِ**، عَنْ **أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ**، ..

= ولو كان المراد الهدي لقال: ذلك على من لم يكن، فإن قيل: يجوز أن يكون "اللام" بمعنى "على"، قيل له: لا يجوز إزالة اللفظ عن حقيقته وصرفه إلى الجاز إلا بدلالة، ولكل واحدة من هذه الأدوات معنى هي موضوعة له حقيقة، فغير جائز حملها عليها إلا بدلالة، وأيضاً فإن التمتع لأهل سائر الآفاق إنما هو تخفيف من الله وإزالة المشقة عليهم في إنشاء سفر لكل واحد منهما؛ إذ لو منعوا عن ذلك لأدى ذلك إلى مشقة وضرب، وأهل مكة لا مشقة عليهم ولا ضرر في فعل العمرة في غير أشهر الحج. والمسألة الثانية: المراد بخاصري المسجد الحرام، واختلفوا في المراد به، فقال نافع والأعرج: هو أهل مكة بعينها، وهو قول مالك، واختاره الطحاوي، وقال طاوس: هم أهل الحرم، وقال أبو حنيفة: هم أهل الميقات، وقال مكحول: من كان منزله دون المواقيت، وهو قول الشافعي في القديم، وقال في الجديد: من هو من مكة على دون مسافة القصر، وهو قول أحمد، كذا في "المحلى". قال أبو بكر الخصائص: اختلف الناس في ذلك على أربعة أوجه، فقال عطاء ومكحول: من دون المواقيت إلى مكة، وهو قول أصحابنا، إلا أن أصحابنا يقولون: أهل المواقيت بمنزلة دوقها، وقال ابن عباس ومجاهد: هم أهل الحرم، وقال الحسن وطاوس ونافع وعبد الرحمن الأعرج: هم أهل مكة، وهو قول مالك بن أنس، وقال الشافعي: هم من كان أهله دون ليقتين، وهو حيث أشد أقرب المواقيت، وما كان وراءه فعليهم المتعة، وقال ابن قدامة: "خاضري المسجد الحرام" أهل الحرم ومن يمه وبين مكة دون مسافة القصر، نص عليه أحمد، وروى عن عطاء، وبه قال الشافعي، وقال مالك: هم أهل مكة، ولنا: أن حاصر الشيء من دنا منه ومن دون مسافة القصر قريب في حكم الحاضر بدليل أنه إذا فصد لا يترخص رخص السفر فيكون من حاضريه.

في العمرة: أي الروايات المتفرقة في باب العمرة، وهي لغة: الزيارة، وقيل: القصد، وقال الراغب: العمارة: تقيض الخراب، والاعتناء والعمرة: الزيارة التي فيها عمارة البدن، وجعل في الشريعة للقصد المخصوص، وفي "الفتح": قيل: إنها مشتقة من عمارة المسجد الحرام، وفي الشرع: زيارة البيت الحرام بكيفية خاصة وشروط مخصوصة. واختلف أهل العلم في حكمها، قال ابن رشد: فإن فرما قالوا: إنه واجب، وبه قال الشافعي وأحمد وأبو ثور وأبو عبيد والأوزاعي والثوري، وهو قول ابن عباس من الصحابة وجماعة من التابعين، وقال مالك وجماعة: هي سنة، وقال أبو حنيفة: هي تطوع، وبه قال أبو ثور وداود. قلت: واختلفت نقلة المذاهب في بيان مسالك الأئمة في ذلك، ولعل ذلك لاختلاف الروايات عنهم، قال في "البدائع": قال أصحابنا: إنها واجبة كصدقة الفطر والأضحية والوتر، ومنهم من أطلق اسم السنة، وهذا لا ينافي الواجب، وفي "اللباب" و"شرح" للقاري: العمرة سنة مؤكدة على المختار، وقيل: واجبة، صححه قاضي خا، وبه جزم صاحب "البدائع"، =

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْحَنَّةُ".

= وعن بعض أصحابنا أنها فرض كفاية منهم محمد بن الفضل من مشايخ بخاري، وفي "المحرر المختار": سنة مؤكدة على المذهب، وصحح في "الجمهرة" و"جوهها" قال ابن عابدين: قال في "البحر": الظاهر من الرواية السنية، فإن محمداً نص على أن العمرة تطوع، ومال إلى ذلك في الفتح، فقال بعد سوق الأدلة: تعارض مقتضيات الرحوب والقل فلا تثبت ويقتضى مجرد فعله **طاعة** وأصحابه والتابعين، وذلك يوجب السنة فقلنا بها.

العمرة إلى العمرة (الح): قال الباجي ولعله ابن التين: إن "إلى" هنا احتمل أن يكون بمعنى "مع" كقوله تعالى: **فَوَلَا تَأْكُلْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِهِمْ** (النساء: ٢٩) ويكون تقدير الكلام: العمرة مع العمرة كفارة لما بينهما، قال العيني: ظاهر الحديث أن العمرة الأولى هي المكفرة؛ لأنها هي التي وقع الحر عنها أنها تكفر، ولكن الظاهر من حيث انعنى أن العمرة الثانية هي التي تكفر ما قبلها إلى العمرة التي قبلها؛ فإن التكفير قبل وقوع الذنب خلاف لظاهر. قال الباجي: "ما" من الفاظ العموم فيقتضي من جهة اللفظ تكفير جميع ما يقع بهما إلا ما خصه الدليل، وقال الخافض: أشار ابن عبد البر إلى أن المراد تكفير الصغائر دون الكبائر، قال: وذهب بعض العلماء من عصرنا إلى تعميم ذلك، ثم بالغ في الإنكار عليه، وقال ابن العربي في "العارضة": هذه الطاعات إنما تكفر الصغائر، فأما الكبائر فلا تكفرها إلا الموزنة؛ لأن الصلاة لا تكفرها فكيف العمرة والحج وقيام رمضان، ولكن هذه الطاعات ربما أثرت في القلب فأورثت نوبة تكفر كل حبيطة. "والحج المبرور" قال العيني: البر بالكسر الطاعة والقبول، يقال: بر حجتك بضم الباء وفتحها لازمين، وبر الله حجتك وأبر الله أي فعله، فله أربع استعمالات، فعلى هذا لا يشكل لما بسطه الأبي في "الإكمال" في كونه بناء المحلول. ولا بما قاله الباجي: أصله أن لا يتعدى بحر حرف جزم، إلا أن يريد مبرور وصف المصدر؛ فإنه يتعدى حيثما؛ لأن كل ما لا يتعدى من الأفعال فإنه يتعدى إلى المصدر، واختلفوا في تفسيره، قال ابن عبد البر: قيل: هو الذي لا رياء فيه ولا سمعة ولا رقت ولا فسوق، ويكون محال حلال، وقال الباجي: يحتمل أن يريد أن صاحبه أوقعه على وجه البر، وقيل: المقبول، وعلمته أن يرجع حراماً مما كان. "ليس له جزاء إلا الجنة" أي لا يقتصر لصاحبه من الجزاء على تكفير بعض ذنوبه بل لا بد أن يدخل الجنة، قال الأبي: هذا أحص من الرجوع بلا ذنب كما ورد عند مسلم: من أتى هذا البيت فله برقت **وَمَنْ يَسْلَمْ رَجَعَ كَمَا وَلَدَهُ أُمًّا** لأن المراد بدخولها: الدخول الأول، وهو لا يكون إلا مع مغفرة كل الذنوب السابقة واللاحقة، والرجوع بلا ذنب إنما هو في تكفير السابقة.

المبرور: الذي لا إثم فيه، وقيل: المقبول عند الله.

٧٦٥ - **مالك** عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ كُنْتُ تَجْهِّزْتُ لِلْحَجِّ فَأَعْتَرَضَ لِي، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اعْتَمِرِي فِي رَمَضَانَ فَإِنَّ عُمْرَةَ فِيهِ كَحَجَّةٍ.

٧٦٦ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: أَفْصَلُوا بَيْنَ حَجِّكُمْ وَعُمْرَتِكُمْ؛ فَإِنْ ذَلِكُمْ أَنْتُمْ لِحَجِّ أَحَدِكُمْ وَأَنْتُمْ لِعُمْرَتِهِ أَنْ يَعْتَمِرَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ.

فَقَالَتْ: قال ابن عبد البر: هكذا لجميع رواة "الموطأ"، وهو مرسل ظاهره، لكن صح أن أبا بكر سمعه من تلك المرأة فصار بذلك مسنداً، فقد رواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن امرأة من بني أسد بن حزيمة يقال لها: أم معقل، هكذا سماها الزهري، وهو المشهور المعروف "إني قد كنت تجهزت أي قمت للحج فاعترض لي" عاتق واعتراضي مانع، قال الرزقي: وعند أبي داود: فأصابنا هذه القرحة الحصة أو الخدري، فهلك فيها أبو معقل، وأصابني فيها مرضي هذا حتى صححت منها، وكان لنا حمل هو الذي نريد أن نخرج عليه فأوصى به أبو معقل في سبيل الله، قال: **فهذا حرجت عليه؛ فإن الحج من سبيل الله**، وفي رواية عبد الرزاق: قلت: يا رسول الله! إني أردت الحج ففضل جملي، أو قالت: بعيري، ويجمع بأنه طل ثم وجد فحصلت هم القرحة، أو طل بعد حصولها ثم وجد فذكرت له الوجهين واقتصر بعض الرواة على أحدهما: **فإن عمرة فيه كحجة**؛ وفي رواية مسلم: تعدل حجة، وفي البخاري: فإن عمرة في رمضان حجة، أو نحوها قال، قال ابن حزيمة: في هذا الحديث أن الشيء يشبه بالشيء، ويجعل عدله إذا أشبهه في بعض المعاني لا جميعها؛ لأن العمرة لا يقضى بها فرض الحج ولا النذر.

افصلوا إ: وأخرجه مسلم برواية جابر عن عمر، وفيه الفصحة، قال: افصلوا بوصول العمرة وكسر الصاد على ما ضبطه صاحب "المخلى" أي فرفوا بين حجكم وعمرتكم، قال الباجي: يتصل من جهة اللفظ الفصل بينهما في الإحرام، إلا أنه قد بين في آخر الحديث أنه إنما أراد الفصل بينهما في وقت الإحرام، فتفرد أشهر الحج للإحرام بالحج ويحرم بالعمرة في سائر الشهور، "فإن ذلك" كذا في النسخ المصرية، وفي النسخ الهندية: "ذلكم أنتم لحج أحدكم" لتفرد نه أشهر الحج، "وأنتم لعمرته" مبتدأ، وخبره "أن يعتمر في غير أشهر الحج"، وقال ابن القيم في "إلهادي": روي عن طاوس عن ابن عباس: منع رسول الله ﷺ وأبو بكر حتى مات وعمر وعثمان كذلك، وأول من لم يمتنع عنها معاوية، رواه الإمام أحمد في "المسند" والترمذي، وقال: حسن، وذكر عبد الرزاق عن ابن طاوس عن أبيه قال: قال أبي بن كعب وأبو موسى لعمر بن الخطاب: ألا تقوم فبين للناس أمر هذه المتعة؟ فقال عمر: وهل بقي أحد إلا وقد علمها أما أنا فأفعلها، قال: فما ذكره شيخنا أن عمر لم يمتنع عن المتعة البتة، وإنما قال: أن أنتم حجكم وعمرتكم أن تفصلوا بينهما فاختار لهما أفضل الأمور وهو أفراد كل واحد منهما يسفر ينسبته له من بلده، =

٧٦٧ - **مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ كَانَ إِذَا اعْتَمَرَ رَبَّمَا لَمْ يَخْطُطْ عَنْ رَأْسِهِ حَتَّى يَرْجِعَ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: الْعُمْرَةُ سُنَّةٌ وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَرَحَّصَ فِي تَرْكِهَا.**

= وهذا أفضل من القران والتمتع، وقد نص على ذلك أحمد وأبو حنيفة ومالك والشافعي وغيرهم، وهذا هو الأفراد الذي فعله أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وكان عمر يختاره للناس، وكذلك علي، وقال علي وعمر في قوله تعالى: **وَالْحُمْرَةُ الْحُمْرُ وَالْعُمْرَةُ لِلَّهِ** (الفرد ١٩٦) قالوا: إثمهما أن حرمهما من ذبيرة أهلكت، وقد قال رضي الله عنهما لعائشة في عمرتها: **أَحْرَكَ عَلَى قَدْرِ عَصَاكَ**، وفي "معوضا محمد" بعد ما ذكر أثر الباب: قال محمد: يعتمر الرجل ويرجع إلى أهله ثم يحج ويرجع إلى أهله فيكون ذلك في سفرين أفضل من القران، ولكن القران أفضل من الحج مفردة والعمرة من مكة ومن التمتع إلى أن قال: وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فضائلا، وقال ابن القيم: فهذا الذي احتاره عمر للناس فضل من غلط منهم أنه لم يأت عن المتعة ثم منهم من حمل فيه على متعة الفسخ، ومنهم من حمل على ترك الأولى ترجيحاً للأفراد عليه، ومنهم من عارض روايات النهي عنه بروايات الاستحباب، ومنهم من جعل في ذلك روايتين عن عمر، ومنهم من جعل النهي قولاً قديماً ورجع عنه أخيراً كما سلك ابن حزم، ومنهم من يعد النهي رأياً رآه من عنده لكرهته أن يظل الحاج معرّين بسائهم في ظل الأراك، والأوجه عندي أن لم يأت عمر كان عن متعة الفسخ والتمتع المعروف كليهما، والنهي عن الأول كان على التحريم، وهو محمل ما ورد أنه كان يضرب على ذلك، قال عياض: وما كان عمر لينهى عن التمتع وإنما كان ينهى ويضرب على الفسخ؛ لاعتقاده هو وغيره أن الفسخ حاص بالصحابة، والنهي عن الثاني كان سبيل الاختيار. وهو محمل رواية الباب وما في معناها، ولما حملوه أيضاً على التحريم فعل بنفسه التمتع، لبيان الجواز.

لَمْ يَخْطُطْ: يضم الضاء الأولى كـ "يضمّر" من خط الشيء بخط إذا أنزله وألقاه أي لم ينزل الرحال والأمتعة عن راحته حتى يرجع إلى المدينة، قال الباجي: يحتمل أن يكون إسراعا إلى المدينة؛ لحيه إياها بدعوة النبي صلى الله عليه وسلم، ويحتمل أن يكون الإسراع للنظر في أمور المسلمين التي قرأ النظر فيها بالمدينة مع الصحابة، ويحتمل أن يكره المقام بمكة لما منعه المهاجرون من الإقامة بمكة واستيطانها، وإنما أبيض لهم مقام ثلاثة أيام؛ لأنها مدة لا يكون المقيم بها مقيماً.

العمرة سنة: مؤكدة أكد من الثور هذا هو المشهور في المذهب، كما قال جمع من المالكية، وبه قالت الحنفية؛ إنها سنة مؤكدة، لكنهم لم يقولوا: إنها أكد من الثور؛ لأن الثور عندهم واجب، "ولا نعلم أحداً من المسلمين أرخص في تركها"، قال الأبي في "الإكمال": قال عياض: قال مالك: هي سنة مؤكدة، وقال مرة: لا أعلم أحداً يترخص فيها، فحمل بعضهم قوله على الاستحباب، وحمله بعضهم على الوجوب، وقال الزرقاني: حمل على السببية؛ لأن تركها لا يترخص فيه، بل ثمة سنة يقاتل عليها، وحمله بعضهم على الوجوب، وبه قال ابن حبيب وابن أبي خيثم. وقال الباجي بعد قول مالك: لا نعلم أحداً إلخ: يريد أنها متأكدة، وأنه لا يعلم أحداً من المسلمين يفضل تركها، ولا يترخص فيه، بل يأمر بفعلها، وبغني بتأكيد حاجتها كما بقي بالمسارعة إلى متأكد المسن لاسيما ما اختلف في وجوبه كالثور.

إِنَّ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْهَدْيَ وَعُمْرَةً أُخْرَى يَتَدَيُّ بِهَا بَعْدَ إِتْمَامِهِ الَّتِي أَفْسَدَ، وَيُحْرِمُ مِنْ حَيْثُ أُحْرِمَ لِعُمْرَتِهِ الَّتِي أَفْسَدَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أُحْرِمَ مِنْ مَكَانٍ أَبْعَدَ مِنْ مِيقَاتِهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُحْرِمَ إِلَّا مِنْ مِيقَاتِهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ دَخَلَ مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ فَطَافَ بِالنَّبِيِّ، وَسَعَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ وَهُوَ حَنْبٌ، أَوْ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ ثُمَّ وَقَعَ بِأَهْلِهِ نَاسِيًا،

= فيجب أن يكون حكمها دون حكمه، "وعمره أخرى" قضاء عن العمرة التي أفسدها، قال الباجي: وهذا كما قال: إن المعتزم إذا وقع بأهله فقد أفسد عمرته؛ لأن الوطء يفسد الحج والعمرة وبنايهما، ولا خلاف لعلمه في أن الوطء يفسد هذين التمسكين ويجب قضاءهما والهدي. "يتدئ بها" أي بعمره القضاء فوراً "بعد إتمامه" العمرة "التي أفسدها" بالجماع، قال الباجي: يريد أنه يحضي على عمرته التي أفسد حتى يكملها ويحل منها كما يكمل التي لا فساد فيها، ولا يخرج من التي أفسد بالفساد، بل يلزمه أن يحضي في فساد الحج والعمرة كما يحضي في صحيحهما، ولا يصح حروجه منهما إلا بالإكمال والتحليل، وهذا مذهب جمهور الفقهاء، قال القاري في "شرح الباب": إذا أفسد عمرته فعليه المضي في الفساد وقضاؤها بإحرام جديد.

ويحرم: في عمرة القضاء "من حيث أحرم لعمرته" الأولى "التي أفسدها"، قال الباجي: فإن كان إهلاله بالنسك الأول من الميقات لزمه القضاء من الميقات، وقال أبو حنيفة: إن أفسد عمرة حار له أن يحرم بها من الحل، والدليل على ما قوله: إنه معنى يجب اعتباره في العمرة المقضية ابتداءً فوجب أن يعتبر في قضائها، قلت: والدليل على ما قاله الحنفية: أنه إذا دخل في مكة بوجه مشروع صار من أهلها، وميقات المكي للعمرة الحل كما لا يخفى. "إلا أن يكون أحرم" أولاً "من مكان أبعد من ميقاته" كمصري أحرم من المدينة المنورة بعمره فأفسدها "فليس عليه أن يحرم" في القضاء "إلا من ميقاته" أي المحقة، قال الباجي: يعني من أحرم من أبعد من الميقات في ابتداء نسكه ثم أفسده لم يكن عليه أن يحضي إلا من الميقات، ولا يلزمه أن يحرم في القضاء من حيث كان أحرم في الابتداء؛ لأن تقدم الإحرام من الميقات لم يكن واحداً عليه في الشرع فلم يجب عليه قضاؤه. قلت: ومذهب الحنفية في ذلك: أنه إذا دخل مكة على وجه مشروع صار من أهلها فيعتبر من الحل، ولم يرجع إلى الأفاق صار من أهلها فيحرم من أي المواقف شاء، فلي "البحر العميق" يحرم للقضاء في أي وقت شاء من أي ميقات شاء، ولا يتعين الميقات الذي أحرم منه للأداء، ولا الزمان الذي أحرم فيه، ولا الطريق الذي سلكه في الأداء، وقال القاري في "شرح الباب": ولا يشترط لسقوط القضاء إحرامه من حيث أحرم أولاً، ولا من الميقات، وإنما يجب الإحرام من الميقات مطلقاً.

أو على غير وضوء: سواء كان عمداً أو ناسياً، "ثم وقع بأهله" أي جامع معتقد بإتمام عمرته أو "ناسياً"، هكذا في النسخ الهندية، وليس في أحد من النسخ المصرية ولا المنوك ولا الشروح لفظ "ناسياً"، ولعله زاده بعض الناسخين؛ لمناسبة قوله: "ثم ذكر"، ولا فرق في ذلك بين النسيان والعمد، "قال" مالك: "يعتسل أو يتوضأ" =

ثُمَّ ذَكَرَ قَالَ: يُغْتَسِلُ أَوْ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَعُودُ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَيَعْتَمِرُ عُمْرَةً أُخْرَى وَيُهْدِي، وَعَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا أَصَابَهَا زَوْجُهَا وَهِيَ مُحْرِمَةٌ مِثْلُ ذَلِكَ.

قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا الْعُمْرَةُ مِنَ التَّنْعِيمِ فَإِنَّهُ مَنْ شَاءَ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْحَرَمِ ثُمَّ يُحْرِمَ فَإِنَّ ذَلِكَ مُحَرِّئٌ عَنْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَلَكِنْ الْفَضْلُ أَنْ يُهْلَ مِنَ الْمِيقَاتِ الَّذِي وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ مَا هُوَ أَبْعَدُ مِنَ التَّنْعِيمِ.

= نشر على ترتيب لف، "ثم يعود" إلى الطواف، "فيطوف بالبيت" لبطالان الطواف الأول؛ فإن الطهارة من شرائط الطواف عند المالكية، ويطوف "بين الصفا والمروة"؛ لأن صحة السعي يتوقف على صحة الطواف، وقد بطلت لفوات شرطه كما تقدم في "ما تفعل الحائض"، وهذا كله إتمام للعمرة الفاسدة. "ويعتمر عمرة أخرى" قضاء عن الأولى، "ويهدي" أي يجب الدم لفساد العمرة الأولى، قال الباجي: يعني من طاف وسعى على غير طهارة فإن طوافه غير صحيح؛ لعدم شرط صحته وهو الطهارة، فإن جامع بعد أن طاف كذلك وسعى فهو بمنزلة من جامع في عمرته قبل الطواف والسعي، فعليه أن يتمادى على فساد عمرته، فيطوف ويسعى، ويحل منها، ثم يقضي عمرة ويهدي هديا، وأما مذهب الحنفية فقد عرفت في ما مضى أن الطهارة ليست بشرط عندهم، فلم تفسد العمرة فلا قضاء لها، لكن يجب الهدى للطواف حبا، قال القاري في "شرح الباب": لو طاف للعمرة كله أو أكثره أو أقله ولو شوطا جنبا أو حائضا أو محدثا فعليه شاة في جميع الصور المذكورة. "وعلى المرأة إذا أصابها زوجها وهي محرمة" فجامعها بعد أن طافت للعمرة جنبا أو محدثا "مثل ذلك" أي مثل ما تقدم من حكم الرجال؛ فإن النساء شقائق الرجال، وكذلك قالت الحنفية: إن حكم النساء في ذلك مثل الرجال وتقدم حكم الرجال عند الحنفية قريبا.

قال مالك رحمه الله: احتلت نسح الموطأ في هذا القول، ففي جميع النسخ الحنفية: قال مالك: فأما العمرة من التمتع فإنه من شاء أن يخرج من الحرم ثم يحرم فإن ذلك محزئ عنه إن شاء الله، ولكن الفضل أن يهل من الميقات الذي وقت رسول الله ﷺ وهو أبعد من التمتع، فهذا الكلام وإن أمكن تصحيحه، لكن الظاهر أن فيه سقوطا، والصواب ما في النسخ المصرية وعليه اعتمادنا؛ لاتفاق النسخ العديدة على ذلك واختياره عامة الشراح المالكية ونصها: "قال مالك: فأما العمرة من التمتع" بفتح المثناة الفوقية وسكون النون وكسر العين المهملة، موضع على ثلاثة أميال أو أربعة من مكة أقرب أطراف الحل إلى البيت، سمي به؛ لأن على يمينه جبل نعيم وعلى يساره جبل ناعم، والوادي اسمه نعيان، قاله في "القاموس"؛ فإنه وإن كان فيه فضل عند المالكية أيضا كما حرم به الزرقاني والباجي، لكنه لا يتعين للإحرام كما ذهب إليه بعض السلف، قال: الحافظ: اختلقوا هل يتعين التمتع لمن اعتمر من مكة؟ فروى الفاكهي وغيره من طريق ابن سيرين قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ وقت لأهل مكة التمتع، =

نِكَاحُ الْمُحَرَّمِ

٧٦٨ - **مالك** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

- وقال الطحاوي: ذهب قوم إلى أنه لا ميفات للعمرة لمن كان بمكة إلا التعميم، ولا ينبغي محاورته كما لا ينبغي محاورة الواقيت التي للحج، وخالفهم آخرون فقالوا: ميفات العمرة الحل، ونص الموطأ هذا يريد على ما حكى النووي عن القاضي عياض قال: قال مالك: لا بد من إحرامه من التعميم خاصة، قالوا: وهو ميفات المعتمرين من مكة، وهذا شاذ مردود، والذي عليه الجماهير أن جميع جهات الحل سواء ولا تخصيص بالتعميم. "من شاء أن يخرج من الحرم إلى أي موضع من الحل، فإن ذلك" أي الخروج من الحرم إلى الحل "محرم عنه"، لما تقدم الإجماع على أن ميفات المكي للعمرة الحل، "إن شاء الله" تعالى للترك، "ولكن الفصل أن يهل من الميقات الذي وقت رسول الله ﷺ" لعائشة رضي الله عنها وهو التعميم، "أو" يحرم من "ما هو أبعد من التعميم" كالجرعانة والحذبية، لإحرامه رضي الله عنه منهما، قاله الزرقاني، وعلى هذا السباق وشرح الرقائي نص الموطأ بأفضلية التعميم، بخلاف ما تقدم من سياق السج الهذبية؛ فإنها تدل على أفضلية غير التعميم، وفي الغلبي: أعلم أنهم اتفقوا على أن ميفات من مكة للحج مكة والحرم وللعمرة الحل؛ لتحقق نوع سفر، غير أنهم اختلفوا في أن أي موضع من الحل أفضل لإحرام العمرة؟ فقال مالك: كلها سواء، وقال أبو حنيفة: أفضلها التعميم، وقال الشافعي: أفضلها الجرعانة ثم التعميم ثم ما كان أبعد والأفضل عند الحنفية التعميم كما صرح به غير واحد من أهل القروء منهم صاحب "الدر المختار"، قال ابن عابدين: الإحرام منه للعمرة أفضل من الإحرام لها من الجرعانة وغيرها من الحل عندنا وإن كان رضي الله عنه أحرم منها؛ لأمره رضي الله عنه عبد الرحمن بأن يذهب بأخته عائشة إلى التعميم لتحريم منه، والدليل القولي مقدم عندنا على الفعلي، وعند الشافعي بالعكس.

أن رسول الله ﷺ الحج: هكذا رواه مالك مرسلاً، وتابعه سليمان بن بلال عن ربعة عن أبيه، كما قاله الترمذي، ووصله مطر الوراق عن ربعة عن سليمان بن يسار عن أبي رافع، أخرجه أحمد والنسائي والترمذي، وقال: حسن، ولا تعلم أحداً أسنده غير مطر. "بعث أبا رافع" القسطنطيني، اختلف في اسمه على أقوال، قال الزرقاني: اسمه على أشهر الأقوال العشرة أسلم مولاه رضي الله عنه، مات في أول خلافة علي رضي الله عنه، على الصحيح. كذا في "التقريب"، يقال: كان للعباس قومه للنبي ﷺ، واعتقه لما بشره بإسلام العباس، وكان إسلامه قبل بدر، ولم يشهدها وشهد أحداً وما بعدها. "ورجلا من الأنصار" هو أوس بن حولى كما في رواية ابن سعد، قاله الزرقاني، ولم يتعرض الحافظ وغيره في ترجمة أوس عن هذه القصة. "فزوجاه ميمونة" أم المؤمنين "بنت الخازن" الهلالية أخت امرأة تزوجها من رجل هن، تزوجها ٧ هـ، وتوفيت بسرف حيث بنى لها رسول الله ﷺ ٥١ هـ على الراجح، وظاهر قوله: فزوجاه أنه وكلهما في قبول النكاح له، لكن روى أحمد والنسائي عن ابن عباس لما خطبها النبي ﷺ جعلت أمرها إلى العباس فأنكحها النبي ﷺ، فظاهره أنه قبل النكاح بنفسه فيحمل قوله: فزوجاه على معنى خطبها له فقط بخلافه،

بَعَثَ أَبَا رَافِعٍ مَوْلَاهُ وَرَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فَرَوَّجَاهُ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ وَرَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ.

٧٦٩ - **مالك** عن نافع عن نبيه بن وهب أخي بني عبد الدار أن عمر بن عبد الله أرسل إلى أبان بن عثمان وأبان يومئذ أمير الحاج وهما محرمان إني قد أردت أن أنكح

= قاله الزرقاني، قلت: وهو المتعين جمعاً بين الروايات، وإلا تعارضت الروايات بأسرها. "ورسول الله ﷺ بالمدينة قبل أن يخرج" إلى عمرة القضية، وهذا أيضاً قرينة على أن المراد بقوله: روجاه: خطباه؛ فإن الروايات الكثيرة تدل على أنه ﷺ تزوجها بسرف، ويحتمل أيضاً أن يكون قوله: روجاه على معناه الظاهر، لكن قوله: "قل أن يخرج" يكون ظرفاً لقوله: بعث، ويؤيد ذلك ما في "الطهقات" لأن سعد بسنده إلى موسى بن محمد: أنه ﷺ تزوجها في شوال وهو حلال، فهذه قرينة على أن المراد بالتزوج: الخطبة، كما أقر به الزرقاني؛ لأن جمهور أهل الحديث والفقه والسير متفقة على أن التزوج كان في عمرة القضية، وروي عن ميمونة قالت: تزوجني رسول الله ﷺ ونحن حلالان بسرف، هذا لفظ أبي داود، زاد أبو يعلى الموصلي في مسنده: بعد أن رجعنا من مكة، قاله الزيلعي، وهذا الحديث أيضاً من مستدلّات من منع نكاح المحرم، وهو أيضاً قرينة على أن المراد لحديث الباب: الخطبة، وإلا تعارضاً في قبل الخروج وبعد الرجوع، ومحمل حديث ميمونة عند الحنفية الوطى؛ للجمع بروايات التزوج محرماً، وقال ابن القيم في "الحادي" بعد ما حكى اختلاف الروايات في نكاحه ﷺ: فالأقوال ثلاثة: أحدها: أنه تزوجها بعد حله من العمرة، وهو قول ميمونة نفسها، وقول السفيّر بينها وبين رسول الله ﷺ، وهو أبو رافع وقول جمهور أهل النفل، والثاني: أنه تزوجها وهو محرم، وهو قول ابن عباس وأهل الكوفة وجماعة، والثالث: أنه تزوجها قبل أن يحرم.

أن أنكح: يضم فسكون أي أزوج ابني طلحة بن عمر القرشي، وقال بعضهم: الأنصاري، والصحيح الأول؛ لما في مسلم من رواية أيوب عن نافع عن نبيه: بعثني عمر بن عبد الله وكان يخطب بنت شيبه على ابنه. "بنت شيبه بن حبيب" بن عثمان بن أبي طلحة العبدي، "وأردت أن تحضر ذلك" قال الباجي: لإرسال عمر بن عبد الله إلى أبان أن يحضر نكاح ابنه بمعنى إشهار النكاح وإحضار أهل الفضل والدين فيه، ويحتمل أيضاً أن يحضره لعلمه بما يصح العقد مما يفسده، والأوجه عندي أنه من باب إكرام الأمراء والافتخار بحضورهم، "فأنكر ذلك" أي نكاح المحرم "عليه أبان" فقال: إلا أراه أعرايا كما في رواية لمسلم، وفي أخرى له: إلا أراكم عراقياً حافياً، قال القاضي عياض: قوله: أعرايا أي جاهلاً بالسنة، والأعراي هو ساكن البادية، قال: وعراقياً ههنا عطفاً، إلا أن يكون قد عرف من مذهب أهل الكوفة حيث جواز نكاح المحرم فيصح عراقياً أي أخذاً بمذهبهم في هذا جاهلاً بالسنة، قاله النووي، ومعنى قوله: جاهلاً بالسنة أي على ظنه أن السنة عدم جواز نكاح المحرم مستتبها لما سمعه من أبيه كما سيأتي، وكان النهي فيه للتنزيه، =

طَلَحَ ابْنُ عُمَرَ بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ وَأَرَدْتُ أَنْ تَحْضُرَ ذَلِكَ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَبَانُ،
وَقَالَ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ
وَلَا يُنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ.

= لكنه حمله على التحريم كما حمله عليه الأئمة الثلاثة رحمهم الله. "وقال: سمعت عثمان بن عفان" يعني أباه وفي نصريجه
بـ "سمعت" كما وقع في "الموطأ" و"مسلم" وغيرهما رد على من قال: لم يسمع أباه، فالتفت مقدم، وفي "تهديب
الحافظ": قال الأثرم: قلت لأحمد: أبان بن عثمان سمع من أبيه؟ قال: لا.

لا ينكح بفتح أوله وكسر الكاف وتحريك الحاء بالكسر على النهي، قال صاحب "المغلي": مرفوع على
الخبرية، ويحتمل أن يكون محروما بالكسر، وسيأتي عن الخطابي أن الأصح النهي، أي لا يعقد لنفسه المحرم بحج أو
عمرة أو همما، "ولا ينكح" بضم أوله وكسر الكاف محزوما، أو بضم الحاء، أي لا يعقد لغيره بولاية ولا وكالة،
"ولا يخطب" بضم الطاء من الخطبة بكسر الحاء، أي لا يطلب امرأة لنكاح، قال الزيلعي والحافظ في "الدراية":
زاد ابن حبان في "صحيحه": ولا يخطب عليه، قال الفاري: روي الكلمات الثلاث بالنفي والنهي، وذكر
الخطابي أنها على صيغة النهي أصح، على أن النفي بمعنى النهي أيضاً، بل أبلغ، والأولان للتحريم والثالث للتنزيه
عند الشافعي، والكل للتنزيه عند أبي حنيفة، كذا في "البذل"، قال الزرقاني: فبمع من الخطبة أيضاً كما هو ظاهر
الحديث، وبه قال الجمهور كما في "المنهاج"، وحمل الشافعية النهي في الخطبة على التنزيه، قلت: ما حكى عن
الجمهور خلاف الشافعية لم أتصله، بل كلهم متفقون على أن النهي في الثالث للتنزيه، أما الشافعية فظاهر كما أقر
به الخطابي، وبه جزم النووي كما صرح به في "شرح مسلم" أن النهي فيه للتنزيه، وأما عند الخبابة فقد تقدم في
أول الباب من ابن قدامة أنه إن شهد أو حطب لم يفسخ النكاح، وأما عند المالكية فقال الباجي: قوله: لا يخطب
يحتمل أن يريد به السفارة في النكاح والسعي فيه، ويحتمل أن يريد به إيراد الخطبة حال النكاح، فأما السعي فإنه
ممنوع، فإن سعى فيه وتناول العقد لسواء، أو سعى فيه لنفسه وأكمل العقد بعد التحلل لم أر فيه نصاً، وعندي أنه
قد أساء، والنكاح لا يفسخ، وأما إذا حطب في عقد النكاح وتناول العقد غيره فهو على نحو ما ذكرنا، فهؤلاء
كلهم صرحوا بعدم الفسخ في خطبة المحرم، وليت شعري ما الذي فرق بين كلمات الرواية؛ فإنهم لا يفسخون
النكاح بخطبة المحرم ويفسخونه بعقده مع ورود النهي عنهما بنسق واحد، على أن الروايات في صحة نكاح المحرم
صحيحة ثالثة ولا رواية في حواز الخطبة حال الإحرام، وأما ما كان قرواية الباب حجة للأئمة الثلاثة في حرمة
العقد، ورجحوه بأنه قولي وبأن أبان راوي الحديث فهم أن المراد التحريم، ولذا أنكر على عمر بن عبيد الله،
وحمله أكثر الحنفية على التنزيه، وحمله صاحب "أهذابة" على الوطاء، قال ابن الهمام: والمراد بالجملة الثانية التمكين
من الوطاء، والتذكير باعتبار الشخص أي لا يمكن المحرمة من الوطاء زوجها، ورد على من يضعف هذا التوجيه.

- ٧٧٠ - **مالك** عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ أَنَّ أَبَا غَطَفَانَ بْنَ طَرِيفٍ الْمُرِّيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ طَرِيفًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَهُوَ مُحَرَّمٌ، فَرَدَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ نِكَاحَهُ.
- ٧٧١ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لَا يَنْكِحُ الْمُحَرَّمُ وَلَا يَخْطُبُ عَلَى نَفْسِهِ وَلَا عَلَى غَيْرِهِ.

٧٧٢ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَسَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَسَلِيمَانَ بْنَ يَسَارٍ سَأَلُوا

طريفاً: بفتح الطاء المهملة، ذكر الخافظ في متابع أبي غطفان: أباه طريف بن مالك، وفي التعليق المسجود: طريف كـ "كريم" من التابعين، "تزوج امرأة وهو محرم"، ثمكة راده في بعض النسخ افندي، "فرد عمر بن الخطاب" **ولا يخطب**، قال الباجي: ورده لنكاحه بختم أن يكون بنفسه، ويحتمل أن يكون لطلاق، والفسح باسم الرد البقي، وفيه ترجيح لما ذهبنا إليه وقلنا به من أن المحرم لا ينكح.

لا ينكح: بفتح أوله "المحرم ولا يخطب على نفسه ولا على غيره" لعموم قوله **ولا يخطب**، فيعم نفسه وغيره.

أن سعيد إ.ح: والثلاثة من الفقهاء المشهورين، "سئلوا" ببناء المجهول "عن نكاح المحرم فقالوا: لا ينكح" بفتح أوله "المحرم ولا ينكح" بضم أوله، وقد أكثر الإمام مالك الآثار في ذلك بعد الحديث المرفوع في المنع؛ لقوة الخلاف في ذلك وصحة رواية ابن عباس أنه **تزوج** وهو محرم، نسيها على أن العمل والفتوى اتصل بالمنع فلا يصح دعوى النسخ أيضاً، لكن الآثار أيضاً مختلفة، فللمخالف أن يجعل آثار المنع على خلاف الأول، واستدل للإمام أبي حنيفة ولم وافقه في ذلك بما روي من أنه **تزوج** ميمونة محرماً، وهو مشهور من حديث ابن عباس، قال الخافظ: وقد صح من حديث أبي هريرة وعائشة، أما حديث ابن عباس فأخرجه الستة بل أجمع المحدثون على تحريمه وتصحيحه، قلت: ولم يخرج البخاري حديث التزوج حلالاً؛ فإنه ترجم بنكاح المحرم في الموضوعين من صحيحه ولم يخرج فيهما إلا حديث ابن عباس، قال الخافظ في "الفتح": أورد فيه حديث ابن عباس في تزويج ميمونة، وظاهر صحيحه أنه لم يثبت عنده السهي عن ذلك ولا أن ذلك من الخصائص، وقد ترجم به في كتاب الشكاح ولم يزد على إيراد هذا الحديث، وقال أيضاً في موضع آخر: كأنه يخرج إلى الجواز؛ لأنه لم يذكر في الباب شيئاً غير حديث ابن عباس، ولم يخرج حديث المنع كأنه لم يصح عنده على شرطه، ورجح حديث ابن عباس بوجوده منها: كونه بحرية من العلم والفقهاء لا يدايه غيره ممن روى حديث التزوج حلالاً، ومنها: اتفاقهم على تصحيحه، وروايات التزوج حلالاً لا تخلو عن شيء من الكلام، ومنها: أنه محكم في معناه لا يحتمل تأويلاً قريباً، بخلاف روايات التزوج حلالاً فإنها تحمل على الخطبة وغيرها كما تقدم في أول حديث الباب، ومنها: أنه مثبت لأمر زائد وهو الإحرام، وهذا مختص بمن قال: إن النكاح وقع قبل الإحرام، وعلى هذا فلا يرد أن أهل الأصول -

عَنْ نِكَاحِ الْمُحْرِمِ فَقَالُوا: لَا يُنْكَحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ الْمُحْرِمِ: إِنَّهُ يُرَاجِعُ امْرَأَتَهُ إِنْ شَاءَ إِذَا كَانَتْ فِي عِدَّةٍ مِنْهُ.

حِجَامَةُ الْمُحْرِمِ

٧٧٣ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

من الحنفية صرحوا بأن رواية ابن عباس نافية ورواية يزيد مثبتة؛ لأن ذلك بالنسبة إلى الحلق اللاحق، وأما باعتبار الحلق السابق على الإحرام كما وقع في بعض الروايات أنه **٣٤** بعث أبا رافع مولاه ورجلا من الأنصار فزوجاه ميمونة ورسول الله **ﷺ** بالمدينة قبل أن يحرم فابن عباس مثبت وي زيد ناف، كذا قاله ابن الصمام، ومنها: أنه مؤيد بالقياس؛ فإنه عقد من العقود، فمن اشترى حارية للوطء تجوز بالاتفاق فالنكاح كذلك، والنهي وارد على الخطية أيضاً، والمصير عند تعارض الروايات إلى القياس. ومنها: أن أمر النكاح كان إلى العباس كما تقدم في أول حديث الباب من رواية أحمد والسنائي فإنه أعرف بالقصة، وأما حديث أبي هريرة قد أخرجه الطحاوي والدارقطني، وصححه الخافظ كما تقدم في كلامه، وحديث عائشة أخرجه الطحاوي أيضاً والبرز في "مسنده"، وقال الطحاوي: روى ذلك عنها من لا يطعن أحد فيه أبو عوانة عن مغيرة عن أبي الضحى عن مسروق، فكل هؤلاء أئمة يحتج بروايتهم، وفي "تسبيح النظام": أخرجه ابن حبان والبيهقي أيضاً، وتقدم صحته أيضاً في كلام الخافظ، وأخرج الطحاوي الآثار في ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وأبي مالك أنهم لم يروا بذلك بأساً.

في عدة منه: لأن الرجعة ليست بنكاح فلم تدخل في الحديث، وأما إن خرجت من عدتها فلا يعيدها؛ لأنه نكاح فدخل فيه: قال ابن عبد البر: لا خلاف في ذلك بين أئمة الفتوى بالأمصار؛ لأن المراجعة لا تحتاج إلى ولي ولا صداق، قاله الزرقاني، قال الباجي: يعني إذا طلق امرأته طلقه رجعية في حال إحرامه أو قبل ذلك فإن له أن يراجعها ما كانت له الرجعة بقاء علقها، خلافا لما يروى عن ابن حنبل من منعه الرجعة. **حجامة المحرم**: وينحو ذلك يؤب البخاري في صحيحه. قال العيني: هذا باب في حكم الحجامة للمحرم، هل يمتنع منها أو يباح له مطلقاً أو للضرورة. والمراد في ذلك كله المحجوم لا الحاجم. والحجامة بالكسر: الاحتجام، وفي "الحكم" الحجم: المص. والحجام: المصاص. قال العيني: وجوزده مطلقاً قال عطاء ومسروق وإبراهيم وطائوس والثوري وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق، وقالوا: ما لم يقطع الشعر. وقال قوم: لا يمتنع المحرم إلا من ضرورة، روي ذلك عن ابن عمر، وبه قال مالك. وقال ابن قدامة: أما الحجامة إذا لم يقطع شعراً فمباحة من غير فدية في قول الجمهور؛ لأنه نادى بإخراج دم، فأشبهه القصد وبطأ الجرح. وقال مالك: لا يمتنع إلا من ضرورة، وكان الحسن البصري يرى في الحجامة دماً، وسيأتي شيء من مسئلت المالكية في آخر الباب، وهذا كله في الاحتجام، أما قطع الشعر للحجامة فسيأتي بيانه في فدية من حلق =

اِحْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ فَوْقَ رَأْسِهِ، وَهُوَ يَوْمِنْدٌ بِلَحْيَيْ جَمَلٍ، مَكَانَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ.

٧٧٤ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا يَحْتَجِمُ الْمُحْرِمُ إِلَّا أَنْ يَضْطُرَّ إِلَيْهِ مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ. قَالَ مَالِكٌ: لَا يَحْتَجِمُ الْمُحْرِمُ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ.

- قيل أن يضطر، وفي "المغلي" أحاز الاحتجام أبو حنيفة والشافعي والجمهور بلا ضرورة أيضاً لو لم يقطع شعرا، ولو قطع شعرا فهو حرام يجب فيه الغدقة، وحجامة **ح** في وسط الرأس كان لعلد، فإنه لا ينفك عن قطع شعر. **احتجم الخ:** في حجة الوداع، كما حزم به الحازمي وغيره، قاله أخافض، "وهو محرم" جملة حالية، "فوق رأسه" وتقدم قريبا من حديث ابن نجبة: في وسط رأسه، بيان لموضع الحجامة؛ لأنها تختلف باختلاف المواضع، وهي في الرأس أشد لما يحتاج إليه من حلق شعر موضعها، وربما قتل شيئا من الدواب إلا أن ذلك كله مباح مع الحاجة إليه، وقد أخرج البخاري في صحيحه عن ابن عباس قال: احتجم النبي **ﷺ** في رأسه وهو محرم من وجع كان به نساء: يقال له: لحي جمل، وفي طريق آخر له عن ابن عباس تعليقا أن رسول الله **ﷺ** احتجم وهو محرم في رأسه من شقيقة كانت به. **بلحْيي جمل:** بفتح اللام وسكون الميملة وتحتين، أولاها مفتوحة، بلفظ الشية. "جمل": يفتح الجيم والميم، موضع بطريق مكة، ولفظ محمد في "موطئه" عن سليمان بن يسار: أن رسول الله **ﷺ** احتجم فوق رأسه، وهو يومئذ محرم بمكان من طريق مكة، يقال له: لحي جمل، قال ميرك: قوله: "لحي جمل" وقع في بعض الروايات بالثنية، وفي بعضها بالأفراد، واللام مفتوحة ويجوز كسرهما والميملة ساكنة، موضع بطريق مكة، ذكره البغوي في "معجمه" في اسم العقيق، وقال: هي بئر جمل التي ورد في حديث أبي جهنم في "اليتم"، وقال ابن وضاح وغيره: هي بقعة معروفة عقب الجحفة على سبعة أميال من السقي، وزعم بعضهم أن المراد بـ"لحي الجمل" الألة التي احتجم بها أي احتجم بعظم جمل، وهو وهم، والمعتمد الأول؛ لما في حديث ابن عباس نساء، يقال له: لحي جمل، قاله القاري في "شرح الشامل"، وقريب منه ما في "الفتح" للمحافظ.

مما لا بد منه: أي من أمر لا بد له منه، هكذا في النسخ الهندية، فقوله: "مما لا بد منه" تأكيد وتوضيح للاضطرار، وفي النسخ المصرية: لا يحتجم المحرم مما لا بد منه، ولفظ محمد في "موطئه": لا يحتجم المحرم إلا أن يضطر إليه، والمعنى على الجميع واحد، يعني لا يحتجم إلا لضرورة شديدة دعت إليه، ولما كان ذلك هو مسلك الإمام مالك - كما تقدم في أول الباب - ثبته بقوله.

إلا من ضرورة: فذكر أثر ابن عمر **رضي الله عنه** بعد الحديث المرفوع فإنه كان ساكنا عن الضرورة، ولما وردت الروايات المرفوعة العديدة في احتجامه **ﷺ** محرما بدون التقييد بالضرورة، مال الجمهور إلى الجواز مطلقا، وكذا قال محمد في "موطئه" بعد حديث سليمان بن يسار المرفوع المتقدم، قال محمد: وهذا نأخذ لا بأس بأن يحتجم الرجل وهو محرم اضطر إليه أو لم يضطر، إلا أنه لا يخلق شعرا، وهو قول أبي حنيفة **رضي الله عنه**.

مَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَكْلُهُ مِنَ الصَّيْدِ

٧٧٥ - **مَالِكٌ** عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّبَعِيِّ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ ابن عباس

أَكَلَهُ مِنَ الصَّيْدِ: لفظ "من" بيان لـ "ما" أي باب الصيد الذي يجوز أكله للمحرم، ولا تأثير للإحرام ولا للمحرم في تحريم شيء من الحيوان الأهلي كبهيمة الأنعام ولحواها؛ لأنه ليس بصيد، وإنما حرم الله تعالى الصيد، وقد كان النبي ﷺ يذبح اليدى في إحرامه في الحرم يتقرب إلى الله سبحانه بذلك، وقال: **أَفْضَلُ الْحَجِّ الْعَجَّ** والشج، يعني إسالة الدماء بالذبح والنحر، قال ابن قدامة: ليس في هذا اختلاف، وقال البخاري في "صحيحه": لم ير ابن عباس وأنس بالذبح بأساً وهو في غير الصيد، نحو الإبل أو الغنم والبقر والدجاج والخيل، قال الحافظ: وهو متفق عليه فيما عدا الخيل؛ فإنه مخصوص بمن يبيع أكلها، وكذا قال العيني: إن هذا كله متفق عليه غير ذبح الخيل؛ فإن فيه خلافاً معروفاً، ويحل للمحرم صيد البحر؛ لقوله تعالى: **وَأَجَلٌ لَكُمْ مِنْهُ الْبَحْرُ وَمَعْنَاهُ** (المائدة: ٩٦)، وأجمع أهل العلم على أن صيد البحر مباح للمحرم اصطيداه وأكله وبيعه وشراؤه، كذا في "المغني"، وسأيت في آخر هذا الباب. وأما صيد البر فقد قال ابن قدامة: لا خلاف بين أهل العلم في تحريم قتل الصيد واصطياده على المحرم، وقد نص الله تعالى عليه في "كتابه"، فقال سبحانه: **لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ** (المائدة: ٩٥) وقال تعالى: **وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا** (المائدة: ٩٦) وقال ابن رشد: المحظور الخامس الاصطياد، وذلك أيضاً مجمع عليه؛ لقوله تعالى: **لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ** (المائدة: ٩٥) وأجمعوا على أنه لا يجوز له صيده ولا أكل ما صاده هو منه، واختلفوا إذا صاده حلال هل يجوز للمحرم أكله؟ على ثلاثة أقوال، قول أنه يجوز له أكله على الإطلاق، وقال قوم: هو محرم عليه على كل حال، وقال مالك: ما لم يصد من أجل الحرم فهو حلال، وما صيد لأجله فهو حرام على المحرم، وسبب اختلافهم تعارض الآثار في ذلك، واختلف الناس في أكل المحرم لحم الصيد على مذاهب، أحدها: أنه ممنوع مطلقاً صيد لأجله أو لا، وهذا مذكور عن بعض السلف، ودليله حديث الصعب بن جثامة، الثاني: ممنوع إن صاده أو صيد لأجله سواء كان بإذنه أو بغير إذنه، وهو مذهب مالك والشافعي، الثالث: إن كان باصطياده أو بإذنه لا بدلالته حرم عليه، وإن كان على غير ذلك لم يحرم، وإليه ذهب أبو حنيفة، قلت: والأول أي المنع مطلقاً، حكاه في "البدل" تبعاً للبدائع عن علي وابن عباس وعثمان **رضي الله عنهم** في رواية لعموم قوله تعالى: **وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ** أخبر أن صيد البر حرم على المحرم مطلقاً من غير فصل بين أن يكون صيد المحرم أو الحلال، وهكذا قال ابن عباس: إن الآية مبهمة لا يحل لك أن تصيده، ولا أن تأكل، وبه قال داود بن علي الأصفهاني. قال الحافظ: وبه قال علي وابن عباس وابن عمر والليث والثوري وإسحاق لحديث الصعب، وأما الثاني فحكاه العيني عن مالك والشافعي وأحمد وإسحاق في رواية والجمهور، وزاد في "التعليق الممجد" عثمان وعطاء وأبنا ثور، وأما الثالث فقال العيني: إذا اصطاد حلال صيداً فأهداه إلى محرم، فقد ذهب جماعة إلى إباحته مطلقاً، ولم يفصلوا بين أن يكون قد صاده من أجله أم لا، حكى أبو عمر هذا القول عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة والزبير بن العوام =

الأنصاري عن أبي قتادة: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِيَعْضِ طَرِيقِ مَكَّةَ تَخَلَّفَ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ مُحْرِمِينَ وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ، فَرَأَى حِمَارًا وَحَشِيًّا فَاسْتَوَى عَلَى فَرَسِهِ، فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُنَاولُوهُ سَوْطَهُ فَأَبَوْا عَلَيْهِ فَسَأَلَهُمْ رُمَحَهُ فَأَبَوْا فَأَخَذَهُ

= وكعب الأحبار ومجاهد وعطاء في رواية، وسعيد بن جبيرة، وبه قال الكوفيون، وحكاه ابن المصنف عن طلحة ابن عبيد الله وعائشة أيضاً، وحكاه الزبيدي في "نصب الرأية" عن الشافعي إذ قال: والشافعي مع أبي حنيفة في إباحة أكل المحرم ما صيد لأجله، وأحمد مع مالك في تحريمه، فلو صح فيمكن أن يكون قولاً له **في** "القسطلاني"، قال المرداوي من الخنابلة: ويحرم ما صيد لأجله، على الصحيح من المذهب، نقله الجماعة عن أحمد، وعليه الأصحاب، قال: وفي "الاقتصار" احتمال يجوز أكل ما صيد لأجله.

بعض طريق مكة: وتقدم في كلام الحافظ: أن الروحاء هو المكان الذي ذهب أبو قتادة وأصحابه منه إلى جهة البحر، ثم التقوا بالقاحه. "تخلف مع أصحاب له" وتقدم في كلام الحافظ: أنهم التقوا بالقاحه، وبها وقع له الصيد المذكور، وكأنه تأخر هو ورفقته للراحة أو غيرها، ولفظ "البخاري" برواية صالح بن كيسان عن نافع أبي محمد عن أبي قتادة قال: "كنا مع رسول الله ﷺ بالقاحه من المدينة على ثلاث"، قال الحافظ: أي ثلاث مراحل، فالظاهر أن المراد في حديث الباب غلقهم بالقاحه بعد ما انصرفوا عن ساحل البحر، وفيها وقع أمر الصيد، وهو أي أبو قتادة **غير** محرم، ظاهره انحصار عدم الإحرام في أبي قتادة خاصة، وهكذا في عامة الروايات للشيخين وغيرهما.

فرأى حماراً وحشياً: قال النووي: كذا ذكر في أكثر الروايات حمار وحش، وفي رواية أبي كامل الجحدري عن أبي عوانة: إذا رآوا حمر وحش فحمل عليها أبو قتادة فعقر منها أتاناً، فهذه الرواية تبين أن الحمار في أكثر الرواية المراد به أنثى، وهي الأتان سميت حماراً مجازاً، فاستوى على فرسه، وفي رواية محمد بن جعفر: قممت إلى الفرس فأسرحته ثم ركبت ونسيت السوط والرمح، وفي رواية فضيل بن سليمان عند البخاري في الجهاد فركب فرساً له، يقال له: الجرادة، فسألهم أن يناولوه سوطه فأبوا، وفي رواية عمرو بن الحارث: وهم محرمون وأنا رجل حل على فرس وكنت رقاء على الجبال فينا أنا على ذلك إذ رأيت الناس متشوفين لشيء فذهبت أنظر إلخ.

فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ: أن يناولوه سوطه فأبوا عليه، وقالوا: لا نعيلك عليه، وفي رواية عمرو بن الحارث: وكنت نسيت سوطي "فسألهم رمحه فأبوا، فأخذه" أي كل واحد من السوط والرمح، وفي رواية محمد بن جعفر: ونسيت السوط والرمح فقلت: ناولوني السوط والرمح، فقالوا: لا، والله! لا نعيلك عليه بشيء، فغضبت فترلت فأخذتهما ثم شد على الحمار فقتله، ولفظ "البخاري" برواية صالح بن كيسان عن نافع المذكور: ثم أتيت الحمار من وراء أكمة فعقرته، وفي رواية عبد الله بن أبي قتادة: فحملت عليه الفرس فطعنت، زاد في رواية عمرو: فأتيت إليهم، فقلت لهم: قوموا فاحتملوا، فقالوا: لا نمسه، فحملته حتى جفتهم به، فأكل منه بعض أصحاب رسول الله ﷺ، وأبى بعضهم من الأكل، وفيه جواز الاجتهاد في الفروع والاختلاف فيها إذا استند كل إلى دليل.

ثُمَّ شَدَّ عَلَى الْجِمَارِ، فَقَتَلَهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبَى بَعْضُهُمْ، فَلَمَّا أَدْرَكُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُوهَا اللَّهُ. ٧٧٦ - مَالِك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ كَانَ يَتَزَوَّدُ.....

فلما أدركوا إهـ وقد تقدمهم إلى السفيا سألوهم عن ذلك، ولفظ صالح بن كيسان: فأثبت النبي ﷺ وهو أماننا فسألته، فقال: **كلوه حلال**، وفي حديث عبد الله بن أبي قتادة عند البحاري: قال: **أمكم أحد أمره أن يمسك عليها أم أشد إليها؟** قالوا: لا، قال: فكلوه، قال الحافظ: وفي رواية "مسلم": **هل منكم أحد أمره أن أشار إليه بشيء، وله من طريق آخر: هل أنتم أم أمكم أم أمكم؟** فقال ﷺ: بعد ما سأله عن قتلهم وإشارتهم ودلائلهم: **كنتم ما نرى من جهل إذا هي طعمه**، يضم الطاء وسكون العين أي طعام "أطعمكموها الله"، وفيه حواز أكل المحرم لحم الصيد إذا لم يكن منه فنته أو إعانة أو إشارة أو دلالة، وهو إجماع إذا لم يصد لأجله، فإن صيد لأجله فكذلك عند الجمهور، منهم الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد، وقال الخفية وطائفة: يجوز أكل ما صيد لأجله ظاهر حديث أبي قتادة: أنه صاده لأجلهم، كما سيأتي، فإن قيل: كيف لم يحرم أبو قتادة مع مجاوزته الميقات وذلك لا يجوز، وفي "التعليق المصحح" عن القاري: أنه لم يحرم لقصد الإحرام من ميقات آخر وهو الحففة، فإن المديني يحير بين أن يحرم من ذي الخليفة وبين أن يحرم من الحففة، وقال القسطلاني: لم يحرم؛ لاحتمال أنه لم يقصد نسكاً؛ إذ يجوز دخول الحرم بغير إحرام لمن لم يرد حجا ولا عمرة، كما هو مذهب الشافعية، وأما على مذهب الأئمة الثلاثة القائلين بوجوب الإحرام قبانه إنما لم يحرم؛ لأنه ﷺ كان أرسله إلى جهة أخرى؛ ليكشف أمر عدو، وقال النووي: قال القاضي عياض في حواشه: قيل: إن المواقيت لم تكن وقتت بعد، وقيل: لأن النبي ﷺ بعثه لكشف عدو لهم بجهة الساحل، وقيل: إنه لم يكن خرج مع النبي ﷺ من المدينة، بل بعثه أهل المدينة بعد ذلك إلى النبي ﷺ، ليعلمه أن بعض العرب يقصدون الإغارة على المدينة، وقيل: إنه خرج معهم لكنه لم ينو حجا ولا عمرة، قال القاضي: هذا بعيد.

كان يتزود: أي يجعل زاداً لسفره، "صيف الطاء" بكسر الطاء، جمع ظي، "في الإحرام"، كذا في النسخ الهندية وفي المصرية: وهو محرم. قال العيني: وعزى صاحب الإمام إلى المسائي من حديث أبي حنيفة عن هشام عن أبيه عن جده الزبير قال: **كما لحمل الصيد صليفاً وتزوده، ونحن محرمون مع رسول الله ﷺ**، رواد الحافظ أبو عبد الله البخاري في "مسند أبي حنيفة" من هذا الوجه عن هشام، ومن جهة إسماعيل بن يزيد عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة، قلت: هكذا رواه محمد في "الأنوار" بلفظ "كما لحمل لحم الصيد صليفاً وتزود وتأكله، ونحن محرمون مع رسول الله ﷺ"، راده الزيلعي في "نصب الراية"، كذلك رواه ابن أبي العوام في "كتاب فضائل أبي حنيفة"، واختصره مالك في الموطأ، قال الحافظ في "الدراية": وصله ابن أبي العوام وابن خسر.

صَفِيفَ الظَّبَاءِ فِي الْإِحْرَامِ. قَالَ مَالِكٌ: وَالصَّفِيفُ: الْقَدِيدُ.

٧٧٧ - **مَالِكٌ** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ فِي الْخِمَارِ الْوَحْشِيِّ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي النَّضْرِ إِلَّا أَنَّ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ؟

والصفيف: بصاد مهملة ففتاين بينهما تحية. قال المحدث: الصفيف كـ"أمير" ما صف في الشمس ليحف، وعلى الجمر؛ ليستوي القديم، ذكر في "المجمع" في حديث "كان يتزود قديد الظباء" وهو اللحم المملوح الخفف في الشمس، وقال الزيلعي: قال في "الصحيح" الصفيف ما يصف من اللحم على اللحم ليستوي إلخ، قلت: والأثر مؤيد لمن قال: يجوز للمحرم أكل ما اصطيد لأجله فألحم كانوا يتزودون للإحرام.

أن رسول الله ﷺ: والحديث هكذا أخرجه البخاري في باب "ما قيل في الرماح" فقد أخرج أولا حديث أبي النضر ثم قال: وعن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة في الخمار الوحشي مثل حديث أبي النضر قال: هل معكم من لحمه شيء؟ قال العيني، أخرجه البخاري موصولا في "كتاب الذبائح" قال: حدثنا إسماعيل قال: حدثني مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة مثله إلا أنه قال: هل معكم منه شيء؟ وفي الصحيحين من طريق عبد الله بن أبي قتادة قالوا: معنا رجله فأخذ رسول الله ﷺ فأكلها، وللبخاري في "الهيئة": فتأولته العضد فأكلها حتى تعرفها، وفي رواية المطلب: قد رفعنا له الذراع فأكل منه، وجمع بأنه أكل من كليهما، ولأحمد وأبي داود الطيالسي وأبي عوانة: فقال: **كلوا وأطعموا**، ووقع عند الدار قطني وابن خزيمة والبيهقي: أن أبا قتادة قال للنبي ﷺ: إنما اصطدته لك، فأمر أصحابه فأكلوا ولم يأكل منه حين أخبرته أبي اصطدته له، قال الدار قطني وابن خزيمة وأبو بكر النيسابوري والجوزقي: تفرد هذه الزيادة معمر، قال ابن خزيمة: إن كانت هذه الزيادة محفوظة احتمل أن يكون **أكل** من لحم ذلك الخمار قبل أن يعلمه أبو قتادة أنه اصطاده من أجله، فلما أعلمه امتنع، قال الحافظ في "الفتح": وفيه نظر؛ لأنه لو كان حراما ما أقر النبي ﷺ على الأكل منه إلى أن أعلمه أبو قتادة بأنه صاده لأجله، ويحتمل أن يكون ذلك ليبيان الجواز؛ فإن الذي يحرم على المحرم أن يأكل منه لم يكن ذلك حراما على الأكل، وعندني بعد ذلك فيه وقفة، فإن الروايات المتقدمة ظاهرة في أن الذي تأخر هو العضد، وأنه **أكلها** حتى تعرفها أي لم يبق منه إلا العظم، ووقع عند البخاري في "الهيئة": حتى نفدها أي فرغها، فأى شيء يبقى منها حينئذ حتى يأمر أصحابه بأكله؟ لكن رواية أبي محمد في الصيد عند البخاري: **أفنى معكم شيء منه؟** قلت: نعم! قال: **كلوا**، **فهم أطعموا أنفسهم**، فأشعر بأنه بقي غير العضد، وفي "نصب الراية": قال صاحب التنقيح: الظاهر أن هذا اللفظ الذي تفرد به معمر غلط؛ فإن في الصحيحين: أن النبي ﷺ **أكل** منه، وفي لفظ لـ"أحمد" -

٧٧٨ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ، عَنْ عَيْسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَلَمَةَ الضَّمَرِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ الثَّهْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يُرِيدُ مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالرَّوْحَاءِ

- قلت: هذه العضد قد شويتها وأنصحتها فأخذها فنهشها **١٨** وهو حرام حتى فرغ منها، وحديث أبي قتادة من مستدلات الحنفية؛ فإن ظاهره أنه صاد لأجل رفقتهم؛ قال القاري في شرح "اللقابة: الأولى في الاستدلال على المطلوب حديث أبي قتادة؛ فإلهم لما سأله **١٩** لم يجب بحله لهم، حتى سألهم عن موانع الحل أكانت موجودة أم لا؟ فقال **٢٠** أمكم أحد أمره أن يعمل عليها أو أشد إليها؟ قالوا: لا، قال: فكلوا إذا، فلو كان من الموانع أن يصاد لهم لنظم في سلك ما يسأل عنه منها في التفحص عن الموانع، فيجب ما يحكم عند حلوله عنها، وهذا المعنى كالصريح في نفي كون الاصطياد لهم مانعا، وقال الشيخ في "الكوكب": فهذا أبو قتادة افتراه اصطاد الحمار لنفسه خاصة مع كبر جنته ما هو، وكون أبي قتادة على سفر فليس اصطاده إياه إلا بنية أصحابه المحرمين؛ إذ لم يكن معه أحد، وهو غير محرم، ثم لما أخذه لحمله أكله بعضهم، وأمنع عنه بعض؛ لعدم علم المسألة، فكان فعل كل منهما ظنا وتحمينا حتى أتوا رسول الله ﷺ فهلا سأل أبا قتادة هل صدته فم أو لنفسك؟ كما سأل عنهم هل أشركم أو دلتهم أو أصم؟ فعلم أن الإشارة والدلالة والإعانة محرمة بحرمة دون لية المحرم، وإلا لم يتركه النبي ﷺ أن يسأل عنها. قال الخافظ: وفي رواية علي بن المبارك: فبصر أصحابي بحمار وحش، فجعل بعضهم يضحك إلى بعض، زاد في رواية أبي حازم، وأحبوا لو أبي أبصرته، هكذا في جميع الطرق والروايات، فهذا كالنص بأنهم أحبوا أن يعقره أبو قتادة، فهل كانوا يخشون أن يعقره أبو قتادة لنفسه؟

خروج يريد مكة **١٨**: في حجة الوداع، كما ذكره فيها ابن القيم. "وهو محرم" من ذي الخليفة "حتى إذا كان بالروحاء" بفتح الراء وسكون الواو وحاء مهملة وبالمد، موضع بين مكة والمدينة على ثلاثين أو أربعين ميلا من المدينة، كذا في هامش الطحاوي عن "منتهى الأرب"، "إذا حمار وحشي عقير أي معقور، قال في "الجمع": مقتول أو مجروح أي لم يمض بعد، قلت: والأول متعين ههنا لرواية "الطحاوي" بحمار وحش عقير، فيه سهم قد مات، "فذكر" بباء المجهول "ذلك" أي شأنه "لرسول الله ﷺ" يعني وصفوا لرسول الله ﷺ حاله، "فقال: دعوه" بفتح الدال وضم العين المهملتين أي تركوه؛ فإنه يوشك" أي يقرب "أن يأتي صاحبه" الذي صاده، "فجاء البهزي وهو صاحبه"، ولفظ "الطحاوي" برواية ابن الهادي: فجاء رجل من هز هو الذي عقر الحمار. "إلى رسول الله ﷺ" فقال: يا رسول الله! شأنكم بهذا الحمار، ولفظ "الطحاوي" برواية ابن هارون: فجاء البهزي فقال: يا رسول الله! هي رميت فكلوه، "فأمر" رسول الله ﷺ "أبا بكر" الصديق "ففسمه بين الرفاق" بكسر الراء، جمع رفقة بضم الراء وكسرها: القوم المترافقون في السفر، وقال الباقي: هو جماعة من الناس يجتمعون في المأكول والتزول والتعاون.

إِذَا حِمَارٌ وَخَشْيٌ عَقِيرٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: دَعُوهُ؛ فَإِنَّهُ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ صَاحِبُهُ، فَجَاءَ الْبَهْرِيُّ وَهُوَ صَاحِبُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! شَأْنُكُمْ بِهَذَا الْحِمَارِ، فَأَمَرَ أَبَا بَكْرٍ، فَقَسَمَهُ بَيْنَ الرَّفَاقِ ثُمَّ مَضَى حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْأَثَايَةِ بَيْنَ الرُّوَيْثَةِ وَالْعَرَجِ إِذَا ظَنِّي حَاقِفٌ فِي ظِلٍّ، وَفِيهِ سَهْمٌ، فَرَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَقِفَ عِنْدَهُ لَا يَرِيئُهُ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ حَتَّى يُجَاوِزُوهُ.

في نسخة: يجاوزه

بالأثاية: قال الزرقاني: يضم الهمة ومثله فالف فتحتية، وقال باقوت الحموي: يفتح الهمة وبعد الألف ياء مفتوحة، من أثيت به إذا وشيت، ورواه بعضهم أثانة بقاء أخرى، وأثانة بالنون وهو خطأ، والصحيح الأول، تفتح هزته وتكسر، موضع في طريق الجحفة بين وبين المدينة خمسة وعشرون فرسخا، وقال المجد: أثاية بالضم ويثلت: موضع بين الحرمين فيه مسجد نبوي، أو بئر دون العرج، وفي "المحلى": موضع بطريق الجحفة بين وبين المدينة سبعة وسبعون ميلا، "بين الرويثة" - يضم الراء المهملة، وفتح الواو وسكون التحتية، وفتح المثناة والهاء - موضع، قاله الزرقاني، وقال الحموي: تصغير رويثة، وهي على ليلة من المدينة، وفي "المحلى": موضع على ستة عشر فرسخا من المدينة المنورة. "والعرج" يفتح العين المهملة، وسكون الراء وبالجيم، قال الحموي: قرية حامية في واد من نواحي الطائف، وهي أول قامة، بينها وبين المدينة ثمانية وسبعون ميلا. "إذا ظني حاقف" بجاء مهملة فالف فقاق ففاء، أي واقف متحن رأسه بين يديه إلى رجليه، وقيل: الخاقف الذي لجأ إلى حقف وهو ما انعطف من الرمل، وقال أبو عبيد: حاقف يعني قد انحنى وثنى في نومه، وفي "المجمع": فإذا ظني حاقف أي نائم، قد انحنى في نومه. "في ظل وفيه سهم" وفي رواية يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد عند "الطحاوي": إذا هو بظني مستظل في حقف جبل، فيه سهم وهو حي. "فرعم" ولفظ "الطحاوي": فقال. "أن رسول الله ﷺ أمر رجلا" لم يسم "أن يقف عنده لا يريئه" يفتح الياء وكسر الراء فتحتية فموحدة، قال أبو عمر: أي لا يمسه ولا يحرکه ولا يهيجه، قلت: ويحتمل أن يكون من الإراءة أي يزعمه من رائي وأرائني إذا رأيت منه ما تكره أحد من الناس. "حتى يجاوزوه" ولفظ "أحمد" برواية هشيم عن يحيى فقال: فف ههنا لا يرميه أحد بشيء. قلت: والفرق بين قصة الحمار الوحشي والظلي ظاهر بأن الثاني كان حيا، كما تقدم النص بذلك، وهذا أوجه بل هو متعين، وقال ابن القيم: والفرق بين قصة الظلي وقصة الحمار أن الذي صاد الحمار كان حلالا، فلم يمنع من أكله، وهذا لم يعلم أنه حلال وهم محرمون فلم يأذن لهم في أكله، ووكل من يقف؛ لئلا يأخذه أحد حتى يجاوزوه. وقال الباجي: يحتمل أمره ﷺ ذلك وجهين: أحدهما: أن الذي أصابه بالسهم قد ملكه، فلا يجوز لأحد أن ينال منه شيئا إلا بإذنه، والثاني: أنه إذا كان حيا بعد لم يكن للمحرم أن يركبه.

٧٧٩ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ أَقْبَلَ مِنَ الْبَحْرَيْنِ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالرَّبَذَةِ وَجَدَ رَكْبًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ مُحْرَمِينَ، فَسَأَلُوهُ عَنْ لَحْمٍ صَيْدٍ وَجَدُوهُ عِنْدَ أَهْلِ الرَّبَذَةِ، فَأَمَرَهُمْ بِأَكْلِهِ، قَالَ: ثُمَّ إِنِّي شَكَّكْتُ فِيمَا أَمَرْتُهُمْ بِهِ، فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: مَاذَا أَمَرْتُهُمْ بِهِ؟ قَالَ: أَمَرْتُهُمْ بِأَكْلِهِ، فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ أَمَرْتُهُمْ بِغَيْرِ ذَلِكَ لَفَعَلْتُ بِكَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَتَوَاعَدُهُ.

البحرين: بلفظ ثنية بحر، موضع بين البصرة والعمان. قال الباجي: البحرين يقرب من العراق إلا أنهما مما يلي اليمن، وتقدم قبل ذلك "حتى إذا كان بالرَبَذَةِ" بفتح الراء والموحدة والمعجمة، موضع قرب المدينة. وقال الباجي: موضع بين المدينة ولجدة. "وجد ركبا من أهل العراق" يأتون مكة، قال الباجي: يحتمل أنه أدركهم أو أدركوه هناك أو التقى طريقهما، قلت: الأثر الآتي يشير إلى الثاني. "محرمين" قال الباجي: هذا يقتضي أنهم أحرموا قبل الميقات؛ لأن الربذة قبل الميقات.

فسألوه عن لحم صيد إلخ: فظاهر هذا الصيد أنه من قوم حلال؛ لأنهم يحرمون غالبا من المواقيت بعد مجاوزة الربذة، قاله الباجي، قلت: وسيأتي النص بذلك في الأثر الآتي. "فأمرهم" أبو هريرة "بأكله، قال" أبو هريرة: "ثم إنني شككت فيما أمرتهم به"؛ لكونهم محرمين، "فلما قدمت المدينة ذكرت ذلك"، أي سؤال الركب "لعمر بن الخطاب" **رحم** الظاهر أنه أحرمه بسؤالهم وأمسك عن بيان ما أحاب به، كما يدل عليه قوله، "فقال" عمر: "ماذا أمرتهم به؟" ولعل عمر أراد أن يعلم ما أحاب به أبو هريرة خشية أن أفناهم بغير ما ينبغي، فينكف المشقة في أعلامهم بأن ما أمرهم به أبو هريرة غير صحيح.

قال إلخ أبو هريرة: "أمرتهم بأكله"؛ لأن الشك طرأ بعد ذلك، كما يدل عليه قوله المتقدم: "ثم شككت"، وحين الإفتاء كان جازما بهذا الفتيا. "فقال عمر" بن الخطاب: "لو أمرتهم بغير ذلك لفعلت بك" كذا وكذا، وسيأتي في الأثر الآتي: لأوجعتك، وفي "كتاب الآثار" محمد أخبرنا أبو حنيفة حدثنا أبو سلمة عن رجل عن أبي هريرة قال: مررت بالبحرين فسألوني عن لحم الصيد يصيده الحلال، هل يصلح للمحرم أن يأكله؟ فأفنتهم بأكله وفي نفسي منه شيء، ثم قدمت على عمر بن الخطاب فذكرت له ما قلت لهم، فقال: لو قلت غير ذلك لم تقل بين اثنين ما بقيت. "يتواعدة" من "النفاعل" في أكثر النسخ، وفي بعضها: "يتوعدة" من "التفعل" وهو الأوجه، قال المحمدي: التوعدة: التهديد، قلت: ويستعمل التواعد في الخير والشر معا.

٧٨٠ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَنَّهُ مَرَّ بِهِ قَوْمٌ مُحْرَمُونَ بِالرَّبَذَةِ، فَاسْتَفْتَوْهُ فِي لَحْمٍ صَيْدٍ، وَجَدُوا نَاسًا أَحِلَّةً يَأْكُلُونَهُ، فَأَفْتَاهُمْ بِأَكْلِهِ، قَالَ: ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: بِمَ أَفْتَيْتَهُمْ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: أَفْتَيْتَهُمْ بِأَكْلِهِ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ أَفْتَيْتَهُمْ بِغَيْرِ ذَلِكَ لَأَوْجَعْتُكَ.

٧٨١ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ كَعْبَ الْأَخْبَارِ أَقْبَلَ مِنَ الشَّامِ فِي رَكْبٍ مُحْرَمِينَ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ وَجَدُوا لَحْمَ صَيْدٍ، فَأَفْتَاهُمْ.....

يُحَدِّثُ: ببناء الفاعل، "عبد الله بن عمر" مفعول، "أنه" أي أبا هريرة **رضي** "مر به قوم محرمون بالرَبَذَةِ" لا يخاف ما تقدم، فالظاهر أنه وجدهم مارين به لما نزل أبو هريرة بالرَبَذَةِ في الطريق، "فاستفتوه في لحم صيد وجدوا ناسًا" من أهل الرَبَذَةِ، "أحِلَّةً" جمع حلال، "يأكلونه" هل يجوز للمحرمين أيضاً أكله أم لا؟ "فأفأاهم يأكله"، "قال" أبو هريرة: "ثم قدمت المدينة على عمر بن الخطاب، فسألته عن ذلك" لما طرأ على الشك فيه، كما تقدم، "فقال: بـ" بالجارة على "ما" الاستفهامية، "أفأيتهم؟" قال أبو هريرة: "فقلت: أفأيتهم: يأكله، قال: فقال عمر: لو أفأيتهم بغير ذلك لأوجعتك" تصريح بما تقدمت الإشارة بقوله: لفعلت، وأراد تأديب من يتسامح في الفتوى، وإشارة إلى أن حواز لحم الصيد كان معروفاً، كيف وقد وكل النبي **ﷺ** أبا بكر بقسمة لحم الصيد في حجة الوداع، وقد وافاه في ذلك حلاتق لا يحصون، ولأحل ذلك أراد عمر التبيه وإلا فاجتهد لا لوم عليه.

في ركب: جمع راكب، ولفظ محمد: "أقبل من الشام في ركب محرمين حتى إذا كانوا ببعض الطريق" وكانوا إذا ذلك محرمين سواء أحرموا من الشام أو بعد انفصالهم عنها، وإلا لما كان لسؤالهم عن الصيد معنى، وفي "التعليق الممجد": وكانوا قد أحرموا من بيت المقدس، كما ورد في رواية. "وجدوا لحم صيد" صاده حلال "فأفأاهم" كعب "يأكله، قال" عطاء: "فلما قدموا" المدينة "على عمر بن الخطاب"، وهذا أيضاً يدل على أن إحرامهم كان قبل الميقات؛ لأن ميقاتهم بين الحرمين، قال الباجي: ظاهره يقتضي أنهم أقبلوا من الشام وهم محرمون، ويحتمل أيضاً أن يكونوا أقبلوا من الشام وأحرموا بعد انفصالهم منه، غير أن ظاهر الحال يقتضي أنهم أحرموا قبل الميقات، أو قدموا على عمر بالمدينة بعد أن أحرموا، وميقاتهم بين المدينة ومكة إلا أن يكونوا قدموا على عمر بغير المدينة، وظاهر الحال خلاف هذا، قلت: نظافت جميع النسخ المصرية والهندية على قدمهم على عمر بالمدينة المنورة. "ذكروا ذلك له" أي ما أفأوا به من إباحته؛ لأنه **ﷺ** كان يهتبل بأمر الناس وأمر دينهم ويسأل عما جرى لهم من ذلك في طريقهم وتصرفهم، ولما كان يعرف ذلك من حاله يبدأ بالإخبار عنه.

كَعْبٌ بِأَكْلِهِ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، قَالَ: مَنْ أَفْتَاكُمْ بِهَذَا؟ قَالُوا: كَعْبٌ، قَالَ: فَإِنِّي قَدْ أَمَرْتُهُ عَلَيْكُمْ حَتَّى تَرْجِعُوا، ثُمَّ لَمَّا كَانُوا يَبْتَغِضُ طَرِيقَ مَكَّةَ مَرَّتْ بِهِمْ رَجُلٌ مِنْ جَرَادٍ، فَأَفْتَاهُمْ كَعْبٌ أَنْ يَأْخُذُوهُ فَيَأْكُلُوهُ، قَالَ:

عطاء

فد أمرته: بتشديد الميم من التأمير، "عليكم حتى ترجعوا" من نسلككم إلى بلدكم؛ فإنه لما أبحر عن جري من أكل اللحم بفتوى بعضهم سألهم من المفتي لهم بذلك؛ ليعرف له فضله ومكانته من العلم، فلما أخبروا بأنه كعب، قال: فد أمرته عليكم تنويها به لإصابته في الفتوى وتقديما له، وهذا التأمر يقتضي صلاته بهم، وحكمه عليهم ورجوعهم إلى رأيه، وتصرفهم بأمره، قاله الباجي. "ثم لما كانوا يبعث طريق مكة" بعد ما خرجوا من المدينة على ما عليه ظاهر كلام عامة الشراح، والأوجه عندي بعد ما خرجوا من مكة بعد الفراغ من الحج، كما سيأتي تقريره، "مرت بهم رجل" بكسر الراء وسكون الجيم: فطبع، "من جراد" بالفتح، يقال له بالفارسية: نخ، وسيأتي بيانه في "فدية من أصاب شيئا من الجراد". "أفأفاهم كعب أن يأخذوه ويأكلوه" وقد حكى غير واحد من أئمة الحديث والفقهاء الإجماع على جواز أكله.

قال الخ: بعد ما رجعوا من مكة بعد الفراغ عن العمرة - على الظاهر - أو الحج، "ذكروا له ذلك" أي إفتاء كعب بجواز أكله، "فقال عمر: ما حملك على أن أفنتهم" بصيغة الماضي في النسخ المندبة، "وأن نفتيهم" بالمضارع في النسخ المصرية "هكذا" أي نفتيهم بجواز أكله في حالة الإحرام أو بجواز أكله مطلقا، وأراد عمر أن ينقح الأمر هل عنده نص في ذلك أو اجتهد منه، "فقال" كعب: "هو من صيد البحر" وقد قال عز اسمه: **وَأَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ** (المائدة: ٩٦) هذا على الاحتمال الأول، وأما على الثاني فقد قال النبي **صَلَّى** في البحر: **الْحِلُّ مَيْتَهُ**، فقال عمر: "وما يدريك؟" أي تعلمك أنه من صيد البحر؟ "فقال: يا أمير المؤمنين! والذي نفسي بيده إن" نافية "هي إلا ثرة حوت" بفتح الحوت وسكون الراء المثناة، كالعطسة للإنسان، كذا في "الصحاح" وغيره، وقال الهروي: هي عطسته، وفي "المجمع": ثرت الدابة إذا طرحت ما في أنفها من الأدى، قال العيني: اختلف في ثرة حوت، فقيل: عطسته، وقيل: هو من غريبت الثرة وهو طرف الأنف، قال زين الدين: فعلى هذا يكون بالمشقة، وهو المشهور، وأنه من الرمي بعنف، والجراد يطرحه من أنفه أو دبره بأنف، وتوقف ابن عبد البر في أنه من ثرة الحوت بأن المشاهدة تدفعه، وروى الباجي عن كعب: قال: خرج أوله من منحر حوت، فأفاد أن أول خلفه من ذلك، قاله الرزقاني، وسيأتي عن "البدل" أنكر كثير كونه من البحر، "ينثره" بضم المثناة وكسرها، من بالي نصر وضرب أي يرميه، "في كل عام مرتين" قال صاحب المحلى: وهذا الجواب وإن لم يقع صوابا عند عمر لكن لما كان مجتهدا فأفتى به أمضا، ومما يشهد لقول كعب هذا من المرفوع ما ورد هذا المعنى مرفوعا عند ابن ماجه من حديث أنس: **أَنَّ جَرَادًا ثَرَةً لِحَوْتٍ مِنَ الْبَحْرِ**، قال الحافظ: اختلف في أصله، فقيل: إنه ثرة حوت، =

فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ذَكَرُوا لَهُ ذَلِكَ، قَالَ: وَمَا حَمَلَك عَلَى أَنْ أَفْتَيْتَهُمْ
بِهَذَا؟ فَقَالَ: هُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ، فَقَالَ: وَمَا يُدْرِيكَ؟ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! وَالَّذِي
نَفْسِي بِيَدِهِ إِنْ هِيَ إِلَّا نَثْرَةُ حُوتٍ يَنْثَرُهُ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّتَيْنِ.

قال يحيى: سئِلَ مَالِكٌ عَمَّا يُوجَدُ مِنْ حُلُمِ الصَّيْدِ عَلَى الطَّرِيقِ، هَلْ يَتَّبَعُهُ الْمُحْرِمُ؟
فَقَالَ: أَمَّا مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ يُعْتَرِضُ بِهِ الْحَاجُّ وَمِنْ أَجْلِهِمْ صَيْدٌ، فَإِنِّي أَكْرَهُهُ وَأَنْهَى
عَنْهُ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ عِنْدَ رَجُلٍ لَمْ يَرِدْ بِهِ الْمُحْرِمِينَ، فَوَجَدَهُ مُحْرِمًا فَاتَّبَعَهُ، فَلَا بَأْسَ
بِهِ، قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ أَحْرَمَ وَعِنْدَهُ صَيْدٌ قَدْ صَادَهُ أَوْ اتَّبَعَهُ: فَلَيْسَ عَلَيْهِ...

= فلذلك كان أكله بغير ذكاة، وهذا ورد في حديث ضعيف أخرجه ابن ماجه عن أنس رفعه: أنه نثره الحوت، ومن
حديث أبي هريرة **رحمه الله** خرجنا مع رسول الله **ﷺ** في حج أو عمرة، فاستقبلنا رجل من جرادة، فجعلنا نضرب بتعائنا
وأسواطنا، فقال: **كلوا فإنه من صيد البحر**، وأخرجه أبو داود والترمذي وسنده ضعيف، ولو صح لكان فيه حجة
لمن قال: لا جزاء فيه إذا قتله المحرم، وجهه الجمهور العلماء على خلافه، قال ابن المنذر: لم يقل: لا جزاء فيه غير أبي سعيد
الخدودي وعروة بن الزبير، واختلف عن كعب الأحبار، وإذا ثبت فيه الجزاء دل على أنه بري، قلت: وقد قال
الترمذي: لا نعرفه إلا من حديث أبي المهزم عن أبي هريرة، وأبو المهزم اسمه يزيد بن سفيان قد تكلم فيه شعبة، وقال
أبو داود: أبو المهزم ضعيف والحديث وهم، وفي "التقريب" أبو المهزم متروك، وبسط في "التهذيب" في حرجه.

يوجد من لحوم الصيد: يباع "على الطريق هل يتباعه" أي يشتريه "أحرم" فقال "مالك": "أما ما كان من ذلك
يعترض" بناء المجهول أي يقصد به "الحاج"، وفي "المجموع": اعترض فلان الشيء نكلفه، "ومن أجلهم صيد" سواء
كانوا معينين أو غير معينين ويظهر كونه لهم بالسؤال، أو باعتراضهم الحاج بذلك أو بغير ذلك. "فإن أكرهه"
نحرما، قاله الزرقاني، "وأغنى عنه" تأكيد للكرهية، وكأنه إشارة إلى أن المراد بالكرهية التحريم، "فأما أن يكون
عند رجل لم يرد به المحرمين" بل صاده للمحليين "فوجدته محرم فاتباعه فلا بأس به" أي يجوز له شراؤه؛ لأنه لم يصد
لأجله، وقد عرفت أنه يجوز عند الحنفية ما صيد للمحرم بشرط أن لا يوجد منه صنع في الاصطیاد.

فيمن أحرمه: والحال أنه "عنده صيد قد صاده أو ابتاعه" قبل الإحرام، "فليس عليه أن يرسله"، أي لا يجب عليه أن
يتفرقه، بل يجوز له أن يبقيه في بيته، ولذا قال: "لا بأس أن يجعله" أي يبقيه ويتركه "عند أهله"، قال الباجي: وهذا كما
قال: إن من ملك صيدا قبل إحرامه ثم أحرم، فلا يخلو أن يكون أحرم وهو في يده أو خلفه في أهله، فإن كان
خلفه ثم أحرم فإنه لا يزول ملكه عنه، وليس عليه إرساله، وهذا معنى قول مالك: ولا بأس أن يجعله في أهله، =

أَنْ يُرْسِلَهُ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَجْعَلَهُ عِنْدَ أَهْلِهِ. قَالَ مَالِكٌ فِي صَيْدِ الْحَيْتَانِ فِي الْبَحْرِ وَالْأَنْهَارِ وَالْبَرَكِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ: إِنَّهُ حَلَالٌ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَصْطَادَهُ.

مَا لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَكْلُهُ مِنَ الصَّيْدِ

٧٨٢ - **مَالِكٌ** عَنْ أَبِي شَهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ اللَّيْثِيِّ:

= وهو معنى قوله: "وعنده صيد" يريد أنه في ملكه إلا أنه ليس بحضوره في وقت إحرامه، وبه قال أبو حنيفة، وقال القاري في "شرح الباب": لو أخذ صيدا في الحل وهو محرم لم يتمكن، ووجب عليه إرساله، سواء كان في يده أو قفصه معه أو في بيته، ولو أخذه في الحل وهو حلال ثم أحرم ملكه ملكا مستمرا حيث لم يخرج بالإحرام عن ملكه، ثم إن كان في يده لزمه إرساله على وجه لا يضيع ملكه، أي إن شاء بقاءه في ملكه بأن يرسله في بيته، وإن كان الصيد في بيته - وكذا إذا كان في قفصه حال إحرامه لا في يده - لا يجب إرساله على الصحيح، وقيل: لو كان القفص في يده يجب إرساله.

في صيد الحيتان: جمع حوت، "في البحر" سواء كان مالحا أو عذبا، قال ابن عبد البر: البحر: كل ماء مجتمع من ملح أو عذب، قال تعالى: ﴿وَمَا يَشْعُرُ أَشْرَارُ هَذَا هَذَا ثَوَاتٌ سَائِلٌ شَرَاءَ وَهَذَا مَلَحٌ أَسَاحٌ﴾ (طاهر: ١٢) والأفار: جمع فر، وفتح الفاء أجود من سكوتها، وبه ورد القرآن، قال الجحد: هو بحري الماء، ومثله في "مراقي الفلاح" بجحون وسيحون وغيرهما، والبرك كـ"عب" جمع بركة تكسر الباء وسكون الراء، هذا هو المشهور، وقال صاحب "مطالع الأنوار": يقال: هكذا ويقال: بفتح الباء وكسر الراء، وأصله: من البروك وهو الثبوت، كذا في "تهذيب النووي". "وما أشبه ذلك" يحتمل أن يكون إشارة إلى المياه المذكورة، أي كالعدير والخياض والعيون، والأوجه عندي أنه إشارة إلى الحيتان، والمعنى: صيد الحيتان وما أشبهه من صيود البحر أنه حلال للمحرم أن يصطاده بنص القرآن، قال تعالى: ﴿أَحْلَلْنَا لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَمِلْحَانَهُ مَتَاعًا لَكُمْ﴾ (المائدة: ٩٦).

ما لا يجوز: وفي النسخ المصرية: ما لا يحل للمحرم أكله من الصيد، أشار المصنف بتفريق الترجمة إلى الجمع بين الروايات المختلفة في الباب، فبعضها يدل على الجواز مطلقا، وبعضها على المنع مطلقا، وجمع بينهما الجمهور بحمل روايات المنع على ما يوجد فيه صغ من الغرم، أو صيد لأجله عند القائلين به، وروايات الإباحة على غير ذلك، وإلى ذلك أشار المصنف بالترجحين، ونقدم المذاهب في أول الترجمة السابقة.

أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَحَشِيًّا.....

أهدى لرسول الله ﷺ: الأصل في "أهدى" اتعدي بـ "إلى"، وقد تعدي باللام ويكون معناه، وقيل: يحتمل أن تكون اللام بمعنى أحل، وهو ضعيف، قاله العيني. "حمارا وحشيا" وقال الزرقاني: لا خلاف عن مالك في هذا، وتابعه معمر، وابن جريح، وعبد الرحمن بن الحارث، وصالح بن كيسان، والليث، وابن أبي ذئب، وشعيب بن أبي حمزة، ويونس، ومحمد بن عمرو بن علقمة كلهم قالوا: حمارا وحشيا، كما قال مالك، وخالفهم سفيان بن عيينة عن الزهري: فقال: أهديت له من لحم حمار وحش، رواه مسلم، وله عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: رجل حمار وحش، وله عن شعبة عن الحكم: عجز حمار وحش يقطر دما، وفي أخرى له: شق حمار وحش، فهذه الروايات صريحة في أنه عقير وأنه إنما أهدى بعضه لأكله، ولا معارضة بين رجل وعجز وشق؛ لأنه يحمل على أنه أهدى رجلا معه الفخذ، وبعض جالب الذبيحة إلخ، وقال الحافظ: لم تختلف الرواة عن مالك في ذلك، وتابعه عامة الرواة عن الزهري، وخالفهم ابن عينة عن الزهري، فقال: لحم حمار وحش، أخرجه "مسلم"، لكن بين الحميدي صاحب سفيان أنه كان يقول في هذا الحديث: حمار وحش، ثم صار يقول: لحم حمار وحش، فدل على اضطرابه فيه، وقد توبع على قوله: "لحم حمار وحش" من أوجه فيها مقال، ثم ذكر الحافظ الروايات المذكورة الدالة على اللحم، وتكلم على أكثرها، وقال أيضا: يدل على وهم من قال فيه: عن الزهري، وذلك أن ابن جريح قال: قلت للزهري: الحمار عقير، قال: لا أدري، أخرجه ابن خزيمة وأبو عوانة في صحيحيهما، وقد جاء عن ابن عباس من وجه آخر: أن الذي أهداه الصعب لحم حمار، فذكر ما تقدم، وفي "شرح المواهب" هو باتفاق الرواة عن مالك، وتابعه عليه تسعة من حفاظ أصحاب الزهري، ثم اختلف أهل الفن في هذه الروايات بين الجمع والترجيح، وحكى العيني عن الطحاوي: أن الحديث مضطرب، وقال الزرقاني: فمسهم من رجح رواية مالك وموافقيه، قال الشافعي في "الأم": حديث مالك "إن الصعب أهدى حمارا" أثبت من حديث من روى أنه أهدى لحم حمار، وقال الترمذي: روى بعض أصحاب الزهري في حديث الصعب "لحم حمار وحش" وهو غير محفوظ، وقال البيهقي: كان ابن عيينة يضطرب فيه، فرواية العدد الذين لم يشكوا فيه أولى إلخ، ونقدم ما قال الحافظ: إن من قال ذلك في حديث الزهري وهم، أي من ذكر اللحم في حديث الزهري، وإليه مال ابن العربي في "العارضات" إذ قال: وإنما رد الصعب على الصعب؛ لأنه كان حيا، وهو مختار الشيخ في "الكوكب"، وإليه يظهر ميل البخاري؛ إذ يوجب عليه في صحيحه "باب إذا أهدى للمحرم حمارا وحشيا حيا لم يقبل"، ثم ذكر فيه الحديث برواية مالك، وإليه مال الباجي؛ إذ قال: قوله: "حمارا وحشيا" هكذا رواه الزهري عن عبيد الله، وهو أثبت الناس فيه وأحفظهم عنه، وفي "المبسوط" من رواية ابن نافع عن مالك: بلغني إنما رده عنه من أجل أن الحمار كان حيا إلى آخر ما في الباجي، وبه حزم ابن العربي إذ قال: وإنما رد على الصعب حمارا؛ لأنه كان حيا، ومنهم من رجح رواية اللحم.

وَهُوَ بِالْأَنْوَاءِ، أَوْ يَوْدَانَ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ: إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ.

٧٨٣ - مَالِك عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ.....

وهو بالأنواء: بفتح الهمزة وسكون الموحدة والمد، جيل بينه وبين الجحفة مما يلي المدينة، ثلاثة وعشرون ميلاً، وقد تقدم في غسل المحرم. "أو يودان" بفتح الواو وتشديد الدال المهملة، فألف قنن، موضع قرب الجحفة، قال الحافظ: هو أقرب إلى الجحفة من الأنواء. "فرده" أي الحمار، "عليه" أي على صعب "رسول الله ﷺ" قال، "فلما رأى رسول الله ﷺ ما في وجهي"، وفي رواية الليث عن الزهري عند الترمذي: فلما رأى ما في وجهه من الكراهية، وكذا لائن خزعة من طريق ابن جريح، كذا في "الفتح" قال الباجي: يريد من التعمر والإستفاق لرد النبي ﷺ هديه مع أنه ﷺ يقبل الهدية ويأكلها، فخاف الصعب أن يكون ذلك لمعي يخصه، "قال" تطيباً لقلبه، "إننا" بكسر الهمزة لوقوعها في الابتداء، "لم نرده" قال عياض: ضبطاه في الروايات بفتح الدال المشددة، وأبى ذلك محققو أهل العربية، وقالوا: إنه غلط، والصواب ضم الدال؛ لأن المضاعف من الغزوم، يراعى فيه الواو التي توجيها ضمة الهاء بعدها، قال: وليس الفتح بعنط، بل ذكره ثعلب في "الفصيح" نعم تعفوه عليه بأنه ضعيف، وأجازوا أيضاً الكسر وهو أضعف، كذا في "المحلى"، "عليك أنا" بفتح الهمزة أي لأجل أنا "حرم" بضم الحاء والراء، جمع حرم بالكسر بمعنى حرام، كما في "القاموس"، وفي "المحلى" جعله الجوهري جمع حرام، أي بمعنى محرم، أي نحن محرمون، وفي رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس: لو لا أنا محرمون لقلناه منك، كذا في "المحلى"، واستدل بالحديث من منع المحرم عن أكل الصيد مطلقاً سواء ذبحه الحلال لنفسه أو غزوم، وذلك لأنه اقتصر في الحديث في التعليل على كونه محرماً فدل على أنه هو سبب الامتناع، وأجاب عنه الشافعية ومن وافقهم بما قال الشافعي: إن كان الصعب أهدي حماراً حياً فليس للمحرم أن يذبح حماراً وحشياً حياً، وإن كان أهدي لحماً فيحتمل أن يكون علم أنه صيد له، ونقل الترمذي عن الشافعي أنه رده لظنه أنه صيد لأجله إلخ، وأجاب عنه الحنفية ومن وافقهم بأن الصحيح في الرواية رد الحمار الحي، كما تقدم عن الجمهور، وبما يحتمل أنه علم أنه صيد بدلالة المحرم، وبما قال الطحاوي: إن حديث الصعب مضطرب، وبما قال بعد ما بسط الكلام على حديث الصعب: وعلى كل حال ففي الحديث اضطراب، ليس مثله في حديث أبي قتادة فكان هو أولى إلخ، وحاصله: الترجيح لرواية أبي قتادة، وبما قال أبو داود: وإذا تنازع الحيران عن النبي ﷺ ينظر بما أخذ به أصحابه إلخ، وحاصله الرجوع إلى دلائل آخر.

قَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ بِالْعَرَجِ وَهُوَ مُحْرِمٌ فِي يَوْمٍ صَائِفٍ، قَدْ غَطَّى وَجْهَهُ بِقَطِيفَةٍ أَرْجَوَانٍ، ثُمَّ أَتَى بِلَحْمٍ صَيْدٍ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: كُلُوا، فَقَالُوا: أَوْ لَا تَأْكُلُ أَنْتَ؟ فَقَالَ: إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنَّمَا صَيْدٌ مِنْ أَجْلِي.

٧٨٤ - مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّهَا قَالَتْ لَهُ: يَا ابْنَ أُخْتِي! إِنَّمَا هِيَ عَشْرُ لَيَالٍ فَإِنْ تَخَلَّجَ فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ فَدَعُهُ، تَعْنِي أَكَلَ لَحْمِ الصَّيْدِ.

قَالَ رَأَيْتُ عُثْمَانَ إِخْ: "بالعرج" بفتح العين المهملة وسكون الراء آخره حيم. "وهو محرم في يوم صائف" أي شديد الحرارة، "قد غطى" أي ستر "وجهه" وكان مذهبه جواز تغطية الوجه للمحرم، وتقدم الكلام على ذلك في باب، "بقطيفة" كسقيفة: هي كساء له حمل، "أرجوان" بضم الهمزة والحاء، بينهما راء ساكنة، ثم واو مفتوحة، فاللف، فتون، أي شديد الحرارة، وهو معرب أرجوان، وهو شجر له نور أحمر، وكل لون يشبهه فهو أرجواني، وقيل: الأرجوان: الصوف الأحمر، كذا في الغلي. ثُمَّ أَتَى بِلَحْمٍ صَيْدٍ: "قال لأصحابه: كلوا، فقالوا: أو لا تأكل أنت فقال: إني لست كهيتكم" أي لست مثلكم في ذلك؛ لأنه "إنما صيد من أجلي"، قال الباجي: ذهب أي عثمان إلى أن الصيد إنما يحرم من المحرمين على من صيد من أجله دون غيره، وقد خالفه في ذلك علي بن أبي طالب وامتنع من أكله، وإن كان صيد من أجل عثمان ولم يصد من أجله، وفي "المبسوط" عن ابن القاسم: كان مالك لا يأخذ بحديث عثمان حين قال لأصحابه: كلوا، وأبى أن يأكل إله.

إِنَّمَا هِيَ: أي مدة الإحرام "عشر ليالٍ"، وذلك لما تقدم في "إهلال أهل مكة" أن عبد الله بن الزبير أقام عكة تسع سنين يهل للال ذي الحجة، وعروة بن الزبير معه بفعل ذلك، فلم يبق مدة الإحرام إلا عشر ليالٍ، وغرضها أن تلك المدة قصيرة، والصبر عن أكل لحم الصيد في هذه المدة لا يلحق به كبير مشقة، فإن تخلج - بفتح الفوقية، والخاء المعجمة، واللام المشددة، وحيم - أي تحرك، ويروى بالخاء المهملة، أي دخل في نفسك شيء، يعني إن شككت في أمر الصيد "فدعه" أمر من "ودع" أي دع ما يريبك إلى ما لا يريبك، تعني عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بقولها المذكور أكل لحم الصيد، قال الباجي: لم يفسر في الحديث أن كلامهما في لحم الصيد، ولكن أورد من الحديث ما حفظه ثم فسره بما فهم من مقصده وتيقن من معناه، وقد روي ذلك مفسرا في نص الحديث من حديث عبد الرزاق: أن عروة قال: سألت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن لحم الصيد للمحرم، فقالت: يا ابن أخي! إنما هي أيام فلا تل فما حاك في نفسك فدعه إله.

عَنْ الرَّجُلِ يُضْطَرُّ إِلَى أَكْلِ الْمَيْتَةِ وَهُوَ مُحْرَمٌ أَيَصِيدُ الصَّيْدَ فَيَأْكُلُهُ أَمْ يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ؟ فَقَالَ: بَلْ يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمْ يُرَخِّصْ لِلْمُحْرَمِ فِي أَكْلِ الصَّيْدِ. وَلَا فِي أَخْذِهِ عَلَى حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، وَقَدْ أَرَخَّصَ فِي الْمَيْتَةِ عَلَى حَالِ الضَّرُورَةِ. قَالَ مَالِكٌ: وَأَمَّا مَا قُتِلَ الْمُحْرَمُ أَوْ ذَبَحَ مِنَ الصَّيْدِ فَلَا يَحِلُّ أَكْلُهُ لِحَلَالٍ وَلَا لِمُحْرَمٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِذَكِيٍّ كَانَ خَطَأً أَوْ عَمْدًا، فَأَكْلُهُ لَا يَحِلُّ. وَقَالَ مَالِكٌ: قَدْ سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ وَاحِدٍ. قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي يَقْتُلُ الصَّيْدَ ثُمَّ يَأْكُلُهُ: إِنَّمَا عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، مِثْلُ مَنْ قَتَلَهُ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ.

= الأكل والقتل، وفي أكل الميتة ارتكاب حرمة الأكل فقط، والخلاف في الأولوية، كما هو ظاهر قول "البحر" عن الحنانية، فالميتة أولى إلخ، وتقدم قريباً عن "الأشباه" عن البرازية: الصيد المذبوح أولى اتفاقاً. وقد أَرَخَّصَ: بقوله: ﴿وَلَا مَا اضْطُرُّنَا بِهِ﴾ (الأعام: ١١٩). وَأَمَّا مَا قُتِلَ اغْرَمَ: أي صاد المحرم صيداً، "أو ذبح من الصيد" الذي صاده غيره، قال الدردير: ما صاده محرم فمات بصيده بسهمه أو كلبه أو ذبحه ولو بعد إحلاله، أو ذبحه وإن لم يصده ميتة على كل أحد إلخ، "فلا يحل أكله لحلال ولا محرم؛ لأنه ليس بذكي" بل ميتة، قال الباجي: وهذا قال أبو حنيفة وهو أحد قولي الشافعي، وله قول آخر: إن غير القاتل يأكل منه إلخ، "كان خطأ أو عمداً" فإن ذلك سواء في المتع. قال العيني: قتل الصيد في حالة الإحرام حرام بلا خلاف، ويجب الجزاء بقتله؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ (المائدة: ٩٥) سواء في ذلك كان القاتل ناسياً أو عامداً أو مبتدئاً في القتل أو عائداً؛ لأن الصيد مضمون بالإتلاف، كغرامة الأموال فيستوي فيه أحوال، وقيد العمدية في الآية المذكورة إما؛ لأن مورد النص فيمن تعمد، أو لأن الأصل فعل العمد والخطأ ملحق به للتغليظ، وقال الزهري: نزل الكتاب بالعمد، وجاءت السنة بالخطأ، وقال مجاهد: المراد بالمتعمد القاصد إلى قتل الصيد الناسي لإحرامه، فأما المتعمد تقتل الصيد مع ذكره لإحرامه فذلك أمره أعظم من أن يكفر وقد بطل إحرامه، وهو مذهب غريب إلخ، فأكله لا يحل أي لأحد؛ لأنه ميتة. قد سمعت ذلك: "من غير واحد" من العلماء، إشارة إلى أنه لم ينفرد بذلك، وزيادة أشهب عن مالك من كنت اقتدي به، والتعلم منه دليل على أنه أخذ ذلك عن مشايخه، وقد تقدم أن جمهور السلف والخلف على ذلك. الذي يقتل الصيد إلخ: قال الباجي: وهذا كما قال: إن من قتل الصيد فقد وجب عليه جزاءه؛ لقتله إياه، فإن أكل منه بعد ذلك فلا جزاء عليه غير الجزاء الأول وهو الذي وجب بالقتل، وهذا قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد، وقال أبو حنيفة: وفي قتله جزاء كامل، وفي أكله ضمان ما أكل، وقال عطاء: من ذبح صيداً ثم أكله فعليه كفارتان إلخ، =

أَمْرُ الصَّيْدِ فِي الْحَرَمِ

قال يحيى: قَالَ مَالِكٌ: كُلُّ شَيْءٍ صَيْدٌ فِي الْحَرَمِ، أَوْ أُرْسِلَ عَلَيْهِ كَلْبٌ فِي الْحَرَمِ، ...

= وقال ابن قدامة: إذا قتل الحرم الصيد ثم أكله ضمنه للمقتل دون الأكل، وبه قال مالك والشافعي، وقال عطاء وأبو حنيفة: يضممه للأكل أيضاً إلخ، ولأبي حنيفة: أن حرمة باعتباره كونه ميتة، كما ذكرنا، وباعتبار أنه محظور إحرامه؛ لأن إحرامه هو الذي أخرج الصيد عن المحلية والذابح عن الأهلية في حق الذكاة، فصارت حرمة التناول هذه الوسائط مضافة إلى إحرامه، بخلاف محرم آخر؛ لأن تناوله ليس من محظورات إحرامه إلخ، قال القاري في شرح "التقاية": هذا الخلاف إذا أكل بعد الجزاء، وأما إذا أكل قبله فيدخل قيمة ما أكل في الجزاء اتفاقاً إلخ، وهكذا قال عامة شراح الهداية وغيرهم، وحكى القاري في شرح "اللباب" عن الجوهرية، قيل: على الخلاف أيضاً، وقال القدوري: لا رواية في هذه المسألة، فيحوز أن يقال: يلزمه جزاء آخر، ويجوز أن يتداحل إلخ، قلت: لكن العامة على الأول، قال ابن الصمام تحت قول صاحب الهداية: فعليه قيمة ما أكل عند أبي حنيفة، يعني سواء أدى ضمان المذبوح قبل الأكل أو لا، غير أنه إن أدى قبله ضمن ما أكل على حدته بالغاً ما بلغ، وإن كان أكل قبله دخل ضمان ما أكل في ضمان الصيد، فلا يجب له شيء بانفراده إلخ.

أمر الصيد في الحرم: قال الموفق في "المغني": صيد الحرم حرام على الحلال والحرم، والأصل في تحريم صيد الحرم النص والإجماع، أما النص: فما روي عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة: **إِنَّ هَذَا بِلَدَ حَرَمِهِ** الله، الحديث، وفيه: **وَلَا يَصْرُ صَيْدُهُ**، متفق عليه، وأجمع المسلمون على تحريم صيد الحرم على الحلال والحرم، وما يحرم ويضمن في الإحرام يحرم ويضمن في الحرم، وما لا فلا إلا شيئين: أحدهما: القتل مختلف في قتله في الإحرام وهو مباح في الحرم بلا اختلاف، والثاني: صيد البحر مباح في الإحرام بغير خلاف، ولا يحل صيده من آبار الحرم وعيونه، وكرهه جابر بن عبد الله لعموم قوله ﷺ **لَا يَصْرُ صَيْدُهُ**، وعن أحمد رواية أخرى: أنه مباح إلخ.

كل شيء صيد: بناء المجهول "في الحرم" سواء كان الصائد حلالاً أو محرماً. "أو أرسل" بناء المجهول "عليه كلب" ونحوه، "في الحرم" سواء كان المرسل أيضاً في الحرم أو في الحل، "فقتل" الكلب "ذلك الصيد في الحل" بعد إخراجهم من الحرم، "فإنه لا يحل أكله" لأحد في الصور كلها، "وعلى من فعل ذلك جزاء الصيد" في جميع الصور، "فأما الذي يرسل" بناء الفاعل "كلبه" مفعول، "على الصيد" حال كونهما أي المرسل والصيد كليهما معاً، "في الحل فيطلبه" أي يتعاقب الكلب الصيد "حتى يصيده" بعد الدخول "في الحرم فإنه لا يؤكل" أيضاً؛ لأنه إذا دخل في الحرم صار من صيده، ومن دخله كان آمناً، ولكن "ليس عليه" حينئذ "في ذلك جزاء"؛ لأنه لم يرسله في الحرم ولا إلى الحرم، ودخول الكلب الحرم ليس من فعله، "إلا أن يكون" الصائد "أرسله" أي الكلب "عليه" أي على الصيد، "وهو قريب من الحرم"، واختلف قول مالك في مقدار القريب، كما سيأتي بيانه، "فإن أرسله قريباً من الحرم فعليه جزاؤه" =

فَقُتِلَ ذَلِكَ الصَّيْدُ فِي الْحِلِّ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ، وَعَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ جَزَاءُ الصَّيْدِ، فَأَمَّا الَّذِي يُرْسِلُ كَلْبَهُ عَلَى الصَّيْدِ فِي الْحِلِّ، فَيَطْلُبُهُ حَتَّى يَصِيدَهُ فِي الْحَرَمِ فَإِنَّهُ لَا يُؤْكَلُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ جَزَاءٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرْسَلَهُ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْحَرَمِ فَإِنْ أَرْسَلَهُ قَرِيبًا مِنَ الْحَرَمِ فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ.

- وقد عرفت أن في كلام المصنف فروعا عديدة، وهذه الفروع مختلفة عند المالكية أيضاً فضلاً عن غيرهم. قال الباجي: قوله: وأرسل عليه كلب في الحرم إلخ، يتضمن وجهين: أحدهما: أن يكون الصائد في الحل والصيد في الحرم. والثاني: أن يكون الصائد في الحرم والصيد في الحل، فأما إن كانا في الحرم فأخذه الجارح في الحرم أو الحل فعليه جزاؤه؛ لأن الصيد قد كان متحرماً بحرمة البيت، فإذا صاده أو أخرجه منه فأخذه في الحل فقد انتهك حرمة الحرم، وأخذ صيداً متحرماً، ولو كان الصائد في الحل والصيد في الحرم فكان هذا حكمه؛ لأن ذلك المعنى موجود فيه، فإن كان الصيد في الحل والصائد في الحرم فقال ابن القاسم: لا يجوز له الاصطياد، وقال ابن الماجشون له: ذلك وجه قول ابن القاسم قوله تعالى: **لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ** (المائدة: ٩٥) ومن جهة المعنى أن هذه حرمة تمنع الاصطياد، فوجب أن يكون الاعتبار فيها بحال الصائد دون حال الصيد، ووجه قول ابن الماجشون: إن الحرم لا تأثير له في الصائد وإنما تأثيره وحرمة للصيد فإذا لم يتحرم بحرمة الحرم جاز اصطياده، وقال الباجي أيضاً: اختلف قول مالك فيما يقرب من الحرم، وإن كان يمنع الاصطياد كما يمنع الحرم، فقال أشهب: ليس له حكم الحرم، وروي ذلك عن مالك وابن القاسم، قال مالك: والاصطياد فيه مباح إذا سلم من القتل في الحرم، وقال ابن الماجشون: إن كل ما يسكن بسكون ما في الحرم ويتحرك بتحريكه فإن حكمه حكم الحرم، وقال القاري في شرح "اللباب": لو رمى حلال من الحرم صيداً حلل ضمن، بخلافاً لزر، وكذا ضمن لو رمى من الحل إلى صيد في الحرم، ولو رمى صيداً في الحل فهرب فأصابه السهم في الحرم ضمن، وفي "البدائع والخواوي" قال محمد: وهو قول أبي حنيفة فيما أعلم، وقال الكرماني: عليه الجزاء ولا يؤكل، وهذه المسألة مستثناة من أصل أبي حنيفة؛ لأن عنده المعتبر في الرمي حالة الرمي دون حالة الإصابة في جميع المسائل إلا في هذه المسألة احتياطاً في وجوب الضمان؛ لأنه اجتمع فيه جهة الموجب والمسقط، فترجح جانب الموجب احتياطاً، وصرح في "المبسوط" أنه لا يلزمه جزاء ولكن لا يحل تناوله، وعلى هذا إرسال الكلب ولو رماه في الحل وأصابه في الحل فدخل الحرم فمات فيه لم يكن عليه جزاء، ولكن لا يحل أكله احتياطاً، وفي "الكبير" يحل أكله قياساً ويكره استحساناً، ولو كان الرامي في الحل والصيد في الحل إلا أن بينهما قطعة من الحرم فمر فيها السهم، لا شيء عليه ولا بأس بأكله أيضاً؛ لأن الرمي والإصابة حصلاً في الحل، ومرور السهم في الحرم إذا لم يصب الصيد لا يكون اصطياداً في الحرم، كذا في "المبسوط" إلخ.

الْحُكْمُ فِي الصَّيْدِ

قال يحيى: قَالَ مَالِكٌ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ...﴾

لا تقتلوا الصيد: هو كل حيوان متوحش، وقيد الشافعي بالمأكول، "وأنتم حرم" محرمون، "ومن قتله منكم متعمدا" الأكثر على أنه ليس بتقييد لجوب الجزاء؛ فإن العمد والمخطئ فيه سواء، بل لقوله: ﴿وَمِنْ عَدَدٍ مِّمَّنْ قَتَلَ صَبْرًا﴾ (الثالثة: ٩٥) فالإثم مقيد بالتعمد؛ ولأن الآية نزلت فيمن تعمد؛ ولأن الأصل العمد والخطأ لاحق به، "فجزاء مثل ما قتل" كائن "من النعم" أي شبهه في الخلقة، "بالحكم به" أي مثل ما قتل، "ذوا عدل منكم" هما فطنة يميزان بها أشبه الأشياء، والجملة صفة جزاء، واعتبر أبو حنيفة المماثلة بحسب القيمة، "هديا" حال من الهاء في "به"، أو من "جزاء"، "بالغ الكعبة" وصف به هديا؛ لأن إضافته لفظية، "أو كفارة" عطف على "جزاء"، "طعام مساكين" بيان أو بدل منه من غالب قوت البلد ما يساوي قيمة البلد، لكل مسكين مد عند الشافعي ومالك، ومدان عند أبي حنيفة، "أو عدل ذلك صياما" أو ما ساواه من الصوم، فيصوم عن طعام كل مسكين يوما، "ليذوق وبال أمره" أي فعلية الجزاء واجبة، "ليذوق" ثقل ما فعله من هتك حرمة الإحرام، وكلمة "أو" للتخيير عند الشافعي وأبي حنيفة والجمهور، وللتنويع عند مالك. (المحلى)

لا تقتلوا الصيد: قال الرازي في "الكبير" في المراد بالصيد قولان: الأول: أنه الذي توحش سواء كان مأكولا أو لم يكن، فعلى هذا انحرم إذا قتل سبعا لا يؤكل لحمه، ولا يباعور به قيمة شاة، وهو قول أبي حنيفة، وقال زفر: يجب بالغ ما بلغ. الثاني: أن الصيد هو ما يؤكل لحمه، فعلى هذا لا يجب الضمان في قتل السبع، وهو قول الشافعي؛ وسلم أبو حنيفة أنه لا يجب الضمان في قتل الفواسق الخمس، قال الباجي: والدليل على ما نقوله قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حُرْمٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَرَمٍ﴾ (الثالثة: ٩٦)، والصيد اسم واقع على كل متوحش يصطاد سواء كان مما يؤكل لحمه أو مما لا يؤكل، ولذلك يصح أن يقال: اصطاد فلان سبعا، كما يقال: اصطاد ظبيا إلخ، وفي "الهداية" الصيد: هو الممتع المتوحش في أصل الخلقة، قال صاحب العناية: لا فرق في الصيد بين المملوك والمباح والمأكول وغيره؛ لتناول اسم الصيد ذلك كله إلخ. "وأنتم حرم" في محل نصب على الحال من فاعل "لا تقتلوا"، و"حرم" جمع حرام، يقال: رجل حرام وامرأة حرام، واختلف المفسرون فقيل: معناه وقد أحرمتم بأحد النسكين، وقيل: دخلتم في الحرم، وقيل: هما مرادان، والثالث: اعتمده الفقهاء، "ومن قتله" لعلة تعالى ذكر القتل دون الذبح؛ للتعميم، قال الزرقاني والبيضاوي وغيرهما وقال الجصاص في "أحكام القرآن": إنه يدل على أن كل ما يقتله انحرم فهو غير ذكي؛ لأنه تعالى سماه قتلا، والمقتول لا يجوز أكله، وإنما يجوز أكل المذبوح على شرائط الذكاة، وما ذكي لا يسمى مقتولا، وكذلك قوله **﴿حَرَّمَ﴾** خمس يقتلن الحرام في الحرم والحرم دل على أن هذه الخمسة ليست مما يؤكل؛ لأنه مفنول غير مذكي؛ ولذا قال أصحابنا: من قال: "لله علي ذبح شاة" إن عليه أن يذبح، =

وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ

- ولو قال: "لله علي قتل شاة" لم يلزمه شيء إلخ، وهذا أحد الأبحاث المهمة في هذا اللفظ. والثاني: ما قال الجصاص: إن قوله تعالى: "من قتله" ينتظم الواحد والجماعة إذا قتلوا في إيجاب جزاء تام على كل واحد؛ لأن "من" يتناول كل واحد على حiale في إيجاب جميع الجزاء عليه، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمَرًا خَطَأً فَجَزَاءُ رَقَبَةٍ مُؤْمَرَةٍ﴾ (النساء: ٩٢) فد اقتضى إيجاب الرقبة على كل واحد من القتلتين إلى آخر ما بسطه مفصلا، والمسألة خلافية سيأتي بيانها بعد تفسير الآية في قول مالك: الأمر عندنا أن من أصاب الصيد وهو محرم حكم عليه بالجزاء. والثالث: ما قال الرازي في "تفسير الكبير": إن قوله تعالى: "لا تقتلوا" يفيد المنع من القتل ابتداء، والمنع منه تسببا فليس له أن يتعرض إلى الصيد ما دام محرما لا بالسلاح ولا بالجوارح من الكلاب والطيور، سواء كان صيد الحل أو الحرم إلخ. والرابع: أن الكناية راجعة إلى الصيد وهو معموم يتناول جميع أنواعه، فهو حجة للجمهور في وجوب الجزاء لجميع أنواع الصيد، خلافا لداود. قال الموفق: لا خلاف بين أهل العلم في وجوب ضمان الصيد من الطير، إلا ما حكى عن داود: أنه لا يضمن ما كان أصغر من الحمام؛ لأنه تعالى قال: ﴿وَمَنْ جَرَأَ مِثْلَ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ وهذا لا مثل له، ولنا عموم قوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ إلخ وسيأتي بيانه في فدية ما أصيب من الطير والوحش، "منكم" متعلق بمحذوف وقع حالا من فاعل "قتله"، أي كائنا منكم متعمدا حال منه أيضاً، وتقدم أن قيد العمد ليس للاحتراز عند الجمهور، خلافا لأهل الظاهر.

فجزاء: أي فعلية جزاء، "مثل ما قتل من النعم"، في "الجلالين" عليه جزاء هو "مثل ما قتل من النعم"، قال صاحب "الجمال": قوله: "من النعم" حال من "مثل" أو صفة له أو خبر ثان عن المبتدأ الذي قدره الشارع إلخ، وفي "المدارك": "من النعم" حال من الضمير في "قتل"؛ إذ المقتول يكون من النعم أو صفة لـ "جزاء" إلخ، وسيأتي في كلام صاحب "الهداية" أن المراد: ما قتل من النعم الوحشي. والثانية في المراد بالمماثلة، وهي باعتبار الخلقة والهيئة عند مالك والشافعي، وباعتبار القيمة عند أبي حنيفة، فقال: يقوم الصيد حيث صيد فإن بلغت القيمة لمن هدي بخير بين أن يهدي ما قيمته قيمة الصيد وبين أن يشتري بها طعاما، فيعطي كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعا من غيره وبين أن يصوم عن طعام كل مسكين يوما، وإن لم يبلغ بخير بين الإطعام والصوم، كذا في "البيضاوي" وقال أبو السعود: ولنا أن النص أوجب المثل، والمثل المطلق في الكتاب والسنة وإجماع الأمة والمعقول، يراد به إما المثل صورة ومعنى، وإما المثل معنى، وأما المثل صورة بلا معنى فلا اعتبار له في الشرع أصلا، وإذا لم يكن إرادة الأول إجماعا نعتت إرادة الثاني؛ لكونه معهودا في الشرع، كما في حقوق العباد، ألا يرى أن المماثلة بين أفراد نوع واحد مع كونها في غاية القوة والظهور لم يعتبرها الشرع ولم يجعل الحيوان عند الإنلا ف مضمونا بفرد آخر من نوعه مماثل له في عامة الأوصاف، بل مضمونا بقيمته مع أن المنصوص عليه في أمثاله، إنما هو المثل قال تعالى: ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ سِتْرًا مَا عَتَدَى عَلَيْهِمْ﴾ (البقرة: ١٩٤) فحيث لم تعتبر تلك المماثلة القوية مع تيسر معرفتها وسهولة مراعاتها؛ -

يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ

- فلأن لا تعتبر ما بين أفراد أنواع مختلفة من المماثلة الضعيفة الخفية مع صعوبة مأخذها وتعسر المحافظة عليها أولى وأحرى؛ ولأن القيمة قد أريدت فيما لا نظير له إجماعاً، فلم يبق غيره مراداً؛ إذ لا عموم للمشارك في مواقع الإتيان، والمراد بالمروى إيجاب النظر باعتبار القيمة لا باعتبار العين، ثم الموجب الأصلي للحنائية والجزاء المماثل للمقتول وإنما هو قيمته، لكن لا باعتبار أن يعمد الجاني إليها فيصرفها إلى المصارف ابتداءً، بل باعتبار أن يجعلها معياراً فيقدر بها إحدى الخصال الثلاث، فيقيمها مقامها إلى آخر ما بسطه، وفي "الهداية" الجزاء عند أبي حنيفة وأبي يوسف أن يقوم الصيد في المكان الذي قتل فيه، أو في أقرب المواضع منه، إذا كان في برية فيقومه ذوا عدل، ثم هو غير في القداء إن شاء ابتاع بها هدياً وذبحه إن بلغت هدياً، وإن شاء اشترى بها طعاماً وتصدق على كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر، وإن شاء صام، وقال محمد والشافعي: يجب في الصيد النظر فيما له نظير، ففي الظبي شاة، وفي الأرنب عناق، وفي اليربوع حفرة (وهي التي بلغت أربعة أشهر)، وفي النعامة بدنة؛ لقوله تعالى: ﴿فَحِزَاءٌ مِمَّا قُتِلَ﴾ (الثالثة: ٩٥) ومثله من النعم ما يشبه المقتول صورة؛ لأن القيمة لا تكون نعماً، والصحابة أوجبوا النظر من حيث الخلقة والمنظر، وقال **الشيخ سيد** **وقد** **نقل**، وما ليس له نظير عند محمد تجب فيه القيمة، مثل العصفور والحمام وأشباههما، وإذا وجبت القيمة كان قوله كقولهما، والشافعي يوجب في الحمامة شاة ويثبت المشاهدة بهما من حيث إن كل واحد منهما يغف ويهدر، ولأبي حنيفة وأبي يوسف: أن المثل المطلق هو المثل صورة ومعنى، ولا يمكن الحمل عليه، فحمل على المثل معنى؛ لكونه معهوداً في الشرع، كما في حقوق العباد، أو لكونه مراداً بالإجماع، أو لما فيه من التعميم وفي ضده التخصيص، والمراد بالنص، - والله أعلم - فحزاء قيمة ما قتل من النعم الوحشي، واسم النعم يطلق على الوحشي والأهلي، كذا قاله أبو عبيدة والأصمعي، والمراد بما روى التقدير به دون إيجاب المعين، قال صاحب العناية: قوله: "والمراد بما روى" جواب أي عن مستدله، يعني أن إيجاب النبي **ﷺ** والصحابة هذه النظائر لم يكن باعتبار أعيانها؛ إذ لا مماثلة بين الضبع والشاة خلقة، وإنما كان باعتبار التقدير بالقيمة، إلا أنهم كانوا أرباب المواشي فكان الأداء عليهم منها أيسر، وهو نظير قول علي في ولد المغرور: يفك الغلام بالغلام، والجارية بالجارية والمراد القيمة إلخ.

يحكم به: أي بالمثل أو الجزاء، قولان لأهل التفسير بناء على اختلافهم في الفروع، فهما قولان للفقهاء، وأجمل شيخ مشايخنا الشاه ولي الله في "المسوى" الكلام على قوله تعالى: ﴿مِثْلَ مَا قُتِلَ مِنَ النِّعَمِ﴾ (الثالثة: ٩٥) فقال: معناه على قول أبي حنيفة: يجب على من قتل الصيد جزاءً، هو مثل ما قتل، أي مماثلة في القيمة، يحكم بكونه مماثلاً في القيمة ذوا عدل، إما كائن من النعم حال كونه هدياً، وإما كفارة طعام مساكين، وعلى قول الشافعي يجب على من قتل الصيد جزاءً، إما ذلك الجزاء مثل ما قتل في الصورة والشكل، يكون هذا المماثل من جنس النعم يحكم بمثلته ذوا عدل يكون جزاء حال كونه هدياً، وإما ذلك الجزاء كفارة إلخ. "ذوا عدل" يعني حكمان عادلان، -

هَذَا بِأَلْفِ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَنَالَ أَمْرُهُ ۖ

(الثالثة: ٩٥)

= "وذوا" تثنية ذو بمعنى صاحب، "منكم" أي من المسلمين، قال الرازي في "الكبير"، احتج به من نظر قول أبي حنيفة في إيجاب القيمة، فقال: التقويم هو المحتاج إلى النظر والاجتهاد، وأما الخلقة والصورة فمشاهدة ظاهرة لا يحتاج فيها إلى الاجتهاد، وجوابه: أن وجوه المشاهدة بين النعم وبين الصيد مختلفة وكثيرة، فلا بد من الاجتهاد في تمييز الأقوى من الأضعف إلخ.

هدايا: حال من جزاء، أو منصوب على المصدرية، أي يهديه هدياً، أو منصوب على التمييز، كذا في "الجلل"، وقال أبو السعود: حال مقدر من الضمير في "به"، والهدي ما يهدي إلى الحرم من النعم، وتقدم فريها المالكية استدلووا بذلك على أنه يجب في الصغير الكبير، وفي المغيب الصحيح. قال الباجي: ظاهره يقتضي أن يكون ما يخرج من النعم جزاء عن الصيد مما يجوز أن يهدي وهو الجذع من الضأن، والثني من غيره، وهذا قال مالك وجميع أصحابه إلخ، وتقدم أيضاً ما أحاب به الموفق بأن الهدى في الآية معتبر بالمثل إلخ، وكذلك عند الشافعية لا عبرة في المرجح بسن الأضحية، وقال الجصاص: قد اختلف في السن الذي يجوز في جزاء الصيد، فقال أبو حنيفة: لا يجوز أن يهدي إلا ما يجزئ في الأضحية والإحصار، وقال أبو يوسف ومحمد: يجزئ الجفرة والعناق على قدر الصيد، والدليل على صحة القول الأول أن ذلك هدي تعلق وجوبه بالإحرام، وقد اتفقوا في سائر الهدايا التي تعلق وجوبها بالإحرام أنها لا تجزئ منها إلا ما يجزئ في الأضحية، وأيضاً لما سماه الله تعالى هدياً على الإطلاق كان بمنزلة سائر الهدايا المطلقة في القرآن، فلا يجزئ دون السن الذي ذكرنا، وذهب أبو يوسف ومحمد إلى ما روي عن جماعة من الصحابة: أن في الربوع حفرة، وفي الأرنب عناق، فأما ما روي عن الصحابة فجائز أن يكون على وجه القيمة إلخ، وفي "الهداية" الجزاء عند أبي حنيفة وأبي يوسف: أن يقوم الصيد في المكان الذي قتل فيه، أو في أقرب المواضع منه، إذا كان في برية، فيقومه ذوا عدل، ثم هو غير في القداء إن شاء اتباع بها هدياً وذبحه إن بلغت هدياً، وإن شاء اشترى بها طعاماً وتصدق، وإن شاء صام، وقال محمد والشافعي: يجب في الصيد النظر فيما له نظير، ففي الظبي شاة، وفي الأرنب عناق، وفي الربوع حفرة، وقال أيضاً: إذا وقع الاختيار على الهدى يهدي ما يجزئ في الأضحية؛ لأن مطلق اسم الهدى منصرف إليه، وقال محمد والشافعي: يجزئ صغار النعم فيها؛ لأن الصحابة أوجبوا عناقاً وحفرة، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف: يجوز الصغار على وجه الإطعام يعني إذا تصدق إلخ، قال ابن القيم: العناق الأنثى من أولاد المعز دون الجذع، والجفر ما يبلغ أربعة أشهر من العناق إلخ، وقد عرفت من هذا أن لا عبرة بالسن عند محمد والشافعي وأحمد، ولا بد من السن الذي يجزئ في الأضحية عند الشيوخ من الخنقية ومالك **هـ**، لكن الصغير يجزئ بالكبير عند مالك، خلافاً لهما، كما تقدم في مسائل المائلة مفصلاً، هذا "بالغ الكعبة" صفة "هدياً"، والإضافة لفظية أي واصلاً إليها، وقال الجصاص: بلوغه الكعبة ذنبه في الحرم لا خلاف في ذلك إلخ، وكذا قال غير واحد من أئمة الفقه والتفسير منهم الرازي في "الكبير": إذ قال: سميت الكعبة كعبة؛ =

قَالَ مَالِكٌ: فَالَّذِي يَصِيدُ الصَّيْدَ وَهُوَ حَالًا، ثُمَّ يَقْتُلُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، بِمَنْزِلَةِ الَّذِي يَبْتَاغُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ ثُمَّ يَقْتُلُهُ، وَقَدْ نَهَى اللَّهُ عَنْ قَتْلِهِ فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّ مَنْ أَصَابَ الصَّيْدَ وَهُوَ مُحْرِمٌ حُكِمَ عَلَيْهِ.

= لا ارتفاعها وتريعها، والعرب تسمى كل بيت مربع كعبة، والكعبة إنما أريد بها كل الحرم؛ لأن الذبيح والنحر لا يقعان في الكعبة ولا عندها ملازقا، ونظير هذه الآية قوله تعالى: **وَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا فِي الْبَيْتِ مَعْبُودَةً** (الحج: ٣٣) ومعنى بلوغه الكعبة أن يذبح بالحرم إلخ. قال ابن رشد: أجمع العلماء على أن الكعبة لا يجوز لأحد أن يذبح فيها، وكذلك المسجد الحرام، وأن المعنى في قوله: "هديا بالغ الكعبة" أنه إنما أراد به النحر بمكة إحسانا منه لمساكينهم وفقرائهم، وكان مالك يقول: إنما المعنى في قوله: "هديا بالغ الكعبة" مكة، وكان لا يميز لمن نحر هديه في الحرم (إلا أن ينحره بمكة)، وقال الشافعي وأبو حنيفة: إن نحره في غير مكة من الحرم أجزأه إلخ.

بمَنْزِلَةِ الَّذِي يَبْتَاغُهُ: أي يستره وهو محرم ثم يقتله، وقد غيى الله عن قتله، قال الباقي: وهذا كما قال: "الذي يصيد الصيد وهو حلال ثم يقتله" بعد أن يحرم أنه بمنزلة الذي يبتاغه في حال إحرامه فيقتله، وذلك أن الذي يحرم وفي يده صيد صاده وهو حلال قد حرم عليه قتله؛ لقوله تعالى: **لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ** (المائدة: ٩٥) فنهي عن قتله في حال الإحرام، وقد استويا في ذلك، وإنما اختلف أصحابنا في استدامة إمساكه، فجوزوه أشهب ومنعه غيره، ولم يختلفوا في منع القتل إلخ، فعليه جزاؤه؛ لأن من غيى عن قتل الصيد لأجل إحرامه فقتله عليه الجزاء؛ لأنه قتل الصيد في حال إحرامه.

من أصاب الصيد: سواء كان واحدا أو جماعة، "حكم عليه"، زاد في "النسخ المصرية" بعد ذلك "بالجزاء"؛ لأنه تعرض لما غيى عنه، ولا يختلف في ذلك بكونه منفردا أو مع غيره، وهذا هو الغرض عندي بكلام الإمام مالك، ولم يتعرض له أحد من الشراح، والمسألة خلافية، قال الحرقى: ولو اشترك جماعة في قتل صيد فعليهم جزاء واحد، قال الموفق: يروى عن أحمد في هذه المسألة ثلاث روايات: إحداهن: أن الواجب جزاء واحد وهو الصحيح، ويروى هذا عن عمر بن الخطاب وابن عمر وابن عباس **رضي الله عنهم**، وبه قال عطاء والزهري والنخعي والشعبي والشافعي وإسحاق **رضي الله عنهم**. والثانية: على كل واحد جزاء، رواهما ابن أبي موسى، واختارها أبو بكر، وبه قال مالك والثوري وأبو حنيفة، ويروى عن الحسن؛ لأنها كفارة قتل يدخلها الصوم أشبهت كفارة قتل الأدمي. والثالثة: إن كان صوما صام كل واحد صوما تاما، وإن كان غير ذلك فجزاء واحد إلخ، وفي "التفسير الكبير" جماعة ممن يقولون صيدا، قال الشافعي: لا يجب عليهم إلا جزاء واحد، وهو قول أحمد وإسحاق، وقال أبو حنيفة ومالك والثوري: يجب على كل واحد منهم جزاء واحد، حجة الشافعي أن الآية دللت على وجوب المثل، ومثل الواحد واحد، وأكد هذا بما روي عن عمر: أنه قال بمثل قولنا، وحجة أبي حنيفة: أن كل واحد منهم قاتل فوجب أن يجب على كل واحد منهم جزاء كامل إلخ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الَّذِي يَقْتُلُ الصَّيْدَ فَيُحْكَمُ عَلَيْهِ فِيهِ أَنْ يَقُومَ الصَّيْدُ الَّذِي أَصَابَ، فَيَنْظُرَ كَمْ ثَمَنُهُ مِنَ الطَّعَامِ، فَيُطْعِمَ كُلَّ مِسْكِينٍ مَدًّا، أَوْ يَصُومَ مَكَانَ كُلِّ مَدٍّ يَوْمًا، وَيَنْظُرَ كَمْ عِدَّةُ الْمَسَاكِينِ، فَإِنْ كَانُوا عَشْرَةَ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامًا، وَإِنْ كَانُوا عِشْرِينَ مِسْكِينًا صَامَ عِشْرِينَ يَوْمًا، عَدَدَهُمْ مَا كَانُوا وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ سِتِّينَ مِسْكِينًا. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: سَمِعْتُ أَنَّهُ يُحْكَمُ عَلَى مَنْ قَتَلَ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ وَهُوَ خَلَالٌ بِمِثْلِ مَا يُحْكَمُ بِهِ عَلَى الْمُحْرَمِ الَّذِي يَقْتُلُ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ وَهُوَ مُحْرَمٌ.

أحسن ما سمعت: في كيفية النفوس وأداء الكفارة بالطعام والصيام "في" الرجل "الذي يقتل الصيد فيحكم" بناء المجهول "عليه" أي على الرجل "فيه" أي في قتل الصيد "أن يقوم الصيد" مع صفته، خير لقوله: "أحسن ما سمعت"، "الذي أصاب فينظر كم ثمنه من الطعام" يعني أن الصيد يقوم بالطعام بأن يقال: كم لمن هذا الصيد إذا بيع بالطعام، كما تقدم في كيفية النفوس من الأحكام التي في تفسير الآية، "فيطعم" بالرفع والنصب، بناء المعلوم أو المجهول، "كل" بالنصب أو الرفع، "مسكين مدًا، أو يصوم مكان كل مد يومًا" عند مالك ومن معه، وعندنا الحنفية مكان كل مد من البر يومًا، كما تقدم في تفسير الآية، قال الباجي: ظاهره يقتضي أنه إذا حكم عليه بالإطعام كان له أن يطعم "كل مسكين مدًا أو يصوم مكانه يومًا دون حكم، وعلى هذا إنما يحتاج إلى الحكم في إخراج المثل، أو إخراج الطعام، فأما التحجير بينه وبين الصيام والتكفير بدلا من الطعام، فلا يحتاج فيه إلى حكم إلى آخر ما بسطه. "وينظر" كم عدة المساكين فإن كانوا عشرة صام عشرة أيام، وإن كانوا عشرين مسكينا صام عشرين يوما عددهم" منصوب بترغ الخافض، أي يصوم بمقدار المساكين كافة "ما كانوا وإن كانوا أكثر من ستين مسكينا" يعني أن الصيام والإطعام في جزاء الصيد لا يتقدر بعدد ينتهي إليه حتى لا يزداد عليه، كما تقرر سائر الكفارات ككفارة الصيام والظهار بالستين.

قال مالك سمعت إلخ: أهل العلم ومشايخي "أنه يحكم" بناء المجهول، "على من قتل الصيد في الحرم وهو خلال" مثل ما يحكم "بناء المجهول"، "به على المحرم الذي يقتل الصيد في الحرم وهو محرم" يعني جزاء الصيد في الحرم على القاتل المحرم والقاتل خلال سواء لا يزداد على المحرم بسبب إحرامه جزاء آخر، بل تدخلت الحرمتان حرمة الإحرام وحرمة الحرم، وبذلك قالت بقية الأئمة الأربعة، فقي شرح "الإفتاء": والمحل والمحرم في ذلك أي في تحريم صيد الحرم وقطع شجره والضممان سواء بلا فرق إلخ، وفي "الروض المربع" ولا يلزم المحرم جزاءان إلخ، قال صاحب العناية: فإن قيل: الصيد كما استحق الأمن بسبب الحرم، فكذلك استحقه بسبب الإحرام، فإذا قتل المحرم صيد الحرم ينبغي أن يجب عليه كفارتان، وليس كذلك، قلت: وجوب الكفاريتين وجه القياس، صرح بذلك في "الإيضاح"، ووجه الاستحسان ما ذكر في "شرح الطحاوي" أن حرمة الإحرام أقوى، لأن المحرم يحرم عليه الصيد في الحل والحرم جميعا، فاستتبع الأقوى الأضعف إلخ.

مَا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ مِنَ الدَّوَابِّ

٧٨٥ - مالك عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ،

ما يقتل المحرم الخ: أي ما يجوز للمحرم قتله من الصيد وغيرها، فهذا بمنزلة الاستثناء مما تقدم، وهذا يؤيد البخاري في "صحيحه" وأبو داود في "سننه". قال العيني: الدواب: جمع دابة وهي ما يذب على وجه الأرض. وقال صاحب "المنتهى": كل ما مش على الأرض دابة وديب، والهاء للمبالغة والدابة في التي تركب أشهر. وفي "المحكم" الدابة: تقع على المدكر والمؤنث وحقيقته الصفة. قال العيني: والدابة: في الأصل لكل ما يذب على وجه الأرض، ثم نقله العرف العام إلى ذوات القوائم الأربع من الخيل والغال والحمير، ويسمى هذا منقولاً عرفياً، فإن قلت: في أحاديث الباب الغراب والخذأة وليس من الدواب، ولو قال من الحيوان لكان أصوب، قلت: أكثر ما ذكر في أحاديث الباب الدواب، فنظر إلى هذا الجواب. وقال الحافظ: الدواب - بتشديد الموحدة - جمع دابة وهو ما دب من الحيوان، وقد أخرج بعضهم منها الطير لقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي سَاءِ مَا يَحْكُمُ﴾ (الأنعام: ٣٨) وحديث الباب يرد عليه؛ فإنه ذكر في الدواب الخمس الغراب والخذأة، ويدل على دخول الطير أيضاً عموم قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رَاقِبَةٌ﴾ (هود: ٦). وفي حديث أبي هريرة عند مسلم في صفة بدأ الخلق: وخلق الدواب يوم الخميس ولم يفرد الطير بالذكر، وقد تصرف أهل العرف في الدابة، فمنهم من يخصها بالحمار، ومنهم من يخصها بالفرس، وفائدة ذلك تظهر في الحلف.

خمس: مرفوع على الابتداء نكرة محصصة بصفة، وهي قوله: "من الدواب" وهو ما دب من الحيوان، وفي الحديث رد على من أخرج منها الطير، والخير قوله: "ليس على المحرم" بأحد النسكين أو كان في الحرم، فنفي الإثم عن غيرهما بالأولى، "في قتلهن جناح" بضم الجيم أي إثم، والجناح بالرفع اسم "ليس" مؤخر عن خبره، والحديث أخرجه البخاري عن عائشة، قال الحافظ: التفيد بالخمس وإن كان مفهومه اختصاص المذكورات بذلك لكنه مفهوم عدد، وليس بحجة عند الأكثر، وعلى تقدير اعتباره فيحتمل أن يكون قاله ﷺ أولاً، ثم بين بعد ذلك أن غير الخمس يشترك معها في الحكم، فقد ورد في بعض طرق عائشة بلفظ أربع، وفي بعض طرقها بلفظ ست، أما طريق أربع فأخرجها مسلم عنها، وأسقط العقرب، وأما طريق الست فأخرجها أبو عوانة في المستخرج عنها، فأثبتها وزاد: الحية، ويشهد لها رواية لمسلم، وإن كانت خالية عن العدد ذكر فيها الحية، وأغرب عياض فقال: وفي غير كتاب مسلم ذكر الأفعى فصارت سبعة، وتعقب بأن الأفعى داخلية في مسمى الحية، وقد وقع في حديث أبي سعيد عند أبي داود زيادة السبع العادي، فصارت سبعة، وفي حديث أبي هريرة عند ابن خزيمة وابن المنذر زيادة ذكر الذئب والنمر على الخمس المشهور، فتصير هذا الاعتبار تسعة، لكن أفاد ابن خزيمة عن الذهلي: أن ذكر الذئب والنمر من تفسير الراوي للكتب العقور، ووقع ذكر الذئب في حديث مرسل، -

لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ: الْغُرَابُ وَالْجِدَاةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ.

- أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وأبو داود من طريق سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ قال: **يقتل المحرم الحية والذئب** ورجاله ثقات أخرجه أحمد من طريق حجاج بن أرطاة عن وبرة عن ابن عمر قال: أمر رسول الله ﷺ بقتل الذئب للمحرم، وحجاج ضعيف، وخالفه مسعر عن وبرة فرواه موقوفاً أخرجه ابن أبي شيبة، فهذا جميع ما وقفت عليه في الأحاديث المرفوعة زيادة على الخمس المشهورة، ولا يخلو شيء من ذلك من مقال. "الغراب" وهذا أحد الخمسة، وهو أصناف: الغداف والزراغ والأكحل وغراب الزرع والأورق والأعصم والعققع وغراب الليل، كذا في حياة الحيوان، وقال أيضاً: وغراب البين الأبقع، قال الجوهري: هو الذي فيه سواد وبياض، ثم قال: وكل غراب غراب البين إذا أرادوا به الشؤم، لا غراب البين نفسه الذي هو غراب صغير أبقع، وقال صاحب "الهداية": المراد بالغراب في الحديث الغداف والأبقع؛ لأنهما يأكلان الجيف، وأما غراب الزرع فلا، وكذا استثناء ابن قدامة وما أظن فيه خلافاً، وعليه يعمل ما جاء في حديث أبي سعيد عند أبي داود إن صح حيث قال فيه: ويرمي الغراب ولا يقتله، وروى ابن المنذر وغيره نحوه عن علي ومجاهد. قال ابن المنذر: أباح كل من يحفظ عنه العلم قتل الغراب في الإحرام إلا ما جاء عن عطاء قال في محرم كسر قرن غراب فقال: إن أدماه فعلية الجزاء. وقال الخطابي: لم يتابع أحد عطاء على هذا، ويحتمل أن يكون مراده غرابه الزرع. "والجداة" بكسر الحاء وفتح الدال المهملتين مهموزة، واجتمع حذاً بكسر الحاء والقصر وانحصر كـ "عنب وعنبه"، وفي "المحلى" الجداة بكسر أوله وفتح ثانية بعدها همزة بلا مد، وحكى صاحب "المحكم" المد فيه، والتاء فيه ليست للتأنيث، بل هي كالتاء في قمر. "والعقرب" يطلق على الذكر والأنثى سواء، جمعه العقارب.

والفأرة: همزة ساكنة وتسهيل. قال الحافظ: لم يختلف العلماء في جواز قتلها للمحرم إلا ما حكى عن إبراهيم النخعي؛ فإنه قال: فيها جزاء إذا قتلها المحرم. أخرجه ابن المنذر، وقال: هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع أهل العلم، ونقل ابن شاش عن المالكية خلافاً في جواز قتل الصغير منها الذي لا يتمكن من الأذى. قلت: وتقدم في العقرب أن الدردير لم يحك الخلاف فيها، بل أطلق الاستثناء. ثم قال الحافظ: والفأر أنواع، منها الجرذ بالجيم بوزن عمر، والخلد بضم المعجمة وسكون اللام، وفأرة الإبل، وفأرة المسك وفأرة الغيط، وحكمها في تحريم الأكل وجواز القتل سواء. وقال الدميري: هي أصناف: الجرذ والفأر معروفان، وهما كالجاموس والبقرة، ومنها الربابع والزباب والخلد، فالزباب صم، والخلد عمى، وفأرة البيش، وفأرة الإبل، وفأرة المسك، وذات النطاق، وفأرة البيت وهي الفويسقة، ومحرم أكل جميع أنواع الفأر إلا الربوع، وسور الفأرة يورث النسيان. وفي "الهداية" الفأرة الأهلية والوحشية سواء، والغضب والربوع ليسا من الخمس المستثناة؛ لأنهما لا يتدنان بالأذى.

والكلب العقور: قال الحافظ: الكلب معروف والأنثى كلبة، واحتلف العلماء في المراد به ههنا وهل لوصفه بكونه عقوراً مفهوم أم لا؟ فروى سعيد بن منصور بإسناد حسن عن أبي هريرة قال: الكلب العقور الأسد، -

٧٨٦ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ مَنْ قَتَلَهُنَّ وَهُوَ مُحْرِمٌ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ: الْعُقْرَبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ وَالْجِدَاةُ وَالْغُرَابُ.**

٧٨٧ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **خَمْسٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ. الْفَأْرَةُ وَالْعُقْرَبُ وَالْغُرَابُ وَالْجِدَاةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ.**

٧٨٨ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَمَرَ بِقَتْلِ الْحَيَّاتِ فِي الْحَرَمِ.

= وعن سفيان عن زيد بن أسلم أنهم سألوه عن الكلب العقور، فقال: أي كلب أعقر من الحية، وقال زفر: المراد بالكلب العقور ههنا الذئب خاصة، وقال مالك في "الموطأ": كل ما عقر الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد والنمر والفهد والذئب هو العقور، وكذا نقل أبو عبيد عن سفيان وهو قول الجمهور، وقال أبو حنيفة: المراد بالكلب ههنا الكلب خاصة، ولا يلتحق به في ذلك الحكم سوى الذئب، وقال النووي: اتفق العلماء على حواز قتل الكلب العقور للمحرم والحلال في الحل والحرم، واحتقوا في المراد به، فقيل: هذا الكلب المعروف خاصة حكاة القاضي عن الأوزاعي وأبي حنيفة والحسن بن صالح وأحقوا به الذئب. وحمل زفر الكلب على الذئب وحده، وقال الجمهور: ليس المراد تخصيص هذا الكلب بل المراد كل عائد مفترس كالسبع والنمر، وهذا قول الثوري والشافعي وأحمد وغيرهم ومعنى العقور والعافر: الجارح.

من الدواب من قتلهن: وهو محرم "فلا جناح عليه" أي لا إثم عليه ولا فدية، "العقرب والفأرة والكلب العقور والجداة والغراب" أعاد المصنف هذا الحديث لإفادة أن له فيه شيحا آخر ولعله أراد تقوية رواية نافع الدائنة على أن ابن عمر سمعه يدون بواسطة، وحالفهما زيد بن جبير وسالم كما تقدم في أول حديث نافع. وقال الحافظ: أورده البخاري في بدأ الخلق، وساق لفظه مثل نافع، وكذا أخرجه مسلم من طريق إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار، وأخرجه أحمد من طريق شعبة عن عبد الله بن دينار فقال: الحية بدل العقرب إلى آخره.

أمر بقتل الحيات **إخ**: إما لأنه بلغه الحديث الذي فيه الحية، وإما لأنها أولى من العقرب، وقد أمر رسول الله ﷺ بقتل الحية في منى عند نزول "المرسلات" كما أخرجه البخاري في التفسير. قال الأبي: وقد صح النهي عن قتل حيات البيوت بلا إنذار، فهو محصص لعموم أحاديث الباب، والإنذار عند مالك في حيات بيوت المدينة أكد من حيات بيوت غيرها، وحكى العيني اختلاف السلف في مسألة الإنذار فارجع إليه.

قال يحيى: قَالَ مَالِكٌ فِي الْكَلْبِ الْعُقُورِ الَّذِي أُمِرَ بِقَتْلِهِ فِي الْحَرَمِ: إِنَّ كُلَّ مَا عَقَرَ النَّاسَ،

قال مالك: في تفسير "الكلب العقور الذي أمر بقتله في الحرم إن كل ما عقر الناس" أي جرحهم وعدا عليهم وأحافهم مثل "الأسد من السباع" معروف جمعه أسود وأسود وأسود والأنثى أسدة، "والنمر" بفتح النون وكسر الميم ويجوز إسكان الميم مع فتح النون وكسرها ضرب من السباع فيه شبه من الأسد إلا أنه أصغر منه وهو منقط الجلد تقطاً سوداً وبيضاً، وهو أحب من الأسد لا يملك نفسه عند الغضب، حتى يبلغ من شدة غضبه أن يقتل نفسه، وزعم قوم أن النمرة لا تضع ولدها إلا مطوقاً بحبة، وفي طبعه عداوة الأسد، والظفر بينهما سحال، قاله الدميري. وفي "لغات الصراح" غر: يَلْكُ تيندا. "والفهد" بكسر الفاء وسكون الهاء، قال الدميري: زعم أرسطو أنه يتولد بين غر وأسود ومزاجه كمزاج النمر، وفي طبعه مشاهدة لطبع الكلب في أدوائه ودوائه، ويضرب بالفهد المثل في كثرة النوم، ويضاد بالصوت الحسن، ومن خلقه أنه يأنس لمن يحسن إليه. وفي "لغات الصراح" فهد يوز ييتم. "والذئب" يهمز ولا يهمز وأصله أغمزة يطلق على الذكر والأنثى وربما قيل: ذئبة بالهاء، وعجيب أمره أنه ينام بإحدى مقلتيه والأخرى يقظى حتى تكتفي العين النائمة من النوم فيفتحها وينام بالأخرى؛ ليحترس باليقظى ويستريح بالنائمة، فهو الكلب العقور وهذا قال الشافعي وأحمد، وقال الأوزاعي وأبو حنيفة: المراد به الكلب المعروف خاصة كما تقدم في تفسير الكلب العقور في الحديث المتقدم، و"أما ما كان من السباع لا يعدو مثل الضبع" وفي النسخ الهندية: من الضبع وهو يضم الباء لغة قبس وسكونها لغة عجم وهي أنثى، وقيل: يقع على الذكر والأنثى، وربما قيل: في الأنثى ضبعة، قاله الزرقاني، واختلف أهل الهند في ترجمته فقيل: حنّارة، وقيل: بجر. "والثعلب" يقع على الأنثى والذكر ويختص بـثعلبان يضم التاء واللام، قاله ابن الأنباري. وقال غيره: يقال في الأنثى: ثعلبة، قاله الزرقاني. ويقال له في الهندية: لومزي. "والهر" ذكر القط (السنور) والأنثى هرة، قاله الأزهرى، وقال ابن الأنباري: يقع على الذكر والأنثى وربما دخلت فيها الهاء. "وما أشبههن من السباع" قال الأزهرى: يقع السبع على كل ما له ناب يعدو به ويفترس، كالذئب والفهد والنمر، وأما الثعلب فليس يسبع وإن كان له ناب؛ لأنه لا يعدو به ولا يفترس، وكذا الضبع، وعلى هذا فعدوهما في السباع تجوز علاقته المشاهدة للسباع في الناب، وإن لم يفترس به، قاله الزرقاني. "فلا يقتلن المحرم، فإن قتله فداء" وفي نسخة: "وداه"، فالعلة في قتل المذكورات في الحديث وما في معناها عند مالك كونهن مؤذيات، فكل مؤذ يجوز للمحرم وفي الحرم قتله، ولا فدية وما لا فلا، قال الباجي: لم يختلف قول مالك في الأسد والنمر والفهد: أنه يجوز للمحرم قتلها، واختلف قوله في الذئب، وروي عنه إباحة ذلك ومنعه، وجه الإباحة؛ لما فيه من الاختلاس وتكرر الضرر والأذى كالعقرب؛ ولأن اسم الكلب العقور يتناولها، فوجب حملها على عمومها، ووجه المنع: أنه لا يبتدئ غالباً بالعقر والتفرس، وإنما يفعل ذلك في التادار، أو عند انفراده بصغار المواشي، فأشبه الضبع، وأما الضبع والثعلب والهر وما أشبهها من السباع فلا يقتلن المحرم؛ فإنه من جنس الحيوان المستوحش الذي لا يبتدأ بالضرر غالباً، بل يفر من الإنسان إذا رآه. =

وَعَدَا عَلَيْهِمْ وَأَخَافَهُمْ مِثْلُ الْأَسَدِ وَالنَّمِرِ وَالْفَهْدِ وَالذَّبِّ، فَهُوَ الْكَلْبُ الْعَقُورُ، فَأَمَّا مَا كَانَ مِنَ السَّبَاعِ لَا يَعْدُو مِثْلَ الضَّبِّ وَالثَّعْلَبِ وَالْهَرِّ وَمَا أَشْبَهَهُنَّ مِنَ السَّبَاعِ، فَلَا يَقْتُلُهُنَّ الْمُحْرِمُ، فَإِنْ قَتَلَهُ فَدَاهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَأَمَّا مَا ضَرَّ مِنَ الطَّيْرِ فَإِنَّ الْمُحْرِمَ لَا يَقْتُلُهُ إِلَّا مَا سَمَّى النَّبِيُّ ﷺ: الْغُرَابَ وَالْحِدَاةَ، وَإِنْ قَتَلَ الْمُحْرِمُ شَيْئًا مِنَ الطَّيْرِ سِوَاهُمَا فَدَاهُ.

مَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَفْعَلَهُ

٧٨٩ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدَيْرِ، أَنَّهُ رَأَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ.....

= وأما عند الحنفية فقال ابن الهمام: يستثنى من صيد البر بعضه كالذئب والغراب والحدأة، وأما باقي الفواسق فليست بصيود، وأما باقي السباع فالمخصوص عليه في ظاهر الرواية أنه يجب بقتلها الجزاء لا يجوز شاة إن ابتدأها المحرم، فإن ابتدأته بالأذى فقتلها فلا شيء عليه، وذلك كالأسد والفهد والنمر والصفرة والباري، وأما صاحب "البدائع" فقسم البري إلى مأكول وغيره، والثاني إلى ما يبتدئ بالأذى غالباً كالأسد والذئب والنمر والفهد، وإلى ما ليس كذلك كالضبع والثعلب، فلا يحل قتل الأولي والأخير إلا أن يصول، ويحل قتل الثاني ولا شيء فيه وإن لم يصول، وجعل ورود النص في الفواسق وروداً فيها دلالة ولم يحك خلافاً، بل ذكره حكماً مبتدأ مسكوتاً فيه، ثم رأيناه رواية عن أبي يوسف قال في "فتاوى قاضي خان": وعن أبي يوسف الأسد بمنزلة الذئب، وفي ظاهر الرواية السباع كلها صيد إلا الكلب والذئب، وفي "الدر المختار": فإن قتل المحرم صيداً فعليه جزاؤه ولو سباعاً غير صائل.

وأما ما ضر: أي أدى "من الطير فإن المحرم لا يقتله إلا ما سمى النبي ﷺ: الغراب والحدأة" بالنصب بدل عن قوله: ما سمى، "فإن قتل المحرم شيئاً من الطير سواهما فداه" قال الباجي: وهذا كما قال: إنه لا يقتل ابتداءً من الطير إلا الغراب والحدأة؛ لأن المنع عام في الطير وسائر الحيوانات؛ لقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ حَيْثُ تَرَاهُمْ﴾ (البقرة: ٩٦) ثم خص النبي ﷺ من الجملة الغراب والحدأة، فبقي باقي الطير على الحظر، وأيضاً فإن مضرهما التي أباحت قتلها لا يشاركهما في إباحة القتل. قلت: وقد عرفت أن النهي عند الحنفية عام في جميع الصيود، والطيور كلها صيود؛ لتوحشها في أصل الخلقة.

رأى عمر بن الخطاب: ولفظ محمد عن ربعة قال: رأيت عمر بن الخطاب، "يفرد بعيراً له" من التقريد وهو نزع القراد من البعير، "في طين" أي يزيل قراد بعيره ملقياً في الطين، ولفظ محمد: يفرد بعيره بالسقيا فيجعلها في طين، =

يُقَرَّدُ بَعِيرًا لَهُ فِي طِينٍ بِالسَّقِيَا، وَهُوَ مُحْرِمٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَأَنَا أَكْرَهُهُ.

٧٩٠ - مَالِكٌ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ، عَنْ أُمِّهِ، أَنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تُسْأَلُ عَنْ الْمُحْرِمِ يَحْكُ جَسَدَهُ، فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَلْيَحْكُكُهُ وَلْيَشْدُدْ، وَلَوْ رُبِطَتْ يَدَايْ، وَلَمْ أَجِدْ إِلَّا رَجُلِي لَحَكَّكَ.

= "بالسقياء" بضم السين المهملة وسكون القاف والقصر، قرية بين مكة والمدينة، "وهو محرم"، لأنه يرى جواز ذلك، قال محمد بن الحسن: لا بأس بذلك وهو قول عمر، وهذا أعجب إلينا من قول ابن عمر، وهو قول أبي حنيفة، وروى ابن أبي شيبة: أن علياً رضي الله عنه رخص للمحرم أن يقرء بعيره، وعن ابن عباس وجابر لا بأس به، وعن إبراهيم ومجاهد كذلك، قاله في "المحلى"، "قال مالك: وأنا أكرهه"، لما سألني عن ابن عمر أنه كان يكره ذلك، قال الباجي: وقد اختلف في ذلك فأجازوه عمر وابن عباس، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وكرهه ابن عمر وسعيد ابن المسيب وبه قال مالك، والأصل في ذلك منع قتل القمل وإلقائها عن الجسد، فنقول: إن هذا حيوان يتولد في جسده حيوان من غير جنسه فلم يكن للمحرم طرحه عما يختص به من الأجسام، كالقمل من جسد الإنسان، وهذا حكم جميع الطوام لا يجوز للمحرم قتله، فيلزم الامتناع من قتل الذباب والنمل والبراغيث، والدليل على ذلك قوله ﷺ لكعب بن عجرة: **أَوَذَيْتَ هَوَامَكَ؟** ثم أباح له إزالته على أن يفتدي، فدل على المنع من إزالة ما يقع عليه هذا الاسم من غير أذى. وفي "الهداية": ليس في قتل البعوض والنمل والبراغيث والقراد شيء؛ لأنها ليست بصيود وليست بمتولدة من البدن، ثم هي مؤذية بطباعها، والمراد بالنمل السود والصفير الذي يؤذي، وما لا يؤذي لا يحل قتلها ولكن لا يجب الجزاء؛ للعلة الأولى، ومن قتل قملة تصدق بما شاء؛ لأنها متولدة من التفت الذي على البدن. قال ابن الهمام: يفيد أن الجزاء باعتبار أنه قضاء التفت، فيستفاد منه أنه لو لم يأخذها من بدنه بل وجد قملة على الأرض فقتلها فلا شيء، وأعلم أن الإلقاء على الأرض كالقتل نجب به الصدقة. وسألني شيء من قتل القمل في فدية من حلق قبل أن ينحر.

تسأل: بناء المجهول، "عن المحرم يحك" بناء الفاعل من الحك بدون همزة الاستفهام في النسخ الهندية، وزيادة همزة الاستفهام في أوله في النسخ المصرية، وضمير الفاعل "المحرم"، "جسده" مفعول، "فقال: نعم فليحككه" الأمر للإباحة أي يجوز له أن يحك جسده، ثم قالت زيادة في بيان الإباحة "وليشدد" كـ "ينصر" أي يبالغ في الحك بالشدة أمر إباحة، قالت عائشة: "لو ربطت" بناء المفعول، "يداي" نائب الفاعل واحتجت إلى الحك، "ولم أجد" ما أحك به "إلا رجلي" بالثنية مع شد الياء والإفراد مع السكوت، "لحككت" بناء المتكلم ومحمل قولها: "وليشدد" عند مالك كما جزم به الزرقاني، وبسط نصوص المذاهب في ذلك الباجي، هو ما إذا كان يرى ما يحكه، فإن لم يره، فإنما يجوز الحك بالرفق؛ لأنه إذا شدد مع عدم الرؤية ربما أتى على شيء من الدواب ولا يشعر به، وقد قال مالك: =

٧٩١ - **مالك** عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ نَظَرَ فِي الْمَرْأَةِ لِشَكْوَى كَانَتْ بِعَيْنَيْهِ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ.

٧٩٢ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَنْزِعَ الْمُحَرَّمُ حَلَمَةً أَوْ قُرَادًا عَنْ بَعِيرِهِ أَوْ يَحْلَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

ليس هذا إلا في نسخة الشرح

٧٩٣ - **مالك** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ أَنَّهُ سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ

= لا بأس أن يحك المحرم ما يرى من جسده وقروحه، وإن أدمى جلده. وفي "الدر المختار": ولا يتقي حك رأسه وبدنه لكن يرفق إن خاف سقوط شعره أو قمله. وعبد القاري في "شرح الباب" من المكروهات حك شعر رأسه ولحيته وسائر جسده حكاً شديداً لما فيه من التعرض لقطع الشعر وإلآته وتنفه، وقال في المباحات: وحك رأسه وسائر بدنه يرفق إن خاف سقوط شيء من شعره وإن لم يخف فلا بأس بالحك الشديد ولو أدمى. وفي "المسوى" عن "الهندية": إذا حك فليرفق بحكّه خوفاً من تآثر الشعر وقتل القمل، فإن لم يكن في رأسه شعر فلا بأس بحك الشديد.

نظر في المرأة: بالكسر معروفة مفعلة من الرؤية، جمعه وراء ومرأيا، كذا في "الصراح". وقال المحمّد: كمسحاة ما ترائت فيه. ويقال له في الهندية: آئنيه، "الشكوى" بالقصر مصدر، وفي رواية: لشكو بالتثنية مصدر أيضاً أي لمرض، "كان بعينه وهو محرم" قال الناجي: يريد أنه استباح ذلك لهذه العلة، ويحتمل أن يكون أخصر أن سبب نظره فيها كان لشكو عينيه؛ لأنه ليس في النظر في المرأة ما يمنع من أحل الإحرام؛ لأن نظر الإنسان إلى جسده كله مباح في حال إحرامه. وفي "الهامش" عن "المحلى" وعند ابن أبي شيبة عن ابن عمر وابن عباس: لا بأس بالمرأة للمحرم. قال الزرقاني: ويكره عند مالك بغير ضرورة مخافة أن يرى شعنا فيصلحه.

حلمة: بفتحين، قال المحمّد: الصغيرة من القردان أو الضحمة ضد، "أو قراداً" بزنة غراب ما يتعلق بالبعير ونحوه، وهو كالقمل للإنسان. "عن بعيره" أما لو ركب القراد على نفسه فلا بأس أن يدفعه؛ لأنه ليس مما يتولد عن الإنسان، زاد في بعض النسخ الهندية بعد ذلك: "أو يحله" وكتب في الحواشي ليس هذا إلا في نسخة الشرح. قلت: وليست هذه الزيادة في النسخ المصرية ولا "المصنف" وذكر في "المحلى" بدله "أو يحكه" وقال: "أو" للتنويع لا للشك. "قال مالك: وذلك" أي ما روي عن ابن عمر من الكراهة "أحب ما سمعت إلي" متعلق بـ "أحب" "في ذلك" أي في مسألة القراد، بخلاف ما روي عن أبيه في أول من تفريده، وهذا الأثر متمسك للإمام مالك في ما اختاره، كما تقدم في أول الباب، وقال محمد في موطنه بعد ذلك: قول عمر بن الخطاب أعجب إلينا في ذلك من قول ابن عمر **رحمهما**.

عَنْ ظَفَرٍ لَهُ انْكَسَرَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ، فَقَالَ سَعِيدٌ: اقْطَعْهُ.

قال: وسئِلَ مالِكُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَكِي أُذُنَهُ أَيْقَطُرُ فِي أُذُنِهِ مِنَ الْبَانِ الَّذِي لَمْ يُطَيَّبْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ؟ فَقَالَ: لَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا، وَلَوْ جَعَلَهُ فِي فِيهِ لَمْ أَرِ بِذَلِكَ بَأْسًا. قَالَ مالِكُ: لَا بَأْسَ أَنْ يُبْطَأَ الْمُحَرَّمُ خِرَاجَهُ، وَيَقْفَأَ دُمْلَهُ وَيَقْطَعَ عِرْقَهُ إِذَا احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ.

عن ظفر له: بالضم نأخذ جمعة أظفار وأظفور وأظافير، كذا في "الصراح". قال الراغب: الظفر يقال في الإنسان وفي غيره، قال تعالى: ﴿كَانَ ذِي ظُفُرٍ﴾ (الأنعام: ١٤٦) أي ذي مخالب "انكسر وهو محرم" وقد بقي شيء منه معلق، "فقال سعيد: اقطعه" قال الباجي: وقد رواه ابن وهب أخو مالك عن عبد الله بن أبي مرزوق قال: انكسر ظفري وأنا محرم، فتعلق فأداني، فذهبت إلى سعيد بن المسيب، فقال: اقطعه يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر، ففعلت. وذلك أن قطع الظفر ممنوع للمحرم؛ لأنه من إمالة الأذى، وإلقاء التفت المعتاد بطول السفر والإحرام، فإن قطعه فإن ذلك على ضربين: أحدهما: أن يقطعه لضرورة. والثاني: أن يقطعه لغیر ضرورة، والأول ينقسم على قسمين: أحدهما: أن يقطعه لضرورة مختصة بالظفر. والثاني: لضرورة غير مختصة بالظفر، الأول مثل ما ذكرناه أن ينكسر الظفر فيبقى معلقا يتأذى به، فهذا يقطعه ولا شيء عليه فيه، ولا نعلم فيه خلافا في المذهب.

وسئل إله: بناء المجهول "مالك عن الرجل يشتكي أذنه أيقطر" بـهـزة الاستفهام، "في أذنه من البان الذي لم يطيب" هكذا في جميع النسخ الهندية، ومن الزرقاني وهو الصواب عندي، وفي جميع النسخ المصرية من المتون والشروح: من الألبان التي لم تطيب، وهذا لو صح فهو جمع لبن. قال المحمدي: لبن كل شجرة ماؤها. ويحتمل على البعد أن يكون بمعنى اللبن المعروف، ويراد به الدهن مجازاً، وأما على الأول: فهو من البون والألف واللام زائدتان. قال المحمدي: البان: شجر ولحم ثمره دهن طيب، وحبه نافع للبرش والتعش والكلف والخصف والبهق والسعفة والجرب، وغير ذلك. وفي "المحيط" بان: بفتح الواحدة وألف وسكون نون، اسم عربي يقال له في الهندية: بآين وأكثر ما يوجد في الحجاز والحيش والمغرب، ثم يسط في فوائده مثل ما تقدم عن "القاموس" وأكثر منه، وقال: دهنه ينفع وجع الأنف والأذن ووطن الأذن، معرباً، ومعنى قوله: "لم يطيب" أي لم يجعل فيه الطيب؛ فإنه كثيراً ما يستعمل طلاء مع العنبر أيضاً كما في "المحيط"، ويقال لغیر المطيب: البان السمح. "وهو محرم" أي يقطره في حالة الإحرام. "قال مالك: لا أرى بذلك بأساً" أي جائزاً، "ولو جعله في فيه" أي أدخله في فمه أكله أو لا، "لم أر" مضارع مجزوم من الرؤية، "بذلك" أي يجعله في فيه بأساً.

يبط: بضم الباء وشد الطاء، أي يشق المحرم، "خراجة" هكذا في جميع النسخ المصرية بالخاء المعجمة، قال الزرقاني: بضم المعجمة كغراب بشرة والواحدة خراجة. وفي "المجمع": خراج: بضم المعجمة وخفة راء، القرحة. -

الْحَجُّ عَمَّنْ يُحَجُّ عَنْهُ

٧٩٤ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِ تَسْتَفْتِيهِ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَهُ.....

= وقال المحدث: كالغراب القروح. وفي النسخ الهندية بالحجيم، وفي "الخاصية": قال الشارح: يضم الحجيم ولكن في "القاموس" الجراح بالكسر جمع جراحة بالكسر. قلت: والمراد بالشارح صاحب "المغلي"، فإنه ضبطه بضم الحجيم، وفي "المختار الصحاح": جرحه من باب قطع، والاسم الجرح بالضم والجمع جروح، ولم يقولوا: جراح إلا في الشعر، والجراح بالكسر جمع جراحة. "ويقفاً" بالهمز في آخره أي يشق. قال المحدث: فقأ العين والبئر ونحوها كمنع كسرها أو قلعها أو تحقها، "دمله" قال المحدث: الدميل كـ "سكر وصرده" الخراج، جمعه دمايل. "ويقطع عرقه" قال المحدث: العرق: الطريق يعرفه الناس حتى يستوضح، وبالكسر للشعر والبدن معروف، جمعه عروق وأعراق وعراق، "إذا احتاج إلى ذلك" قال صاحب "المغلي": وعليه الجمهور، وعند الحسن عليه الفدية. قال البيهقي: لأن الإحرام لا يتعلق بقطع شيء من جلد جسده، وإنما ذلك ممنوع لغير حرمة الإنسان وهو مباح للضرورة كالحمامة، وقد احتجم النبي ﷺ وهو محرم، ومن هذا المعنى بط جراحه وفقاً دمله وقطع عرقه لحاجته إلى ذلك وقد شرط مالك الحاجة إلى ذلك.

الحج عمن يحج عنه: أي بيان الحج عن الغير، قال الموفق: لا يجوز أن يستتبع في الحج الواجب من يقدر على الحج بنفسه إجماعاً، قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن من عليه حجة الإسلام، وهو قادر على أن يحج، لا يجوز عند أحد أن يحج غيره عنه. والحج المذكور كحجة الإسلام في إباحة الاستئابة عند العجز والمنع منها مع القدرة لأنها حجة واجبة، أما حج التطوع فينقسم أقساماً ثلاثة، أحدها: أن يكون ممن لم يؤد حجة الإسلام، فلا يجوز أن يستتبع في حجة التطوع. الثاني: أن يكون ممن قد أدى حجة الإسلام، وهو عاجز عن الحج بنفسه، فيصح أن يستتبع في التطوع. والثالث: أن يكون قد أدى حجة الإسلام وهو قادر على الحج بنفسه، فهل له أن يستتبع في حج التطوع؟ فيه روايتان، أحدهما: يجوز، وهو قول أبي حنيفة. والثانية: لا يجوز، وهو مذهب الشافعي. وفي "الهداية": تجوز الإنابة في الحج النفل حالة القدرة لأن باب النفل أوسع. وقال الحافظ بعد ما حكى عن ابن المنذر وغيره الإجماع المذكور: أما النفل فيجوز عند أبي حنيفة خلافاً للشافعي، وعن أحمد روايتان. **رديف رسول الله ﷺ:** زاد البحاري من رواية شعيب عن الزهري: على عجز راحلته، وفيه جواز الإرداف وهو من التواضع، ولا خلاف فيه إذا أطاقت الدابة، وكان النبي ﷺ أردف أسامة من عرفة إلى المزدلفة ليلة النحر، =

الْفَضْلُ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: "نَعَمْ". وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

= ثم أورد الفضل من المزدلفة غداة يوم النحر. "فجاءته امرأة" قال الحافظ: لم تسم "من حثعم" يفتح الحاء المعجمة وسكون المثلثة وفتح العين المهملة، غير مصروف للعلمية والتأنيث باعتبار القبيلة لا العلمية ووزن الفعل، قاله القسطلاني. "تستغني" ويأتي بيان الاستغناء قريبا، "فجعل الفضل ينظر إليها" قال الباجي: تحتل أن تكون قد سددت على وجهها ثوبا؛ فإن المحرمة يجوز لها ذلك لمعنى السترة، إلا أنه كان يبدو من وجهها ما ينظر إليه الفضل. وفي "الفتح" عن العياض: لعل الفضل لم ينظر نظرا يتكر، بل خشي عليه أن يؤول إلى ذلك، أو كان قبل نزول الأمر بإدناء الحلايب. "وتنظر" الحثعمية "إليه"، وفي رواية شعيب: وكان الفضل رجلا وضيفا أي حميلا، وأقبلت امرأة من حثعم وضيفة، فطفق الفضل ينظر إليها وأعجبه حسننها، كذا في "الفتح": قال القرطبي: هذا النظر بمقتضى الطباع؛ فإنها مجبولة على النظر إلى الصورة الحسنة. "فجعل رسول الله ﷺ يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر" الذي ليس فيه المرأة، منعاه عن مقتضى الطبع وردا إلى مقتضى الشرع. وقال ابن عبد البر: وتبعه عياض فيه ما يلزم الأئمة من تغيير ما يخشى فتنة ومنعه ما يشكر في الدين. وقال النووي: فيه حرمة النظر إلى الأجنبية وتغيير المتكر باليد لمن قدر عليه. وقال الأبي: الأظهر أن صرفه وجه الفضل ليس للوقوع في الحرم كما يعطيه كلام عياض والنووي، وإنما هو لخوف الوقوع كما يعطيه كلام القرطبي.

فَقَالَتْ: الحثعمية "يا رسول الله! إن فريضة الله" زاد في النسخ الهندية: "على العباد" وليست هذه الزيادة في النسخ المصرية "في الحج" أي في أمره وشأنه، ويمكن "في" بمعنى "من" الليانية، كذا في "المراقبة". "أذركت" أي الفريضة "أي" مفعول، ولم يسم الأب "شيخا" حال "كبرا" نعت له، "لا يستطيع أن يثبت على الراحلة" نعت آخر، أو من الأحوال المتداخلة، أو "شيخا" بدل؛ لكونه موصوفا، أي وجب عليه الحج بأن أسلم وهو شيخ كبير، "أفأحج عنه؟" أي أيجوز لي أن أتوب عنه فأحج عنه؟ لأن ما بعد الفاء الداخلة عليها همزة معطوف على مقدر، والمعنى: أيسح مني أن أكون نائبة عنه في الحج؟ وهذا كله على المشهور. قال صاحب "المحلى": المشهور فيه فتح همزة وضم الحاء أي أحرم عنه بنفس، قيل: وروي بضم همزة وكسر الحاء أي أمر أحدا أن يحج عنه؟ "قال: نعم". وفي حديث أبي هريرة: فقال: **أَحْجَجْ عَنْ أَبِيكَ**، واختلفت الروايات في أن السائل رجل أو امرأة والمسؤول عنه أبوه أو أمه.

مَا جَاءَ فِيمَنْ أَحْصَرَ بَعْدُو

قال مالك: مَنْ أَحْصَرَ بَعْدُو فَحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَإِنَّهُ يَجِلُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَيَنْحَرُ هَدْيُهُ وَيَحْلِقُ رَأْسَهُ حَيْثُ حَبَسَ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ.

فيمن أحصر: ببناء المجهول "بعدو" قال الراغب: الحصر والإحصار: المنع من طريق البيت، فالإحصار يقال في المنع الظاهر كالعدو، والمنع الباطن كالمرض، والحصر لا يقال إلا في المنع الباطن، فقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحْصَرْتَهُ﴾ (البقرة: ١٩٦) فمحمول على الأمرين. وقال المجدد: الحصر كالضرب والنصر: التضييق والحبس عن السفر وغيره، كالإحصار، وأحصره المرض أو البول: جعله يحصر نفسه. واختلفت الأئمة في هذا الباب بعد اتفاقهم على أن حكم المحصر لا يختص بالنبي ﷺ كما توهمه بعضهم، واختلفوا من قروعه في مسائل كثيرة، حكى العيني في شرح "أهداية" عن الإسيحاني والثوري والكرماني أنهم اختلفوا في الإحصار في اثنين وستين موضعاً، ثم بسطها، لكننا تقتصر منها على ما لا بد من معرفتها لناظر الحديث، الأول: ما في "العيني" وهو اختلافهم في المحصر بأي شيء يكون، فقال قوم وهم عطاء بن أبي رباح وإبراهيم النخعي والثوري: يكون المحصر بكل حابس من مرض أو غيره من عدو وكسر وذهاب نفقة، ونحوها مما يمنعه عن المضي إلى البيت، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر، وروي ذلك عن ابن عباس وابن مسعود وزيد بن ثابت، وقال آخرون وهم الليث بن سعد ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق: لا يكون الإحصار إلا بالعدو فقط، ولا يكون بالمرض، وهو قول عبد الله بن عمر. ومعنى قولهم: لا يكون الإحصار بالمرض أي لا يجوز له التحلل بذلك، وهذا مقيد عند الإمام الشافعي وأحمد بعدم الاشتراط؛ فإن اشترط عند الإحرام التحلل بالمرض ونحوه يجوز له التحلل عندهما، كما سيأتي، قال العيني في "البناءة": الإحصار من عذر أو مرض أو كسر أو قطاع طريق وبكل حابس، وهو مذهب ابن عباس وابن مسعود وعطاء والنخعي وأبي ثور والثوري وعروة ومجاهد وعلقمة والحسن وسالم والقاسم وابن سيرين والزهري وأبي عبيد وأبي عبيدة وداد وأصحابه، وقال الفضل بن سلمة: قال بعض الفقهاء: لا يكون إلا من عدو دون المرض، وهو قول مخالف لقول مجتهدي الفقهاء ومذاهب العرب. وقال ابن حزم في "المحلى": كل من عرض له ما يمنعه من إتمام حجه أو عمرته من عدو أو مرض أو خطأ طريق أو خطأ في رؤية اهلال فهو محصر.

من أحصر: كذا في النسخ الهندية، وفي النسخ المصرية: من حبس، وكلاهما ببناء المجهول "بعدو" قال الباجي: وذلك مما يكون في الحج بأحد وجهين، أحدهما: أن يتيقن بقاءه واستيطانه لقوته وكثرته، واليأس من إزالته، فإن ذلك يكون حبساً، ويحل حيث حبس، وإن كان بينه وبين وقت الحج مقدار ما يهم أنه لو زال العدو لأدرك الحج. والوجه الثاني: أن يكون العدو مما يرجى زواله، فهذا لا يكون محصوراً حتى يبقى بينه وبين الحج مقدار ما يعلم أنه إن زال العدو لا يدرك فيه الحج، فيحل حيث عند ابن القاسم وابن الماحشون. "فحال بينه وبين البيت" =

٧٩٥ - **مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَلَّ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحُدَيْبِيَّةِ،**

= قال الباجي: الإحصار لا يكون إلا عما لا يتم النسك إلا به، وهو في العمرة البيت والسعي بين الصفا والمروة، وفي الحج مع ذلك غرفة، فإن أحصر بعد الوقوف بعرفة عن مكة فإنه يأتي بالمشاسك كلها وينتظر أياما، فإن زال العدو وأمكنه الوصول إلى البيت طاف، وإلا حل وانصرف؛ لأن عليه أن يأتي من نسكه بما يمكنه، وما حصر عنه تحلل وجاز له تركه، كما يجوز له ترك جميع النسك. "فإنه يحل من كل شيء" من محظورات الإحرام "وينحر هديه" أي ينحر الهدى إن كان معه قد سافه، وأما تحلله للحصر فلا يوجب هدبا عند مالك، قاله الباجي خلافا للأئمة الثلاثة، قد تقدم مبسوطا في الفرع الرابع. "ويخلق رأسه" أي سنة، فقد عرفت في الفرع التاسع أن خلق الرأس ليس بشرط التحلل عند مالك، بل هو سنة، وتقدم هناك للمذهب. "حيث حيس" بناء المجهول أي في أي موضع وقع الحصر من الحل أو الحرم. "وليس عليه" أي على المحصر "قضاء" ما أحصر عنه عند مالك والشافعي، خلافا للحنفية؛ إذ قالوا بالقضاء وهما روايتان لأحمد كما تقدم في الفرع الثالث مختصرا وفي عمرة القضاء مفصلا.

حل هو وأصحابه إلخ: وقد وردت قصة حصره ﷺ في عمرة الحديبية في كتب الصحاح بروايات كثيرة وألفاظ مختلفة مختصرة ومفصلة. قال الخصاص في "أحكام القرآن": قد تواترت الأخبار بأن النبي ﷺ كان محروما بالعمرة عام الحديبية، وأنه أحل من عمرته بغير طواف، ثم قضاه في العام القابل في ذي القعدة. "أن رسول الله ﷺ حل هو وأصحابه بالحديبية" لما صدّهم المشركون كما تقدم في باب العمرة في أشهر الحج. "فتحرروا الهدى وحلقوا رؤوسهم وحلوا من كل شيء" من ممنوع الإحرام "قبل أن يطوفوا بالبيت" فإن المشركين منعوهم عن الوصول إلى البيت، وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم بالحديث والفقه والتاريخ أنه ﷺ لم يصل إلى البيت في هذا السفر، فليس معنى قوله: "قبل أن يطوفوا" أنهم طافوا بعد ذلك، بل لم يطوفوا أصلا. "وقبل أن يصل إليه" أي إلى البيت "الهدى" وعلم منه أن الهدى يتحرر في موضع الحصر، ولا يجب وصوله إلى الحرم، والمسألة خلافية عند الأئمة، ومن قال بوجوب وصوله إلى الحرم كالحنفية استدل بقوله عز اسمه: **وَلَا تَحْقِقُوا فُرُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ** (الفرقة: ١٩٦) قال الخصاص: اختلف السلف في المحل ما هو؟ فقال عبد الله بن مسعود وابن عباس وعطاء وطلوس ومجاهد والحسن وابن سيرين: هو الحرم، وهو قول أصحابنا والثوري، وقال مالك والشافعي: محله الموضع الذي أحصر فيه، فيذبحه ويحل. والدليل على صحة القول الأول: أن المحل اسم لشئتين: يحتمل أن يراد به الوقت، ويحتمل أن يراد به المكان، ألا ترى أن محل الدين هو وقته الذي تحب به المطالبة، وقال النبي ﷺ: **لَضَبَاعَةُ: اشترط على** **وقم لي محلي حيث حسنتي**. فجعل المحل في هذا الموضع اسما للمكان، فلما كان محتملا للأمرين ولم يكن هدي الإحصار في العمرة مؤقتا عند الجميع وهو لا محالة مراد بالآية، وجب أن يكون مراده المكان، فاقتضى ذلك أن لا يحل حتى يبلغ مكانا غير مكان الإحصار؛ لأنه لو كان محل الإحصار محلا للهدى لكان بالغا محله بوقوع الإحصار، ولأدى ذلك إلى بطلان الغاية المذكورة في الآية، فدل ذلك على أن المراد بالمحل هو الحرم؛ لأن كل من لا يجعل =

فَنَحَرُوا الْهَدْيَ وَحَلَقُوا رُؤُوسَهُمْ، وَحَلَّوْا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ، وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ الْهَدْيُ، ثُمَّ لَمْ نَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ، وَلَا مِمَّنْ كَانَ مَعَهُ أَنْ يَقْضُوا شَيْئًا، وَلَا يَعُودُوا لِشَيْءٍ.

= موضع الإحصار محلاً للهدْي؛ فإنما يجعل المحل الحرم، ومن جعل محل الهدْي موضع الإحصار أبطل فائدة الآية وأسقط معناها، ومن جهة أخرى قوله تعالى: ﴿لَمْ يَحِلُّوا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ (المح: ٣٣) ودلالته على صحة ما قلنا في المحل من وجهين: أحدهما: عمومته في سائر الهدايا، والآخر: ما فيه من بيان معنى المحل الذي أحل ذكره في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ إلى آخر ما بسطه. وفي "البحر العميق" نقل صاحب "الكشاف" عن الزهري: أنه ﷺ نحر هديه في الحرم، واستدل الآخرون بحديث الباب. قال الموفق: لأن النبي ﷺ وأصحابه نَحَرُوا هداياهم في الخديبة، وهي من الحل. قال البخاري: قال مالك وغيره: إنهم حلَّقُوا وحلَّوْا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ الطَّوْفِ وقيل أن يصل الهدْي إلى البيت، وروى أن النبي ﷺ نحر هديه عند الشجرة التي كانت تحتها بيعة الرضوان، وهي من الحل باتفاق أهل السيرة والنقل. وفي "البخاري": أن الخديبة خارج من الحرم. قال الحافظ: هو من كلام الشافعي في "الأم"، وعنه أن بعضه في الحل وبعضه في الحرم. قلت: ويستدل لهم أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَهُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاصْبَوْا كُمْ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَعَكُمْ فَاَلَّذِينَ يَبْلُغُونَ مَحَلَّهُ﴾ (الفتح: ٢٥).

ثم لم نعلم: بالنون في أوله في النسخ الهندية فبصيغة المتكلم مبنيا للفاعل، وبالتحتانية في أوله في النسخ المصرية فبصيغة الغائب مبنيا للمجهول. "أن رسول الله ﷺ أَمَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ" الملائمين له "ولا ممن كان معه" في هذا السفر من الأفافيين والخارجين إلى الخديبة. "أن يقضوا شيئاً" من العمرة، ولا أمرهم "أن يعودوا لشيء" من الهدْي، أراد الإمام مالك أن يستدل بذلك على أن القضاء غير واجب على المحصر؛ فإنهم حصروا في عمرة الخديبة ولم ينقل عنهم أنهم قَضَوْا العمرة أو أمرهم النبي ﷺ بذلك، وعدم النقل لمثل هذا الأمر الذي وقع في محفل عظيم وعدد كثير ومشهد مشهور أول دليل على عدم القضاء، لا سيما وقد نقل إلينا ما جرى في هذه العمرة من المحاصرة والصلح والصد والكذب وغيرها بروايات كثيرة، وهكذا قال غير واحد من أهل العلم الذين لم يروا القضاء على المحصر. قلت: ومن ذهب إلى القضاء قد روى الواقدي في المغازي من طريق الزهري ومن طريق أبي معشر وغيرهما قالوا: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ يَعْتَمِرُوا فَلَمْ يَتَخَلَفْ مِنْهُمْ إِلَّا مَنْ قُتِلَ بَخِيرٍ أَوْ مَاتَ وَخَرَجَ مَعَهُ جَمَاعَةٌ مَعْتَمِرِينَ مِمَّنْ لَمْ يَشْهَدْ الْخَدِيبَةَ، وَكَانَتْ عَدَّتُهُمْ الْفَيْنِ. قال الحاكم في "الإكلیل": تواترت الأخبار أنه ﷺ لما هل ذو القعدة أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَعْتَمِرُوا قِضَاءَ عَمَرَتِهِمْ، وَأَنْ لَا يَتَخَلَفَ مِنْهُمْ أَحَدٌ مِنْ شَهْدِ الْخَدِيبَةِ، فَنَحَرُوا إِلَّا مَنْ اسْتَشْهَدَ وَخَرَجَ مَعَهُ آخَرُونَ مَعْتَمِرِينَ، فَكَانَتْ عَدَّتُهُمْ الْفَيْنِ سِوَى النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ.

٧٩٦ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنََّّهُ قَالَ حِينَ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ مُعْتَمِرًا فِي الْفِتْنَةِ: إِنَّ صُدِّدْتُ عَنْ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَهْلًا بِعُمْرَةٍ...

أنه قال إلخ في جواب ابنه عبد الله وسأله، ولفظ البخاري برواية الجويرية المذكورة: أهما كنما عبد الله بن عمر ليأتي نزل الجيش بابين الزبير، فقالا: لا يضرك أن لا تخرج العام إنا نخاف أن يحال بينك وبين البيت، فقال: "أخرجنا مع رسول الله ﷺ..." الحديث. "حين خرج" أي أراد أن يخرج من المدينة "إلى مكة" سنة اثنين وسبعين أو ثلاث وسبعين. "معتمرا" قال الحافظ: في "الموطأ" من هذا الوجه: "خرج إلى مكة يريد الحج فقال: إن صددت" فذكره ولا اختلاف؛ فإنه خرج أولا يريد الحج، فلما ذكروا له أمر الفتنة أحرم بالعمرة، ثم قال: ما شأهما إلا واحدا، فأضاف إليها الحج فصار فارنا، وهكذا في عامة شروح البخاري، لكن النسخة التي بأيدينا من رواية يحيى ليس فيها هذا اللفظ كما ترى، نعم، أخرج البخاري في باب طواف القارن برواية الثبت عن نافع: أن ابن عمر أراد الحج عام نزل الحجاج بابين الزبير، فقيل له: إن الناس كائن بينهم قتال، الحديث. "في الفتنة" أي فتنة الحجاج حين نزل بابين الزبير، قال القسطلاني وتابعه الزرقاني: وذلك أنه لما مات معاوية بن يزيد بن معاوية، ولم يكن استخلف بقي الناس بلا خليفة شهرين وأياما، فاجتمع رأي أهل الحل والعقد من أهل مكة، فابعوا عبد الله بن الزبير، ونم له ملك الحجاز والعراق وخراسان وأعمال المشرق، وبايع أهل الشام ومصر مروان بن الحكم، ثم لم يزل الأمر كذلك إلى أن توفي مروان، وولي ابنه عبد الملك، فمتع الناس الحج خوفا أن يبايعوا ابن الزبير، ثم بعث جيشا أمر عليه الحجاج، فقدم مكة وأقام الحصار من أول شعبان سنة اثنين وسبعين بأهل مكة إلى أن غلب عليهم، وقتل ابن الزبير وصلبه وذلك سنة ثلاث وسبعين.

إن صددت: يضم الصاد المهملة منيا للمفعول أي منعت "عن البيت" أي الوصول إليه "صنعنا" أي أنا ومن معي، "كما صنعنا مع رسول الله ﷺ" حين صد في عمرة الخديبية. قال النووي: الصواب في معناه: أنه أراد إن صددت وأحصرت تحللت كما تحللنا عام الخديبية مع النبي ﷺ، وقال القاضي: يحتمل أنه أراد أهل بعمره كما أهل النبي ﷺ بعمره في العام الذي أحصر، قال: ويحتمل أنه أراد الأمرين وهو الأظهر. قال النووي: وليس بظاهر كما ادعاه، بل الصحيح الذي يقتضي سياق كلامه ما قدمناه. "فأهل" أي ابن عمر "بعمره" زاد في رواية جويرية عند البخاري: فأهل بالعمرة من ذي الحليفة. قال الحافظ: وفي رواية أيوب الماضية: فأهل بالعمرة من الدار، والمراد بالدار المنزل الذي نزل به ذي الحليفة، ويحتمل أن يحمل على الدار التي بالمدينة، ويجمع بأنه أهل بالعمرة من داخل بيته، ثم أعلن بها، وأظهرها بعد أن استقر بذي الحليفة. "من أجل أن رسول الله ﷺ كان أهل" أي أحرم "بعمره عام الخديبية" سنة ست، يريد أنه أمثل نسك رسول الله ﷺ ليأتي من التحلل دون البيت إن صد عنه بما أتى به النبي ﷺ، ويكون له من ذلك ما كان له.

مِنْ أَجْلِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ، ثُمَّ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ نَظَرَ فِي أَمْرِهِ

نظر في أمره: يعني تأمل ما أحرم به من العمرة، وما كان يريد به أولاً من الحج؛ فإنه قد تقدم في الجمع بين مختلف الروايات أنه خرج يريد الحج، فلما ذكروا له الفتنة أحرم بالعمرة؛ لأنها أهون. "فقال" في نظره وتأمله "ما أمرهما" أي الحج والعمرة "إلا واحد" بالرفع، وفي "الإكمال" عن القاضي عياض: يعني في حكم الحصر، وأنه إذا كان التحلل للحصر جائزاً في العمرة مع أنها غير محدودة بوقت، ففي الحج أحوز. وقال الباجي: فرأى أن حكمهما في ذلك واحد، فإذا كان الترخص بالتحلل في أحدهما كان له في الآخر مثل ذلك؛ ولأنه إذا كان له التحلل في العمرة، وليست متعلقة بوقت معين، فبأن يكون له ذلك في الحج - وهو يفوت بفوات الوقت - أولى. وهذا حكم بالقياس، ولا نعلم أحداً أنكر عليه ذلك. "فالتفت إلى أصحابه"، فأحبرهم بما أدى إليه نظره "فقال: ما أمرهما إلا واحد، أشهدكم" أشهدهم ولم يكتف على التنية فقط مع أن الالتفات ليس بشرط؛ لئنه بذلك من يقتدي به على أنه انتقل نظره من العمرة إلى القرآن. "إني قد أوجبت" أي ألزمت نفسي "الحج مع العمرة" وفيه إرداف الحج على العمرة، كما تقدم في مبدأ القرآن ومنتهاه؛ وفي رواية جويرية عند البخاري: أهل بالعمرة من ذي الخليفة، ثم سار ساعة، ثم قال: إنما شأهما واحد أشهدكم إني قد أوجبت حجة مع عمري. وعنده أيضاً برواية موسى بن عقبة عن نافع: أشهدكم إني قد أوجبت عمرة، حتى كان بظاهر البداء قال: ما شأن الحج والعمرة إلا واحد، أشهدكم إني جمعت حجة مع عمرة. ورواية الليث: إني أشهدكم إني قد أوجبت عمرة، ثم خرج حتى إذا كان بظاهر البداء قال: ما شأن الحج والعمرة، الحديث.

"ثم نفذ" بالذال المعجمة أي سار إلى مكة "حاء البيت" ولم يصد في الطريق، "قطاف" للحج والعمرة معا "طوافاً واحداً" اختلفوا في تعيين هذا الطواف على أقوال سيأتي بيانها. "ورأى" ابن عمر "ذلك" أي الطواف الواحد "بجزأ عنه" بضم الميم وسكون الجيم وكسر الزاي بلا همز، أي كافياً، مفعول لقوله: "رأى"، وظاهر هذا السياق أنه لم يطف إلا وقت دخوله مكة، ثم تحلل يوم النحر بالحلق والرمي بدون الطواف، ثم اعلم أن المشهور على السنة المشايخ أن الحديث حجة للأئمة الثلاثة في وحدة الطواف للقارن، ومخالف للحنفية في احتياهم الطوافين له، وبذلك حزم عامة الشراح والمخشين، وأنت خير بأن كلامهم هذا يحمل فحل عقل، وذلك لأنهم اتفقوا على أن القارن يطوف ثلاث أطواف: طواف القدوم والركن والوداع، وأضافت الحنفية على ذلك طواف العمرة أيضاً، فصارت أربعة، قال الموفق: الأطوفة المشروعة في الحج ثلاثة: طواف الزيارة، وهو ركن الحج لا يتم إلا به بغير خلاف، وطواف القدوم، وهو سنة لا شيء على تاركه، وطواف الوداع واجب، ينوب عنه الدم إذا تركه، وهذا قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري، وقال مالك: على تارك طواف القدوم دم، ولا شيء على تارك طواف الوداع، وحكي عن الشافعي كقولنا في طواف الوداع، وكقوله في طواف القدوم. وإذا عرفت هذا فحديث الباب لو حمل على ظاهره أنه اكتفى على طواف واحد لا غير كان تاركاً للسنة والواجب عند الكل، وتاركاً للركن أيضاً عند الحنفية، =

فَقَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ، ثُمَّ التَفَتَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ،

= وأيضاً يخالف حديث نفسه المرفوع أيضاً، كما أخرج البخاري في "صحيحه" عنه: واستلم الركن أول شيء، ثم حَبَّ ثلاثة أطواف، ومشى أربعاً، فركع ركعتين حين قضى طوافه، فانصرف، فأتى الصفا فطاف بالصفا والمروة سبعة أطواف، ثم لم يخلل من شيء حرم منه حتى قضى حجة، ونحر هديه يوم النحر، وأفاض فطاف بالبيت، ثم حل من كل شيء حرم منه. وعن عروة أن عائشة أخبرته عن النبي ﷺ في ثمته بالعمرة إلى الحج بمثل الذي أخبرني سالم عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ مصرحاً بالطوافين من فعله ﷺ، فكيف يمكن أن يحمل حديث الباب على ظاهره في الاكتفاء بالطواف الواحد، الطواف الأول لا غير؟ ولذا ترى شراح الحديث مع اتفاقهم على أن الحديث حجة فهم ومخالف للحنفية احتاجوا إلى تأويله، حتى تناقض بعضهم بعضاً في المراد بالحديث، وأولوه بتوجيهات مختلفة بعضها محتمل وبعضها بعيد جداً، فمنها ما قال الزرقاني: قوله: فطاف طوافاً واحداً لقرانه بعد الوقوف بعرفة، وبه قالت الأئمة الثلاثة والجمهور، وقال أبو حنيفة والكويتيون: على القارن طوافان وسعيان. وأنت خير بآته لو حمل على الطواف بعد الوقوف يخالف المالكية أيضاً في ترك طواف القدوم الواجب. ومنها: ما حكاه الزرقاني وغيره عن بعض الحنفية: أنه طاف لهما طوافاً واحداً أي طاف لكل منهما طوافاً يشبه الطواف الذي للآخر. وهذا أيضاً بعيد؛ لكنه مع بعده لا يردده لفظ الحديث، كما لا يخفى.

ومنها: ما بسطه الطحاوي في "شرح المعاني": وأراد بالقران المتعة، والمتنع يسقط عنه طواف القدوم، فلم يبق إلا طوافه الأول يوم الإفاضة، وهو أيضاً بعيد يأتي عنه صريح ألفاظ الروايات بأنه أهل بها معاً قبل الوصول إلى مكة. ومنها: ما في "العرف الشدي": أنه طاف طواف العمرة وأدرج فيه طواف القدوم للحج لا طواف الزيارة. وذكر فيه أيضاً قبل ذلك: لكني ما وجدت أحداً قال بإدراج طواف القدوم في طواف الزيارة، إلا أنهم قالوا: أنه لو ترك طواف القدوم لا شيء عليه؛ لأنه ترك سنة، وفي عبارة في "معاني الآثار": أنه ﷺ لم يطف طواف القدوم. قلت: أصل هذا التوجيه مأخوذ عن كلام الطحاوي إذ قال: لكن وجه ذلك عندنا - والله أعلم - أنه لم يطف لحجته قبل يوم النحر؛ لأن الطواف الذي يفعل قبل يوم النحر في الحجة إنما يفعل للقدوم، لا لأنه من صلب الحجة، فاكتمى ابن عمر بالطواف الذي كان فعله بعد القدوم في عمرته عن إعادته في حجته.

ومنها: ما قال الحافظ: قوله: بطوافه الأول، أي الذي طافه يوم النحر للإفاضة، وتوهم بعضهم أنه أراد طواف القدوم، فحمل على السعي، وقال ابن عباد: فيه حجة لما لك في قوله: إن طواف القدوم إذا وصل بالسعي يجزئ عن طواف الإفاضة لمن تركه جاهلاً أو نسيه حتى رجع إلى بلده، وعليه الهدي، قال: ولا أعلم أحداً قال به غيره وغير أصحابه، وتعقب بأنه إن حمل قوله: "طوافه الأول" على طواف القدوم، فإنه أجزأ عن طواف الإفاضة، كان ذلك دالاً على الإجزاء مطلقاً، ولو تعمد لا يقيد الجهل والنسيان، لا إذا حملنا قوله: "طوافه الأول" على طواف الإفاضة يوم النحر أو السعي. ويؤيد الثاني حديث جابر عند مسلم: لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه =

أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ نَفَذَ جَاءَ الْبَيْتَ، فَطَافَ طَوَافًا وَاحِدًا وَرَأَى ذَلِكَ مُجْزِيًا عَنْهُ، وَأَهْدَى. قَالَ مَالِكٌ: فَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِيمَنْ أَحْصَرَ بَعْدُوكَ كَمَا أَحْصَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ. قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا مَنْ أَحْصَرَ بغيرِ عَدُوٍّ فَإِنَّهُ لَا يَجِلُّ دُونَ الْبَيْتِ.

مَا جَاءَ فِيمَنْ أَحْصَرَ بغيرِ عَدُوٍّ

٧٩٧ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ:

= بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً طوافه الأول. هو محمول على ما حمل عليه حديث ابن عمر المذكور. وقال أيضاً في الإحصار: حملة بعضهم على طواف القدوم، وهو مشكل كما تقدم. ومنها: ما قال السندي على "البحاري": قوله: "بطوافه الأول" أي بأول طواف طافه بعد النحر والخلق؛ فإنه هو ركن الحج عندهم لا الذي طافه حين القدوم، وإن كان هو المتبادر من اللفظ؛ فإنه للقدوم وليس بركن للحج، ولا يخفى أن بعض روايات ابن عمر يبعد هذا التأويل، وبقتضي أن الطواف الذي يجزئ عنهما هو الذي حين القدوم، وأقرب التوجيهات عندي هو ما تقدم عن الطحاوي من الاكتفاء بطواف العمرة عن طواف القدوم، وهذا وإن لم يوافق الحنفية لكن تتفق عليه جميع ما روي عن ابن عمر في هذا الباب، فلا بعد في أن يكون مذهبه كذلك؛ فإنه يحتجده ليس بمفقد للحنفية. وعلى هذا فمعنى قوله: "طاف حتماً طوافاً واحداً" أي لركن العمرة ووقود الحج، ومعنى قوله: "طوافه الأول" أي طواف العمرة، ومعنى قوله: "رأى مجزياً عنه" أي عن القدوم، ومعنى قوله: "لم يرد عليه" أي حين قدم حتى يوم النحر، وذلك لأن طواف الإفاضة عنه ثابت، ومعنى ما في إحصار البحاري من طريق جوهرية بلفظ: وكان يقول: لا يجل حتى يطوف طوافاً واحداً يوم يدخل مكة: أن المفرد إذا لم يدخل مكة بل وصل إلى عرفة يسقط عنه طواف القدوم، وكذلك إذا دخل مكة لكنه لم يطف للقدوم فيحوز له أن يتحلل بعد طواف الإفاضة، لكن القارن لا يسقط عنه طوافه الأول؛ لكون طوافه متضمناً لطواف العمرة وهو ركن، فلا يجوز له أن يجل حتى يطوف للعمرة والقدوم يوم يدخل مكة.

فهذا الأمر: أي الحكم الذي ذكر في هذا الباب "عندنا فيمن أحصر" ببناء المجهول "بعدو" كما أحصر النبي ﷺ وأصحابه في الحديبية، وتحلل موضع حصره، فكذلك يتحلل موضع الحصر من أحصر بعدو. "قال مالك" هكذا في النسخ الحنفية، وليست في المصرية هذه الكلمة، بل الكلام كنه مذكور في القول السابق، وهو الأوجه. "فأما من أحصر بغير عدو" كمرض ونحوه، "فإنه لا يجل دون البيت" ولا يشترط له حكم الإحصار، كما سيأتي في الباب اللاحق.

الْمُحْصَرُ بِمَرَضٍ لَا يَحِلُّ، حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَإِذَا اضْطُرَّ إِلَى لُبْسِ شَيْءٍ مِنَ الثِّيَابِ الَّتِي لَا بُدَّ لَهُ مِنْهَا أَوْ الدَّوَاءِ، صَنَعَ ذَلِكَ وَافْتَدَى.

٧٩٨ - **مَالِك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: الْمُحْرَمُ لَا يُحِلُّهُ إِلَّا الْبَيْتُ.

٧٩٩ - **مَالِك** عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ كَانَ قَدِيمًا أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى مَكَّةَ، حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِبَعْضِ الطَّرِيقِ كُسِرَتْ فَحِذْي، ...

لا يحل إ: يفتح أوله وكسر ثانيه وتشديد ثالثه، أي لا يخرج من إحرامه في موضع حصل له المرض، بل يستمر في إحرامه. "حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة" للحج، إن بقي وقته بعد زوال العذر، وإلا فللعمره عند الشافعي ومالك، وهو المشهور عن أحمد، وفي أخرى له وبه قالت الحنفية: أن يتحلل كما تقدم في الفروع الأول من الفروع الماضية في أول الباب الماضي. "فإذا اضطر إلى لبس شيء من الثياب التي لا بد له منها" أي من الثياب لأجل المرض "أو الدواء" الممنوع في الإحرام كالطبيب وغيره "صنع ذلك" أي استعمله "وافتدى" ولا إثم عليه، والأصل في ذلك قوله عز اسمه: **فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامِهِ** (البقرة: ١٩٦)، وسيأتي تفصيل الفدية في محله.

الحرم لا يحله: من الإفعال، "إلا البيت" ظاهره أنها لا ترى الإحصار مطلقا، ولذا قال الحافظ: في المسألة قول ثالث حكاه ابن جرير وغيره: أنه لا يحصر بعد النبي ﷺ، ثم قال بعد ما ذكر أثر سالم المذكور قبل: وأخرج ابن جرير عن عائشة بأسناد صحيح قالت: لا أعلم المحرم يحل بشيء دون البيت، وعن ابن عباس بإسناد ضعيف: لا إحصار اليوم. وروى ذلك عن عبد الله بن الزبير، وأشار المصنف بذكر هذا الأثر في الباب أنه محمول على من أحصر بغير عذر. وقال ابن عبد البر: معناه المحرم يمرض مرضا لا يقدر أن يصل إلى البيت فيبقى على حاله، فإن احتاج إلى لبس أو دواء فعل وافتدى، فإذا برئ أتى البيت وطاف وسعى، فهو كقول ابن عمر سواء.

أنه: أي الرجل البصري، "قال: خرجت إلى مكة" أي معتمرا كما يدل عليه الجواب الآتي "حتى إذا كنت ببعض الطريق" زاد جماعة: وقعت عن راحلتي، "كسرت" يسكون التاء ببناء الجھول "فحذني" نائب فاعله، "فأرسلت" بصيغة المتكلم، "إلى مكة" رسولا "وهما" أي بمكة "عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر والناس" اتفقهاء من الصحابة والتابعين، استفتيهم في التحلل "فلم يرخص" ببناء الفاعل من الترخيص أي لم يجوز "لي أحد أن أحل" وفي رواية حماد: فأرسلت إلى ابن عمر وابن عباس فقالا: العمرة ليس لها وقت كوقت الحج، يكون على إحرامه =

فَأَرْسَلْتُ إِلَى مَكَّةَ، وَبِهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَالنَّاسُ، فَلَمْ يُرَخَّصْ لِي أَحَدٌ أَنْ أَجِلَّ، فَأَقَمْتُ عَلَى ذَلِكَ الْمَاءِ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ، حَتَّى أَحْلَلْتُ بَعْمَرَةَ.

٨٠٠ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ حُبِسَ دُونَ الْبَيْتِ بِمَرَضٍ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

٨٠١ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ حَزَّابَةَ الْمَخْزُومِيَّ صُرِعَ بِبَعْضِ طَرِيقِ مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَسَأَلَ مَنْ يَلِي عَلَى الْمَاءِ الَّذِي ...
أي سقط عن الدابة

= حتى يصل إلى البيت. "فأقمت" بصيغة المتكلم "على ذلك الماء" الذي كسرت فحذي عنده "سبعة أشهر، حتى أحللت بعمره" بعد الصحة، والأثر يحتمل أن يكون من باب الإحصار بالمرض كما أشار إليه المصنف بالترجمة، ويحتمل أن يكون من باب الإحصار بالعمرة كما تقدم في الفرع الثاني من فروع الباب الأول مما ذكره صاحب الدين الطبري عن ابن عمر وابن عباس: أنه لا يتحقق الإحصار في العمرة لعدم التوقيت وخوف الفوات.
من حبس بناء المجهول. "دون البيت بمرض فإنه لا يحل" بفتح الباء وكسر الحاء، أي لا يخرج من إحرامه. "حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة" أي يسعى بينهما وإطلاق الطواف على السعي شائع في النصوص، والأثر يحتمل الأمرين المذكورين قبل ذلك.

صرع أي سقط عن دابته. "بعض طريق مكة وهو محرم" قال الباجي: ليس فيه ما يدل على أن إحرامه كان بحج أو عمرة، إلا أن قول المفتين له: "تم عليه حج قابل" يقتضي أن إحرامه كان بالحج، وأنه قد بين ذلك لهم في سؤاله، وعرفوا ذلك من حاله، ولو كان محرمًا بعمرة لم يكن عليه قضاء حج في المستقبل، ولو لم يعرفوا صفة إحرامه لما أفتوه حتى سألوه عن مقتضاه. قلت: لكن في "المنتقى" برواية مالك: وهو محرم بالحج. "فسأل من يلي على الماء الذي كان عليه عن العلماء" اختلفت نسخ "الموطأ" في هذا اللفظ أيضًا، وما ذكرنا من السياق هو ما أطبق عليه جميع النسخ المصرية من المتون والشروح إلا الزرقاني، فليس فيها لفظ "عن العلماء" بل زاده في الشرح، وكذا ليس في "جمع الفوائد" ولا "المنتقى". قال الباجي: يريد أنه سأل عمن يستفتيه في أمره من الخائين على الماء إن كان يحضر موضعه منهم أحد، فوجد به عبد الله بن عمر.

وفي "جمع الفوائد": فسأل عن ذلك الماء الذي كان عليه، فوجد. ولفظ الإشارة لا يوحد في نسخة غيرها، وفي "المنتقى": فسأل على الماء الذي كان عليه. قال الشوكاني: قوله: "على الماء" هكذا في بعض نسخ هذا الكتاب، وفي بعضها: "عن الماء"، وفي نسخة صحيحة من "الموطأ": "على الماء" مسخ بـ"عن". وفي جميع النسخ الهندية: =

كَانَ عَلَيْهِ، فَوَجَدَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ وَمَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ، فَذَكَرَ لَهُمْ
الَّذِي عَرَضَ لَهُ، فَكُلُّهُمْ أَمَرَهُ أَنْ يَتَدَاوَى بِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ وَيَفْتَدِي، فَإِذَا صَحَّ اعْتَمَرَ
فَحَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ، ثُمَّ عَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ، وَيُهْدِي مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ.
قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا فَيَمْنٌ أَحْصَرَ بِغَيْرِ عَدُوٍّ. قَالَ مَالِكٌ:

= فسأل من يلي الماء الذي كان عليه، فوجد. قال الشيخ في "المصنف" پس سوال کرد آن علامه را که بودند متصل آب که فرود آمده بود بر آن، پس یافت عبد الله بن عمر، "فوجد به عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير ومروان بن الحكم" قال الباجي: هذا يدل على أن مروان كان من الفقهاء وأنه كان ممن يستفتى ويؤخذ بقوله، ويدل أيضاً على أن المفتي إذا كان من أهل العلم والاجتهاد جاز أن يفتي في موضع فيه من هو أعلم منه؛ لأنه لا خلاف أن ابن عمر وابن الزبير مقدمان عليه في العلم والدين والفضل بدرجات منه.

الذي عرض له: من الصرع والشكوى. "فكلهم أمره أن يتداوى بما لا بد له منه" يعني أباحوا له التداوي بما يحتاج إليه لمرضه. "ويفتدي" إن فعل في التداوي شيئاً من محظورات الإحرام. قال الباجي: وكذلك إن احتاج أن يربط على موضع الكسر خرقه، فإنه يربطها ويلزمه الفدية. قلت: وعندنا الحنفية فيه تفصيل، قال في مكروهات الإحرام من "الغنية": ونعصيب شيء من جسده غير الرأس والوجه إن كان بلا علة؛ لأنه نوع عبث وإلا فلا بأس به، وأما نعصيب الرأس والوجه فمكروه مطلقاً موجب للحزاء، يعذر أو بغير عذر، إلا أن صاحب العذر غير آثم. "فإذا صح" وفاته الحج "اعتمر" أي يتحلل بفعل العمرة. "فحل من إحرامه" بذلك؛ فإن فائت الحج يتحلل بفعل العمرة عند الثلاثة، ويفسخ الحج إليها عند أحمد، كما تقدم في الفرع الثامن. قال الباجي: ومعنى ذلك أن يكون مرضه يدوم به حتى يقوته الحج. قلت: وهذا ظاهر كما يدل عليه قوله: "ثم عليه حج قابل" أي في السنة الآتية قضاء عما فاته في السنة الماضية. "ويهدي ما استيسر" أي تيسر "من الهدى"؛ لأنه صار فائت الحج وعليه القضاء عند الأربعة، والهدي عند الثلاثة ما خلا الحنفية، فعندهم محمول على النذر كما سيأتي في محله.

وعلى ذلك: أي المذكور قبل، خبر. "الأمر" مبتدأ، "عندنا" بالمدينة المنورة "فيمن أحصر بغير عدو" أن لا يحل إلا بفعل العمرة، ولا يتحقق الإحصار بغير عدو. **قال مالك:** في تقوية ما تقدم وتأنيده، كما ذهب إليه عامة الشراح، والأوجه عندي: أن المصنف شرع من ههنا أحكام فائت الحج، ولما كان حكمه وحكم المحصر بالمرض عند مالك متقاربين جمع بينهما في باب واحد. "وقد أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبا أيوب الأنصاري" أحد كبار الصحابة اسمه خالد بن زيد البصري "وهبار" بفتح الهاء وتشديد الموحدة على ما ضبطه في "المغني" و"تذيب الأسماء" للنووي و"التعليق الممجد"، زاد آخره راء مهملة. "بن الأسود" بن المطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشي، =

وَقَدْ أَمَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ وَهَبَّارَ بْنَ الْأَسْوَدِ حِينَ فَاتَهُمَا الْحَجُّ وَأَتَيَا يَوْمَ النَّحْرِ: أَنْ يَحِلًّا بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ يَرْجِعَانِ حَلَالًا ثُمَّ يَحُجَّانِ عَامًا قَابِلًا وَيُهْدِيَانِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَكُلُّ مَنْ حُجِسَ عَنِ الْحَجِّ بَعْدَ مَا يُحْرِمُ، إِمَّا بِمَرَضٍ أَوْ بِغَيْرِهِ أَوْ بِخَطَأٍ مِنَ الْعَدَدِ، أَوْ خَفِيَ عَلَيْهِ الْهَلَالُ، فَهُوَ مُحْضَرٌ، عَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُحْضَرِّ. قَالَ يَحْيَى: سُبُلُ مَالِكٍ عَمَّنْ أَهْلٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ بِالْحَجِّ، ثُمَّ أَصَابَهُ كَسْرٌ أَوْ بَطْنٌ مُتَحَرِّقٌ،
التاريخ فطن العاشرة ناسعا
إسهال

= أسلم بالجرأة بعد فتح مكة وحسن إسلامه. "حين فاقهما الحج" كما سيأتي الأثران عنهما موصولاً في باب هدي من فاته الحج. "وأتيا يوم النحر" أي وصلا مكة بعد يوم عرفة. "أن يحلا بعمره ثم يرجعا" بنون التثنية في النسخ الهندية، وبدونه في المصرية. "حللا ثم يحجان" بنون التثنية في جميع النسخ الهندية والمصرية، أي يقضيان الحج. "عاما قابلا" بالنصب على الظرفية والصفة. "ويهديان، فمن لم يجد" اهدي "فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله" كما سيأتي في محله، ومقصود المصنف تقوية ما تقدم أن المحصر بالمرض إن فاته الحج يتحلل بفعل العمرة، فإن فاته الحج كيفما كان يتحلل بذلك.

وكل من حيس عن إتمام الحج "بعد ما يحرم، إما بمرض" أي سواء كان حيسه بمرض. "أو بغيره أو خطأ من العدد" مثل أن يظن يوم النحر يوم عرفة. "أو خفي عليه الهلال" وهو وإن كان يدخل في خطأ العدد لكن يحصر بالذكر لكثرة وقوعه، والخطأ في العدد قد يكون بغير خفاء الهلال، مثل أن يظن يوم السبت يوم الجمعة، فيتأخر يوما، ويقوت بذلك الحج، ومثل الدسوقي خطأ العدد بقوله: صورته كما قال ابن عبد السلام: أن يعلموا أول الشهر، ثم إنهم سهوا ووقفوا في الثامن، ولم يتبين لهم الخطأ إلا بعد مضي العاشر. قلت: وعلى هذا فهو مقابل الخفاء الهلال. "فهو محصر وعليه ما على المحصر" من التحلل بفعل العمرة، والهدي والقضاء، ومعنى قوله: "فهو محصر" أي في حكمه، وإلا فبينهما فرق عند المالكية أيضاً، وكذا عند الجمهور يلزمه القضاء من قابل، سواء كان الفاتك واحداً أو تطوعاً، وهو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي، وعن أحمد: لا قضاء عليه، بل إن كانت فرضاً فعلها بالوجوب السابق، وهو إحدى الروايتين عن مالك؛ لأنه كالمحصر، وجه الرواية الأولى: حديث عمر المذكور، والمحصر غير منسوب إلى التفريط، بخلاف من فاته الحج إن حصر. وعند الحنفية: إن فاته الحج يتحلل بفعل العمرة وعليه القضاء، لكنه ليس بمحصر كما تقدم. **عمن أهل:** أي أحرم "من أهل مكة بالحج، ثم أصابه كسر" لبعض أعضائه "أو بطن" أي إسهال "متحرق" اختلفت نسخ "الموطأ" في هذا اللفظ، ففي بعضها بالنون وإغاء المعجمة والراء المهملة، وفي بعضها بالياء بدل النون والفاي سواء، والمراد على كليهما الإسهال الطويل، =

أَوْ امْرَأَةٌ تُطَلَّقُ، قَالَ: مَنْ أَصَابَهُ هَذَا مِنْهُمْ، فَهُوَ مُحْصَرٌّ، يَكُونُ عَلَيْهِ مِثْلُ مَا عَلَى أَهْلِ
الْأَفَاقِ إِذَا هُمْ أُحْصِرُوا.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ قَدِمَ مَكَّةَ مُعْتَمِرًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، حَتَّى إِذَا قَضَى عُمْرَتَهُ،

= مأخوذ مما قال الجحد: رجل متخرق السريال ومنخرقة: إذا طال سفره، فتشقق ثيابه. وفي "الصرّاح": تخرق
فراق ومتى كردن وكرم. وفي بعضها بالثناء والحاء والراء المهملتين، وفي نسخة الباجي: بطن مخوف، والمراد مهلك،
يقال: مرض مخوف أي مهلك، والمقصود في كلها سواء، أي أصابه إسهال بطن متواتر: "أو امرأة تطلق" أي
تكون امرأة حامل يضيئها وجع النفاس، قال الجحد: وطلقت كـ "عني" تطلق في المحاض طلقا: أصابها وجع
الولادة. "قال" مالك: "من أصابه هذا" أي ما ذكر من الأعذار. "منهم، فهو محصر، يكون عليه مثل ما يكون
على أهل الأفاق إذا هم أحصروا" يعني لا فرق في ذلك بين المكين وغيرهم، قال الباجي: وهذا الذي ذهب إليه
مالك، وعليه أكثر أصحابه. وقال أشهب: لا إحصار على المكّي، وإن نعى نعا، يريد وإن حمل على النعى
إلى عرفة وغيرها. قال الموفق: فإن كان قد طاف وسعى للقدوم، ثم أحصر، أو مرض حتى فاتته الحج، تحلل
بطواف وسعى وهذا قال الشافعي وأبو ثور، وقال الزهري: لا بد أن يقف بعرفة، وقال محمد بن الحسن: لا
يكون محصرًا بمكة، وروي ذلك عن أحمد. وفي "البنية": الرابع عشر: (من اختلافات الإحصار) قال الزهري
وعروة بن الزبير: لا إحصار على أهل مكة. وفي المبسوط: لو أحصر بمكة بعد قدومه، فليس بمحصر. وقال
السرخسي: الأصح إن منع من الوقوف والطواف فهو محصر. وفي "الهداية": من أحصر بمكة وهو ممنوع عن
الطواف والوقوف، فهو محصر، وإن قدر على أحدهما فليس بمحصر، وقيل: في المسألة خلاف بين أبي حنيفة وأبي
يوسف، والصحيح ما أعلمتك من التفصيل. وفي "البنية": قوله: ومن أحصر بمكة، حاصله أن الإحصار لا
يتحقق عندنا إلا إذا منع عن الوقوف والطواف جميعا، وقال الشافعي: يتحقق الإحصار بمكة مطلقا سواء قدر
على الطواف أو لا. وقوله: "خلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف" وهو ما ذكر علي بن جعد عن أبي يوسف قال:
سألت أبا حنيفة عن الحرم يحصر في الحرم، فقال: لا يكون محصرا، فقلت: أليس أن النبي ﷺ أحصر بالحدبية
وهي من الحرم؟ فقال: إن مكة يومئذ كانت دار الحرب، فأما اليوم فهي دار الإسلام، فلا يتحقق الإحصار فيها،
قال أبو يوسف: وأما أنا فأقول: إذا غلب العدو على مكة حتى حالوا بينه وبين البيت، فهو محصر. قوله:
"والصحيح ما أعلمتك" أي الصحيح من الرواية أن الممنوع من الوقوف والطواف يكون محصرا باتفاق أصحابنا،
وإذا قدر على أحدهما لا يكون محصرا، وهو معنى قوله: "ما أعلمتك من التفصيل".

رجل قدم مكة معتمرا أي محرما بالعمرة "في أشهر الحج" وكان قصده التمتع. "حتى إذا قضى عمرته" أي أدى
أعمالها وحل منها. "أهل بالحج من مكة" كما هو ديدن المعتمر. "ثم كسر" بناء المجهول "أو أصابه أمر" آخر مانع =

أَهْلٌ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ، ثُمَّ كُسِرَ أَوْ أَصَابَهُ أَمْرٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَحْضُرَ مَعَ النَّاسِ الْمَوْقِفَ، قَالَ: أَرَى أَنْ يُقِيمَ، حَتَّى إِذَا بَرَأَ خَرَجَ إِلَى الْحِلِّ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَكَّةَ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَحِلُّ، ثُمَّ عَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ وَالْهَدْيُ.

حتى يصح إحرامه للعمرة

= "لا يقدر" لأجله "على أن يحضر مع الناس الموقف": بعرفة "قال مالك" أعاده ليفصل بين السؤال والجواب: "أرى أن يقيم" على إحرامه الذي أحرم به أولاً. "حتى إذا برأ" بفتح الراء من باب فتح وكسرها من باب سمع، وفي لغة: بضمها من باب كرم أي صح من مرضه وقوي. "خرج إلى الحل" وجواباً لأنه قد أحرم أولاً بالحج من مكة كما تقدم، فإذا فاته الحج يتحلل بعمرة، ومن شرطها الجمع بين الحل والحرم عند المالكية، فلا بد عندهم أن يخرج إلى الحل ليجمع بين الحل والحرم. وفي "البنية" الستون: (من اختلافات الإحصار) أن المكي إذا تلبس بالحج ثم أحصر بالحج بمكة، فإنه يطوف ويسعى ويحل، وكذا الغريب بمكة إذا أحرم، وبه قال الشافعي، وقال مالك: إذا بقي محصوراً حتى فرغ الناس من الحج خرج إلى الحل، ويحرم بعمرة ويفعل ما يفعله المعتمر ويحل، وعليه الحج من قابل والهدي مع الحج، وكذا الغريب إذا أحصر بمكة، حكاه عنه ابن المنذر في "الأشراف".

والمسألة خلافية عند الحنفية، ففي "البنية": الثامن عشر: المحرم بالحج إذا أحصر وفاته الحج فإنه يتحلل بأفعال العمرة، ولا يحتاج إلى إحرام جديد للعمرة عند أبي حنيفة ومحمد، بل يؤديها بإحرام الحج الذي هو فيه، وعند أبي يوسف: يحتاج إلى إحرام جديد للعمرة. وهكذا حكى الاختلاف العز بن جماعة في "منسكه"، لكن تعقبه القاري بأنه وهم، بل عند أبي يوسف ينقلب إحرامه إلى العمرة من غير تجديد، وعندهما لا ينقلب. وهكذا حكى الخلاف صاحب "البحر العميق" عن "البدائع"، ثم قال: والدليل على صحة ما ذكرنا أن فائت الحج لو كان من أهل مكة يتحلل بالطواف، كما يتحلل أهل الآفاق، ولا يلزمه الخروج إلى الحل، ولو انقلب إحرامه إحرام عمرة وصار معتمراً للزمه الخروج إلى الحل. وفي "منسك الكرماني": اختلفوا في الطواف الذي يقع به التحلل، فعند أبي حنيفة ومحمد والشافعي: هو عمل عمرة مودة بإحرام الحج، ومعناه أنه يبقى في إحرام الحج، ويتحلل بأعمال العمرة. وقال أبو يوسف وأحمد: ينقلب إحرامه إحرام عمرة. "ثم يرجع" من الحل "إلى مكة، فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة للعمرة، "ثم يحل" عن إحرامه، "ثم عليه حج" عام "قابل" قضاء لما فاته. قال الجوهري: قبل وأقبل بمعنى، يقال: عام قابل أي مقبل، قاله الزرقاني. "والهدي" جيراً لذلك، وقد عرفت أن فائت الحج يتحلل بعمرة إجماعاً، وكذلك يجب عليه القضاء بلا خلاف عند الأئمة الأربعة في المرجح عنهم، واختلفوا في الهدى كما سيأتي في محله.

قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ أَهْلٌ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ مَرَضَ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَحْضُرَ مَعَ النَّاسِ الْمَوْقِفَ، قَالَ: إِذَا فَاتَهُ الْحَجُّ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ خَرَجَ إِلَى الْحِلِّ، فَدَخَلَ بِعُمْرَةٍ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؛ لِأَنَّ الطَّوَافَ الْأَوَّلَ لَمْ يَكُنْ نَوَافًا لِلْعُمْرَةِ، فَلِذَلِكَ يَعْمَلُ بِهَذَا، وَعَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ وَالْهَدْيُ.

قال مالك: وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ، فَأَصَابَهُ مَرَضٌ حَالَ بَيْنِهِ وَبَيْنَ الْحَجِّ، وَطَافَ بِالْبَيْتِ

أي وقد كان طواف

فيمن أهل: أي أحرم "الحج من مكة، ثم طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة" قال الباجي: يريد أنه فعل ذلك وإن لم يكن من حكمه أن يفعله؛ لأن من حج من مكة ليس عليه طواف ورود؛ لأنه ليس بوارد، وله أن يتطوع بما شاء من الطواف، ولا يسعى بين الصفا والمروة؛ لأن السعي بينهما لا يتنفل به؛ لأنه عمل من أعمال الحج لا تعلق له بالبيت، فلم يكن قرية في نفسه منفردا، وحكمه أن يكون باثر طواف في حج أو عمره، ولا طواف في الحج إلا طواف الورد أو الإفاضة، فإذا سقط طواف الورد لم يبق عليه إلا طواف الإفاضة، فيلزمه تأخير السعي يأتي به بعد طواف الإفاضة، هذا مذهب مالك. وقال أبو حنيفة والشافعي: من أحرم من مكة بالحج فله أن يقدم الطواف والسعي.

"ثم مرض" ووقع له الإحصار بذلك، "فلم يستطع أن يحضر مع الناس الموقف" بعرفة "قال" مالك أعاده؛ ليفصل بين السؤال والجواب. "إذا فاته الحج" لعدم الوقوف بعرفة، "فإن استطاع" بعد ذلك الخروج إلى الحل ولم تحترمه المثبة قبل ذلك، "خرج إلى الحل" وجوبا، إذا استطاع ذلك. "فدخل" مكة "بعمره" أي مليا بها بدون تجديد الإحرام، كما تقدم قريبا. "فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة" للعمرة؛ لأن الطواف الأول الذي فعله قبل المرض كما لم يجزه للحج؛ لكونه قبل الوقوف، كذلك لا يجزيه لهذه العمرة؛ لأنه لم يكن نوافا للعمرة التي يريد أن يتحلل بها، فلذلك يعمل بهذا أي يأتي بالطواف والسعي. قلت: وكذلك عند الحنفية لا يكفي طوافه الذي طاف قبل الفوات "وعليه حج قابل" قضاء لما فاته عند الأربعة "والهدي" عند مالك ومن معه، خلافا للحنفية.

وإن كان إلح: الذي أهل بالحج "من غير أهل مكة" بل يكون آفاقيا "فأصابه مرض" موصوف "حال" ذلك المرض صفة "بينه" أي انحرص "وبين" إتمام "الحج، وطاف" بالواو في النسخ الهندية، أي وقد كان طاف بالبيت قبل المرض، وفي النسخ المصرية بالغاء، فهو للترتيب الذكري وليس بمتفرع على المرض. "بالبيت" للقدوم الواجب عند مالك، والسنة عند غيره. "وسعى بين الصفا والمروة" بعد طواف القدوم، ثم وقع له الإحصار. "حل" أيضا "بعمره" نفوت الحج، "وطاف بالبيت طوافا آخر" للتحلل "وسعى بين الصفا والمروة" تكميلا لأفعال عمرة التحلل. "لأن طوافه الأول" الذي طاف للقدوم "وسعى" الأول الذي سعى بعد طواف القدوم "إنما كان نوافا للحج" لا للتحلل، =

وَسَعَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، حَلَ بِعُمْرَةٍ، وَطَافَ بِالْبَيْتِ طَوَافًا آخَرَ وَسَعَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ؛ لَأَنَّ طَوَافَهُ الْأَوَّلَ وَسَعْيَهُ إِنَّمَا كَانَ تَوَاهٍ لِلْحَجِّ، وَعَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ وَالْهَدْيُ.

مَا جَاءَ فِي بِنَاءِ الْكَعْبَةِ

٨٠٢ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ أَخْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ.....

= والحاصل أن لا فرق فيمن فاته الحج بين المكّي وغيره في أنه إنما يتحلل بفعل العمرة، إلا أن المكّي يجب عليه الخروج إلى الحل عند مالك خاصة دون غيره، بخلاف الأفاقي؛ إذ لا يحتاج إلى الخروج، وإنما كرر الإمام مالك هذه المسألة؛ لأن الطواف في الصورة الأولى لم يكن مشروعاً، وفي هذه الصورة مشروع، بل واجب عند مالك، فيبين أنهما سواء في وجوب استئناف الطواف والسعي لعمرة التحلل. وقال القاري في "شرح الباب": لو قدم محرم بحجة فطاف للقدوم وسعى، ثم فاته الحج بقوت الوقوف، فعليه أن يحلل بأفعال العمرة من طواف لها وسعي آخر بعدها، ولا يكفيه طواف النحية الأول ولا السعي المتقدم في التحلل. "وعليه حج قابل" بالإضافة، أي حج عام قابل. "والهدي" كما تقدم قريباً.

بناء الكعبة: اختلفت شراح الحديث وحملة التاريخ في عدة بناء الكعبة وفي أول بنائها، ففي "العيني": قال الشيخ قطب الدين: قالوا: بني البيت خمس مرات: بنه الملائكة، ثم إبراهيم عليه السلام، ثم قريش في الجاهلية وحضر النبي صلى الله عليه وآله هذا البناء، ثم ابن الزبير، ثم حجاج واستمر. وفي "الخميس" عن "البحر العميق" أن الكعبة بنيت سبع مرات، الأولى: بناء الملائكة أو آدم على الخلاف. الثانية: بناء إبراهيم عليه السلام. الثالثة: بناء العمالقة. الرابعة: بناء جرهم. الخامسة: بناء قريش قبل الإسلام بخمسة أعوام. السادسة: بناء ابن الزبير. السابعة: بناء الحجاج. وعن "شفاء الغرام": لا شك أنها بنيت مراراً، وقد اختلف في عدد بنائها، ويحصل من مجموع ما قيل فيه: إنها بنيت عشر مرات، منها: بناء الملائكة، ومنها: بناء آدم، ومنها: بناء أولاده وبناء إبراهيم عليه السلام. وبناء العمالقة، وبناء جرهم، وبناء قصي بن كلاب، وبناء قريش، وبناء ابن الزبير، وبناء الحجاج. وكذا حكى صاحب "مرآة الحرمين" عن "شفاء الغرام" للنفقي القاسي، وزاد في آخره: ثم بين أن بنايات الملائكة وآدم وأولاده لم يأت بها خبر ثابت، وأما بناء الخليل فحجاء به القرآن والسنة. وقال الحلبي: الحق أن الكعبة لم تبن جميعاً إلا ثلاث مرات: الأولى: بناء إبراهيم عليه السلام. الثانية: بناء قريش وكان بينهما ١٦٧٥ سنة. والثالثة: بناء ابن الزبير وكان بينهما ٨٢ سنة، وأما بناء الملائكة وآدم وشيث فلم يصح، وأما بناء جرهم والعمالقة وقصي، فإنما كان ترميماً.

عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: أَلَمْ تَرَيَ أَنَّ قَوْمَكَ حِينَ بَنَوْا الْكَعْبَةَ اقْتَصَرُوا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَلَا تُرَدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟ قَالَ: لَوْلَا حَدَّثَانُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَفَعَلْتُ، قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَيْسَ كَأَنَّتُ عَائِشَةَ.....

عن عائشة: متعلق بـ "أعبر" أو رواية. "أن النبي ﷺ قال" أي لعائشة كما في رواية، "ألم تري" بفتحيتين وسكون الياء مجزوم بحذف النون، أي أَمْ تَعْرِفِي. "أن قومك" أي قريشا "حين بنوا الكعبة" قبل المبعث بخمس سنين. "اقتصروا عن" كذا في النسخ المصرية، وفي الهندية "على قواعد" جمع قاعدة وهي الأساس، "إبراهيم" كما تقدم في بناء قريش مفصلا، وفي "الصحاحين" عن عائشة: سألت النبي ﷺ الجدار من البيت هو؟ قال: **نعم**. قلت: فما هم لم يدخلوه في البيت؟ قال: **إن قومك قصرت هم السفة**. قلت: فما شأن بابهم مرتفعاً؟ قال: **فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا ويمنعوا من شاءوا**. "قالت: فقلت: يا رسول الله! أفلا ترددها على قواعد إبراهيم؟ قال" رسول الله ﷺ: "لولا حدثان بكسر الحاء وسكون الدال المهملتين وفتح المثناة، مبتدأ خبره محذوف وجوبا أي موجود يعني قرب عهد "قومك بالكفر لفعلت" أي لرددتها على قواعد إبراهيم. قال الباجي: يريد قرب العهد بالجاهلية، فرمما أنكرت نفوسهم حراب الكعبة، فيوسوس لهم الشيطان بذلك ما يقتضي إدخال الداحلة عليه في دينهم، والنبي ﷺ كان يريد استلافهم ويروم تثبيتهم على أمر الإسلام والدين يخاف أن تنفر قلوبهم بتخريب الكعبة، ورأى أن يترك ذلك، وأمر الناس باستيعاب البيت أقرب إلى سلامة أحوال الناس وإصلاح أديانهم، مع أن استيعابه بالبيان لم يكن من الفروض، ولا من الأركان، وإنما يجب استيعابه بالطواف خاصة، وهذا يمكن مع بقاءه على حاله.

قال: عبد الله بن محمد، "فقال عبد الله بن عمر: لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله ﷺ" قال الحافظ نعا لقاضي عياض وغيره: ليس هذا شكا من ابن عمر في صدق عائشة، ولا تضعيفا لحديثها؛ فإنها الحافظة المتقنة، لكنه جرى على ما يعتاد في كلام العرب؛ فإنه يقع في كلامهم كثيرا صورة التشكيك، والمراد التقرير واليقين. وقال الباجي: يريد إن كان عبد الله بن محمد قد سلم من السهو والخطأ فيما نقله عن عائشة، وكانت عائشة قد سمعت هذا من رسول الله ﷺ "ما أرى" بضم الهجمة أي ما أظن، "رسول الله ﷺ ترك" قال الباجي: هذا يقتضي قصد تركهما وإلا فلا يسمى تاركا لعرف الاستعمال من أراد الشيء فعنعه منه مانع. "استلام" افتعال من السلام والمراد ههنا لمسهما بالقبلة أو اليد، كذا في "الفتح". "الركنين" أي العراقي والشامي "اللذين يلبان الحجر" بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم أي يقربان منه، وهو معروف بالخطيم على صفة نصف الدائرة، وقدرها تسع وثلاثون ذراعا، قاله الحافظ. "إلا أن البيت" أي الكعبة "لم يتمم" بتشديد الميم بزنة المضارع المجهول من التتميم، وفي نسخة: لم يتم، بزنة المجهول من الجرد، وفي أخرى: لم يتمم، بفك الإدغام، كذا في "الحلى".

سَمِعْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ اسْتِلَامَ الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلْيَانِ الْحَجَرُ، إِلَّا أَنَّ النَّبِيَّ لَمْ يُتِمَّ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ.

٨٠٣ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: مَا أَبَالِي أَصَلَّيْتُ فِي الْحَجَرِ أَمْ فِي النَّبِيِّ.

٨٠٤ - **مالك** أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ بَعْضَ عُلَمَائِنَا يَقُولُ: مَا حُجِرَ الْحَجَرُ، وَطَافَ النَّاسُ مِنْ وَرَائِهِ، إِلَّا إِرَادَةً أَنْ يَسْتَوْعِبَ النَّاسُ الطَّوَافَ بِالنَّبِيِّ كُلِّهِ.

= والمعنى: أن البيت لم يكمل في جانب الخطيم على قواعد إبراهيم، والباقي في الحجر من البيت فوق ستة أذرع ودون سبعة أذرع، كما حققه الحافظ. وحكي عن الشافعي عن عدد نقيهم من أهل العلم من فريش أنه ستة أذرع وشبر، قال الحافظ: وزاد معمر في آخر الحديث: ولا طاف الناس من وراء الحجر إلا لذلك، ونحوه في رواية أبي أويس. قال الأبي: وهذا الذي قاله ابن عمر من فهمه، ومن تعليل العدم بالعدم علل عدم الاستلام بعدم أهما من البيت. وقال غيره في الحديث: علم من إعلام النبوة فإنه ﷺ أعلم عائشة بذلك، فكان الذي تولى بعضها وبنائها ابن أختها عبد الله بن الزبير، ولم ينقل عنه أنه قال ذلك لغيرها، وأوضح منه قوله ﷺ لها: **فإن ما أقومك أن سمعه، فهلمي لأريك ما تركوا من الحديث.** وسيأتي الكلام على استلام الأركان في بابها.

ما أبالي أصليت: همزة الاستفهام "في الحجر" بكسر الحاء وسكون الجيم "أم في البيت" أي المني الآء، وإلا فالحجر أيضاً من البيت. قال الباجي: هذا يحتمل معنيين: أحدهما وهو الأظهر: أن يكون تقرر من رأيها منع الصلاة في البيت، فتقول: إن الصلاة في الحجر بمنزلتها في المنع، إما على وجه الكراهية، وإما على وجه عدم الصحة، ولو كانت مباحة في البيت لما خصت الحجر به؛ لأن ذلك حكم سائر المواضع. والوجه الثاني: أن تكون قالت ذلك على سبيل إباحة الأمرين جواباً لمنكر ذلك في البيت، فقالت: إن الصلاة في الحجر والبيت عندي سواء. فلت: ما ذكر الباجي من المعنى الأول مبني على مختار المالكية في منع الصلاة في البيت كما سيأتي، ونأويل للآثر إلى مختارهم، لكن الروايات تأتي عن هذا التأويل؛ فإن صلاته ﷺ في حوف الكعبة مروية بطرق عديدة صحاح.

ما حجير: بالتحفيف وبناء المجهول أي ما منع وأحيط "الحجر" بكسر الحاء وسكون الجيم أي ما أحيط الخطيم بالحدار. "وطاف الناس" بالواو في أوله في النسخ الهندية، وفي المصرية بالفاء "من ورائه" أي وراء الحجر والحدار المحيط. "إلا إرادة" بالنصب أي لإرادة "أن يستوعب الناس الطواف بالبيت كله" فلو لم يحجر لأوشك أن يمر به طائف فلا يستوعب البيت بالطواف، فإجماع الناس على تحجيره دليل على أن الاستيعاب لجميع البيت لازم متفق عليه، =

الرَّمْلُ فِي الطَّوَافِ

٨٠٥ - **مَالِكٌ** عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، حَتَّى انْتَهَى إِلَيْهِ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ.....

= فلو كان الطواف ببعض البيت بحرثا لما احتجج إلى تحجيره، وقد اتفق العلماء على وجوب الطواف من وراء الحجر، حكاه ابن عبد البر. ونقل غيره أنه لا يعرف في الأحاديث المرفوعة ولا عن أحد من الصحابة ومن بعدهم أنه طاف من داخل الحجر، وكان عمدا مستمرا، فانه الحافظ. وقال الحرقى: ويكون الحجر - بالكسر - داخلا في طوافه؛ لأنه من البيت. قال الموفق: إنما كان كذلك؛ لأنه - عز اسمه - أمر بالطواف بالبيت جميعه بقوله: **نُطِفَ بِالْبَيْتِ نُطْفَةً** (الخج: ٢٩) والحجر منه، فمن لم يطف به لم يعتد بطوافه، ولهذا قال عطاء ومالك والشافعي وأبو ثور وابن المنذر. وقال أصحاب الرأي: إن كان بمكة قضى ما بقي وإن رجع إلى الكوفة فعليه دم، ونحوه قال الحسن.

الرمل في الطواف: قال العيني: الرمل بفتح الراء والميم: سرعة المشي مع تقارب في الخطو، وفي "المحكم": رمل رملا إذا مشى دون العدو. وقال الفراء: هو العدو الشديد. وفي "الخمهرة": شبه بالهرولة، وفي "الصحاح": هو الهرولة، وفي "الغيث": هو الخيب، وقيل: هو أن يهر منكبيه ولا يسرع العدو. وفي "كتاب المسالك" لابن العربي: هو مأخوذ من التحريك، وهو أن يحرك الماشي منكبيه لشدة الحركة في مشيه. وقال الباجي: هو الإسراع بالخيب، لا يحسر عن منكبيه ولا يتركهما. وبسط في "البحر العميق" اختلافهم في تفسيره، وحكى عن "منسك السروجي" يقال للرمل: الخيب، ومن قال: هو دون الخيب فقد أخطأ. وفي "التعليق المصحح": هو بفتح الراء وسكون الميم: سرعة المشي مع تقارب الخطأ، وأصله أن يحرك الماشي منكبيه في المشي، واتفقوا على كونه مشروعا.

وسيه ما روي عن ابن عباس أن النبي ﷺ وأصحابه لما قدموا مكة معتمرين في عمرة القضاء، قال المشركون: يقدم عليكم قوم وهنتهم أي ضعفنهم حمى يثرب، فأمرهم رسول الله ﷺ أن يرملوا الأشواط الثلاثة، ولم يأمرهم به في جميع الأشواط؛ شفقة عليهم. أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم، واختلفوا في أنه هل هو من السنن التي لا يجوز تركها أم من السنن التي يختار فيها؟ فذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والجمهور إلى الأولى، وروي ذلك عن عمر وابنه وابن مسعود، وذهب جمع من التابعين كطاوس وعطاء والحسن والقاسم ومسلم إلى الثاني. وروي ذلك عن ابن عباس. وهذا للرجل، وأما المرأة فلا ترمل بالإجماع؛ لكونه منافيا للستر، كذا في "عمدة القاري". وهكذا حكى الإجماع على ذلك ابن عبد البر في "التمهيد".

رمل الخ: بفتح الخ: بفتح الخاء القلبي أي في طواف القدوم في حجة الوداع، كما سيأتي في كلام ابن عبد البر، وإليه مال الحافظ كما تقدم في كلامه. "من الحجر الأسود" أي ابتداء الرمل من الحجر الأسود. "حتى انتهى إليه" بعد تمام الشوط، وفعل ذلك في "ثلاثة أطواف" أي في الثلاثة الأشواط الأولى. وقال ابن عبد البر في "التمهيد": روى إسماعيل =

قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ يَبْلَدُنَا.

٨٠٦ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَرْمُلُ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ، وَيَمْشِي أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ.

= ويحيى القطان وغيرهم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أن رسول الله ﷺ طاف في حجة الوداع سبعة، رمل منها ثلاثة وشمى أربعة. وهذا في حديث جابر الطويل الذي وصف فيه حجة رسول الله ﷺ من حيث خروجه إليها إلى انقضاء جميعها، رواه عن جعفر بن محمد جماعة، وحكى عبد الله بن رجاء أن مالكا سمعه بتسامه من جعفر، ويدل على صحة قوله أن مالكا قطعه في أبواب من "موطئه" وأتى منه بما احتاج إليه في أبوابه، وروينا عن عبد الله بن رجاء أنه قال: حضر ابن جريج وعبد الله وعبد الله العمريين والثوري وعلي بن صالح ومالك بن أنس عند جعفر بن محمد، يسألونه عن حديث الحج، فحدثهم به، ورووه عنه. وحديث الباب نص في استيعاب الرمل لجميع الطوفة، وحديث ابن عباس المذكور في سبب الرمل نص في عدم الاستيعاب، وأن يمشوا ما بين الركبتين، وأجيب بأن حديث جابر متأخر؛ لكونه في حجة الوداع سنة عشر، بخلاف حديث ابن عباس الذي في عمرة القضاء سنة سبع، فهو ناسخ له. وقيل: إن الرمل سنة، فعذرهم النبي ﷺ في العمرة لضعفهم بالحمى. قال الباقي: إن جابرا عاين ما روى عام حجة الوداع، وابن عباس إنما روى عن غيره، فإنه لم يشاهد عام القضية لصغره، مع أنه يتضمن أن يكون النبي ﷺ ترك الرمل ما بين الركبتين، وإن كان مشروعا لحاجته إلى الإبقاء على أصحابه، فلما ارتفعت هذه العلة لزم استدامة الرمل المشروع.

الأمر الذي لم يزل: أي استمر "عليه أهل العلم يبلدنا" أي كون الرمل من الحجر إلى الحجر، وكونه في ثلاثة أشواط فقط دون باقي السبعة، وبه أخذ الثلاثة الباقية في المسائلتين، وهو قول الجمهور. وقال ابن الزبير: يسن في الطواف السبع. وقال الحسن وابن جبير وعطاء: إنه لا رمل بين الركبتين، كذا في "الغلي". وقال محمد في "موطئه" بعد حديث جابر المذكور: وبه نأخذ، الرمل ثلاثة أشواط من الحجر إلى الحجر، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. وتقدم في أول الباب أنه مذهب الجمهور، خلافا لما روي عن ابن عباس وبعض التابعين.

ثلاثة أطواف: الأولى "ويعشي أربعة أطواف" الأخر، زاد مسلم من طريق آخر عن نافع، وذكر أي ابن عمر أن رسول الله ﷺ فعله، وله أيضاً بطريق آخر عن نافع عن ابن عمر قال: رمل رسول الله ﷺ من الحجر إلى الحجر ثلاثا وشمى أربعة. فكان نافعا يتحدث به على الوجهين: مرفوعا وموقوفا، وقد يجمع بينهما، وعلم منه أن الرمل كما هو وظيفة الثلاثة الأول، كذلك السكون والوقار وظيفته الأربعة الأخر، ولذا قال الحافظ: لا يشرع تدارك الرمل، فلو تركه في الثلاث لم يقضه في الأربع؛ لأن هيتها السكون، فلا تعير. وقال الموفق: الرمل لا يسن في غير الأشواط الثلاثة الأول من طواف القدوم أو طواف العمرة؛ فإن ترك الرمل فيها لم يقضه في الأربعة الباقية؛ =

٨٠٧ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَنَّ أَبَاهُ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ، يَسْعَى الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ، يَقُولُ: اللَّهُمَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وَأَنْتَ تُحْيِي بَعْدَ مَا أَمَتْنَا، يَخْفِضُ صَوْتَهُ بِذَلِكَ.

- لأنها هيئة فات موضعها، فسقطت، كالجهر في الركعتين الأوليين، ولأن المشي هيئة في الأربعة كما أن الرمل هيئة في الثلاثة، فإذا رمل في الأربعة الأخيرة كان تاركاً للهيئة في جميع طوافه، فإن ترك الرمل في شوط من الثلاثة الأول أتى به في الاثنين الباقيين، وإن تركه في الثين أتى به في الثالث، كذلك قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي، وإن تركه في الثلاثة سقط لأن تركه للهيئة في بعض محلها لا يسقطها في بقية محلها، كترك الجهر في إحدى الركعتين الأوليين لا يسقطه في الثالثة. وبذلك صرح ابن الأعمام في "الفتح". زاد ابن عابدين: لأن ترك الرمل في الأربعة سنة، فلو رمل فيها كان تاركاً للمستتين.

يسعى: كذا في السح الهدية وبعض المصرية بصيغة المضارع، وفي أكثر المصرية: "سعى" بصيغة الماضي، والمعنى: يسرع المشي ويرمل "في الأشواط الثلاثة" الأول، جمع شوط - بفتح الشين المعجمة - وهو الحري مرة إلى الغاية، والمراد هنا الطوفة حول الكعبة، وفيه حواز تسمية الطوفة شوطاً، وروي عن مجاهد والشافعي كراهته. قال النووي في "مناسكه": كره الشافعي أي يسمى الطواف شوطاً ودوراً، وروي عن مجاهد وقد ثبت في "صحيح" البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنه تسمية الطواف شوطاً، والظاهر أنه لا كراهية فيه. قال ابن حجر: قوله: "كره الشافعي" وتبعه على ذلك الأصحاب، وقوله: "والظاهر أنه لا كراهة" يوافقه قوله في "المخسوع": هذا الذي استعمله ابن عباس يقدم على قول مجاهد. ثم الكراهة إما تثبت بنهي الشرع، ولم يثبت في تسميته شوطاً لمحي، فالمختار أنه لا يكره.

"يقول في طوافه" على حسب الدعاء والذكر "اللهم لا إله إلا أنت، وأنت تحي" بضم أوله "بعد ما أمتنا" بإشباع الألف في الموضعين على ما في جميع النسخ المصرية، وفي النسخ الهدية بدون الألف في قوله: أنت وفي آخره: "بعد ما أمتنا"، بزيادة ضمير المتكلم المنصوب، والأوجه الأول: فإن عامة الشراح وغيرهم حملوه على الشعر. قال الزرقاني: هذا بيت فيه زحاف الخزم - بمعجمتين -، وهو زيادة سبب خفيف في أوله، وقال الباجي: كان يقوله على حسب ما يتخيره الإنسان من الذكر أو الدعاء، لا على أن هذا اللفظ مخصوص بالطواف ومستون فيه. وروي ابن حبيب عن مالك أنه قال: ليس العمل على قول عروة هذا، وإنما أراد أنه ليس بذكر معين للطواف حتى لا يجرئ غيره. وفي "البحر المحيط": مثل مالك عن قول عروة، فقال: ليس عليه العمل، هذا أمر قد ترك، وأراد مالك أنه ليس مما يستحب، بل المستحب تركه، وأن لا يقصد إليه. "يخفيض بها صوته" كي لا يشغل الناس بسماعه عما هم فيه، وهذا هو حكم الذكر والدعاء في الطواف والسعي على الصفا والمروة، وفي كل موضع مجمع مفرد يتفرد كل أحد بالذكر والدعاء، فلو رفع كل إنسان صوته لأذى بعضهم بعضاً، وليس كذلك التلبية فإنها شعار الحج، فلذلك شرع فيها الإعلان، قاله الباجي.

- ٨٠٨ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَأْيَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ مِنَ التَّنَعِيمِ، قَالَ: ثُمَّ رَأَيْتُهُ يَسْعَى حَوْلَ الْبَيْتِ الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ.
- ٨٠٩ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَطُفْ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، حَتَّى يَرْجِعَ مِنْ مِثْنَى، وَكَانَ لَا يَرْمِلُ إِذَا طَافَ حَوْلَ الْبَيْتِ إِذَا أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ.

أنه رأى: أخاه "عبد الله بن الزبير" أحرم بعمره من التنعيم" موضع معروف خارج مكة، وإنما أحرم منه اتباعاً لعمره عائشة حيث أمرها النبي ﷺ بعد الفراغ من الحج أن تعتمر منه. "قال" عروة: "ثم رأيت" أي أخي "يسعى" أي يرمي "حول البيت" الشريف "الأشواط الثلاثة" الأول. قال الباجي: وأمكن تعريفها بالألف واللام؛ لأنها المعروفة بالرمل، وإنما رمل في طوافه؛ لأنه إنما شرع في طواف من قدم من الحل على وجه يتعقب طوافه السعي، وقد قال مالك في "المختصر": يرمي المعتمر مكّي وغيره، ووجه ذلك ما قدمنا: أنه داخل من الحل على وجه يتعقب طوافه السعي. ويؤيد الإمام محمد في "موطئه" على هذا الحديث "باب المكّي وغيره ينج أو يعتمر هل يجب عليه الرمل؟" ثم بعد ما ذكر هذا الحديث قال: قال محمد: وهذا نأخذ، الرمل واجب على أهل مكة وغيرهم في العمرة والحج، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. وفي "الغلي" لابن حزم من طريق عبد الرزاق بسنده إلى مجاهد قال: خرج ابن الزبير وابن عمر فاعتمرا من الجعرانة، لما فرغ ابن الزبير من بناء الكعبة. قال مجاهد: وكنت جالسا عند زمزم، فلما دخل ناداه ابن عمر ﷺ: لرمي الثلاث الأول، فرمي ابن الزبير السبع كله، فهذه الآثار حجة لمن قال بسنية الرمل للمكّي أيضاً، وسيأتي الخلاف في ذلك.

كان إذا أحرم: بالخروج مفرداً أو منتمعاً. "من مكة لم يطف بالبيت" طواف القدوم؛ لأنه ليس على المكّي، ويحتمل أن يراد به نفي طواف الركن قبل الإفاضة، فيكون احترازاً عما تقدم في أبواب المحصر من احتوائه بطوافه الأول. "ولا بين الصفا والمروة؟" لأنه مرتب على الطواف، وهو لم يطف بعد. "حتى يرجع من مئ" فيطوف ويسعى بعد ذلك، "وكان لا يرمي" بضم الميم مضارع رمي - بفتحها - "إذا طاف حول البيت إذا أحرم من مكة" يعني إذا أحرم من مكة لم يرمي في الطواف، واختلف في المراد بهذا الطواف كما سيأتي، وتوضيح ذلك يتوقف على خلافيتين في الرمل، أولاهما: أقم اختلافوا في الرمل في أي طواف يكون؟ والجمهور على أنه يسن في طواف يتعقبه السعي، وقيل: في طواف القدوم، سواء يسعى بعده أم لا. قال النووي: الرمل مستحب في الطوافات الثلاثة الأولى من السبع، ولا يسن ذلك إلا في طواف العمرة وطواف واحد في الحج، واختلفوا في ذلك الطواف وهما قولان للشافعي، أحدهما: أنه إنما يشرع في طواف يتعقبه سعي، والثاني: يرمي في طواف القدوم سواء يسعى بعده أم لا إلخ.

الاستِلامُ في الطَّوافِ

- ٨١٠ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَضَى طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ، وَرَكَعَ الرُّكْعَتَيْنِ، وَأَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ.
- ٨١١ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: كَيْفَ صَنَعْتَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ فِي اسْتِلامِ الرُّكْنِ؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: اسْتَلَمْتُ وَتَرَكْتُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَصَبْتَ.

الاستلام في الطواف: الاستلام هو المسح باليد، افتعال من السلام الذي هو النجاة، وقيل: من السلام بالكسر وهو الحجارة. وقال ابن سبته: استلم الحجر واستلّمه بالهمز أي قبّله أو اعتنقه، وليس أصله الهمز، ويقال: استلمت الحجر إذا لمسته، كما يقال: اكتنحت من الكحل. وفي "الجامع": قيل: هو استعمل من الالة وهي الدرع والسلاح، وإنما ليس الالة؟ ليمتنع بها من الأعداء، فكان هذا إذا لمس الحجر فقد تحصن من العذاب. كذا في "العيني"، وفي "المعني": مأخوذ من السلام وهي الحجارة، فإذا مسح الحجر قيل: استلم أي من السلام، قاله ابن قتيبة. وفي "الخصلي": قيل: افتعال من المسألة، كأنه يفعل ما يفعله المسالم، وقيل: الاستلام أن يحيي نفسه عند الحجر بالسلام؛ فإن الحجر لا يحييه، كما يقال: اخدم إذا لم يكن له خادم. وقال ابن العراقي: هو مهموز الأصل مأخوذة من الملازمة وهي الموافقة، أو من الالة وهي السلاح، وكثر هذه الوجوه الزركشي الخصلي.

كان إذا قضى: أدى، كقوله عز اسمه: ﴿إِذَا قُضِيَتْ مَسَاجِدُكُمْ﴾ (البقرة: ٢٠٠) وليس بمعنى القضاء المصطلح للفقهاء مقابل الأداء. "طوافه بالبيت" أي الطواف الذي يعقبه السعي، "وركع ركعتين" نية الطواف، وأراد أن يخرج إلى الصفا والمروة؛ ليسعي بينهما. "استلم الركن الأسود" قبله، "قبل أن يخرج" من المسجد إلى الصفا. قال الباجي: يريد الطواف الذي يتعقبه السعي، فإنه إذا أكمله وأكمل الركعتين بعده وصل بذلك الخروج إلى الصفا، فكان إذا أراد فراق البيت، عاد إلى الركن فاستلمه، وذلك أنه يستحب أن يصلي هاتين الركعتين خلف المقام، ومن فعل ذلك فأراد أن يخرج إلى الصفا، فإن طريقه على الحجر الأسود، فكان ﷺ يستلمه في خروجه ذلك إلى الصفا، ويحتمل أن يكون شرع ذلك من أجل أن الركعتين من نواحي الطواف، فاستحب أن يفصل عنهما باستلام الحجر كالطواف.

كيف صنعت إ: اختار منه ﷺ لأصحابه وأهل العلم منهم؛ ليعلم بذلك مقدار علمهم، وحملهم أفعاله وأقواله ﷺ على وجهها. "يا أبا محمد" كنية عبد الرحمن، "في استلام الركن؟" فقال عبد الرحمن: استلمت مرة "وتركت" أخرى، يريد أنه فعل أمرين، وهذا يقتضي أنه لم يعتقد في الاستلام أنه شرط في صحة السلك، =

٨١٢ - **مالك** عن هشام بن عروة: أنَّ أباه كان إذا طاف بالبيت استلم الأركان كلها، وكان لا يدع اليماني إلا أن يغلب عليه.

= وإنما اعتقده من الفضائل التي يجر من فعلها، ولا يأت من تركها مع اعتقاده أنها من القرب، وقد قال جميع الفقهاء: من ترك استلام الحجر لا شيء عليه، واستلامه أفضل، قاله الباقى، وقال الزرقاني: استلمت حين قدرت، وتركت حين عجزت، ففي رواية سعيد بن منصور من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه: أنه كان إذا أتى الركن، فوجدهم يزدهمون عليه، استقبله وكبر ودعا ثم طاف، فإذا وجد خلوة استلمه. فقال له رسول الله ﷺ: أصبت" ففي نصريه دلالة على أنه لا يسعي المراحمة، وقد روى الفاكهي من طريق عن ابن عباس كراهتها، وقال: لا تؤدي ولا تؤدي، وروى الشافعي وأحمد وغيرهما عن عبد الرحمن بن الحارث قال: قال رسول الله ﷺ: لعمر: يا أيها الخصم! إنك رجل قمي ولا تراحم على الركن؛ فإنك تؤدي الضعيف، ولكن إن وجدت خلوة فاستلمه، وإلا فكبر واضرب. مرسل جيد الإسناد، وفي "المحاري": سأل رجل ابن عمر رضي الله عنهما عن استلام الحجر، فقال: رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله، قلت: رأيت إن زحمت؟ رأيت إن غلبت؟ قال: اجعل رأيت باليمن، رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله، فظاهره أن ابن عمر لم ير الزحام عذرا في ترك الاستلام، وقد روى سعيد بن منصور عن القاسم بن محمد قال: رأيت ابن عمر يراحم على الركن حتى يدمى، ومن طريق آخر: أنه قيل له في ذلك، فقال: هويت الأفتدة إليه، فأريته أن يكون فوادي معهم، وفي "الروض المربع": إن شق استلامه وتقبله لم يراحم، واستلمه بيده، وفي "الدر المختار" واستلمه بلا إيداء؛ لأنه سنة، وترك الإيداء واجب، قال ابن عابدين: فلا يترك الواجب لسنة، قلت: وكذا شرط في قروع الشافعية والمالكية لسنة الاستلام عدم المراحمة، فلا خلاف فيه بين الأربعة.

استلم الأركان كلها: وهذا يحتمل أن يكون مذهبه أنه ليس من البيت شيئا محجورا، كما رواه ابن أبي شيبة عن عباد بن عبد الله بن الزبير: أنه رأى أباه يستلم الأركان كلها، وقال: إنه ليس منه شيء محجور، ويروى نحو ذلك عن معاوية حيث أنكر عليه ابن عباس، ويحتمل أن يكون فعله بعد ما أتى ابن الزبير بناء الكعبة، كما حمله عليه ابن الفصارة وتبعه ابن التين، وعلى هذا فلا خلاف بين الجمهور، وأما على الأول فكان فيه خلاف في السنف، كما تقدم فيما قبل لابن عمر: رأيتك تصنع أربعة إلخ، وأخرج البخاري في "صحيحه" عن أبي الشعثاء أنه قال: ومن يتضي شيئا من البيت، وكان معاوية يستلم الأركان، فقال ابن عباس: إنه لا يستلم هذان الركنان، فقال: ليس شيء من البيت محجور، قال الحافظ: وصله أحمد والترمذي وأبو حاتم عن أبي الطفيل قال: كنت مع ابن عباس ومعاوية، فكان معاوية لا يمر بركن إلا استلمه، فقال ابن عباس: إن رسول الله ﷺ لم يستلم إلا الحجر واليماني، فقال معاوية: ليس شيء من البيت محجور، زاد أحمد من طريق مجاهد، فقال ابن عباس: -

تَقْيِيلُ الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ فِي الْاِسْتِلَامِ

٨١٣ - **مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ وَهُوَ يَطُوفُ**

- **﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾** (الأحزاب: ٢١) فقال معاوية: صدقت، وقد أحاب الإمام الشافعي بأننا لم ندع استلامهما حجراً للبيت، وكيف يهجره وهو يطوف به؟ ولكننا تتبع السنة فعلاً وتركاً، ولو كان ترك استلامهما حجراً لهما، لكان ترك استلام ما بين الأركان حجراً له، ولا قائل به، وتقدم تحت حديث ابن عمر المذكور ما قال القاضي عياض: اتفق الفقهاء اليوم على أن الركنين الشاميين لا يستلمان، وإنما كان الخلاف فيه في العصر الأول بين بعض الصحابة والتابعين، ثم ذهب الخلاف، قال القاري في "شرح الباب": أما الركنان الآخران فلا استلام فيهما ولا إشارة بهما بل هما يدعة مكروهة باتفاق الأربعة. "وكان لا يدع" بفتح الدال أي لا يترك الركن "اليماني إلا أن يعلب عليه" يعني أن محافظته على استلامه كانت أشد، فكان لا يترك استلامه بدون العجز والمشقة، ولعل ذلك إنما كان لعلمة الاتفاق على استلامه، والاختلاف في استلام الركنين الآخرين، وأما الحجر الأسود فلم يذكره؛ لما أن الاهتمام به كان معلوماً ومعروفاً بين الناس.

في الاستلام: كذا في النسخ الحندية وبعض المصرية، وفي أكثرها: تقيل الركن الأسود في الطواف. وقال الحافظ: الاستلام افتعال من السلام، بالفتح أي التحية، قاله الأزهرى. وقيل: من السلام بالكسر أي الحجارة، وقال أيضاً: الاستلام: المسح باليد والتفيل بالقم، وقال أيضاً: في البيت أربعة أركان، الأول: له قضبانان: كونه الحجر الأسود فيه، وكونه على قواعد إبراهيم، والثاني: الثانية فقط. وليس للآخرين شيء منهما، فذلك يقبل الأول ويستلم الثاني فقط، ولا يقبل الآخران ولا يستلمان، هذا على رأي الجمهور، واستحب بعضهم تقيل الركن اليماني أيضاً. قلت: تقدم قريباً الإجماع على أن الشاميين لا يستلمان، وبقي الخلاف في اليمانيين، ما وظيفتهما؟ أما الركن الأسود فيستحب له الجمع بين التقيل والاستلام، والروايات في التقيل متظافرة.

قال وهو: عمر "يطوف بالبيت" فقال مخاطباً للركن الأسود: لسمع الناس: "إنما أنت حجر" زاد في النسخ الحندية بعد ذلك: لا تضر ولا تنفع، وليس هذا في النسخ المصرية، وفي "الصححين" أما والله إني أعلم إنك لحجر لا تضر ولا تنفع، الحديث، يريد أن ينفي عنه ظن من يظن أن تعظيم النبي ﷺ وأمرته إنما كان على حسب تعظيم الجاهلية الأوثان؛ لا اعتقادهم أنها آفة، وإنما تضر وتنفع، فأراد عمر أن يعلم الناس أن تعظيمه للحجر إنما كان لتعظيم النبي ﷺ طاعة لله، وإفراداً له بالعبادة على حسب ما أمرنا بتعظيم البيت، وعلى حسب ما أمر الملائكة أن يسجدوا لآدم عبادة لله، لا على أن آدم معبود بذلك، وأنه يضر وينفع. "ولو لا أني رأيت رسول الله ﷺ قبلك، ما قبلك، ثم قبله" عمر، أفاد أن تقيله وتعظيمه ليس لذاته ولا لمعنى فيه، وإنما هو لما أن النبي ﷺ شرع ذلك طاعة لله تعالى.

بِالْيَمِينِ لِلرُّكْنِ الْأَسْوَدِ: إِنَّمَا أَنْتَ حَجْرٌ، لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَكَ، مَا قَبَّلْتُكَ، ثُمَّ قَبَّلَهُ.

قَالَ مَالِكٌ: سَمِعْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّ إِذَا رَفَعَ الَّذِي يَطُوفُ بِالْيَمِينِ يَدَهُ عَنِ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ أَنْ يَضَعَهَا عَلَى فِيهِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيلٍ.

يستحب إ: أي بعد مسحه إياه للاستلام يده. "أن يضعها على فيه" هكذا قال يحيى وابن وهب وابن القاسم وابن بكير وأبو مصعب وجماعة: الركن اليماني، زاد ابن وهب: "من غير تقيل" فعجب من ابن وضاح، وقد روى "موطأ" ابن القاسم وابن وهب - وهي بأيدي أهل بلادنا في الشهرة كرواية يحيى - وفيهما جميعاً: اليماني، كيف أنكره على يحيى وأمره بطرحه؟ ولكن الغلط لا يسلم منه أحد، وكأنه رأى رواية الفعفي ومن تابعه على قوله: الركن الأسود، فأنكر اليماني، على أن ابن وضاح لم يرو "موطأ الفعفي"، فهذا مما تسور فيه على رواية يحيى، وهي صواب، قاله أبو عمر، هكذا في "الزرقاني". وحاصله: أن رواية "الموطأ" مختلفة في ذكر هذا القول، فذكره يحيى وجماعة بلفظ: الركن اليماني، وذكره الفعفي ومن وافقه بلفظ: الركن الأسود، وأنكر ابن الوضاح على يحيى لفظ: اليماني، وأمر بطرحه، ونعنه ابن عبد البر، وصوب رواية يحيى، وعلم منه أيضاً: أن ما في النسخ الهدية من قوله: من غير تقيل - وليس هذا في النسخ المصرية - مختص برواية ابن وهب دون غيره، وأما مسائل الأئمة في ذلك فقد قال صاحب "المحلى" بعد قول مالك المذكور: وبه أخذ مالك وأحمد أنه يستلمه ولا يقبله إليه بعد استلامه، وقال الشافعي: يقبل اليد بعده، وقال أبو حنيفة: لا يستلمه، ذكره النووي، والمعروف في "الهداية" وغيره: أن استلام الركن اليماني حسن في ظاهر الرواية، وعن محمد: أنه سنة، وقال القاري في "شرح الباب": ويستحب استلام الركن اليماني في كل شوط، والمراد بالاستلام ههنا: لمسه بكفيه أو يمينه دون يساره - كما يفعله بعض الجهلة والمتكبر - من دون تقيل والسجود عليه، ثم عند العجز عن المس للرحمة ليس فيه النية عنه بالإشارة، وهذا الذي ذكرناه حسن في ظاهر الرواية، كما في رواية "الكافي" و"الهداية" وغيرهما من كتب الرواية، وقال الكرماني: هو الصحيح، وذكر الطرابلسي وغيره عن محمد: أن الركن اليماني في الاستلام والتقيل كالخجر الأسود، وقال في "النخبة": هو ضعيف جداً، وفي "البدائع": لا خلاف في أن تقيله ليس بسنة، وفي "السراجية": ولا يقبله في أصح الأقاويل، وذكر الكرماني عن محمد: أنه يستلمه ويقبل يديه ولا يقبله، والحاصل: أن الأصح الاكتفاء بالاستلام، وإخمه على عدم التقيل، والاتفاق على ترك السجود، فإذا عجز عن استلامه فلا يشير إليه إلا على رواية عن محمد.

رَكْعَتَا الطَّوَّافِ

٨١٤ - **مَالِكٌ** عَنْ **هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ**، عَنْ **أَبِيهِ** أَنَّهُ كَانَ لَا يَجْمَعُ بَيْنَ السَّبْعَيْنِ، لَا يُصَلِّي بَيْنَهُمَا، وَلَكِنَّهُ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ كُلِّ سَبْعٍ رَكْعَتَيْنِ، فَرُبَّمَا صَلَّى عِنْدَ الْمَقَامِ أَوْ عِنْدَ غَيْرِهِ.

ركعتا الطواف: سنة مؤكدة غير واجبة عند أحمد، وبه قال مالك، وللشافعي قولان: أحدهما: أنهما واجبتان، كذا في "المعنى"، وفيه أيضاً: إذا صلى المكتوبة بعد طوافه أجزأته عن ركعتي الطواف، روي نحو ذلك عن ابن عباس وعطاء وجابر والحسن وسعيد بن جبير وإسحاق، وعن أحمد: أنه يصلي ركعتي الطواف بعد المكتوبة، وفي "المغلي": سنة مؤكدة على أصح القولين من الشافعية، وهو مذهب الحنابلة، وأوجبهما الحنفية والمالكية، لكن قال الحنفية: لا تجزئان بدم، وهو القول الآخر للشافعي، ويجزئ عنهما المكتوبة عند الشافعي وأحمد، ولا تجزئ عند المالكية، وقال النووي في "مناسكه": هما سنة مؤكدة على الأصح، وفي قول: هما واجبتان، وسواء قلنا واجبتان أو ستان، فليسا ركنا في الطواف، ولا شرطاً لصحته، بل يصح بدونهما، ولا يجزئ تأخيرهما ولا تركهما بدم وغيره، لكن قال الشافعي: يستحب إذا أخرهما أن يريق دماً، وإذا قلنا: إنهما سنة فصلى فريضة بعد الطواف أجزأ عنهما كتحية المسجد، نص عليه الشافعي في القديم. وقال القاري في "شرح اللباب": صلاة الطواف واجبة بعد كل طواف، فرضاً كان الطواف أو واجباً أو نفلاً، ولا تجزئ المكتوبة والمنذورة عنها. وقد أخرج البخاري في "صحيحه" تعليقا: قال إسماعيل بن أمية: قلت للزهري: إن عطاء يقول: تجزئه المكتوبة من ركعتي الطواف، فقال: السنة أفضل، لم يطف النبي ﷺ سبوعاً قط إلا صلى ركعتين.

لا يجمع بين السبعين إلخ: تنية سبع أي سبعة أشواط، والمعنى: لا يجمع بين الأسبوعين، وقوله: "لا يصلي بينهما" أي الركعتين، حال "ولكنه كان يصلي بعد كل سبع" أي بعد تمام كل طواف، "ركعتين" اتباعاً لفعله ﷺ، "فرمى" صلى ركعتين عند المقام" أي خلف مقام إبراهيم عملاً بالمستحب، "أو عند غيره" وهو جائز عند الأئمة الأربعة. قال الموفق: ويستحب أن يركعهما خلف المقام، فإن جازاً روى في صفة حجته ﷺ: ثم نفذ إلى مقام إبراهيم، فقرأ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ (البقرة: ١٢٥) فجعل المقام بينه وبين البيت. وحيث ركهما جازاً، فإن عمر ركهما بذي طوى، وروي أن رسول الله ﷺ قال لأُم سلمة: إذا أتيت صلاة الصبح فقف في علي برك، والناس يصلون، ففعلت ذلك، فلم تصل حتى خرجت، قال الحافظ: أي خرجت من المسجد أو من مكة. وفي "الدر المختار": عند المقام أو غيره من المسجد، وهل يتعين المسجد؟ قولان، قال ابن عابدين: لم أر من حكى القولين سوى ما توهمه عبارة "النهر" وفيها نظير، والمشهور في عامة الكتب: أن صلاحاً في المسجد أفضل من غيره، وفي "اللباب": لا يختص بزمان ولا مكان، ولو صلاحاً خارج الحرم ولو بعد الرجوع إلى وطنه، جاز ويكره. وبوب البخاري في "صحيحه": من صلى ركعتي الطواف خارج الحرم، ثم ذكر فيه أثر عمر: أنه صلى خارج الحرم، -

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الطَّوَافِ، إِنْ كَانَ أَحْفَ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَتَطَوَّعَ، فَيَقْرُنَ بَيْنَ الْأُسْبُوعَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، ثُمَّ يَرْكَعُ مَا عَلَيْهِ مِنْ رُكُوعِ تِلْكَ السَّبُوعِ؟ قَالَ: لَا يَنْبَغِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا السَّنَةُ أَنْ يُتْبَعَ كُلُّ سَبْعٍ رَكَعَتَيْنِ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَدْخُلُ فِي الطَّوَافِ فَيَسْهُوُ حَتَّى يَطُوفَ ثَمَانِيَةً أَوْ تِسْعَةً أَطْوَافٍ قَالَ: يَقْطَعُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ زَادَ ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ،

= وحدث أم سلمة المذكور في كلام الموفق. قال الحافظ: هذه الترجمة معقودة لبيان أجزاء صلاة ركعتي الطواف، في أي موضع أراد الطائف، وإن كان ذلك حلف المقام أفضل وهو متفق عليه، إلا في الكعة أو الحجر. **وسئل:** بناءً مجهول، "مالك عن الطواف، إن كان أحف على الرجل" أي صار خفيفاً عليه "أن يتطوع" بالأطوفة، "فيقرن" بالنصب "بين الأسبوعين أو أكثره" ثم يركع "ما عليه من ركوع" أي صلاة، ولفظ "من" بيان لـ "ما" أي ثم أراد أن يصلي ركعتي الطواف بمقدار "تلك السبوع" بضم المهملة والموحدة لغة في الأسبوع، وقال ابن التين: جمع سبع بضم فسكون، كبرد وبرود، ووقع في "حاشية الصحاح" مضبوط بفتح أوله، كضرب وضروب، وقال المجد: طاف بالبيت سبعا وأسبوعا وسبوعا.

لا ينبغي ذلك: الجمع بين الأسابيع بدون الصلاة، ويكره. وإنما السنة أن يتبع كل سبع ركعتين" قال الباجي: وهذا كما قال: إن السنة للطائف أن يصلي عقب كل سبع من الطواف ركعتيه، فإن فعل الأسبوعين ولم يركع بينهما غير جائز، وحوزه الشافعي، والدليل على ما نقوله: إن هذين نسكان لا يتداخلان، فلم يجز أن يشرع في أفعال ثانٍ منهما قبل تمام الأول. وقال الزرقاني: كره ذلك مالك، قلت: لكن لو فعل أحد ذلك يصلي لكل أسبوع ركعتين في المشهور عن مالك، كما سيأتي في القول الآتي، وفي "الحطاي": ممن قال بكرهيته أبو حنيفة ومحمد والثوري وأبو ثور وابن المنذر، نقله عياض عن الجمهور، وهو المأثور عن الحسن والزهرى، وأجازه جماعة بلا كراهة، لكنه خلاف الأولى، وهذا قول أكثر الشافعية وأبي يوسف، وممن قال بذلك عائشة والحسن وعطاء وابن جبير وأحمد وإسحاق. وعلق البخاري في "صحيحه" قال نافع: كان ابن عمر يصلي لكل سبع ركعتين، قال ابن عابدين: وفي "السراج": يكره عندهما الجمع بين أسبوعين أو أكثر بلا صلاة بينهما، وإن انصرف عن وتر، وقال أبو يوسف: لا يكره إذا انصرف عن وتر، كثلاثة أسابيع أو خمسة أو سبعة، والخلاف في غير وقت الكراهة: أما فيه فلا يكره إجماعاً، ويؤخر الصلاة إلى وقت مباح.

فيسهو: إرخ: مقدار الأشواط، "حتى يطوف ثمانية أشواط أو تسعة أطواف"، قال مالك: "يقطع"، ذلك الطواف وينتعمه "إذا علم" وتيقن "أنه قد زاد، ثم يصلي ركعتين" ولا شيء عليه هذه الزيادة، قال الزرقاني: فإن تعمد الزيادة ولو قلت كبعض شوط، بطل طوافه، قلت: وأبطله الدسوقي كما سيأتي في كلامه، "ولا يعتد بالذي كان زاد" سهواً، "ولا ينبغي له أن يبي على التسعة حتى يصلي سبعين جميعاً" من الوصل في أكثر النسخ المصرية. =

وَلَا يَعْتَدُ بِالَّذِي كَانَ زَادَ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنْبَغِي عَلَى التَّسْعَةِ، حَتَّى يُصَلِّيَ سَبْعِينَ جَمِيعًا؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ فِي الطَّوَافِ أَنْ يُتِمَّ كُلُّ سَبْعِ رَكَعَتَيْنِ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ شَكَّ فِي طَوَافِهِ بَعْدَ مَا يَرْكَعُ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ، فَلْيَعُدَّ، فَلْيَتِمَّ طَوَافَهُ عَلَى الْيَقِينِ، ثُمَّ لْيَعُدَّ الرَّكَعَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا صَلَاةَ لَطَوَافٍ إِلَّا بَعْدَ إِكْمَالِ السَّبْعِ.

= أي حتى يكمل طوافين، وفي النسخ الهندية والزرقاتي: حتى يصلي من الصلاة، أي يصلي شفعتي طوافين، والأول أوجه؛ "لأن السنة في الطواف أن ينعم كل سبع ركعتين"، قال الباجي: وذلك أن من سعى في طوافه فبلغ ثمانية أطواف أو تسعة أو أكثر من ذلك، ثم ذكر ولم يكن قصد أن يقرن بين كل سبعين، فإنه يقطع ويركع للمسبح الكوامل، ويلغي ما زاد، ولا يعتد به، إن أراد أن يطوف أسبوعا آخر، وليتدنه من أوله، فيطوف سبعا ثم يركع، وهذا حكم العامد في ذلك، فإن أكمل السبعين عامدا أو ناسيا صلى لكل واحد منهما ركعتين؛ لأن الأسبوع الثاني مختلف فيه، فأمرناه بالركوع مراعاة للاختلاف، هذا هو المشهور من قول مالك، ومذهب الحنفية في ذلك ما في "شرح الباب": طاف ونسي ركعتي الطواف ولم يتذكر إلا بعد شروعه في طواف آخر، فإن كان التذكر قبل تمام شوطه، رفضه وقطعه لتحصل سنة الموالاة بين الطواف وصلاته، وبعد إتمام شوطه لا يرفضه، بل يتم طوافه للذي شرع فيه، وعليه لكل أسبوع ركعتان، ولو طاف فرضا أو غيره لثمانية أشواط، إن كان حين شرع في هذا الشوط على ظن أن الثامن سابع فلا شيء عليه، وإن علم أنه الثامن، لكن فعله بناء على الوهم أو الوسوسة لا على قصد دخول طواف آخر، فالصحيح أنه يلزمه تسعة أشواط للشروع الملتزم. وقال ابن نجيم في "البحر" بعد ما حكى الاختلاف في كون السبعة ركنا أو واجبا: وهذا التقدير أعني السبعة مانع للنقصان اتفاقا، واختلفوا في منعه للزيادة، حتى لو طاف ثامنا وعلم أنه ثامن اختلفوا فيه، والصحيح: أنه يلزمه إتمام الأسبوع؛ لأنه شرع فيه ملتزما، بخلاف ما إذا ظن أنه سابع ثم تبين له أنه ثامن؛ فإنه لا يلزمه الإتمام؛ لأنه شرع فيه مسقطا لا ملتزما، كالعبادة المظنونة.

ومن شك في طوافه إلخ: أنه لم يتم السبع، "بعد ما يركع ركعتي الطواف"، يعني وقع الشك بعد صلته نحية الطواف هل أتم سبع أشواط أو لم يتم، "فليعد" من العود أي ليرجع إلى المطاف "فليتمم طوافه على اليقين"، قال الباجي: فعليه أن يرجع ويبني على ما ييقن من طوافه لقرب المدة؛ لأنه إما ذكر ذلك بأثر سلامه من الركعتين، فإن ييقن خمسة طواف شوطين، وإن ييقن ستة طواف واحدا. "ثم ليعد الركعتين؛ لأنه لا صلاة لطواف إلا بعد إكمال السبع" قال الموفق: إن شك في عدد الطواف بني على اليقين، قال ابن المنذر: أجمع كل من لحظ عنه من أهل العلم على ذلك، ولأنها عبادة فمضى شك فيها وهو فيها بني على اليقين كالصلاة، وإن شك في ذلك بعد فراغه من الطواف لم يشفت إليه، كما لو شك في عدد الركعات بعد الفراغ عن الصلاة. وفي "القنية": لو شك في عدد أشواطه =

قال مالك: وَمَنْ أَصَابَهُ شَيْءٌ يَنْقُضُ وَضُوءَهُ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، أَوْ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، أَوْ بَيْنَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ مَنْ أَصَابَهُ ذَلِكَ وَقَدْ طَافَ بَعْضَ الطَّوَافِ أَوْ كُلَّهُ، وَلَمْ يَرْكَعْ رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ، فَإِنَّهُ يَتَوَضَّأُ وَيَسْتَأْنِفُ الطَّوَافَ وَالرَّكْعَتَيْنِ،

= أعاد الشوط الذي شك فيه، وفي الحج يبي على الأقل في ظاهر الرواية، ولا يبي على غالب ظنه، بخلاف الصلاة ولو نفلاً؛ لأن تكرار الركن والزيادة عليه لا تفسد الحج، وزيادة الركعة تفسد الصلاة، فكان التحري في باب الصلاة أحوط، وما في "اللباب": ولو شك في عدد أشواط الركن أعاده، قال في "التحرير المختار": أعاد الشوط الذي شك فيه، وليس المراد أنه يعيد الطواف كله، وكذا ما في "البحر": لو شك في أركان الحج قال عامة المشايخ: يؤدي ثانياً، أي يؤدي ما شك فيه طوافاً كان أو شوطاً، فلا يخالف ظاهر الرواية، ثم التعليق بقوله؛ لأن تكرار الركن إلح، يفيد أن طواف الواجب بل التطوع أيضاً كطواف الركن في حكم البناء على الأقل، وفي "البدائع": أما الشك في أركان الحج ذكر الجصاص أن ذلك إن كان بكثير يتحرى أيضاً كما في باب الصلاة، وفي ظاهر الرواية يوحد باليقين، والفرق: أن الزيادة وتكرار الركن لا يفسد الحج، فأمكن الأخذ باليقين، فأما الزيادة في باب الصلاة إذا كانت ركعة، فإنها تفسد الصلاة إذا وجبت قبل القعدة الأخيرة، فكان العمل بالتحري أحوط.

ينقض وضوءه وهو إلح: الواو حالية، "يطوف بالبيت، أو يسعى بين الصفا والمروة، أو بين ذلك" الظاهر أن الإشارة إلى الطواف والسعي، وعلم حكمه بقوله: لا يدخل في السعي، فالصور ثلاث بين حكمها مرتباً فقال: "فإنه" الضمير للشأن "من أصابه ذلك" أي الحدث والحال أنه "قد طاف بعض الطواف" أو طاف "كله" ولكن "لم يركع ركعتي الطواف، فإنه يتوضأ ويستأنف الطواف" من أوله، سواء وقع الحدث في وسط الطواف أو بعد الفراغ عنه قبل الركعتين "أو يصلي" الركعتين بعد الطواف طاهراً متصلاً به، والحدث يجمع بناء الطواف بعضه على بعض، وبناء الركعتين على الطواف الكامل. قال الدردير: ثانياً أي الشرائط كونه أي الطواف متلبساً بالطهرين، أي طهارة الحدث والحيث، وبطل بناء الحدث حصل أثناءه ولو سهواً، وإذا بطل البناء وجب استئناف الطواف إن كان واجباً أو تطوعاً، وتعتمد الحدث، وعند الحنفية: المولاة بينه سنة ليس بشرط، صرح بذلك في فروعههم، وفي "الدر المختار" لو خرج منه أو من السعي إلى جنازة أو مكتوبة أو تعديد وضوء ثم عاد، يبي، قال ابن عابدين: قوله: "يبي"، أي على ما كان طافه ولا يلزمه الاستقبال، وظاهره أنه لو استقبل لا شيء عليه فلا يلزمه إتمام الأول؛ لأن هذا الاستقبال للإكمال بالمولاة بين الأشواط، وفي "اللباب" ما يدل عليه حيث قال في مستحبات الطواف: ومنها استئناف الطواف لو قطعه، أو فعله على وجه مكروه، قال شارحه: لو قطعه أي ولو بعذر والظاهر أنه مقيد بما قبل إتيان أكثره. وإذا عاد للبناء هل يبي من محل انصرافه أو يتدئ الشوط من الحجر؟ والظاهر: الأول قياساً على من سبقه الحدث في الصلاة.

وَأَمَّا السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَإِنَّهُ لَا يَقْطَعُ ذَلِكَ عَلَيْهِ مَا أَصَابَهُ مِنْ انْتِقَاضِ وَضُوئِهِ، وَلَا يَدْخُلُ السَّعْيُ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ بَوْضُوًا.

الصَّلَاةُ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ فِي الطَّوَافِ

٨١٥ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ عَبْدِ الْقَارِيِّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ طَافَ بِالْبَيْتِ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَلَمَّا قَضَى عُمَرُ طَوَافَهُ نَظَرَ، فَلَمْ يَرِ الشَّمْسَ، فَرَكِبَ حَتَّى أَتَاخَ بِذِي طُوًى، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ.

وأما السعي **إخ:** ذكر في النسخ الهندية قبل ذلك: قال مالك، وليس في المصرية، وهو الأوجه، فإن الكلام ملحق بما قبله. "فإنه" الضمير للشأن، "لا يقطع ذلك" أي السعي "عليه" أي على الرجل "ما أصابه" فاعل "لا يقطع"، "من انتفاض وضوئه"، لفظ "من" بيانية، قال الباجي: وذلك يقتضي معنيين: أحدهما: أنه ليس من شرط السعي والطهارة؛ لأنها عبادة لا تعلق لها بالبيت، كالحمار. والثاني: أن الحدث في أثناءه لا يمنع البناء على ما مضى، فمن أحدث في أثناء سعيه فالأفضل له أن يخرج، فينتظر خروجه ذلك، ثم يرجع فيبني على ما تقدم منه، ولو تمادى محدثاً لأحرأه، "ولا يدخل السعي" أي لا يندؤه "إلا وهو طاهر بوضوء" أي يستحب له ذلك، وتقدم أن الطهارة ليست بشرط للسعي عند الأربعة، إلا في رواية لأحمد: قال الموفق: ولا يعول عليها.

طاف بالبيت **إخ:** طواف الوداع، قال الباجي: جواز الطواف بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر لا نعلم فيه خلافاً، وقد سئل مالك عن الطواف الواجب بعد العصر، فقال: لا بأس بذلك، ويؤخر الركوع حتى تغرب الشمس. قال ابن عبد البر: كره الثوري والكوفيون الطواف بعد العصر والصبح، قالوا: فإن فعل فليؤخر الصلاة. قال الحافظ: ولعل هذا عند بعض الكوفيين، وإلا فالمشهور عند الحنفية: أن الطواف لا يكره، وإنما تكره الصلاة، وقال أبو الزبير: رأيت البيت يخلو بعد هاتين الصلاتين ما يطوف به أحد، وروى أحمد بإسناد حسن عن جابر: كنا نطوف فنمسح الركن الفاتحة والخاتمة، ولم تكن نطوف بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس. فلما قضى أي أتم "عمر طوافه نظر" إلى المطلع "فلم ير الشمس" طالعة "فركب" بدون الصلاة؛ لأنه لا يراها بعد الصبح حتى تطلع الشمس، "حتى أتاخ" أي أبرك راحلته "بذي طوى" بالضم اسم موضع بين مكة والمدينة. "فصلى ركعتين" زاد في النسخ المصرية: سنة الطواف، وعلق البخاري في "صحيحه": طاف عمر بعد صلاة الصبح، فركب حتى صلى الركعتين بذي طوى، قال الحافظ: وقد روينا بعلو في أمالي ابن مندة من طريق سفيان، ولفظه: أن عمر طاف بعد الصبح سبعة ثم خرج إلى المدينة، فلما كان بذي طوى وطلعت الشمس صلى ركعتين.

٨١٦ - **مالك** عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يَطُوفُ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَدْخُلُ حُجْرَتَهُ فَلَا أُدْرِي مَا يَصْنَعُ.

٨١٧ - **مالك** عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ الْبَيْتَ يَخْلُو بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ مَا يَطُوفُ بِهِ أَحَدٌ.

قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ بَعْضُ أَسْبُوعِهِ ثُمَّ أُقِيمَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ أَوْ صَلَاةُ الْعَصْرِ،

يطوف بعد صلاة العصر: هكذا في جميع النسخ الهندية وأكثر المصرية، وفي بعضها: الصبح، والصحيح: الأولى، "ثم يدخل في حجرته" بضم المهملة وسكون الجيم، الموضع المنفرد، كذا في "المجمع"، وفي "الجمل": القطعة من الأرض المحجورة بحائط أو نحو، فهي فعلة بمعنى مفعولة كالغرفة والقبضة. "فلا أدري ما يصنع" يريد لا يدري هل كان يركع لطوافه بعد دخول حجرته أم لا؟ والأظهر: أنه لم يكن يركع حتى تغرب الشمس؛ لأنه لو ركع قبل الغروب لركع في المسجد؛ لأن ذلك أفضل، ولأن الأمر المعتاد لمن وصل ركوعه بطوافه أن يركع في المسجد، وانصرف عبد الله إلى منزله قبل أن يركع، ظاهره الامتناع من الركوع، ولا يتنع في ذلك الوقت من الركوع للطواف إلا من رأى الوقت لا يصلح لنافلة، وإن كان لها سبب، قاله الباجي.

ما يطوف به أحد: في هذين الوقتين. قال الزرقاني: هذا إخبار عن مشاهدة من ثقة، لا إخبار عن حكم، فسقط قول أبي عمر بن عبد البر: هذا خبر منكرو، يدفعه كل من رأى الطواف بعدهما وتأخيره الصلاة، كمالك وموافقه ومن رأى الطواف والصلاة معا بعدهما. وذكر في "موطأ محمد" بعد أثر الباب: قال محمد: إنما كان يخلو؛ لأهم كانوا يكرهون الصلاة بينك الساعتين، والطواف لا بد له من صلاة ركعتين، فلا بأس بأن يطوف سبعا ولا يصلي الركعتين حتى ترفق الشمس وتبيض، كما صنع عمر بن الخطاب، أو يصلي المغرب وهو قول أبي حنيفة. وقال الباجي: قوله: "إن البيت كان يخلو في هذين الوقتين" يقتضي الامتناع من الطواف في هذين الوقتين، وإنما ذلك؛ لأن الطائف في هذا الوقت إنما يطوف أسبوعا واحدا، ثم تمتنع عن الطواف لامتناع ركوع الطواف الأول، ولأن من سنة كل طواف أن لا يحول بينه وبين ركوعه طواف آخر، ولذلك كان يخلو البيت من الطائفتين في دينك الوقتين. قلت: وهذا عند المالكية لعدم رؤيتهم وصل الأسابيع حتى قال بعضهم: إن الزيادة على السبع عمدا يبطال الطواف، كما تقدم مفصلا، وعند الحنفية: يكره وصل الأسابيع بدون الصلاة، لكن لا كراهة عندهم في الأوقات المكروهة.

بعض أسبوعه إلخ: شوطا أو أكثر ما دون السبعة، "ثم أقيمت" مع الإمام الراتب "صلاة الصبح أو صلاة العصر"، وكذا حكم غيرها من الصلاة المكتوبة، وخصهما بالذكر؛ لما يترتب عليهما ما سيأتي من منع التحية بعد البناء؛ فإنه يقطع الطواف وجوبا، ويستحب كمال الشوط، قاله الزرقاني. و"يصلي مع الإمام" أي يدخل في صلاته، =

فَإِنَّهُ يُصَلِّي مَعَ الْإِمَامِ، ثُمَّ يَتَّبِعُنِي عَلَى مَا طَافَ حَتَّى يُكْمَلَ سَبْعًا ثُمَّ لَا يُصَلِّي حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ أَوْ تَغْرُبَ، قَالَ: وَإِنْ أَخَّرَهُمَا حَتَّى يُصَلِّي الْمَغْرِبَ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَطُوفَ الرَّجُلُ طَوَافًا وَاحِدًا بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ، لَا يَزِيدُ عَلَى سَبْعٍ وَاحِدٍ، وَيُؤَخِّرُ الرُّكْعَتَيْنِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، كَمَا صَنَعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَيُؤَخِّرُهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ صَلَّاهُمَا إِنْ شَاءَ، وَإِنْ شَاءَ أَخَّرَهُمَا حَتَّى يُصَلِّي الْمَغْرِبَ، لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

وَدَاعُ الْبَيْتِ

٨١٨ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ

= "ثم يني على ما طاف" قبل الصلاة ويندب أن يبتدئ ذلك الشوط وإن لم يكمله أولاً. "حتى يكمل سبعا، ثم لا يصلي" ركعتيه "حتى تطلع الشمس" وترتفع قدر رمح "أو" حتى "تغرب" الشمس، فيصليهما قبل صلاة المغرب، "قال" مالك: "وإن أخرهما حتى يصلي" فريضة "المغرب، فلا بأس بذلك" قال الزرقاني: قبل أن ينتقل، وإلا ابتدأه، وظاهره: أن تقديمهما قبل صلاة المغرب أفضل، وقد قال ابن رشد: إنه الأظهر لاتصافهما حينئذ بالطواف، ولا يفوتهانه فضيلة أول الوقت؛ لحقتهما.

لا يزيد على سبع واحد: لكراهة جمع أسبوعين أو أكثر قبل صلاة الركعتين عند مالك، كما تقدم مفصلاً. "ويؤخر الركعتين حتى تطلع الشمس" وتحل النافلة بالارتفاع، "كما صنع عمر بن الخطاب" فيما مر عنه مسنداً. "ويؤخرهما بعد" صلاة "العصر حتى تغرب الشمس، فإذا غربت الشمس صلاهما إن شاء" قبل صلاة المغرب "وإن شاء أخرهما حتى يصلي" مكتوبة "المغرب، لا بأس بذلك"، ظاهر هذا القول التحيير في أدائهما قبل المغرب وبعده، وظاهر القول الأول أفضلية تقديمهما قبل صلاة المغرب. قال الزرقاني: فهو اختلاف قول، وفي "الاستذكار": عند جماعة من رواة "الموطأ" عن مالك: أحب إلي أن يركعهما بعد صلاة المغرب. فله ثلاثة أقوال، مشهورها الثالث وهو رواية ابن القاسم عنه.

وداع البيت: يفتح الواو، اسم للتوديع، كسلام وكلام، كذا في "العناية". وقال ابن نجيم: له خمسة أسام: طواف الصدر؛ لأنه يصدر عنه، والصدر الرجوع، وطواف الوداع؛ لأنه يودع البيت به، وطواف الإفاضة؛ لأنه لأجله يفيض إلى البيت من منى. وطواف آخر عهد بالبيت؛ لأنه لا طواف بعده، وطواف الواجب، واختلف في المراد =

قَالَ: لَا يَصْدُرُونَ أَحَدًا مِنَ الْحَاجِّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، فَإِنْ آخَرَ النُّسْكَ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ. قَالَ مَالِكٌ فِي قَوْلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: فَإِنْ آخَرَ النُّسْكَ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ: ...

= بالصدر الذي هو الرجوع، فعندنا: هو الرجوع عن أفعال الحج، وعند الشافعي: هو الرجوع إلى أهله، ويبتنى عليه: أنه لو طاف للصدر ثم أقام بمكة لشغل لم تفرمه الإعادة عندنا خلافاً له، قال الموفق: طواف الوداع واجب ينوب عنه الدم إذا تركه، وهذا قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والشافعي.

لا يصدرون إ: بضم الدال والنون الثقيلة أي لا ينصرفن. "أحد من الحاج" تخصيصه بـ "الحاج" حجة للحنفية، في أنه يجب على الحاج دون الخارج عن مكة، ولو مكياً، خلافاً للمالكية في المشهور عنهم، كما تقدم. "حتى يطوف بالبيت" طواف الوداع، "فإن آخَرَ النُسك الطواف بالبيت" وفي تسميته إياه نسكاً أيضاً حجة للحنفية لأن المراد بالصدر الرجوع عن النسك كما تقدم، ولذا جعله عمر آخِرَ النسك، وإليه أوله أشهب من المالكية، كما حكاه الباجي، ولذا قال: من طاف هذا الطواف ثم أقام أياماً فليس عليه أن يودع إن شاء فعل وإلا لا، وقد اقتدى عمر في هذا الحكم بالنبي ﷺ حيث قال: لا يفر أحد حين يكون آخِرَ عهده بالبيت، أخرجه مسلم، ورواه الشافعي، وزاد: فإن آخَرَ النسك الطواف بالبيت، كذا في "التعليق المصحح".

قال مالك في إ: مأخذ قول عمر بن الخطاب إذ قال: "فإن آخَرَ النسك الطواف بالبيت إن" قوله "ذلك فيما نرى" - بضم النون - أي نظن أنه مأخوذ من قوله تعالى الآي. "والله أعلم" بحقيقة مستدله، جملة معترضة، والذي نظن أنه قال: "يقول الله تبارك" بلام الجارة على القول في النسخ المصرية، خير لـ "إن"، وفي النسخ الهندية بدله: "يقول الله تبارك وتعالى: ومن يعظم" من التعظيم "شعائر الله" جمع شعيرة أو شعارة - بالكسر - بوزن فلادة، بإعلام الحج وأفعاله، كذا في "الجميل"، "فإنها" أي تعظيمها، كذا في "الخالئين"، "من تقوى القلوب"، "من" ابتدائية، أي فإن تعظيمها متبداً وناش من تقوى قلوبهم، كذا في "الجميل" عن الخطيب، قال الباجي: اختلف الناس في تأويل هذه الآية، فذهب بمجاهد إلى أن الشعائر هي البدن، وأنكر القاضي أبو إسحاق هذا القول؛ لأنه تعالى قال: **وَمَنْ أَلْبَسَ حُجَّتَهُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ** (الحج: ٣٦) فأخبر تعالى أن البدن من الشعائر، وهو يريد أن يجعلها جميع الشعائر، قال: ومما بين ذلك أنه تعالى قال: **وَمِنْ أَلْبَسَ حُجَّتَهُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ** (الحج: ٣٣) وذلك يقتضي أن يكون أحلاماً موقفاً كالوقوف بعرفة، والبيت بالمزدلفة، ورمي الجمار.

وقد روي عن زيد بن أسلم أنه قال: الشعائر ست: الصفا والمروة والجمار والمشعر الحرام وعرفة والركن والحرمات خمس: الكعبة الحرام، والبلد الحرام، والمسجد الحرام، والشهر الحرام، والحرم حتى يغل "وقال: **أَلْبَسَ حُجَّتَهُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ** (الحج: ٣٣) فمحل الشعائر كلها ومحل انفضائها جميعها إلى البيت العتيق، قال السيوطي في "الدرر": أخرجه ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن محمد بن موسى في قوله تعالى: **وَمِنْ أَلْبَسَ حُجَّتَهُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ** (الحج: ٣٢) قال: الوقوف بعرفة من شعائر الله، وتجمع من شعائر الله، والبدن من شعائر الله، =

إِنَّ ذَلِكَ فِيمَا تُرَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - بِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾. وَقَالَ: ﴿ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾. فَمَحَلُّ الشَّعَائِرِ كُلِّهَا وَأَنْقِضَاؤُهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ. (الحج: ٣٢)

٨١٩ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَدَّ رَجُلًا مِنْ مَرِّ الظَّهْرَانِ، لَمْ يَكُنْ وَدَّعَ الْبَيْتَ، حَتَّى وَدَّعَ الْبَيْتَ.

٨٢٠ - مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَفَاضَ فَقَدْ قَضَى اللَّهُ حَجَّهُ، طواف طواف الإفاضة

= ورمي الجمار من شعائر الله، والخلق من شعائر الله، فمن يعظمها **﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾** لَكُمْ مِنْهَا مَنَافِعُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى. (الحج: ٣٢، ٣٣) قَالَ: لَكُمْ فِي كُلِّ مَشْعَرٍ مِنْهَا مَنَافِعُ إِلَى أَنْ تَخْرُجُوا مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ **﴿ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾** قَالَ: مَحَلُّ هَذِهِ الشَّعَائِرِ كُلِّهَا الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ فَالْمُرَادُ بِهَذَا الطَّوَافِ هُوَ طَوَافُ الصُّدْرَةِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ مَنْتَهَى الشَّعَائِرِ كُلِّهَا، وَلِذَا جَعَلَهُ عُمَرُ **﴿رَمَى﴾** آخِرَ النَّسَكِ.

مر الظهران **إلخ**: بفتح الميم وتشديد الراء المهملة، "الظهران" بالتعريف في النسخ المصرية، والتكثير في الهندية، وبالأول ذكره أهل اللغة بلفظ تثنية الظهر، اسم واد بقرب مكة، وعنده قرية يقال لها: مر، تضاف إلى هذا الوادي، فيقال: مر الظهران، كذا في "المعجم". قال أبو عمر: يقولون: بين مر الظهران وبين مكة ثمانية عشر ميلا. "لم يكن" هذا الرجل "ودع البيت" فرده عمر "حتى ودع البيت" بشكل هذا الأثر على المالكية؛ لما سياتي عن مالك قريبا: أنه يرجع إن كان قريبا. قال الدردير: ورجع له أي لطواف الوداع إن بطل، أو لم يكن فعله إن لم يخف فوات أصحابه، ولذا قال ابن عبد البر: يقولون: بين مر الظهران وبين مكة ثمانية عشر ميلا، وهذا بعيد عن مالك وأصحابه، لا يرون رده لطواف الوداع من مثله، وأوله الزرقاني بأن رده كان لاستحياب ذلك، إن لم يخف فوات أصحابه، أو لأن عمر يرى وجوبه.

من أفاض **إلخ**: فرغ عن طواف الإفاضة. "فقد قضى الله حجه" أي قد كملت فرائضه، وحل له جميع ما يحل للحلال، "فإنه إن لم يكن حجه شيء" أي لم يمنعه مانع عن الطواف بعد ذلك "فهو حقيق" أي حدير، ويستعمل استعمال الواجب واللازم والجائز، قاله الراغب، فحمله المالكية على التدب، والحنفية على الوجوب. "أن يكون آخر عهده الطواف بالبيت" طواف الوداع "وإن حجه" أي منعه "شيء"، أو عرض له "عذر يمنع طواف الوداع، فقد قضى الله حجه" أي أكمل الله حجه، ولم يبق عليه ما يمنع عن الرجوع إلى بيته، أما عند المالكية فظاهرا؛ لأنه سنة عندهم، وأما عند الحنفية: فإنه وإن كان واجبا لكن الواجبات تسقط بالعذر مع الدم أو بدونه.

فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَبَسَهُ شَيْءٌ فَهُوَ حَقِيقٌ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ الطَّوَّافِ بِالْبَيْتِ، وَإِنْ حَبَسَهُ شَيْءٌ أَوْ عَرَضَ لَهُ، فَقَدْ قَضَى اللَّهُ حَجَّهُ.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا جَهِلَ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ الطَّوَّافِ بِالْبَيْتِ حَتَّى صَدَرَ، لَمْ أَرْ عَلَيْهِ شَيْئًا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا فَيَرْجِعَ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ يَنْصَرِفَ إِذَا كَانَ قَدْ أَفَاضَ.

جَامِعُ الطَّوَّافِ

٨٢١ - مَالِكٌ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: شَكَوتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي، فَقَالَ: طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ،.....

وَجَهِلَ إِيَّاهُ: لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِ" أَيِ الْحَاجِّ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنْ مَكَّةَ "الطَّوَّافِ بِالْبَيْتِ" لِلْوُدَاعِ، "حَتَّى صَدَرَ" أَيِ رَجَعَ عَنْ مَكَّةَ، "لَمْ أَرْ عَلَيْهِ شَيْئًا" لِأَنَّهُ تَرَكَ سَهْمًا وَلَا شَيْءَ يَتَرَكُهَا، وَعَلَيْهِ دَمٌ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ. "إِلَّا أَنْ يَكُونَ" عِلْمُ ذَلِكَ، وَكَانَ إِذْ ذَلِكَ "قَرِيبًا" مِنْ مَكَّةَ، وَفَدَّ عَرَفَتُ قَرِيبًا أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَحْدِ الْقُرْبَ بَعْدَ، بَلِ الْمَدَارَ عِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ عَلَى عَدَمِ الْمَشَقَّةِ، وَرَأَى الْإِمَامُ مِنَ الظُّهْرَانِ بَعِيدًا وَالْمَدَارَ فِي ذَلِكَ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ عَلَى الْمَوَاقِفِ، وَيَجِبُ الْعُودُ مَا لَمْ يَجَاوِزْهَا. "فَيَرْجِعُ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ" طَوَّافِ الْوُدَاعِ، "ثُمَّ يَنْصَرِفُ" إِلَى مَنْصَرِفِهِ، "إِذَا كَانَ قَدْ أَفَاضَ". قَالَ الْبَاجِي: يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يُرِيدَ أَنْ هَذَا حُكْمٌ مِنْ أَفَاضَ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَقْضِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، قَرِيبًا أَوْ بَعْدَ. وَالثَّانِي: يُرِيدُ إِذَا كَانَ قَدْ أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ، وَأَمَّا مَنْ أَفَاضَ بَعْدَ النَّحْرِ وَاتَّصَلَ خُرُوجُهُ بِإِفَاضَتِهِ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ طَوَّافٌ؛ لِأَنَّ طَوَّافَ الْإِفَاضَةِ يَحْزِي عَنْهُ، قُلْتُ: وَالتَّوْحِيحُ الثَّانِي مَخْتَصٌ بِمَسْلُوكِ الْمَالِكِيَّةِ.

شَكَوتُ إِيَّاهُ: أَوَانِ الرَّحِيلِ إِلَى الْمَدِينَةِ. "أَنِّي أَشْتَكِي" أَيِ التَّوَجُّعِ، وَهُوَ مَفْعُولٌ "شَكَوتُ"، تَرِيدُ أَنَّهَا شَكَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهَا لَا تَطِيقُ الطَّوَّافَ مَاشِيَةً؛ لِضَعْفِهَا مِنَ تِلْكَ الشَّكْوَى الَّتِي كَانَتْ هَا، فَالْهَ الْبَاجِي، وَفَسَّرَ الْخَافِضَانِ ابْنَ حَجَرٍ وَالْعَيْنِيُّ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ شَرْحِهِمَا: شَكَوَى أُمِّ سَلَمَةَ مَجْرَدَ الضَّعْفِ، وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّهَا قَدِمَتْ مَكَّةَ وَهِيَ مَرِيضَةٌ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، الْخَدِيثُ. "فَقَالَ" النَّبِيُّ ﷺ "طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ" لِأَنَّهُ أَسْرَرَهَا، وَلِأَنَّ سَنَةَ النِّسَاءِ التَّيَابَعَدَ عَنِ الرِّجَالِ فِي الطَّوَّافِ، وَلِأَنَّ بَقَرَهَا لِكُونِهَا رَاكِبَةً بِخَافٍ تَأْذِي النَّاسِ بِدَابَّتِهَا، وَقَطَعَ صُفُوفَهُمْ، وَقَالَ الْبَاجِي: طَوَّافُ النِّسَاءِ وَرَاءَ الرِّجَالِ لِهَذَا الْخَدِيثِ، وَلَمْ يَكُنْ لِأَجْلِ الْبَعِيرِ، فَقَدْ طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَعِيرِهِ بِسَلَمِ الرُّكْنِ مُحْتَجًّا، وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى اتِّصَالِهِ بِالْبَيْتِ، لَكِنْ مِنْ طَوَّافٍ غَيْرِهِ =

قَالَتْ: فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ.....

من الرجال على بعيره فيستحب له إن خاف أن يؤذي أحداً أن يبعد قليلاً، وإن لم يكن حول البيت زحام، وإن أمن أن يؤذي أحداً فليقرب، كما فعل النبي ﷺ. وأما المرأة فإن من مستها أن تطوف وراء الرجال. "وأنت راكية" على بعيرك كما في رواية هشام عند البخاري بلفظ: عن عروة عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال وهو تمكة وأراد الخروج ولم تكن أم سلمة طافت بالبيت وأرادت الخروج، فقال لها رسول الله ﷺ: إذا أتيت الصلاة الصبح فطوفي على بعيرك والناس يصلون، ففعلت ذلك، فلم تصل حتى خرجت، وعلم منه أيضاً: أن القصة لطواف الوداع، وقال الباحي: يحتمل أن يكون طواف أم سلمة طواف الواجب وهو الأظهر، ويحتمل أن يكون طواف الوداع، قلت: وهو الصواب؛ لما في "النسائي" عنها قالت: يا رسول الله! ما طفت طواف الخروج، فقال النبي ﷺ: إذا أتيت الصلاة فطوفي إبع، وعلى الأول حملة ابن حزم إذ قال: طافت أم سلمة ذلك اليوم على بعيرها وهي شاكية، وتعبه ابن القيم في "الهدى" وقال: هو طواف الوداع بلا ريب، قال الموفق: لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في صحة طواف الراكب إذا كان له عذر؛ فإن ابن عباس روى: أنه ﷺ طاف في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن، وعن أم سلمة قالت: شكوت إبع، متفق عليهما، وقال جابر: طاف النبي ﷺ على راحلته ليراه الناس، وليشرف عليهم؛ ليسألوه، فإن الناس غشوه، والخمول كالراكب.

وأما الطواف راكياً أو محمولاً بغير عذر فمفهوم كلام الحرفي: أنه لا يجزئه، وهو إحدى الروايات عن أحمد؛ لأن النبي ﷺ قال: **الطواف بالبيت صلاة**. والثانية: يجزئه، ويجزئه بدم، وهو قول مالك، وبه قال أبو حنيفة، إلا أنه قال: بعيد ما دام تمكة، فإن رجع حبره بدم؛ لأنه ترك صفة واجبة في ركن الحج. والثالثة: يجزئه ولا شيء عليه، اختارها أبو بكر، وهي مذهب الشافعي وابن المنذر؛ لأن النبي ﷺ طاف راكياً. قال ابن المنذر: لا قول لأحد مع فعله ﷺ. ولأن الله تعالى أمر بالطواف مطلقاً، فكيف ما أتى به أجزأه، ولا يجوز تقييد المطلق بغير دليل، ولا خلاف في أن الطواف راجحاً أفضل؛ لأن أصحاب النبي ﷺ طافوا مشياً، والنبي ﷺ في غير حجة الوداع طاف مشياً، وفي قول أم سلمة: شكوت إلى النبي ﷺ إني أشنكي، فقال: **طم في من وراء الناس وأنت راكية**، دليل على أن الطواف إنما يكون مشياً، وإنما طاف النبي ﷺ راكياً لعذر، فإن ابن عباس روى: أن رسول الله ﷺ كثر عليه الناس يقولون: هذا محمد، هذا محمد، حتى خرج العواتق من البيوت، وكان رسول الله ﷺ لا يضرب الناس بين يديه، فلما كثروا عليه ركب، رواه مسلم، وكذلك في حديث جابر: فإن الناس غشوه، وروي عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ طاف راكياً لشكاة به، وهذا يعتذر من منع الطواف راكياً عن طواف النبي ﷺ. والحديث الأول أثبت، فعلى هذا يكون كثرة الناس وشدة الزحام عذراً، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ قصد تعليم مناسكهم، فلم يتمكن منه إلا بالركوب. "قالت فطفت" أي راكية كما في نسخة "التنوير"، أي على بعيري، واستدل بالحديث المالكية على مختارهم من طهارة بول ما يؤكل لحمه.

حِينَئِذٍ يُصَلِّي إِلَى جَانِبِ النَّبِيِّ وَهُوَ يُقْرَأُ بِالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ.

٨٢٢ - مالك عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ أَنَّ أَبَا مَاعِزٍ الْأَسْلَمِيَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَفْيَانَ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ تَسْتَفْتِيهِ،

يُصَلِّي أَخ: الكعبة، ويؤب عليه البخاري في "صحيحه": أخرج بقراءة صلاة الصبح، قال الحافظ: ليس فيه بيان أن الصلاة حينئذ كانت الصبح، ولكن تبين ذلك من رواية أخرى عند البخاري من طريق يحيى بن أبي زكريا الغساني عن هشام عن أبيه بلفظ: **إِذَا قُمْتَ صَلَاةَ الصُّبْحِ فَطَرِّقْ**. وهكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية حسان ابن إبراهيم عن هشام، وأما ما أخرجه ابن حزيمة من طريق ابن وهب عن مالك وابن نبيعة جميعاً عن أبي الأسود في هذا الحديث قال فيه: "قالت: وهو يقرأ في العشاء الآخرة" فشاذ، وأظن سبأه لفظ ابن نبيعة؛ لأن ابن وهب رواه في "الموطأ" عن مالك فلم يعين الصلاة، كما رواه أصحاب مالك كلهم، أخرجه الدارقطني في "الموطآت" له من طرق كثيرة عن مالك، منها: رواية ابن وهب المذكورة، وإذا تقرر ذلك فابن نبيعة لا يحتاج به إذا انفرد، فكيف إذا خالف. "وهو يقرأ بالطور" أي بسورة الطور، وحذفت واو القسم؛ لأنه صار علماً عليها. "وكتاب مسطور" وهكذا أخرجه البخاري، وأخرج أيضاً: "وهو يقرأ والطور وكتاب مسطور" زاد هشام في روايته: فلم تصل حتى خرجت، أي من المسجد أو الحرم، فدل على حوالز ركعتي الفجر خارج المسجد أو الحرم، وتقدم الكلام على المسألة قريباً.

تَسْتَفْتِيهِ أَخ: تطلب الفتيا في أمرها. "قالت: إنني أقبلت" أي توجّهت، "أريد أن أطوف بالبيت، حتى إذا كنت عند باب المسجد" وفي النسخ المصرية: بباب المسجد. "هرقت" يفتحون، ويضم أوله وكسر ثانيه ووصوب الأول، والهاء بدل من الهجمة يقال: أراق يريق وهراق يهريق، ويجمع بين البدل والمبدل منه، فيقال: أهرق يهريق، ومنه لفظ محمد في "موطئه": أهرقت الدماء، بالنصب جمع دم، وأشارت بالجمع إلى الكثرة. "فرجعت" إلى بيتي "حتى ذهب ذلك عني" في هذا اليوم، أو في يوم آخر، "ثم أقبلت" ثانياً "حتى إذا كنت عند باب المسجد هرفت الدماء فرجعت حتى ذهب ذلك عني، ثم أقبلت" ثالثاً "حتى إذا كنت عند باب المسجد هرفت الدماء" هكذا في جميع النسخ الهندية والمصرية من ذكرها الرجوع ثلاث مرات، ورقم في النسخ الهندية على الأخيرة علامة النسخة، إشارة إلى أنه وقع في بعض النسخ ذكر الرجوع مرتين، وذكره في "موطئه" محمد أيضاً ثلاثاً. "فقال عبد الله بن عمر" اتباعاً لما روي عن النبي ﷺ في أبواب الاستحاضة: "إنما ذلك" بكسر الكاف "ركضة من الشيطان" والركض: ضرب بالرجل، ولا ينافيه ما تقدم في باب الاستحاضة: "إنما ذلك عرق انفجر"؛ لأن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم، فإذا ركض ذلك العرق سال منه الدم، وللشيطان في هذا العرق الخاص تصرف، وله به اختصاص بالنسبة إلى جميع عروق البدن، كذا في "التعليق للمجد" عن "أحكام المرحان في أخبار الجن".

فَقَالَتْ: إِنِّي أَقْبَلْتُ أُرِيدُ أَنْ أَطُوفَ بِالْبَيْتِ، حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِيَابِ الْمَسْجِدِ هَرَقْتُ الدَّمَاءَ، فَرَجَعْتُ حَتَّى ذَهَبَ ذَلِكَ عَنِّي، ثُمَّ أَقْبَلْتُ حَتَّى إِذَا كُنْتُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ هَرَقْتُ الدَّمَاءَ فَرَجَعْتُ، حَتَّى ذَهَبَ ذَلِكَ عَنِّي، ثُمَّ أَقْبَلْتُ حَتَّى إِذَا كُنْتُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ هَرَقْتُ الدَّمَاءَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: إِنَّمَا ذَلِكَ رَكْضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَاغْتَسِلِي، ثُمَّ اسْتَغْفِرِي بِتَوْبٍ، ثُمَّ طُوفِي.

٨٢٣ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ كَانَ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ مُرَاهِقًا خَرَجَ إِلَى عُرْفَةِ قَبْلِ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَطُوفُ بَعْدَ أَنْ يَرْجِعَ. قَالَ **مَالِكٌ**: وَذَلِكَ ^{طواف القدم} **وَاسِعٌ** إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

= ويحتمل أن يكون النسبة إليه مجازاً؛ لأنه يحبه لما يدخل على المرأة في ذلك من الإلباس. "فاعتسلي" قال الباجي: يحتمل أن يريد به الاغتسال من الحيض على حسب ما تفعله المستحاضة، ويحتمل أن يريد غسل ما بها من الدم، إن كان لم يجعل لها حكم الحيض. "ثم استغفري" بالثلاثة والفاء، أي تلحمني، والاستغفار أن تشدد فرجها بخزفة عريضة بعد أن تحتشي قطناً ونونق طرفيها بشيء تشده على وسطها، من ثغر الدابة الذي يجعل تحت ذنبها، كذا في "التعليق" عن "المجمع" وغيره. "بتوب" يريد أن تتوفي به مما يجري منها من الدم. "ثم طوفي" قال محمد: وبهذا تأخذ، هذه المستحاضة تتوضأ وتستغفر بتوب، ثم تطوف وتضع ما تصنع الطهارة، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

دخول مكة مرَاهِقًا: بفتح الهاء وكسرهما، يعني ضاق عليه الوقت حتى يخاف فوت الوقوف بعرفة. "خرج إلى عرفة قبل أن يطوف بالبيت" طواف القدم وقبل أن يسعى "بين الصفا والمروة"؛ لأنه مرتب على الطواف ولم يجد له وقتاً. "ثم يطوف" للإفاضة "بعد أن يرجع" عن منى ويسقط عنه طواف القدوم؛ لعذر ضيق الوقت.

وذلك: أي ترك طواف الورود "واسع" أي جازل لضيق الوقت "إن شاء الله" للترك. قال الباجي: وقد روى محمد عن مالك: أن للمراهق تعجيل الطواف وتأخيرها. وقال أشهب: إن قدم يوم عرفة أحببت تأخير طوافه، وإن قدم يوم التروية أحببت تعجيله، وله في التأخير سعة، رواه عنه محمد، وفي "الهداية": إن لم يدخل الحرم مكة وتوجه إلى عرفات ووقف بها، سقط عنه طواف القدوم؛ لأنه شرع في ابتداء الحج على وجه يترتب عليه سائر الأفعال، فلا يكون الإتيان به على غير ذلك الوجه سنة، ولا شيء عليه بتركه؛ لأنه سنة، وبترك السنة لا يجب الجابر.

وَسُئِلَ مَالِكٌ هَلْ يَقِفُ الرَّجُلُ فِي الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ يَتَحَدَّثُ مَعَ الرَّجُلِ؟ فَقَالَ: لَا أَحَبُّ ذَلِكَ لَهُ. قَالَ مَالِكٌ: لَا يَطُوفُ أَحَدٌ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ.

البدء بالصفة في السعي

٨٢٤ - مَالِكٌ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

وسئل الخ: بناءً المجهول. "مالك" الإمام "هل يجوز أن يقف الرجل في أثناء الطواف بالبيت" احتراز عن السعي. "الواجب عليه" صفة للطواف، "يتحدث مع الرجل؟ فقال: لا أحب ذلك له". قال الخ: وهذا كما قال: يكره للرجل أن يقف في حال طوافه يحدث غيره، ولا سيما في الطواف الواجب، وهو وإن كان يكره في غير الواجب، فكراهيته في الواجب أشد. وقال ابن حزم في "المحلى": ومن قطع طوافه لعذر أو لكلل بين علي ما طاف، وكذلك السعي؛ لأنه قد طاف ما طاف كما أمر، فلا يجوز إبطاله، فلو قطعه عاشاً فقد بطل طوافه؛ لأنه لم يطف كما أمر. وقال القاري في مستحبات الطواف: وترك الكلام المباح؛ لأنه ينافي الخضوع، وأيضاً تعقب على صاحب "اللباب" إذ عده في المباحات أيضاً، فقال: اعلم أن المباح ما يستوي طرفاه من الفعل والترك، والمنحجب ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه، وقد سبق له: أن ترك الكلام مستحب، فلا يكون الكلام مباحاً، فتناقض قولاه. وقد صرح ابن القيم بأن المباح من الكلام في المسجد مكروه يأكل الحسنات، فكيف في الطواف وهو في حكم الصلاة؟ كما روى الترمذي وغيره عن ابن عباس مرفوعاً: **الطواف حول البيت مثل الصلاة إلا أنكم تكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يحسن إلا بحسن** إلا خير من ذكر الله. قلت: وهذا كله إذا لم تكن في الوقفة مدة تنافي الموالاة، وإلا فالموالاة من شرائط الطواف عند المالكية، صرح به الدردير، وكذا عند الحنابلة، صرح به الموفق في "المغني"، وسنه عند الحنفية، صرح به القاري في "شرح اللباب". **إلا وهو طاهر:** فإن الطهارة من شرائط الطواف أو واجباته على الاختلاف بينهم، وهي مندوبة في السعي بالاتفاق، كما تقدم مفصلاً.

البدء بالصفة في السعي: قال الموفق: إن الترتيب شرط في السعي، وهو أن يبدأ بالصفة، فإن بدأ بالمروة لم يعتد بذلك الشوط، فإذا صار إلى الصفا اعتد بما يأتي به بعد ذلك؛ لأن النبي ﷺ بدأ بالصفة وقال: **بدأ بالصفة** بدأ الله به، وهذا قول الحسن ومالك والشافعي والأوزاعي وأصحاب الرأي، وفي "التمهيد": اختلف الفقهاء فيمن نكس السعي، فبدأ بالمروة قبل الصفا، فقال منهم قائلون: لا يجزئه، وعليه أن يلقي ابتداءً بالمروة، ويبني على سعيه بالصفة ويختتم بالمروة، منهم مالك والشافعي والأوزاعي وأبو حنيفة ومن قال بقولهم، وقال بعض العراقيين: يجزئه ذلك، =

أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ حِينَ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَهُوَ يُرِيدُ الصَّفَا، وَهُوَ يَقُولُ: تَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ، فَبَدَأُ بِالصَّفَا.

٨٢٥ - **مالك** عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا وَقَفَ عَلَى الصَّفَا يُكَبِّرُ ثَلَاثًا،

= وإنما الابتداء عندهم بالصفة استحباب، وقد اختلف عن عطاء، فروي عنه: أنه يلغي الشوط، وعنه: أن من جهل ذلك أجزأ عنه. قال الشيخ في "المسوى" بعد حديث الباب: عليه أهل العلم، ففي "المهاج": شرطه أن يبدأ بالصفة. وفي "أفندية": إذا سعى معكوساً بأن يبدأ بالمرورة، فمن أصحابنا من قال: يعتد به ولكن يكره، والصحيح: أنه لا يعتد بالشوط الأول، قال العيني في "البنية": لو بدأ بالمرورة لا يعتد به بالإجماع، وشذ عطاء بن أبي رباح، فقال: إن بدأ فيه بالمرورة أجزأه، وعد صاحب "اللباب" البدء من الصفا في الشرائط، وبسط الفاري في شرحه إن الأعدل الأصح القول بالوجوب من الأقوال الثلاثة: الشرطية والوجوب والسنية.

خرج من المسجد إلخ: بعد ما طاف وصلى ركعتين. "وهو يريد الصفا وهو يقول" هكذا في جميع النسخ. "تبدأ بما بدأ الله به" بصيغة الإخبار على جمع المتكلم، وفي رواية: "أبدأ" بصيغة الإخبار أيضاً على الإفراد، كما في "مسلم" برواية حاتم عن جعفر. قال النووي: قد ثبت في رواية النسائي في هذا الحديث بإسناد صحيح: ابدؤوا بصيغة الجمع، وقال ابن عبد البر في "التمهيد": ونقظ الأمر في هذا الحديث لا يؤخذ من رواية من يحتاج به، وهو حجة للمحمهور في أن الابتداء بالصفة واجب، وأصرح منه في الدلالة رواية النسائي: **ابدؤوا بما بدأ الله به**، بصيغة الأمر للجمع، واستدل بالحديث من قال: إن الواو أيضاً للترتيب. قال الخطابي فيه: إنه اعتبر تقدم المبدوء به في التلاوة فقدمه، وأن الظاهر في حق الكلام أن المبدوء مقدم في الحكم على ما بعده، وأجاب من أنكر ذلك بأن الترتيب واجب بفعله **ف** أو بقوله، وإلا لم يحتاج إلى أمره **ف**، بل فهموا الترتيب من نفس الآية.

وقف على الصفا: قال ابن عبد البر في "التمهيد": أحب للمرتقي على الصفا والمرورة أن يعلو عليهما، حتى يبدو له البيت؛ لما رواه عبد الرزاق عن مالك عن نافع عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ كان يصعد على الصفا والمرورة حتى يبدو له البيت، وهو حديث انفرد به عبد الرزاق عن مالك، فإن لم يفعل فلا حرج. "يكبر ثلاثاً ويقول: لا إله إلا الله وحده" نصب على الحالية، قال الفاري: حال مؤكدة أي منفرداً بالألوهية، أو متوحداً بالذات، "لا شريك له" في الألوهية فيكون تأكيداً، أو في الصفات فيكون تأسيساً. "له الملك" بضم الميم، "وله الحمد" زاد في رواية أبي داود: "نحيي ويميت". "وهو على كل شيء قدير"، زاد في رواية مسلم وأبي داود: لا إله إلا الله، أنجز وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده، ثم دعا بين ذلك، وقال مثل هذا ثلاث مرات، ثم نزل إلى المرورة. "يصنع ذلك ثلاث مرات ويدعو" أي بعد ذلك أو بين ذلك، كما تقدم في رواية مسلم وأبي داود. قال النووي: يكرر بهذا الذكر ويدعو ثلاث مرات، =

وَيَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، يَصْنَعُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَيَدْعُو، وَيَصْنَعُ عَلَى الْمَرْوَةِ مِثْلَ ذَلِكَ.

٨٢٦ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَهُوَ عَلَى الصَّفَا يَدْعُو يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ قُلْتَ **﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾** وَإِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ، وَإِنِّي أَسْأَلُكَ كَمَا هَدَيْتَنِي لِلْإِسْلَامِ، أَنْ لَا تُنْزِعَهُ مِنِّي حَتَّى تَتَوَفَّانِي وَأَنَا مُسْلِمٌ.

جَامِعُ السَّعْدِيِّ

٨٢٧ - **مَالِك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ:

= هذا هو المشهور عند أصحابنا، وقال جماعة من أصحابنا: يكرر الذكر ثلاثاً والدعاء مرتين فقط، والصواب الأول. "ويصنع على المروة مثل ذلك" استدل به العز بن عبد السلام على أن المروة أفضل من الصفا؛ لأنها تقصد بالذكر والدعاء أربع مرات، بخلاف الصفا، فإنها تقصد ثلاثاً، وأما البداءة بالصفا فليس بواردة؛ لأنه وسيلة، قال الخافظ: وفيه نظراً لأن الصفا تقصد أربعاً أيضاً، أوها: عند البداءة، فكل منهما مقصود بذلك، وتختار الصفا بالابتداء، وعلى التنزل يتعادلان؛ ثم ما غيرة هذا التفضيل مع أن العبادة المتعلقة بهما لا تتم إلا بهما معاً، وحزم الشهاب القرافي تلميذ العز بأن الصفا أفضل؛ لأن السعي منه أربعاً ومن المروة ثلاثاً، وما كانت العبادة فيه أكثر فهو أفضل.

يدعو يقول إلح: في دعائه "اللهم إنك قلت: **﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾** فحمل الدعاء على ظاهره من الطلب؛ لا أن المراد به العبادة، كما هو قول آخر في تفسير الآية، ووجه الربط على الأول بقوله تعالى: **﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾** عن **عبد بن حماد** (ع ٦٠٠) أن الدعاء أخص من العبادة، فمن استكبر عن الدعاء استكبر عن العبادة، فالوعيد إنما هو لمن تركه استكباراً ومن فعل ذلك كفر. "وإنك لا تخلف الميعاد" كما قلت في القرآن المجيد، "وإني أسألك كما هديتني" بناء الخطاب، "لإسلام، أن لا تنزع" بفتح التاء وكسر الراء أي لا تخرجه "مني حتى تتوفاني وأنا مسلم" فإن العبرة بالخواتيم.

جامع السعدي: ذكر الشيخ في "البدل" تبعاً للعين: اختلف فيه أهل العلم على ثلاثة أقوال، أحدها: أنه ركن، لا يصح الحج إلا به، وهو قول ابن عمر وعائشة وجابر، وبه قال الشافعي ومالك في المشهور، وأحمد في أصح الروايتين عنه، وإسحاق وأبو ثور. والقول الثاني: أنه واجب بخبر بدم، وبه قال الثوري وأبو حنيفة ومالك في "العتبة" كما حكاه ابن العربي. والثالث: إنه ليس بركن ولا واجب، بل هو سنة ومستحب، وهو قول ابن عباس وابن سيرين وعطاء ومجاهد وأحمد في رواية. وحكى الخطابي من مذهب عائشة **﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾** أنه تطوع.

قُلْتُ لِعَائِشَةَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السِّنِّ:

لعائشة أم المؤمنين الحج: لقوله عز اسمه: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِكُمْ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ (الأحزاب: ٦) وهل يقال حين: أمهات المؤمنات أيضاً؟ قولان مرجحان. "وأنا يومئذ حديث السن" أي صغير العمر، فيه اعتذار عن سؤاله، وأن التباسه عليه نشأ لحدائثة سنه، ولم يكن بعد فقه ولا علم من سنن النبي ﷺ ما يتأول به نص القرآن. "أرأيت" بكسر التاء، "قول الله" أي أخبرني عن مفهوم قوله "تبارك وتعالى: إن الصفا والمروة" جبلا السعي اللذان يسعي من أحدهما إلى الآخر، والصفا في الأصل: جمع صفاة، وهي الصخرة والحجر الأملس، والمروة في الأصل: حجر أبيض هراق، قاله القسطلاني. "من شعائر الله" من أعلام دينه، جمع شعيرة وهي العلامة. وفي "التفسير العزيزي": جمع شعيرة أو شعارة بمعنى العلامة، ويطلق في عرف الشرع على أمكنة العبادة كالكعبة، وأرمنتها كشهر رمضان، وعلامتها كالحلتان وغيرها. قال الرازي: أما شعائر الله فهي أعلام طاعته، وكل شيء جعل علما من أعلام طاعة الله فهو من شعائر الله، وشعائر الحج: معالم نسكه، ومنه المشعر الحرام، ومنه إشعار السنام، والشعائر جمع شعيرة، وهو مأخوذ من الإشعار الذي هو الإعلام، ومنه قولك: شعرت بكذا أي علمت، والشعائر إما أن نعملها على العبادات أو على النسك، أو نعملها على مواضع العبادات والنسك، فإن قلنا بالأول حصل في الكلام حذف؛ لأن نفس الجليل لا يصح وصفهما بأتهما دين ونسك، فالمراد به أن الطواف بينهما والسعي من دين الله تعالى، وإن قلنا بالثاني استقام ظاهر الكلام؛ لأن هذين الجليلين يمكن أن يكونا موضعين للعبادات، وكيف كان، فالسعي بينهما من شعائر الله ومن أعلام دينه، والسعي ليس عبادة تامة في نفسه، بل إنما يصير عبادة إذا صار بعضا من أبعاد الحج؛ فللهذا السر بين الله تعالى الموضع الذي يصير فيه السعي عبادة، فقال: ﴿وَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ الْحَرَامَ فَلَا حَنَاحَ عَلَيْهِ﴾ أي إثم عليه، وأصل الحناح الثيل، وقيل: الميل إلى الباطل كما بسطه الرازي. "أن يطوف" بتشديد الطاء أصله يتطوف، فأبدلت التاء طاء؛ لقرب مخرجهما، وأدغمت الطاء في الطاء. "هنا" أي يسعى بينهما. "فما على الرجل" ولفظ "البحاري": "فوالله ما على أحد جناح شيء من الإثم والملام أن يطوف بهما"؛ إذ مفهوم الآية: أن السعي ليس بواجب؛ لأنها دلت على نفي الجناح، وذلك يدل على إباحته وتساوي الطرفين من الفعل والترك.

قال الحافظ عصله: أن عروة احتج للإباحة باقتصار الآية على رفع الجناح، فلو كان واجبا لما اكتفى بذلك؛ لأن رفع الإثم علامة المباح، ويزداد المستحب بإثبات الأجر، ويزداد الوجوب عليهما بعقاب التارك، ومحصل جواب عائشة: أن الآية ساكتة عن الوجوب وعدمه، مصرحة برفع الإثم عن الفاعل، وأما المباح فيحتاج إلى رفع الإثم عن التارك، والحكمة في التعبير بذلك مطابقة جواب السائلين. "قالت عائشة" رادة عليه "كلا" استفتحت كلامها بـ "كلا" على معنى التأكيد في الردع، وأخبرته أنه "لو كان" الأمر "كما تقول، لكانت الآية: فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما"، بزيادة حرف النفي، كما قرئ به في الشواذ، ثم بينت عائشة أن الاقتصار في الآية على نفي الإثم على الفاعل، له سبب خاص، فقالت: "إنما أنزلت هذه الآية في الأنصار" بالراء المهمل في جميع نسخ "الموطأ" =

أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ فَمَا عَلَى الرَّجُلِ شَيْءٌ أَنْ لَا يَطَّوَّفَ بِهِمَا؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: كَلَّا! لَوْ كَانَ كَمَا تَقُولُ، لَكَانَتْ: ^(الفرقة: ١٥٨) فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطَّوَّفَ بِهِمَا، إِنَّمَا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي الْأَنْصَارِ، كَانُوا يُهْلُونَ لِمَنَاةَ، وَكَانَتْ مَنَاةَ حَذَوُ قُدَيْدٍ، وَكَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾

٨٢٨ - مالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ كَانَتْ تَحْتَ .. ^(الفرقة: ١٥٨)

= وروايات "الصحيحين" وغيرهما، وعزاه الخطابي لأكثر الروايات، وإن في بعضها: الأنصاب، بالموحدة بدل الرائ، قال: فإن كان محفوظا فهو جمع نصب، وهو ما ينصب من الأصنام؛ ليعبد من دون الله. "كانوا يهلون" أي يحجون قبل أن يسلموا كما في رواية البخاري، "مناة" بضم مفتوحة فتون مخففة، بجرور بالفتحة؛ للعلمية والثاني، وسببت مناة؛ لأن السائل كان يترقب أي تراق عندها، اسم صنم كان في الجاهلية. "وكانت مناة حذو" بفتح المهملة وسكون المعجمة أي مقابل "قديد" بضم القاف وفتح الدال المهملة بعدها تحية ثم مهملة، قرية جامعة بين مكة والمدينة، كثيرة المياه، قاله البكري. "وكانوا" أي الأنصار التي هل لمناة "يتحرجون" بالخاء المهملة والجيم، يحترزون ويتألمون "أن يطوفوا" في الجاهلية "بين الصفا والمروة"؛ لكرهيتهم ذنك الصنمين، وجههم صنمهم الذي بالمشلل أي مناة "فلما جاء الإسلام، سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك" أي عن السعي بين الصفا والمروة. "فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾" ^(الفرقة: ١٥٨) تقدم تفسير الآية قريبا، والحكمة في التعبير بهذا السباق مطابقة جواب السائلين؛ لأهم توهموا من كونهم كانوا يفعلونه في الجاهلية أنه لا يستمر في الإسلام، فخرج الجواب مطابقا لسؤالهم.

سودة الح: لم أجد ترجمتها. "كانت تحت" وفي النسخ المصرية: كانت عند "عروة بن الزبير" أي في نكاحه، "فخرجت" إلى المسعى تطوف بين الصفا والمروة. الجملة حال مقدرة، ويحتمل أن تكون مستأنفة، كذا في "المحلى". "في حج أو عمرة" شك من الراوي، "ماشية" حال من ضمير "تطوف"، "وكانت امرأة ثقيلة" كناية عن سميتها، "فجاءت" إلى المسعى "حين انصرف الناس من صلاة العشاء"؛ لتطوف وتسعى ليلا؛ لأنه أستر وتقل الزحمة =

عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، فَخَرَجَتْ تَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ مَاشِيَةً، وَكَانَتْ امْرَأَةً ثَقِيلَةً، فَجَاءَتْ حِينَ انْصَرَفَ النَّاسُ مِنَ الْعِشَاءِ، فَلَمْ تَقْضِ طَوَافَهَا حَتَّى تُودِيَ بِالْأَوَّلِ مِنَ الصُّبْحِ، فَقَضَتْ طَوَافَهَا فِيمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ، وَكَانَ عُرْوَةُ إِذَا رَأَاهُمْ،
النساء الأول

= في المسعى إذا ذاك، "فلم تقض" أي لم تتم "طوافها" أي السعي بينهما، "حتى يودي" بناء المجهول "بالأول" أي بالأذان الأول "من" أذاني "الصبح"، وفي نسخة الباجي: بالأول من الصبح، والثاني باعتبار الدعوة؛ فإنه **سماه** بها، كما ورد عند سماعة: اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة، الخديث. قال القاري: سمي الأذان دعوة؛ لأنه يدعو إلى الصلاة والذكر. "فقضت" أي أكملت "طوافها فيما بينها" أي صلاة العشاء "وبينه" أي بين النداء الأول، أو فيما بين الأولى من الصبح وبين انصراف الناس عن صلاة العشاء، والمودى واحد، وهو أنها لتقلها لا تكمل طوافها إلا فيما بين العشاء إلى الصبح، ومع ذلك لم ترخص في الركوب مع ثقلها وشدة تعبها في السعي. قال الباجي: وكانت امرأة ثقيلة لا تكمل طوافها لتقلها إلا فيما بين العشاء وبين الأذان للصبح، ومع ذلك كانت تطوف بينهما ماشية ولا ترخص بالركوب، وقد روى معمر: أنها كانت تستريح في أثناء سعيها، ومعنى ذلك: أن الجلوس في أثناء السعي لعذر ليس بممنوع ما لم يخرج إلى حد القطع، وذلك أن فيه معونة على العبادة وتسبباً إلى إتمامها، وأما الجلوس لغير علة فممنوع في الجملة؛ لأنه قطع لما شرع فيه من العبادة التي حكمها الاتصال، فإن فعل فقال أشهب: إن كان شيئاً خفيفاً فلا شيء عليه وبس ما صنع، وإن طال الجلوس حتى يكون تاركاً للسعي الذي كان فيه؛ فإنه يستأنف ولا يبني.

إذا رآهم إلخ: الناس "يطوفون على الدواب" والمراكب "ينهاهم أشد النهي، فيعتلون" بفتح التحتانية وتشديد اللام افتعال من العلة أي يتمسكون، يقال: اعتل فلان، إذا تمسك بحجة. "له بالمرض حياء منه" أي من عروة، ولا يكونون مرضاء في الحقيقة "فيقول عروة لنا فيما بيننا وبينه" أي مخاطباً لنا خاصة: "لقد حاب هؤلاء" من أحر من أتى بالعبادة على الوجه المأمور به. "وعسروا" ما غنم من أتى بالعبادة على وجهها. قال الباجي: وقد روي عن ابن أبي مليكة أنه قال لعائشة: أي أمته! ما منعك من العمرة عام الأول فقد انتظرناك؟ فقالت: الصفا والمروة لا أستطيع أن أمشي بينهما، وأكره أن أركب بينهما، وروي عن مجاهد: لا يركب بينهما إلا من ضرورة، وبه قال مالك، فإن كانت ضرورة فقد قال ابن نافع: لا بأس أن يسعى الرجل راكباً من مرض أو نحو ذلك. وقال عطاء: يركب بينهما من شاء، والدليل على ما نقول: ما روى أن رسول الله ﷺ سعى ماشياً، وأفعاله على الوجوب. ومن جهة القياس: أنه سعى ذو عدد سبع، فكان حكمه المشي مع القوة، أصل ذلك الطواف. وقال ابن عبد البر في "التمهيد": ومما يدل على كراهية الطواف راكباً من غير عذر إني لا أعلم خلافاً بين المسلمين أنهم لا يستحبون لأحد أن يطوف بين الصفا والمروة على راحلته راكباً، ولو كان طوافه **سعى** =

يَطُوفُونَ عَلَى الدُّوَابِّ يَنْهَاهُمْ أَشَدُّ النَّهْيِ، فَيَعْتَلُونَ لَهُ بِالْمَرَضِ حَيَاءٌ مِنْهُ، فَيَقُولُ لَنَا
 فِيمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ: لَقَدْ خَابَ هَؤُلَاءِ وَخَسِرُوا.

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ نَسِيَ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فِي عُمْرَةٍ، فَلَمْ يَذْكُرْ حَتَّى يَسْتَبْعِدَ
 مِنْ مَكَّةَ: أَنَّهُ يَرْجِعُ فَيَسْعَى، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَصَابَ النِّسَاءَ فَلْيَرْجِعْ فَلْيَسْعَ بَيْنَ الصَّفَا
 وَالْمَرْوَةِ، حَتَّى يُتِمَّ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ عَلَيْهِ عُمْرَةٌ أُخْرَى وَالْهَدْيُ.

= رَأَيْتُ لَعِيزَ عَذْرَ لَكَانَ ذَلِكَ مُسْتَحِبًّا عَنْهُمْ، أَوْ عِنْدَ مَنْ صَحَّ عَنْهُمْ، وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ عَائِشَةَ وَعُرْوَةَ كِرَاهِيَةَ أَنْ
 يَطُوفَ أَحَدُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ رَأْيًا، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةِ الْفُقَهَاءِ. قُلْتُ: وَبِهِ قَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ، فَقَدْ عَدَّ الْقَارِي فِي "شرح
 الباب" السعي ماثبًا في الواجبات، وأوجب الدم بترك المشي بلا عذر، وكذا في "رد المختار" و"البدائع" و"الغنية"
 وغيرها، وعده النووي في السنن، فقال: الخامسة: الأفضل أن لا يركب في سعيه إلا لعذر كما سبق في الطواف.

حتى يستبعد إلخ: يخرج منها حتى يصير بعيدا منها. "أنه يرجع فيسعى" أي يجب عليه الرجوع إلى مكة والسعي،
 قال الباجي: معناه أنه يسعى بعد أن يقدم من الطواف ما يلزم أن يتصل به السعي، وقد روى ذلك ابن عبد الحكم
 عن مالك، ولا تعلم فيه خلافا في المذهب، ووجه ذلك: أن من سعى السعي اتصاله بالطواف؛ لأنه ركن من أركان
 الحج لا تعلق له بالبيت، فوجب أن يتعقب ما له تعلق بالبيت، فإذا كان من سنته اتصاله بالطواف، لزم إعادة
 الطواف؛ ليتعقبه السعي. "وإن كان قد أصاب النساء" وأفسد العمرة، "فليرجع" إلى مكة أيضا، "فليسع بين الصفا
 والمروة، حتى يتم ما بقي عليه من تلك العمرة" لأن ركنها وهو السعي باق عليه. والحاصل أن الرجوع إلى مكة
 واجب سواء أفسدها بالطوء وغيره أو لم يفسدها، ولا فرق بينهما في وجوب الرجوع وإتمام ما بقي، وإنما الفرق
 بينهما في وجوب القضاء، فلو أفسدها بالطوء وغيره يجب القضاء أيضا؛ ولذا قال: "ثم عليه" بعد ما أتم العمرة
 الفاسدة، "عمرة أخرى" قضاء لما أفاتها، "والهدي" أيضا في القضاء للفساد. قال الباجي: لأننا قد بينا أن السعي
 بينهما من أركان نسك الحج والعمره، فالمكلف ما لم يأت بذلك باق على إحرامه، لا يخرج عنه بتحمله، كما لو
 ترك طوافه بالبيت، وذلك مبني على مسألتين، أحدهما: أن السعي ركن من أركان الحج والعمره. والثانية: أن
 النسك لا يخرج منه بالتحلل قبل التمام، فإذا كان السعي بينهما من أركان الحج والعمره لم يتم إلا به، فلم يصح
 الخروج منهما قبل الإتيان به، فيرجع من حيث ذكره باقيا على إحرامه، فإن كان لم يدخل على إحرامه فسادا
 رجع فأتم نسكه، وإن كان قد أدخل عليه فسادا رجع فأتم عمرته التي أفسد ثم قضاها وأهدى. وأما عند الحنفية
 ففي "شرح الباب": لو ترك السعي كله أو أكثره فعليه دم؛ لتركه الواجب، وحجه نام أي صحيح، لكنه ناقص
 بنحوه بالدم، خلافا للشافعي فإنه يقول: إنه ركن لا يتم الحج إلا به، ثم قال وكذا الحكم في سعي العمرة.

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ الرَّجُلِ يَلْقَاهُ الرَّجُلُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَيَقِفُ مَعَهُ يُحَدِّثُهُ؟ فَقَالَ: لَا أَحِبُّ لَهُ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ نَسِيَ مِنْ طَوَافِهِ شَيْئًا أَوْ شَكَّ فِيهِ، فَلَمْ يَذْكُرْ إِلَّا وَهُوَ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ سَعْيَهُ، ثُمَّ يَتِمُّ طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ عَلَى مَا يَسْتَيْقِنُ، وَيَرْكَعُ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ، ثُمَّ يَبْتَدِئُ سَعْيَهُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

٨٢٩ - **مَالِكٌ** عَنْ جَعْفَرِ الصَّادِقِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا نَزَلَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.....

وسئل: بناءً على إجماع "مالك" الإمام "عن الرجل يلقيه الرجل الآخر بين الصفا والمروة" أي وهو ساع، "فيقف معه يحدثه" أي يشتغل معه في التكلم. "فقال: لا أحب له ذلك" قال في "المغلي": وبه قال أبو حنيفة؛ إنه يكره الحديث في الطواف والسعي إذا كان يشغله عن غيره، وكذا البيع والشراء كما في "الحاوي"، قلت: وبذلك قالت الجمهور كما تقدم قريباً أن الموالاة من سنن السعي حتى قيل بوجوبها.

ومن نسي من طوافه شيئاً: شوطاً أو أكثر، "أو شك فيه" أي في الطواف، هل أتته أم لا؟ قال الباجي: من شك في شوط من طوافه وهو يسعى، فإنه يرجع فيتم طوافه على ما استيقن، ثم يعيد الركعتين والسعي، ووجه ذلك: أنه يلزمه أن يأتي بالطواف على يقين؛ ليحقق براءة ذمته، فعليه أن يتم الطواف على اليقين، ثم يأتي بعده بما هو بعده في الرتبة. "فلم يذكر" ذلك إلا وهو يسعى بين الصفا والمروة. "فإنه يقطع سعيه ثم يتم طوافه بالبيت على ما يستيقن" قبلي على الأقل، كما تقدم مفضلاً. قال الباجي: فإن كان بقي عليه شوط أو أكثر من ذلك بين عليه، وإن كان بقي عليه بعض شوط، فهل يتم ذلك الشوط أو يتدته الذي يقنضيه؟ قول أصحابنا: إنه يبتدئ الشوط من أوله، "ويركع ركعتي الطواف" أي يعيدهما بعد إتمام الطواف باليقين. "ثم يبتدئ سعيه بين الصفا والمروة" ولا يعتد بما سعى قبل ذلك؛ لأن صحته بتقدم الطواف، قاله الزرقاني. وقال الباجي: فعليه أن يتم الطواف على اليقين، ثم يأتي بما هو بعده في الرتبة. قلت: وعند الحنفية إتيان أكثره وهو أربعة أشواط يقوم مقام الكل، فيكفي الدم لو ترك الأقل من طواف الزيارة أو طواف العمرة، ولكل شوط صدقة في الأقل من طواف الصدر، واختلف في موجب طواف القدوم كما بسط في "شرح الباب".

بين الصفا والمروة إلخ: اختلفت نسخ "الموطأ" في هذه الكلمة حداً، ففي جميع النسخ الهندية غير "المصنف" بين الصفا والمروة، وفي "المصنف": إذا نزل من الصفا والمروة، وكذلك في أكثر النسخ المصرية، وكذا في نسخة "التنوير" وعلى هامش "المنتقى": إذا نزل من الصفا مشى، يعني بإسقاط لفظ "المروة" والبداءة بلفظة "من"، وفي "الزرقاني": إذا نزل بين الصفا والمروة، كما رواه ابن وضاح، ولأن يجي بإسقاط قوله: المروة، وكأنه اكتفى بلفظ =

مَشَى، حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي سَعَى، حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ.

الحدوت

= "بين" المفيدة لذلك، وحاصله: إسقاط لفظ "المروة" مع إثبات لفظ "بين"، وفي "التمهيد" لابن عبد البر: إذا نزل بين الصفا والمروة، هكذا قال يحيى عن مالك في هذا الحديث: إذا نزل بين الصفا والمروة، وغيره من رواة "الموطأ" يقول: إذا نزل من الصفا مشى، حتى إذا انصبت قدماه في بطن المسيل سعى، ولا أعلم لرواية يحيى وجهاً إلى أن يحتمل ما رواه الناس؛ لأن ظاهر قوله: "نزل بين الصفا والمروة" يدل على أنه كان راكباً، فنزل بين الصفا والمروة، وقول غيره: نزل من الصفا، والصفا جبل لا يجتمع إلا ذلك، وقد يمكن أن يكون اشتبه على يحيى برواية ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر: أن رسول الله ﷺ طاف في حجة الوداع على راحلته بالبيت وبين الصفا والمروة، إلى آخر ما بسطه.

وعلم من ذلك كله أن الصواب في رواية يحيى: بين الصفا والمروة، والأوجه ما في رواية غيره: من الصفا والمروة، والمعنى: إذا نزل من الصفا في شوط ومن المروة في آخر، ويمكن أن يقول إليه لفظ يحيى كما لا يخفى، ولفظ محمد في "موطئه": حين هبط من الصفا مشى حتى إذا انصبت قدماه، الحديث، وفي حديث جابر الطويل عند أبي داود، وبرواية حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بلفظ: فبدأ بالصفا، فرقي عليه حتى رأى البيت، فكرر الله ووحده، ثم نزل إلى المروة، حتى إذا انصبت قدماه رمل في بطن الوادي، حتى إذا صعد مشى حتى أتى المروة، ولفظ مسلم بهذا السند: فبدأ بالصفا، فرقي عليه، ثم نزل إلى المروة حتى انصبت قدماه في بطن الوادي، حتى إذا صعدتا مشى حتى أتى المروة.

مشى: على هيئته، "حتى إذا انصبت قدماه" قال عياض: يحار من قولهم: صب الماء وانصب، أي الحدوت. "في بطن الوادي" أي المسعى، وهو في الأصل: مفرج بين جبال أو تلال أو أكمام، كذا في "القاموس"، قاله القاري. "سعى" أي عدا وأسرع في المشي، وفي رواية مسلم وغيره بدله: رمل، وهو بمعنى سعى. "حتى يخرج منه" أي من المسعى، فيمشي على عادته إلى أن يصعد على الجبل الآخر. قال الباجي: والسعي بين العلمين وهو الذي يقتضيه الحديث المذكور، وقد أعلمت الخلف ذينك الموضوعين حتى صار إجماعاً، وصفة السعي: أن يكون سعيه بين سعيين وهو الخشب، رواه محمد عن أشهب عن مالك، فإن ترك السعي ببطن المسيل فقد اختلف فيه قول مالك، قال في "المسوط": قد كان مرة يقول: عليه الدم، ثم رجع فقال: لا شيء عليه، وإنما ذلك على الرجال دون النساء، وقال ابن عبد البر في "التمهيد": واختلف قول مالك وأصحابه فيمن ترك الرمل في الطواف والمرولة في السعي، ثم ذكر ذلك وهو قريب، فمرة قال مالك: بعيد، ومرة قال: لا بعيد، وبه قال ابن القاسم، واختلف قول مالك أيضاً فيما حكاه ابن القاسم عنه: هل عليه دم مع حاله هذه إذا لم يعد أم لا شيء عليه؟ فمرة قال: لا شيء عليه، ومرة قال: عليه دم. وقال ابن القاسم: هو خفيف، ولا يرى فيه شيئاً، وكذلك روى ابن وهب في "موطئه" عن مالك: أنه استخفه ولم ير فيه شيئاً.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ جَهِلٍ قَبْدًا بِالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، قَالَ: لِيَرْجِعْ، فَلْيَطُفْ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لْيَسْعَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَإِنْ جَهِلَ ذَلِكَ، حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ وَيَسْتَبْعِدَ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى مَكَّةَ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَإِنْ كَانَ أَصَابَ النِّسَاءَ رَجَعَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، حَتَّى يُتِمَّ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ عَلَيْهِ عُمْرَةٌ أُخْرَى وَالْهَدْيُ.

قَالَ مَالِكٌ فِي إِيحَ: حَكَمَ "رَجُلٌ جَهِلٌ" التَّرتِيبَ بَيْنَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ، "قَبْدًا بِالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ" وَسَعَى بَيْنَهُمَا "قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، قَالَ" مَالِكٌ: "لِيَرْجِعْ" وَجَوَابًا، فَإِنَّ هَذَا السَّعْيَ لَا اعْتِدَادَ بِهِ عِنْدَ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ كَمَا سَبَّأَ قَرِيبًا، "فَلْيَطُفْ بِالْبَيْتِ" أَوَّلًا، "ثُمَّ لْيَسْعَ" وَفِي نَسَخَةٍ: ثُمَّ يَسْعَى "بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ" قَالَ فِي "الْمُحَلِّي": وَبِهِ قَالَ الْأُئِمَّةُ الْبَاقِيَةُ: إِنَّهُ يَجِبُ التَّرتِيبُ بَيْنَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ، وَيَشْتَرِطُ تَقْدِيمُ الطَّوَافِ عَلَى السَّعْيِ، فَلَوْ سَعَى ثُمَّ طَافَ، أَعَادَهُ، وَقِيلَ: أَعَادَهُ مَا دَامَ بِمَكَّةَ، وَإِنْ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ، لِيَبْعَثَ بَدَمًا. وَبِالْإِحْزَاءِ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ: لِحَدِيثٍ: "سَعَيْتَ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ"، وَأَوَّلُوهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ قَبْلَ طَوَافِ الْإِقَاضَةِ. قَالَ الْبَاجِي: هَذَا عَلَى وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ، فَمَعْنَى قَوْلِهِ: "لِيَرْجِعْ" يَرِيدُ لِيَرْجِعَ مِنْ مَكَانِهِ إِلَى الْبَيْتِ، فَلْيَطُفْ بِهِ ثُمَّ لْيَسْعَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَكَرَ ذَلِكَ بَعْدَ طَوَافِهِ وَبَعْدَ أَنْ طَالَ الْأَمْرُ فِيهِ، نَحِثٌ لَا يَحْكُنُ أَنْ يَتَّصِلَ سَعْيُهُ بِهِ، فَعَلِيهِ اسْتِنَافُ الطَّوَافِ؛ لِيَتَّصِلَ بِهِ السَّعْيُ، وَأَمَّا إِنْ ذَكَرَ ذَلِكَ بَأَثَرِ طَوَافِهِ فَإِنَّهُ يَجْتَزِي بِذَلِكَ الطَّوَافِ وَيَعِيدُ السَّعْيَ.

وَفِي "التَّمْهِيدِ": وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَنْ قَدَّمَ السَّعْيَ عَلَى الطَّوَافِ، فَقَالَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِبَاحٍ: يَجْزِيهِ وَلَا يَعِيدُ السَّعْيَ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَاخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ عَنِ الثَّوْرِيِّ، فَرَوَى عَنْهُ مِثْلُ قَوْلِ الْأَوْزَاعِيِّ وَعَطَاءٍ، وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ يَعِيدُ السَّعْيَ، وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُمْ: لَا يَجْزِيهِ وَعَلَيْهِ أَنْ يَعِيدَ، إِلَّا أَنْ مَالِكًا قَالَ: يَعِيدُ الطَّوَافِ وَالسَّعْيَ جَمِيعًا، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَعِيدُ السَّعْيَ وَحْدَهُ؛ لِيَكُونَ بَعْدَ الطَّوَافِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِحْ، وَإِعَادَةُ الطَّوَافِ عِنْدَ مَالِكٍ إِذَا لَمْ يَذْكُرْهُ بِأَثَرِ طَوَافٍ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ الْبَاجِي.

وَإِنْ جَهِلَ ذَلِكَ إِيحَ: اسْتَمَرَ جَهْلُهُ، "حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ وَيَسْتَبْعِدَ" عَنْ مَكَّةَ "فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى مَكَّةَ" وَجَوَابًا عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ؛ لِتَرْكِهِ رُكْنَ السَّعْيِ، فَإِنْ سَعَى الْأَوَّلَ صَارَ كَأَن لَمْ يَكُنْ؛ لِتَقَدُّمِهِ عَلَى الطَّوَافِ، وَقَدْ عُرِفَتْ أَنَّهُ وَاجِبٌ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ، فَلَوْ لَمْ يَرْجِعْ عِنْدَنَا يَكْفِي الدَّمَّ. "فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ" لِيَتَّصِلَ بِهِ السَّعْيُ، "وَيَسْعَى" بَعْدَ الطَّوَافِ "بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَإِنْ كَانَ" هَذَا الْخَاطِلُ "أَصَابَ النِّسَاءَ" أَيْضًا قَبْلَ السَّعْيِ "رَجَعَ" إِلَى مَكَّةَ، وَإِنْ فَسَدَتْ عُمْرَتُهُ؛ لِإِصَابَةِ النِّسَاءِ قَبْلَ أَدَاءِ رُكْنِهَا، وَلَمْ تَفْسُدِ الْعُمْرَةُ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ؛ لِأَنَّ السَّعْيَ عَنْدهُمْ لَيْسَ بِرُكْنٍ. "فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ"، وَهِيَ أَعْمَالُ الْعُمْرَةِ الْأُولَى الَّتِي أَفْسَدَهَا بِالْوَطْءِ، "حَتَّى يُتِمَّ" مُضَارَعٌ مِنَ الْإِتِمَامِ "مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الْعُمْرَةِ" الَّتِي أَفْسَدَهَا، =

صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ

٨٣٠ - **مَالِكٌ** عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ،
عَدِ اللَّهِ

= "ومن" بيان لـ "ما". "ثم عليه عمرة أخرى" قضاء لما أفسدها "واخدي" واحب عليه في القضاء لإفساد العمرة الأولى. قال الباقي: يريد أنه قد أفسد عمرته لإصابته الساء قبل أن يطوف ويسعى لها لأن ما تقدم من سعيه وطوافه غير مجزئ، فكان كمن وطئ في عمرته قبل الطواف والسعي، فعليه أن يرجع إلى مكة من حيث كان، ويكون رجوعه على إحرامه، فيطوف ويسعى لعمرته التي أفسدها، ثم يحلق ثم يستأنف الإحرام لعمرته ثانيا، قضاء للأولى التي أفسدها، ويهدي هديا لإفساد عمرته الأولى. وفي "شرح الباب": لو سعى قبل الطواف لم يعد بذلك السعي، فإن لم يعده فعليه دم، ولو ترك السعي ورجع إلى أهله بأن خرج من الميقات، فأراد العود إلى مكة، يعود بإحرام جديدة لدخوله الحرم، وإذا عاد بإحرام جديد فإن كان بعمرة فيأتي أولا بأفعال العمرة ثم يسعى، وإن كان نحر يطوف أولا طواف القدوم ثم يسعى بعده، وإذا أعاده سقط الدم، قال في "الأصل": والدم أحب إلي من الرجوع، لأن فيه منفعة للفقراء.

صيام يوم عرفة: اتفق الجمهور على فضيلة صومه لغير الحاج، وإن كان فيه بعض الخلاف، قال ابن رشد في "البداية" في باب الملدوب من الصيام: أما المرغب فيه المتفق عليه فصيام يوم عاشوراء، والمتخلف فيه صيام يوم عرفة، وست من شوال، والعرز من كل شهر، ثم قال: وأما اختلافهم في يوم عرفة فلأن النبي ﷺ أفطر يوم عرفة، وقال فيه: **صيام يوم عرفة يكفر السنة الماضية والأنيبة**، ولذلك اختلف الناس في ذلك، واختار الشافعي الفطر للحاج وصيامه لغير الحاج، جمعا بين الأثرين. قلت: لكن قروغ الأئمة الأربعة متفقة بنديه. ثم اختلفوا هل صومه مكروه؟ وصححه المالكية، أو خلاف الأولى؟ وصححه الشافعية، ونعقب بأن فعله المخرد لا يدل على عدم استحباب صومه؛ إذ قد يتركه لبيان الحول، ويكون في حقه أفضل لمصلحة التبليغ، وأحب بأنه قد روى أبو داود والنسائي - وصححه ابن خزيمة والحاكم على شرط البخاري، وأقره عليه الذهبي - عن أبي هريرة قال: نهي ﷺ عن صوم عرفة بعرفة، وأخذ بظاهره قوم، منهم يحيى بن سعيد الأنصاري، فقال: يجب فطره للحاج، والجمهور على استحبابه حتى قال عطاء: كل من أفطره لينقوى به على الذكر كان له مثل أجر الصائم. وفي "شرح الباب" في مستحبات الوقوف: الصوم لمن قوي عليه بلا مشقة، والفطر للضعيف، وأما ما في "الخاتمة": ويكره صوم يوم عرفة بعرفات فمبني على حكم الأغلب، فلا ينافيه ما في "الكرمان" من أنه لا يكره للحاج الصوم في يوم عرفة عندنا، إلا إذا كان بضعه عن أداء المناسك فحينئذ تركه أولى، وهو مختار الخطابي؛ إذ قال في "المعالم" بعد حديث أبي هريرة في النهي: وإنما هي المحرم عن ذلك خوفاً عليه أن يطعف عن الدعاء والابتهاال في ذلك المقام، فأما من وجد قوة ولا يخاف ضعفا فصوم ذلك اليوم أفضل له إن شاء الله، وقد قال ﷺ: **صيام يوم عرفة يكفر سنتين، سنة قبلها وسنة بعدها**، وبه قال الشافعي في القديم، كما قال البيهقي في "المعرفة"، حكاه العيني.

عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ: أَنَّ نَاسًا تَمَارَوْا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ صَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ بِصَائِمٍ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِقَدَحٍ لَبَنٍ وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ بِعَرَفَةَ، فَشَرِبَهُ.

أن ناسا تماروا إلخ: شكوا، كما في رواية ميمونة عند البخاري في الصيام، أو اختلفوا، ووقع عند الدار قطني في "الموطأت": اختلف ناس من أصحاب رسول الله ﷺ. "عندها" أي عند أم الفضل، "يوم عرفة في صيام رسول الله ﷺ" قال الحافظ: هذا يشعر بأن صوم يوم عرفة كان معروفا عندهم، معتادا لهم في الحضر، وكان من حزم بأنه صائم، استند إلى ما ألفه من العبادة، ومن حزم بأنه غير صائم قامت عنده قرينة كونه مسافرا، وقد عرف فيه عن صوم الفرض في السفر فضلا عن التفل. "فقال بعضهم: هو صائم" بناء على ما ألفه أو حسن الظن به "وقال بعضهم: ليس بصائم" للتسفر، ولما يوجب متابعتة ﷺ من الحرج العام "فأرسلت" بصيغة المتكلم، وفي حديث للبخاري عن كريب عن ميمونة: أن الناس شكوا في صيام النبي ﷺ يوم عرفة، فأرسلت إليه بخلاف وهو واقف في الموقف، فشرب منه والناس ينظرون. قال الحافظ: فيحتمل التعدد، ويحتمل أنهما معا أرسلتا ذلك، فنسب ذلك إلى كل منهما؛ لأنهما كانتا أختين، فتكون ميمونة أرسلت يسأل أم الفضل لها في ذلك؛ لكشف الحال في ذلك ويحتمل العكس، وستأتي الإشارة إلى تعيين كون ميمونة هي التي باشرت الإرسال، ولم يسم الرسول في طرق حديث أم الفضل، لكن روى النسائي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس ما يدل على أنه كان الرسول بذلك، ويقوي ذلك أنه كان ممن جاء عنه: أنه أرسل، إما أمه وإما حالته.

"إليه ﷺ بقدرح لبن" لعلمها بمحبته ﷺ حيث يقوم مقام الأكل والشرب، حتى إذا أكل طعاما قال: اللهم بارك لي فيه وأطعمني حراما منه، وإذا كان لبنا قال: وزدني فيه، أو شئنا من الزمان والمكان، قاله القاري. وقال الباجي: تريد أن تختبر بذلك صومه وتعلم الصحيح من قول المختلفين، وهذا وجه صحيح في معرفة أحد القسمين، وهو أن يشربه فيعلم بذلك فطره، وأما لو امتنع من شربه فليس في ذلك دليل على صومه؛ بخلاف أن يمتنع من ذلك لشيع، وروي غير ذلك، ولعله أن يكون في رده ما يدل على صومه، أو يتسبب به إلى سؤاله. "وهو واقف على بعيره" هذا هو الصواب المذكور في الأصول الصحيحة، خلاف ما في النسخ السقيمة: على بعير له، وإن صح المعنى لكن المدار على الرواية، قاله الزرقاني. "بعرفة" ليس هذا اللفظ في المصنوعة، وحديث الباب نص في أنه ﷺ كان على بعير، وأخرجه البخاري بمواضع من كتابه في الحج والصوم والأشربة بلفظ البعير، وعند أبي داود في باب الخطبة: بعرفة، عن خالد بن العلاء قال: رأيت رسول الله ﷺ يخطب الناس يوم عرفة على بعير، وعن نبيط: أنه رأى النبي ﷺ واقفا بعرفة على بعير أحرم، قال الشيخ في "البذل": ولفظ النسائي على جمل أحمر، وهذا كله يخالف ما في حديث جابر الطويل: حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له، فركب حتى أتى بطن الوادي، فخطب. =

٨٣١ - **مالك** عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد: أن عائشة أم المؤمنين كانت تصوم يوم عرفة، قال القاسم بن محمد: ولقد رأيته عشيّة عرفة يدفع الإمام ثم تقف حتى يبيض ما بينها وبين الناس من الأرض، ثم تدعو بشراب فتفطر.

= والجواب عن حديث لبيط وحالد: أنهما رآه من بعيد، فظنّاهما بعرا، والصواب: أنه كان على ناقته القصواء حين قام في الموقف وخطب. واختلف أهل العلم في أيهما أفضل: الركوب أو تركه بعرفة؟ فذهب الجمهور إلى أن الأفضل الركوب؛ لكونه وقفاً ركباً، ومن حيث النظر فإن في الركوب عوناً على الاجتهاد في الدعاء، وانتصرخ المظلوم حينئذ، وذهب الآخرون إلى أن استحباب الركوب يختص عن احتياج الناس إلى التعليم منه، وعن الشافعي قول: إنهما سواء، كذا في "الفتح". قال النووي في "شرح مسلم": في مذهبي ثلاثة أقوال، أصحها: أن الوقوف ركباً أفضل. والثاني: غير ركب أفضل. والثالث: هما سواء. وفي "شرح اللباب": يقف ركباً وهو الأفضل، والأكمل أن يكون الركوب بعرا، وإلا فقلنا إن قدر عليه، وإلا فقاعداً، وإلا فمضطجعاً؛ لقوله تعالى: **فَلْيَلْبِثْ يُدْكَرُونَ** الله قياماً وقعوداً وعلى خشية. (العمدة، ١٩١) وبسط ابن عابدين في "رد المختار" و"هامش البحر": الاختلاف في أن الركوب يختص بالإمام أو يعم غيره أيضاً. فشرحه زاد في حديث ميمونة: والناس ينظرون، وفي رواية أبي نعيم: وهو يخطب الناس بعرفة، فشرحه على رؤوس الأملأ الأعلى؛ إعلاء لإظهار الحكم المشتمل على رحمته للعالمين، قال الباقى: وشرب النبي في ذلك الموقف؛ ليبين للناس فطره، ولعله قد علم بما يري أصحابه في ذلك الوقت، فأراد تبين الشارع وإيضاح الحق ورفع اللبس، وفيه دليل على جواز الأكل والشرب في المحافل.

عشيّة عرفة **الحج**: ظرف لـ "رأيته". يدفع الإمام أي أمير الحج بعد غروب الشمس؛ لأنه وقت دفع الإمام. ثم تقف هي برهة من الزمان، "حتى يبيض ما بينها وبين الناس من الأرض" والمراد بيباض الأرض خلوها عن الناس، يعني ليخلوها المواضع من سواد الناس، وإنما تقف؛ لأنها تحتاج لكشف وجهها للفطر والذهاب، فانتظرت ذهاب الزحمة، قال مالك: إنما أرادت أن يخلوها المواضع من الناس، ولا يرى شيء منها غير فطرها، ولم ترد بها شيئاً من طلوع قمر وغيره، قال: والدفع مع الناس أحب إليّ، يريد لمن لا عذر له كعذر عائشة، فالأحب ما فعلت؛ لأن الناس يقتدون بها ولا يعلمون العذر، كذا قاله النووي، كذا في "الزرقاني". وفي "الهداية": لو مكث قليلاً بعد غروب الشمس وإفاضة الإمام؛ خوفاً من الزحام، فلا بأس به؛ لما روي أن عائشة بعد إفاضة الإمام دعت بشراب فأفطرت ثم أفاضت. قال ابن الإمام: حمله المصنف على أن فعلها كان لغرض التأخير لحقة الزحام، والحديث أخرجه ابن أبي شيبة، حدثنا أبو خالد الأحمر عن يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة، هكذا في "الزبلي" و"البابة". قال الحافظ في "الدرية": إسناده صحيح. "ثم تدعو بشراب" وفي بعض النسخ: "تدعو الشراب"، ففطر" عليه، قال الباقى: إنما يدل على أن أكلها ذلك الوقت كان لصوم، وذلك يكون من طريقين: أحدهما: =

مَا جَاءَ فِي صِيَامِ أَيَّامِ مِنَى

٨٣٢ - **مَالِك** عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ أَيَّامِ مِنَى.

٨٣٣ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حُذَافَةَ أَيَّامَ مِنَى يَطُوفُ يَقُولُ: إِنَّمَا هِيَ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ وَذِكْرِ اللَّهِ.

- أن يكون علم بصومها؛ فلذلك سمي ما تناوله فطرا، والطريق الثاني: أن ذلك ليس بوقت أكل لغير الصائم؛ لأن من لا يصوم إنما يشتغل في ذلك الوقت بالدعاء وبالنفر والتأهب له، ولا يشتغل إذ ذاك بتناول طعام إلا صائم.

أيام منى: قال الأبي في "شرح مسلم": أيام منى هي الأيام الثلاثة بعد يوم النحر، والثلاثة مع يوم النحر هي الأيام المعدودات، ويوم النحر ويومان بعده هي الأيام المعلومات. وقال الزرقاني: أيام منى أيام رمي الجمار بها، وهي الثلاثة التي يتعجل بها الحاج منها في يومين بعد يوم النحر، وهي الأيام المعلومات والمعدودات وأيام التشريق. وقال الحافظ: أيام منى أربعة: يوم النحر وثلاثة أيام بعده. قلت: لا شك أن يوم النحر يوم رمي القيام بمنى، وباعتبار ذلك أطلق عليه بعضهم: أنه من أيام منى، لكن ورد النص أن أيام منى ثلاثة، وهي لا بد أن تكون بعد النحر؛ لما في "در السبوطي" أخرج ابن أبي شيبة وأحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم وصححه، والبيهقي في "سننه" عن عبد الله بن يعمر الديلمي سمعت رسول الله ﷺ يقول، وهو واقف بعرفة: الحج عرفات، الحج عرفات، فمن أدرك ليلة جمع قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك أيام منى ثلاثة، فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه. قال الشوكاني: "أيام منى" مرفوع على الابتداء، وخبره قوله: ثلاثة أيام، وهي الأيام المعدودات وأيام التشريق وأيام رمي الجمار، وهي الثلاثة التي بعد يوم النحر وليس يوم النحر منها؛ لإجماع الناس على أنه لا يجوز النفر يوم ثاني النحر، ولو كان يوم النحر من الثلاث لجاز أن ينفر من شاء في ثانيه. وتقدم في صوم الفطر والأضحية: أن أهل العلم اختلفوا في صيام أيام منى على تسعة أقوال، والمشهور المعمول بها عند الأئمة اثنان، أحدهما: أنه يجوز صيام الأيام الثلاثة بعد يوم النحر لمستمع وقارن عند مالك والشافعي في القديم وأحمد في رواية. والثاني: لا يجوز مطلقا كما قالت الحنفية، وهو قول الشافعي في الجديد. قال الحافظ في "الفتح": هو المشهور عن الشافعي، وبه جزم النووي في "مناسكه". **هي** الحج: وهي الثلاثة بعد يوم النحر كما تقدم قريبا، والحديث بعمومه حجة للحنفية ومن وافقهم في النهي عن صيامها مطلقا.

يطوف: في الناس، جملة مستأنفة، أراد ﷺ اهتباله بتعليم الناس؛ لئلا يظن ظان أن الصوم مشروع فيها أو مستحب؛ لكونها من أيام العبادات. "يقول" جملة حالية من المستكن في "يطوف". "إنما هي أيام أكل وشرب" =

٨٣٤ - **مالك** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ، يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ الْأَضْحَى.

٨٣٥ - **مالك** عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِي، عَنْ أَبِي مُرَّةٍ مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ أُخْبِتَ عَنْ قَبِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَبِيهِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، فَوَجَدَهُ يَأْكُلُ، قَالَ: فَدَعَانِي، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي صَائِمٌ،

= بضم الشين وفحها روايتان معني، وقد علل ذلك علي عليه السلام بأن القوم زاروا الله عز وجل وهم في ضيافته في هذه الأيام، وليس للضيف أن يصوم دون إذن من أضافه، رواه البيهقي بسند مقبول، ومن ثم قال جمع: سر ذلك: أنه تعالى دعا عباده إلى زيارة بيته فأجابوه، وقد أهدى كل على قدر وسعه، ودخوا هديهم فقبله منهم، وجعل لهم ضيافة ثلاثة أيام، فأوسع زواره طعاما وشربا ثلاثة أيام، وسنة الملوك إذا أضافوا أطعموا من على الباب، كما يطعمون من في الدار، والكعبة هي الدار، وسائر الأقطاب باب الدار، فعم الله عز وجل الكل بضيافته، وذكر الله عز وجل عقب الأكل والشرب بذكره عز اسمه: لئلا يستعرق العبد في حظوظ نفسه وينسى حقوق الله تعالى.

نهي عن إباحة: والحديث مكرر، تقدم بسنده ومثله في صيام يوم الفطر ويوم الأضحي من كتاب الصيام، ونعل المنصف ذكره ههنا لما قد يطلق أيام منى على يوم النحر أيضا، كما تقدم في أول الباب.

فوجده إباحة: إياه "ياكل" غداء، قال "عبد الله: فدعاني" أي لا تأكل معه، على معنى حسن الأدب مع الولد. قال: فقلت له: إني صائم على إظهاره عذرا لما منع له من طاعة أبيه، وما دعا إليه. "فقال: في هذه الأيام؟" هكذا في السخ الهندية، أي أنصوم في هذه الأيام؟ وليس في السخ المصرية لفظ "في"، فيكون "هذه الأيام" مبتدأ و"التي" حرة، "التي ههنا" معاشر المسلمين "رسول الله ﷺ" عن صيامهم، وأمرنا بفطرهم. قال مالك: وهي "أي الأيام التي أشار إليها عمرو بن العاص بقوله: هذه الأيام، هي "أيام التشريق". قال الباقون: يريد أن تلك الأيام التي أحرر عنها هي أيام التشريق، وإن لم يكن في الحديث ذكرها ولا تعيينها، غير أن ليس في الأيام أيام يمكن أن يشار إليها بالمنع من الصوم فيها غيرها، لأن يوم الفطر إنما هو يوم، وكذلك يوم النحر لا يعزاد كل واحد منهما عما يضاف إليه من جسده، وأيام التشريق كلها متصلة، فيحتمل أن يكون مالك اعتقد أنها أيام التشريق لما ذكرناه، ويحتمل أن يكون اعتقد ذلك بخير بلغه. قلت: والثاني هو الظاهر بل المنع، فقد وردت الروايات الكثيرة الصريحة بلفظ النهي عن صيام أيام التشريق، كما سطرها الطحاوي والعيبي في "شرح البحاري". قال محمد بعد حديث ثاب: وهذا يأخذ، لا ينبغي أن يصام أيام التشريق متعة ولا لغرها، لما جاء من النهي عن صومها عن النبي ﷺ وهو قول أبي حنيفة والعمامة من قبلنا، وقال مالك بن أنس: بصومها امتنع الذي لا يجد أهدي، إذا فاتته الأيام الثلاثة قبل النحر.

فَقَالَ: فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ الَّتِي نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهِنَّ، وَأَمَرَنَا بِفِطْرِهِنَّ؟ قَالَ مَالِكٌ: وَهِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ.

مَا يَجُوزُ مِنَ الْهَدْيِ

٨٣٦ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْدَى جَمَلًا كَانَ لِأَبِي جَهْلٍ بْنِ هِشَامٍ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ.

٨٣٧ - مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ: ارْكَبْهَا،

أهدى جملاً إلخ: ذكر الإبل باتفاق أهل اللغة، ونقل الجوهري عن ابن السكيت: إنما يسمى جملاً إذا أربع، أي دخل في السنة الرابعة. قال الدميمي: البعير بمنزلة الإنسان، والجمل كالرجل، والناقة كالمرأة، والقعود كالنقي، والقلوص كالجارية. وذكر المذري: أن اسم هذا الجمل عصيفر. وقال القاري أغنمته ﷺ يوم بدر. "كان لأبي جهل" عمرو "بن هشام" المحزومي، فرعون هذه الأمة الأحول المأبون، كتته العرب أبا الحكم، وكناهه الشارع بأبي جهل، فقتل كافراً يوم بدر في السنة الثانية من الهجرة، ذكر في رجال "جامع الأصول": كان يكنى أبا الحكم فكناه النبي ﷺ أبا جهل، فغلبت عليه هذه الكنية. "في حج أو عمرة" شك من الراوي، وفي رواية أبي داود عن ابن عباس المذكورة: أن رسول الله ﷺ أهدى عام الحديبية في هداياه جملاً كان لأبي جهل، في رأسه برة فضة، وفي رواية: برة من ذهب. قال الشيخ في "اليزل" تعال للقاري: ويمكن التعدد باعتبار المسخرين.

وأى رجلاً إلخ: قال الحافظ: لم أقف على اسمه بعد طول البحث. وقال القسطلاني: لم يسم، وكذا قال العيني وغيره. "يسوق بدنة" بفتححات، قال الحافظ: كذا في معظم الأحاديث، ووقع لسلم من طريق بكر بن الأخنس عن أنس: مر سدة أو هدية، ولأبي عوانة من هذا الوجه: أو هدي، وهو مما يوضح أنه ليس المراد بالبدنة مجرد مدلولها اللغوي. قال القسطلاني: البدنة تقع على الجمل والناقة والبقرة، وهي بالإبل أشبه، وكثر استعمالها فيما كان هدياً. "فقال: اركبها" زاد النسائي من طريق سعيد عن قتادة، والجوزقي من طريق حميد عن ثابت كلاهما عن أنس: وقد جهده المشي، فقال: يا رسول الله! إنها بدنة، أطلق البدنة على الواحدة من الإبل المهداة إلى البيت الحرام، ولو كان المراد مدلولها اللغوي لم يحصل الجواب بقوله: إنها بدنة؛ لأن كونهما من الإبل معلوم، فالظاهر أن الرجل ظن أنه خفي على النبي ﷺ كونهما هدياً، فلذلك قال: إنها بدنة، والحق أنه لم يخف ذلك عليه ﷺ؛ لكونها كانت مقلدة، -

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا بَدَنَةٌ، فَقَالَ: ارْكَبْهَا وَيْلَكَ، فِي الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّالِثَةِ.

= ولذا قال له لما زاد في المراجعة: "ويْلَكَ"، كذا في "الفتح". "فقال: اركبها ويْلَكَ" قال النووي: أصلها لمن وقع في هفوة، فقيل: لأنه كان محتاجا قد وقع في تعب وجهد، وقيل: كلمة تحري على اللسان وتستعمل من غير قصد إلى ما وضعت له أولا، بل تدعم بها العرب كلامها، كقولهم: لا أم له، ولا أب له، وعقرى حلقى وما أشبه ذلك، وقيل: هو تأديب، وبه جزم ابن عبد البر وابن العربي، وبالع فقل: الويل لمن راجع في ذلك بعد هذا، ولو لا أنه **شُرِّطَ** على ربه ما اشترط خلوك الرجل لا محالة. وقال القرطبي: ويحتمل أنه فهم عنه ترك ركوبها على عادة الجاهلية في المسألة؛ فزجره عن ذلك، وعلى الحاليتين فهي دعاء، ورجحه عياض وغيره قالوا: والأمر ههنا وإن قلنا: إنه للإرشاد لكنه استحق الذم بتوقفه عن امتثال الأمر، وقيل: لأنه أشرف على هلكة من الجهد، وويل يقال لمن وقع في هلكة، فالمعنى: أشرفت على الهلكة فاركب، فعلى هذا هي إخبار. "في الثانية أو الثالثة" بالشك من الراوي. قال الياحي: يحتمل أن يريد في الثانية من قوله: "اركبها" ابتداء فيقول له ذلك زجرا عن مراجعته عن أمر قد كان له في التعلق بما أمره، وحمله على عمومته في الأحوال سعة، ويحتمل أن يريد الثانية من جوابه له عن قوله: إنها بدنة، فيكون في ذلك زجرا له عن تكرير سؤاله عن أمر قد بينه له.

ثم اختلفوا في ركوب الهدي على مذاهب: الأول: وجوب الركوب؛ لظاهر الأوامر في ذلك. الثاني: الجواز مطلقا، وبه قال عروة بن الزبير، ونسبه ابن المنذر إلى أحمد وإسحاق، وبه قالت الظاهرية، وهو الذي جزم به النووي في "الروضة" تبعا لأصله في الضحايا. الثالث: تقييده بالحاجة، نقله النووي في "شرح المهذب" عن الماوردي والبيهقي وغيرهما. وقال الرؤياني: تجويزه بغير الحاجة بخالف النص، وهو الذي نقله الترمذي عن الشافعي حيث قال: وقد رخص قوم من أهل العلم من أصحاب النبي **ﷺ** وغيرهم ركوب البدنة إذا احتاج إلى ظهرها، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق، وحكى ابن عبد البر عن مالك والشافعي: كراهة الركوب بدون الحاجة. قال النووي في "شرح مسلم": مذهب الشافعي أنه يركبها إذا احتاج، ولا يركبها من غير حاجة، وهذا قال ابن المنذر وجماعة، وهو رواية عن مالك. الرابع: أنها لا تركب إلا عند الاضطرار، وهو المنقول عن جماعة من التابعين، وهو المنقول عن الشعبي والحسن البصري وعطاء بن أبي رباح، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، فلذلك قيده صاحب "الهداية" من أصحابنا: بالاضطرار. قاله العيني، قال الحافظ: وقال ابن العربي: كان مالك يركب للضرورة، فإذا استراح نزل ومقتضى من قيده بالضرورة أن من انتهت ضرورته لا يعود إلى ركوبها، إلا من ضرورة أخرى، والدليل على اعتبار هذه القيود الثلاثة - وهي الاضطرار والركوب بالمعروف وانتهاء الركوب بانتهاء الضرورة - ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعا بلفظ: **ارْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ إِذَا أَحْبَبْتَ إِلَيْهَا حَتَّى تَخْلُصَ ظَهْرًا**، فإن مفهومه: أنه إذا وجد غيرها تركها، وروى سعيد بن منصور من طريق إبراهيم النخعي قال: يركبها إذا أعين قدر ما يستريح على ظهرها. وقال الثوري: لا يركب إلا إذا اضطر.

٨٣٨ - **مالك** عن **عبد الله بن دينار**: **أَنَّ كَانَ يَرَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يُهْدِي فِي الْحَجِّ بَدَنَتَيْنِ بَدَنَتَيْنِ، وَفِي الْعُمْرَةِ بَدَنَةً بَدَنَةً، قَالَ: وَرَأَيْتُهُ فِي الْعُمْرَةِ يَنْحَرُ بَدَنَتَهُ وَهِيَ قَائِمَةٌ فِي دَارِ خَالِدِ بْنِ أَسِيدٍ، وَكَانَ فِيهَا مَنْزِلُهُ، قَالَ: وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي الْعُمْرَةِ طَعَنَ فِي لَبَّةِ بَدَنَتِهِ حَتَّى خَرَجَتْ الْحَرِيَّةُ مِنْ تَحْتِ كَتِفِهَا.**

يهدي إلخ: يضم أوله "في الحج بدنتين بدنتين" بالتحريك لإفادة عموم التلبية، "وفي العمره بدنة بدنة" بالتحريك أيضاً، قالوا: إن أسماء الأحاس والمصادر إذا كررت كان المراد حصولها مكررة، كذا في "المحلى". قال الباجي: على معنى تعظيم الحج والتقرب فيه بأكثر مما كان يتقرب في العمره، ولأنه لما كان الحج أكثر عملاً كان يخصه بزيادة في إخراج المال لما كان له تعلق بالعمل. "قال" عبد الله بن دينار: "ورأيت" أي ابن عمر، "في العمره ينحر بدنته وهي قائمة" فيه مسألتان، أولاهما: مباشرة ذلك بنفسه، والأصل فيه ما روى أنس قال: ولحق النبي ﷺ بيده سبعين بدنة قياماً، كذا قاله الباجي، والوارد في حديث أنس عند "الشيخين" وغيرهما سبع بدنتان، وبأن في العمل في النحر عن ابن عبد البر الإجماع على استحباب تولي ذلك بنفسه، والجواز بغيره. وفي "الهداية": الأولى أن يتولى ذبحها بنفسه إذا كان يحسن ذلك؛ لما روى أن النبي ﷺ ساق مائة بدنة في حجة الوداع، فنحر نيفاً وستين بنفسه، وولى الباقي علياً، ولأنه قرية والتولي في القرابات أولى؛ لما فيه من زيادة الخشوع، إلا أن الإنسان قد لا يهتدي لذلك ولا يحسنه، فجوزنا تولية غيره. "في دار خالد بن أسيد" - بفتح الألف وكسر السين المهملة - ابن أبي العيص - بكسر المهملة، كما في "التقريب" في ترجمة أخيه - ابن أمية بن عبد شمس الأموي، أخو عتاب بن أسيد أمير مكة.

وكان فيها: في دار خالد "منزله" أي منزل ابن عمر إذا حج أو اعتمر، قاله الزرقاني، يعني كان ينزل فيها كلما يجيء للسك، ويحتمل أن يكون المعنى: كان فيها نازلاً إذ ذاك. "قال" ابن دينار: "ولقد رأيت" أي ابن عمر، زاد في النسخ الهندية بعد ذلك: في العمره، وليست هي في المصرية، "طعن في لبه" بفتح اللام وتشديد الموحدة: المنحر من الصدر، "بدنته" بفتحين، "حتى خرجت الحريرة من تحت كتفها" هكذا في النسخ، ولفظ محمد في "موطنه": "لقد رأيت طعن في لبه بدنته حتى خرجت سنة الحريرة من تحت حنكها، وفي نسخة: كتفها، والحنك بفتحين: زبر زقذان. قال ابن عابدين: المنحر: قطع العروق في أسفل العنق عند الصدر، والذبح: قطعها في أعلاه تحت اللحيين. وقال الدردير: الذكاة في النحر طعن بلبه بلا رفع قبل التمام، يعني لا يرفع آلة النحر قبل إتمام النحر. وفي "تكملة البحر": المنحر: قطع العروق في أسفل العنق عند الصدر، والذبح: قطع العروق من أعلى العنق تحت اللحيين، ولا بأس بالذبح في الخلق كله أسفله وأوسطه وأعلاه؛ لأن ما بين اللبة واللحيين هو الخلق، ولأن كله مجتمع العروق، فصار حكم الكل واحداً. وفي "البدائع" الذبح: هو فري الأوداج، ومحلّه ما بين اللبة واللحيين، والنحر: فري الأوداج، ومحلّه آخر الخلق ولو نحر ما يذبح أو ذبح ما ينحر يحل؛ لوجود فري الأوداج، -

٨٣٩ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَهْدَى جَمَلًا فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ.

٨٤٠ - **مالك** عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْقَارِي: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عِيَّاشٍ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيَّ ^{وَمُسَوَّبٌ إِلَى قَدْرَةِ} أَهْدَى بَدْنَتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا بُحْتِيَّةٌ.

٨٤١ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: إِذَا نُبِجَتِ النَّاقَةُ فَلْيُحْمَلْ وَلَدُهَا حَتَّى يُنْحَرَ مَعَهَا، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ لَهُ مَحْمَلٌ، حُمِلَ عَلَى أُمِّهِ حَتَّى يُنْحَرَ مَعَهَا.

= لكنه يكره؛ لأن السنة في الإبل النحر وفي غيرها الذبح؛ لأن الأصل في الذكاة إنما هو الأسهل على الحيوان، وما فيه نوع راحة له فهو أفضل، والأسهل في الإبل النحر؛ لخلوها لبنها عن اللحم، واجتماع اللحم فيما سواه من خلفها، والبقر والغنم جميع حلقها لا يختلف.

عمر بن عبد العزيز: أمير المؤمنين "أهدى جملاً في حج أو عمره" اقتداء بفعل النبي ﷺ قال الباجي: وهذا على نحو ما تقدم من أن البدن تكون من ذكور الإبل وإناثها، وإن ذلك يجوز مع الاختيار دون الضرورة والعدم؛ لأن الأظهر من حال عمر بن عبد العزيز قولها من الإناث؛ لأن ذلك موجود، مع أن أثمانها إنما كانت في الأغلب أقل من إثم الذكور، وذلك يدل على قصده لذلك واختياره إياداً لأنه رآه أفضل أو ليحيى سنة الخواص.

أهدى بدنتين: ولفظ محمد: أهدى عاماً بدنتين، أي في سنة من السنين، "أحدهما بحتية" هكذا في جميع النسخ، وكذا في "موطأ محمد" وهو يضم موحدة وسكون حاء معجمة فاء فوقية فتحية مشددة، هي الأنثى من الجمال، والذكر بحتي، وهي جمال طوال الأعناق كما في "التعليق للمجدد" عن "النهاية"، وهكذا فسره الدميري، وفي "الزرقاني" عن "المشارقي": إبل غلاظ لها سمانان. وقال الباجي: هكذا رواه يحيى، ورواه أشهب وابن نافع: بحتية. قال الزرقاني: وفي رواية: بحتية، يفتح النون وكسر الخيم وإسكان التحتية فموحدة، مؤنث بحتي. في "النهاية" هو القوي من الإبل الخفيف السريع. وقال الدميري: البحتي من الإبل والخبيل ومن الرجال: الكريم قال الباجي: والمعنى: أن أنواع الإبل كلها تحزى في الهدايا البحث والحب والعراب، وسائر أنواع الإبل، وكذا سائر أنواع البقر من الحواميس والبقر، وكذلك سائر أنواع الغنم من الضأن والمعر، وإنما تختلف في الأسان.

إذا نتجت إبل: يضم النون وكسر اثناء المقوية، ببناء المجهول، على ما ضبطه عامة الشراح واللغويين، بل ألكروا ضبطها ببناء الفاعل، لكن ضبطه في "التعليق للمجدد" عن "المصباح المنير" ببناء الفاعل، والمراد على كليهما واحد، أي وضعت البدنة "فليحمل ولدها" ببناء الفاعل، فولدها مفعول، أو ببناء المفعول فهو نائب فاعل. "حتى ينحر" أي الولد معها أي مع الأم. "فإن لم يوجد" ببناء المجهول "له" أي للولد "محمل" أي ما يركبه عليه، "حمل" ببناء المجهول، "على أمه حتى ينحر معها" أي إلى أن ينحره معها. قال الباجي: حمل ما نتجته الناقة يكون إن كانت فيه قوة =

٨٤٢ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: إِذَا اضْطُرِرْتَ إِلَى بَدَنَتِكَ، فَارْكُبْهَا رُكُوبًا غَيْرَ فَادِحٍ، وَإِذَا اضْطُرِرْتَ إِلَى لَبَنَتِهَا، فَاشْرَبْ بَعْدَ مَا يَرَوَى فَصِيلُهَا، فَإِذَا نَحَرَتْهَا فَانْحَرْ فَصِيلُهَا مَعَهَا.

الْعَمَلُ فِي الْهَدْيِ حِينَ يُسَاقُ

٨٤٣ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ:

= على المشي في قرب المكان؛ نسوقه معها ومراعاته له بما يراعيها به، وإن عجز عن المشي وخيف عليه منه، فليحمله على ما كان عنده من الظهر، فإن لم يجد حملاً على أمه. قال ابن القاسم: ومعنى ذلك: أنه قد لزمه حمله، فإن لم يقدر على ذلك حمله على أمه؛ كما لو اضطر هو إلى ركوبها، وإن لم تقدر أمه على حمله فقد قال ابن القاسم: يكلف هو حمله، ومعنى ذلك عندي: أنه قد لزمه حمله فإن لم يحمله وهلك فعليه بدله. ولا تخلو البدنة أن تنتج قبل إيجابها أو بعد ذلك، فإن نتجت قبل ذلك إلا أنه قد نوى بها الهدى فقال مالك في رواية محمد عنه: أحب إلي أن ينحر ولدها معها، ومعنى ذلك: أن الولد من جملة ما قد نوى بها الهدى، فيستحب أن لا يرجع فيه عن نيته، وإن نتجت بعد الإيجاب وحسب إهداؤه مع أمه؛ لأنه من جملة ما قد لزم إخراجها على وجه الهدى، كسائر أعضاء البدنة.

إذا اضطرت إلح: بناء الخطاب، ببناء المجهول، "إلى بدنتك، فاركبها ركوباً غير فادح، بالفاء والذال والحاء المهملتين غير مثقل، من قدحه الدين: إذا أثقله، وقد تقدم مرفوعاً: **اركبها بالمعروف إذا ألححت إلى ظهريها**. "وإذا اضطرت إلى لبنتها فاشرب بعد ما يروى" بفتح الواو من سمع يسمع، ذكر في "الصراح" روى أثرى وتروى بمعنى. "فصيلها" وهو ولد الناقة إذا فصل عن رضاع أمه، والمراد ههنا مطلق الولد. "فإذا نحرها" أي الأم "فانحر" بصيغة الأمر، للوجوب أو الندب كما تقدم من المذاهب. "فصيلها معها" كذا في النسخ المصرية، وبعض الهندية بلفظ التذكير، وفي أكثر الهندية: "فصيلتها" في الموضعين، والأوجه: الأول، وفيه: شرب لبن الهدى ما فضل عن ري ولده. قال الزرقاني: كرهه مالك في حال الاختيار ولو فضل عن ربه؛ لأنه نوع من الرجوع في الصدقة، وليتصدق ما فضل، ومحل الكراهة حيث لا ضرر، وإلا غرم إن أضرها أو فصيلها بشربه إرش النقص أو البذل، إن حصل تلف. وفي "الهداية": إن كان لها لبن لم يحلبها؛ لأن اللبن يتولد منها فلا يصرفه إلى حاجة نفسه، وينضح ضرعها بالماء البارد حتى ينقطع اللبن، هذا إذا كان قريباً من وقت الذبح، فإن كان بعيداً منه يحلبها ويتصدق بلبنها، كي لا يضر ذلك بها، وإن صرفه إلى حاجة نفسه تصدق بمثلته أو بقيمته؛ لأنه مضمون عليه. قلت: وأثر الباب مؤيد للحنفية والمالكية إذا دار الحكم فيه بعد ري الولد أيضاً على الاضطرار.

أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَهْدَى هَدِيًّا مِّنَ الْمَدِينَةِ قَلْدَهُ وَأَشْعَرَهُ

إذا أهدي هدياً **إح**: لفظ الهدي وإن كان يعم الأنواع الثلاثة من الإبل والبقر والغنم، لكن المراد ههنا الأول، بدليل السياق من الأشعار والنحر وغيرهما. "من المدينة" ذكر ذلك؛ لما أن الهدي قد يشتري من الطريق أيضاً، بل من الحرم أيضاً، وقد اشترى ابن عمر مرة من قديد، كما أخرجه البخاري في "باب من اشترى الهدي من الطريق". "قلده" بتشديد اللام أي الهدي بتعليق كما سيأتي، والتقليد سنة بالإجماع، وهو تعليق نعل أو جلدة ليكون علامة الهدي. وقال أصحابنا: لو قلد بعروة مرادة أو لحى شجرة أو شبه ذلك جاز؛ لحصول العلامة، وذهب الشافعي والثوري إلى أنها تقلد بتعليق، وهو قول ابن عمر. وقال الزهري ومالك: يجزئ واحدة، وعن الثوري: يجزئ فم القربة، ونعلان أفضل من واحدتهما، قاله العيني. وقال ابن رشد: إذا كان الهدي من الإبل والبقر فلا خلاف أنه يقلد، واختلفوا في تقليد الغنم، فقال مالك وأبو حنيفة: لا تقلد. وقال الشافعي وأحمد ودาวود: تقلد. وفي "شرح اللباب": يسن تقليد بدن الشكر دون بدن الجبر، وهو أن يربط في عنق بدنة أو بقرة قطعة نعل كاملة أو ناقصة أو قطعة مرادة أو لحاء شجرة أو نحوه من شراك نعل وغير ذلك مما يكون علامة على أنه هدي، ولا يسن في الغنم مطلقاً، لكن لو قلده جاز، ولا بأس به. وفي "المبسوط": لا يضروه. وفي "البدائع": الدليل على أن الغنم لا تقلد، قوله تعالى: **«وَلَا يَهْدِي وَلَا يَقْلُدُ»** (البقرة: ٢٠٠) عطف القلائد على الهدي، والعطف يقتضي المغايرة في الأصل، واسم الهدي يقع على الغنم والإبل والبقر جميعاً، فهذا يدل على أن الهدي نوعان: ما يقلد، وما لا يقلد. ثم الإبل والبقر يقلدان إجماعاً، فتعين أن الغنم لا يقلد؛ ليكون عطف القلائد على الهدي عطف الشيء على غيره فيصح. وقال محمد في "موطنه": التقليد أفضل من الإشعار، والإشعار حسن. "وأشعره" وفي "الهداية" الإشعار الإدماء بالجرح لغة، بأن تدمى بشعيرة، وفي الشرح: أن يضرب صفحة سنام الهدي بخديفة حتى يتلطخ بالدم ظاهراً، وزعم ابن قرقول أن إشعارها هو تعليمها بعلامة، يشق جلد سنامها عرضاً من الجانب الأيمن، هذا عند الحجازيين، وأما العراقيون: فالإشعار عندهم تقليدها بقلادة، واختلفوا في حكم الإشعار، فذهب الجمهور منهم الأئمة الثلاثة إلى أنه سنة. وقال أبو يوسف ومحمد: إنه حسن، وقيل: سنة، كما في "البدائع". وذكر ابن أبي شيبة في "مصنفه" بأسانيد جيدة عن عائشة وابن عباس: إن شئت فاشعر، وإن شئت فلا، كما في "العيني". وفي "الهداية": هو مكروه عند أبي حنيفة، وعندهما حسن، وعند الشافعي سنة؛ لأنه مروي عن النبي ﷺ وعن الخلفاء الراشدين. ولهما: أن المقصود من التقليد أن لا يهاج إذا ورد ماء أو كلاً أو يرد إذا ضل، وهو في الإشعار أتم؛ لأنه أزرع، فمن هذا الوجه يكون سنة، إلا أنه عارضه جهة كونه مثلة، فقلنا بحسنه.

ولأبي حنيفة: أنه مثلة وأنه منهي عنه، ولو وقع التعارض فالترجيح للمحرم، وإشعار النبي ﷺ كان لصيانة الهدي؛ لأن المشركين لا يمتنعون عن تعرضه إلا به، وقيل: إن أبا حنيفة كره إشعار أهل زمانه؛ خباثتهم فيه على وجه يخاف منه السراية، وقيل: إنما كره إثارة على التقليد. وفي "العارضة": الإشعار والتقليد سنة، وأنكره أبو حنيفة، =

بِذِي الْحُلَيْفَةِ، يُقَلِّدُهُ قَبْلَ أَنْ يُشْعِرَهُ، وَذَلِكَ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ مُوَجَّهٌ لِلْقِبْلَةِ، ...

= وقال: إنه مثله، ويروى ذلك عن إبراهيم النخعي، وقد روي عن ابن عباس التخيير فيه والرخصة، وعن عائشة تركه، فرجح أبو حنيفة التركة لأنه جهة المثلثة وهي حرام، وترك النذب أولى من اقتحام التحريم. قلت: أصل الاختلاف اختلافهم في الأصول، فإن العموم والخصوص إذا تعارضا نزلا عند الحنفية منزلة واحدة، ويرجح الخصوص عند الشافعية. قال ابن حجر في "شرح مناسك النووي": وإنما لم يكن منها مع أنه مثله؛ لأن أخبار النهي عامة، وأخباره خاصة، فقدمت وقفية كلامهم أنه لا فرق في نذب الإشعار بين القريب والبعيد، وقيل: ينبغي التفصيل بين قريب المسافة كالمدينة فيفعل، ويبعد عنها فلا يفعل؛ لأنه قد يخشى منه تلف الحيوان أو مرضه، وقد يجاب بأن ذلك لا يخشى إلا عند أفحاش الجرح، وهو ممنوع ههنا، وإنما المراد بهجره أدنى جرحه بحيث يخرج منه قليل دم؛ ليلوث صفحة ستامه، وهذا غالبا لا يخشى منه في الإبل والبقر شيء، فإن فرض ذلك لشدة حر أو برد فلا بد أن يندب تأخيرها إلى وصوله مسافة لا يخشى منه لو فعل فيها شيء. وفي "شرح الباب": يجوز الإشعار، وقيل: يكره، قال في "الحيط": هو الصحيح، وقيل: بدعة؛ لأنه مثله، وقيل: يسن، وهو الأصح، وفي "المحيط": هو الصحيح؛ لما ورد في الأخبار وثبت في الآثار، فقد قال الطحاوي والشيخ أبو منصور الماتريدي: لم يكره أبو حنيفة رحمهما أصل الإشعار، وكيف يكره ذلك مع ما اشتهر فيه من الأخبار؟ وإنما كره إشعار أهل زمانه؛ لأنه رآهم يبالغون في ذلك على وجه يخاف منه هلاك البدنة بسرايته، خصوصا في حر الحجاز فرأى الصواب في سد هذا الباب على العامة؛ لأنهم لا يقفون على الحد، فأما من وقف على ذلك بأن قطع الجلد دون اللحم فلا بأس بذلك، قال الكرماني: وهذا هو الأصح. وقال صاحب "اللباب": فعلى هذا يكون الإشعار المقتصد المختار عنده من باب الاستحباب، وهذا هو الأليق بمنصب ذلك الجنب، وهو اختيار قوام الدين وابن الهمام. وفي "الدر المختار" كره الإشعار؛ لأن كل أحد لا يحسنه، فأما من أحسنه بأن قطع الجلد فقط فلا بأس به. وقال الشيخ في "الكوكب الدرري": فلو أشعر عالم طريقته أتى ندبا، والذي اشتهر من منع الإمام فهو منع لما ارتكبه أهل زمانه من المبالغة فيه، أو هو ردع للعوام مطلقا إبقاء على الهدايا، وخوفا عما يؤول الأمر إليه من المبالغة فيه، والوقوع في المنهي عنه، طلبا لما هو تدب فحسب. قلت: ويؤيد ذلك ما تقدم في البحث الأول من الدقة في معنى الإشعار لغة.

بذِي الْحُلَيْفَةِ ٤: ميقات أهل المدينة، اتباعا للنبي ﷺ فإنه ﷺ قلد هداياه وأشعرها بها، وكان ابن عمر من أكثر الناس اتباعا له ﷺ، وصرح أهل الفروع من الأئمة الأربعة باستحبابه من الميقات. "يقلده قبل أن يشعره" قال الدسوقي: السنة تقدم التقليد فعلا خوفا من تفارها لو أشعرت أولا. قال الباجي: وقد قال ابن القاسم في "المدونة": وكل ذلك واسع، يريد أن الترتيب المذكور ليس بواجب. وفي "مناسك النووي": هل الأفضل أن يقدم الإشعار على التقليد؟ فيه وجهان، أحدهما: يقدم الإشعار، فقد ثبت ذلك في "صحيح مسلم" من حديث ابن عمر مرفوعا. والثاني: وهو نص الشافعي تقدم التقليد، وقد صح ذلك عن ابن عمر من فعله، والأمر فيه قريب. =

يُقْلَدُهُ بِنَعْلَيْنِ، وَيَشْعُرُهُ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ يُسَاقُ مَعَهُ حَتَّى يُوقِفَ بِهِ مَعَ النَّاسِ بِعَرَفَةَ،

= وقال القسطلاني: هل الأفضل تقدم الإشعار أو التقليد؟ صح في الأول خبر في "صحيح مسلم". وصح في الثاني فعل ابن عمر وهو المخصوص، وزاد في "المجموع": أن الماوردي حكى الأول عن أصحابنا كلهم، ولم يذكر فيه خلافا. قلت: ولم أجد الترتيب بينهما في فروع الحنفية والحنابلة. "وذلك في مكان واحد" قال الباجي: وذلك أن السنة أن لا يكون إيجابه لمن يريد الإحرام إلا عند إحرامه. وفي "العنية" و"الموازية" عن مالك أنه كره للشافعي والمصري أن يقلد هديه بأي الحليفة، ويؤخر إحرامه إلى الحنيفة. وفي "المدنية" من رواية داود بن سعيد عن مالك: لا بأس بذلك، وفعل ذلك في مكان واحد أحب إلي. وقال مالك في "الموازية": يقلد هديه ثم يشعره، ثم يجلبه إن شاء ثم يركع ثم يحرم. فالسنة اتصال ذلك كله. وفي "شرح اللباب": إن بعث الهدي يقلده من بلده وإن كان معه فهو من حيث يحرم هو السنة، كذا في "شرح الكنز" وفي "العيني" على "المحاري" قال ابن بطال: من أراد أن يحرم بالحج أو العمرة وساق معه هدبا لا يقلده إلا من ميفات، وكذلك يستحب له أن لا يحرم إلا من ذلك الميفات على ما عمل به النبي ﷺ في الحديبية وفي حجة أيضاً، وكذلك من أراد أن يعث هدي إلى البيت ولم يرد الحج والعمرة وأقام في بلده، فإنه يجوز له أن يقلده ويشعره في بلده ثم يعث، كما فعل النبي ﷺ إذ بعث هديه مع أبي بكر رضي الله عنه سنة تسع، ولم يوجب ذلك على النبي ﷺ إحراماً، وعلى هذا جماعة أئمة الفتوى مالك وأبو حنيفة والأوزاعي والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق إلى آخر ما بسطه. "وهو" أي الهدي أو ابن عمر "موجه للقبلة" وفي النسخ الهندية: متوجه للقبلة، أي في حالتي التقليد والإشعار، من سته أن يكون الهدي موجهها إلى القبلة، وكذلك قال مالك، وكذا من سنة المباشرة لذلك أن يكون متوجهها إلى القبلة. "يقلده بنعلين" قال الباجي: هذا هو المستحب أن يقلده بنعلين في رقبته، وإن قلدها نعل واحد فقد قال مالك: تجزئه النعل الواحد، وتقدم في أول الحديث شيء من ذلك. وفي هامش "أحكام الأحكام": استحب تقليد النعلين لا واحدة، وقد اشترط الثوري ذلك، وقال غيره: تجزئ الواحدة. "ويشعره" بضم أوله من الإشعار، "من الشق" بكسر الشين أي الجانب "الأيسر"، اختلف فقهاء الأمصار في أفضلية الإشعار في الأيمن أو الأيسر، وللمالكية في ذلك أربعة أقوال كما في "الدسوقي" و"الإكمال"، إذ قالوا: وفي أولوبته في الشق الأيمن أو الأيسر. ثالثها: إنما السنة في الأيسر ورابعها: أيهما سواء، لكن مشهور مذهب الأيسر، ولذا اكتفى عليه عامة فقهاء المذاهب، وعليه اقتصر الدردير إذ قال: ومن من الجانب الأيسر، وبه قال صاحب أبي حنيفة، كما في "العيني" وغيره، وقال محمد في "موطئه": وهذا نأخذ، التقليد أفضل من الإشعار، والإشعار حسن، والإشعار من الجانب الأيسر إلا أن تكون جمعاً مفرقة لا يستطيع أن يدخل بينهما، فليشعرها من الجانب الأيسر أو الأيمن، وهو أي اليسار رواية للإمام أحمد كما في "المعني"، وفي أخرى له المشهورة عنه وبه قال الشافعي وهو رواية عن أبي يوسف كما في "شرح اللباب": أن يشعر في الأيمن.

ثُمَّ يُدْفَعُ بِهِ مَعَهُمْ إِذَا دُفِعُوا، فَإِذَا قَدِمَ مِنْ عِدَاةِ النَّحْرِ، نَحَرَهُ قَبْلَ أَنْ يَحْلِقَ أَوْ يَقْصُرَ، وَكَانَ هُوَ يَنْحَرُ هَدْيَهُ بِيَدِهِ، يَصْفُفُهُنَّ قِيَامًا وَيُوجِّهُهُنَّ إِلَى الْقِبْلَةِ، ثُمَّ يَأْكُلُ وَيُطْعِمُ.

٨٤٤ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا طَعَنَ فِي سَنَامِ هَدْيِهِ وَهُوَ يُشْعِرُهُ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ.

= "ثم يساق" الهدى "معه حتى يوقف" ببناء المجهول "به" أي بالهدى "مع الناس" أي الحاجاج "بعرفة" يوم عرفة، يريد أنه يستصحب هديه ويحضر معه في وصوله إلى مكة، وخروجه إلى منى وعرفة، حتى يوقف به بعرفة حين وقوف الناس، وأما الوقوف في غير ذلك من الأيام فغير مشروع، كذا في "المنتقى"، وسيأتي الكلام على تعريف الهدايا قريبا، "ثم يدفع" ببناء المجهول "به" أي بالهدى "معه" أي الناس "إذا دفعوا" ببناء المجهول أي أفاضوا ورجعوا من عرفة بعد غروب الشمس، "فإذا قدم" ابن عمر "منى، غداة يوم النحر" لرمي جمرة العقبة، وبعد ذلك "نحره" أي الهدى، قال الباجي: فلا يجوز نحره ليلا، وعلى هذا قول مالك وجماعة أصحابه إلا أنه، فقد روي عنه الجواز ليلا. "قبل أن يحلق أو يقصر" لقوله عز اسمه: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ (البقرة: ١٩٦)، "وكان هو" أي ابن عمر "ينحر هديه يده" يعني يباشر ذلك بنفسه، وهو السنة لمن يحسنه كما تقدم، وقد نحر النبي ﷺ ثلاثا وستين بدنة بيده في حجة الوداع، "يصفهن" بالصاد المهمله وتشديد الفاء المضمومتين. "قياما" لقوله عز اسمه: ﴿فَادْكُرُوا اللَّهَ عَلَيْهَا صَوَافٍ﴾ (الحج: ٣٦) جمع صافة، "ويوجههن" أي الهدايا، وإفراد الضمائر في أول الأثر باعتبار اللفظ. "إلى القبلة" اتباعا لفعله ﷺ، فإنه كان يستقبل بذيبحته القبلة، قاله أبو عمر، قال الفاري في "شرح اللباب": "واستحب الجمهور استقبال القبلة، وكان ابن عمر يكره أن يأكل مما لم يستقبل به القبلة، وقال ابن رشد في "اللبابة": "أما استقبال القبلة بالذبيحة فإن قوما استحبوا ذلك، وقوما أجازوا ذلك، وقوما أوجبوه، وقوما كرهوا أن لا يستقبل بها القبلة، والكرامية والمنع موحودان في المذهب، أي في مذهب المالكية، وجعل الباجي ذلك سنة، "ثم يأكل" بنفسه "ويطعم" غيره؛ لقوله عز اسمه: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْأَنْفُسَ وَالْمُعْتَرِ﴾ (الحج: ٣٦) ولقوله ﷺ في بدنات حمس أو ست فطفقن يزدلفن إليه بأبنتهن يبدأ: من شاء اقتطع أخرجه أبو داود برواية عبد الله بن قرط.

كَانَ إِذَا طَعَنَ إِح: أي ضرب "في سنام" بفتح السين المهمله، "هديه وهو يشعره" أي إذا شرع في الإشعار، قال بسم الله والله أكبر" امتثالا لقوله عز اسمه: ﴿وَلْيَذْكُرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاهُمْ﴾ (البقرة: ١٨٥)، قال الباجي: وهو على معنى التسمية على ابتداء النسك، ويحتمل أن تكون التسمية للإيجاب كما يسمى للذبح، وهذا مما رواه أشهب عن مالك في "العتبية": أن من تولى إشعار هديه قال: بسم الله والله أكبر، وفي "شرح اللباب" قال الكرماني: يستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدى، ويقول: الله أكبر، لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد. ثم الأئمة بعد اتفاقهم على أن لا تشعر الغنم اختلقوا في إشعار الإبل والبقر، قال الباجي: هذا إذا كان للبقر أو الإبل أسمة، =

٨٤٥ - مالك عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: الْهَدْيُ مَا قُلِدَ وَأُشْعِرَ وَوُقِفَ بِهِ بِعَرَفَةَ.

٨٤٦ - مالك عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُجَلِّلُ بُدْنَهُ الْقَبَاطِيَّ وَالْأَنْمَاطَ....

- فإن لم يكن لها أسمة فإنها تقلد ولا تشعر، رواه العيني، واختار ابن حبيب أن تشعر الإبل والبقر وإن لم يكن لها أسمة، وجه قول مالك: أن الأشعار مختص بالسام، بدليل أنه لا بفعل في غيره مع وجوده، فإذا عدم فقد عدم محل الإشعار كالغنم، ووجه قول ابن حبيب: أن هذا هدي من الإبل والبقر فكان حكمه أن يشعر كالتي لها أسمة، وأما الغنم فلا يشعر جملة.

الهدى ما قلد الخ: بناء المجهول، وتقدم أن التقليد سمة بالإجماع في الإبل والبقر ومختلف في الغنم، وأنكر ابن حزم التقليد في البقر، "وأشعر" بناء المجهول أيضاً، وتقدم الخلاف في حكمه هل هو سمة أو حسن أو مكروه؟ ثلاثة أقوال للعلماء فيه، واختلفوا أيضاً في كيفيته، قال الأبي في "الإكمال": اختلف في كيفية الإشعار، فمالك في "المدونة": أنه يشعر عرضاً، وقال ابن حبيب: طولاً، وفسر الباجي الطول بأنه من المقدم إلى المؤخر، قال: وإنما كان كذلك لينتشر الدم، ولو كان عرضاً كان يسيراً ثم جمع بينهما بعد ما بسط في حقيقة الطول والعرض، بأن الفراد من العرض في كلام الإمام مالك هو أيضاً من الدنب إلى العنق، "ووقف" بناء المجهول "به" أي بالهدى "يعرفة" قال الباجي: يريد أن هذا الهدى الكامل الصفات والفضائل، وقال الزرقي: فغيره ليس بهدي إن اشتراه بمكة أو منى ولم يخرج به إلى الحل، وعليه بدله، فإن ساقه من الحل استحجب وقوفه بعرفة، هذا قول مالك وأصحابه كما في "الاستذكار"، قال الباجي: الأصل في ذلك أن الهدى من شرطه أن يجمع فيه بين الحل والحرم، ولا يجوز من اشتراه بالحرم أن ينحره بالحرم دون أن يخرج به إلى الحل، هذا مذهب مالك، وقال أبو حنيفة والشافعي: إن اشتراه في الحرم ونحره فيه أجزأه، والدليل على ما نقوله: أن النبي ﷺ جمع في هديه بين الحل والحرم، لأنه قلده وأشعره بذي الحليفة وساقه إلى البيت.

كان يجلل الخ: يضم الياء وفتح الجيم وكسر اللام المشددة، "بدنه" يضم أوله وسكون الدال ويضم، جمع بدنة بفتحين، أي يكسوها الخلال - يكسر جيم وخفة لام - جمع جل - يضم جيم - هو الذي يطرح على ظهر الحيوان من الإبل والفرس والحمار والبعل، وهذا من حيث العرف، لكن العلماء قالوا: إن التحليل مختص بالإبل من كساء ونحوها، كذا في "العيني"، "القباطي" يضم القاف على ما ضبطه صاحب "المحلى" جمع القبطي - بالضم - ثوب رقيق من كتان، يعمل بمصر نسبة إلى القبط بالكسر على غير قياس، فرقا بين الأنساب والثوب، وبسط النووي في "تهذيبه" الاختلاف في ضم القاف وكسرها في القبطية، ثم قال: واتفقوا على أن جمعها قباطي بفتح القاف وهي ثياب تعمل بمصر، كذا قاله الهروي والجمهور، وقال الزبيدي: هو ثوب من كتان يتخذ بمصر. -

وَالْحُلَلُ، ثُمَّ يَبْعُثُ بِهَا إِلَى الْكَعْبَةِ، فَيَكْسُوها بِهَا.

٨٤٧ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ دِينَارٍ، مَا كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَصْنَعُ بِجَلَالِ ^{أي بالجلال} ^{الكعبة} يَدْنِهِ حِينَ كَسَيْتِ الْكَعْبَةَ هَذِهِ الْكِسْوَةُ؟ **فَقَالَ:** كَانَ يَتَصَدَّقُ بِهَا. ^{ابن عمر} ^{الديباج}

= "والأنماط" بفتح هـ مزه جمع غلط بفتح حين، ثوب من صوف ذو لون من ألوان، ولا يكاد يقال للأبيض: غلط، قاله الزرقاني، وقال الباجي: هي ثياب ديباج، وفي "المجمع": هي ضرب من البسط، له حمل رقيق، "والخلل" جمع حلة بضم الحاء، هي برود اليمن، ولا تسمى حلة إلا أن تكون ثوبين من حبس واحد، كذا في "المجمع"، قال الباجي: يريد أنه كان يكسوها بإياها إذا أهداها، وهذا يقتضي أنه يحمل الأبيض والملون والحز والكثان وسائر أنواع الثياب، وقال مالك: ولا تحمل بالخلق وغير ذلك من الألوان خفيف، واليباض أحب إليها، وفي "العيني" قال ابن بطال: كان مالك وأبو حنيفة والشافعي يرون تحليل البدن، وسيأتي عن "هجة النفوس" الاتفاق على عدم وجوب التحليل. **ثُمَّ يَبْعُثُ بِهَا إِخ:** بالجلال "إلى الكعبة فيكسوها بإياها" التضمير الأول إلى الكعبة والثاني إلى الجلال، قال الباجي: يريد أنه كان يرى أن هذا أحق ما صرفت إليه، إذا كانت البدن لها تعلق بالبيت، وكانت تحمل، وكانت الكعبة مما يشرع كسوها، فكان ما يليق بها مصروفا إليها. وقال أبو عمر: لأن كسوها من القرب وكرائم الصدقات، وكانت تكسى من زمن تبع الحميري، ويقال: إنه أول من كساها، فكان ابن عمر يحملها بدنه؛ لأن ما كان لله فتعظيمه وتحميله من تعظيم شعائر الله، ثم يكسوها الكعبة، فيحصل على فضيلتين وعملين من البر، قلت: وهذا كان في أول الأمر، ثم كان **ب:** يتصدق بها كما سيأتي قريباً.

يَصْنَعُ بِجَلَالِ إِخ: بكسر جيم وحقة لام، جمع جل كما تقدم قريباً، "بدنه" جمع يدنة، "حين كسيت" بناء المجهول، "الكعبة هذه الكسوة" المعروفة، قال صاحب "المحلى": يعني الديباج، وأول من كساها ابن الزبير، وكانت كسوها المنسوج، وذكر في "التعليق المجدد": لعل المراد بها ما كساها به عبد الملك بن مروان من الديباج، وكان قبل ذلك في زمن الخلفاء تكسى بالقباطي كما بسطه العيني، وسيأتي شيء من ذلك في آخر الحديث، ويأتي فيه أيضاً: أن عمل ابن عمر كان إذا كان أمر الكسوة إلى العامة، ثم لما صار أمرها إلى الأمراء تصدق بها.

فَقَالَ إِخ: ابن دينار "كان" ابن عمر "يتصدق بها" أي بالجلال، قال الباجي: معنى ذلك: أن جلال البدن كانت كسوة الكعبة، وكانت أولى بها من غيرها، فلما كسيت الكعبة رأى أن الصدقة بها أولى من غير ذلك؛ لأن الهدي وإن كان له تعلق بالبيت فإن مصرفه إلى المساكين ومستحق الصدقة، ويحتمل أن يكون ابن عمر كان يكسو جلال بدنه الكعبة قبل أن يعلم أن النبي **ﷺ** كان يقسم جلال بدنه فلما علم ذلك رجع إليه وأخذ به، وقال المهلب: ليس التصديق بجلال البدن فرضاً، وإنما صنع ذلك ابن عمر **ﷺ**؛ لأنه أراد أن لا يرجع في شيء أهداه لله، ولا في شيء أضيف إليه، وأخرج محمد في "موطئه" برواية نافع: أن ابن عمر **ﷺ** كان يحملها بالخلل والقباطي والأنماط، =

٨٤٨ - **مالك** عن نافع: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ فِي الضَّحَايَا وَالْبُدْنَ: **الْتَنِيْ** فَمَا فَوْقَهُ.

٨٤٩ - **مالك** عن نافع: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَشُقُّ جِلَالَ بُدْنِهِ، وَلَا يُجَلِّلُهَا، حَتَّى يَغْدُوَ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ.

٨٥٠ - **مالك** عن هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لِبَنِيهِ:

= ثم يبعث بخلافه فيكسوها الكعبة، قال: فلما كسيت الكعبة هذه الكسوة، أقصر من الجلال، ثم أخرج عن مالك قال: سألت عبد الله بن دينار: ما كان ابن عمر يصنع جلال بدنه حتى أقصر عن تلك الكسوة؟ قال: كان يتصدق بها. ثم قال: قال محمد: وهذا يأخذ، يعني أن يتصدق بجلال البدن ويخطمها، ولا يعطي الجزر من ذلك شيئاً، ولا من خومها، بلغنا: أن النبي ﷺ بعث مع علي بن أبي طالب هدي، فأمر أن يتصدق بجلاله وخطمه، وأن لا يعطي الجزر من خطمه وجلاله شيئاً.

الضحايا: جمع ضحية كـ "هدية"، وهدايا: ما يذبح في يوم من أيام النحر على وجه التقرب، قاله القاري. "والبدن" يسكون الدال وضمها جمع بدنة منحرقة. "التي" كـ "كريم"، "فما فوقه" أي فما يكون أكبر من التي، وفي "التعليق الممجّد": التي من الإبل ما له خمس سنين وطعن في السادسة، ومن البقر ما له ستان وضمن في الثالثة، ومن الغنم ما له ستة وضمن في الثانية، كذا قال القاري. وفي "الدر المختار" التي ابن خمس من الإبل، وحولين من البقر، وحول من الشاة. **لا يشق جلال بدنه:** جمع بدنة، أي لا يقطعها من موضع؛ لئلا تفسد وتكون قابلة لأي انتفاع كان، وعلق البحاري في "صحيحه": وكان ابن عمر لا يشق من الجلال إلا موضع السنام، فإذا حرها نزع جلالتها مخافة أن يفسدها الدم، ثم يتصدق بها.

ولا يجللها إلخ: لا يكسوها الجلال، "حتى يغدو من منى إلى عرفة" قال الباجي: ومعنى ذلك أن جلال البدن تشق على أسنمتها لمعنيين: أحدهما: أن يبدو الإشعار. والثاني: أن ذلك أثبت لها على ظهور البدن، قال مالك: وذلك من عمل الناس، وما علمت أن أحدا ترك ذلك إلا عبد الله بن عمر، وذلك أنه كان يجلل الحلل والأعطاء المرتفعة، فكان يترك ذلك استبقاء للثياب، ولم يكن يجلل إلا حين يغدو من منى إلى عرفة؛ لتبقى الثياب بخافها، ولا تغير بطول اللبس لها، قال ابن المبارك: كان ابن عمر يجللها بذئ الحليفة، فإذا مشى ليلاً نزع الجلال، فإذا قرب من الحرم جللها، وإذا خرج إلى منى جللها، فإذا كان حين النحر نزعها، فعلى هذا يحتمل أن تكون هذه الرواية مخالفة لرواية مالك، ويحتمل أن يكون مالك إنما قصد الإخبار عن آخر عمله فيها، واستوفى ابن المبارك الإخبار عن جميع أحوالها.

يَا بَنِي! لَا يُهْدِيَنَّ أَحَدُكُمْ لَكُمْ اللَّهُ مِنَ الْبُذْنِ شَيْئًا يَسْتَحْيِي أَنْ يُهْدِيَهُ لِكَرِيمِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ أَكْرَمُ الْكَرَمَاءِ وَأَحَقُّ مِنَ الْخَيْرِ لَهُ.

الْعَمَلُ فِي الْهَدْيِ إِذَا عَطِبَ أَوْ ضَلَّ

٨٥١ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ صَاحِبَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا عَطِبَ مِنَ الْهَدْيِ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كُلُّ بَذْنَةٍ عَطِبَتْ مِنَ الْهَدْيِ فَانْحَرَهَا، ثُمَّ أَلْقِ فَلَادَتَهَا فِي دَمِهَا، ثُمَّ خَلِّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ يَأْكُلُونَهَا.

يا بني إ: يفتح الموحدة وتشديد المشاة التحية، "لا يهدين" بضم المثناة التحية وباليون التضيعة، "أحدكم لله من البذن" بضم البذل وسكونها جمع بذنة، "شيئاً يستحي أن يهديه لكرمه، فإن الله أكرم الكرماء"، جمع كريم، وهو الجامع لأنواع الخير والشرف والفضائل، "وأحق من الخير له" قال الساجي: ومعنى ذلك: الوعظ لهم وانتهي عن أن يهدي أحدهم من الهدى ما يستحي أن يهديه لمن يكرم عليه، وذكرهم بأن الله عز وجل أكرم الكرماء وأحق من استحي منه أن يهدي له الخفير، وأولى من الخير له الرقيق. **إذا عطب إ:** قوله: عطب كـ "فرح": هلك، كذا في "المصباح". وفي "الجمع" عطب الهدى هلاكه، وقد يعبر به عن آفة تعريه، فتمنعه من السير، فينحر، ومقصود الترجمة: أن الهدى سواء كان واجباً أو تطوعاً إذا عطب في الطريق فما بفعل به، وهل يجب عليه البذل أم لا؟ وكذلك إن ضل وكذلك إن نحر العطب أو الضال بعد الوجدان هل يجوز الأكل منه أم لا؟

كيف أصنع بما عطب إ: بكسر الطاء أي فارب الهلاك، وقبل: وقف في الطريق وعجز عن السير. قال المحدث: عطب كـ "فرح": هلك، والبعر والفرس انكسر. "من الهدى" قال الساجي: يحتمل أن يكون سؤالا عن جميع جنس الهدى، ويحتمل أن يكون سؤالا عن هدي معهود عندهما، وهو الهدى الذي يبعث به ﷺ معه وهو الأظهر، فسؤاله عما يصنع بما عطب منه، وذلك يحتمل معنيين من جهة اللفظ: أحدهما: العطب من جهة الموت والفوات، غير أن جواب النبي ﷺ يمنع هذا. والمعنى الثاني: أن يكون المعنى: بلغت مبلغاً لا يمكن توصيلها معه، وذلك على ضربين: أحدهما: أن يكون ذلك منع إيصالها في الوقت وبعده. والثاني: أن يمنع منه في الوقت من إعياء غلب عليها، ويمكن إيصالها بعد الوقت. "فقال له رسول الله ﷺ: كل بذنة عطبت من الهدى" يحتمل الوجهين المتقدمين، من استعراق الجنس والعهد، ولا يمنع أن تكون الأولى بمعنى العهد، والثانية لاستعراق الجنس، كذا في "المنقى". "فانحرها" وجوباً، كما حزم به الزرقاني، فهو عند المالكية، وأما عند غيرهم فيحنص الوجوب بالتطوع لا الواجب، "ثم ألق" بصيغة الأمر، "فلادتها" بكسر القاف: الفتولة التي تجعل في العنق من خبط وقضة وغيرهما، =

٨٥٢ - مالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ سَاقَ بَدَنَةً تَطَوُّعًا فَعَطِبَتْ، فَتَحَرَّهَا ثُمَّ خَلَّى بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ يَأْكُلُونَهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَإِنْ أَكَلَ مِنْهَا أَوْ أَمَرَ مَنْ يَأْكُلُ مِنْهَا غَرِمَهَا.

مالك عَنْ ثَوْرٍ بْنِ زَيْدٍ الدَّيْلَمِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَ ذَلِكَ.

- وفي بعض النسخ المصرية: فلائدها، بصيغة الجمع. "في دمه" حكى عن الإمام مالك في تأويل الأمر بذلك قولان: الأول: ما حكى عنه أنه قال مرة: أمره بذلك؛ ليعلم أنه هدى، فلا يستباح إلا على الوجه الذي ينبغي، وإليه يؤول ما قال الساجي: روى عنه ابن المواز أنه علم للإذن للناس في أكلها، وحاصلهما واحد، وهو أن الأمر بالقضاء الفلانة في الدم للإشارة وإعلام للناس بأن هذا هدى عطب، فينبغي أن يأكله من يجوز له أكله. والثاني: أنه تأوله مرة على أنه غني أن ينتفع منها بشيء حتى لا تحبس فلانة؛ لتقلد لها غيره، يعني لا يستغني شيئا منها ولا يتشبت بشيء من أمرها حتى الفلانة على فلتتها وبزازها. "ثم حل" بصيغة الأمر من التحلية، واستدل بهذا اللفظ الساجي وغيره من المالكية: أنه لا يلي تفريق ذلك على الناس. "بينها وبين الناس يأكلونها" الظاهر إسقاط النون؛ لجواب الأمر، لكن التقدير: فهم يأكلونها، زاد مسلم وغيره في حديث ابن عباس: ولا تأكل منها أنت ولا أهل وفطنت. قال المازري: قيل: غدا عن ذلك حماية أن يتساهل، فيتحرقه قبل أنوانه: وفي "العيني" عن "التوضيح": اختلف أهل العلم في هدى التطوع إذا عطب قبل محله، فقالت طائفة: صاحبه ممنوع من الأكل منه، روي ذلك عن ابن عباس، وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي، ورخصت طائفة في الأكل منه، روي ذلك عن عائشة وابن عمر رضي الله عنهما. قلت: وهكذا حكى المؤلف مرافقة الشافعي لأحمد في المنع من أكل هدى التطوع، والإباحة من هدى الواجب إذا عطب.

من ساق بدنة إلخ: أو غيرها من الهدايا. "تطوعا" بخلاف الواجب، "فعطبت" بكسر الظاء أي قاربت الفلانة. "فبحرها ثم خلّى" من التحلية، "بينها وبين الناس" قال صاحب "المحلى": التعريف فيه للعهد، والمراد الذين يتبعون القافلة ويلتمسون الساقطة، أو جماعة غيرهم وهي قافلة أخرى، قاله الطيبي. قلت: ويدخل فيهم الفقراء والأغنياء ما حلا المهدي، ورسوله عند المالكية، والناس الفقراء خاصة عند الحنفية، وكذلك عند الشافعية والحنابلة ما حلا أهل الرقعة، "يأكلونها فليس عليه شيء" أي لا بدل عليه ولا ضمان، "وإن أكل منها" المهدي "أو أمر من يأكل منها" سواء كان أئمة أو فقيرا عند المالكية، ويخص الضمان بإطعام العني عند الأئمة الثلاثة، "غرمها" بكسر الراء أي دفع بدلها هدبا كاملا لا قدر أكله أو ما أمر بأكله على أصح القولين في المذهب، قاله الزرقاني، قال ابن رشد: اختلفوا فيما يجب على من أكل منه، فقال مالك: إن أكل منه وجب عليه بدله، وقال الشافعي وأبو حنيفة والثوري وأحمد وابن حبيب من أصحاب مالك: عليه قيمة ما أكل، أو أمر بأكله ضامنا يتصدق به، وروي ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس وجماعة من التابعين.

٨٥٣ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَهْدَى بَدَنَةً جَزَاءً أَوْ نَذْرًا أَوْ هَدْيَ تَمَتُّعٍ، فَأُصِيبَتْ بِالطَّرِيقِ، فَعَلَيْهِ الْبَدَلُ.

٨٥٤ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَهْدَى بَدَنَةً ثُمَّ ضَلَّتْ أَوْ مَاتَتْ، فَإِنَّهَا إِنْ كَانَتْ نَذْرًا أَبْدَلَهَا، وَإِنْ كَانَتْ تَطَوُّعًا فَإِنْ شَاءَ أَبْدَلَهَا وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهَا. مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: لَا يَأْكُلُ صَاحِبُ الْهَدْيِ مِنَ الْجَزَاءِ وَالنُّسْكِ.

من أهدي بدنة إلخ: واجبة مثل أن تكون "جزاء" عن صيد لزمه، "أو نذرا" أوجه على نفسه غير معين، "أو هدي تمتع" أو قران، "فأصيب" أي هلك أو عطب بصيغة التأنيث في جميع النسخ الهندية وبعض المصرية، وفي بعضها: "فأصيب" بلفظ التذكير، "في الطريق" كذا في النسخ المصرية، وفي الهندية: "بالطريق، والأوجه: الأول. "فعليه البذل" ويفعل بالمعطوية ما شاء من أكل وإطعام وبيع وغير ذلك عند الجمهور، ومنهم الحنفية على ما تقدم، إلا أن الإمام مالكا رحمه الله لم يجوز بيعه، قال ابن رشد: أما الهدي الواجب إذا عطب قبل محله، فإن لصاحبه أن يأكل منه؛ لأن عليه بدله، ومنهم من أحاز له بيع لحمه وأن يستعين به في البذل، وكره ذلك مالك.

من أهدي بدنة إلخ: مثلاً، وهكذا حكم غيرها من أهديا، "ثم ضلت" فلم توجد على وقت النحر، "أو ماتت" قبل بلوغ المحل، "فإنها إن كانت نذراً" أي واجبة في الذمة غير معينة، قال الباجي: يريد نذراً متعلقاً بالذمة، وهذا حكم كل هدي متعلق بالذمة، من جزاء صيد أو قران أو تمتع، أن يبذل إن ضل، "أبدلها" أي يجب عليه بدله؛ لأن وجوبه متعلق بالذمة، فلا تبرا حتى ينحر، وتقدم في أول الباب الإجماع على ذلك من كلام الموفق، "وإن كانت تطوعاً فإن شاء أبدلها وإن شاء تركها" أي لم يبذلها وحكى شيخنا في "المصنف" الإجماع على ذلك، نعم، اختلفوا جدا فيما إذا وجد بعد الضلال، وبسط الباجي أقوال المالكية في ذلك، وكذلك الموفق وغيره.

من الأجزاء: للصيد "والنسك"، والمراد بالنسك في اصطلاح المالكية كما حزم به الزرقاني وغيره: هو ما كان لإلغاء ثقت أو رفاية بمنعها الإحرام، وقال الأبي في "الإكمال": إن دماء الحج تنقسم إلى هدي ونسك، فالهدي عندنا ما كان جزءاً أو تمتعاً أو قراناً أو فساداً أو فوات، وعند الأحناف الهدي على نوعين: هدي شكر، وهو هدي المتعة والقران والتطوع، وهدي جبر: وهو سائر الدماء الواجبة ما عدا الثلاثة، وكل دم وجب شكره فلصاحبه أن يأكل منه ما شاء، ولا ينقيد ببعض منه، ويؤكل الأغنياء والفقراء، ولا يجب التصديق لا بكلمة ولا ببعضه، بل يستحب أن يتصدق بثلته، ويطعم ثلته، ويهدي للأغنياء ثلته، وكل دم وجب جبراً لا يجوز له الأكل منه ولو كان فقيراً، ولا للأغنياء، ويجب التصديق بجميعه، حتى لو استهلكه بعد الذبح كله أو بعضه لزم قيمته للفقراء، فيتصدق بها عليهم.

هَدْيُ الْمُحْرَمِ إِذَا أَصَابَ أَهْلَهُ

٨٥٥ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ سَأَلُوا

أَصَابَ أَهْلَهُ: أي جامع أهله. قال ابن رشد: اتفقوا على أن من وطئ قبل الوقوف بعرفة فقد أفسد حجه، وكذلك من وطئ من المعمرين قبل أن يطوف ويسعى، واحتلوا في فساد الحج بالوطئ بعد الوقوف بعرفة وقبل رمي حجرة العضة وبعد رمي الحجرة قبل طواف الإفاضة الذي هو الواجب. قال الموفق: أما فساد الحج بالجماع في الفرج فليس فيه اختلاف. قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الحج لا يفسد بإتيان شيء في حال الإحرام إلا الجماع، والأصل في ذلك ما روي عن ابن عمر: أن رجلاً سأله فقال: إني وقعت بالمرأى ونحن محرمان، فقال: أفست حجتك انطلق أنت وأهلك مع الناس، فاقضوا ما يفضون وحل إذا حلوا، فإذا كان في العام المقبل فأحجج أنت وامرأتك، وأهديا هديا فإن لم تجدوا فصوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم، وكذلك قال ابن عباس وعبد الله بن عمرو، ولم تعلمهم في عصرهم مخالفا. وقال أبو حنيفة: إن جامع قبل الوقوف فسد حجه. وإن جامع بعده لم يفسد؛ لقول النبي **ﷺ**: **الحج عرفة**. ولنا: أن قول الصحابة الذين رويوا قولهم مطلق، وإذا ثبت هذا فإنه يجب على الجامع بدنة، روي ذلك عن ابن عباس وعطاء وطاوس وعماهد ومالك والشافعي وأبي ثور. وقال الثوري وإسحاق: عليه بدنة، فإن لم يجد فشاة، وقال أصحاب الرأي: إن جامع قبل الوقوف فسد حجه وعليه شاة، وإن جامع بعد الوقوف فعليه بدنة وحجه صحيح.

سئلوا: بناءً على قول "عن رجل أصاب" أي جامع "أهله وهو محرم" أي بالحج كما في النسخ المصرية وكذا حكم العمرة، وليس في النسخ الهندية لفظ بالحج لكنه مراد للسياق، "فقالوا" أي الثلاثة: "بفدان" بضم الفاء وبالدال المعجمة أي بمحبتان "لوجههما" أي لقصدتهما "حتى يقضيا" أي بما "حجهما" يريدون أن عليهما المضي في الحج الفاسد حتى ينما على حسب ما كان يتمان الحج الصحيح. قال ابن رشد: ومما يخص الحج الفاسد عند الجمهور دون سائر العبادات أنه يغطي فيه التفسد له ولا يقطع عليه دم، وشذ قوم فقالوا: هو كسائر العبادات، وعمدة الجمهور: ظاهر قوله تعالى: **﴿وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾** (البقرة: ١٩٦)، فالجمهور عموماً والمخالقون خصصوا قياساً على غيرها من العبادات، إذا وردت عليها المفسدات. وقال القاري في "شرح النقاية": أفسد حجه بالإجماع ومضى في حجه لإجماع الصحابة على ذلك. "ثم عليهما الحج من قابل" كذا في النسخ الهندية، وفي المصرية "حج قابل" والمعنى واحد أي يجب عليهما قضاء الحج في عام أت قضاء عن هذا الفاسد، وهو إجماع، "وأهدي" أي يجب عليه مع القطاء الهدي أيضاً، وفي "البدائع" فساد الحج يتعلق به أحكام: منها وجوب الشاة عندنا، وقال الشافعي: وجوب بدنة. ولنا: ما روي عن ابن عباس: أنه قال: البدنة في الحج في موضعين: أحدهما: إذا طاف للزيارة جسا ورجع إلى أهله ولم يعد، والثاني: إذا جامع بعد الوقوف، وروينا عن جماعة من الصحابة =

عَنْ رَجُلٍ أَصَابَ أَهْلَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَقَالُوا: يَنْفُذَانِ لَوْجْهِهِمَا، حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا، ثُمَّ عَلَيْهِمَا الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ وَالْهَدْيُ. قَالَ: وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: وَإِذَا أَهْلًا بِالْحَجِّ مِنْ عَامٍ قَابِلٍ تَفَرَّقَا، حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا.

٨٥٦ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ:

- أنهم قالوا: وعليهما هدي، واسم الهدى وإن كان يقع على العنم والبقر والإبل لكن الشاة أدنى، والأدنى متيقن، فحملته على الغنم أولى على أنا رويناه عن رسول الله ﷺ أنه سئل عن الهدى فقال: **أدناه شاة**.
وقال علي **عليه السلام**: يعني وقع في أثر علي **عليه السلام** زيادة، وهي أنهما "إذا أهلا" أي أحرمنا "بالحج" للقضاء "من عام قابل" أي السنة الآتية "تفرقا" وجوبا أو استحبابا قولان للعلماء "حتى يقضيا حجتهما" أي يتماده لثلاثين ذكرا ما وقع منهما أولا، والشهوة قد تهبج بالتذكر، والمسألة خلافية بين العلماء، وحكى العيني في "البناءة" عن "الخطيب" و"المبسوط" والإسبيحاني: يستحب الافتراق عند خوف المعاودة، وقال أيضا: ولو كان واجبا لوجب به دم كسائر الواجبات في الحج، وأجاب عن استدلالهم بإجماع الصحابة بأنه إنما يكون حجة إذا انقضى العصر، ولم يوجد الخلاف، وقد روي عن الحسن وعطاء مثل قولنا، وهما قد أدركا عصر الصحابة، فيكون خلافا معتبرا فلا يعقد الإجماع، وحمل القاري في "شرح النقاية" قولهم على الاستحباب، وقال في "شرح اللباب": لا يجب الافتراق في القضاء إلا إذا خافا المخالعة ثانيا، فيستحب حينئذ أن يفترقا عند الإحرام. وقيل: موضع الموافقة، وأما ما في "الجامع الصغير" ليست الفرقة بشيء أي أمر ضروري. وقال قاضي خان: ليس بواجب. وقال الزيلعي على الكثر: ولنا: أن الافتراق ليس بسك في الأداء فكذا في القضاء؛ لأن القضاء يحكي الأداء؛ ولأن الجامع بينهما - وهو النكاح - قائم، فلا معنى للافتراق قبل الإحرام؛ لإباحة الوفاق ولا بعده؛ لأنهما يتذاكران ما لحقهما من المشقة العظيمة بسبب لذة يسرة، فيزدادان ندما وغرزا فلا معنى للافتراق، ألا ترى أنه لا يؤمران بفراقها في الفراش حالة الحيض ولا حالة الصوم مع توهم تذاكرهما ما كان بينهما حالة الطهر والفطر، والافتراق المنقول عن الصحابة محمول على الندب والاستحباب لا على الحتم والإيجاب، ونحن نقول به إذا خيف ذلك. وفي "المحلى" أن الإمام أبا حنيفة لم يقل بالمفارقة، وهو المروي عن الحسن ومجاهد وعطاء: أنهما لا يفترقان، وما روي عن الصحابة من التفريق محمول على الندب، وروى أبو داود في المراسيل عن يزيد بن نعيم: أن رجلا جامع امرأته وهما محرمان، فسأل الرجل النبي ﷺ، فقال: **انصبا حكما وأهديا هديا**. فلم يذكر التفريق في المرفوع.
يقول: لأصحابه "ما ترون في رجل وقع بامرأته" أي واقعها "وهو محرم" بالحج أو العمرة؟ ولعل سؤاله كان لاختيار أصحابه وتدريبهم ونبيههم على المسائل، "فلم يقل له القوم شيئا" أي سكتوا عن الجواب، وسكوتهم إما لأنه لم يكن عندهم علم بذلك، أو آثروا تعظيمه والمبالغة في بره، وصرف الأمر إليه. "فقال سعيد بن المسيب" -

مَا تَرَوْنَ فِي رَجُلٍ وَقَعَ بِأَمْرَاتِهِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ، فَلَمْ يَقُلْ لَهُ الْقَوْمُ شَيْئًا، فَقَالَ سَعِيدٌ: إِنَّ رَجُلًا وَقَعَ بِأَمْرَاتِهِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ، فَبَعَثَ إِلَى الْمَدِينَةِ يَسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا إِلَى عَامٍ قَابِلٍ، فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: لَيَنْفُذَا بوجهيهما فَلَيَتِمَّا حَجَّهُمَا الَّذِي أَفْسَدَاهُ، فَإِذَا فَرَعَا رَجَعَا فَإِنْ أَذْرَكَهُمَا حَجٌّ قَابِلٌ فَعَلَيْهِمَا الْحَجُّ وَالْهَدْيُ، وَيَهْلَانِ مِنْ حَيْثُ أَهْلَا بِحَجَّهِمَا الَّذِي أَفْسَدَاهُ، وَيَتَفَرَّقَانِ حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا.

= حكاية لما وقع من هذه الحادثة قبل ذلك: "إن رجلا وقع بامرأته وهو محرم" بالحج كما يدل عليه جواب سعيد، "فبعث" فاصدا "إلى المدينة" المنورة "يسأل عن ذلك الأمر" عن علمائها، "فقال بعض الناس" من علماء المدينة: "يفرق" بيناه المجهول، "بينهما" من وقت الجماع "إلى عام قابل" قال الباجي: قول بعض الناس: "يفرق بينهما إلى عام قابل" حكاية سعيد بن المسيب على سبيل الإنكار له، ولذلك بين أن انفراقهما إنما يكون من حيث يحرمان بالحج ولا فائدة في أن يفرق بينهما قبل أن يغلا من الحجة التي أفسدا؛ لأن وطنهما في هذا العام لا يفسد عليهما حجا، ولا يوجب عليهما هديا، ولا فائدة في أن يفرق بينهما بعد الإحلال منه، وقلل الإحرام بالحج القضاء؛ لأنهما إنما يكونان حلالين فلا معنى للتفريق بينهما.

فقال سعيد بن المسيب: ردا على ما حكى عن بعض الناس، "لينفذ" بضم الفاء أي ليمضيا "بوجهيهما" باللام في أوله في النسخ المصرية، وبالواحدة في الهندية أي لقضاهما. "فلينما حججهما الذي أفسداه" لوجوب إتمامه "فإذا فرغا" من الإتمام "رجعا" قال الباجي: يحتمل أن يريد بذلك الإباحة، ومعنى ذلك أنه يجوز لهما أن يرجعا إلى منازلهما، ويحتمل أن يريد بذلك الوجوب، ومعنى ذلك أن يرجعا إلى موضع يجب عليهما فيه الإحرام. قلت: وهذا مبني على تعيين موضع الإحرام في القضاء، فمن قال: بتعين الإحرام من موضع إحرام الأداء لا بد أن يحمل الرجوع على الوجوب؛ ليمكن الإحرام من ذلك الموضع، وتقدم المذاهب في ذلك في جامع العمرة. "فإن أذركهما حج قابل" أي عاشا إلى زمان الحج من السنة الآتية "فعليهما الحج" قال الباجي: يريد - والله أعلم - أنهما يستأنفان الإحرام، ولا يجوز لهما البقاء على الإحرام الأول، بخلاف من فاته الحج؛ فإن له أن يفي على إحرامه الأول ويتم حجه عليه؛ لأنه إحرام صحيح، والذي أفسد حجه لا يجوز له أن يتم قضاء عليه؛ لأنه إحرام فاسد. "والهدي" قال الباجي: يقتضي أن الهدي لا يكون إلا في العام المقبل. "ويهلان" أي يحرمان في القضاء، "من حيث أهلا" أي من الموضع الذي أحرمنا أولا في الأداء، "حججهما الذي أفسداه". والمسألة خلافية تقدمت في جامع العمرة، ولابن أبي شيبة عن عطاء، عن ابن عباس: يحرمان من المكان الذي أحدثا فيه، كذا في "المحلى". "ويتفرقان" في القضاء "حتى يقضيا" أي يتما "حججهما" كما تقدم قريبا مبسوطا.

قَالَ مَالِكٌ: وَيُهْدِيَانِ جَمِيعًا بَدَنَةً بَدَنَةً.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ وَقَعَ بِامْرَأَتِهِ فِي الْحَجِّ مَا بَيَّنَّهُ وَبَيَّنَّ أَنْ يَدْفَعَ مِنْ عَرَفَةَ وَيَرْمِي الْحِمْرَةَ:

ويهديان: أي الرجل والمرأة، "جميعاً" أي كلاهما، "بدنة بدنة" بال تكراراً لإفادة أن على كل واحد منهما بدنة عليهاحدة، وهذا عند الإمام مالك إذا طأعته، ففي "المدونة": إن أصاب النساء مرة بعد مرة امرأة واحدة كانت أو عدداً من نساء، فليس عليه في جماعه إياهن إلا كفارة واحدة دم واحد، وإن هو أكرههن فعليه الكفارة عن كل واحدة منهن كفارة كفارة وعن نفسه في جماعه إياهن كلهن كفارة واحدة، وإن كان لم يكرههن ولكنهن طأعته فعليه على كل واحدة الكفارة وعليه هو كفارة واحدة في جميع جماعه إياهن. ولا فرق عند الحنفية في جماع المطاوعة والمكرهة في إفساد الحج أو وجوب الجزاء. قال في "الهداية": ومن جامع ناسياً كان كمن جامع متعمداً، وقال الشافعي: جماع الناسي غير مفسد للحج وكذا الخلاف في جماع النائمة والمكرهة، هو يقول: الحظر بعدم هذه العوارض، فلم يقع الفعل حياً، ولنا: أن الفساد باعتبار معنى الارتفاق في الإحرام ارتفاقاً مخصوصاً، وهذا لا بعدم هذه العوارض. وفي "شرح اللباب" لا فرق في الجامع بالنسبة إلى هذا الحكم وإن كان يتفاوت بالإثم وعدمه بين العامد والناسي والطائع والمكره والحج والعمرة والرجل والمرأة. وقد عرفت فيما سبق أن الواجب عند الحنفية في صورة الإفساد شاف، وفيما بعد الوقوف الذي لا فساد فيه بدنة.

رجل وقع بامرأته: أي جامعها "في الحج ما بينه وبين أن يدفع من عرفة وبين أن يرمي الحمرة"، وأنت خير بأنه إذا كان الجماع قبل الدفع من عرفة فيكون قبل الرمي بالأولى، لكنه ذكر الرمي أيضاً استطراداً؛ لأن التفريق عندهم في الفساد وعدمه باعتبار التحلل الأول، وعند الحنفية باعتبار الوقوف بعرفة "إنه يجب عليه" إتمام هذا الذي أفسده ويجب "الهدي" أيضاً "وحج قابل" قضاء لما أفسده. قال الباجي: المصيب لأهله لا يخلو أن يكون أصابها قبل الوقوف بعرفة أو بعد ذلك، فإن كان أصابها قبل الوقوف بعرفة فلا خلاف في فساد حجهما وأنه يجب عليهما الهدى وحج قابل، وقوله: "فيما بينه وبين أن يدفع من عرفة" نص على ما كان قبل وقوفه بعرفة، ونص بعد ذلك على ما كان بعد رمي الحمرة، ولم ينص على من وطئ بعد الوقوف وقبل الرمي، وقد روى القاضي أبو محمد عنه في ذلك روايتين: إحداهما: وهي المشهورة أنه قد أفسد حجه وإها قال الشافعي. والثانية: أنه لا يفسد حجه، وإها قال أبو حنيفة، هذا إذا كان وطئ يوم النحر قبل غروب الشمس، فإن كان بعد غروب الشمس من يوم النحر، فقد روى أصحابنا عن مالك فيمن وطئ الغد من يوم النحر قبل أن يرمي ويفيض لم يفسد حجه، وليس بمنزلة من وطئ يوم النحر وعليه عمرة وهدى لوطنه وهدى آخر لما أخر من رمي حجرة العقبة، ووجه ذلك: أن التحلل قد حصل بالقضاء وقت الرمي وحروجه. قال: فإن كانت إصابته "مصدر مضاف إلى فاعله، "أهله" بالنصب مفعول المصدر "بعد رمي الحمرة" قال الباجي: الوطئ بعد الرمي لا يخلو أن يكون قبل الإفاضة أو بعدها، فإن كان قبل الإفاضة فلا يخلو أن يكون يوم النحر أو بعده، فإن كان يوم النحر =

إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْهَدْيُ وَحَجُّ قَابِلٍ، قَالَ: فَإِنْ كَانَتْ إِصَابَتُهُ أَهْلَهُ بَعْدَ رَمْيِ الْجُمُرَةِ، فَإِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَعْتَمِرَ وَيُهْدِيَ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ حَجُّ قَابِلٍ: قَالَ مَالِكٌ: وَالَّذِي يُفْسِدُ الْحَجَّ

= فقد اختلف فيه قول مالك، والمشهور عنه: أنه لا يفسد حجه، قال القاضي أبو الحسن: وهو الصحيح، وقد قال أيضاً: يفسد قبل الإفاضة، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وإن وطئ بعد الإفاضة وقبل الرمي فلا يخلو أن يكون ذلك يوم النحر أو بعده، فإن كان يوم النحر فقد اختلف أصحابنا فيه، فقال ابن القاسم وابن كنانة وأصغ: لا يفسد وليس عليه إلا الهدي، وقال أشهب وابن وهب: يفسد حجه، فإن كان وطؤه بعد يوم النحر فقد روى ابن حبيب عن أصغ: لا شيء عليه. قلت: ما حكى من مذهب أبي حنيفة والشافعي ليس بصحيح، نعم، قال به بعض السلف كما تقدم في أول الباب من "المعنى" و"الفروع"، وعلم من هذا كله أن مسألة الباب هي وطء من أصابها يوم النحر بعد الرمي قبل طواف الإفاضة، فإنما عليه أن يعتصر أي يحرم بالعمرة من الخل ويأتي بأفعالها ويهدي لحنائه على طواف الإفاضة، وليس عليه حج قابل؛ لأن حجه الأول لم يفسد؛ لوفوع الوطئ بعد التحلل الأول، وهذا على المشهور من مذهب الإمام مالك، وصححه أبو الحسن كما تقدم قريباً، قال الباجي: فإذا قلنا: لا يفسد حجه فإنه يلزمه عمرة وهدي. وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يجب عليه عمرة، والدليل على صحة ما نقول: أن عليه أن يأتي بطواف الإفاضة في نسك لم يدخل عليه نقص الوطئ، وذلك لا يكون إلا بالعمرة؛ لأن الطواف لا يكون في الإحرام إلا بحج أو عمرة، وقد قلنا: إنه لا حج عليه فلم ته العمرة.

قال مالك: في تفصيل ما يفسد الحج والعمرة من الجماع ودواغبه "والذي يفسد الحج أو العمرة" من الجماع، "حتى يجب عليه في ذلك الهدي في الحج أو العمرة" هكذا في أكثر النسخ المصرية والمصرية. قال الباجي: في الحج أو العمرة يحتمل معنيين: أحدهما: أن الإفساد وحده في أحدهما فيجب بذلك الهدي والقضاء، فاحتجاً بذكر الإفساد عن ذكر القضاء. والثاني: أنه يريد يجب عليه بذلك الهدي في الحج أو العمرة الذي هو القضاء عما أفسده منهما. قلت: وهذا التوجيه يختص بمسلك الإمام مالك؛ إذ يجب عنده الهدي في القضاء كما تقدم قريباً، وفي بعض النسخ المصرية محله "مع الحج أو العمرة" بلفظ "مع" بدل "في" وهو لا يحتاج إلى توجيه. "التقاء الختانين" أي ختان الرجل وخفاف المراه فهو تغليب. قال صاحب "المحلى": الموصول مع الصلة مبتدأ والتقاء الختانين خبره، "وإن لم يكن ماء دافق" يعني أن التقاء الختانين وهو يلزم الإيلاج كما تقدم في أبواب الغسل يفسد الحج وإن لم ينحقق الإنزال؛ لأن كل حكم يتعلق بالطهارة فإنه يتعلق بالتقاء الختانين من إفساد الصوم ووجوب الغسل والحد والمهر وغير ذلك، ولا خلاف بين ذلك في العلماء، وكذلك لا خلاف بين الأئمة في المرجح عنهم أن القدر في ذلك في حكم القبل، نعم اختلفوا في الوطئ بالبهيمة كما تقدم، "قال مالك: "ويوجب ذلك" أن الهدي مع إفساد الحج أو العمرة "أيضاً الماء الدافق" بدون الجماع، "إذا كان خروجه من مباشرة للنفساء، وفي حكمه أيضاً الإنزال بإدامة النظر وإدامة الفكر عند المالكية كما حرم به الرورقاني، وعند الحنفية لا يفسد شيء من الدواغبي" =

أَوْ الْعُمْرَةَ حَتَّى يَجِبَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْهَدْيُ فِي الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ النَّقَاءَ الْحَتَائِينَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَاءً دَافِقٌ، قَالَ: وَيُوجِبُ ذَلِكَ أَيْضًا الْمَاءَ الدَّافِقُ، إِذَا كَانَ مِنْ مُبَاشَرَةٍ، فَأَمَّا رَجُلٌ ذَكَرَ شَيْئًا حَتَّى خَرَجَ مِنْهُ مَاءٌ دَافِقٌ، فَلَا أَرَى عَلَيْهِ شَيْئًا. قَالَ مَالِكٌ: وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا قَبِلَ امْرَأَتَهُ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ مَاءً دَافِقٌ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِي الْقِبْلَةِ إِلَّا الْهَدْيُ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ الَّتِي يُصِيبُهَا زَوْجُهَا، وَهِيَ مُحْرَمَةٌ مِرَارًا فِي الْحَجِّ.....

= نعم بفسده الاستمناء عند المالكية، وأما الهدى فتجب البدنة في الإنزال والشاة بدونه عند الإمام أحمد، وتجب الشاة عند الحنفية والشافعية سواء أنزل أو لم ينزل، وعند المالكية هو في حكم الجماع في الهدى أيضا. **فأما رجل ذكر شيئا** بدون الاستدامة على ما هو المشهور عند المالكية، وعليه حمله الزرقاني، لكن قال الباجي: ظاهره الاستدامة كما سيأتي في كلامه، "حتى خرج منه ماء دافق" أي وقع الإنزال بالذكر، "فلا أرى عليه شيئا" أي فسادا، ولكن يستحب له الهدى عند الأهري، ورجح غيره الوجوب، قاله الزرقاني. قلت: لكن قوله: "لا أرى عليه شيئا" ظاهره بنفي الهدى مطلقا. **ولو أن رجلا قبل**: بتشديد الموحدة من التفعيل، "امرأته ولم يكن من ذلك" أي من أجل التقبيل "ماء دافق" أي لم يقع الإنزال، وقيد بذلك؛ لأن القبلة مع الإنزال مفسدة عنده، ففي "المدونة" قال مالك: إن هو لمس أو قبل أو باشر فأنزل فعليه الحج فابلا وقد أفسد حجه. "لم يكن عليه في القبلة بدون الإنزال إلا الهدى" قال الباجي: لأن القبلة مموعة لحمة الإحرام، فإذا لم تنفض إلى الإنزال لم يجب لها إلا الهدى وإنما وجب الهدى؛ لأنه أدخل على نسكه نقضا بما أتاه من الاستمتاع، وقد روى ابن الموار عن مالك: أن هديه بدنة، ووجه ذلك: أنه هدي يجب بالاستمتاع فكان بدنة كهدي الاستمتاع.

المرأة التي يصيبها: أي بجامعها "زوجها وهي محرمة" أي يطأها في حالة الإحرام "مرارا" أي عدة مرات سواء كان "في الحج أو العمرة" وكذلك حكم الرجل إذا وطئ امرأة مرات أو نساء في الحج أو العمرة، "وهي له في ذلك مطاوعة" قيد بذلك؛ لأن هدي المكروه لا يجب عليها عند مالك، بل يتحملها عنها الزوج كما تقدم قريبا "إلا الهدى" الواحد "وحج قابل" قضاء، "إن أصابها في الحج، وإن كان أصابها في العمرة فإنما عليها قضاء العمرة التي أفسدت" فوراً بعد إتمام المفسدة "والهدى" الواحد. قال الباجي: وهذا كما قال: إن المرأة التي يصيبها الزوج وهي محرمة مرارا فإنه ليس عليها إلا حج قابل والهدى، يجب ذلك عليها بأول وطء، وأما الثاني وما بعده؛ فإنه لا يجب به هدي ولا حج ولا عمرة سواء كفر عن الوطء الأول قبل الوطء الثاني أو لم يكفر حتى وطئ. وقال أبو حنيفة: إن كفر عن الوطء الأول فعليه كفارة نابة عن الوطء الثاني، وإلا فلا، وللشافعي قولان: أحدهما مثل قولنا. والثاني: يجب عليه بكل وطء كفارة سواء كفر عن الأول أو لم يكفر. وعند الحنفية: فلو جامع مرارا =

أَوْ الْعُمْرَةَ، وَهِيَ لَهُ فِي ذَلِكَ مُطَاوَعَةٌ إِلَّا الْهَدْيُ، وَحَجٌّ قَابِلٌ إِنْ أَصَابَهَا فِي الْحَجِّ، وَإِنْ كَانَ أَصَابَهَا فِي الْعُمْرَةِ، فَإِنَّمَا عَلَيْهَا قَضَاءُ الْعُمْرَةِ الَّتِي أَفْسَدَتْ وَالْهَدْيُ.

هَدْيٍ مِنْ فَاتِهِ الْحَجُّ

٨٥٧ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ:

= قبل الوقوف بعرفة في مجلس واحد مع امرأة واحدة أو نسوة، فعليه دم واحد، وإن اختلفت المغاليس مع واحدة أو نسوة يلزمه لكل مجلس دم على حدة عند الشيخين وقال محمد: عليه دم واحد في تعدد المغاليس أيضاً ما لم يكفر عن الأول، ولو جامع في مجلس آخر ونوى به رفض الفاسد فعليه دم واحد في قولهم جميعاً مع أن لية الرفض باطلّة؛ لأنه لا يخرج منه إلا بالأعمال، ولو جامع بعد الوقوف بعرفة فلم يفسد حجه وعليه بدنة سواء جامع مرة أو مراراً إن اتحد المجلس، وإن اختلف ولم يفسد بالتالي رفض الإحرام، فدنة للأول وشاة للثاني في قولهما. وقال محمد: إن ذبح للأول بدنة فيجب للثاني شاة وإلا فلا. كذا في الغنية و"شرح اللباب" وغيرهما.

هَدْيٍ مِنْ فَاتِهِ الْحَجُّ. قال ابن رشد: أما الفساد بفوات الوقوف فالعلماء أجمعوا على أنه لا يخرج من إحرامه إلا بالطواف بالبيت وبالسعي بين الصفا والمروة، أعني أنه يحل ولا بد بعمره، وأنه عليه حج قابل، واختلفوا هل عليه هدي أم لا؟ فقال مالك والشافعي وأحمد والثوري وأبو ثور: عليه الهدي. وقال أبو حنيفة: لا هدي عليه. وفي "الهداية" من فاتته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر، فقد فاتته الحج وعليه أن يطوف ويسعى ويتحلل ويفضي الحج من قابل ولا دم عليه؛ لقوله **35**: من فاتته عرفة قبل فقد فاتته الحج فيحل بعمره وعليه الحج من قابل. ولأن الإحرام بعد ما انعقد صحيحاً لا طريق للخروج عنه إلا بأداء أحد التسكين، وههنا عجز عن الحج، فتعين عليه العمرة ولا دم عليه؛ لأن التحلل وقع بأفعال العمرة فكانت في حق فائت الحج بمنزلة الدم في حق المحصر، فلا يجمع بينهما. وفي "شرح اللباب" قال الحسن بن زياد: عليه الدم، وأشار في "شرح الكتر" إلى استحباب الدم للفائت عدناً، ثم أصحابنا اختلفوا فيما يتحلل به فائت الحج أنه يلزمه ذلك بإحرام الحج أو بإحرام العمرة، فقال أبو حنيفة ومحمد: بإحرام الحج، وقال أبو يوسف: بإحرام العمرة، وينقلب إحرامه عمره، وقالوا: لا ينقلب والمؤدى ليس أفعال العمرة حقيقة بل مثل أفعال العمرة تؤدى بإحرام الحج. والحديث الذي استدل به صاحب "الهداية": أخرجه الدار قطني وابن عدي من حديث ابن عمر، وأخرجه الدار قطني من حديث ابن عباس، كذا في "الدرية"، وضعف الأول بـ"رحمة بن مصعب"، وقد قال الأحمري: سألت أبا داود عنه، فأثنى عليه خيراً، وذكره ابن حبان في الثقات، كذا في اللسان، وضعف أيضاً محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو من رواة السنن الأربعة، ضعفه جماعة لكن روى عنه زائدة وابن جريج وشعبة والثوري وو كيع وغيرهم، =

أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ خَرَجَ حَاجًّا،

= وقال العجلي: كان فقيها صاحب سنة صدوقا جازل الحديث، وقال أبو حاتم: محله الصدق، كان سني الحفظ شغل بالقضاء قضاء حفظه لا يتهم بشيء من الكذب، إنما ينكر عليه كثرة الخطأ، يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال يعقوب بن سفيان: ثقة عدل في حديثه بعض النقاد لين الحديث عندهم، وكان الثوري يقول: فقهائنا ابن أبي ليلى وابن شبرمة. وقال ابن خزيمة: ليس بالحافظ وإن كان فقيها عالما، كذا في "تهذيب" الحافظ. وضعف الثاني يحيى بن عيسى النهشلي. قال صاحب "التفحيح": روى له مسلم. قلت: روى له البخاري في "الأدب المفرد" ومسلم في "صحيحه" وأصحاب السنن غير النسائي. قال ابن المصنف: إن الغرض من خصوص هذا المتن الاستدلال على نفي لزوم الدم، فإن ما سواه من الأحكام المذكورة لا يعلم فيها خلاف، ووجهه: أنه شرع في بيان حكم القوات وكان المذكور جميع ماله من الحكم وإلا نافي الحكمة، وليس من المذكور لزوم الدم، فلو كان من حكمه لذكره، وما استدلل به الشافعي محمول على التدب. وفي "البيان" ولنا: الحديث الذي رواه الدارقطني المذكور آنفا، وهذا دليل على أن الدم غير واجب؛ لأن موضع الحاجة إلى البيان والالتق بمنصبه البيان عند الحاجة، فإذا لم يبين علم أنه ليس بواجب، وروي عن الأسود أنه قال: سمعت عمر رضي الله عنه من فاته الحج يحل بعمره ولا دم عليه، وعليه الحج من قابل، ثم لقيت زيد بن ثابت بعد ذلك بثلاثين سنة فقال مثل ذلك، وعن عثمان مثله، قلت: وأثر الأسود أخرجه محمد في موطنه مختصرا.

يسار: بتحتية ومهمة خفيفة، "أن أبا أيوب الأنصاري" الصحابي المشهور، "خرج حاجا" أي يريد الحج، "حتى إذا كان بالنازية" بنون فأنف فزاي معجمة فتحتية فهاء، عين قريب الصفراء، قاله الزرقاني. وفي "المعجم" بتخفيف الباء عين ثرة على طريق الآخذ من مكة إلى المدينة، قرب الصفراء، وهي إلى المدينة أقرب وإليها مضافة رحبة واسعة فيها عضة ومروج سلك فيها النبي صلى الله عليه وسلم حين خرج إلى بدر، وفي "مسند الشافعي" بدله "البادية" بالموحدة والدال، "من طريق مكة أضل رواحله" جمع راحلة "وإنه قدم" مكة أو منى، "على عمر بن الخطاب يوم النحر" قال الباجي: إما لأنه شغل بطلبها وهو يقدر أن يدرك الحج، فتتابع ذلك منه، حتى بقي من المدة ما قدر فيه أنه يدرك الحج فيه، فأحلفه تقديره، وإما لأنه عجز عن الوصول إلى الحج؛ لعدم رواحله التي كان يتوصل بها، فلم يمكنه الوصول إلا بعد القوات. "فذكر ذلك له" يحتمل أنه ذكر له ما جرى من إضلال الراحلة، وأن ذلك سبب فوات حجه، أو أخرجه بقوات الحج خاصة؛ لأن حكمه يتعلق به دون سببه، كذا في "المنتقى". "فقال عمر بن الخطاب: اصنع ما" هكذا في جميع النسخ الهندية وبعض المصرية، وفي أكثر المصرية "كما يصنع المعتمر". قلت: وفيه تأييد لمن قال: إن هذه العمرة التي يتحلل بها الفاتت ليست بعمره حقيقة، بل صورتها، وأوضح منه ما ورد في أكثر النسخ المصرية "اصنع كما يصنع المعتمر"، وهكذا يلفظ التشبيه في رواية الشافعي في "الأم"، وهكذا ذكره الزيلعي في "نصب الراية" برواية "الموطأ". وقال الشافعي في "الأم"، فيه دلالة على عمر أنه يعمل عمل معتمر، =

حَتَّى إِذَا كَانَ بِالنَّازِيَةِ مِنْ طَرِيقِ مَكَّةَ أَضَلَّ رَوَاجِلَهُ، وَإِنَّهُ قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يَوْمَ النَّحْرِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: اصْنَعْ مَا يَصْنَعُ الْمُعْتَمِرُ، ثُمَّ قَدْ حَلَلْتَ، فَإِذَا أَدْرَكَكَ الْحَجُّ قَابِلًا، فَاحْجُجْ، وَأَهْدِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ.

٨٥٨ - مالك عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ هَبَّارَ بْنَ الْأَسْوَدِ جَاءَ يَوْمَ النَّحْرِ

= لا أن إحرامه عمرة. وقال الباحي: يريد أنه يأتي بعمره كاملة بطوافها وسعيها بنيتها يتحلل هاء، ولذلك قال مالك: إن فاته الحج يتحلل بعمره يستأنف لها طوافا وسعيًا، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وقال أبو يوسف: ينقلب إحرامه عمرة، فيكون بطوافه وسعيه متحللا من العمرة لا من الحج، والدليل على ما نقوله: أن إحرامه بالحج لو ينقلب عمرة لكان قد انفسخ عما وقع عليه، والفسخ مفسوخ بلا خلاف بيننا وبينه، ودليلنا من جهة القياس: أن من انعقد إحرامه بشك لم ينقلب إلى غيره كما لو أحرم بعمره. "ثم قد حللت" أي من إحرامك بالحج، "فإذا أدركك الحج قابلاً" أي إن عشت إلى زمن الحج من السنة الآتية "فاحجج" أي عليك بقضاء الحج عما فات، وهو دليل لمن أوجب قضاء الفائت، "وأهد ما استيسر من الهدي" وسيأتي الكلام على مصداقه قريباً في الترجمة الثانية، وهو دليل لمن أوجب الهدي على الفائت وهم الأئمة الثلاثة، ومن لم يقل بوجوبه كالحنفية وهو رواية عن أحمد حمزة على التدب، كما تقدم مبسوطاً، واستدل به المالكية على أن الهدي يجب أن يكون في سنة القضاء، وتقدم المذاهب في ذلك.

جاء يوم النحر: وأخرجه البخاري في "التاريخ" من طريق موسى بن عقبة عن سليمان بن يسار عن هبار بن الأسود أنه حدثه: أنه فاته الحج فقال له عمر: طف بالبيت وبين الصفا والمروة. وهكذا أخرجه البيهقي من هذا الوجه، وهو في "الموطأ" عن نافع أن هبار بن الأسود حج من الشام، وهكذا أخرجه سعيد بن أبي عروبة في "كتاب المناسك" عن أيوب عن نافع فذكره مطولاً، هكذا في "الإصابة"، وليس لفظ "حج من الشام" في نسخ "الموطأ" بأيدينا، نعم تقدم في كلام "المغني" برواية الأثرم "وعمر بن الخطاب ينحر هديه" ولفظ محمد في "موطئه" ينحر بدنه. قال الباحي: يريد أنه جاء منى واستغنى عن ذكره لمعرفة السامع أن عمر بن الخطاب لا ينحر هديه يوم النحر إلا بمنى. "فقال: يا أمير المؤمنين! أخطأنا العدة" ولفظ محمد "أخطأنا في العدة" بكسر العين وتشديد الدال أي في تعداد التاريخ والأيام. "كنا نرى" بياء المجهول أي نظن "أن هذا اليوم" الذي وصلنا فيه، "يوم عرفة" أي يوم الوقوف بعرفة، فلعلهم وردوا منى متوجهين إلى عرفة يوم النحر، فلما وجدوا عمر بن الخطاب وجميع الحاج عني علموا أنهم أخطؤوا العدة وفاتهم الوقوف، "فقال عمر" بن الخطاب: اذهب إلى مكة" قال الباحي: هذا يقتضي أن عمر قد علم أن إحرامه كان من الحل. قلت: وذلك لما تقدم في أول الباب من وجوب الخروج إلى الحل لمن أحرم من مكة عند مالك، وذلك لما أن الجمع بين الحل والحرم شرط الإحرام عند مالك، وأحد قولي الشافعي =

وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَتَحَرَّ هَدْيَهُ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! أَخْطَأْنَا الْعِدَّةَ كُنَّا نُرَى أَنَّ هَذَا الْيَوْمَ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَقَالَ عُمَرُ: اذْهَبْ إِلَى مَكَّةَ فَطُفْ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ، وَانْحَرُوا هَدْيًا إِنْ كَانَ مَعَكُمْ، ثُمَّ احْلِقُوا أَوْ قَصِّرُوا وَارْجِعُوا، فَإِذَا كَانَ عَامٌ قَابِلٌ فَحُجُّوا وَأَهْدُوا، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ قَرَنَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، ثُمَّ فَاتَهُ الْحَجُّ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ قَابِلًا وَيَقْرُنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَيُهْدِي هَدْيَيْنِ هَدْيًا لِقِرَانِهِ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ، وَهَدْيًا لِمَا فَاتَهُ مِنَ الْحَجِّ.

= خلافا لأبي حنيفة وأحمد. "قطف أنت ومن معك" أمرهم بالطواف ولا بد من السعي معه وإن لم يذكره لما علم أنه من توابعه، كما في "المنتهى"، "وانحروا هديا إن كان معكم" يريد إن كان معكم من ساق هديا معه، "ثم احلقوا أو قصروا" يريد أن عليهم أن يتحللوا ولا يكون ذلك إلا بحلق أو تقصير، وظاهر الآيتين أنه يجب عليه التحلل ولا يجوز له البقاء على إحرامه، وفي "شرح اللباب" ولو أن الفاتت لم يتحلل بأفعال العمرة وبقي عمرها إلى قابل فحج بذلك الإحرام لم يصح حجه. "وارجعوا" إلى الأوطان، والأمر ليس على جهة الإلزام والوجوب، وإنما هو على جهة إباحة الرجوع أو على ما علم من حاظهم أنه لا يمكنهم إلا الرجوع إلى أهاليهم، وأقم لو أمروا بعير ذلك لشفق عليهم، وأياما كان فالرجوع وغيره في الأمر سواء.

فحجوا: قضاء لما فات، "وأهدوا" على الإيجاب أو الندب، "فمن لم يجد" الهدي "فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع". قال الباجي: وهذا حكم كل من وجب عليه هدي يلزمه إخراجها لم يجده، أما هدي الجزاء وفدية الأذى فليس بالآزم، بل هو غير بين وبين غيره. **ومن قرن الحج والعمرة:** أي أحرم أولا بالقران، "ثم فاته الحج فعليه أن يحج قابلا" أي في السنة الآتية في القضاء، "ويقرن" بضم الراء من نصر وفي لغة بكسرها من صرب. "بين الحج والعمرة" يعني بقضي الحج الذي فاته على صفته. قال الباجي: وهذا كما قال: إن من قرن الحج والعمرة ففاته فعليه أن يحج قابلا قضاء على صفته من القران، ولا تسقط عنه العمرة في القضاء بالعمرة التي تحلل هاء لأن تلك ليست بالعمرة التي قرنها مع حجه. قال ابن رشد: اختلفوا فيمن فاته الحج وكان قارنا هل يقضي حجا مفردا أو مفرونا بعمرة؟ فذهب مالك والشافعي إلى أنه يقضي قارنا لأنه إنما يقضي مثل الذي عليه. وقال أبو حنيفة: ليس عليه إلا الأفراد لأنه قد طاف لعمرة فليس يقضي إلا ما فاته. "ويهدي" في حجة القضاء "هدين، هديا لقرانه الحج مع العمرة" في سنة القضاء، "وهديا" ثانيا "لما فاته من الحج" في العام الماضي، قال الباجي: يريد أنه يهدي في حجة القضاء هدين، هديا للقران في ذلك العام، وهديا للقوات في العام الحالي.

هَدْيُ مَنْ أَصَابَ أَهْلَهُ قَبْلَ أَنْ يُفِيضَ

٨٥٩ - **مالك** عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ بِأَهْلِهِ وَهُوَ بِمَنَى قَبْلَ أَنْ يُفِيضَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْحَرَ بَدَنَةً.

٨٦٠ - **مالك** عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدَّيْلَمِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَا أَظُنُّهُ إِلَّا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: الَّذِي يُصِيبُ أَهْلَهُ قَبْلَ أَنْ يُفِيضَ يَغْتَمِرُ وَيُهْدِي.

٨٦١ - **مالك** أَنَّهُ سَمِعَ رَبِيعَةَ بْنَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ فِي ذَلِكَ مِثْلَ قَوْلِ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

هدي من أصاب إله: يعني إذا جامع أهله قبل طواف الإفاضة فما يكون حكمه؟ وما يجب عليه من الهدي؟ وفصل المصنف بين هذا الباب وبين "هدي المحرم إذا أصاب أهله" بآب الفوات؛ لأن الفوات كان أشبه بالباب السابق باعتبار أن في كل منهما كان الحج معدوما إما بالنفساد أو بالفوات، وفي هذا الباب تم حجه ووجب الهدي لبرء من الفساد. **أنه سئل:** بناء المجهول، "عن رجل وقع" أي جامع "بأهله وهو بمنى قبل أن يفيض" أي قبل أن يطوف طواف الإفاضة سواء رمى الحجرة أم لا عند الحنيفة، وهو مفيد عند الشافعي وأحمد بما بعد التحلل الأول؛ لأن الجماع قبل التحلل الأول مقصد عندهما؛ فإن المناط عندهما التحلل، وعند الحنيفة الوقوف. قال الباجي: ويقضي على مذهب مالك أن يكون بعد الرمي بحجرة العقبة أو بعد يوم النحر وقبل الإفاضة، أما إن أصابها قبل يوم النحر فقد تقدم أن المشهور من مذهب مالك أن حجه يقصد. قلت: وذلك؛ لأن الحج لا يقصد عند مالك في ثلاث صور: وهي وقوع الجماع قبل الرمي، وقبل الإفاضة أو وقوعه بعد أحدهما في يوم النحر. "فأمره" أي بصحة الحج و"أن ينحر بدنة" وبه قالت الحنيفة خلافاً للشافعية والحنابلة؛ فإن الواجب عندهم إذا ذك شاة. قال الباجي: البدنة أرفع الهدي؛ لأن الهدي قد يكون بقرة ويكون شاة، وأرفع ذلك البدنة وخصه ههنا بالبدنة لعظم ما أتى به. **أنه إله:** أي ابن عباس "قال الذي يصب أهله قبل أن يفيض" قال الباجي: يحتمل ما قلناه قبل هذا أن يكون قبل الرمي أو بعده على التفسير الذي تقدم ذكره. قلت: وتقدمت أيضاً مسالك الأئمة في ذلك يعتزم ويهدي. قال الباجي: هو قول مالك، وهو المشهور عن ابن عباس، وذلك أنه لما أدخل النقص على طوافه للإفاضة بما أصابه من الإبطاء كان عليه أن يقضيه بطواف سالم إجماعاً من ذلك النقص، ولا يصلح أن يكون الطواف في إحرام إلا في حج أو عمرة. **أنه سمع ربعة:** الرأي، "يقول في ذلك" أي فيمن يصيب أهله قبل أن يفيض، "مثل قول عكرمة عن ابن عباس" من أنه يعتزم ويهدي.

قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ الْإِفَاضَةَ، حَتَّى خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ وَرَجَعَ إِلَيَّ بِلَادِهِ،

وذلك: أي وجوب الهدي مع العمرة، "أحب ما سمعت إلي" بإضافة "إلى" إلى ضمير المتكلم، "في ذلك" فقد اختار رواية عكرمة على رواية عطاء بن أبي رباح مع أنه من أهل التابعين في المناسك والثقة والأمانة.

رجل نسي: طواف "الإفاضة حتى خرج من مكة" ورجع إلى بلاده، "فقال: أرى إن لم يكن أصاب النساء" أي جامعها ولو امرأة واحدة مرة أو مرارا، "فليرجع" وجوبا حلالا إلا من نساء وصيد وكره الطيب، قاله الرزقاني، وهذا عند المالكية. "فليفيض" أي ليطفط طواف الإفاضة لا حلق بعد ذلك؛ لأنه قد حصل بمنى. "وإن كان أصاب النساء" بعد الرجوع "فليرجع" أيضاً؛ لأن طواف الإفاضة ركن بالإجماع وقد بقي على ذمته فيرجع حلالا من ممنوعات الإحرام إلا النساء والصبي؛ لأن البواقي حلت له بالتحلل الأول، ولا يجدد إحراماً؛ لأنه على إحرامه الأول فيما بقي عليه ولا يلبي حال رجوعه؛ لأن التلبية قد انقضت. "فليفيض" أي فليطفط طواف الإفاضة. قال الرزقاني: ومحل وجوب رجوعه ما لم يكن قد تطوع بطواف فيحرمه عن طواف الإفاضة المسمى، كما قاله الإمام نفسه في "المدونة" ولا دم عليه؛ لأن تطوعات الحج تجزئ عن واجباته. "ثم ليعتمر" لما تقدم من إيجاب العمرة عند مالك ومن وافقه على من وطئ قبل الإفاضة. "وليهد" أي يجب عليه الهدي لجاية الوطء على طواف الإفاضة. "ولا ينبغي" أي ولا يجوز، "له أن يشتري هديه" الذي وجب عليه، "من مكة" أي من الحرم، "وينحره بها" أي بمكة، وذلك لما تقدم في محله أنه لا بد من الجمع بين الحل والحرم في الهدي عند مالك، "ولكنه" وفي النسخ المصرية بدون الضمير بلفظ "ولكن"، "إن لم يكن ساقه" أي الهدي، "معه من حيث اعتمر" أي من حيث أحرم بالعمرة وهو الحل لما تقدم في محله أن محل إحرام العمرة الحل، "فليشتريه" أي الهدي، "بمكة" أي الحرم، "ثم ليخرجه" أي الهدي إلى الحل ليجمع في الهدي بين الحل والحرم، "فليسقه" أي الهدي، "منه" أي من الحل، "إلى مكة" خاصة؛ لأن موضع نحره مكة لا غير، "ثم ينحره بها" قال الباجي: يريد أنه لا يصلح الهدي إلا أن يجتمع بين الحل والحرم، وذلك أن يشتري في الحل فيساق إلى الحرم، أو يشتري في الحرم فيخرج إلى الحل، ثم يعود إلى موضع النحر في الحرم فينحر، وإنما الذي يمنع من ذلك أن يشتري بمكة، ثم ينحره بها قبل أن يخرجه إلى الحل، فإن لم يكن معه هدي ساقه من الحل فليشتريه بمكة أو حيث أمكنه من الحل أو الحرم؛ لأنه ليس من شرط صحة شرائه الاختصاص بأحد الأمرين، فإن اشتراه في الحرم بمكة أو غيرها فليخرجه إلى الحل ليجمع فيه بين الحل والحرم؛ لأن المنحر في الحرم، فإذا اشتراه في الحل لأجزأ إدخاله إلى المنحر في الحرم وخص مكة بالذكر؛ لأن ما أهدى في العمرة لا ينحر بمنى ولا ينحر إلا بمكة. فلت: وهذا كله على مسلك المالكية، وأما عند الأئمة الثلاثة الباقية فليس من شرط الهدي الجمع بين الحل والحرم، بل إن اشتراه بمكة ونحره بها أجزأه كما تقدم.

فَقَالَ: أَرَى إِنْ لَمْ يَكُنْ أَصَابَ النِّسَاءَ فَلْيَرْجِعْ فَلْيُفِضْ، وَإِنْ كَانَ أَصَابَ النِّسَاءَ فَلْيَرْجِعْ فَلْيُفِضْ، ثُمَّ لِيَعْتَمِرْ وَلِيُهْدِ، وَلَا يَسْغِي لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ هَدِيَّةً مِنْ مَكَّةَ، وَيَنْحَرَهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَاقَهُ مَعَهُ مِنْ حَيْثُ اعْتَمَرَ فَلْيَشْتَرِهِ بِمَكَّةَ، ثُمَّ لِيُخْرِجْهُ إِلَى الْحِلِّ، فَلْيُسْقِهِ مِنْهُ إِلَى مَكَّةَ ثُمَّ يَنْحَرَهُ بِهَا.

مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ

٨٦٢ - مَالِكٌ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَانَ يَقُولُ:
﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ شَاةٌ.
 (البقرة: ١٩٦)

ما استيسر من الهدى: أي ما ورد في تفسير هذا اللفظ، فإنه ورد في كلامه تعالى غير مرة، فقد قال عز اسمه: **﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾** وقال حق شافؤ، **﴿وَأَنْ أَلْخَصِرْتُ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾** (البقرة: ١٩٦) قال العيني: قد اختلف العلماء فيما استيسر من الهدى. فقالت طائفة: شاة، روي ذلك عن علي وابن عباس، رواد عنهما مالك في "موطئة" وأحمد به، وقال به جمهور العلماء، واحتج بقوله تعالى: **﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَمِّ﴾** (البقرة: ١٩٦) قال: وإنما يحكم به في الهدى شاة، وقد سماها الله هديا، وروي عن طاووس عن ابن عباس: ما يقتضي أن ما استيسر في حق النبي بدنة، وفي حق غيره بقرة، وفي حق الفقير شاة، وعن ابن عمر وابن الزبير وعائشة: أنه من الإبل والبقر خاصة، وكأنهم ذهبوا إلى ذلك من أجل قوله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ جَعَلْنَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِمِ اللَّهِ﴾** (الحج: ٣٦) فذهبوا إلى أن الهدى ما وقع عليها اسم بدن، ويرده قوله تعالى: **﴿وَفَحْرًا مِثْلَ مَا قُلَّ مِنَ النِّعَمِ﴾** إلى قوله: **﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَمِّ﴾** (البقرة: ١٩٦) وقد حكم المسلمون في الظني بشاة، فوقع عليها اسم هدي، وقوله تعالى: **﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾** (البقرة: ١٩٦) يحتمل أن يشير به إلى أقل أحاسن الهدى وهو الشاة، أو إلى أقل صفات كل جنس وهو ما روي عن ابن عمر: البدنة دون البدنة والبقرة دون البقرة، فهذا عنده أفضل من الشاة، ولا خلاف يعلم في ذلك، وإنما على الخلاف أن الواحد للإبل والبقر هل يخرج شاة؟ فعند ابن عمر يمنع، إما تحريما وإما كراهة، وعند غيره نعم. قلت: وسيأتي عن الإمام التصريح بأن أحب الأقوال عنده: أن ما استيسر من الهدى الشاة، قال صاحب "المحلى": وبه قالت الثلاثة الباقية.

كان يقول: إن المراد بما تيسر في قوله عز اسمه "ما استيسر" أي تيسر، "من الهدى" بيان لـ "ما"، "شاة" خير مستند.

٨٦٣ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ: مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ شَاةٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعَمَّداً فَحِرَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾ فَبِمَا يُحْكَمُ بِهِ فِي الْهَدْيِ شَاةٌ، وَقَدْ سَمَّاها اللَّهُ هَدْيًا،
(المائدة: ٩٥)

كَانَ يَقُولُ: إن المراد في "ما استيسر من الهدى" شاة، فوافق عليها **في** في تفسيره. قال السيوطي: أخرج سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم من طريق إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَقْصَرَ كَلَمٌ﴾ (البقرة: ١٩٦) يقول: إذا أهل الرجل بالحج إلى آخر الأثر مقتصلاً، وفيه: ما استيسر من الهدى شاة. قال إبراهيم: فذكرت هذا الحديث لسعيد بن حميد فقال: هكذا قال ابن عباس في الحديث كله، وأخرج وكيع وسفيان بن عيينة وعبد الرزاق والفرابي وسعيد بن منصور وعبد بن حميد عن ابن عباس: فما استيسر من الهدى قال: ما يجد قد يستيسر على الرجل الجزور والخزوران. وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس قال: عليه هدي إن كان موسراً فمن الإبل وإلا فمن الثور وإلا فمن الغنم. وأخرج وكيع وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم من طريق القاسم عن عائشة تقول: ما استيسر من الهدى شاة، وسألت عن ابن عمر ما يخالف ذلك، وإن الشاة لا تكفي.

قَالَ مَالِكٌ وَذَلِكَ: أي كونه المراد بما استيسر شاة، "أحب ما سمعت إلي" من الأقوال المختلفة في ذلك المذكورة في كلام العبيد وغيره، وهذا نص عن الإمام مالك في أن أحب الأقوال في ذلك عنده قول من فسره بالشاة، فما قال الموفق في "المغني": إن المراد به عند مالك بدلة لا يصح النقل كما تقدم في باب التمتع. "لأن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه" استدلل الإمام مالك على مخاره بقوله عز اسمه، وحاصل الاستدلال: أن الله تبارك وأوجب في الصيد المثل، ومعلوم بالبداهة أن كثيراً من الصيد لا يتأهل البقرة أو الخزور، بل يكون أقصر منهما ويكون مماثلاً للشاة، فالواجب فيه بالمثلية الشاة وسماء الله تعالى هدياً، فعلم منه أن الهدى يتناول الشاة أيضاً، وأيضاً لا خلاف بين العلماء في أن الحكمين قد يحكمان في الصيد بالشاة أيضاً، وسمى الله عز اسمه ما يحكمان به هدياً، فعلم منه أيضاً أن الشاة داخلة في مسمى الهدى. وإذا ثبت أن الهدى يتناول الشاة أيضاً، ومعلوم أنها أيسر قيمة من الثور والخزور غالباً، فعلم منه أن مصداق ما استيسر هو الشاة، وأصل هذا الاستدلال عن ابن عباس، فقد قال الحافظ في "الفتح": قد احتج بذلك ابن عباس، فأخرج الطبري بإسناد صحيح إلى عبد الله بن عبيد بن عمير قال: قال ابن عباس: الهدى شاة. فقبل له في ذلك، فقال: أنا أقرأ عليكم من كتاب الله ما تقرؤون به ما في الظني، قالوا: شاة، قال: فإن الله تعالى يقول: ﴿وَهَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾

وذلك الذي لا اختلاف فيه عندنا، وكيف يشك أحد في ذلك، وكل شيء لا يبلغ أن يحكم فيه بغير أو بقرّة، فالحكم فيه شاة، وما لا يبلغ أن يحكم فيه بشاة، فهو كفارة من صيام أو إطعام مساكين.

٨٦٤ - مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: ما استيسر من الهدي شاة أو بقرّة.

٨٦٥ - عن عبد الله بن أبي بكر، أن مولاة لعمرّة بنت عبد الرحمن يقال لها: رقية، أخبرته أنها خرجت مع عمرّة بنت عبد الرحمن إلى مكة قالت:

كان يقول: المراد بقوله تعالى "ما استيسر" أي تيسر، "من الهدي بدلة أو بقرّة" هكذا في جميع النسخ المصرية من المتن والشروح، وفي جميع النسخ الهندية من المتن و"المصنف" شاة أو بقرّة، وفي "المحلى" على "الموطأ" قوله: شاة أو بقرّة، وخمسة: بغير أو بقرّة، وبقرّة رواية القاسم عن ابن أبي شيبة عن ابن عمر: الهدي من البقر والإبل. وما روى الطبراني في "مسند الشاميين" بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يقول: لا أعلم الهدي إلا من الإبل والبقر، وكان لا يحرر في الحج إلا الإبل والبقر، فإن لم يجد لم يذبح شيئاً. وفي تيسر الوصول: عن ابن عمر أنه مثل عما استيسر من الهدي، فقال: بدنة أو بقرّة أو سبع شياه. وأن الهدي شاة أحب إلى من أن أصوم أو أشرك في حرور، أخرج مالك إلى قوله: بقرّة، وأخرج باقيه زرير. والظاهر عندي أن ما في النسخ الهندية تحريف من النسخ؛ لاتفاق جميع النسخ المصرية وموافقة عامة ما روي عن ابن عمر: كما تقدم عن "المحلى". وأخرج محمد في "موطئه" أثر علي: ما استيسر من الهدي شاة، ثم أثر ابن عمر هذا بلفظ بغير أو بقرّة، ثم قال: ويقول علي بأخذ. وهذا أيضاً يدل على أن قول ابن عمر غير قول علي ولهذا حصه بالأخذ.

قالت: رقية "فدخلت عمرّة مكة يوم التروية" أي ثامن ذي الحجة، "وألا معها" في هذا السفر، وظاهر الباقي أنها كانت متمتعاً. "فطافت بالبيت" وسعت "بين الصفا والمروة" لعمرتها "ثم دخلت صفة المسجد" قال الزرقاني: يضم الصاد مفردة صفف كـ "عرفة وعرف". قال ابن حبيب: مؤخر المسجد، وقبل: صفائف المسجد. فقالت: "عمرّة: أملك مقصداً" بكسر الهمزة وفتح القاف والصاد المشددة. قال الجوهري: المقص: المقراض، وهما مقصان. "فقلت: لا، فقالت: فالتسمية" أي أطلقه "لي فأنتمت حتى جئت به" إليها "وأخذت" به عمرّة، فعلى هذا هو من صيغة العائت، وضيطة صاحب "المحلى" بصيغة المتكلم، "من قرون" أي صفائر رأسها في صفة المسجد إرادة للتسر والمبادرة بالتقصير والإحرام من المسجد بالحج، قاله الزرقاني. وقال صاحب "المحلى": لعنها كانت لها عذر -

فَدَخَلْتُ عَمْرَةَ مَكَّةَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَأَنَا مَعَهَا، فَطَافْتُ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ دَخَلْتُ صُفَّةَ الْمَسْجِدِ فَقَالَتْ: أَمَعَكَ مِقْصَصَانِ؟ فَقُلْتُ: لَا، فَقَالَتْ: فَالْتَمِسِيهِ لِي فَالْتَمَسْتُهُ، حَتَّى جِئْتُ بِهِ فَأَخَذْتُ مِنْ قُرُونِ رَأْسِهَا فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ ذَبَحْتُ شَاةً.

جَامِعُ الْهَدْيِ

٨٦٦ - **مالك** عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ الْمَكِّيِّ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ جَاءَ

- في ذلك من وقوع القسطنطين أو غيره. وعلى هذا فهي كانت حاجة وأخذت من شعرها قبل ألوانه، والأوجه الأول: فإن عامة من حمل الأثر لا سيما الإمامان: مالك ومحمد - كما سيأتي من كلامهما - حملوه على العسرة. "فلما كان يوم النحر دبحت شاة" زاد في رواية ابن القاسم "للموطأ": قال مالك: أراها كانت معتمرة، ولولا ذلك لم تأخذ من شعر رأسها بمكة بل تأخذ منى، ويحتمل أن الإمام مالكا أراد بذلك العمرة المفردة أو عمرة التمتع، وهو الظاهر، وعلى هذا فيكون المعنى أنها دخلت مكة بعمرة وحلت منها في أشهر الحج، فوجب تقصير شعرها للعمرة، والهدي للتمتع. وذكر محمد هذا الأثر في "موطئه" في باب المعتمر والمعتمة ما يجب عليهما من التقصير والهدي، ثم قال بعد الأثر المذكور: قال محمد: وهذا تأخذ للمعتمر والمعتمة ينبغي أن يقصر من شعره إذا طاف وسعى، فإذا كان يوم النحر ذبح ما استبسر من الهدي، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. وهذا أيضا يدل على أنها كانت متمتعة؛ لأن العمرة المجردة لا ذبح فيها. قال أبو عمر: أدخل مالك هذا ههنا شاهدا على أن ما استبسر من الهدي شاة؛ لأن عمرة كانت متمتعة والمتمتع له تأخير الذبح إلى يوم النحر. وقال الباجي: إدخال مالك هذا الحديث في هذا الباب دليل على أنه حمل ذلك على أنها كانت متمتعة، فاحتج باجتماعها بالشاة عن تمتعها على أن الشاة مرادة بقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَبَسَّرَ﴾ (البقرة: ١٩٦)، إلخ.

مقصصان: مقراض، في "القاموس" أقص الشعر والظفر: قطع منهما بالمقص أي المقراض، وهما مقصصان. **أن رجلا إلخ**: لم يسم، "جاء إلى عبد الله بن عمر" بمكة، "وقد ضفر رأسه" بفتح الضاد المعجمة والفاء الخفيفة، كذا ضبطه الزرقاني. وفي "التعليق للمحد": روي بالتحديد والتخفيف أي جعله ضفائر كل ضفيرة على حدة. وقال الباجي: قد ضفر رأسه وهو نوع من التلييد. قلت: يشكل على التلييد لفظ محمد نائر الرأس. "فقال: يا أبا عبد الرحمن" كنية ابن عمر، وفي النسخ الهندية ههنا وفيما يأتي بدون الألف على "أبا" في الأصلين. "إني قدمت بمكة محرما، بعمرة مفردة". ولفظ محمد في "موطئه" عن صدقة بن يسار قال: سمعت عبد الله بن عمر ودخلنا عليه قبل يوم التروية بيومين أو ثلاثة، ودخل عليه الناس يسألونه، فدخل عليه رجل من أهل اليمن نائر الرأس، =

إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَقَدْ ضَفَرَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! إِنِّي قَدِمْتُ بِعُمْرَةٍ مُفْرَدَةٍ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَوْ كُنْتُ مَعَكَ أَوْ سَأَلْتَنِي لِأَمْرِكَ أَنْ تَقْرَنَ: فَقَالَ الْيَمَانِيُّ: قَدْ كَانَ ذَلِكَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: خُذْ مَا تَطَائِرُ مِنْ رَأْسِكَ وَأَهْدِ، فَقَالَتْ

عَلَى وَهْدِي

= فقال: يا أبا عبد الرحمن! إلى ضفرت رأسي وأحرمت بعمره فماد ترضي؟ فقال له عبد الله بن عمر: لو كنت معك حين أحرمت بالعمره المفردة، أو سألتني قبل الإحرام هذا "لأمرتك أن تقرن" بضم الراء وكسرها أي لأمرتك بالقران؛ لأنه أفضل من التمتع والإفراد، هذا هو الظاهر من السياق لكن الأكثر لما كان مخالفا لمختار المالكية من ترجيح الإفراد أولوه بوجوه: منها: ما قال الرزقاني: أي لأعلمتلك بإباحة ذلك وأن القران مثل التمتع. وأنت خير بأن هذا التوجيه بأباه سياق الأثر.

لأمرتك أن تقرن: يدل على أن القران أفضل، كما قال أبو حنيفة. **قد كان ذلك:** يريد أنه قد فات أمر القران بفوات محل الإرداف؛ لتنام الطواف والسعي، ولذلك لم يأمره ابن عمر بشيء غير التقصير، ولم يذكر طوافاً وسعيًا، يدل ذلك على أنه فهم من اليماني أنه قد كان أكمل الطواف والسعي، فلم يبق إلا أن يشير عليه بأفضل ما يراه في هذه الحال التي قد فات فيها القران، كذا في "المنتقى". وبه جزم الرزقاني إذ قال: "قد كان ذلك" الذي أحبرتك من التمتع. قال أبو عبد الملك: معناه قد فاتني الذي يقول: لأي حلفت وسعيت للعمره. وحائهم شجحا في "المنتقى" إذ ترجمه بقوله: لم آخذ محقق شيء قران إلخ. ويشكل عليه الأمر بأحد ما تطائير من الشعر، وفسر الشيخ هذه الجملة بقوله: غير أنني يريتان شدة استزادة مرة إلخ. "فقال عبد الله بن عمر: خذ ما تطائر أي ارتفع وطال، "من" شعر "رأسك" أي قصه. قال الباجي: يريد ما علا من الشعر عن التقصير، وهذا لا يصح عند مالك في التقصير، ولا يخرجه إلا الأحمد من جميع الشعر، بل لا يخرى من غير التقصير ولا يخرجه إلا الحنابلة، ولكنه لعله قد أمره بنقص ما ضم منه، ثم حينئذ يأخذ ما زاد من شعره على المشط، أو على ما يبقيه التقصير، وأما إن حمل على ظاهره فعنده بخور التقصير بأحد بعض الشعر، وعند مالك: غير بخري. قلت: ولا يشكل على الحنفية إذ تقصير ربع الرأس يخرى عندهم. "وأهد" لأنه اعتزم في أشهر الحج، والظاهر أنه يريد الحج من عامة فريضة هدي الملتمة. "فقال امرأة من أهل العراق" كانت موحدة إذ ذاك. ونلفظ محمد: فقالت له امرأة في البيت: "وما هدية" فطبع فسكون فحسية حقيقة أو بكسر الدال وشدة الياء، "يا أبا عبد الرحمن" بالألف وبدونها للسخان. قال الباجي: يحتمل قولها أحد أمرين، أحدهما: أن تسأله عن هدي من أتى بمثل ذلك في الجملة. والثاني: أن تسأله عن هدي ذلك الرجل خاصة في مثل يساره وحاله. "فقال: هدية" أي الذي يطلق عليه اسم الهدي، أحمل الهدي أولا وثانيا رياء أن يأخذ بالأفضل فلما اضطرب إلى الكلام صرح بالأدنى كما سبأني. "فقال ابن عمر: لو لم أحد إلا أن أدع شاة لكان أحب إلي من أن أضوم" فصرح بخوار ذبح الشاة في مثل ذلك لمن لم يجد غير ذلك، -

امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ: وَمَا هَدْيُهُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالَ: هَدْيُهُ، فَقَالَتْ لَهُ: وَمَا هَدْيُهُ؟
فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَوْ لَمْ أَجِدْ إِلَّا أَنْ أُذْبِجَ شَاةً، لَكَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصُومَ.
٨٦٧ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: **المرأة المحرمة إذا حلت**^{الذي يذبح}
لَمْ تَمْتَشِطْ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْ قُرُونِ رَأْسِهَا، وَإِنْ كَانَ لَهَا هَدْيٌ لَمْ تَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهَا
شَيْئًا، حَتَّى تَنْحَرَ هَدْيَهَا.

٨٦٨ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: لَا يَشْتَرِكُ الرَّجُلُ وَامْرَأَتُهُ فِي بَدَنَةٍ وَاحِدَةٍ،

- وأنه أحب إليه من الصوم، و"أحب" ههنا، وإن كان لفظه لفظ الاستحباب فظاهره الوجوب؛ للاتفاق على أنه لا يجوز الانتقال إلى الصوم إلا عند عدم ما يجزئ من الهدى، كذا في "المنتقى". قال الزرقاني: وهذا لا يخالف قوله: أولاً ما استيسر من الهدى بدنة أو بقرة، إما لأنه رجع عنه، أو لأنه قيد بعدم الوجود، فمن وجد البقرة أو البدنة فهو أفضل له. قال أبو عمر: هذا أصح من رواية من روى عن ابن عمر: الصيام أحب إلي من الشاة؛ لأن المعروف من مذهب ابن عمر تفضيل إزافة الدماء في الحج على سائر الأعمال. قلت: لكن الروايات التي تقدمت عن ابن عمر صريحة في الحصار ما استيسر في البدنة أو البقرة وعدم احتراء الشاة، فرواية من روى عنه: "الصيام أحب إلي من الشاة" مؤيدة بتلك الروايات، وأيضاً للمشهور من مذهبه عند عامة نقلة المذاهب: أن ما استيسر من الهدى بدنة أو بقرة، نعم ما تقدم فيمن أحصر بعدو من قوله: "وأهدى شاة" يؤيد أثر الباب في الاحتراء بالشاة.

المرأة المحرمة: ينج أو عمرة "إذا حلت" من إحرامها، "لم تمتشط" أي لم تسرح شعرها، "حتى تأخذ من قرون رأسها" لتحلل بذلك. قال الباحي: يقتضي استيعاب ذلك بالتقصير دون الاقتصاد على التقصير من بعضه دون بعض، وهو الواجب عند مالك. أي الاستيعاب بالتقصير واجب عند الإمام مالك، لكن ظاهر لفظ "من" يقتضي الاقتصاد على البعض، وأما عند الحنفية: لو قص شاربه أو خبثه أو غسل رأسه بالخطمي قبل الحلق لزمه موجب الجنابة عند الإمام خلافاً لصاحبيه، والمرجع الأول، كما في "شرح اللباب"، وفيه أيضاً أن هذا الاختلاف في الحاخ والمعتز لا يجل له قبل الحلق شيء مما مر اتفاقاً. "وإن كان لها هدي لم تأخذ من شعرها" أي من شعر رأسها شيئاً، "حتى تنحر هديها" لقوله عز اسمه: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ (البقرة: ١٩٦)، وهذا حجة لمن قال: إن سائق الهدى لا يجل حتى ينحر هديه، والمسألة خلافية تقدمت في أفراد الحج والقرآن.

لا يشترك الرجل وامرأته إلخ: قال الباحي: إذا خص الرجل وامرأته بالمتع من ذلك؛ لأن الرجل يجوز له أن يشترك امرأته في الأضحية وإن لم يجز له أن يشترك أختيه؛ فلما نص على أنه لا يجوز له أن يشترك امرأته في الهدى، كان فيه تنبيه على أن امتناع ذلك في الأجنسية أولى. "ليهد كل واحدة منهما بدنة" بدنة بالتركيب =

لِيَهْدِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَدَنَةً. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ بُعِثَ مَعَهُ يَهْدِي يَنْحَرُهُ فِي حَجٍّ...

= في النسخ المصرية وبدونها في الهندية، وإذا لم يجز الاشتراك في البدنة وهي أكرم ما يكون من الهدي ففي غيرها أولى بالمنع. قال الزرقاني: وبه قال مالك، وأجاز الأكثر الاشتراك في الهدي، وبسط الكلام على ذلك ابن رشد في "البداية" وجعل هذا رواية ابن القاسم، وحكي عن مالك أيضاً. يجوز الاشتراك في هدي التطوع دون الواجب. وأخرج البخاري في "صحيحه" عن أبي حمزة قال: سألت ابن عباس عن المنعة فأمرني بها وسألته عن الهدي، فقال: فيها جزور أو بقرة أو شرك في دم. قال الحافظ: قوله: "شرك" بكسر الشين المعجمة وسكون الراء أي مشاركة في دم حيث يجزئ الشيء الواحد عن جماعة، وهذا موافق لما رواه مسلم عن جابر قال: أخرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج، فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة، وهذا قال الشافعي والجمهور سواء كان الهدي تطوعاً أو واجباً، وسواء كانوا كلهم متقربين بذلك، أو كان بعضهم يريد التقرب وبعضهم يريد اللحم، وعن أبي حنيفة: يشترط في الاشتراك أن يكونوا كلهم متقربين بالهدي، وعن زفر مثله بزيادة: أن تكون أسبابهم واحداً، وعن داود وبعض المالكية: يجوز في هدي التطوع دون الواجب، وعن مالك: لا يجوز مطلقاً، وقد روي عن ابن عمر: أنه كان لا يرى التشريك، ثم رجع عن ذلك لما بلغته السنة.

وسئل: بناء المجهول، "مالك عمن بعث" بناء المجهول ويصح بناء المعلوم أيضاً والأول أوجه. "معه يهدي ينحره في حج وهو" أي المبعوث معه، "مهمل بعمره" أي عمره بها، "هل ينحره إذا حل" من العمرة "أم يؤخره حتى ينحره في الحج؟" أي يوم النحر وسائر أيام منى. "ويحل هو" أي المبعوث معه، "من عمرته" قبل نحره، وليس في النسخ الهندية "ويحل هو من عمرته" ولا ضمير في ذلك؛ فإنه مفهوماً أيضاً بدون ذكره. "فقال" مالك: "بل يؤخره حتى ينحره في الحج"، لأنه أخذ به ذلك العهد، "ويحل هو" أي المبعوث معه "من عمرته" قبل نحره؛ لأنه لا ارتباط له بعمرته. قال الباجي: قوله: "لينحره في حج" يقتضي أن لعنة في الحج تأثيراً يمنع من نحره في غيره، ولا تعلق للهدي بنسك الحامل له، وإنما تعلقه بالوجه الذي أمر أن يذبحه عليه، فمن بعث معه هدي لينحره في الحج فإنما بعث به معه؛ لئلا ينحره قبل أيام منى، فإذا أخذه على ذلك فعله الوفاء بما عاهد عليه، والتزم فعله، وهل يختص ذلك بحج الذي أرسل معه أو بحج الناس، قال القاضي أبو الوليد: لم أر فيه نصاً، وإنما يتعلق ذلك بحج الناس فعلى الحامل للهدي أن يقف به معرفة وينحره مع الناس يوم النحر، يعني حج هو أو لم يحج، ولذلك قال مالك في هذه المسألة: لا ينحره إلا في الحج ولم يعنفه بحجه. قلت: والهدي يتقيد بالمكان وهو الحرم عند الحنفية ولا يتقيد بالزمان، ففي "البدائع": ويجوز ذبح الهدايا في أي موضع شاء من الحرم ولا يختص بمنى، ومن الناس من قال: لا يجوز إلا بمنى، والصحيح قولنا لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: منى كلها مسحر وفجاج مكة كلها مسحر. وعن ابن عمر أنه قال: الحرم كله مسحر. وقد ذكرنا أن المراد من قوله عز وجل: **فَلَمَّا مَحَلُّهَا إِلَى الشَّيْءِ الْأَعْيَنِ** (الحج ٣٣) الحرم، ويجوز ذبح الهدايا قبل أيام النحر، والجملة فيه أن دم النذر والكفارة وهدي التطوع يجوز قبل أيام النحر، ولا يجوز دم المنعة والقران والأضحية.

وَهُوَ مِهْلٌ بِعُمْرَةٍ، هَلْ يَنْحَرُهُ إِذَا حَلَّ أَمْ يُؤَخِّرُهُ حَتَّى يَنْحَرَهُ فِي الْحَجِّ؟ قَالَ: بَلْ يُؤَخِّرُهُ حَتَّى يَنْحَرَهُ فِي الْحَجِّ، وَيُحِلُّ هُوَ مِنْ عُمْرَتِهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَالَّذِي يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالْهَدْيِ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ، أَوْ يَحِبُّ عَلَيْهِ هَدْيٌ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنَّ هَدْيَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَكَّةَ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هَدْيًا نَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ فَأَمَّا مَا عُدِلَ بِهِ الْهَدْيُ مِنَ الصَّيَامِ أَوْ الصَّدَقَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَكُونُ بِغَيْرِ مَكَّةَ، حَيْثُ أَحَبَّ صَاحِبُهُ أَنْ يَفْعَلَهُ فَعَلَهُ.

٨٦٩ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ خَالِدٍ الْمَخْزُومِيِّ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، فَخَرَجَ مَعَهُ.....

بحرما بالحج

وَالَّذِي يُحْكَمُ: بِنَاءُ الْمَجْهُولِ، "عليه بالهدي" أي وحب عليه الهدي، "في قتل الصيد" أي بسبب حرمانه، "أو يجب عليه هدي" بالتكثير في السخ المصرية والتعريف في الهدية والأوجه الأول. "في غير ذلك" أي بسبب آخر غير الصيد، "فإن هديه لا يكون" أي لا يجوز ذنعه، "إلا بمكة" أو بمنى كما سيأتي تفصيله "كما قال الله تعالى: ﴿هَدْيًا نَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ قال الباجي: إن بدل الصيد ثلاثة أشياء: هدي أو إطعام أو صيام، فأما الهدي فلا ينحره إلا بمكة وهل يجزئه أن ينحره بمنى؟ ظاهر قوله ههنا يمنع ذلك، ويقضي اختصاصه بمكة، وكذلك يقتضيه استدلاله بالآية، غير أن حكم هذا الهدي حكم غيره من الهدايا إن ساقه وهو معتمر أو حلال نحره بمكة، ولو ساقه في حج فوقف به في عرفة لم ينحره أن ينحره إلا بمنى في أيام منى، قاله أشهب وابن القاسم عن مالك. "فأما ما عُدِلَ" بِنَاءُ الْمَجْهُولِ، "به الهدي" الضمير إلى الموصول، "من الصيام أو الصدقة" ولفظ "من" بيان للموصول، "فإن ذلك يكون" أي يجوز "بغير مكة، حيث أحب صاحبه أن يفعله فعله". قال الباجي: إن له أن يأتي بالصيام والإطعام حيث شاء من البلاد مكة أو غيرها، فأما الصيام: فلا تأثير للبلاد والمواضع والأزمان فيه، ولذلك من أظفر رمضان بمكة وفي الصيف جاز له أن يقضيه في الشتاء وفي كل بلاد، ولا خلاف في ذلك نعرفه، وأما الإطعام فقد قال مالك في "الموطأ" وغيره: إن ذلك يكون بغير مكة حيث شاء صاحبه، ولم يذكر صفة الإخراج بغير مكة، وقد اتفق أصحابنا على حواز الإخراج بغير مكة، وإن اختلفوا في كيفية الإخراج، وبه قال أبو حنيفة. وقال الشافعي: لا يجوز أن يفرق الطعام إلا في الحرم.

فَخَرَجَ مَعَهُ: أي خرج أبو أسماء مع ابن جعفر، وقد خرجا مع أمير المؤمنين عثمان بن عفان كما سيأتي في آخر الحديث "من المدينة فمروا" أي هما مع من معهما، "علي حسين بن علي" بن أبي طالب الهاشمي أبو عبد الله المدني -

مِنَ الْمَدِينَةِ، فَمَرُّوا عَلَى حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ وَهُوَ مَرِيضٌ بِالسَّقْيَا، فَأَقَامَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ حَتَّى إِذَا خَافَ الْفَوْتَ خَرَجَ، وَبَعَثَ إِلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَأَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ وَهُمَا بِالْمَدِينَةِ، فَقَدِمَا عَلَيْهِ، ثُمَّ إِنَّ حُسَيْنًا أَشَارَ إِلَى رَأْسِهِ، فَأَمَرَ عَلِيٌّ بِرَأْسِهِ فَحُلِقَ، ثُمَّ نَسَكَ عَنْهُ بِالسَّقْيَا، فَتَحَرَ عَنْهُ بَعِيرًا. قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: وَكَانَ حُسَيْنٌ خَرَجَ مَعَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ فِي سَفَرِهِ ذَلِكَ إِلَى مَكَّةَ.

بحر ما يجمع

= سطر رسول الله ﷺ ورجلته من الدنيا وأحد سيدي شباب أهل الجنة "وهو" أي الإمام حسين "مريض بالسقيا" قال الباقى: وقد روى سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد أنه قال: مرض حسين بالحرج فتحامل فلما بلغ السقيا اشتد به المرض فمضى عثمان وبقي هو بالسقيا، فأقام عليه عبد الله بن جعفر يعالونه في المعالجة، ويرجو أن يفوي على التوجه معه. "حتى إذا خاف" عبد الله بن جعفر، "الفوت" وفي المصرية: "الفوات" وهما مصدران بمعنى، أي خاف أن يفوته الحج إن أقام بعد ذلك، "حرج" إلى الحج، "وبعث" قاصداً "إلى علي بن أبي طالب وأسماء بنت عميس" بضم العين المهملة مصعرا وهي زوجة علي يومئذ وكانت قبله تحت أبي بكر وقبله تحت جعفر وهي أم عبد الله بن جعفر، "وهما بالمدينة" بشكل عليه ما سيأتي في آخر الحديث برواية الأثرم من كون علي معهم، وأرسل إليهما ليخبرها بخاله ولم يرسل إليهما قبل ذلك لما رجا من صحته وقوته على إكمال نسكه "فقدما عليه" بالسقيا وهذا نص في أن عليا لم يكن معه إذ ذاك، وما سيأتي من رواية الأثرم في آخر الحديث ظاهره أنه كان معه "ثم إن حسبما أشار إلى رأسه" يشكو وجع رأسه، أو تأدى بشعره أو هوام في رأسه. "فأمر علي" بن أبي طالب "برأسه فحلق" ببناء المجهول لأمره **كعب بن عجرة** حلق رأسه إذ تأدى هوام رأسه، ثم نسك عنه بالسقيا. وهذا نص في أن النحر كان بعد الحلق، "فتحَرَ عنه بَعِيرًا" وهذا تفسير للنسك، وقد قال عز اسمه: **وَأَمْسِكْ إِحْمِلْ أَمْسِكْ** **أَدَّى مِنْ رَأْسِهِ فَحَلَقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يُنْسَكُ** (الفرد: ١٩٦) وقد ورد حديث كعب بن عجرة بتفسير ذلك، وسيأتي في فدية من حلق قبل أن ينحر. والأثر دليل بخوار النسك أكثر مما وجب، فإن الواجب إذا شاق.

وكان حسين يخرج: من المدينة إلى الحج. "مع عثمان بن عفان" أمير المؤمنين وثالث الخلفاء الراشدين، "في سفره ذلك إلى مكة"، والأثر يدل على أن عليا **لم يكن** حرج لكن بشكل عليه ما قال المؤلف: وروى الأثرم وأبو إسحاق الخوارجي في كتابيهما عن أبي أسماء مولى عبد الله بن جعفر قال: كنت مع عثمان وعلي وحسين ابن علي **رحل** حجاجا، فاشتكى حسين بن علي بالسقيا، فأومأ بيده إلى رأسه فحلقه علي. ونحر عنه حرورا بالسقيا، وهذا لفظ رواية الأثرم وللجمع مساع، واحتمال التعدد لا يجمع.

الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ وَالْمَزْدَلِفَةِ

٨٧٠ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: عَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ،
 جمع

الوقوف بعرفة والمزدلفة: أما الوقوف بعرفة فقد أجمعت الأمة على أنه ركن لا يتم الحج إلا به، وحكى الإجماع على ذلك غير واحد من شراح الحديث ونقله المذاهب، منهم الموفق وابن رشد وملك العلماء وغيرهم، لا خلاف بينهم في ذلك إلا ما قاله الرازي: نقل عن الحسن أن الوقوف بعرفة واجب، إلا أنه إن فات ذلك قام الوقوف بجميع الحرم مقامه، وسائر الفقهاء أنكروا ذلك، واتفقوا على أن الحج لا يحصل إلا بالوقوف بعرفة، وأما الوقوف بمزدلفة فمختلف فيه أيضاً عند الأئمة، وههنا مسألتان، طالما اشتهت إحداها بالأخرى على نقله المذاهب، إحداها: الوقوف بها بعد طلوع الفجر من صبيحة يوم النحر. والثانية: المبيت بها ليلة النحر، وربما أطلقت شراح الحديث والفقه إحداها على الأخرى. قال الموفق: للمزدلفة ثلاثة أسماء: مزدلفة وجمع والمشعر الحرام، والمبيت بها واجب، من تركه فعليه دم، وهذا قول عطاء والزهري وقادة والثوري والشافعي وأبي ثور وإسحاق وأصحاب الرأي. وقال علقمة والتيمي والشعبي: من فاته جمع فاته الحج؛ لقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة: ١٩٨)، وقول النبي ﷺ: **من صلى صلاة هذه ووقف معنا حتى تدفع - وقد وقف عرفة قبل ذلك - فقد تم حجه**. ولنا قول النبي ﷺ: **الحج عرفة فمن جاء قبل ليلة جمع فقد تم حجه**، يعني من جاء عرفة، وما احتجوا به من الآية والخبر فالمنطوق فيهما ليس بركن في الحج إجماعاً؛ فإنه لو بات بجمع ولم يذكر الله تعالى ولم يشهد الصلاة فيها صح حجه؛ ولأن المبيت ليس من ضرورة ذكر الله بها، فتعين حمله على مجرد الإيجاب أو الفضيلة أو الاستحباب، ومن بات بمزدلفة لم يجز له الدفع قبل نصف الليل، فإن دفع بعده فلا شيء عليه، وهذا قال الشافعي. وقال مالك: إن مر بها ولم ينزل فعليه دم، فإن نزل لا دم عليه متى ما دفع، ولنا: أن النبي ﷺ بات بها، وقال: **خذوا عني مناسككم، وإنما أبيح الدفع بعد نصف الليل**، بما ورد من الرخصة فيه، فروي عن ابن عباس: كنت فيمن قدم النبي ﷺ ضعفة أهله، وعن أسماء: أنها نزلت ليلة جمع، الحديث.

عرفة: سبأني وجه التسمية بها في الحديث الأتي، "كلها موقف" يعني أن الواقف بأي جزء منها آت بسنة إبراهيم، ومدرئك لفريضة الوقوف، ولا يختص بعضها بهذا الحكم دون بعض؛ لئلا يتضايق الناس بموضع وقوف النبي ﷺ. وقد قال عمر بن الخطاب: يا أيها الذين آمنوا! لا تقتلوا أنفسكم ولا تهلكوا أنفسكم على هذا المكان، فإن عرفة كلها موقف، فهذا في الجواز، وإن كنا نستحب الوقوف في ذلك الموضع وما يقرب منه تبركا بالنبي ﷺ. "وارتفعوا" أيها الواقفون بها، "عن بطن عرنة" بضم العين المهملة وفتح الراء ونون، وفي لغة: بضمين، موضع بين منى وعرفات، وهي ما بين العلمين الكبيرين جهة عرفة، والعلمين الكبيرين جهة منى، قاله الزرقاني. وفي "البدائع": لا ينبغي أن يقف في بطن عرنة؛ لأنه ﷺ نهي عن ذلك، وأخبر أنه وادي الشيطان، قال الباجي: قوله: "ارتفعوا عن بطن عرنة" =

وَارْتَفِعُوا عَنْ بَطْنِ عُرْنَةٍ، وَالْمُزْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَارْتَفِعُوا عَنْ بَطْنِ مُحَسَّرٍ.

= يشمل معنيين: أحدهما: أن تكون عرنة من جملة ما يقع عليه اسم عرفة، فيكون ذلك استثناء مما عظمه بقوله: "عرفة كلها موقف"، فكانه قال: عرفة كلها موقف إلا بطن عرنة، على حسب ما قال ابن الزبير بعد هذا، ويؤيد هذا التأويل أنه لم يمد عرفة من غير جهة عرنة، واقتصر على أن يكون الموقف يختص بالموضع الذي يتناول به هذا الاسم، فدل ذلك على أنه احتاج إلى استثنائها، ويحتمل أن تكون عرنة ليست من عرفة، ولا يتناولها اسمها، فيكون قوله **﴿﴾** على معنى قصر هذا الحكم على عرفة، ولذلك قال: "ارتفعوا عن بطن عرنة" مع قرينة من عرفة، وقد قال مالك في "الموازية": بطن عرنة واد في عرفة، يقال: إن حائط مسجد عرفة القبلي على حده، لو سقط ما سقط إلا فيه، وقد روى ابن حبيب: أن عرفة في الحل وعرنة في الحرم، وبطن عرنة الذي أمر النبي **﴿﴾** بالارتفاع عنه بطن الوادي الذي فيه مسجد عرفة، وقال ابن رشد: روي عن النبي **﴿﴾** من طرق: عرفة كلها موقف إلا بطن عرنة، واختلف العلماء فيمن وقف بعرفة، ف قيل: حجه تام وعليه دم، وبه قال مالك، وقال الشافعي: لا حج له، وعمدة من أبطل الحج: النهي الوارد عن ذلك، وعمدة من لم يطله: أن الأصل أن الوقوف بكل عرفة حائز إلا ما قام عليه الدليل، قالوا: ولم يأت هذا الحديث من وجه نلزم به الحجة.

والمزدلفة الحج: قال القاري: هي على ما في "القاموس": موضع بين عرفات ومي؛ لأنه يتقرب فيها إلى الله تبارك وتعالى، أو لاقتراب الناس إلى مي بعد الإفاضة، أو لخجاء الناس إليها في زلف من الليل، أو لأنها أرض مستوية مكشوفة، وهذا أقرب، قال القاري: لكن ما قبله للمقام أنسب؛ وقال الرازي: في النسبة بها أقوال، أحدها: أنهم يقربون فيها من مي، والازدلاف القرب. والثاني: أن الناس يجتمعون فيها، والازدلاف الاجتماع. والثالث: أنهم يزدلفون إلى الله أي يتقربون بالوقوف، وذكر الطحاوي: أن للمزدلفة ثلاثة أسماء: مزدلفة والمشعر الحرام وجمع، والأصح كما قال الكرماني: إن المشعر فيها، لا عينها، إلا أنه يطلق عليها مجازاً، ومنه قوله تعالى: **﴿عَادَ الْحَرَمَ اللَّهُ عَادَ الْحَرَمَ﴾** (القرة: ١٩٨)، لأنه أريد به المزدلفة جميعها، لكن ذكر الجزء الأفضل وأراد الكل، وسيأتي الكلام على المشعر قريباً في تفسير الآية. "كلها موقف" وكلها من الحرم، "وارتفعوا عن بطن محسر" بكسر السين المشددة بين مي ومزدلفة، سمي بذلك؛ لأن قبل أبرهة كل فيه وأعيا فحسر أصحابه بفعله، وأوقعهم في الحسرات، وإضافته لليمان كـ "شجر إراك"، قاله الزرقاني، وبذلك حزم النووي قال ابن حجر في شرحه: حزم به المحب الطبري وشيخه ابن خليل، لكن نظر فيه القاسي بقول ابن الأثير: إن الفيل لم يدخل الحرم، وقيل: لأنه يحسر سالكيه ويتعبهم، وتسميه أهل مكة وادي النار، قيل: لأن رجلاً اصطاد فيه فنزلت نار فأحرقته، وقيل: لأن بعض الأنبياء **﴿﴾** رأى اثنين على فاحشة فدعا عليهما فنزلت نار فأحرقتهما، وفي "اللباب": المزدلفة كلها موقف إلا وادي محسر، وحد المزدلفة بين ما زمي عرفة وقرن محسر وليس المارمان ولا وادي محسر من المزدلفة، وفي "الدر المختار" إنه موقف البصاري، وفي "الغنية": هو مسيل بين مزدلفة ومي، ليس في واحد منهما. =

٨٧١ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: **اعْلَمُوا أَنَّ عَرَفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ عُرْنَةٍ، وَأَنَّ الْمَزْدَلِفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ مُحَسَّرٍ.**
قَالَ مَالِكٌ: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾.....
 (القرة: ١٩٧)

- قال الأزرقي: هو خمسمائة ذراع وخمسة وأربعون ذراعاً، كذا في "البحر" وغيره، وفي "غاية السروجي": أنه من منى في الصحيح، ويدل عليه خبر "النصحيحين" عن ابن عباس، ومال في "البدائع" إلى أنه من مزدلفة، ولذا قال: لو وقف به أجزاء مع الكراهة، قال ابن الهمام: ظاهر كلام القدوري والهادية وغيرهما: أن المكانين أي عرنة ومحسرا ليسا مكان وقوف، سواء قلنا: إلهما من عرفة والمزدلفة أو لا، وهكذا ظاهر الحديث الذي قدمنا تحريجه، وكذا عبارة الأصل من كلام محمد، ووقع في "البدائع": أما مكانه أي الوقوف بمزدلفة فجزء من أجزاء مزدلفة، إلا أنه لا ينبغي أن ينزل في وادي محسر، وروى الحديث ثم قال: ولو وقف به أجزاء مع الكراهة، وذكر مثل هذا في بطن عرنة، إلا أنه لم يصرح فيه بالأجزاء مع الكراهة، كما صرح به في وادي محسر، ولا يخفى أن الكلام فيهما واحداً، وما ذكره غير مشهور من كلام الأصحاب، بل الذي يقتضيه كلامهم عدم الإجزاء، وأما الذي يقتضيه النظر إن لم يكن إجماع على عدم إجزاء الوقوف بالمكانين: هو أن عرنة ووادي محسر إن كانا من مسمى عرفة والمشعر الحرام يجزئ الوقوف بهما، ويكون مكروهاً؛ لأن القاطع أطلق الوقوف بمسماهما مطلقاً، وخبر الواحد منعه في بعضه، والريادة عليه بخبر الواحد لا تجوز، فثبت الركن بالوقوف في مسماهما مطلقاً، والوجوب في كونه في غير المكانين المستثنين وإن لم يكونا من مسماهما لا يجزئ أصلاً، وهو ظاهر، والاستثناء منقطع.

اعلموا أن عرفة إحد: سميت بذلك؛ لأنها وصفت لإبراهيم **عليه السلام** فلما أبصرها عرفها، أو لأن جبريل **عليه السلام** حين كان يدور به في المشاعر أراه إياها. فقال: قد عرفت، أو لأن آدم **عليه السلام** هبط من الجنة بأرض الهند وحواء تجده، فالتقيتهما فتعارفا، أو لأن الناس يتعارفون بها، أو لأن إبراهيم **عليه السلام** عرف حقيقة رؤياه في ذبح ولده إسماعيل، أو لأن الخلق يعترفون فيها بذنوبهم، ولأن فيها جبالاً، والجبال هي الأعراق، وكل عال فهو عرف، كذا في "العيني" و"تهذيب اللغات" للنووي. "كلها موقف إلا بطن عرنة" بالنون على ما أكثر النسخ وهو الصواب، فما وقع في كثير من النسخ المصرية والهندية بلفظ "بطن عرفة" بالفاء ليس بصحيح، والمصنف عقب المرفوع بالوقوف إشارة إلى استمرار العمل بذلك، "وأن المزدلفة كلها موقف إلا بطن محسر" قال الباجي: هذا أظهر في أحد التأويلين: وهو أن تكون عرنة من عرفة ومحسر من المزدلفة، ولذا استثناهما، وقد يجوز أن يكون استثناء من غير الجنس، والأول أظهر.

قال مالك: أراد تفسير قوله عز اسمه الآتي، وذكره في هذا الباب؛ لأن الجزء الثالث وهو الجدال في الحج هذا التفسير يتعلق بالوقوف بعرفة، قال الله تبارك وتعالى: **﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ لِمَنْ فَرَضَ فِيهَا الْحَجَّ فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾** (القرة: ١٩٧) هذه الجملة الثلاثة في محل حزم جواب "من" إن كانت شرطية، -

قَالَ: فَالرِّفْتُ إِصَابَةُ النِّسَاءِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ قَالَ: وَالْفُسُوقُ: الذَّبْحُ لِلْأَنْصَابِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ فِسْقًا أَهْلًا لِيُغَيِّرَ اللَّهُ بِهِ﴾ قَالَ: وَالْجِدَالُ فِي الْحَجِّ: أَنْ قُرَيْشًا كَانَتْ تَقِفُ
(القرة: ١٨٧)
(الأمم: ١٢٥)

= وفي محل رفع خبرها إن كانت موصولة، وعبارة "السمين": الفاء إما جواب الشرط، وإما زائدة في الخبر، على حسب القولين المتقدمين، وقرأ أبو عمرو وابن كثير بتوئين "رَفْتُ وفُسُوقٌ" ورفعتهما، وفتح "جدال"، والياقون بفتح الدال، وأبو جعفر - ويروى عن عاصم - يرفع الثلاثة والتوئين، والعطاردي ينصب الثلاثة والتوئين، كذا في "الحمل"، "قال" مالث في تفسير هذه الآية: "فالرفْتُ إصابة النساء" الجماع، - والله أعلم بمراده - والدليل على ذلك "ما قال الله تبارك وتعالى" في آية الصوم: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ (القرة: ١٨٧) أي جماعهن بلا شك، فيحمل عليها الرفْتُ في آية الحج؛ لأن القرآن يفسر بعضه بعضا، قال الباجي: الذي ذكره مالث في تفسير الآية هو قول جماعة أهل العلم، فأما الرفْتُ فقال مالث: إنه إصابة النساء، يريد بذلك الجماع، وقد روي ذلك عن ابن عمر وابن عباس، واحتج مالث على ذلك بآية الصوم، ولا خلاف أن الرفْتُ في آية الصوم إصابة النساء، وأما في آية الحج فقد قيل: إنه الجماع. وقال عطاء: هو الجماع وما دونه من قول الفحش، وروى طاووس عن ابن عباس: أن الرفْتُ في آية الحج الإغراء، وهو التعريض للنساء بالجماع.

والفسوق الذبح للأنصاب: جمع نصب بضمين، حجارة نصب وتعد - والله أعلم بمراده - والدليل على ذلك ما "قال الله تعالى" في آخر سورة الأنعام: ﴿قُلْ لَا أَحْذِي مَا أُوْحِي إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَائِفَةٍ مِّنْهُ أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ حَيٍّ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقٌ أَمَلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ (الأنعام: ١٤٥) فسمى الله - عز اسمه - ذلك فسقا، فدل على أنه المراد في الحج. قال الباجي: وإنما قصد مالث الاستدلال بالقرآن؛ لأنه قد ورد لفظ الفسوق فيه، والمراد به الذبح للأنصاب، والحج مما شرع فيه الذبح وإراقة الدماء، فخص باللهي عن ذلك، وإن كان قد نفي عن المعاصي جملة. قال القاضي أبو الوليد: ولا يمتنع عندي أن يكون الفسوق في الآية كل ما يفسق به من المعاصي، والذبح للأنصاب من جملة ذلك. وقال الرازي: إن الفسق والفسوق واحد، وهما مصدران لـ "فسق يفسق" وهو الخروج عن الطاعة، واحتلف المفسرون، فكثير من المحققين حملوه على كل المعاصي، قالوا: لأن اللفظ صالح للكل ومتناول له، والنهي عن الشيء يوجب الانتهاء عن جميع أنواعه، فحمل اللفظ على بعض أنواع الفسوق لحكم من غير دليل، وهذا متأكد بقوله تعالى: ﴿فَمَسْقُورٌ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ (الكهف: ٥٠) ويقول تعالى: ﴿وَكُتْرَةُ إِلَيْكُمْ الْكُفْرُ وَالْفُسُوقُ وَالْعُصْيَانُ﴾ (الحجرات: ٧) وذهب بعضهم إلى أن المراد منه بعض الأنواع، ثم ذكروا وجوها.

والجدال: "في" أمر "الحج" هو الجدال في الموقف، ولذا ذكره في هذا الباب، وبه فسر الآية أبو السعود والبيضاوي وغيرهما في تفاسيرهم إذ قالوا: وقرأ الأولان بالرفع على معنى: لا يكون رفْتُ ولا فسوق، والثالث بالفتح على معنى =

عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بِالْمُزْدَلِفَةِ يَفْرَحُ، وَكَانَتِ الْعَرَبُ وَغَيْرُهُمْ يَقِفُونَ بِعَرَفَةَ، فَكَانُوا يَتَحَادَلُونَ، يَقُولُ هَؤُلَاءِ: نَحْنُ أَصُوبٌ، وَيَقُولُ هَؤُلَاءِ: نَحْنُ أَصُوبٌ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: **﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ فَلَا يَبْزِعُ عَنْكَ فِي الْأَمْرِ وَاذْعُ إِلَى رَبِّكَ إِنَّكَ لَعَلَى هُدًى مُسْتَقِيمٍ﴾** فهذا الجِدَالُ فِي الْحَجِّ - فِيمَا تُرَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ - وَقَدْ سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

- الإخبار بانتفاء الخلاف في الحج، وذلك أن قريشا كانت تخالف سائر العرب فنقف بالمشعر الحرام، فارتفع الخلاف بأن يقفوا أيضاً بعرفات. وذلك "أن قريشا" ومن دال دينهم كما سبأ، "كانت تقف" في الحج "عند المشعر الحرام" بفتح الميم، وبه جاء القرآن، وقيل: بكسرها، وقال بعضهم: إنه أكثر في كلام العرب، وذكر الفعبي وغيره: أنه لم يقرأ به أحد، وذكر الهذلي أن أبا السماك قرأ بالكسر، قال الراغب: مشاعر الحج معاملة الظاهرة للمحسوس، والواحد مشعر. وقال الرازي: المشعر المعلم، وأصله من فولك: شعرت بالشيء إذا علمته، وليت شعري! ما فعل فلان، أي ليت علمي بلغه وأحاط به، فسمى الله تعالى ذلك الموضع بالمشعر الحرام؛ لأنه معلم من معالم الحج، "بالمزدلفة يفرح" بقاء وراي مفتوحتين وجاء مهمله على ما ضبطه الرزقاني، وقال النووي في "تهذيبه": يضم القاف وفتح الزاي، جبل معروف بالمزدلفة، يقف الحجاج عليه للدعاء بعد الصبح يوم النحر.

وكانت العرب إلح: غير قريش والخمس، "وغيرهم" من العجم "يقفون بعرفة" على أصل شرع إبراهيم على نبينا عليهم الصلاة والسلام. "فكانوا" أي الخمس وغيرهم "يتجادلون" أي يتخاصمون فيما بينهم، "يقول هؤلاء" أي الخمس: "نحن أصوب"؛ لأننا من الخمس، فلا نخرج من الحرم، "ويقول هؤلاء" أي غير الخمس: "نحن أصوب"؛ لأننا اتبعنا شريعة إبراهيم على نبينا وعليهم الصلاة والسلام. "فقال الله تعالى" راداً على كل من يجادل في أمر الدين، ويدخل فيه الجدال في الحج أيضاً: "لكل أمة" يدعون الواو في أوله في بعض النسخ وفي أكثرها بالواو، والصواب الأول؛ لأن الواو ليست في التنزيل، "جعلنا منسكاً" بفتح السين وكسرها قراءتان سبعيتان، أي لكل أمة من الأمم الحالية والباقية جعلنا شريعة خاصة وديناً مخصوصاً "هم ناسكوه" أي عابدوه وعاملون به، "فلا يَبْزِعُ عَنْكَ فِي الْأَمْرِ" أي أمر الدين، والمعنى: أن عليهم اتباعك وترك مخالفتك، فقد استقر الأمر الآن على شريعتك؛ لأنه ناسخ لكل ما عداه، فكانه تعالى هي كل أمة بقيت منها بقية أن تستمر على تلك العادة، وألزمها أن تتحول إلى اتباع الرسول، فلذلك قال: "واذع إلى ربك" أي دينه، ثم علله بقوله: "إنك لعلي هدى مستقيم" وهذا على أحد التفسير في الآية، وفيها أقوال أخر محلها كتب التفسير. "فهذا الجدال في الحج فيما ترى" يضم النون أي نظن، قال الساجي: وأما الجدال: فذهب مالك إلى أنه الجدال في الموقف يوم عرفة، وبه قال ربيعة، وقال ابن عمر وابن عباس: الجدال المرأة، زاد ابن عباس أن ثماري صاحبك حتى تغضبه، وقال القاسم بن محمد: هو قول بعضهم: الحج اليوم، وقول بعضهم: الحج غداً، وإنما ذهب مالك إلى تخصيص الاختلاف بهذا المعنى خاصة دون غيره =

مِنْ أَمْرِ الْحَجِّ فَالرَّحُلُ يُصْنَعُهُ وَهُوَ غَيْرُ طَاهِرٍ، ثُمَّ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي ذَلِكَ، وَالْفَضْلُ أَنْ يَكُونَ الرَّحُلُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ طَاهِرًا، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَعَمَّدَ ذَلِكَ. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ لِلرَّاكِبِ أُنْزِلُ أَمْ يَقِفُ رَاكِبًا؟ فَقَالَ: بَلْ يَقِفُ رَاكِبًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ أَوْ يَدَائِبُهُ عِلَّةٌ، فَإِنَّهُ أَعَذَرُ بِالْعُدْرِ.

عذر قبول كسده

وُقُوفٌ مَن فَاتَهُ الْحَجُّ

٨٧٢ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: مَنْ لَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ مِنْ لَيْلَةِ الْمُرْدَلِفَةِ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ، وَمَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ مِنْ لَيْلَةِ الْمُرْدَلِفَةِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ.

وعليه الجمهور

للراكب: "أنزل" عن المركب "أم يقف راکباً" أيهما أفضل؟ "فقال" مالك: "بل يقف راکباً" اتباعاً لفعله **ﷺ**. "إلا أن يكون به" أي بالراكب. "أو يدائبه عذر" وفي النسخ المصرية: علة، بدل عذره، والمؤدب واحد، "فإنه أعذر بالعذر" أي أحذر بقبول العذر، فإن الأعذار تسقط الواجبات، فكيف بالمندوبات؟

وقوف من فاته الحج: وليس لفظ "بعرفة" في النسخ الهندية، والمعنى أي وقوف بعرفة يكون سبباً لفوت الحج، وعلم من الآثار الواردة في الباب هو الوقوف الذي لا يكون في ليلة النحر، وذلك لما تقدم في باب الوقوف بعرفة أن وقت الوقوف المفروض عند المالكية: هو من غروب الشمس ليلة النحر إلى طلوع الفجر منها، وتقدمت المذاهب في ذلك، وبوت شيخ مشايختنا الشاه ولي الله الدهلوي في "المصطفى": باب من لم يقف بعرفة حتى طلع الفجر يوم النحر فقد فاته الحج. **من لم يقف بعرفة:** "من" بعض "ليلة المردلفة" وهي ليلة النحر "قبل أن يطلع الفجر فقد فاته الحج" ولو وقف قبل ذلك من النهار عند الإمام مالك. "ومن وقف بعرفة من ليلة المردلفة" ولو ساعة، "من قبل أن يطلع الفجر" وإن لم يقف في النهار قبل ذلك أصلاً "فقد أدرك الحج". قال الباجي: هذا يحتمل معنيين: أحدهما: أنه يريد أن هذا آخر ما يدرك به الوقوف، وإن كان يجوز الوقوف قبله ويجزأ به. والثاني: أن يقصد تبين زمان الوقوف، فيكون معناه: إن لم يقف ليلة المردلفة بعرفة فلا وقوف له، وقد فاته الحج وإن كان قد وقف قبل ذلك؛ لأن ما قبل ذلك ليس بزمان لفرض الوقوف، وهذا هو الأظهر في اللفظ؛ لتعليقه الحكم على الليلة. قلت: وعلى الثاني حمله الإمام مالك، وعلى الأول حمله الجمهور، منهم الأئمة الثلاثة.

٨٧٣ - **مالك** عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه قال: من أدركه الفجر من ليلة المزدلفة ولم يقف بعرفة فقد فاته الحج، ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج.

قال مالك في العبد يعتق في الموقف بعرفة: فإن ذلك لا يجزئ عنه من حجة الإسلام،

ولم يقف بعرفة إلخ: في الليل عند مالك، ولو في الليل عند الجمهور "فقد فاته الحج" فله التحلل بفعل عمرة عند مالك، ولينحلل بفعلها وحوا عند الجمهور. "ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة" خاصة عند مالك، ولو من ليلة المزدلفة عند الجمهور، "قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج". قال الرقائي: ففي فحوى كلامه أيضاً أنه لا يكفي الوقوف بمكة، وإليه ذهب مالك، وذهب الأكثرون إلى أنه إذا وقف أي جزء من زوال يوم عرفة إلى طلوع فجر البحر فقد أدرك الحج، واختاره جمع من أصحابنا. وفي "الترمذي" صحيحاً مرفوعاً: من شهد صلاة هذه ووقف قبل ذلك بعرفة ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه.

يعتق إلخ: بناء المجهول، "في الموقف بعرفة" ويكون محرماً كما يدل عليه السياق، "فإن ذلك" أي حجه بإحرام الرق "لا يجزئ عنه" أي لا يكفي "من حجة الإسلام"، لأن إحرامه هذا نفل، يحب عليه إتمامه، ويبقى عليه حجة الإسلام، وبذلك قالت الحنفية، "إلا أن يكون" هذا العبد المعتق "لم يحرم" إلى الآن "فبحرم بعد أن يعتق، ثم يقف بعرفة من تلك الليلة قبل أن يطلع الفجر" من يوم النحر، "فإن فعل ذلك أحراً عنه" يعني إن لم يكن أحرم بالحج وبقي حلالاً حتى أعتق، فأدرك أن يحرم بالحج ويقف بعرفة قبل طلوع الفجر من ليلة النحر، فإن حجه يجزئه عن فرضه؛ لأن إحرامه العقد بنية الفرض، كذا في "المنتقى" والمسألة إجماعية، "وإن لم يحرم" بعد العتق أيضاً، "حتى طلع" بصيغة المضارع أو الماضي لسختان "الفجر" فقد فاته الحج من تلك السنة ويبقى عليه حجة الإسلام، "وكان بمنزلة من فاته الحج، إذا لم يدرك الوقوف بعرفة قبل طلوع الفجر من ليلة المزدلفة" قال الرقائي: فينحلل بفعل عمرة، قلت: ولم تحصله فإنه لم يحرم بعد، فكيف التحلل منه؟ اللهم إلا أن يقال: إن المعنى إن لم يحرم حتى الفجر بل أحرم بعده، فحينئذ يصح كلام الرقائي، والتشبيه عندي في بقاء حجة الإسلام عليه، كما تبقى على الفات، قال الساجي: يريد أنه إن لم يحرم بعد غنسه حتى يطلع الفجر من ليلة النحر فقد فاته الحج، فلا يخلو أن لا يحرم بعد ذلك أو يحرم، فإن لم يحرم فلا شيء عليه سوى حجة الإسلام في المستقبل، ويحتمل أن يريد هذا بقوله: "كان بمنزلة من فاته الوقوف بعرفة" على تأويل أنه لما رأى أنه قد فاته الوقوف بعرفة لم يحرم بالحج، وهو الصواب، إلا أن يحرم به إذا طلع الفجر من يوم النحر، وكان في وقت يعلم أنه إن أحرم طلع عليه الفجر قبل الوصول إلى عرفة؛ لأنه دخل في حج يتيقن أنه لا يمكنه. "ويكون على العبد" المذكور الذي أعتق بعرفة ولم يحرم، أو أحرم بعد طلوع الفجر. "حجة الإسلام بقضيها" أي يؤديها على الفور أو التراخي.

إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَمْ يُحْرِمَ، فَيُحْرِمُ بَعْدَ أَنْ يُعْتَقَ، ثُمَّ يَقِفُ بِعَرَفَةَ مِنْ تِلْكَ اللَّيْلَةِ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَجْزَأُ عَنْهُ، وَإِنْ لَمْ يُحْرِمَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ ^{مِنْ يَوْمِ النِّحْرِ}، إِذَا لَمْ يَذْرِكِ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ لَيْلَةِ الْمُرْدَلَفَةِ، وَيَكُونُ عَلَى الْعَبْدِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ يَقْضِيهَا.

تَقْدِيمُ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ

٨٧٤ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سَالِمٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ ابْنَيْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ أَبَاهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ كَانَ يُقَدِّمُ أَهْلَهُ وَصَبْيَانَهُ مِنَ الْمُرْدَلَفَةِ إِلَى مِنًى، حَتَّى يُصَلُّوا الصُّبْحَ بِمِنًى، وَيَرْمُوا قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ النَّاسُ.

٨٧٥ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّ مَوْلَاةً

= قال الباجي: يريد أنه إذا فاتته الوقوف بعرفة، إما لأنه لم يحرم، أو لأنه أحرم قبل العتق، أو أحرم بعد العتق فلم يمكنه الوقوف بعرفة، فإن حجة الإسلام باقية عليه، لا يقضيها عنه ولا يسقط وجوبها بشيء مما تقدم.

كان يقدم إلح: ببناء الفاعل من التقديم، "أهله" بالنصب مفعول، والمراد النساء، "وصبيانهم من المردلفة إلى منى" اتباعاً لفعله ﷺ ووفقاً بهم؛ لحرف الرحمة، "حتى يصلوا الصبح بمنى" وهذا يقتضي أن التقديم كان قبل الصبح، وإن ذلك كان بمقدار ما يأتون منى لصلاة الصبح، وتقدم قريباً عن رواية البخاري: فممنهم من يقدم منى لصلاة الفجر، وممنهم من يقدم بعد ذلك، "ويرموا قبل أن يأتي الناس" إلى منى. قال الباجي: لما كان التعريس الذي هو فرض المبيت بالمردلفة، قد وجد منهم ولم يبق إلا فضيلة الوقوف مع الإمام، فرخص لهم في ذلك لضعفهم، قلت: ومن قال بوجوب الوقوف قال بسقوط ذلك عنهم؛ للعدول، كسقوط الوداع عن الحائض.

أن مولاة إلح: بالثأنيت في جميع النسخ الهندية والمصرية، ولم يذكرها أهل الرجال في المبهمات، قال الزرقاني: لم تسم، لكن قد رواه ابن القاسم عن مالك عبد السائي بلفظ "أن مولى" بالتذكير فهو عبد الله كما في "الصحيحين". "الأسماء بنت أبي بكر الصديق أميرته" أي عطاء، "قالت: جئنا" من المردلفة، "مع أسماء بنت أبي بكر" الصديق، "منى" بالصرف، "بغلس" بفتحين، هو الظلمة آخر الليل اختلط بضوء الصباح، كما في "الجمع". قال الباجي: يحتمل أن تريد به قبل طلوع الفجر، ويحتمل أن تريد بعد طلوع الفجر وهو الأظهر، ولذلك روي عن عائشة أنها قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي الصبح بغلس قلت: يؤيد الأول ما تقدم قريباً عن البخاري: =

لَأَسْمَاءَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ أَخْبَرْتُهُ قَالَتْ: جِئْنَا مَعَ أَسْمَاءَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ مَنَى بَعْلَسَ، قَالَتْ: فَقُلْتُ لَهَا: لَقَدْ جِئْنَا مَنَى بَعْلَسَ؟ فَقَالَتْ: قَدْ كُنَّا نَصْنَعُ ذَلِكَ مَعَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ.
 ٨٧٦ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ كَانَ يُقَدِّمُ نِسَاءَهُ وَصَبْيَانَهُ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ إِلَى مَنَى.

٨٧٧ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَكْرَهُ رَمَى الْحُمْرَةِ.....

= أَمَا تَرَ نَحْلَ حِينَ غَابَ الْقَمَرُ، وَيُؤَيِّدُ الثَّانِي مَا سَيَأْتِي فِي آخِرِ الْبَابِ: أَمَا تَصَلِّي بِالْمَزْدَلِفَةِ الْفَجْرَ، ثُمَّ تَرْكَبُ فَتَسِيرُ مَنَى، وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ عَلَى "الْكَمَرِ": الْغُلَسُ يَكُونُ بَعْدَ الْفَجْرِ كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: صَلَاتُهَا يَوْمَئِذٍ بَعْلَسَ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ دَفْعَهَا مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ كَانَ بَعْدَ مَا غَابَ الْقَمَرُ، وَهِيَ لَا يَغِيبُ فِي اللَّيْلَةِ الْعَاشِرَةِ إِلَّا آخِرَ اللَّيْلِ، وَيَعْلَبُ عَلَى الظَّنِّ أَهْمٌ إِلَى أَنْ يَتَأَهَّبُوا لِلدَّفْعِ وَيَصِلُوا إِلَى مَنَى يَطْلُعُ الْفَجْرُ، وَيَحْتَمِلُ أَمَّا قَعْدَتُ بَعْدَ مَا غَابَ الْقَمَرُ زَمَانًا طَوِيلًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبَيِّنِ الرَّاوي أَمَّا دَفَعَتْ كَمَا غَابَ الْقَمَرُ.

قَالَتْ إِبْرَاهِيمُ: الْمَوْلَاةُ، "قُلْتُ لَهَا" أَيْ لِأَسْمَاءَ، "لَقَدْ جِئْنَا مَنَى بَعْلَسَ" بِكَارِ الْأَمَةِ عَلَيْهَا إِلَيْهَا بَعْلَسَ؛ لَمَا عَلِمَتْ أَنَّ النِّسَاءَ الْوُفُوفَ بِالْمَزْدَلِفَةِ إِلَى الْإِسْفَارِ، بَلْ إِلَى قَبْلِ الطَّلُوعِ قَالَ الْمُؤَيِّدُ: لَا نَعْلَمُ حَالَهَا فِي أَنَّ النِّسَاءَ: الدَّفْعَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ. قَالَ عُمَرُ: إِنْ الْمَشْرُكِينَ كَانُوا لَا يَقْبَضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَيَقُولُونَ: أَشْرَقَ شَيْءٌ كَيْفَا نَعْمٍ، وَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَافِظُهُمْ، فَأَقْضَى قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، رَوَاهُ الْحَارِثِيُّ، وَالنِّسَاءُ: أَنْ يَخْلَفَ حَتَّى يَسْفِرَ جَدًّا، وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَكَانَ مَالِكٌ يَرَى الدَّفْعَ قَبْلَ الْإِسْفَارِ. "قَالَتْ: قَدْ كُنَّا نَصْنَعُ" فِي رِوَايَةٍ: نَعْمَلُ، "ذَلِكَ" أَيْ التَّعْجِيلَ، "مَعَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ" كَسَرِ الْكَافَ حُطَابَ الْمَوْتِ، قَالَ الْبَاهِجِيُّ: يَحْتَمِلُ أَنْ تَرِيدَ بِذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَدْ رَوَى عَنْهَا هَذَا الْحَدِيثَ مُسَدَّدًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَرِيدَ بِذَلِكَ مَنْ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْخُلَفَاءِ، أَيْ بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ ﷺ، وَلَعَلَّهَا أَرَادَتْ بِذَلِكَ الزَّيْدَ. قُلْتُ: وَعَلَى الْأَوَّلِ فَهُوَ مَرْفُوعٌ حِكْمًا، وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ: إِنْ كُنَّا نَصْنَعُ هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، **كَانَ يُقَدِّمُ** إِبْرَاهِيمُ: نِسَاءَ الْفَاعِلِ مِنَ التَّقْدِيمِ، "نِسَاءَهُ وَصَبْيَانَهُ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ إِلَى مَنَى" نِسَاءً لَفَعْلُهُ ﷺ، وَعَمَلًا بِالرَّحْصَةِ، قَالَ الْبَاهِجِيُّ: لَمْ يَبَيِّنْ وَفَتْ التَّقْدِيمَ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَدَمَهُمْ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَيَصِلُوا مَنَى عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ أَسْمَاءَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَدَمُهُمْ بَعْدَ الْفَجْرِ وَقَبْلَ الْوُفُوفِ، إِلَّا أَنَّ الرَّفْقَ هُمْ أَبْلَغُ فِي تَقْدِيمِهِمْ قَبْلَ الْفَجْرِ؛ لِأَنَّهُ أَحْلَى هُمْ.

سَمِعَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ. "يَكْرَهُ رَمَى الْحُمْرَةِ" لِلْعُقْبَةِ فِي يَوْمِ النُّحْرِ، "حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ النُّحْرِ" قَالَ الْبَاهِجِيُّ: هَذِهِ كِرَاهَةٌ عَلَى وَجْهِ التَّنَعُّعِ وَنَفْيِ الْإِحْرَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّ وَفْتَ الرَّمْيِ الْيَوْمَ دُونَ اللَّيْلِ، وَلِذَلِكَ وَصَفَتْ الْأَيَّامَ بِالرَّمْيِ دُونَ اللَّيْلِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ (البقرة ٢٣٣) فَوُصِفَتْ الْأَيَّامُ بِأَنَّهَا مَعْدُودَاتٌ لِلْحَجَّارِ الْمَعْدُودَاتِ فِيهَا، فَلَا يَجُوزُ الرَّمْيُ بِاللَّيْلِ، فَكَيْفَ رَمَى لَيْلًا أَعَادَهُ =

حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ،

= وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي: إن من رمى بعد نصف الليل أجزاءه. قال الموفق: ولرمي هذه الحجرة وقتان: وقت فضيلة، ووقت إجزاء، أما وقت الفضيلة: فبعد طلوع الشمس. قال ابن عبد البر: أجمع علماء المسلمين على أن رسول الله ﷺ إنما رماها ضحى ذلك اليوم، وقال جابر: رأيت رسول الله ﷺ يرمي الحجرة ضحى يوم النحر وحده، ورمى بعد ذلك بعد زوال الشمس، أخرجه مسلم، وقال ابن عباس: قدما على رسول الله ﷺ أغلظت بني عبد المطلب، الحديث، وفيه: لا ترموا الحجرة حتى تطلع الشمس، رواه أحمد وابن ماجه، والرمي بعد طلوع الشمس يجزئ بالإجماع وكان أول. وأما وقت الجواز: فأوله نصف الليل من ليلة النحر، وبذلك قال عطاء وابن أبي ليلى وعكرمة بن خالد والشافعي، وعن أحمد: يجزئ بعد الفجر قبل طلوع الشمس، وهو قول مالك وأصحاب الرأي وإسحاق وابن المنذر، وقال مجاهد والثوري والشافعي: لا يرميها إلا بعد طلوع الشمس؛ لما روينا من الحديث، ولنا: ما روى أبو داود عن عائشة: أن النبي ﷺ أمر أم سلمة ليلة النحر، فرمت قبل الفجر، ثم مضت فأفاضت، وروي: أنه أمرها أن تعجل الإفاضة وتوفي مكة بعد صلاة الصبح، واحتج به أحمد، وقد ذكرنا في حديث أسماء: أنها رمت ثم رجعت، فصلت الصبح، وذكرت أن النبي ﷺ أذن للظعن، والأخبار المتقدمة محمولة على الاستحباب، وإن أخر الرمي إلى آخر النهار حاز. قال ابن عبد البر: أجمع أهل العلم على أن من رماها يوم النحر قبل الغيب، فقد رماها في وقتها، وإن لم يكن ذلك مستحبا لها، وروى ابن عباس قال: كان النبي ﷺ يسأل يوم النحر بمخى، قال رجل: رميت بعد ما أمسيت؟ فقال: لا حرج، رواه البخاري، فإن أخرها إلى الليل لم يرميها حتى تزول الشمس من الغد، وهذا قال أبو حنيفة وإسحاق، وقال الشافعي ومحمد وأبو يوسف وابن المنذر: يرمي ليلا؛ لقول النبي ﷺ: ارم ولا حرج، ولنا: أن ابن عمر قال: من فاته الرمي حتى تغيب الشمس فلا يره حتى تزول الشمس من الغد، وقول النبي ﷺ: لهم: ولا حرج إنما كان في النهار؛ لأنه سأل في يوم النحر، ولا يكون اليوم إلا قبل مغيب الشمس، وقال مالك: يرمي ليلا وعليه دم، ومرة قال: لا دم عليه. وفي "شرح الباب": أول وقت جواز الرمي يدخل بطلوع الفجر الثاني من يوم النحر، فلا يجوز قبله، وهذا وقت الجواز مع الإساءة، وآخر وقت الأداء طلوع الفجر الثاني من غده، والوقت المستنون من طلوع الشمس يمتد إلى الزوال، ووقت الجواز بلا كراهة من الزوال إلى الغروب، وقيل: مع الكراهة، ووقت الكراهة مع الجواز من الغروب إلى طلوع الفجر الثاني من الغد، فلو أخره إلى الليل كره إلا في حق النساء والضعفاء، ولا يلزمه شيء من الكفارة، ولو أخره إلى الغد يلزمه الدم والقضاء، ويفوت وقت القضاء بغروب الشمس من اليوم الرابع، ثم قال بعد ذكر الأيام الباقية: ولو لم يرم في الليل من ليالي أيامها الماضية رماه في ثمار الأيام الآتية على التأليف قضاء اتفاقا، وعليه الكفارة أي الدم عند الإمام، ولا شيء عليه عندهما، ولو أخر رمي الأيام كلها إلى الرابع مثلا قضاها كلها في الرابع اتفاقا، وعليه الجزاء عند الإمام، وإن لم يقض حتى غربت الشمس من اليوم الرابع فات وقت القضاء وسقط الرمي؛ لذهاب وقته، وعليه دم واحد اتفاقا.

- وفي "البدائع" : أما يوم البحر فأول وقته بعد طلوع الفجر، وأول المستحب بعد طلوع الشمس قبل الزوال، وهذا عندنا، وقال الشافعي : إذا انتصف ليلة البحر دخل وقت الرمي، وقال سفيان الثوري : لا يجوز قبل طلوع الشمس، والصحيح قولنا لما روي عن النبي ﷺ أنه قدم ضعفة أهلها، وقال : لا ترموا الحجر حتى تكونوا **مصححين**، هي عن الرمي قبل الصبح، وروي أن النبي ﷺ كان يطلع أحفاد أخته بنت عبد المطلب، وكان يقول لهم : لا ترموا حجرة العقبة حتى تكونوا **مصححين**، فإن قيل : قد روي أنه قال : لا ترموا حجرة العقبة حتى تطلع الشمس وهذا حجة سفيان، فالجواب : أن ذلك محمول على بيان الوقت المستحب، توفيقا بين الروايتين بقدر الإمكان، وبه يقول. وأما الحرة فأحر النهار، كذا قال أبو حنيفة، إن وقت الرمي يوم البحر يمتد إلى غروب الشمس، وقال أبو يوسف : يمتد إلى وقت الزوال، فإذا زالت الشمس بقوت الوقت ويكون فيما بعده قضاء، وحجته قول أبي يوسف : إن أوقات العادة لا تعرف إلا بالتوقيف، والتوقيف ورد بالرمي في يوم البحر قبل الزوال، فلا يكون ما بعده وقفا له أداه، ولأبي حنيفة : الاعتبار بسائر الأيام، وهو أن في سائر الأيام ما بعد الزوال إلى الغروب وقت الرمي، فكذا في هذا اليوم، لأنه إنما يفارق سائر الأيام في ابتداء الرمي لا في انتهائه، فكان مثلها في الانتهاء، فإن لم يرم حتى غربت الشمس فرمي قبل طلوع الفجر من اليوم الثاني أجزأه، ولا شيء عليه في قول أصحابنا. وللشافعي قولان : في قول : إذا غربت الشمس فقد فات الوقت وعليه العقبة، وفي قول : لا بقوت إلا في آخر أيام التشريق، والصحيح قولنا : لأنه ﷺ أدرك للرغاء أن يرموا بالليل، فإن أحر الرمي حتى طلع الفجر من العدد رمي، وعليه دم للشاخير في قول أبي حنيفة، وفي قول أبي يوسف ومحمد : لا شيء عليه. قلت : وما استدلل به صاحب "البدائع" وكذا صاحب "أهنية" وغيرهما من قوله ﷺ : لا ترموا إلا **مصححين**، أخرجه الطحاوي بسنده إلى ابن عباس، أن النبي ﷺ كان يأمر ساءه ونقله حبيبة جمع أن يقبضوا مع أول الفجر بسواء، ولا يرموا الحرة إلا **مصححين**، ويضرب آخر عند أن رسول الله ﷺ بعثه في القتل وقال : لا ترموا الحمار حتى تصحوا، وتقدم ما استدلل به الباجي من قوله تعالى : ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ وما استدلل به ابن رشد من قول مالك : لم يبلغنا أن رسول الله ﷺ رخص لأحد أن يرمي قبل طلوع الفجر، مع أنه قد روى حديث أسماء، وقال الزبيدي على "الكثر" ما قاله الشافعي : يؤدي إلى حرمان الإجماع، بتحصيل حجتين في سنة واحدة، بأن يرمي بالليل ثم يطوف للزيارة بالليل، ثم يحرم حجة أخرى ويرجع إلى عرفات، ويقف بها قبل طلوع الفجر، ثم يفعل بقية الأفعال، ولو كان هذا جائزا لما أمر من أفسد حجة بالإجماع أن يقضي من قابل، وحديث أم سلمة ليس فيه دلالة على أنه ﷺ علمها ذلك وأمرها عليه، ولا أنه ﷺ أمرها أن ترمي ليلا، ويمثل هذا لا يترك المرفوع، والمراد بالمرفوع ما تقدم من قوله ﷺ : لا ترموا إلا **مصححين**، وحكى الخطابي عن غيره : أن حديث أم سلمة رخصة خاصة بها، وحمل الشيخ في "البدل" قوله في حديث أم سلمة : فرمت قبل الفجر على ما قبل صلاة الفجر.

وَمَنْ رَمَى فَقَدْ حَلَّ لَهُ التَّحَرُّ.

٨٧٨ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ الْمُنْذِرِ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا كَانَتْ تَرَى
أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ بِالْمَزْدَلِفَةِ تَأْمُرُ الَّذِي يُصَلِّي لَهَا وَلَاصْحَابَهَا الصُّبْحَ، يُصَلِّي لَهُمْ
الصُّبْحَ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ، ثُمَّ تَرْكَبُ فَتَسِيرُ إِلَى مَنَى وَلَا تَقِفُ.

فقد حل له التحر: قال الباجي: عندنا يقتضي تقديم الرمي على التحر، وإن التحر إنما يحل له بعد الفجر، وقوله: "فقد حل" يقتضي معنيين، أحدهما: يريد به الحلول، فيكون معنى ذلك: قد حل وقت ذبحه، ويحتمل أن يريد بذلك: أنه قد أبيع له إباحة عارية من الكراهية، سائلة من التقديم على ما هو مرتب عليه، وذلك أن الرمي مقدم على الذبح وهو المحفوظ من فعل النبي ﷺ، والأصل في ذلك ما روى أنس: أن رسول الله ﷺ رمى جمره العقبة، ثم انصرف إلى البدن فحرقها، قلت: ومع ذلك فتقدم الرمي على الذبح ليس على الوجوب عند الجمهور، قال ابن رشد: أجمعوا على أن من تحر قبل أن يرمي فلا شيء عليه؛ لأنه منصوص عليه، إلا ما روى عن ابن عباس أنه كان يقول: من قدم من حجه شيئاً أو أخره فليهرق دماً، قلت: وهو مقيد عندنا الخفية بالمفرد، فإن الذبح لما لم يكن واجبا عليه لا يجب الترتيب بينه وبين الأمور الثلاثة، من الأسماك الأربعة في يوم التحر.

أفها كانت ترى: أم أيها "أسماء بنت أبي بكر" الصديق، "بالمزدلفة تأمر" إمامها، "الذي يصلي لها ولأصحابها" أي يومها ومن معها، "الصبح" بالنصب مفعول لقولها: "يصلي". قال الباجي: يريد أفها كانت اتخذت إماما يصلي لها إذ لا يجوز لها أن تؤم من أحد رجالا ولا نساء، وكان يشق عليها النهوض إلى الموقف، إما لضعفها أو لما كان أصحابها من العمى، فاتخذت ممن كان يكون معها من يصلي بهم، فتدرك بذلك فضل الجماعة. "يصلي لهم الصبح" بيان للسامور به، أي تأمره أن يصلي، "حين يطلع الفجر" أي في أول طلوعه، وهذا هو السنة في هذه الصلاة، "ثم تركب" بعد الصلاة، "فتسير إلى منى ولا تقف" بالمزدلفة بعد الصلاة. قال الباجي: تريد أفها كانت تقدم صلاة الصبح أول طلوع الفجر، وهذه السنة لمن وقف بالمزدلفة؛ ليتمكنوا من الوقوف والدعاء، ولا يضيق وقت الوقوف عما يريدونه من طول الدعاء والتضرع، إلا أفها كانت تقدم الصلاة لمعنى آخر، وهو أن يمكنها التقدم إلى منى، ويمكنها الرمي في حلوة قبل التضايق والتراحم. قلت: ويشكل على هذا الأثر ما تقدم عن البخاري برواية عبد الله مولى أسماء: أفها كانت ترثل حين غاب القمر، فترمي الجمره ثم تصلي الصبح في منزلها، ويمكن الجمع باختلاف الأحوال، يعني كيفية السير في الدفع من عرفة إلى مزدلفة، ومنها إلى منى، وسمي دفعا؛ لأزدحامهم حين انصرفوا، فيدفع بعضهم بعضا.

كَيْفَ كَانَ يَسِيرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ حِينَ دَفَعَ؟ فَقَالَ: كَانَ يَسِيرُ الْعَنْقَ، فَإِذَا وَجَدَ فَرْجَةَ نَصَّ. قَالَ مَالِكٌ: قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: وَالنَّصُّ فَوْقَ الْعَنْقِ.

٨٨٠ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُحَرِّكُ رَاِحِلَتَهُ فِي بَطْنٍ مُحَسَّرٍ قَدَرِ

رَمِيَةِ بَحْجَرٍ.

- أصله منتهى الأشياء وغايتها ومبلغ أقصاها. وقال ابن بطال: تعجيل الدفع من عرفة - والله أعلم - إنما هو لضيق الوقت؛ لأنهم إنما يدفعون من عرفة إلى المزدلفة عند سقوط الشمس، وبين عرفة والمزدلفة نحو ثلاثة أميال، وعليهم أن يجتمعوا بين المغرب والعشاء بالمزدلفة وتلك سنتها، فتعجلوا في السير لاستعجال الصلاة، وقال الطبري: الصواب في السير في الإفاضة جميعا ما صححت به الآثار، إلا في وادي محسر؛ فإنه يوضع نصبة الحديث بذلك، فلم يوضع أحد في مواضع العنق أو العكس لم يلزمه شيء؛ لإجماع الجميع على ذلك، غير أنه يكون مخطئا طريق الصواب، كذا في "العيني".

والنص فوق العنق: أرفع منه في السرعة، قال النووي: هما نوعان من إسراع السير، وفي العنق نوع من الرفق، قال الخافظ: كذا بين مسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن، وأبو عوانة من طريق أنس بن عياض، كلاهما عن هشام: أن التفسير من كلامه، وأدرجه يحيى القطان فيما أخرجه البخاري في الجهاد بلفظ: فإذا وجد فجوة نص، والنص فوق العنق، وكذا أدرجه سفيان فيما أخرجه النسائي وعبد الرحيم بن سليمان ووکیع فيما أخرجه ابن حزيمة كلهم عن هشام. وقد رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" عن وکیع ففصله، وجعل التفسير من كلام وکیع، وقد رواه ابن حزيمة من طريق سفيان ففصله، وجعل التفسير من كلام سفيان، وسفيان ووکیع إنما أخذوا التفسير المذكور عن هشام، فرجع التفسير إليه، وقد رواه أكثر رواة "الموطأ" عن مالك فلم يذكروا التفسير، وكذلك رواه الطيالسي عن حماد بن سلمة، ومسلم عن حماد بن زيد، كلاهما عن هشام، وقد روى الحديث المذكور عن هشام عشرة أنفس كما بسطه الزرقاني تبعا لشرح البخاري.

كان يحرك إرخ: بناء الفاعل من التحريك، أي تحريكاً رائداً ليسرع، "راحتته في بطن محسر" بضم الميم وكسر السين المشددة، تقدم سبب تسميته بذلك، "قدر رمية" هكذا في جميع النسخ الهندية، وليست هذه الزيادة في النسخ المصرية، وزاد في بعض الهندية بعدها: بحجر، ولفظ محمد: كقدر رمية بحجر. قال محمد في "موطئه" بعد ذلك: هذا كله واسع، إن شئت حركت وإن شئت سرت على هبتك، بلغنا أن النبي ﷺ قال في السيرين جميعاً: **عليكم بالسكينة**، حين أفاض من عرفة وحين أفاض من المزدلفة، يعني أنه ليس على الوجوب، وتقدم نحو ذلك قريبا عن الطبري: أنه لو وضع أحد في موضع العنق أو العكس لم يلزمه شيء؛ لإجماع الجميع على ذلك، غير أنه يكون مخطئا طريق الصواب، وقال الشيخ في "المسوى": عليه أهل العلم، في "الهندية": إذا بلغ بطن محسر أسرع إن كان ماشيا، وحرك دابته =

مَا جَاءَ فِي النَّحْرِ فِي الْحَجِّ

٨٨١ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ بِمَنْى: هَذَا الْمَنْحَرُ، وَكُلُّ مَنْى مَنَحَرٌ، وَقَالَ فِي الْعُمْرَةِ: هَذَا الْمَنْحَرُ يَعْنِي الْمَرْوَةَ، وَكُلُّ فَحَاجٍ مَكَّةَ وَطَرَفُهَا مَنَحَرٌ.

= إن كان راكبا قدر رمية بنجر، ومثله في الأنوار. لكن قال السرخسي: ويمشي على هيبته في الطريق، هكذا قال رسول الله ﷺ: **لَيْسَ لَهَا نَمْرٌ فِي إِحْدَى الْخَلِ**. ولا في **إِضْطِاعِ الْإِثْل**. **عَنْكُمْ بِالسَّكِينَةِ**، وروى جابر أن النبي ﷺ كان يمشي على راحلته في الطريق على هيبته، حتى إذا كان في بطن الوادي أوضع راحلته وجعل يقول:

إليك تعدو قلقلنا وضيئها

معترضا في بطنها حنينها

قد ذهب الشحم الذي يزينها

فرغم بعض الناس أن الإيضاع في هذا الموضع سنة، ولنا نقول به، وتأويله أن راحلته كلت في هذا الموضع، فبعثها، فانبعثت كما هو عادة الدواب، لا أن يكون قصده الإيضاع، وغاية كتب الحنفية على الأول، ففي "شرح الثَّابِتِ": فإذا بلغ بطن محسر أسرع قدر رمية بنجر إن كان ماشيا، وحرك دابته أي للإسراع إن كان راكبا، وهذا يستحب عند الأئمة الأربعة، فقد روى أحمد عن جابر: أن النبي ﷺ أوضع في بطن محسر، وفي "الموطأ": أن ابن عمر كان يحرك راحلته في محسر قدر رمية بنجر. وبه حزم في "النَّدر المختار" وغيره.

قال إِبْنُ وهو نازل إذ ذاك "تعى" بالياء في جميع السج المصرية، وباللام بدل الياء في الهندية، والأوجه الأول، "هذا" أي الموضع الذي نحرته فيه، "المنحر" الأفضل، أو منحري، "وكل منى منحر" وليس في أكثر النسخ الهندية: "وكل منى منحر، بل فيها: قال لمنى: هذا المنحر، فيكون إشارة إلى جميع منى، لا إلى موضع خاص منها، ولغز أي داود برواية جعفر عن أبيه عن جابر قال: قال النبي ﷺ: **نَحَرْتُ هَيْهَذَا وَمَنْى كُلَّهَا مَنَحَرٌ**، زاد في رواية له: فانحروا في رحالكم وهو أمر بإباحة لا إيجاب ولا تدب، قال ابن التين: منحر النبي ﷺ عند الجمرة الأولى التي تلي المسجد.

وقال: في العمرة إِبْنُ إشارة إلى المروة، "هذا المنحر" الأفضل، "يعني" بلفظ الإشارة، "المروة" مفعول "يعني" قال الباجي: خصص العمرة بهذا القول؛ لأنه لا تعلق لها ولا تذهبها بمنى. فأشار إلى المروة، وقال: "هذا المنحر" على سبيل التخصيص لها. قلت: هذا أيضا مبني على مسلك المالكية، فعندهم إذا انتفت الشروط الثلاثة فصحل النحر حينئذ وجوبا مكة، ولا يجزئ منى ولا غيرها "وكل فحاج مكة" بكسر الفاء وحيمين، جمع فحج - بفتح الفاء - وهو الطريق الواسع بين الجليلين، "وطرفها" جمع طريق، "منحر" بنجر المنحر فيها. قال أبو عبد الملك: يريد كل ما قارب بيوت مكة من فحاجها وطرفها منحر، وكل ما تباعد فليس بمنحر، قال الباجي: يعني أن المروة وإن احتضت بفضيلة ذلك، فإن سائر طرفها ومواضعها يجزئ النحر فيها، فكل ما لا يصح نحوه بمنى؛ لعدم صفات الصفات الثلاثة التي ذكرناها، فإنه لا يسحر إلا بمكة؛ لأنه لا منحر للهندي غير منى ومكة، ثم المنحر بمكة، =

٨٨٢ - **مالك** عن يحيى بن سعيد قال: أخبرني عمرة بنت عبد الرحمن أنها سمعت عائشة أم المؤمنين تقول: خرجنا مع رسول الله ﷺ لخمسي ليالٍ بقين من ذي القعدة، ولا نرى إلا أنه الحج، فلما دنونا من مكة، أمر رسول الله ﷺ: من لم يكن

= مكة نفسها وما يلي بيوتها من منازل الناس، قاله مالك. وأما عند الجمهور: فتخصيص منى ومكة لهما باعتبار التدب، وأما الخواص: ففيه الحرم كله سواء، حتى حكى على ذلك الإجماع أيضاً غير واحد من نقلة المذهب، وقد عرفت أن حكاية الإجماع ليس بوجيه، مع خلاف مالك في ذلك، قال الخصاص في "أحكام القرآن" في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ مَجَّلَها إِلَى نَبْتِ الْعَيْنِ﴾ (الحج: ٣٣) المراد بالبيت ههنا الحرم كله؛ إذ معلوم أنها لا تذهب عند البيت ولا في المسجدة، فدل على أن الحرم كله، فغيره يذكر البيت؛ إذ كانت حرمة الحرم كله متعلقة بالبيت، وهو كقوله تعالى في جزاء الصيد: ﴿هَذَا بَالِغُ الْكَفَّةِ﴾ (البقرة: ١٩٥) ولا خلاف أن المراد الحرم كله، وقد روي عن جابر مرفوعاً: منى كلها محرمة، وكل فجاج مكة محرمة، وتقدم في شرح آية الصيد تحت قوله تعالى: ﴿هَذَا بَالِغُ الْكَفَّةِ﴾ أن مالكا لا يجيز لمن غر هديه في الحرم إلا أن ينحره بمكة، وقال الشافعي وأبو حنيفة: إن غره في غير مكة من الحرم أجزأه، وفي "الدر المختار": ويتعين الحرم لا منى للكل، قال ابن عابدين: قوله: "لا منى" أي بل بمنى، لما في "المبسوط" من أن السنة في الهدايا أيام التحريم منى، وفي غير أيام التحريم مكة، هي الأولى، "شرح الباب".

تقول خرجنا إلخ: واختلف في عددهم، "مع رسول الله ﷺ" من المدينة سنة عشر من الهجرة، "الخمس ليالٍ بقين" قال القسطلاني: يقتضي أن تكون قالته بعد انقضاء الشهر، ولو قالته قبله لقالت: إن بقين إلخ "من ذي القعدة" بفتح القاف وكسرها، سمى بذلك؛ لأنهم كانوا يقعون فيه عن القتال، ومثل التاريخ الذي وقع في حديث عمرة وقع في حديث ابن عباس أيضاً، وأخرجه البخاري بلفظ: انطلق النبي ﷺ من المدينة بعد ما ترجل وادهن وليس إزاره ورداءه، فأصبح بذي الخليفة ركب راحته، حتى استوى على البداء أهل هو وأصحابه، وذلك خمس بقين من ذي القعدة الحديث. وفي "المواهب" برواية النسائي عن جابر قال: خرج رسول الله ﷺ لخمس بقين من ذي القعدة، وخرجنا معه، الحديث.

ولا نرى إلخ: بضم النون أي لا نظن على ما ضبطه أكثر الشراح، قال العيني: جملة في محل نصب على الحال، "إلا أنه الحج"، هكذا في "الصحيحين" وغيرهما من رواية الأسود عنها: خرجنا مع رسول الله ﷺ ولا نرى إلا الحج، والبخاري من وجه آخر عن أبي الأسود عن عروة عنها: مهلين بالحج، ولمسلم عن القاسم عنها: لا نذكر إلا الحج، وله أيضاً: ملين بالحج، ويشكل على هذه الروايات ما تقدم في أفراد الحج عنها: خرجنا مع رسول الله ﷺ فمننا من أهل بالحج، فحمل الزرقاني وغيره من شراح الحديث الروايات الأولى على أول الأمر؛ إذ خرجوا من المدينة لا يرون إلا الحج؛ لما كانوا يعمدون من ترك الاعتناء في أشهر الحج، والسروايات المتضمنة لأنواع الحج على آخر الأمر؛ إذ بين لهم النبي ﷺ وجود الإحرام، وجوز لهم الاعتناء في أشهر الحج، =

مَعَهُ هَدْيٌ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَنْ يَحِلَّ، قَالَتْ عَائِشَةُ:

- وجمع بينهما القاري، بأن قولها: لا تذكر إلا الحج، أي ما كان قصدا الأصلي من هذا السفر إلا الحج بأحد أنواعه من القران والتمتع والإفراد، فما من أفراد، وما من قرن، وما من تمتع. فعلى هذا يكون الاستثناء باعتبار الأنواع الأخر من سفر الجهاد وغيره، وقال ابن القيم: فبما لله العجب! أبطل بالتمتع أنه نحر حج لغير الحج، بل خرج للحج متمتعا، كما أن المعتسل للمحابة إذا بدأ فطواضا، لا يمنع أن يقال: خرجت لغسل الحنابة، وأجاب عنه الشيخ في "البدل" عن تقرير القطب الككوهي **رحمته** بأنها إنما أضافته إلى نفسها مجازا، كما أضافته في قولها بعد ذلك: فلما قدمنا تطوفنا، ومن المعلوم أنها كانت حائضا عند ذلك، وإنما نسبت فعل الجماعة إليها، قلت: والمراد بقوله: كما أضافته، بعد ذلك، ما في أبي داود من رواية الأسود، وقد أخرجها البخاري أيضا بلفظ: خرجنا مع رسول الله **ﷺ** ولا نرى إلا أنه الحج، فلما قدمنا تطوفنا بالبيت، الحديث. وفيه أيضا قالت: فحضت فلم أطف بالبيت، قال الحافظ: قوله: تطوفنا، أي غيرناه لقولها بعد: فلم أطف، فإنه يبين به أن قولها: تطوفنا، من العام الذي أريد به الخاص. "فلما دلونا" أي قريبا، "من مكة" وكان ذلك بسرف كما جاء عن عائشة، وقال أيضا بعد وصولهم مكة حين فرغوا من طوافهم بالبيت وسعيهم، كما في رواية حابر، قال الزرقاني: ويحتمل كما قال عياض وغيره: إنه قاله مرتين في الموضعين، وأن العزيمة كانت آخرا لما أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة.

"أمر رسول الله **ﷺ** من لم يكن معه هدي" بإسكان الدال وحقة الياء، أو بكسر الأول وشد الثاني لغتان، اسم لما يهدي إلى الحرم من الأنعام. قال الباجي: وإنما خصهم بذلك؛ لأن من كان معه هدي قد قلده أو أشعره فحكمه أن لا يحل حتى ينحره لقوله تعالى: **لَا تَحْنُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ** (البقرة: ١٩٦) فمن كان معه هدي بقي على إحرامه، وأردف الحج على عمرته، ويحتمل أن يكون من لم يكن معه هدي هو الذي أحرم بالعمرة، فلذلك أمر أن يحل من عمرته، ومن كان معه هدي أحرم بحج، فذلك لم يحل من حجه حتى أنه، ويؤيده حديث عروة عن عائشة المتقدم، وهو قولها: أما من أهل بعمرة فحل، وأما من أهل بحج أو جمع الحج والعمرة فلم يحلوا حتى كان يوم النحر، قلت: وهذا الاحتمال بعيد، فإنه لم يبق على هذا الاحتمال أحد ممن فسح الحج إلى العمرة. وقد تظافرت الروايات على ذلك، وأما حديث عروة الذي أيد به هذا الاحتمال، تقدم معناه في أفراد الحج.

أن يحل الحج: بفتح أوله وكسر ثانيه أي يصير حلالا، وهذا هو فسح الحج إلى العمرة، قال النووي في "شرح مسلم": اختلف العلماء في هذا الفسخ هل هو خاص للصحابة تلك السنة خاصة أم باق لهم ولغيرهم إلى يوم القيامة؟ فقال أحمد وطائفة من أهل الظاهر: ليس خاصا، بل هو باق إلى يوم القيامة، فيجوز لكل من أحرم بحج وليس معه هدي أن يقلب إحرامه عمرة ويتحلل بأعمالها، وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء من السلف والخلف: هو مختص بهم في تلك السنة لا يجوز بعدها، وإنما أمروا به تلك السنة ليحللوا ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج، ومما يستدل به للجمهور حديث أبي ذر عند مسلم: كانت المشقة في الحج لأصحاب محمد **ﷺ** خاصة، يعني فسح الحج إلى العمرة، وأما الذي في حديث سراقه: ألعمنا هذا أم لايد؟ فقال: لايد، فمعناه جواز العمرة في أشهر الحج.

فَدَخَلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ بِلَحْمٍ بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقَالُوا: نَحَرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ، قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ فَقَالَ: أَنْتَ عَمْرٌةٌ وَاللَّهِ، بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ.

٨٨٣ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ فَقَالَ: إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي وَقَلَدْتُ هَدْيِي، فَلَا أَجِلُ حَتَّى أُنْحَرُ.

فدخل إلح: نظم النبال وكسر الخاء مسبباً للمفعول، "علينا يوم النحر" بالنصب على الظرفية، أي في يوم النحر، "بلحم بقر، فقئت: ما هذا" استدلال هذا على أنه ﷺ لم يستأذن، فقد ترجم عليه البخاري في "صحيحه": باب ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن، قال الحافظ وغيره من شراحه: أما قوله: "من غير أمرهن" فأخذه من استفهام عائشة عن اللحم، ولو كان ذبحه بعلمها لم يحتاج إلى الاستفهام، لكن ليس ذلك دافعاً للاحتمال، فيحوز أن يكون علمها بذلك تقدم بأن يكون استأذنها في ذلك، لكن لما أدخل اللحم عليها احتمل عندها أن يكون هو الذي وقع الاستئذان فيه، وأن يكون غير ذلك، فاستفهمت عنه لذلك. "فقالوا: نحر" هكذا في رواية عبد الله بن يوسف عن مالك عند البخاري، وللشبهين من رواية سليمان بن بلال عن يحيى: ذبح قال الباجي: يحتمل أنه استوى ذلك عند الراوي للحديث، عمر عن الذكاة بأي اللقظين أمكنه، فعبّر عنها مرة بالذبح ومرة بالنحر "رسول الله ﷺ عن أزواجه" استدلال بذلك على جواز الاشتراك في الهدايا، والمسألة خلافية.

قال يحيى بن سعيد: وليس في النسخ الهندية: ابن سعيد، والأوجه وجوده؛ لئلا يلتبس براوي "الموطأ"، والحديث أخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك، وفي آخره: قال يحيى: فذكرته للقاسم. قال الحافظ: هو ابن سعيد الأنصاري بالإسناد المذكور. "فذكرت" هذا "الحديث للقاسم بن محمد" ابن أبي بكر الصديق، "فقال" القاسم "أنتك" عمرة "والله بالحديث على وجهه" يعني سافته لك سياقاً تاماً، لم تختصر منه شيئاً ولا غيره بتأويل ولا غيره، وفيه تصديق لعمرة وإخبار نضطها، كذا في "العيني".

ما شأن إلح: أمر وحال، "الناس حلوا ولم تحلل" بفتح أوله وكسر ثالثه، "أنت من عمرتك؟" هذا نص في أنه **خبر** لم يكن مفرداً، ولذا قال الشيخ في "البذل": هذا يدل على أن طوافه ﷺ حين قدم مكة كان طواف العمرة، حسبما قالت الخفية، فإن الإحلال من العمرة لا يمكن إلا أن تكون أفعال العمرة غير داخلة في الحج، فقد ثبت بتقريره ﷺ وعدم إنكاره أن الذي طاف ومسعى كان من أفعال العمرة غير داخلة في الحج، ولما كان هذا اللفظ مخالفاً لعامة المالكية والشافعية أولوه بوجوه. "فقال: إني لبدت" بفتح اللام والموحدة الثقيلة من التليد، -

الْعَمَلُ فِي النَّحْرِ

٨٨٤ - **مَالِك** عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ بَعْضَ هَدْيِهِ بِيَدِهِ وَنَحَرَ غَيْرَهُ بَعْضُهُ.

٨٨٥ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: مَنْ نَذَرَ بَدَنَةً.....
لأنه اسم ما يهدى

= وهو جعل شيء فيه من نحو غاسول أو صمغ؛ ليحتسب الشعر ولا يدخل فيه فعل "رأسي" وتقدم الكلام على التلييد في الطيب في الحج، "وقدلت" بتشديد اللام من التقليد، "هدي" أي جعلت قلادة في عنقه، "فلا أحل" يفتح الهمزة وكسر الخاء والرفع أي من إحرام، "حتى أنحر" أهدي، قال الحافظ: استدل به على أن من ساق الهدي لا يتحلل من عمل العمرة حتى يحل بالحج ويفرغ منه؛ لأنه جعل العلة في بقائه على إحرامه كونه أهدي، وكذا وقع في حديث جابر عند البخاري: وأخبر أنه لا يحل حتى ينحر أهدي، وهو قول أبي حنيفة وأحمد ومن وافقهما.

العمل في النحر: لعل الفرق بين الترحمين أن مقصود الأولى مجرد إثبات النحر وأنه من مناسك الحج، سواء كان واجبا أو مندوبا، ومقصود هذه الترجمة بيان الأحوال، فهل يجوز أن ينحر غيره أو يجب النحر بنفسه؟ كما في الحديث الأول، وأينما ينحر؟ وكيف ينحر؟ ومتى ينحر؟.

نحر بعض هديه: وهو ثلاث وستون بدنة كما في حديث جابر الطويل، عدد عمره الشريف، وهذا ما عليه عامة شراح الحديث وأهل التاريخ، "بيده" الشريفة، وليس في النسخ المصرية: "بيده"، لكنه مراد لقوله: "ونحر غيره"، وهو علي بن أبي طالب، "بعضه" أي ما بقي من المائة، وهو سبع وثلاثون بدنة، ففي "مسلم" وغيره عن جابر في حديثه الطويل: ثم انصرف رسول الله ﷺ إلى المنحر، فنحر ثلاثا وستين بيده، ثم أعطى عليا فنحر ما غير، وأخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" بطرق، ثم قال: هكذا قال أكثر الرواة هذا الحديث عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر: أن رسول الله ﷺ نحر من تلك البدن المائة ثلاثا وستين ونحر علي بقبتها، إلا سفيان بن عيينة؛ فإنه روى هذا الحديث عن جعفر بن محمد بهذا السند بلفظ: نحر رسول الله ﷺ ستا وستين، ونحر علي أربعا وثلاثين.

من نذر بدنة إح: من نذر باسم البدنة، "فإنه يلقدها نعين" أي يجعلها علامة للهدى، "ويشعرها" في سنامها كما يشعر أهدي، "ثم ينحرها عند البيت أو بمنى يوم النحر" كما هو حكم الهدايا، "ليس لها" أي لنحرها "محل دون ذلك"، لأنه لما عبرها بدنة علم أنها هدي فتجعل في حكمه، "ومن نذر جزورا من الإبل" أي من نذر بلفظ الجزور، "أو البقر" أي نذر بلفظ: علي ذبح بقرة "فلينحرها حيث شاء" أي في مكان شاء، لا تخصيص لذلك مكة ومنى، قال الباجي: وهذا يحتمل معنيين، أحدهما: أن يكون نذر جزورا، فإن إطلاق هذا النذر لا يتعلق بموضع دون موضع، ونذر أهدي يتعلق بموضع مخصوص، والثاني: أن من نذر سوق جزور معين إلى موضع من المواضع فإن نذر سوقه باطل، وينحره حيث شاء من المواضع التي لا يتكلف سوقه إليها، لقربها، وقال أيضا: =

فَإِنَّهُ يُقْلَدُهَا نَعْلَيْنِ وَيُسْعِرُهَا، ثُمَّ يَنْحَرُهَا عِنْدَ الْبَيْتِ أَوْ بِمَنْىَ يَوْمَ النَّحْرِ،

هـ قوله: "من نذر بدنة" يقتضي أن لفظ "البدنة" لا ينطلق إلا على الهدى، وفي عرف الاستعمال: أن البدنة من الإبل ما أهدي، ولذلك قال: إن من نذر بدنة فحكمه أن يقلدها، ومن نذر جزورا، ففرق بينهما في اللفظ؛ لما اختلفا في المعنى، وصار عنده اسم البدنة مختصا بالهدى، واسم الجزور مختصا بما ليس بهدى.

والنذر للإبل على ضربين، أحدهما: أن ينذر بها باسم البدنة، أو ينذر بها باسم الجزور، فإن نذر بها باسم البدنة فإن ذلك يكون على ثلاثة أوجه: أحدها: أن لا ينوي هديا ولا غيره. والثاني: أن ينوي الهدى. والثالث: أن ينوي غير الهدى، فإن لم ينو شيئا فالأظهر عندي أن لها حكم الهدى، وهو الأظهر من قول ابن عمر؛ لأنه لم يشترط في البدنة البية ولا غيرها، ولأن لفظ البدنة مختص بالهدى، فوجب أن يحمل عليه. وإن نوى الهدى فهو أين في وجوب حكم الهدى، فإن نوى غير ذلك فهو على ما نوى. ومن نذر به باسم الجزور، وهو لفظ مختص بغير الهدى، ولا ينطلق من جهة عرف الشرع على الهدى، فمن نذر على هذا اللفظ فهو عمل يتقرب به إلى الله عز وجل على وجه الصدقة. وأثر الباب أخرجه محمد في "موطئه" ثم قال: قال محمد: هو قول ابن عمر، وقد جاء عن النبي ﷺ وعن غيره من أصحابه: ألهم رخصوا في نحر البدنة حيث شاء، وقال بعضهم: الهدى بمكة؛ لأن الله تعالى يقول: **﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾** (المائدة: ٩٥) ولم يقل ذلك في البدنة، فالبدنة حيث شاء، إلا أن ينوي الحرم، فلا ينحرها إلا فيه، وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم النخعي ومالك بن أنس. قال الخصاص "في أحكام القرآن": اختلف أصحابنا فيمن قال: "الله على بدنة" هل يجوز له نحرها بغير مكة؟ فقال أبو حنيفة ومحمد: يجوز له ذلك، وقال أبو يوسف: لا يجوز له نحره إلا بمكة، ولم يختلفوا فيمن نذر هديا أن عليه ذبحه بمكة، وإن من قال: "الله على جزور" أنه يذبحه حيث شاء، وروى عن ابن عمر أنه قال: من نذر جزورا نحرها حيث شاء، وإذا نذر بدنة نحرها بمكة، وكذا روي عن الحسن وعطاء وعبد الله بن محمد بن علي وسالم وسعيد بن المسيب، وروى عن الحسن أيضا وسعيد بن المسيب قالا: إذا جعل على نفسه هديا بمكة، وإذا قال: بدنة فحيث نوى، وذهب أبو حنيفة إلى أن البدنة بمنزلة الجزور، ولا يقتضي إهدائها إلى موضع، فكان بمنزلة نافر الجزور والشاة ونحوها، وأما الهدى يقتضي إهدائه إلى موضع، وقال تعالى: **﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾** (المائدة: ٩٥) فجعل بلوغ الكعبة من صفة الهدى، ويحتج لأبي يوسف بقوله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ جَعَلْنَا نَحْمًا مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا حَبِيرٌ﴾** (الحج: ٣٦) فكان اسم البدنة مفيدا؛ لكونها قرية كالحدي؛ إذ كان اسم الهدى يقتضي كونه قرية مجعولا لله تعالى، فلما لم يجر الهدى إلا بمكة كان كذلك حكم البدنة قال أبو بكر الخصاص: وهذا لا يلزم من قبل أنه ليس كل ما كان ذبحه قرية فهو مختص بالحرم؛ لأن الأضحية قرية، وهي جائزة في سائر الأماكن، فوصفه للبدن بأنها من شعائر الله لا يوجب تخصيصها بالحرم. وفي "شرح الباب" بعد ما ذكر الاختلاف في ذلك بين أئمتنا؛ والحاصل كما في "النخبة": أن في نذر الهدى يختص بالحرم اتفاقا، وفي الجزور والبقر لا يختص به اتفاقا، وفي البدن لا يختص به عندهما خلافا لأبي يوسف وزفر.

لَيْسَ لَهَا مَجْلٌ دُونَ ذَلِكَ، وَمَنْ تَذَرَ جَزُورًا مِنَ الْإِبِلِ أَوْ الْبَقَرِ، فَلْيَنْحَرْهَا حَيْثُ شَاءَ.

٨٨٦ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَنْحَرُ^{بِلسان} بُدْنَهُ قِيَامًا.

قَالَ **مالك**: لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْلُقَ رَأْسَهُ حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَنْحَرَ قَبْلَ الْفَجْرِ يَوْمَ النَّحْرِ، وَإِنَّمَا الْعَمَلُ كُلُّهُ يَوْمَ النَّحْرِ، الذَّبْحُ وَلِبْسُ الثِّيَابِ وَالْقَاءُ التَّفَثُ وَالْحِلَاقُ، لَا يَكُونُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ يُفْعَلُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ.

كان ينحر بدنه: يضم فسكون، جمع بدنة يفتحون، "قيامًا" حال، سوغ وقوعها من النكرة مع تأخرها عنها، تخصيص النكرة بالإضافة، وفي الأثر استحباب النحر قيامًا، وبه قال الجمهور، منهم الأئمة الأربعة كما تقدم فيما يجوز من الهدى.

حتى ينحر هديه إلخ: لقوله عز اسمه: ﴿وَلَا تَحْقِرُوا زُفُوفَكُمْ حَتَّى تَخْلُقَ الْهَدْيَ مَحْلَةً﴾ (البقرة: ١٩٦) قال الموفق: وفي يوم النحر أربعة أشياء: الرمي ثم النحر ثم الحلق ثم الطواف، والسنة ترتيبها هكذا، فإن النبي ﷺ رتبها كذلك، وصفه جابر في حج النبي ﷺ، وروى أنس: أن النبي ﷺ رمى ثم نحر ثم حلق، رواه أبو داود. قلت: واختلف فيما أحل الترتيب للنسيان ولغيره، "ولا ينبغي" أي لا يجوز "لأحد أن ينحر قبل الفجر يوم النحر" قال الباجي: وجه ذلك أن كل نسك ونحر فإنه لا يكون شيء من ذلك بالليل وإنما هو كله بالنهار، وقد استدل مالك على ذلك بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾ (الحج: ٢٨)، وقال ابن رشد في جملة المسائل المختلفة في الهدى: أما متى ينحر؟ فإن مالكًا قال: إن ذبح هدي التمتع أو التطوع قبل يوم النحر لم يجزه، وجوزّه أبو حنيفة في التطوع، وقال الشافعي: يجوز في كليهما قبل يوم النحر. "وإنما العمل كله" أي كل ما يعمل "يوم النحر" ثم فسر بعض العمل بطريق المثال: "الذبح" للهدى، "ولبس الثياب" يضم اللام مصدر لبس بكسر الواو، "والقاء التفث" كقص الشارب وقلم الأظفار، وسبأى الكلام على تفسيره قريبًا، "والحلاق" بكسر الحاء مصدر حلق، "لا يكون شيئًا" بالرفع في النسخ المصرية وبالنصب في الهندية، "من ذلك" العمل المذكور بعض أمثله قبل يوم النحر؛ لأن بعض هذه الأشياء مرتب على البعض، فإن الحلاق مرتب على الذبح، ولبس الثياب وإلقاء التفث مرتبان على الحلاق، والذبح مرتب على رمي جمرة العقبة، وفي "شرح اللباب": أول وقت صحة الحلق في الحج طلوع فجر يوم النحر، ووقت جوازه بلا جابر أي بلا كفارة بعد رمي جمرة العقبة؛ لأنه قبله موجب للدم عند أي حليفة، وآخر وقت الوجوب غروب الشمس من آخر أيام النحر، ولا آخر له في حق التحلل.

ما جاء في الحلاق

٨٨٧ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ، قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ،

ما جاء في الحلاق: بكسر الحاء مصدر حلق، وبوَب البخاري في "صحيحه": باب الحلق والتقصير عند الإحلال، واكتفى المصنف على الأول فقط مع أن المراد كلاهما؛ لفظه على التقصير، قال الحافظ: أفهم البخاري هذه الترجمة أن الحلق نسك؛ لقوله عند الإحلال، وليس هو نفس التحلل، وكأنه استدل على ذلك بدعائه ﷺ لفاعله، والدعاء يشعر بالثواب، والثواب لا يكون إلا على العبادة لا على المباحات، وكذلك تفضيله الحلق على التقصير يشعر بذلك؛ لأن المباحات لا تفاضل، والقول بأن الحلق نسك قول الجمهور، إلا رواية مضعفة عن الشافعي؛ أنه استباحة محظورة، وقد أوهم كلام ابن المنذر أن الشافعي تفرد بذلك، لكن حكيت أيضاً عن عطاء وأبي يوسف، وهي رواية عن أحمد وبعض المالكية. وقال العيني: قال شيخنا زين الدين في "شرح الترمذي": إنه نسك، قاله النووي، وهو القول الصحيح للشافعي، وفيه خمسة أوجه: أصحها: أنه ركن لا يصح الحج والعمرة إلا به. والثاني: واجب. والثالث: مستحب. والرابع: استباحة محظورة. والخامس: ركن في الحج، واجب في العمرة. وصحح النووي في "مناسكه" أنه نسك، وأنه ركن لا يصح الحج إلا به ولا يجزئ بدم، وبسط الباجي الكلام على هذا الباب في ستة أبواب.

اللهم ارحم المحلقين: قال الحافظ: استدل بذلك على مشروعية حلق جميع الرأس؛ لأنه الذي تقتضيه الصيغة، وقال بوجوب حلق جميعه مالك وأحمد، واستحبه الكوفيون والشافعي، ويجزئ البعض عندهم، واختلفوا فيه فعن الحنفية الربع إلا أبا يوسف فقال: النصف، وقال الشافعي: أقل ما يجب حلق ثلاث شعرات، وفي وجه لبعض أصحابه شعرة واحدة، والتقصير كالحلق، فالأفضل أن يقصر من جميع شعر رأسه، ويستحب أن لا ينقص عن قدر الأثملة، وإن اقتصر على دولها أجزاء هذا للشافعية، وهو مرتب عند غيرهم على الحلق، وهذا كله في حق الرجال. وأما النساء فالمشروع في حقهن التقصير بالإجماع، وفيه حديث لابن عباس عند أبي داود يلفظ: ليس على النساء حلق، وإنما على النساء التقصير، وللترمذي من حديث علي: غي رسول الله ﷺ أن تخلق المرأة رأسها، وقال جمهور الشافعية: لو حلفت أجزاءها ويكره، وقال القاضي أبو الطيب وحسين: لا يجوز. "قالوا" أي الصحابة، قال الحافظ: لم أقف في شيء من الطرق على الذي تولى السؤال في ذلك بعد البحث الشديد، "والمقصرين يا رسول الله" قال الحافظ: الواو معطوفة على شيء محذوف، تقديره: قل: والمقصرين، أو قل: وارحم المقصرين، وهو يسمى العطف التلقيني، زاد العيني: كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ (البقرة: ١٢٤) وتعقبه القاري بأنه ليس من باب التلقين، "قال: اللهم ارحم المحلقين" تنبيهها على أنه ﷺ لم يكثف على المحلقين -

قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: وَالْمُقَصِّرِينَ.

= أولا لعدم الالتفات إلى المقصرين، بل دعا ضم قصدا وكرر الدعاء ضم خاصة؛ لإظهار فضيلة التحليق، "قالوا: والمقصرين يا رسول الله" أكدوا الاستدعاء رحمة للمقصرين، قال القاري: هل هو قول المخلفين أو المقصرين أو قولهما جميعا، احتمالات ثلاث، أظهرها: بعض الكل من النوعين، "قال: والمقصرين" قال الحافظ: في قوله **﴿٣٥﴾** "والمقصرين" إعطاء المعطوف حكم المعطوف عليه، والحديث أخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك مثل سياق "الموطأ". قال الحافظ: كذا في معظم الروايات عن مالك إعادة الدعاء للمحلقين مرتين وعطف المقصرين عليهم في المرة الثالثة، وانفرد يحيى بن بكير دون رواية "الموطأ" بإعادة ذلك ثلاث مرات، ليه عليه ابن عبد البر في "التفصي" وأغفله في "التمهيد"، بل قال فيه: إنهم لم يختلفوا في ذلك، وقد راجعت أصل سماعي من "موطأ" يحيى بن بكير فوجدته كما قال في "التفصي". وإعلم أن دعاءه **﴿٣٥﴾** ثابت في الموضعين: عمرة الحديبية وحجة الوداع، قال الحافظ: وهو المتعين؛ لتطابق الروايات بذلك في الموضعين كما قدمناه، إلا أن السب في الموضعين مختلف، فالذي في الحديبية كان بسبب توقف من توقف من الصحابة عن ذلك، فحالفهم النبي **﴿٣٥﴾** وصالح قريشا على أن يرجع من العام المقبل، والقصة مشهورة، فلما أمرهم النبي **﴿٣٥﴾** بالإحلال توقفوا، فأشارت أم سلمة أن يحل هو **﴿٣٥﴾** قبلهم، ففعل، فتبعوه، فحلق بعضهم وقصر بعضهم، وكان من بادر إلى الحلق أسرع إلى امتثال الأمر ممن اقتصر على التقصير، وقد وقع التصريح بهذا السب في حديث ابن عباس عند ابن ماجه وغيره، ففيه: أنهم قالوا: يا رسول الله! ما بال المخلقين، ظهرت ضم بالرحمة؟ قال: **﴿٣٥﴾** لا هم لم يشكروا قلت: والظاهر أنهم قصروا أولا، ثم لما رأوا أن النبي **﴿٣٥﴾** حرضهم على الحلق حلقوا، ففي "المحلى" روى أبو يعلى عن أبي سعيد الخدري: حلق يوم الحديبية النبي **﴿٣٥﴾** وأصحابه إلا عثمان وأبو قتادة، فظاهره: أنهم حلقوا كلهم غيرهما، وأما السب في تكرير الدعاء للمحلقين في حجة الوداع فقال ابن الأثير في "النهاية": أكثر من حج مع النبي **﴿٣٥﴾** لم يسبق الحدي، فلما أمرهم أن يفسخوا الحج إلى العمرة ثم يتحللوا منها شق عليهم، ثم لما لم يكن ضم بد من الطاعة كان التقصير في أنفسهم أخف من الحلق، ففعله أكثرهم، فرجح النبي **﴿٣٥﴾** فعل من حلق؛ لكونه أيسر في امتثال الأمر. قال الحافظ: وفيما قاله نظر وإن تابعه عليه غير واحد؛ لأن المتنح يستحب في حقه أن يقصر في العمرة ويحلق في الحج إذا كان ما بين النسكين متقارباً، وقد كان ذلك في حقهم كذلك، فالأولى ما قاله الخطابي وغيره: إن عادة العرب أنها كانت تحب توفير الشعر والتزين به، وكان الحلق فيهم قليلا، وربما كانوا يرونه من الشهرة ومن زى الأعاجم، فلذلك كرهوا الحلق واقتصروا على التقصير. والأوجه عندي ما قاله ابن الأثير ومن تابعه: فإن المتنح وإن كان المستحب في حقه التقصير، لكن عارضه هنا توقفهم في الإحلال، حتى راجعوا في ذلك النبي **﴿٣٥﴾**، وقالوا: نطلق إلى منى وذكر أحدهما يقطر، فكان الحلق في حقهم أيسر للامتنال كفعليهم في الحديبية، وما حكى الحافظ عن الخطابي وتبعه على ذلك الزرقاني وغيره يأتي عنه كلام الخطابي في "المعالم".

٨٨٨ - **مالك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يَدْخُلُ مَكَّةَ لَيْلًا وَهُوَ مُعْتَمِرٌ، فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَيَبْنِي الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ وَيُؤَخِّرُ الْحِلَاقَ حَتَّى يُصْبِحَ. قَالَ: وَلَكِنَّهُ لَا يَعُودُ إِلَى الْبَيْتِ، فَيَطُوفُ بِهِ حَتَّى يَخْلُقَ رَأْسَهُ،
أي القاسم

يدخل مكة الحج: ولعله كان اتباعاً لفعله **في** عمره الجعانة، قال النووي: يستحب دخول مكة نهاراً لا ليلاً، وهو أصح الوجهين لأصحابنا، وبه قال ابن عمر وعطاء والنخعي وإسحاق بن راهويه وابن المنذر. والثاني: هما سواء، لا فضيلة لأحدهما على الآخر، وهو قول القاضي أبي الطيب والناوردي وابن الصباغ والعيدري من أصحابنا، وبه قال طاووس والثوري، وقالت عائشة وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز: يستحب دخولها ليلاً وهو أفضل من النهار، وفي "اللياب": لا بأس بدخولها ليلاً ونهاراً، ولكن دخوله نهاراً أفضل، وفي "فتاوى قاضي خان": يستحب أن يدخلها نهاراً. "فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة" أطلق عليه الطواف تغليبا أو باعتبار اللغة، "ويؤخر الحلاق بالكسرة، أي حلق الرأس "حتى يصبح" غاية للتأخير، ولا حرج عليه في تأخيره إذا شغله عنه مانع، وأظنه لم يجد في الليل من يخلقه، قاله أبو عمر. وقال القاري في "شرح اللياب": يختص حلق المعتمر بالمكان عند أبي حنيفة ومحمد، خلافاً لأبي يوسف وزفر، وأما الرمان في حق المعتمر فلا يتوقت بالإجماع، وقال أيضاً: إن كان الفارغ من السعي متمتعاً لم يسق الهدى، أو مفرداً بعمره، فعليه أن يخلق ويحل إلا أنه لا يجب عليه أن يخرج من إحرامه، بل له اختيار في بقاءه.

قال إمام: عبد الرحمن "ولكنه" أي أباه القاسم "لا يعود إلى البيت" بعد الفراغ من طواف العمرة، "فيطوف به" مرة أخرى تطوعاً، "حتى يخلق رأسه" قال الباجي: يريد أنه كان لا يطوف بالبيت حتى يتحلل من عمرته بالحلاق؛ لأن من سنة المعتمر أن لا يطوف بالبيت متفلاً حتى يكمل عمرته ويتحلل منها بالحلاق، وقد قال مالك فيمن طاف وسعى لعمرته ليلاً، فأخر الحلاق حتى يصبح: لا يتنفل بطواف ولا يدخل البيت، ولا يقربه حتى يخلق، وقال محمد في "موطئه" بعد أثر الباب: لا يعجبنا له أن يعود في الطواف حتى يخلق أو يقصر كما فعل القاسم. وفي "التعليق الممجد": أي لا يسرنا ولا يستحب عندنا، وذلك ليقع التوالي بين طواف العمرة والخلق من غير فصل بينهما، وإن كان ذلك أيضاً جائزاً. وذكر الشيخ في "المسوى" بعد أثر الباب: عليه أهل العلم أن السنة ذلك. وترجم البخاري في "صحيحه": باب من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج إلى عرفة، وأورد فيه حديث ابن عباس قال: قدم النبي ﷺ مكة، فطاف وسعى ولم يقرب الكعبة بعد طوافه بها، حتى رجع من عرفة قال الحافظ: وهو ظاهر فيما ترجم له، وهذا لا يدل على أن الحاج منع من الطواف قبل الوقوف، فعليه **في** ترك الطواف تطوعاً خشية أن يظن أحد أنه واجب، وكان يجب التخفيف على أمته، ونحن ذلك جزم العيني والقسطلاني "قال" عبد الرحمن "ورعاً دخل" أي "المسجد" في آخر الليل "فأوتر فيه" أي صلى الوتر "ولا يقرب البيت" ليلاً يؤم أن للعمره طوافين.

قَالَ: وَرُبَّمَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَأَوْتَرَ فِيهِ وَلَا يَقْرُبُ النَّبْتَ.

قَالَ مَالِكٌ: التَّفَثُ: حَلَاقُ الشَّعْرِ، وَلُبْسُ الثِّيَابِ، وَمَا يَتَّبَعُ ذَلِكَ. قَالَ يَحْيَى: سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ الْحِلَاقَ فِي الْحَجِّ: هَلْ لَهُ رُحْصَةٌ فِي أَنْ يَخْلُقَ بِمَكَّةَ؟ قَالَ: ذَلِكَ وَاسِعٌ، وَالْحِلَاقُ بِمَنْى أَحَبُّ إِلَيَّ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا: ..

حلاق الشعر الخ: بكسر الحاء مصدره، وفي بعض النسخ: إحلاق، "ولبس الثياب" بضم اللام مصدر أيضاً، "وما يتبع ذلك" من قص الأظفار والاعتسال بالخطمي والأشنان ونحو ذلك، وفي "المحلى": اختلف أهل اللغة في التفث، فقيل: هو الوسخ، وقيل: هو إزالته، وكلام الإمام مالك هذا يشير إلى الثاني، وقوله سابقاً: "إلقاء التفث" يفهم منه المعنى الأول. **سئل الخ:** بيناه المجهول، "مالك" الإمام "عن" حكم "رجل نسي الحلاق" بمعنى ليس في النسخ الهندية: بمعنى، لكنه مراد، "في الحج، هل له رخصة في أن يخلق بمكة؟ قال" مالك: "ذلك واسع" أي جائز، "والحلاق بمعنى أحب إلي" قال الباجي: موضع الحلاق في الحج منى، وفي العمرة مكة، وإنما يتعلق هذين الموضعين على أنه المشروع على الاستحباب، وقد قال مالك في الذي يذكر الحلاق بمكة قبل الطواف للإفاضة: لا يطفوف، وليرجع إلى منى فيحلق ثم يفيض، قال: فإن لم يفعل وحلق بمكة، أجزأ عنه، وقد روى ابن القاسم فيمن حلق في الحل أيام منى: لا أرى عليه شيئاً إذا حلق في أيام منى. وفي "شرح الباب": يختص حلق الحاج بالزمان والمكان عند أبي حنيفة، ولا يختص بواحد منهما عند أبي يوسف على ما في "الهداية" و"شرح الجامع" وغيرهما، وذكر الكرماني والسروجي عن أبي يوسف: أن الحلق يختص بالزمان دون المكان، وعند محمد بنوقت بالمكان، وعند زفر يتعين بالزمان لا المكان، فالزمان أيام النحر الثلاثة ولياليها، والمكان الحرم، والتخصيص في التوقيت للنظمين بالدم لا للتحليل، فلو حلق أو قصر في غير ما توقت به لزمه الدم، ولكن يحصل به التحلل في أي مكان وزمان أتى به بعد دخول وقته، أي أوان تحلله.

لا اختلاف فيه الخ: بالمدينة المنورة "أن أحداً لا يخلق رأسه، ولا يأخذ من شعره" من الإبط والشوارب والعانة وغيرها، "حتى ينحر هدياً إن كان معه" وقد تقدم قريباً أن ذلك على السلية، فإن عكسه فلا شيء عليه في المشهور من مذهب مالك، وهو كذلك عند أبي حنيفة في حق المفرد، وأما القارن والمتنع فالترتيب بين الذبح والحلق واجب عنده يجب الدم بتركه، وأنت خبير بأن قول مالك في "الموطأ" يؤيد الثاني، ولذا مال ابن الماحشون إلى وجوب الدم، "ولا يحل" بفتح المشاة التحتية وكسر الحاء المهملة "من شيء حرم عليه" بالإحرام "حتى يحل من إحرامه" بمعنى يوم النحر، ودليل ذلك أن الله تبارك وتعالى قال: **﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ تَبْلُغُوا الْحَدِيثَ مَحْلَّةً﴾** والمراد بالبلاغ: النحر في محله، فقد قال عز اسمه في جزاء الصيد: **﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾** (المائدة: ٩٥) ومعناه منحوراً بها، فإنه لو مات بها الهدي قبل أن يذبح لما أجزأ عن جزاء الصيد.

أَنْ أَحَدًا لَا يَحْلِقُ رَأْسَهُ وَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيًا إِنْ كَانَ مَعَهُ، وَلَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرُمَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحِلَّ بِمَنْىَ يَوْمَ النَّحْرِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ﴾

(الفرد: ١٩٦)

التَّقْصِيرُ

- ٨٨٩ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا أَفْطَرَ مِنْ رَمَضَانَ وَهُوَ يُرِيدُ الْحَجَّ، لَمْ يَأْخُذْ مِنْ رَأْسِهِ وَلَا مِنْ لِحْيَتِهِ شَيْئًا حَتَّى يَحُجَّ. قَالَ **مَالِكٌ**: وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ.
- ٨٩٠ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا حَلَقَ.....

التقصير: قد عرفت في مبدأ الباب السابق أن الحلق والتقصير سيان في التحلل، ولا فرق بينهما، إلا أن الحلق أفضل، فمقصود المصنف بهذه الترجمة بيان الشعور المتفرقة من قص الشارب وأطراف اللحية، وبيان الأحكام المتفرقة من باب الحلق كالنسيان وغيره، وغيره بلفظ التقصير تنبيهها على اختلاف الغرض من الترجمتين، ولما أن أكثر الآثار الواردة في هذا الباب من لفظ التقصير.

وهو يريد الحج الحج: في هذه السنة، "لم يأخذ من رأسه" أي لا يحلقه ولا يقصره، "ولا من لحيته" أي من أطرافها "شئاً" من الشعور "حتى يحج" طلباً لتوفير ما يأخذ من ذلك في حجه عند الحلاق، ولذا استحبوا للمعتمر أن لا يحلق إذا كان يقرب الحج؛ ليوفر شعره للحلاق في الحج، وطلباً لمزيد الشعث المطلوب في الحج، فقد قال النبي ﷺ: **الحج الشعث النفل**، ولذا قال عمر: يا أهل مكة! ما شأن الناس يأتون شعثاً وأنتم مدهنون؟ "قال مالك: وليس ذلك على الناس" قال الباجي: يريد أنه لا يجب على الناس التزام مثل هذا على وجه الوجوب، ويحتمل أن يريد أنه ليس عليهم على وجه التدب والاستحباب؛ لأنه لم يرو ما يؤيده عند مالك، ولما فيه من طول الشعث، وتقدم الامتناع من الأخذ من الشعر قبل الإحرام بمدة طويلة. قلت: والظاهر عندي الأول، فإنه سيأتي في آخر الباب تحت أثر سالم ما قد روي في "المجموعة" عن مالك من قوله: أما شعر رأسه فأحب إلي أن يعفى ويوفر للشعث، وكذا يأتي عن القاري من الحنفية: أن المسحوب إبقاء شعر الرأس تثقيلاً لميزان الأجر.

كان إذا حلق: رأسه "في حج أو عمرة" وتحلل من الإحرام "أخذ من لحيته وشاربه" أي قصر من أطرافهما أيضاً لظهورهما؛ لتركه الأخذ منهما من أول شوال كما تقدم، لا لأنه من تمام التحلل، قال صاحب "المحلى": زاد أبو داود: كان يقبض بيده على لحيته ويأخذ من طرفها مما يخرج من قبضته، قال الربيع: وكان مالك يقول: =

فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَخَذَ مِنْ لِحْيَتِهِ وَشَارِبِهِ.

٨٩١ - **مَالِكٌ** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ فَقَالَ: إِنِّي أَقْضْتُ وَأَفَاضْتُ مَعِيَ أَهْلِي، ثُمَّ عَدَلْتُ إِلَى شَعْبٍ،

= ليس على أحد الأحذ من لحيته وشاربه، وإنما النسك في الرأس. وفي "الباب": ويستحب بعد الحلق أخذ الشارب وقص الظفر، وقال الزبلي: يستحب له إذا حلق رأسه أن يقص ظفروه وشواربه، ولا يأخذ من لحيته شيئاً لأنه مثله، ولو فعله لا يجب عليه شيء، قال القاري: وفيه أنه ورد في السنة إصلاح اللحية بما يريد على القصة، فلا يكون أخذها مثله بل حلقها مثله، نعم، الظاهر أنه لا يستحب شيء من ذلك سوى الحلق أو التقصير في هذا المقام اقتداء به **في** وإن كان الحلق متضمناً للإذن بقضاء التفت بعد فراع الإحرام، ففي "البدائع": ليس على الحاج إذا حلق أن يأخذ من خيته لله تعالى، فإن هذا ليس بشيء؛ لأن الواجب حلق الرأس بالنص، ولأن حلق اللحية من باب المثلة، ولأن ذلك تشبيه بالنصاري، فالظاهر أن من أنكر ذلك من الحنفية أنكر كونه من باب التحلل أو حلق اللحية، وإلا فما كان من باب قضاء التفت مندوب برأسه، ولذا قال شيخنا الدهلوي في "المسوى" بعد أثر الباب: وعليه أهل العلم أن ذلك حسن، وذكر شيخنا الكنكوهي في "مناسكه": يستحب بعد الحلق الأخذ من شواربه وتقليم أظفاره، وفي "الغنية": يستحب قص أظفاره وشاربه واستحداده بعد حلق رأسه، "غاية الشروحي". وقال محمد بعد أثر الباب: ليس هذا بواجب، من شاء فعله ومن شاء لم يفعله. وفي هامشه: أي ليس أخذ اللحية والشارب واحداً بل مستوف أو مستحب، أو يقال: ليس هذا من واجبات الحج ومناسكه كحلق الرأس وتقصيره، وإنما فعله ابن عمر **في** اتفاقاً.

إني أقضت إحد: طفت طواف الإفاضة، "وأفاضت معي أهلي" هكذا في جميع النسخ الهندية غير "المصنف" وهو ظاهر، أي طافت معي زوجتي طواف الإفاضة، وفي نسخة "المصنف": وأقضت معي بأهلي، وهكذا في أكثر النسخ المصرية، وهو أيضاً ظاهر؛ للتعدي بالباء، وفي بعض النسخ المصرية: أقضت معي أهلي، بدون الباء، وهو لا يصح إلا على المعنى اللغوي من الإفاضة بمعنى الإساءة، "ثم عدلت إلى شعب" بكسر الشين المعجمة الطريق في الخيل، ومسيل الماء في بطن أرض، أو ما انفرج بين الخيلين، "فذهبت لأدنو من أهلي" أريد أن أجامعها، "فقالت: إني لم أقصر من شعري بعد" بضم الدال أي إلى الآن، قال الباجي: منعته الدنو منها، ومعناه الجماع؛ لما لم تكن قصرت بعد، وهذا يقتضي أن من طاف للإفاضة ولم يحلق، فإنه لا يجامع أهلها لأنه قد بقي عليه شيء من التحلل؛ لأن الحلاق من التحلل في الحج، ولا يشكل عليه أن التحلل الأصغر يحصل عند المالكية بمجرد الرمي يوم النحر، ولا يتوقف على الحلاق كما تقدم في غسل الحرم؛ لأن الجماع يتوقف على التحلل الأكبر، وهو لا يحصل إلا بعد تمام النسك، وفي "شرح الباب": حكم الحلق التحلل، فيباح به جميع ما حظر بالإحرام إلا الجماع ودواعيه، =

فَذَهَبْتُ لِأَدْتُو مِنْ أَهْلِي، فَقَالَتْ: إِنِّي لَمْ أَقْصِرْ مِنْ شَعْرِي بَعْدُ، فَأَخَذْتُ مِنْ شَعْرِهَا بِأَسْنَانِي، ثُمَّ وَقَعْتُ بِهَا، فَضَحِكَ الْقَاسِمُ وَقَالَ: مُرْهَا فَلْتَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهَا بِالْجَلَمَيْنِ ^{بالمقارض}. قَالَ مَالِكٌ: أَسْتَحِبُّ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يُهْرَقَ دَمًا، وَذَلِكَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسْكِهِ شَيْئًا فَلْيُهْرَقْ دَمًا.

٨٩٢ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ لَقِيَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِهِ يُقَالُ لَهُ: الْمُجَبِّرُ،

= فإنه يتوقف حله على طواف الإفاضة إن وجد الطواف بعد الحلق، وإن طاف قبل الحلق لم يحل النساء. "فأخذت من شعرها بأسناني" جمع سن، وهذا جائز عند الخفية أيضًا، إذا قصر مقدار الربع الواجب، قال القاري: لو أزال الشعر بالثورة أو التلف بيده أو أسنانه، يعني في التقصير بفعله أو بفعل غيره أجزأ، "ثم وقعت بها" أي نكثتها، "فضحك القاسم" بن محمد تعجبًا بما أخرجه به عن نفسه من الحرص على الجماع والنسب له، وإقامته القص بأسنانه لشيء من شعرها مقام التقصير حرصًا على بلوغ ما أُراده، كذا في "المستقى"، "فقال: مرها فتأخذ من شعرها بالجلمين" بفتح الجيم واللام وبالميم، بلفظ تنية الجلم بفتححتين: المقارض، يقال فيه: الجلم والجلمان، كما يقال: المقراض والمقراضان والقلم والقلمان، ويجوز أن يجعل الجلمان والقلمان اسمًا واحدًا على فعلا كالمسرطان، وتجعل النون حرف إعراب، ويجوز أن يقيما على باهما في إعراب المثني، فيقال: شريت الجلمين والقلمين، قاله المصباح، وفي "الجمع": الجلم: الذي يجز به الشعر والصوف، والجلمان شفراته.

أَسْتَحِبُّ فِي مِثْلِ هَذَا: قال الزرقاني: قوله: "في مثل هذا" أي في تقادم الإفاضة على الحلق أن يهرق دما ولا يجب. "وذلك" أي وجه استحباب الهدي أو إيجابه "أن عبد الله بن عباس قال" كما رواه الإمام مالك بنفسه، كما سيأتي في ما يفعل من نسي من نسكه شيئًا برواية أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: "من نسي أو ترك من نسكه شيئًا فليهرق دما" ووجه الاستدلال: أنها تركت الحلاق في محله، قال الباجي: وإذا كان عليه أن يهرق دما في نسيانه مع عذر النسيان فيأن يكون عليه في العمدة أولى.

أَنَّهُ لَقِيَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِهِ: أي من أقاربه، وأهل الرجل: من يجمعه وإياهم نسب أو دين أو ما يجري مجراهما، قاله الراغب، وهو ابن أخيه عبد الرحمن بن عبد الرحمن الأصغر بن عمر بن الخطاب، وهو الذي "يقال له: الجمر" بجمع وموحدة ثقيلة مفتوحة بوزن محمد. "قد أفاض" أي طاف طواف الإفاضة، "و لم يخلق ولم يقصر، جهل" أن "ذلك" كان يخرمه، "فأمره" عمه "عبد الله بن عمر أن يرجع" ظاهر السياق أنه أمره بالرجوع إلى منى، وإلا لقال: فأمره أن يخلق فيفيض، "فيخلق أو يقصر، ثم يرجع إلى البيت فيفيض" ليأتي بالترتيب المطلوب بالكمال، والترتيب بين الحلق والإفاضة مندوب عند المالكية، كما صرح به الدردير، وكذا عند الشافعي وأحمد صرح به الموفق، =

قَدْ أَفَاضَ وَلَمْ يَحْلِقْ وَلَمْ يَقْصُرْ، جَهِلَ ذَلِكَ، فَأَمَرَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَنْ يَرْجِعَ فَيَحْلِقَ أَوْ يَقْصُرَ، ثُمَّ يَرْجِعَ إِلَى الْبَيْتِ فَيُفِيضَ.

٨٩٣ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ دَعَا بِالْجَلْمَيْنِ، فَقَصَّ شَارِبَهُ وَأَخَذَ مِنْ لِحْيَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْكَبَ وَقَبْلَ أَنْ يَهْلَ مُحْرِمًا.

التَّلْبِيدُ

٨٩٤ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَنْ ضَمَرَ فَلْيَحْلِقْ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِالتَّلْبِيدِ.

= وكذا عند الحنفية، صرح به القاري في "شرح الباب" إذ قال: إن الترتيب بين طواف الزيارة وبين الرمي والحلق سنة، وليس بواجب، حتى لو طاف قبل الرمي والحلق لا شيء عليه، إلا أنه حالف السنة. وقال محمد بعد أثر الباب: وهذا نأخذ، وفي هامشه: أمره بالرجوع إلى متى والحلق أو القصر هناك ثم الطواف أمر تدب مراعاة للترتيب المسنون، وإلا فيحوز الحلق والقصر في غير متى في الحرم مطلقا، والطواف قبلهما يعنده ولا شيء عليه، لكنه مكروه.

دَعَا بِالْجَلْمَيْنِ: بفتحين "فقص شاربه وأخذ من" أطراف "لحيته" نعا للتطيف وقت الاغتسال للإحرام، "قيل أن يركب" دأبه "وقبل أن يهل" بالتلبية "محرمًا" لكلا يطول ذلك بالإحرام، قال الباجي: وقد روي عن ابن عمر: أنه كان يوقر شعر رأسه ولحيته إذا أراد الحج من آخر رمضان، فيحتمل أن يكون سالم بن عبد الله رأى في ذلك خلافا رأيه، ويحتمل أن يكون سالم إنما كان يفعل ذلك في العمرة، وكان ابن عمر يفعل ذلك في الحج، وحكمهما عندهما مختلف، قلت: والظاهر أن لا اختلاف بينهما إلا في الأخذ من اللحية فقط، أما شعر الرأس فليس في أثر سالم أخذه، وليس فيما تقدم من أثر ابن عمر ترك الشارب، وقد روي في "المجموعة" عن مالك في الذي يريد أن يحرم: لا بأس أن يقص شاربه ويقلم أظفاره ويتنوّز عند ما يريد أن يحرم. وأما شعر رأسه فأحب إلي أن يعفى ويؤخر للشعث.

قال: وقد أحرجه البخاري في باب التلبيد من كتاب اللباس برواية أبي اليمان عن شعيب عن الزهري عن سالم عن أبيه قال: سمعت عمر يقول: "من صفر" بفتح المعجمة والفاء مخففة ومثقلا، كذا في "الفتح"، أي جعل رأسه ضفائر، كل ضفيرة عليحدة، قال العيني: بالضاد المعجمة والفاء الخفيفة والثقيلة، نسج الشعر عرضا، ومنه الضفيرة. وفي "المجموع": صفر الشعر: إدخال بعضه في بعض، ولفظ النسج المصرية: من صفر رأسه، وليس في الهندية لفظ "رأسه" "فليحلق ولا تشبهوا" قال الحافظ: حكى ابن بطال أنه بفتح أوله، والأصل: لا تشبهوا، فحذفت إحدى التائين، قال: ويجوز ضم أوله وكسر الموحدة، والأول أظسهر، وعلى الأول اقتصر العيني. =

٨٩٥ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَنْ عَقَصَ رَأْسَهُ أَوْ ضَفَرَ أَوْ لَبَّدَ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحِلَاقُ.

= وقال ابن عبد البر: روي بضم الناء وفتحها وهو الصحيح، أي لا تشبهوا، ومعنى الضم: لا تشبهوا علينا، فنفعلوا ما لا يشبه التليد الذي سنة فاعله الخلق. "بالتليد" زاد البخاري في حديثه: وكان ابن عمر يقول: لقد رأيت رسول الله ﷺ ملبداً، واختلف المعتنون لشرح الأحاديث في مراد عمر **رضي الله عنه** حتى ناقض بعضهم بعضاً في المعنى، فاحتجنا أن نورد كلامهم بنصه، فقال الزرقاني: "من ضفر فليحلق" وجوبا فإن قصر لم يجزه، وعليه الخلق، "ولا تشبهوا" الضفر "بالتليد" لأنه أشد منه، فيجوز التقصير عند عمر لمن لبّد دون من ضفر. وقال الخافض: أما قول عمر **رضي الله عنه** فحملة ابن بطال على أن المراد: أن من أراد الإحرام فضفر شعره ليمنعه من الشعث، لم يجزه أن يقصر؛ لأنه فعل ما يشبه التليد الذي أوجب الشارع فيه الخلق، وكان عمر يرى أن من لبّد رأسه في الإحرام تعين عليه الخلق والتسك، ولا يجزئه التقصير، فشبه من ضفر رأسه عن لبده، فلذلك أمر من ضفر أن يخلق، ويحتمل أن يكون عمر أراد الأمر بالخلق عند الإحرام، حتى لا يحتاج إلى التليد ولا إلى التقصير، أي من أراد أن يضرّف أو يلبّد فليحلق، فهو أولى من أن يضرّف أو يلبّد، ثم إذا أراد بعد ذلك التقصير لم يصل إلى الأخذ من سائر التواحي كما هي السنة، ولما فهم ابن عمر عن أبيه أنه كان يرى أن ترك التليد أولى، فأخبر هو أنه رأى النبي ﷺ يفعل، وقال العيني: كان مذهب عمر أن من لبّد رأسه تعين عليه الخلق في التسك ولا يجزئه التقصير، فشبه من ضفر رأسه عن لبده، فلذلك أمر من ضفر أن يخلق وقوله: "لا تشبهوا" أصله: لا تشبهوا، أي لا تضفروا كالمليدين فإنه مكروه في غير الإحرام، مندوب فيه.

من عقص رأسه: لوى شعره وأدخل أطرافه في أصوله، قال الباجي: العقص: أن يعقص شعره في قفاه إذا كان ذا جمّة؛ لئلا يتشعث "أو ضفر" ضبطه صاحب "المحلى" بتشديد القاء، وقد تقدم الوجهان، "أو لبّد" بتشديد الموحدة "فقد وجب عليه الحلاق" ولا يجزئه التقصير، وإلى هذا ذهب الجمهور، منهم مالك والثوري وأحمد والشافعي في القديم، وقال في الجديد كالحنفية: لا يتعين إلا إن نذر أو كان شعره خفيفا لا يمكن تقصيره، قال الزرقاني وتبعه صاحب "التعليق الممجد": وأما عند الحنفية فقال محمد بعد أثر الباب: وبهذا نأخذ، من ضفر فليحلق، وذكر الشيخ في "المسوى" على أثر الباب: وعليه أبو حنيفة، في "الفتاوى": لو تعذر الخلق لعارض تعين التقصير، أو التقصير لعارض تعين الخلق، كأن لبده بصمغ فلا يعمل فيه المقراض، ومضى نقض تناثر بعض شعره، وذلك لا يجوز للمحرم قبل الخلق، وفي "الدر المختار": ومضى تعذر أحدهما لعارض تعين الآخر، فلو لبّد بصمغ بحيث تعذر التقصير تعين الخلق، قال ابن عابدين: وكذا لو كان معقوصا أو مضفورا كما عزي إلى "المبسوط"، ووجهه: أنه إذا نقضه تناثر بعض الشعر، فيكون جناية على إحرامه، لكن قد يقال: إن هذا التناثر غير جناية؛ لأنه في وقت جواز إزالة الشعر بخلق أو غيره ولو تلفا منه أو من غيره، فبقي ما في "المبسوط" مشكلا، تأمل.

الصَّلَاةُ فِي الْبَيْتِ وَتَقْصِيرُ الصَّلَاةِ وَتَعْجِيلُ الْخُطْبَةِ بِعَرَفَةَ

٨٩٦ - **مَالِكٌ** عَنْ **نَافِعٍ**، عَنْ **عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ**، أَنَّ **رَسُولَ اللَّهِ ﷺ** دَخَلَ الْكَعْبَةَ، هُوَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالُ بْنُ رَبَاحٍ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْحَضْرِيُّ، فَأَغْلَقَهَا عَلَيْهِ وَمَكَثَ فِيهَا، قَالَ **عَبْدُ اللَّهِ**: فَسَأَلْتُ **بِلَالَ** حِينَ خَرَجَ، مَا صَنَعَ **رَسُولُ اللَّهِ ﷺ**؟

دخل الكعبة: عام فتح مكة، كما وقع مبينا عند البخاري في كتاب الجهاد "وأسماء بن زيد" بن حارثة، حبه وابن حبه **بِلَالُ بْنُ رَبَاحٍ** يفتح الرءاء المهمة وخفة التوحدة، المؤذن، أحد السابقين الأولين، "وعثمان بن طلحة" بن أبي طلحة بن عبد العزى بن عبد الدار بن قصي بن كلاب القرشي الحنفي يفتح الحياء المهمة والحجيم نسبة إلى حجاب الكعبة، وهي خدمتها والقيام بأمرها، "فأغلقها" بصيغة الأفراد في جميع السج، وهكذا لفظ عمدا، أي أغلق عثمان الكعبة عليه **بِلَالُ بْنُ رَبَاحٍ** زاد في رواية حسان بن عطية عن نافع عند أبي عوانة: من داخل، ومسلم والنسائي من طريق ابن عوف عن نافع: فأجاف عليهم عثمان الباب، وحكى الحافظ عن "الموطأ" بلفظ: فأغلقها عليه، قال: والتفسير لعثمان وبلال، ولفظ البخاري برواية سالم عن أبيه: فأغلقوا عليهم قال الحافظ: الجمع بينهما بأن عثمان هو المباشر لذلك؛ لأنه من وظيفته، ولعل بلالا ساعده في ذلك، ورواية الجمع يدخل فيها الأمر بذلك والراضي به، "ومكث" يفتح الكاف وضمها "فيها" أي الكعبة، زاد يونس: هارا طويلا، وفي رواية فليح: زمانا بدلا "هارا"، ومسلم من رواية ابن عوف عن نافع: فمكث فيها مليا.

قال عبد الله الخ: وفي البخاري برواية سالم: فلما فتحوا كنت أول من ولج، فلقبت بلالا فسألت، قال الحافظ: وفي رواية فليح: ثم خرج، فالتدر الناس الدخول فسبقتهم، وفي رواية أيوب: كنت رجلا شابا قويا، فادرت الناس فبدرتهم، وفي رواية جويرية: كنت أول الناس ولج على أثره، فسألت بلالا، والبخاري برواية سالم: فلما فتحوا كنت أول من ولج فلقبت بلالا فسألت حين خرج، ولفظ البخاري برواية مجاهد عن ابن عمر: فأقبلت والنبي **ﷺ** قد خرج وأجد بلالا قائما بين المابين، قال الحافظ: المصراعين، وحمله الكرماني تجويزا على حقيقة التثنية، وقال: أراد بالباب الثاني الذي لم تفتح فريش حين بليت الكعبة باعتبار ما كان، أو كان إخبار الراوي بذلك بعد أن فصح ابن الزبير، وهذا يلزم منه أن يكون ابن عمر وجد بلالا في وسط الكعبة، وفيه بعد: ما صنع رسول الله **ﷺ** هكذا أخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك في الصلاة بين السور. قال الحافظ: وفي رواية جويرية ويونس وجمهور أصحاب نافع: فسألت بلالا أين صلى؟ احتسروا أول السؤال، وتنت في رواية سالم عبد البخاري في الحج: هل صلى فيه؟ قال: نعم، وكذا في رواية مجاهد وابن أبي مليكة عن ابن عمر: فقلت: أصلى النبي **ﷺ** في الكعبة؟ قال: نعم، فظهر أنه استنت أولا هل صلى أو لا؟ ثم سأل عن موضع صلاته في البيت =

فَقَالَ: جَعَلَ عَمُودًا عَنْ يَسَارِهِ وَعَمُودَيْنِ عَنْ يَمِينِهِ وَثَلَاثَةَ أَعْمِدَةٍ وَرَاءَهُ، وَكَانَ الْبَيْتُ يَوْمَئِذٍ عَلَى سِتَّةِ أَعْمِدَةٍ، ثُمَّ صَلَّى.

= "فقال: جعل عموداً بالافراد "عن يساره، وعمودين" بالثنية "عن يمينه" هكذا في جميع النسخ الهندية ونسخة الباجي والتفصي، والمعنى: بالافراد إلى اليسار والثنية إلى اليمين، وكذا في رواية محمد، ووقع في أكثر النسخ المصرية ونسخة "التوير" والزرقاني عكسه، يعني بالافراد إلى اليمين والثنية إلى اليسار، وقال الزرقاني: هكذا رواه يحيى الأندلسي ويحيى النيسابوري والشافعي وابن مهدي في إحدى الروايتين عنهما وبشر بن عمر، وقال ابن القاسم والقعني وأبو مصعب ومحمد بن الحسن والشافعي وابن مهدي في إحدى الروايتين عنهما عكس الأولى إلخ مختصراً، والظاهر عندي أن الصواب في رواية يحيى هو ما في النسخ الهندية؛ لاتفاقها عليه، وموافقة الباجي والتفصي وغيرهما من النسخ المصرية، وهكذا حكى الأبي في "الإكمال" عن "الموطأ"، وما ذكر الزرقاني من اختلاف النسخ لعله أخذ من كلام الحافظ، لكن الحافظ لم يذكر رواية يحيى الليثي، ويحتمل أن يكون ليحيى الليثي أيضاً روايتان كما للشافعي وغيره "وثلاثة أعمدة وراءه" واتفقت النسخ كلها على ذلك، والحديث أخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك بلفظ: عموداً عن يساره وعموداً عن يمينه، وثلاثة أعمدة وراءه، وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة، ثم قال البخاري: وقال إسحاق: حدثني مالك وقال: عمودين عن يمينه.

سنة أعمدة: قال الفاري: بخلاف اليوم فإنه حيثئذ على ثلاثة أعمدة، وهو كذلك إلى زماننا هذا على ثلاثة أعمدة، وتقدم في كلام الحافظ أن في قوله: "يومئذ"، إشعاراً بأنه تغير عن هيئته الأولى، وقد أخرج البخاري في الحج برواية سالم عن أبيه بلفظ: بين العمودين البتائين، قال الحافظ: ووقع في رواية فليح في المغازي: بين ذلك العمودين المقدمين، وكان البيت على ستة أعمدة سطرين، صلى بين العمودين من السطر المقدم، وجعل الباب خلف ظهره، وكل هذا إخبار عما كان عليه البيت قبل أن يهدم ويبنى في زمن ابن الزبير، فأما الآن فقد بين موسى بن عقبة في روايته عن نافع، أخرجه البخاري في باب "الصلاة في الكعبة" فقال: إن بينه وبين الجدار الذي استقبله قريباً من ثلاثة أذرع، وحزم يرفع هذه الزيادة مالك عن نافع فيما أخرجه أبو داود من طريق عبد الرحمن ابن مهدي، والدار قطني في "الغرائب" من طريقه، وطريق عبد الله بن وهب وغيرهما عنه، ولفظه: وصلى بينه وبين القبلة ثلاثة أذرع، وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق هشام بن سعد عن نافع، وهذا فيه الحزم ثلاثة أذرع، لكن رواه النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك بلفظ: نحو من ثلاثة أذرع، وهي موافقة لرواية موسى بن عقبة، وفي "كتاب مكة" للأزرقي والفاكهني من وجه آخر: أن معاوية سأل ابن عمر أين صلى رسول الله ﷺ فقال: اجعل بينك وبين الجدار ذراعين أو ثلاثة، فعلى هذا ينبغي لمن أراد الاتباع في ذلك أن يجعل بينه وبين الجدار ثلاثة أذرع، فإنه تقع قدماه في مكان قدميه ﷺ إن كانت ثلاثة أذرع سواء، وتقع ركبته أو يدها ووجهه إن كان أقل من ثلاثة. "ثم صلى" قال ابن عبد البر: هكذا رواه جماعة من رواة "الموطأ" وزاد ابن القاسم في روايته: =

٨٩٧ - مالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: كَتَبَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ

= وجعل بينه وبين الجدار نحو ثلاثة أذرع، ولان مهدي وابن وهب وابن عفر: ثلاثة أذرع، ولم يقولوا نحو ذلك، ولم يذكر في الحديث مقدار ما صلى، وقد أخرج البخاري في باب قوله تعالى: ﴿وَأَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْحَقِّ﴾ (البقرة: ١٤٥) برواية مجاهد عن ابن عمر بلفظ: فسألت بلالا: أ صلى النبي ﷺ في الكعبة؟ قال: نعم، ركعتين بين السارين اللتين على يساره إذا دخلت، ثم خرج فصلى في وجه الكعبة ركعتين، قال الحافظ: قوله: "نعم، ركعتين" أي صلى ركعتين، وقد استشكل الإسماعيلي وغيره هذا، مع أن المشهور عن ابن عمر من طريق نافع وغيره عنه أنه قال: نسبت أن أسأله: كم صلى؟ قال: فدل على أنه أخبره بالكيفية وهي تعيين الموقوف في الكعبة، ولم يخبره بالكمية، وسي هو أن يسأله، والجواب عن ذلك أن يقال: يحتمل أن ابن عمر اعتمد في قوله في هذه الرواية: "ركعتين" على القدر المتحقق له، وذلك أن بلالا أثبت له أنه صلى، ولم ينقل أن النبي ﷺ تنفل في النهار بأقل من ركعتين، فكانت الركعتان متحققا وقوعهما لما عرف بالاستقراء من عادته، فعلى هذا فقوله: "ركعتين" من كلام ابن عمر، لا من كلام بلال، وقد وجدت ما يؤيد هذا، ويشكل على الحديث ما أخرجه مسلم والنسائي وغيرهما برواية ابن عباس عن أسامة: دخل رسول الله ﷺ الكعبة، فسبح في نواحيها ولم يصل، الحديث. وهكذا أخرجه أحمد في "مسنده"، وقد أخرج أيضاً بطرق برواية أبي جعفر عن أسامة، ورواية أبي الشعثاء عن ابن عمر عن أسامة: أنه ﷺ صلى فيها، فتعددت الروايات عنه في كلا المعنى. وقال الزيلعي لحديث ابن عمر عن أسامة في إثبات الصلاة: هذا سند صحيح، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" و ترجم البخاري في "صحيحه": باب من كبر في نواحي الكعبة، قال الحافظ: أورد فيه حديث ابن عباس: أنه ﷺ كبر في البيت ولم يصل، وصححه المصنف واحتج به، مع كونه يرى تقدم حديث بلال في إثبات الصلاة فيه، ولا معارضة في ذلك باعتبار الترجمة؛ لأن ابن عباس أثبت التكبير ولم يتعرض له بلال، وبلال أثبت الصلاة ونفاها ابن عباس، فاحتج المصنف بزيادة ابن عباس، وقد يقدم إثبات بلال على نفي غيره لأمرين، أحدهما: أن ابن عباس لم يكن معه ﷺ يومئذ، وإنما أسند نفيه تارة لأسامة وتارة لأخيه الفضل، مع أنه لم يثبت أن الفضل كان معهم إلا في رواية شاذة، وقد روى أحمد من طريق ابن عباس عن أخيه الفضل نفي الصلاة فيها، فيحتمل أن يكون تلقاه عن أسامة، فإنه كان معه كما تقدم في أول الحديث، وقد تقدم قريباً أن ابن عباس روى عن أسامة نفي الصلاة فيها عند مسلم، ووقع إثبات صلاته فيها عن أسامة من رواية ابن عمر عن أسامة عند أحمد وغيره، فتعارضتا الرواية في ذلك عنه، فترجح رواية بلال من جهة أنه مثبت وغيره نافي، ومن جهة أنه لم يختلف عليه في الإثبات، واختلف على من نفي.

وقال النووي وغيره: يجمع بين إثبات بلال ونفي أسامة بأقبح ما دخلوا الكعبة اشتغلوا بالدعاء، فرأى أسامة النبي ﷺ يدعوا، فاشتغل أسامة بالدعاء في ناحية، والنبي ﷺ في ناحية، ثم صلى النبي ﷺ فرآه بلال لقربه ولم يره أسامة؛ لبعده واشتغاله، ولأن بإغلاق الباب تكون الظلمة، مع احتمال أن يحجبه بعض الأعمدة، فنفاها عملاً بظنه. =

إِلَى الْحَجَّاجِ بْنِ يُوسُفَ: أَنْ لَا تُخَالِفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْحَجِّ، قَالَ: فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ حِينَ زَالَتْ الشَّمْسُ وَأَنَا مَعَهُ، فَصَاحَ بِهِ ...
أي ناداه

= وقال المحب الطبري: يحتمل أن يكون أسامة غاب عنه بعد دخوله لحاجة، فلم يشهد صلاته، قال القرطبي: يمكن حمل الإثبات على التطوع، والنفي على الفرض، وهذه طريقة المشهور من مذهب مالك. وثالثها ما قال المهلب شارح البخاري: يحتمل أن يكون دخول البيت وقع مرتين، صلى في إحدهما ولم يصل في الأخرى، وقال ابن حبان: الأشبه عندي في الجمع: أن يجعل الخبران في وقتين، فيقال: ما دخل الكعبة في الفتح صلى فيها على ما رواه ابن عمر عن بلال، ويجعل نفي ابن عباس في حخته؛ لأن ابن عباس نفاها وأسنده إلى أسامة، وابن عمر أثبتها وأسندها إلى بلال وأسامة أيضاً، فإذا حمل الخبر على ما وصفناه بطل التعارض، وهذا جمع حسن، لكن تعقبه النووي بأنه لا خلاف في أنه صلى دخل يوم الفتح لا في حجة الوداع، قال العيني: روى الدارقطني من حديث ابن عباس قال: دخل رسول الله صلى البيت، فصلى بين السارين ركعتين، ثم دخل مرة أخرى، فقام يدعو، ثم خرج ولم يصل، فهذا الوجه أولى في الجمع أن يحمل حديث بلال على غزوة الفتح، وحديث أسامة على حجة الوداع، وفي "المرفأة": قال الزركشي: ينبغي دخوله مرات، مرة يصلي فيه أربعاً، ومرة يصلي ركعتين، ومرة يدعو؛ لاختلاف الروايات في ذلك، وحملها المحققون على دخوله مرات.

في شيء إلخ: في أحكامه، وللقعني: كتب إليه أن يأتم به في الحج، وكان ذلك حين أرسله إلى قتال ابن الزبير، وجعله والياً على مكة وأميراً على الحج، كما في "البخاري" عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني سالم: أن الحجاج عام نزل بابن الزبير سأل ابن عمر كيف يصنع؟ قال الباهي: قول عبد الملك للحجاج: "لا تخالف ابن عمر في أمر الحج إقراراً بدينه وعلمه، وأنه القدوة في زمانه الذي يجب أن يقتدي به أهل وقته. قال" سالم: "فلما كان يوم عرفة" قال صاحب "المحلى": وكان ابن الزبير لم يمكن الحجاج وعسكره من دخول مكة، فوقف بعرفة قبل الطواف. "جاء" أي الحجاج، وليس في النسخ الهندية ضمير المفعول، "عبد الله بن عمر" مسارعة إلى الخبر ومعوثة له "حين زالت الشمس" والتهجير حين زالت الشمس هو السنة في ذلك اليوم "وأنا معه" أي مع ابن عمر والجملة حالية، وهكذا أخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك.

فصاح به إلخ: ناداه "عند سرادقه" قال العيني: السرادق يضم السين، قال الكرماني: وتبعه غيره أنه هو الخيمة وليس كذلك، وإنما السرادق هو الذي يحيط بالخيمة، وله باب يدخل منه إلى الخيمة، ولا يعمل هذا غالباً إلا للسلطين والملوك الكبار، وبالفارسية يسمى: سراپود. "أين هذا" أي الحجاج بيان للتصياح، قال صاحب "المحلى": وفيه تحقير له، "فخرج عليه" أي على ابن عمر "الحجاج وعليه ملحفة" بكسر الميم وسكون اللام: ملاءة يلتحف بها، وقال الحافظ: إزار كبير، "معصرة" أي مصبوغة بالعصفر، قال الطحاوي: فيه حجة لمن أحاز المعصفر للمحرم، وتعقبه ابن المنير في الحاشية بأن الحجاج لم يكن يتقي المنكر الأعظم من سفك الدماء وغيره =

عِنْدَ سُرَادِقِهِ: أَيِنْ هَذَا؟ فَخَرَجَ عَلَيْهِ الْحَجَّاجُ وَعَلَيْهِ مِلْحَفَةٌ مُعْصِفَةٌ، فَقَالَ: مَا لَكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! فَقَالَ: الرُّوَّاحُ إِنَّ كُنْتُ تُرِيدُ السَّنَةَ، فَقَالَ أَهْذِهِ السَّاعَةُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَنْظِرْنِي حَتَّى أَفِيضَ عَلَى مَاءٍ، ثُمَّ أَخْرُجْ، فَتَزُولَ عَبْدُ اللَّهِ حَتَّى خَرَجَ الْحَجَّاجُ،

- حتى ينقي المعصفر، وإنما لم ينهه ابن عمر لعلمه بأنه لا ينجع فيه النهي، ولعلمه بأن الناس لا يقتنون بالحجاج، وما نظر فيه الحافظ بأن الاحتجاج إنما هو بعدم إنكار ابن عمر، فليس بوجيه؛ لما تقدم في كلام ابن المنير، ولما حرم به الحافظ بنفسه في السكوت على تأخير الحجاج بأنه إنما أطاع لذلك فراراً من الفتنة، "فقال" الحجاج "ما لك؟" أي ما جاء بك في هذه الساعة؟ "يا أبا عبد الرحمن" كنية ابن عمر، "فقال" ابن عمر: "الرواح" بالنصب أي عجل، أو رج، أو على الإغراء، "إن كنت تريد السنة" قال الحافظ: وفي رواية ابن وهب: إن كنت تريد أن تصيب السنة. قال ابن عبد البر: هذا الحديث يدخل عندهم في المسند لأن المراد بالسنة سنة رسول الله ﷺ إذا أطلقت ما لم تقتض إلى صاحبها، كسنة العمرين، قال الحافظ: وهي مسألة خلاف عند أهل الحديث والأصول، وجمهورهم على ما قال ابن عبد البر، وهي طريقة البخاري ومسلم، ويقويه قول سالم لابن شهاب إذ قال له: أفعل ذلك رسول الله ﷺ؟ فقال: وهل يتبعون في ذلك إلا سنته. "فقال" الحجاج "أهذه الساعة" بضمزة الاستفهام، أي هل تريد وقت الطاحرة، ولذا يوبّ البخاري على حديث الباب: باب التهجير بالرواح يوم عرفة، "فقال" ابن عمر: "نعم" وقد ورد أيضاً من حديث ابن عمر: غدا رسول الله ﷺ حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة، حتى أتى عرفة ثلث بمررة، حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله ﷺ مهجراً، فجمع بين الظهر والعصر، ثم خطب الناس، ثم راح فوقف، أخرجه أحمد وأبو داود، وظاهره: أنه توجه من متى حين صلى الصبح، لكن في حديث جابر الطويل عند مسلم: إن توجهه ﷺ منها كان بعد طلوع الشمس، كذا في "الفتح".

قال فالنظري إلخ: بفتح الهمزة وكسر الظاء المعجمة أي أمهلي، وفي بعض روايات البخاري كما ضبطه الحافظ وغيره: بالفتح وصل وضم الظاء أي انتظري، "حتى أفيض علي" بتشديد ياء المتكلم "ماء" أي أغتسل، ونلفظ البخاري: حتى أفيض على رأسي ماء، قال العيني: حتى أغتسل؛ لأن إفاضة الماء على الرأس إنما يكون غالباً في الغسل، وأصله: حتى أن أفيض، وقال ابن التين: صوابه أفيض؛ لأنه جواب الأمر، "ثم أخرج" بالنصب، عطف على "أفيض"، "فتزول عبد الله" بن عمر من مركوبه، قال العيني: وهذا يدل على أنه كان راكباً، "حتى خرج الحجاج" من مغتسله، قال ابن بطال: في هذا الحديث الغسل للوقوف بعرفة لقول الحجاج لعبد الله: أنظري، فانتظري، وأهل العلم يستحبونه؟ قال الحافظ: ويحتمل أن يكون ابن عمر إنما انتظروا لحمله على أن اغتسله عن ضرورة، نعم، روى مالك في "الموطأ" عن نافع: أن ابن عمر كان يغتسل لوقوفه عشية عرفة، قلت: قد تقدم أثر ابن عمر في الغسل للإهلال، وتقدم هناك أن الجمهور استحبوا هذا الغسل، "فسار بيني" أي بين سالم "وبين أي" أي عبد الله بن عمر، والظاهر أنهم كانوا على رواحتهم، "فقلت له" أي الحجاج.

فَسَارَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي، فَقُلْتُ لَهُ: إِنْ كُنْتُ تُرِيدُ أَنْ تُصِيبَ السَّنَةَ الْيَوْمَ فاقْصُرْ الْخُطْبَةَ وَعَجِّلِ الصَّلَاةَ، قَالَ: فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ كَيْمَا يَسْمَعَ ذَلِكَ مِنْهُ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَالَ: صَدَقَ.

الصَّلَاةُ بِمِنَى يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَالْجُمُعَةُ بِمِنَى وَعَرْفَةَ

٨٩٨ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ

أَنْ تُصِيبَ السَّنَةَ: أي اتباع رسول الله ﷺ "اليوم" أي في يوم عرفة "فاقصر الخطبة" بوصل الحمزة مع ضم الصاد، وقطعها مع كسر الصاد هكذا ضبطه الزرقاني، وبالأول فقط ضبطه عامة شراح البخاري، وبوب عليه البخاري: باب قصر الخطبة بعرفة. قال الحافظ: قيد المصنف قصر الخطبة بعرفة اتباعاً للفظ الحديث، وقد أخرج مسلم الأمر باقتصار الخطبة في أثناء حديث لعمار، أخرجه في الجمعة، قلت: ولفظه كما في "جمع الفوائد" برواية مسلم وأبي داود عن عمار رفعه: إِنْ طَوَّلَ صَلَاةَ الرَّحْلِ وَقَصَرَ حِطَّةً مِنْهُ مِنْ فِقْهِهِ، فَقَصَرُوا الْخُطْبَةَ وَأَطْبَقُوا الصَّلَاةَ. وفيه أيضاً عن جابر بن سمرة: كانت صلاة النبي ﷺ قصراً وخطبته قصراً، يقرأ آيات من القرآن، يذكر الناس، وفي رواية: كان ﷺ لا يطيل الموعظة يوم الجمعة، إنما هي كلمات يسيرات. قال الحافظ وتبعه الزرقاني: قال ابن التين: أطلق أصحابنا العراقيون أن الإمام لا يخطب يوم عرفة، وقال المدنيون والمغاربة: يخطب، وهو قول الجمهور، ويحمل قول العراقيين على معنى: أنه ليس لما يأتي به من الخطبة تعلق بالصلاة كخطبة الجمعة، وكأنهم أخذوه من قول مالك: كل صلاة يخطب لها يجهر فيها بالقراءة، فقليل له: فعرفة يخطب فيها ولا يجهر بالقراءة؟ فقال: إنما تلك للتعليم. "وعجل الصلاة" ولفظ البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك: عجل الوقوف، قال ابن عبد البر: كذا رواه القعني وأشهب، وهو عندي غلط؛ لأن أكثر الرواة عن مالك قالوا: وعجل الصلاة، قال: ورواية القعني لها وجه؛ لأن تعجيل الوقوف يستلزم تعجيل الصلاة، "فجعل" أي الحجاج كما في المصرية "ينظر إلى عبد الله بن عمر كيما يسمع ذلك" أي الذي قال سالم للحجاج "منه" أي من ابن عمر، "فلما رأى ذلك" أي نظر الحجاج، وفي بعض النسخ المصرية: فلما سمع ذلك، أي كلامي "عبد الله"، فاعل رأى وفهم منه ابن عمر أنه ينبغي التصديق والتبني، "قال: صدق" سالم في أن السنة قصر الخطبة وتعجيل الصلاة.

كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ أَح: يوم التروية ثامن ذي الحجة، "والصبح" من الغد تاسع ذي الحجة، "عني" اتباعاً بفعله ﷺ كما رواه هو وغيره، فقد روى أحمد عن ابن عمر: أنه كان يحب إذا استطاع أن يصلي الظهر عني يوم التروية، وذلك أن رسول الله ﷺ صلى الظهر بمنى، وفي حديث جابر الطويل عند مسلم: فلما كان يوم التروية توجهوا =

وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ بِمَنَى، ثُمَّ يَغْدُو إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِلَى عَرَفَةَ.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا:

= إلى منى فأهلوا بالحج، وركب رسول الله ﷺ فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر إلخ، وروى أبو داود والترمذي وأحمد والحاكم من حديث ابن عباس قال: صلى رسول الله ﷺ الظهر يوم التروية، والفجر يوم عرفة بمنى، ولأحمد من حديثه: صلى النبي ﷺ بمنى خمس صلوات، وغير ذلك من الروايات في الباب.

ثم يغدو إلخ: تنعجمة أي كان ابن عمر يذهب وقت الغدو إذا طلعت الشمس من منى إلى عرفة، قال الباجي: وهو السنة، وقد روى ابن المواز عن مالك يغدو الإمام والناس إذا طلعت الشمس إلى عرفة، إلا من كان ضعيفاً أو بدائنه علة، فلا بأس أن يغدو قبل طلوع الشمس، وذلك كله للاقتداء بفعل النبي ﷺ. قال ابن حبيب: ومن غدا من منى إلى عرفة قبل طلوع الشمس، فلا يجاوز بطن محسر حتى تطلع الشمس على ثبير، ومعنى ذلك أن ما قبل بطن محسر في حكم منى، فلا يكون غادياً إلى عرفة إلا بتجروحه من منى إلى بطن محسر بعد طلوع الشمس. وقال محمد بعد أثر الباب: هكذا السنة، فإن عجل أو تأخر فلا بأس إن شاء الله تعالى، وهو قول أبي حنيفة. وفي "التعليق المصحح": وقد أجمع الأئمة على استحباب هذا وأولويته، ومنهم من قال: إنه سنة مؤكدة، قلت: وهكذا في فروع الأئمة الأربعة، ففي "المغني": المستحب أن يدفع إلى الموقف من منى إذا طلعت الشمس يوم عرفة، وفي "مناسك التتوي" فإذا طلعت الشمس يوم عرفة على ثبير - وهو جبل معروف هناك - ساروا من منى إلى عرفة، وقال الدردير: ندب سيره منها لعرفة بعد الطلوع للشمس، وقال القاري: فإذا أصبح بمنى صلى الفجر بها لوفئها المختار، وهو زمان الإسفار، وفي "فتاوى قاضي خان": بغلس، فكأنه فاسه على فجر مزدلفة، والأكثر على الأول فهو الأفضل. ثم يمكن هيئة إلى أن تطلع الشمس وتشرف على ثبير، فإذا طلعت توجه إلى عرفات. قلت: وفي حديث ابن عمر: غدا رسول الله ﷺ حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة، الحديث، أخرجه أحمد وأبو داود: وقال الحافظ: ظاهره أنه توجه من منى حين صلى الصبح، لكن في حديث جابر الطويل عند مسلم: إن توجهه ﷺ منها كان بعد طلوع الشمس.

لا اختلاف فيه عندنا: بالمدينة المنورة، "أن الإمام لا يجهر بالقراءة" هكذا في جميع النسخ الهندية وبعض المصرية، وفي أكثر المصرية: بالقرآن، "في الظهر يوم عرفة": لأن الظهر سرية وهي ظهر ولا تأثير للخطبة في ذلك، ومعنى ذلك ما تقدم في الباب السابق تحت قول سالم: "فاقصر الخطبة" من قول مالك: كل صلاة يخطب لها يجهر فيها بالقراءة، فقيل له: فعرفة يخطب فيها ولا يجهر بالقراءة؟ فقال: إنما تلك للتعليم، فنبه مالك بهذا القول على السر بالظهر؛ لئلا يشبه الأمر بأصله المذكور، قال ابن رشد: أجمعوا أن القراءة في هذه الصلاة سر. "وأنه يخطب الناس يوم عرفة" ذكر في الحواشي: بعد الصلاة، وقالت الأئمة الثلاثة الباقية: قبل الصلاة، وظاهر سياق الحواشي أن لفظ "بعد الصلاة"، من كلام المتن، لكني لم أجده في أحد من النسخ الهندية ولا المصرية، وهكذا حكى غير واحد =

أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَأَنَّهُ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَأَنَّ الصَّلَاةَ يَوْمَ عَرَفَةَ إِنَّمَا هِيَ ظَهْرٌ، وَلَكِنَّهَا قُصِرَتْ مِنْ أَجْلِ السَّفَرِ.
قَالَ مَالِكٌ فِي إِمَامِ الْحَاجِّ: إِذَا وَافَقَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ يَوْمَ عَرَفَةَ،

= من أهل الفقه مذهب الإمام مالك: أن الخطبة بعد الصلاة، لكن ما تقدم قريباً في بيان الخطب من نصوص المالكية يأبى عن ذلك، فقد سبق عن الباغي: أن المؤذن لا يؤذن إلا بعد الخطبة، وعن ابن حبيب: يؤذن لها إذا جلس بين الخطبتين، وعن "العنبة": يؤذن والإمام يخطب، وعن "المدينة": إذا فرغ من خطبته أذن المؤذن، فإذا فرغ من أذانه صلى بالناس. "وأن الصلاة يوم عرفة إنما هي ظهر" زاد في النسخ المصرية: "وإن وافقت الجمعة فإنما هي ظهر" أي ليست بجمعة، وإن كانت يوم جمعة وإن اتصلت بخطبة وإن كانت تقصر وتصلّي ركعتين، وذلك للإجماع على أن حجته عليه السلام كانت يوم الجمعة، وصلى الظهر، ففي مسلم وغيره من حديث جابر بعد ذكر الخطبة: ثم أذن بلال، ثم قام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصر، ولم يصل بينهما شيئاً، ولعل غرض المصنف بذلك الرد على ما قيل: إن صلاته عليه السلام بعرفة كانت جمعة، كما مال إليه ابن حزم في "المحلى" قال العيني في "البنية": زعم ابن حزم أنه عليه السلام صلى الجمعة بعرفت، قال: ولا خلاف أنه عليه السلام خطب وصلى ركعتين، وهذه صفة صلاة الجمعة، قال: وما روى أحد أنه ما جهر فيها، والقاطع بذلك كاذب على الله وعلى رسوله، ولو صح أنه ما جهر لم يكن لهم به تعلق؛ لأنه ليس بفرض ولجأ بعضهم إلى دعوى الإجماع على ذلك، وهذا مكان يشين فيه الكذب على مدعيه، قال العيني: هذا رجل قد سل لسانه على الأئمة الأجلاء، وكلامه متناقض لا يلتفت إليه، حتى أوجب الجمعة على العبد والمسافر، ويجيز إقامتها في البداوي والفقار باستدلالات باطلة. "ولكنها قصرت من أجل السفر" هذا نص عن الإمام مالك أن القصر بعرفة لأجل السفر، والمشهور بين أهل العلم من مذهب مالك: أن القصر عنده لأجل النسيك، فقد قال الحافظ تحت ترجمة البخاري "باب الصلاة بمنى": لم يذكر المصنف حكم المسألة؛ لقوة الخلاف فيها، وعخص مني بالذكر؛ لأنها المحل الذي وقع فيها ذلك قديماً، واختلف السلف في المقيم بمنى هل يقصر أو يتم؟ بناء على أن القصر بها للسفر أو للنسيك، واختار الثاني مالك، وتعقبه الطحاوي بأنه لو كان كذلك لكان أهل منى لا يمشون، ولا قاتل بذلك، وقال بعض المالكية: لو لم يجز لأهل مكة القصر بمنى لقال لهم النبي عليه السلام: أمموا، وليس بين مكة ومنى مسافة القصر، فدل على أنهم قصرُوا للنسيك. وهكذا حكى غير واحد من نقلة المذاهب مذهب الإمام مالك: أن القصر عنده للنسيك، والظاهر عندي أن القصر عنده أيضاً للسفر، كما هو نص "الموطأ" إلا أن هذا السفر مخصوص ومستثنى من تحديد المسافة؛ لعامة الأسفار.

وافق يوم الجمعة الحج: بضم اليوم "يوم عرفة" بعرفة "أو يوم النحر". بمنى ينصب اليوم في كلا الموضعين، "أو بعض أيام التشريق" التي بعد أيام النحر، بمنى أيضاً، ولفظ "بعض" منصوب أيضاً عطفاً على "يوم عرفة" "إنه لا يجمع" =

أَوْ يَوْمَ النَّحْرِ أَوْ بَعْضَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؛ إِنَّهُ لَا يُجَمَّعُ فِي شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الْأَيَّامِ.

صَلَاةُ الْمُزْدَلِفَةِ

٨٩٩ - **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ

= بالتقيل أي لا يصلي الجمعة في شيء من تلك الأيام هذه المواضع، قال الزرقاني؛ لأنه خلاف السنة، وأنه لا الجمعة على مسافر. والأوجه منه ما فسره الناجي كلام المصنف إذ قال: لأن عسرة ليست بموضع لجميع؛ لأن التجميع لا يكون إلا بموضع استيطان وإقامة، وعرفة ليست بدار قرار ولا بدار استيطان ولا إقامة، فلا تجمع فيها، وأيضاً فإنه ليس فيها قرية، وهي شرط في صحة الجمعة، وأما مني فإنها وإن كانت قرية مبة فليست بدار استيطان ولا إقامة، ولا لها أهل يستوطنونها، وإنما يسكنها أيام منى خاصة، وما كان بهذه المثابة فلا يجوز أن تجمع فيها، ولو سكنت واستوطنت لكان حكمها حكم سائر البلاد في التجميع. وفي "المدينة": قال مالك: لا الجمعة في أيام منى كلها بمعنى ولا يوم التروية بمعنى ولا يوم عرفة بعرفة. قال ابن رشد: اختلف العلماء في وجوب الجمعة بعرفة ومنى، فقال مالك: لا تحب بعرفة ولا بمنى أيام الحج، لا لأهل مكة ولا لغيرهم، إلا أن يكون الإمام من أهل عرفة، وقال الشافعي مثل ذلك، إلا أنه يشترط في وجوب الجمعة أن يكون هنالك من أهل عرفة أربعون رجلاً على مذهبه في اشتراط هذا العدد في الجمعة، وقال أبو حنيفة: إذا كان أمير الحج ممن لا يفصر الصلاة بمنى ولا بعرفة، صلى بهم فيها الجمعة إذا صادفها، وقال أحمد: إذا كان والي مكة يجمع، وبه قال أبو ثور. وفي "الهداية" يجوز عنى إن كان الأمير أمير الحجاز، أو كان الخليفة مسافراً عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: لا الجمعة بمنى؛ لأنها من القرى حتى لا يعيد بها، ولهما: أنها تنمصر في أيام الموسم، وعدم التعيد للتحفيف، ولا الجمعة بعرفات في قولهم جميعاً؛ لأنها فضاء، ومعنى أبنية، والتقييد بالخليفة وأمير الحجاز؛ لأن الولاية لهما، أما أمير الموسم فيلي أمور الحج لا غير.

صلاة المزدلفة: قال الموفق: السنة لمن دفع من عرفة أن لا يصلي المغرب حتى يصل مزدلفة، فيجمع بين المغرب والعشاء، لا خلاف في هذا، قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم لا اختلاف بينهم: أن السنة أن يجمع الحاج بين المغرب والعشاء، والأصل في ذلك: أن النبي ﷺ جمع بينهما، رواد جابر وابن عمر وأسامة وأبو أيوب وغيرهم، وأحاديثهم صحاح، وإن فاته مع الإمام صلى وحده، معناه: أنه يجمع منفرداً كما يجمع مع الإمام، ولا خلاف في هذا؛ لأن الثانية منهما تصلى في وقتها، بخلاف العصر مع الظهر، وكذلك إن فرق بينهما لم يطل الجمع، والسنة التعجيل بالصلاتين وأن يصلى قبل حط الرحال، والسنة أن لا ينطوع بينهما، قال ابن المنذر: لا أعلمهم يختلفون في ذلك، فإن صلى المغرب قبل أن يأتي مزدلفة ولم يجمع، خالف السنة وصحت صلاته، وبه قال عطاء وعروة والقاسم بن محمد وسعيد بن جبير ومالك والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأبو يوسف وابن المنذر، وقال أبو حنيفة والثوري: لا يجزئ.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ جَمِيعًا.

٩٠٠ - مالك عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ نَزَلَ فَبَالَ فِتْوَضًا

صلى الخ: في حجة الوداع "المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعاً" أي جمع بينهما جمع تأخير، كما دل عليه الروايات الأخرى، منها التي تليها، وإن لم يكن لفظ حديث الباب نصاً في ذلك، ولذا قال الباجي: يحتمل من جهة اللفظ أنه صلى كل واحدة منهما بالمزدلفة، وإن كان صلى كل واحدة منهما منفردة، ويحتمل أن يكون جمع بينهما وهو الأظهر. قلت: ويؤيد هذا الثاني لفظ البخاري برواية ابن أبي ذئب عن الزهري بهذا السند: جمع النبي ﷺ المغرب والعشاء بجمع، كل واحدة منهما بإقامة، ولم يسيح بينهما ولا على أثر كل واحدة منهما.

دفع الخ: رجع "رسول الله ﷺ" من وقوف "عرفة" بعد الغروب، "حتى إذا كان بالشعب" - بكسر المعجمة وسكون العين المهملة - الطريق بين الجبلين، واللام ههنا للعهد، بيّنه محمد بن حرملة عن موسى بن عقبة في "البحاري" بلفظ: فلما بلغ رسول الله ﷺ الشعب الأيسر الذي دون المزدلفة، أناخ، فبين أنه قرب المزدلفة، "نزل فبال" قال الباجي: ليس النزول بالشعب بسنة؛ لأنه ليس من جنس العبادات، قال ابن حبيب: لم ينزل النبي ﷺ بين عرفات وجمع، إلا ليهريق الماء، قلت: وكان ابن عمر كثير الاتباع لرسول الله ﷺ، فيقتدي في ذلك أيضاً، "فتوضاً" قال الحافظ في "الفتح": الماء الذي توضأ به النبي ﷺ ليتنزه، كان من ماء زمزم، كما رواه عبد الله بن أحمد في "زوائد مسند أبيه" بإسناد حسن من حديث علي، وفيه رد على من منع استعماله لغیر الشرب. قال ابن حجر في "شرح المناسك": كذا قيل، وإنما يتم إن ثبت أنه كان معه غيره، وإلا فيحتمل أن وضوؤه به لتعينه.

وفي "الدر المختار": يكره الاستحجام بماء زمزم لا الاغتسال، وفيه أيضاً: يرفع الحدث بماء مطلق وماء زمزم بلا كراهة، وعن أحمد: يكره، قال ابن عابدين: استفيد من الأول أن نفي الكراهة خاص في رفع الحدث، بخلاف الخبر. "فلم يسبغ الوضوء" اختلف في المراد بذلك على أقوال، أوجهها: أنه خففه، كما في رواية محمد بن حرملة، فتوضاً وضوءاً خفيفاً، وقيل: معناه توضاً مرة مرة، أو خفف استعمال الماء بالنسبة إلى غالب عادته، وقيل: المراد اللغوي، وتعقب، قال الحافظ: وأغرب ابن عبد البر في معنى قوله: "فلم يسبغ الوضوء" أي استنحى به، وأطلق عليه اسم الوضوء اللغوي؛ لأنه من الوضوء وهي النظافة، ومعنى الإسباغ الإكمال، أي لم يكمل وضوؤه فيتوضأ للصلاة، قال: وقيل: إنه توضاً وضوءاً خفيفاً، ولكن الأصول تدفع هذا؛ لأنه لا يشرع الوضوء لصلاة واحدة مرتين، وليس ذلك في رواية مالك، ثم قال: وقيل: إن معنى قوله: لم يسبغ الوضوء أي لم يتوضأ في جميع الأعضاء بل اقتصر على بعضها، واستضعفه، وحكى ابن بطال: أن عيسى بن دينار من قدماء أصحابهم سبق ابن عبد البر إلى ما اختاره أولاً، وهو متعقب بهذه الرواية الصريحة أي رواية محمد بن حرملة.

فَلَمْ يُسَبِّحْ الْوُضُوءَ، فَقُلْتُ لَهُ: الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: الصَّلَاةُ أَمَامَكَ، فَكَرِبَ،

الصلاة إ.ح: بالنصب على الإغراء أو بتقدير: أتذكر أو تريد، ويؤيد ذلك ما في رواية للبخاري: أتصلي يا رسول الله، أو يحذف صل، ويجوز الرفع على تقدير: حانت الصلاة، كما في "الفتح". "يا رسول الله، فقال: الصلاة" بالرفع مبتدأ، وخبره "أمامك" بفتح الهمزة والنصب على الظرفية، أي موضع هذه الصلاة قدامك، وهو المزدلفة، فهو من ذكر الحال وإرادة المحل، ويؤيد ذلك ما في رواية للبخاري: **أصلي أمامك**، أو التقدير: وقت الصلاة قدامك، ففيه حذف مضاف؛ إذ الصلاة نفسها لا توجد قبل إيجادها، وإذا وجدت لا تكون أمامه، قال الباجي: قوله: "الصلاة أمامك" يقتضي أن ذلك ليس بوقت الصلاة، أو أن ذلك ليس بموضع الصلاة، أو أن الأمرين جميعا قد اتفقا هناك. "فلما جاء المزدلفة نزل" عن القصواء "فتوضأ" قال الررقاني: معاء زمزم، "فأسبغ الوضوء" يحتمل تحديد الوضوء أو لحدث طرا، "ثم أقيمت الصلاة" ولم يذكر فيه النداء، وهذا استدلال من ذهب إلى عدم النداء في الأولى.

"فصلى المغرب" قال الحافظ: لم يبدأ بشيء قبل الصلاة قال الباجي: يريد - والله أعلم - تعجيل صلاة المغرب عند الوصول، أو قبل أن يُعدَّ كل إنسان مكان نزوله، فلما صلى المغرب اتسع الوقت للعشاء، فذهب كل إنسان إلى تعيين مكان نزوله وإناحة بعيره به، "ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله" قال الحافظ: وتبين مسلم من وجه آخر عن كريب: أنهم لم يزيدوا بين الصلاتين على الإناحة، ولفظه: فأقام المغرب ثم أناخ الناس، ولم يخلوا حتى أقام العشاء، فصنوا ثم حلوا، وكأنهم صنعوا ذلك رفقا بالدواب، أو للأمن من تشويشهم بها، وفيه أنه لا بأس بالعمل اليسير بين الصلاتين، ولا يقطع ذلك الجمع. "ثم أقيمت العشاء فصلاها" بالناس، قال الموفق: السنة التعجيل بالصلاتين، وأن يصلي قبل حط الرحال؛ لحديث أسامة، وفي بعض طرقه: أن النبي ﷺ أقام المغرب ثم أناخ الناس في منازلهم، ولم يخلوا حتى أقام العشاء الآخرة، فصلى ثم حلوا، رواد مسلم. "ولم يصل بينهما شيئا" أي لم يتنفل بينهما، قال الموفق: السنة أن لا يتطوع بينهما، قال ابن المنذر: ولا أعلمهم يختلفون في ذلك، وقد روي عن ابن مسعود أنه تطوع بينهما، ورواه عن النبي ﷺ، ولنا: حديث أسامة وحديث ابن عمر، وحديثهما أصح. قلت: المراد بحديث أسامة حديث الباب، وحديث ابن عمر أخرجه البخاري في "باب من جمع بينهما ولم يتطوع"، بالنقط: جمع النبي ﷺ بين المغرب والعشاء تجمع كل واحدة منهما بإقامة، ولم يسبح بينهما ولا على أثر كل واحدة منهما، قال الحافظ: يستفاد منه أنه ترك التنفل عقب المغرب وعقب العشاء، ولما لم يكن بين المغرب والعشاء مهلة صرح بأنه لم يتنفل بينهما، بخلاف العشاء، فإنه يحتمل أن يكون المراد أنه لم يتنفل عقبها، لكنه تنفل بعد ذلك في أثناء الليل، ومن ثم قال الفقهاء: توخر سنة العشاءين عنهما، ونقل ابن المنذر الإجماع على ترك التطوع بينهما؛ لأهم اتفقوا على أن السنة أجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة، ومن تنفل بينهما لم يصح أنه جمع بينهما. وأما عند الحقيقة فيكره التطوع بينهما، كما صرح به القاري في "شرح الباب"، وأما بعدهما فيكره في الجمع بعرفة لا المزدلفة، قال القاري: ولا يتطوع بينهما، بل يصلي سنة المغرب والعشاء والوتر بعدهما.

فَلَمَّا جَاءَ الْمُزْدَلِفَةَ نَزَلَ، فَتَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الْعِشَاءُ فَصَلَّاها، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا.

٩٠١ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ الْخَطْمِيَّ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوُدَّاعِ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ جَمِيعًا.

٩٠٢ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ جَمِيعًا.

المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعا: جمع بينهما جمع تأخير، قال الخافظ: وللطبراني من طريق جابر الجعفي عن عدي بهذا الإسناد: صلى بجمع المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين بإقامة واحدة، وفيه رد على قول ابن حزم: إن حديث أبي أيوب ليس فيه ذكر أذان ولا إقامة؛ لأن جابرا وإن كان ضعيفا، فقد تابعه محمد بن أبي ليلى عن عدي على ذكر الإقامة فيه عند الطبراني أيضا، فيقوى كل واحد منهما بالآخر. قلت: وورد ذكر الإقامة في حديث أبي أيوب هذا بطريق آخر، ذكرها الزيلعي في "نصب الراية".

كان يصلي المغرب إلخ: اتباعا للبي **رحمته**، وعقب المصنف المرفوع بالموقوف إشارة إلى بقاء العمل به بعده **رحمته**. ولم يرد في الأثر المذكور ذكر الأذان والإقامة، واحتلفت الروايات عن ابن عمر في ذلك، حتى قال ابن حزم على ما حكاه عنه العيني: وأشد الاضطراب في ذلك عن ابن عمر، فإنه روي عنه من عمله الجمع بينهما بلا أذان ولا إقامة، وروي عنه أيضا بإقامة واحدة، وروي عنه موقوفا بأذان واحد وإقامة واحدة، وروي عنه مسندا بإقامتين، وروي عنه مسندا بأذان واحد وإقامة واحدة. قلت: والجواب عن الخفية: أنهم أخذوا بعمل ابن مسعود أيضا، ولذا قالوا: إذا تشاغل بشيء أعاد الإقامة فقط؛ لحديث ابن مسعود كما في "الهداية" وغيره، فهم عملوا على الحديثين معاً، ثم قال الخافظ: واختار الطحاوي ما جاء عن جابر يعني في حديثه الطويل الذي أخرجه مسلم: أنه جمع بينهما بأذان واحد وإقامتين، وهو قول الشافعي في القديم، ورواية عن أحمد، وبه قال ابن الماجشون وابن حزم وفواه الطحاوي بالقياس على الجمع بعرفة، وقال الشافعي في الجديد والثوري وهو رواية عن أحمد: يجمع بينهما بإقامتين فقط، وهو ظاهر حديث أسامة الماضي فرياً، وقد جاء عن ابن عمر كل واحد من هذه الصفات، أخرجه الطحاوي وغيره، وكأنه كان يراه من الأمر الذي ينتج فيه الإنسان وهو المشهور عن أحمد، وفي "الهداية": يصلي الإمام بالناس المغرب والعشاء بأذان وإقامة واحدة، وقال زفر: بأذان وإقامتين، اعتباراً بالجمع بعرفة، =

صلاة منى

قَالَ مَالِكٌ فِي أَهْلِ مَكَّةَ: إِنَّهُمْ يُصَلُّونَ بِمِنَى

= ولقد رواية جابر: أن النبي ﷺ جمع بينهما بأذان وإقامة واحدة، ولأن العشاء في وقته فلا يفرد بالإقامة إعلاماً، بخلاف العصر بعرفة؛ لأنه مقدم على وقته، فأفرد بها لزيادة الإعلام، قال شراح "الفتاوى" وأصحاب التحريج: رواية جابر هذه أخرجها ابن أبي شيبة، حدثنا ابن أبي حاتم عن جعفر بن محمد عن جابر: أن رسول الله ﷺ صلى المغرب والعشاء مجتمع، بأذان واحد وإقامة لم يمسح بينهما، قالوا: وهو من غريب؛ لأن المعروف في حديث جابر عند مسلم وغيره: أنه صلاهما بأذنين وإقامتين، وفي "صحيح مسلم" عن سعيد بن جبير: أقضا مع ابن عمر قلما بلغنا جمعا، صلى بنا المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين بإقامة واحدة، فلما انصرف قال ابن عمر: هكذا صلى بنا رسول الله ﷺ في هذا المكان، وأخرج أبو الشيخ بسنده عن ابن عباس: أن النبي ﷺ صلى المغرب والعشاء مجتمع بإقامة واحدة، وأخرج أبو داود عن أشعث بن سليم عن أبيه قال: أقبلت مع ابن عمر من غرفات إلى المزدلفة، فلم يكن يفتر من التكبير والتهيل حتى أتينا المزدلفة، فأذن وأقام، أو أمر إنسانا فأذن وأقام، فصلى المغرب ثلاث ركعات ثم النفث إليها، فقال: الصلاة فصلى بنا العشاء ركعتين، ثم دعا بعشائه، قال: وأخبرني علاج بن عمرو بمثل حديث أبي عن ابن عمر قال: فقل لا بأس عمر في ذلك، فقال: صليت مع رسول الله ﷺ هكذا، قاله ابن هشام، وأخرج أبو داود أيضاً عن عبد الله بن مالك قال: صليت مع ابن عمر المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين، فقال له مالك بن الحارث: ما هذه الصلاة؟ قال: صليتهما مع رسول الله ﷺ في هذا المكان بإقامة واحدة.

صلاة منى: هكذا نرحم البخاري في صحيحه، والمراد: الصلاة بها أيام التشريق، فلا يشكل بما تقدم قريبا من الصلاة بها يوم الثروبة، وأيضاً المقصود بها حكم الصلاة بمنى من القصر والإتمام، قال الحافظ: لم يذكر المصنف حكم المسألة لقوة الخلاف فيها، وحسن منى بالذكر؛ لأنها محل الذي وقع فيها ذلك قديما، واختلف السلف في النقيم بمنى هل يقصر أو يتم؟ بناء على أن القصر بها للسفر أو للنسك، واختار الثوري مالك إلى آخر ما تقدم من كلامه تحت قول مالك: إن الصلاة يوم عرفة إنما هي ظهر، ولكنها قصرت من أجل السفر، وحاصله: أن الصلاة بمنى وعرفة والمزدلفة وغيرها تقصر للسفر عند الأئمة الثلاثة والجمهور، فيحتص القصر بالمسافر الشرعي عندهم، ومن لا يكون مسافرا شرعيا لا يقصر بل يتم أربع ركعات، والقصر لأجل النسك على ما هو المشهور عن الإمام مالك، وهكذا حكى مذهبه غير واحد من نقلة المذاهب، لكن الصواب عندي: أن القصر عند الإمام مالك للنسك بشرط السفر، لكن لا للمسافر الشرعي، بل لمطلق السفر، ولأجل ذلك يتم عنده أهل منى والمزدلفة وعرفة في مواضعهم، ويقصرون في غير مواضعهم.

قال مالك في أهل مكة: وكذا في غيرها من مواضع النسك كاللمزدلفة والمخضب: "إنهم يصلون بمنى إذا حجوا ركعتين ركعتين" أي يقصرون الصلاة الرباعية حتى يصرفوا بعد أداء النسك إلى مكة فيتمون بها، وكذلك يتمون بها =

إِذَا حَجَّوْا رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ حَتَّى يَنْصَرِفُوا إِلَى مَكَّةَ.

هذا عند مالك

٩٠٣ - مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الصَّلَاةَ الرَّبَاعِيَّةَ

= إذا دخلوها لطواف الإفاضة، قال الباجي: يريد أنهم إذا حجوا اقتضى ذلك بلوغاً إلى عرفة ورجوعاً إلى مكة، ولو كان منه سفرهم عرفة لما قصرُوا الصلاة، واحتسب في هذا السفر بالذهاب والهيء؛ لأن من خرج من مكة إلى عرفة محرماً بالحج فلا بد له من الرجوع إلى مكة بحكم الإحرام الذي دخل فيه؛ لأنه لا يصح أن يتم عمله الذي دخل فيه إلا بالرجوع إلى مكة، وأما سائر الأسفار فإن توى فيه المسير والهيء فإنه لا يلزمه الرجوع، وله أن يقيم في منتهى سفره أو يحضى منه إلى موضع سواه، فأخير مالك أن الواجب على أهل مكة إذا خرجوا للحج أن يصلوا ركعتين حتى ينصرفوا إلى مكة، وذلك يقتضي أن يصلوا بها ركعتين في البداية والعودة، ويصلون كذلك بعرفة والمزدلفة وغيرهما، ثم ذكر المصنف الاستدلال على ذلك بالمرفوع والموقوف من الرواية والآثار.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: قال ابن عبد البر: لم يختلف في إرساله في "الموطأ" وهو مسند صحيح من حديث ابن عمر وابن مسعود ومعاوية رضي الله عنهم، كذا في "التنوير"، والتقضي صلى الصلاة الرباعية يعني وغيره، كما زاده في رواية لمسلم عن سالم عن أبيه ركعتين قصرًا. "وأن أبا بكر صلاها" في زمان خلافته "بني ركعتين"، وأن عمر بن الخطاب صلاها يعني ركعتين، وأن عثمان بن عفان "صلاها يعني ركعتين"، وفائدة ذكر الخلفاء الراشدين الثلاثة مع قيام الحجة بالفعل النبوي وحده: أن هذا الحكم لم ينسخ، بل استمر إلى زمان طويل؛ إذ لو نسخ ما فعله الخلفاء الراشدون واحداً بعد واحد، ولم يذكر عليها لأن ابن عمر لعلم لم يصل خلفه بعد في السفر، وأخرج "الطحاوي" بسنده إلى عبد الرحمن بن يزيد قال: خرجنا مع علي إلى صفين، فصلى بنا ركعتين بين الجسر والفترة، فهذا وإن لم يدل على الصلاة يعني، لكنه حجة على القصر في السفر مطلقاً. "شطر" قال المجد: شطر الشيء نصفه وحزبه، ومنه حديث الإسراء "فوضع شطرها" أي بعضها. "إمارته" بكسر الهمزة أي خلافته، وفي "مسلم" برواية حفص بن غاصم عن ابن عمر رضي الله عنهم وعثمان "ثمان سنين" أو قال: "ست سنين". قال العيني في "كتاب الصلاة": هي ست سنين أو ثمان سنين على خلاف فيه، واقتصر في الحج على ست سنين، وفي "الدرية" برواية ابن أبي شيبه عن عمران بن حصين "سبع سنين". وقال الزرقاني بعد ما فسر الشطر بالنصف: تبين من رواية "الموطأ" أن الصحيح ست سنين؛ لأن خلافته كانت ثلث عشرة سنة، وفيه أن الشطر قد يطلق على البعض أيضاً كما تقدم في كلام المجد، لكن عامة شراح الحديث ذكروا ست سنين، وذكر الطبري في "تاريخه" في سنة تسع وعشرين حج بالناس في هذه السنة عثمان رضي الله عنه ف ضرب يعني فسطاطاً فكان أول فسطاط ضربه عثمان يعني، وأتم الصلاة بها وبعرفة. "ثم أتمها بعد ذلك"، كذا في النسخ الهندية، وليس في النسخ المصرية لفظ الإشارة فلفظ "بعد" على ذلك مبني على الظن، واختلفوا في سبب إقام عثمان على أقوال كثيرة. قال الزرقاني: أتمها؛ لأن القصر والإتمام جائزان للمسافر فرأى عثمان ترجيح طرف الإتمام؛ لأن فيه زيادة مشقة، وهكذا تبين سببه غير واحد من شراح الحديث، =

بِمَنَى رَكَعَتَيْنِ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ صَلَّى بِمَنَى رَكَعَتَيْنِ، وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ

= وهذا المعنى يتمشى على قول من رأى القصر جائزا، وأما من ذهب إلى وجوبه فلا يصح عنده هذا المعنى وبإي عنه أيضاً ما في "الصحيحين" عن الزهري قلت لعروة: ما بال عائشة رضي الله عنها تتم، قال: تأولت كما تأول عثمان، فإن الأمرين إذا كانا جائزين فأى حاجة إلى التأويل، هل ترى أحدا تأول لصومه أو إفطاره في السفر، وهل ترى لأحد تأول لاختياره الأفراد أو النمنع أو القرائن بشيء، أو تأول لتعجيله أو تأخيره في السفر عن منى، أو تأول لغسله الأرحل أو مسح الحف بأمر، فما بأنهم إذا أتم أحد الصلاة أنكروا عليه إلى أن يحتاج إلى تأويل، فهذا أصرح دليل لا سيما تضافرهم في الإنكار على من أتم أن القصر كان معروفا عندهم بلا نكير، وأنكروا على من خالف ذلك، واختلفوا في تأويل عائشة أيضاً، كما اختلفوا في تأويل عثمان، أما الأقاويل التي حكيت في تأويل عثمان فمنها: ما قيل: إنه كان يراها جائزين وأنكر عليه من يرى القصر واجبا، ومنها: ما قال الزهري على ما رواه الطحاوي وغيره: إنما صلى أربعاء لأن الأعراب كانوا كثيرين في ذلك العام، فأحب أن يخبرهم بأن الصلاة أربع، وتعقب لما قال الطحاوي: الأعراب كانوا بأحكام الصلاة أجهل في زمن الشارع، فلم يتم بهم تلك العلة، ولم يكن عثمان ليخاف عليهم ما لم يخف الأعراب؛ لأنه بهم رؤوف رحيم، ورد بأنه تحقق وقوع ذلك في زمن عثمان ولم يتحقق في زمنه رضي الله عنه، فقد روى البيهقي من طريق عبد الرحمن بن حميد بن عوف عن أبيه عن عثمان: أنه أتم منى، ثم خطب، فقال: إن القصر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه، ولكنه حدث العام من الناس فحلفت أن يستنوا، وعن ابن جريح أن أعرابيا ناداه منى، يا أمير المؤمنين! ما زلت أصليها منذ رأيتك عام أول رَكَعَتَيْنِ. قال الحافظ: وهذه طرق يقوي بعضها بعضا، ولا مانع أن يكون هذا أصل سبب الإتمام، وليس بمعارض للوجه الذي اعترته بل يقويه إلح. قلت: وسياي مختار الحافظ قريبا، وتعقب الشيخ في "الكوكب الدرر" هذا التوجيه بأنه يلزم بذلك فساد صلاة كل من خلفه من أهل هذه الناحية؛ لأنهم صلوا خلفه فرائضهم وهو منطوع في شفعته تلك، قلت: ويمكن أن يقال: لعل عثمان رأى صحة صلاة المفترض خلف المتفعل كمسلك الشافعي. ومنها: ما قال ابن حزم: إن عثمان كان أمير المؤمنين فحيث كان في بلد فهو عمله وللإمام تأثير في حكم الإتمام، كما له تأثير في إقامة الجمعة إذ أمر يقوم أنه يجمع بهم الجمعة، وفيه أنهم كانوا أمراء المؤمنين ومع ذلك لم يتموا الصلاة، لا سيما الشارع صلى الله عليه وسلم كان أولى بذلك. ومنها: ما روى معمر عن الزهري: أنه أتم الصلاة؛ لأنه أجمع الإقامة بعد الحج، رواه الطحاوي وغيره، وهذا مختار الطحاوي وفواه، وتعقب بأن الإقامة بمكة على المهاجرين حرام؛ لحديث العلاء بن الحضرمي عند "البخاري" وغيره قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ثلاث للمهاجر بعد الصيام، ورد بأنه أحازه جماعة بعد الفتح، كما أقر به الحافظ، فحصلوا هذا القول على الزمن الذي كانت المحرة واجبة، واتفق الجميع على أن المحرة كانت قبل الفتح واجبة، ثم لما ورد قوله صلى الله عليه وسلم: لا محرة بعد الفتح لم تنق واجبة من مكة. ومنها: ما روى يونس عن الزهري لما اتخذ عثمان الأموال بالطائف، وأراد أن يقيم بها صلى أربعاء. =

صَلَاهَا بِمِنَى رَكَعَتَيْنِ، وَأَنَّ عَثْمَانَ صَلَّاهَا بِمِنَى رَكَعَتَيْنِ، شَطْرَ إِمَارَتِهِ ثُمَّ أَتَمَّهَا بَعْدَ ذَلِكَ.
 ٩٠٤ - **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ
 لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ صَلَّى بِهِمْ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقَالَ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ! أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ
 فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ ثُمَّ صَلَّى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَكَعَتَيْنِ بِمِنَى، وَلَمْ يَتْلُعْنَا أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ شَيْئًا.
 يسكون القاء أي مسافرون

- ومنها: ما روى مغيرة عن إبراهيم قال: صلى أربعة؛ لأنه كان أخذها وطنًا، وقال البيهقي: ذلك مدحول؛ لأنه لو كان إتمامه لهذا المعنى لما حفي ذلك على سائر الصحابة، ولما أنكروا عليه ترك السنة. ومنها: ما قيل: لأنه استند له أرضاً بمعى. ومنها: ما قيل: إنه كان يسبق الناس إلى مكة، وتعبهما الحافظ بأقما لم يبقلا، وتعقب الأول منهما العيني بأنه لم يقل أحد: إن المسافر إذا مر بما يملكه من الأرض ولم يكن له فيها أهل أن حكمه حكم المقيم. ومنها: ما قيل: إنه أتم؛ لأن أهله كانوا معه بمكة، ورد بأن الشارع **شاه** كان يسافر بزوجاته وكن معه بمكة ومع ذلك كان يقصر. ومنها: ما اختاره الحافظ أن سب الإمام أنه كان يرى القصر مختصاً بمن كان شاخصاً سائراً، وأما من أقام بمكان في أثناء سفره فله حكم المقيم فيش. ومنها: ما روى عبد الله بن الحارث بن أبي ذباب عن أبيه وقد عمل الحارث لعمر بن الخطاب قال: صلى بنا عثمان أربعة، فلما سلم أقبل على الناس فقال: إني تأملت بمكة، وقد سمعت رسول الله **ﷺ** يقول: **من تأهل بلدة فهم من أهلها فليصل أربعة**، وعزاه ابن التين إلى رواية ابن شخير أن عثمان صلى بمعى أربعة فأنكروا عليه، فقال: يا أيها الناس! إني لما قدمت تأملت بها وإني سمعت رسول الله **ﷺ** يقول: **إذا تأهل الرجل بلدة فليصل بها صلاة المقيم**.

لما قدم مكة في أيام إمارته، "صلى بهم" إماماً لكونه خليفة ولا يوم الرجل في سلطانه، "ركعتين" قال الباجي: وكذلك يفعل الإمام إذا أورد بلداً من عمله أقام بهم الصلاة فإن كان بنية المقام أتم الصلاة، وإن كان بنية السفر قصرها، فظاهر السياق يقتضي أنه ورد حاجاً إلح. "ثم انصرف" من الصلاة بالسلام، "فقال" بعد السلام كما هو سنة المسافرين: "يا أهل مكة! أتموا صلاتكم فإنما قوم سفر" بفتح فسكون، جمع سافر، كـ "ركب وراكب". "ثم صلى عمر بن الخطاب ركعتين بمعى" إذا ورد بها، "ولم يتلغنا أنه قال لهم" أي لأهل مكة "شيئاً"، فدل على أن سنتهم حينئذ القصر، واستدل الإمام مالك بذلك على أن أهل مكة يقصرون بمعى، ويشكل عليه أن عمر إذا لم يقل لهم شيئاً وقصروا لذلك فدخل فيهم أهل معى أيضاً، وهم يتمون عند المالكية، فالظاهر: أن عمر لو ثبت أنه لم يقل لهم شيئاً اكتفى بقوله: في مكة، كما قالوا ذلك في حديث عمران بن حصين وغيره، قال الحافظ: اختلف السلف في المقيم بمعى، هل يقصر أو يتم؟ بناء على أن القصر بها للسفر أو للنسك، واختار الثاني مالك، وتعقبه الطحاوي بأنه لو كان كذلك لكان أهل معى يتمون ولا قائل بذلك.

٩٠٥ - مالك عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ صَلَّى لِلنَّاسِ بِمَكَّةَ رَكَعَتَيْنِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ! أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ، ثُمَّ صَلَّى عُمَرُ رَكَعَتَيْنِ بِمِنًى، وَلَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ شَيْئًا.

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ كَيْفَ صَلَاتُهُمْ بِعَرَفَةَ أَرْكَعَتَانِ أَمْ أَرْبَعٌ؟ وَكَيْفَ بِأَمِيرِ الْحَاجِّ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، أَيْصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ بِعَرَفَةَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ أَمْ رَكَعَتَيْنِ؟ وَكَيْفَ صَلَاةُ أَهْلِ مَكَّةَ بِمِنًى فِي إِقَامَتِهِمْ بِهَا؟ فَقَالَ مَالِكٌ: يُصَلِّي أَهْلُ مَكَّةَ بِعَرَفَةَ وَمِنًى مَا أَقَامُوا بِهِمَا رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ يَقْصُرُونَ الصَّلَاةَ حَتَّى يَرْجِعُوا إِلَى مَكَّةَ، قَالَ: وَأَمِيرُ الْحَاجِّ أَيْضًا إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ قَصَرَ الصَّلَاةَ بِعَرَفَةَ وَأَيَّامَ مِنًى،

صلى للناس بمكة في زمان إمارته، "ركعتين" للرباعية، "فلما انصرف قال: يا أهل مكة! أتموا صلاتكم فإننا قوم سفر، ثم صلى عمر ركعتين بمنى، ولم يبلغنا أنه قال لهم شيئاً"، هذا تقوية وتأييد للأثر المذكور قبل بطريق آخر، وله طريق ثالث، أخرجه مالك عن الزهري عن سالم عن أبيه، كما تقدم في "صلاة المسافر إذا كان إماماً"، وأخرجه البيهقي بسند مالك عن الزهري مفصلاً، ثم ذكر له متابعة سيد مالك عن زيد بن أسلم، وأخرجه أيضاً برواية يحيى بن أبي كثير عن زيد بن أسلم.

وسئل بناء المجهول، مالك عن أهل مكة، كيف صلاتهم الرباعية "بعرفة"، وكذا بمنى وغيرها من مشاهد السك، "أركعتان" قصرها هي "أم أربع" ركعات؟ بيان للسؤال، "وكيف" الحكم "بأمر الحاج إن كان من أهل مكة" أي لا يكون مسافراً، "أبصلي الظهر والعصر" أي الصلاة الرباعية "بعرفة أربع ركعات" إتماماً، "ثم ركعتين" قصرها؟ "وكيف صلاة أهل مكة" أي المقيمين بها في إقامتهم، "منى" أيام الرمي وكذلك يوم التروية؟ وإد في النسخ الهندية بعد ذلك "في إقامتهم بها"، وفي بعض المصنوعة: كيف صلاة أهل مكة في إقامتهم بمنى، "فقال مالك: يصلي أهل مكة بعرفة ومنى ما أقاموا" أي مدة إقامتهم، "هما ركعتين ركعتين" لكل رباعية، "يقصرون الصلاة" في هذه المواضع، "حتى يرجعوا إلى مكة" لما تقدم أن سبب القصر عند الإمام مالك هو السك على ما هو المشهور، والسفر مطلقاً، كما أخرجه، فلا فرق في هذين الأمرين بين القرب والبعد. قال: "وكذلك أمير الحاج أيضاً إذا كان من أهل مكة قصر الصلاة" الرباعية "بعرفة و" منى "أيام منى"، ولا فرق في ذلك بين الأمير وغيره؛ فإن مدار القصر والإتمام على السفر، واستوى فيه الأمير وغيره.

قال مالك: وَإِنْ كَانَ أَحَدٌ سَاكِنًا بِمَنَى مُقِيمًا بِهَا فَإِنَّ ذَلِكَ يُتِمُّ الصَّلَاةَ بِمَنَى، قَالَ: وَإِنْ كَانَ أَحَدٌ سَاكِنًا بِعَرَفَةَ مُقِيمًا بِهَا فَإِنَّ ذَلِكَ يُتِمُّ الصَّلَاةَ بِهَا أَيْضًا.

صَلَاةُ الْمُقِيمِ بِمَكَّةَ وَمَنَى

قال مالك: مَنْ قَدَّمَ مَكَّةَ لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ فَأَهْلَ بِالْحَجِّ فَإِنَّهُ يُتِمُّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى مَنَى فَيَقْصُرَ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ أَجْمَعَ عَلَى مُقَامٍ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ لَيَالٍ.

تَكْبِيرُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ

٩٠٦ - مالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ

وإن كان أحد الحج: قال الباجي: يقتضي أن ذلك قليل غير معلوم عنده؛ لأن منى ليست دار استيطان إلا أنه إن اتفق ذلك فإن المقيم بها يتم الصلاة مقيماً بها، وإن لم يكن من أهلها فالمدار على الإقامة، فإن ذلك يتم الصلاة بمنى، قال مالك: وإن كان أحد ساكناً بعرفة مقيماً بها، وكذلك إن كان أحد ساكناً بالمزدلفة أو المحصب مقيماً بها، فإن ذلك يتم الصلاة بها أيضاً، وذلك لما تقدم من مسلك الإمام مالك: أن أهل هذه المواضع مخصوص بذلك الحكم أنهم يتمون في مواضعهم، ويقصرون إذا خرجوا من مواضعهم للنسك، بخلاف الجمهور، فإن المدار عندهم على مدة القصر لا مطلق السفر.

من قدم مكة الحج: "فأهل بالحج" أي أحرم به بعد القدوم، وكذلك من أحرم بالحج قبل ذلك فدخل مكة لئلا يذبح الحجة، فالمدار على القدوم في ذلك لا على الإحرام بعد الدخول، "فإنه يتم الصلاة" في قيامه بمكة "حتى يخرج من مكة إلى منى، فيقصّر" بالنصب، بعد الخروج، "وذلك" أي سبب الإتمام "أنه قد أجمع" أي عزم "على مقام" أي على إقامته بمكة "أكثر من أربع ليالٍ"؛ لأنه إذا دخل بمكة لئلا يذبح الحجة فإنه يقيم بها أكثر من سبعة أيام؛ لأنه يخرج منها إلى منى في اليوم الثامن يوم التروية، فصار مقيماً بها، وكذلك لو ورد مكة وبينه وبين الخروج إلى منى أربعة أيام، فإنه يتم أيضاً؛ لأن مدار الإقامة عند الإمام مالك والشافعي على قيام أربعة أيام، ويقرب منه قول أحمد؛ إذ المدار عنده على مدة إحدى وعشرين صلاة، وأما عند الحنفية فالمدار على قيام خمسة عشر يوماً، فمن دخل لئلا يذبح الحجة، أو قبل ذلك بأيام فلا يتم الصلاة حتى يكون بينه وبين الخروج إلى منى مقدار خمسة عشر يوماً أو أكثر، وتقدم البسط في محله من أبواب السفر.

خَرَجَ الْغَدَّ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ شَيْئًا، فَكَبَّرَ فَكَبَّرَ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِ، ثُمَّ خَرَجَ الثَّانِيَةَ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ فَكَبَّرَ فَكَبَّرَ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِ، ثُمَّ خَرَجَ حِينَ رَاغَتِ الشَّمْسُ، فَكَبَّرَ فَكَبَّرَ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِ حَتَّى يَتَّصِلَ التَّكْبِيرُ وَيَبْلُغَ الْبَيْتَ،^{صوت} فَيَعْرِفُ النَّاسُ أَنَّ عُمَرَ قَدْ خَرَجَ يَرْمِي.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّ التَّكْبِيرَ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ دُبُرُ الصَّلَوَاتِ، وَأَوَّلُ ذَلِكَ تَكْبِيرُ الْإِمَامِ^{فرصا أو تطوعا}

الغد من يوم النحر أي في الحادي عشر من ذي الحجة، "حين ارتفع النهار شيئاً قليلاً، "فكبر" عمر "فكبر" الناس بتكبيره؛ لأنه الأمير المحب فأحبوا اتباعه في ذلك أيضاً، "ثم خرج الثانية من يومه ذلك" أي خرج مرة ثانية في هذا اليوم "بعد ارتفاع النهار، هكذا في النسخ المصرية، وفي الهندية: "حين ارتفع النهار" أي كثيراً، "فكبر" الناس أيضاً "بتكبيره"، "ثم خرج" زاد في النسخ المصرية "الثالثة" أي مرة ثالثة في هذا اليوم "حين راغت" براى وغين معجمين، "الشمس" أي زالت، "فكبر فكبر الناس بتكبيره حتى يتصل التكبير" أي يتصل صوت بعضهم بصوت بعض آخر، ويبلغ اتصال الأصوات البيت أي الكعبة، "فيعرف الناس"، وفي النسخ المصرية: "فيعلم" بناء المحوّل "أن عمر قد خرج يرمي الجمرات، قال شيخ مشايخنا الدهلوي في "المسوى": وعليه أهل العلم، وقال الباجي: خروج عمر في الأوقات المذكورة للتكبير على معنى تذكير الناس وتبهيهم على ذكر الله تعالى؛ لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: **إِذَا يَأْتِي أَمَلٌ وَخَرَفَ وَذَكَرَ اللَّهَ**، وعاف أن يغلب على الناس في أكثر أوقاته التشاغل والغفلة عن ذكر الله، فكان يخرج يعلن بالتكبير مذكراً للناس بذلك، وقد قال مالك: إن عمر كان إذا كبر بمعنى بعد الزوال حسر الناس الأمتعة لرمي الجمار، فيحنمل أن يكون عمر يقصد ذلك ليتأهب الناس لرمي الجمار إذا كان رميها قبل الصلاة وقبل الأذان لها، ولعله كان يريد في الإعلان به عند الزوال حتى يتصل التكبير إلى مكة، فيعلم الناس أن عمر قد خرج لرمي الجمار، فيذكرون حينئذ ذكر الله تعالى، ويغتنمون الدعاء حين دعاء الناس بمعنى رجاء أن تنالهم بركته.

الأمر عندنا إلخ في المدينة المنورة، "أن التكبير" المفيد بوقت مخصوص "في أيام التشريق" يكون "دبر الصلوات" بضمين وتسكين الباء تخفيف، قاله الزرقاني، أي عقب الصلوات المكتوبات الوقتيات، سواء صلى بمجموعة أو منفردة، لا أثر نافلة، "وأول ذلك" أي أول وقت هذا التكبير وهو مبتدأ، حمزه "تكبير الإمام" "والناس معه" أي يكبر الإمام ويكبر المقتدون أيضاً معه، وليس المعنى: أن تكبيرهم يتوقف على تكبير الإمام إلخ، وكذلك عند الحنفية، ففي "الدر المختار" يأتي المومع به وجوباً وإن تركه إمامه؛ لأدائه بعد الصلاة، "دبر صلاة الظهر من يوم النحر" بلا خلاف عند المالكية، وفيه خلاف لأهل العلم، "وأخر ذلك" أي وقت انتهاء هذا التكبير، "تكبير الإمام والناس معه دبر صلاة الصبح" =

وَالنَّاسُ مَعَهُ دُبُرُ صَلَاةِ الظُّهْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ وَآخِرُ ذَلِكَ تَكْبِيرُ الْإِمَامِ وَالنَّاسُ مَعَهُ دُبُرُ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، ثُمَّ يَقْطَعُ التَّكْبِيرَ. قَالَ: وَالتَّكْبِيرُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ مَنْ كَانَ فِي جَمَاعَةٍ أَوْ وَحْدَةٍ يَمْنَى أَوْ بِالْأَفَاقِ كُلِّهَا وَاجِبٌ، وَإِنَّمَا يَأْتُمُّ النَّاسُ فِي ذَلِكَ بِإِمَامٍ الْحَاجِّ وَبِالنَّاسِ يَمْنَى؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا رَجَعُوا وَانْقَضَى الْإِحْرَامُ اتَّمَمُوا بِهِمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَهُمْ فِي الْحُلِّ، فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ حَاجًّا فَإِنَّهُ لَا يَأْتُمُّ بِهِمْ، إِلَّا فِي تَكْبِيرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ.

= على المعتمد عند المالكية، خلافاً لابن بشر القائل إلى ظهر هذا اليوم. "من آخر أيام التشريق" أي اليوم الرابع من يوم النحر، فيكون التكبير أثر خمس عشرة فريضة، "ثم يقطع التكبير" قال الياحي: ومعنى ذلك أن هذه مدة صلاة الناس بمعنى: لأن صلاة الفجر يوم النحر إنما تفصل بالمزدلفة، وصلاة الظهر في آخر أيام التشريق لا تفصل بمعنى: وإنما يرمي الحاج الجمار ثم ينفر، فيصلّي الظهر بالخصب، أو حيث أدركته الصلاة في طريقه إلخ، ومن لم يقل بذلك استند بأن لا تخصّص لذلك معنى، ولذا لا يختص به المحرم، بل يأتي به الحلال أيضاً.

والتكبير: في أيام التشريق يكون "على الرجال والنساء" جميعاً، خلافاً لمن خصه بالرجال لما تقدم في بيان المذهب، وفي "البحاري" كان النساء يكرن خلف أبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز ليأتي التشريق مع الرجال في المسجد، "من كان" مصلياً "في جماعة أو" صلياً "وحده"، وكذلك من صلي "بمَنى أو بالأفاق كلها" لا تخصّص في ذلك لأهل منى، "واجب" غير للمبتدأ وهو قوله: التكبير، وهو نص في أن تكبير التشريق واجب عند مالك، وأوله الزرقاني بالندوب المتأكد، "وإنما يأتُم الناس" غير الحاج أي يقتدون "في ذلك" أي في التكبير "بإمام الحاج وبالناس" الحاج الذين يقيمون حينئذ "بمعنى" وهذا دليل لما اختاره الإمام مالك ومن وافقه: أن تكبير التشريق من ظهر النحر إلى صبح آخر أيام التشريق، "وانقضى الإحرام" أي صاروا محلين "اتموا بهم" أي اقتدوا بالحلّين بمعنى أنهم صاروا سواء لا فرق إذ ذاك بين الفريقين، وهو المراد بقوله: "حتى يكونوا مثلهم في الحل"، فينبغي أن يكون تكبير الحلّين مقتصرًا على زمان قيام الناس بمعنى: "فأما من لم يكن حاجاً" من أهل الأفاق كلهم "فإنه لا يأتُم بهم" أي لا يقتدي بالحجاج وبالمقيمين بمعنى: "إلا في تكبير أيام التشريق" لا في غيره من الأقوال والأفعال، والظاهر عندي أن الغرض منه إشارة إلى ما هو المختار عند الإمام مالك: أن التلبية تختص بالمحرم.

الأيام المعدودات: الواردة في قوله عز اسمه: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِنَّهُ عَلَيْهِ﴾ (الأنعام: ٢٠٣) المراد منها أيام التشريق، قال الرازي في "التفسير الكبير": إن الله عز اسمه وتعالى ذكر في مناسك الحج -

- "الأيام المعدودات" كما ههنا، وقال في سورة الحج: ﴿سِتَّةَ أَيَّامٍ يَذْكُرُوا الشَّعْرَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ (الحج: ٢٨) فمذهب الشافعي: أن "المعلومات" هي العشر الأول من ذي الحجة آخرها يوم النحر، "والمعدودات" ثلاثة أيام بعد يوم النحر وهي أيام التشريق، واحتج على ذلك بأن "الأيام" لفظ جمع فيكون أقلها ثلاثة، ثم قال بعده: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْهِ﴾ واجمعت الأمة على أن هذا الحكم إنما ثبت في أيام منى، فعلمنا أن "الأيام المعدودات" هي أيام التشريق. وفي "تفسير الجلالين" قوله: أيام معلومات أي عشر ذي الحجة، أو يوم عرفة، أو يوم النحر إلى آخر أيام التشريق أقوال، قال صاحب الحمل: قوله: "إلى آخر أيام التشريق" راجع للقولين قبله، واختلف في الأيام المعلومات، فالذي عليه أكثر المفسرين وهو اختيار الشافعي وأبي حنيفة: أنها عشر ذي الحجة، وقال صاحب الخازن: أيام معدودات يعني أيام التشريق، وهي أيام منى ورمي الجمار، سميت معدودات لقلتهن، وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر، أولها اليوم الحادي عشر من ذي الحجة، وهو قول ابن عمر وابن عباس والحسن وعطاء ومجاهد وقتادة وهو مذهب الشافعي، وقال الغوي في "المعالم": الأيام المعدودات هي أيام التشريق وهي أيام منى ورمي الجمار، وهذا قول أكثر أهل العلم، وروي عن ابن عباس: المعلومات: يوم النحر ويومان بعده، والمعدودات: أيام التشريق، وعن علي عليه السلام المعلومات: يوم النحر وثلاثة أيام بعده، وقال عطاء عن ابن عباس: المعلومات: يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق، وقال محمد بن كعب: هما شيء واحد وهي أيام التشريق، قال العيني: اختلف السلف في الأيام المعلومات والمعدودات، فالمعلومات: العشر، والمعدودات: أيام التشريق، وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر عند أبي حنيفة، رواه عنه الكرخي وهو قول الحسن وقتادة، وروي عن علي وابن عمر: أن المعلومات هي ثلاثة أيام النحر، والمعدودات أيام التشريق، وهو قول أبي يوسف ومحمد، وقال الشافعي: من الأيام المعلومات: النحر، وروي عن علي وعمر يوم النحر ويومان بعده، وبه قال مالك، قال الطحاوي: وإليه أذهب. وقال الخصاص في "أحكام القرآن": روى سفيان وشعبة عن بكير عن عبد الرحمن بن بصر مرفوعاً: أيام منى ثلاثة أيام التشريق فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه. واتفق أهل العلم على أن قوله بيان لمراد الآية في قوله: أيام معدودات، ولا خلاف بين أهل العلم أن المعدودات أيام التشريق، وقد روي ذلك عن علي وعمر وابن عباس وابن عمر وغيرهم إلا شيء رواه ابن أبي ليلى عن المنهال عن زر عن علي قال: المعلومات: يوم النحر ويومان بعده واذبح في أيها شئت، وقد قيل: هذا وهم، والصحيح عن علي أنه قال ذلك في "المعلومات"، وظاهر الآية ينفي ذلك أيضاً، لأنه تعالى قال: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْهِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ وذلك لا يتعلق بالنحر، وإنما يتعلق برمي الجمار المنفعل في أيام التشريق، وأما المعلومات فروي عن علي وابن عمر: أن المعلومات: يوم النحر ويومان بعده، واذبح في أيها شئت، قال سعيد بن جبير عن ابن عباس: المعلومات: العشر، والمعدودات: أيام التشريق، وقد روى ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس: المعلومات: يوم النحر وثلاثة أيام بعده أيام التشريق، =

صَلَاةُ الْمَعْرَسِ وَالْمُحَصَّبِ

٩٠٧ - **مَالِكٌ** عَنْ **نَافِعٍ**، عَنْ **عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ**، أَنَّ **رَسُولَ اللَّهِ ﷺ**.....

= والمعدودات: يوم النحر وثلاثة أيام بعده التشريق، وروى عبد الله بن موسى عن عمارة بن ذكوان عن مجاهد عن ابن عباس قال: المعدودات: أيام العشر، والمعلومات: أيام النحر، فقوله: "المعدودات أيام العشر" لا شك في أنه خطأ، ولم يقل به أحد، وهو خلاف الكتاب، قال تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْهِ فَلَا لِمَ عَلَيْهِ﴾ (البقرة: ٢٠٣) وليس في العشر حكم يتعلق بيومين دون الثلاث، وقد روي عن ابن عباس بإسناد صحيح أن المعلومات: العشر، والمعدودات: أيام التشريق، وهو قول الجمهور من التابعين، منهم الحسن ومجاهد وعطاء والضحاك وآخرون، وقد روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد: أن المعلومات: العشر، والمعدودات: أيام التشريق، وذكر الطحاوي عن شيخه أحمد بن أبي عمران عن بشر بن الوليد قال: كتب أبو العباس الطوسي إلى أبي يوسف يسأله عن الأيام المعلومات فأملى عليّ أبو يوسف جواب كتابه: اختلف أصحاب رسول الله ﷺ، فروي عن علي وابن عمر: أنها أيام النحر، وإلى ذلك ذهب؛ لأنه قال: ﴿عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَيْسَةِ الْأَنْعَامِ﴾ (الحج: ٢٨) وذكر شيخنا أبو الحسن الكرخي عن أحمد القاري عن محمد بن أبي حنيفة: أن المعلومات: العشر، وعن محمد: أنها أيام النحر الثلاثة، يوم الأضحي ويومان بعده، قال أبو بكر: فحصل من رواية أحمد القاري عن محمد ورواية بشر بن الوليد عن أبي يوسف: أن المعلومات يوم النحر ويومان بعده، ولم تختلف عن أبي حنيفة: أن المعلومات أيام العشر، والمعدودات: أيام التشريق، وهو قول ابن عباس المشهور، وقوله تعالى: ﴿عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَيْسَةِ الْأَنْعَامِ﴾ (الحج: ٢٨) لا دلالة فيه على أن المراد أيام النحر؛ لاحتماله أن يريد لما رزقهم من بيسة الأنعام، كقوله ﴿وَلَذَكِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٥) والمعنى: لما هداكم، وأيضاً يحتمل أن يريد بها أيام العشر؛ لأن فيها يوم النحر وفيه الذبح، ويكون بتكرار السنين عليه أياماً. وأجاب عنه المزني، فقال: إن قيل: لو كانت المعلومات العشر لكان النحر في جميعها، فلما لم ينجز النحر في جميعها بطل أن تكون المعلومات، يقال له: قال الله عز وجل: ﴿سَمِعَ سَمَوَاتٍ طَبَاقًا﴾ (الملك: ٣) ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ (نوح: ١٦) وليس القمر في جميعها، وإنما هو في واحد؛ فبطل أن يكون القمر فيهن نورا كما قال الله عز وجل؟

صلاة المَعْرَسِ وَالْمُحَصَّبِ: المَعْرَس: يضم الميم وفتح العين والراء المشددة، موضع النزول، قال أبو زيد: عرس القوم بالمنزل إذا نزلوا به أي وقت كان من ليل أو نهار، وقال الخليل والأصمعي: التعريس: النزول آخر الليل، والمراد ههنا معرس النبي ﷺ، وهو على ستة أميال من المدينة على طريق مكة، وهو أسفل من ذي الخليفة، وأقرب إلى المدينة، كذا في "المحلى". والمحصب: يضم الميم وفتح الحاء والصاد المشددة المهملتين المفتوحتين، وكان متسع بين مكة ومي، سمي به لاجتماع الخصى فيه بجعل السيل؛ فإنه موضع منتهط. قال صاحب المطالع: =

أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ، فَصَلَّى بِهَا، قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُجَاوِزَ الْمُعْرَسَ إِذَا قَفَلَ حَتَّى يُصَلِّيَ فِيهِ،

- هو أقرب إلى منى، قال: وهو الأبطح والبطحاء وخيف بني كنانة، والغصب أيضاً موضع الجمار من منى، ولكن ليس هو المراد بالغصب ههنا، قال النووي في "تهذيبه": قول صاحب المطالع: "إنه أقرب إلى منى" ليس بصحيح، وقال أصحابنا في كتب المذهب: حد الغصب ما بين الجبلين إلى المقابر، وليست المقبرة منه، وفي "شرح اللباب" الغصب: وهو الأبطح، ويسمى الحصباء والبطحاء وخيف، قيل: هو إلى منى أقرب، وليس بصحيح، والمعتمد أنه بقضاء مكة، وحده على الصحيح ما بين الجبل الذي عند مقابر مكة، والجبل الذي يقابله مصعداً إلى جهة الأعلى في الشق الأيسر وأنت ذاهب إلى منى مرتفعاً عن بطن الوادي، وليس المقبرة من الغصب.

أَنَاخَ **الحج**: بنون وخاء معجمة، أي برك راحلته، "البطحاء" بالماء، ذكر في "المنتهى" الأبطح: مسيل واسع، فيها دفاق الحصى، والجمع الأباطيح، وكذا البطحاء، وفي "الجامع" للقرطبي الأبطح والبطحاء والبطاح: الرمل المنبسط على وجه الأرض، قاله العيني. "التي بذى الحليفة" احتراز عن البطحاء التي بين مكة ومنى، "فصلى بها" أي حين رجع من حجته، كما سيأتي، "قال نافع: وكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك" ناسياً بالتي **هـ**.

أن يجاوز المعرس: المذكور وهو بطحاء ذي الحليفة، "إذا قفل" بقاف فقاء مفتوحين، رجع من الحج أو العمرة، "حتى يصلي فيه" ناسياً بالتي **هـ**، قال الباجي: ولما صلى فيه النبي **هـ** استحببت الصلاة فيه تركاً موضع صلاته، مع أنه روي أن النبي **هـ** أمر بذلك، رواه عبد الله بن عمر عنه **هـ** أنه نودي وهو في معرس ذي الحليفة بطن الوادي، قيل له: إنك ببطحاء مباركة، وقال أيضاً: وخص بالقول؛ لأنه روي أن النبي **هـ**: إنما أناخ في قوله، "وإن مر به" أي بالمعرس "في غير وقت صلاة فليقم" به "حتى تغل الصلاة" أي زال وقت الكراهة "ثم يصلي ما بدا له" أي ما يسر له، قال الباجي: وليس لما يصلي فيه حد، يعني في الكثرة والقلة، وأقل ذلك ما شرع من النافلة وهو ركعتان، فهذا حد في القلة، وأما الكثرة فلا حد لها. قال القاضي: والنزول بالبطحاء بذى الحليفة في رجوع الحاج، ليس من مناسك الحج، وإنما فعله من فعله من أهل المدينة تركاً بآثار النبي **هـ**، ولأنها بطحاء مباركة، واستحب مالك النزول به والصلاة فيه، وأن لا يجاوز حتى يصلي، وإن كان في غير وقت الصلاة مكث حتى يدخل وقت الصلاة، قال: وقيل: إنما نزل به **هـ**، لئلا يفحأ الناس أهاليهم ليلاً، كما هي عنه صريحا في الأحاديث المشهورة، قاله النووي، وفي "شرح اللباب" إذا توجه إلى الزيارة أكثر في المسير من الصلاة والتسليم، ويتبع ما في طريقه من المساجد المنسوبة إليه **هـ**. وكذا المشاهد الماثورة المتعلقة بما لديه، كما بنا في "الدرة المضية". "لأنه بلغني" وتقدم قريبا وصله، "أن رسول الله **هـ** عرس به" بتشديد الراء، أي نزل به؛ ليستريح، وصلى كما مر قريبا، "وأن عبد الله بن عمر أناخ به" أي برك راحلته ناسياً به **هـ**، وكان شديد التأسي برسول الله **هـ**.

وَأَنَّ مَرَّ بِهِ فِي غَيْرِ وَقْتِ صَلَاةٍ فَلْيَقُمْ حَتَّى تَحِلَّ الصَّلَاةُ ثُمَّ يَصَلِّي مَا بَدَأَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَرَّسَ بِهِ، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ^{رَضِيَ} أَنَاخَ بِهِ.

٩٠٨ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُحَصَّبِ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ مِنَ اللَّيْلِ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ.

الْبَيْتُوتَةُ بِمَكَّةَ لَيَالِي مَنَى

٩٠٩ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ قَالَ:

كَانَ يَصَلِّي الظُّهْرَ إِخ: ويهجع هجعة ويذكر ذلك عن النبي ﷺ، كذا رواه "البحاري" برواية عبيد الله عن نافع. "بالمحصب"، وفي "مسلم" برواية أيوب عن نافع عن ابن عمر: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَيُّا بَكْرَ وَعُمَرَ كَانُوا يَنْزِلُونَ الْأَبْطَحَ، وَفِيهِ بَرَوَاةٌ جَوِيْرِيَّةٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَرَى التَّحْصِيْبَ سَنَةً، وَكَانَ يَصَلِّي الظُّهْرَ يَوْمَ النَّفَرِ بِالْحَضْبَةِ، قَالَ نَافِعٌ: قَدْ حَصَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. والخلفاء بعده. "ثم يدخل مكة من الليل فيطوف بالبيت طواف الوداع اتباعاً لفعله ﷺ. وفي "المحلى على الموطأ": قَالَ فِي "الْهُدَايَةِ": وَيَنْزِلُ بِالْمُحَصَّبِ سَاعَةً، وَفِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ": وَيَصَلِّي فِيهِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَيَهْجَعُ هَجْعَةً ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ إِخ، فَيُظْهِرُ مِنْهُ أَنَّ التَّزْوِلَ سَاعَةً مُحْصَلُ أَصْلِ السَّنَةِ وَالْكَمَالُ مَا ذَكَرَهُ "الْكَمَالُ".

الْبَيْتُوتَةُ بِمَكَّةَ لَيَالِي مَنَى: ينصب "ليالي" على الظرفية، قال الجمهور: لَا يَبِيت أَحَدٌ لَيَالِي مَنَى فِي غَيْرِ مَنَى، غَيْرَ أَنَّ الْمَبِيتَ بِهِ وَاجِبٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُمَا، وَسَنَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ، وَأَحْمَدُ فِي رَوَايَةٍ، وَاسْتَدَلَّ لَعْدَمِ وَجُوبِهِ بِمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنِ الْعَبَّاسِ: أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيَالِي مَنَى؛ لِأَجْلِ سَقَايَتِهِ فَإِذْنٌ لَهُ، إِذْ لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمَا رَخِصَ فِي تَرْكِهَا. وفيه نظير: فَإِنَّهُ كَانَ مِنْ خِصَائِصِهِ ﷺ أَنْ يَخْصَ مِنْ شَاءَ مَا شَاءَ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: السَّنَةُ أَنْ يَبِيتَ النَّاسُ بِمَعْنَى لَيَالِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، إِلَّا مَنْ أَرَحِصَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَإِنَّهُ أَرَحِصَ الْعَبَّاسُ لِأَجْلِ سَقَايَتِهِ، وَرَخِصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ، وَخْتَلَفُوا فِي مَنْ بَاتَ لَيْلَةً بِمَكَّةَ مِنْ غَيْرِ تَرْخِيصٍ، فَقَالَ مَالِكٌ: عَلَيْهِ دَمٌ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ بَاتَ لَيْلَةً أَطْعَمَ عَنْهَا مَسْكِينًا، وَإِنْ بَاتَ لَيَالِي كُلِّهَا أَحْبَبْتُ أَنْ يَهْرِيْقَ دَمًا، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِنْ كَانَ يَأْتِي مَنَى وَيُرْمِي الْجِمَارَ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، كَذَا فِي "الْمَحَلَّى" عَنْ "الْعَيْنِي"، وَقَالَ مُحَمَّدٌ بَعْدَ أَثَرِ الْبَابِ: وَهَذَا نَاحِذٌ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنَ الْحَاجِّ أَنْ يَبِيتَ إِلَّا بِمَعْنَى لَيَالِي الْحَجِّ، فَإِنْ فَعَلَ فَهُوَ مَكْرُوهٌ، وَلَا كُفْرًا عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَةِ مِنْ فَقْهَائِنَا، وَفِي "الْهُدَايَةِ" يَكْرَهُ أَنْ لَا يَبِيتَ بِمَعْنَى لَيَالِي الرَّمْيِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ بَاتَ بِمَعْنَى وَعُمَرَ ﷺ كَانَ يُؤَدِّبُ عَلَى تَرْكِ الْمَقَامِ هَاهُنَا، وَلَوْ بَاتَ فِي غَيْرِهَا مُتَعَمِّدًا لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ عِنْدَنَا، ❦

رَعَمُوا أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَبْعَثُ رِجَالًا يُدْخِلُونَ النَّاسَ مِنْ وَرَاءِ الْعُقْبَةِ.

٩١٠ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: لَا يَبِيتَنَّ أَحَدٌ مِنَ الْحَاجِّ لَيْلَى مَنَى مِنْ وَرَاءِ الْعُقْبَةِ.

- خلافا للشافعي؛ لأنه وجب؛ نسهل عليه الرمي في أيامه، فلم يكن من أفعال الحج، فتركه لا يوجب دما، قال ابن اضمام: قوله: "لأنه وجب" أي ثبت إذ هو سنة عندنا يلزم بتركه الإساءة على ما يفيد لفظ "الكافي" حيث استدلل باستئذان العباس من أهل سفيته، قال: ولو كان واجبا لما رخص في تركها لأهل السقاية، فعلم أنه سنة، وتبعه صاحب "النهاية"، استدلل به ابن الجوزي للشافعي على الوجوب، وقال: لولا أنه واجب لما احتاج إلى إذن، وليس بشيء، إذ مخالفة السنة عندهم كان محالبا جدا خصوصا إذا انضم إليها الانفراد عن جميع الناس مع الرسول ﷺ فاستأذن لإسقاط الإساءة الكاتبة بسبب عدم موافقته ﷺ مع موافقته، فإنه أقطع منه حال عدم الموافقة بل هو حفاء لما فيه من إظهار المخالفة المستلزمة لسوء الأدب، وفي "التهذيب" لابن حزم: من لم يبيت ليالي منى حتى فقد أساء، ولا شيء عليه إلا الرعاء، وأهل السقاية العباس فلا تكره لهم المبيت في غير منى، بل للرعاء أن يرموا يوما، ويدعوا يوما، وأهل السقاية مأذون لهم من أهل السقاية، وبات ﷺ منى، ولم يأمر بالمبيت بها فالمبيت بها سنة وليس فرضا؛ لأن الفرض أمره ﷺ فقط، فإن قيل: إذنه للرعاء، وترخيصه لهم وإذنه للعباس دليل على أن غيرهم بخلافهم. قلنا: لا، وإنما يكون هذا لو تقدم منه ﷺ أمر بالمبيت والرمي فكان يكون هؤلاء مستثنين من سائر من أمر، وأما إذا لم يتقدم منه أمر، فنحن ندري أن هؤلاء مأذون لهم، وليس غيرهم مأمورا بذلك، ولا منهي، فهم على الإباحة، وروينا عن عمر لا يبيت أحد من وراء العقبة أيام منى، وصح هذا عنه، وعن ابن عباس مثل هذا، وعن ابن عمر أنه كره المبيت بغير منى أيام منى، ولم يجعل واحد منهم في ذلك فدية أصلا.

رَعَمُوا: أي قالوا وذكروا "أن عمر بن الخطاب كان" في ليالي منى "يبعث رجالا" إلى الذين خرجوا من حد منى "يدخلون" يضم أوله "الناس" الخارجين "من وراء العقبة" يعني يبعثهم إلى من خرج من منى؛ لبيت بمكة أو دونه من وراء العقبة، كي يدخلوهم منى، قال الزرقاني: لأن العقبة ليست من منى، بل هي حد منى من جهة مكة، وهي التي بايع النبي ﷺ الأنصار عندها، قال الموفق: حد منى ما بين جمره العقبة ووادي عسرا، كذلك قال عطاء والشافعي، وليس عسرا والعقبة من منى.

لا يبيتَنَّ إلخ: بنون الثقيلة "أحد من الحاج ليالي منى" وهي الليالي الثلاثة بعد ليلة البحر لمن لم يتعجل، والليلتان لمن تعجل، "من وراء العقبة" استدلل بذلك من قال: إن العقبة من منى لنهييه من ورائها، وتقدم الجواب عنه قريبا في كلام ابن حجر في "شرح مناسك التتوي".

٩١١ - **مَالِكٌ** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ فِي الْبَيْتُوتَةِ بِمَكَّةَ لِيَالِي مَنَى: لَا يَبْيِثَنَّ أَحَدٌ إِلَّا بِمَنَى.

رَمَى الْجِمَارِ

٩١٢ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَقِفُ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ وَقُوفًا طَوِيلًا حَتَّى يَمْلَأَ الْقَائِمُ.

٩١٣ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقِفُ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ ..

أَنَّهُ قَالَ إِيحَى: "في" مسألة "البيتوتة بمكة" وغيرها "ليالي منى" الثلاثة أو الثنتين، "لا يبيثن أحد إلا بمنى" لا يحارجا منها، على الاختلاف بينهم في الوجوب والسنية.

رمي الجمار: هكذا بَوَّبَ البخاري، قال القسطلاني: واحدها جمرة، وهي في الأصل: النار المتقدة والحصاة، وواحد جمرات المناسك، وهي المرادة ههنا، وهي ثلاث: الجمرة الأولى والوسطى والعقبة، يرمين بالجمار، قاله "القاموس"، وقال القرطبي من المالكية: الجمار اسم للحصى لا للمكان، والجمرة اسم للحصاة، وإنما سمي الموضع جمرة باسم ما جاوره، وهو اجتماع الحصى فيه، وقال الحافظ: الجمرة اسم لمجتمع الحصى، سميت بذلك؛ لاجتماع الناس بها، يقال: تجمر بنو فلان إذا اجتمعوا، وقيل: إن العرب تسمى الحصى الصغار جمارا، سميت تسمية الشيء باسم لازمه، وقيل: لأن آدم أو إبراهيم لما عرض له إبليس فحصبه جمر بين يديه أي أسرع، فسميت بذلك. وفي "شرح اللباب" اعلم! أن رمي الجمار واجب، وإن تركه فعليه دم فلو ترك رمي يوم كئله أو أكثره كأربع حصيات فما فوقها في يوم النحر، أو أحد عشرة حصاة فيما بعده، فعليه دم، وإن ترك الأقل كحصاة أو حصتين أو ثلاثة في اليوم الأول، وعشر حصيات فما دونها فيما بعده فعليه لكل حصاة صدقة، إلا أن يبلغ ذلك دما فينقص منه، ولو ترك الأيام كلها فعليه دم واحد. **كان يقف:** بعد الرمي "عند الجمرتين الأوليين" وليس في النسخ الهندية لفظ "الأوليين" لكنه مراد، وأراد هما إحداهما، الجمرة الأولى التي تلي مسجد منى، وهي التي يقال لها: الجمرة الدنيا، والثانية: الجمرة الوسطى، "وقوفا طويلا" للذكر والدعاء، "حتى يملأ" الميم "القائم" لطول القيام، وكان ذلك اتباعا لفعله ﷺ. كما سيأتي في الأثر الآتي، قال الباجي: ويستحب طول القيام عندهما للذكر والدعاء، قلت: وسيأتي في الأثر الآتي مقدار القيام عن ابن عمر ﷺ.

عند الجمرتين الأوليين: المذكورتين قبل ذلك "وقوفا طويلا" مقدار ما يقرأ سورة البقرة، كما رواه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن عطاء عن ابن عمر. قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل: أيقوم الرجل عند الجمرتين إذا رمى ؟ =

وُقُوفًا طَوِيلًا، يُكَبِّرُ اللَّهَ، وَيُسَبِّحُهُ، وَيَحْمَدُهُ، وَيَدْعُو اللَّهَ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَ

قدر سورة البقرة

جَمْرَةِ الْعَقْبَةِ.

عليه إجماع الأئمة الأربعة

— قال: إي لعمرى شديداً وبطيل القيام أيضاً، قيل: فإلى أين توجه في قيامه؟ قال: إلى القبلة، فبرميتها في بطن الوادي. والأصل في هذا ما روت عائشة رضي الله عنها قالت: أفاض رسول الله ﷺ من آخر يومه حين صلى الظهر ثم رجع إلى مئى، فصكت بها ليالى أيام التشريق، يرمي الجمرة إذا زالت الشمس، كل جمرة بسبع حصيات، يكبر مع كل حصاة، ويقف عند الأولى والثانية فيطيل القيام ويتضرع، ويرمي الثالثة ولا يقف عندها، رواه أبو داود، قال الموفق: إن ترك الوقوف عندها والدعاء ترك السنة ولا شيء عليه، وبذلك قال الشافعي وأبو حنيفة وإسحاق وأبو ثور، ولا نعلم فيه مخالفاً إلا الثوري، قال: يطعم شيئاً، وإن أراق دماً أحب إليّ؛ لأن النبي ﷺ فعله، فيكون تسكاً.

يكبر الله: عز وجل في هذا الوقوف الطويل الذي بعد الرمي بسبع حصيات، كما هو ظاهر السياق، وإليه مال الباجي: إذ قال بين عيد الله أن وقوفه عند الجمرتين إنما هو للتكبير والتسبيح والدعاء، وقال القاري في "شرح الباب": فيقف بعد تمام الرمي لا عند كل حصاة، مستقبل القبلة، فيحمد الله ويكبر ويهلل ويسبح ويصلي على النبي ﷺ ويدعو، "ويسبحه ويحمده ويدعو الله" عز وجل، قال الموفق: روى أبو داود عن ابن عمر: كان يدعو بدعائه الذي دعا به بعرفة، ويزيد: وأصلح وأتم لنا مناسكتنا، وقال ابن المنذر: كان ابن عمر وابن مسعود يقولان عند الرمي: اللهم اجعله حجاجاً مبروراً وذنباً مغفوراً، "ولا يقف عند جمرة العقبة" بعد الرمي، ونلفظ "البخاري" فيما رواه عن سالم: أن عبد الله بن عمر كان يرمي الجمرة الدنيا بسبع حصيات، يكبر على إثر كل حصاة، ثم يتقدم فيسهل فيقوم مستقبل القبلة قياماً طويلاً، فيدعو ويرفع يديه، ثم يرمي الجمرة الكبرى، فيأخذ ذات الشمال فيسهل ويقوم مستقبل القبلة قياماً طويلاً، فيدعو ويرفع يديه، ثم يرمي الجمرة ذات العقبة من بطن الوادي، ولا يقف، ويقول: هكذا رأيت النبي ﷺ يفعل.

قال الخافظ: قال ابن قدامة: لا نعلم لما تضمنه حديث ابن عمر هذا مخالفاً إلا ما روي عن مالك من ترك رفع اليدين عند الدعاء بعد رمي الجمار، فقال ابن المنذر: لا أعلم أحداً أنكر رفع اليدين عند الجمرة إلا ما حكاه ابن القاسم عن مالك، ورده ابن المنذر بأن الرفع لو كان ههنا سنة ثابتة ما حقي على أهل المدينة، وغفل رضي الله عنه عن أن الذي رواه من أعلم أهل المدينة من الصحابة في زمانه، وابنه سالم أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة، والراوي عنه ابن شهاب عالم المدينة ثم الشام في زمانه، فمن علماء المدينة، إن لم يكونوا هؤلاء؟ وفي "المحلى": قال ابن المنذر: لا أعلم أحداً أنكر ذلك غير مالك، فإن ابن القاسم حكى عنه أنه لم يكن يعرف رفع اليدين هناك، قال: وإتباع السنة أفضل، وقيل: يرفع، حكاه ابن التين وابن الحاجب.

٩١٤ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُكَبِّرُ مَعَ رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ رَمِي الْجِمَارِ كُلِّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ. مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: الْحَصَى الَّتِي يُرْمَى بِهَا الْجِمَارُ مِثْلُ حَصَى الْخَذْفِ.

عند رمي الجمار: بلفظ الأفراد في النسخ المصرية على إرادة الجنس، ولفظ "رمي الجمار" أي بصيغة الجمع في النسخ الهندية، وأيضاً اقتصر على هذا السياق في جميع النسخ المصرية من المتن والشروح، وزاد في النسخ الهندية "مع رفع اليدين" بلفظ "يكبر مع رفع اليدين عند رمي الجمار" والظاهر عندي: أنه سهو من الناسخ، كان في الأصل المنقول عنه توضيحاً من الخشي في بين السطور على قوله: يكبر، فنسخه بعض الكتاتين في أصل الكتاب، ويؤيد ذلك أنه لو كان هذا اللفظ في الكتاب لم ينكره مالك، ولا أقل من أن يؤوله الشراح المالكية، ومسالك الأئمة في ذلك ما في فروعههم قال النووي في "مناسكه": السنة أن يرفع يده في رميها حتى يرى بياض إبطه ولا يرفع المرأة. وبه جزم في "شرح اللباب" إذ قال: يستحب الرمي باليمين وحدها، ويرفع يده حتى يرى بياض إبطه. وفي "الهداية": يقف عند الجمرتين ويرفع يديه، قال العيني: يعني عند الوقوف في الجمرتين، وفي "اللبانيع": يرفع يديه عقيب كل حصاة، ويكبر ويهتل، وقيل: يقول عند كل حصاة يرميها يمينه: بسم الله والله أكبر، ثم يرفع يديه ويقول: اللهم اجعله حجاً مبروراً. "كلما رمى بحصاة" أي كبر، قال الباجي: وذلك أنه إذا كان التكبير مشروعاً عند الرمي فإنه يتكرر عند كل رمية، وكذلك كل عبادة شرع فيها التكبير فإنه يتكرر بتكرار محله، كالانتقال من ركن إلى ركن في الصلاة، وقد قال مالك: يكبر مع كل حصاة، والأصل في ذلك ما روي عن النبي ﷺ: أنه كان يكبر مع كل حصاة.

يرمي بها الجمار: في سائر الأيام، "مثل حصى الخذف" بالخاء والذال المعجمتين، أصله: الرمي بظر في الإهام والسبابة، ثم أطلق ههنا على الحصى الصغار مجازاً، قال الأبي: الخذف: الرمي بالأصابع، يريد أن كل حصاة كانت مثل الحصاة التي يجعلها الإنسان على أصبعيه ويرمي بها، قالوا: وهي في قدر حبة الباقلي. قال الجحد: الخذف كالضرب رميك بحصاة أو نواة أو نحوهما، تأخذ بين سبائك تخذف به أو بمخدفة من خشب، وفي "المراقبة" هو قدر الباقلاء أو النواة أو الأعملة، وكذا قال ابن حجر في "شرح المنهاج"، وقد ورد النهي عن الخذف، ففي "البخاري" وغيره من حديث عبد الله بن مغفل قال: نهى النبي ﷺ عن الخذف، وقال: **إِنَّهُ لَا يَقْتُلُ الصَّبَّ وَلَا يَكْفُرُ الْعَدُوَّ، وَإِنَّهُ يَقْفُ الْعَيْنَ وَيَكْسِرُ السِّنَّ**، واختلفوا في الجمع بينهما، فقيل: إن رمي الجمار مخصوص من النهي، وقيل: إن الرمي لا ينبغي بكيفية الخذف، قال النووي في "مناسكه": ذكر بعض أصحابنا أنه يستحب أن يكون كيفية الرمي كرمي الخذف، ويضع الحصاة على بطن أصبع ويرميها برأس السبابة، وهذه الكيفية لم يذكرها جمهور أصحابنا، ولا تراها مختارة، وقد ثبت في الصحيح: نهى رسول الله ﷺ عن الخذف، فالمراد به الإيضاح وزيادة البيان بحصى الخذف، وليس المراد أن الرمي يكون على هيئة الخذف، وإن كان بعض أصحابنا قد قال باستحباب ذلك، =

مِنْ أَوْسَطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَهُوَ بِمَنَى، فَلَا يَنْفِرَنَّ حَتَّى يَرْمِيَ الْجِمَارَ مِنَ الْغَدِ.

٩١٦ - **مَالِكٌ** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّاسَ كَانُوا إِذَا رَمَوْا الْجِمَارَ مَشَوْا ذَاهِبِينَ وَرَاجِعِينَ، وَأَوَّلُ مَنْ رَكِبَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ.

غير راكبين

- قال الحرقي: فإن أحب أن يتعجل في يومين خرج قبل غروب الشمس، فإن غربت الشمس وهو بها لم يخرج حتى يرمي من غد بعد الزوال قال الموفق: فإن غربت قبل خروجه من منى لم ينفر، سواء كان راكلاً أو كان مقيماً في منزله لم ينزله الخروج، وهذا قول عمر وجابر بن زيد وعطاء وطاوس وبجاهد وأبان بن عثمان ومالك والثوري والشافعي وإسحاق وابن المنذر، وقال أبو حنيفة: له أن ينفر ما لم يطلع الفجر من اليوم الثالث؛ لأنه لم يدخل اليوم الآخر فحاز له النفر، ولنا قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا يَتَمَنَّيَنَّ عَلَيْهِ﴾ واليوم اسم للنهار فمن أدركه الليل فما تعجل في يومين، قال ابن المنذر: وثبت عن عمر أنه قال: من أدركه المساء في اليوم الثاني فليقم إلى الغد.

أَنَّ النَّاسَ: أي الصحابة **رَمَوْا** "كانوا إذا رموا الجمار مشوا" على أقدامهم غير راكبين "ذاهبين" إلى الرمي "وراجعين" عن الرمي، قال الباجي: يريد في أيام التشريق، وأما رمي جمرة العقبة فإن الراكب يأبى على راحلته فيرميها راكباً. "وأول من ركب" قال الباجي: لعنه يريد من الأئمة ومن يقيم للناس أمر الحج، "معاوية بن أبي سفيان" قال الباجي: ولعله أيضاً ركب لعن، وقال الزرقاني: لعنوه بالسمن، وقد روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح: أن ابن عمر كان يمشي إلى الجمار مقبلاً ومديراً، وروى أبو داود عن ابن عمر: أنه كان يرمي الجمار في الأيام الثلاثة بعد يوم النحر ماشياً، ذاهباً وراجعاً، ويخبر أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك، ولا ين أبي شيبة: أن جابر بن عبد الله كان لا يركب إلا من ضرورة، وفي "أخلى على الموطأ" قال ابن المنذر: وكان ابن عمر وابن الزبير وسالم يرمون ماشياً. وفي "العيني على البخاري" قال ابن المنذر: ثبت أن النبي ﷺ رمى الجمرة يوم النحر راكباً، وقال ابن حزم: يرميها كلها راكباً، ويرد قوله ما رواه الترمذي مصححاً عن ابن عمر: أنه كان إذا رمى الجمار مشى إليها ذاهباً وراجعاً ويخبر أن النبي ﷺ يفعل ذلك، وقد أجمع العلماء على جواز الأمرين معاً، واختلفوا في الأفضل من ذلك، وفي "الدر المختار": حاز الرمي كله راكباً، ولكنه في الأوليين ماشياً أفضل لا في الأخيرة أي العقبة؛ لأنه يصرف، والراكب أقدر عليه، وأطلق أفضلية المشي في "الظهيرية"، ورححه الكمال وغيره، قال ابن عابدين: والتفصيل قول أبي يوسف، وله حكاية مشهورة ذكرها الطحطاوي وغيره، وهو مختار كثير من المشايخ، كصاحب "الهداية" وغيره، وأما قولهما فذكر في "البحر" أن الأفضل الركوب في الكل على ما في "الخالية"، والمشى في الكل على ما في "الظهيرية"، وقال: فتحصل أن في المسألة ثلاثة أقوال. قوله: "ورححه الكمال" أي بأن أدائها ماشياً أقرب إلى التواضع والخشوع وخصوصاً في هذا الزمان؛ فإن عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يؤمن من الأذى بالركوب بينهم بالرحمة، ورميه **رَمَوْا** راكباً إنما هو ليظهر فعله ليقتدى به، كطوافه راكباً.

٩١٧ - **مالك** أنه سأل عبد الرحمن بن القاسم: من أين كان القاسم يرمي جمرة العقبة؟ فقال: من حيث تيسر.

وسئل مالك هل يرمى عن الصبي والمريض؟ فقال: نعم، ويتحرى المريض.....

من أين: أي من أي موضع "كان" أبوك "القاسم" بن محمد بن أبي بكر "يرمي جمرة العقبة؟ فقال: من حيث تيسر" ذكر في "المغلي" أي من العقبة من أسفلها وأعلاها وأوسطها كل ذلك واسع، لكن السنة عند الجمهور كونه من بطن الوادي. وقال الزرقاني: من حيث تيسر أي من بطن الوادي، بمعنى أنه لم يعين محلاً منها للرمي، وليس المراد من فوقها أو تحتها أو بظهرها؛ لما صح أن النبي ﷺ رماها من بطن الوادي، وفي "الصحاحين" عن عبد الرحمن بن يزيد قال: رمى عبد الله يعني ابن مسعود جمرة العقبة من بطن الوادي، فقلت: يا أبا عبد الرحمن! إن أناساً يرمونها من فوقها، فقال: والذي لا إله غيره، هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة، وفي "الهداية": لو رماها من فوق العقبة أجزأه؛ لأن ما حوله موضع النسك، والأفضل أن يكون من بطن الوادي؛ لما روينا، قال العيني في "البنية": أي يرمي الجمرة من أسفل الوادي إلى أعلاه، هكذا رواه عمر وابن مسعود، ولو رماها من فوق العقبة أجزأه؛ لأن بعض الصحابة كانوا يرمونها من فوق العقبة، ألا ترى أن عبد الرحمن بن زيد قال: إن الناس يرمونها من فوقها، وأراد بالناس الصحابة والتابعين، وعمر رماها من أعلاها للزحام الخ مختصراً، وفي "شرح اللباب": إذا أتى منى تجاوز إلى جمرة العقبة ويقف في بطن الوادي أي من أسفلها، حيث يرمي موقع الحصة، ويجعل منى عن يمينه، والكعبة عن يساره، ويتقبل الجمرة، ثم يرميها بسبع حصيات، ولو رمى من فوق العقبة حاز وكره؛ لأنه خلاف السنة إلا من عذر، ثم قال في رمي أيام التشريق: ويبدأ بالجمرة الأولى ويصعد إليها حتى يكون ما عن يساره أقل مما عن يمينه أي عن الشاحص، ويستقبل القبلة، ويجعل يمينه وبين مجتمع الحصى خمسة أذرع أو أكثر، لا أقل، فيرميها بيمينه بسبع حصيات، ثم يأتي جمرة الوسطى فيصنع عندها كما صنع في الأولى، ثم يأتي الجمرة القصوى، فيرميها من بطن الوادي لا من أعلاه، كما مر في اليوم الأول.

وسئل: بناء المجهول، الإمام "مالك هل يرمى" بناء المجهول أيضاً، "عن الصبي والمريض؟ فقال: نعم" يرمى عنهما إن لم يمكن حملهما، فإن أمكن حملاً ورمياً بأنفسهما، كما قاله الدردير إذ قال: حمل مريض مطبق للرمي، ورمى بنفسه وجوباً، قال الدسوقي: وحاصله: أن المريض والصبي إذا كان كل منهما له إفاقة أي قدرة على أن يرمي بنفسه فإنه يرمي بنفسه وجوباً، إذا وجد حاملاً يتحمل للجمرة، وبه جزم الإمام في "المدونة"، ويتحرى المريض حين يرمى "بناء المجهول" عنه أي عن المريض أي يتحرى وقت رمي النائب، "فبكر" المريض في هذا الوقت، "وهو في منزله" وبه جزم في "المدونة" كما تقدم، "ويهريق دماً" وجوباً؛ لأنه لم يرم بنفسه وإنما رمى عنه، وهذا حكم المريض، وأما الصبي فلا دم على وليه بالنبابة، قال الدسوقي: والحاصل: أن الصغير الذي لا يحسن الرمي -

حِينَ يُرْمَى عَنْهُ، فَيَكْبَرُ وَهُوَ فِي مَنْزِلِهِ وَيَهْرِيْقُ دَمًا، فَإِنْ صَحَّ الْمَرِيضُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ رَمَى الَّذِي رُمِيَ عَنْهُ وَأَهْدَى. قَالَ مَالِكٌ: لَا أَرَى عَلَى الَّذِي يَرْمِي الْجِمَارَ أَوْ يَسْتَعِي بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَهُوَ غَيْرُ مُتَوَضِّعٍ إِعَادَةً، وَلَكِنْ لَا يَتَعَمَّدُ ذَلِكَ.

٩١٨ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لَا تُرْمَى الْجِمَارُ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ.

= والمجنون يرمي عنهما من أحجهما، فإن لم يرم عنهما وليهما إلى أن دخل الليل فالدم واجب على من أحجهما، وإن رمى عنهما في وقت الرمي فلا دم عليه، فرمي الولي كرميه، بخلاف رمي النائب عن العاجز فإن فيه الدم، ولو رمى عنه في وقت الرمي وهو وقت الأداء إلا أن يصح قبل الغروب، ويرمي عن نفسه بعد أن رمى عنه نائبه؛ فإنه يسقط عنه الدم، "فإن صح المريض في أيام التشريق رمى" ببناء الفاعل أي رمى بنفسه "الذي رمى" ببناء المجنول "عنه" أي يقضي الذي رمى عنه النائب، "وأهدى" زاد في النسخ المصرية بعد ذلك "وجوبا" أي لا يسقط عنه الدم الذي وجب لقوت الوقت، كما تقدم عن "المدونة"، وفي "شرح اللباب": الخامس (من الطرائف) أن يرمي بنفسه، فلا يجوز النيابة عند القدرة ويجوز عند العذر، فلو رمى عن مريض لا يستطيع الرمي، بأمره، أو مغمى عليه ولو يغير أمره، أو صبي غير مميز، أو مجنون جاز، والأفضل أن توضع الحصى في أكفهم فيرمونها، زاد في "الغنية": ولا يعاد إن زال العذر في الوقت، ولا فدية عليهم وإن لم يرموا، إلا المريض وهكذا حكى القاري عن "الغاية" وعن "الخواوي" عن "المتنقى" عن محمد: إذا كان المريض بحيث يصلي جالسا رمى عنه ولا شيء عليه.

يرمي الجمار إلخ: معنى "أو يسعى بين الصفا والمروة" تمكة "وهو غير متوض" أي يؤدي هذه المناسك محدثا "إعادة"؛ لأن الطهارة ليست شرط صحة فيها، "ولكن لا يتعمد ذلك" لتفويت الندب والاستحباب في ذلك، وفي "المحلى": فيكره الرمي والسعي محدثا، فإن فعل أحزاه، وروى ابن أبي شيبة عن نافع: ما رأيت ابن عمر أراد أن يرمي الجمار إلا اغتسل، وعن مجاهد: كانوا يغتسلون لذلك، وفي "شرح اللباب": لو رمى نجسا جاز مع الكراهة، وندب غسلها، أي يستحب أن يغسل للحصاة مطلقا.

الأيام الثلاثة إلخ: التي بعد يوم النحر لغير المتعجل، واليومين بعد النحر للمتعجل. "حتى تزول الشمس" جملة ما يرمي به الحاج سبعون حصاة، سبعة منها يرمي يوم النحر، وتقدم الكلام على وقتها، وسائرهما في أيام التشريق الثلاثة بعد زوال الشمس، كل يوم إحدى وعشرين حصاة لثلاث جمرات. قال العيني: رمى أيام التشريق محله بعد زوال الشمس، قد اتفق عليه الأئمة، وخالف أبو حنيفة في اليوم الثالث منها، فقال: يجوز الرمي فيه قبل الزوال استحسانا، وقال: إن رمى في اليوم الأول والثاني قبل الزوال أعاد، وفي الثالث يجزيه. وقال عطاء وطاوس: =

= يجوز في الثلاثة قبل الزوال، وفي "أهداية": إن قدم الرمي في اليوم الرابع قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز عند أبي حنيفة وهذا مستحسن، وقالوا: لا يجوز اعتباراً بسائر الأيام، وإنما التفاوت في رحضة النفر، فإذا لم يترخص التحق بها، ومذهبه مروى عن ابن عباس، ولأنه لما ظهر أثر التخفيف في هذا اليوم في حق الترك فلأن يظهر في حواره في الأوقات كلها أولى، بخلاف اليوم الأول والثاني، حيث لا يجوز فيهما إلا بعد الزوال في المشهور من الرواية؛ لأنه لا يجوز له تركه فيهما بقى على الأصل. قال العيني في "النهاية": قوله: "مروى عن ابن عباس" رواه البيهقي عنه: إذا افتتح النهار من يوم النفر فقد حل الرمي والصيد، والانفتاح - بالجيم - الارتفاع، وفعل النبي ﷺ محمول على الأفضل بدلالة حواز النفر بحكم الآية، وقياسهما على اليوم الثاني والثالث ضعيف؛ لأنه لا يجوز ترك الرمي فيهما أصلاً، وقوله: "في المشهور من الرواية"، إنما قيد بالمشهور احترازاً عما ذكره الحاكم في "المستقى" قال: كان أبو حنيفة يقول: الأفضل أن يرمي في اليوم الثاني والثالث بعد الزوال فإن رمى قبله جاز، وفي "شرح الثلباب" وقت رمي الجمار الثلاث في اليوم الثاني والثالث من أيام البحر بعد الزوال، فلا يجوز قبله في المشهور أي عند الجمهور، كصاحب "أهداية" و"الكافي" و"البدائع" وغيرها، وقيل: يجوز الرمي فيهما قبل الزوال؛ لما روي عن أبي حنيفة: أن الأفضل أن يرمي فيهما بعد الزوال، فإن رمى قبله جاز، فحمل المروي من فعله ﷺ على اختيار الأفضل، كما ذكره صاحب "المستقى" و"البدائع" وغيرها، وهو خلاف ظاهر الرواية.

وفي المسألة رواية أخرى: أن اليوم الثاني من أيام التشريق كالיום الأول منها. لكن لو أراد أن ينقر في هذا اليوم له أن يرمي قبل الزوال، ولا يجوز له لا يريد النفر، كما روى الحسن عن أبي حنيفة، ذكر صاحب "الغنية" هو خلاف ظاهر الرواية وخلاف النص من فعله ﷺ وفعل الصحابة بعده. قال في "البدائع": هذا باب لا يعرف بالقياس بل بالتوقيف، قال في "الفتح": لا يجوز فيهما قبل الزوال اتفاقاً، قال ابن عابدين: الصحيح لا يجوز فيهما إلا بعد الزوال مطلقاً. والحاصل: أن في اليوم الثاني والثالث من أيام البحر وقت الحواز من الزوال لا قبله، ثم من الزوال إلى الغروب من هذا اليوم وقت مسكون، وبعد الغروب من كل يوم إلى طلوع الفجر من الغد وقت مكروه لغير معذور، فلو رمى في الليلة اللاحقة لليوم الماضي لا شيء عليه سوى الإساءة، وإذا طلع الفجر من الغد في كل يوم من هذين اليومين فانت وقت الأداء عند الإمام، فيجب عليه القضاء مع الجزاء عنده إلى غروب آخر أيام التشريق، ولا جزاء عند صاحبي الإمام، بل يبقى وقت القضاء إلى آخر أيام التشريق. وفي "الغنية": لو لم يرم في الليل رماء في النهار ولم قبل الزوال، قضاء عنده، وعليه الكفارة للتأخير، وأداء عندهما ولا شيء عليه. قال القاري: والحاصل: أن الرمي مؤقت عند أبي حنيفة، وعندهما ليس بمؤقت، فإذا أخر رمي يوم إلى يوم أخر فعنده يجب القضاء مع الدم، وعندهما يجب القضاء لا غيره؛ لأن الأيام كلها وقت لها، وقال أيضاً: لو أخر أيام الرمي كلها إلى الرابع مثلاً قضاها كلها فيه اتفاقاً، وعليه الجزاء عنده، وإن لم يقبض حتى غربت الشمس من اليوم =

الرَّخْصَةُ فِي رَمِي الْجِمَارِ

٩١٩ - **مَالِك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا الْبَدَاحِ بْنَ عَاصِمٍ بْنَ عَدِيٍّ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَخَصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُونَةِ، يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ يَرْمُونَ الْغَدَا أَوْ مِنْ بَعْدِ الْغَدَا لِيَوْمَيْنِ، ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّفَرِ.

الأخر

= الرابع فات وقت القضاء وعليه دم واحد اتفاقاً، هذا بيان رمي اليومين الثاني والثالث من أيام النحر، أما اليوم الرابع فقد عرفت في كلام صاحب "الهداية"، وتوضيحه كما في "شرح الباب"؛ أن وقته من النحر إلى الغروب وليس يتبعه ما بعده من الليل، بخلاف ما قبله من الأيام، إلا أن ما قبل الزوال وقت مكروه، وما بعده مسنون، وفي "البدائع": مستحب، ولم يذكر الكراهة قبله، هذا عند الإمام، وأما عندهما: فلا يجوز قبل الزوال في اليوم الرابع، اعتباراً بما قبله، وبغروب الشمس من هذا اليوم بقوت وقت الأداء والقضاء اتفاقاً.

أُرْخِصَ **إِلَاح**: أي جَوَّزَ وأباح "لرعاء الإبل" بكسر الراء والمد، جمع راع، "في البيوتنة" مصدر بات، "خارجين عن منى" هكذا في جميع النسخ المصرية وليست في الهندية هذه الزيادة، والمعنى: أباح لهم ترك البيوتنة متى ليالي أيام الشريق؛ لأنهم مشغولون برعي الإبل وحفظها، فلو أخذوا بالمقام والمبيت بمنى لضاعت أموالهم، قاله الخطابي، كذا في "المحلى". وقال الباجي: قوله: "أُرْخِصَ" يقتضي أن هناك منع خص هذا منه؛ لأن لفظ الرخصة لا تستعمل إلا فيما يخص من المحذور للعذر، وذلك أن للرعاء عذراً في الكون مع الظهر الذي لا بد من مراعاته والرعي به؛ للحاجة إلى الظهر في الانصراف إلى بعيد البلاد، وقال تعالى: ﴿وَنَحْمِلُ أُنْفُسَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ﴾ (النحل: ٧)، فأباح لهم ذلك لهذا المعنى، وتقدم اختلافهم في البيوتنة بمنى، هل هو واجب أو سنة؟ لكنهم اتفقوا على سقوطه للرعاء، واختلفوا في أنه يختص بالسقوط بهم وبالسقاة، أو يعم أهل الأعدار كلها، وترجم البخاري في "صحيحه": "باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالي منى" قال الحافظ: مقصوده بـ"الغير" من كان له عذر من مرض أو شغل كالخطابين والرعاء، ووجوب المبيت قول الجمهور، وفي قول للشافعي ورواية عن أحمد وهو مذهب الحنفية أنه سنة، ووجوب الدم بتركه مبني على هذا الخلاف، ولا يحصل المبيت إلا بمعظم الليل، وهل يختص الإذن بالسقاية وبالعباس أو بغير ذلك من الأوصاف المعتبرة في هذا الحكم؟ فقيل: يختص الحكم بالعباس وهو حمود، وقيل: يدخل معه آلُه، وقيل: قومه وهم بنو هاشم، وقيل: كل من احتاج إلى السقاية فله ذلك، ثم قيل أيضاً: يختص الحكم بسقاية العباس حتى لو عملت سقاية لغيره لم يرخص لصاحبها في المبيت لأجلها، ومنهم من عممه، وهو الصحيح في الموضعين، والعلة في ذلك إعداد الماء للشاربين، وهل يختص ذلك بالماء أو يلتحق به ما في معناه من الأكل وغيره؟ محل احتمال.

٩٢٠ - مالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَذْكُرُ:

= وحزم الشافعية بإلحاق من له مال يخاف ضياعه، أو أمر يخاف فوته، أو مريض يتعاهده بأهل السقاية، كما حزم الجمهور بإلحاق الرعاء خاصة، وهو قول أحمد، واختاره ابن المنذر أعني الاختصاص بأهل السقاية والرعاء لإبل، والمعروف عن أحمد اختصاص العباس بذلك، وعليه اقتصر صاحب "المغني"، وقال المالكية: يجب الدم في المذكورات سوى الرعاء. "يرمون يوم النحر" جمرة العقبة، قال الباجي: أخبر أن رميهم يوم النحر لا يتعلق به رخصة، ولا يغير عن وقته، ولا أضافه إلى غيره، "ثم يرمون الغد أو من بعد الغد ليومين" هكذا في جميع النسخ الهندية من المتون والشروح، وعليه بنى كلامه شيخنا في "المصفي" وصاحب "اغلبي"، وفي جميع النسخ المصرية بالواو، وعليه بنى الشراح المصرية من الزرقاني والباجي، ويؤيد الأول رواية محمد في "موطئه" بلفظ "أو"، وكذا في "مسند أحمد" و"المستدرک للحاكم" ونسخة الخطابي على أبي داود المصرية، ويؤيد الثاني ما في أكثر النسخ المصرية والهندية من المتون والشروح لأبي داود، والأوجه عندي رواية ودراية الأول، اختلفوا في تفسير هذا الكلام ومصادق هذين اليومين ويوم الرمي هما، فقال الباجي: يريد أنه يرمي لليومين: الغد ومن بعد الغد، فذكر الأيام التي يرمي لها، وهي الغد من يوم النحر وبعد الغد، وهما أول أيام التشريق وثانيهما، ولم يذكر وقت الرمي، وإنما يرمي هما في اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الزوال، ولذا جمع بينهما في اللفظ، فقال: ليومين، وقد فسر ذلك مالك. وقال الزرقاني: ظاهره أنهم يرمون لها في يوم النحر، وليس بمراد، كما يسه الإمام بعد. وفي "اغلبي": "ثم يرمون الغد" من يوم النحر وهو اليوم الحادي عشر إن شاء، وذلك هو العزيمة. "أو من بعد الغد ليومين" لذلك اليوم واليوم الماضي إن لم يرم من الغد من يوم النحر، فقله: "يومين" متعلق بقوله: أو من بعد الغد، وهذا المعنى على مذهب مالك والشافعي وغيره ممن لم يجوز تقديم الرمي على يومه؛ لأنه لا قضاء حتى يجب، وإلا فظاهر الحديث أنهم بالخيار إن شأؤوا رموا يوم النحر لذلك اليوم ولما بعده، وإن شأؤوا أخرؤا، فرموا يوم النحر الأول ليومين، وبه قال بعضهم، وللنسائي: أنه ✽ رخص للرعاء في البيتوتة أن يرموا يوم النحر ثم يجمعوا بين رمي يومين بعد يوم النحر فيرموه في أحدهما. قلت: وينحو هذا ذكره الترمذي، ولقظه: "رخص رسول الله ✽ لرعاء الإبل في البيتوتة أن يرموا يوم النحر ثم يجمعوا رمي يومين بعد يوم النحر، فيرمونه في أحدهما"، وهكذا لفظ ابن ماجه، وهكذا في رواية لأحمد، فهذه الروايات كلها مؤيدة للتخيير في أي اليومين شاء رمي لليومين، وإلى ذلك ذهب بعضهم كما حكاه الخطابي؛ إذ قال: قال بعضهم: هم بالخيار، إن شأؤوا قدموا وإن شأؤوا أخرؤا، لكن الجمهور لم يقولوا بجمع التقديم، فأولوا الحديث إلى جمع التأخير، كما سيأتي في تفسير الإمام مالك. قال الطيبي: أي رخص لهم أن لا يبيتوا معني، وأن يرموا يوم العيد جمرة العقبة فقط، ثم لا يرموا في الغد، بل يرموا بعد الغد رمي اليومين القضاء والأداء، ولم يجوز الشافعي ومالك أن يقدموا الرمي في الغد، قال الفاري في "المرفأة": وهو كذلك عند أئمتنا، أي عدم جواز التقديم. "ثم يرمون يوم النحر" بفتح النون وإسكان الغاء، أي الانصراف من منى. =

أَنَّهُ أَرْخَصَ لِلرُّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا بِاللَّيْلِ يَقُولُ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ. قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ الْحَدِيثِ
 فِي عَهْدِهِ

= قال الباجي: يحتمل وجهين، أحدهما: أن يريد أنهم يرمون ليومين: يرمون للأول، ثم يرمون يوم النفر، وهو يوم رميهم؛ لأنه يوم النفر الأول، فيكون قوله: "ثم يرمون يوم النفر" تفسيراً لأحد اليومين اللذين يرمي لهما، واستغنى عن ذكر الأول بقوله: يرمون ليومين، ثم بين اليوم الثاني منهما، فعلم بذلك اليوم الأول، وعلى هذا يكون "يوم النفر" المذكور في الحديث يوم النفر الأول لمن أراد أن يتعجل، ويكون فائدة قوله: "ثم يرمون ليوم النفر" أنه لا يجوز أن يرمي للثاني حتى يكمل رمي اليوم الأول، والوجه الثاني: أن استأنف بقوله: "ثم يرمون يوم النفر" لمن لم يرد التعجيل، فالمراد بقوله: "يوم النفر الثاني" وهو الثالث من أيام التشريق، وعلى هذا فسر مالك الحديث، قلت: وعلى هذا فسر الحديث عامة شراحه. قال الطيبي: أراد يوم النفر ههنا النفر الكبير. وبه حزم الشيخ في "البدل" ومولانا عبد الحي في "التعليق المصحح" وغيرهما في غيرهما.

أَنَّهُ أَرْخَصَ: ببناء المجهول، "للعراء أن يرموا بالليل" الآية لما فاقم من الرمي بالنهار "يقول" عطاء: ثبتت هذه الرخصة "في الزمان الأول" قال الباجي: يقتضي إطلاقه في زمن النبي ﷺ؛ لأنه أول زمان هذه الشريعة، فعلى هذا هو مرسل، ويحتمل أن يريد به أول زمن أدركه عطاء فيكون موقوفاً متصلاً، وفي "المغلي" في الزمان الأول أي عهده، وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس: أنه ﷺ رخص للعراء أن يرموا ليلاً، ورواه الدار قطني وزاد "أو أية ساعة شاءوا من نهار"، وبه قال الجمهور: أنه يجوز الرمي بالليل، وفي "الهداية" إن أخرجه إلى الليل رماه ولا شيء عليه؛ الحديث الرعاء، قال الحافظ في "الدراية": البزار من حديث ابن عمر بلفظ: رخص للعراء الإبل أن يرموا بالليل.

وتفسير الحديث: أي حديث عاصم بن عدي المذكور، "الذي أَرخَصَ" ببناء الفاعل "فيه رسول الله ﷺ" لرعاء الإبل خاصة، أو رعاء غيرها أيضاً، يختلف فيه، حتى عند المالكية أيضاً كما تقدم. "في رمي الجمار" هكذا في جميع النسخ الهندية، وفي جميع النسخ المصرية: في تأخير رمي الجمار. "فيما نرى" بضم النون، أي نظن في تفسير قوله ﷺ، "والله أعلم" بمراد رسوله، "أنهم" أي الرعاء "يرمون يوم النحر" جمرة العقبة كسائر الناس، ثم ينصرفون لرعيهم فيغيبون عن منى في أول أيام التشريق، وهو اليوم الذي يلي يوم النحر، "فإذا مضى اليوم الذي يلي يوم النحر رموا من الغد" أي من غد هذا اليوم الذي يلي يوم النحر، وهو اليوم الثالث من أيام النحر، واليوم الثاني من أيام التشريق. "وذلك يوم النفر الأول" "فيرمون" بالفاء في النسخ المصرية، وبدونها في الهندية، أي يرمون في هذا اليوم "اليوم الذي مضى" أي لليوم الحادي عشر، "ثم يرمون ليومهم ذلك" أي لليوم الثاني عشر، والترتيب بين رمي اليومين واجب عند الجمهور، قال الموفق: إذا أخر رمي يوم إلى ما بعده، أو أخر الرمي كله إلى آخر أيام التشريق ترك الستة، ولا شيء عليه، إلا أنه يقدم بالنية رمي اليوم الأول ثم الثاني ثم الثالث، وبذلك قال الشافعي وأبو ثور، وقال أبو حنيفة: إن ترك حصاة أو حصاتين أو ثلاثاً إلى الغد رماها، وعليه بكل حصاة نصف صاع، وإن ترك أربعاً رماها وعليه دم، ولنا: أن أيام التشريق وقت للرمي، فإذا أخره من أول وقته إلى آخره لم يلزمه شيء.

الَّذِي أَرْخَصَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرُعَاءِ الْإِبِلِ فِي رَمْيِ الْجِمَارِ - فِيمَا تَرَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ -
أَنَّهُمْ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ، فَإِذَا مَضَى الْيَوْمُ الَّذِي يَلِي يَوْمَ النَّحْرِ رَمَوْا مِنَ الْعَدِ،

- قال القاضي: ولا يكون رميه في اليوم الثاني قضاء؛ لأنه وقت واحد، والحكم في رمي جمرة العقبة إذا أخرها كما حكم في رمي أيام التشريق، وإنما قلنا: يلزمه الترتيب بنيتها؛ لأنها عبادات يجب الترتيب فيها إذا فعلها في أيامها، فوجب ترتيبها مجموعة، كالصلاتين المجموعتين والفواتي، وفي "الهداية"، من ترك رمي الجمار في الأيام كلها فعليه دم، والترك إنما يتحقق بغروب الشمس من آخر أيام الرمي، وما دامت الأيام باقية فالإعادة ممكنة فيرميها على التأليف، قال العيني في "اللباية": أي على الترتيب، وبه قال الشافعي في قول، وفي قول: يسقط رمي كل يوم بمضيه؛ لأنه فات عن وقته. "لأنه" دليل لما اختاره الإمام في تفسير الحديث من أنهم لا يرمون في اليوم الأول، بل يرمون في الثاني لليومين، قضاء للماضي وأداء للحاضر، وإن كان ظاهر الحديث أنهم يختارون في أي اليومين شأؤوا جمعوا رمي يومين جمع تقدم أو تأخير، فالباغت للمصنف على أنه حمل الحديث على جمع التأخير فقط لا جمع التقدم.

"لا يقضي" ببناء الفاعل "أحد شيئاً" مما يجب عليه فضاؤه "حتى يجب عليه، فإذا وجب عليه" الأداء "ومضى" وقته ولم يؤد فيه "كان القضاء بعد ذلك"، قال الخطابي: قد اختلف الناس في تعيين اليوم الذي يرمي فيه، فكان مالك يقول: يرمون يوم النحر، وإذا مضى اليوم الذي يلي يوم النحر رموا من العد، وذلك يوم النحر الأول يرمون لليوم الذي مضى ويرمون ليومهم ذلك، وذلك أنه لا يقضي أحد شيئاً حتى يجب عليه، وقال الشافعي نحواً من قول مالك، وفي "المرافعة": قال الطيبي: رخص لهم أن لا يبينوا معنى وأن يرموا يوم العيد جمرة العقبة ثم لا يرموا في العد، بل يرموا بعد العد رمي اليومين: القضاء والأداء، ولم يجوز الشافعي ومالك أن يقدموا الرمي في العد، قال القاري: وهو كذلك عند أئمتنا، أي لم يجوزوا التقدم، قال القاري في "شرح اللباب": لو لم يرم يوم النحر أو الثاني أو الثالث رماه في الليلة المقبلة أي الآتية لكل من الأيام الماضية، ولا شيء عليه سوى الإساءة إن لم يكن بعداً، ولو رمى ليلة الحادي عشر أو غيرها عن غدها أي من أيامها المقبلة لم يصح؛ لأن الليالي في الحج في حكم الأيام الماضية لا المستقبلية، فيجوز رمي اليوم الثاني من أيام النحر ليلة الثالث، ولا يجوز فيها رمي اليوم الثالث. "فإن بدا لهم النحر" بعد رمي يومين الذي رمى هما في الثاني "فقد فرغوا" ويجوز لهم النحر؛ لأنهم دخلوا في قوله عز اسمه: ﴿مَنْ تَحَلَّى فِي يَوْمٍ فَلَا يَأْتِ عَلَيْهِ﴾ (البقرة: ٢٠٣)، "وإن أقاموا" بمعنى "إلى العد" أي إلى اليوم الثالث عشر "رموا مع الناس يوم النحر الآخر" بكسر الخاء "ونفروا" أي انصرفوا بعد ذلك؛ لأنهم دخلوا في ﴿وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا يَأْتِ عَلَيْهِ﴾ (البقرة: ٢٠٣)، وحاصل تفسير الإمام مالك: أن الرعاء يرمون يوم النحر كسائر الناس، ثم يجمعون لرمي أول أيام التشريق بالثاني منها، فيرمون في الثاني ليومين، ثم إن شأؤوا نفروا عملاً بالتعجيل، وإن شأؤوا أقاموا معنى إلى الثالث عشر فيرمونه كسائر الناس عملاً بالتأخير.

وَذَلِكَ يَوْمَ النَّفَرِ الْأَوَّلِ، يَرْمُونَ لِلْيَوْمِ الَّذِي مَضَى ثُمَّ يَرْمُونَ لِيَوْمِهِمْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْضِي أَحَدٌ شَيْئًا حَتَّى يَجِبَ عَلَيْهِ، فَإِذَا وَجِبَ عَلَيْهِ وَمَضَى كَانَ الْقَضَاءُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُمُ النَّفَرُ فَقَدْ فَرَّغُوا، وَإِنْ أَقَامُوا إِلَى الْغَدِ رَمَوْا مَعَ النَّاسِ يَوْمَ النَّفَرِ الْآخِرِ وَتَفَرَّوْا.

٩٢١ - **مَالِكٌ** عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ نَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ ابْنَةَ أَخٍ لَصَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ نَفِسَتْ بِالْمَزْدَلِفَةِ، فَتَخَلَّفَتْ هِيَ وَصَفِيَّةُ، حَتَّى أَتَتْهُمَا مِنْهُ بَعْدَ أَنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، فَأَمَرَهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَنْ تَرْمِيَا الْحُمْرَةَ حِينَ أَتَتْهُمَا وَلَمْ يَرَّ عَلَيْهِمَا شَيْئًا. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ نَسِيَ حُمْرَةَ مِنَ الْجِمَارِ فِي بَعْضِ أَيَّامٍ مِنْهُ حَتَّى يُنْسِيَ،

نفس: بضم النون وفتحها مع كسر الفاء فيهما، لغتان، والضم أشهر، أي ولدت، وأما بمعنى حاضت فيضم النون فقط عن جماعة، وعن الأصمعي: الوجهان. "بالمزدلفة فتخلفت هي" أي النساء، "وصفية" قال الباجي: الأغلب أن مقام صفية مع ابنة أخيها كان يعلم عبد الله بن عمر، والذي لا ريب فيه أنه علم بذلك بعد مجيئهما، وقد سئل عن حكمهما فلم ينكر المقام على صفية مع ابنة أخيها، وإن كان العذر مختصة بابنة أخيها دونها، ولا يبعد أن يكون مثل هذا مباحاً لمن يخيف عليه الضياع والهلاك في الانفراد بمثل هذه الحال أن يقيم مع من يخاف عليه الهلاك بانفراده وترجى نجاته وصلاح حاله بالمقام معه. "حتى أتتا منى بعد أن غربت الشمس من يوم النحر" يعني بعد ما فات وقت الجواز لرمي هذا اليوم "فأمرهما عبد الله بن عمر أن ترميَا الحُمْرَةَ الْعَفْيَةَ حِينَ أَتَتْهُمَا مِنْهُ، وذلك لأنَّ اللَّبْلَةَ الْآخِضَةَ وَفَتَّ الْقَضَاءُ لِرَمِي النَّحْرِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، كَمَا سَيَأْتِي فَرِيضًا، قَالَ الْبَاجِي: يُرِيدُ أَهْلَهُمَا أَدْرَكَمَا وَقْتُ قَضَاءِ الرَّمْيِ وَإِنْ لَمْ يَدْرَكَمَا وَقْتُ أَدَاءِ الرَّمْيِ، فَأَمَرَهُمَا بِقَضَاءِ الرَّمْيِ، "وَلَمْ يَرَّ" ابن عمر "عليهما شيئاً" قَالَ الْبَاجِي: يَقْتَضِي أَنَّهُ لَمْ يَرَّ عَلَيْهِمَا دَمًا وَلَا غَيْرَهُ، وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي "الْمَبْسُوطِ": وَأَمَّا أَنَا فَأَرَى عَلَى كُلِّ مَنْ كَانَ فِي مِثْلِ هَذِهِ صَفِيَّةَ يَوْمِ النَّحْرِ وَلَمْ يَرَمْ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ الدَّمُ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ فَاتَهُ الْأَدَاءُ لَزِمَهُ الرَّمْيُ وَالْهَدْيُ كَالَّذِي يَمْضِي فَلَا يَقْدِرُ عَلَى الرَّمْيِ فِي وَقْتِ الْأَدَاءِ، قُلْتُ: هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ؛ فَإِنَّ الرَّمْيَ بِاللَّيْلِ قَضَاءٌ عِنْدَهُ، وَأَمَّا عِنْدَ الْخُتَفِيَّةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّيْلَ وَإِنْ كَانَتْ وَقْتُ إِسَاءَةٍ لَكِنْ لَا دَمَ مَعَ الْإِسَاءَةِ أَيْضًا، فَضِلَّا أَنْ لَا إِسَاءَةَ فِي حَقِّ الْمَعْدُورِ.

وسئل مالك إلخ: زاد في النسخ المصرية قبل ذلك: قَالَ يَحْيَى، "عَمَّنْ نَسِيَ" رَمِي "حُمْرَةَ" كَامِلَةً "مِنَ الْجِمَارِ" الثَّلَاثَةَ "فِي بَعْضِ أَيَّامٍ مِنْهُ" أَيَّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ "حَتَّى يُنْسِيَ" سِوَاءَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ أَوْ لَا، "قَالَ: لِيُزِمَ أَيَّةَ سَاعَةٍ ذَكَرَ" سِوَاءَ ذَكَرَ "مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ"، احْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ: لَا يَقْضِيهِ لَيْلًا؛ لِأَنَّهُ مِنْ عِبَادَةِ النَّهَارِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَيَانِ وَقْتِ الرَّمْيِ. =

قَالَ: لَيَزِمُ آيَةَ سَاعَةِ ذَكَرٍ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، كَمَا يُصَلِّي الصَّلَاةَ إِذَا نَسِيَهَا ثُمَّ ذَكَرَهَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا صَدَرَ وَهُوَ بِمَكَّةَ أَوْ بَعْدَ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا، فَعَلَيْهِ الْهَدْيُ.

أي طاف طواف الصدر

الإفاضة

٩٢٢ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ النَّاسَ بِعَرَفَةَ، وَعَلَّمَهُمْ أَمْرَ الْحَجِّ،

= قال الباجي: هذا كما قال: إن من نسي حجرة من الجمار في بعض أيام التشريق حتى بغوته وقت الأداء مخيب الشمس من يوم تلك الحجرة فإنه يقضيها ما دام وقت القضاء. "كما يصلي الصلاة إذا نسيها ثم ذكرها ليلاً أو نهاراً" ولا تخصص في قضاء الصلاة بالليل أو النهار إجماعاً، "فإن كان ذلك" أي ذكره الحجرة المنسية "بعد ما صدر" أي رجع من منى، "وهو" الجملة الحالية "بمكة أو" تذكر "بعد ما يخرج منها" أي من مكة أيضاً، "فعليه الهدي" أي واجب، كما في النسخ المصرية، قال الباجي: من نسي حجرة كاملة، فذكرها في يومه بعد أن رمى غيرها، فإنه يرميها ويعيد ما بعدها ولا شيء عليه، وإن ذكرها في وقت القضاء، فإنه يرميها ويرمي ما بعدها مما يدرك وقت أدائه، وإن ذكرها بعد وقت القضاء، فلا رمي عليه وعليه الدم، فإن ذكرها في وقت أداء الحجرة المنسية، فلا خلاف أن الدم لا يجب عليه، وإن ذكرها بعد قوات وقت القضاء، فلا خلاف أن الدم عليه، وإن ذكرها في وقت قضائها، ففي وجوب الدم عليه روايتان، ومذهب الحنفية في ذلك كما في "شرح الباب": لو ترك رمي يوم كذا أي سبع حصيات في اليوم الأول وإحدى وعشرين في بقية الأيام، أو أكثره، كأربع حصيات فما فوقها يوم النحر، أو أحد عشرة حصاة فيما بعده، أو أخره إلى يوم آخر، فعليه دم؛ لتركه أو تأخيرها، وإن أخره إلى الليل الآتي فلا شيء عليه اتفاقاً، وإن لم يرم حتى أصبح رماها من الغد، وعليه دم عند أي حيلة؛ للتأخير، لا عندهما، وإن لم يرم حتى مضت أيام الرمي بغروب الشمس من آخر أيام التشريق، فعليه دم بالاتفاق؛ لتركه الرمي، وإن ترك الأقل كثلاثة فما دونها في اليوم الأول، وعشر حصيات فما دونها فيما بعده، فعليه لكل حصاة صدقة، إلا أن يبلغ ذلك دماً فينقص منه. والترتيب بين الجمار واجب عند البعض كالسرخسي، والأكثر على أنها سنة، كما صرح به صاحب "البدائع" والكرماي و"الغيط" وغيرهم، قال ابن الهمام: والذي يقوي عندي استثنائه، كذا في "شرح الباب"، وفي "الغنية" سنة عند الأكثر وهو المختار، وقيل: شرط كما قاله الثلاثة، أي الأئمة الثلاثة.

خطب الناس بعرفة: يوم عرفة، قال الباجي: خطبته ليست للصلاة، وإنما هي لتعليم الحاج، ولذلك قال "وعلمهم أمر الحج"، قلت: تعليمه أمر الحج لا ينافي خطبة الصلاة، فإن من آداها أيضاً تعليم أمور الحج الباقية فيها، فالظاهر هو ذلك، وعلمهم في خطبته أمر الحج أي ما يستقبلونه من أحكامه كالبيت بمزدلفة، وجمع الصلاتين بها، =

وَقَالَ لَهُمْ فِيمَا قَالَ: إِذَا جِئْتُمْ مِنِّي فَمَنْ رَمَى الْجَمْرَةَ فَقَدْ حَلَّ لَهُ مَا حَرَّمَ عَلَى الْحَاجِّ إِلَّا النِّسَاءَ وَالطَّيْبَ، لَا يَمَسُّ أَحَدٌ نِسَاءً وَلَا طَيْبًا حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.

٩٢٣ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَنْ رَمَى الْجَمْرَةَ وَحَلَّقَ أَوْ قَصَرَ وَتَحَرَّ هَدْيًا إِنْ كَانَ مَعَهُ، فَقَدْ حَلَّ لَهُ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ إِلَّا النِّسَاءَ وَالطَّيْبَ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.

- والوقوف بها، والدفع منها، ورمي العقبة، ثم الذبح، ثم الحلق، ثم طواف الإفاضة، وغير ذلك من الأحكام. "وقال لهم فيما قال" أي في حجة ما علمهم: "إذا جئتم مني" صبيحة النحر، "فمن رمى الجمرة" أي جمرة العقبة، "فقد حل له" كل "ما حرم على الحاج" لأجل الإحرام، وهذا مستند الإمام مالك في مسألة خلافية تقدمت في أول الحج: أن التحلل الأصغر يحصل برمي العقبة، وليس الرمي. محلل عند الحنفية، بل يحصل التحلل بالحلق على المشهور، وهما قولان للشافعي وأحمد، ومختار فروعهما: أنه يحصل بالأتين، من الرمي والحلق والإفاضة، فمن قال: يحصل التحلل بالحلق قبل الأثر بذلك وهو الصحيح؛ لما سيأتي من زيادة الحلق أو التقصير في الأثر الآتي، فهو دليل على أن هذا الأثر مختصر. "إلا النساء والطيب" اختلفوا فيما يستثنى من التحلل الأصغر ويتوقف على التحلل الأكبر، والجمهور على أنه النساء فقط، واستثنى في أثر الباب شيئين: النساء والطيب، ثم أكدهما بقوله "لا يمس أحد نساء ولا طيباً؛ لأنه من دواعي الجماع، "حتى يطوف البيت" طواف الإفاضة. وقال ابن العربي في "العارضة": هذا مسألة مشككة قديماً، اختلف السلف فيها على أربعة أقوال، الأول: أن من رمى الجمرة حل له كل شيء إلا النساء والطيب، الثاني: زاد مالك: والصيد؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ (البقرة: ٩٥) وهذا حرام بعد. الثالث: قال عطاء: إلا النساء والصيد؛ لأن الطيب حل بفعله **تلا**، فبقي النساء والصيد على تحريمه. الرابع: النساء خاصة، وهو قول الشافعي وهو حديث عائشة **رضي الله عنها**، وهو الصحيح، وبه قال ابن عباس وطاوس وعلقمة.

وحلق **إلخ**: وفي المصرية: ثم حلق، "أو قصر ونحر هدياً إن كان معه" قال الباجي: قدم الحلق في اللفظ على النحر، والنحر مقدم في الرتبة، غير أن الواو لا تقتضي رتبة. "فقد حل له ما حرم عليه إلا النساء والطيب حتى يطوف بالبيت" قال الزرقاني: أعاده لزيادة "ثم حلق" إلخ، ولم يدخل ذلك فيما قبله؛ لأنه سمعه من شيخه كذلك وهم يحافظون على تأدية ما سمعوه، لا سيما مالك، قلت: والظاهر عندي أن المصنف أشار بذكر الأثر السابق بدون الزيادة إلى أن مدار الحل على الرمي فقط، كما هو مختار المصنف، فالزيادة في هذا الأثر ليست بمدار التحلل، بل ذكرها تبعاً، قال الباجي: فأعلمنا أن إضافة النحر والحلق إلى الرمي لا يبيح النساء ولا الطيب، وإنما يبيح ذلك طواف الإفاضة؛ لأنه نهاية التحلل من الإحرام.

دُخُولُ الْحَائِضِ مَكَّةَ

٩٢٤ - **مَالِكٌ** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ.....

عام حجة الوداع إ: تقدم شرح هذا الكلام في باب إفراد الحج، "فأهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ" قال العلامة الزرقاني: أدخلناها على الحج بعد أن أهْلَلْنَا به ابتداءً، وهو إخبار عن حالها وحال من كان مثلها في الإهلال بعُمْرَةٍ، لا عن فعل جميع الناس، فلا ينافي قولها المتقدم: فَمَنْ مِنْ أَهْلِ بَعْمَرَةٍ، وَمَنْ مِنْ أَهْلِ بِالْحَجِّ، وَمَنْ مِنْ أَهْلِ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ. وما أفاده ليس بوجيه؛ لأن عائشة لم تكن ممن أَهْلٌ بِحَجٍّ ابتداءً، والروايات الواردة في هذا الباب منتظفة على أنها كانت معتمرة ابتداءً، ولما شكت إلى النبي ﷺ أنها لم تطف، أمرها برفض عمرتها، وما قيل: إنها أهلت بالحج أولاً ثم فسختها إلى العمرة كسائر الناس، ثم رفضت العمرة، لا يساعد حديث، فالأوجه في الجمع ما قال الباجي: فَوْضًا: "فأهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ" يحتمل أن تريد بذلك أزواج النبي ﷺ، ويحتمل أن تريد من كان معها، أو طائفة أشارت إليهم، ولا يصح أن تريد جماعة أصحاب النبي ﷺ؛ لأنها قد ذكرت أن منهم من أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ، ومنهم من جمع بين العمرة والحج. قلت: ولا يشكل أيضاً ما روي عنها: "لا نرى إلا أنه الحج" كما تقدم في النحر في الحج، وقد اختلفت الروايات فيما أحرمت به عائشة اختلافاً كثيراً، وتفرع عليه اختلاف العلماء في إحرامها بما كانت، قال الشيخ ابن القيم في "الهدى": قد نازع العلماء في قصة عائشة، هل كانت متمتعة أو مفردة؟ فإذا كانت متمتعة فهل رفضت عمرتها وانتقلت إلى الأفراد؟ أو أدخلت عليها الحج وصارت قارئة؟ وهل العمرة التي أتت بها من التعميم كانت واجبة أم لا؟ واختلف الفقهاء في مسألة مبنية على قصة عائشة، وهي أن المرأة إذا أحرمت بالعمرة فحاضت، ولم يمكنها الطواف قبل التعريف، فهل ترفض الإحرام بالعمرة وتُحِلُّ بالحج مفردة؟ أو تدخل الحج على العمرة وتصير قارئة؟ فقال بالقول الأول فقهاء الكوفة، منهم أبو حنيفة وأصحابه ر، وبالثاني فقهاء الحجاز منهم الشافعي ومالك ر. وهو مذهب أهل الحديث كالإمام أحمد وأتباعه.

قال رسول الله ﷺ إ: لما دنونا من مكة، أو بعد فراغهم من الطواف والسعي، أو كلا الموضعين، "من كان معه هدي، فليهلل" أي ليحرم "بالحج مع العمرة" ولا يحل من عمرته، قال الباجي: هذا يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون رسول الله ﷺ قال ذلك عند الإهلال بالإحرام والدخول فيه، فقال: من كان معه هدي فلا عليه أن يقرن إن شاء ذلك؛ ليبين جواز القرآن، ويكون معنى: "من كان معه هدي" أحد وجهين: أحدهما: من كان معه الآن وهو يريد أن يقلده ويشعره فليقلده ويشعره، إذا أحرمت بحجته لأن ذلك وقت وجوبه عليه.

حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا، قَالَتْ: فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، فَلَمْ أَطْفِئِ النَّبِيْتَ وَلَا بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَشُكِّتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.....

- والثاني: من وجد ثمه وأمكنه، ويكون فائدة ذلك الخضر على الحج من ذلك العام، والمعنى الثاني: أن يكون النبي ﷺ أمر ذلك بعد الإحرام بالعمرة وبعد تقليد الهدي وإشعاره على أن ينحرم في حجتهم، وأن يحل من عمرته عند وصوله إلى مكة ثم يبقى حلالاً، فأمرهم النبي ﷺ أن يردفوا الحج على العمرة ويعودوا قارئين، ومعنى ذلك: المنع من التحلل مع بقاء الهدي، وذلك ممنوع؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِلُوا ذُرْوَاهُ﴾ (البقرة: ١٩٦) وقوله: في حديث حفصة المتقدم: إني لبدت رأسي وقلدت هديي، الحديث، ومنقضى ذلك أن النبي ﷺ قال ذلك في وقت يمكن فيه إرداف الحج على العمرة، قلت: وتقدم وقت الإرداف في أول القرآن، وما ذكر الباجي من الاحتمالات ممكن في قوله ﷺ بسرف، لكن لا يصح شيء منها في قوله الذي قال عند المروة بعد فراغهم من الطواف والسعي، فلا يصح فيه إلا منعهم عن التحلل للهدي، "ثم لا يحل" من إحرامه "حتى يحل" بالحاء المهملة فيهما "منهما" أي من إحرام الحج والعمرة "جميعاً" وقال الزرقاني: فيه دلالة على أن السبب في بقاء من ساق الهدي على إحرامه أنه أدخل الحج على العمرة لا مجرد سوق الهدي، كما يقوله أبو حنيفة وأحمد وجماعة، متمسكين برواية عقيل عن الزهري في الصحيحين قال ﷺ: من أحرم بعمره ولم يجد فليحلل، ومن أحرم بعمره وأهدى ولا يحل حتى يسحر هديه، ومن أحرم حج فليتم حجه، وهي ظاهرة في الدلالة لمذهبيهم.

قالت الخ: عائشة "فقدمت مكة" أي دخلتها مع النبي ﷺ صبيحة الأحد رابع ذي الحجة، "وأنا حائض" جملة اسمية وقعت حالاً، وكان ابتداء حيضها بسرف كما صح عنها، وذلك يوم السبت لثلاث خلون من ذي الحجة، قال ابن القيم في "الهدى": أما موضع حيضها فهو بسرف بلا ريب، وموضع طهرها قد اختلف فيه، "فلم أطف بالبيت" بزيادة باء الجارة على البيت في النسخ المصرية، وفي الهندية بدوئها، ولم تطف به؛ لأن الطهارة شرط للطواف أو واجب، ولأن الطواف في المسجد والحائض ممنوع عن الدخول فيه ولا بين الصفا والمروة؛ لأن شرطه تقدم الطواف، كما تقدم مفصلاً في "باب ما تفعل الحائض في الحج"، قال الطيبي: قوله: "ولا بين الصفا" عطف على المنفي قبله، على تقدير ولم أسع، نحو: علقننا تينا وماءً بارداً، ويجوز أن يقدر: "ولم أطف" على الجارة لما في الحديث: وطاف بين الصفا والمروة سبعة أشواط، وإنما ذهب إلى التقدير دون الانسحاب؛ لئلا يلزم استعمال اللفظ الواحد حقيقة ومجاراً في حالة واحدة، أي لأن حقيقة الطواف الشرعي لم توجد؛ لأنها الطواف بالبيت، وأوجب أيضاً بأنه سمي السعي طوافاً على حقيقته اللغوية، فالطواف لغة المشي، قاله الزرقاني. "فشكوت ذلك" أي امتناعي عن الطواف والسعي "إلى رسول الله ﷺ" لما دخل عليها وهي تبكي، فقال: ما بك؟ قلت: لا أصلي، كما في روايات عنها، كنت بذلك عن الحيض وهي من لطيف الكتابات، واختلفت الروايات في موضع شكواها ووقته.

فَقَالَ: الْقَضَى رَأْسُكَ وَامْتِشِطِي، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ، وَدَعِي الْعُمْرَةَ، قَالَتْ: فَفَعَلْتُ،...

فَقَالَ انْقَضَى الْحَجُّ: بضم القاف وكسر الضاد المعجمة، "رأسك" أي حلي صقر شعره، "وامتشطي" أي سرحيه بالمشط، قال الخطابي: استشكل بعض أهل العلم أمره لها بتقص رأسها ثم بالامتناع، وكان الشافعي يتأوله على أنه أمرها أن تدع العمرة وتدخل عليها الحج، فتصير قارئة، قال: وهذا لا يشاكل الفصة، وقيل: إن مذهبه أن المعتزم إذا دخل مكة استباح ما يستبيحه الحاج إذا رمى الجمرة، قال: وهذا لا يعلم وجهه، وقيل: كانت مضطرة إلى ذلك، قال: ويحتمل أن يكون تقص رأسها كان لأجل الغسل لتهل بالحج، لا سيما إن كانت ملبدة فحتاج إلى تقص الضفر، وأما الامتناع ففعل المراد به تسريحها شعرها بأصابعها برفق، حتى لا يسقط منه شيء ثم نظفها، كما كان قاله الحافظ في "الفتح"، "وأهلي" أي أحرمي "بالحج، ودعي" أي التركي "العمرة"، قال الرزقاني: ظاهره أنه أمرها أن تجعل عمرها حجا، ولذا قالت: يرجع الناس لحج وعمرة، وأرجع الحج، فأعمرها من التمتع، واستشكل إذا: العمرة لا ترتفع كالحج، وقال مالك: ليس العمل على هذا الحديث قديما ولا حديثا، قال ابن عبد البر: ليس العمل عليه في رفض العمرة وجعلها حجا، بخلاف جعل الحج عمرة فإنه وقع للصحابة، واختلف في حوازه من بعدهم. قلت: ولم تحصل ما أفاده هذه الأجلة الكبار، فإن ظاهره ليس أن تجعل العمرة حجا، بل نصح: أن ترفض العمرة وتحدد إحراما للحج، كما هو نص قوله: **أهلي بالحج**، ولم يأمرها النبي ﷺ أن تجعلها حجا، وقال ابن القيم: أما قوله: **الْقَضَى رَأْسُكَ وَامْتِشِطِي**، فهذا مما أعطل على الناس، ولهم فيه أربعة مسالك، أحدها: أنه دليل على رفض العمرة كما قالت الحنفية. المسلك الثاني: أنه دليل على أنه يجوز للمحرم أن يمشط رأسه، ولا دليل من كتاب ولا سنة ولا إجماع على معه من ذلك، ولا تحريمه، وهذا قول ابن حزم وغيره.

المسلك الثالث: تعليل هذه النقطة وردها بأن عروة انفرد بها وحالف بها سائر الرواة، وقد روى حديثها طائفة والفاسم والأسود وغيرهم، ولم يذكر أحد منهم هذه اللفظة كما تقدم مبسوطا، المسلك الرابع: أن قوله: **دعي العمرة** أي دعيها بخاطها لا تخرجي منها، وليس المراد تركها، قالوا: ويدل عليه وجهان، أحدهما: قوله: **يسعك طهرتك لحجك وعمرك**، الثاني: قوله: **أمرني في عمرتك**، قالوا: وهذا أولى من حمله على رفضها لسلامته من التناقض. وسأني قريبا أنه قال للمسلك الثالث: إنه أضعف المسالك، وعلم مما سبق أن مسالك الأئمة الأربعة دائرة في المسلكين: الأول والرابع، وبه حزم الموفق، وقال أبو حنيفة: ترفض العمرة وهل بالحج، واحتج بما روي عن عروة عن عائشة: أهلنا بعمرة، الحديث متفق عليه. وهذا يدل على أنها رفضت العمرة وأحرمت الحج من وجوه ثلاثة، أحدها: قوله: **دعي عمرتك**، والثاني قوله: **امتشطي**، والثالث: قوله: **هذه عمرتك مكمل عمرتك**.

قَالَتْ الْح: عائشة، ففعلت بسكون اللام على صيغة المتكلم، أي ما أمره النبي ﷺ من التقص والامتناع وترك العمرة، "فلما فضينا الحج" أي أتممناه بعد ما طهرت عائشة، وشكت إلى النبي ﷺ إلى أن يرجع بحجة ونطلقون بحجة وعمرة. "أرسلني رسول الله ﷺ ليلة البطحاء، وهي ليلة الرجوع رابع عشرة ذي الحجة مع" أخي -

فَلَمَّا قَضَيْنَا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَعْتَمَرْتُ، فَقَالَ: هَذِهِ مَكَانُ عُمَرَتِكَ، فَطَافَ الَّذِينَ أَهَلُّوا بِالْعُمْرَةِ بِالنَّيْتِ ..

= "عبد الرحمن بن أبي بكر" الصديق، وفيه: أن عمرها هذه كانت بأمره ﷺ "من التنعيم" ولأبي داود عنه ﷺ قال: **يا عبد الرحمن! أرفد أحثك عائشة، فأحرمها من التنعيم**، وفي "البخاري": أمر أن يردف أخته ويعصرها من التنعيم، وله في رواية: **فأذهني مع أحبك إلى التنعيم**، وكلها صريح في أن ذلك كان بأمره ﷺ. وما في رواية أحمد أنه ﷺ قال: **احملها حنظل حتى تخرجها من الحرم**، فوالله ما قال: فتخرجها إلى الجعرانة ولا إلى التنعيم، فهو ضعيف، كذا في "المحلى". "إلى التنعيم" تقدم الكلام على ضبطه، وعلى أفضل بقاع الحل لمريد الإحرام، في آخر ما جاء في العمرة، واختلف في موضع إحرام عائشة، وروى الأزرقعي عن ابن جريح: رأيت عطاء يصف الموضع الذي أحرمت منه عائشة، فأشار إلى الموضع الذي وراء الأكمة وهو المسجد الحرام، ونقل الفاكهي عن ابن جريح وغيره: أن ثم مسجدين، يزعم أهل مكة أن الحرب الأدنى من الحرم، وهو الذي أحرمت منه عائشة، وقيل: هو المسجد الأبعد عن الأكمة الحمراء، ورجحه المحب الطبري، وقال الفاكهي: لا أعلم ذلك إلا أبي سمعت ابن أبي عمير يذكر عن أشياخه أن الأول هو الصحيح عندهم. "فاعتمرت" ولفظ البخاري برواية القاسم عن عائشة: حتى نهرنا من منى، فنزلنا الخصب، فدعا عبد الرحمن، فقال: **أخرج بأحلك الحرم. فنهل بعمرة. ثم أرفعا من ضمركما أنظر كما ههنا، فأتينا في جوف الليل، فقال: فنعصا؟ قلت: نعم، فدأى بالرحيل، الحديث.** "فقال ﷺ: هذه" أي العمرة، وفي رواية: هذا أي الاعتمار، والنسخ الهندية على الأولى والمصرية على الثانية، "مكان عمرتك" بالرفع على الخيرية والنصب على الظرفية، والعامل محذوف وهو الخبر، أي كائنة أو بمفعولة مكافئها، قال عياض: والرفع أوجه عندي، إذ لم يرد به الظرف، إما أراد عوض عمرتك، فمن قال: كانت قارئة قال: مكان عمرتك التي أردت أن تأتي بها مفردة، وحيث فتكون عمرتها من التنعيم تطوعا لا عن قرض، ومن قال: كانت مفردة، قال: مكان عمرتك التي فسخت الحج إليها، ولم تتمكني من الإتيان بها للحيض. وقال السهيلي: الوجه النصب على الظرف؛ لأن العمرة ليست بمكان لعمرة أخرى، لكن إن جعلت "مكان" بمعنى عوض، أو بدل مجازا، جاز الرفع أيضا، كذا في "الشرح"، "طواف الذين أهلوا بالعمرة" وحدها "باليست" عند ورودهم بمكة، وسعوا أيضا "بين الصفا والمروة" للعمرة "ثم حلوا منها" أي خرجوا من العمرة بالخلق أو القصر. ثم أحرموا بالحج من مكة "ثم طافوا طوافا آخر" للإفاضة، ووقع لبعض رواة البخاري: طوافا واحدا، والصواب: الأول، قاله عياض، كذا في "الفتح". "بعد أن رجعوا من منى" يوم النحر؛ "لحجهم" أي لركن الحج، وقد سقط عنهم طواف القدوم إجماعا، كما تقدم البسط في ذلك في إهلال أهل مكة؛ لأن المكي لا طواف عليه للقدوم، إلا ما حكى عن الإمام أحمد: أن المتنع عطف يوم النحر أولا للقدوم ثم يطوف طوافا آخر للحج؛ لحديث الباب.

وَبَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ حَلُّوا مِنْهَا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنَى لِحَجَّتِهِمْ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَانُوا أَهْلًا بِالْحَجِّ أَوْ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا.

أهلاً بالحج إلخ: مفرداً "أو جمعوا الحج والعمرة" أي قارنوا "فإنما طافوا طوافاً واحداً" قال الزرقاني: لأن القارن يكفيه طواف واحد وسعي واحد؛ لأن أفعال العمرة تندرج في أفعال الحج، وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور، وقال الحنفية: لا بد للقارن من طوافين وسعين؛ لأن القرآن هو الجمع بين العبادتين فلا يتحقق إلا بالإتيان بأفعال كل منهما، والطواف والسعي مقصودان فيهما فلا يتداخلان؛ إذ لا تتداخل في العبادات. قلت: وهكذا ذكر حديث الباب مستدغم غير واحد من الشراح المتبعين للأئمة الثلاثة، وليت شعري! كيف تمسكوا بحديث متروك الظاهر إجماعاً ولا خلاف ولا ريب لأحد أن ظاهره مؤول، فإنه **١٥** لم يكتب على طواف واحد عند أحد من أهل العلم؛ لأنه **١٦** طاف بالبيت أول ما قدم مكة، قال الحافظ في "الدراية": حديث أنه **١٧** لما دخل مكة ابتداءً بالمسجد، متفق عليه، من حديث عائشة: أن النبي **١٨** أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه توضأ ثم طاف بالبيت، ومسلم في حديث جابر: أن النبي **١٩** لما قدم مكة دخل المسجد فاستلم الحجر، ثم مضى، وعن ابن عمر عند النسائي وابن حبان وأحمد بلفظ: لما قدم رسول الله **٢٠** مكة طاف بالبيت سبعة، ثم خرج إلى الصفا، الحديث. قال الحافظ في "الدراية": هو صحيح عن ابن عمر، وهذا أول طوافه **٢١** حين قدم مكة، ثم بقي فيها أربعة أيام، واختلف هل طاف في هذه الأيام أم لا؟ ثم خرج إلى منى وعرفة وأتى بالمناست، ورجع يوم النحر لطواف الإفاضة، وهذا الطواف أيضاً إجماعي. قال الحافظ في "الدراية": حديث أن النبي **٢٢** لما خلق أفاض إلى مكة وطاف بالبيت، ثم عاد إلى منى، مسلم عن ابن عمر، قال: أفاض النبي **٢٣** يوم النحر، ثم رجع فصلى الظهر بمضى، وله من حديث جابر الطويل: ثم ركب فأفاض إلى البيت، فصلى بمكة الظهر، ولأبي داود من حديث عائشة مثله، وأخرجه ابن حبان والحاكم. ثم أقام النبي **٢٤** منى إلى آخر أيام التشريق، واختلف هل كان **٢٥** يطوف كل يوم من أيام منى أم لا؟ أنكره ابن القيم في "المهدي"، واختلفوا في هل ودع مرة أو مرتين؟ إذا ثبت ذلك فقد عرفت أن حديث الباب مؤول إجماعاً، واختلفوا في تأويله على أقوال تقدم ذكر بعضها تحت حديث ابن عمر في الإحصار، وقال السندي على "البخاري": ظاهر الحديث أنهم إنما اقتصروا من الطوافين اللذين طافهما السائقون على أحدهما، إما الأول وإما الثاني، وليس الأمر كذلك، بل هم أيضاً طافوا الطوافين الأول والثاني جميعاً، وذلك مما لا خلاف فيه، وقد جاء صريحاً عن ابن عمر، ففي مسلم عنه: بدأ رسول الله **٢٦** فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج، إلى أن قال: وطاف رسول الله **٢٧** حين قدم مكة، إلى أن قال: وأجر هديه يوم النحر، وأفاض وطاف بالبيت، وفعل مثل ما فعل رسول الله **٢٨** من أعادى إلخ. ثم ذكر عن عائشة: أنها أحرمت بمثل ذلك، وأخرج الحديث البخاري أيضاً في "باب سوق البدن" فالمراد أنهم طافوا الركن طوافاً واحداً، والسائقون طافوا للركن طوافين. قلت: وهذا هو المعروف في توجيه الحديث عند القائلين بوحدة الطواف للقارن، =

مَالِك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ بِمِثْلِ ذَلِكَ.

٩٢٥ - **مَالِك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ. فَلَمْ أَطْفُ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ،

- وقال الباجي: قولها: أما الذين أهلوا بالحج أو جمعوا الحج والعمرة فإنما طافوا طوافاً واحداً، تريد - والله أعلم - أحد وجهين: إما أنهم لم يطوفوا غير طواف واحد للورود، وطواف واحد للإفاضة إن كانوا فروا قبل دخول مكة، وإن كانوا أروا فلم يطوفوا غير طواف واحد، وهو طواف الإفاضة، ويحتمل أن يريد بذلك: أنهم سعوا نحواً سعي واحد والسعي يسمى طوافاً. والوجه الثاني: أن طوافهم كان على صفة واحدة، لم يزد القارن فيه على طواف المفرد، وذلك أن القارن لم يفرد العمرة بطواف وسعي، بل طاف لهما كما طاف المفرد للحج، وهذا نص في صحة ما ذهب إليه مالك ومن وافقه في أن حكم القارن في ذلك حكم المفرد، ثم قال: وهؤلاء الذين جمعوا الحج والعمرة لا يتخلل أن يكونوا أهلوا لهما جميعاً أو أروا للحج على العمرة، إذ أمرهم النبي ﷺ بذلك، فإن كانوا من أهل لهما، فقد طافوا لهما طواف الورد وسعوا بأثره، ثم طافوا لهما بعد ذلك طواف الإفاضة ولم يسعوا بعده، وأما من أروا للحج على العمرة فإن كان أروا قبل الوصول إلى مكة فحكمه حكم من أهل لهما، وتقدم حكمه، وأما من أروا بعد الوصول إلى مكة وقبل التلبس بالطواف، فإنه لا يطوف بالبيت ولا يسعى بين الصفا والمروة حتى يرجع من مي؛ لأنه محرم بالحج من مكة، ومن أحرم بالحج من مكة فليس عليه طواف ورود، فهذا المردف لما أحرم بالحج من مكة، لا تأثير لما تقدم من عمرته في الورد ولا في غير ذلك من الأفعال غير وجوب الدم للقران.

قدمت مكة الحج في حجة الوداع وكنت ممن أهل بعمره كما ورد في الروايات، "وأنا حائض" جملة حالبة، "فلم أطف بالبيت"، لأنها صلاة، ولأن الحائض ممنوع من دخول المسجد أو البيت فيه، "ولا بين الصفا والمروة"، لتوقفه على سبق الطواف، وإن لم تكن الطهارة شرطاً في صحته، كما تقدم البسط في ذلك في باب "ما تفعل الحائض في الحج"، "فشكوت ذلك" أي الامتناع عن الطواف والسعي "إلى رسول الله ﷺ" وفي رواية عبد العزيز ابن الماجشون عن عبد الرحمن بن القاسم هذا السند عند مسلم: فدخل علي رسول الله ﷺ وأنا أبكي، فقال: ما بك؟ فقلت: والله لو ددت أبي لم أكن خرجت العام، قال: ما لك؟ لعلك تمسي؟ قلت: نعم، قال: هذا شيء كتبه الله على نيات آدم، الحديث. فقال: **دعى العمرة وأهل بالحج**، "وأفعلي ما يفعل الحاج" من الوقوف بعرفة، وجمع، ورمي الجمار وغير ذلك، قال الباجي: تريد أن طواف العمرة منع منه حیضها، فشكيت ذلك إلى رسول الله ﷺ، فأمرها أن تفعل ما يفعل الحاج، ولا يكون ذلك إلا أن يردف الحج على العمرة، فتفعل أفعال الحج كلها من الوقوف بعرفة، والبيت بالمزدلفة، والوقوف بها ورمي الجمار والنحر وغير ذلك. "غمر" إنك "لا تطوفي بالبيت ولا بين الصفا والمروة" قال ابن عبد البر في "التقصي": هكذا قال يحيى عن مالك في هذا الحديث: -

فَشَكُوتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى تَطْهَرِي.

قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَرْأَةِ الَّتِي تُهْلُ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ تَدْخُلُ مَكَّةَ مُوَافِيَةً لِلْحَجِّ وَهِيَ حَائِضٌ،

- "ولا بين الصفا والمروة حتى تطهري، وسائر رواة "الموطأ" إنما يقولون: غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري، ولا يذكرون "ولا بين الصفا والمروة". وترجم البخاري في "صحيحه": "باب تقضي الحائض المسك كلها إلا الطواف بالبيت، وإذا سعى على غير وضوء بين الصفا والمروة" قال الحافظ: حزم بالحكم الأول لتصريح الأخبار التي ذكرها في الباب بذلك، وأورد المسألة الثانية مورد الاستفهام للاحتمال، وكأله أشار إلى ما روي عن مالك في حديث الباب بزيادة: "ولا بين الصفا والمروة". قال ابن عبد البر: لم يقله أحد عن مالك إلا يحيى بن يحيى التميمي السيباطوري. قال الحافظ: فإن كان يحيى حفظه فلا يدل على اشتراط الوضوء للسعي؛ لأن السعي يتوقف على تقدم الطواف، فإذا كان الطواف ممتنعاً امتنع لذلك، لا لاشتراط الطهارة له، وقال ابن بطال: كان البخاري فهم أن قوله ﷺ لعائشة: **أفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ** غير أن لا تطوفي بالبيت، أن لها أن تسعي، ولذا قال: "وإذا سعى على غير وضوء". قال الحافظ: وهو توجيه جيد لا يخالف الترجيح الذي قدمته. "حتى تطهري" قال الزرقاني: يسكون الطاء وضم الهاء، كذا فيما وقعت عليه من الأصول، قاله بعض الشراح، وقال الحافظ: بفتح التاء والطاء المهملة والهاء المشددين، على حذف إحدى التائين، أصله: تطهري، ويؤيده رواية مسلم بلفظ: حتى تغتسل الخ.

قال مالك في المرأة الحج: زاد في النسخ الهندية بعد ذلك: الحائض، ولا حاجة إليه لما سيأتي من قوله: وهي حائض، "التي همل" أي تحرم "بالعمرة" أي من الميقات، كما يدل عليه قوله: "ثم تدخل مكة موافية للحج" أي مظلة عليه ومشرفة، يقال: أوفى على شبة كذا، أي شاربها وأظل عليها، "وهي حائض لا تستطيع الطواف بالبيت" طواف العمرة؛ لأجل حبستها، لفقد شرطه وهو الطهارة عند التفتين به، أو شئ الدخول في المسجد عند الآخرين على الاختلاف الماضي في محله، "إنها" بكسر الهمزة "إذا خشيت الفوات" للحج بانتظار الطهر لأفعال العمرة بعده، "أهلت بالحج" أي أحرمت به "وأهدت" أي نجس عليها الهدي أيضاً، كما أهدى النبي ﷺ عن عائشة بقرة، كما في روايات مسلم، إلا أن ذلك الهدي عندهم هدي الفراق، وعند الحنفية هدي الرفض، "وكانت" أي صارت تلك المرأة فارقة "مثل من فرق الحج والعمرة" ابتداء، قال الشافعي: يريد أنها في أحكامها مثل التي فرق الحج والعمرة، إلا أن التي أحرمت هما من ميقامهما يلزمها طواف الورد، وهذه التي أردت الحج بمكة لا يلزمها ذلك؛ لأنها أحرمت بالحج من الحرم، ولا يلزمها للحج طواف الورد، والمعتزم لا يلزمه ذلك أيضاً، وإنما يطوف عند الورد طواف العمرة. "وأجزأ عنها طواف واحد" عند الأئمة الثلاثة كما هو وظيفة القارن، بخلاف الحنفية، "والمرأة الحائض إذا كانت قد طافت بالبيت وصلت" زاد في النسخ الهندية: "قبل أن تحيض" =

لَا تَسْتَطِيعُ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ: إِنَّهَا إِذَا خَشِيتُ الْفَوَاتَ أَهَلَّتْ بِالْحَجِّ وَأَهْدَتْ، وَكَانَتْ
مِثْلَ مَنْ قَرَنَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَأَجَزَأَ عَنْهَا طَوَافٌ وَاجِدٌ. وَالْمَرْأَةُ الْحَائِضُ إِذَا كَانَتْ
قَدْ طَافَتْ بِالْبَيْتِ وَصَلَّتْ قَبْلَ أَنْ تَحِيضَ، فَإِنَّهَا تَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَتَقِفُ
بِعُرْفَةِ وَالْمُزْدَلِفَةِ، وَتَرْمِي الْجِمَارَ، غَيْرَ أَنَّهَا لَا تُفِيضُ حَتَّى تَطْهَرَ مِنْ حَيْضَتِهَا.

إِفاضة الحائض

٩٢٦ - **مالك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ
صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيَيٍّ حَاضَتْ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

- أي فرغت عن ركعتي الطواف قبل الحيض، ثم حاضت بعد ذلك قبل أن تسعي. "فإنها تسعي بين الصفا والمروة" في حالة الحيض؛ إذ هي ليست بممنوعة عن الدخول في المسعى حالة الحيض، ولا الطهارة شرط في السعي عند أحد، إلا ما روي عن الحسن البصري، وهو رواية عن أحمد غير معولة عليه، كما تقدم عن "المعني" في باب ما تفعل الحائض في الحج، ونقدم فيه أيضاً ما في ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر: أنها إذا طافت ثم حاضت قبل أن تسعي فلتسع، وعن الحسن مثله بإسناد صحيح، قال الحافظ: فلعله يفرق بين الحائض والمحدث. وتقف بعرفة والمزدلفة وترمي الجمار" كلها؛ لأن الطهارة ليست بشرط ولا واجب هذه الأمور، "غير أنها لا تفيض" أي لا تطوف بالبيت طواف الإفاضة "حتى تطهر من حيضتها" لقوله ﷺ: **أفعلى ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت.**

إفاضة الحائض: يحتمل أن يكون المراد بالإضافة معناه اللغوي وهو الدفعة، قال الراغب: قوله تعالى: **فَوَافُوا أَقْصَوْكُمْ** من عرفات (القرة: ١٩٨) أي دفعتم منها بكثرة، تشبيها بفيض الماء، وعلى هذا فمعناها: حكم دفعة الحائض، وهو أنها إن طافت طواف الإفاضة يجوز لها أن تدفع من مكة وإلا لا، ويحتمل أن يكون المراد بالإفاضة معناه المصطلح أي طواف الإفاضة، فمعناها: حكم طواف الإفاضة للحائض، وهو أنه واجب، لا يسقط عن الحائض ولا عن غيرها، وأياما كان فالحائض يجوز لها الخروج من مكة إن فرغت عن طواف الإفاضة، ولا يجب عليها التوقف لطواف وداع عند الأئمة الأربعة، سواء قبل بوجوبه أو سنيته على الاختلاف بينهم في ذلك كما تقدم في أول وداع البيت.

حاضت إلخ: بعد أن أفاضت يوم النحر، كما في رواية البخاري عن أبي سلمة عن عائشة قالت: حججنا مع النبي ﷺ، فأفطنا يوم النحر فحاضت صغية، الحديث. ثم قال البخاري: ويذكر عن القاسم وعروة والأسود عن عائشة: أفاضت صغية يوم النحر، قال الحافظ: غرضه بهذا أن أبا سلمة لم يفرد عن عائشة بذلك، وإنما لم يجزم به؛ لأن بعضهم أورده بالمعنى. ثم ذكر تمسح هذه الروايات من "الصحيحين" وكان بدء حيضها ليلة النفر =

فَقَالَ: أَحَابِسْتَنَا هِيَ؟ فَقِيلَ: قَدْ أَفَاضَتْ، فَقَالَ: فَلَا إِذَا.

٩٢٧ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِوَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُصَيْنٍ قَدْ حَاضَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَعَلَّهَا تُحْبِسُنَا،

= كما في البخاري برواية الأسود عن عائشة قالت: حاضت صفية ليلة الفجر، فقالت: ما أراي إلا حابسكنكم الحديث. "فذكرت" بضم الشاء بناء للفاعل أي قالت عائشة: ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ. وفي رواية أبي سلمة: فقلت: يا رسول الله! إنها حائض، ونلفظ البخاري من رواية مالك بسند الباب: فذكر ذلك، قال الحافظ: كذا في هذه الرواية بضم الذال على البناء للمجهول، "ذلك" أي كونها حائضة "لرسول الله ﷺ" لما اعتقدت أو تخوفت أن تكون حبيبتها تمنعها بعض أفعال الحج. فأرادت أن تعلم علم ذلك، وكانت كثيرة البحث والسؤال عما لا تعلمه، أو لعله أخرى ذكر صفية على ما في حديث هشام الأبي أن النبي ﷺ ذكرها فأخبرته عائشة أنها قد حاضت، أو لعل النبي ﷺ قد سأل عن ذلك من حالها، فأخبرته عائشة بحبستها، قاله الباقى، "فقال: أحابستنا؟" همزة الاستفهام أي مانعتنا من السفر في الوقت الذي أردنا، "هي" أي صفية، ظنا منه ﷺ أنها لم تطف للإفاضة، وهو لا يسافر تاركاً لها ولا تسافر هي، وقد بقي عليها طواف الإفاضة، "ف قيل: إنها قد أفاضت" والقاتل على ما سياتي في الحديث الآتي نسائه، "فقال ﷺ: فلا" حبس "إذا" بالنسبة، أي حبسها، قال الباقى: قوله ﷺ: أحابستنا هي؟ يقتضي أن الحيض يمنع بعض أفعال الحج ويوجب البقاء عليه، إلى أن يظهر من حبستها، فيمكنها فعل ذلك، وإن كان ليس في الوقت تعيين ذلك الفعل. إلا أنه يمكن أنه قد عتبه قبل ذلك، وعلم من أخبره بذلك من سنته ﷺ أن الذي يمنع منه الحيض من أفعال الحج الطواف خاصة، ولذلك قالت له: إنها قد أفاضت، فقال: فلا إذا، يريد أنها إن كانت قد أفاضت فإنها لا تبقى ولا تحبس من يكون معها، فافتضى أن الحيض يحبس المرأة إذا لم تكن أفاضت، ويحبس من معها ممن يلزمه أمرها، ولذلك يحبس الكري معها، كما سياتي ذكره.

قد حاضت **الح**: ليلة النفر، كما تقدم في الحديث الماضي، "فقال رسول الله ﷺ: لعلها تحبسنا" من الخروج من مكة إلى المدينة، قال الكرماني: "لعل" ههنا ليس للترجي، بل للاستفهام أو للظن، أو ما شاكله، أي كانوا هم، قاله الزرقاني، "ألم تكن طافت" يوم النحر طواف الإفاضة "معك" خطاب لعائشة ومن معها من أمهات المؤمنين، "باليست؟" أي الكعبة، ونلفظ مسلم: ألم تكن أفاضت؟ "قل: بلى" أي أفاضت معنا، ونلفظ البخاري برواية عبد الله بن يوسف التميمي عن مالك هذا السند: فقالوا: بلى، قال الحافظ: النساء ومن معهن من الحارم، وتعبه العين وقال: كذا قال بعضهم، وليس بصحيح؛ لأن فيه تغليب الإناث على الرجال، وقال الكرماني: أي الناس، والأوجه أي الحاضرون، وفيهم الرجال والنساء. "قال: فاحرجن" هكذا في نسخ "الموطأ" المصرية والهندية، وهو الأوجه لظاهر السياق.

أَلَمْ تَكُنْ طَافَتْ مَعَكُمْ بِالْبَيْتِ؟ قُلْنَ: بَلَى، قَالَ: فَأَخْرُجْنِ.

٩٢٨ - **مالك** عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ كَانَتْ إِذَا حَجَّتْ وَمَعَهَا نِسَاءٌ تَخَافُ أَنْ يَحِضْنَ، قَدَّمَتْهُنَّ يَوْمَ النَّحْرِ فَأَفْضَنَ، فَإِنْ يَحِضْنَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ تَنْتَظِرْهُنَّ، تَنْفِرُ بِهِنَّ وَهُنَّ حَيْضٌ، إِذَا كُنَّ قَدْ أَفْضَنَ.

٩٢٩ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حَمِيٍّ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهَا قَدْ حَاضَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَعَلَّهَا حَاسَتْ،

تخاف أن يحض (ح): قبل طواف الإفاضة، وذلك بأن قربت أيام حيضهن بحسب العادة. "قدمتهن يوم النحر" من التقدم أي أرسلتهن قبل جميع الرفقاء وقبل نفسها إلى مكة؛ ليفرغن من طواف الزيارة الذي هو أحد أركان الحج؛ فلا يلزم التوقف في الرجوع إلى المدينة، إن جاءهن الحيض قبل الطواف، "فأفذن" من الإفاضة أي طفن طواف الزيارة الذي هو أحد الأركان قبل سائر الناس. "فإن حضن" بصيغة الماضي أو المضارع نسجتان "بعد ذلك" أي بعد فراغهن من طواف الركن، "لم تنتظرهن" أي لم تنتظر فراغهن من الحيض، ولا طوافهن للوداع. "تنفر بهن" هكذا في جميع النسخ الهندية وبعض المصرية، وفي أكثرها بزيادة الفاء في أوله بلفظ: فنفر بهن، وعلى الأول استثناء، وفسره في "التعليق المسجود" بقوله: "بل تنفر" بكسر الفاء من النفر، أي ترجع وتسافر بهن إلى المدينة المنورة بعد فراغهن من بقية الأعمال، من لمبيت بمنى ورمي الجمار وغير ذلك، وذلك لأن ما بقي من الأعمال لا ينافي الحيض غير طواف الوداع، فإنه مناف له، لكنه ساقط عن الحائض كما تقدم. "وهن" الواو حالبة "حيض" بضم الحاء وتشديد المثناة التحتية المفتوحة، جمع حائض، "إذا كن قد أفذن" أي طفن طواف الإفاضة، فلا تنتظر طواف الوداع؛ لقوله ﷺ: **لا** إذا في قصة صافية، وفي رواية: **فالمري**، عقب المرفوع بالموقوف للإشارة إلى بقاء العمل به.

ذكر (ح): أم المؤمنين "صفية بنت حمي" يحتمل أن يكون المراد بالذكر إرادة الوقاع، كما في رواية للبخاري عن أبي سلمة عن عائشة: وحاضت صفية، فأراد النبي ﷺ منها ما يريد الرجل من أهله، فقلت: يا رسول الله ﷺ! إنها حائض، الحديث. ويحتمل كما قال به الباجي: لعله سأل عن ذلك من حالها؛ إذ خفي عنه من أمرها، وإليه يظهر ميل شيخنا في "المصفى"، "ف قيل له" الظاهر أن القائلة عائشة **رضي**، كما في رواية أبي سلمة وغيره. "إنها قد حاضت، فقال رسول الله ﷺ: لعلها حاسبتنا" أي مانعتنا عن السفر، "فقالوا" أي النسوة والمحارم كما تقدم قريبا، "يا رسول الله! إنها قد طافت" وفي النسخ الهندية: إنها قد كانت طافت، أي فرغت عن طواف الإفاضة يوم النحر، -

فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا قَدْ كَانَتْ طَافَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَلَا إِذَا. قَالَ مَالِكٌ: قَالَ هِشَامٌ: قَالَ عُرْوَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: وَنَحْنُ نَذْكُرُ ذَلِكَ، فَلَمْ يُقَدِّمِ النَّاسُ نِسَاءَهُمْ إِنْ كَانَ ذَلِكَ لَا يَنْفَعُهُنَّ، وَلَوْ كَانَ الَّذِي يَقُولُونَ: لأَصْبَحَ بِمِئَى أَكْثَرٍ مِنْ سِتَّةِ آلَافٍ امْرَأَةً حَائِضٍ كُلُّهُنَّ قَدْ أَفَاضَتْ.

٩٣٠ - **مَالِكٌ** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ بِنْتَ مِلْحَانَ اسْتَفْتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَحَاضَتْ، أَوْ وَلَدَتْ، بَعْدَ مَا أَفَاضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ، فَأَذِنَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَتْ.

= ولفظ أبي داود برواية الفعفي عن مالك هذا السند: فقالوا: يا رسول الله! إنها قد أفاضت، "فقال رسول الله ﷺ: فلا" حيس "إذا"، وقد ورد في قصة صفية: عقري حلقي، ما أراد سابقا على الوقت الذي رآها فيه على باب عيائها الذي هو وقت الرحيل، بل ولو أخذ الوقت لم يكن ذلك مانعا من الإرادة المذكورة.

ونحن نذكر ذلك إجماعاً الواو حالية وهو مقول هشام، والمعنى: نحن نتكلم ونبحث في هذا الحكم، وهذه المسألة أي المرأة هل لها أن تنتظر لطواف الوداع أم لا؟ ومقولة عائشة رضي الله عنها: "فلما يقدم من التقديم الناس" بالرفع فاعله "نساءهم" بالنصب مفعوله "إن كان ذلك" أي التقديم "لا ينفعهن". قال الباجي: قول عائشة رضي الله عنها: إنكأر على من يقول: إن تقدم الإفاضة لا ينفعهن، فإن لا بد أن يقين على طواف الوداع، فقالت: ولو لم يستحب الرجوع إلى بلادهن بتقدم الطواف، لا تنفق الناس على تقديم النساء من متى يوم النحر لطواف الإفاضة، وكانوا يقتصرون على تأخير الطواف؛ لأن في تقديم طوافهن يوم النحر تكلفا ومشقة، مع ما يلزم من سفرهن وبثقل من حملهن، لكن لما علم الناس أن من حاضت منهن كان لها أن ترجع إلى بلدها وإن لم تقدر على طواف الصدر لأجل الحيض، تكلفوا تلك المشقة، وكانت أحف عليهم من البقاء معهن إذا حضن. "ولو كان الذي يقولون" من وجوب طواف الوداع على الحائض أيضاً "لأصبح بمنى" أو بمكة "أكثر من ستة آلاف امرأة حائض كلهن قد أفاضت" قال الزرقاني: أي لو كان طواف الوداع واجبا لأصبح بمنى هذا العدد ينتظرن الظهر حتى يطفن للوداع، لكنه لم يكن ذلك، فدل أنه ليس بواجب.

وحاضت إجماعاً ليس في النسخ الهندية لفظ "وقد" والأوجه وجوده، "أو ولدت" أي نفست شك من الراوي على سياق "موطأ يحيى" وعلى هذا السباق فالراجح: حيضها، كما يدل عليه ما سيأتي من المتابعات، وبخالفه سياق "موطأ محمد" ولفظه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أم سليم قالت: استفتيت رسول الله ﷺ فيمن حاضت =

قَالَ مَالِكٌ: وَالْمَرْأَةُ الَّتِي تَحِيضُ بِمَنْى تَقِيمُ، حَتَّى تَطُوفَ بِالْبَيْتِ، لَا بُدَّ لَهَا مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ أَفَاضَتْ فَحَاضَتْ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ، فَلْتَنْصَرِفْ إِلَى بَلَدِهَا، فَإِنَّهُ قَدْ بَلَغْنَا فِي ذَلِكَ رُخْصَةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِلْحَائِضِ. قَالَ: وَإِنْ حَاضَتْ الْمَرْأَةُ بِمَنْى قَبْلَ أَنْ تُفَيْضَ، فَإِنْ كَرِهَتْهَا تَحْبَسُ عَلَيْهَا أَكْثَرَ مَا يَحْبِسُ النِّسَاءَ الدَّمَ.

في نسخة: استمرها

= أو ولدت بعد ما أفاضت يوم النحر، فأذن لها رسول الله ﷺ، فخرجت، وعلى هذا السياق قلقة "أو" للتبويب، أي ليعم السؤال كلا النوعين، "بعد ما أفاضت" أي طافت طواف الإفاضة، "يوم النحر" وقد استفتت فيما يجوز لها من الخروج أو يلزمها من المقام، حتى يكون آخر عهدها الطواف بالبيت، "فأذن لها رسول الله ﷺ" أن تخرج، "فخرجت" إلى المدينة بلا طواف وداع، وأخرج البخاري في "صحيحه" من رواية أيوب عن عكرمة: أن أهل المدينة سألوا ابن عباس عن امرأة طافت ثم حاضت، قال لهم: تنفروا، قالوا: لا تأخذ بقولك وتدع قول زيد، قال: إذا قدمتم المدينة فسلوا، فقدموا المدينة فسألوا، فكان فيس سألوا أم سليم، فذكرت حديث صفية، رواه خالد وقائدة.

والمرأة إلخ: زاد في النسخ الهندية بعد ذلك لفظ "التي" وليست الزيادة في المصرية. "تحيض بمنى" يعني قبل طواف الإفاضة، "تقيم" أي لا ترجع إلى بلدها، "حتى تطوف بالبيت" للإفاضة "لا بد لها" أي لا فراق ولا محالة لها "من ذلك"، لأن النبي ﷺ قال لصفية: أحابستنا هي؛ ولأنه ركن للحج إجماعاً. "وإن كانت قد أفاضت" أي طافت للإفاضة قبل الحيض، "فحاضت بعد الإفاضة، فلتنصرف إلى بلدها" إن شاءت؛ لسقوط طواف الوداع عنها، وبذلك قالت الحنفية، ففي "موطأ محمد" بعد ما أخرج حديث أم سليم وغيرها: قال محمد: وبهذا تأخذ، إنما امرأة حاضت قبل أن تطوف يوم النحر طواف الزيارة، أو ولدت قبل ذلك، فلا تنفرون حتى تطوف طواف الزيارة، وإن كانت قد طافت طواف الزيارة ثم حاضت أو ولدت، فلا بأس بأن تنفروا قبل أن تطوف طواف الصدر، وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا. "فإنه" الضمير للشأن "قد بلغنا في ذلك" الأمر "رخصة" فاعل "بلغ"، "من رسول الله ﷺ للحائض" في حديث صفية ما أذن به لأم سليم، قال الباجي: وسمي ذلك رخصة على عرف الفقهاء فيما أبيع لضرورة من جملة ممنوعة، فلما ورد الأمر في الحاج والمعتزم أن يكون آخر عهدها الطواف بالبيت، واستثنى من ذلك الحائض، سمي رخصة.

قال إلخ: مَالِكٌ: "وإن حاضت المرأة بمنى" أو ولدت "قبل أن تفيض" أي قبل طواف الإفاضة "فإن كرهها" بالمشقة التحبة في جميع النسخ المصرية وعليه بنى شرحه الباجي وغيره، وهو الأوجه عندي، وفي أكثر النسخ الهندية بالموحدة، وكتب بين سطور الكتاب في نسخة هندية قديمة: الكر: بِدَشْتَن، فمعناه على هذا التفسير: إن رجع بها الدم مرة أخرى، ويؤيده هذه النسخة ما في نسخة أخرى مكتوبة بدل هذه اللفظ: فإن استمر بها الدم، ومعنى الكلام على هاتين النسختين: أن المستحاضة تحبس أكثر أيام الحيض إن لم تطف طواف الإفاضة، لكن الأوجه عندي النسخ =

فِدْيَةُ مَا أُصِيبَ مِنَ الطَّيْرِ وَالْوَحْشِ

٩٣١ - **مالك** عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّي: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الضَّبِّ بِكَبْشٍ، ..

= المصرية بلفظ "الكري" على زنة صبي، والمسألة من باب الإحارة، ووجه الأوجهية: أن في "المُدونة" وغيرها ذكر ههنا مسألة الكري أيضاً، وأيضاً بين على ذلك الباحي شرحه، وأيضاً في النسخ الهندية يحتاج قوله: نجس عليها إلى التأويل، بخلاف النسخ المصرية، فسياقها بلفظ "نجس عليها" لا يحتاج إلى التأويل؛ لأن ضميره الذي هو نائب الفاعل يرجع إلى الكري بلا تأمل، والكري بوزن الصبي هو من بكري دابته، وقد يقع على المكثري فعيل بمعنى مفعول، كذا في "الجمع". "نجس" ببناء المذكر في النسخ المصرية، فالضمير "إلى الكري"، وهو الأوجه، وبناء المؤنث في النسخ الهندية، فالضمير إلى المرأة، "عليها" أي على المرأة أو على نفسها "أكثر مما" وفي النسخ الهندية: "أكثر ما نجس النساء" بالنصب مفعول نجس، "الدم" بالرفع فاعله، قال الزرقاني: وهو نصف شهر في الحيض، واستشكله ابن الموار بأن فيه تعرضاً للفساد كقطع الطريق، وأحابه عياض بأن عمل ذلك مع أمن الطريق، كما أن محله أن يكون مع المرأة محرم، وروى البزار وغيره عن حابر، والثقفى في "قوائد" عن أبي هريرة كلاهما مرفوعاً: **أميران وليسا بأمرين، المرأة تلح مع القوم فنحس فل أن نظوف باليت طواف الزيارة، فليس لأصحابها أن يمشوا حتى يستأمنوها، والمرجل شبع الحذارة فصلى عليها، فليس له أن يرجع حتى يستأمن أهلها** لكن في إسناد كل منهما ضعفاً شديداً.

فدية ما أصيب إلخ: يعني بيان الأحذية التي يجب بقتل الطير أو الوحش على المحرمين في الإحرام والحرم، وتقدم في أبواب الصيد أن لا تأثير للإحرام ولا الحرم في قتل شيء من الحيوان الأهلي؛ لأنه ليس بصيد وهو إجماع، وأجمعوا أيضاً على جواز صيد البحر وحرمه صيد البر، واختلفوا فيما بينهم فيما يجب على من ارتكب صيد البر، وهو المقصود بالذكر ههنا.

أن عمر إلخ: منقطع، أسنده الشافعي عن مالك عن أبي الزبير عن حابر: أن عمر، ثم هو موقوف، ورفع البيهقي وابن عدي، ورواية الثقات الإثبات من قوله كما لك، كذا في "المحلى". "قضى في الضبع" بضم الباء لغة قيس، وسكونها لغة ثميم، وهي أنثى، وقيل: يقع على الذكر والأنثى، وربما قيل في الأنثى: ضبعة بالهاء والذكر ضبعان، والجمع ضباعين، ويجمع مضموم الباء على ضباع، وسأكنها على أضبع، قاله الزرقاني، وفي "لغات الصراح": ضبع كفتار حذارة، وهكذا فسرته في "المصنف" بـ "كفتار"، وفي "الحيط": كفتار بفتح كاف وسكون فاء اسم فارسي ويعرب ضبع وحل وحفار وقشاح، وكنيته: أم عامرة وأم ختور، وبسرياني بدنا، وبتركي دهنتو، وهندي: برك وجرخ ودرخ وحذارة، حيوان كبير كالذئب. والمشهور على السنة المشايخ في ترجمته: برك، وبه فسرته صاحب "نقائس اللغات" وعرب صاحب "الحيط" بنحو بـ "زرب"، وظاهر كلام الدمي أن الزرب دويبة غير معروفة كالسنور، =

وَفِي الْغَزَالِ بَعْزَرٌ، وَفِي الْأَرْنَبِ بَعْنَاقٍ، وَفِي الْيَرْبُوعِ بَحْفَرَةٌ.

= ظهرت مرة ببغداد، وفي "اللغات القطبية": الضبع - يضم الباء - نحو كفتار، وهكذا في "كريم اللغات". وقال الدميري: الضبع معروفة، ولا تقل ضبعة؛ لأن الذكر ضبعان، ومن عجيب أمرها أنها كالأرنب تكون سنة ذكرا وسنة أنثى، فتلقح في حال الذكورة، وتلد في حال الأنوثة، وهي مولعة بنيش القبور؛ لكثرة شهوها للحوم بني آدم. ومن رأت إنسانا نائما حفرت تحت رأسه، وأخذت بخلفه فقتله وتشرب دمه، يحل أكله عند الشافعي وأحمد، ويكره عند مالك، ويحرم عند أبي حنيفة والثوري. وفي حاشية "الكوكب الدرر": يحل أكله عند الشافعي وأحمد، وذهب الجمهور إلى التحريم؛ لتحريم كل ذي ناب من السباع. "بكيش" قال الدميري: هو فحل الضأن في أي سن كان، وقيل: إذا أنثى، وقيل: إذا أربع، والجمع أكيش وكباش. وفي "المغلي": هو فحل الضأن في أي سن كان، والأنثى نعجة، وواجب الضبع عند الجمهور نعجة لا كبش.

قال اللوق: والشلف من الصيد قسمان: أحدهما: ما قضت فيه الصحابة، فيجب فيه ما قضت، وبه قال عطاء والشافعي وإسحاق، وقال مالك: يستأنف الحكم فيه، والذي بلغنا قضاؤهم في الضبع كبش، قضى به عمر وعلي وجابر وابن عباس، وفيه عن جابر: أن النبي ﷺ جعل في الضبع يصيدها المحرم كبشا، رواه أبو داود وابن ماجه، قال أحمد: حكم رسول الله ﷺ في الضبع بكيش، وبه قال عطاء والشافعي وأبو ثور وابن المنذر، وقال الأوزاعي: إن كان العلماء بالشام يعدونها من السباع ويكرهون أكلها وهو القياس، إلا أن اتباع السنة والآثار أولى. وفي "المهذبة": الجزاء عند أبي حنيفة وأبي يوسف أن يقوم الصيد في المكان الذي قتل فيه أو في أقرب المواضع، فيقومه ذوا عدل، ثم هو مخير في الغداء، إن شاء اشترى به هديا إن بلغته، أو اشترى طعاما وتصدق به، وإن شاء صام، وقال محمد والشافعي: تجب في الصيد التطير فيما له نظير، ففي الظبي شاة، وفي الضبع شاة؛ لأن الصحابة أوجبوا التطير من حيث الخلقة، وقال **٥٤٥: الضبع صيد وفيه الشاة**، ولأبي حنيفة وأبي يوسف: أن المثل المطلق الواقع في الآية هو المثل صورة ومعنى، ولا يمكن الحمل عليه فحمل على المثل معنى؛ لكونه معهودا في الشرع كما في حقوق العباد، أو لكونه مرادا بالإجماع، أو لما فيه من التعميم، وفي ضده التخصيص، والمراد بما روي التقدير به دون إيجاب الممين. "وفي الغزال" قال الدميري: هو ولد الظبية إلى أن بقوي ويطلق قرنا، وفي "مختار الصحاح" هو الشادن حين يتحرك، وقال المحمّد: الغزال كسحاب، الشادن حين يتحرك ويمشي، أو من حين يولد إلى أن يبلغ أشد الإحضرار. "بعزر" هو الأنثى من المعز والجمع أعنز وعنوز، قاله الدميري، وفي "مختار الصحاح": العنز الماعزة وهي الأنثى من المعز. "وفي الأرنب" بفتح الهضرة وسكون راء مهملة وفتح نون، معرب أرنبا لفظ سرياني ويقال له في الهندية: خرگوش. كذا في "أخبط الأعظم". وقال الدميري: هو واحدة الأرناب، حيوان يشبه العنقاق قصير اليدين طويل الرجلين، اسم جنس يطلق على الذكر والأنثى، وتكون عاما ذكرا وعاما أنثى - فسيحان الله القادر على كل شيء - يحل أكله عند العلماء كافة إلا ما حكى عن عبد الله بن عمرو بن العاص وابن أبي ليلى أنهما كرها أكلها. =

٩٣٢ - **مالك** عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ قُرَيْبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: إِنِّي أَجَرْتُ أَنَا وَصَاحِبِي فَرَسَيْنِ إِلَى ثُعْرَةٍ ثَنِيَّةٍ.....
هذه الفاء وفتح الراء طريق سنن

= "عناق" بفتح العين المهملة والنون، أثنى المعز قبل كمال حول، قاله الزرقاني، قال الموفق: في الأرنب عناق، ففسي به عمر، وبه قال الشافعي، وقال ابن عباس: فيه حمل، وقال عطاء: فيه شاة، وقضاء عمر **في** أولى. والعناق: الأثنى من ولد المعز في أول سنة، والذكر: حدي، وحرم النووي في "مناسكه" في الأرنب عناق، قال ابن حجر: فسر في "الروضة": العناق أثنى المعز من حين تولد حتى ترعى، وذلك مقدار بأربعة أشهر، لكن في "الضموع" وغيره عن أهل اللغة إطلاق ذلك عليها ما لم تستكمل سنة، والظاهر أنه لا منافاة بينهما؛ لأن ما قاله الشيخان بيان لأقل ما يجزئ عن الأرنب، وإن أوهمت العبارة عند عدم تأملها خلافه. "الجفرة" نجح مفتوحة وفاء ساكنة، الأثنى من ولد الصان، وقيل: منه ومن المعز جميعا، وقيل: من المعز فقط، قاله الزرقاني، وقال الدميري: بفتح الجيم ما بلغت أربعة أشهر من أولاد المعز وفصلت عن أمها، وبغدي لها البريوع إذا قلته المحرم. وبه حزم النووي في "مناسكه". قال ابن حجر: فسر في "الروضة": الجفرة أثنى المعز تفصل عن أمها، فتأخذ في الرعي، وذلك بعد أربعة أشهر، ثم قال: يجب أن يراد بالجفرة ههنا ما دون العناق، فإن الأرنب حير من البريوع وهو ظاهر، بناء على ما فسر به في "الروضة" العناق والجفرة؛ إذ مقتضاه على ما قرره إذا تأملته اتحادهما، فمن اعترضه بأنه يقتضي أن الواجب في البريوع غير حفرة؛ لأنها تعقضى التفسير المذكور أي في "الروضة" إنما نكون بعد من العناق، وذلك بخالف الدليل والمنقول، فقد غفل عما ذكرته، وقول ابن عجيل: "يجب في البريوع الصغير القيمة" مردود بما ثبت في محله، من أنه يجب في الصغير صغير فيجب ههنا جدي على حسب جسمه.

إني أجريت إغ: قال الزرقاني: لم يسم "فرسين" زاد في النسخ المصرية بعد ذلك: نستحق، وليس هذه في الهندية، وزاد الزرقاني: ونرمي، وعلى هذا قاصابة الظبي كان بالرمي، وما سيأتي في آخر الأثر من كلام الباجي يدل على أنه كان بعدو الفرس، وكلاهما محتملان. "إلى ثعرة" بضم المثناة وإسكان المعجمة أعلى. قاله الزرقاني، وفي "مختار الصحاح" الثغرة: الثلمة. "ثنية" بفتح المثناة وكسر النون، الطريق الضيق بين الجبلين، "فأصينا ظيبا" أي قتلناه، "ونحن محرمان" أي أصيبنا في حالة الإحرام، "فما ذا ترى" قال الباجي: يتحمل أن يكون مستغنيا، ويتحمل أن يكون طلب الحكم عليه إذا اعتقد أن الواحد يصح حكمه في ذلك، "فقال عمر لرجل إلى جنبه" قال محمد بن أبي بكر في "مختار الصحاح": الجنب والجنب: الناحية، "تعال" بفتح اللام فعل أمر من تعالى تعاليا ارتفع، وأصله: أن الرجل العالي كان ينادي السافل، ثم استعمل بمعنى هلم مطلقا، سواء كان موضع المدعو أعلى أو أسفل أو مساويا، فهو في الأصل معنى حاصر ثم استعمل بمعنى عام، قاله الزرقاني، قال الباجي: استدعاء عمر **في** الرجل الذي إلى جنبه امتثال لقوله تعالى: **يُحْكَمْ بِهِ دَوَائِدُهُ** وهو مذهب مالك أنه لا يجوز أن يحكم فيه أقل من رجلين، قلت: وبه قال الجمهور كما تقدم مفصلا في تفسير الآية. "حتى أحكم أنا وأنت" زاد الحاكم: =

فَأَصْبَبْنَا ظَبْيًا وَنَحْنُ مُحْرِمَانِ، فَمَاذَا تَرَى؟ فَقَالَ عُمَرُ لِرَجُلٍ إِلَى جَنِّهِ: تَعَالَ.....

- ترى شاة تكفيه؟ قال: نعم، "قال: فحكمما عليه بعنز" أي أنشئ المعز، "قول الرجل" أي أدبر "وهو يقول" الواو حالية، "هذا أمير المؤمنين لم يستطع" وفي النسخ المصرية: لا يستطيع، أي لا يقدر على "أن يحكم" في مسألة "ظبي" بنفسه استفلالا "حتى دعا" أي طلب "رجلا" آخر "يحكم معه" وفي رواية الحاكم: فقال: إن أمير المؤمنين لم يحسن أن يفتيك حتى سأل الرجل، الحديث. فظن أنه إنما استدعى من يحكم معه، لعجزه عن الحكم في فضيته مفردا، حتى يعينه عليها الرجل الذي استدعاه للحكم، "فسمع عمر **رضي الله عنه** قول الرجل" أي اعترضه على عمر **رضي الله عنه** "فدعاه فساله: هل تقرأ سورة المائدة" تحصىها بالسؤال عنها لما كان الحكم فيها دون غيرها من السور، وهو قوله تعالى: **﴿يُحْكَمْ بِهِ دَوَاءُ عَذْلٍ مِنْكُمْ﴾** "قال: لا، قال: فهل تعرف هذا الرجل الذي حكم معي؟" سأل عنه لما أنه كان مشهورا بالعدالة والعلم والأمانة، وأن كل من عرف عنه عرف عدالته، قاله الباجي، "فقال: لا، فقال عمر **رضي الله عنه** لو أحررتي" أنك تقرأ سورة المائدة لأوجعتك ضربا، قال ذلك إعلاما له بأنه عذره لجهله بالسورة التي فيها شأن هذه الحكومة، ويحتمل أنه كان يوجعه ضربا لما أظهر من مخالفة التنزيل إن كان فهم الحكم، أو لإعراضه عن تفهم القرآن والتدبر فيه، إن كان أعرض عن النظر في الآية والتفهم لها قبل ذلك، إذ كان من العرب الذين لا يخفى عليهم معناها مع الاهتبال به، قاله الباجي. قال الزرقاني: "ثم قال" عمر **رضي الله عنه** وجه استدعائي الرجل الآخر "إن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه" المجيد في آخر "سورة المائدة"، **﴿يُحْكَمْ بِهِ﴾** رجلا **﴿دَوَاءُ عَذْلٍ مِنْكُمْ هَذَا﴾** **﴿لَكُمْ﴾** (المائدة: ٩٥) تقدم تفسيره مفصلا، وذكر ذلك إعلاما له بالمعنى الذي أوجب عليه مشاركة عبد الرحمن بن عوف، ثم أعلمه باسمه؛ لأن السائل إن سمع بذكر عبد الرحمن قبل ذلك فقد عرف عدالته، وإن لم يسمع به قبل ذلك، فإنه في أيسر وقت يسأل فيخير بعدالته وإمامته واشتهار علمه، ولذا قال: "وهذا" الرجل الذي يخني "عبد الرحمن بن عوف" أحد العشرة المبشرة بالجنة. قال الباجي: وجب عمر **رضي الله عنه** عليهما الجزاء وإن كانا لم يباشرا قتل الصيد، وإنما قتلته خيلهما، لكن لما كانت خيلهما محمولة باختيارهما كانت بمنزلة ما لو رميا سهما أو حجرا فقتلاه به، وقد روى ابن الموزان عن مالك فيمن قاد دابة أو ساقها أو ركبها: ألها ما أصابت في ليل أو نهار، فعليه جزاؤه، وكذلك لو ضربها فضربت صيدا فقتلته، وما أصابت بيدها أو رجلها من غير قياد ولا سباق ولا ركوب، فلا شيء عليه. قلت: وكذلك عند الحنفية، ففي "القنية" وبقتله في الإحرام أو الحرم ولو تسبى أو سهوا أو عودا يلزم جزاؤه، ثم قال: وكذا لو ركب دابة أو ساقها أو قادها فتلغ صيدا يوفشها أو عضها أو ذنبها أو روثها أو بولها، ضمنه، ولو انقلبت بنفسها فأنلقت صيدا لم يضمن. وقال الموفق: كلما يضمن به الأدمي يضمن به الصيد من مباشرة أو سبب، وما حنت عليه دابته بيدها أو فمها من الصيد، فالضمان على راكبها أو قائدها أو سائقها، وما حنت برجلها فلا ضمان عليه؛ لأنه لا يمكن حفظ رجلها. وقال القاضي: يضمن السائق جميع حنايتها؛ لأن يده عليها ويشاهد رجلها. وقال ابن عقيل: لا ضمان عليه في الرجل؛ لأن النبي **ﷺ** قال: **الرجل حار**، وإن انقلبت فأنلقت صيدا لم يضمنه؛ لأنه لا يد له عليها، وقال النبي **ﷺ**: **العجماء حار**.

حَتَّى أَحْكَمَ أَنَا وَأَنْتَ. قَالَ: فَحَكَمَا عَلَيْهِ بِعَنْزِرٍ. فَوَلَّى الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: هَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَحْكُمَ فِي ظَنِّي حَتَّى دَعَا رَجُلًا يَحْكُمُ مَعَهُ، فَسَمِعَ عُمَرُ قَوْلَ الرَّجُلِ، فَدَعَاهُ فَسَأَلَهُ: هَلْ تَقْرَأُ سُورَةَ الْمَائِدَةِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلْ تَعْرِفُ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي حَكَمَ مَعِيَ؟ فَقَالَ: لَا، فَقَالَ: لَوْ أَخْبَرْتَنِي أَنَّكَ تَقْرَأُ سُورَةَ الْمَائِدَةِ لَأَوْجَعْتُكَ ضَرْبًا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: **يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ** ^(سورة: ٩٥) وَهَذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ.

٩٣٣ - **مَالِكٌ** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَقُولُ: فِي الْبَقَرَةِ مِنَ الْوَحْشِ بَقَرَةٌ وَفِي الشَّاةِ مِنَ الظَّبْيِ شَاةٌ.

٩٣٤ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: فِي حِمَامٍ مَكَّةَ إِذَا قُتِلَ شَاةٌ.

فِي الْبَقَرَةِ مِنَ الْوَحْشِ: قَالَ الدِّمِيرِيُّ: هَذَا النَّوْعُ أَرْبَعَةٌ أَصَافُ: أُلْهَاءُ، وَالْأَيْلُ، وَالْيَحْمُورُ، وَالثَبَلُ، وَكُلُّهَا تَشْرَبُ الْمَاءَ فِي الصَّبَفِ إِذَا وَجَدَتْهُ، وَإِذَا عَدِمَتْهُ صَرَّتْ عَمًى، وَقَنَعَتْ بِاسْتِنْبَاقِ الرِّيحِ، وَيَحُلُّ أَكْلُهَا بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا بِالْإِجْمَاعِ. "بَقَرَةٌ" وَقَدْ حَكَمَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو عُبَيْدَةَ فِي بَقَرَةِ الْوَحْشِ وَحِمَارِهِ بِقَرَةٍ. "وَفِي الشَّاةِ مِنَ الظَّبْيِ شَاةٌ" مِنَ الْبَهَائِمِ عَمَّاثِلُهَا فِي الْجَنَّةِ عِنْدَهُمْ، وَالْقِيَمَةُ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ.

يَقُولُ فِي حِمَامٍ مَكَّةَ: وَالْحِمَامُ عِنْدَ الْعَرَبِ ذَوَاتُ الْأَطْوَاقِ، نَحْوُ الْفَوَاحِشِ وَالْقَمَارِيِّ وَسَاقِ حَرٍّ - وَهُوَ ذَكَرُ الْقَمَرِيِّ - وَالْقَطَا وَالْوَارِشِينَ وَأَشْيَاءَ ذَلِكَ، الْوَاحِدُ حِمَامَةٌ يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَهَاءٌ لِلْأَفْرَادِ لَا لِلْمُنَاثِيَتِ، وَعِنْدَ الْعَامَةِ: أَنَّهَا الدَّوَّاجِنُ فَقَطْ، كَذَا فِي "مَخْتَارِ الصَّحَاحِ". وَهَكَذَا حَكَاهُ الدِّمِيرِيُّ عَنِ الْجَوْهَرِيِّ، وَرَادَ: الْمُرَادُ بِالطَّرِيقِ الْحُمْرَةُ أَوْ الْخُضْرَاءُ أَوْ السَّوَادُ، الْخَيْطُ يَعْنِي الْخِمَامَةَ، وَنَقَلَ الْأَزْهَرِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ: أَنَّ الْحِمَامَ كُلَّ مَا عَابَ وَهَدَرَ، وَإِنْ تَفَرَّقَتْ أَسْمَاؤُهُ، وَالْعَبُّ بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ شِدَّةُ حَرِّ الْمَاءِ مِنْ غَيْرِ تَلَفُّسٍ قَالَ ابْنُ سَيِّدَةَ: يُقَالُ فِي الطَّائِرِ: عَبَّ، وَلَا يُقَالُ: شَرِبَ، وَيَحُلُّ أَكْلُهُ بِالْإِجْمَاعِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِ. "مَكَّةَ" حَاصَةٌ أَوْ جَمِيعُ الْحَرَمِ، قَوْلَانِ لِلْمَالِكِيَّةِ، "إِذَا قُتِلَ" بِنَاءُ الْمَجْهُولِ "شَاةٌ" بِالرَّفْعِ مَبْتَدَأٌ مَوْخَرٌ لِقَوْلِهِ: "فِي حِمَامٍ مَكَّةَ"، قَالَ الْبَاهِجِيُّ: يُرِيدُ أَنَّ حِمَامَ مَكَّةَ مَحْصُوصٌ بِذَلِكَ لِتَأَكُّدِ حَرَمَتِهِ، وَهَذَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ فِي التَّرْبُوعِ شَاةٌ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ فِي كُلِّ حِمَامَةٍ شَاةٌ إِذَا اعْتَبِرَ الْقَدَرُ، =

« لأن الحمام أكبر من الزبوع وأعظم خلقه وأكثر لحماً، وإذا ودى في الزبوع شاة فبأن يجب ذلك في كل حمام أولى، ولا يجب في سائر الحمام غير حمام مكة أو الحرم غير الإطعام والصيام، ولم يجب في ذلك هدي، فبأن لا يجب في الزبوع أولى. وقال أيضاً في موضع آخر: إن الواجب مثل الصيد في النعامة بدنة، وفي الفيل بدنة، وفي بقر الوحش وحمار الوحش بقرة، وفي الضبع شاة، وفي الظبي شاة وليس فيما دونه من الصغير هدي، هذا حكم الصيد كله إلا حمام مكة، فقد قال مالك: فيه شاة، وبه قال عمر وابن عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب وقتادة، وقال أبو حنيفة: ليس فيها إلا قيمتها، وبه قال الشعبي، والدليل على صحة ما قاله مالك: إنه إجماع الصحابة حكم به عمر وأبو بكر في المواسم، ولم ينكر ذلك أحد ولا مخالفه، ثبت أنه إجماع، ودليلنا من جهة المعنى: أن الشاة في الحمامة ليست من جهة الصورة، ولكن على وجه التعليل؛ حرمة مكة، فألحقت بما له مثل من النعم في الهدي، وأقله شاة، وأما حمام الخل فحكمه حكم سائر الطيور يضمن، وبه قال قتادة، وقال الشافعي: في حمام الخل شاة، وبه قال عطاء، والدليل على ما نقوله: إن هذا مما لا مثل له من النعم، ولا له حرمة الاختصاص بالبيت أو بالحرم، فلم يجب فيه شاة كالعصفور، وإذا ثبت ذلك فقد اختلف أصحابنا في حمام الحرم، فقد قال مالك: فيه شاة، وبه قال ابن الماجشون وأصعب، وقال ابن القاسم: فيه حكومة، وجه قول مالك: إن هذا حمام متحرم بالحرم، فكانت فيه شاة كحمام مكة، وجه قول ابن القاسم: أن هذا حمام لا يختص بالبيت كحمام الخل، ثم قماري الحرم وبما به عند أصعب بمنزلة حمام الحرم، وقال ابن الماجشون: إن هذا الحكم يقتض بالحمام دون غيره. وأما عند الختفية فقد عرفت مراراً أن العبرة عندهم للقيمة خلافاً لعمدة، إذا أوجب النظر فيما له نظير، كالأئمة الثلاثة، ومع ذلك فقد أوجب محمد أيضاً في الحمام القيمة، وفي "الهداية"، وما ليس له نظير عند محمد يجب فيه القيمة، مثل العصفور والحمام وأشباههما، وإذا وجبت القيمة كان قوله كفوفهما أي أي حبيفة وأبي يوسف، والشافعي **رحمهما** يوجب في الحمامة شاة، ويثبت المشاهدة بينهما من حيث إن كل واحد منهما يعب ويهدر، ولأي حبيفة وأبي يوسف: أن المثل المطلق هو المثل صورة ومعنى، ولا يمكن الحمل عليه، فحمل على المثل معنى؛ لكونه معهوداً في الشرع، قال ابن القيم: قوله: المثل صورة ومعنى، وهو المشارك في النوع، وهو غير مراد ههنا بالإجماع، فبقي أن يراد المثل معنى وهو القيمة؛ لأن المعهود في الشرع في إطلاق لفظ المثل أن يراد المشارك في النوع أو القيمة، قال تعالى: **﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾** (البقرة: ١٩٤)، والمراد الأعم منهما، أعني المماثل في النوع إذا كان المثلث مثلياً، والقيمة إذا كان قيميّاً، بناء على أنه مشترك معوي، والحيوانات من القيميات شرعاً إهدار المماثلة الكائنة في تمام الصورة فيها تعليفاً للاختلاف الباطني بين أبناء نوع واحد، فما ظنك إذا انتفى المشاركة في النوع أيضاً، فلم يبق إلا مشاكلة في بعض الصورة، كطول العنق والرجلين في النعامة مع البدنة ونحو ذلك في غيره، فإذا حكم الشارع بانتفاء اعتبار المماثلة مع المشاكلة في تمام الصورة، =

قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ يُحْرِمُ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ، وَفِي بَيْتِهِ فِرَاحٌ مِنْ حِمَامٍ مَكَّةَ، فَيُعْلَقُ عَلَيْهَا فَيَمُوتُ، قَالَ: أَرَى بَأْنَ يَفْدِي ذَلِكَ عَنْ كُلِّ فِرَاحٍ بِشَاةٍ.
قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ أَزَلْ أَسْمَعُ أَنَّ فِي النَّعَامَةِ إِذَا قُتِلَ الْمُحْرِمُ بَدَنَةً.

— ولم يضمن المؤلف بما شاركه في تمام نوعه، بل بالمثل المعنوي فعند عدمها وكون المشاكلة في بعض الهيئة انتفاء الاعتبار أظهر، ثم قال: ويعمل حكم الصحابة بالنظر على أنه كان باعتبار تقدير المالية، أي بيان أن مالية المقتول كمالية الشاة الوسط، لا على معنى أنه لا يجزئ غيره. وأجاب في "البدائع" عن إيجاب الصحابة النظر بأن المسألة مختلفة بين الصحابة، وروي عن ابن عباس مثل مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف، فلا يجتج بقول البعض على بعض. قلت: ويشكل على الموحين بقتل الحمام شاة بخرد مشاهة العب: أن في الجراد مشاهة لعشرة من حيايرة الحيوانات، الفرس والغيل والتمر والإبل والأسد والعقرب والنسر والحمل والنعامة والخية.

من أهل مكة: مثلاً "بحرم بالحج أو بالعمرة"، قال الباجي: إنما خص الحرم بذلك؛ لأن إحرامه كان سبب تغييره، فلو سافر عن بيته في غير إحرام وأُغلق عليها بابه فهلك، لوجب عليه مثل ذلك. "وفي بيته فراح" الفرح ولد الطائر والأنثى فرحة، وجمع الفلة أفرح وأفراح، وجمع الكثرة فراح، كذا في "مختار الصحاح". "من حمام مكة فيعلق" يفتح اللام وكسرها لغة قليلة، قاله الزرقاني، وفي "مختار الصحاح": أغلق الباب فهو معلق وغلقه لغة، رؤيته مترككة، وأغلق الأبواب شدد للأبواب. "عليها، فتموت" لتغييره عن بيته مدة، هلك الفراح في مثلها، "فقال" مالك "أرى بأن يفدي" أي يؤدي الحزاء، ولفظ "يفدي" تضافرت عليه جميع النسخ المصرية والهندية، وفي هامش الهندية على سبيل السخة بدله: يهدي، "ذلك" الرجل الذي نسب لموها "عن كل فرح بشاة" وذلك لما تقدم قريباً أن التسبب في قتل الصيد بمنزلة مباشرة، ولا يشبهه ذلك بما تقدم من قول مالك فيمن أحرم وعنده صيد: لا بأس أن يجعله عند أهله؛ لأن المقصود ههنا كونه سبباً لقتلها، وفي "شرح الباب": لو أغلق محرم بابه وفي البيت طيور محبوسة، وخرج إلى منى مثلاً، فماتت الطيور عطشاً، فعليه الحزاء؛ لأنه تسبب في موتها.

ولم أزل أسمع: قال الباجي: يريد إن ذلك شائع قديم، تكرر حكم الأئمة وفتوى العلماء بذلك، "أن في النعامة" النعامة من الطير يذكر ويؤنث، والنعام اسم جنس مثل حمام وحمامة وجراد وجرادة، كذا في "مختار الصحاح"، قال الدميري: وتجمع النعامة على نعامات، ويقال لها: أم البيض وأم الثلاثين، قال الجاحظ: والفرس يسمونها شمر مرغ ويحل أكله بالإجماع. "إذا قتلها أحرم" أو الحلال في الحرم "بدنة" اسم أن، قال الدميري: إن الصحابة قضوا فيه إذا قتل أحرم أو في الحرم بدنة، روي ذلك عن عثمان وعلي وابن عباس وزيد بن ثابت ومعاوية، رواه الشافعي والبيهقي، ثم قال الشافعي: هذا غير ثابت عند أهل العلم بالحديث، وهو قول الأكثر ممن لقيت، وإنما قلنا في النعامة: بدنة بالقياس، لا بهذا، وهكذا في "المحلى".

قَالَ مَالِكٌ: أَرَى أَنْ فِي بَيْضَةِ النَّعَامَةِ عَشْرٌ ثَمَنِ الْبَدَنَةِ، كَمَا يَكُونُ فِي حَنِينِ الْحُرَّةِ غُرَّةً، عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَقِيَمَةُ الْغُرَّةِ خَمْسُونَ دِينَارًا، وَذَلِكَ عَشْرُ دِيَةِ أُمِّهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَكُلُّ شَيْءٍ مِنَ النَّسُورِ أَوْ الْعِقْبَانِ أَوْ الْبُرَاةِ أَوْ الرَّحَمِ، فَإِنَّهُ صَيْدٌ يُودَى كَمَا يُودَى الصَّيْدُ إِذَا قَتَلَهُ الْمُحْرَمُ.

قَالَ مَالِكٌ أَرَى: اعْتَقِدَ "أَنْ فِي بَيْضَةِ النَّعَامَةِ عَشْرٌ" بضم المهملة وسكون المعجمة "ثَمَنِ الْبَدَنَةِ" قال الباجي: وذلك أنه لا يخرج فيها جزء من النعم، وإن كانت قيمة عشر البدنة أكثر من قيمة عنزة؛ لأنه لا مثل لها في النعم، وإنما جزاؤها عشر قيمة البدنة التي هي جزء النعامة، وبين مالك سب اختياره لذلك، من أن ما قاله قياس على دية الحنين، فقال: "كما يكون في حنين الجنتين: الولد ما دام في البطن، كذا في "مختار الصحاح"، وقال الدميري: هو ما يوجد في بطن البهيمة بعد ذبحها، "الحرّة" احتراز عن حنين الأمة إذ فيه اختلاف وتفصيل، "غرّة" بضم الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة، أصل الغرّة بياض في الوجه، ثم عبر بها عن الجسم كله كما قالوا: أعتق رقبة "عبد أو وليدة" أي أمة، بيان لغرّة. **وذلك**: المقدار "عشر" بالضم "دية أمة"؛ لأنها خمسمائة، قال الباجي: بين مالك ذلك بأن ما قاله قياساً على دية الجنتين غرّة فيمتها خمسون ديناراً وهي عشر دية الحرّة؛ لأنّ دينها خمسمائة دينار.

النسور: جمع نسر طائر معروف، وفي "مختار الصحاح": النسر يفتح النون طائر، وجمع القطة أسير والكثير نسور، ويقال: السر لا يغلب له، وإنما له ظفر كظفر الدجاجة والغراب، زاد الدميري: كنيته أبو الأبرود وأبو الأصغر وأبو مالك وأبو المنهال وأبو يحيى، والأنتى يقال لها: أم قشعم، وسمي لسرا؛ لأنه يسر الشيء ويبتلعها، وهو غريف الطير، ويقول في صياحه: ابن آدم! عش ما شئت، فإن الموت ملائيك، كذا قاله الحسن بن علي، ويقال: إنه من أطول الطير عمراً وأنه بعمر ألف سنة، وهو ذو منسر وليس بذئ عليل، وإنما له أظفار حداد كالمنحالب، وهو حاد البصر، يرى الحيفة من أربع مائة فرسخ، وكذلك حاسة سمّه في النهاية، لكنه إذا شم الطيب مات لوقت، وهو أشد الطير طيرانا، حتى إنه يُطير ما بين المشرق والمغرب في يوم واحد، ومن أشد الطير حزناً على فراق إلقه، فإذا فارق أحدهما الآخر مات حزناً وكمدًا، وحكمه: أن يحرم أكله، لاستحيائه وأكله الجيف. وفي "المحيط الأعظم": يفتح نون ومكون بين مهملة وراء مهملة اسم كركس، وقال أيضاً: كركس اسم فارسي، يقال له بالتركية: فخر، وبالهندية: كدو، وهكذا فسره في "اللغات القطبية" بـ "كده" وفي "كريم اللغات" بـ "كركس" أو العقبان "مخوذة"، جمع عقاب، طائر معروف. قال الدميري: العقاب طائر معروف، والجمع أعقاب، والكثير عقبان، وعقابين جمع الجمع، وكنيته أبو الأشيم وأبو الحجاج وأبو حسان وأبو الدهر وأبو الهيثم، والأنتى أم الحوار وأم الطلبة وأم لوح وأم الهيثم، وهي مؤنثة اللفظ، وقيل: العقاب يقع على الذكر والأنثى، ويقال: إن العقاب إذا صاحت تقول: في البعد عن الناس راحة، وفي "المحيط الأعظم": العسقاب: بضم أوله وفتح ثانيه يقال له بالتركية: قراقوش. -

قال مالك: **وَكُلُّ شَيْءٍ فُدِي، فَمَنْ صَغَارَهُ مِثْلُ مَا يَكُونُ فِي كِبَارِهِ، وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ دِيَةِ الْحُرِّ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، فَهُمَا بِمِثْرَةٍ وَاحِدَةٍ سَوَاءٌ.**

= وبالحندية: عقاب وكد، وفسره في "كريم اللغات" و"لغات الصراخ": بب "كد"، "أو الزراف" جمع باز كـ "قضاة" وفاض، ضرب من الصقور قال الدميري: أفصح لغاته: باري، مخففة الياء. والثانية: باز. والثالثة: باري، بتشديد الياء، وهو مذكور لا الخلاف فيه، ولقطة مشتق من الروان وهو الوشب، وكتبته أبو الأشعث وأبو الهول وأبو لاحق، وهو من أشد الحيوانات تكبرا. وفي "الدر المختار": لا يجل ذو ناب يصيد بانه أو مخلب يصيد تحليه من سبع أو طير، ولا الحشرات ولا الضبع ولا الثعلب؛ لأنهما لانا، ولا اليربوع والرحمة.

"أو الرحم" جمع رحمة بفتحين، كما قاله الشامي، طائر أبيض يليه اللسر في الخلفة، كذا في "مختار الصحاح": زاد الدميري: الرحمة بالتحريك كنيته أم جعران وأم رسالة وأم عجينة، وتسمى بالأنوق، وإزاء في الرحمة للحنس. ومن طبع هذا الطائر أنه لا يرضى من الجبال إلا بالموحش، ولا من الأماكن إلا بأبعدها من أماكن أعدائه، ولا من الخضاب إلا بصخورها، ولذلك تطرب العرب المثل بالامتناع بببسه، فيقولون: أعز من بيض الأنوق، وحكمها: تحريم الأكل، وصباحها: سبحان ربي الأعلى. وفي "المحيط الأعظم" الرحمة بضم أوله ويقال بفتحها، فحاء معجمة وميم، يقال له بالفارسية: مرور نوار وبالحندية: دوتك وهرسيد. "قوله" أي كل واحد مما ذكر "صيد" أي ممنوع القتل في حق الحرم والحرم، "يودي" أي يفدي، ويجب أخرا "كما يودي الصيد" أي يفدي حنس الصيد بأنواعه بالنظير أو القيمة. "إذا قتلته المحرم" أو الخلال في الحرم، قال الباجي: يريد أنه وإن كان يأكل الجيف فإنه لا يجري مجرى الخدأة والغرياب في استباحة الحرم قتله، وإن كان منه ما يألس ويصاد، فإنه لا يجري مجرى الأنسي، ولا يجري إلا مجرى الوحشي الذي يجب على المحرم أخرا بقتله، فما كان منه له مثل من النعم، خير بين مثله أو الإطعام، وما لم يكن له مثل خير بين الإطعام والضيام. وقال النووي في "المنازل": أما الطيور، فأحمام وكل ما عب في الماء يجب فيه شاة، وما كان أكثر من الحمامة أو مثلها، فالصحيح أنه له حكمها، وما كان أصغر، ففيه القيمة، وكذلك ما لا مثل له من الطيور والخراد، فيه القيمة. قال ابن حجر: قوله: وما كان أكثر من الحمامة وجوب الشاة فيه ضعيف، والمعتمد ما روجه في "المجموع" كالرافعي من وجوب القيمة، وأما عند الحنفية فالواجب في الصيد القيمة مطلقا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما، نعم، محمد أوجب النظير فيما له نظير، لكن قوله في الطيور مثل قوله من وجوب القيمة، كما تقدم قريبا في بيان الحمامة، وفي "الفتاوى": قال محمد: أخرا نظير الصيد في الحنة فيما له نظير، وما لا نظير له كالحمام وسائر الطيور، فخرأوه قيمته، كما قاله.

وَكُلُّ شَيْءٍ فُدِي: بناءً على قول أبي كل صيد يجزئ بالحدي "فمى صغاره" يجب "مثل ما يكون" واحداً في كِبَارِهِ، فمى ولد النعامة بدنة، وولد الحمار الوحشي بقرة، وولد النطي شاة، والثلاثة مما يجري في الضحية، ثم بين المصنف نظير ذلك فقال: "وإنما مثل" بفتحين صفة "ذلك مثل" بفتحين "دية الحر الصغير والكبير، فهما" أي الصغير والكبير في مسألة الدية "بمِثْرَةٍ وَاحِدَةٍ سَوَاءٌ" أي يساوي دية الصغير دية الكبير.

فَدْيَةٌ مَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنَ الْجَرَادِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ

٩٣٥ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! إِنِّي أَصَبْتُ جَرَادَاتٍ بِسَوْطِي وَأَنَا مُحَرَّمٌ. فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَطْعِمَ قَبْضَةً مِنْ طَعَامٍ.

وعليه العلماء

٩٣٦ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَسَأَلَهُ عَنْ جَرَادَةٍ قَتَلَهَا وَهُوَ مُحَرَّمٌ، فَقَالَ عُمَرُ لِكَعْبٍ: تَعَالَ حَتَّى نَحْكُمَ، فَقَالَ كَعْبٌ: دِرْهَمٌ، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّكَ لَتَجِدُ الدَّرَاهِمَ لَثَمَرَةً خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ.

في نسخة: لكعب

فدية من أصاب الح: يعني أن الحرم وكذا الحلال في الحرم إذا أصاب شيئاً من الجراد ماذا يجب عليه من الجزاء؟ والجراد: بالفتح يقال له بالفارسية: ملخ. قال الحافظ: يفتح الجيم وتخفيف الراء معروف والواحدة جرادة، والذكر والأنثى سواء كالحمامة. قالوا: سمي بذلك؛ لأنه يجرد الأرض أي يأكل ما عليها.

إني أصبت جرادات الح: جمع جرادة، وتقدم أن الجراد يقع على الذكر والأنثى، "بسوطي" أي قتلتها به وأنا محرم "فماذا ترى علي؟" فقال له عمر: أطعم قبضة" بفتح القاف والضم لغة أي حفنة "من طعام" قال الزرقاني: وهو مذهب مالك في "المدونة" وغيرها أن في الجراد قيمة، وفي الواحد قبضة أي حفنة. وقال الباجي: قول عمر: "أطعم قبضة" يريد أنها أخف عليك من غير ذلك وهي تجزئ عن الجراد، وكذلك يقول مالك. وفي "شرح الباب" لو قتل جرادة في الإحرام أو الحرم تصدق بشيء من طعام ولو قليلاً؛ لما ورد عن بعض الصحابة: ثمرة خير من جرادة. وفي "ميسوط السرخسي" فيه القيمة، ولو قتلها مملوك في إحرامه إن صام يوماً واحدة لجرادة فقد زاد على قدر الواجب وهو أكمل الأداء، إلا أن الصوم لما لم يتخير لا يجوز أقل من يوم، وإن شاء جمعها حتى تصير عن جرادات تقوم بنصف صاع من بر فيصوم يوماً فيكون جزاء وفاقاً، ولو وطئ جرادة عامداً أو جاهلاً فعليه الجزاء إذا تلف منه شيء إلا أن يكون كثيراً قد سد الطريق، فلا يضمن، ولو شوى جرادة فأكله بعد ما ضمنه فلا شيء عليه للأكل أي إذا ضمن قتله لا يحرم أكله سواء أكل هو أو غيره حلال أو محرم، بخلاف الصيد.

رجلا جاء إلى عمر: فسأله عن "حكم جرادة قتلها" ذلك الرجل "وهو محرم" الواو حالة "فقال عمر لكعب" الأخبار "تعال" أي هلم "حتى نحكم" عملاً بقوله تعالى: ﴿يُحْكَمْ بِهِ دُونُ عَذْلٍ مَكْنُونٍ﴾ (النساء: ٩٥) "فقال كعب: درهم" جزاء جرادة، "فقال عمر" لكعب إنكاراً على كعب "إنك لتجد الدراهم" الكثيرة حتى توجب درهما على جرادة، ثم حكم عمر **ر.ه** بما هو أخف مما حكم كعب، فقال: "لثمرة واحدة" خير من جرادة" مثل من أمثال العرب المشهورة. قال الباجي: قوله: "لكعب إنكاراً عليه" لتساعجه بالدراهم وإيجائها في غير موضعها فعل من كثرت دراهمه =

فِدْيَةُ مَنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَنْحَرَ

٩٣٧ - **مالك** عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مَالِكٍ الْحَزْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحْرِمًا فَأَذَاهُ الْقَمْلُ فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ، وَقَالَ: صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.....

= وهانت عليه، والحكم في حواء الصيد أيضاً يجب أن يتحرى ويتعهد فيما يحكم به، ويترك التسامح والحكم بأكثر من الواجب كما يترك الحكم بأقل منه، ثم قال عمر: "ثمرة خير من حرادة" يريد أنها تُحرى عنها؛ لأنها أفضل منها وأنفع لآكلها من الحرادة وأكثر ثمناً من أراد بيعها، وفيه أن الحكمين إذا اختلفا لم يلزم قول واحد منهما، ويجب أن يستأنف الحكم ولعل كعباً رجع إلى قول عمر أو لعل عمر ﷺ استدعى غير كعب للحكم معه.

كان مع رسول الله ﷺ بالحدبية، "محرماً" بالعمرة، "فأذاه القمل" تقدم ضبطه في غسل الغرم، زاد في النسخ المصرية في رأسه وليس هذا في النسخ الهندية، وفي رواية عبد الله بن يوسف عن مالك عند البخاري أنه ﷺ قال: **لعلت أدراك هوامك** قال: نعم يا رسول الله، قال القرطبي: هذا سؤال عن تحقيق العلة التي يترتب عليها الحكم فلما أخبره بالمشقة التي نالته خفف عنه.

فأمره رسول الله ﷺ قال الباجي: والأمر وإن كان يقتضي الوجوب أو الندب ولا تكون الإباحة أمراً، فقد يحتمل أن يكون النبي ﷺ نذبه إلى ذلك، وراه الأفضل له فقد هي الإنسان عن أذى نفسه، وتحمل المشقة الخارجة عن العادة المؤدية التي لا يطيقها الإنسان غالباً في العبادات، ولذلك كره من الخولاء بنت تويت أن لا تنام الليل، وقد قال ﷺ: **كنتم من العمل ما تطفون** "أن يحلق رأسه" أي يزيل شعره أعم من أن يكون عوسى أو مفصص أو نورة، قاله الزرقاني تبعاً للعيني. وقال ابن قدامة: لا نعلم خلافاً في إلحاق الإزالة بالحلق سواء كان عوسى أو مفصص أو نورة أو غير ذلك. "وقال: صم ثلاثة أيام" بيان لقوله تعالى: **فدية من صيام** (البقرة: ١٩٦)، وقال العيني في جملة المسائل المستنبطة من الحديث: ومنها أن الصوم ثلاثة أيام. وقال ابن جرير بسنده إلى الحسن في قوله: ففدية من صيام أو صدقة أو نسك، قال: إذا كان بالغرم أذى من رأسه حلق واقتدى بأي هذه الثلاثة شاء، والصيام عشرة أيام، والصدقة على عشرة مساكين، لكل مسكين مكوكة من تمر ومكوكا من بر والنسك شاة. وقال قتادة عن الحسن وعكرمة في قوله: ففدية من صيام أو صدقة قال: إطعام عشرة مساكين. وقال ابن كثير في "تفسيره": وهذان القولان من سعيد بن جبير وعلقمة والحسن وعكرمة قولان غريبان فبهما نظراً لأنه ثبتت السنة في حديث كعب بن عجرة فصيام ثلاثة أيام، لا عشرة. وقال أبو عمر في "الاستدكار" روي عن الحسن وعكرمة ونافع صوم عشرة أيام، قال: ولم يتابعهم أحد من العلماء على ذلك.

أَوْ أَطْعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ مُدَّتَيْنِ لِكُلِّ إِنْسَانٍ، أَوْ أَسْكُ بِشَاةٍ أَيْ ذَلِكَ فَعَلْتُ أَجْزَأَ عَنْكَ.

أو أطعم: بيان لقوله تعالى: ﴿فَأَوْ صَدَقَةٌ﴾ (البقرة: ١٧٦) "سنة مساكين" ويدخل فيهم الفقراء أيضاً، "مدتين مدتين" بالتكرير؛ لإفادة عموم التشية، "لكل إنسان" منهم، وفيه عدة مباحث، الأول: في اختلاف الروايات في هذا اللفظ، ففي البخاري برواية مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى: أو تصدق بفرق بين ستة. قال الحافظ: يفتح الفاء والراء، وقد تسكن مكيال معروف بالمدينة وهو ستة عشر رطلاً، ووقع في رواية أحمد وغيره: والفرق: ثلاثة أصع. ومسلم من طريق أبي قلابة عن ابن أبي ليلى: أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين. وفي رواية عبد الله بن معقل عن كعب بن عجرة عند البخاري: أو أطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع. قال الحافظ: وللطبراني عن أبي الوليد شيخ البخاري فيه: لكل مسكين نصف صاع تمر. وأحمد عن هز عن شعبة: نصف صاع طعام. ولبشر بن عمر عن شعبة: نصف صاع حنطة. ورواية الحكم عن ابن أبي ليلى تقتضي أنه نصف صاع زبيب؛ فإنه قال: يطعم فرقاً من زبيب بين ستة مساكين. قال ابن حزم: لا بد من ترجيح إحدى هذه الروايات؛ لأنها قصة واحدة في مقام واحد في حق رجل واحد. قال الحافظ: والمحمول عن شعبة أنه قال: في الحديث نصف صاع من طعام والاختلاف عليه في كونه تمراً أو حنطة لعله من تصرف الرواة، وأما الزبيب فلم أراه إلا في رواية الحكم، وقد أخرجها أبو داود، وفي إسناده ابن إسحاق وهو حجة في المغازي لا في الأحكام إذا حالف، والمحمول رواية التمر فقد وقع الجزم بها عند مسلم من طريق أبي قلابة كما تقدم، ولم يختلف فيه على أبي قلابة، والثاني: أن الإطعام لستة مساكين، وترجم البخاري في "صحيحه" باب قوله تعالى: ﴿فَأَوْ صَدَقَةٌ﴾ وهي إطعام ستة مساكين. قال الحافظ: يشير بهذا إلى أن الصدقة في الآية مبهمة فسرّها السلف، ولهذا قال جمهور العلماء. وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن الحسن قال: الصوم عشرة أيام والصدقة على عشرة مساكين، وروى الطبري عن عكرمة ونافع نحوه. قال ابن عبد البر: لم يقل بذلك أحد من فقهاء الأمصار. وفي "العيني" إن الإطعام لستة مساكين ولا يجزئ أقل من ستة، وهو قول الجمهور، وحكي عن أبي حنيفة أنه يجوز أن يدفع إلى مسكين واحد. والثالث: أن الواجب في الإطعام لكل مسكين نصف صاع من أي شيء كان المخرج في الكفارة فتمحاً أو شعيراً أو تمرًا وهو قول مالك والشافعي وإسحاق وأبي ثور وداود، وحكي عن الثوري وأبي حنيفة تخصيص ذلك بالقمح، وأن الواجب من الشعير والتمر صاع لكل مسكين. وحكى ابن عبد البر عن أبي حنيفة وأصحابه كقول مالك والشافعي. وفي "البدائع" أن الصدقة المقدرة للمسكين في الشرع لا تنقص عن نصف صاع، كصدقة الفطر وكفارة اليمين والفطر والظهار. "أو أسك" بوصل الحمزة وحسم السين، "بشاة" أي تقرب بذبحها. قال الحافظ: قوله: أسك بشاة، ووقع في رواية الكشميهني: شاة بغير موحدة. والأول: تقديره تقرب بشاة، ولذلك عده بالباء، والثاني: تقديره أذبح شاة، "والأسك" يطلق على العبادة وعلى الذبح المخصوص، "أي ذلك" المذكور من الأنواع الثلاثة، "فعلت" بالخطاب، "أجزأ عنك" في التكثير، صرح بذلك بعد التعبير بلفظ =

٩٣٨ - **مالك** عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ أَبِي الْحَجَّاجِ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: لَعَلَّكَ أَذَاكَ هَوَامُكَ، فَقُلْتُ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: احْلِقْ رَأْسَكَ وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَطْعَمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ أَوْ أَنْسُكْ بِشَاةٍ.

- "أو" المفيد للتخيير زيادة في البيان، وترجم البخاري في "صحيحه" باب قول الله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أذى من رأسه فليصم أو يمسك أو ينسلك﴾ (١٩٦:٥) وهو محير. قال الحافظ: قوله: غير من كلام المصنف، استفاده من "أو" المكررة، ويذكر عن ابن عباس وعطاء وعكرمة ما كان في القرآن أو فصاحبه بالخيار، وأقرب ما وقفت عليه من طرق حديث الباب إلى التصريح ما أخرجه أبو داود من طريق الشعبي عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عُجرة أن النبي ﷺ قال له: **إِنْ شِئْتَ فَاكْسُكْ لِسَكَ** **وَإِنْ شِئْتَ فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَإِنْ شِئْتَ فَأَطْعَمْ**. الحديث، وفي رواية مالك في "الموطأ": **أَيُّ ذَلِكَ فَعَلْتَ أَحَرًا**، وفي "الهداية": إذا حلق ربع رأسه أو ربع خيته فصاعدا فعليه دم، فإن كان أقل من الربع فعليه صدقة، وإن تطيب أو لبس أو حلق من عذر فهو محير إن شاء ذبح شاة وإن شاء تصدق على ستة مساكين بثلاثة أصوغ من الطعام وإن شاء صام ثلاثة أيام.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ "قال له" وهو محرم معه بالحديبية والقمل يتناثر على وجهه: "لعلك أذاك هوامك" بشد الهم جمع هامة بشدها وهي الدابة، والمراد بها ههنا القمل كما في كثير من الروايات؛ لأنها تطلق على ما يذب من الحيوان وإن لم يقتل كالخشرات والقمل، قاله الزرقاني تبعاً للحافظ وغيره. وقال الدميري: الهوام حشرات الأرض، والغامة كل ما يهجم بالأذى اسم فاعل من هم بهم. "فقلت: نعم، يا رسول الله" أذاني، "فقال رسول الله ﷺ: احْلِقْ" يكسر اللام، "رأسك" أي أزل شعره. قال الباجي: قوله: "هوامك" يريد القمل فهو هوام الإنسان المحتص بحسده، فلما رأى رسول الله ﷺ كثرتها سأل عن تأديها فأعلمه بذلك، فقال: احْلِقْ رَأْسَكَ. ثم أعلمه بما يلزمه في حلق رأسه وهي الفدية، وهذا يدل على أن إزالة القمل عن رأس الإنسان ممنوع، ومما يجب به الفدية، وإلا فقد كان يأمره بمشط رأسه واستعمال ما يقتلها ويزيلها مع بقاء شعره، لكن لما كانت الضرورة تبيح الأمرين؛ لأنه إنما يجب إزالتها في حالة واحدة فدية واحدة، وهو أقرب تناولاً فيما يريد، وأعم منفعة وراحة أمره بالخلاص، وهذا لمن قصد إزالة الشعر، فأما من لم يقصد إزالته وإنما قصد إلى فعل آخر، فكان سبب تساقط الشعر من رأسه وخيته، فلا فدية. وقد روي محمد بن سفيان عن رجل سقط من شعر رأسه شيء لحمل مناعه أو جر يده عن خيته فتساقط منها الشعرة أو الشعران أو اعتسل تبرداً فتساقط منها الشعرة أو الشعران أو اغتسل تبرداً فتساقط منه شعر كثير لا شيء عليه، ووجه ذلك: أنه لم يقصد إزالته. "وصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين أو أنسك بشاة".

٩٣٩ - **مالك** عَنْ عَطَاءِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخُرَّاسِيِّ أَنَّهُ قَالَ: حَدَّثَنِي شَيْخٌ يَسُوقُ الْبُرْمَ بِالْكُوفَةِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَنْفُخُ تَحْتَ قَدْرِ لِأَصْحَابِي وَقدَ امْتَلَأَ رَأْسِي وَلِحْيَتِي قَمَلًا فَأَخَذَ بِجَبْهَتِي، ثُمَّ قَالَ: اخْلُقْ هَذَا الشَّعْرَ وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينٍ، وَقدَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدِي مَا أَتُسَكُّ بِهِ. قَالَ **مالك** فِي فِدْيَةِ الْأَذَى: إِنَّ الْأَمْرَ فِيهِ أَنَّ أَحَدًا لَا يَفْتَدِي

جاءني رسول الله ﷺ: "وأنا أنفخ تحت قدر لأصحابي" وفي رواية: قدر لي، وفي رواية: تحت برمة لي، فبين أن القدر برمة ولا تنافي بين إضافته له تارة، ولأصحابه أخرى كما هو ظاهر. "وقد امتلأ رأسي ولحيتي قملًا" زاد أحمد: حتى حاجبي وشاربي. وفي رواية أبي قلابة: قملت حتى ظننت أن كل شعرة من رأسي فيها القمل من أسفلها إلى أعلاها، "فأخذ جبهتي" لعنه أخذه على سبيل التأنيس، "ثم قال: اخلق هذا الشعر" أي شعر الرأس؛ فإن الوارد في الروايات: **اخْلُقْ رَأْسَكَ**. "وصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين" ثم ذكر وجه الاختصار على الأمرين، والوارد في الآية التخيير بين الثلاثة، فقال: "وقد كان رسول الله ﷺ علِمَ" أي بإخباري إياه كما في رواية عبد الله بن معقل عند البخاري: تجد شاة؟ فقلت: لا، الحديث. "أنه ليس عندي ما أتسك به" فلم يأمرني به فلا يخالف الروايات الواردة بالتخيير بين الثلاث؛ لأن ذلك عند وجود الشاة، فلما أحبره أنها ليست عنده خيره بين الصيام والإطعام، قاله الزرقاني. وفي كلام الحافظ: وهذا يجمع بين مختلف ما ورد في التخيير.

قال مالك في فدية الأذى: المذكورة في الآية، "إن الأمر فيه" أي الحكم في هذه المسألة، "أن أحدا لا يفتدي حتى يفعل ما يوجب عليه الفدية" قال الباجي: ومعنى ذلك أن الفدية إنما هي عن إماطة الأذى، فلما لم يخطه لم تجب عليه فدية ولا وجد سبب وجوها، فلا يجزئ عنه كما لا يجزئ إخراج الهدي قبل تجاوز الميقات بالإحرام ولا الكفارة في الصوم قبل فساده. وقال في "المحلى": به قالت الأئمة الثلاثة الباقية. "وإن الكفارة إنما تكون بعد وجوها على صاحبها" قال الباجي: وذلك بختم وجهين، أحدهما: أن يريد كفارة اليمين ففاسد فدية الأذى عليها في المنع. والثاني: أن يريد أن فدية الأذى كفارة فلا يجوز إخراجها قبل وجوها، فيه بذلك على أن هذا حكم جميع الكفارات، وأن الفدية من جملة الكفارات فلا يجوز إخراجها حتى تجب، فهذا مطرد على رواية منع إخراج كفارة اليمين قبل الحنث، وأما على رواية إجازة ذلك في كفارة اليمين فالفرق بينهما أن كفارة الفدية لم يوجد سببها، وكفارة اليمين قد وجد سببها وهو اليمين، فوازن فدية الأذى من اليمين أن يكفر قبل بيمينه؛ فإنه لا يجزئه قولاً واحداً. قلت: وأداء كفارة اليمين قبل الحنث مختلف فيه بين الأئمة بخلاف قبل اليمين فهو إجماعي. "وأنه يضع" أي يؤدي "فديته حيث ما شاء" أي في أي موضع شاء من الحل أو الحرم كما سيصرح به، =

حَتَّى يَفْعَلَ مَا يُوجِبُ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ، وَإِنَّ الْكُفَّارَةَ إِنَّمَا تُكُونُ بَعْدَ وَجُوبِهَا عَلَى صَاحِبِهَا،
وَأَنَّهُ يَضَعُ فِدْيَتَهُ حَيْثُ مَا شَاءَ التُّسُكُ أَوْ الصِّيَامَ أَوْ الصَّدَقَةَ بِمَكَّةَ أَوْ بِغَيْرِهَا مِنْ
الْبِلَادِ. قَالَ مَالِكٌ: لَا يَصْلُحُ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَنْتَفِ مِنْ شَعْرِهِ شَيْئًا، وَلَا يَحْلِقَهُ وَلَا يَقْصُرَهُ
حَتَّى يَحِلَّ، إِلَّا أَنْ يُصِيبَهُ أَدَى فِي رَأْسِهِ، فَعَلَيْهِ فِدْيَةٌ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا يَصْلُحُ لَهُ
أَنْ يَقْلَمَ أَظْفَارَهُ وَلَا يَقْتُلَ قَمَلَةً وَلَا يَطْرَحَهَا مِنْ رَأْسِهِ إِلَى الْأَرْضِ وَلَا مِنْ جُلْدِهِ وَلَا
مِنْ ثَوْبِهِ، فَإِنْ طَرَحَهَا الْمُحْرَمُ مِنْ جُلْدِهِ أَوْ مِنْ ثَوْبِهِ فَلْيُطْعِمْ حَفْنَةً مِنْ طَعَامٍ. قَالَ
مَالِكٌ: مَنْ نَتَفَ شَعْرًا مِنْ أَنْفِهِ أَوْ مِنْ إِبْطِهِ أَوْ طَلَى جَسَدَهُ بِتُورَةٍ أَوْ يَحْلِقُ عَنْ شَجَةٍ

= "التسك أو الصيام أو الصدقة" بيان للفدية، وصرح بالثلاثة لاختلاف الأئمة في الانتين الأخرسين، "بمكة أو بغيرها من البلاد" زيادة إيضاح لقوله: "حيث ما شاء". وتقدم الكلام على ذلك في آخر الحديث الأول.

لا يصلح للمحرم: أي يحرم عليه من الصلاح، ضد الفساد وهو حرام، "أن ينتف من شعره" سواء كان في رأسه أو جسده عند الجمهور، "شَيْئًا" ولو واحدا، "ولا يخلقه" بموسى أو تورة أو غيرها، "ولا يقصره" تقراض وغيره، والمعنى: لا يزيله كله ولا جزء أصلا. "حتى يحل" أي يستمر عدم الخواز إلى أن يحل من إحرامه سواء كان للحج أو العرفة، "إلا أن يصيبه أذى في رأسه" أو في جسده فيجوز له أن يحلق، وعلى هذا "فعليه فدية" واجبة بعد الحلق "كما أمره الله تعالى" بقوله: **فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَدَى مِنْ رَأْسِهِ** (الشفرة: ١٩٦)، "ولا يصلح له" أي لا يجوز أن "يقلم أظفاره" قال الحرقى: ولا يقطع ظفرا إلا أن يتكسر. قال الموفق: أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من قلم أظفاره إلا من عذر؛ لأن قطع الأظفار إزالة جزء يترفع به، فحرم كإزالة الشعر؛ فإن الكسر فله إزالته من غير فدية تلزمه. "ولا يقتل قملة" واحدا، وأولى ما زاد، وفي بعض النسخ قملة بالإضافة على إرادة الجنس وتقدم أيضا أنه لا يجوز قتلها عند مالك والحنفية، واختلفت الرواية في ذلك عن أحمد بأنه لا يتقلى المحرم ولا يقتل القمل. وقال النووي في "المناسك": له أن ينحي القمل من بدنه وثيابه ولا كراهة في ذلك، وله قتله ولا شيء عليه. "ولا يطرَحها" أي القملة، "من رأسه إلى الأرض ولا من جلده" أي من جسده، "ولا من ثوبه" الذي ليسه، "فإن طَرَحَهَا المحرم من جلده" ولو من الرأس، "أو من ثوبه فليطعم" من الإطعام، "حَفْنَةً" بالضم، "من طعام" أي ملء يد واحدة كما قاله في المدونة وإن كانت لغة ملء اليدين، قاله الزرقاني.

من نتف شعرا: ولو واحدة عند مالك "من أنفه أو من إبطه" قال الباجي: يريد أن يسمر ذلك وكثيره إذا قصد إليه سواء تجب بذلك كله الفدية؛ لأنه من إماطة الأذى ومما حرت العادة بالتنظيف بإزالته وإزالة مثله، =

في رأسه لضرورة أو يخلق قفاه لموضع المحاجم، وهو مُحَرَّمٌ نَاسِيًا أو جَاهِلًا، إِنْ مَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، وَلَا يَتَّبَعِي لَهُ أَنْ يَخْلُقَ مَوْضِعَ الْمَحَاجِمِ.

= وأما ما لا يقصد إلى تنفذه وإنما يقصد إلى غير ذلك مثل: أن يريد نزع مخاض يابس من أنفه فتتقلع معه شعرات، ففي "المبسوط" عن مالك لا شيء عليه. وفي "شرح اللباب" إذا حلق رأسه كله أو ربعه فصاعدا فعليه دم وإن كان أقل من الربع فعليه صدقة، هذا هو الصحيح المختار الذي عليه جمهور أصحاب المذهب. وذكر الطحاوي في "مختصره" أن في قول أبي يوسف ومحمد لا يجب الدم ما لم يخلق أكثر رأسه، ولو حلق لحية أو ربعها فعليه دم، وفي أقل من الربع صدقة، وإن أخذ من شاربه أي بعضه أو حلقه كله عليه صدقة، ولو حلق الرقبة كلها فعليه دم، ولو بعضها فعليه صدقة، ولو حلق الإبطين أو أحدهما فعليه دم، وفي أقل من إبط صدقة، ولو حلق الصدر أو الساق أو الركبة أو الفخذ فعليه دم، كما اختاره صاحب "الهداية" وكثير من المشايخ، وقبل: صدقة لما في "المبسوط": متى حلق عضوا مقصودا بالخلق فعليه دم، وإن حلق ما ليس بمقصود فصدقة، وما في "المبسوط" أصح، وإن حلق أقل ما ذكر من كل عضو فصدقة، ولا يقوم الربع من هذه الأعضاء مقام الكل، وما ذكرنا من لزوم الدم والصدقة إنما هو في حالة الاختيار بأن ارتكب المحذور بغير عذر، أما في حالة الإضطرار بأن ارتكبه بعذر كمرض وعلة فهو محير بين الصيام والصدقة والدم. "أو طلى" من المخرذ في النسخ الهندية، وأطلق من المريد في النسخ المصرية، وكلاهما بمعنى، قال صاحب مختار "الصحيح": طلاء بالدهن وغيره من باب رمى وأطلق به على الفعل. "جسده بنورة" يضم النون حصر الكس، ثم غلبت على اختلاط تضاف إليه من زرنخ وغيره يستعمل لإزالة الشعر، قاله الزرقاني. "أو يخلق" الشعور "عن شحة" كانت "في رأسه لضرورة" كالتداوي وغيره، "أو يخلق قفاه" أي مؤخر الرأس، "لموضع المحاجم" جمع محجمة بكسر الميم وهي فارورة الحمامة ويقال لها: المحجم أيضا بكسر الميم، وإنما ذكرها بالجمع لاختلاف عادات الناس؛ فإن العرب يخنمون على الرأس والفرس بين الكتفين والآخرين على غيرهما، وفي "الهداية" إن حلق موضع المحاجم فعليه دم عند أبي حنيفة **رحمه الله**، وقالوا: عليه صدقة؛ لأنه إنما يخلق لأجل الحمامة وهي ليست من المحظورات. "وهو محرم" في هذه الأحوال كلها سواء فعل هذه الأمور المذكورة "ناسيا أو جاهلا إن من". هكذا في أكثر النسخ بزيادة لفظ "من" فـ"أن" بتشديد النون و"من" اسمه وليس في بعض النسخ لفظ "من" فـ"إن" بسكون النون شرطية، "فعل شيئا من ذلك" المذكور قبل ذلك "فعليه الفدية في ذلك كله" وتقدم في الحديث الأول أن السهو والعمد والخطأ والجهل كلها سواء عند الجمهور في وجوب الفدية. "ولا ينبغي له أن يخلق موضع المحاجم" قال اللباجي: يتحمل وجهين، أحدهما: أنه لا ينبغي أن يخلق ذلك للاحتجام إلا للضرورة؛ لأن إماطة الأذى لا تفعل وإن فدى إلا للضرورة. الثاني: أن حلق الشعر في الجملة محظور على المحرم وأن هذا من جملة، فأخير أن حكمه حكم سائر شعر الجسد.

قال مالك: مَنْ جَهِلَ فَحَلَقَ رَأْسَهُ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ الْحُمْرَةَ افْتَدَى.

مَا يَفْعَلُ مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسْكِهِ شَيْئاً

٩٤ - **مالك** عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِي، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسْكِهِ شَيْئاً أَوْ تَرَكَهُ فَلْيَهْرِقْ دَمًا، قَالَ أَيُّوبُ: لَا أُدْرِي أَقَالَ: تَرَكَ أَوْ نَسِيَ. قَالَ مَالِكُ: مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ هَدْيًا، فَلَا يَكُونُ إِلَّا بِمَكَّةَ، وَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ نُسْكًا فَهُوَ يَكُونُ حَيْثُ أَحَبَّ صَاحِبُ النُّسْكِ.

من جهل: قال الزرقاني: وفي نسخة: نسي، "فحلق رأسه قبل أن يرمي الحمرة افتدى"؛ لأنه حلق قبل أن يتحلل من شيء من إحرامه، فأول التحلل رمي حمرة العقبة، قاله الباجي. وقال الزرقاني: لأنه ألقى التفت قبل التحلل وقد أمر كعب بالفدية في الحلق قبل محله لضرورته، فكيف بالجاهل والناسي. قلت: وذلك؛ لأن الترتيب بين الحلق والرمي واجب عند المالكية أيضاً. قال الدردير: اعلم أنه يفعل يوم النحر أربعة أمور: مرتبة رمي العقبة فالتحرق فالحلق بالإفاضة، فتقدم الرمي على الحلق والإفاضة واجب، وما عداه مندوب. وسيأتي مذاهب الأئمة في ترتيب هذه الأفعال في أول حديث جامع الحج.

ما يفعل من نسي الحج: اعلم أن أفعال الحج عند الأئمة الأربعة مركبة من ثلاثة أشياء: الأركان والواجبات والسنن، والمنقصود كما يظهر من ملاحظة الأثر الوارد فيه: بيان من نسي أو ترك شيئاً من الواجبات كما سيأتي بيانه.

قال من نسي الحج: أو قال "تركه" شك من الراوي على الظاهر كما يدل عليه قول أيوب الآتي، "فليهرق دماً" وهذا قال الجمهور كما سيأتي مفصلاً، "قال أيوب: لا أدري أقال" سعيد شحبي، وليس في النسخ المصرية همزة الاستفهام، "ترك أم نسي" يعني أن لفظة "أو" في الأثر ليست للتنويع، بل للشك من الراوي، وفيما حكى صاحب "الجمع القوائد" من رواية مالك فيها زيادة مما بعد الفرائض، وسياقها عن ابن عباس: من نسي شيئاً من نسكه أو تركه مما بعد الفرائض فليهرق دماً. وذكر صاحب "الهداية" برواية ابن مسعود: من قدم نسكا على نسك فعليه دم، وتعقب عليه شراحه فقالوا: كونه برواية ابن عباس أعرف.

ما كان من ذلك: أي الدم المذكور في أثر ابن عباس "هديا فلا يكون" ذنعه، "إلا بمكة" أو متى كما تقدم في محله، "وما كان من ذلك نسكا فهو يكون حيث أحب صاحب النسك" قال الباجي: يريد أن ما لزم بشيء من ذلك من الهدى على ما تقدم تفسيره قل هذا، فلا يكون إلا بمكة؛ لأن الهدايا لا تكون إلا بمكة، قال تعالى: **هَٰذَا بَلَدُ مَكَّةَ** (الثالث: ٩٥)، فلا يجوز أن ينحر هديا إلا بمكة أو بمكة، ويريد بقوله: النسك ههنا فدية الأدي؛ =

جَامِعُ الْفِدْيَةِ

قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ أَرَادَ أَنْ يَلْبَسَ شَيْئًا مِنَ الثِّيَابِ الَّتِي لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَلْبَسَهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ أَوْ يَقْصُرَ شَعْرَهُ أَوْ يَمَسَّ طَبِيبًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ لِيَسَارَةَ مُؤْنَةِ الْفِدْيَةِ عَلَيْهِ قَالَ: لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا أُرْخِصَ فِيهِ لِلضَّرُورَةِ، وَعَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ الْفِدْيَةُ.

- لأنه الذي لصاحبه أن يذبحه حيث شاء إذا لم يثبت له حكم الهدي، وقد قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ (البقرة: ١٩٦). واسم النسك يصح أن يقع على فدية الأذى وعلى الهدي وعلى كل واحد من أعمال الحج والعمرة، ويقع على جملة الحج والعمرة، لكن المراد في هذا الموضع إرفاق الدم على وجه الفدية. قلت: إن دماء الحج عند المالكية ثلاثة أنواع، وهي منقسمة على نوعين: الهدي والنسك وهو دم الفدية، ويختص الأول بمحى أو بمكة، ولا يختص الثاني بموضع، وأما عند الحنابلة فكل هدي أو إطعام فهو لمساكين الحرم إلا من أصابه أذى من رأسه، فتحوز في الموضع الذي خلق فيه، وفي رواية: محل الجميع الحرم، وبه قالت الشافعية والحنفية.

التي لا ينبغي: أي لا يجوز "له أن يلبسها وهو محرم أو" أراد أن "يقصر شعره" وهو محرم، "أو يمس طيبا من غير ضرورة" داعية إلى هذه الأمور، بل يريد أن يفعلها، "ليسار مؤنة الفدية عليه" أي يسهل له مشقة الفدية لغناه. قال مالك: "لا ينبغي" أي لا يجوز، "لأحد أن يفعل ذلك" أي ما ذكر من الأمور، "وإنما أُرخص" بينا المجهول، "فيه" أي فيما ذكر من لبس الثياب وقطع الشعر "للضرورة" قال الباجي: يعني من أراد أن يأتي شيئا من محظورات الإحرام من غير ضرورة، ويفندي واستسهل الفدية لقلتها أو لكثرة ماله؛ فإنه لا يجوز له ذلك من غير ضرورة وهو أثم، وإنما يجوز له ذلك بشرط الضرورة والأذى الذي ليس بمعتاد. والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى﴾، فاشتراط في استباحة ذلك الضرورة والأذى، وكذلك قال النبي ﷺ لكعب بن عجرة وقد رأى كثرة ما به من القمل: **أَبُوذَيْبٍ هِرَامُكَ فَلَمَّا قَالَ:** نعم، قال له: **أَخْلَقَ رَأْسُكَ**، وأمره بالفدية فعلق بإباحة ذلك بالتأذي بالهوام وعلى من فعل ذلك الفدية، مبتدأ قدم عليه خبره. قال الباجي: الظاهر أنه أراد به وإن كان الخلق واللباس والتنظيف من المعاني المحظورة لغیر ضرورة؛ فإن الفدية تحب على من فعل ذلك، ولا يخرج بالحظر والإثم عن وجوب الفدية، ويحتمل أن يريد به وإنما أباح له فعل شيء من ذلك للضرورة، وأوجب عليه مع ذلك الفدية؛ ليظهر تغليظ المنع، فكيف بمن فعله لغیر ضرورة إلخ. وقد تقدم قريباً تحت حديث كعب بن عجرة: أن العامد والساهي والمعتذر وغيره سواء عند الجمهور في وجوب الفدية، وإن اختلفوا في التحجير ونحتم الدم.

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْفِدْيَةِ مِنَ الصَّيَامِ أَوْ الصَّدَقَةِ أَوْ النُّسْكِ أَصَابِحُهُ بِالْخِيَارِ فِي ذَلِكَ؟ وَمَا النُّسْكُ؟ وَكَمْ الطَّعَامُ؟ وَبِأَيِّ مَدٍّ هُوَ؟ وَكَمْ الصَّيَامُ؟ وَهَلْ يُؤَخَّرُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ أَمْ يَفْعَلُهُ فِي فَوْرِهِ ذَلِكَ؟ قَالَ مَالِكٌ: كُلُّ شَيْءٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ فِي الْكُفَّارَاتِ كَذَا أَوْ كَذَا، فَصَابِحُهُ مُخَيَّرٌ فِي ذَلِكَ أَيُّ ذَلِكَ أَحَبُّ أَنْ يَفْعَلَ فَعْلًا، وَأَمَّا النُّسْكُ فَشَاةٌ، وَأَمَّا الصَّيَامُ فَثَلَاثَةٌ ^{يُؤَدِّيهِ} أَيَّامٌ، وَأَمَّا الطَّعَامُ فَيُطْعَمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدَّانَ ^{دُونِ مَا يَكْفِي} بِالْمَدِّ الْأَوَّلِ مَدُّ النَّبِيِّ ﷺ.

مر في أحد الركعات

وسئل مالك: "عن" أحكام "الفدية" المذكورة في الآية، "من الصيام أو الصدقة أو النسك" بيان للفدية، ثم بين الأحكام التي سئل عنها وهي عديدة، أحدها: "أصاحبه" أي الفادي "بالخيار في ذلك" أي مختار في أي الثلاثة شاء بقدي، أو يتعين عليه شيء من ذلك؟ وثانيها: "ما النسك" الوارد في الآية؟ وثالثها: "كم الطعام" أي ما مقداره؟ ورابعها: "بأي مد هو" أي الطعام بأي مد يؤدي؟ فإن الأمداد كانت مختلفة بالمدينة المنورة، وحامسها "كم الصيام"؟ وسادسها: "هل يؤخر شيئاً من ذلك" أي نوعاً من أنواع الفدية، "أم يفعله" أي الفداء، "في فوره ذلك" المحظور أي وجوب الفدية على الفور أو التراخي؟ "قال مالك" في جواب هذه المسائل على غير ترتيب اللفظ: "كل شيء" أي حكم ورد "في كتاب الله" تعالى، "في" بيان "الكفارات كذا أو كذا" أي بلفظة "أو"، "فصاحبه مخير في ذلك" أي في أدائه، "أي ذلك أحب أن يفعل" مفعول "أحب"، وفي النسخ المصرية: أي شيء أحب أن يفعل ذلك. "فعل" خير لقوله: أي شيء، وهذا جواب للمسألة الأولى، وقد روي ذلك عن ابن عباس وعطاء وعكرمة: ما كان في القرآن أو فصاحبه بالخيار. كما تقدم في آخر الحديث الأول في باب فدية: من حلق قبل أن ينحر، "وأما النسك" أي المراد بالنسك، "فشاة" جواب للمسألة الثانية، وتقدم أيضاً تحت حديث كعب بن عجرة مفصلاً، وقد قال الحافظ: قال عياض ومن تبعه تبعاً لأبي عمر: كل من ذكر النسك في هذا الحديث مفسراً فإنما ذكروا شاة، وهو أمر لا خلاف فيه بين العلماء، "وأما الصيام فثلاثة أيام" جواب للمسألة الخامسة، وتقدم أيضاً في حديث كعب من أن ذلك إجماع خلافاً لما قيل: من عشرة أيام، "وأما الطعام" جواب للمسألة الثالثة، "فيطعم ستة مساكين" كما قال به الجمهور منهم الأئمة الأربعة "لكل مسكين مدان" مبتدأ وخبر، وفي نسخة: مدين مفعول "يطعم"، والمسألة خلافاً تقدمت في حديث كعب بن عجرة مفصلاً "بالمدة الأولى" جواب للمسألة الرابعة، "مد النبي ﷺ" بدل من "المد الأول" تقدم الكلام عليه مفصلاً في أبواب صدقة الفطر، ولم يذكر المصنف جواب المسألة السادسة، ولم أجد لها في المندونة، ولا الدردير، ووجهها على التراخي عندنا الحنفية، صرح بذلك القاري في "شرح الباب".

قَالَ مَالِكٌ: وَسَمِعْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: إِذَا رَمَى الْمُحْرِمُ شَيْئًا فَأَصَابَ شَيْئًا مِنَ الصَّيْدِ لَمْ يُرِدْهُ فَقَتَلَهُ إِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَقْتَدِيَهُ، وَكَذَلِكَ الْحَالُ يُرْمَى فِي الْحَرَمِ شَيْئًا فَيُصِيبُ صَيْدًا لَمْ يُرِدْهُ فَيَقْتُلُهُ إِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَقْتَدِيَهُ؛ لِأَنَّ الْعَمْدَ وَالْخَطَأَ فِي ذَلِكَ بِمَنْزِلَةٍ سَوَاءٍ. قَالَ مَالِكٌ: فِي الْقَوْمِ يُصِيبُونَ الصَّيْدَ جَمِيعًا وَهُمْ مُحْرَمُونَ، أَوْ فِي الْحَرَمِ،

وسمعت بعض أهل العلم: "يقول: إذا رمى المحرم شيئاً غير الصيد، فأصاب الرمي شيئاً من الصيد لم يرده" أي الصيد يعني لم يقصد المحرم الصيد، بل أصابه بدون قصد، "فقتله" أي الصيد، "إن" بالكسر مقول القول، "عليه" أي على المحرم، "أن يفديه" من المجرى، في النسخ المصرية، ويفتديه من الافتعال في النسخ الهندية والمعنى واحد، وسبب وجوب الجزاء ما سيصرح المصنف من أن العمد والخطأ في ذلك أي في وجوب الجزاء، بمنزلة سواء؛ لأنه إلتلاف، والإلتلاف مضمون في العمد والخطأ، لكن العمد أتم بخلاف المخطئ، وإليه ذهب الجمهور سلفاً وخلفاً، وفيه خلاف البعض. قال ابن بطال: اتفق أئمة الفتوى من أهل الحجاز والعراق وغيرهم على أن المحرم إذا قتل الصيد عمداً أو خطأ فعليه الجزاء، وخالف فيه أهل الظاهر وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية متمسكين بقوله تعالى: ﴿مَنْعِدَاهُ﴾ (الثالثة: ٩٥). وقال ابن شهاب: يجب الجزاء على العمد بالآية وعلى المخطئ بالسنة كما تقدم في محله، "وكذلك الحلال يرمي في الحرم شيئاً غير الصيد، فيصيب الرمي، صيداً لم يرده" الرامي، "فقتله" إن عليه أن يفديه من المجرى في المصرية، والمزيد في الهندية من الافتداء، ووجه ذلك ما تقدم في مبدأ أمر الصيد في الحرم. أجمع المسلمون على تحريم صيد الحرم على الحلال والمحرم، وما يحرم ويضمن في الإحرام يحرم ويضمن في الحرم، وما لا فلا، إلا شيتين: أحدهما: القمل مختلف في قتله في الإحرام، ومباح في الحرم بلا خلاف. والثاني: صيد البحر مباح في الإحرام، ولا يخل صيده من آبار الحرم وعيونه، وكرهه جابر بن عبد الله، وعن أحمد رواية أخرى: أنه مباح، قاله الموفق. "لأن العمد والخطأ في ذلك" أي في وجوب الجزاء "بمنزلة سواء"، دليل للمسائلتين.

وهم محرمون: أي اجتمع المحرمون في قتل صيد واحد، "أو في الحرم" أي القوم يصيبون الصيد في الحرم وهم حلال، "قال" مالك: "أرى أن على كل إنسان منهم جزاء" أي كاملاً، وفي النسخ المصرية جزاءه والمعنى واحد أي جزاء كامل في كلتا المسألتين، يعني على كل إنسان منهم جزاء كامل كما لو انفرد بقتله؛ لأن حكم ذلك حكم الكفارة، والكفارة لا تتبع، وبذلك قالت الحنفية في الحرم دون الحرم، والمسألة خلافية تقدمت في أبواب الصيد. "إن" بالكسر والسكون استئناف، "حكم" ببناء المجهول، "عليهم بالهدي فعلى كل إنسان منهم هدي" كامل، "وإن كان حكمهم بالصيام كان على كل إنسان منهم الصيام" يبدل ذلك أو إطعام فعلى كل واحد منهم إطعام، وكأنه تركه اكتفاء، والمقصود أن لا تفريق في أنواع الجزاء في الوجوب على كل واحد منهم، =

قَالَ: أَرَى أَنْ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ حَرَاءٌ إِنْ حُكِمَ عَلَيْهِمْ بِالْهَدْيِ، فَعَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ هَدْيٌ، وَإِنْ كَانَ حُكْمٌ عَلَيْهِمْ بِالصِّيَامِ كَانَ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ الصِّيَامُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ الْقَوْمُ يَقْتُلُونَ الرَّجُلَ خَطَأً، فَتَكُونُ كَفَّارَةُ ذَلِكَ عِتْقُ رَقَبَةٍ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ أَوْ صِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ. قَالَ مَالِكٌ: مَنْ رَمَى صَيْدًا أَوْ صَادَهُ بَعْدَ رَمْيِهِ الْحُمْرَةَ، وَحَلَّاقٍ رَأْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُفِضْ، إِنْ عَلَيْهِ حَرَاءٌ ذَلِكَ الصَّيْدُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢) وَمَنْ لَمْ يُفِضْ فَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ مَسُّ النِّسَاءِ وَالطَّيْبِ.

- وصرح بذلك؛ لما أن بعضهم فرقوا فقالوا: إِنْ كَانَ صَوْماً صَامَ كُلُّ وَاحِدٍ صَوْماً تَاماً، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَحَرَاءٌ وَاحِدٌ، فَصَرَحَ الْمُصَنِّفُ بِذَلِكَ أَنْ لَا تَفْرِيقَ فِي الصَّوْمِ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ بَيَّنَ الْمُصَنِّفُ مَعْنَى عُنَاوِهِ بِالْقِيَاسِ فَقَالَ: "وَمِثْلُ ذَلِكَ" أَيُّ مِثَالِ حَرَاءِ الصَّيْدِ، "الْقَوْمُ يَقْتُلُونَ الرَّجُلَ خَطَأً، فَتَكُونُ كَفَّارَةُ ذَلِكَ" أَيُّ قَتْلِ الْخَطَأِ، "عِتْقُ رَقَبَةٍ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ أَوْ صِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ".

من رمى صيداً: هكذا في جميع النسخ الهندية والمصرية، وذكر في بعض النسخ على الحاشية بطريق النسخة بدله ظلياً، "أو صاده" لعل الفرق بين اللفظين أن الأول يختص بالاصطياد بالرمي، والثاني للتعميم بأي نوع كان، والأوجه: أن مقصود الأول التعرض بالصيد وإن لم يقتل، وعرض الثاني القتل بالاصطياد، فقد قال الدردير: الجزاء في تعرض الصيد لتفقه كتشف ريشه بحيث لا يقدر على الطيران، ولم تعلم سلامته، وحرجه حرجاً لم ينفذ مغالته، وغاب ولم يتحقق سلامته. "بعد رميه الحُمْرَةَ" العقبة، وبعد "حلَّاقٍ رَأْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُفِضْ" أَيُّ لَمْ يَطْفِ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ، "إِنْ عَلَيْهِ حَرَاءٌ ذَلِكَ الصَّيْدُ" الَّذِي رَمَاهُ أَوْ صَادَهُ؛ لِأَنَّ حَوَازَ الصَّيْدِ مُعَلَّقٌ عَلَى التَّحْلِيلِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ: ﴿وَإِنْ حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢) وَأَنْتَ حَبِيرٌ بَأَنَّ "مَنْ لَمْ يُفِضْ" أَيُّ لَمْ يَطْفِ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ، "فَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ" مِنْ مُمْتَوَعَاتِ الْإِحْرَامِ "مَسُّ الطَّيْبِ" عَلَى طَرِيقِ الْكَرَاهَةِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ خَاصَّةً، وَبَقِيَ عَلَيْهِ حُرْمَةُ النِّسَاءِ ثَعْرَباً إِجْمَاعاً، فَلَمْ يَتَحَقَّقْ لَهُ الْحُلُّ الْأَكْبَرُ، وَكَانَ حَوَازَ الصَّيْدِ فِي الْآيَةِ مُعَلَّقاً عَلَى الْخُلِّ، فَلَمْ يَتَحَقَّقْ حَوَازُهُ، فَإِنْ صَادَ أَوْ تَعَرَّضَ لِلصَّيْدِ إِذْ ذَاكَ وَجِبَ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ، وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى مَسَلِّكَ الْإِمَامِ مَالِكٍ، وَالْمُجْمُوعُ عَلَى حَلِيَةِ الصَّيْدِ وَالطَّيْبِ بِالتَّحْلِيلِ الْأَصْغَرِ، وَهُوَ الْمُرَادُ عَنْهُمْ بِالْآيَةِ، لِرُوَايَاتٍ وَرَدَتْ بِقَوْلِهِ **كَذَا**: إِذَا رَمَيْتُمْ وَحَلَلْتُمْ فَقَدْ حُلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءُ. وَتَقْدِمُ الْبَسْطُ فِي ذَلِكَ فِي مَبْدَأِ بَابِ الْإِفَاضَةِ.

قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِيمَا قَطَعَ مِنَ الشَّجَرِ فِي الْحَرَمِ شَيْءٌ، وَلَمْ يَتْلُعْنَا أَنْ أَحَدًا حَكَمَ عَلَيْهِ فِيهِ بِشَيْءٍ، وَبُقِسَ مَا صَنَعَ.

فِيمَا قَطَعَ مِنَ الشَّجَرِ إلخ: بيان لـ "ما"، "في الحرم شيء" لا جزاء ولا غيره سوى الحرم، فيتوب إلى الله عز اسمه. "ولم يلعنا أن أحداً من السلف، "حكم عليه" أي على القاطع، "فيه" أي في شجر الحرم، "شيء" وبُقِسَ ما صنع". قال الباجي: ذكر في مسألتين: إحداهما: ليس على المحرم فيما قطع من الشجر في الحرم شيء. والثانية قوله: "بُقِسَ ما صنع" فنص على المنع من ذلك، وتعلق بذلك مسألة ثالثة، وهي تبيين الشجر الممنوع قطعه، وتمييزه من غيره، فأما المسألة الأولى في أنه لا يجب به شيء فهو مذهب مالك. وقال أبو حنيفة والشافعي: يجب عليه الجزاء. وقال الموفق: يجب في إتلاف الشجر والحشيش الضمان، وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي، وروي ذلك عن ابن عباس وعطاء، وقال مالك وأبو ثور ودلود وابن المنذر: لا يضمن؛ لأن المحرم لا يضمنه في الحل، فلا يضمن في الحرم كالثور. وقال ابن المنذر: لا أحد دليلاً لأوجب به في شجر الحرم فرضاً من كتاب ولا سنة ولا إجماع، وأقول كما قال مالك، نستغفر الله تعالى. ولنا: ما روى أبو هيثمة قال: رأيت عمر بن الخطاب أمر بشجرة كان في المسجد يضر بأهل الطواف، فقطع وقذا. قال: وذكر البقرة رواه حنبل في المسالك، وعن ابن عباس أنه قال: في الدوحة بقرة وفي الحزلة شاة. والدوحة: الشجرة الكبيرة، والحزلة: الصغيرة. وعن عطاء نحوه، ولأنه ممنوع من إتلافه حرمة الحرم، فكان مضموناً كالصيد ويخالف المحرم؛ فإنه لا يمنع من تقطع شجر الحل ولا زرع الحرم، إذا ثبت هذا فإنه يضمن الشجرة الكبيرة بالبقرة، والصغيرة بالشاة، والحشيش بقيمته، والغصن بما نقص، وهذا قال الشافعي. وقال أصحاب الرأي: يضمن الكل بقيمته؛ لأنه لا مقدّر فيه فأشبه الحشيش، ولما قول ابن عباس وعطاء: ولأنه أحد نوعي ما يحرم إتلافه، فكان فيه ما يضمن بمقدّر كالصيد. وفي "الهداية": إن قطع حشيش الحرم، أو شجرة ليست بمملوكة - وهو مما لا يثبت الناس - فعليه قيمته إلا ما حلف؛ لأن حرمتها تثبت بسبب الحرم، وقال **لا يَحْتَلِي حِلَالُهَا وَلَا يَعْصِدُ شَوْكُهَا**، ولا يكون للصوم في هذه القيمة مدخل؛ لأن حرمة تناولها بسبب الحرم لا بسبب الإحرام، فكان من ضمان المحال والصوم يصلح جزاء الأفعال لا ضمان المحال، ويتصدق بقيمته على الفقراء. قال الباجي: وأما المسألة الثانية: في المنع من قطع شجر الحرم، فهو مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة، والأصل في ذلك: ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: **لا يَحْتَلِي حِلَالُهَا وَلَا يَعْصِدُ شَجَرُهَا إلخ.** وأما المسألة الثالثة فقال الباجي: أما تبيين ما يستباح قطعه من شجر الحرم أو غيرها مما هو ممنوع؛ فإن الممنوع منه ما هو من شجر البادية مما لا يملك عالياً، وحررت العادة بأن يثبت من غير عمل آدمي كالنخل والسر والسعدان وما جرى مجرى ذلك وكذلك سائر أنواع الحشيش، والأصل في ذلك ما روي عنه ﷺ أنه قال: **لا يَحْتَلِي حِلَالُهَا وَلَا يَعْصِدُ شَجَرُهَا.** فقال العباس: إلا الأذخر يا رسول الله! فإنه لصاغت وقيورنا فقال ﷺ: **إلا الأذخر.** قال الباجي: والمسا عندئذ مثله، ولم أر فيه نصاً لأصحابنا غير أن الحاجة إليه عامة؛ لأنه لم يزل يؤخذ -

قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي يَجْهَلُ أَوْ يَنْسَى صِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ أَوْ يَمْرُضُ فِيهَا، فَلَا يَصُومُهَا حَتَّى يَقْدَمَ بَلَدَهُ. قَالَ: لِيُهِدَ إِنْ وَجَدَ هَدِيًّا، وَإِلَّا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي أَهْلِهِ وَسَبْعَةَ بَعْدَ ذَلِكَ.

= وينقل إلى البلاد على سبيل التداوي، ولم يكره أحد فصح أنه مباح، وهذا فيما ينبت بنفسه، وأما ما عرس منه واتخذ بالعمل، ومنكه العامل فعندي يجوز أحذه وهو قول أبي حنيفة رحمته الله وقال الشافعي: لا يجوز، ووجه الإباحة عندي أنه بمنزلة ما يأكل من الوحش؛ فإن الحرم لا يمنع منه، وأما ما جرت العادة بأنه يملك ويعرس ويعمل كالنحل والرمان والجوز وما أشبهها فإنه غير ممنوع قطعه، وكذا ما كان ينحد من البقول سواء نبت بنفسه أو يضرع آدمي؛ لأنه على أصله، ويجزى ذلك بحري الحيوان ما كان أصله التأسيس؛ فإنه لا يمنع من اصطفاؤه في الحرم وإن توحش.

الذي يجهل أو ينسى قال الباجي: نص مالك على حكم من جهل أو نسي صيام ثلاثة أيام في الحج، ويختل قوله: "أو جهل" وجهين: أحدهما: أن يكون جهل الحكم. والثاني: أن يكون معنى "جهل" فعل ما لا يجوز، فيكون جهل ههنا بمعنى تعمد، فإن قلنا: إن جهل بمعنى تعمد فقد استوعب حكم العامد والناسي، وإن قلنا: جهل بمعنى لم يعلم الحكم؛ فإنه ترك ذكر العامد، وإن كان حكمه حكم الناسي والمحطى؛ إعظاما لفعله وتغليظا لحكمه، والأفضل أن تجعل لفظ "جهل" على الوجهين لاحتمالهما. "صيام ثلاثة أيام في الحج" على ما تقدم في أبواب التمتع من أن صيام التمتع الذي لم يجد الهدي ثلاثة في الحج، وسبعة إذا رجع، قاله الباجي. قلت: والنحوص بالتمتع، بل هذا حكم الدماء الواجبة في الحج غير فدية الأذى وجزاء الصيد كما سبأ في كلام الدردير، نعم، يدخل فيه صيام التمتع أيضاً. "أو يمرض فيها" أي في هذه الأيام الثلاثة، نص على المرض؛ ليستوعب أقسام النازكين بذكر النسيان والعمد لغیر عذر والعمد للمعذر الغالب، "فلا يصومها" هذه الوجوه المتقدمة "حتى يقدم" بفتح الدال "بلده" عادماً الهدي. "قال" مالك: "ليهد إن وجد هدياً وإلا فليصم ثلاثة أيام في أهله" بعد الرجوع "وسبعة بعد ذلك" قال الباجي ومعنى ذلك: الفصل بين الثلاثة والسبعة، وقال أصبغ: إن ذلك شرط في صحتها، ويدل قول مالك على أن الترتيب قد سقط وجوبه، وقال أبو حنيفة: لا يصوم بعد عرفة ويستقر الهدي في ذمته، قلت: ما حكى عن أبي حنيفة كذلك هو مذهبه، صرح بذلك في الفروع، قال صاحب "الهداية": إن فاته الصوم حتى أتى يوم النحر لم يجزه إلا الدم، وقال الشافعي: يصوم بعد هذه الأيام؛ لأنه صوم موقت فيقضي كصوم رمضان، ولنا: النهي المشهور عن الصوم في هذه الأيام، فينقيد به النص أو يدخله النقص، فلا ينادى به ما وجب كاملاً، ولا يؤدي بعدها؛ لأن الصوم بدل، والإبدال لا تنصب إلا شرعاً، والنص حصه بوقت الحج، وجواز الدم على الأصل، وعن عمر أنه أمر في مثله بدبح الشاة.

جَامِعُ الْحَجِّ

٩٤١ - **مَالِكٌ** عَنْ **أَبْنِ شِهَابٍ**، عَنْ **عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ**، عَنْ **عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ** أَنَّهُ قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلنَّاسِ بِمَنَى، وَالنَّاسُ يَسْأَلُونَهُ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ،

وقف رسول الله ﷺ: في حجة الوداع أي على لافتته، كما في رواية صالح عند البخاري، ويونس عند مسلم بلفظ: على راحلته، ولذا ترجم عليه البخاري باب الفتيا على الدابة، واعترض عليه الإسماعيلي بأنه ليس في شيء من الروايات عن مالك أنه كان على دابة، بل في رواية يحيى القطان عنه أنه جلس في حجة الوداع فقام رجل، ثم قال الإسماعيلي: فإن ثبت في شيء من الطرق أنه كان على دابة فيحمل قوله: "جلس" على أنه ركبها وجلس عليها، قال الحافظ: وهذا هو المتعين؛ لرواية صالح بن كيسان بلفظ: "وقف على راحلته" وهي بمعنى "جلس". وقال النووي: هذا دليل لجواز القعود على الراحلة للحاجة، ثم قال الإسماعيلي: إن صالح بن كيسان تفرد بقوله: "وقف على راحلته". قال الحافظ: وليس كذلك، فقد ذكر ذلك أيضاً يونس عند مسلم، ومعمر عند أحمد، والسائي كلاهما عن الزهري، وقد أشار إليه البخاري بقوله: تابعه معمر، أي في قوله: وقف على راحلته.

"لناس" بمعنى "قال الباجي": يحتمل أنه وقف ليعلم الناس دينهم، ويحييهم عن مسائلهم، فقد علم أنه وقت سؤال يسأله في ذلك الوقت السائل عما فاتته من حجه، وعما أدرك، وعما قدم وأخر، ويسأله قوم عن المستقبل. ولم يعين في الحديث اليوم، ولم يعين في أكثر الروايات المكان أيضاً، ووقع في رواية ابن جريج عن الزهري عند البخاري بلفظ: خطب يوم النحر، وفي رواية: وقف عند الجمرة، قال عياض: جمع بعضهم بين هذه الروايات بأنه موقف واحد، وأن معنى خطب: أي علم الناس، لا أنها من خطب الحج المشروعة، قال: ويحتمل أن يكون ذلك في موطنين: أحدهما على راحلته عند الجمرة، ولم يقل في هذا: خطب، وإنما فيه وقف وسئل. والثاني: يوم النحر بعد صلاة الظهر، وذلك وقت الخطبة المشروعة من خطب الحج، يعلم الإمام الناس ما بقي عليهم من مناسكهم، قال النووي: هذا الاحتمال الثاني هو الصواب.

والناس يسألونه: وفي رواية: فحعلوا يسألونه، وأخرى: فطفق ناس يسألونه، وتقدم عن مسلم: وقف رسول الله ﷺ في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه. "فجاءه رجل" قال الحافظ: لم أقف على اسمه بعد البحث الشديد، ولا على اسم أحد ممن سأل في هذه القصة، وكانوا جماعة. "فقال: يا رسول الله! إن لم أشعر" بضم العين أي أفطن، يقال: شعرت بالشيء شعوراً إذا فطنت له، وعلى هذا فيكون مؤدى الاعتذار النسيان، وذكره الباجي احتمالاً، فقال: يحتمل وجهين، أحدهما: أن يريد به نسيث فقدمت الخلاق، وهو الأصح، وقد وقع التحليل في كلامه في ذكر الاحتمال الثاني وهو أن الشعور بمعنى العلم، وعلى هذا فالمعنى: لم أعلم المسألة قبل ذلك، ويؤيده لفظ يونس عند مسلم: "لم أشعر أن الرمي قبل النحر فنحرت قبل أن أرمي"، وأوضح منه لفظ ابن جريج: "كنت أحسب =

فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ادْبَحْ وَلَا حَرَجَ، ثُمَّ جَاءَهُ آخَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَمْ أَشْعُرْ فَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ،

— أن كذا قبل كذا، وإلى الاحتمالين معاً أشار البخاري في "صحيحه" إذ ترجم على الحديث: "باب إذا رمى بعد ما أمسى ناسياً أو جاهلاً". قال العيني: فإن قلت: فيد الترجمة بكونه ناسياً أو جاهلاً وليس في الحديث ذلك، قلت: جاء فيه "و لم أشعر"، وعدم الشعور أعم من أن يكون ناسياً أو جاهلاً، وبالاختمالين معاً فسرهُ القاري.

"فحلقت" شعر رأسي "قبل أن أنحر"، وفي رواية: قبل أن أدبَح، والقاء سبباً جعل الخلق مسبباً عن عدم الشعور اعتذاراً. "فقال رسول الله ﷺ: أنحر" هكذا في النسخ المصرية وهو الأوجه، وفي النسخ الهندية: ادبَح، وجعله الزرقاني رواية، فقال: وفي رواية: ادبَح أي الآن "ولا حرج" عليك، أي لا ضيق عليك، ثم هو نفى للإثم والفدية معاً عند من قال بعدم الفدية في هذه الأمور، ونفى للإثم فقط عند القائلين بوجوب الدم، أما الأول فقد قال عباس: ليس في الحديث أمر بالإعادة، وإنما هو إباحة لما فعل؛ لأنه سأل عن أمر فرغ منه، فلمعني: افعل ذلك متى شئت، ونفي الحرج بين في رفع الفدية عن العائد والساهي، وفي رفع الإثم عن الساهي، وأما الثاني فقد قال الباجي: يحتمل أن يريد: لا إثم عليك؛ لأن الحرج الإثم، ومعظم سؤالات السائل إنما كان عن ذلك؛ خوفاً من أن يكون قد أثم، فأعلمه النبي ﷺ أن لا حرج؛ إذ لم يقصد للمخالفة، وإنما أتى ذلك عن غير علم ولا قصد مع حفة الأمر، "ثم جاءه" رجل "آخر، فقال: يا رسول الله! لم أشعر" أي ما عرفت تقدم بعض المناسك وتأخيرها، فيكون جاهلاً لقرب وجوب الحج، أو فعلت ما ذكرت من غير شعور؛ لكثرة الاشتغال، فيكون منطناً، كذا في "المرفأة". "فنحرت" الهدي "قبل أن أرمي" الجمرة، "فقال رسول الله ﷺ: ارم" الآن "ولا حرج" أي لا إثم أو لا فدية أيضاً، وفي رواية ابن حريج عن الزهري عند البخاري: فقام إليه رجل فقال: كنت أحسب أن كذا قبل كذا، ثم قام آخر فقال: كنت أحسب أن كذا قبل كذا، حلقت قبل أن أنحر، نحرت قبل أن أرمي، وأشباه ذلك، فقال النبي ﷺ: **افعل ولا حرج**، فمن كلهن، فما سئل يومئذ عن شيء إلا قال: افعل ولا حرج، وفي رواية محمد بن أبي حفصة عن الزهري عند مسلم: قال آخر: أفضت إلى البيت قبل أن أرمي، قال: **ارم ولا حرج**، وفي رواية معمر عند أحمد زيادة الخلق قبل الرمي أيضاً، فحاصل ما في حديث عبد الله بن عمرو السؤال عن أربعة أشياء: الخلق قبل الذبح، والخلق قبل الرمي، والنحر قبل الرمي، والإفاضة قبل الرمي، والأوليان في حديث ابن عباس أيضاً، وعند الدارقطني من حديث ابن عباس أيضاً السؤال عن الخلق قبل الرمي، وكذا في حديث جابر وأبي سعيد عند الطحاوي، وفي حديث علي عند أحمد السؤال عن الإفاضة قبل الخلق، وفي حديثه عند الطحاوي السؤال عن الرمي والإفاضة معاً قبل الخلق، وفي حديث جابر الذي علقه البخاري ووصله ابن حبان وغيره السؤال عن الإفاضة قبل الذبح، وفي حديث أسامة بن شريك عند أبي داود السؤال عن السعي قبل الطواف، قاله الحافظ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرْمِ وَلَا حَرَجَ، قَالَ: فَمَا سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.....

قال الشيخ: عبد الله بن عمرو "فما سئل" بيناء المجهول "رسول الله ﷺ" زاد في رواية: يومئذ، "عن شيء قدم ولا أخر" بيناء المجهول من التفعيل فبهما، "إلا قال" ﷺ في جوابه: "افعل" الآن ما بقي "ولا حرج" عليك، وفي رواية يونس عند مسلم وصالح عبد أحمد: فما سمعته سئل يومئذ عن أمر مما ينسى المرء أو تجهل من تقديم بعض الأمور على بعض أو أشباهها، إلا قال: افعلوا ذلك ولا حرج، كذا في "الفتح". قال الباجي: لا يقتضي هذا إباحة ذلك؛ لأنه إنما سأل عما فعل ذلك جهلاً، وقد بين الترتيب في الحج، فكان ذلك هو المشروع، ولا يقتضي ذلك رفع الحرج في تقديم شيء ولا تأخير غير المسألتين المنصوص عليهما؛ لأننا لا ندري عن أي شيء غيرهما سئل في ذلك اليوم، وجوابه إنما كان عن سؤال السائل، فلا يدخل فيه غيره، كما لا يدخل في قوله: أخر ولا حرج، أرم ولا حرج، غير ذلك مما لم يسأل عنه. وكذا قال ابن التين: إن هذا الحديث لا يقتضي دفع الحرج في غير المسألتين المنصوص عليهما، يعني المذكورتين في رواية مالك؛ لأنه خرج جواباً للسؤال ولا يدخل فيه غيره. وتعبه الحافظ فقال: كأنه غفل عن قوله في بقية الحديث: فما سئل عن شيء قدم ولا أخر، وكأنه حمل ما أهم فيه على ما ذكر، لكن قوله في رواية ابن جريح: "وأشاه ذلك" يرد عليه، وتقدم فيما حررناه من مجموع الأحاديث عدة صور، وبقيت عدة صور لم تذكرها الرواة، إما اختصاراً وإما لكونها لم تقع، وبلغت بالتقسيم أربعاً وعشرين صورة.

ثم قال الحافظ: واحتلّفوا في جواز تقديم بعضها على بعض، فأجمعوا على الإجزاء في ذلك كله؛ كما قاله ابن قدامة في "المغني"، إلا أنهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع. وقال القرطبي: روي عن ابن عباس ولم يثبت عنه أن من قدم شيئاً على شيء فعليه دم، وبه قال سعيد بن جبير وفتادة والحسن والشعبي وأصحاب الرأي، وفي نسبته إلى الشعبي وأصحاب الرأي نظراً فإنهم لا يقولون بذلك إلا في بعض المواضع كما سيأتي، وقال: وذهب الشافعي وجمهور السلف وفقهاء أصحاب الحديث إلى الحواز وعدم وجوب الدم، وقال ابن دقيق العيد: منع مالك وأبو حنيفة تقديم الحلق على الرمي والذبح؛ لأنه حينئذ يكون الحلق قبل وجود التحليل، والمشاعبي قول مثله، وقد بيني القولان أنه على أن الحلق نسك أو استباحة محظورة، فإن قلنا: إنه نسك، جاز تقديمه على الرمي وغيره؛ لأنه يكون من أسباب التحلل، وإن قلنا: إنه استباحة محظورة، فلا، قال: وفي هذا البناء نظره؛ لأنه لا يلزم من كون الشيء نسكاً أن يكون من أسباب التحلل؛ لأن النسك ما يثاب عليه. وهذا مالك يرى أن الحلق نسك، ويرى أن لا يقدم على الرمي مع ذلك، وقال الأوزاعي: إن أقاض قبل الرمي أهراق دماً، وقال عياض: اختلف عن مالك في تقديم الطواف على الرمي، روى ابن عبد الحكم عن مالك: أنه يجب عليه إعادة الطواف؛ فإن توجه إلى بلد به بلا إعادة وجب عليه دم، قال ابن بطال: هذا يخالف حديث ابن عباس وكأنه لم يبلغه. قال الحافظ: وكذا في رواية ابن أبي حفصة عن الزهري في حديث عبد الله بن عمرو، وكان مالكا لم يحفظ ذلك عن الزهري وأما عند الحنفية فقال ابن عابدين: إن الطواف لا يحجب ترتيبه على شيء من الثلاثة، وإنما يجب ترتيب الثلاثة: =

عَنْ شَيْءٍ قَدْ مَ وَلَا أَحْرَ إِلَّا قَالَ: أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ.

« الرمي ثم الذبح ثم الحلق، لكن المنفرد لا ذبح عليه. فيجب عليه الترتيب بين الرمي والحلق فقط، وفي "الهداية": من أحر الحلق حتى مضت أيام الشحر فعليه دم عند أبي حنيفة، وكذا إذا أحر طواف الزيارة، وقالوا: لا شيء عليه في الوجهين، وكذا الخلاف (أي بين أبي حنيفة وصاحبيه) في تأخير الرمي وفي تقديم تسك على تسك، كالحلق قبل الرمي، وغير القارن قبل الرمي، والحلق قبل الذبح، لما أن ما فات مستترك بالقضاء، ولا يجب مع القضاء شيء آخر، وله: حديث ابن مسعود أنه قال: من قدم تسكاً على تسك فعليه دم، قال شراح "الهداية": قوله: "ابن مسعود" هكذا في أكثر النسخ، وفي بعضها: ابن عباس، وهو أصح، قال الحافظ في "الدراية": لم أحده عن ابن مسعود وإنما هو عن ابن عباس، وكذا هو في بعض النسخ، وأخرجه ابن أبي تيبة بإسناد حسن من طريق مجاهد عن ابن عباس، وأخرجه الطحاوي من وجه آخر أحسن منه عنه، قلت: وتقدم في "الموطأ" أيضاً في ما يفعل من نسي من تسكه شيئاً، وتكلم الكلام على طريقه، وأنه معمول عند الكل من الأئمة الأربعة في ترك الواجبات، واستدل صاحب "الهداية" أيضاً على وجوب هذا الترتيب بقوله: **باب أول تسك في يومنا هذا أن يرمي ثم يذبح ثم يحلق**، قال الحافظ في "الدراية": لم أحده، لكن أخرج الخمس عن أنس: أن النبي **ﷺ** أتى منى فأتى الجمره فرماها، ثم أتى منزله ففحر، ثم قال للحلاق: **حلق**، وأشار إلى حابه الأيمن ثم الأيسر، ويمكن أن يستدل عليه بما في "البحاري" من حديث المسور بن مخرمة ومروان في قصة الحديبية، فلما فرغ من قضية الكتاب قال رسول الله **ﷺ** لأصحابه: **يومنا هذا** ثم استقر، وما في "البحاري" أيضاً من حديث المسور أن رسول الله **ﷺ** نحر قبل أن يحلق وأمر أصحابه بذلك، وما تقدم في "جامع الهدي" أن ابن عمر كان يقول: المرأة المحرمة إذا أحلت لم تمتشط حتى تأخذ من قرون رأسها، وإن كان لها هدي لم تأخذ من شعرها شيئاً حتى تنحر هديها، ثم حديث الباب حجة للمرجح من مسلك الإمامين الشافعي وأحمد، ومخالف في بعض الصور لمسلك الإمامين مالك وأبي حنيفة، واعتذر عن ذلك اتباعهما بوجوده منها: ما تقدم في كلام الباجي من أنه لا يقتضي إباحة ذلك؛ لأنه إنما سأل عن فعل ذلك جهلاً، وقد بين الترتيب في الحج فكان ذلك هو المشروع، ومنها: ما تقدم أيضاً في كلام الباجي من أنه لا يقتضي ذلك رفع الحرج في تقديم شيء ولا تأخيره غير المسألتين المنصوص عليهما؛ لأننا لا ندري عن أي شيء غيرهما مثل في ذلك اليوم، وجوابه إنما كان عن سؤال السائل، فلا يدخل فيه غيره، وبه حزم ابن التين إذ قال: إن هذا الحديث لا يقتضي رفع الحرج في غير المسألتين المنصوص عليهما، يعني التذكريتين في رواية مالك؛ لأنه خرج جواباً للسؤال ولا يدخل فيه غيره، وتعقبه الحافظ إذ قال: وكأنه غفل عن قوله في بقية الحديث: فما مثل عن شيء قدم ولا أخر، وكأنه حمل ما أهم فيه على ما ذكر، لكن قوله في رواية ابن جريج: "وأشبه ذلك" يرد عليه، ومنها: أنها بعمومها تخالف الآية الشريفة، فقد احتج الشعبي ومن تبعه في منع تقديم الحلق على غيره، لقوله تعالى: **فَمَنْ أَتَعْلَمُ إِلَّا وَسَكَنَهُ حَتَّى يُلَاحِظَ أَهْلَهُ مِنْهُ** (البقرة: ١٩٦) =

٥٥ قال: فمن حلق قبل الذبح أهرق دماً، رواه ابن أبي شيبة بسند صحيح، وتعقب الحافظ بأن المراد يبلوغ محله وصوله إلى الخلل الذي يخل فيه ذبحه وقد حصل، وأجاب عنه العيني بأنه ليس المراد الكلبي مجرد البلوغ إلى الخلل الذي يذبح فيه، بل المقصد الكلبي الذبح؛ ولذا لو بلغ ولم يذبح يجب عليه الفدية. قلت: وأيضاً لا بد من بلوغ الخلل في وقته، كما هو معلوم. فلو بلغ وذبح قبل الحج لا يجزئ عند أحد عن القرآن أو التمتع، ومعلوم أن وقت الذبح بعد الرمي إجماعاً. ومنها: أنه عذرهم لعدم شيوع أحكام المناسك، والدليل على ذلك كما في "العيني" ما رواه أبو سعيد الخدري قال: سئل رسول الله ﷺ وهو بين الجمرتين عن رجل حلق قبل أن يرمي، قال: لا حرج، وعن رجل ذبح قبل أن يرمي، قال: لا حرج، ثم قال: عباد الله، وضع الله حرجي في الصلوة والحج، وتعلموا مناسككم **هنا** من **دسكم** قال العيني: فدل ذلك على أن الحرج الذي رفعه الله عنهم إنما كان لجهلهم بأمر المناسك، لا لغیر ذلك؛ وذلك لأن السائلين كانوا أناساً أعراباً لا علم لهم بالمناسك، فأجابهم رسول الله ﷺ بقوله: لا حرج، يعني فيما فعلتم بالجهل، لا أنه أباح لهم ذلك فيما بعد، وحديث أبي سعيد أخرجه الطحاوي ثم قال: أفلا ترى أنه أمرهم بتعليم مناسكهم؛ لأنهم كانوا لا يحسنونها، فدل ذلك أن الحرج والضيق الذي رفعه الله عنهم هو لجهلهم بأمر مناسكهم، لا لغیر ذلك.

ومنها: ما في "البنية" عن "المستصفي": كان هذا في ابتداء الإسلام حين لم تستقر المناسك، دل عليه أنه **٥٦** سئل في ذلك الوقت سمعت قبل أن أطوف، فقال: **افعل ولا حرج**، وذلك لا يجوز بالإجماع، واليوم لا يفتي بحمله. ومنها ما قال ابن القيم: إن قول القائل: لم أشعر ففعلت ما يفيد أنه ظهر له بعد فعله أنه ممنوع من ذلك؛ فلذا قدم اعتذاره على سؤاله، وإلا لم يسأل أو لم يعتذر، لكن قد يقال: يحتمل أن الذي ظهر له مخالفة ترتيبه لترتيب رسول الله ﷺ فظن أن ذلك الترتيب متعين، فقدم ذلك الاعتذار وسأل عما يلزمه به، فينبى **٥٧** في الجواب عدم تعينه عليه بنفي الحرج، وأن ذلك الترتيب مستنون لا واجب، والحق أنه يحتمل أن يكون كذلك، وأن يكون الذي ظهر له كان هو الواقع، لا أنه عذرهم للجهل، وأمرهم أن يتعلموا مناسكهم، وإنما عذرهم بالجهل؛ لأن الحال إذ ذاك كان في ابتدائه، وإذا احتمل كلا منهما فالاحتياط اعتبار التعيين، والأخذ به واجب في مقام الاضطراب، فينبى الوجه لأي حنيفة. ومنها: ما أجاب به أكثر الشراح المالكية والحنفية من أن معنى الحرج الإثم، وهو المنفي ههنا. قال الأبي في "الإكمال": وقوله: "لا حرج" عندنا على نفي الإثم فقط. قال الشيخ في "الكوكب الدرر": وقال الإمام: إن أمثال هذه في أمثال هذه لا تعد حرجاً؛ فإنهم لما سمعوا الخطبة وعلموا الأحكام ووجدوهم خالفوا ما قال النبي ﷺ كبر عليهم أن لا يكونوا اكتسبوا من حجهم إلا مأثماً، وتخرجوا عن وجوب القضاء فدفعه النبي ﷺ وقال: لا حرج مما تخافون منه، وأما وجوب الدم فثبت عن ابن عباس فيؤخذ به، وبذلك جزم الطحاوي وغيره من الأئمة الأعلام أن المنفي هو الإثم فقط دون الفدية، وتعقبه الحافظ في "الفتح" -

= بقوله: والعجب ممن يحمل قوله: لا حرج على نفي الإثم فقط، ثم يخص ذلك ببعض الأمور دون بعض، فإن كان الترتيب واحداً يجب بتركه دم، فليكن في الجميع، وإلا فما وجه تخصيص بعض دون بعض مع تعميم الشارع الجميع بنفي الحرج، وأجاب عنه الزرقاني بأن مالكا خص من العموم تقديم الحلق على الرمي، فأوجب فيه القدية لعلة أخرى، وهي إلقاء التفت قبل فعل شيء من التحلل، وقد أوجب الله ورسوله القدية على المريض أو من برأسه أدى إذا حلق قبل التحلل مع حوار ذلك لغرضه، فكيف بالجاهل والناسي؟ وخص منه أيضاً تقديم الإفاضة على الرمي؛ لئلا يكون وسيلة إلى النساء والصيد قبل الرمي؛ ولأنه خلاف الواقع منه **§** وقد قال: **هذا على مناسكتكم**، ولم يثبت عنده زيادة ذلك في حديث الباب، فلا يلزمه زيادة غيره، وحاصل الجواب: أن أحاديث الباب لا تدل إلا على نفي الإثم فقط، وأما وجوب الدم في مواضع يجنبه أوجه ماله أو غيره، إنما أوجبه لدلائل وعلى آخر. وقال ابن دقيق العيد: ومن قال بوجوب الدم في العمدة والسيان؛ فإنه يحمل قوله **§** لا حرج على نفي الإثم، ولا يلزم من نفي الإثم نفي وجوب الدم، وادعى بعض الشارحين أن قوله **§** لا حرج ظاهر في أنه لا شيء عليه، وعلى ذلك نفي الإثم والدم معاً، وفيما ادعاه من الظهور بظرفه، وقد بارعه خصومه فيه بالنسبة إلى الاستعمال العربي؛ فإنه قد استعمل "لا حرج" كثيراً في نفي الإثم وإن كان من حيث الوضع اللغوي يقتضي نفي الضيق، نعم، من أوجب الدم وحمل نفي الحرج على نفي الإثم بشكل عليه تأخير بيان وجوب الدم؛ فإن الحاجة تدعو إلى بيان هذا الحكم، فلا يؤخر عنها بيانه، ويمكن أن يقال: إن ترك ذكره في الرواية لا يلزم منه ترك ذكره في نفس الأمر قلت: وذكر هذا الإيراد الحافظ ابن حجر أيضاً، ورد عليه العيني بوجه آخر، فقال: قال بعضهم: ونعقب بأن وجوب القدية يحتاج إلى دليل، ولو كان واحداً لبيته **§** حيث؛ لأنه وقت الحاجة، فلا يجوز تأخيره. قلت: الإثم دليل أقوى من قوله تعالى: **﴿وَلَا تُحْلِقُوا مَنَاسِكَكُمْ حَتَّىٰ تَصِلَ إِلَٰهَٰكُمْ﴾** (البقرة: 196) وبه احتج النحوي، فقال: فمن حلق قبل الدخ أحرق دماً، رواه ابن أبي شيبة عنه بسند صحيح. قلت: وتقدم الجواب عنه أيضاً في كلام الشيخ في "الكوكب" بأنه ثابت عن ابن عباس فيؤخذ به. قلت: ومما يستدل به على أن المراد نفي الإثم فقط لا غيره ما رواه أبو داود في معنى حديث الباب، فكان **§** يقول: لا حرج لا حرج، إلا على رجل افترض عرض رجل مسلم وهو طالم، فذلك الذي حرج وهلك، فهذا ينادي بأعلى صوت: أن النفي هو الإثم فقط؛ لأنه لم يقل أحد من السلف والخلف بوجوب الدم على من افترض عرض رجل مسلم. ومنها: ما هو المشهور على ألسنة مشايخ الدرر بأن فتوى الراوي إذا كان مخالفاً لروايته بعمل يفتواه، وهذا ابن عباس **§** الراوي لرواية الباب أفق بوجوب الدم.

٩٤٢ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَفَلَ مِنْ غَزْوٍ

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: وقد ورد الحديث مختصراً ومفصلاً بطرق عن عدة صحابة ذكرها العيني، "كان إذا قفل" بضاف فقاء على زنة رجوع ومعناه، والقفول الرجوع. "من غزو أو حج أو عمرة" ظاهره اختصاص ذلك بهذه الأمور الثلاث، وليس الحكم كذلك عند الجمهور، بل يشرع قول ذلك في كل سفر إذا كان سفر طاعة، كصفة الرحم وطلب العلم؛ لما يشمل الجميع من اسم الطاعة، وقيل: يتعدى أيضاً إلى المباح؛ لأن المسافر فيه لا ثواب له، فلا يمتنع عليه فعل ما يحصل له الثواب، وقيل: يشرع في سفر المعصية أيضاً؛ لأن مرتكبها أحوج إلى تحصيل الثواب من غيره، وهذا التعليل منعقب؛ لأن الذي يخصه بسفر الطاعة لا يمنع من سافر في مباح ولا في معصية من الإكثار من ذكر الله، وإنما النزاع في خصوص هذا الذكر في هذا الوقت المخصوص، فذهب قوم إلى الاختصاص؛ لكونها عبادات مخصوصة شرع لها ذكر مخصوص فنختص به، كالأذكار المأثور عقب الأذان وعقب الصلاة، وإنما اقتصر الصحابي على الثلاث؛ لاختصار سفر النبي ﷺ فيها، ولذا ترجم البخاري عليه في أبواب الدعوات: "باب الدعاء إذا أراد سفراً أو رجوعاً"، على أنه تعرض لما دل عليه الظاهر، فترجم في أواخر أبواب العمرة: "ما يقول إذا رجع من الغزو أو الحج أو العمرة"، كذا في "الفتح".

وقال العيني: ظاهره الاختصاص بهذه الثلاثة، وليس كذلك عند الجمهور، بل يقول ذلك في كل سفر، لكن قيده الشافعية بسفر الطاعة، كصلة الرحم وطلب العلم وغير ذلك، وقيل: يشرع في سفر المعصية أيضاً؛ لأن مرتكب المعصية أحوج إلى تحصيل الثواب. "يكبر" الله عز وجل "على كل شرف" بالشين المعجمة والراء المهملة المفتوحتين آخره فاء، هو المكان العالي "من الأرض ثلاث تكبيرات" أي يكرر التكبير ويستمطر منه المريد، ووقع عند مسلم في رواية علي بن عبد الله الأزدي عن ابن عمر في أوله من الريادة: كان إذا استوى على بعيره خارجاً إلى سفر كبير ثلاثاً، ثم قال: **سبحان الذي سحر لنا هذا** فذكر الحديث إلى أن قال: وإذا رجع قافلاً وزاد: **أنتون تائبون**، الحديث. "ثم يقول: لا إله إلا الله" بالرفع على الخبرية بـ "لا"، أو على البدلية من الضمير المستتر في الخبر المقدر، أو من اسم لا باعتبار محله، "وحدّه" حال أي منفرداً "لا شريك له" عفاً؛ لاستحالة، ونقل **﴿وَاللَّهُمَّ لَهُ وَاحِدٌ﴾** (القرة: ١٦٣) **﴿وَلَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾** (الأنبياء: ٢٢) في آيات أخر، وهو تأكيد لوحدة؛ لأن المتصف بها "لا شريك له" له الملك "يضم الميم، السلطان والقدرة وأصناف المخلوقات و"له الحمد" قال الباجي: الألف واللام في كل واحد منهما للجنس، فجعل جنس الملك وهو جميعه لله تعالى؛ لأنه لا ملك لأحد على الحقيقة إلا له، وجعل جميع الحمد لله عز وجل؛ فإن أحداً لا يستحق الحمد على الحقيقة سواه، وإنما يحمد غيره لما أمر الله أن يحمد. زاد في رواية للقطراني: **حيي ويحيى وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير**، إعلام أنه هو القدير على ما كان يعدهم به من نصر عبده، وإظهاره على الدين كله، وإذكارهم بما أخبرهم به من عظيم قدرته تعالى، وأنه لا يغلب من ينصره، ولا ينصر من حاربه. "أنتون" بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي نحن أنتون، جمع أنت بوزن راجع، -

أَوْ حَجَّ أَوْ عُمْرَةً يُكَبِّرُ عَلَى كُلِّ شَرْفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، آتِبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ. ^{من إظهار دينه} ٩٤٣ - **مالك** عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيْن عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِامْرَأَةٍ وَهِيَ فِي مِحْفَتِهَا، فَقِيلَ لَهَا: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

= ومعناه أي راجعون إلى الله، وليس المراد الإخبار بمحض الرجوع؛ فإنه تحصيل الحاصل، بل الرجوع في حالة مخصوصة، وهي تلبسهم بالعبادة المخصوصة والاتصاف بالأوصاف المذكورة، كذا في "الفتح". وقال النجاشي: فيه إيهام بمعنى الرجوع إلى الوطن، وفي "المعلاني" عن أبي زيد: آب يؤوب إيابا، وقال غيره: آب يقبب إيابا، وفسره عامة الشراح كالقاري والباحي وغيرهما بالرجوع إلى الوطن فقط، "تائبون" من التوبة، وهي الرجوع عما هو مذموم شرعا إلى ما هو محمود شرعا، وفيه إشارة إلى التقصير في العبادة، فيكون في حق كل رجل بحسب مرتبته، كما أشير إليه في قوله ﷺ: إِنْ تَعَلَّقَ عَنِي قَبْلِي، وَإِنْ لَأَسْلَمَ اللَّهُ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ الْأَغْرَ الْمُرِّي، وأخرج البخاري وغيره بطرق عن عائشة مرفوعا: لَا يَدْخُلُ أَحَدُ الْحِلَّةِ عِصْمَةً قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: وَلَا أَنْتَ إِلَّا أَنْ تَعْمِدَ إِلَى عُمْرَةٍ وَرَحَلَةٍ، أَوْ قَالَ ﷺ: تَوَاضَعُوا أَوْ نَعْلِمْهَا لَأَمْتِهِ، أَوْ الْمُرَادُ الْأُمَّةُ، وَقَدْ تَسْتَعْمِلُ التَّوْبَةُ لِإِرَادَةِ الاستمرار على الطاعة. "عابدون" أي لمعبودنا خاصة دون من سواه. "ساجدون" أي لمقصودنا، وفي رواية "الترمذي": سائحون - بدل ساجدون - جمع سائح، من ساح الماء يسبح إذا جرى على وجه الأرض، أي سائرون لمطلوبنا ودائرون لمحبوينا، كذا في "المرفأة". "لربنا حامدون" كلها مرفوع بتقدير "نحن"، و"لربنا" إما خاص بقوله: "ساجدون" أو عام لسائر الصفات على سبيل التنازع، كذا في "العمي". "صدق الله وعده" أي في ما وعده به من إظهار دينه، في قوله: **وَعَدَكُمْ اللَّهُ بِمَا عَدَّتْكُمْ** (الفتح: ٢٠) وقوله عز اسمه: **وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنْ تَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ** (التور: ٥٥) وهذا في سفر الغزو، ومناسبتة لسفر الحج أو العمرة قوله تعالى: **لَا تَحِلُّ لُفْتُ الشَّجَرِ الْحَرَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ** (الفتح: ٢٧). "ونصر عبده" يريد نفسه النفيسة، "وهزم الأحزاب وحده" أي من غير فعل أحد من الأدميين.

وهي في محففتها: بكسر الميم، كما جزم به الجوهرى وغيره، وحكي في "المشارك" الكسر والفتح بلا ترجيح. قال ابن عبد البر في "التمهيد": هي شبه بالهودج، وقيل: الخفة لا غطاء عليها، وفي "اليدل" عن "القاموس": بالكسر مركب للنساء كالهودج، إلا أنها لا تقبب. "فقيل لها: هذا رسول الله ﷺ"، وتقدم ما في مسلم وغيره، فقال: **من تقدم؟** فقالوا: المسلمون، فقالوا: من أنت؟ قال: رسول الله ﷺ، قال القاضي عياض: يحتمل أن هذا اللقاء =

فَأَخَذَتْ بِضُغَيْ صَبِيٍّ كَانَ مَعَهَا، فَقَالَتْ: أَلَيْهَا حَجٌّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ! وَلَكِ أَجْرٌ.
 ٩٤٤ - مَالِك عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عُبَيْلَةَ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَرِيرٍ: أَنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا رَئِيَ الشَّيْطَانُ يَوْمًا هُوَ فِيهِ أَصْغَرُ وَلَا أَذْهَرُ وَلَا أَحَقَرُ وَلَا أَغْيَظُ

= كان ليلاً فلم يعرفوه. ويحتمل فخاراً لكنهم لم يروه. قبل ذلك لعدم هجرهم، فأسلموا في بلدانهم
 ولم يهاجروا قبل ذلك، كذا في التووي. قال الباجي: فقد كانت قبيل آمن به ولم تره ولم تعرف عينه فلذلك
 أخبرت به، "فأخذت بضغى صبي" بفتح الضاد المعجمة وسكون الموحدة، وفتح العين المهملة، مثني باطنا
 الساعد، وفي "الغلي" عن "النهاية": يسكون الياء وسط العضد، وقيل: هو ما تحت الإبط باطن الساعد "كان
 معها"، وفي "آي داود": ففرغت امرأة، فأخذت عضد صبي فأخرجته من عفتها، وهو بكسر الزاي أي دعرت
 خوفاً أن يقوته المصطفى، ويتعذر عليها سؤاله، ويحتمل أن المراد بالفرع هنا الاستغانة والانتحاء، أي استغانت
 به، أو بادرت، أو فصدته. قاله الزرقاني. "فأخذت بضغى صبي" فاعل الظرف، لاعتماده على المرأة، كذا في
 "الغلي"، ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخر، أو "لهذا" خبر مقدم. "يا رسول الله" سؤال عن حكم الصبي، هل تصح
 منه هذه العبادة؟ وإنما أرادت به الحج المشروع، فـ"قال" في الجواب: "نعم!" وزاد "ولك أجر" ترغيباً لها، قال
 عياض: والأجر لها فيما تنكفه من أمره في ذلك وتعليمه وتغيبه ما يجنب المحرم.

ما رئي: بناء المجهول، "الشيطان يوماً" أي في يوم، "هو فيه أصغر" الجملة صفة "يوماً" أي أذل وأحقر، مأخوذ من
 الصغار، بفتح الصاد المهملة، وهو أهوان والذل، كما جزم به عامة شراح الحديث القاري والزرقاني وصاحب
 "الغلي" وغيرهم، وقال الباجي: يحتمل وجهين: أن يريد الصغار والخزي والذل، ويحتمل أن يريد به تضاوله وصغر
 جسمه وإن ذلك يصيبه عند نزول الملائكة وإغصاب نزولها له، "ولا أذهر" بسكون الدال وفتح الحاء وبالألف
 مهملات، اسم تفضيل من الدحر وهو الظود والإبعاد، والمعنى: أي أبعد من الخير، ومنه قوله تعالى: **مَنْ كَلَّ**
حَاسِبٌ ذُنُوبُهُ (الصافات: ٥٨) وقوله تعالى: **وَأُخْرِجْهُمْ مِنْهَا** (الاعراف: ٣١) **لَمَّا دُمِيتُمْ مَقْدَحُكُمْ** (الأعراف: ١٨)
 وقال الطيبي: الدحر الدفع بعنف وإهانة، "ولا أحقر" أي أذل وأهوان عند نفسه؛ لأنه عند الناس حقير أبداً، قاله
 الزرقاني. وقال الباجي: يحتمل الوجهين المتقدمين في أصغر "ولا أعبط"، أي أشد غبطة محيطاً بكبدته وهو أشد
 الخلق "منه"، أي من الشيطان نفسه "في يوم عرفة"، وفي "المصاييح": يوم عرفة، قال شارحه: نصب ظرفاً
 لـ"أصغر" أو لـ"أعبط" أي الشيطان في عرفة أبعد مراداً منه في سائر الأيام، وتكرار المنفيات للمبالغة في المقام،
 قاله القاري. "وما ذلك" أي وليس ما ذكر له "إلا لما رأي" ببناء الفاعل من الماضي وفي "المشكاة" برواية "الموطأ"
 "إلا لما برى" أي لأجل ما يعلم، قاله القاري، ويحتمل عين الرؤية، كما يأتي، "من تنزل الرحمة" على الخاص
 والعام بحسب المراتب "وتجاوز الله" عز وجل "عن الذنوب العظام"، قال القاري: فيه إيماء إلى غفران الكبائر، =

مَنْهُ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِمَا رَأَى مِنْ تَنْزِيلِ الرَّحْمَةِ، وَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْ الذُّنُوبِ الْعِظَامِ إِلَّا مَا رَأَى يَوْمَ بَدْرٍ، قِيلَ: وَمَا رَأَى يَوْمَ بَدْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَمَا إِنَّهُ قَدْ رَأَى جِبْرِيلَ يَزَعُ الْمَلَائِكَةَ.

٩٤٥ - **مالك** عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ بْنِ أَبِي رَيْعَةَ، عَنْ طَلْحَةَ ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَرِيرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَفْضَلُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ،

= وقال الزرقاني: أي يرى الملائكة البازلين لها على الوافقين بعرفة وهو لعنه الله لا يحب ذلك، وليس المراد أنه يرى الرحمة بنفسها، ولعله رأى الملائكة تنسط أجنحتها بالدعاء للحاج، ويحتمل أنه سمع الملائكة تقول: غفر هؤلاء، أو نحو ذلك، فعلم أنهم نزلوا بالرحمة ورؤيته الملائكة للغيظ لا للإكرام، قاله أبو عبد الملك البوني. "إلا ما رأي"، بناء المجهول، وفي نسخة: "إلا ما رأى"، بناء الفاعل "يوم بدر"، قال الطيبي: أي ما رأي الشيطان في يوم أسوأ حالا منه في ما عدا يوم بدر، وهو أول غزوة وقع فيها القتال وكانت في ثمانية الهجرة. "قيل: وما رأى"، بناء المعلوم أي قالت الصحابة وما رأي الشيطان "يوم بدر" حتى صار لأحله أسوأ حالا "يا رسول الله ﷺ" قال: "أما" بالتحفيف "إنه قد رأى جبريل يزع" بفتح الياء والزاي المعجمة، فعين مهملة، أي يصف الملائكة، قال القاري: أصله يززع أي يكفهم فيحس أولهم على آخرهم، ومنه الوازع، وهو الذي يتقدم الصف فيصلحه، ويقدم في الخيش ويؤخره، ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُزْعَجُ آلُ كَثُوتَ﴾ (المل: ١٧) قاله الطيبي أي برئهم ويسويهم ويكفهم عن الانتشار ويصفهم للحرب. وفي "المحلى" عن "القاموس": الوازع: الواجر، ومن يدير أمور الخيش ويرد من شذ منهم، وقال الزرقاني، قيل: معناه يكفهم، قال ابن حبيب: وليس كذلك: إذ لو رأى ذلك لأحبه، ولكنه رآه يعيهم للقتال والمعني يسمي وازعا.

أفضل الدعاء: مبتدأ وخبره "دعاء يوم عرفة"، الإضافة بمعنى "في"، قال الباجي: أي أعظمه ثوابا وأقربه إجابة، ويحتمل أن يريد به اليوم، ويحتمل أن يريد الحاج خاصة، قاله الزرقاني، "وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي"، ولفظ حديث علي: أكثر دعائي ودعاء الأنبياء قبل معرفتي لا إله إلا الله وحده لا شريك له، زاد في حديث أبي هريرة: له الملك ولد الحمد، يحيى ويميت، يمد الخير، وهو على كل شيء قدير. وكذا في حديث علي عليه السلام: لكن ليس فيه "يحيى ويميت"، قال ابن عبد البر: يريد أنه أكثر ثوابا، ويحتمل أن يريد أفضل ما دعا به، والأول أظهر؛ لأنه أورده في تفضيل الأذكار بعضها على بعض، هكذا حكاه الزرقاني عن ابن عبد البر، وهكذا هو لفظ الباجي وزاد، ويحتمل أن يخص هذا الدعاء بأنه أفضل ما دعا به هو والنبيون قبله، يعني أن الأنبياء عليه السلام يدعون بأفضل الدعاء ويهدون إليه فإذا كان أفضل دعائهم فهو أفضل الدعاء، وحكى الزرقاني عن ابن عبد البر: فيه تفضيل الدعاء بعضها على بعض وأن ذلك أفضل الذكر، لأنها كلمة الإسلام والتقوى، وإليه ذهب جماعة.

وَأَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ.

٩٤٦ - مَالِك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ابْنُ حَظَلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اقْتُلُوهُ.

دخول مكة: في رمضان سنة "عام الفتح" أي فتح مكة، وقد خرج إليها لعاشر رمضان، كما تقدم بيانها في باب صلاة الضحى. "وعلى رأسه المغفر" بكسر ميم وسكون غين معجمة وفتح فاء آخره راء، قال صاحب "الحكم": ما يجعل من فضل درع الحديد على الرأس مثل القلنسوة، وقال في "التمهيد": ما غطى الرأس من السلاح كالبيضة وشبهها من حديد كان أو غيره، قاله الزرقاني، وقال الحافظ: رُرد يسج من الدروع على قدر الرأس، وقيل: هو رفرف البيضة، قاله في "الحكم"، وفي "المشارك": هو ما يجعل من فضل دروع الحديد على الرأس، مثل القلنسوة. "فلما نزعه" أي قلع المغفر وأزاله عن رأسه، "جاءه رجل" قال الحافظ: لم أقف على اسمه إلا أنه يحتمل أن يكون هو الذي يأسر قتله، وقد حزم الفاكهي في "شرح العمدة" بأن الذي جاء بذلك هو أبو برزة الأسلمي، وكأنه لما رجح عنده أنه هو الذي قتله رأى أنه هو الذي جاء مخبراً بقصته، ويوشحه قوله في رواية يحيى بن قزعة في "المغازي" فقال: اقتله، بصيغة الإفراد، على أنه اختلف في اسم قتله، وقال العيني: قوله: جاءه رجل، هو أبو برزة الأسلمي، بفتح الموحدة وسكون الراء وفتح الزاي، واسمه نضلة بن عبيد، وحزم به الكرمانى والفاكهي في "شرح العمدة"، وتبعه الزرقاني وقال: كذا ذكره ابن طاهر وغيره، وقيل: اسمه سعيد بن حريث، "فقال" له ﷺ "يا رسول الله! ابن حطل" مبتدأ، وخبره "متعلق بأستار الكعبة" وهو بالخاء المعجمة والطاء المهملة المفتوحتين، كان اسمه عبد العزى، فلما أسلم سماه النبي ﷺ عبد الله، ومن قال: اسمه هلال، التمس عليه بأخ له سمي بذلك، بين ذلك الكلبي في النسب، وقيل: هو عبد الله بن هلال بن حطل، وقيل: غالب بن عبد الله بن حطل، واسم حطل: عبد مناف من بني تيم بن فهر بن غالب، كذا في "الفتح"، وهو أحد من أهدر دمه يوم الفتح، وقال: لا أو منهم في حل ولا حرم، وكانوا جماعة، "متعلق بأستار الكعبة" وكان تعلقه بها استحارة بها، وذكر الواقدي أنه خرج إلى الخدمة؛ ليقاتل على فرس ويده قنّاق، فلما رأى حيل الله والقتال دخله رعب حتى ما يستمسك من الرعدة، فرجع حتى انتهى إلى الكعبة، فترل عن فرسه وطرح سلاحه ودخل تحت أستارها، فأخذ رجل من بني كعب سلاحه وفرسه، فاستوى عليه وأخبر النبي ﷺ بذلك. "فقال رسول الله ﷺ: اقْتُلُوهُ" زاد الوليد بن مسلم عن مالك: فقتل، أخرجه ابن عائد وصححه ابن حبان، قاله الحافظ، وذلك لما تقدم أنه كان ممن أهدر دمه.

قَالَ مَالِكُ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ مُحَرَّمًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ مَالِكُ: فِي سَبَبِ كَوْنِ الْمَغْفَرِ عَلَى رَأْسِهِ، وَزَادَتْ فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْهِنْدِيَّةِ مِنَ الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ بَعْدَ ذَلِكَ "قَالَ ابْنُ شِهَابٍ"، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي شَيْءٍ مِنَ النُّسخِ الْمِصْرِيَّةِ مِنَ الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ، وَالنُّصُوبِ حَذْفُهَا؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ الْأَوَّلِيَّ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ قُرْعَةَ عَنْ مَالِكٍ نَفْسَهُ دُونَ ابْنِ شِهَابٍ، وَهَكَذَا حَكَى أَحَدٌ مِنَ الشُّرَاحِ هَذَا الْكَلَامَ مِنْ مَالِكٍ لَا عَنْ ابْنِ شِهَابٍ "وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ مُحَرَّمًا" أَيَّ يَوْمٍ فَتَحَ مَكَّةَ "مَحْرَمًا" إِذْ لَمْ يَرَوْا أَحَدًا أَنَّهُ تَحَلَّلَ يَوْمَئِذٍ مِنْ إِحْرَامِهِ، وَقِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُحَرَّمًا، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ الْمُغْفَرُ لِلضَّرُورَةِ، أَوْ أَنَّهُ مِنْ خَوَاصِهِ ﷺ، فَالْهَيْبِيُّ، وَقَالَ الْبَاهِيُّ: دَخُولُهُ ﷺ مَكَّةَ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمَغْفَرُ يَقْتَضِي أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُحَرَّمٍ وَهُوَ الْأَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرَوْا أَحَدًا أَنَّهُ تَحَلَّلَ مِنْ إِحْرَامِهِ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: **إِنَّمَا أَحَلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ غَيْرِي**، فَعَلِمَ هَذَا أَنَّ دَخُولَ مَكَّةَ عَلَى غَيْرِ إِحْرَامٍ خَاصٌّ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَلِذَا قَالَ مَالِكُ: لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَئِذٍ مُحَرَّمًا وَقَدْ كَانَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ غُطِيَ رَأْسُهُ لِأَذَى اضْطَرَّهَ إِلَى ذَلِكَ، وَافْتَدَى لَوْ ثَبَتَ أَنَّهُ دَخَلَ مَكَّةَ مُحَرَّمًا، وَدَخُولَ مَكَّةَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ، الضَّرْبِ الْأَوَّلُ: أَنْ يَرِيدَ دَعْوَهَا لِلنِّسْكَ فِي حَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَهَا إِلَّا مُحَرَّمًا، فَإِنْ تَحَاوَرَ الْمُبْقَاتُ غَيْرَ مُحَرَّمٍ فَعَلِيهِ دَمٌ. وَالضَّرْبُ الثَّانِي: أَنْ يَدْخُلَهَا غَيْرَ مُرِيدٍ لِلنِّسْكَ وَإِنَّمَا يَدْخُلُهَا لِحَاجَةٍ تَتَكَرَّرُ، كَالْخَطَّائِينَ وَأَصْحَابِ الْفَوَاحِشِ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ لَهُمْ دَعْوُهَا غَيْرَ مُحَرَّمِينَ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ كَانَتْ تُلْحِقُهُمُ بِالْإِحْرَامِ مَتَى احْتِاجُوا إِلَى دَعْوِهَا تَتَكَرَّرُ ذَلِكَ. وَالضَّرْبُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَدْخُلَهَا لِحَاجَتِهِ وَهِيَ مِمَّا لَا تَتَكَرَّرُ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَدْخُلَهَا إِلَّا مُحَرَّمًا؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي إِحْرَامِهِ، وَإِنْ دَخَلَهَا غَيْرَ مُحَرَّمٍ فَهَلْ عَلَيْهِ دَمٌ أَوْ لَا؟ الظَّاهِرُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَقَدْ أَسَاءَ، وَفِي "الْمُدَايَةِ": الْأَفَاقِي إِذَا انْتَهَى إِلَيْهَا أَيُّ الْمَوَاقِفِ عَلَى قَصْدِ دَخُولِ مَكَّةَ، عَلَيْهِ أَنْ يَجْرِمَ، فَقَصْدُ الْحَجِّ أَوْ الْعَمْرَةِ أَوْ لَمْ يَقْصُدْ، عِدَانًا لِقَوْلِهِ ﷺ: **لَا يَحَاجِبُ أَحَدُ الْمُبْقَاتِ إِلَّا مُحَرَّمًا**، وَمَنْ كَانَ دَاخِلَ الْمُبْقَاتِ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ لِحَاجَتِهِ، "وَاللَّهُ أَعْلَمُ" هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْهِنْدِيَّةِ وَالْمِصْرِيَّةِ، وَزَادَ فِي النُّسخِ الْهِنْدِيَّةِ عَلَى ذَلِكَ رَقْمَ النُّسخَةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْإِمَامَ مَالِكًَا ﷺ حَزَمَ مِمَّا سَبَقَ، وَزَادَهُ لِلتَّبَرُّكِ لَا لِلتَّنَادُدِ، وَفِي رِوَايَةِ "الْبُخَارِيِّ" عَنْ يَحْيَى بْنِ قُرْعَةَ عَنْ مَالِكِ الْمُسْتَقْدَمَةِ: قَالَ مَالِكُ: "وَلَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ" فِيمَا نَرَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ، "يَوْمَئِذٍ مُحَرَّمًا" قَالَ الْهَيْبِيُّ: قَوْلُهُ: "فِيمَا نَرَى" عَلَى صِيغَةِ الْجَهْلِ أَيْ نَظُنُّ، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ مَالِكٍ حَزَمًا عِنْدَ الدَّارِ قُطَيْبِيٍّ بِإِسْقَاطِ "فِيمَا نَرَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ"، وَصَرَّحَ جَابِرٌ عَمَّا حَزَمَ بِهِ مَالِكُ أَوْ ظَنَّهُ فَقَالَ: بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، كَمَا فِي "مُسْلِمٍ" وَغَيْرِهِ، وَدَعْوُهَا بِلا إِحْرَامٍ مِنَ الْخِصَالِ النَّبَوِيَّةِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَخَالَفَ ابْنُ شِهَابٍ فَأَحْزَرَ ذَلِكَ لَغَيْرِهِ، قَالَ أَبُو عَمْرٍ: لَا أَعْلَمُ مَنْ تَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَرَوَى عَنْ الشَّافِعِيِّ، وَالْمَشْهُورُ عَنْهُمَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا بِإِحْرَامٍ؛ فَإِنْ دَخَلَهَا أَسَاءَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ عِنْدَهُ وَعِنْدَ مَالِكٍ وَجَمَاعَةٍ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: عَلَيْهِ حُجَّةٌ أَوْ عَمْرَةٌ. قُلْتُ: وَلَفْظُ حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ: "دَخَلَ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سُودَاءُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ"، وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي "مَوْطِئِهِ" بَعْدَ حَدِيثِ الْبَابِ: **إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ حِينَ فَتَحَهَا غَيْرَ مُحَرَّمٍ، وَلِذَلِكَ دَخَلَ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمَغْفَرُ،**

- ٩٤٧ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَقْبَلَ مِنْ مَكَّةَ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِقُدَيْدٍ جَاءَهُ خَبْرٌ مِنَ الْمَدِينَةِ فَرَجَعَ فَدَخَلَ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ. **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِمِثْلِ ذَلِكَ.
- ٩٤٨ - **مالك** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ الدَّيْلِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرَانَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: عَدَلَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَأَنَا نَازِلٌ تَحْتَ شَجَرَةٍ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، ..

= وقد بلغنا أنه حين أحرم من حين قال: **هذه العمرة لدخول مكة** يعني يوم الفتح، فكذلك الأمر عندنا، من دخل مكة بغير إحرام فلا بد له من أن يخرج فيهل بعمرة أو حجة؛ لدخوله مكة بغير إحرامه، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، وسيأتي بعد الأثر الآتي شيء من ذلك.

أقبل: أي توجه "من مكة" المكرمة يريد المدينة المنورة، "حتى إذا كان بقديد" بضم القاف مصغراً، قرية جامعة بين الحرمين. قال الحموي: تصغير القد أو القدد، اسم موضع قرب مكة. "جاءه خبر" مانع عن السفر إلى المدينة "من المدينة"، قال الباجي: وذلك الخبر الذي ورد عليه يقتضي أن يكون اقتضى رجوعه إلى مكة؛ لامتناع وصوله إلى المدينة، وبمقتضى أن يكون اقتضى رجوعه إلى مكة ليخرج إلى المدينة على غير الصفة التي كان خرج عليها، أو ليستصحب ما لم يكن استصحابه، أو ليقدم ما لم يكن يقدمه، قلت: والأول هو المتعين لما في "الزرقاني": "جاءه خبر من المدينة بالفتنة"، كما في رواية عبد الرزاق عن عبيد الله عن نافع "فرجع" عن الطريق "فدخل مكة بغير إحرام" وهو المقصود بالأثر قلت: واستدل بأثر الباب من أباح دخول مكة بغير إحرام، كما فعله البخاري وغيره، ولا يلزم ذلك الخفية، قال صاحب "المحلى على الموطأ": وتأويله عند الخفية: إن قديدا واقع بين الميقات ومكة، ويجوز دخولها عندهم غير محرم لمن هو داخل المواقيت، قال محمد في "موطنه" بعد أثر الباب: وهذا نأخذ، من كان في المواقيت أو دولا إلى مكة ليس بينه وبين مكة وقت من المواقيت التي وقفت، فلا بأس أن يدخل مكة بغير إحرام، وأما من كان خلف المواقيت أي وقت من المواقيت التي بينه وبين مكة فلا يدخل مكة إلا بالإحرام، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، وفي "التعليق الممجد": وبه قال الجمهور، قلت: وبه حزم الزرقاني وغيره.

عدل إلي: بشد الياء أي رجع إلى جاني "عبد الله بن عمر" بن الخطاب "وأنا نازل تحت سرحة" هكذا في النسخ المصرية، وهو بفتح السين والحاء المهملتين بينهما راء مهملة ساكنة: شجرة طويلة لها شعب، وفي "الجمع": شجرة ضخمة، وفي النسخ الهندية: تحت شجرة، والأوجه الأول، "بطريق مكة" قال الباجي: وإنما عدل إليه عبد الله بن عمر لما كان عنده من العلم ليختبر إن كان ذلك أنزله، أو أنزله الظل فيعلمه بما عنده في ذلك اغتناما للأحرار حرصا على تعليم العلم، ولعل ابن عمر قد قصد مع ذلك التبرك بالوصول إليها وذكر الله عندها، لما كان عنده من علم فضلها إن كانت السرحة متعينة عنده، أو لظنه أنها تلك؛ لعدم مثلها في تلك الجهة، أو لعله رجا أن يكون عند عمران الأنصاري علم بعينها، "فقال: ما" السبب الذي "أنزلك"، أفاد والذي المرحوم في ما حكى =

فَقَالَ: مَا أُنْزِلُكَ تَحْتَ هَذِهِ السَّرْحَةِ؟ فَقُلْتُ: أَرَدْتُ ظِلَّهَا، فَقَالَ هَلْ غَيْرُ ذَلِكَ؟
 فَقُلْتُ: لَا، مَا أُنْزِلُكَ إِلَّا ذَلِكَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.....

عن شيخه في تقرير "النسائي": سألته لظنه أن نزوله ههنا لفهمه أن المذكور في الرواية هو هذا الخلل ولم يكن كذلك، "تحت هذه السرحة" تظاهرت النسخ ههنا بلفظ السرحة، "فقلت: أردت ظلها" أي نزلت ههنا لأستريح بظلها، "فقال هل غير ذلك؟" بنصب "غير"، أي هل أردت غير ذلك؟ كذا في "المحلى"، وأعرب في النسخ بالرفع أي هل أنزلك غير ذلك؟ "فقلت: لا" أردت غيرها و"ما أنزلني" تحتها "إلا ذلك"، وسأل ذلك اختياراً لما عند عمران في ذلك، فلما قال: "أردت ظلها" استفهمه إن كان اقترن بذلك غرض آخر من تتركها، أو معرفة شيء مما يرجى عندها؛ فإنه يجتمع فيه الأمران لمن قصد ذلك ونواه، "فقال عبد الله بن عمر" رضي الله عنه "قال رسول الله ﷺ: إذا كنت بصيغة الخطاب "بين الأخشبين"، بالمعجمين، قال الجحد: هما جبلا مكة أبو قبيس والأحمر وجبلا منى، وفي "المجمع": الأخشب كل جبل خشن غليظ، وقال ابن وهب: أراد هما الخبلين اللذين تحت العقبة منى فوق المسجد، والأخاشب: الجبال، وقال إسماعيل: الأخاشب يقال: إنها اسم لجبال مكة ومنى خاصة، وقال الحموي: الأخاشب - بالشين المعجمة والياء الموحدة - والأخشب من الجبال الخشن والغليظ، ويقال: هو الذي لا يرتقي فيه، والخشب: الغليظ الخشن من كل شيء، والأخشبان ثنية الأخشب، وهما جبلان يضافان نارة إلى مكة وتارة إلى منى، وهما واحد، أحدهما أبو قبيس والآخر قعيقعان، ويقال: بل هما أبو قبيس والجبل الأحمر المشرف هنالك، ويسميان الجبجبان أيضاً منى، وفي النسخ الهندية: "من منى"، وتقدم ما قال ابن وهب: إنهما تحت العقبة منى.

"ونسخ" نداء معجمة في جميع النسخ الهندية والمصرية غير "المنتقى"، ففيها بالحاء المهملة ولم بضبطه، وضبطه الزرقاني بالمعجمة، وفسره بـ "أشار"، وبذلك فسر الباجي وغيره من شراح "الموطأ"، وضبطه في بين سطور "النسائي" نداء مهملة، وفسره بـ "ضرب" ورمى بيده، قال الباجي: يريد أشار، ولعله أراد البعد عن الموضع الذي كان به، حين أشار نحو المشرق، قال البوي: أحسب أن ابن عمر ظن أن عمران يعلم الوادي الذي فيه المزدلفة؛ ولذلك ما كرر عليه السؤال. "فإن هناك وتدبا يقال له: السرر"، قال الحموي: بكسر أوله وفتح ثانيه، وهو من السرة التي تقطعها القابلة، والمقطوع سر، والباقي سرة، والسرر الموضع الذي سر فيه الأنبياء، وهو على أربعة أميال من مكة، وفي بعض الحديث أنه بالمازمين من منى، كانت فيه دوحة، وكان عبد الصمد بن علي اتخذ عليه مسجداً. "به سرحة" كذا في النسخ الهندية، وفي النسخ المصرية: "به شجرة سر" بناء المجهول "تحتها" أي تحت هذه الشجرة "سبعون نبيا" أي ولدوا تحتها فقطع سرهم - بالضم - وهو ما تقطعه القابلة من سره الصبي، كما في "النهاية" و"المجمع" وغيرهما. وقال مالك: بشرنا تحتها بما يسرهم، قال ابن حبيب: فهو من السرور، أي تنبؤوا تحتها واحدا بعد واحد، فسرّوا بذلك قلت: لكن عامة أهل اللغة وشراح الحديث على الأول.

إِذَا كُنْتَ بَيْنَ الْأُخْشَبَيْنِ مِنْ مَنَى - وَتَفَخَّ بِيَدِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ - فَإِنَّ هُنَاكَ وَادِيًا يُقَالُ لَهُ: السَّرَرُ، بِهِ سَرَحَةٌ سُرٌّ تَحْتَهَا سَبْعُونَ نَبِيًّا.

٩٤٩ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ^{قضى بضم أو بفتحين} ^{شعر عظيم}

عمر بن الخطاب: "مر" بناء الفاعل من المرور، "بامرأة مجذومة" أصاها داء الجذام يقطع اللحم ويسقطه، "وهي تطوف بالبيت" الظاهر للنطوع؛ فإن الطواف الواجب لا يمنع منه، "فقال لها: يا أمة الله! لا تؤذي الناس" بريح الجذام، "كأن جلست" بكسر ناء الخطاب، "في بيتك" كان غيرا لك، ولفظة "لو" للنهي، فلا جواب لها، ونهى كان امتثالا لقوله **﴿قُلْ هِرْ مِنْ الْمَجْدُومِ قِرَارُكَ مِنَ الْأَسَدِ﴾** رواه البخاري من حديث أبي هريرة **﴿عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾**، ولما كان منع الطائفين بأسرها مشكلا، أمرها بالقيود في بيتها. "فجلست، فمر بها رجل" لم يسم، "بعد ذلك" أي بعد نهي عمر برمان "فقال لها: إن الذي كان هناك" عن الطواف "قد مات فاحرجي"، للطواف، قال الزرقاني: لعله جاهل أو رجل سوء أو يكون مخفرا لها، فإله أبو عبد الملك، "فقلت: ما كنت لأطيعه حيا وأعصيه ميتا؛ لأنه إنما أمر بحق، قال الباجي: قوله للمجذومة: "يا أمة الله! لا تؤذي الناس" على سبيل الرفق بها في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عرض عليها بالرفق ما هو أرفق بها فأطاعته، وقولها: ما كنت لأطيعه إلخ، تريد أنها إنما أطاعته؛ لأنه أمرها بالحق، وذلك يوجب عليها امتثال ما أمر به في كل وقت في حياته وبعد موته.

قال أبو عمر: فيه أنه يحال بين المجذوم ومخالطة الناس؛ لما فيه من الأذى وهو لا يجوز، وإذا منع أكل الثوم من المسحذ وكان رعا أخرج إلى البقيع في العهد النبوي فما ظنك بالجدام؟ وهو عند بعض الناس بعدي وعند جميعهم يؤذي، وآلان عمر **﴿عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾** للمرأة القول بعد أن أحبرها أنها تؤذي؛ لأنه لم يتقدم إليها ورحمها للبلاء الذي بها، وقد عرف منه أنه كان يعتقد أن شيئا لا يؤذي، وكان يجالس معيقيا الدوسي ويؤاكله ويشاربه، وربما وضع فمه على موضع فمه، وكان على بيت ماله، ولعله علم من عقلها ودينها أنها تكتفي بإشارته فلم يجتحم إلى نهيبها، ألم تر إلى أنه لم تغطي فراسته فيها فأطاعته حيا وميتا، قلت: وما حكى عن عمر أنه كان يجالس معيقيا بخالفه ما قال الحافظ: أخرج الطبري من طريق معمر عن الزهري أن عمر قال لمعيقب: اجلس مني قيد رمح، ومن طريق خارجة بن زيد كان عمر يقول نحوه، وهما أثران منقطعان، ويمكن الجمع بينهما بأن الأمر بخلوته قيد رمح كان لمصالح دعت من الأذى ورعاية الناس وغير ذلك، وإلا فالمعروف من مذهب عمر أن الأمر بالاحتساب عن المجذوم منسوخ، فقد قال الحافظ تحت حديث البخاري عن أبي هريرة مرفوعا: **﴿هِرْ مِنْ الْمَجْدُومِ كَمَا تَهْرُ مِنَ الْأَسَدِ﴾** قال عياض: اختلف الأثر في المجذوم فحاه عن جابر أن النبي **﴿ﷺ﴾** أكل مع مجذوم وقال: **﴿تَقَى اللَّهُ وَلَوْ كَلَا عَلَيْهِ﴾** قال: فذهب عمر وجماعة من السلف إلى الأكل معه، ورأوا أن الأمر باحتسابه منسوخ، ومن قال بذلك عيسى بن دينار من المالكية، قال: والصحيح الذي عليه الأكثر وتعين المصير إليه أن لا نسخ، بل يجب الجمع بين الحديثين وحمل الأمر باحتسابه، -

مَرَّ بِامْرَأَةٍ مَحْدُومَةٍ وَهِيَ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَقَالَ لَهَا: يَا أُمَّةَ اللَّهِ! لَا تُؤْذِي النَّاسَ، لَوْ جَلَسْتَ فِي بَيْتِكَ، فَجَلَسَتْ، فَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهَا: إِنَّ الَّذِي كَانَ قَدْ نَهَاكَ قَدْ مَاتَ فَأَخْرِجِي، فَقَالَتْ: مَا كُنْتُ لِأُطِيعَهُ حَيًّا وَأَعْصِيَهُ مَيِّتًا.

٩٥٠ - مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عباس كان يقول: ما بين الركن والباب الملتزم.

= والفرار منه على الاستحباب والاحتياط، والأكل معه على بيان الخواص. هكذا اقتصر القاضي ومن تبعه على حكاية هذين القولين، وحكي غيره قولاً ثالثاً وهو الترحيح، وقد سلكه فريقان، أحدهما سلك ترحيع الأخبار الدالة على نفي العدوى وتزييف الأخبار الدالة على عكس ذلك، والفريق الثاني سلكوا في الترحيح عكس هذا المسلك، فرووا حديث: لا عدوى. قالوا: والأحاديث الدالة على الاحتساب أكثر، والجواب: أن طريق الجمع أولى. وفي طريق الجمع مسائل أخرى أحدها: نفي العدوى جملة وحمل الأمر بالفرار من المجدوم على رعاية خاطر المجدوم؛ فإنه إذا رأى الصحيح البدن السليم تعظم مصيبته وتزداد حسرته. ثانيها: حمل الخطاب بالنفي والإثبات على حالتين مختلفتين، فحيث جاء: "لا عدوى" كان المخاطب بذلك من قوي يقينه وصح توكله، وحديث الفرار كان المخاطب به من ضعف يقينه، ولم يتمكن من تمام التوكل، فلا يكون له قوة دفع اعتقاد العدوى، فأريد بذلك سد الباب.

ما بين الركن والباب أي الحجر الأسود والمقام، هكذا في "المغلي" و"المصنف"، وفي جميع النسخ الهندية والمصرية: ما بين الركن والباب، وهو وإن كان صحيحاً في نفسه، لكنه ليس في هذه الرواية، والعجب أنهم كيف أطلقوا على ذلك مع تصريح الشراح بأن الواقع في رواية عبيد الله بن يحيى عن أبيه: "ما بين الركن والمقام"، ومن الأصول المعروفة عند المحدثين لا يجوز تصحيح الكتاب بعد ثبوت الغلط عن المصنف، قال الشيخ في "المغلي": كذا في رواية عبيد الله بن يحيى عن أبيه: "ما بين الركن والمقام"، وفي رواية الآخرين عنه وعن غيره: "ما بين الركن والباب"، وهو الصواب، وعليه أهل العلم أنه يجتهد في الدعاء في المواضع المشتركة ويلتزم بين الركن والباب، وعليه بين السيوطي شرحه، ثم قال: قال ابن عبد البر: كذا في رواية عبيد الله بن يحيى عن أبيه، وفي رواية ابن وضاح: ما بين الركن والباب، وهو الصواب، والأول خطأ لم يتابع عليه، وبين الباجي والزرقلاني شرحيهما على الركن والباب، ثم قال الزرقلاني: هكذا رواد ابن وضاح عن يحيى وهو الصواب، وفي رواية ابنه عبيد الله: ما بين الركن والمقام، وهو خطأ، لم يتابع عليه، فالرواية في "الموطأ" وغيره: "والباب"، وروى عن ابن عباس مرفوعاً: ما بين الركن والباب ملتزم، من دعا الله عبداً من ذي حاجة لم يأت كربة أو ذي علم فوج عنه، قاله ابن عبد البر. "الملتزم" قال الحموي: بالضم ثم السكون وتاء فوقها نقطتان مفتوحة، ويقال له: المذمعي والمتعود، سمي بذلك؛ لالتزامه بالدعاء والتعود، وهو ما بين الحجر الأسود والباب.

٩٥١ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ: أَنَّهُ سَمِعَهُ يَذْكُرُ أَنَّ رَجُلًا مَرَّ عَلَى أَبِي ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ وَأَنَّ أَبَا ذَرٍّ سَأَلَهُ: أَتَيْنَ تُرِيدُ؟ فَقَالَ: أُرَدْتُ الْحَجَّ، فَقَالَ: هَلْ تَزَعُكَ غَيْرُهُ؟ فَقَالَ: لَا، قَالَ: فَاسْتَأْنَفَ الْعَمَلَ، قَالَ الرَّجُلُ: فَخَرَجْتُ حَتَّى قَدِمْتُ مَكَّةَ ثُمَّ مَكَّثْتُ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ إِذَا أَنَا بِالنَّاسِ مُنْقَصِفِينَ عَلَى رَجُلٍ فَضَاعَطْتُ عَلَيْهِ النَّاسَ فَإِذَا الشَّيْخُ الَّذِي وَحَدَّثْتُ بِالرَّبَذَةِ يَعْنِي أَبَا ذَرٍّ، فَلَمَّا رَأَيْتُ عَرَفَنِي، فَقَالَ: هُوَ الَّذِي حَدَّثْتُكَ.

أي مكرها في نسخة: قال أي استأنف العمل راحت من الضغطة

أن رجلا: لم يسم، ولا يبعد أن يكون مالك بن زيد التميمي الكوفي، كما في الروايات الآتية. "مر" بيناء الفاعل من المرور "على أبي ذر" العفاري **رحمه الله** الصحابي المشهور، "بالربذة" بالراء والموحدة المفتوحين، كما تقدم في باب "ما لا يجوز للمحرم أكله من الصيد"، وكان عثمان **رحمه الله** أنزله بالربذة لزهادته، "وأن أبا ذر سأل" أي الرجل المذكور "أتين تريد؟ فقال" الرجل: "أردت الحج، فقال" أبو ذر: "هل تزعك" يزاى معجمة وعين مهملة أي أخرجك من بيتك، قال المحدث: نزعه عن مكانه: قلعه، وقال تعالى: **وَنُوحٍ يَدْعُو** (الأعراف: ١٠٨) أي أخرجها، "غيره" أي غير الحج، أي هل حملك على سفرك هذا غيره من قصد تجارة أو نكاح أو غير ذلك من الأغراض، ولفظ البخاري في "الأدب المفرد" كما سيأتي: أما معه بيع ولا تجارة، قلنا: لا. "قال" الرجل: "لا" قصد لي غيره، "قال" أبو ذر: "فاستأنف العمل" كذا في النسخ الهندية وفي المصرية: فالتفت العمل، قال المحدث: الاستئناف والانتفاف الابتداء، وفي "المجمع": التفت العمل استأنفه فإن ما تقدم غفرك، قال الباجي: وذلك لما روي عن النبي **ﷺ** من حج هذا البيت فلم يرفك ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه، يريد - والله أعلم - أنه لا ذنب له؛ لأن ما أتى به من العمل قد كفر سائر ذنوبه فصار كيوم ولدته أمه لا ذنب له.

فخرجت: من الربذة، "حتى قدمت مكة ثم مكثت" بصيغة المتكلم من ضم الكاف وفتحها أي أقمت "ما شاء الله" أن أمكث، قال الباجي: يستعمل ذلك في المدة الطويلة، "ثم إذا أنا بالناس" قال المحدث: "إذا" تكون للمفاجأة، فتختص بالجميل الاسمية، ولا تحتاج إلى الجواب، ولا تنفع في الابتداء، ومعناها: الحال، كخرجت فإذا الأسد بالباب، قال تعالى: **وَالْقَاهِلِ إِذَا هِيَ حَبَّةٌ تُسْقَى** (طه: ٢٠) قال الأخفش: حرف، وقال المبرد: ظرف مكان، وقال الزجاج: ظرف زمان. "منقصفين" بالنون والقاف أي مردحمين حتى يقصف بعضهم بعضا من القصف، وهو الكسر والدفع الشديد لفرط الرحام كذا في "المجمع". "على رجل" لا أدري قبل الرؤية من هو؟ قال: "فضاعطت" بضاد وعين معجمتين وطاء مهملة، بينا المتكلم أي راحت وضايقت "عليه الناس"؛ لأن أراه، يريد أنه ضايقت الناس حتى وصل إلى النظر إليه، "فإذا أنا بالشيخ" وفي النسخ الهندية: فإذا الشيخ "الذي وحدت بالربذة يعني أبا ذر، قال" الرجل: "فلما رأي" الشيخ المذكور "عرفني فقال: هو الذي حدثك"، ولا شك فيه تذكر له بما جرى وثبات على قوله. =

٩٥٢ - **مالك** أنه سأل ابن شهاب عن الاستثناء في الحج، فقال: أو يصنع ذلك أحد وألكر ذلك، وسئل مالك هل يحتش الرجل لدابته من الحرم؟ فقال لا.

حج المرأة بغير ذي محرم

قال مالك

= قال ابن عبد البر: هذا لا يجوز أن يكون مثله رأيا، وإنما يدرك بالتوقيف من النبي ﷺ قلت: وقد ورد الرفع لصاحبه رواه الإمام أبو حنيفة ففي "جامع المسانيد": أبو حنيفة عن محمد بن مالك الهمداني عن أبيه قال: أخرجنا نريد الحج، فرأينا أبا ذر بالريذة، فسلمنا عليه فرد السلام ثم قال: من أين أهل القوم؟ قلنا: من الفج العميق، قال: فأين تؤمرون؟ قلنا: البيت العتيق. قال: الله الذي لا إله إلا هو ما أشخصكم غيره؟ قلنا: نعم، قال: فإن رسول الله ﷺ قال: من خرج حاجا وأحلى وقضى نسكه فليستأنف العسل؛ فإن الله تعالى قد عفر له ما تقدم من ذنبه. ثم ذكر صاحب المسانيد تحريجه عن عدة المسانيد.

عن الاستثناء (ح): وهو أن يشترط أن يتحلل حيث أصابه مانع من المرض وغيره. "فقال" الزهري: "أو يصنع" بفتح الواو واضمة للاستفهام، ويكون الكلام في أمثال ذلك عطفًا على محذوف، ومفاده الاستفهام الإنكاري. "ذلك" أي الاشتراط "أحد" كان السلف لم يفعلوه، "وأنكر ذلك" أي الاشتراط، وبه قال مالك وأبو حنيفة، خلافا للشافعي إذ قال به في الحنابلة، وأحمد إذ قال به مطلقا، كما تقدم السط في ذلك في أبواب الإحصار وكان ابن عمر ينكر الاشتراط في الحج، ويقول: أليس حسبك من رسول الله ﷺ؟ كما أخرجه الشيخان وغيرهما.

وسئل: بناء المجهول، الإمام "مالك، هل يحتش" قال الباجي: الاحتشاش جمع الحشيش "لدايته" من "أرض الحرم"، "فقال" مالك: "لا" يجوز، قال الباجي: وهذا كما قال: أن لا يحتش أحد في الحرم لدابته ولا لغير ذلك إلا الإذخر الذي أباحه النبي ﷺ، ومن احتش في الحرم فلا جزاء عليه، ولا بأس أن يرعى الإبل في الحرم، والفرق بينه وبين الاحتشاش أن الاحتشاش تناول قطع الحشيش، وإرسال البهائم للرعي ليس بتناول لذلك، وهذا لا يمكن الاحتراز منه، ولو منع منه لامتنع السفر في الحرم والمقام فيه لتعذر الامتناع منه والتحرر، وتقدم البحث في ذلك في الأبحاث العشرة في أشجار الحرم وحشيشه فبيل "جامع الحج".

حج المرأة (ح): أي هل يجب عليها الحج إذا لم يكن لها محرم؟ وفي حكمه الزوج، وهل يجوز لها أن تحج بغير ذي محرم؟ وفي المسألة خلاف شهير، قال ابن رشد: اختلفوا هل من شرط وجوب الحج على المرأة أن يكون معها زوج أو محرم منها، فقال مالك والشافعي: ليس من شرط الوجوب ذلك، وتفرج المرأة إلى الحج إذا وجدت رفقة مأمونة، وقال أبو حنيفة وأحمد وجماعة: وجود ذي المحرم ومطاوعته لها شرط في الوجوب، وسبب الخلاف =

فِي الصَّرُورَةِ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَمْ تَحُجَّ قَطُّ: إِنَّهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا ذُو مَحْرَمٍ يَخْرُجُ مَعَهَا أَوْ كَانَ لَهَا فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا أَنَّهَا لَا تَتْرُكُ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَيْهَا فِي الْحَجِّ لِتَخْرُجَ فِي جَمَاعَةِ النِّسَاءِ.

= معارضة الأمر بالحج للنهي عن سفر المرأة، فقد ثبت عنه عليه السلام من حديث الخدري وأبي هريرة وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم النهي عن سفر المرأة إلا مع ذي محرم، فمن غلب عموم الأمر قال: تسافر للحج وإن لم يكن معها ذو محرم، ومن خصص العموم بهذا الحديث أو رأى أنه من باب تفسير الاستطاعة قال: لا تسافر إلا مع ذي محرم.

الضرورة: يفتح الصاد وضم الراء المهملتين، وإسكان الواو وفتح الراء، من الضر: وهو الخيس والمنع، والمراد من لم يتزوج، كما سيصرح به المصنف، وقد ورد هذا اللفظ في حديث مرفوع عن ابن عباس رضي الله عنهما عند أبي داود بلفظ: لا ضرورة في الإسلام، واختلفوا في تفسيره على أقوال، قال في "المجمع": هو التبتل وترك التكاح أي لا ينبغي لأحد أن يقول: لا أتزوج؛ لأنه ليس من خلق المؤمنين، وهو فعل الرهبان، وهو أيضاً من لم يحج قط، من الضر، وهو الخيس والمنع، وقيل: أراد من قتل في الحرم قتل، ولا يقبل قوله: إني ضرورة ما حجت ولا عرفت حرمة الحرم، كان الرجل في الجاهلية إذا أحدث حدثاً فلجأ إلى الكعبة لم يهيج، فكان إذا لقيه ولي الدم في الحرم قيل له: هو ضرورة فلا تمحه، وقال الطيبي: أي لا ينبغي أن يكون أحد لم يحج في الإسلام وهو تشديد، وفي "لسان العرب": قال اللحياني: رجل ضرورة، لا يقال إلا بالهاء، وقال ابن الحنبل: رجل ضرورة وامرأة ضرورة ليست إماء لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة إمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة، كذا في "البدل". "من النساء التي لم تحج قط" صفة كاشفة لـ "الضرورة" أو احتراز عن تفاسيره الأخرى. قال الزرقاني: يسمى من لم يتزوج ضرورة أيضاً؛ لأنه صر الماء في ظهره وتبتل على مذهب الرهبانية، ومنه قول النابغة.

لو أنها عرضت لأشمط راهب عبد الإله ضرورة متليدا

"أما إن لم يكن"، وفي النسخ المصرية "إن لم تكن" بصيغة التأنيث "لها ذو محرم"، واختلفوا في مصداق المحرم ههنا، قال القاري: المراد بالغير: من حرم عليه نكاحها على التأييد بسبب قرابة أو رضاع أو مصاهرة بشرط أن يكون مكلفاً ليس بمجوس ولا غير مأمون. "يخرج" أي اغرم ومن في حكمه "معها"، والجملة صفة لـ "ذي محرم"، "أو كان لها" أي للمرأة محرم، "و لم يستطع أن يخرج معها" لما عجزه من الأعداء، وكذا إن لم يرض أن يخرج معها "أما لا تترك فريضة الله عز وجل عليها في الحج" بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ (آل عمران: ٩٧)، فدخل فيه النساء، ومن شرط المحرم قال: لم يتحقق في حقها الفرض بعد، و"لتخرج في جماعة النساء"، وقد تقدم في أول الباب بيان مسالك الأئمة في ذلك، واختلافهم في جواز الخروج لحج الفريضة بعد اتفاقهم على أنه لا يجوز لها أن تخرج لحج التطوع.

صِيَامُ الْمُتَمَتِّعِ

٩٥٣ - **مَالِكٌ** عَنْ **أَبْنِ شِهَابٍ**، عَنْ **عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ**، عَنْ **عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ**؛

صِيَامُ الْمُتَمَتِّعِ: اعلم أولاً أن المتمتع وفي معناه القارن بحج عليه أهدي، فإن لم يجد فصيام عشرة أيام، قال تعالى: **فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَإِذَا رَجَعُوا إِلَى الْبِلَادِ فَمَنْ يَمَسُّ مِنْهَا شَيْئاً فَيَحْتَجْ وَاسْتَعِدَّ إِذَا رَجَعُوا** (البقرة: ١٩٦) قال الموفق: لا تعلم بين أهل العلم خلافاً في أن المتمتع إذا لم يجد أهدي ينتقل إلى صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع، تلك عشرة كاملة، وتعتبر القدرة في موضعه فصحت عدمه في موضعه جاز له الانتقال إلى الصيام وإن كان قادراً عليه في بلده؛ لأن وجوبه مؤقت، وما كان وجوبه مؤقتاً اعتبرت القدرة عليه في موضعه، كالماء في الطهارة إذا عدمه في مكانه انتقل إلى التراب. واختلف أهل العلم ههنا في المراد بالحج وبالمراد بالرجوع، أما الأول: فقد تقدم في ما جاء في المتمتع أن المراد وقت الحج؛ لاستحالة كون أعماله ظرفاً، واختلفوا في المراد بوقته، قال الموفق: ولكل واحد من صوم الثلاثة والسبعة وقتان: وقت حجاز ووقت استحباب، أما وقت الثلاثة فوق الاختيار لما أن يصومها ما بين إحرامه بالحج ويوم عرفة ويكون آخر الثلاثة؛ قال طائفة: يصوم ثلاثة أيام آخرها يوم عرفة، وروى ذلك عن عطاءٍ والشعبي ومجاهد والحسن والسلمي وسعيد بن جبير وعلقمة وعمر بن دينار وأصحاب الرأي، وروى ابن عمر وعائشة: أن يصومهن ما بين إهلاله بالحج ويوم عرفة، وظاهر هذا أن يجعل آخرها يوم التروية، وهو قول الشافعي؛ لأن صوم يوم عرفة بعرفة غير مستحب، وكذلك ذكر القاضي في "الخرز". والمخصوص عن أحمد الذي وقفنا عليه مثل قول الحارثي أنه يكون آخرها يوم عرفة، وهو قول من سميا من العلماء، وإنما أحسب أنه صوم يوم عرفة ههنا؛ لموضع الحاجة، وهذا القول يستحب له تقديم الإحرام بالحج قبل يوم التروية ليصومها في الحج، وإن صام منها شيئاً قبل إحرامه بالحج جاز، نص عليه، وأما وقت حجاز صومها فإذا أحرم بالعمرة، وهذا قول أبي حنيفة، وعن أحمد: إذا حل من العمرة، وقال مالك والشافعي: لا يجوز إلا بعد الإحرام بالحج، ويروى ذلك عن ابن عمر، وهو قول إسحاق وابن المنذر؛ لقوله عز اسمه: **فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ** (البقرة: ١٩٦)، ولأنه صيام واجب فلم يجر تقديمه على وقت وجوبه، كسائر الصيام الواجب، ولأن ما قبله وقت لا يجوز فيه المدل، فلا يجوز المدل كفضل الإحرام بالعمرة، وقال الثوري والأوزاعي: يصومهن من أول العشر إلى يوم عرفة، ولذا: أن إحرام العمرة أحد إحرامي المتمتع فحاز الصوم بعده كإحرام الحج، وأما قوله تعالى: **فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ** فقيل: معناه في أشهر الحج، فلا بد من إحصاء؛ إذ كان الحج أفعالا لا يصام فيها، إنما يصام في وقتها أو في أشهرها، فهو في قوله تعالى: **فَالْحَجُّ الْمَرْكُوبُ** (البقرة: ١٩٧) أما الثاني فقد قال الموفق: أما السبعة فلها أيضاً وقتان: وقت اختيار ووقت حجاز، فأما وقت الاختيار فإذا رجع إلى أهله؛ لما روى ابن عمر **عَلَيْهِ السَّلَامُ** أن النبي **ﷺ** قال: **مَنْ لَمْ يَجِدْ صِدْقاً فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ**، متفق عليه، وأما وقت الحجاز فمستحب لمضي أيام التشريق، قال الأثرم: سئل أحمد هل يصوم في الطريق أو بمكة؟ =

أَنَّهَا كَأَنَّهُ تَقُولُ: الصَّيَّامُ لِمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ لِمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا مَا بَيَّنَّ أَنْ يَهْلَ بِالْحَجِّ إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ فَإِنْ لَمْ يَصُمْ صَامَ أَيَّامَ مِنِّي.

٩٥٤ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي ذَلِكَ مِثْلَ قَوْلِ عَائِشَةَ **رضي الله عنها**.

= قال: كيف شاء وهذا قال أبو حنيفة ومالك، وعن عطاء وبجاهد: يصومها في الطريق، وهو قول إسحاق، وقال ابن المنذر: يصومها إذا رجع إلى أهله؛ للخير، ويروى ذلك عن ابن عمر وهو قول الشافعي، وقيل عنه كقولنا وكقول إسحاق، ولنا: أن كل صوم لزمه وحازر في وطنه جاز قبل ذلك كسائر الفروض، وأما الآية فإن الله تبارك وتعالى حوَّزَ له تأخير الصيام الواجب، فلا يمنع ذلك الإجزاء قبله كتأخير صوم رمضان في السفر.

الصيام: الذي أوجبه الله عز وجل "لمن تمتع بالعمرة إلى الحج لمن لم يجد هدياً" لقوله عز اسمه: **فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ** (البقرة: ١٩٦) فهذا الصيام يجب أن يصام "ما بين أن يهمل بالحج" أي يحرم به "إلى يوم عرفة"، ولا يجوز صيامها قبل إحرام الحج، وبذلك قال مالك والشافعي بخلاف الحنفية وأحمد، إذ أباحوا صيامها قبل إحرام الحج بعد إحرام العمرة، كما تقدم قريباً في بيان المذاهب، "فإن لم يصم أحد" إلى يوم عرفة "صام أيام مني" الثلاثة التي تلي يوم النحر. قال الباقي: وهي أيام التشريق الثلاثة تلي يوم النحر، وهذا يقتضي صحة الصوم من وقت يحرم بالحج وأن ذلك مبداً، إما لأنه وقت الأداء وما بعد ذلك من أيام مني وقت القضاء، وإما لأن في تقديم الصيام قبل يوم النحر إبراء للدمية وذلك مأمور به، وإما أن صيام أيام مني ممنوع، يباح الصوم فيها للضرورة لمن لم يصم قبل ذلك، ليكون صومه في حجه، وما بعد أيام مني فليس محلاً لهذا الصوم على وجه الأداء، وقد قال أصحاب الشافعي: إن صيام أيام مني إنما هو على وجه القضاء، والأظهر من المذهب أنه على وجه الأداء وإن كان الصوم قبل ذلك أفضل. قلت: وبه أخذ مالك والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق، ورححه النووي في "الروضة". وقال أبو حنيفة والشافعي في الجديد: لا يصوم. قال الزركشي: وإليه رجع أحمد، قال محمد: أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن سليمان بن يسار: أن رسول الله **ﷺ** لم يهمل عن صيام أيام مني، قال: وهذا نأخذ لا ينبغي أن يصام أيام التشريق لمعه، وهو قول أبي حنيفة والعامه من قبلنا، قال الطحاوي بعد أن أخرج حديث النهي عن ستة عشر صحابياً: فلما ثبت هذه الأحاديث غلبه عن صيام أيام التشريق وكان عليه عن ذلك مني، والحجاج يقيمون بها، ومنهم الممتنعون، ومنهم القارئون، ولم يستن منهم متمتعاً ولا قارناً، دخل الممتنعون والقارئون في ذلك، كذا في "المحلى".

في ذلك: أي فبمن لم يجد الهدى من المتمتع "مثل قول عائشة **رضي الله عنها**" المذكور قبل ذلك، ذكره المصنف تأييداً وتقوية لمختاره، وقد أخرج البخاري في "صحيحه" هذين الأثرين مجتمعاً، فروى بسنده إلى الزهري عن عروة عن عائشة، وعن سالم عن ابن عمر قالوا: لم يرخص في أيام التشريق أن يضمن إلا لمن لم يجد الهدى. قال الحافظ: =

كِتَابُ الْجِهَادِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الترغيب في الجهاد

٩٥٥ - **مالك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ الصَّائِمِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَقْتَرُ مِنْ صَلَاةٍ وَلَا صِيَامٍ حَتَّى يَرْجِعَ.

٩٥٦ - **مالك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: تَكْفُلَ اللَّهُ لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ، وَتَصْدِيقُ كَلِمَتِهِ حال من المسكن في جاهد

- هو من رواية الزهري عن سالم فهو موصول. وقال الطحاوي: إن ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما أحياه من عموم قوله تعالى: **﴿وَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ لَلْأَيَّامِ فِي الْحَيَاةِ﴾** (البقرة: ١٨٦)، لأن قوله: "في الحج" يعم ما قبل يوم النحر وما بعده، فيدخل فيه أيام التشريق.

القائم الدائم **إخ:** يريد أن حال المجاهد في سبيل الله في أجره وتوابعه مثل أجر هذا؛ لأن جميع تصرف المجاهد وأكله ونومه وعقلته بمثل ثوابه ثواب الذي يقرن بين الصلاة والصوم.

تكفل الله **إخ:** الكفالة: الضمان، وإنما أضاف الكفالة إلى الباري في هذا العمل؛ لأنه أوفى كفيل على سبيل التعظيم لشأن الجهاد والتصحيح لثواب المجاهد، وقوله: "لا يخرجك من بيتك إلا الجهاد في سبيله"، يريد أن يكون خروجه في جهاده حائضاً لله تعالى، لا يشوبه طلب الغلبة ولا العصبية للأهل والعشيرة، ولا حب الظهور ولا سمعة، ولا شيء من المعاني غير الجهاد في سبيل الله؛ لتكون كلمة الله هي العليا، وإذا كانت نيته وعقده الجهاد فلا ينقص أجره ولا ينقص عقده ما نال من غيمة، بل هي رزق ساقه الله إليه وأجره وافر كامل، وإنما يكره أن يكون مسبب خروجه وعقده ومقصده في قتاله الغلبة أو إظهار النجدة. **وتصديق كلمته** **إخ:** يحتمل أن يريد به الأمر بالقتال في سبيل الله وما وعد الله عليه من الثواب، ويحتمل أن يريد به الشهادتين وأن تصديقه هما يقتضيان في نفسه عدوة من كذبهما، والحرص على قتله وإخافته له، وقوله **﴿وَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ لَلْأَيَّامِ﴾** "أن يدخله الجنة أو يردّه إلى مسكنه الذي خرج منه" يريد - والله أعلم - أن يدخله الجنة إن أصيب موت أو قتل؛ لأنه ليس في اللفظ ما يختص بالقتل دون غيره.

أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ يَرُدَّهُ إِلَى مَسْكِنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ مَعَ مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ.
 ٩٥٧ - **مَالِك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ لِرَجُلٍ أَجْرٌ وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ وَعَلَى رَجُلٍ وَزْرٌ، فَأَمَّا
 الَّذِي هِيَ لَهُ أَجْرٌ فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَطَاعَ لَهَا فِي مَرْجٍ أَوْ رَوْضَةٍ، فَمَا
 أَصَابَتْ فِي طِيلِهَا ذَلِكَ مِنَ الْمَرْجِ أَوْ الرَّوْضَةِ كَانَ لَهُ حَسَنَاتٌ، وَلَوْ أَنَّهَا قُطِعَتْ
 طِيلُهَا ذَلِكَ فَاسْتَنْتَ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ كَانَتْ آثَارُهَا وَأَرْوَاتُهَا حَسَنَاتٍ لَهُ، وَلَوْ أَنَّهَا
 مَرَّتْ بِنَهْرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَمْ يَرِدْ أَنْ يَسْقِيَ بِهِ كَانَ ذَلِكَ لَهُ حَسَنَاتٍ، فَهِيَ لَهُ أَجْرٌ...
 أي عدت ^{عاليًا من الأرض} شرفًا أو شرفين ^{تحوّلها} كانت آثارها وأرواتها ^{جمع روث} حَسَنَاتٍ لَهُ، وَلَوْ أَنَّهَا

يدخله الجنة: بختم وجهين: أحدهما: أَنْ يدخله الجنة بآثر قتله، ويكون هذا تخصيصاً للشهداء، كما خصوا بأنهم
لَوْ حِينَ يَمُوتُ أَنَّهُمْ لَمْ يَمُوتُوا مِنْ قَتْلِهِ (ال عمران: ١٧٠)، والثاني: أَنْ يدخله الله الجنة بعد البعث، ويكون فائدة تخصيصه
 أَنْ ذلك يكون كفارة لجميع خطاياهم وإن كثرت إلا ما خصه الدليل، وأنه لا موازنة بين ما اكتسب من الخطايا
 وبين ثواب ما خرج له من الجهاد فلم يرجع، ويؤيد هذا التأويل حديث أبي قتادة **رضي** في الذي سأل النبي ﷺ:
 أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ صَاحِبًا مُحْتَسِبًا مَقْبِلًا غَيْرَ مُدِيرٍ أَبْكَفَرُ اللَّهُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فقال **نعم**، ثم قال له بعد أَنْ رد عليه:
 إِلَّا الَّذِينَ، كَذَلِكَ قَالَ لِي جَبْرِيلُ.

الحبل ثلاثة إلخ: يريد أَنْ اتخاذها وربطها في الغالب يكون لأحد هذه الثلاث الأحوال، إما لمجرد الأجر، وهو لمن
 ربطها في سبيل الله، وإما للستر، وهو لمن ربطها ليكتسب عليها، وإما للوزر، وهو لمن ربطها على الوجه الممنوع
 منه وارتباط الحبل وربطها هو افتتائها، وأصله من الربط بالحبل والمقود، ولما كانت الحبل لا تستند من ذلك
 وكان كل من اقتنى فرساً ربطه، وكثر ذلك من استعمالها حتى سموا اقتنائها واتخاذها ربطاً، فمعنى ربطها في
 سبيل الله: إعدادها لهذا الوجه واتخاذها بسببه، وهو من وجود البر يثاب عليه صاحبه في حال مقامه دون
 استعماله في الجهاد وغزو العدو؛ لأنه من باب الإنفاق في سبيل الله والإعداد له والإرهاب على العدو، فإذا غزا
 به كان له أجر الجهاد والغزو وأجر الاتحاد والرباط. **طيلها:** بكسر الطاء المهمله وفتح التحتية: الحبل الذي تربط
 به الدابة ويطول لترعى، ويقال: الطول بالواو أيضاً. (المحلى)

ولم يرد إلخ: أي والحال أنه لم يرد صاحبها سببها، وإذا حصل ذلك له حيث لم يقصد فعند قصده أولى. (المحلى)

وَرَجُلٌ رَبَطَهَا تَغْنِيًا وَتَعَفُّفًا، وَلَمْ يَتَسَّحَّقْ فِي رِقَابِهَا وَلَا فِي ظُهُورِهَا، فَهِيَ لِذَلِكَ سِتْرٌ، وَرَجُلٌ رَبَطَهَا فَخْرًا وَرِيَاءً وَنَوَاءً لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ فَهِيَ عَلَى ذَلِكَ وَزْرٌ، وَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْحُمْرِ، فَقَالَ: لَمْ يُنْزَلْ عَلَيَّ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْقَادَةُ

من الإحسان إليها

﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾

(الزُّلْفَةُ: ٧، ٨)

٩٥٨ - مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ النَّاسِ مَنَزِلًا؟ رَجُلٌ آخَذَ بَعَنَانٍ فَرَسَهُ

تَغْنِيًا وَتَعَفُّفًا: أي استغناء عن الناس وكفا عن السؤال بجمع شاحيها، وحق رقابها الزكاة، وحق ظهورها حمل منقطع الغزاة والحاج، فسره علماءنا مستدلين به بإيجاب زكاة في الخيل، وتأوله الجمهور بأن المراد بالحق في رقابها الإحسان إليها، والقيام لعلفها، والشفقة عليها في الركوب. **وَنَوَاءً:** بكسر النون والله أي معاداة لهم. (المحلى وكذا في النهاية) **وسئل النبي ﷺ:** "عن الحمر" يريد - والله أعلم - أن السائل له لم يعلم أن كان حكم الحمر حكم الخيل فيما ذكر من أنها لرجل أحر ولرجل ستر وعلى رجل وزر، أو يكون مخالفا لحكم الخيل في ذلك؛ لأنها لا تتخذ غالبا جهاد ولا تربط فيه، وهي مما حرت العادة أن يناوي بها ولا يفتخر بافتنائها، ولا هي مما يتكسب بركوبها، وأن يكسب بالحميل عليها كالإبل والبغال. "فقال ﷺ: لم ينزل عليّ فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة القادة" يريد - والله أعلم - أنه لم ينزل عليه فيها من التقسيم والتفسير ما نزل في الخيل؛ لأنها غير مشاركة لها في ذلك، ولكونها داخلة تحت قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾. والحمر وإن لم تبلغ مبلغ الخيل في الجهاد فقد يحمل عليها راحلته من لم يستطع افتناء الخيل، ويحمل عليها راده وسلاحه، ويتكسب عليها ضعفاء الناس، وأما هي فيشربها ويستعين بها أهل الشرك والبعي على غزو الإسلام فيوزرون بها، فهذا مستفاد من عموم الآية؛ لأن افتنائها لا يخلو أن يكون من عمل الخير، أو من عمل الشر، وقد أخبر تعالى من عمل شيئا منهما فإنه يراه، وهذا يدل على وجوب التعلق به لغة وشرعا، وقوله ﷺ "الآية الجامعة" يريد العامة، وقوله: "القادة" يريد القليلة المثل في هذا الحكم، يقال: كلمة قادة وقدة أي شادة.

أَلَا أُخْبِرُكُمْ: وقد علم أنهم يريدون ذلك على سبيل التنبيه لهم على الإصغاء إليه والإقبال على ما يخبر به والتفرغ لفهمه، ويحتمل أن يريد بقوله ﷺ: "خير الناس منزلة" أكثرهم ثوابا في الآخرة وأرفعهم درجة. وقوله ﷺ: "رجل آخذ بعنان فرسه يجاهد في سبيل الله" يريد - والله أعلم - أنه مواظب على ذلك، ووصفه بأنه آخذ بعنان فرسه يجاهد في سبيل الله بمعنى أنه لا يخلو في الأغلب من ذلك راكبا له أو قائدا هذا معظم أمره ومقصوده من تصرفه، فوصف بذلك جميع أحواله وإن لم يكن آخذنا بعنان فرسه في كثير منها.

يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ النَّاسِ مَتَرًا بَعْدَهُ؟ رَجُلٌ مُعْتَرِلٌ فِي غَنِيمَتِهِ يُقِيمُ الصَّلَاةَ وَيُؤْتِي الزَّكَاةَ وَيَعْبُدُ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا.

٩٥٩ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبَادَةُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنُ عَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: بَايَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ

ألا أخبركم إلخ: وصف رسول الله ﷺ أفضل المنازل ونص عليها ورغب فيها من فوي عليها، وأخير بعد ذلك بفضل من قصر عن هذه المنزلة وضعف عنها، وليس كل الناس يستطيع الجهاد ولا يقدر على أن يكون أحدا بعنان فرسه فيه، ففي الناس الضعيف والكبير وذو العاهة والفقير، ووصف ﷺ هذا المعتزل في أنه في غنيمة بلفظ التصغير إشارة - والله أعلم - إلى قلة المال، وقد يكون اعتزاله ضعفا عن الجهاد، وقد روي عنه ﷺ أنه قال في غزاة: **إِنْ أَقْوَامًا بِالْمَدِينَةِ حُلُفًا مَا سَلَكُوا شِعْرًا وَلَا وَادِيًا إِلَّا وَهُمْ مَعًا حِسْبُهُمُ الْعِلْمُ**. ويحتمل أن تكون له قوة على الجهاد ولكنه يؤمر مع الغنى عنه بالانقباض والاعتزال؛ لما يرى أن ذلك أرفق به وأوفق له في دينه، فهذا أقام الصلاة وآتى الزكاة وعبد الله تعالى فمنزله بعد منزلة المحاهد من أفضل المنازل؛ لأدائه الفرائض، وإحلاصه لله العباد، وبعده عن الرياء والسمعة إذا خفي موضعه ولم يكن ذلك شهرة له، ولأنه لا يؤدي أحدا ولا يذكره، ولا تبلغ درجته درجة المحاهد؛ لأن المحاهد يذب عن المسلمين ويجاهد الكافرين حتى يدخلهم في الدين، يتعدى فضله إلى غيره ويكثر الانتفاع به، وهذا المعتزل لا يتعدى نفعه إلى غير. ولو أن رجلا رأى أن الانقباض أسلم لدينه وأعدل لحاله، ورأى أن نفسه أطوع له في الصلاة والزكاة فأقبل عليها لهذا المعنى لكان ذلك - والله أعلم - الحظ له، فمن الناس من يجد نفسه أطوع له في الصلاة، ومنهم من يجدها أطوع له في الجهاد، ومنهم من يجدها أطوع له في غير ذلك من أبواب البر، وإنما ذلك بحسب ما يفتح على الإنسان ويقسم له.

بايعنا رسول الله ﷺ: أصل البيع في كلام العرب: المعاوضة في الأموال، ثم سميت معاوضة النبي ﷺ ومعاودة المسلمين مبايعة بمعنى أنه عاوضهم بما ضمن لهم من الثواب عوضا عما أخذ عليهم من العمل، قال الله تعالى: **وَإِنْ اللَّهُ اشْتَرَى** إلى قوله **الْفُتُورَ الْعَظِيمَ** (البقرة: ١٦١) **على السمع والطاعة:** السمع ههنا يرجع إلى معنى الطاعة، ولعله أن يكون أصله الإصغاء إلى قوله والتفهم له، يريد أن الذي شرط علينا السمع والطاعة لأوامره ونواهيه على كل حال في حال اليسر وحال العسر، ويحتمل أن يريد به بسر المال وعسره، والتمكن من جيد الراحة ووافر الزاد والاقتصار على أقل ما يمكن منهما. "والمنشط والمكروه" يريد وقت النشاط إلى امتثال أوامره ووقت الكراهية لذلك، ولعله أن يريد بـ "المنشط" وجود السبيل إلى ذلك والتفرغ له وطيب الوقت وضعف العدو، ويريد بـ "المكروه" تعذر السبيل وشغل المانع وشدة الهواء بالحر والبرد وصعوبة السفر وقوة العدو.

فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وَأَنْ لَا تَنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، وَأَنْ نَقُولَ أَوْ نَقُومَ بِالْحَقِّ حَيْثُمَا كُنَّا لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً.

٩٦٠ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: كَتَبَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يَذْكُرُ لَهُ جُمُوعًا مِنَ الرُّومِ وَمَا يَتَخَوَّفُ مِنْ أَمْرِهِمْ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَمَا بَعْدُ! فَإِنَّهُ مَهْمَا يَنْزِلُ بِعَبْدٍ مُؤْمِنٍ مِنْ مُنْزَلٍ شَدِيدٍ يَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَهُ فَرَجًا، وَإِنَّهُ لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران: ٢٠٠)

وَأَنْ لَا تَنَازِعَ الْأَمْرَ **إلخ**: قال الباجي: يحتمل أن يكون ذلك شرطاً على الانتصار أن لا ينازعوا فيه أهله وهم قريش، ويحتمل أن يكون هذا مما أخذ على جميع الناس أن لا ينازعوا ولاية الأمر فيهم وإن كان فيهم من يصلح لذلك إذا كان قد صار لغيره. قال الحافظ السيوطي: هو الصحيح، ويؤيده ما زاده أحمد: **وإن رأيت أن لك أي في الأمر حقاً، ولا بن حبان زيادة: وإن أكثروا مالك وطربوا ظهر لك**، ولليبخاري زيادة: **إلا أن تروا كفراً بواحاً أي ظاهراً**. (المحلى)

كتب أبو عبيدة إلخ: يستشير فيما يفعله لما فحاً المسلمين من جموع الروم، ويعلمه ما يتقي منهم ويخاف من ضعف مسلمي الثغور عنهم، فكتب إليه عمر بما ذكر في الحديث يريد أن عقابة المؤمنين إلى الفرج.

من منزل شدة: بإضافة المنزل - بزنة المفعول - إلى الشدة من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف، وفي نسخة: شدة بالرفع، وقوله: "من منزل" بزنة اسم الفاعل مجرور منون ووجهه ظاهر. (المحلى)

لن يغلب عسر يسرين: يعني المذكور في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرٌ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ (الشرح: ٥، ٦) كرهه؛ ليدل على أن العسر المعروف معه يسراً. قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا﴾ أي على مشاق الطاعات وما يصيبكم من الشدائد، "وصابروا" أي غالبوا أعداء الله بالصبر على شدائد الحروب. "ورابطوا" أبدانكم وحيولكم في الثغور مترصدين للغزو، وأنفسكم على الطاعة. (المحلى) قال الباجي: قوله: "لن يغلب العسر" قيل: إن وجه ذلك أنه لما عرف العسر اقتضى استغراق الجنس فكان عسر الأول هو الثاني، ولما كان اليسر منكراً كان الأول منه غير الثاني، فهذا يقتضي أن اليسرين عنده الظفر بالمراد والأجر، فالعسر لا يغلب هذين اليسرين؛ لأنه لا بد للمؤمن أن يحصل أحدهما.

النَّهْيُ عَنْ أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ

٩٦١ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ. قَالَ **مالك**: وَإِنَّمَا ذَلِكَ مَخَافَةٌ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ.

النَّهْيُ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ فِي الْغَزْوِ

٩٦٢ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ لِكْعَبِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ كَعْبٍ، أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الَّذِينَ قَتَلُوا ابْنَ أَبِي الْحَقِيقِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ، قَالَ: فَكَانَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يَقُولُ: بَرَحْتُ بِنَا امْرَأَةً ابْنِ أَبِي الْحَقِيقِ بِالصِّيَاحِ، فَأَرْفَعُ عَلَيْهَا السَّيْفَ ثُمَّ أَذْكُرُ نَهْيَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَكْفُفُ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَأَسْتَرَحْنَا مِنْهَا.

٩٦٣ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ امْرَأَةً.....
كذا أرسل أكثر الرواة

يسافر بالقرآن: أي المصحف أو ما فيه قرآن، فيكره ذلك عند أبي حنيفة والشافعي رحمهما، ويحرم عند مالك رحمه.
قال مالك إله: قال ابن عبد البر: كذا قاله أكثر الرواة، ورواه ابن وهب فقال في آخره: "خشية أن يناله العدو" في سياق الحديث، وكذا رواه ابن ماجه من طريق ابن مهدي عن مالك: "مخافة أن يناله العدو" في نفس الحديث، وعند مسلم والنسائي تلك الزيادة من غير طريق مالك، لفظه: "فلاني لا آمنه العدو"، فظهر تعليل النهي عن الشارع، فلهذا فرق الحنفية بين العسكر الكبير والصغير، فيحوزون في الأول؛ لأن الغالب فيه الأمن خلاف الثاني. (المحلى)
برحت بنا: يريد أظهرت أمرنا بصياحتها فكان بمنعه قتلها إذا رفع عليها السيف ما يذكر من هي رسول الله ﷺ عن قتل النساء والولدان، ولولا ما يذكره من ذلك النهي لقتلها فاستراحوا منها، وهذا يدل على التعلق بالعموم؛ لأنه أجرى في رسول الله ﷺ على عمومته في سائر الحالات. **بعض مغازيه إله**: أي غزوة فتح مكة كما في "الوسط الطبراني" من حديث ابن عمر، والحديث يخرج في الصحيحين والسنن إلا "سنن ابن ماجه" و"مسند أحمد" و"صحيح ابن حبان" و"مستدرک الحاكم"، وفي بعض رواياتهم رأى امرأة مقتولة فقال: ما كانت هذه تقابل فلم تقتل. وهذا الحديث أحسن العلماء على عدم جواز قتل النساء والصبيان لضعفهم عن القتال. قصد: هذه عن الكف، =

مَقْتُولَةٌ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ، وَنَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ.

٩٦٤ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ بَعَثَ جَيْوشًا إِلَى الشَّامِ، فَخَرَجَ يَمْشِي مَعَ يَزِيدَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ وَكَانَ أَمِيرَ رُبْعٍ مِنْ تِلْكَ الْأَرْبَاعِ، فَزَعَمُوا أَنَّ يَزِيدَ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ: إِمَّا أَنْ تَرْكَبَ وَإِمَّا أَنْ أَنْزِلَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا أَنْتَ بِنَازِلٍ....

= وفي استيفائهم منفعة بالاسترقاق أو الفداء، وحكى الحازمي قولاً لبعض العلماء بجواز ذلك على ظاهر حديث الصعب بن جثامة عند الأئمة الستة: سئل رسول الله ﷺ عن أهل الدار يبيتون من المشركين فيصاب من نسايتهم وذرايتهم، قال: **هم منهم**. وأشار أبو داود إلى نسخ حديث الصعب بأحاديث النهي، كذا في "فتح الباري" وغيره من شروح "صحيح البخاري". قال الناجي: قوله: "رأى في بعض مغازيه امرأة مقتولة فأنكر ذلك" يقتضي أن يكون ﷺ علم من حال تلك المرأة أنها لم تقا، ويحتمل أن يكون حمل أمرها على المعهود من حال النساء في بعدهن عن القتال والمنعة، وقد روى رباح بن ربيع قال: كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة فرأى الناس مجتمعين على شيء فبعث رجلاً فقال: انظر على ما اجتمع هؤلاء، فجاء فقال: امرأة مقتولة، فقال: **ما كالت هذه** **لقتل**، قال: وعلى المقدمة خالد بن الوليد فبعث رجلاً، فقال خالد: لا تقتل امرأة ولا عسفاً، فهذا يقتضي أن المنع من قتل النساء والصبيان أنهم لا يقا، وفيهم معنى آخر أنهم من الأمور التي يستعان بها على العدو ويستفح بها دون مخافة منهن، فأما إن قاتلوا فإِنَّهم يقتل، لأن العلة التي منعت من قتلهم عدم القتال منهن، فإذا وجد منهن وجدت علة إباحة قتلهن؛ لأن الحاجة داعية إلى دفع مضرتهن وإزالة معهن الموحود في الرجال، والله أعلم.

فخرج يمشي إلخ: يقتضي أنه خرج معه على سبيل البر له والتشيع فيكون ذلك سنة في تشيع الخارج إلى الغزو والحج وسبيل البر، وأضاف مشيه إلى يزيد بن أبي سفيان إما لأنه اختص بمماشاته والقرب منه والمكاملة له، وإما لأنه كان خروجه بسية، فقال: "خرج مع يزيد يشيعه" بمعنى أنه قصد بخروجه تشيعه وإن لم يخرجوا معاً.

إما أن تركب إلخ: على معنى الإكرام لأبي بكر والتواضع له لدينه وفضله وخلافة؛ لئلا تكون حاله في الركوب أرفع من حاله في المشي، وقول أبي بكر الصديق ﷺ: "ما أنت بنازل وما أنا براكب، إلي احتسبت خطاي هذه في سبيل الله" يريد أن قصده بالمشي في تشيعهم ووصيتهم حسنة في سبيل الله تعالى فلهذا أراد الرفق به والتقوية له؛ لما يلفاه من نصب العدو وتعب السفر ولقاء العدو ومقاومته، وأبو بكر ﷺ لا يلقى شيئاً من ذلك فلم يحتاج من التقوي ما يحتاج إليه يزيد، وقوله ﷺ: "إنك ستجد أقواماً زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله فذعهم وما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم له" يريد الرهبان الذين حبسوا أنفسهم عن مخالطة الناس، وأقبلوا على ما يدعون من العبادة وكفوا عن المعاونة لأهل ملتهم برأي أو مال أو حرب أو إختيار بخير فهو لا يقتلون سواء كانوا في صوامع أو ديار أو غيرهن؛ لأن هؤلاء قد اعتزلوا الفريقين وعقوا عن معاونة أحدهما.

وَمَا أَنَا بِرَأِيْبٍ، إِنِّي أَحْتَسِبُ خُطَايَ هَذِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: إِنَّكَ سَتَجِدُ قَوْمًا زَعَمُوا أَنَّهُمْ حَبَسُوا أَنْفُسَهُمْ لِلَّهِ فَذَرَهُمْ وَمَا زَعَمُوا أَنَّهُمْ حَبَسُوا لَهُ، وَسَتَجِدُ قَوْمًا فَحَصُوا عَنْ أَوْسَاطِ رُؤُوسِهِمْ مِنَ الشَّعْرِ فَاضْرِبْ مَا فَحَصُوا عَنْهُ بِالسَّيْفِ، وَإِنِّي مُوصِيكَ بِعَشْرٍ: لَا تَقْتُلَنَّ امْرَأَةً وَلَا صَبِيًّا وَلَا كَبِيرًا هَرِمًا، وَلَا تَقْطَعَنَّ شَجَرًا مُثْمِرًا، وَلَا تُخْرِبَنَّ عَامِرًا، وَلَا تَعْقِرَنَّ شَاةً وَلَا بَعِيرًا إِلَّا لَأْكُلَهُ،

فحصوا إلخ: بالفاء وتخفيف الحاء المهملة بعدها مهملة، أي حلقوا رؤوسهم وتركوها مثل أفاحيص القطاة، وأفاحيص القطاة هو موضعها الذي تنجم فيه وتبيض. قال في "المصنف": "وخوأي یافت قوتی را که سزده اند میان سرهای خود پس بز آن را که سزده اند از بے بشیر یعنی بچوس که طلق سر در آن عصر فصلت بخوس بود."

ولا تقطعن إلخ: به أخذ مالمك والأوزاعي أنه لا يحل قطع الشجر المثمر وتحريقها في بلاد المشركين، قال: وإنما أمر النبي ﷺ بقطع النخيل؛ لأنه كان مقابل القوم فأمر بقطعها؛ لبتسع المكان، كذا ذكره الخطابي، ويحل عند أبي حنيفة قطع الشجر وإفساد الزرع، قال الشافعي في "الأم": يقطع النخل ويحرق كل ما لا روح فيه، ولعل أمر أبي بكر أن يكفوا عن أن يقطعوا شجرا مثمرا إنما هو لأنه سمع النبي ﷺ يخبر أن بلاد الشام يفتح على المسلمين، فلما كان مباحا أن يقطع ويترك احتار الترك نظرا لمسلمين؛ لما أن تحريب ذلك وتحريقه لا يحل. قال الباجي: هذا على ضريين: أما ما كان البلاد مما يرجح أن يظهر عليه المسلمون فإنه لا يقطع شجره المثمر، ولا يخرب عامره؛ لما يرجح من استيلاء الإسلام عليه وانتفاعهم به، وما كان بحيث لا يرجح مقام المسلمين به؛ لبعده وتوغله في بلاد الكفر فإنه يخرب عامره ويقطع شجره المثمر وغيره؛ لأن في ذلك إضعافهم وتوهينا وإتلاف؛ لما يتقوون به.

ولا تخربن: من الإفعال والتفعيل، كره أحمد تحريب العامر إلا من حاجة إلى ذلك. **ولا تعقرن:** أي لا ندبحن، قال الإمام أبو يوسف: أكره أن يعقر؛ لأن هذا مثله قال الباجي: وهذا أيضاً على ضريين: أحدهما: أن يكون الإبل والغنم فيستطيع المسلمون أن يخرجوا بها ويتمولوها فلا تعقر إلا لحاجة، ويحتمل أن يريد بالعقر الذبح والنحر، فيقول: لا يسرع بذبحها ونحر إبلها إلا لحاجتهم إلى أكلها، فأما على وجه السرف والإفساد أو على وجه التمول والإخراج للبيع إلى بلاد المسلمين فلا، ويحتمل أن يراد بالعقر الحبس لما شرد منها بالعقر الذي يحبس ما نذ وشرد، ولا يبلغ مبلغ القتل فيقول: ما شرد عليكم فلا يمكنكم ركوبه واستعماله فلا ترموه ولا تعقروه على الوجه المذكور إلا لحاجتكم إلى أكله فأحبسوه بالعقر. والضرب الثاني من الإبل والغنم ما يعجز المسلمون عن إخراجها فإنه يقتل أو يعقر؛ لأن في ترك ذلك تقوية العدو، فعلى هذا يحتمل قول أبي بكر **ﷺ** على ما يمكن إخراجها، وحمله ابن وهب على عمومه فقال: لا يجوز قتل شيء من الحيوان إلا لما أكلته، وأما دوابهم وخيلهم وبعائهم وحميرهم فإنها تعقر إذا عجز عن إخراجها والاتفاع بها، لم يختلف في ذلك أصحابنا غير ابن وهب، وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي: لا يجوز عقرها.

وَلَا تَحْرِقَنَّ نَحْلًا، وَلَا تُغْرِقَنَّه وَلَا تَغْلُلْ، وَلَا تُجَحِّنْ.

٩٦٥ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى عَامِلٍ مِنْ عُمَّالِهِ: أَنَّهُ بَلَغَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً يَقُولُ لَهُمْ: اغْدُوا بِاسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ نَقَاتِلُونَ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، لَا تَغْلُوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تُمَثِّلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا وَلَا امْرَأَةً. وَقُلْ ذَلِكَ لِجُيُوشِكُمْ وَسَرَايَاكُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ.

من كلام عمر بن عبد العزيز

مَا جَاءَ فِي الْوَفَاءِ بِالْأَمَانِ

٩٦٦ - **مالك** عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَتَبَ إِلَى عَامِلٍ جَيْشٍ كَانَ بَعَثَهُ: إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ رَجُلًا مِنْكُمْ يَطْلُبُونَ الْعِلْجَ حَتَّى إِذَا أَسْنَدَ فِي الْجَبَلِ وَامْتَنَعَ، ...

ولا تحرقن نحلا: يريد ذباب النحل لا يحرق بالنار ولا يغرق في ماء، واختلف قول مالك فيما لا يقدر على إخراجه من ذلك فروى ابن حبيب عن مالك يحرق ويغرق، وروي عن مالك أنه كره ذلك، وجه الرواية الأولى أنه لا طريق إلى إتلافها إلا بذلك، وإتلافها مأمور به؛ لأنها مما يقوى به العدو فإذا لم يكن إتلافها إلا بالنار توصل إليه بها كالفارين من العدو، ووجه الرواية الثانية ما روي عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: قُرِئَتْ ثَلَاثَةٌ لِيَا مِنَ الْأَسْيَاءِ فَأَمَرَ بِقِرَاءَةِ مَنْ شَمِلَ فَأُحْرِقَتْ فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ أَنْ قُرِئَتْ ثَلَاثَةٌ وَأُحْرِقَتْ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ لَسَحَ. وهذا ما لم تدع إلى ذلك حاجة أكمل، فإن احتاج إلى ذلك ولم يمكنه دفعها إلا بتحريقها أو تغريقها فعل من ذلك بالتوصل به.

ولا تغلل إخ: الغلول: أن يأخذ من الغنيمة بعض الغنائم ما لم تصبه المقاسم والحين: الجزع والقرار عمن لا يجوز الفرار عنه. **سرية:** يفتح السين وكسر الراء وتشديد التحتية، قطعة من الخيش تبلغ أقطارها أربع مائة تبعث إلى العدو، كذا في "النهاية". وقال الباجي: السرية من يدخل دار الحرب مستخفيا، والخيش: من يدخل معلنا وليس لعددهما حد. **اغدوا:** بالذال المهمل، أي سبروا في العدو، وفي نسخة بالزاي المعجمة. (محلى)

ولا تقتلوا: يقال: مثلت بالقتيل إذا جذعت أنفه وأذنه ومذاكيره، أو شيئا من أطرافه.

يطلبون العليج: يريد يفر أمامهم فينبعونهم. "حتى إذا أسند في الجبل" يريد صار في سنده وامتنع فيه ممن طلبه، قال له: مطرس، وهذه لفظة فارسية، تقول الفرس: مطرس أي لا تخف، فإذا أدركه قتله، فأنكر عمر قتله بعد أن آمن؛ لأنه نقض لما عقد له من التأمين وقد أمر الله تعالى بأن يوفى بالعهد فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ (البقرة: ١٧٦) وقال عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ (الحمل: ٩١). "العليج" بالكسر هو رجل من كفار العجم. "مطرس" قال الحافظ: الظاهر أن الراوي أقحم المثناة فصارت تشبه الطاء، وهو باللسان الفارسي ترجمة "لا تخف" كما فسره.

قَالَ رَجُلٌ: مَطْرَسٌ يَقُولُ: لَا تَخَفْ فَإِذَا أَدْرَكَهُ قَتْلُهُ، وَإِنِّي وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَعْلَمُ مَكَانَ وَاجِدٍ فَعَلَ ذَلِكَ إِلَّا ضَرَبْتُ عُنُقَهُ. قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ بِالْمُجْتَمِعِ عَلَيْهِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْإِشَارَةِ بِالْأَمَانِ أَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْكَلَامِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ يُتَقَدَّمَ فِي ذَلِكَ إِلَى الْجِيُوشِ أَنْ لَا يَقْتُلُوا أَحَدًا أَشَارُوا إِلَيْهِ بِالْأَمَانِ؛ لِأَنَّ الْإِشَارَةَ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ الْكَلَامِ، وَلَأنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: مَا خَرَّ قَوْمٌ بِالْعَهْدِ إِلَّا سَلَطَ عَلَيْهِمُ الْعَدُوُّ.

الْعَمَلُ فِيْمَنْ أَعْطَى شَيْئًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ

٩٦٧ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَعْطَى شَيْئًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ: إِذَا بَلَغْتَ وَادِيَ الْقَرْيِ فَشَأْنُكَ بِهِ.

والذي نفسي بيده **إلخ**: يحتمل أن يكون عمر **رضي الله عنه** رأى قتل المسلم بالمستأمن، وقد قال به أبو يوسف، ومنع منه مالك وأبو حنيفة والشافعي، ولذلك قال مالك: "ليس هذا الحديث بالمجتمع عليه، وليس عليه العمل" يريد أن من قتل من المسلمين مستأمنًا فإنه لا يقتل به. **وسئل مالك إلخ**: هذا كما قال: إن الإشارة بمنزلة الكلام والكتابة؛ لأنها إيهام بالأمان فيجب أن يتقدم إلى الجيوش أن لا يقتلوا من أشاروا إليه بالأمان، والإشارة بالأمان على ضربين، أحدهما: أن يشير إلى ممتنع بالأمان، فهذا يكون آمنًا يذهب حيث شاء، والثاني: أن يؤمن أسيرًا بعد أن يأسره، فهذا لا يجوز له ولا لغيره قتله حتى يبلغ الإمام فيرى فيه رأيًا؛ لأنه آمنه بعد أن ثبت فيه حكم النظر للإمام. **ما خسر قومه**: بالخاء المعجمة والفوقية أي ما نقص، قال أبو يوسف: لو أن رجلاً أشار إلى رجل بالأمان ولم يتكلم بذلك؛ فإن الفقهاء اختلفوا فيه، وأحسن ما سمعت في ذلك أنه أمان.

إذا أعطى شيئاً إلخ: يريد أخرج في سبيل الله نفقة أو فرساً أو سلاحاً، "يقول لصاحبه" يريد الذي يدفع إليه ذلك "إذا بلغت وادي القرى" يريد أن هذا نهاية في سفره، ومقتضى غزوه في رجوعه غازياً من الشام "فشأنك به" يعني هو لك. قوله: "إذا بلغت وادي القرى" موضع قريب خيبر فتحه النبي **ﷺ**. والمقصود المسافرة للجهاد، وذكر الموضع على سبيل المثال، والله أعلم.

فشأنك: منصوب بإضمار فعل، ويجوز رفعه أي ألزم شأنك بالشيء المعطى، وأما قبل الارتحال فرجع به إن شاء.

٩٦٨ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَقُولُ: إِذَا أُعْطِيَ الرَّجُلُ الشَّيْءَ فِي الْغَزْوِ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ بِهِ رَأْسَ مَغْرَازِهِ فَهُوَ لَهُ.

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ أُوجِبَ عَلَى نَفْسِهِ الْغَزْوُ فَتَجَهَّرَ حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ مَنَعَهُ أَبَوَاهُ أَوْ أَحَدُهُمَا، فَقَالَ: لَا يُكَابِرُهُمَا وَلَكِنْ يُؤَخَّرُ ذَلِكَ إِلَى عَامٍ آخَرَ، فَأَمَّا الْجِهَازُ

بالحق

مغرازه **الحق**: المغزى موضع الغزو، وقد يكون الغزو نفسه، كذا في "النهاية"، يعني إذا بلغ الرجل بالعطية رأس الغزو فالعطية له وإلا فهي على خطر الرجوع، وبه أخذ مالك وجماعة من أهل العلم، وقال طائفة ومجاهد: إذا رفع عن مالك شيء يخرج به في سبيل الله فاصنع به ما شئت وضعه عند أهلك، قال محمد: قال أبو حنيفة وغيره من فقهاءنا: إذا رفعه إليه صاحبه فهو له.

وسئل مالك **الحق**: هذا كما قال: إن من أوجب على نفسه الغزو ينذر أو قسم فتجهر له ثم منعه منه أبواه فليس له أن يكابرهما في ذلك العام، وليؤخر غزوه إلى العام المقبل، وقد بينا أن الجهاد على ضربين: أحدهما: أن لا يتعين على المكلف الغزو والجهاد لقيام غيره به فهذا يلزمه طاعة أبويه في المنع منه مؤمنين كانوا أو كافرين، قاله سحنون، والأصل في ذلك ما روي عن عبد الله بن عمر أنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فاستشاره في الجهاد، فقال: **لست أبواه؟** قال: نعم! قال: **فصهبا بمجاهد**، ومن جهة المعنى أن طاعة أبويه من فروض الأغنياء، والجهاد من فروض الكفاية، وفروض الأغنياء أكد. والضرب الثاني: أن يتعين على المكلف الجهاد وهو يتعين من وجهين: أحدهما: أن يوجب ذلك على نفسه ينذر أو قسم. والثاني: أن يجب ذلك عليه بأصل الشرع ويتعين عليه بقوة العدو وضعف المسلمين عنه، فأما إن أوجب ذلك على نفسه فليمنع منه منع أبويه، وإن كان وجب ذلك عليه بأصل الشرع لم يمنعه منه منع أبويه، والفرق بينهما أن حق أبويه قد وجب عليه فليس له أن يسقطه بنذر ينذر يلزمه نفسه، وليس كذلك ما ثبت بأصل الشرع؛ فإنه يجب بالوجه الذي وجب به حق أبويه فإذا كان أكد من حق أبويه لم يكن لهما المنع منه.

فأما الجِهَاز **الحق**: يريد أن هذا الأفضل له؛ لأنه مال قد لوى به الحر وسببه للغزو، فيستحب له أن لا يرجع عن ذلك، فإن أمسكه كذلك قلمات قبل الغزو به فإنه ميراث سواء أمسكه عنده أو جعله على يد غيره؛ لأنه كصدقة نذرهما ولم يتفدها، فإن أشهد بتفادها فهو على ضربين، أحدهما: أن يشهد بإنفاذها إن مات فهذه تكون من الثلث، والثاني: أن يشهد بإنفاذها على كل حال فهذه تكون من رأس المال، وقوله: "فإن حشي أن يفسد باعه وأمسك فحتم حتى يشتري به ما يصلحه للغزو" يريد أن يكون جهازه ذلك مما يفسد ويتغير كالأرواد والأطعمة وغير ذلك مما يسرع إليه الفساد، فإنه يبيعه ويمسك فحتم؛ لأن الثمن يقوم مقامه، فإن كان غنيا يعلم أنه يفقد على مثل ذلك، أو أفضل منه إذا تبسر غزوه لم يكن له التصرف فيه إذا اعتقد أن يعرض منه متلف، أو أفضل منه.

فَأَنِّي أَرَى أَنْ يَرْفَعَهُ حَتَّى يَخْرُجَ بِهِ، فَإِنْ خَشِيَ أَنْ يَفْسُدَ بَاعَهُ وَأُمْسَكَ ثَمَنَهُ حَتَّى يَشْتَرِيَ بِهِ مَا يُصْلِحُهُ لِلْغَزْوِ، فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا يَجِدُ مِثْلَ جَهَازِهِ إِذَا خَرَجَ فَلْيَصْنَعْ بِجَهَازِهِ مَا شَاءَ.

جَامِعُ النَّفْلِ فِي الْغَزْوِ

٩٦٩ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَبْلَ نَجْدٍ، فَعَنِمُوا إِبِلًا كَثِيرَةً وَكَانَ سَهْمَانَهُمْ اثْنَا عَشَرَ بَعِيرًا أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا، وَتَقَلُّوا بَعِيرًا بَعِيرًا.

٩٧٠ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: كَانَ النَّاسُ فِي الْغَزْوِ إِذَا اقْتَسَمُوا غَنَائِمَهُمْ يَعْدِلُونَ الْبَعِيرَ بِعَشْرِ شِيَاهِ.

وكان سهمانهم إبل: يريد مبلغ سهمانهم الواقعة لهم من الغنمة التي عشر بعيرا أو أحد عشر بعيرا، شك في ذلك الراوي، ويحتمل وجهين: أحدهما: أنه شك هل سهمانهم كانت اثني عشر بعيرا أو أحد عشر بعيرا. والثاني: أنه شك هل كانت سهمانهم أحد عشر وتقلوا بعيرا زائدا على ذلك وبلغت بالنافلة اثني عشر بعيرا غير أنه يعود من جهة هذا العدد إلى معنى واحد. وقوله: "وتقلوا" بعد ذلك "بعيرا بعيرا" يريد أعطوه زائدا على ما وجب لهم، ويحتمل أن يكون جميع ما حصل لهم اثني عشر بعيرا من جهة اللفظ غير أن قوله: "غنموا إبلًا كثيرة" يدل على أن سهام كل واحد منهم كانت هذا العدد، والنافلة في كلام العرب عطية التطوع والزيادة في العطاء على الواجب، وهذا يقتضي أن النفل في الخمس، وذلك أنه قد سوى بينهم في النفل فنقلوا بعيرا بعيرا، فلو كان النفل من الأربعة الأحماس التي لهم لما كان في ذلك فائدة؛ لأن ذلك كان لهم لو لم ينقلوه، وقسمت بينهم الأربعة الأحماس، ولو كان ذلك لكان هذا الفعل لا فائدة فيه، ولكان هذا اللفظ من جملة اللغو، ولما أجمعنا على أنه **لا** يفعل ما لا فائدة فيه ثبت أنه قسم عليهم الأربعة الأحماس ثم نقلهم بعد ذلك من غيرها بعيرا بعيرا، ولا سهم يحكى أن يشار إليه بنقلوا منه غير الخمس، وهذا مذهب مالك أن النفل لا يكون إلا من الخمس، وبه قال أبو حنيفة والشافعي **رحمهما**.

بعشر شياه: وفي "البحاري": أنه عدل عشرا من الغنم بعير حين قسم غنائم حنين. (المحلى)

قَالَ مَالِكٌ فِي الْأَجِيرِ فِي الْغَزْوِ: إِنَّهُ إِنْ كَانَ شَهِدَ الْقِتَالَ وَكَانَ مَعَ النَّاسِ عِنْدَ الْقِتَالِ وَكَانَ حُرًّا فَلَهُ سَهْمُهُ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَا سَهْمَ لَهُ، وَأَرَى أَنْ لَا يُقَسَمَ إِلَّا لِمَنْ شَهِدَ الْقِتَالَ مِنَ الْأَحْرَارِ.

مَا لَا يَجِبُ فِيهِ الْخُمْسُ

قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ وَجِدَ مِنَ الْعَدُوِّ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ بِأَرْضِ الْمُسْلِمِينَ، فَرَعَمُوا أَنْتَهُمْ تَحَارًّا وَأَنَّ الْبَحْرَ لَفِظُهُمْ وَلَا يَعْرِفُ الْمُسْلِمُونَ تَصَدِيقَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ مَرَّ كِبَهُمْ تَكَسَّرَتْ أَوْ عَطِشُوا فَتَزَلُّوا بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُسْلِمِينَ: أَرَى ذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ يَرَى فِيهِمْ رَأْيَهُ وَلَا أَرَى لِمَنْ أَخَذَهُمْ فِيهِمْ خُمْسًا.

مَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِينَ أَكْلُهُ قَبْلَ الْخُمْسِ

قَالَ مَالِكٌ: لَا أَرَى بَأْسًا أَنْ يَأْكُلَ الْمُسْلِمُونَ إِذَا دَخَلُوا أَرْضَ الْعَدُوِّ مِنْ طَعَامِهِمْ مَا وَجَدُوا

فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ الْح: يعني لا سهم للأجير إلا أن يقاتل، وهو قول الثوري، وهذا إذا استنجر للخدمة، وهو قول الأكثر، وقال أحمد وإسحاق: لا سهم له، وأما إذا استنجر ليقاتل فقال المالكية والحنفية: لا يسهم، وقال أحمد: لو استاجر الإمام فوما على الغزو لم يسهم لهم سوى الأجرة، وقال الشافعي: هذا في حق من لم يحب عليه الجهاد، وأما أحر البالغ المسلم فتعين عليه الجهاد فيسهم ولا يستحق الأجرة. **من الأحرار:** فلا يسهم للعبد، وبه قال الثلاثة الباقية والجمهور، ولا للحر إذا لم يحضر القتال، وبه قال الشافعي وأحمد، وقال أبو حنيفة: يسهم من بعثه الإمام رسولاً في حاجته وأمره بالمقام بدليل أنه **رَضِيَ** أسهم لعثمان وطلحة بدير ولم يشهداهما. (الغلي شرح موطأ)

قَالَ مَالِكٌ الْح: وهذا كما قال: إن العدو إذا وجد بساحل المسلمين قد تزلوا دون إذن أحد من المسلمين أو لفظهم البحر فادعوا لهم أتوا للتجارة فإن لم يعلم صدق فوهم فهم في، ولو علم صدقهم لم يعرض لهم، ووجب تركهم على ما نزلوا عليه، أو يردون إلى ما منهم.

أَنْ يَأْكُلَ الْمُسْلِمُونَ: قال عياض: أجمعوا على جواز أكل طعام الخريين ما داموا في الحرب، فيأكلون منه قدر حاجتهم، ويجوز بإذن الإمام وبغير إذنه، وقال الزهري: لا يأخذ شيئاً من الطعام ولا غيره إلا بإذن الإمام. =

مَنْ ذَلِكَ كُلُّهُ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ الْمَقَاسِمُ قَالَ مَالِكٌ: وَأَنَا أَرَى الْإِبِلَ وَالْبَقَرَ وَالْغَنَمَ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ، يَأْكُلُ مِنْهُ الْمُسْلِمُونَ إِذَا دَخَلُوا أَرْضَ الْعَدُوِّ كَمَا يَأْكُلُونَ مِنَ الطَّعَامِ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَوْ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُؤْكَلُ حَتَّى يَحْضُرَ النَّاسُ الْمَقَاسِمَ وَيُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ أَضَرَّ ذَلِكَ بِالْحَيُوشِ، فَلَا أَرَى بَأْسًا بِمَا أَكَلَ مِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ، وَلَا أَرَى أَنْ يَدَّحِشَ أَحَدٌ

= وروى البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما كما نصيب في مغازينا العسل والعنب فنأكله ولا نرفعه. وقال الباجي رحمته الله هذا كما قال مالك: لا أرى بأساً، وقد تقدم من قولنا: إن ما ينتفع به في أرض العدو مما عندهم على ضربين: مباح غير مملوك وقد تقدم القول فيه. والثاني: أصله المثلث ولكنه أضيف الانتفاع به للغذاء والقوة، وذلك كل مقطوع من أموال الروم وحده المسلمون في بلادهم، فإن لمن وحده أكله في دار الحرب ويعلقه دوابه، ولا يحتاج في استباحته إلى قسم ولا إذن الإمام، وإنما يكون الأحذ له أحق لحاجته منه، وما فضل منه عنه أعطاه من احتاج إليه من العارين، فإن لم يجد محتاجاً إليه دفعه إلى صاحب المغنم، والأصل في ذلك ما روي عن ابن عمر أنه قال: كما نصيب في مغازينا في مغازينا العسل والعنب فنأكله ولا نرفعه وأما الحيوان المباح أكله كالإبل والبقر والغنم فإنها في ذلك بمنزلة الطعام عند مالك، وقال الشافعي: لا يذبح شيء من ذلك إلا لضرورة إذا عدموا الطعام، والدليل على ما نقوله: إن الحاجة إلى أكلها والافتيات بها أشد من الحاجة إلى العسل والعنب، فإذا جاز أكل العسل والعنب فإن يجوز الافتيات بلحوم الغنم والبقر أولى وأحرى، والله أعلم.

وَأَنَا أَرَى إِيَّاهُ: وبه قال الجمهور: إنه لا بأس بذيح البقر والغنم قبل أن يقع المقاسم، وكذلك يحل غلف وحطب ودهن وثياب وسلاح به حاجة، وشرط الأوزاعي في ذلك إذن الإمام. (الحلي)

عَمَّا أَكَلَ إِيَّاهُ: يريد أن الذي أبيع له من ذلك أكله على وجه حرث العادة بأكله، وأما ذبح الحيوان أو إتلافه أو ذبح الكثير منه الذي يكفي يسيره ويخرج فيه عن حد الافتيات البالغ إلى حد الإفساد والانتهاك والتبذير فإن ذلك مسموع، إلا أن يريد إفساده إذا لم يقدرُوا على العدو إذا لم يطبقوا انتقاله. وقوله: "ولا أرى أن يدحر أحد من ذلك شيئاً يرجع به إلى أهله" يريد ما له من ذلك بال قيمة، وإنما له أن يأكل منه حتى ينصرف، فإن فضل منه شيء تصدق به إلا أن يكون النافه اليسير، كالقديد والكعك مما يقل ثمنه، وأما ما أخذ من ذلك للقوة والاستعداد كالفرس والسلاح والثوب ينتفع به حتى ينقضي غروه، فهذا اختلف أصحابنا فيه، فقال ابن القاسم: له أن يأخذ ذلك من احتاج إليه بغير إذن الإمام وينتفع به حتى ينقضي غروه، وروى علي بن زياد وابن وهب: ليس له أن يأخذ شيئاً من ذلك ولا ينتفع به، وجه ما قاله ابن القاسم: إن هذا مما تدعو الحاجة إلى الانتفاع به، فجاز أن ينتفع به من أخذه دون قسمته كالطعام، ووجه الرواية الثانية: أن هذا مما ينتفع به مع بقاء عينه وله قيمة، فلم يكن لأحد من الغنائم الانفراد به، كالذهب والفضة والورق والحلي والوظء. (الباجي)

مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا يَرْجِعُ بِهِ إِلَى أَهْلِهِ. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّجُلِ يُصِيبُ الطَّعَامَ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ فَيَأْكُلُ مِنْهُ وَيَتَزَوَّدُ فَيَفْضُلُ مِنْهُ شَيْئًا، أَيْصْلَحُ لَهُ أَنْ يَحْبِسَهُ فَيَأْكُلَهُ فِي أَهْلِهِ أَوْ يَبِيعَهُ قَبْلَ أَنْ يَقْدَمَ بِلَادَهُ فَيَنْتَفِعَ بِشَيْئِهِ؟ قَالَ مَالِكٌ: إِنْ بَاعَهُ وَهُوَ فِي الْعَزْوِ فَإِنِّي أَرَى أَنْ يَحْتَلَّ ثَمَنُهُ فِي غَنَائِمِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ بَلَغَ بِهِ بَلَدَهُ فَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ يَأْكُلَهُ وَيَنْتَفِعَ بِهِ إِذَا كَانَ يَسِيرًا تَأْفَهًُا.

مَا يُرَدُّ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ الْقَسَمُ مِمَّا أَصَابَ الْعَدُوَّ

٩٧١ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدًا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَبَقَ وَأَنَّ فَرَسًا لَهُ عَارَ، فَأَصَابَهُمَا الْمُشْرِكُونَ ثُمَّ غَنِمَهُمَا الْمُسْلِمُونَ فَرَدًّا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تُصَيِّبَهُمَا الْمَقَاسِمُ.

قَالَ مَالِكٌ فِيمَا يُصِيبُ الْعَدُوَّ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ: إِنَّهُ إِنْ أَدْرَكَ قَبْلَ أَنْ تَقَعَ فِيهِ الْمَقَاسِمُ

إِذَا كَانَ **يَسِيرًا تَأْفَهًُا**: أَيُّ قَلِيلًا كَاللَّحْمِ وَالْخِزِّ وَالْخَوِّ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيُّ: يَرُدُّ مَا أَحَدٌ مِنْهُ إِلَى الْإِمَامِ وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ. **عَارٌ**: بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ عَلَى وَرْدٍ أَوْ بَاعٍ أَيْ الْفَلَبُ وَذَهَبَ عَلَى وَجْهِهِ، وَمَنْ رَجُلٌ عِيَارٌ إِذَا كَانَ ضَائِعًا بَطَالًا. قَالَ الْإِمَامُ الْحَارِثِيُّ: "عَارٌ" مُشْتَقٌّ مِنَ الْعَيْرِ وَهُوَ الْحِمَارُ الْوَحْشِيُّ، أَيْ هَرَبَ. (الْمُخَلَّى) **فَرَدًّا**: عَلَى الْجَهْلِ، أَمَّا الْعَبْدُ فَرُدَّ عَلَيْهِ خَائِدٌ مِنَ الْوَلِيدِ بَعْدَ الْبَيْعِ **فَرَدًّا**، وَأَمَّا الْفَرَسُ فَاحْتَلَفَ فِيهِ، فَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ رَدَّ عَلَيْهِ فِي رَمْسٍ رَسُولَ اللَّهِ **فَرَدًّا**، قَالَ بَعْضُ الْخَفَاطِ: هُوَ الصَّحِيحُ. (الْمُخَلَّى)

قَالَ مَالِكٌ **إِلَاحٌ**: وَهَذَا كَمَا قَالَ: إِنَّهُ إِنْ أَدْرَكَ قَبْلَ الْمَقَاسِمِ فَإِنَّهُ يَرُدُّ عَلَى صَاحِبِهِ، يَكُونُ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْغَنَائِمِ وَغَيْرِهِمْ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ لَهُ حَقٌّ وَقَعَتْ فِيهِ الْمَقَاسِمُ فَإِنَّهُ لَا يَرُدُّ عَلَى صَاحِبِهِ، وَمَعْنَى الرَّدِّ هَهُنَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ أَحَقُّ بِهِ دُونَ ذَلِكَ إِنْ أَخَذَ أَهْلُ الشَّرْكِ الشَّيْءَ عَلَى وَجْهِ الْقَهْرِ شَبْهَةً تَمْلِكُ، وَهَكَذَا كُلُّ مَا تَمْلِكُوهُ عَلَى وَجْهِ لَا يَصْلَحُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَمْلِكَ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَيُصَحِّحُهُ إِسْلَامُهُ عَلَيْهِ أَوْ الْحُكْمُ لَهُ بِصَحْتِهِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَصِحُّ مِلْكُهُمْ لَشَيْءٍ إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَمْلِكُ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ، وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ وَفِي يَدِهِ شَيْءٌ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ فَلَا شَيْءَ لَهُ فِيهِ، وَرَدَّ إِلَى صَاحِبِهِ، وَكَذَلِكَ مَا أَصَابُوا مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ غَنِمَهُ الْمُسْلِمُونَ فَلَا يَعْلَمُ بِذَلِكَ حَتَّى قَسَمَ فَإِنْ صَاحِبُهُ أَحَقُّ بِهِ، يَرُدُّ إِلَيْهِ بِغَيْرِ شَيْءٍ، وَيُعْطَى مَنْ صَارَ إِلَيْهِ فِي قِسْمِهِ فِيمَنْهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَالِدَلِيلُ عَلَى مَا نَقُولُهُ: أَنَّ الْقَهْرَ وَالْغَلْبَةَ حِجَةٌ يَمْلِكُ بِهَا الْمُسْلِمُ عَلَى الْمُشْرِكِ، فَحَارَ أَنْ يَمْلِكَ بِهَا الْمُشْرِكُ عَلَى الْمُسْلِمِ كَالْبَيْعِ وَالصَّلَاحِ. (الْبَاحِي)

فَهُوَ رَدٌّ عَلَى أَهْلِهِ، وَأَمَّا مَا وَقَعَتْ فِيهِ الْمَقَاسِمُ فَلَا يُرَدُّ عَلَى أَحَدٍ. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ خَازَ الْمُشْرِكُونَ غُلَامَهُ ثُمَّ غَنِمَهُ الْمُسْلِمُونَ، فَقَالَ: صَاحِبُهُ أَوْلَى بِهِ بِغَيْرِ ثَمَنِ وَلَا قِيَمَةٍ وَلَا غَرْمٍ مَا لَمْ تُصَبِّهِ الْمَقَاسِمُ، فَإِنْ وَقَعَتْ فِيهِ الْمَقَاسِمُ فَإِنِّي أَرَى أَنْ يَكُونَ الْغُلَامُ لِسَيِّدِهِ بِالثَّمَنِ إِنْ شَاءَ. وَقَالَ مَالِكٌ فِي أُمٍّ وَلَدَ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَازَهَا الْمُشْرِكُونَ ثُمَّ غَنِمَهَا الْمُسْلِمُونَ فَقُصِمَتْ فِي الْمَقَاسِمِ، ثُمَّ عَرَفَهَا سَيِّدُهَا بَعْدَ الْقَسَمِ: إِنَّهَا لَا تُسْتَرَقُّ، وَأَرَى أَنْ يَفْتَدِيَهَا الْإِمَامُ لِسَيِّدِهَا، قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَعَلَى سَيِّدِهَا أَنْ يَفْتَدِيَهَا وَلَا يَدْعُهَا،

صاحبه أولى به الخ: يريد أن له أن يأخذه ولا يدفع فيه قيمة وهو ما يساوي يوم أخذه له، ولا لما إن كان وقع فيه تباع بين المشركين قبل أن يغنم، ولا يعزم بسبب ذلك من أنفق عليه، ولا بكلف سببه، ووجه ذلك: أن الغنيمة لا يستقر ملك العائنين عليها بنفس الغنيمة، وإنما استقر بالقسمة، وبه قال القاضي أبو الحسن، وهو مذهب أبي حنيفة، وملك صاحبه بتقرر عليه حال الغنيمة فكان له أخذه بغير ثمن، وأما ما بعد القسمة فلا خلاف في تقرر ملك العائنين عليها، فلم يكن لصاحب ذلك أخذه إلا بالثمن كالشفعة.

في أم ولد: وهذا كما قال: إن أم الولد قد ثبت ولاؤها لسيدها ولم يكمل عنقها؛ لأن سيدها قد بقي له فيها الاستمتاع، وأكثر أحكام الرق من انتزاع المال والخحر وغير ذلك، فإذا غنمها المشركون ثم صارت بأيدي المسلمين بالغنيمة، فإن علم بذلك قبل القسمة فهي لسيدها، وإن لم يعلم بذلك حتى تصيبها المقاسم، فإن مالكا قال: يفتديها الإمام لصاحبها، وقال ابن القاسم وغيره من أصحابنا: يفتديها لنفسه صاحبها، وجه قول مالك: أن الإمام يفتديها له، إنما ذلك لأن صاحبها يجر على افتكاكها، وليس سبب ذلك من جهته ولا من جهتها، وإنما ألزمه الإمام ذلك عما فعل من القسمة وليس هذا بمنزلة الأمة؛ لأن له تركها وهذا ليس له إسلامها وتركها. وجه الرواية الثانية: أن لصاحبها فيها بقية ملك، فلزمه أن يفتدي ذلك المملوك منها؛ لأن القسمة شبهة ملك، وإذا كان منها ما يصح ملكه جاز أن يصحح شبهة ملكه، فإذا لم يصح الانتفاع بها إلا لسيدها أحرم على أن يفتدي تلك المنفعة منها؛ لأن غيره لا ينتفع بها ولا يجوز له نسلبها؛ لأنه لا يملك إباحة ما يملك منها لغيره.

فإن لم يفعل الخ: فإن لم يفتد الإمام "فعلى سيدها أن يفتديها" يريد أن الإمام إن ترك الواجب عليه من ذلك أو رأى فيه غير ما رآه مالك فإن على سيدها أن يفتديها على كل حال، وماذا يفتديها؟ اختلف أصحابنا في ذلك، فروى ابن القاسم عن مالك أن عليه أن يفتديها بثمنها الذي أخذها به كان أكثر من القيمة أو أقل، وحكى ابن الموار عن أشهب والمغيرة إن على سيدها الأقل من القيمة والثلث، وجه قول مالك: إن ما افتدي من ذلك لحق القسمة =

وَلَا أَرَى لِلَّذِي صَارَتْ لَهُ أَنْ يُسْتَرْقَهَا وَلَا يُسْتَحْلَ فَرْجُهَا، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْحُرَّةِ؛ لِأَنَّ سَيِّدَهَا يُكَلِّفُ أَنْ يَفْتَدِيَهَا إِذَا حَرَحَتْ، فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ ذَلِكَ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُسَلِّمَ أُمَّ وَلَدِهِ تُسْتَرْقُ وَيُسْتَحْلَ فَرْجُهَا. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّجُلِ يَخْرُجُ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ فِي الْمُقَادَاةِ أَوْ فِي تِجَارَةٍ فَيَشْتَرِي الْحُرَّ أَوْ الْعَبْدَ أَوْ يُوهِبَانِ لَهُ، فَقَالَ: أَمَّا الْحُرُّ فَإِنْ مَا اشْتَرَاهُ بِهِ دَيْنٌ عَلَيْهِ وَلَا يُسْتَرْقُ، وَإِنْ كَانَ وَهَبَ لَهُ فَهُوَ حُرٌّ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ أُعْطِيَ فِيهِ شَيْئًا مُكَافَأَةً فَهُوَ دَيْنٌ عَلَى الْحُرِّ بِمَنْزِلَةِ مَا اشْتَرَى بِهِ، وَأَمَّا الْعَبْدُ فَإِنْ سَيِّدُهُ الْأَوَّلُ خَيْرٌ فِيهِ، إِنْ شَاءَ أَنْ يَأْخُذَهُ وَيَدْفَعُ إِلَى الَّذِي اشْتَرَاهُ ثَمَنَهُ فَذَلِكَ لَهُ، وَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يُسَلِّمَهُ أَسْلَمَهُ، وَإِنْ كَانَ وَهَبَ لَهُ فَسَيِّدُهُ الْأَوَّلُ أَحَقُّ بِهِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ أُعْطِيَ فِيهِ شَيْئًا مُكَافَأَةً فَيَكُونُ مَا أُعْطِيَ فِيهِ غُرْمًا عَلَى سَيِّدِهِ إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَفْتَدِيَهُ.

= فَإِنَّمَا يَفْتَدِي بِالنَّفْسِ كَالْأَمَةِ، وَوَجْهُ الْقَوْلِ الثَّانِي: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى افْتَدَائِهَا، فَلَزِمَتْهُ الْقِيَمَةُ إِنْ كَانَتْ أَقَلَّ مِنَ الثَّمَنِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْأَمَةِ فَإِنَّهُ خَيْرٌ بَيْنَ افْتَدَائِهَا وَتَرْكِهَا، فَذَلِكَ لِرُفْعَةِ الثَّمَنِ الَّذِي اقْتَسَمَتْ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَهُ أَنْ يَسْرِقَهَا إِيَّاهُ: يريد لأن فيها ملكا لسيدها، ولا تصح إزالته إلى رفق، وإذا لم يجل لثاني استرقاقها لم يجل له وطؤها، وإنما له على سيدها عوض ما يملكه سيدها منها فلما لم ينقر ذلك ولم يميز كان عليه قيمة رقبته؛ لأن رقبته مشغولة بما بقي لسيدها فيها من الملك، ولأنها لو قتلت لكان له قيمتها، فإن كان عبدا أخذ ذلك منه، وإن كان فقيرا اتبع في دمه، وإن كان ميتا بطل حقه. **فهذا بمنزلة ذلك:** يعني وفوقها في سهم رجل من المسلمين بعد ما أصاب المسلمون عن الكفار كحرجها في وجوب الفدية على السيد.

في المقاداة: قال الباجي: الخروج إلى أرض العدو على ثلاثة أضرب: الجهاد، والمقاداة، والتجارة، فأما دخول أرض الحرب في الجهاد فقد تقدم ذكره وفضله، وأما دخولها للمقاداة ودخولها للتجارة فقال سحنون: من ركب البحر إلى بلاد الروم في طلب الدنيا فهي حرجية وهي عن التجارة إلى أرض السودان؛ لأن أحكام الكفر تجري هناك عليه. **فيشتري الحر:** أما شراء الحر فإنه لا يصح، إلا بأن لا يعلم أنه حر فاشتراه، ثم تبين له ذلك، ولعله سمي الغداء شراء؛ والأصل في ذلك: أن فداء المسلمين وتخليصهم من أيدي المشركين واجب لازم، رواه أشهب عن مالك قال: ولو لم يقدرُوا أَنْ يَفْتَدُوهُمْ إِلَّا بِكُلِّ مَا يَمْلِكُونَ فَذَلِكَ عَلَيْهِمْ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: أَطْعَمُوا الْخَائِعَ وَعَوَّدُوا الْمُرِيضَ وَفَكُّوا الْعَانِي.

مَا جَاءَ فِي السَّلْبِ فِي النَّفْلِ

٩٧٢ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ أَفْلَحَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ بْنِ رَبِيعٍ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَامَ حُثَيْنَ فَلَمَّا التَّقِينَا كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ جَوْلَةٌ، قَالَ: فَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَدْ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ: فَاسْتَدْرْتُ لَهُ حَتَّى أَتَيْتُهُ مِنْ وَرَائِهِ فَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ عَلَى حَيْلِ عَاتِقِهِ، فَأَقْبَلَ عَلَيَّ، فَضَمَّنِي ضَمَّةً وَجَدْتُ مِنْهَا رِيحَ الْمَوْتِ، ثُمَّ أَدْرَكَهُ الْمَوْتُ فَأَرْسَلَنِي، قَالَ: فَلَقِيتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَقُلْتُ: مَا بَالُ النَّاسِ؟ فَقَالَ: أَمَرَ اللَّهُ، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا، بِئْسَ الْحَيَاةُ

السلب: يفتحون، في الأصل: ما يسلب، أطلق على ما كان علي القتل من السلاح والثوب، والداية ليست بداحلة في السلب. (الخطي) **عمر بن كثير:** بضم العين، كما هو رواية الأكثر عن يحيى، ورواه عبد الله بفتح العين وهما أخوان، وبالضم أحل وأشهر. (الخطي) **جولة:** بفتح الجيم أي حركة فيها اختلاط وتقدم وتأخر، عبر بذلك احترازا عن لفظ الهزيمة، وكان في هذا اليوم يركض النبي ﷺ بعلته نحو الكفار ويقول:

أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب

ريح الموت: أي كدت أموت من شدة تلك الضمة. **ما بال الناس:** أي الغرماء قال عمر: أمر الله بالهزائم، فإفهم لما أعجبوا بكرههم واعتمدوا على قوتهم فجازاهم الله تعالى بالهزائم بأمر تكويي، ثم إن الناس رجعوا بعد الهزائم بصوت العباس بن عبد المطلب، فإن رسول الله ﷺ جعل يقول للعباس - وكان العباس - رجلا صيحا - نادى: يا معشر الأنصار! يا أصحاب السمره! فجعل العباس ينادي: يا أصحاب السمره، ففي رواية "مسلم": قال العباس: فوالله لكان عطفتهم حين سمعوا صوتي عطفة البقر على أولادها، يقولون: يا لييك! يا لييك! فترجعوا على رسول الله ﷺ. حتى إذا اجتمع عنده مائة استقبلوا الناس فاقتتلوا، فنظر إلى قتالهم فقال: الآن حمي الوطيس، ثم تناول حصيات من الأرض، ثم قال: شأنت الوجوه، فرمى بها في وجوه المشركين فما كان إنسان منهم إلا وقد امتلأ عيناه من تلك القيضة التراب، فوئى المشركون الأدبار، وجلس رسول الله ﷺ لما وضعت الحرب أوزارها وفرغ من قتال المشركين، فقال: من قتل فتيلًا له عليه بيعة فله سلبه، قال "أبو قتادة: فقمعت ثم قلت: من يشهد لي بأني قتل فتيلًا؟" ثم جلست، ثم قال "رسول الله ﷺ ذلك، أي الكلام المذكور المرة الثانية: من قتل فتيلًا له عليه بيعة فله سلبه، قال "أبو قتادة: "قمعت" ثانيًا "ثم قلت: من يشهد لي؟" ثم جلست" =

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ، قَالَ: فَقُمْتُ ثُمَّ قُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ، قَالَ: ثُمَّ قُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ الثَّالِثَةُ فَقُمْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا لَكَ يَا أَبَا قَتَادَةَ؟ قَالَ: فَاقْتَصَصْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: صَدَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَسَلَبُ ذَلِكَ الْقَتِيلِ عِنْدِي، فَأَرَضَهُ مِنْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا هَاءَ اللَّهُ إِذَا لَا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَدَقَ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ، فَأَعْطَانِيهِ، فَبِعْتُ الدَّرْعَ فَاشْتَرَيْتُ بِهِ مَخْرَفًا فِي بَنِي سَلَمَةَ، فَلَمَّا لَأَوَّلَ مَالٍ تَأْتَلُتُهُ فِي الْإِسْلَامِ.

- لأنه لم يشهد لي أحد، "ثم قال" رسول الله ﷺ "ذلك" أي الكلام المذكورة المرة "الثالثة، فقامت" ثالثاً، "فقال رسول الله ﷺ: ما لك يا أبا قتادة؟ فاقصصت عليه القصة" أي قصة قتل الرجل، "فقال رجل من القوم" من أهل مكة من قريش ولم ألق على تسميته، وذكر الواقدي: أن اسمه أسود بن خزاعي وفيه نظراً لأن الرواية الصحيحة أن الذي أحذه قرشي، قاله الحافظ في "الفتح الباري". "صدق يا رسول الله!" أي أبو قتادة "وسلب ذلك القتل عندي، فأرضه" من باب الإفعال أي أرض أبا قتادة، "منه"، أي من السلب بأن تعوضه شيئاً عن ذلك السلب. (بذل النجود) **لا هاء الله إذا:** قال الخطابي: هكذا يرويه "إذا" بالألف في أوله، وإنما هو كلامهم "لا هاء الله إذا" أي يلفظ اسم الإشارة، والهاء بدل من الواو، فكانه قال: لا والله! لا يكون إذا، قال المازني: لا هاء الله إذا، خطأ، وإنما هو: لا هاء الله ذا، أي ذا يعني، وكذا قال أبو زيد، وكذا في "النهاية" قال: ولك في ألف "ها" مذهبان، أحدهما: ثبت ألفها؛ لأن الذي بعدها مدغم مثل دابة. والثاني: أن تحذفها؛ لالتقاء الساكنين، وفي "القاموس": يقال: ها الله، يقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف "ها" وحذفها. في "المصنف": "قلت أبو بكر ﷺ: بخذا تعد كذا غضرت ﷺ" يوسه ثير من ان خدائى تعالى كرجك ميكه از جانب خدائى تعالى ورسول او. پس بدتر ابلج كحق اوست. پس فرمود غضرت ﷺ راست گفت ابو بكر ﷺ پس بدو اس سلب ابو قتاده را، والله اعلم. **مخرفاً:** بفتح الميم والراء على المشهور، وروي بفتح الميم وكسر الراء على المشهور، وروي بفتح الميم وكسر الراء: هو الخائط من النحل، مشتق من الخرف بمعنى ميوه جدين.

تأتلته: أي تملكته وجمعه في الإسلام، قال في "بداية المتهجد": وأما تنفيل الإمام من الغيبة لمن شاء، أعني أن يزيده على نصيبه، فإن العلماء اتفقوا على جواز ذلك، واختلفوا من أي شيء يكون النفل وفي مقداره، -

٩٧٣ - مالك عن ابن شهاب، عن القاسم بن محمد أنه قال: سمعت رجلاً يسأل

= وهل يجوز الوعد به قبل الحرب؟ وهل يجب السلب للقاتل أم ليس يجب إلا أن ينقله له الإمام؟ فهذه أربعة مسائل، هي قواعد هذا الفصل، أما المسألة الأولى: فإن قوماً قالوا: النفل يكون من الخمس الواجب لبيت مال المسلمين، وبه قال مالك، وقال قوم: بل النفل إنما يكون من خمس الخمس وهو حظ للإمام فقط، وهو الذي اختاره الشافعي، وقال قوم: بل النفل من جملة الغنيمة، وبه قال أحمد وأبو عبيد، ومن هؤلاء من أجاز تنفيل جميع الغنيمة، والسبب في اختلافهم هو هل بين الآيتين الواردة في المغام تعارض أم هما على التحجير، أعني قوله تعالى: ﴿وَأَغْنِمُوا الْبَقَاةَ غَنِيمًا مِّنْ شَيْءٍ﴾ (الأعداء: ٤١) وقوله تعالى: ﴿وَسَأَلْتُمُ النَّفْلَ﴾ (الأعداء: ١) فمن رأى أن قوله تعالى: ﴿وَأَغْنِمُوا الْبَقَاةَ غَنِيمًا مِّنْ شَيْءٍ﴾ ناسخة لقوله تعالى: ﴿وَسَأَلْتُمُ النَّفْلَ﴾ قال: لا نفل إلا من الخمس أو من خمس الخمس، ومن رأى أن الآيتين لا معارضة بينهما وأنها على التحجير، أعني أن للإمام أن ينفل من رأس الغنيمة من شاء، وله أن لا ينفل بأن يعطي جميع أرباع الغنيمة للقاتلين قال يجوز النفل من رأس الغنيمة.

وأما المسألة الثانية: وهي ما مقدار ما للإمام أن ينفل من ذلك عند الذين أجازوا النفل من رأس الغنيمة، فإن قوماً قالوا: لا يجوز أن ينفل أكثر من الثلث أو الربع على حديث حبيب بن مسلمة، وقال قوم: إن نفل الإمام السرية جميع ما غنمت حاز، مضى إلى أن آية الأنفال غير منسوخة بل محكمة وأنها على عمومها غير مخصصة، ومن رأى أنها مخصصة بهذا الأثر قال: لا يجوز أن ينفل أكثر من الثلث أو الربع. وأما المسألة الثالثة: وهي هل يجوز الوعد بالتنفيل قبل الحرب أم لا يجوز ذلك، فإنهم اختلفوا فيه، فكره ذلك مالك وأجازته جماعة، وجه قوله: أن الغزو إنما يقصد به وجه الله العظيم ولتكون كلمة الله هي العليا، وإذا وعد الإمام بالنفل قبل الحرب خيف أن يسفك الغزاة دماءهم في حق غير الله، ووجه قول الجماعة ظاهر حديث حبيب بن مسلمة: أن النبي ﷺ كان ينفل في الغزو في البداية الربع، وفي القفول الثلث. وأما المسألة الرابعة: وهل هي يجب سلب المقتول للقاتل أو لا يجب إلا أن ينقله الإمام، فإنهم اختلفوا في ذلك، فقال مالك: لا يستحق القاتل سلب المقتول إلا أن ينقله له الإمام على وجه الاجتهاد، وذلك بعد الحرب، وبه قال أبو حنيفة والثوري.

وقال الشافعي وأحمد وأبو ثور وإسحاق وجماعة من السلف: هو واجب للقاتل، قال ذلك الإمام أو لم ينقله، ومن هؤلاء من جعل السلب له على كل حال ولم يشترط في ذلك شرطاً، ومنهم من قال: لا يكون له السلب إلا إذا قتله مقبلاً غير مدبر، وبه قال الشافعي، ومنهم من قال: إنما يكون السلب للقاتل إذا كان القتل قبل معصية الحرب أو بعدها، وأما إن قتله في حين المعصية فليس له سلب، وبه قال الأوزاعي، وقال قوم: إن استكثر الإمام السلب جاز أن يخمس، وسبب اختلافهم: هو احتمال قوله ﷺ يوم حنين بعد ما برد القتال: من قتل قتيلاً فله سببه، أن يكون ذلك منه ﷺ على جهة النفل أو على جهة الاستحقاق للقاتل، ومالك قوي عنده أنه على جهة النفل من قبل أنه لم يثبت عنده أنه ﷺ قال ذلك ولا قضى به إلا أيام حنين، ولمعارضة آية الغنيمة له إن حمل ذلك على الاستحقاق، =

عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ عَنِ الْأَنْفَالِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْفَرَسُ مِنَ النَّفْلِ وَالسَّلْبُ مِنَ النَّفْلِ، قَالَ: ثُمَّ عَادَ لِمَسْأَلَتِهِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ذَلِكَ أَيْضًا، ثُمَّ قَالَ الرَّجُلُ: الْأَنْفَالُ الَّتِي . . .

أعني قوله تعالى: ﴿وَالْغَنَمُ الْمَرْكُومَةُ﴾ فإنه لما نص في الآية علم أن أربعة أحماشها واجبة للغنائم، كما أنه لما نص على الثلث للأرم في الموارث علم أن الثلثين للأب، قال أبو عمر: وهذا القول محفوظ عند **الشافعي** في حثين وفي بدر، وروى عن عمر بن الخطاب أنه قال: كنا لا نخمس السلب على عهد رسول الله **ﷺ** وخرج أبو داود عن عوف بن مالك الأشجعي وخالد بن الوليد أن رسول الله **ﷺ** قضى بالسلب للقاتل، وخرج ابن أبي شيبة عن أنس بن مالك أن البراء بن عازب **رضي الله عنه** حمل على مرزبان يوم الدارة، فطعنه طعنة على فربوس سرحه، فبلغ سلبه ثلاثين ألفا، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فقال لأي طلحة: إنا كنا لا نخمس السلب، وإن سلب البراء قد بلغ مالا كثيرا ولا أراني إلا حمسة، قال قال ابن سيرين: فحدثني أنس بن مالك أنه أول سلب خمس في الإسلام، وهذا خمسك من فرق بين السلب القليل والكثير، واختلفوا في السلب الواجب ما هو؟ فقال قوم: له جميع ما وجد على المقتول، واستثنى قوم من ذلك الذهب والفضة، انتهى ملخصا. وملخص ما في "الشرح السمر الكبير": أن المراد بلفظ الأنفال في عبارة الفقهاء ما يخص الإمام به بعض الغنائم فذلك الفعل يسمى تنفيلا، وذلك المال يسمى نفلا، ولا خلاف أن التنفيل حائز قبل الإصافة للتحريض على القتال، فإنه مأمور بالتحريض؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا حَرِّضُوا شُعْبًا مِّنْهُم عَلَى قِتَالِ الْكُفَرِ﴾ (الأنفال: ٦٥) فهذا الخطاب لرسول الله **ﷺ** ولكل من قام مقامه، فإن الشجعان قلما يتحاطرون بأنفسهم إذا لم يخصوا بشيء من المصاب، فإذا حصصهم الإمام بذلك فذلك يعريهم على المخاطرة بأرواحهم وإيقاع أنفسهم في جلبة العدو، ولا يستحق القاتل السلب بدون تنفيل الإمام عندنا، وعلى قول الشافعي **رحمته الله** من قتل مشركا على وجه المبارزة وهو مقبل غير مدبر استحق سلبه وإن لم يسبق التنفيل من الإمام؛ لأن قول رسول الله **ﷺ** من قتل قتيلا فله سلبه لنصب الشرع، ومثل هذا الكلام في لسان صاحب الشرع لبيان السبب، كقوله **رحمته الله** من قتل دمه فله سلبه. ولكننا نقول: لو أن قال رسول الله **ﷺ** هذه الكلمة بالمدينة بين يدي أصحابه ولم ينقل أنه قال هذا إلا بعد تحقق الحاجة إلى التحريض، فإن مالك بن أنس قال: لم يبلغنا أن النبي **ﷺ** قال في شيء من مغازبه: من قتل قتيلا فله سلبه إلا في موضع يوم حنين، وذلك بعد ما أقرم المسلمون ووقعت الحاجة إلى تحريضهم؛ ليكروا، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّمْ يَوْمَ تَلُوتَ﴾ (التوبة: ٢٥) وذكر محمد ابن إبراهيم التيمي أنه قال: ذلك يوم بدر وحين أيضاً، وقد كانت الحاجة إلى التحريض يوم بدر معلومة، فعرفنا أنه إنما قال ذلك بطريق التنفيل للتحريض لا بطريق نصب الشرع، وأيد ما قلنا ما ذكرنا ما ذكره عبد الله بن شقيق قال: كان النبي **ﷺ** محاصرا وادي القرى فأتاه رجل، فقال: ما تقول في الغنائم؟ فقال: لله تعالى سهم ولؤلؤ أربعة، قال: فالغنيمة يغنمها الرجل، قال: إن رمت في حث بسهم فاسترحته فليس بأحق به من أحيات المسلم **رحمته الله**.

قَالَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ مَا هِيَ؟ قَالَ الْقَاسِمُ: فَلَمْ يَزَلْ يَسْأَلُهُ حَتَّى كَادَ أَنْ يُخْرِجَهُ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَتَذَرُونَ مَا مَثَلُ هَذَا؟ مَثَلُ صَبِغٍ الَّذِي ضَرَبَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ قَتَلَ قَتِيلًا مِنَ الْعَدُوِّ، أَيْكُونُ لَهُ سَلْبُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ؟ قَالَ: لَا يَكُونُ ذَلِكَ لِأَحَدٍ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنَ الْإِمَامِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْجِهَادِ، وَلَمْ يَبْلُغْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ إِلَّا يَوْمَ حُنَيْنٍ.

= فهذا دليل ظاهر على أن القاتل لا يستحق السلب بدون التنفيل، وعلى هذا القول اتفق أهل العراق والحجاز. وقال أبو حنيفة: لا نفل بعد إحراز الغنمة، وهذا مذهب أهل العراق والحجاز، وأهل الشام يجوزون التنفيل بعد الإحراز، ومن قال به الأوزاعي، وما قلنا دليل على فساد قوهم؛ لأن التنفيل للتحريض على القتال وذلك قبل الإصابة لا بعدها؛ ولأن التنفيل لإثبات الاختصاص ابتداء، لا لإبطال حق ثابت للغنائم، أو لإبطال حق ثابت في الخمس لأربابها، وفي التنفيل بعد الإصابة إبطال الحق، ثم استدل بحديث الخمس في الزمام: أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ زماماً من شعر من المغنم، فقال: **وبلك! سألتني زماماً من نار.** وبحديث مجاهد أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ بكية من شعر أخذه من المغنم، فقال: **هب لي هذا** فقال: **أما تصفي منها فلتك.** وبحديث أبي الأشعث الصنعاني قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ ومعه زمام من شعر، الحديث، ثم قال: لو حاز التنفيل بعد الإصابة لما حرمه رسول الله ﷺ ذلك مع صدق حاجته، ثم قال: والذي روي أن النبي ﷺ نفل بعد الإحراز فلانما يحمل على أنه أعطى ذلك من الخمس باعتبار أنه من المساكين، أو أعطى ذلك من سهم نفسه من الخمس، أو من الصفي الذي كان له، أو أعطى ذلك مما أفاء الله تعالى عليه لا بإيجاف الخيل والركاب، فقد كان الأمر فيها مفوضاً إلى رسول الله ﷺ، كما قال الله تعالى: **قُلِ الْأَمْوَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ** (الأعراف: ١)، وذكر عن الخالد بن الوليد وعوف بن مالك أنهما كانا لا يتخمسان الأسلاب، وعن حبيب بن مسلمة ومكحول: أن السلب مغنم وفيه الخمس، وهكذا روي عن ابن عباس **رضي الله عنه**، وإنما نأخذ بقول هؤلاء؛ لقوله تعالى: **وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ** (النساء: ٨١) والسلب من الغنمة، وتأويل ما نقل عن خالد وعوف **رضي الله عنه** إذا تقدم التنفيل من الإمام بقوله: **من قتل قتيلاً فله سلبه**، وعندنا في هذا المواضع لا يخمس السلب، وأما بدون التنفيل يخمس، والله أعلم.

مثل صبيغ: بضم الصاد المهملة وبالفين المعجمة مصغرة، كان رجل من أهل العراق قدم المدينة فجعل يسأل عن متشابه القرآن، ففضربه عمر حتى أدمى رأسه، فقال: يا أمير المؤمنين! حسيك، قد ذهب الذي كنت أجد في رأسي. (المحلى مختصراً)

مَا جَاءَ فِي إعْطَاءِ النَّفْلِ مِنَ الْخُمْسِ

٩٧٤ - **مالك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُعْطَوْنَ النَّفْلَ مِنَ الْخُمْسِ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ النَّفْلِ، هَلْ يَكُونُ فِي أَوَّلِ مَغْنَمٍ؟ قَالَ: ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الاجْتِهَادِ مِنَ الْإِمَامِ، وَلَيْسَ عِنْدَنَا فِي ذَلِكَ أَمْرٌ مَعْرُوفٌ مَوْقُوفٌ إِلَّا اجْتِهَادُ السُّلْطَانِ، وَلَمْ يَبْلُغْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَفَلَ فِي مَغَازِيهِ كُلِّهَا، وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّهُ نَفَلَ فِي بَعْضِهَا يَوْمَ حُنَيْنٍ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الاجْتِهَادِ مِنَ الْإِمَامِ فِي أَوَّلِ مَغْنَمٍ وَفِيمَا بَعْدَهُ.

الْقِسْمُ لِلْخَيْلِ فِي الْغَزْوِ

٩٧٥ - قال **مالك**: بَلَغَنِي أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَانَ يَقُولُ: لِلْفَرَسِ سَهْمَانِ، وَلِلرَّجُلِ سَهْمٌ.

يعطون النفل من الخمس: من الغنيمة، كما فسرهُ الخطابي. قال الحافظ: ظاهره اتفاق الصحابة على ذلك، وقال ابن عبد البر: إن أراد الإمام أن ينفل بعض الجيوش لمعنى فيه، فذلك من الخمس لا من رأس الغنيمة، بشرط أن لا يزيد على الثلث، وهذا الشرط قال الجمهور، وقال الشافعي: لا يتحدد بل راجع إلى ما يراه الإمام. (المحلى) قال في "السير الكبير": وصورة هذا التنفيل أن يقول: من قتل قتيلًا فله سلبه، ومن أسر أسيرًا فهو له، كما أمر به رسول الله ﷺ. انشادي حين نادي يوم بدر ويوم حنين، أو بيعت سرية فيقول: لكم الثلث مما تصيبون بعد الخمس، أو يطلق هذه الكلمة، فعند الإطلاق فهم ثلث المصاب قبل أن يخمس، يختصون به وهم شركاء الجيش فيما بقي بعد ما يرفع منه الخمس، وعند التنفيل بهذه الزيادة يخمس ما أصابوا ثم يكون لهم الثلث مما بقي، يختصون به وهم شركاء الجيش فيما بقي. **أحسن ما سمعت**: يعني أن النفل يعطى من خمس الخمس، لا من أصل الغنيمة، وبه قال أبو حنيفة والشافعي في أصح أقواله الثلاثة. (المحلى) **وللرجل سهم**: اختلف العلماء في بيان مقدار الاستحقاق للمقاتل، فهو إما أن يكون راجلاً وإما أن يكون فارساً، فإن كان راجلاً فله سهم واحد بالاتفاق، وإن كان فارساً فله ولفرسه سهمان عند أبي حنيفة وإسحاق، وعند أبي يوسف ومحمد له ثلاثة أسهم: -

قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ أَزَلْ أَسْمَعْ ذَلِكَ. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ حَضَرَ بِأَفْرَاسٍ كَثِيرَةٍ،

= سهم له وسهمان لفرسه، وهو قول الشافعي ومالك وأحمد وإسحاق، وبه قال ابن عباس ومجاهد والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز والأوزاعي والثوري وأبو عبيد وابن جرير وآخرون، ولم يقل بقول أبي حنيفة وزفر أحد، إلا ما حكى ذلك عن علي وعمر وأبي موسى قال الخافظ في "الفتح": والثابت عن علي وعمر كالجمهور واستدل الجمهور بهذا الحديث حديث ابن عمر وأمثاله الواردة في هذا المعنى، وأما الإمام أبو حنيفة فاستدل بحديث مجمع بن جارية الآتي، وسيأتي شرحه بعد هذا، وأما الجواب من حديث ابن عمر: أنه لم يبين فيه أنه تلك القسمة متى وقعت، هل وقعت قبل خيبر أو بعدها؟ فلما احتمل أن يكون قبل خيبر لا يكون فيه حجة؛ لأنه محتمل السخ، ومحتمل أن يكون قسمة الغنمة في ذلك الوقت مقوضا إلى رأي رسول الله ﷺ يقسمها كيف يشاء ويعطيها من يشاء، ويحتمل أن يكون أعطى السهم الواحد تنفيلا فلا حجة فيه، وقد أخرج البخاري هذا الحديث في "صحيحه" بموضعين أولهما في الجهاد في "باب سهام الفرس" ولفظه: أن رسول الله ﷺ جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهم، ثم أخرج في "المغازي" عن ابن عمر قال: قسم رسول الله ﷺ يوم خيبر للفرس سهمين وللراجل سهم، فزاد في الثاني لفظ "يوم خيبر"، والجواب عنه: أن معنى قوله: "للفرس سهمين" أي للفرس مع صاحبه سهمين؛ لأنه قابل به للراجل، أو يقال: إن كثيرا ما يحذف في كتابة العربية الألف، فقوله: "للفرس سهمين" كان أصله: للفراس سهمين، فحذف الألف منه؛ لأنه يستدل بالمقابلة بأن المراد الفارس لا الفرس.

ثم لما فهم منه الراوي أن المراد بالفرس الفارس دون الفرس، ففسره إذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة أسهم، وإن لم يكن له فرس فله سهم، أورد البخاري هذا التفسير عن نافع في "المغازي" في الصحيح، فلما فهم نافع هذا المعنى فرواه بالمعنى في محل آخر، كما رواه في الجهاد، فقال: جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهم، وكما رواه أبو داود وابن ماجه: أسهم لرجل ولفرسه ثلاثة أسهم، ولفظ ابن ماجه: يوم خيبر للفراس ثلاثة أسهم، للفرس سهمان وللراجل سهم، فهذه كلها روايات بالمعنى على ما فهمه الراوي، وكذلك لفظ "مسلم" أنه قسم في النفل للفرس سهمين وللراجل سهم، وكذلك لفظ "الترمذي"، وأما لفظ "أبي داود": أسهم لرجل ولفرسه ثلاثة أسهم، سهم له وسهمين لفرسه، وكذلك لفظ "ابن ماجه": أسهم يوم خيبر للفراس ثلاثة أسهم، للفرس سهمان وللرجل سهم، فهذان الروايتان رواهما الراوي على ما فهم، وفهمه ليس بحجة، ويؤيده ما رواه ابن أبي شبة في "مصنفه": حدثنا أبو أسامة وابن عمر قال: حدثنا عبيد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ جعل للفراس سهمين وللراجل سهم، فهذا هو الرواية التي رواها البخاري وغيره بلفظ "الفرس"، فرواه ابن أبي شبة بلفظ "الفراس"، فهذا يؤيد ما قدمنا من التأويل الثاني.

ثم أخرجه عن نعيم بن حماد حدثنا ابن المبارك عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ: أنه أسهم للفراس سهمين وللراجل سهم، ثم أخرجه عن يونس بن عبد الأعلى حدثنا ابن وهب أخبرني عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ كان يسهم للخيال، للفراس سهمين وللراجل سهم، ثم أخرجه =

فَهَلْ يُقَسَّمُ لَهَا كُلُّهَا؟ فَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْ بِذَلِكَ، وَلَا أَرَى أَنْ يُقَسَّم إِلَّا لِفَرَسٍ وَاحِدٍ
الَّذِي يُقَاتِلُ عَلَيْهِ. قَالَ مَالِكٌ: لَا أَرَى الْبَرَادِيزِينَ وَالْهُجُنَ إِلَّا مِنَ الْخَيْلِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى
قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَارَبْنَةً﴾ ^(١٨) وَقَالَ: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا
اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ ^(١٩) فَأَنَا أَرَى الْبَرَادِيزِينَ
وَالْهُجُنَ مِنَ الْخَيْلِ إِذَا أَحَارَهَا الْوَالِي، وَقَدْ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: وَسُئِلَ عَنْ
الْبَرَادِيزِينَ، هَلْ فِيهَا مِنْ صَدَقَةٍ؟ فَقَالَ: وَهَلْ فِي الْخَيْلِ مِنْ صَدَقَةٍ. ^(٢٠)

عن حجاج بن منهال حدثنا حماد بن سلمة حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قسم
للفارس سهمين وللراجل سهماً. قال الزيلعي: قلت: ورواه الدار قطني في أول كتابه "المؤتلف والمختلف": حدثنا
عبد الله بن محمد بن إسحاق المروزي ومحمد بن علي بن أبي ربيعة قالوا: حدثنا أحمد بن عبد الجبار حدثنا يونس
ابن بكير عن عبد الرحمن بن أمين عن نافع عن ابن عمر: أن النبي ﷺ كان يقسم للفارس سهمين وللراجل
سهماً، وأنت تعلم أن ما وقع في هذه الروايات الصحاح من لفظ الفارس، فالمراد الفارس مع فرسه لهما سهمان،
فوقع الاختلاف بين أصحاب عبيد الله بن عمر، فرواه أبو أسامة عند البخاري في الجهاد، وزائدة عند البخاري
أيضاً في "المغازي"، وسليم بن أخضر عند مسلم والترمذي، وعبيد الله بن عمر عند مسلم بلفظ الفرس، ورواه
أبو أسامة وابن عمر وابن المبارك وابن وهب وحماد بن سلمة كلهم عند ابن أبي شبة بلفظ الفارس، ثم قال:
وقابله ابن أبي مريم وحالد بن عبد الرحمن عن عبيد الله بن عمر العمري بالشك في الفارس أو الفرس، فلا ينبغي
أن يحمل ما وقع عند ابن أبي شبة من الرواة العدول والثقات على الوهم، بل يجب أن يحمل على ما يصح به
معنى الفارس والفرس يعني قوله: "للفارس" أي أعطى له ولفرسه سهمين، وكذلك معنى "الفرس" أي أعطى
الفرس ولصاحبه سهمين وأعطى الراجل سهماً، والله أعلم.

وَلَا أَرَى إِيَّاهُ: وبه قال أبو حنيفة والشافعي والجمهور، وقال الأوزاعي: يسهم لفرسين ولا يسهم أكثر من
ذلك. **البراديين والهجن:** البراديين جمع برذون: الفرس التركي، والهجن: بضم الهاء والجيم، جمع هجن، وهو ما
أحد أبويه غيره. (المحلى)

والخيل والبغال إِيَّاهُ: قال ابن بطال في وجه الاستدلال بالآية: إن الله تعالى من على العباد بأنواع الراكب،
ومقتضاه الاستيعاب، ولما لم يذكر البراديين مفرداً علم عدم خروجها من تلك الأنواع، واسم الخيل يقع على
البراديين، بخلاف البغال والحمير. (المحلى)

مَا جَاءَ فِي الْغُلُولِ

٩٧٦ - **مَالِك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ صَدَرَ مِنْ حُنَيْنٍ وَهُوَ يُرِيدُ الْجِعْرَانَةَ سَأَلَهُ النَّاسُ حَتَّى دَنَتْ بِهِ نَاقَتُهُ مِنْ شَجَرَةٍ، فَتَشَبَّكَتْ بِرِدَائِهِ حَتَّى نَزَعَتْهُ عَنْ ظَهْرِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: رُدُّوا عَلَيَّ رِدَائِي، أَتَخَافُونَ أَنْ لَا أَقْسِمَ بَيْنَكُمْ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ سَمْرِ تِهَامَةَ نَعْمًا لَقَسَمْتُه بَيْنَكُمْ، ثُمَّ لَا تَجِدُونِي بَخِيلًا وَلَا جَبَانًا وَلَا كَذَابًا، ...

بني النجود عندي

حِينَ صَدَرَ مِنْ حُنَيْنٍ: يريد حيث أصاب هوازن فأظفره الله بهم وغنم أموالهم وذرائعهم، فصدر "يريد الجعرانة" وهي طريقة إلى مكة، ولعله أراد أن يعتز منها، وحنين يقرب من الجعرانة، "سأله الناس" قسم تلك الغنائم وضابقوه في طريقه؛ لإلحاحهم عليه بالمسألة حتى ألجوه إلى سمرة، فدنت ناقة منها فعلق رداءه - وهو الثوب الذي يلقيه على ظهره - فنزعه عن ظهره. والله أعلم.

رُدُّوا عَلَيَّ رِدَائِي: يريد ثوبه الذي انتزعت السمرة منه، "أتخافون أن لا أقسم بينكم ما أفاء الله عليكم؟" يريد الإنكار لكثرة سؤاها؛ لأنه لأن ذلك سؤال من يخاف أن يمنع حقه، وأما من كان له حق في الغنيمة فيحق أنه سيعطاه ويستوفيه، فلا يجب أن يسأل، ومن لم يكن له حق في الغنيمة فيستغني عن الإلحاح؛ لما علم من حال النبي ﷺ. وأنه سيعطي من له سهم سهمه، ويعطي من لا سهم له من الخمس على قدر ما يستحقه، وتلك قسمة أخرى في الخمس تناول من له حق في الغنيمة ومن لا حق له فيها.

لَقَسَمْتُه بَيْنَكُمْ: قسمه ﷺ على سبيل الإنكار عليهم؛ لفعلهم وكثرة إلحاحهم عليه بالسؤال فيما قد عرف من حاله أنه لا يمنعه حتى أنهم قد اعتقدوا فيه المنع، وهذا مما لا يفعله فقهاء الصحابة ولا فضلاء المهاجرين والأنصار، وإنما يفعله قوم من المولفة قلوبهم أو ممن قرب إسلامه، ولم يتمكن الفقه بعد في نفسه، ولا عرف أن على النبي ﷺ من أحكام الشريعة تفريقه أربعة أخماس من الغنيمة على الغائبين ورد الخمس عليهم وعلى غيرهم من المؤمنين، فأقسم ﷺ لو كان ما أفاء الله عليهم في الكثرة مثل سمر تهمامة نعمة لما منعه ذلك من أن يقسمه بينهم.

ثُمَّ لَا تَجِدُونِي **إِلْحَ**: يحتمل أن تكون ههنا "ثم" بمعنى الواو، فيكون تقديره: إني أقسم عليكم ما أفاء الله عليكم، ولا تجدوني بخيلاً بشيء من ذلك، ولا تجدوني جباناً ولا كذاباً، ويحتمل أن تكون "ثم" على بابها في الترتيب والمهلة، فيكون معنى ذلك: إني أقسم عليكم جميع ما أفاء الله عليكم، ثم لا تجدوني بعد هذا بخيلاً بما يكون لي منعه وصرفه إلى سواكم ولا كذاباً ولا جباناً، وخص هذه الصفات بنسفيها عن نفسه. قال بعض المفسرين: =

فَلَمَّا نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي النَّاسِ، فَقَالَ: **أَدُّوا الْخَائِطَ وَالْمِخِيطَ؛ فَإِنَّ الْغُلُولَ عَارٌ وَنَارٌ وَشَنَارٌ عَلَى أَهْلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**، قَالَ ثُمَّ تَنَاوَلَ مِنَ الْأَرْضِ وَبَرَةً مِنْ بَعِيرٍ أَوْ شَاةٍ ثُمَّ قَالَ: **وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! مَا لِي مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَلَا مِثْلُ هَذِهِ إِلَّا الْخُمْسُ، وَالْخُمْسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ**.

في نسخة: شيئاً
نفس ولا خمس

٩٧٧ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ حَالِدٍ الْجُهَنِيِّ

= لأن وجود أصدادها من الجود والصدق والشجاعة من صفات الإمام، ففي **٢٢** عن نفسه الفاضل التي لا يصح أن تكون في الإمام ولا يصح أن يكون إماماً من كانت فيه هذه الصفات، وعلى هذا ما قاله عمر: إن صفات الإمام أكثر من هذه الصفات وهي إحدى عشرة صفة، فقد كان يجب على هذا أن ينفي عن نفسه أصداد جميعها، قال الفاضل أبو الوليد: والأظهر عندي أن يكون إنما نفي عن نفسه هذه الثلاث الحاصل؛ لأنها مختصة بالحالة التي كان عليها؛ لأهم كانوا سألوه ما أفاء الله من العائِم والمال، فأقسم أنه يقسم جميعها بينهم ولا يحدوه بخيلاً ولا كذاباً فيما بعده من قسمتها. "ولا جباناً" يحتمل أن يريد به عن عدو يظهر في الله عليه، وأغنى مثل هذه العنبة وأكثر منها، ويحتمل أن يريد جباناً عن المائلين له، وأن قسمته النفي، عليهم لا يفعله عن حين وضعف عن منعه، وإنما يفعله طاعة لله تعالى في أمره وتفضلاً على أمته.

أدوا الخائط والمخيط: الخائط هو واحد الخيوط، وروي بدله: الخياط، بكسر الخاء. قال في "النهاية": الخياط والخيط والمخيط بالكسر الإبرة. (الخطي والنهاية) **شَنَارٌ** بالفتح العيب والعار، وقيل: هو العيب الذي فيه عار. (النهاية) يريد أن الغلول شين وعار في الدنيا، ونار وعذاب في الآخرة. قال أبو الوليد الساجي: قوله **٢٢** "فإن الغلول عار ونار وشان على أهله يوم القيامة" الغلول: السرقة من المعتم، فمن حال منه شيئاً فقد غل، وأما **شَنَارٌ** فهو بمعنى العيب والعار. قال أبو عبيدة: **الشَنَارُ**: العيب والعار، وأشد للفظامي:

ونحن رعية وهم رعاة ولو لا رعيهم شنع الشنار

فأمر **٢٢** بأداء القليل والكثير من المعتم، فمن أخذ منه شيئاً بعير حقه فهو عليه يوم القيامة عار ونار وشنار. **والخمس مردود:** أي حق الخمس الذي هو حقه **٢٢** عليكم يعني في مصالحكم من شد ثغر وأعداد كراخ سلاح ونحوه. (الخطي) أن **زيد الخ** قال ابن عبد البر: كذا في رواية يحيى، وهو غلط، والصواب إثبات الواسطة بين محمد وزيد وهو ابن أبي عمرة، كما ذكره القعني وابن القاسم وآخرون واسمه عبد الرحمن. (الخطي)

قَالَ: تُوْفِي رَجُلٌ يَوْمَ حُنَيْنٍ وَإِنَّهُمْ ذَكَرُوهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَزَعَمَ زَيْدٌ أَنَّهُ قَالَ: صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ، فَتَغَيَّرَتْ وَجُوهُ النَّاسِ لِذَلِكَ، فَرَزَعَمَ زَيْدٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ صَاحِبَكُمْ قَدْ غُلَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ،

يوم حنين: كذا في رواية يحيى، وهو وهم، وإنما هو يوم خيبر كما لسان الرواف، قال الباجي: ويدل عليه قوله: خريزات من حرز اليهود، ولم يكن يوم حنين يهود حتى يؤخذ خريزهم، والقصة مشهورة، وإنما كان ذلك إذا فتحت خيبر. **وإنهم ذكروه:** أي وفاته للنبي ﷺ لكي يصلي عليه رجاء بركة صلاته ودعائه ﷺ. وقوله ﷺ: "صلوا على صاحبكم" امتناعاً مما قصدوه، فذكر ذلك له من الصلاة عليه، وقد علم من حاله ﷺ أنه لا يمنع من الصلاة إلا على من لا يرضى حاله، وأنه قد علم أنه أحدث حدثاً يمنع من الصلاة عليه، إما بخبره بذلك عند من يشهد بذلك عليه أو بوحى يوحى إليه، وهذه سنة في امتناع الأئمة وأهل الفضل من الصلاة على أهل الكيثر على وجه الردع والرجح عن مثل فعلهم، وأمر غيره بالصلاة عليه دليل على أن هم حكم الإيمان لا يخرجون عنه بما أحدثوه من معصية، وقد روى ابن سحنون عن أبيه عن معن عن مالك أنه قال: لا بأس أن يصلي على من غلَّ، وذلك يحتمل وجهين، أحدهما: أن يريد به أن يصلي عليه غير الإمام. والثاني: أن الإمام غير إن شاء صلى وإن شاء ترك، وأن ما فعل النبي ﷺ من الامتناع من الصلاة على من غل لم يكن على وجه المنع من الصلاة عليه، وإنما كان ذلك؛ لأنه رأى ذلك في ذلك الوقت أفضل، وأن لمن رأى الصلاة في وقت تكون الصلاة أفضل أن يصلي، وقد قال ﷺ في الصلاة على المنافقين: **إني حزين فاحزن.**

تغيرت وجوه الناس: يحتمل أن يريد به وجوه المؤمنين؛ لامتناعه ﷺ من الصلاة على من هو من جملتهم، ولا يعلمون له ذنباً انفرد به، فخافوا أن يكون ما منع من الصلاة عليه أمر يشملهم فيهلكون بذلك، ويحتمل أن يريد به قبيلة وطائفة تغيرت وجوههم؛ لما تحضهم من أمره، ولما خافوا أن يكون ذلك لمعنى شائع فيهم.

إن صاحبكم قد غل: على وجه التبيين للمعنى الذي منعه من الصلاة عليه، وفي ذلك زجر عن الغلول وإذهاب لما في نفس من لم يغل وأمان له من امتناعه ﷺ من أن يصلي عليه، ولما سمع المسلمون ذلك فتحو امتناعه؛ لينظروا هل يجدوا مما غل فيه فيردوه إلى الغنائم، ولعله قد فعل ذلك ألياً، فوجدوا خريزات من حرز يهود، يحتمل أنهم عرفوا أنها من الغنائم؛ لأنهم افضلوا عن غنائم اليهود بخير، ولم يكن عنده مثل هذا من المناع، لا سيما في ذلك الموضع الذي لا يحمل فيه الخرز لربة ولا لبيع، فعلموا بذلك أنها غل من الغنائم، ويحتمل أن يكون عرف ذلك من رآها من دور اليهود فظن أنه قد أداها، فلما وجدها في مناعه بعد موته عرفها ووصفها بذلك على معنى الإعلام بحبسها وقلة الانفاج بها، كما أخبر بقيمتها؛ ليعلم بتفاهة قيمتها، وأن أخذ هذا المقدار على تفاهته على هذا الوجه من حملة الكيثر التي تمنع من صلاة النبي ﷺ وصلاة الأئمة وأهل الفضل على من فعل ذلك، ورضيه واستأثر به على جماعة المسلمين. والله أعلم.

قَالَ: فَفَتَحْنَا مَتَاعَهُ فَوَجَدْنَا خُرَزَاتٍ مِنْ خَرَزِ يَهُودَ مَا يَسَاوِينَ دِرْهَمَيْنِ.

٩٧٨ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ الْكِنَانِيِّ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى النَّاسَ فِي قَبَائِلِهِمْ يَدْعُو لَهُمْ، وَأَنَّهُ تَرَكَ قَبِيلَةَ مِنَ الْقَبَائِلِ، قَالَ: وَإِنَّ الْقَبِيلَةَ وَجَدُوا فِي بَرْدَعَةٍ رَحِلٍ مِنْهُمْ عَقْدَ جَزَعٍ غُلُولًا، فَأَتَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَبَّرَ عَلَيْهِمْ كَمَا يُكَبَّرُ عَلَى الْمَيِّتِ.

٩٧٩ - **مالك** عَنْ ثَوْرٍ بْنِ زَيْدٍ الدَّيْلِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَيْثِ سَالِمٍ مَوْلَى ابْنِ مُطِيعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَنْينَ فَلَمْ نَعْنَمْ ذَهَبًا وَلَا وَرِقًا إِلَّا الْأَمْوَالَ الْمَتَاعَ وَالثِّيَابَ، قَالَ: فَأَهْدَى رِفَاعَةُ بْنُ زَيْدٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُلَامًا أَسْوَدَ يُقَالُ لَهُ: مِدْعَمٌ، فَوَجَّهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى وَادِي الْقُرَى، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِوَادِي الْقُرَى يَتِمَّا مِدْعَمٌ يَحْطُ رَحِلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَهُ سَهْمٌ عَائِرٌ فَأَصَابَهُ فَقَتَلَهُ،

خُرَزَاتٍ: الخرز بفتح الحاء المعجمة والراء المهملة قل المعجمة، التي ينظم من الجواهر، والجمع خرزات.

بردعة: قال الباجي: البردعة الفراش المبطن، وفي القاموس: البردعة المجلس الذي يلقى تحت الرحل وقد ينقطع.

عقد جزع: الجزع بالفتح ويكسر: الخرز اليماني الصيني، وفيه سواد وبياض، تشبه به الأعين.

كما يكبر على الميت: قال الباجي: يحتمل أن ذلك زجر لهم، إشارة أن حكمهم حكم الموتى الذين لا يسمعون المواعظ ولا ينمثلون الأوامر ولا يجنبون النواهي، ويحتمل أن ذلك إشارة إلى أنهم بمنزلة الموتى الذين انقطع عملهم وأنهم لا يقضى لهم بتوبة. (المحلى)

عام حنين: كذا قال عبد الله بن نجى عن أبيه، ولابن وضاح "خير" وهو الصواب، وكذا رواه ابن القاسم والشافعي والجماعة. قال الدارقطني: وهم ثور بن زيد في هذا الحديث؛ لأن أبا هريرة لم يخرج مع النبي ﷺ وأنه قدم المدينة بعد خروجه ﷺ إلى خيبر، وقد أدرك النبي ﷺ وقد فتح الله عليه خيبر. (المحلى)

إلا الأموال: الاستثناء منقطع، إذ المراد بالمال ههنا المواشي والعقار والأرض والنحل. (المحلى)

سهم عائِر: بالعين والراء المهملتين أي لا يدري من رمى به، والنمرة العائرة هي الساقطة لا يعرف لها مالك. (المحلى) قال في "القاموس": عار الفرس والكلب يعير: ذهب كأنه منفلت.

فَقَالَ النَّاسُ: هَنِيئًا لَهُ الْحَنَّةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَلَا! وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ الشُّمْلَةَ الَّتِي أَخَذَ يَوْمَ حَنْزَلٍ مِنَ الْمَغَانِمِ لَمْ تُصِبْهَا الْمَقَاسِمُ لَتَشْتَعِلْ عَلَيْهِ نَارًا، قَالَ: فَلَمَّا سَمِعَ النَّاسُ ذَلِكَ جَاءَ رَجُلٌ بِشِرَاكِ^{في يسعة: حير} أَوْ شِرَاكَيْنِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: شِرَاكَ أَوْ شِرَاكَيْنِ مِنْ نَارٍ.

٩٨٠ - مَالِك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: مَا ظَهَرَ الْعُلُولُ فِي قَوْمٍ قَطُّ إِلَّا أُلْقِيَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبُ، وَلَا فَشَا الزُّنَا فِي قَوْمٍ قَطُّ إِلَّا كَثُرَ فِيهِمُ الْمَوْتُ، وَلَا نَقَصَ قَوْمٌ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِلَّا قُطِعَ عَنْهُمْ الرِّزْقُ، وَلَا حَكَمَ قَوْمٌ بغيرِ الْحَقِّ إِلَّا فَشَا فِيهِمُ الدَّمُ، وَلَا خَتَرَ قَوْمٌ بِالْعَهْدِ إِلَّا سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْعَدُوَّ.

الشَّهَدَاءُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

٩٨١ - مَالِك عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوِدِدْتُ أَنِّي أَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُقْتَلَ ثُمَّ أَحْيَا فَأُقْتَلَ، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ ثَلَاثًا: أَشْهَدُ بِاللَّهِ.

الشُّمْلَةُ: هي بالفتح قطيفة يشتمل به. (منه) يَوْمَ حَنْزَلٍ: كذا ليحيى، والصواب: حير كما رواه الجماعة. والله أعلم بالصواب. شِرَاكَ أَوْ شِرَاكَيْنِ: في النهاية: هو أحد سيور العِل التي تكون على وجهها، يعني قليل، كثير قلول موجب آتت است. (المصنف).

أَنَّهُ قَالَ: مَوْفُوفٌ فِي الْمَوْطَأِ، رَفَعَهُ الطَّيْرَانِ وَغِيْرَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: حَمْسٌ حَمْسٌ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا حَمْسٌ حَمْسٌ؟ قَالَ: فَذَكَرَهَا غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْجُمْلَةَ الْأُولَى، وَذَكَرَ عَوِضَهُ وَلَا مَنَعُوا الرِّكَاتَةَ إِلَّا حَمْسٌ مِنْهُمْ الْمَطَرُ. (المحلى) قَالَ الْبَاهِجِي: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا عَمَّا بَلَغَهُ مِنَ الْكُتُبِ الْمُنْقَدِمَةِ وَصَحَّحَ ذَلِكَ عَنْهَا التَّحْرِيرُ. وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ: قَسَمَهُ ﷺ عَلَى مَعْنَى التَّحْقِيقِ وَالتَّأَكُّدِ لَا عَلَى مَعْنَى اسْتِفَادَةِ التَّصَدِيقِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ صَدَقَهُ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ، فَقَالَ: "لَوِدِدْتُ أَنِّي أَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُقْتَلَ ثُمَّ أَحْيَا فَأُقْتَلَ" يَعْنِي أَنْ يُجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَيُقَاتَلَ فِيهِ، دُونَ أَنْ يَكُونَ لَحْمِيَّةً وَلَا لَظْهَوْرَ مَكْفَاةٍ وَلَا لَاسْتِحْلَابَ أَمْرٍ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا فَيُقْتَلَ فِي ذَلِكَ.

- ٩٨٢ - **مالك** عن أبي الرناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: **يُضْحِكُ اللَّهُ** يوم القيامة إلى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلُ ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ فَيُسْتَشْهِدُ.
- ٩٨٣ - **مالك** عن أبي الرناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُكَلِّمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجُرْحُهُ يَشْعَبُ دَمًا، اللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِ وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمِسْكِ.
- ٩٨٤ - **مالك** عن زيد بن أسلم أن عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلَ قَتْلِي بِيَدِ رَجُلٍ صَلَّى لَكَ سَجْدَةً وَاحِدَةً يُحَاجِّنِي بِهَا عِنْدَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

يُضْحِكُ اللَّهُ (خ): "إلى رجلين" عدي بضحك بـ "إلى" لتضمنه معنى الانسياط والإقبال من قوطم: ضحكت إلى فلان إذا بسطت إليه وتوجهت إليه بوجه طلق وأنت عنه راض، قال الباجي: هو التلقي بالثواب والإكرام والإعلاء أو تضحك ملائكتك وحرمة جنته أو حملة عرشه، وتأول البخاري الضحك على معنى الرحمة وهو قريب وتأوله على معنى الرضا أقرب. (المحلى)

يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ: يستعمل أنه كان كافراً فنتوب من كفره بالإيمان فيسقط عنه جميع ما فعله في حال كفره من قتل المسلم وغيره، وقد قال الله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ يَسْتَمِ الْغَفَرُ لَهُمْ مَا قَدْ فَتَنُوا﴾ (الأعراف: ٣٨) وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (النساء: ١٧) فإن كانت التوبة بالإيمان تسقط القتل للمسلم وغيره، فإذا قاتل بعد ذلك فاستشهد دخل الجنة مع الذي قتله. **لَا يُكَلِّمُ أَحَدٌ:** أي لا يخرج، والكوم: الخراج، ثم قال ﷺ: "والله أعلم بمن يكلم في سبيله" على معنى أن هذا الحكم ليس على الظاهر أن من كان يقاتل في حيز المسلمين أنه ممن يقاتل في سبيله ويحكم في سبيله؛ لأنه قد يكون في حيز المسلمين ويقال حمية ويقال ليرى مكانه ويقال للمعتم ولا يكون لأحد من هؤلاء هذه الفضيلة حتى يقاتل في سبيل الله؛ لتكون كلمة الله هي العليا، فتكلم على هذا الوجه. فحيث يكون ممن يجيء يوم القيامة "وجرحه يشعب دماً" يريد - والله أعلم - أن لون ذلك الدم لون الدم وريحه ريح المسك، وهذا دليل على فضيلته وعلو درجته وما له عند الله من الثواب الجزيل.

يشعب دماً: أي يجري، كذا في النهاية. قال في القاموس: تعب الماء والدم كـ "مع" فجرد فاشعب وماء تعب أي سائل. (منه) **اللهم لا تجعل قتلي:** وقد استحب دعاؤه حيث كان قتله بيد أي لؤلؤ الغرسي. (المحلى)

٩٨٥ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ صَابِرًا مُحْتَسِبًا مُقْبِلًا غَيْرَ مُدْبِرٍ أَيْكْفِرُ اللَّهُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ، فَلَمَّا أَدْبَرَ الرَّجُلُ نَادَاهُ أَوْ أَمَرَهُ فَنُودِيَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَيْفَ قُتِلْتَ؟ فَأَعَادَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ إِلَّا الدِّينَ، كَذَلِكَ قَالَ لِي جَبْرِيلُ.

صابرا محتسبا **إخ:** يريد صابرا على ألم الجراح وكراهية الموت، ومحتسبا لذلك عند الله تعالى، "مقبلا" على الموت وقتال العدو، "غير مدبر" يريد غير فار ولا منحرف، وذلك أعظم للأجر أيكون ذلك كله مما يكفر الله به عني ما أكتسب من الخطايا؟ فقال رسول الله ﷺ: نعم، يريد أن القتال على هذا الوجه يكفر خطاياها.

فلما أدبر الرجل: يريد ونى عنه راجعا ومستوعبا لجوابه عما سأل عنه، "ناداه" رسول الله ﷺ: "أو أمر به فنودي له" على وجه الشك من الراوي، فسأله عما قال أن يعيده عليه مبالغة في تفهم سؤال السائل وتحفيظا لسواله، وذلك أنه لما استوعب كلامه أولا ثم جأبه عنه يحتمل أن يكون ذكر بعد ذلك من سؤاله لفظاً لم يجاب عنه، فأراد أن يتحقق ذلك إذ أمره بإعادة السؤال، ويحتمل أن يكون ذكر ذلك اللفظ كله غير أنه بان له بعد أن جأبه أن سؤاله يحتمل وجها غير ما حمله عليه من المعنى، وإن كان المعنى الذي حمله سائغا فيه والأظهر منه، فأمره بإعادة السؤال؛ ليتحقق احتماله لما اعتقد احتماله له، وذلك بأن يزيد في سؤاله إذا أعاده شيئا يؤكد عنده ما ظهر إليه من احتماله أو ينفيه عنه، وقوله: "فأعاد عليه" سؤاله يحتمل أن يريد أنه أعاده عليه مثله مطابقا بمعناه، ويحتمل أن يكون أعاد عليه السؤال وإن كان قد زاد أو نقص غير أن الأول أظهر منه. والله أعلم.

نعم إلا الدين: استثناء منقطع، ويجوز أن يكون متصلا أي الذي لا ينوي أدائه. قال التوريشي: أرادها الدين ما يتعلق بدمته من حقوق المسلمين، وقيل: الدائن أحق بالوعيد من الجاني والغاصب والسارق، وكذلك قاله النووي، قيل: هذا في شهيد البر، وأما شهيد البحر فيعفى له جميع الذنوب كلها والدين، رواه ابن ماجه عن إمامة مرفوعا ثم إنهم قالوا: إن الدين الذي يجبس عن الجنة حتى يقع القصاص هو الذي صرف ما استدانه في حق واجب لذاته ولم يترك وفاء لا يجبس عن الجنة إن شاء الله شهيدا أو غيره. (الحلى مختصرا) قال الباجي: قوله ﷺ: "إلا الدين" كذلك قال لي جبريل" يريد إلا الدين فإنه من الخطايا التي لا يكفرها القتل في سبيل الله، وقد قال بعض العلماء: إنما ذلك؛ لأنها من حقوق آدميين، وحقوق آدميين لا تكفرها الحسات، وهذا وجه محتمل، وقد كان في قول الإسلام بمنع النبي ﷺ من الصلاة على من مات وعليه دين لم يترك له قضاء، وظاهر ذلك أنه لا يتسرع الناس في أكل أموال الناس بغير حاجة ولا رفق في إنفاق ثم يموت من مات منهم على ذلك ولا يترك له قضاء، -

٩٨٦ - **مالك** عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَشُهَدَاءِ أَحَدٍ: هَؤُلَاءِ أَشْهَدُ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَسْنَا بِإِخْوَانِهِمْ أَسْلَمْنَا كَمَا أَسْلَمُوا وَجَاهَدْنَا كَمَا جَاهَدُوا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَلَى، وَلَكِنْ

= فيذهب بأموال الناس بغير حاجة ولا رفق في إنفاق ثم لما فتح الله عليه ﷺ قال: **لنا أول من يلقون من أنفسهم** من ترك مالا فلو قتله من ترك كلاً ثم دينا ثم حياً على ما في رواية. ويحتمل أن يكون النبي ﷺ قال لهذا السائل: "إلا الدين" إذ كان يمنع من الصلاة على من ترك ديناً لا أداء له فيكون على عمومته، ويحتمل أن يكون قاله بعد ذلك، ويكون معنى قوله: "إلا الدين" لمن أخذه يريد إنلاف أموال الناس وأخذه من غير وجهه ويتفق في سرف أو معصية، فهذا حكمه باق في الميع، وما ثبت أن أحداً من الأئمة قضى دين من مات وعليه دين من بيت مال المسلمين بعد النبي ﷺ. فيحتمل هذا الحكم اختص بالنبي ﷺ. بين تلك قوله ﷺ: **لنا أول من يلقون من أنفسهم** وهذا لا يكون لأحد بعده ﷺ.

هؤلاء أشهد عليهم: يحتمل أمرين، أحدهما: أن يشهد على ظاهر أمورهم من الإيمان وإقام العبادات والجهاد في سبيل الله تعالى واستدامة ذلك إلى أن قتلوا في مجاهدة عدوهم، وأن غيرهم ممن بقي بعده لا يشهد على استدامتهم لذلك إلى موته؛ لأنه لا يعلم بما يحدثون بعده، ويحتمل أيضاً أن يكون شهد على ظاهرهم بما رآه وعلى باطنهم بما أعلم به وأوحى إليه؛ لأنه لو كان فيمن قتل منهم منافق لم ينتفع بهذه الشهادة ولم ينحه من النار قتاله بين يدي النبي ﷺ كما لم ينتفع بذلك قرمان حيث أعلم النبي ﷺ بباطنه، وأنه من أهل النار مع غنايه وانتفاع المسلمين بجهاده واجتهاده؛ لأن ذلك لا ينتفع إلا مع الإيمان والنية السائلة أن يكون جهاده لتكون كلمة الله هي العلية، فعلى هذا لم يشهد لمن بقي بعده؛ لأنه لا يعلم باستدامتهم للظاهر الصالح ولم يطلع عند موته على أنهم ختموا عملهم بما يرضى الله تعالى، وقوله: لم يبلغنا أنه قال ذلك لمن قتل في غير أحد ولا قاله لمن مات في زمنه غير مقتول فلو كان هذا الحكم ثبت لمن استصحب لظاهر العمل الصالح إلى أن مات في حياة النبي ﷺ لقال: من مات في حياتي فأنا أشهد لهم، ولم يخص بذلك أهل أحد فقال: هؤلاء أنا شهيد عليهم، فدل تخصيصهم على أنهم قد اختصوا بأمر، وظاهره يحتمل أنه أوحى إليه بباطنهم وبقبل الله تعالى لعملهم. والله أعلم.

أسلمنا كما أسلموا إلخ: على وجه الإشفاق لما رأى من تخصيصهم بحكم كان يرجو أن يكون حفظه منه وإفراء وأن يكون حظ جميع من شركه فيه من الصحابة ثابتاً، فقال: إن عملنا كعملهم في الإيمان الذي هو الأصل والجهاد الذي هو آخر عملهم، فهل نكون شهداء لنا كما أنت شهيد لهم؟ فقال ﷺ: بلى، ولكن لا أدري ما تحدثون بعدي، قال قوم: إن الخطاب وإن كان منوحيها إلى أبي بكر فإن المراد به غيره ممن لم يعلم ﷺ بمآل حاله وعمله وما يموت عليه، وأما أبو بكر ﷺ فقد أعلم أنه من أهل الجنة والنبي ﷺ شهيد لهم بذلك؛ لظاهر عمله الصالح، =

لا أدري ما تُحدثون بعدي، قال: فبكى أبو بكر ثم بكى ثم قال: أئنا لكاثنون بعدك؟
 ٩٨٧ - مالك عن يحيى بن سعيد قال: كان رسول الله ﷺ حالسًا وقبرٌ يحفرُ
 بالمدينة، فاطَّلَعَ رَجُلٌ فِي الْقَبْرِ، فَقَالَ: بِئْسَ مَضْجَعُ الْمُؤْمِنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
 بِئْسَ مَا قُلْتَ، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي لَمْ أَرِدْ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَرَدْتُ الْقَتْلَ فِي
 سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لا مِثْلَ لِلْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا عَلَى الْأَرْضِ بُقْعَةٌ هِيَ
 أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَكُونَ قَبْرِي بِهَا مِنْهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَعْنِي الْمَدِينَةَ.
 قاله ثلاث مرات

= ولما قد أوحى إليه وأعلم من رضوان الله تعالى، ولكنه لما سأل أبو بكر واعترض بلفظ عام ولم يخص نفسه
 بالسؤال عن حاله كان الجواب عاما، وقد بين تخصيصه بأنه ليس ممن يحدث بعد النبي ﷺ شيئا مما يحبط عمله بما
 تقدم وتأخر عن هذا الحال من تفضيل النبي ﷺ له وإخباره بما له عند الله من الخير وجزيل الثواب وكرمه المآب.
 قال القاضي أبو الوليد ﷺ: ويحتمل عندي وجها آخر وهو أن يكون النبي ﷺ قال: هؤلاء أنا شهيد عليهم بما
 شاهدت من عملهم في الجهاد الذي أدى إلى قتلهم في سبيل الله، ولذلك لم يقل: إنه شهيد لمن حضر ذلك اليوم
 وقاتل وسلم من القتل كعلي وطلحة وأبي طلحة وغيرهم ممن أبلى ذلك اليوم ومن هو أفضل من كثير ممن قتل
 ذلك اليوم؛ لكنه حصص هذا الحكم عن شاهد النبي ﷺ جهاده إلى أن قتل، ويكون على هذا معنى قوله لأبي بكر:
 "بلى ولكن لا أدري ما تُحدثون بعدي" لم يرد به الحدث المضاد للشرعة، وإنما أراد به جميع الأعمال الموافقة
 للشرعة والمخالفة لها، فيكون معنى ذلك: أن ما تعملونه بعدي لا أشاهد فلا أشهد لكم به، وإن علمت أن منكم
 من يموت على ما يرضي الله من الأعمال الصالحة إلا أنها لم تعين لي، فيقال لي: إنه يجاهد في موطن كذا، وأن
 الواحد منكم يقتل زيدا أو يقتله عمرو كما شاهدت من حال هؤلاء، فلذلك لا أكون شهيدا لكم بنفس الأعمال
 وتفصيلها كما أشهد على تفصيل هؤلاء، وإن شهدت لبعضكم بحملة العمل بالوحي وإعلام الله، فعلى هذا يكون
 قوله: "ولكن لا أدري ما تُحدثون بعدي" متوجها إلى جميع الصحابة من أبي بكر وغيره. (منه)

ثم بكى: وهذا البكاء من الصديق لكمال المحبة حيث بكى تأسفا على مفارقتها ﷺ فقط لا خوفا مما يحدثه الناس
 يعني كما نرجو أن نموت قبلك فلا نلحق طعم مفارقتك. والله أعلم. لا مثل للقتل إلخ: أي ليس الموت في المدينة
 مثل القتل في سبيل الله بل هو أفضل. وقوله: "ما على الأرض إلخ" دليل على الأفضلية، هكذا فسر الطيبي، فعلم
 منه أن الموت والدفن فيها أفضل من الشهادة، قال جدي الشيخ الأجل الدهلوي: وقد يختلف أن الظاهر على هذا
 التقدير أن يقال: ليس القتل في سبيل الله مثل الموت في المدينة، ويحتمل أن يكون معناه نعم ليس الموت بالمدينة مثل
 القتل في سبيل الله بل القتل أفضل، ولكن إن لم يرزق الشهادة فالموت بالمدينة أفضل من الموت في سائر البلاد، =

مَا تَكُونُ فِيهِ الشَّهَادَةُ

٩٨٨ - **مَالِك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ شَهَادَةً فِي سَبِيلِكَ وَوَفَاةً بِبَلَدِ رَسُولِكَ.

٩٨٩ - **مَالِك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَقُولُ: كَرَّمَ الْمُؤْمِنِ تَقْوَاهُ، وَدِينَهُ حَسْبَهُ، وَمُرُوءَتَهُ خُلُقَهُ، وَالْحُرَّةَ وَالْحَبْنَ غَرَائِزُ يَضَعُهَا اللَّهُ حَيْثُ شَاءَ، فَالْحَبَّانُ يَفِرُّ عَنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ، وَالْحَرِيُّ يُقَاتِلُ عَمَّا لَا يَتُوبُ بِهِ إِلَى رَحْلِهِ، وَالْقَتْلُ حَتْفٌ مِنَ الْمُخْتَوِفِ، وَالشَّهِيدُ مَنْ احْتَسَبَ نَفْسَهُ عَلَى اللَّهِ.

الْعَمَلُ فِي غُسْلِ الشَّهْدَاءِ

٩٩٠ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ غَسَلَ وَكُفَّنَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ وَكَانَ شَهِيدًا يَرْحَمُهُ اللَّهُ.

= وهذا احتمال لفظي، ولا شك أن المعنى الأول أبلغ وأدخل في فضيلة المدينة. قال هذا العيد: ويشهد كما قاله الشيخ وإيراد الإمام هذا الحديث في أبواب فضائل الجهاد، ولو كان المعنى كما فسره الطيبي كان ينبغي إيرادَه في أبواب فضائل المدينة في آخر الكتاب. (المحلى) والله أعلم.

كَرَّمَ الْمُؤْمِنِ تَقْوَاهُ: يختل أن يكون قوله تعالى: **﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ﴾** (المحرمات ١٣) يريد أن كرمه في نفسه وفضله تقواه الله تعالى، وقد روي عن النبي **ﷺ** أنه قال: **الأكريم من الكرم، من الكرم من الكرم، من الكرم من الكرم**، وقوله **﴿وَدِينَهُ حَسْبَهُ﴾** يريد أن انتسابه إلى الدين هو الشرف والحسب الذي يخصه، وأما انتسابه إلى أب كافر على وجه الفخر به فهو ممنوع، وانتسابه إلى أب صالح على أن له بذلك فضلاً لا بأس به غير أن انتسابه إلى دينه الذي يخصه أتم في الشرف والحسب. وقوله **﴿وَمُرُوءَتَهُ خُلُقَهُ﴾** يريد أن المروءة التي يعمل عليها الناس ويوصفون بأنهم من ذوي المروءات إنما هي معان مختصة بالأخلاق من الصبر والحلم والنجود والمواساة والإيثار. وقوله **﴿وَالْحَبَّانُ يَفِرُّ عَنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ﴾** يريد أنها طبائع يطبع الله تعالى عليها من شاء ويضعها من الناس فيمن شاء لا يختص بغيرها. ولا وضع ولا مؤمن ولا كافر ولا بر ولا فاجر، فقد توجد في كل صنف من هذه الأصناف. والله أعلم.

٩٩١ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: الشُّهَدَاءُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يُغَسَّلُونَ وَلَا يُصَلَّى عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ وَإِنَّهُمْ يُدْفَنُونَ فِي الثِّيَابِ الَّتِي قُتِلُوا فِيهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَتِلْكَ السَّنَةُ فِيمَنْ قُتِلَ فِي الْمُعْتَرِكِ فَلَمْ يُدْرَكَ حَتَّى مَاتَ، قَالَ: وَأَمَّا مَنْ حُمِلَ مِنْهُمْ فَعَاشَ مَا شَاءَ اللَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ كَمَا فَعَلَ **يَعْمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ**.

في نسخة: قتل

مَا يُكْرَهُ مِنَ الشَّيْءِ يُجْعَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

٩٩٢ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ **عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ** كَانَ يَحْمِلُ فِي الْعَامِ الْوَاحِدِ عَلَى أَرْبَعِينَ أَلْفَ بَعِيرٍ، يَحْمِلُ الرَّجُلُ إِلَى الشَّامِ عَلَى بَعِيرٍ وَيَحْمِلُ الرَّجُلَانِ

لا يغسلون إلخ: أما ترك الغسل والدفن في الثياب التي عليه عند القتل فقد أجمعوا عليه، وأما الصلاة فقد اختلف فيه، فقالت الأئمة الثلاثة والجمهور: لا يصلى على الشهيد، وقال الإمام أبو حنيفة **رحمه الله**: يصلى عليه، وبه يقول إسحاق والثوري، وهو رواية عن أحمد، وتلك الأولون بخديث جابر عند الشيخين أنه **رحمه الله** أمر بدفن شهداء أحد بدمائهم ولم يصلى عليهم، واستدل الحنفية بأخبار جاءت بعضها في صلاته **رحمه الله** على حمزة **رحمه الله** خصوصاً وبعضها في صلاته على سائر الشهداء عموماً، منها ما رواه الحاكم عن جابر فقد رسول الله **رحمه الله** حمزة حين فاء الناس من القتال، فقال رجل: رأيته عند تلك الشجرات، فحنا التي **رحمه الله** نحوه فراه ورأى ما مثل به بكى، فقام رجل من الأنصار فرمى عليه بتوب ثم حمى بالحمزة فصلى عليه ثم بالشهداء فيوضعون إلى جانب حمزة فصلى عليهم ثم يرفعون وترك حمزة حتى صلى على الشهداء كلهم. قال الحافظ: صحيح الإسناد إلا أن في سنده مفضل بن صدقة، أما حماد الجعفي وهو وإن ضعفه ابن معين والنسائي فقد كان عطاء بن مسلم يوفقه، وكان أحمد بن محمد بن شيبة يثني عليه، وروى أبو داود في مراسيله عن عطاء أنه **رحمه الله** صلى على قتلى أحد، وأيضاً روى الشيخان عن عقبة بن عامر أنه **رحمه الله** خرج يوماً فصلى على أهل أحد صلاة على الميت ثم انصرف، وقد بسطه الشارح فليظفر ثمه. (منه)

أربعين ألف بغير: لكثرة من كان يحمله ممن يريد السفر فلا يقدر على راحلة يركبها ويعجز عن السفر مع حاجته إليه، أما لكونه من أهل الآفاق فيعجز عن الرجوع إلى أفقه ووطنه وأهله وولده، أو لغير ذلك من الوجوه التي لا يحصى عددها كثرة مما يضطر الإنسان إلى السفر من أهلها، فكان يحمل من كانت هذه حاله من أهل الحاجة، ولعله أن يكون كان يحمل من يسعى في أمور المسلمين ممن يتعذر عليه راحلة لسفره ذلك، فكان عمر بن الخطاب يتخذ من الإبل ما يعمل عليه من مال الله تعالى ويعمى لها الحمى. وقوله: "يحمل الرجل إلى الشام على بغير ويعمل الرجلان إلى العراق على بغير" قال الداودي: إنما ذلك ليسر أهل العراق. وقال غيره: إنما كان ذلك =

إِلَى الْعِرَاقِ عَلَى بَعِيرٍ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ فَقَالَ: اْحْمِلْنِي وَسُحَيْمًا فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَتَشَدُّتُكَ اللَّهُ أُسْحَيْمَ زِقٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ.

الترغيب في الجهاد

٩٩٣ - مَالِك عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا ذَهَبَ إِلَى قُبَاءٍ يَدْخُلُ عَلَى أُمَّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ فَيُطْعِمُهُ، وَكَانَتْ أُمَّ حَرَامٍ تَحْتَ عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا، فَأَطْعَمَتْهُ وَجَلَسَتْ تَقْلِي فِي رَأْسِهِ، فَتَأَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ،

- لكثرة العدو بالشام وحاجة الناس إلى الغزو في تلك الجهة للجهاد. قال القاضي: ويحتمل عندي أن يكون فعل ذلك؛ لأن طريق العراق كانت أسهل وأعمر، وكان طريق الشام من المدينة أو عمر وأشق وأحلى من الناس، فكان من انقطع به فيها يتعذر عليه موضع مقام أو من يعين على بلاغ.

أحملي وسحيمًا: على وجه التورية والتحليل؛ ليريه أن له رفيقا يسمى سحيمًا فيدفع إليه البعير فيأخذه العراقي وينفرد بركوبه، وكان عمر ﷺ ألعيا يصيب بظنه فلا يكاد يخطئه، فسبق إلى ظنه أن سحيمًا الذي ذكر هو الزق فتأشده الله ليحيره بالحق، فيعلم عمر صدق ظنه، فقال له الرجل: نعم، وقد روي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: **فَدَكَانَ فَمَنْ مَضَى فَمَنْكَم مَنِ الْأَمَمُ حَدَّثَنَا قَالَ كَانَ فِي أَمَمِي مِثْمُ وَأَنَّهُ عَمَرُ**، يريد ﷺ أعلم من يلقي في روعه الشيء ويلهم إليه حتى كأنه يخبر به فلا يخطئ ظنه. سحيمًا: بضم السين والحاء المهملتين مضعرا، وسحيم معنى أسود أراد به الزق؛ لأنه أسود، وقال بعضهم: وهم من قال: إنه اسم رجل. والله أعلم.

أم حرام: هي أخت أم سليم حالة أنس بن مالك، قال الترمذي: قال الحافظ: هذا ظاهره أنها كانت حينئذ زوج عبادة، وتقدم في رواية أبي طوالة عن أنس قال: فتزوجت عبادة بن الصامت، ومن طريق محمد بن يحيى فتزوج بها عبادة فخرج بها إلى الغزو، وفي رواية مسلم: فتزوج بها عبادة بعد، وجه الجمع: أن المراد بقوله: تحت عبادة لإخبار عما آل إليه الحال بعد ذلك.

تقلي في رأسه: اختلف هل كان فيه قمل لا يؤديه أو لم يكن أصلا، وإنما كانت تقلي من نحو الغبار، ولا يلزم منه أن يكون في رأسه قملا بل سبب قلى الرأس أراحته ﷺ، فإن القلي سبب للإراحة وأنه كان يدخل عليها ويمكنها منه؛ لأنها ذات محرم منه؛ لأنها حالة بأبيه أو جده عبد المطلب من بني النجار، وقيل: كانت إحدى حالاته من الرضاعة، قال ابن عبد البر: فأيا ما كان فهي حرام له ﷺ. وحكى النووي الاتفاق على ذلك، (المحلى).

قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ غُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَرَكِبُونَ ثَبَجَ هَذَا الْبَحْرِ مُلُوكًا عَلَى الْأَسْرِ - أَوْ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسْرِ، يَشْكُ إِسْحَاقُ - قَالَتْ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنِي مِنْهُمْ، قَدَعَا لَهَا، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ فَنَامَ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ يَضْحَكُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا يُضْحِكُكَ؟ قَالَ: نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ غُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ مُلُوكًا عَلَى الْأَسْرِ - أَوْ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسْرِ كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلَى - قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنِي مِنْهُمْ، فَقَالَ: أَتَيْتُ مِنَ الْأَوَّلِينَ، قَالَ: فَرَكِبْتُ الْبَحْرَ فِي زَمَانٍ مُعَاوِيَةَ فَصُرِعْتُ عَنْ دَابَّتِهَا حِينَ خَرَجْتُ مِنَ الْبَحْرِ فَهَلَكْتُ.

٩٩٤ - **مَالِك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَحْبَبْتُ أَنْ لَا أَتَخَلَّفَ عَنْ سَرِيَّةٍ تَخْرُجُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَكِنِّي لَا أَحَدٌ مَا أَحْمِلُهُمْ عَلَيْهِ، وَلَا يَجِدُونَ مَا يَتَحَمَّلُونَ عَلَيْهِ،

لج: مثله فموحدة مفتوحة وجيم أي وسطه ومعظمه. **ملوكا على الأسرة:** إيدان بأنهم يركبون هذا الأمر العظيم مع وفور نشاطهم وتمكينهم من مناهم، وقيل: هو صفة لهم لسعة حالهم وكثرة عددهم. قال ابن عبد البر: أراد - والله أعلم - أنه رأى الغزاة في البحر من أمته ملوكا على الأسرة في الجنة. قال عياض: هذا محتمل، ويحتمل أيضا أن يكون محيرا عن حالهم في الغزو ومن سعة أحوالهم وقوام أمرهم وكثرة عددهم كأهم ملوك على الأسرة. **في زمان معاوية:** أي في خلافته وأمارته، وقيل: كان في خلافة عثمان سنة سبع وعشرين حين غزا معاوية الروم في البحر مع جماعة فيهم عبادة بن الصامت زوج أم حرام، وعليه أكثر العلماء وأهل السير، وجعل الباجي وعياض الأول أظهر، وفي البخاري: فخرجت مع زوجها عبادة بن الصامت غازيا أول ما ركب المسلمون البحر مع معاوية، فلما انصرفوا من غزوتهم قافلوا فنزلوا الشام فقربت إليها دابة لتركبها فصرعتها فماتت، وهذا يؤيد أن المراد زمن معاوية زمان غزوته لا خلافته. **لو لا أن أشق:** وفي البخاري: لو لا أن رجلا من المؤمنين لا تطيب أنفسهم أن يتخلفوا عني ولا أحد ما أحملهم عليه ما خلفت عن سرية، والذي نفسي بيده لو ددت أبي أقتل في سبيل الله.

فَيَخْرُجُونَ وَيَشُقُّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَخَلَّفُوا بَعْدِي، فَوَدِدْتُ أَنِّي أَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُقْتَلَ ثُمَّ أَحْيَا فَأُقْتَلَ ثُمَّ أَحْيَا فَأُقْتَلَ.

٩٩٥ - **مَالِك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمَ أُحُدٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ يَأْتِنِي بِخَبَرِ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ؟ فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَذَهَبَ الرَّجُلُ يَطُوفُ بَيْنَ الْقَتْلَى، فَقَالَ لَهُ سَعْدُ بْنُ الرَّبِيعِ: مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَتِيَهُ بِخَبَرِكَ، قَالَ: فَادْهَبْ إِلَيْهِ فَأَقْرَأْهُ مِنِّي السَّلَامَ، وَأَخْبِرْهُ أَنِّي قَدْ طُعِنْتُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ طَعْنَةً وَأَنِّي قَدْ أَتَفَذْتُ مَقَاتِلِي، وَأَخْبِرْ قَوْمَكَ أَنَّهُ لَا عُذْرَ لَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ إِنْ قُتِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَوَاحِدٌ مِنْهُمْ حَيٌّ.

٩٩٦ - **مَالِك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَغِبَ فِي الْجِهَادِ وَذَكَرَ الْحَنَّةَ وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يَأْكُلُ تَمْرَاتٍ فِي يَدِهِ، فَقَالَ: إِنِّي لَحَرِيصٌ عَلَى الدُّنْيَا.....

من يأتي بحور سعد: احتال منه ﷺ بأصحابه ونحوه عن من فقد منهم بعد الموت؛ ليعلم ما يحزنه وما الذي غيبه وإن كان أصيب أو سلم، فانتدب الرجل لبحر طاعة النبي ﷺ والمبادرة إلى ما يرغبه وإن لم يعينه بالأمر، وذهابه بين القتلى لطلب سعد بن الربيع؛ لأن الظاهر أن من فقد في ذلك الوقت أنه قتل أو أُلْحِنَ بالجراح فيادر إلى طلبه حيث ظن أنه يجده، وقول سعد له: ما شَأْنُكَ؟ لعله قد توقع أن يكون أرسل للبحث عن حبه أو خبر غيره فيوصي معه بما أراد أن يوصي به إلى قومه، فأمره أن يقرئ النبي ﷺ سلامه لما اعتقد أنه لا يلقاه وأن يخبره بما جرى عليه من عدد الطعان وإفقاد المقاتل، ثم أوصى إلى قومه بأن يقدوا النبي ﷺ بأنفسهم وأن لا يوصل إليه ومنهم حي.

أَتَفَذْتُ مَقَاتِلِي: بصيغة المجهول، والمقاتل جمع مقتل يعني أن الرماح والسهم دخلت في الموضع التي إذا أصابها الجراحة قتلت، ومن تلمة الحديث كما في الاستيعاب قال أبي بن كعب: فلم أبرح حتى مات فرجعت إلى النبي ﷺ فأخبرته.

ورجل من الأنصار هو عمير بن الحمام - بضم الحاء - ابن الجموح، أحد بني سلمة، قيل: إنه أول قتيل في الإسلام، وفي حديث أنس: أنه ﷺ قال يوم بدر: قوموا إلى حنة عرجها السماوات والأرض **إ.ح.** قال الباقون: ذكر أهل السير أن ذلك الرجل هو عمير بن حمام الأنصاري السلمي لما سمع ما ذكر به النبي ﷺ حمل تصديقه له وتنبه لما فاته على أن طرح تمرات في يده كان يأكلها، ورأى أن اشتغاله بأكلها عن المبادرة إلى الشهادة المؤدية =

إِنْ جَلَسْتُ حَتَّى أَفْرَغَ مِنْهُنَّ، فَرَمَى مَا فِي يَدِهِ فَحَمَلَ بِسَيْفِهِ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ.

٩٩٧ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّهُ قَالَ: الْغَزْوُ غَزَوَانِ، فَغَزَوُ تُنْفَقُ فِيهِ الْكَرِيمَةُ وَيُنَاسَرُ فِيهِ الشَّرِيكُ وَيُطَاعُ فِيهِ ذُو الْأَمْرِ وَيُحْتَنَبُ فِيهِ الْفَسَادُ فَذَلِكَ الْغَزْوُ خَيْرٌ كُلَّهُ، وَغَزَوُ لَا تُنْفَقُ فِيهِ الْكَرِيمَةُ وَلَا يُنَاسَرُ فِيهِ الشَّرِيكُ وَلَا يُطَاعُ فِيهِ ذُو الْأَمْرِ وَلَا يُحْتَنَبُ فِيهِ الْفَسَادُ فَذَلِكَ الْغَزْوُ لَا يَرْجِعُ صَاحِبُهُ كَفَافًا.

مَا جَاءَ فِي الْخَيْلِ وَالْمُسَابَقَةِ بَيْنَهُمَا وَالتَّنْفِقَةِ فِي الْغَزْوِ

٩٩٨ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْخَيْلُ مَعْقُودَةٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

= إلى الجنة حرص على الدنيا واشتغال بيسير متاعها، وقد ذكر أهل السير أن هذا كان يوم بدر، وقد كان مع النبي ﷺ جماعة أصحابه وهم ثلاث مائة وبضعة عشر، فيحتمل أن يكون حمل عمر هذا مع جماعة الناس، ويحتمل أن يكون انفرد بالحمل على جماعة من المشركين، وهذا جائز أن يحمل الرجل وحده على الكنية. **ويناسر فيه الشريك**: أي يؤخذ باليسر والسهولة من المعاملة ولا يعنف من الرفيق نفعا بالمعونة وكفاية للمؤونة، كذا في الحاشية المطبوعة عن المخطئ. فوله "تنفق فيه الكريمة" يريد كرائم الأموال، ويحتمل أن يريد به حلال المال، ويحتمل أن يريد به كثيره إذا أراد بالتنفقة النفقة على نفسه، ويحتمل أن يريد بالكريمة أفضل المتاع مثل الخيل والسلاح. (المخطئ) **لا يرجع صاحبه كفافا**: أي ثوابا، وقيل: رأسا برأس، وهو مأخوذ من كفاف الشيء وهو نجاره، أو من كفاف الرزق أي لم يرجع بخزاء وثواب يغنيه يوم القيامة، أو لم يعد من الغزو رأسا برأس بحيث لا أحر ولا وزر؛ لأنه لم يغز الله وأفسد في الأرض، يقال: دعني كفافا أي تكف عني وأكف عنك. (المخطئ)

الخيل معقود **أخ**: روى الترمذي عن عمرو البارق قال قال رسول الله ﷺ: **الخيل معقود في نواصي الخيل** إلى يوم القيامة **لأخر والعلم**. فقد بين سبب الخير وهو الجهاد الذي فيه خير الدنيا والآخرة: والنواصي: جمع ناصية وهي الشعر المسترسل في مقدم الرأس، وذكر النواصي؛ لكونها أشرف الأعضاء، وفي العرف ينسب الخير إليها، ويحتمل أنه كنى بالنواصي عن الذوات، قاله الخطابي. قال الترمذي: قال أحمد بن حنبل: وفقه هذا الحديث أن الجهاد مع كل إمام إلى يوم القيامة. (الترمذي والمخطئ)

٩٩٩ - **مالك** عن نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ سابق بين الخيل التي قد أضمرت من الحفياء وكان أمدّها ثنية الوداع، وسابق بين الخيل التي لم تضمر من الثنية إلى مسجد بني زريق، وأن عبد الله بن عمر كان ممن سابق بها.

١٠٠٠ - **مالك** عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيّب يقول: ليس برهان الخيل بأس إذا دخل فيها محلل، فإن سبق أخذ السبق، وإن سبق لم يكن عليه شيء.

١٠٠١ - **مالك** عن يحيى بن سعيد أن رسول الله ﷺ رئي وهو يمسح وجهه فرسه بردائه، فسئل عن ذلك، فقال: إني عوّبت الليلة في الخيل.

١٠٠٢ - **مالك** عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ حين خرج إلى خيبر أتاها ليلاً، وكان إذا أتى قومًا بليل لم يغز حتى يصبح، فلما أصبح خرجت

قد أضمرت: الإضمار وكذا التضمر هو أن تعلف الفرس حتى يسهن ثم يقلل علفها بقدر القوت وتدخل بيتا يخلل فيه لتعرق وتجف عرقها فيحف لحمها وتقوى على الجري، قال الجوهري: هو أن يعلف حتى يسهن ثم يرد إلى القوت. (الخلّي) **من الحفياء:** يفتح الحاء المهملة وسكون الفاء والتخنية وبالمد على الأشهر والقصر، وفي القاموس: ويقال بتقدم الباء على الفاء، وثنية الوداع موضع عند المدينة، للبحاري عن موسى بن عقبة أن ما بين الحفياء والثنية ستة أميال أو سبعة. (الخلّي)

ليس برهان الخيل بأس: أي ليس باشتراط المال في للمسابقة كراهة، وتفصيل المقام أن اشتراط العوض في المسابقة إن كان من أحد الجانبين يجوز عند الجمهور خلافاً لمالك، ولو كان من الجانبين فيحرم وفاقاً لأن كلا منهما مشرّد بين أن يعتم أو يغرم وهي صورة القمار المحرم إلا أن يدخل المتسابقان فيها محللاً يعتم إن سبق، ولا يغرم إن لم يسبق فلا بأس في تلك الصورة، فالثالث يخلل العقد عن معنى القمار بسبب عدم الاشتراط، فإن سبقهما اخلل أخذ العوضين جاء معاً أو أحدهما قبل الآخر، ولو سبقاه وجاء معاً أو لم يسبق أحد فلا شيء لأحد، وإن جاء مع أحدهما وتأخر الآخر ففوز هذا لنفسه وعوض للآخر للمحلل ومن معه لأحدهما سبقاً، وإن توسطتهما أو سبقاه وجاء مرتين أو سبقه أحدهما وجاء مع المتأخر فعوض المتأخر للسابق لسبقه لهما، كذا ذكره النووي في المنهاج، وفي الدر المختار: أن المخلل إذا سبقهما أخذ منهما السبق، وإن تأخر عنهما فلا شيء عليه، وإن توسطتهما أخذ السابق سبقه من صاحبه.

يَهُودُ بِمَسَاحِيهِمْ وَمَكَاتِلِهِمْ، فَلَمَّا رَأَوْهُ قَالُوا: مُحَمَّدٌ وَاللَّهِ مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اللَّهُ أَكْبَرُ خَرِبْتُ خَيْرٌ إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ.

١٠٠٣ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَتَفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تُودِي فِي الْجَنَّةِ يَا عَبْدَ اللَّهِ! هَذَا خَيْرٌ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الْجِهَادِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّيَامِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الرِّيَّانِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا عَلَى مَنْ يُدْعَى مِنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ مِنْ ضَرُورَةٍ فَهَلْ يُدْعَى أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ كُلِّهَا؟ قَالَ: نَعَمْ! وَأَرْجُو أَنْ تُكَونَ مِنْهُمْ.

إِحْرَازُ مَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ أَرْضَهُ

سُئِلَ **مَالِك** عَنْ إِمَامٍ قَبْلَ الْجِزْيَةِ مِنْ قَوْمٍ فَكَانُوا يُعْطُونَهَا، أَرَأَيْتَ مَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ أَتَكُونُ لَهُ أَرْضُهُ أَوْ تَكُونُ لِلْمُسْلِمِينَ وَيَكُونُ مَالُهُ لَهُمْ؟ فَقَالَ **مَالِك**: ذَلِكَ يَخْتَلِفُ، ..

هذا خير: قيل: ها لك خير وثواب، وقيل: معناه هذا الباب فيما نعتقده خير لك من غيره من الأبواب لكثرة نعيمه وثوابه، وكل منادٍ يعتقد أن بابه أفضل من غيره، ذكره النووي وسبقه بذلك الباجي. (المغلي)

ما على من يدعى: أي ليس بضرورة واحتياج على من دعي من باب واحد من تلك الأبواب إن لم يدع من سائر الأبواب؛ لحصول المقصد فيها. (المغلي) **من هذه الأبواب** **إخ**: ظاهره أنه ليس عليه ضرورة في أن يدعى من غيرها، وإن الدعاء من واحد منها يكفي في التناهي في الخير وسعة الثواب، لكنه مع ما في الدعاء من هذه الأبواب من الخير العظيم هل يدعى أحد من جميعها؛ لأن ذلك أكثر من الخير وأوسع من إنعام الله تعالى على من أطاعه؟ فقال **ﷺ**: "نعم وأرجو أن تكون منهم" ومن دعي من هذه الأبواب كلها لا يمكن أن يقال له: إن دخولك من هذا الباب أفضل من دخولك على غيره من أبواب الجنة.

أَمَّا أَهْلُ الصُّلْحِ فَإِنْ مَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ فَهُوَ أَحَقُّ بِأَرْضِهِ وَمَالِهِ، وَأَمَّا أَهْلُ الْعُنُوةِ الَّذِينَ أَخَذُوا عُنُوةَ مَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ فَإِنَّ أَرْضَهُ وَمَالَهُ لِلْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْعُنُوةِ قَدْ غَلَبُوا عَلَى بِلَادِهِمْ وَصَارَتْ فَيْئًا لِلْمُسْلِمِينَ، وَأَمَّا أَهْلُ الصُّلْحِ فَإِنَّهُمْ قَدْ مَتَّعُوا أَمْوَالَهُمْ وَأَنْفُسَهُمْ حَتَّى صَلَحُوا عَلَيْهَا فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ إِلَّا مَا صَلَحُوا عَلَيْهِ.

من الجربة

لضرب الجربة

الدفن في قبر واحد من ضرورة وإنفاذ أبي بكر رضي الله عنه

عدة رسول الله ﷺ بعد وفاته

١٠٠٤ - **مالك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَنْعَةَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَو بْنَ الْخَطَّابِ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَو الْأَنْصَارِيِّينِ ثُمَّ السَّلْمِيِّينَ كَانَا قَدْ حَفَرَ السَّيْلُ قَبْرَهُمَا، وَكَانَ قَبْرُهُمَا مِمَّا يَلِي السَّيْلُ، وَكَانَا فِي قَبْرِ وَاحِدٍ، وَهُمَا مِمَّنْ اسْتَشْهِدَ يَوْمَ أُحُدٍ، فَحَفَرَ عَنْهُمَا لِتَغْيِيرَا مِنْ مَكَانِهِمَا، فَوُجِدَا لَمْ يَتَغَيَّرَا كَأَنَّهُمَا مَاتَا بِالْأَمْسِ، وَكَانَ أَحَدُهُمَا قَدْ جُرِحَ، فَوُضِعَ يَدُهُ عَلَى جُرْحِهِ، فَدُفِنَ وَهُوَ كَذَلِكَ، فَأَمِيطَتْ يَدُهُ.....

من السلم **إح** فماله له قول جماعة الفقهاء، فأما أهل الصلح فهم قوم من الكفار، حموا بلادهم وقائلوا عليها حتى صلحوا على شيء أعطوه من أموالهم أو جزية أو ضريبة التزموها، فما صلحوا على بقاءه بأيديهم من أموالهم فهو مال صلح أرضا كان أو غيره، وأما العنوة فهي الغلبة فكل مال صار للمسلمين على وجه الغلبة من أرض أو عين دون اختيار من غلب عليه من الكفار فهو أرض عنوة سواء دخلنا الدار عليهم غلبة أو أحلوا عنها محالة المسلمين.

حفر السيل قبرهما يدل على أنهما دفنا في قبر واحد، وذلك أنه لما اشتد على المسلمين حفر القبور يوم أُحُدٍ لكثرة القتلى وكان قد بلغ منهم التعب والنصب فعلى هذا يجوز مثل هذا للضرورة، قال مالك: وإلا فالسنة أن يدفن كل واحد منهم في قبر. **قدش وهو كذلك**: لعله إما ترك على ذلك لاستعجال دفنه وترك التردد والتوقف على تلين أعضائه، ويحتمل أن يكون قد تعذر ذلك. **فأميطت يده** **إح** يقتضي أنه قد نبت رطوبة أعضائه وليها. ولو شفت وذهبت رطوبتها لما أمكن إزالة يده من مكانها إلا بكسر شيء من أعضائه.

عَنْ جُرْجِهِ ثُمَّ أُرْسِلَتْ فَرَجَعَتْ كَمَا كَانَتْ، وَكَانَ بَيْنَ أَحَدٍ وَبَيْنَ يَوْمٍ حُفِرَ عَنْهُمَا بَيْتٌ وَأَرْبَعُونَ سَنَةً.

قَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ أَنْ يُدْفَنَ الرَّجُلَانِ وَالثَّلَاثَةُ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ مِنْ ضَرُورَةٍ، وَيُحْجَلُ الْأَكْبَرُ مِمَّا يَلِي الْقِبْلَةَ.

١٠٠٥ - **مَالِكٌ** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ: قَدِمَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ مَالٌ مِنَ الْبَحْرَيْنِ، فَقَالَ: مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَيُّ أَوْ عِدَّةٌ فَلْيَأْتِنَا، فَجَاءَهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَحَفَنَ لَهُ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ.

وكان بين أحد إخ: ويعارض منه ما في البخاري عن جابر: كان أبوه أول من قتل ودفن معه آخر في قبر ثم لم تطب نفسي أن أتركه مع الآخر فأخرجته بعد سنة أشهر فإذا هو كأيوم وضعته هتية غير أذنه، ففيه أنه أخرج آياه من قبر واحد قرب المخاورة أو أن السبل غرق أحد القبرين فصارا كقبر واحد، قال العيني: الوجه أن يقال: المنقول عن ابن صعصعة بلاغ فلا يرد ما روي عن جابر، وأجاب ابن عبد البر بتعدد القصة. (المحلى)

لا بأس: يدل على أن ذلك لا يفعل إلا من ضرورة. **مال من البحرين:** يريد من مال الله وما ينقل إلى بيت ما فم من الجزية التي على الجماحم وخراج الأرض وعشور الذمة. **وأي أو عِدَّة:** الوأي مصدر وأى كـ "وعى" أي وعد وضمن. (قاموس) وفي الجمع: كان لي عده وأي أي وعد، وقيل: الوأي التعريض بالعدة من غير تصريح، وقيل: هو العدة المضمونة، قال الساجي: واستدعى أبو بكر من كان له عند رسول الله ﷺ عِدَّةٌ ليفي بعهده وينجز عده، إذ هو الخليفة والقاضي عنه ما وعد به، وقد جاء جابر فبحتمل أن يكون جابر ثبت ذلك عنده بشهادة عدلين، ويحتمل أن يكون أبو بكر قبل قوله في ذلك لما رآه أهلاً لذلك.

فحفن له ثلاث حفنات: الحفنة: ملاء الكفين من الطعام وغيره، في هذا الحديث إيجاز، بينته الرواية المسندة عن البخاري عن جابر أنه قال النبي ﷺ: لم قد جاء مال البحرين لقد أعطيتك هكذا وهكذا وهكذا فلم يجي مال البحرين حتى قبض النبي ﷺ. فلما جاء مال البحرين أمر أبو بكر فنادى من كان له على رسول الله ﷺ عِدَّةٌ أو دين فليأتنا نعطيه، فقلت: إن النبي ﷺ قال لي كذا وكذا، فحني لي حنية فعددها فإذا هي خمسمائة، وقال: خذ مثليها. (المحلى)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ النُّذُورِ

مَا يَجِبُ مِنَ النُّذُورِ فِي الْمَشْيِ

١٠٠٦ - **مَالِك** عَنْ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ اسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ أُمِّي قَدْ مَاتَتْ وَعَلَيْهَا نَذْرٌ وَلَمْ تَقْضِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اقْضِهِ عَنْهَا.

١٠٠٧ - **مَالِك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمَّتِهِ أَنَّهَا حَدَّثَتْهُ عَنْ جَدِّتِهِ أَنَّهَا كَانَتْ جَعَلَتْ عَلَى نَفْسِهَا مَشْيًا إِلَى مَسْجِدِ قُبَاءٍ فَمَاتَتْ وَلَمْ تَقْضِهِ، فَأَفْتَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ابْتِنَاهَا أَنْ تَمْشِيَ عَنْهَا. قَالَ مَالِكٌ: لَا يَمْشِي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ.

١٠٠٨ - **مَالِك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ قَالَ: قُلْتُ لِرَجُلٍ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السَّنِّ:

اقْضِهِ عَنْهَا: أي استحبابا لا وجوبا خلافا للظاهرية تعلقا بظاهر الأمر قائلين سواء كان نعال أو بدن، وأصحابنا خصوه بالعبادات المالية دون البدنية الخضة بقول ابن عباس: لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد، أخرجه النسائي في سننه الكبري ونحوه عن ابن عمر، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، ورفقوا بين ما إذا أوصى المتوفى بإيفاء النذر يجب على الورثة ذلك من ثلث ماله، وإن لم يوص لا يجب عليه، فإن أوفى نذرا فالمرجو من سعة فضل الله أن يكون مقبولا. **فأفتى عبد الله (رح)**: في الأثر انعقاد النذر بالمشي إلى مسجد قباء ونحوه وجواز النيابة عنه، ولم يأخذ مالك ولا غيره بهذين الحكمين، قال صاحب الرسالة: من نذر مشيا إلى المدينة أو بيت المقدس أتاهما راكبا إن نوى الصلاة وإلا فلا شيء عليه، وأما غير هذه المساحد فلا يأتيها ماشيا ولا راكبا وليصل بموضعه، قال النووي: هذا مذهبا ومذهب العلماء كافة واستثنى بعضهم، كذا في الحاشية المطبوعة. قلت: قوله: "أن تمشي عنها"؛ لأن الأصل أن الإتيان إلى قباء مرغوب فيه ولا خلاف في أنه قربة عن قرب منه وهو مذهب ابن عباس عن النبي، ولم يأخذ بقوله: "في المشي" الأئمة الأربعة، ولذا قال مالك: لا يمشي أحد عن أحد.

حديث السن: قال الباقى: يريد أنه لم يكن فقه الحديث لحدثة سنه، وقال ابن حبيب عن مالك: كان عبد الله يومئذ قد بلغ الحلم واعتقد أن لفظ الالتزام إذا عري عن لفظ النذر لا يجب عليه شيء.

مَا عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَقُولَ: عَلَيَّ مَشْيٌ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَلَمْ يَقُلْ: عَلَيَّ نَذْرٌ مَشْيٍ، فَقَالَ لِي رَجُلٌ: هَلْ لَكَ أَنْ أُعْطِيكَ هَذَا الْجِرَؤَ لِجِرَؤِ قِتَاءٍ فِي يَدِهِ وَتَقُولَ: عَلَيَّ مَشْيٌ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقُلْتُه وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السِّنِّ ثُمَّ مَكَّنْتُ حَتَّى عَقَلْتُ، فَقِيلَ لِي: إِنَّ عَلَيْكَ مَشْيًا، فَجِئْتُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِي: عَلَيْكَ مَشْيٌ فَمَشَيْتُ.
قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

مَا جَاءَ فِي مَنْ نَذَرَ مَشْيًا إِلَى بَيْتِ اللَّهِ

١٠٠٩ - مَالِكٌ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ أَذْيَنَةَ اللَّيْثِيِّ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ جَدِّهِ لِي عَلَيْهَا مَشْيٌ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَتَّى إِذَا كُنَّا بَعْضَ الطَّرِيقِ عَجَزْتُ، فَأَرْسَلْتُ مُوَلَّى لَهَا يَسْأَلُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ، فَخَرَجْتُ مَعَهُ، فَسَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ: مُرَّهَا فَلْتَرْكَبْ...
وَاللَّيْثِيُّ الْعَمَةِ مَعْمُرٌ
مِنْ الْمَشْيِ

مَا عَلَى الرَّجُلِ إِذَا: يريد أنه لا شيء عليه في قوله: علي مشي إلى بيت الله، ولا يلزمه به حج ولا غير ذلك مما يتعلق به النذر حتى يتلفظ بالنذر، فيقول: علي نذر مشي إلى بيت الله، فاعتقد أن لفظ الالتزام والإيجاب إذا عري من لفظ النذر لم يجب عليه به شيء.

هَلْ لَكَ أَنْ أُعْطِيكَ إِذَا: على معنى الإنكار لقوله والحمل له على تعب المشي إلى بيت الله إن لم يرجع عن قوله ذلك، واعتقد أنه يعظم منه أخذ حرم الفداء لغير سبب ومثل هذا مما يجب أن لا يفعل، فرمى حمل الإنسان لا سيما من لا علم عنده اللجاج على التزام ما يشق عليه، وربما لم يحسنه الوفاء به. **هَذَا الْخَرُؤُ**: بكسر الخيم وسكون الراء صغار الفداء. **وَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا**: قال محمد: وهذا نأخذ من جعل عليه المشي إلى بيت الله لزمه المشي إن جعله نذراً أو غير نذر، وهو قول أبي حنيفة، كذا في الحاشية. قلت: قوله: لزمه المشي أي مع الحج أو العمرة سواء أطلق لفظ النذر أو لم يطلق، وسواء قال: علي المشي إلى بيت الله أو إلى الكعبة أو إلى مكة أو مكة، وسواء قال ذلك في مكة أو خارجها، فيلزم في هذه الصور أحد التمسكين ماشياً فصار فيه مجازاً لغوياً حقيقة عرفية مثل ما لو قال: علي حجة أو عمرة، بخلاف ما إذا لو قال: علي الذهاب إلى مكة أو الذهاب لعداء علي السفر إلى مكة أو الركوب إليها أو المسير إليها فلا يلزمه فيها شيء؛ لعدم تعارف إيجاب التمسكين به.

ثُمَّ لْتَمْشِ مِنْ حَيْثُ عَجَزَتْ. قَالَ مَالِكٌ: وَتَرَى مَعَ ذَلِكَ عَلَيْهَا الْهَدْيَ. مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ كَانَا يَقُولَانِ مِثْلَ قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. ^{إِذَا قَدَرْتَ مَلْفُضٌ} ١٠١٠ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ مَشِيًّا فَأَصَابَتْهُ خَاصِرَةٌ، فَرَكِبْتُ حَتَّى أَتَيْتُ مَكَّةَ، فَسَأَلْتُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ وَغَيْرَهُ: فَقَالُوا: عَلَيْكَ هَدْيٌ، فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ سَأَلْتُ عُلَمَاءَهَا، فَأَمَرُونِي أَنْ أَمْشِيَ مَرَّةً أُخْرَى مِنْ حَيْثُ عَجَزْتُ، فَمَشَيْتُ. قَالَ مَالِكٌ: فَلَا أَمْرُ عِنْدَنَا فِي مَنْ يَقُولُ: عَلِيٌّ مَشِيًّا إِلَى بَيْتِ اللَّهِ أَنَّهُ إِذَا عَجَزَ رَكِبَ ثُمَّ عَادَ فَمَشَى مِنْ حَيْثُ عَجَزَ، فَإِنْ كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ الْمَشْيَ فَلْيَمْشِ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ ثُمَّ لْيُرْكَبْ، وَعَلَيْهِ هَدْيٌ بَدَنَةً أَوْ بَقَرَةً أَوْ شَاةً إِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا هِيَ.

ثُمَّ لْتَمْشِ إلخ: لما روى عبد الرزاق عن ابن عباس: أن رجلا نذر أن يمشي إلى مكة، قال: يمشي إذا أعجز ركب، فإذا كان غاما قابلا مشى ما ركب وركب ما مشى وغير بدنة. قال محمد: وأحب أيضا من هذا القول ما روى عن علي بن أبي طالب أحرقا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم عن علي أنه قال: من نذر أن يمشي ماشيا لم يعجز فليركب ويهدي هديا، فهذا بأحد أن يكون الهدى مكان المشي، وهو قول أبي حنيفة أي من دون عود المشي عند القدرة، والقياس أن لا يخرج من عهدة النذر إذا ركب بل يجب عليه إذا قدر المشي كما لو نذر الصوم متابعا وقطع التتابع، لكن ثبت ذلك نصا في الحج فوجب العمل به، وهو ما أخرجه أبو داود أن أخت عتبة بن عامر نذرت أن تمشي إلى البيت فأمرها رسول الله ﷺ أن تركب وتهدي هديا، وفي رواية أخرى له: فليركب ولتهدي بدنة، إلا أنه عملناه بإطلاق الهدى من تعيين بدنة لقوة روايته.

فَلَا أَمْرُ عِنْدَنَا قال الباقون: وهذا كما قال في من نذر المشي إلى بيت الله تعالى يريه مكة: إنه إن عجز في بعض طريقه عن المشي أنه يركب ولا يمنعه ذلك من التماسي على الوفاء بنذره والأداء لما التزمه؛ لأنه لا يأمن مثل ذلك في السفر الثاني وما بعده، وإنما من حكم المشي أن يكون في سفر واحد، فإن فرقه لغير عذر فقد روى لا يجزئه ذلك، وإن فرقه للعجز عن المشي بالضعف عنه ولا يخلو من حالتين، إحداهما: أن يطمع بإكمال المشي في سفره، ثانيا على وجه التحقيق أو يأمن ذلك، فإن كان يطمع به فإنه يمشي ما استطاع، فإذا عجز ركب حتى يستريح ثم يزل ويمشي ويحصى مواضع الركوب ثم يعود مرة أخرى ويمشي ما ركب ويجزئه ذلك، وعليه ١٠٥: لتفرق المشي.

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ الرَّجُلِ يَقُولُ لِلرَّجُلِ: أَنَا أَحْمِلُكَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، فَقَالَ: إِنْ نَوَى أَنْ يَحْمِلَهُ عَلَى رَقَبَتِهِ - يُرِيدُ بِذَلِكَ الْمَشَقَّةَ وَتَعَبَ نَفْسِهِ - فَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَلَيْمَشْ عَلَى رِجْلَيْهِ وَلْيُهْدِ هَدِيًّا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَوَى شَيْئًا فَلْيَحْجُجْ وَلْيَرْكَبْ، وَلْيَحْجُجْ بِذَلِكَ الرَّجُلِ مَعَهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: أَنَا أَحْمِلُكَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، فَإِنْ أَبَى أَنْ يَحْجُجَ مَعَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ الرَّجُلِ يَخْلِفُ بِنُذُورٍ مُسَمَّاةٍ شَيْئًا إِلَى بَيْتِ اللَّهِ أَنْ لَا يُكَلِّمَ أَخَاهُ أَوْ أَبَاهُ بِكَذَا وَكَذَا نَذْرًا لِنَفْسِهِ وَلَا يَقْوَى عَلَيْهِ، وَلَوْ تَكَلَّفَ ذَلِكَ كُلَّ عَامٍ لَعُرِفَ أَنَّهُ لَا يَبْلُغُ عُمُرُهُ مَا جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ ذَلِكَ، فَقِيلَ لَهُ: هَلْ يُجْزِيهِ مِنْ ذَلِكَ نَذْرٌ وَاحِدٌ أَوْ نُذُورٌ مُسَمَّاةٌ؟ فَقَالَ مَالِكٌ: مَا أَعْلَمُهُ يُجْزِيهِ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الْوَفَاءُ بِمَا جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ، فَلَيْمَشْ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ مِنَ الزَّمَانِ، وَلْيَتَقَرَّبْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِمَا اسْتَطَاعَ مِنَ الْخَيْرِ.

الْعَمَلُ فِي الْمَشْيِ إِلَى الْكَعْبَةِ

مَالِكٌ إِنْ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الرَّجُلِ يَخْلِفُ بِالْمَشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ.....

وسئل مالك: قال الباجي: وذلك أنه من قال لأخيه: "أنا أحملك إلى بيت الله" يريد مكة ونوى أن يحمله على رقبته للمبالغة في المشقة على نفسه فإنه ليس عليه حمله على عنقه ولا عليه أن يحمله لأنه لم يقصد ذلك، وإنما حمله على عنقه كقوله: أنا أحمل هذا العود وهذا الحجر وهذه الطففة، وعليه أن يضع ما شاء لأن قوله: أنا أحملك يريد على عنقه يتضمن المشي؛ لأن من حمل ثقبلاً إنما يحمله ماشياً فلزمه المشي إلى مكة لما كان قرية ولم يلزم حمله على عنقه لأنه لا قرية فيه، والنذر إنما يتعلق بالقرب دون غيرها.

فقال مالك: وهذا كما قال: إن من التزم من النذور في المشي إلى مكة ما لا يستطيع عمره لأدائه مثل أن يلزم ألف حجة أو يخلف بها فحلت فإنه يلزمه ما التزمه من ذلك، ولا يخرج منه شيء إلا الوفاء به، ولو قدر عليه والتسع عمره له غير أنه قد علم بجري العادة أن ذلك لا يكون قبله أن يأتي منه بما اتسع له عمره ويستغفر الله من التزمه ما لا يستطيع عليه ويتقرب إليه بما أمكنه من أعمال البر. **إن أحسن إلخ:** قال الباجي: يقتضي أنها بمن تلزم ويحتمل فيها بالمخالفة فيجب بالحث فيها ما التزمه من حج أو عمرة أو منهما لم يختلف في ذلك أصحابنا، وقوله: في الرجل يخلف بالمشي إلى بيت الله أو المرأة إلى آخر المسألة يقتضي أن حكمهما في ذلك واحد، وإن المرأة يلزمها ذلك =

أَوْ الْمَرْأَةُ فَيَحْتُ أَوْ تَحْتُ أَنَّهُ إِنْ مَشَى الْخَالِفُ مِنْهُمَا فِي عُمْرَةٍ فَإِنَّهُ يَمْشِي حَتَّى يَسْعَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمُرْوَةِ، فَإِذَا سَعَى فَقَدْ فَرَّغَ، وَأَنَّهُ إِنْ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ مَشْيًا فِي الْحَجِّ فَإِنَّهُ يَمْشِي حَتَّى يَأْتِيَ مَكَّةَ ثُمَّ يَمْشِي حَتَّى يَفْرُغَ مِنَ الْمَنَاسِكَ كُلِّهَا، وَلَا يَزَالُ مَاشِيًا حَتَّى يُفِيضَ، قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَكُونُ مَشْيٌ إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ.

ما لا يجوز من النذور في معصية الله

١٠١١ - **مَالِكٌ** عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ وَتَوْرٍ بْنِ زَيْدٍ الدَّيْلِيِّ أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَحَدُهُمَا يَزِيدُ فِي الْحَدِيثِ عَلَى صَاحِبِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا قَائِمًا فِي الشَّمْسِ،

= كما يلزم الرحل، وإنما يسقط المشي عنه فيهما بعمره عنه فيسقط إلى بدل وهو المضي مع ما يطلق من المشي، وإن مشى الخات منهما في عمره فإنه يمشي حتى يسعى بين الصفا والمروة يريد أن من لزمه المشي منهما سواء كان مشيه مقيدا بعمره أو مطلقا فجعله في عمره، فإن كمال مشيه بالقضاء السعي؛ لأنه آخر عمل العمرة، وإن كان مشيه في حج؛ لأنه قيد لذره به أو كان مطلقا فجعله في حج فإن آخر مشيه إلى انقضاء المناسك.

إلا في حج أو عمره: ولا يلزم المشي في غيرهما بالنذر من نذر مشيا إلى المدينة أو بيت المقدس أتاهما راكبا إن نوى الصلاة في مسجدهما وإلا فلا شيء عليه، وأما غير هذه المساجد فلا يأتيها ماشيا ولا راكبا وليصل في مسجده، كذا في الرسائل. (الحلي) مترجم كوكب مبهور ملأ برآئته كبر كذا كذا حاشي بالزم يشوبه روت وقال أن الرقي متعلق بخبره بأشده بعضه فكيف ازم نفي شواذ نذر مكره فكيف مطلق بأشده بخبره. (مصطفى) قال الباجي: يحتمل تأويلين، أحدهما: أن من نذر مشيا إلى غير مكة لا يلزمه ذلك لا إلى المدينة ولا غيرها؛ لأنه ليس هناك حج ولا عمره، ويحتمل أن يريد أن النذر للمشى إلى مكة لا يخلو من ثلاثة أحوال، أحدها: أن يقصد بذره التنسك أو بطلان البية أو بوي المشي خاصة دون التنسك، فإن قيد نيته بالتنسك أو أطلقها لزمه المشي والتنسك؛ لأن ظاهر نذره القربة، والقربة إنما هي في التنسك، وأما إن نذره بالمشي خاصة فلم أر فيه نصا إلح.

ورجلا قائما إلح: قال الخطابي: قد تضمن نذره نوعين من الطاعة والمعصية، فأمره ﷺ بالوفاء بما كان فيه من طاعة وهو الصوم، وأن يترك ما ليس بطاعة من القيام في الشمس وترك الكلام وترك الاستئطال بالظل، وذلك لأن هذه الأمور منافية لتعب البدن وتؤذنه، وليس في شيء منها إلى الله قربة، وقد وضعت عن هذه الأمة الأصبار والأغلال التي كانت على من قبلهم. وقال الباجي: قوله: "رأى رجلا قائما في الشمس" يريد - والله أعلم - أنه رآه ملازما لذلك دون فعود مع التمكن من الاستئطال والقفود، وخارجا فيه عن عادة الناس فسأل النبي ﷺ عن مسه.

فَقَالَ: مَا بَالُ هَذَا؟ فَقَالُوا: نَذَرْنَا أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ وَلَا يَسْتَظِلَّ وَلَا يَجْلِسَ وَيَصُومَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَرُوهُ فَلَيْتَكُمْ وَلَيْسْتَظِلَّ وَلَيْجْلِسَ وَلْيَتِمَّ صِيَامُهُ، قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ أَسْمَعْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ بِكَفَّارَةٍ، وَقَدْ أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتِمَّ مَا كَانَ طَاعَةً لِلَّهِ وَيَتْرَكَ مَا كَانَ لِلَّهِ مَعْصِيَةً.

١٠١٢ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: أَتَتْ امْرَأَةً إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَتْ: إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَ ابْنِي، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا تَنْحَرِي ابْنَكَ وَكَفَّرِي عَنْ يَمِينِكَ، فَقَالَ شَيْخٌ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ: وَكَيْفَ يَكُونُ فِي هَذَا كَفَّارَةٌ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿الَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ ^{يعني الذين يظهرون منكم من نساءهم} ثم جعل فيه مِنْ الْكُفَّارَةِ مَا قَدْ رَأَيْتَ.

١٠١٣ - مَالِكٌ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَيْلِيِّ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ الصَّدِّيقِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ، وَقَالَ مَالِكٌ: مَعْنَى قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ:

ويترك ما إيج: وفي كلامه إشارة إلى أن ترك التكلم ونظائره معصية، قال في شرح المهذب: يكره الصمات إلى الليل للصوم أو غيره من غير حاجة، قال ابن القيم: ويكره صوم الصمت وهو أن يصوم ولا يتكلم. (المحلى مختصراً) وكفري عن يمينك: الكفارة المعروفة في القرآن، والمراد بها القدية بدليل ما رواه ابن أبي شيبة عن الحكم عن ابن عباس في رجل نذر أن ينحر ابنه، فقال: يهدي بدنة أو كبشاً، وبه قال أبو حنيفة: لو نذر ذبح ابنه فعليه شاة؛ لقصة الخليل عليه السلام وهو قول مالك وأحمد في رواية، وألغاه أبو يوسف والشافعي كنفروه بقتله، ولو نذر بذبح نفسه لم يلزم شيء عند الثلاثة، وعن أحمد روايتان كما في نذر ذبح الابن، وأوجب محمد الشاة، ولو نذر ذبح أبيه أو جده أو أمه لغا إجماعاً؛ لأهم ليسوا من كسبه. (المحلى)

الذين يظاهرون: غرضه إثبات أن لا تنافي بين المعصية ووجوب الكفارة؛ فإن الظهار أمر قبيح عرفاً وشرعاً ثم جعل فيه الكفارة فكذلك نذر المعصية وإن كان ممنوعاً شرعاً يلزم فيه كفارة اليمين.

أَنْ يَنْذِرَ الرَّجُلُ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى الشَّامِ أَوْ إِلَى مِصْرَ أَوْ إِلَى الرَّبَذَةِ أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ لَهُ بِطَاعَةٍ إِنْ كَلَّمَ فَلَانًا أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ إِنْ هُوَ كَلَّمَهُ أَوْ حَنَثَ بِمَا حَلَفَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ طَاعَةٌ وَإِنَّمَا يُوفَى لِلَّهِ بِمَا لَهُ فِيهِ طَاعَةٌ.

اللَّغْوُ فِي الْيَمِينِ

١٠١٤ - **مَالِكٌ** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: لَعَوُ الْيَمِينِ قَوْلُ الْإِنْسَانِ: لَا وَاللَّهِ وَبِلَى وَاللَّهِ.

في الماضي أو الحال

بِمَا لَهُ فِيهِ طَاعَةٌ ولا قرينة فيه، فالنذر به لغو لا عبرة به، وهو المروي عن ابن عمر وغيره من الصحابة وهو قول الشافعي والجمهور: فلا يتعقد النذر بحاج ولا بمعصية، وتقرير مذهب الإمام أبي حنيفة كما في كتب الفقه: أن من نذر مطلقاً أو معلقاً بشرط يريد به كـ "أَنْ أَدْعِي غَائِي" فوجد مما هو طاعة مقصودة بنفسها ومن حنثها واجب فعليه الوفاء، فخرج النذر بالوضوء؛ لأنه غير مقصود، وكذا المريض؛ لأنه ليس من جنسه واجب، وأما المعصية فهي مانعة للانعقاد إذا كان حراماً بعيه، فلو نذر صوم يوم العيد يتعقد ووجب الوفاء بصوم يوم غيره ولو صام خرج عن العهدة.

اللَّغْوُ فِي الْيَمِينِ: اختلفوا في تفسير اللغو المذكور في قوله تعالى: **وَلَا تُؤْمِنُوا رَبَّكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ مِنَ أَلْسِنَتِكُمْ** (البقرة: ٢٢٥) على أقوال: الأول: أن تحلف على شيء وأنت غضبان، أخرجه سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي. الثاني: هو الخلف على المعصية، أخرجه وكيع وعبد الرزاق. الثالث: أن تحرم ما أحل الله لك. الرابع: أن تحلف على الشيء ثم تنسى. الخامس: وهو مختار أصحابنا هو أن تحلف على الشيء ظاناً أنه صادق وهو في الواقع كاذب فلا مؤاخذه فيه ولا كفارة ولا إثم، وهو المروي عن إبراهيم، أخرجه عبد بن حميد، وعن ابن عباس، أخرجه ابن جرير وابن المنذر عن عائشة. السادس: هو كلام الرجل في بينه وفي المراح واضل لا والله وبلى والله من غير قصد اليمين، أخرجه وكيع والشافعي، قال في البدائع: وأما يمين اللغو فقد اختلف في تفسيرها، قال أصحابنا: هي اليمين الكاذبة خطأ أو غلطاً في الماضي أو في الحال على الظن أن المخبر به كما أخبر وهو بخلافه في النفي أو في الإثبات، نحو قوله: والله ما كلمت زيداً وفي ظنه أنه لم يكلمه ثم تبين بخلافه، وقال الشافعي: يمين اللغو هي اليمين التي لا يقصدها الخالف وهو ما يجري على ألسن الناس في كلامهم =

قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي هَذَا أَنَّ اللَّغْوَ حَلْفُ الْإِنْسَانِ عَلَى الشَّيْءِ يَسْتَتِقِنُ أَنَّهُ كَذَلِكَ ثُمَّ يُوجَدُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَهُوَ اللَّغْوُ، قَالَ مَالِكٌ: وَعَقْدُ الْيَمِينِ أَنْ يَحْلِفَ الرَّجُلُ أَنْ لَا يَبِيعَ ثَوْبَهُ بِعَشْرَةِ دَنَانِيرَ ثُمَّ يَبِيعُهُ بِذَلِكَ، أَوْ يَحْلِفَ لَيَضْرِبَنَّ غُلَامَهُ ثُمَّ لَا يَضْرِبُهُ وَتَحْوُ هَذَا، فَهَذَا الَّذِي يُكَفِّرُ صَاحِبَهُ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَيْسَ فِي اللَّغْوِ كُفَّارَةٌ. .

— من غير قصد اليمين من قوهم: لا والله وبلى والله، سواء كان في الماضي أو الحال أو المستقبل، وأما عندنا فلا لغو في المستقبل بل اليمين على أمر في المستقبل يمين مقصودة، وفيه الكفارة إذا حلت، قصد اليمين أو لم يقصد، وإثما اللغو في الحال والماضي فقط، وما ذكر محمد عن أبي حنيفة: أن اللغو ما يجري بين الناس من قوهم: لا والله وبلى والله فذلك محمول عندنا على الماضي أو الحال وعنده ذلك لغو، فيرجع حاصل الخلاف بيننا وبين الشافعي في يمين لا يقصدها الخالف في المستقبل، عندنا ليس بلغو وفيها الكفارة، وعنده لغو لا كفارة فيها، ولنا قوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُكُمْ إِلَّا بِغُلَامَةٍ﴾ في آياتكم ولكن لا أحدكم بما عقدكم الإيمان، (٨٩: البقرة) قابل يمين اللغو باليمين المقصودة، وافرقت بينهما بالمواحدة ونفيها فوجب أن تكون يمين اللغو غير يمين المقصودة تحقيقاً للمقابلة، واليمين في المستقبل يمين مقصودة سواء وجد القصد أو لا، ولأن اللغو في اللغة اسم للشئ الذي لا حقيقة له، وذلك فيما قلنا وهو الحلف بما لا حقيقة له بل على ظن من الخالف، وتبين أن المراد من قول عائشة: لا والله وبلى والله، في الحال والماضي ولا في المستقبل، والله أعلم.

أحسن ما سمعت (ج): مترجم كونه اختياراً لمام ثاقبي در تفسير لقول حضرت عائشة است وبقدر امام اعظم در قوماندان عثمان امام مالك است. وحمل محمد أثر عائشة على هذا حيث قال في موضعه: وهذا تأخذ، اللغو ما حلف عليه الرجل وهو يرى أنه حق فاستبان له بعد أنه غير ذلك، فهذا لدينا لغو، وروي محمد في آثارنا أخرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عائشة في اللغو قائلة: هو كل شيء يصل به الرجل كلامه ولا يريد بمبائحو: لا والله وبلى والله، وما لا يقصد عليه قلبه، قال: وبه تأخذ، ومن اللغو أيضاً الرجل يحلف على شيء يرى أنه على ما حلف عليه، فيكون على غير ذلك، فهذا أيضاً من اللغو وهو قول أبي حنيفة. (المصنف والمخلى)

وعقد اليمين (ج): قال الساجي: وعقد اليمين التي تكفر أن يحلف ليفعل ثم لا يفعل، أو يحلف لا أفعل ثم يفعل، فهذان اليمينان إنما يتناولان المستقبل، وذلك أن الإيمان على ضربين: يمين على مستقبل، ويمين على ماضٍ، فأما اليمين على مستقبل فلا يدخلها في قول مالك لغو ولا غموس، وإثما يدخلها الر، فلا تحب كفارة، أو الحث فتحب فيه الكفارة. وقوله: "فهذا الذي يكفر صاحبه" يريد أن اليمين على المستقبل أهي التي تدخلها الكفارة لتحلها أو لترفع مآلها، وأما لغو اليمين فلا كفارة فيها لأنها على مذهب مالك متعقبة بالماضي، ووجه ذلك أنها ليست بيمين تتعقد ليفعل أو ليرك، وإنما هو يمين تصديق قوله وتأكيده ما أحر به، فلا يبقى لها بعد التلفظ بها حكم.

قَالَ مَالِكٌ: وَأَمَّا الَّذِي يَحْلِفُ عَلَى الشَّيْءِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ أَثِمٌ، وَيَحْلِفُ عَلَى الْكُذْبِ وَهُوَ يَعْلَمُ؛ لِيَرْضَى بِهِ أَحَدًا أَوْ لِيَعْتَذِرَ بِهِ إِلَى مُعْتَدِرٍ إِلَيْهِ أَوْ لِيَقْطَعَ بِهِ مَالًا فَهَذَا أَعْظَمُ مَنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ كَفَّارَةٌ.

مَا لَا يَجِبُ فِيهِ الْكَفَّارَةُ مِنَ الْيَمِينِ

١٠١٥ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ قَالَ: وَاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ لَمْ يَفْعَلْ الَّذِي حَلَفَ عَلَيْهِ لَمْ يَحْنَثْ.

قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الشَّيْءِ أَنَّهَا لِصَاحِبِهَا مَا لَمْ يَقْطَعْ كَلَامَهُ، وَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ نُسْقًا يَتَّبِعُ بَعْضُهُ بَعْضًا قَبْلَ أَنْ يَسْكُتَ، فَإِذَا سَكَتَ وَقَطَعَ كَلَامَهُ فَلَا تُثْبِتُ لَهُ،

فهذا أعظم إلخ: وليس فيه إلا التوبة والاستغفار، مترجم كونه مذنب شافعي در غموس وحب كفاره است. وقول أبي حنيفة در غموس مثل قول مالك است. (مصطفى) قال الباجي: قوله: "وأما الذي يحلف على الشيء" إلى قوله: "فهذا أعظم من أن يكون فيه كفارة" فإن هذه اليمين أيضاً ليست من جنس ما تتعلق به الكفارة لأنها يمين على ماضٍ، ويمين الماضي على نوعين، لا تجب بشيء منها كفارة، أحدهما: أن يحلف على شيء أنه قد كان كذا أو ما كان كذا وهو يعتقد صحة ما حلف عليه فيكون الأمر على خلاف ما حلف عليه، فهذه لغو اليمين عند مالك، ولا كفارة عليه ولا إثم. وثانيهما: أن يحلف على ذلك ولا يعتقد أن الأمر على ما حلف عليه فهذه اليمين العموم، سميت بذلك لأنها عممت صاحبها في الإثم، ولا كفارة لها، وإنما قال: إنها أعظم من أن تكون فيها كفارة؛ لأنها انعقدت على الإثم، والتي تكفر لم تنعقد على إثم، وإنما انعقدت على الجوار، وإنما تجب عليه الكفارة بالحنث.

لم يحنث: قال محمد: وهذا بأحد، إذا قال: إِنْ شَاءَ اللَّهُ ووصلها بيمينه فلا شيء عليه، وهو قول أبي حنيفة، والمراد بالوصل ما لا يعد في العرف منفصلاً كالانفصال بسكوت أو كلام حتى لا يضر قطعه بتنفس أو سعال أو نحو ذلك، واحترز به عما إذا قال ذلك منفصلاً فإنه بعد الفراغ رجوع عن اليمين ولا يصح ذلك.

ما سمعت في الشيء: يقتضي أنه قد سمع غير ذلك، وهو ما روي عن الحسن وطاوس أن للحالف الاستثناء ما لم يقم من مجلسه، وما روي عن ابن عباس أنه كان يرى له الاستثناء متى ما ذكر، وتناول قول الله: **وَمَا كُنْزُ رَبِّكَ إِذَا بُسِطَ** (الكهف: ٢٤) وهذا قول شيوخنا؛ إنه لا يثبت عن ابن عباس؛ فإن ابن عباس من أهل اللسان ولا يخفى عليه أنه ليس من لغة العرب أن يذكر الإنسان لفظاً ثم يظهر الاستثناء منه بعد عام.

وَقَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ: كَفَرَ بِاللَّهِ أَوْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ ثُمَّ يَحْتَسِبُ: إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَلَيْسَ بِكَافِرٍ وَلَا مُشْرِكٍ حَتَّى يَكُونَ قَلْبُهُ مُضْمِرًا عَلَى الشَّرِكِ وَالْكَفْرِ وَلَيْسَتْغْفِرَ اللَّهُ، وَلَا يَعُدُّ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَبِنَفْسٍ مَا صَنَعَ.

مَا تَجِبُ فِيهِ الْكَفَّارَةُ مِنَ الْإِيمَانِ

١٠١٦ - **مَالِكٌ** عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ حَلَفَ يَمِينٍ فَرَأَى خَيْرًا مِنْهَا فَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَفْعَلْ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ. قَالَ مَالِكٌ: مَنْ قَالَ: عَلَيَّ نَذْرٌ وَلَمْ يُسَمِّ شَيْئًا إِنَّ عَلَيْهِ كَفَّارَةَ يَمِينٍ، قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا التَّوَكُّيدُ فَهُوَ حَلْفُ الْإِنْسَانِ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ يُرَدُّ فِيهِ الْإِيمَانُ يَمِينًا بَعْدَ يَمِينٍ، ...

ليس عليه كفارة: وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة وأحمد: إذا قال: هو يهودي أو كافر إن فعل كذا فحسب، يلزمه الكفارة قياساً على تحريم المباح، فإنه يمين بأنه التحريم، ووجه الإلحاق: أنه لما جعل الشرط وهو فعل كذا علماً على كفره ومعتقد حرمة كفره، فقد اعتقد أن الشرط واجب الامتناع، فكانه قال: حرمت على نفسي فعل كذا، ثم أنه لو قال ذلك الشيء قد فعله قال: إن فعلت كذا فهو كافر، وهو عالم أنه قد فعله، فهو يمين الغموس لا كفارة فيها إلا التوبة، وهل يكفر حتى تكون التوبة توبة من الكفر؟ قيل: لا، وقيل نعم. كذا في الحاشية عن الحلبي. وقال صاحب الهداية: لو قال: إن فعلت كذا فهو يهودي أو نصراني أو كافر يكون يميناً، فإذا فعله لزمه كفارة يمين قياساً على تحريم المباح فإنه يمين بالنص. فافهم.

فليكفر عن يمينه: واستدل به على أنه يجوز تقديم الكفارة قبل الحنث، وهو قول عمر وابن عباس وحذيفة وغيرهم، وإليه ذهب مالك وأحمد والأوزاعي والشافعي إلا أن الشافعي قال: إن كفر بالصوم قبل الحنث فإنه لا يجوز؛ لأنه يبدل وهو لا يقدم على أوقاتها، بخلاف الطعام وأحويها فإنها من حقوق الأموال فيجوز تقديمه كالزكاة، وقال أبو حنيفة: لا يجوز الكفارة قبل الحنث، وهو رواية عن مالك، حكاه الباجي. (الحلبي) وأما الحديث فقد روي بروايات، روي: **قِيْلَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيُكْفِرْ بِمَنَّهُ**، وروي: **فَلْيُكْفِرْ بِمَنَّهُ** **وَالَّذِي هُوَ خَيْرٌ**، وروي: **قِيْلَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ثُمَّ لْيُكْفِرْ بِمَنَّهُ**، وهو على الروايات كلها حجة عليهم لا نهي؛ لأن الكفارة لو كانت واجبة بنفس اليمين لقال **فَلْيُكْفِرْ** من حلف على يمين فليكفر من غير التعرض لما وقع عليه اليمين، فلما خص اليمين على ما كان الحنث خيراً من البر بالنقض والكفارة علم أنها تختص بالحنث دون اليمين، وأما لا تجب بعقد اليمين دون الحنث.

كَقَوْلِهِ: وَاللَّهِ لَا أَنْقِصُهُ مِنْ كَذَا وَكَذَا، يَحْلِفُ بِذَلِكَ مَرَارًا ثَلَاثًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: فَكَفَّارَةُ ذَلِكَ وَاحِدَةٌ مِثْلُ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ. قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ حَلَفَ رَجُلٌ مِثْلًا فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَكُلُ هَذَا الطَّعَامَ وَلَا أَلْبَسُ هَذَا الثَّوْبَ وَلَا أَدْخُلُ هَذَا الْبَيْتَ، فَكَانَ هَذَا فِي يَمِينٍ وَاحِدَةٍ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ كَفَّارَةُ وَاحِدَةٍ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ كَقَوْلِ الرَّجُلِ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ الطَّلَاقُ إِنْ كَسَوْتُكَ هَذَا الثَّوْبَ وَلَا أَذْنْتُ لَكَ إِلَى الْمَسْجِدِ، يَكُونُ ذَلِكَ نَسَقًا مُتَابِعًا فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ، فَإِنْ حِنْثَ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِيمَا فَعَلَ بَعْدَ ذَلِكَ حِنْثٌ، إِنَّمَا الْحِنْثُ فِي ذَلِكَ حِنْثٌ وَاحِدٌ، قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي نَذْرِ الْمَرْأَةِ أَنَّهُ جَائِزٌ عَلَيْهَا بغيرِ إِذْنِ زَوْجِهَا يَجِبُ عَلَيْهَا ذَلِكَ، وَيَتُبْتُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي جَسَدِهَا، وَكَانَ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ بِزَوْجِهَا، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يَضُرُّ بِزَوْجِهَا فَلَهُ مَنَعُهَا مِنْهُ، وَكَانَ ذَلِكَ عَلَيْهَا حَتَّى تَقْضِيَهُ.

يَحْلِفُ بِذَلِكَ مَرَارًا: قَالَ صَاحِبُ الرَّحْمَةِ فِي اخْتِلَافِ الْأُمَمِ: لَوْ كَرَّرَ الْيَمِينُ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ أَوْ أَشْيَاءَ وَحَدَّثَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدٌ فِي إِحْدَى الرَّوَابِيتَيْنِ عَنْهُ: إِنَّ عَلَيْهِ لِكُلِّ يَمِينٍ كَفَّارَةٌ إِلَّا أَنْ مَالِكًا اعْتَبَرَ إِزْدَادَ التَّأَكِيدِ، فَقَالَ: إِنْ أَرَادَ التَّأَكِيدَ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وَإِنْ أَرَادَ الِاسْتِنَافَ فَلِكُلِّ يَمِينٍ كَفَّارَةٌ، وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ أُخْرَى: عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ فِي الْجَمْعِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ كَانَتْ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ وَتَوَيَّعًا زَادَ عَلَى الْأَوَّلَى التَّأَكِيدُ فَهُوَ عَلَى مَا نَوَى، وَيَلْزَمُهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وَإِنْ أَرَادَ بِالتَّكْرِيرِ الِاسْتِنَافَ فَهُمَا يَمِينَانِ، وَفِي الْكَفَّارَةِ قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: كَفَّارَةٌ وَثَلَاثِي: كَفَّارَتَانِ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى أَشْيَاءَ مُخْتَلِفَةٍ فَلِكُلِّ مِلْهَا كَفَّارَةٌ. وَفِي "الدَّرِّ الْمُخْتَارِ" عَنْ "الْخُلَاصَةِ" وَيَتَعَدَّدُ الْكَفَّارَةُ بِتَعَدُّدِ الْيَمِينِ، وَالْمَجْلِسِ وَالْمَجَالِسِ سَوَاءً. (الْمُحَلَّى) **فَإِنْ حَلَفَ رَجُلٌ:** قَالَ الْبَاحِيُّ: وَهَذَا كَمَا قَالَ: إِنْ مِنْ حَلَفَ يَمِينًا وَاحِدَةً تَضَمَّنَتْ أَشْيَاءَ فَإِذَا يَمِينٌ وَاحِدَةٌ تَجْزِيءُ فِي حَلْفِهَا بِالِاسْتِثْنَاءِ أَسْثَاءً وَاحِدَةً، وَفِي حَلْفِهَا بِالْكَفَّارَةِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وَتَحِنْثُ بِفِعْلِ الْاِمْتِنَاعِ مِنْ إِبْعَاضِ ذَلِكَ الْفِعْلِ، وَهَذَا إِذَا حَلَفَ عَلَى النَّفْسِ، فَلَوْ حَلَفَ عَلَى الْإِنْبِغَابِ فَإِنَّهُ لَا يَبْرَأُ إِلَّا بِفِعْلِ ذَلِكَ كُلِّهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَحْلَفَ عَلَى الْإِنْبِغَابِ بِجَمِيعِهِ.

الْأَمْرُ عِنْدَنَا إِنْ: قَالَ الْبَاحِيُّ: وَهَذَا كَمَا قَالَ: إِنْ نَذَرَ ذَاتَ الزَّوْجِ لَازِمٌ لَهَا، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بغيرِ إِذْنِ زَوْجِهَا فَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٍ يَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ، وَضَرْبٍ يَتَعَلَّقُ بِالْجَسَدِ، فَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ فَلَا يَخْلُو أَنْ تَقْتَصِرَ بِهِ عَلَى الثَّلَاثِ فَمَا دُونَهُ أَوْ تَزِيدَ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنْ اقْتَصَرَتْ عَلَى الثَّلَاثِ فَمَا دُونَهُ فَلَا اعْتِرَاضَ فِيهِ لِلزَّوْجِ، وَلَا تَجُوزُ لَهُ الْإِزْدَادُ عَلَى ذَلِكَ كَالْمَوْصِيِّ، فَإِنْ زَادَتْ فِي ذَلِكَ عَلَى الثَّلَاثِ كَانَ لِلزَّوْجِ الرَّدُّ حِلًّا لَأَيِّ حَبِيقَةٍ وَالشَّافِعِيُّ.

الْعَمَلُ فِي كَفَّارَةِ الْإِيمَانِ

١٠١٧ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ حَلَفَ يَمِينٍ فَوَكَّدَهَا ثُمَّ حَنِثَ فَعَلَيْهِ عِتْقُ رَقَبَةٍ أَوْ كِسْوَةُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، وَمَنْ حَلَفَ يَمِينٍ فَلَمْ يُوَكِّدَهَا فَحَنِثَ فَعَلَيْهِ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدٌّ مِنْ حِنْطَةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

١٠١٨ - **مَالِك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ: أَذْرَكْتُ النَّاسَ وَهُمْ إِذَا أُعْطُوا فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ أُعْطُوا مُدًّا مِنْ حِنْطَةٍ بِالْمُدِّ الْأَصْغَرِ، وَرَأَوْا ذَلِكَ مُجْزِئًا عَنْهُمْ.

قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الَّذِي يُكْفَرُ عَنْ يَمِينِهِ بِالْكِسْوَةِ أَنَّهُ إِنْ كَسَا الرِّجَالَ كَسَاهُمْ ثَوْبًا ثَوْبًا، وَإِنْ كَسَا النِّسَاءَ كَسَاهُنَّ ثَوْبَيْنِ ثَوْبَيْنِ دِرْعًا وَخِمَارًا وَذَلِكَ أَذْنَى مَا يُجْزِئُ كَلًّا فِي صَلَاتِهِ.

١٠١٩ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُكْفَرُ عَنْ يَمِينِهِ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدٌّ مِنْ حِنْطَةٍ وَكَانَ يَعْتِقُ الْمِرَارَ إِذَا وَكَّدَ الْيَمِينَ.

إِذَا لَمْ يُوَكِّدْ

أَوْ كِسْوَةُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ: مذهب ابن عمر إلى أن كلمة "أو" في الآية للتفسيص، والجمهور على أنه للتخيير كما في فدية الحلق في الإحرام. (المحلى) **مد من حنطة**: وكذا غيره من الطعام من غالب قوت البلد، وإليه ذهب مالك والشافعي، وقال أحمد: يطعم لكل مسكين مدا من بر أو نصف صاع من غيره من التمر والشعير، وقال أبو حنيفة: صاعا من شعير أو تمر أو نصفه من بر. (المحلى) **بالمُدِّ الْأَصْغَرِ**: يعني مد النبي ﷺ وهو رطل وثلاث بالبغدادية وهو مائة وثمانية وعشرون درهما وأربع أسباع درهم وربع كما مر في آخر الزكاة. (المحلى)

مَا يُجْزِئُ كَلًّا فِي صَلَاتِهِ: فالكسوة عنده تقدير لكل ما يؤدي الصلاة، وهو قول أحمد وقال به الشافعي أولا ثم رجع، وقال: هي ثوب واحد لكل من قميص أو سراويل أو مقنعة أو إزار يصلح لكبير أو صغير لصحة إطلاق الكسوة عليه، وقال أبو حنيفة: هو ثوب يستر عامة بدنه فلا يجوز السراويل والإزار ونحوهما، وهو قول النحوي. (المحلى)

جَامِعُ الْإِيمَانِ

١٠٢٠ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ بَنِي عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه وَهُوَ يَسِيرُ فِي رَكَبٍ وَهُوَ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تُحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ.

١٠٢١ - **مَالِك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: لَا وَمُقَلَّبِ الْقُلُوبِ.

١٠٢٢ - **مَالِك** عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ بْنِ خُلْدَةَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا لُبَابَةَ بْنَ عَبْدِ الْمُنْذِرِ لَمَّا تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَهَجُرُ دَارَ قَوْمِي الَّتِي أَصَبْتُ فِيهَا الذُّبَابَ ^{الأوس} وَأَجَاوِرُكَ وَأَتَخَلَّعُ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ،

فليحلف بالله إلخ: قال النووي: فيكره الحلف بغير أسماء الله وصفاته، سواء في ذلك النبي ﷺ والكعبة والملائكة والأمانة والروح وغيرها، ومن أشدها كراهة الحلف بالأمانة. وبه قالت الحنفية غير أنه لو حلف بالقرآن لا يكون بمسا عندهم، وعند الثلاثة الباقية المصحف والقرآن وكلام الله يمين، وكذا والنبي يمين أيضاً عند أحمد فيما حكى عنه، ولو تراء من أحدها يكون يميناً إجماعاً. قال ابن المصام: ولا يخفى أن الحلف بالقرآن الآن متعارف، وأما الحلف بكلام الله فيجب أن يدور مع العرف. قال العيني: وعندني المصحف يمين لا سيما في زماننا، ولا ينافض هذا قوله رضي الله عنه في الحديث الأعرجي: **أصبح وأمس إن صدق، رواه مسلم**، فإن هذه كلمة تجري على اللسان على العادة لا يقصد بها اليمين ولا التعظيم بل هو من جملة ما يرد في الكلام لجرد التقرير والتأكيد، والنهي إنما ورد في حق من قصد حقيقة الحلف والتعظيم. (المحلى)

لما تاب الله عليه: وقصته: أن النبي ﷺ حاصر بني قريظة وكانوا حلفاء الأوس حتى جهدهم الحصار بعثوا إلى رسول الله ﷺ أن ابعت إلينا أبا لُبَابَةَ لِنَسْتَشِيرَهُ، فأرسله رسول الله ﷺ، فلما رآوه قام إليه النساء والصبيان يكون، في وجهه فرق لهم، فقالوا: يا أبا لُبَابَةَ! أترى أن نزل على حكم محمد؟ قال: نعم، وأشار بيده إلى حلقه أنه الذبيح، قال أبو لُبَابَةَ: فوالله ما زالت قدماي من مكائهما حتى عرفت في حنث الله ورسوله، ثم انطلق على وجهه وربط نفسه في المسجد إلى عمود من عمدته، وقال: لا أبرح مكاني حتى يتوب الله علي، ثم أن الله تعالى أنزل توبته في القرآن فثار الناس إليه ليطلقوه، قال: لا والله حتى يكون الرسول ﷺ هو الذي يطلقني فأطلقه رضي الله عنه. (المحلى)

قومي: بني قريظة فإن عياله وأمواله كانت فيهم.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ الثُّلُثُ.

١٠٢٣ - **مالك** عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَنصُورِ الْحَجَّيِّ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنْ رَجُلٍ قَالَ: مَالِي فِي رِتَاجِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يُكْفَرُهُ مَا يُكْفَرُ الْيَمِينَ. قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي يَقُولُ: مَالِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ يَحْتَثُّ، قَالَ: يَجْعَلُ ثُلُثَ مَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَذَلِكَ لِلَّذِي جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَمْرِ أَبِي لُبَابَةَ رضي الله عنه.

في رِتَاجِ الْكَعْبَةِ: الرِتَاجُ محرّكة، والريتاج - كـ "كتاب" -: الباب العظيم وهو الباب المغلق ورتج الباب غلقه، كذا في القاموس، والمراد في هذا الحديث نفس الكعبة؛ لأنه أراد أن ماله هدي إلى الكعبة لا إلى بابها، وأنها ذكر الباب تعظيماً. (المحلى) **يكفره ما يكفر اليمين**: وبه أخذ الشافعي، قال محمد: وأحب إلينا أن يفي بما جعل على نفسه ويتصدق بذلك ويمسك ما يقوته فإذا أفاد مالا تصدق بمثل ما كان أمسكه. (المحلى)

يجعل ثلث ماله إتح: وعند أبي حنيفة يتصدق بجميع ما يهلك مما نحب فيه الزكاة، فإن إيجابه يتصرف إلى ما أوجب الله تعالى فيه الصدقة؛ لقوله تعالى: **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً** (النوبة: ١٠٣)، وحديث أبي لُبَابَةَ ليس فيه تصريح بالنذر، قيل: يحتمل النذر، ويحتمل الاستشارة غير أنه أورده بصيغة الجزم، ويحتمل الاستفهام بخلاف أداته، كذا قاله ابن حجر في فتح الباري. (المحلى)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الذَّكَاةِ

التَّسْمِيَةُ عَلَى الذَّبِيحَةِ

١٠٢٤ - **مَالِكٌ** عَنْ **هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ**، عَنْ **أَبِيهِ** **أَنَّهُ قَالَ**: سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ يَأْتُونَنَا بِالْحُمَانِ وَلَا نَدْرِي هَلْ سَمَّوْا اللَّهَ عَلَيْهَا أَمْ لَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سَمَّوْا اللَّهَ عَلَيْهَا ثُمَّ كُلُّوْهَا.
قَالَ **مَالِكٌ**: وَذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ.

١٠٢٥ - **مَالِكٌ** عَنْ **يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ** أَنَّ **عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ** بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيَّ أَمَرَ غُلَامًا لَهُ أَنْ يَذْبَحَ ذَبِيحَةً، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَذْبَحَهَا قَالَ لَهُ: سَمَّ اللَّهَ، فَقَالَ لَهُ الْغُلَامُ: قَدْ سَمَّيْتُ، فَقَالَ لَهُ: سَمَّ اللَّهَ وَيَحْكُ، فَقَالَ لَهُ: قَدْ سَمَّيْتُ اللَّهَ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: وَاللَّهِ لَا أَطْعَمُهَا أَبَدًا.

أَنَّهُ قَالَ: مرسل، ووصله البخاري وأبو داود عن عائشة **سَمَّوْا اللَّهَ عَلَيْهَا** **إِخ.** قال الطَّبْرِيُّ: هذا الخواب من الأسلوب الحكيم كأنه قيل لهم: لا تفتنوا بذلك ولا تسألوا عنها والذي بهمكم الآن أن تذكروا اسم الله عليها أي حين الأكل. قال محمد: وهذا تأخذ، وهو قول أبي حنيفة: إذا كان الذي يأتي بها مسلماً أو كتابياً، فإن أتى بذلك مجوسياً وذكر أن مسلماً ذبحه أو رجلاً من أهل الكتاب لم يصدق ولم يؤكل أي لم يصدق ذلك الكافر بقوله، ولم يؤكل المذبوح بمجرد قوله: فإن قول الكافر غير مقبول في باب الديانات والحل والحرم. (الغلي)
وَذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ: لما روي في حديث عائشة في هذا الحديث أن الداخلين كانوا حديثي عهد بالإسلام ما يصح أن لا يعلموا مثل هذا، ولم يبلغ بعد إليهم شرع النبي ﷺ أو ممن يكثر منهم النسيان مثل هذا أو الغفلة عنه لما لم تجر لهم به عادة، وأما الآن فلا يكاد ذابح يترك ذلك.

لَا أَطْعَمُهَا أَبَدًا: هذا قوله للغلام: سم الله إذا كان لما خاف أن يغفل عنه من ذلك وينساه، ولم يقنع بأخبار الغلام له بأنه قد سمى الله أو أراد أن يسمع ذلك منه، فلما لم يسمعه الغلام التسمية واقتصر على إخباره بذلك وفات =

مَا يَجُوزُ مِنَ الزَّكَاةِ عَلَى حَالِ الضَّرُورَةِ

١٠٢٦ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ كَانَ يَرْغَى لَفْحَةً لَهُ بِأَحَدٍ، فَأَصَابَهَا الْمَوْتُ فَذَكَاهَا بِشِطَاطٍ، فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: لَيْسَ بِهَا بَأْسٌ فَكُلُوهَا.

١٠٢٧ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ سَعْدٍ أَوْ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ كَانَتْ تَرْغَى غَنَمًا لَهَا بِسِلْعٍ فَأَصِيبَتْ شَاةٌ مِنْهَا فَأَذَرَكْتُهَا فَذَكَاهَا بِحَجَرٍ، فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهَا فَكُلُوهَا.

١٠٢٨ - **مالك** عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدِّيلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَبْحِ نِصَارَى الْعَرَبِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهَا، وَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهْمْ مِنْكُمْ فَمَا لَهُ مِنْهُمْ﴾.

- موضع التسمية بإكمال الذبح أقسم أن لا يأكل الذبيحة، وفي المدونة قال مالك في تفسير هذا الحديث: لا أرى ذلك على الناس إذا أخرج الذابح أنه قد سمي.

فَذَكَاهَا بِشِطَاطٍ: أي ذبحها به، والشطاط كـ "كتاب" بالفتح: خشية حدود الطرف تدخل في عروني الجوارفين لتجمع بينهما عند حملهما على العير، كذا في "النهاية والقاموس"، وفسر في بعض طرق الحديث بالوتد، كما في "التنوير". **بِسِلْعٍ**: بفتح السين جيل معروف بالمدينة على الجانب الغربي.

ذَبْحِ نِصَارَى الْعَرَبِ: يعني ممن دخل في ذلك الدين بعد نسجه وتحريفه ولم يجتب المبدل وهو مقتصر من العرب في بني تغلب. وقال النووي في "تهذيب الأسماء واللغات": نِصَارَى العرب هراء وبنو تغلب، وهراء قبيلة من قضاة، ثم أن حل ذبيحة أهل الكتاب إذا لم تسمع منهم التسمية بغير الله يجمع عليه لقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لَكُمْ أَلْسُنُ لَوْ كُنْتُمْ جُنَّ لَكُمْ﴾ (المائدة: ٥٥) قال ابن عباس: ضعاهم ذبائحهم، واحتلفوا إذا ذكروا اسم المسيح عليها، فقال الشافعي وأبو حنيفة: لا يحل، قال في الدر المختار: يجوز ذبح الكناي إلا إذا سمع منه عند الذبح ذكر المسيح، وفي الفدية: يجوز تزويج أهل الكنايات، والأولى أن لا يفعل ولا يأكل ذبيحتهم إلا للضرورة، وإليه يشير قول ابن عباس: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهْهُمْ مِنْكُمْ فَمَا لَهُ مِنْهُمْ﴾ (المائدة: ٥١) الآية يعني ذبيحتهم، وإن حلت لكن لا يجوز موالاهم. (مختصراً)

- ١٠٢٩ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ: مَا فَرَى الْأَوْدَاجَ فَكَلَهُ.
- ١٠٣٠ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَا ذُبِحَ بِهِ إِذَا بَضَعَ فَلَا بَأْسَ بِهِ إِذَا اضْطَرَّتْ إِلَيْهِ.

مَا يُكْرَهُ مِنَ الذَّبِيحَةِ فِي الذَّكَاءِ

- ١٠٣١ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي مُرَّةٍ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ شاةٍ ذُبِحَتْ فَتَحَرَّكَ بَعْضُهَا، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْكُلَهَا ثُمَّ سَأَلَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، فَقَالَ: إِنَّ الْمَيْتَةَ لَتَتَحَرَّكَ وَنَهَاهُ عَنْ أَكْلِهَا.
- وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ شاةٍ ثُرِدَتْ فَتَكَسَّرَتْ فَأَذْرَكَهَا صَاحِبُهَا، فَذَبَحَهَا فَسَالَ الدَّمُ مِنْهَا وَلَمْ تَتَحَرَّكَ، فَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ كَانَ ذُبِحَتْ وَتَنَفَّسَتْ يَجْرِي وَهِيَ تَطْرَفُ فَلْيَأْكُلَهَا.

ما فرى الأوداج أي قطعها، وهي ما أحاط بالعنق من العروق التي يقطعها الذابح، واحدها: دج بالتحريك وهي أربعة: الخلقوم والمريء، والودجان، وقطع الأكثر منها يجزئ عند أبي حنيفة.

إذا بضع يفتح الصاد المعجمة أي الذي ذبح إذا شق الجلد وأجرى الدم من حجر أو حشبة محددة فلا بأس، وبه أخذ الأئمة غير أنه لا يجوز بالسِّن والطَّير عند الشافعي مطلقا، وعند أبي حنيفة إذا كانا متروعين يجزئ ولكن يكره، وعن مالك روايات أشهرها حوازها بعظم دون السن كيف كان. (الغلي مختصرا)

فتحرك بعضها إلخ قال محمد: إذا تحركت تحركا أكبر الرأي فيه والظن أنها حية أكلت، وأما إذا كان تحركا شيئا بالاحتلاج وأكبر الرأي والظن في ذلك أنها ميتة لم تؤكل. (الغلي)

وهي تطرف أي تحرك أطرافها أيديها وأرجلها وعينها فياكلها، ومذهب الحنفية أنه لو دعت مريضة فتحركت أو خرج الدم حلت وإلا لا إن لم يدر حياته عند الذبح، وإن علم حياته حل مطلقا، وإن لم يتحرك ولم يخرج الدم، كذا في "الكنز" وغيره. (الغلي)

ذكاة ما في بطن الذبيحة

١٠٣٢ - **مالك** عن نافع، عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: إذا نُحِرَتْ الثَّاقَةُ فَذَكَاتُ مَا فِي بَطْنِهَا إِذَا كَانَتْ إِذَا كَانَ قَدْ تَمَّ حَلْقُهَا وَتَبَّتْ شَعْرُهَا، فَإِذَا خَرَجَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ دُبْحٌ حَتَّى يَخْرُجَ الدَّمُ مِنْ جَوْفِهِ.

١٠٣٣ - **مالك** عن يزيد بن عبد الله بن قسيط ^{صغير} الليثي، عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: ذكاة ما في البطن في ذكاة أمه إذا كان قد تَمَّ حَلْقُهَا وَتَبَّتْ شَعْرُهَا.

بطن الذبيحة

فذكاة ما في بطنها إلخ: وبه أخذ مالك والشافعي وأحمد ومحمد والجمهور، فقالوا: إن ذكاة الجنين ذكاة أمه، غير أن الشافعي لم يقل بالتفرقة بين ما إذا أشعر وبين ما لم يشعر، بل قال: إن ذكاة أمه مغنية عن ذكاته مطلقاً، وقال أبو حنيفة: لا يجوز حتى يخرج حياً فيذكي. (المحلى)

ذكاة ما في البطن: قال في "البدائع": وعلى هذا يخرج الجنين إذا خرج بعد دبح أمه إن خرج حياً فيذكي بخل، وإن مات قبل الذبح لا يؤكل بلا خلاف، وإن خرج ميتاً فإن لم يكن كاملاً الخلق لا يؤكل أيضاً في قولهم جميعاً لأنه بمعنى المضعة، وإن كان كاملاً الخلق اختلف فيه، قال أبو حنيفة: لا يؤكل، وهو قول زفر والحسن بن زياد، وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي: لا بأس بأكله، واحتجوا بحديث: **ذكاة الجنين ذكاة أمه**، فيقتضي أنه يتذكي بذكاة أمه؛ ولأنه تبع لأمه حقيقة وحكماً، والحكم في النجس ثبت بعلة الأصل، ولأبي حنيفة قوله تعالى: **﴿وَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْيُنُهُمْ﴾** ^(المائدة: ٣) والجنين ميتة؛ لأنه لا حياة فيه والميتة ما لا حياة فيه فيدخل تحت النص، وأما الحديث فقد روي بصب الذكاة الثانية، معناه كذا ذكاة أمه؛ إذ التشبيه قد يكون بذكر حرف التشبيه وقد يكون بخلاف حرف التشبيه، كما في قوله تعالى: **﴿وَمِنْ أَمْوَالِكُمْ أَمْوَالٌ طَيِّبَةٌ﴾** (النمل: ٨٨) وهذا حجة عليكم؛ لأن تشبيه ذكاة الجنين بذكاة أمه يقتضي استواءهما في الافتقار إلى الذكاة، ورواية الرفع تحتل التشبيه أيضاً وتحتل الكناية كما قالوا، فلا تكون حجة مع الاحتمال مع أنه من أخبار الأحاد ورد فيما نعم به البلوى فلو كان ثابتهما لاشتهر.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الصَّيْدِ

تَرَكُّ أَكْلِ مَا قَتَلَ الْمُعْرَاضُ وَالْحَجَرُ

١٠٣٤ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ قَالَ: رَمَيْتُ طَائِرَيْنِ بِحَجَرٍ وَأَنَا بِالْجُرْفِ فَأَصَبْتُهُمَا فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَمَاتَ فَطَرَحَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يُدْكِيهِ ^{قُلُوبُهُ} بِقَدُومٍ فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُدْكِيَهُ فَطَرَحَهُ عَبْدُ اللَّهِ أَيْضًا.

١٠٣٥ - **مَالِك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ كَانَ يَكْرَهُ مَا قَتَلَ الْمُعْرَاضُ وَالْبُتْدُقَةُ.

١٠٣٦ - **مَالِك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُقْتَلَ الْإِنْسِيَّةُ بِمَا يُقْتَلُ بِهِ الصَّيْدُ مِنَ الرَّمْيِ وَأَشْبَاهِهِ.

رَمَيْتُ طَائِرَيْنِ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَرْجٌ مُتَصِفًا فَرَمَاهُمَا فِي حَالِ تَصِيدِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ جَالِسًا فِي مَقْعَدِهِ أَوْ مُتَصَرِّفًا فِي بَعْضِ شَأْنِهِ حَتَّى رَأَاهُمَا مُتَكَيِّفَيْنِ فَرَمَاهُمَا **بِالْجُرْفِ**: بِصَمِّ الْحَبِيمِ وَالثَّرَاءِ مَوْضِعٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ. (الْخُلِي)

بِقَدُومٍ: يَفْتَحُ الْقَافَ وَحَقُّهُ الدَّالُ، أَلِفُ النُّجَارِ، وَقِيلَ: الْقَدُومُ اسْمُ مَوْضِعٍ. (الْخُلِي)

الْمُعْرَاضُ: يَكْسِرُ اللَّيْمَ حَتَّى تَقْبِلَهُ أَوْ عَصَى فِي طَرَفِهَا حَنِيذَةً، وَقَدْ يَكُونُ بَعِيرَ حَنِيذَةٍ. قَالَ الْبُيُوتِيُّ: هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي تَفْسِيرِهِ. وَفِي "الْقَامُوسِ": سَهْمٌ بِلَا رِيثٍ دَقِيقُ الطَّرْفَيْنِ غَلِيظُ الْوَسْطِ يَصِيبُ بَعْرَضَهُ دُونَ حَذَاهُ. وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: عَصَى وَأَسْبَاهُ حَذَاهُ فَإِنْ أَصَابَ أَحَدَهُ أَكْلٌ، وَإِنْ أَصَابَ بَعْرَضَهُ لَمْ يَأْكُلْ، وَقَالُوا: لَا يَخُلُ مَا قَتَلَهُ الْبُتْدُقَةُ وَفِي "النَّجَاشِيِّ": قَالَ ابْنُ عُمَرَ فِي الْمَقْتُولَةِ بِالْبُتْدُقَةِ: هِيَ الْمَوْقُودَةُ. (الْخُلِي) وَالْأَمَلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: **وَسَرَّيْنِ عَلَيْهِمَا السَّيِّئَةُ وَطَائِفَةٍ إِلَى قَوْلِهِ** **وَالْمُؤْمِنَاتُ** (سورة ٣) وَهِيَ لِمُضَرَّةٍ نَمَّا لَا حَدَّ لَهَا وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ عَمَّا رَوَى عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَارِثٍ. ثُمَّ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْمُعْرَاضِ، فَقَالَ: مَا أَصَابَ أَحَدَهُ فَكَلَهُ وَمَا أَصَابَ بَعْرَضَهُ فَهُوَ الْوَقْدُ.

يُقْتَلُ الْإِنْسِيَّةُ إِخ: أَيِ الْأَهْلِيَّةِ حَيْثُ أَلِ حَشِيَّةً، وَهَذَا مُخْصِصٌ غَدَّ الْأَمَّةِ نَمَّا إِذَا لَمْ يَفُوحْشْ، فَإِذَا تَوَحَّشَ صَارَ بِسْرَةً تُصِيدُ لِقَوْلِهِ **إِنْ طَرَدَ إِلَيْهَا أَوْ أَيْدَى كَلَابِدَ الْوَحْشِ** لَمَّا لَمْ عَلَيْكُمْ مِنْهَا فَاصْصَعُوا بِهِ هَكَذَا. (الْخُلِي) قَالَ الْبَاهِجِيُّ: لَا يَخْتَلِفُ مِنْ أَحَدٍ حَالَيْنِ أَحَدُهُمَا: حَالُ إِمْكَانِهَا، وَالثَّانِي: حَالُ امْتِنَاعِهَا، فَأَمَّا فِي حَالِ إِمْكَانِهَا فَلَا حِلَافَ فِي ذَلِكَ، وَأَمَّا فِي حَالِ امْتِنَاعِهَا بِالتَّوَحُّشِ فَقَدْ قَالَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ: لَا يَحُوزُ ذَلِكَ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَحُوزُ، وَحَكَمَهَا حُكْمُ الصَّيْدِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا أَرَى بَأْسًا بِمَا أَصَابَ الْمِعْرَاضُ إِذَا خَزَقَ، وَبَلَغَ الْمُقَاتِلُ أَنْ يُؤْكَلَ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: **فَإِنَّمَا أَتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا لِنَلْبِسُنَّكُمْ اللَّهُ شَيْءٌ مِنَ الصَّيْدِ فَقَالَ لِيُؤْكَلُ** وَرَمَّا حَكَمَهُ قَالَ: فَكُلْ شَيْءٍ يَنَالُهُ الْإِنْسَانُ بِرِمَحِهِ أَوْ يَدِهِ أَوْ بِشَيْءٍ مِنْ سِلَاحِهِ فَأَنْفَذَهُ وَبَلَغَ مُقَاتِلَهُ فَهُوَ صَيْدٌ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى. مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: إِذَا أَصَابَ الرَّجُلُ الصَّيْدَ فَأَعَانَهُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ مِنْ مَاءٍ أَوْ كَلْبٍ غَيْرِ مُعَلِّمٍ لَمْ يُؤْكَلْ ذَلِكَ الصَّيْدُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَهْمُ الرَّامِي قَدْ قَتَلَهُ أَوْ بَلَغَ مُقَاتِلُ الصَّيْدِ حَتَّى لَا يَشُكَّ أَحَدٌ فِي أَنَّهُ هُوَ قَتَلَهُ وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ لِلصَّيْدِ حَيَاةً بَعْدَهُ. وَقَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ بِأَكْلِ الصَّيْدِ وَإِنْ غَابَ عَنْكَ مَصْرَعُهُ إِذَا وَجَدْتَ بِهِ أَثَرًا مِنْ كَلْبِكَ أَوْ كَانَ بِهِ سَهْمُكَ مَا لَمْ يَبْتَ فَإِذَا بَاتَ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ أَكْلُهُ.

مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْمُعَلِّمَاتِ

١٠٣٧ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الْكَلْبِ الْمُعَلِّمِ: كُلْ مَا أُمْسَكَ عَلَيْكَ إِنْ قَتَلَ.....

إذا خزق: بالخاء والراء المعجمتين أي جرح، اتفق الأئمة الأربعة على أنه إذا اصطاد بالمعراض فقتل الصيد بحده حلال، وإن قتلته بعرضه لم يحل، لما روى البخاري عن عدي بن حاتم سأله **عن** عن صيد المعراض، فقال: ما أصاب بحده فكل، وما أصاب بعرضه فهو وفاء. (المحلى) **فإنه يكره أكله:** روى البخاري عن عدي بن حاتم مرفوعاً: إذا رميت الصيد وغاب عنك فوجده بعد يوم أو يومين ليس به إلا أثر سهمك فكل، وقد وقع في الشك ما لا شك، ففيه دليل على أنه إذا وجدته ميتاً بعد ما غاب عنه وليس فيه أثر غير أثر سهمه يحل، وهو أحد أقوال الشافعي، وقال أبو حنيفة: إنه يحل مادام الرامي في طلبه، وإن قعد من طلبه ثم وجدته ميتاً حرم؛ لاحتمال موته بسبب آخر. (المحلى) وقال الباجي: وهذا يحتاج إلى تقسيم وتفصيل، وذلك أن الكلب أو السهم إذا أنفذ مقاتل الصيد بمشاهدة الصائد ثم تعامل الصيد وغاب عنه فقد كملت ذكاته، فلا يؤثر في ذلك مغيبه عنه ولا ميبته، قال القاضي أبو الحسن: وهذا الذي أراد مالك، وإن لم ينفذ السهم ولا الكلب مقاتله حتى غاب عنه ثم وجدته ميتاً، فقال القاضي: إذا كان بهذا في الطلب حتى وجدته على هذه الحالة فإنه يجوز أكله، وإن تشاغل عنه ثم وجدته ميتاً فإنه لا يجوز أكله.

وَأِنْ لَمْ يَقْتُلْ.

١٠٣٨ - **مالك** أَنَّهُ سَمِعَ نَافِعًا يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: وَإِنْ أَكَلَ وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْ.
١٠٣٩ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْكَلْبِ الْمُعْلَمِ إِذَا قَتَلَ
الصَّيْدَ، فَقَالَ سَعْدٌ: كُلُّ وَإِنْ لَمْ يَبْقَ إِلَّا بَضْعَةٌ وَاحِدَةٌ.

١٠٤٠ - **مالك** أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ فِي الْبَازِي وَالْعُقَابِ وَالصَّقْرِ وَمَا أَشْبَهَ
ذَلِكَ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ مُعْلَمًا يَفْقَهُ كَمَا تَفْقَهُ الْكِلَابُ الْمُعْلَمَةُ فَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ مَا قَتَلَتْ مِمَّا
صَادَتْ إِذَا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَى إِرسَالِهَا. قَالَ **مالك**: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الَّذِي يَتَخَلَّصُ
الصَّيْدَ مِنْ مَخَالِبِ الْبَازِي أَوْ مِنْ فِي الْكَلْبِ ثُمَّ يَتَرَبَّصُ بِهِ فَيَمُوتُ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ. وَقَالَ
مالك: وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا قُبِرَ عَلَى ذَبْحِهِ وَهُوَ فِي مَخَالِبِ الْبَازِي أَوْ فِي الْكَلْبِ فَتَرَكَهُ صَاحِبُهُ
وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى ذَبْحِهِ حَتَّى يَقْتُلَهُ الْبَازِي أَوْ الْكَلْبُ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ. قَالَ **مالك**: وَكَذَلِكَ
أَيْضًا الَّذِي يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَنَالُهُ وَهُوَ حَيٌّ فَيَفْرُطُ فِي ذَبْحِهِ حَتَّى يَمُوتَ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ.
وهو قال الأئمة

وَأِنْ لَمْ يَقْتُلْ لَكِنْ إِذَا لَمْ يَقْتُلْ وَأَدْرَكَهُ صَاحِبُهُ يَخَاجُ إِلَى التَّدَكُّبِ. وَإِنْ لَمْ يَبْقَ إِخْرَجَ. مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْهُ **عنه** إِذَا
أُرْسِلَتْ كِلَابَتَانِ وَذَكَرَتْ اسْمُ اللَّهِ فَكُلْ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ. وَتَعَقَّبَ حَدِيثَ عَدِي بْنِ حَاتِمٍ: فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا
أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَغَيْرِهِمْ، قُلْتُ: رَحِصَ بَعْضُهُمْ فِي الْأَكْلِ مِمَّا أَكَلَ الْكَلْبُ
مِنْهُ، مِنْهُمْ ابْنُ عُمَرَ وَاسْمَاعِيلُ وَسَعْدٌ، وَهُوَ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي رِوَايَةٍ، قَالَ مُحَمَّدٌ: فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى
نَفْسِهِ، وَكَذَلِكَ بَلَغُنَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فَقْهَائِنَا: لِأَنَّ آيَةَ الْمُعْلَمِ مِنَ الْكِلَابِ أَنْ يَمْسَكَ
صَيْدَهُ فَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ حَتَّى يَأْتِيَهُ صَاحِبُهُ، وَيُوافِقُهُ مِنَ الْمَرْفُوعِ حَدِيثُ عَدِيٍّ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ السُّنَّةِ، وَلَمَّا حَدَّثْتُ أَبِي ثَعْلَبَةَ
عَنْ أَبِي دَاوُدَ وَالتَّيْمِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ حَدِيثَ مُعْلَمٍ. **فَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ إِخْرَجَ** رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَدِيٍّ بْنِ حَاتِمٍ
سَالَتْهُ **عنه** عَنْ صَيْدِ الْبَازِي، فَقَالَ: مَا أَمْسَكَ **عليه** فَكُلْ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَرَوْنَ بِصَيْدِ الْبَازِي
وَالصَّقْرِ بَأْسًا، قَالَهُ التِّرْمِذِيُّ. (الْمُخَلَّى) **فَيَفْرُطُ فِي ذَبْحِهِ** أَيِ يَفْصِرُ وَيَسَامِحُ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّهُ إِنْ أَدْرَكَهُ الْمُرْسَلُ
أَوْ الرَّامِي حَيًّا ذَكَاهُ، فَإِنْ تَرَكَهَا عَمْدًا حَرَمَ، كَذَا فِي "الْوَقَايَةِ" وَ"الْكَنْزِ"، لَكِنَّ الْحَيَاةَ الْمَعْتَرَةَ هُنَا عَنْهُ مَا يَكُونُ
فَوْقَ ذِكَاةِ الْمَذْبُوحِ بَأَنَ بَعِثَ يَوْمًا، وَرَوَى أَكْثَرُهُ، وَكَذَا يَحْرُمُ لَوْ عَجَزَ عَنِ التَّدَكُّبِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ الْمُحْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا أُرْسِلَ كَلْبُ الْمَجُوسِيِّ الضَّارِي فَصَادَ أَوْ قُتِلَ إِنَّهُ إِذَا كَانَ مُعْلَمًا فَأَكُلُ ذَلِكَ الصَّيْدِ حَلَالٌ لَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يُذَكِّهِ الْمُسْلِمُ، وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ الْمُسْلِمِ يَذْبَحُ بِشَفَرَةِ الْمَجُوسِيِّ أَوْ يَرْمِي بِقَوْسِهِ أَوْ نَبْلِهِ فَيَقْتُلُ بِهَا فَصَيْدُهُ ذَلِكَ وَذَيْبُ حَلَالٌ لَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ. وَقَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا أُرْسِلَ الْمَجُوسِيُّ كَلْبُ الْمُسْلِمِ الضَّارِي عَلَى صَيْدٍ فَأَخَذَهُ فَإِنَّهُ لَا يُؤْكَلُ ذَلِكَ الصَّيْدُ إِلَّا أَنْ يُذَكِّيَ، وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ قَوْسِ الْمُسْلِمِ وَنَبْلِهِ يَأْخُذُهَا الْمَجُوسِيُّ فَيَرْمِي بِهَا الصَّيْدَ فَيَقْتُلُهُ وَيَمْنَزِلُهُ شَفَرَةَ الْمُسْلِمِ يَذْبَحُ بِهَا الْمَجُوسِيُّ فَلَا يَحِلُّ أَكْلُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْبَحْرِ

١٠٤١ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي هُرَيْرَةَ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ عَمَّا لَفْظُهُ الْبَحْرُ، فَتَنَاهَا عَنْ أَكْلِهِ ذَلِكَ، قَالَ نَافِعٌ: ثُمَّ انْقَلَبَ عَبْدُ اللَّهِ فَدَعَا بِالْمُصْحَفِ فَقَرَأَ ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾. قَالَ نَافِعٌ: فَأَرْسَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ

(المائدة: ٩٦)

كَلْبُ الْمَجُوسِيِّ الضَّارِي: ضَرِي كـ "رَضِي" صَرَا وَضَرَاوَةً وَضَرِيًا وَضَرَاوَةً: هَجَعَ، وَالْكَلْبُ الضَّارِي الَّذِي هَجَعَ بِالصَّيْدِ. (الْخُلَى، وَقَامُوس) قَالَ الْبَاحِي: لِأَنَّ كَلْبَ الْمَجُوسِيِّ لَمَّا كَانَ مُعْلَمًا فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كَلْبِ الْمُسْلِمِ؛ لِأَنَّهُ آتَى لِلصَّيْدِ كَالسَّهْمِ وَالرَّمْحِ، وَلَا يَرَاعِي فِيهَا صِنْعَةَ مَالِكِهِ وَلَا صِنْعَةَ مُعْلَمِهِ، وَإِنَّمَا يَرَاعِي صِنْعَةَ الْمُرْسَلِ فِي نَفْسِهِ، فَالْكَلْبُ كَالسَّهْمِ وَالرَّمْحِ، فَإِذَا أُرْسِلَ الْمُسْلِمُ كَلْبُ الْمَجُوسِيِّ وَهُوَ مُعْلَمٌ فَقَدْ أُرْسِلَ كَلْبًا يَجُوزُ الْإِصْطِيَادُ بِهِ، وَالْمُرْسَلُ لَمَّا كَانَ مُسْلِمًا جَازَ إِصْطِيَادُهُ فَقَدْ يُوَثَّرُ فِي ذَلِكَ الْمَجُوسِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُرْسَلٍ وَلَا بِجَارِحٍ، وَإِنَّمَا يَعتَبَرُ فِي الصَّيْدِ صِنْعَةُ الْمُرْسَلِ وَالْجَارِحِ خَاصَّةً، وَذَلِكَ كَالذَّبْحِ يَرَاعِي فِيهِ صِفَةُ الذَّبْحِ وَصِفَةُ آلَةِ الذَّبْحِ دُونَ صِفَةِ مَالِكِهَا.

فَلَا يَحِلُّ إِيح: بِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَالْجُمْهُورُ. (الْخُلَى) وَهَذَا كَمَا قَالَ: إِنْ الْمَجُوسِيُّ إِذَا أُرْسِلَ كَلْبُ الْمُسْلِمِ عَلَى صَيْدٍ فَقَتَلَهُ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ وَإِنْ كَانَ الْكَلْبُ مُعْلَمًا؛ لِأَنَّ الْكَلْبَ وَإِنْ كَمَلَتْ شُرُوطُ الصَّيْدِ فِيهِ فَإِنْ مَرَسَلَهُ مِنْ تَعَمُّرِ صِفَاتِهِ فِي الصَّيْدِ وَقَدْ عَدِمَتْ شُرُوطُهُ؛ لِأَنَّ مِنْ لَا يَجُوزُ ذِكَاؤُهُ لَا يَجُوزُ صَيْدُهُ. **عَمَّا لَفْظُهُ الْبَحْرُ:** أَيِ رَمَاهُ الْبَحْرَ عَلَى السَّاحِلِ مِنْ "أَكَلْتُ الثَّمَرَةَ وَلَفَظْتُ الثَّوَابَ" أَيِ رَمَيْتُهَا فِإِطْلَاقِ اللَّفْظِ عَلَى الْمَلْفُوظِ.

إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ.

١٠٤٢ - **مَالِك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ سَعْدِ الْجَارِيِّ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ عَنِ الْخَيْثَانِ يَقْتُلُ بَعْضُهَا بَعْضًا أَوْ يَمُوتُ صَرْدًا، فَقَالَ: لَيْسَ بِهَا بَأْسٌ، قَالَ سَعْدٌ: ثُمَّ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَبْنَ الْعَاصِ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ.

١٠٤٣ - **مَالِك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُمَا كَانَا لَا يَرَيَانِ يَمَّا لَفِظَ الْبَحْرُ بَأْسًا.

١٠٤٤ - **مَالِك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْجَارِ قَدِمُوا عَلَى مِرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ فَسَأَلُوا عَمَّا لَفِظَ الْبَحْرُ، فَقَالَ: لَيْسَ لَهُ بَأْسٌ، وَقَالَ: اذْهَبُوا إِلَى

إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ: قال محمد: ويقول ابن عمر الآخر نأخذ لا بأس بما لفظه البحر وما حسر عنه الماء، وإنما يكره من ذلك الطافي وهو قول أبي حنيفة. قال الباقي: هي عن أكل ما لفظه البحر، وذلك على ضربين: أحدهما: أن يلفظ حيا، والثاني: أن يلفظه ميتا، فأما ما لفظه حيا فإن مذهب مالك جواز أكله، وكذلك ما لفظه ميتا سواء مات بسبب أو بغير سبب وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة: لا تؤكل ميتة إما مات بسبب مثل: أن يؤخذ فيموت أو يموت من شدة حر أو برد أو تقتله سمكة أخرى أو ينضب عنه الماء فيموت، أو يلفظه البحر حيا فيموت فأما إن مات حتف أنفه أو لفظه البحر ميتا فإنه لا يؤكل إلخ؛ لما أخرجه أبو داود وابن ماجه عن جابر مرفوعا: ما ألقى البحر أو جزر عنه فكلوه وما مات فيه وطفا فلا تأكلوه.

أَوْ يَمُوتُ صَرْدًا: يفتح الصاد، أي بردا، قال محمد: إذا ماتت الخيتان من حر أو برد أو قتل بعضها بعضا فلا بأس بأكلها، فإذا ماتت ميتة بنفسها وطفت فهذا يكره من السمك. واستدل لذلك بحديث جابر: ما ألقى البحر أو جزر عنه فكلوه وما مات فيه وطفا فلا تأكلوه، رواه أبو داود وابن ماجه، لكنه مطعون فيه من جهة يحيى بن سليم بسوء حفظه وصحیح كونه موقوفا، وقال النووي في "شرح مسلم": حديث ضعيف لا يحتج به عند عدم المعارضة كيف وهو معارض بالأحاديث، وفي "البحاري" قال أبو بكر الصديق: الطافي حلال، والطافي: هو الذي يموت في البحر بلا سبب، وبه أخذ مالك والشافعي وأحمد أنه يباح الطافي. (المحلى) قلت: قال العيني: بأن يحيى بن سليم أخرج له الشيخان وهو ثقة وزاد الرفع، وأخرج الترمذي من حديث جابر مرفوعا بنقطة: ما ألقى البحر أو جزر عنه فكلوه وما مات فيه وطفا فلا تأكلوه. وفي "رواية الطحاوي" في "أحكام القرآن": ما جزر عنه البحر فكلوه وما ألقى فكل، وما وحدته طافيا فوق الماء فلا تأكل.

زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ فَاسْأَلُوهُمَا عَنْ ذَلِكَ ثُمَّ اتَّفَقَا فَأَخْبَرُونِي مَاذَا يَقُولَانِ، فَأَتَوُهُمَا فَاسْأَلُوهُمَا، فَقَالَا: لَا بَأْسَ بِهِ، فَأَتَوْا مَرْوَانَ فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ مَرْوَانُ: قَدْ قُلْتُ لَكُمْ.
قَالَ مَالِكُ لَا بَأْسَ بِأَكْلِ الْحَيْتَانِ بِصَيْدِهَا الْمَجُوسِيِّ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي الْبَحْرِ: هُوَ الطَّهُّورُ مَأْوَةُ الْجَلِّ مَيْتَةٌ. قَالَ مَالِكُ: وَإِذَا أُكِلَ ذَلِكَ مَيْتًا فَلَا يَضُرُّهُ مِنْ صَادَةٍ.

تَحْرِيمُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ

١٠٤٥ - **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَكُلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ.
١٠٤٦ - **مَالِكٌ** عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ سُفْيَانَ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَكُلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ.

مَا يُكْرَهُ مِنْ أَكْلِ الدَّوَابِّ

مَالِكُ إِنَّ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ فِي الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ أَنَّهَا لَا تُؤْكَلُ؛

ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ: هو الذي يفترس بأنابيه ويعدو كالأسد والذئب والفهد وغير ذلك، وبه قال الشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم.

إِنْ أَحْسَنَ (٤): استدل مالك على المنع من أكل لحوم الخيل والبغال والحمير بالآية، وذلك من وجهين: أحدهما: أن لام كي بمعنى الخصر، وذلك أنه أخير تعالى أنه إنما خلقها للركوب والريدة، وقصد بذلك الامتنان علينا وإظهار إحسانه إلينا، فدل ذلك على أنه جميع ما أباحه لنا منها ولو كانت فيها منفعة غيرها لذكرها ليبرين إنعامه إلينا أو ليظهر إباحة ذلك إلينا فإن إخباره تعالى أنه خلقها لهذا المعنى دليل على أنه جميع التصرف المباح فيها، والوجه الثاني: أنه ذكر الخيل والبغال والحمير، فأخبر تعالى أنه خلقها للركوب والريدة، وذكر الأنعام فأخبر أنه خلقها لتركب منها وتأكّل، فلما عدل في الخيل والبغال والحمير عن ذكر الأكل دل ذلك على أنه لم يخلقها لذلك ولا بطلت فائدة التخصيص بالذكر، إذا ثبت ذلك فالخيل عند مالك مكروهة وليست بمحرمة ولا مباحة على الإطلاق، وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي: هي مباحة، وبه قال أبو يوسف ومحمد بن الحسن.

لأن الله تبارك وتعالى قال: ﴿وَالْحَيْلُ وَالْبَعَالُ وَالْحَمِيرُ لَشَرْكُوهَا وَزِينَةٌ﴾، وقال تبارك وتعالى في الأنعام: ﴿لَا تَرْكَبُوا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾، وقال تعالى: ﴿لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾، ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾، قال مالك: وسمعت أن البائس هو الفقير وأن المعتَر هو الزائر. قال مالك: فذكر الله الحيل والبعال والحَمِير للركوب والزينة وذكر الأنعام للركوب والأكل. قال مالك: والقانع هو الفقير أيضًا.

مَا جَاءَ فِي جُلُودِ الْمَيِّتَةِ

١٠٤٧ - مالك عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن عبد الله بن عباس أنه قال: مرَّ رسولُ الله ﷺ بشاة مَيِّتَةٍ كَانَ أُعْطَاهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: أَفَلَا اتَّقَعْتُمْ بِجُلْدِهَا؟ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا مَيِّتَةٌ، فَقَالَ: إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا.

وأطعموا القانع والمُعْتَرَّ: روي عن ابن عباس وابن المسيب والحسن: القانع: السائل، والمُعْتَرَّ: الذي يتعرض ولا يسأل، وقيل: بعكسه، قال الزجاج: القانع الذي يقع بما أعطاه، فعلى الأول هو من القنوع وهو الذلة للمسألة، وعلى هذا فهو من فتح يفتح، وعلى الثاني من القناعة وهو الرضاء بالقليل من "علم يعلم". (المحلى)

فذكر الله الخ: يعني أن المقام مقام امتنان، ولو كان فيها منفعة الأكل لكان أخرى بأن يذكر، وأنت تعلم أن المقصود في الامتنان في الآية غالب ينتفعون به لا إحرازه المنافع فحطبوها بما ألفوا وعرفوا وإلا فقد ينتفع بالخيل في غير الركوب والزينة وغير الأكل اتفاقًا، كيف وقد روي في الصحيحين عن أسماء نمرًا فرسا على عهد النبي ﷺ فأكلناه ونحن بالمدينة، وفي "البخاري" عن جابر رضي الله عنه: يوم حبر عن لحوم الخمر ورخص في لحوم الخيل، وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو يوسف ومحمد، وبه يفتي عند الحنفية، أي في أكل لحوم الخيل، كما في "العمادية" وغيرها، وإن كان يكرهه عند الإمام أبي حنيفة.

حرم: روي بفتح الحاء وضم الراء، وبضم الحاء وكسر الراء المشددة.

١٠٤٨ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي وَغَلَةَ الْمِصْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا دُبِعَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَرَ.

١٠٤٩ - **مالك** عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ اللَّيْثِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَنْ يُسْتَمْتَعَ بِحُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ.

مَا جَاءَ فِي مَنْ يُضْطَرُّ إِلَى أَكْلِ الْمَيْتَةِ

مالك إِنَّ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ فِي الرَّجُلِ يُضْطَرُّ إِلَى الْمَيْتَةِ أَنَّهُ يَأْكُلُ مِنْهَا حَتَّى يَشْبَعَ وَيَتَزَوَّدَ مِنْهَا، فَإِنْ وَجَدَ عَنْهَا غَنَى طَرَحَهَا وَسُئِلَ **مالك** عَنْ الرَّجُلِ يُضْطَرُّ إِلَى الْمَيْتَةِ أَيَّاكُلُ مِنْهَا وَهُوَ يَجِدُ ثَمَرَ الْقَوْمِ أَوْ زَرْعًا أَوْ غَنَمًا بِمَكَانِهِ ذَلِكَ؟ قَالَ **مالك**:

الإهاب: الإهاب: الجلد مطلقاً، أو ما لم يدبغ، كذا في "القاموس".

حتى يشبع ويتزود: وبه أحد قولَي الشافعي، والآخر: لا يجوز أن يتناول منه إلا قدر ما يمستك رمقه، وهو قول أبي حنيفة. قال الباجي: يريد إن اضطر إلى أكلها واستباحتها بذلك فإنه لا يقتصر على ما يرد رمقه منها، بل يشبع منها الشبع التام ويتزود؛ لأنها مباحة له، كما ينتفع من الطعام المباح في حال وجود الطعام لما كان مباحاً له، فقال ابن حبيب: إنما يأكل منها ما يقيم رمقه ثم لا يأكل بعد ذلك حتى يصير من الضرورة إلى حالة الأولى، وبه قال عبد العزيز بن الماجشون وأبيه، ووجه ذلك أن الإباحة إنما تثبت لحفظ النفس، وذلك يوجد فيما دون الشبع فما زال لا يتناول لحفظ النفس فكان ممنوعاً عنه.

قال مالك: قال الباجي: وهذا كما قال: إن من اضطر إلى أكل الميتة فوجدها ووجد ما لا يمكن الوصول إليه فلا يخلو أن يكون مما لا قطع فيه كالثمر المعلق والبرغ القائم ونحوه، أو يكون مما فيه القطع إذا أخذ على وجه السرقة كالمال في الخرز، فإن كان مما لا قطع فيه فقد قال **مالك** من رواية محمد عنه: إن خفي ذلك فلبأخذه منه، وأما إن وجد ثمرًا أو زرعًا أو غنماً لقوم فظن أن يصدقوه ولا يعدوه سارقاً فلبأكل من ذلك أحب إلي من الميتة فشرط في المسألة الأولى أن يخفي له ذلك وشرط في القسم الآخر أن يصدقوه.

إِنْ ظَنَّ أَنَّ أَهْلَ ذَلِكَ الثَّمَرِ أَوْ الزَّرْعِ أَوْ الْغَنَمِ يُصَدِّقُونَهُ بِضَرُورَتِهِ حَتَّى لَا يُعَدُّ سَارِقًا
فَتُقَطَّعَ يَدُهُ رَأَيْتُ أَنَّ يَأْكُلَ مِنْ أَيِّ ذَلِكَ وَجَدَ مَا يَرُدُّ جُوعَهُ وَلَا يَحْمِلُ مِنْهُ شَيْئًا،
وَذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ، وَإِنْ هُوَ خَشِيَ أَنْ لَا يُصَدِّقُوهُ وَأَنْ يُعَدَّوهُ سَارِقًا
بِمَا أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ فَإِنْ أَكَلَ الْمَيْتَةَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدِي، وَلَهُ فِي أَكْلِ الْمَيْتَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ
سَعَةٌ مَعَ أَنِّي أَخَافُ أَنْ يُعَدَّوْا عَادِ مِمَّنْ لَمْ يُضْطَرْ إِلَى الْمَيْتَةِ يُرِيدُ اسْتِجَارَةَ أَخْذِ أَمْوَالِ
النَّاسِ وَزُرُوعِهِمْ وَتِمَارِهِمْ بِذَلِكَ بِدُونِ اضْطِرَارٍ، قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْعَقِيقَةِ

مَا جَاءَ فِي الْعَقِيقَةِ

١٠٥٠ - **مَالِك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي ضَمْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْعَقِيقَةِ، فَقَالَ: لَا أَحِبُّ الْعُقُوقَ - وَكَأَنَّهُ إِنَّمَا كَرِهَ الْأَسْمَ - وَقَالَ: مَنْ وَلَدَ لَهُ وَلَدًا فَأَحَبَّ أَنْ يَنْسُكَ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَفْعَلْ.

العقيقة: قال الشامي: يستحب لمن ولد له ولد أن يسميه يوم أسبوعه ويخلق رأسه ويتصدق عند الأئمة الثلاثة بزنة شعره فضة أو ذهباً، ثم يعق عند الخلق عقيقة بإباحة على ما في "الجامع المحيوي" أو تطوعاً على ما في "شرح الطحاوي" وهي شاة تصلح للأضحية تدبغ للذكر والأنثى. **عن العقيقة:** الذبيحة التي تدبغ عن المولود، وأصل العنق: الشق والقطع، وقيل للذبيحة: عقيقة؛ لأنها تنشق حلقها، ويقال للشعر الذي يخرج على رأس المولود من بطن أمه: عقيقة؛ لأنها تحلق ونقطع عنه يوم أسبوعه. (المحلى)

لا أحب العقوق: فإن أصله مخالفة أحد الوالدين بما يؤذيها. "وكأنه إنما كره الاسم" لا مسماه، هذه جملة معترضة من الراوي يعني أنه كره الاسم، وأحب أن يسمي بأحسن أسمائه كالنسيكة والذبيحة جرياً على عادته في تغيير الاسم الفحيح، قال التوريشي: هو كلام غير سديد؛ لأنه ﷺ ذكر العقيقة في عدة أحاديث ولو كان يكره الاسم أعدل عنه إلى غيره، وإنما الوجه فيه أن يقال: يحتمل أن يكون السائل ظن أن اشتراك العقيقة مع العقوق في هذا الحديث مما يوهن أمرها، فأعلم أن الأمر بخلاف ذلك يعني أن الذي كرهه الله من هذا الباب هو العقوق لا العقيقة، ويحتمل أن يكون العقوق في هذا الحديث مستعاراً للوالد، كما هو حقيقة في حق الولد، وذلك أن المولود إذا لم يعرف حق أبيه صار عاقفاً، كذلك جعل إباء الوالد عن أداء حق المولود عقوقاً على الاتساع، فقال: لا يحب الله العقوق أي ترك ذلك من الوالد مع قدرته عليه يشبه إضاعة المولود حق أبيه، ولا يحب الله ذلك. وقال الطيبي: يحتمل أن يكون لفظ ما سأل عنه "ولد لي مولود أحب أن أعق عنه، فما تقول؟" فكره النبي ﷺ تلفظه بـ"أعق"؛ لأنه لفظ مشترك بين العقيقة والعقوق، وقد تفرد في علم الفصاحة الاحتراز عن لفظ مشترك أحدهما مكروه، فتكون الكراهة راجعة إلى ما تلفظ به لا إلى نفس العقيقة. (المحلى)

١٠٥١ - **مالك** عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: وَزَلَّتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَعْرَ حَسَنِ وَحُسَيْنٍ وَزَيْنَبَ وَأُمَّ كُلثُومٍ فَتَصَدَّقَتْ بِزِنَةِ ذَلِكَ فِضَّةً.

١٠٥٢ - **مالك** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّهُ قَالَ: وَزَلَّتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَعْرَ حَسَنِ وَحُسَيْنٍ فَتَصَدَّقَتْ بِزِنَتِهِ فِضَّةً.

الْعَمَلُ فِي الْعَقِيقَةِ

١٠٥٣ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهِ عَقِيقَةً إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهَا، وَكَانَ يَعُقُّ عَنْ وَلَدِهِ بِشَاةٍ شَاةٍ عَنِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ.

١٠٥٤ - **مالك** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَسْتَحِبُّ الْعَقِيقَةَ وَلَوْ بِعُصْفُورٍ.

١٠٥٥ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهُ عُقُّ عَنْ حَسَنِ وَحُسَيْنِ ابْنَيْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

١٠٥٦ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَنَّ أَبَاهُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ كَانَ يَعُقُّ عَنْ بَنِيهِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ بِشَاةٍ شَاةٍ.

قَالَ **مالك**: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْعَقِيقَةِ أَنَّ مَنْ عُقَّ فَإِنَّمَا يَعُقُّ عَنْ وَلَدِهِ بِشَاةٍ شَاةٍ الذُّكُورِ

من عقى الحديث الترمذي عقى النبي ﷺ عن الحسن بشاة، وقال الشافعي وأحمد: يعق عن الغلام بشاتين وعن الجارية بشاة؛ لما روى أبو داود والترمذي عن أم كرز الكعبية مرفوعاً: **عن الغلام شاة واحدة، ومن طريق: مكافئ** أي متساويتان سناً وجمالاً، والترمذي عن عائشة **هي** أنه **عن** أمرهم عن الغلام بشاتين مكافئتين وللجارية شاة واحدة. قال صاحب "سفر السعادة": رواية شاة واحدة صحيحة، لكن حديث: **عن الغلام شاتان** أقوى وأصح؛ لأنه رواه جماعة من الصحابة. قال الخليل: يحصل أصل السنة في عقيقة الولد بشاة وكمال السنة شاتان. (الخليل)

وَالْإِنَابُ وَلَيْسَتْ الْعَقِيْقَةُ بِوَاجِبَةٍ وَلَكِنَّهَا يُسْتَحَبُّ الْعَمَلُ بِهَا، وَهِيَ مِنَ الْأَمْرِ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ النَّاسُ عِنْدَنَا، فَمَنْ عَقَّ عَنْ وَلَدِهِ فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ النَّسْلِ وَالضَّحَايَا، لَا يَحُوزُ فِيهَا عَوْرَاءٌ وَلَا عَجَفَاءٌ وَلَا مَكْسُورَةٌ الْقَرْنِ وَلَا مَرِيضَةٌ، وَلَا يُبَاعُ مِنْ لَحْمِهَا شَيْءٌ وَلَا جِلْدُهَا، وَتَكْسَرُ عِظَامُهَا، وَيَأْكُلُ أَهْلُهَا مِنْ لَحْمِهَا، وَيَتَصَدَّقُونَ مِنْهَا وَلَا يُمَسُّ الصَّبِيُّ بِشَيْءٍ مِنْ دَمِهَا.

وليس العقيدة بواجبة: وبه قال الشافعي وأحمد في المشهور عنه، وعنه: أنها واجبة، قال محمد في "الموطأ": أما العقيدة فبلغنا أنها كانت في الجاهلية وقد فعلت في أول الإسلام ثم نسخ الأضحى كل ذبح كان قبله، ونسخ شهر رمضان كل صوم كان قبله، ونسخ غسل الجنابة كل غسل كان قبله، ونسخت الزكاة كل صدقة كان قبلها كذلك بلغنا، وقال محمد في "الآثار": أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: كانت العقيدة في الجاهلية، فلما جاء الإسلام رفضت، قال: وبه تأخذ وهو قول أبي حنيفة، ويشهد لذلك ما أخرجه ابن المبارك والدارقطني والبيهقي وابن عدي عن علي مرفوعاً: **نسخ الأضحى كل ذبح، ونسخ صوم رمضان كل صوم، والغسل من الجنابة كل غسل، والزكاة كل صدقة** ويمكن أن يقال: إن المراد بالنسخ نسخ الوجوب، كما في صوم رمضان وغيره، كيف وإن مشروعية الأضحية في الأولى من الهجرة وعقيدة الحسين في السنة الثالثة أو الرابعة، وحديث أم كرز في عام الحديبية سادس الهجرة والعقيدة عن إبراهيم كان ناسع الهجرة. (المحلى)

وتكسر عظامها: وعند الشافعي يستحب أن لا يكسر.

ولا يمس الصبي: شيئاً من دمه؛ لأنه من فعل أهل الجاهلية، ولكن روى أبو داود من طريق همام عن قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً: **كل غلام رغبة بعقيدة نذبحه يوم السابع وحلق رأسه ويدهمى**، وكان قتادة إذا سئل عن الدم كيف يصنع؟ قال: إذا ذبحت العقيدة أخذت منها صوفه واستقبلت به أوداجها ثم تضع على يافوخ الصبي حتى يسيل على رأسه مثل الخط ثم يغسل رأسه بعد ويحلق، قال أبو داود: ويرى وهم من همام ولا يؤخذ بها، أو إنما هو يسمي، كذا قال سلام بن أبي مطيع عن قتادة وإياس بن دعقل وأشعث عن الحسن. قال الخطابي: وكيف يأمر بتنحس رأس وقد أمرهم بإماطة الأذى اليابس عنه. (المحلى)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الضَّحَايَا

مَا يُنْهَى عَنْهُ مِنَ الضَّحَايَا

١٠٥٧ - **مَالِك** عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ قَيْزٍ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ: مَا يُتَّقَى مِنَ الضَّحَايَا؟ فَأَشَارَ بِيَدِهِ، وَقَالَ أَرْبَعًا، - وَكَانَ الْبَرَاءُ ابْنُ عَازِبٍ يُشِيرُ بِيَدِهِ وَيَقُولُ: يَدِي أَقْصَرُ مِنْ يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - : الْعَرَجَاءُ الَّتِي تَطْلَعُهَا، وَالْعَوْرَاءُ الَّتِي عَوَّرُهَا، وَالْمَرِيضَةُ الَّتِي مَرَضُهَا، وَالْعَجَفَاءُ الَّتِي لَا تُنْقَى.

١٠٥٨ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَتَّقِي مِنَ الضَّحَايَا وَالْبَدَنَ الَّتِي لَمْ تُسَنَّ وَالَّتِي نَقَصَ مِنْ خَلْقِهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ.

ما يتقى أي يجتنب، قال الباجي: دل هذا على أن للضحايا صفات يتقى بعضها ولو لم يعلم أنه يتقى منها شيء لسأله: هل يتقى من ضحايا شيء أم لا؟ **فأشار بيده**: في رواية: أشار بأصبعه، وقال البراء: أصبعي أقصر من أصبع رسول الله ﷺ، وهو يشير بأصبعه، يقول: لا يجوز من الضحايا أربع، أورده ابن عبد البر. **العرجاء** [ج]: بفتح العين وسكون الراء، "الذين ظلّعها" بفتح الظاء وسكون اللام أي أعرجها، "والعوراء": التي ذهبت إحدى عينيها [أو أكثرها] ويلحق به العمباء بدلالة النص، "الذين عورّها" الظاهر فإن كان به مانع حقير لا يمنع الأبصار لا بأس به، "المريضة الذين مرضها" أي التي تبين أثر المرض عليها وهو شامل لكل مرض، وقال الشافعي: المراد به الجرباء، قال العيني: هذا تقييد للمطلق وتخصيص للعموم، "والعجفاء": بفتح العين، مؤنث أعجف، بمعنى الضعيفة، "التي لا تنقي" بضم التاء وكسر القاف: التي لا تنقي لها، وهو بكسر النون وسكون القاف. وقيل: الشحم، قال محمد: ولهذا نأخذ، فأما العرجاء فإذا أمشت على رجلها فهي تحزى وإن كانت لا تمشي لا تحزى، وأما العوراء فإن كان بقي من البصر أكثر من نصف البصر أجزأت وإن ذهب النصف فصاعدا لم تحز، وأما المريضة التي فسدت مرضها والعجفاء التي لا تنقي فإيهما لا يجزئان. **والبدن** بضم الباء وسكون الدال، جمع بدنة - محرّكة - بمعنى الإبل والبقر عندنا، فهو تخصيص بعد تعميم. **لم تسن**: بضم التاء وكسر السين وفتح المشددة أي يتقى التي لم تكن مسنة هي الثنية، عند مالك: من المعر ما أوى سنة ودخل في الثانية =

النهي عن ذبح الضحية قبل انصراف الإمام

١٠٥٩ - **مالك** عن يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار: أن أبا بردة بن نيار ذبح ضحيته قبل أن يذبح رسول الله ﷺ يوم الأضحى، فزعم أن رسول الله ﷺ أمره أن يعود بضحية أخرى، فقال أبو بردة: لا أجِدُ إلا جَدْعًا، فقال رسول الله ﷺ: وإن لم تجد إلا جدعًا فاذبح.

محول على الخصوصية

١٠٦٠ - **مالك** عن يحيى بن سعيد، عن عباد بن تميم: أن عويمر بن أشقر ذبح أضحيته قبل أن يعود يوم الأضحى، وأنه ذكر ذلك لرسول الله ﷺ فأمره أن يعود بضحية أخرى.

= ومن البقر ما دخل في الرابعة، ومن الإبل ابن ست سنين، وعند الحنفية والحنابلة: من النحر ابن حول، ومن البقر ابن حولين، ومن الإبل ابن خمس سنين، ومذهب الشافعية: الثاني من الغنم ما استكمل سنين، ومن البقر والإبل كما هو عند الحنفية. واتفقت الأئمة الأربعة على أنه يجزئ الجدع من الضأن في الأضحية، والجدع عند الشافعي: ما دخل في الثانية وهو الأشهر عند أهل اللغة، وقيل: ما تم له ستة أشهر وهو قول الحنفية والحنابلة، وعند مالك: هو ابن سنة، وقيل: ابن ثمانية أشهر، وقيل: ابن عشر. وفي "الهداية" عن الزعفراني: أنه ما تم له سبعة أشهر. وقيل: ستة أو سبعة، حكاه الترمذي عن وكيع.

إلا جدعًا: والجدعة من أكمل السنة وهو قول الجمهور، وقيل: دونهما، ثم اختلف في تقديره، فقيل: ابن ستة أشهر، وقيل: ثمانية، وقيل: عشرة، وحكى الترمذي عن وكيع: أنه ابن ستة أشهر أو سبعة أشهر، وقال في "البدائع": ذكر القدوري أن الفقهاء قالوا: الجدع من الغنم ابن ستة أشهر.

وأنه ذكر ذلك إلخ: الظاهر أنه معروف والضمير أن يعود إلى عويمر، أي عويمر ذكر ذبحه قبل الصلاة لرسول الله ﷺ فأمره أن يذبح بأخرى، وذهب القاري إلى أنه مجهول والضمير للشأن فأمره أن يعود، قال شارح المسند: في الحديث أن الأضحية إنما تذبح بعد فراغ الإمام من صلاة العيد سواء ذبح أو لم يذبح، وسواء كان قبل الخطبة أو بعدها لكن بعدها أحب وإن أخرجوا صلاة العيد لعذر إلى الغد جاز أن يضحي بعد مضي وقت الصلاة، وهذه المراجعة إنما هي ليوم النحر خاصة، وفي الثاني والثالث يجوز الذبح قبل الصلاة.

مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الضَّحَايَا

١٠٦١ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ضَحَّى مَرَّةً بِالْمَدِينَةِ، قَالَ نَافِعٌ: فَأَمَرَنِي أَنْ أَشْتَرِيَ لَهُ كَبْشًا فَحِيلًا أَقْرَنَ ثُمَّ أَذْبَحَهُ يَوْمَ الْأَضْحَى ^{أراد أن يضحي} فِي مُصَلَّى النَّاسِ، قَالَ نَافِعٌ: فَفَعَلْتُ، ثُمَّ حُمِلَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَحُلِقَ رَأْسُهُ حِينَ ذُبِحَ الْكَبْشُ، وَكَانَ مَرِيضًا لَمْ يَشْهَدْ الْعِيدَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَقُولُ: لَيْسَ جِلَاقُ الرَّأْسِ بِوَاجِبٍ عَلَيَّ مِنْ ضَحْيٍ وَقَدْ فَعَلَهُ ابْنُ عُمَرَ. ^{كسر قوله أي حلق شعر الرأس}

ادِّخَارُ لَحُومِ الضَّحَايَا

١٠٦٢ - **مالك** عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّلْمِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ لَحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: كُلُوا وَتَصَدَّقُوا وَتَزَوَّدُوا وَادِّخَرُوا.

١٠٦٣ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَاقِدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ لَحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعُمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَتْ: صَدَقَ، سَمِعْتُ عَائِشَةَ

كَبْشًا فَحِيلًا أَقْرَنَ: يعني كوسف نر شاخ دار، مترجم گوید، کوسف نر بهتر است نزدیکت ملا اگرچه فسخی هم باشد و ذبح در مصلى بهتر است برائے اهلبار شعائر دين. **وقد فعله**: عبد الله بن عمر، الظاهر أن حلقه وقع اتفاقا، والأظهر أن يقال: إنه صدر اتباعا لقول رسول الله ﷺ: من أراد أن يضحي و رأى حاله في الحقة فلا يأخذ من شعره وأظفاره حتى يضحي. (رواه مسلم)

بعد ثلاثة أيام: أي من يوم ذبحها أو من يوم النحر، والظاهر هو الأول، قاله عياض. (المحلى)
كلوا إلخ: قال ابن العربي: لما كان أراد إزاحة الدم لله أذن في أكلها، وقد كان القرابين لا تؤكل في سائر الشرائع، فمن خصائص هذه الأمة أكل قرابينها، قال محمد: ولهذا يأخذ لا يأسي أن يأكل الرجل من أضحيته ويدخر ويتصدق، وما أحب له أن يتصدق بأقل من الثلث وأن يتصدق بأقل منه حار. (المحلى)

زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: دَفٌّ نَاسٍ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَضْرَةَ الْأَضْحَى فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ادْخَرُوا لِثَلَاثٍ وَتَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ، قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ، قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ كَانَ النَّاسُ يَنْتَفِعُونَ بِضَحَايَاهُمْ وَيَجْمَلُونَ مِنْهَا الْوَدَكَ، وَيَتَّخِذُونَ مِنْهَا الْأَسْقِيَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَمَا ذَلِكَ أَوْ كَمَا قَالَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! نَهَيْتَ عَنْ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّفَافَةِ الَّتِي دَفَّتْ عَلَيْكُمْ حَضْرَةُ الْأَضْحَى فَكُلُوا وَتَصَدَّقُوا وَادْخَرُوا، يَعْنِي بِـ "الدَّفَافَةِ" قَوْمًا مَسَاكِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ.

١٠٦٤ - **مالك** عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّهُ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فَقَدَّمَ إِلَيْهِ أَهْلُهُ لَحْمًا، فَقَالَ: انْظُرُوا أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ لُحُومِ الْأَضَاحِي، فَقَالُوا: هُوَ مِنْهَا، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا قَالُوا: إِنَّهُ قَدْ كَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا بَعْدَكَ أَمْرٌ، فَخَرَجَ أَبُو سَعِيدٍ، فَسَأَلَ عَنْ ذَلِكَ، فَأَخْبَرَ أَبُو سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِي بَعْدَ ثَلَاثٍ، فَكُلُوا وَتَصَدَّقُوا وَادْخَرُوا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ الْإِنْتِبَازِ فَانْتَبِذُوا، وَكُلْ مُسْكِرٍ حَرَامًا،

ويجملون: يفتح الباء وسكون الجيم وكسر الميم، أي يذيبون الشحم ويتفعلون به بالادهاان، قيل: ومنه جميل الوجه يريدون به الحسن والنضارة كآله دهن. (الخللي) **من أجل الدافاة**: بالذال المهملة وتشديد الفاء: قوم يسبرون سبواً لينا، وفي "القاموس": الدف اللين من سير الإبل أو مشي خفيف، يعني إنما حرمت لأجل أن تؤاسوهم وتصدقوا عليهم. **من لحوم الأضاحي**: يعني أضحية كنية أراكم بأشدا من الزكوة قربانها. (مصطفى)

ونهيكم عن الانتباز: يعني في أولي مخصوصة: وهي الختم والبقير والدباء والرفث، "فانتبذوا" في الظروف كلها، قالوا: إن سبب النهي أنه يشتد فيها البيذ، فرمما يصير مسكراً وكانوا قريب العهد من تحريم الخمر، فرمما يشرّبوا ما اشتد، فلما تقرر تحريم الخمر رخص في الانتباز في الظروف كلها، وبه أخذ أهل العلم، وذهب مالك وأحمد إلى أن تحريم الانتباز في هذه الظروف باقية لم ينسخ، والرخصة في قوله: "وانتبدوا" مخصوص بما عدا المذكور. (الخللي)

وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُزُّوْهَا، وَلَا تَقُولُوا هُجْرًا، يَعْنِي لَا تَقُولُوا سُوءًا.

الشَّرْكََةُ فِي الضَّحَايَا

١٠٦٥ - **مَالِك** عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ قَالَ: تَحَرَّنا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ.

١٠٦٦ - **مَالِك** عَنْ عُمَارَةَ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ قَالَ: كُنَّا بُضْحِي ^{معاخرة} بِالشَّاةِ الْوَاحِدَةِ يَذْبَحُهَا الرَّجُلُ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ ثُمَّ تَبَاهَى النَّاسُ بَعْدُ، فَصَارَتْ مُبَاهَاةً. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَأَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الْبَدَنَةِ وَالْبَقَرَةِ وَالشَّاةِ الْوَاحِدَةِ أَنَّ الرَّجُلَ ^{معاخرة} يَنْحَرُ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ الْبَدَنَةَ وَيَذْبَحُ الْبَقَرَةَ وَالشَّاةَ الْوَاحِدَةَ هُوَ يَمْلِكُهَا وَيَذْبَحُهَا عَنْهُمْ وَيَشْرِكُهُمْ فِيهَا،.....
وإن كانوا أكثر من سبع

فَرُزُّوْهَا **إخ:** قيل: الإذن مختص بالرجال لما روي أنه **ﷺ** لعن زوارات القبور، وقيل: إن هذا الحديث قبل الترحص فلما رخص عمت الرحضة هما، وعموم الإباحة قال به مالك والشافعي، وهو الصحيح من مذهب أبي حنيفة، كما في "الدر المختار"، وعن أحمد روايتان. (الغلي) **هجرا** يعني على ما اعتباده في الحاهلية.

البدنة **إخ:** فيه دليل على أنه يجوز الاشتراك في البقرة والبدنة للسبعة فما دونهم وهو قول الجمهور، خلافاً لماثلك، ثم إنه يصح الاشتراك فيهما عند الشافعي وأحمد ولو كان بعض الشركاء يريد اللحم دون القرية خلافاً لأبي حنيفة، وقال إسحاق: يجوز الاشتراك للعشرة؛ لحديث الترمذي عن ابن عباس أنه **ﷺ** نحر البدنة عن عشرة والبقرة عن سبعة، وبه قال إسحاق، وقال الجمهور: إنه منسوخ. (الغلي)

كما نضحى **إخ:** فيه دليل أن الشاة الواحدة تجزئ عن الرجل وعن أهل بيته وإن كثروا، وروي عن أبي هريرة وابن عمر **ﷺ** أنهما كانا يفعلان ذلك، وأحازه مالك والشافعي وأحمد وإسحاق، وكرهه الثوري وأبو حنيفة، قال محمد: كان الرجل يكون محتاجاً فيذبح الشاة الواحدة بضحي بها عن نفسه فيأكل ويطعم أهله، فأما شاة واحدة تذبح عن اثنين أو ثلاثة أضحية لهذه لا لغيرها، ولا يجوز شاة إلا عن الواحد، وهم قول أبي حنيفة والعمامة من فقهائنا، وكان القياس أن لا يجوز البقرة أو البعير إلا عن فرد؛ لأن الإرافة واحدة وهي القرية إلا أنا تركنا القياس لحديث جابر ولا نص في الشاة فبقيت على أصل القياس. (الغلي)

فَأَمَّا أَنْ يَشْتَرِيَ الْبَدَنَةَ أَوْ الْبَقَرَةَ أَوْ الشَّاةَ يَشْتَرِكُونَ فِيهَا فِي النَّسْكِ وَالضَّحَايَا فَيُخْرِجُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ حِصَّةً مِنْ ثَمَنِهَا وَيَكُونُ لَهُ حِصَّتُهُ مِنْ لَحْمِهَا فَإِنْ ذَلِكَ يُكْرَهُ، وَإِنَّمَا سَمِعْنَا الْحَدِيثَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَكُ فِي النَّسْكِ وَإِنَّمَا يَكُونُ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ الْوَاحِدِ.

١٠٦٧ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: مَا نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ إِلَّا بَدَنَةً وَاحِدَةً أَوْ بَقَرَةً وَاحِدَةً، قَالَ **مَالِك**: لَا أَذْرِي أَتَيْنَهُمَا قَالَ ابْنُ شِهَابٍ.

الضَّحِيَّةُ عَمَّا فِي بَطْنِ الْمَرْأَةِ

١٠٦٨ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: الْأَضْحَى يَوْمَانِ بَعْدَ يَوْمِ الْأَضْحَى، **مَالِك**: أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مِثْلُ ذَلِكَ.

١٠٦٩ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ يُضْحِي عَمَّا فِي بَطْنِ الْمَرْأَةِ، قَالَ **مَالِك**: الضَّحِيَّةُ سُنَّةٌ وَلَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، وَلَا أَحَبُّ لِأَحَدٍ مِمَّنْ قَوِيَ عَلَى ثَمَنِهَا ^{وبه قال الجمهور} **أَنْ يَتْرُكَهَا.** وقال أبو حنيفة يلزم منه

الأضحي يومان إلخ: يريد أن يوم الأضحي أول يوم الذبح ثم اليومان بعده، وأن اليوم الرابع ليس من أيام الذبح، وهذا قال مالك ومقيان الثوري وأبو حنيفة، وقال الشافعي: أيام الذبح أربعة، يوم النحر وثلاثة أيام التشريق بعده، وقد استدلل القاضي أبو الحسن في ذلك بقوله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُوا أَنَّمَا هِيَ إِلهٌ لَهُمْ يَوْمَ هُمْ يُقَامُونَ﴾ (الحج: ١٨) قال: والأيام المعلومات يوم النحر ويومان بعده، والأيام المعلومات ثلاثة بعد يوم النحر فيوم النحر معلوم غير معدود واليومان بعده معلومان معدودان، والرابع معدود غير معلوم، وقد مر البحث في "كتاب الحج" فتذكر. **في بطن المرأة:** يريد أنه ليس له حكم الحي حتى يستهل صارحاً بعد الولادة.

وليس بواجبة: قال الباجي: هذه العبارة يستعملها أصحابنا فيما تأكد استحبابه، قال القاضي أبو محمد: أطلق بعض أصحابنا عليها أنها واجبة، وإنما يريدون بذلك أنها سنة مؤكدة، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: هي واجبة على من ملك نصاباً من أهل الإقامة دون المسافر والمقيم الذي لا يملك النصاب، وذلك مائتاً درهماً بعد المنزل والخدام.

فهرس المحتويات

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
كتاب الصيام		ما جاء في ليلة القدر	٨٠
جاء في رؤية الهلال للصيام والفطر في رمضان	٣	كتاب الاعتكاف	
من أجمع الصيام قبل الفجر	٨	ذكر الاعتكاف	٨٨
ما جاء في تعجيل الفطر	١٠	ما لا يجوز الاعتكاف إلا به	٩٧
ما جاء في صيام الذي يصبح جنباً	١١	خروج المعتكف إلى العيد	٩٩
ما جاء في الرخصة في القبلة للمصائم	١٧	قضاء الاعتكاف	١٠٠
ما جاء في التشديد في القبلة للمصائم	٢١	النكاح في الاعتكاف	١٠٦
ما جاء في الصيام في السفر	٢٣	كتاب الزكاة	
ما يفعل من قدم من سفر أو أراده في رمضان	٢٨	ما تحب فيه الزكاة	١٠٩
كفارة من أفطر في رمضان	٣٠	الزكاة في العين من الذهب والورق	١١٤
حجامة المصائم	٣٧	الزكاة في المعادن	١٢٦
صيام يوم عاشوراء	٤٠	زكاة الركاز	١٣١
صيام يوم الفطر والأضحى والدهر	٤٢	ما لا زكاة فيه من الحلي والتبر والعنبر	١٣٤
التهي عن الوصال في الصيام	٤٣	زكاة أموال اليتامى والتجارة لهم فيها	١٣٨
صيام الذي يقتل خطأ أو يتظاهر	٤٥	زكاة الثمرات	١٤١
ما يفعل المريض في صيامه	٤٦	الزكاة في الدين	١٤٣
النذر في الصيام والصيام عن الميت	٤٨	زكاة العروض	١٤٩
ما جاء في قضاء رمضان والكفارات	٥١	ما جاء في الكثر	١٥٦
قضاء التطوع	٥٩	صدقة الماشية	١٥٧
فدية من أفطر في رمضان	٦٤	ما جاء في صدقة اليقر	١٦٤
جامع قضاء الصيام	٦٨	صدقة الخلطاء	١٧٥
صيام اليوم الذي يشك فيه	٦٨	ما جاء فيما يعتد به من السخل في الصدقة	١٨١
جامع الصيام	٧٠	العمل في صدقة عامين إذا اجتمعتا	١٨٦

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
النهي عن التضيق على الناس في الصدقة ...	١٨٨	إفراد الحج	٢٩٠
أخذ الصدقة ومن يجوز له أخذها	١٩٠	القران في الحج	٢٩٦
ما جاء في أخذ الصدقات والتشديد فيها ..	١٩٤	قطع التلبية	٣٠٠
زكاة ما يحرص من ثمار النخيل والأعناب ..	١٩٦	إهلال أهل مكة ومن بها من غيرهم	٣٠٤
زكاة الحبوب والزيتون	٢٠٢	ما لا يوجب الإحرام من تقليد الهدى	٣٠٨
ما لا زكاة فيه من الثمار	٢١٠	ما تفعل الحائض في الحج	٣١٢
ما لا زكاة فيه من الفواكه والقضب والبقول	٢١٧	العمرة في أشهر الحج	٣١٣
ما جاء في صدقة الرقيق والنخل والعسل	٢١٩	قطع التلبية في العمرة	٣١٦
جزية أهل الكتاب	٢٢٤	ما جاء في التمتع	٣١٧
عشور أهل الذمة	٢٣٢	ما لا يجب فيه التمتع	٣٢٣
اشتراء الصدقة والعود فيها	٢٣٤	جامع ما جاء في العمرة	٣٢٥
من تحب عليه زكاة الفطر	٢٣٧	نكاح المحرم	٣٣٢
مكيلة زكاة الفطر	٢٤١	حجامة المحرم	٣٣٦
وقت إرسال زكاة الفطر	٢٤٧	ما يجوز للمحرم أكله من الصيد	٣٣٨
من لا تحب عليه زكاة الفطر	٢٤٩	ما لا يجوز للمحرم أكله من الصيد	٣٤٨
كتاب الحج		أمر الصيد في الحرم	٣٥٤
الغسل للإهلال	٢٥١	الحكم في الصيد	٣٥٦
غسل المحرم	٢٥٣	ما يقتل المحرم من الدواب	٣٦٢
ما ينهى عنه من لبس الثياب في الإحرام ...	٢٥٨	ما يجوز للمحرم أن يفعله	٣٦٦
لبس الثياب المصبغة في الإحرام	٢٦١	الحج عمن يحج عنه	٣٧٠
ليس المحرم المنطقة	٢٦٣	ما جاء فيمن أحصر بعدو	٣٧٢
تخمير المحرم وجهه	٢٦٤	ما جاء فيمن أحصر بغير عدو	٣٧٨
ما جاء في الطيب في الحج	٢٦٧	ما جاء في بناء الكعبة	٣٨٦
مواقيت الإهلال	٢٧٦	الرمل في الطواف	٣٨٩
التلبية والعمل في الإهلال	٢٧٩	الاستلام في الطواف	٣٩٣
رفع الصوت بالإهلال	٢٨٧	تقبيل الركن الأسود في الاستلام	٣٩٥

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
ركعتا الطواف	٣٩٧	الصلاة في البيت وتقصير الصلاة وتعجيل	٤٩٢
الصلاة بعد الصبح والعصر في الطواف	٤٠١	الصلاة بمنى يوم التروية، والجمعة	٤٩٧
وداع البيت	٤٠٣	صلاة المزدلفة	٥٠٠
جامع الطواف	٤٠٦	صلاة منى	٥٠٤
البداء بالصفاء في السعي	٤١٠	صلاة المقيم بمكة ومنى	٥٠٩
جامع السعي	٤١٢	تكبير أيام التشريق	٥٠٩
صيام يوم عرفة	٤٢٠	صلاة المعرس والمحصب	٥١٣
ما جاء في صيام أيام منى	٤٢٣	البيتوتة بمكة ليالي منى	٥١٥
ما يحوز من الهدى	٤٢٥	رمي الحمار	٥١٧
العمل في الهدى حين يساق	٤٢٩	الرخصة في رمي الحمار	٥٢٥
العمل في الهدى إذا عطب أو ضل	٤٣٧	الإفاضة	٥٣٠
هدى المحرم إذا أصاب أهله	٤٤٠	دخول الحائض مكة	٥٣٢
هدى من فاته الحج	٤٤٦	إفاضة الحائض	٥٣٩
هدى من أصاب أهله قبل أن يغيض	٤٥٠	فدية ما أصيب من الطير والوحش	٥٤٤
ما استيسر من الهدى	٤٥٢	فدية من أصاب شيئاً من الحراد وهو محرم	٥٥٣
جامع الهدى	٤٥٥	فدية من حلق قبل أن ينحر	٥٥٤
الوقوف بعرفة والمزدلفة	٤٦١	ما يفعل من نسي من نسكه شيئاً	٥٦٠
وقوف الرجل وهو غير طاهر، ووقوفه	٤٦٦	جامع الفدية	٥٦١
وقوف من فاته الحج	٤٦٧	جامع الحج	٥٦٧
تقدم النساء والصبيان	٤٦٩	حج المرأة بغير ذي محرم	٥٨٤
السير في الدفعة	٤٧٤	صيام المتمتع	٥٨٦
ما جاء في النحر في الحج	٤٧٦	كتاب الجهاد	
العمل في النحر	٤٨٠	الترغيب في الجهاد	٥٨٨
ما جاء في الحلاق	٤٨٣	النهي عن أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو	٥٩٣
التقصير	٤٨٧	النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو	٥٩٣
التلييد	٤٩٠	ما جاء في الوفاء بالأمان	٥٩٦

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
العمل فيمن أعطى شيئا في سبيل الله.....	٥٩٧	جامع الأيمان.....	٦٤٤
جامع النفل في الغزو.....	٥٩٩	كتاب الزكاة	
ما لا يجب فيه الخمس.....	٦٠٠	التسمية على الذبيحة.....	٦٤٦
ما يجوز للمسلمين أكله قبل الخمس.....	٦٠٠	ما يجوز من الزكاة على حال الضرورة..	٦٤٧
ما يرد قبل أن يقع القسم مما أصاب العدو	٦٠٢	ما يكره من الذبيحة في الزكاة.....	٦٤٨
ما جاء في السلب في النفل.....	٦٠٥	زكاة ما في بطن الذبيحة.....	٦٤٩
ما جاء في إعطاء النفل من الخمس.....	٦١٠	كتاب الصيد	
القسم للخيل في الغزو.....	٦١٠	ترك أكل ما قتل المعراض والحجر.....	٦٥٠
ما جاء في الغلول.....	٦١٣	ما جاء في صيد المعلمات.....	٦٥١
الشهداء في سبيل الله.....	٦١٧	ما جاء في صيد البحر.....	٦٥٣
ما تكون فيه الشهادة.....	٦٢٢	تحريم كل ذي ناب من السباع.....	٦٥٥
العمل في غسل الشهداء.....	٦٢٢	ما يكره من أكل الدواب.....	٦٥٥
ما يكره من الشيء يجعل في سبيل الله....	٦٢٣	ما جاء في جلود الميتة.....	٦٥٦
الترغيب في الجهاد.....	٦٢٤	ما جاء في من يضطر إلى أكل الميتة.....	٦٥٧
ما جاء في الخيل والمسايفة بينهما.....	٦٢٧	كتاب العقبة	
إحراز من أسلم من أهل الذمة أرضه.....	٦٢٩	ما جاء في العقبة.....	٦٥٩
الدفن في قبر واحد من ضرورة وإنقاذ.....	٦٣٠	العمل في العقبة.....	٦٦٠
كتاب النذور		كتاب الضحايا	
ما يجب من النذور في المشي.....	٦٣٢	ما ينهى عنه من الضحايا.....	٦٦٢
ما جاء في من نذر مشيا إلى بيت الله.....	٦٣٣	النهي عن ذبح الضحية قبل انصراف.....	٦٦٣
العمل في المشي إلى الكعبة.....	٦٣٥	ما يستحب من الضحايا.....	٦٦٤
ما لا يجوز من النذور في معصية الله.....	٦٣٦	ادخار لحوم الضحايا.....	٦٦٤
اللعو في اليمين.....	٦٣٨	الشركة في الضحايا.....	٦٦٦
ما لا يجب فيه الكفارة من اليمين.....	٦٤٠	الضحية عما في بطن المرأة.....	٦٦٧
ما تحب فيه الكفارة من الأيمان.....	٦٤١		
العمل في كفارة الأيمان.....	٦٤٣		

مكتبة النبش

المطبوعة

ملونة كرتون مقوي

السراجي	شرح عقود رسم المفتي
الفوز الكبير	متن العقيدة الطحاوية
تلخيص المفتاح	المرفقة
دروس البلاغة	زاد الطالبين
الكافية	عوامل النحو
تعليم المتعلم	هداية النحو
مبادئ الأصول	إيساغوجي
مبادئ الفلسفة	شرح مائة عامل
هداية الحكمة	المعلقات السبع
هداية النحو (مع الخلاصة والتمارين)	
متن الكافي مع مختصر الشافعي	

ستطبع قريبا بعون الله تعالى

ملونة مجلدة / كرتون مقوي

الجامع للترمذي	الصحيح للبخاري
التسهيل الضروري	شرح الجامي

ملونة مجلدة

(٧ مجلدات)	الصحيح لمسلم
(مجلدين)	الموطأ للإمام محمد
(٣ مجلدات)	الموطأ للإمام مالك
(٨ مجلدات)	الهداية
(٤ مجلدات)	مشكاة المصابيح
(٣ مجلدات)	تفسير الجلالين
(مجلدين)	مختصر المعاني
(مجلدين)	نور الأنوار
(٣ مجلدات)	كنز الدقائق
تفسير البيضاوي	التيبان في علوم القرآن
الحسامي	المسند للإمام الأعظم
شرح العقائد	الهدية السعيدية
القطبي	أصول الشاشي
نفحة العرب	تيسير مصطلح الحديث
مختصر القدوري	شرح التهذيب
نور الإيضاح	تعريب علم الصيغة
ديوان الحماسة	البلاغة الواضحة
المقامات الحزبية	ديوان المتنبي
آثار السنن	النحو الواضح (الإبدئية، الثانوية)
شرح نخبة الفكر	رياض الصالحين (مجلدة غير ملونة)

Books in English

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)
 Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
 Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
 Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)
 Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)
 Secret of Salah

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)
 Fazail-e-Aamal (German)

To be published Shortly Insha Allah

Al-Hizb-ul-Azam (French) (Coloured)